

١٢٩٢  
المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
قسم الدراسات العليا الشرعية  
فرع الفقه وأصوله  
شعبة الفقه



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٧٩٩٩

## الابْتِهَاجُ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ

للإمام تقي الدين علي بن عبد الحكيم بن علي السبكي

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

من أول باب المبيع قبل قبضه إلى نهاية كتاب السلم

دراسة وتحقيقاً

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

إعداد الطالبة

ابتسام محمد أحمد الفاعدي

إشراف الأستاذ الدكتور

أحمد عبد العزيز العرابي

المجلد الأول

السنة الدراسية ١٤٢٩ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# ملخص الرسالة

هذه الرسالة مقدمة لتبليغ نيت المؤلف من كتابة أم القرى بمكة المكرمة ، وهي عبارة عن تحقيق لكتاب الشيخ  
في شرح الشرح للإمام أبي الحسين علي بن محمد الكوفي السبكي المتوفى سنة ٧٠٦ هـ من باب السمع قبل البصر  
إلى نهاية كتاب السلم ، وهو كتاب في الفقه الشافعي شرح فيه السبكي كتاب الشرح للإمام النووي الذي كان  
صحة الفقه وكثير من العلم .

وقد عرّف شرحه رحمه الله بالمشتمل بالذات الشرائع ، والأحكام المشبهة ، وأحوال المعاش ، وقيل فيه آراء  
الكثير من علماء الفقه الشافعي ، سواء ما كان منها تابع أو مرجع أو فاضل أو غريب .  
كما احتوى شرحه على عوصم كثيرة من كتب علماء الفقه ، بعضها مطبوع ، وكثير منها مخطوط ، والمخطوط  
من ما هو موجود ، ومن ما هو مفقود ، وهذا كله لا بد من كتابته ، وأهميته .

وهو حرصت له على عدة الفوائد ، والشرح الأحكام ، والآثار ، وعدود الأقوال العلمية الشافعية نقل عنهم إلى  
مصادره ، كما احتضنت في تحقيقه على ثلاث نسخ : وهي النسخة العزكية والتي في الفلوس من المصحف إذا أديها  
فلوس من السط إذا أوسر من النكليات ، والنسخة المصرية والتي بها جزء مفقود يبدأ في باب التوبة ، ويتضمن في  
بابه باب الأعمال والشار ، ثم النسخة الهندية والتي في الفلوس من السط سواء سط لبعض النكليات أو الكامل .

وأخيراً : فإن السبكي لم يتم كتابه فقد وصل فيه إلى أواخر المطالع ، إلا أن ما تقدم من شرح يكاد يكون موسوعاً  
لكتب الشافعية لكثرة ما ذكر من كتب ، رغم أنه الإمام السبكي رحمه الله ، وقد بما قدم من علم .

أعلاه :	للشرق :	عيد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
أبشام محمد أحمد الحفدي	أ. د. أحمد عرابي	د. سعود بن إبراهيم الشريم

#### Abstract

This research is presented to obtain a Ph.D. from Umm Al-Qura university in Makkah. It is in fact a verification for certain part (Beginning of sold commodity section before taking hold of it to the end of Salam chapter) of *AL-IBTIHAJ FI SHARH AL-MINHAJ* by Imam Taqi Eldien Ali Abdul Al-Kafi Al-Sabki, who died in ١٣١١ H. The book is the said book which is on the jurisprudence (Figh) of Shafite School of thought). Al-Sabki explained the book of Al-Minhaj compiled by Imam Al-Nawawi, who had been at that time was helping and qualifying greatly students and many interested scholars.

Al-Sabki augmented his explanation with quoting as evidence certain Qur'anic verses and Prophet's Tradition (Hadith) as well as sayings of the orthodox companions. He conveyed in the said explanation the opinions of many scholars of the Shafite scholars, whether they were preponderated, less preferred, odd or strange. The explanation also contained many texts derived from the books authored by the scholars of the Shafite school of thought, some are printed; others are only manuscripts. Furthermore, some of these manuscript copies are currently available; others are lost. This added more importance and preciousness to the book.

In this verification I was keen in attributing the verses to relevant sources and in verifying the Hadiths as well as in attributing the sayings of scholars from whom he took his material to their original sources. In my verification I relied extensively on three copies; the first is the Turkish copy which contains some alteration or errors and from which some words are missed; the second is the Egyptian, in which one part is missed, commencing from *TAWLLAH* chapter and ends at the beginning of the chapter that deals with foundations and revenge; and the third is the Yemeni which included either certain missed words or whole sentences.

At conclusion, it is to be mentioned that Al-Sabki did not complete his book; he reached in compilation only the beginning of divorce chapter. However, the depth and through explanation he gave was almost considered an encyclopedia for Shafite books due to the various books he mentioned. We supplicate Almighty Allah to shower his bounties on Imam Al-Sabki and to grant him forgiveness and reward him abundantly as great as the Islamic knowledge he graciously imparted.

Student Supervisor Dean, College of Sharia & Islamic Studies  
Ibtisam M.A. Ghumdi Prof. Dr. A. Orabi Dr. Saoud I. Shamsin



## المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، والصلاة والسلام على  
أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم  
الدين .

(أما بعد :

فإن الحرص على العلم والخير محمود ومطلوب ؛ قال تعالى ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً ﴾<sup>١</sup>  
وهو من عمل علمائنا السابقين واللاحقين ، الذين جندوا واجتهدوا في الإقتداء  
بالنبي ﷺ في طلب العلم ؛ لا تنضاع به في دنياهم وأخراهم ، ولتعليمه للناس ،  
فأخرجوا سجلات دونوا فيها العلوم المختلفة ، من فونهم ومن منقولهم ، سالكون  
بذلك طريق الجنة ، وماتوا تاركين خلفهم ثروة عظيمة ، ورثوها من نبي الهدى ﷺ  
، الذي لم يخلف درهماً ولا ديناراً ، وإنما ورث العلم ، قال ﷺ : " إِنْ الْمَلَأَ وَرَثَةُ  
الْأَنْبِيَاءِ إِنْ الْأَنْبِيَاءِ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَاراً وَلَا دِرْهَمًا ، إِنَّمَا وَرَّثُوا الْعِلْمَ ، فَمَنْ أَخَذَ بِهِ  
فَقَدْ أَخَذَ بِحَبْلِ وَاقِعٍ " <sup>٢</sup>

وهذا الموروث العظيم من علمائنا السابقين ، قد حظي بعضه بالظهور والتداول بين  
الناس ، وبعضه أودع في المكتبات المنتشرة في شرق العالم وغربه ، ويظل هكذا  
حتى يتيسر الله له من يفض عنه غبار الجهل بقيمته ، ويخرجه للناس في أبهى  
خلته .

ومن الذين من الله عليهم بالعمل لإتقان هذه الموروثات من وحل الجهل بها ؛ جامعة  
أم القرى الغراء ، التي تحض طلبة العلم لديها على الاهتمام بهذا الموروث النفيس ،  
وذلك في بادئ الأمر بتعليمهم كيفية تحقيق المخطوطات ، وليس نهاية بحضهم

<sup>١</sup> ملة : ١١٤

<sup>٢</sup> سنن الترمذي ، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة ، ١٢١/٧

على تطبيق ما تعلموه ، لتخرج هذه السجلات العظيمة من موروثات علمائنا من غياهب المكتبات إلى الناس جميعاً .

وشاء الله - جلّ في علاه - أن يكون كتاب السبكي الموسوم " بالابتهاج في شرح المنهاج " ، من ضمن الكتب التي حرصت جامعة أم القرى على تحقيقها والعناية بها ، فتم طرحه في قسم الدراسات العليا الشرعية - فرع الفقه ، وحظيت بحجز منه يبدأ من : " باب المبيع قبل قبضه " ، وينتهي بنهاية " كتاب المسلم " .  
والحمد لله أولاً وآخراً ، أن مَنْ علي يأن يكون لي دور في إظهار هذه الموروثات ولو في جزء يسير منها .

### أهمية واختيار الموضوع والعنوان :

1. الرغبة في تطبيق ما تعلمناه في تحقيق المخطوطات ، لأننا بذلك شرف التجربة ، ولا سيما وأن رسالة الماجستير كانت بحثاً فقهياً .
2. إبراز مخطوط الابتهاج في صورة يسهل معها قراءته والانتفاع به ، بعد أن كان حبيس أقسام المخطوطات في الجامعات ، ومعاهد البحوث الإسلامية .
3. التعرف على الجنيّد : فتحقيق المخطوطات لا يسأم أن يضيف جديداً لكل محقق ، وهذا ما لمسته في تحقيق الابتهاج ؛ فقد عرفني على مكتب للشافعية مهمة لم يكتب لها الظهور والتداول ، وعرفني بكلمات من بحر لغتنا العربية ؛ والتي لم تعد موجودة إلا في كتب المعاجم .
4. لأهمية كتاب الابتهاج ، فهو يعتني بشرح المنهاج ؛ الذي يعتبر من الكتب المهمة والمتداولة بين الشافعية .
5. كما تظهر أهمية هذا المخطوط في أهمية الإمامين النووي والسبكي ، ومتركتهما بين علماء الشافعية .
6. اهتمام السبكي فيه بذكر نصوص الإمام الشافعي ، وأقوال علماء الشافعية السابقين والمعاصرين له .

٧. يحتوي على نصوص كثيرة لكتب مطبوعة ، ومخطوطة ، ومفقودة من كتب الشافعية .
٨. كما يشتمل على غرائب المسائل الفقهية ونوادرها .
٩. اهتمام المسيكي بذكر الأدلة النقلية والعقلية .
١٠. اهتمام العلماء اللاحقين له بالنقل من كتاب المنهاج .

### أثر المنهاج في المؤلفات :

- حظي معي بتحقيق مخطوط ( المنهاج في شرح المنهاج ) مجموعة من الطلاب والطالبات ، وقد نمت مناقشة بعضهم ، وهم :
١. سامي الحازمي ، وقد حقق من " كتاب الية " إلى آخر " التجملة " .
  ٢. صالح الشمري ، وقد حقق من " باب ما يحرم من النكاح " إلى آخر " باب نكاح الشرك " .
  ٣. علي الزليعي ، من أول القراض .
  ٤. عبد المجيد المصيل ، من أول " كتاب الصلاة " إلى ما قبل " صلاة الجماعة " .
  ٥. محمد مطر السهلي ، من أول " الشريعة " إلى آخر " باب الشفعة " .
  ٦. عبد الحميد الفاسدي ، كتاب الصداق .
  ٧. إلهام بلخند ، من أول " باب الوديعة " إلى آخر " كتاب الصدقات " .
  ٨. ليلى باحيدرة ، من أول " كتاب البيع " إلى آخر " فصل التصرية حرام " .

### مقدمة الرسالة :

- وقد اشتمل البحث على قسمين ، ومقدمة :
- أولاً : المقدمة ، وتتضمن :
- ١- أسباب اختيار الموضوع ، وأهميته .
  - ٢- الدراسات السابقة .

٣- خطة الرسالة .

٤- منهجي في التحقيق .

٥- صعوبات البحث .

ثانياً : القسم الأول : قسم الدراسة ، في الإمامين التنوي والسيكي ، والمسائل المتعلقة بهما ، ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : حياة الإمام التنوي وعصره ، ويحتوي على مبحثين :

المبحث الأول : عصر الإمام التنوي ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الحالة السياسية .

المطلب الثاني : الحالة العلمية .

المبحث الثاني : حياة الإمام التنوي ، وفيه سبعة مطالب :

المطلب الأول : اسمه ، ونسبه .

المطلب الثاني : مولده ، ووفاته .

المطلب الثالث : نشأته ، وطلبه للعلم .

المطلب الرابع : شيوخه .

المطلب الخامس : تلاميذه .

المطلب السادس : صفاته .

المطلب السابع : مصنفاته .

الفصل الثاني : حياة الإمام السيكي وعصره ، ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : عصر الإمام السيكي ، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : الحالة السياسية .

المطلب الثاني : الحالة الاقتصادية .

المطلب الثالث : الحالة العلمية .

المطلب الرابع : الحالة الدينية .

المبحث الثاني : حياة الإمام السيكي ، وفيه عشرة مطالب :

المطلب الأول : اسمه ، ونسبه .

المطلب الثاني : مولده ، ووفاته .

المطلب الثالث : نشأته ، ومطلبه للعلم .

المطلب الرابع : شيوخه .

المطلب الخامس : رحلاته ، وتوليده للمناصب .

المطلب السادس : أهل بيته .

المطلب السابع : صفاته ، والعلوم التي برع فيها .

المطلب الثامن : شاء العلماء عليه .

المطلب التاسع : عقيدته .

المطلب العاشر : مصنفاته .

الفصل الثالث : التعريف بكتاب الأيهام في شرح المنهاج ، ويشتمل على ثمانية مباحث :

المبحث الأول : تحقيق اسم الكتاب ، وتوثيق نسبه إلى المؤلف .

المبحث الثاني : تاريخ تأليفه ، ومكانه ، والغاية من التأليف .

المبحث الثالث : طريقة تأليفه .

المبحث الرابع : أهمية كتاب الأيهام في شرح المنهاج .

المبحث الخامس : منهجه في الشرح .

المبحث السادس : ما انتحله المبيكي مذهباً ، وارتضاه رأياً لنفسه في المسائل الفقهية .

المبحث السابع : المكتسب التي جاء ذكرها في الأيهام .

المبحث الثامن : وصف النسخ .

القسم الثاني : النص المحقق " من أول باب المبيع قبل قبضه " إلى نهاية فصل " الإقراض مندوب "

ثم تختتم الرسالة بفهارس شاملة .

### منهج في النسخ:

وقد اتبعت في التحقيق الخطوات التالية :

أولاً : النسخ ، والمقابلة :

١- تمسخت النص بالرسم الإملائي المعاصر ، دون الإشارة إلى رسم النسخ الذي يخالف ما نحن عليه الآن .

٢- وضعت علامات الترفيم المناسبة ، حتى يسهل للقارئ فهم المعاني المقصودة.

٣- قمت بنسخ المخطوطة (أ) وهي النسخة التركيبية ، وذلك لأنها نخلو من السقط إلا فيما ندر ، لكنني كنت أختار من الألفاظ والنصوص من النسخ الأخرى ما هو أرجح حسب ما يظهر لي ، وأشير إلى المرجوح في الحاشية ، ويصحب ترجيحي للألفاظ إما لتكونها أصح من الناحية الفقهية ؛ وهذا يتم بالاستقراء في كتب الفقه ، وإما لتكونها أجود من حيث الإعراب ، وللعنى .

٤- قمت بإثبات فروق بين النسخ .

٥- أثبت ما أحقه النسخ من تصويب في محله ، وإن كان قد ذكر تعليقاً فإني أدونه في الحاشية .

٦- إن وجد في إحدى النسخ زيادة أثبتها بين المعقوفين [ ] ، وأنه على هذا في الحاشية ، وأذكر أنها زيادة في نسخة كذا .

٧- إن وجد في إحدى النسخ كلمة ساقطة أو جملة ، فإني أثبت السقط في المتن بين المعقوفين [ ] ، وأنه على مكان السقط من أي نسخة .

٨- إن كان في النص بياض أشرت إليه في الحاشية .

٩- إن كان في النص طمس ، أو كلمة لم تتضح لي ، استغفر النسخ الأخرى ، فإن أبيهمت عليّ ؛ فتبعتها في كتب الفقه ؛ خاصة كتابي فتح العزيز وروضة الطالبين ، فإن لم أصل إلى مخرج ؛ أثبت رسمها في الحاشية .

١٠- رمزت للنسخة التركيبية بـ (أ) ، وللنسخة المصرية بـ (ب) ، وللنسخة

التي هي ب (ج) : حتى يسهل العزو إليها ، وإثبات التوثيق منها

١١ قسمت اللوح الواحد في جميع النسخ إلى قسمين وهو التقسيم المعروف-

- القسم الأيمن ، ورمزت إليه ب (د)

القسم الأيسر ، ورمزت إليه ب (ب)

١٢ إذا فرغت من القسم الأيمن من اللوح من أي نسخة ، فإني أرمز في الحاشية لذلك برمز

مثال إذا فرغت من القسم الأيمن من اللوح في نسخة (د) ، فإني أصنع عند آخر كلمة فيه رقم ، ثم أكتب الرمز التالي

أ ( ١/١ ) والمقصود به أنه انتهى هنا القسم الأيمن من اللوح الأول من النسخة لتركيبة

وإن كنت قد انتهيت من القسم الأيسر فأكتب .

أ ( ١/ب ) والمقصود به أنه انتهى هنا القسم الأيسر من اللوح الأول من النسخة لتركيبة

هنا كان هذا في النسخة المصرية فأكتب

ب ( ١/١ ) والمقصود به . أنه انتهى هنا القسم الأيمن من اللوح الأول من النسخة المصرية ، ..... وهكذا

### ثانياً : عهد والنسخ

١ صيغت الآيات القرآنية بالشكل ، والتزمت بكتبتها بالرسم العثماني

٢ كما عملت على ضبط أحاديث المصطفى ﷺ بالشكل

### ثالثاً : الضوابط والمعايير

وضعت ضوابط جانبية عند كل مسألة وفرع على الجانب الأيسر من الصفحة

## رأها : الفهاج :

- ١- عروت الآيات القرآنية إلى سورها ، ودويت أرقام الآيات
- ٢- حرجب الأحاديث التنبويه من مصادرها الأصلية ، مع الحسكم عليها ما استطلعت
- ٣- خرجت الآثار من الكتنب المهتمة بذلك
- ٤- وثقت المقول والأقوال من مصادرها المطبوعة أو المخطوطة أو المحفصة في رسائل جمعية ما استطلعت إلى ذلك ، فإن لم أجد الكتنب المقول منه وثقته من أي كتاب آخر نقل القول بمسه
- ٥- إن كان المؤلف قد نقل قول أحد علماء الشافعية -وليس رأيه- وكان المنقول فيه ، اختلاف أو زيادة ، أو نقص لما هو مصوص عليه في كتابه ، فإني أقوم بنقل قوله من كتابه و أولقه في الحاشية
- ٦- إن ذكر المؤلف آراء المذهب الأخرى كالحنفية ، والمالكية ، والهابلة فهي أرجع لأرائهم في كتبهم ، وأوثق ذلك في الحاشية
- ٧- إن كان في المسألة قولان أو أكثر وذكر المؤلف أحدهما فإني أذكر الآخر في الحاشية
- ٨- وثقت القواعد الفهوية من الكتنب المهتمة بهذا الفن
- ٩- ترجمت للأعلام الغير مشهورين ، فإن تكرر ذكره لا أذكر شيئاً ، لكثرة تكرر الأعلام : خاصة علماء الشافعية
- ١٠- ترجمت للكتنب التي ورد ذكرها في الأبتهاج ، وذلك في قسم الدراسة من البعث ، وعند التعريف بكتنب الأبتهاج
- ١١- عرفت للمصطلحات الفهوية من كتنب الشافعية
- ١٢- وضحت معاني الكلمات المبهمة .
- ١٣- عرفت بالبلدس وأماكنها من لكتب المعنية بذلك
- ١٤- رتبت المصادر حسب الترتيب الرمزي لها .



## خامساً: الرموز المستخدمة في النسخ:

- ١ حبر القواعد الفقهية ، وأسماء الأعلام ، وكتبهم ، ومن النسخ
- ٢ مررت بالخط المائل بين كلمتين ( / ) بانتهاء وجه اللوح وابتداء الآخر
- ٣ مررت للنسخة التركيبية بـ ( ١ ) ، والمصدرة بـ ( ب ) ، والبيعية بـ ( ج )
- ٤ - وصفت الأقواس المزهرة ( > ) لحصر الآيات القرآنية ، والأقواس المروجة \*<sup>٥</sup> لحصر الأحاديث النبوية ، والأقواس ( ) للآثار ، وكما وصفت الأقواس المعقوفة [ ] لبيان الزيادة في النص ، أو إثبات التسقط بينها

## ملاحظات البحث:

أهم الصعوبات التي واجهتها في التحقيق

**قولاً:** مشقة الحصول على موضوع البحث ، وذلك أنني التحقت بالدراسة في السنة المنهجية لمرحلة الدكتوراه عام ١٤٢٣هـ ، ولم تسم لموافقته على التحقيق إلا عام ١٤٢٦هـ ، فهذه ثلاث سنوات ذهبت في عرص مواضيع وعضها ، وكلم مكنت وجلة من انتهاء سنتين البحث ولم أعتز على موضوع

**كأنياً:** الإمام الشافعي رحمه الله قد سئق من موارد كثيرة ، منها المطبوع ومنها المخطوط ، وهذا مما زاد في علو شأن كتبه ، لكن المخطوط من موارد منه ما هو معقود ، ومنه ما هو موجود في المكتبات التابعة للجامعات ، أو في مراكز البحث ، ولا أحصي القارئ سراً أن معظم المخطوطات موجودة في مكتبات جامعات المملكة ، وخاصة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ، لكن كس الوصول إليها يحتاج إلى مزيد من العهد .

**كأنياً:** توثيق أقوال الإمام الشافعي كانت من أهم المعصلات التي واجهتني ، وهذا ليس لي خاصة بل لقد وجدت في مخطوط الأسوي (لهجات) أن أصحاب الشافعي قد وقع منهم مخالفه له ، وأرجع السبب إلى كتبه ، فقال

والسبب في وقوع المخالفة من الأصحاب لإمامهم أن كتبه قد شُور مرتبة المسائل ، وكثيراً ما يترجم للكتاب وتكون غالب مسائله من أبواب أخرى متفرقة ، ومن هذه التصانيف لا يتفق بها غالباً من الصنفين إلا من نظرها بعد كمال تصميحه ، فيحصر تصميحه جميعه بين يديه ثم ينظر ذلك ، فكلما مر بمسألة أخرج بابها من تصميحه ونظرها ، فلهذا قل استعمال الأصحاب لها

**رابعاً :** توثيق أقوال الإمام الجويني من كتابه نهاية المطلب ، فقد حصلت على المخطوطة من جامعة أم القرى ، وقد كان النسخ في قسم البيوع بحمل ردي ، وقد حظيت بسبعة أخرى مضمرة من الجامعة الإسلامية ، فكانت بمنى الخلد الردي ، مما أوجد في نفسي هماً عند تكرار السبكي لأقوال الإمام الجويني ، فأبحث بين ركنكم الحروف ، حتى أجد رسماً يوافق ما نقله السبكي فأعزوه ، وإن لم أجد تركته كما هو عليه<sup>١</sup>

**خامساً :** توثيق أقوال الإمام بنواري من كتابه الحسوي ، فبعض أقواله لا أجدها مع قراشي ويحتج في الكتاب ، فلما يُست مسألت عن كتاب الحاوي الملبوع فتبين لي أنه ملحق بكتاب معتصر الطبري ، وقد أثبت هذا أحد المحققين له ، فحاولت الحصول على مخطوط الحاوي من مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، فصعب علي ، وقد شرعت على نهاية الرسالة ، فتوسكت ذلك حرصاً على ما تبقى لي من وقت

<sup>١</sup> التمهيد ، لوح ٥/١٠

<sup>٢</sup> كتبت قد كتبت هذا بعد فراغي من التحقيق أم أنني الحبر بأن نهاية المطلب قد مر في الأسواق مطبوعاً وبمقتضى ، وقد صغر التحقيق والمطبعة متشابه جداً ، فعدت على أقوال الإمام الجويني أوثقها من المطبوع ، فتبدلت الصعوبة إلى سهولة وشبهت السبكي ما قد مضى

**سأولاً :** الرجوع إلى أقوال الروياني في بحر المذهب ، فملطوع بمقتد مواضع كثيرة ، قيل أنها مفتوزة حتى في المخطوط ، فقد سقط من الملبوع من باب تزيق الصفة إلى الصلح ، وقد وثقت من أقواله ما هو موجود في الملبوع

### والشيخ في شكره وتقديره :

أولاً أحمد الله الذي منّ عليّ بعم عظام لا أحصي عددها ، ولا أطلق شكرها ، وإن إتمام هذا البحث نعمة من نعمه سبحانه ، فالحمد لك الحمد حتى ترضى ، و لك الحمد إذا رضيت ، و لك الحمد بعد الرضا

ثم أشكر هذا الوطن المعطاء ، متمثلاً في قائده حاتم الحريرين ، لشرعيين الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي خدم الدين والعلم ، وخدم طلابهما

ثانياً ، وتقف الكلمات عاجزة أمام ثانياً : فكل من أتى بعدها لا توفهم عبارات الشكر والتقدير ، لكن الرسول ﷺ قال " من صُنِعَ إليه معروفٌ " فقال لفاعله :

جرائك الله حيراً فقد أبلغ في الشاء " هجراهم الله عني حير الجراء

والداعي الحبيبان حفظهما الله ، وأبناهما لد دحراً في هذه الحياة ، والشكر لله الذي علمنا تكبيل سحر لهما : فقال « وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْنَاهُمَا كَمَا رَحِمْتَ رَيْبَانِي صَغِيرًا »

، وإنني أمتنهما شهادة الدكتوراه قبل أن أمتنهما في تربيتهم وتعليمهما وجهب لنا ، وقد قام بعثي على أربع دعائم : وهما الدعامة الأولى والثانية

روجي التعزيز الدعامة الثالثة : همكم سكد ونمب ويدل من أجل خروج هذه الرسالة وقيل شكره فعبته عليّ عظيم ، وقد قال ﷺ " لو كنت أمراً بشراً أن يسجد

لبشر ، لأمرت للراء أن تسجد لروحها من عظم حقه عليها " هجراهم الله حير الجراء لإخواني وأخواتي وأخص منهم أحمد ، وهو الدعامة الرابعة التي فطم عليها هذا

البحث ، هجراهم الله عني حيراً ، وأقر بهم أعين والداعي الأهرار الثلاثة حيمة والبراء وأبار ، والذين مع صغر سبهم : إلا أنهم حاولوا

جاهدين في كبح جماح رغبتهم الشديدة في العبث بأورثتي ، وأسأل الله أن أراهم

الثلاثة وقد وصلوا في سلم العلم أعلى درجاته

ثالثاً - الشكر والتقدير لكل من ساعدني بمراجع أو معلومات ، و غير ذلك من قيم المعلومات ، وعلى رأسهم الدكتورة العاصلة ابنسالم القرني وقد كان حب مساعدة الغير فيها خلق لم أهل من محبة أنا وفقط ، و إنما فكانت بحسب معاملة كل طالب وطالبة بما استلماحت ، فجزاها الله خير الجزاء ، وأجرل لها الثواب .

رابعاً - الشكر والتقدير لجامعة أم القرى العراء ، صرح العلم الشامح ، ولكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، وأخص منهم قسم الدراسات العليا الشرعية ، والذي وهو لي الظل الوارف تحت شجرتين من أشجار العلم الطيبة الثمار والورقة الظلال ابتداءً بالأستاذ الدكتور هرج رهراي مرشداً ، ثم الأستاذ الدكتور أحمد بن عبد العزيز المرابي مشرفاً فجزاها الله خير الجزاء وأجرل لها المثوبة ، فلم يبخلا عليّ يعلم ولا وقت ولا جهد

ثم الشكر موصول للمناقشين الفاضلين سماعة الأستاذ الدكتور عبد الكريم العمري والذي نال مشقة السفر ماجوراً بإذن الله ليقوم ما عوج ، وسهل من علمه فجزاها الله خير الجزاء ، و سماعة الدكتورة العاصلة أمثال لشماسي أسأل الله أن يعلي قدرها ، ويجرل لها المثوبة

**فقرئ:** هــاى السكمال ميمس ، وكم تحايلت على العصمه لأنتفع بها : هابت أن تكون نعيم كتب ، لله ، وقد ران القصاص للحصاد ، والأسعار مرقعة ، والأعطر قليلة ، والحصول على الثياب بمشقة ، وأرحو أن لا تكون مضاعتي مرجاة نكسي أتمثل بقول إحوه يوسف ليوسف . ( وَتَصَدَّقْ عَلَيَّ إِنَّ اللَّهَ تَجَرَى أَلْتَصَدِّقِينَ ) ١ وأتمروهمونا لله الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على نينا محمد

، وعلى آله وصحبه وسلم .

القسم الأول

في التعريف بالإمامين النووي

والسيكي

## الفصل الأول:

### حياة الإمام النووي، وعصره

وفيه بحثان:

المبحث الأول: عصر الإمام النووي

المبحث الثاني: حياة الإمام النووي

## الفصل الأول : حياة الإمام النووي ، وعصره

### المبحث الأول

#### عصر الإمام النووي

للعصر الذي يعيش فيه المؤلف أثر على مؤلفاته ، والنووي صاحب مكتبة من الكتب العظيمة ، فمن المهم أن نفتح صفحات التاريخ ، لنرى أي عصر هذا الذي نجع فيه عالم سكاووي ، ويتلخص عصره في المطلبين التاليين

#### المطلب الأول : الحالة السياسية والاقتصادية :

كان العالم الإسلامي في عصر الإمام تسوي تحكمه دولتان الدولة العباسية في شبهوحتها ، والتي سقطت فيما بعد على يد التتار ، بقيادة هولاكو<sup>١</sup> ، الذي قتل آخر حكامها المستعصم بالله<sup>٢</sup> في سنة ٦٥٦ هـ . والدول التي انفصلت عن الدولة العباسية ، وهي الدولة الأيوبية<sup>٣</sup> ،

١ هولاكو حاكم من تاي خان بن جنكيز حاكم ، ملك التتار ابن ملك التتار ، والمامة يقولون هولاكو مثل هلاكوين . وقد كثر جباراً ، فاجزأ ، سكاناً ، قتل من المسلمين شرقاً وغرباً ، همنه في تدبير مملكتيه ، وتملك البلاد شيئاً شيئاً ، حتى تولى سنة ٦٦٤ هـ ، وقيل ٦٦٢ هـ ، وهن في مدينة خلا ( ينظر البداية والنهاية ١/١٢ )

٢ المستعصم بالله العزيرة الشهيد أبو أحمد عبد الله بن المستعصم بالله منصور بن الظاهر محمد بن الناصر أحمد بن المستعصم بالله العباسي البغدادي . ولد سنة ٦٠٩ هـ ، واستخلف سنة أربعين يوم موت أبيه ، وكان متديناً مستعصم بالله سكاويه وحميد ، وقد كان نبياً ، ولا رأي صميم ، به استمرز المؤيد بن الطغتمن الكردي ، الذي حش له جمع الأموال ، وأل يفتكر على بعض المساكين ، مما سكن الصوب في ضعف دولته حتى عراها الموت وقتلوه سنة ٦٥٦ هـ رحمه الله ( ينظر منبر أعلام النبلاء ٤٣١/١٦ ، البداية والنهاية ١/١٢ )

٣ يتبع الأيوبيون من أهل كردي ، ولا لب الضعف في الدول السورية بعد وفاة نور الدين محمود ، وبسكي ، وبزاهد صمد الصليبيين على المسلمين في الشام ، صطر صلاح الدين وسكن وأباً من قبل نور الدين إلى إعلان قيام الدولة الأيوبية في مصر والشام بعد وفاة نور الدين محمود ، وقد عمل صلاح الدين نور توكية المستنصر على توحيد الجبهة الإسلامية والتزنها ، ثم مواجهة الصليبيين ، ومواسلة اتجاهه ضدهم لطاردهم من أرض المسلمين ، وكانت سنة حكمهم من سنة ٥٦٩ هـ إلى سنة ٦٤٨ هـ

ومن ثم دولة المماليك<sup>١</sup>

وقد كانت ولادة الإمام الموي في نهاية الدولة الأيوبية ، التي كانت تواجه أحداثاً داخلية وحرجية أدت إلى سقوطها ، وفيها دولة المماليك

ومن هذه الأحداث :

الصراع على الحكم بين أبناء صلاح الدين الأيوبي<sup>٢</sup>

١ المماليك جاءت حيث إلى سوق الرقيق في العراق والشام وعصر من منطقة ما وراء النهر وخراسان وآسيا الصغرى والقوقاز وشواطئ البحر الأسود ، وبعد الحملة الصليبية الثانية المعهدة بالثقة بول من ادخل هذه الجس في جيش الدولة ، واعتمد عليهم ، ثم تكاثروا وحسبوا في عهد السلطان الصالح نجم الدين أيوب ، حيث اعتمد عليهم في تسريع شؤون الدولة والحرب ، وشرفوا في عصره مع الصليبيين ، كما أسهموا في صد الحملة الصليبية الثالثة التي قادها بولس الثاني ملك فرنسا ضد مصر ، وسكن لشجره ، القدر وهي روعة الصالح نجم الدين أيوب ، وهي مملوكة الأجل ، أثر بارز في تماسك وحدة المسلمين بعد أن انحلت بها وفاة زوجها الذي مات أثناء نواحي الصليبيين في مصر ، واستمرت في إصدار الأوامر باسمه حتى تم اسمر المسلمين على الصليبيين ، وفي هذه الأثناء حمص توران شاه ابن الملك الصالح ، إلى مصر فقدم من منطقة الجزيرة المراتية ، وقد أعلنت شجرة الدر مبا وفاء زوجها ، وتسليم السلطان إلى ونده توران شاه ، وهو من روعة ثانية . وبعد أن نوى توران شاه المساعدة اسم معاملة للمماليك ، وأحد بمصر في أحد من مؤيديه ، فاضطرو لقتله ، وتبين شجرة الدر بدلاً منه ، وذلك سنة ٦٤٨ هـ ، وبعد أن حكمت شجرة الدر شام يوماً ، فترج عنها المماليك أن سرج أحدهم وهو عز الدين أيوب ، وثولته المنطقة . وبذلك قدم حكم المماليك في مصر ، وأنهى الحكم الأيوبي فيها ، وسكن عهد المماليك من سنة ٦٤٨ هـ إلى سنة ٩٢٢ هـ ( ينظر تاريخ ابن عديم ١٢٦٠ / ١٦٠٠ مسند النجوم العراقي ٢٩٦/٢ )

٢ تسلط صلاح الدين ، أبو المظفر يوسف بن أيوب بن شادي ، القلق بذلك المصير صلاح الدين صاحب الديار المصرية ، والبلاد الشامية ، والقنارية ، والعمانية ، أسلمه من دوين بدأ في آخر عمل أنريوس ، وولد في قلعة تكريت سنة ٥٢٢ هـ ، قال المروج فتالاً عظيماً ، وظهر البلاد منهم ، وكان شجاعاً معزماً ، فكثرت النواحي والطائف ، قروياً من الناس ، بين المدارس المتفيرة ، فبدا ر حبه بلاء يوم الأرماء السام والمشرين من مصر سنة ٥٨٩ هـ ( ينظر وفيات الأعيان / حرفه في ٢ / ٤٨١ ، عناية والتهلية ٢ / ١٢٢ ، تاريخ دمشق ٦٩ / ٦١٩ )

وأبداه هم عشر وعري وداود واحدا وعني ( ينظر سيره في ١٥ / ١٢٢ ، ٢٠٠ / ٢٠١ و ٥٦ )

المير في خير من شهر ١٨٥ / ٢



وعمهم ، ومواجهة قوة المماليك ، إلى جانب محاولة الصليبيين المستمرة في إشغال الحرب منهم في مصر والشام

وقد كان قتال الأيوبيين لبعضهم في الشام فتتج عن ذلك ارتفاع الأسعار بها ، وظهور العلاء الذي أفس بال المسلمين في صحراء المجاعة ، هاجكل الناس القحط ، والتكسلا والمهنة والحيف ، وتماوت الناس في الطرفات ، وعجزوا عن تمسيل موتاهم ، وسجنهم ، شاكلوا بهم في الأكل ، حنى أتمت المدينة ، وصجر الناس ، وقد كن ذلك في سنة ٦٤٣ هـ<sup>١</sup>

وما إن هدأت القسة بقيام دولة المماليك عام ٦٤٨ هـ ، حتى انتشر العول في البلاد ، ووصلوا إلى الشام وحلوا ، حتى وصلوا إلى عزة ، وقد عزموا على الدحول إلى مصر ، بعد أن أتلوا الأموال ، وخربوا الديار ، وقتلوا الكبار والصغار ، وهجموا على الأعراب التي بتلك السواحي ، وقتلوا منهم خلقاً كثيراً ، وسوا السماء والأطفال<sup>٢</sup>

١ الملك العادل مهمل الدين أبو بختر محمد بن الأمير نجم الدين أيوب بن شادي بن مروان بن يعقوب الدويقي . ولد سنة ٥٤١ هـ . قتال أعمار من سلاح الدين ، وسيرته مع أولاد أخيه سلاح الدين مشهورة . ثم لم يزل يراوهم حتى حدهم وتمكن واستولى على ممالك أخيه ، ثم لا يملك في جندى الأخيرة ، سنة ٦١٥ هـ . ( ينظر : سير أعلام النبلاء ١٣١/١٦ )

٢ ينظر التهذيب والتهذيب ١٤١/١٣

٣ الأعراب : مستكفي البلدية حذسة ، وناسية إليه أعرابي ( الصحاح : مادة عرب

٤ ينظر : البداية والنهاية ١٣٧/١٣

اقتصادى لهم قطر<sup>١</sup> ، الذي كان مديراً لدولته المنصور على بن المعز<sup>٢</sup> ، وقد كان صديقاً ، فرأى أن الوقت يحتاج إلى سلطان مهيب ، فعزل المنصور ، وتسلط ، وبايعه الناس ، وتجهز للقاء التتار ، فكان اجتماعهم على عين جالوت<sup>٣</sup> ، يوم الجمعة في الخامس والعشرين من رمضان سنة ٦٥٨ هـ<sup>٤</sup> ، وتم النصر للمسلمين ، والحمد لله رب العالمين

ثم أرسل قطر من يظهر الشام من المول<sup>٥</sup> ، وسرعان ما عادت الشام إلى أيدي المسلمين

١ قطر سمع النبي قطر بن عبد الله الحدي ، وكان أبيل مناهيك عمر ، ثم صار نائب المملوكة لولده المنصور ، وسكن فارساً شجدة ، سلسة ، دنيا ، محبباً إلى الرعية ، هزم التتار ، وظهر الشام منهم يوم عين جالوت ، وثب عليه بعض الأعداء وهو راجع إلى مصر فقتلوه في سنة ٦٥٨ هـ ، ولم يحكم سنة في المملوكة ( ينظر سير أعلام النبلاء ١٦/١٤١ التاريخ والتهذيب ١٢/٢٢ )

٢ منصور علي بن المعز ، خلب أبيه بعد مقتله ، وله من العمر خمسة عشر سنة ، فغير أمره نائب أبيه سيف الدين قطر ، ثم خلفه في ذي القعدة سنة ٦٥٧ هـ ، وحكمت مدته سنتين وشهراً أشهر وثلاث أيام ( ينظر سير أعلام النبلاء ١٦/١٤١ ، خواصه والاختصار ٩/٢ )

٣ عين جالوت ، سمع عجمي لا يعرف ، وهي بلدة لمعلمة بين دمشق ولباس من أعمال فلسطين ، فقال الروم قد استولوا عليها مدة ، ثم استلقدوها صلاح الدين الملك الناصر يوسف بن أيوب ، في سنة ٥٧٩ هـ ، وهي الآن منطقة قرب بيسان ولباس بعاصم ( ينظر معجم البلدان ، باب المعز والهاء وما يليهما ، السيرة في الخواص والبلدان / حريف نعمين النعملة ، موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا )

٤ ينظر البداية والتهذيب ١٢/١٨٢ - ١٨٤

٥ ينظر الترجيع السابق ١٨٤/١٣

## المطلب الثاني : الحالة العلمية :

على الرغم من أن رياح الحروب العاتية هضمت بمصر النوي ، إلا أن المدارس كانت مستمرة ، ولم تخل من طلاب انظم والعلماء<sup>١</sup> ، ومن أبرز هذه المدارس والتي كانت مستمرة في دمشق آنذاك

**المدرسة الرواحية :** التي أسسها التركي أبو القاسم هبة الله بن عبد الواحد بن رواجه الحموي<sup>٢</sup> ، وهو الذي أسس المدرسة الرواحية بحلب أيضاً<sup>٣</sup> .

**دارا الحديث الأشرافية :** والتي بناها الملك الأشرف ، ابن الملك الناصر أيوب ، وبعد ببيت بعد المدرسة الرواحية<sup>٤</sup> .

**مدرسة ست الشام ومود :** طائفة من أيوب<sup>٥</sup> ، وهي التي بنت المدرسة الأخرى بظاهر دمشق<sup>٦</sup>

**المدرسة الظاهرية :** وقد بناها الظاهر بيبرس<sup>٧</sup>

١ ينظر البداية والنهاية ١٢/١٨٨

٢ هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن رواجه ، رضي الله عن الأتصفي بن روجه الحموي الناصر الفصل ٢ مكان تنظيم الأموال مستحسماً ، أسس مدرسة بدمشق ، وأخرى بحلب ، وحيداً ، وأوضح أن يذهب إلى مدرسته في بيت القيو ، كما سلكهم المدارس الشيوخ التي الدين بن الصلاح ، وشرح على التمهيد و الترميز شروطاً معينة ، وأن لا يدخل مدرسته يهودي ولا نصراني ولا حنبلي حشوي<sup>٨</sup> ، توفي سنة ٦١٢ هـ ( التوابع بالوجهات ٢٧/١٩١ ، حكما ينظر البداية والنهاية ١٢/١٥٨ ، مرآة الجنان وعبره الرشطل ١/٨٢٢ )

٣ ينظر وفيات الأعيان ٢/١١٦

٤ ينظر التوزيع المنطق ٢/١١٦

٥ ست الشام طائفة أحد الصلاطين أولاد شمس الدين أيوب بن شاذي بن موداي ، وألفه بدرستور البرهانية والمجروانية ، لها زور ، مستندات ، وأموال ، وحكم ، وهي شقيقه لورين شاه ، توفيت سنة ٦١١ هـ ، ودفت بالدارية ( ينظر سير غلام الملك ١٦/٢٢١ ، البداية والنهاية ١٢/٨١٦ )

٦ ينظر وفيات الأعيان ٢/١١٦

٧ ينظر البداية والنهاية ١٢/٢٢٩

٨ تلك الظاهر بيبرس بن عبد الله ، رضي الله عن المنتج لصلحي ، ولد في القنيطرة سنة ٦٢٥ هـ ، شارك في عين جالوت ، ثم قتل تلك الظاهر قطر وهو ملك منها ، ويوجد بكلمة ، وكانت نهاية الشام ، وقد قدم

# المدرسة القهيرية : والتي بناها الأمير ناصر الدين الشيمري والمدرسة النورية<sup>٢</sup> ، وغيرها

بمستلزمات فكل، في البلاد ، تولى مسؤولاً في الحرم سنة ١٧٦ هـ ( ينظر فوات الوقفات ٢٥١/١ )  
الهدية والنهاية ٢٣٢/١٢ )  
١ ينظر الدين الشكاسة ١٣٤/١ ، النجوم الزاهرة ٣٢٤/٧  
٢ ينظر البدايه والنهاية ٢٥١/٩

## المبحث الثاني : حياة الإمام القوي

### المطلب الأول : اسمه ونسبه :

الشيخ الإمام العلامة محيي الدين ، أبو ركزيا ، يحيى بن شرف بن مري بن حسن ابن حمزة بن حرام بن محمد بن حرام بن محمد بن جمعة النوي ثم الدمشقي ، الشافعي . شيخ المذهب<sup>١</sup>  
قال الشيخ محيي الدين : زعم بعض أجدادي أن نسبه إلى حرام ، وأجد حاكم رضي الله عنه<sup>٢</sup>

### المطلب الثاني : مولده ووفاته :

ولد في المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة بسوى . وتوفي في الرابع والعشرين من شهر رجب سنة ست وسبعين وستمائة<sup>٣</sup>

١ مروي في النوري ، نسبة إلى نوي ، قرية من قرى حوز بن بلسج ، وهي بن دمشق ، وطبرية ، ذات قرى كثيرة ، ومرارح ، وحرار ، ومزالق العرب ومنكرهم في أشعرهم كثير ، ومدينتها شمري . يظهر النسبة إلى التوامع والبرادس / حرف النون ، معجم الهندس / باب التحذ والتواو ، وما يلها ، مروج الذهب ومعادن الجوهر ١٣٧/٢

٢ يظهر النسب في خبر من عبر ٢٢ / ٢ ، تاريخ الإسلام ٢٤٦/٥ ، قوات الوفيات ٥١٢/٢ - ٥٩٤ ، البدايات والنهاية ١٣ / ٢٢ ، طبقات الشافعية الكبرى ٣٩٤/٨ ، الشافعية لاس فاضلي شعبة ١٥٢، ٢ ، طبقات الحافظ ١١٢/١ ، مرآة الجنان وعرة اليقطين ١٧٩/٤ ، حدة الدقائق ٥٢٠/١

٣ قوات الوفيات ٥٩٢/٦ - ٥٩٤

٤ يظهر الخبر في خبر من عبر ٣ / ٢٢ ، قوات الوفيات ٥٩٢/٢ - ٥٩٤ ، البدايات والنهاية ١٣ / ٢٢ ، طبقات الشافعية الكبرى ٣٩٦/٨ ، طبقات الحافظ ٥١٢/١ ، مرآة الجنان وعرة اليقطين ١٢٨/٤

### المطلب الثالث : نشأته ، وطلبه للعلم :

كان والده مستولماً يدوي ، فنشأ النووي بها ، وكان مقبلاً على حفظ القرآن ، ويكره اللعب مع الصبيان في سبه ، حتى أنهم كانوا يكرهونه على اللعب معهم ، فيهرب منهم ويكفي لإكراههم له

ثم جعله أبوه في دكان فكن لا يشتغل بالبيع والشراء عن تلاوة القرآن ، ثم حتم القرآن حفظاً وقد ناهز الاحتلام<sup>١</sup>

فلما كان ابن سبع عشرة سنة قدم به والده إلى دمشق ، فتمسك بالمدرسة الروحية ، وبقي نحو سنتين لا يصح جبه إلى الأرض ، وكان قوته جراءة المدرسة ، وقد احتار الذول بالروحية على غيرها لعله إذ هي من بناء بعض التجار<sup>٢</sup> ، حفظ التثنية في نحو أربعة أشهر ونصف ، وحفظ ربيع المذهب في باقي السنة ، وصحح وشرح على شيخه بكمال الدين إسماعيل بن أحمد المغربي

ثم ذهب للعج مع والده وعاد

وكان يقرأ فيما بعد على الشايع شرحاً ونصحياً ، كل يوم ألفي عشر درساً ، ودرس في الوسيط ، ودرساً في المذهب ، ودرساً في الجمع بين المصنفين ، ودرساً في صحيح مسلم ، ودرساً في (اللمع) لابن حجي ، ودرساً في إصلاح المسطق ودرساً في التصريف ، ودرساً في أصول الفقه تارة في (اللمع) لأبي إسماعيل ، وتارة في المستحب للإمام فخر الدين ، ودرساً في أسماء الرجال ، ودرساً في أصول الدين ، وكان يعلق كل ما يتعلق بذلك من شرح مشكل ، ووصوح عبارة ، وصبط لمة<sup>٣</sup>

وحظ له الاشتغال في علم المذهب ، فاشتوى (القانون) ، وعزم على الاشتغال فيه ؛ قال ما ظلم علي قلبي ، وبقيت أيتها لا أقدر على الاشتغال بشيء ، فمكثت في

١ ينظر طبقات الشافعية الكبرى ٣٩٦/٨

٢ ينظر طبقات الشافعية الكبرى ٣٩٦/٨ ، فوت الوفيات ٥٩٢/٢ - مرآة الحسن وغيره القيتال ١٢٨، ٥

٣ ينظر طبقات الشافعية الكبرى ٣٩٧/٨ ، فوت الوفيات ٥٩٤/٢

أمرني ، ومن أين دخل علي الداحل ، فآلممني الله أن سببه اشتغالي بالطلب ، فبعث  
القائمين واستأمر قلبي<sup>١</sup> .

١ يظهر خرافات الرهبان ٢ ٥٩٤

## المطلب الرابع : شيوخه :

أحد أئمة عن القاضي أبي الفتح التتلمسي\* ، حكما شفه على الإمام كمال الدين إسحاق المروزي\* ، والإمام شمعون المدين عيد ، أرحمهم بن نوح\* ، وعز الدين عمر بن أسعد الإزيلي\*

وسمع صحيح مسلم من الرضي بن برهان\* ، وسمع البخاري ، ومحمد أحمد ، ومسن أبي دعود ، والمسنائي ، وابن ماجه ، وجامع الترمذي ، ومحمد الشافعي ، وسنن الدار قطني ، وأشياء عديدة

١ القاضي كمال الدين أبو الفتح عمر بن دينار بن علي التتلمسي الشافعي ، ولد بقمين سنة ٦٠١ هـ ، سكن قسلاً أصورياً ، مائطراً ، ولي نيابة المحاكم مدة ، ثم استقل بالمصنعة في دولة هولاكو . وكفى عيشاً مريحاً ، لم يرد مصعباً ، ولا ترويضاً مع كثرة عياله ، وفله ماله . ولما تقصدت أراهم لعنه عليه بعض الناس ، ثم أكرم بتسوير إلى القاهرة ، فقام بها وورد الناس إلى أن توفي في ربيع الأول من سنة ٦٧٢ هـ ، وبش بالخرقة ( ينظر المروزي ج ١ ص ٢٢١/٢ البداية والنهاية ٢٢٢/١٢ طبقات الشافعية الكبرى ٢/٨ )

٢ كمال الدين إسحاق بن أحمد بن علي المروزي أحد مشايخ الشافعية أحد عه السوي وغيره ، وتكنى مرسماً بالروحية ، توفي في ذي القعدة سنة ٦٥٦ هـ ( ينظر طبقات الشافعية الكبرى ١/ ٩٢٦ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب ١٠٢/٢ )

٣ شمعون المدين عيد أرحمهم بن نوح بن محمد التروكستاني التتلمسي الشافعي ، ناسي ، حمير الروحية ، وأجل أئمة ابن الصلاح ، وأعرفهم بالشعب ، توفي في ربيع الآخر سنة ٦٥١ هـ ، وقد تفرقه جماعة ( ينظر المروزي ج ١ ص ٢٢١/٣ التولية والوفيات ١٨/ ١٧٥ ، البداية والنهاية ١٢/ ١٩٤ )

٤ عمر بن أسعد بن أبي طالب الرضي الإزيلي ، الإمام الشافعي ، الفقيه عه الرواحية ، وصاحب ابن الصلاح ، وشيخ السوي ، سمع من جماعة ، مات في القضاة عن ابن الصلاح ، توفي في رمضان سنة ٦٧٥ هـ ( ينظر طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ٨٨ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب ١٢/ ١٢٢ )

٥ الرضي بن برهان لم أجد له ترجمة ، سوى ما ذكره في ( التسمية إلى الوضع والبلد ) ، حرقه التباة بوجوده ، حيث قال

اليزري : بضم الموحدة ، نسبة إلى يزي حكيم ، يابذة من أعمال واسط ، إليها ينسب الرضي إبراهيم ابن عمرو بن البرهان الواسطي التاجز اليزري ، رأي صحيح مسلم عن منصور المروزي وقد ورد في بعض كتب التراجم عند الحديث عن بعض الأعلام أنهم سمعوا من الرضي إبراهيم بن برهان ، فعرفت أن اسمه إبراهيم ، مثل سير أعلام النبلاء ٥١/١٦



أحد علم الحديث عن جماعه من الحماة ، فقرأ كتاب (الكفالم) لعبد العتي  
على أبي البقاء خالد البجليسي<sup>١</sup> ، وسمع منه ، وشرح مسم ، ومعظم النجاشي على  
المرازي<sup>٢</sup>  
كعاً سمع من أبي عبد الدائم<sup>٣</sup> ، وسمع من الدين أبي عبد<sup>٤</sup> ، وطائفة مواهم<sup>٥</sup>

- ١ خالد بن يوسف بن سعد بن حسن بن مصرج ، الإمام الحديث ، الحديث زين الدين أبو البقاء البجليسي  
ثم الدمشقي ولد سنة ٥٤٥ هـ ، سمع من : حيد ، وابن مبرور ، وطائفة  
نظر في اللغة ، ومكشفة ، ثباتاً ، ذا إلقاء ، وفهم ، ومعرفة ، يفتي ، جمة كثيرة من الترمذي ، وأسماء  
الرجال ، ولي مشيخة الحديث بالعراق  
أخذ عنه : النوري ، وأبو الدين الفرعاني ، وأحمد ، وابن بريق العبد ، منه في جملة الآخرة سنة ٦١٢ هـ  
( ينظر : المعبر في خبر من غير ٢/٢ ، البداية والنهاية ١٢ / ٢٤٤ طبعات الحفظ ٢/١ ٥ )
- ٢ هو إبراهيم بن يحيى بن يوسف ، أبو إسحاق المرادي الأنصبي ، كمال فاضلاً ، عفاً ، ورعاً ، وأمر  
الفتاة ، كثير الحديث والتحقيق ، يفتي ، سمع وحديث ويأثر رسالة أبي البقاء البجليسي في دمشق سنة ، ذكره  
النوري في طبقات ابن الصلاح وأثنى عليه ( ينظر : تاريخ الإسلام ١٩ / ٢٥٥ طبعات الشافعية الكبرى  
١٧٨/٨ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ١٢٧/٢ )
- ٣ أحمد بن عبد الدائم بن أحمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن بكير ، العمر ،  
الدائم محمد التويج زين الدين أبو القيس ، المقدسي العسقلاني الحديثي الناصح ، ولد بمدينة الشيوخ من  
جبل بلخس ، سنة ٥٧٥ هـ ، ولي خطابه ( كسر خطه ) ، وأجاز له خطبه ، ووصل ، وأثنا خطياً عديد ،  
وحدث من خطبه ، وروى عنه : النوري ، وابن دقيق العيد ، وابن يمين ، وغيرهم ، توفي سنة ٦١٨ هـ  
( ينظر : المعبر في خبر من غير ٢/٢ ، تاريخ الإسلام ١٩ / ٢٥٤ ، البداية والنهاية ١٢ / ٢٥٦ )
- ٤ محمد بن حمزة بن أحمد بن عمر بن القنوة أبي عبد المنصور ، الإمام الفقيه الشافعي شمس الدين أبو  
عبد الله العسقلاني ، ولد في شعبان سنة ٦٢١ هـ ، وحضر ابن النقي ، وسمع من حضر بمقدني ، كشف ديباً  
- مثلاً - مجود للكتابة ، انتخب به في الخط جماعة ، وقد قرأ عدة بالجير بالأشرفية ، وباب في القضاء  
من آخره لشي الدين ، توفي في صفر سنة ٦٩٨ هـ ( ينظر : مجمع الشيوخ ٢ / ١٠٦ ، مجمع الحديث  
٢٢٧/١ )

٥ ينظر : فوات التوفيق ٢ / ٥٩٤ ، طبقات الشافعية الكبرى ٨ / ٣٩٥

## الطبيب الخامس : تلاميذه :

أحد عنه القاضي صدر الدين سليمان الجعفري<sup>١</sup> ، والشيخ شهاب الدين بن جملان<sup>٢</sup> ، وغيرهم<sup>٣</sup>

وروى عنه المري<sup>٤</sup> الذي قال

قرأت عليه جميع الأرومين لني له ، وشرح مشكلها<sup>٥</sup>

وأبو الحسن العطار<sup>٦</sup> ، وجماعة<sup>٧</sup>

١ صدر الدين سليمان بن هلال بن شويل الهاشمي الجعفري الحوزائي الشافعي ، المعروف بختليب داريا ، لقنه بالشهيد محيي الدين النووي ، وإمام الدين النوري ، سكن دارفا بالقاهرة ، وقد ذكره بعض الأطباء بالجعفري ، والأصح الجعفري لما قيل أن بيته وبين جعفر الطبري ثلاثة عشر أباً ، دونه في الناس من ذي القعدة سنة ٧٢٥ هـ ( ينظر التبصرة ج ١ ص ٧١/٤ - البدايه والنهاية ١٤ : ١٢٠ )

٢ أحمد بن العباس بن جهم ، الإمام الحنفى الزاهد شهاب الدين التميمي ، التميمي ، الشافعي ، تلميذ أبي علي الفقيه فقيه ، وأفتى ، وانقطع عن الناس ، سكن من لكهنه محيي الدين النووي توفى سنة ٦٩٩ هـ طبقات الشافعية الكبرى ٢٥/٨ ، طبقات الشافعية الخامسة شعبة ١٦٨/٢

٣ ينظر فرائد التوفيات ٤٩٤/٢

٤ الذي الإمام العالم الحبر ، الحافظ ، محدث الشام جمال الدين ، أبو الحجاج يوسف بن التركماني عبد الرحمن بن يوسف البزازي لم يقتل الشافعي ، ولد بحلب سنة ٦٤٤ هـ ، ومثلاً بآبائه ، وبه حتم النهي طبقات الحمطلة ، صنف تهذيب الحكمة والأشرف وأعلى مجالس وأوجد مشكلات ومسائل ماسبق إليها في علم الحديث ورجاله ، وولي مشيخة دار الحديث الأشرفية توفى يوم السبت الثاني عشر من شهر سنة ٧٤٧ هـ ( ينظر التبصرة ج ١ ص ١٢٥/٤ - طبقات الحافظ ١ : ٥٢ )

٥ ينظر طبقات الشافعية الكبرى ٣٩٧/٨

٦ الشيخ علاء الدين ، عني بن إسماعيل بن داود ، أبو الحسن بن العطار شيخ دار الحديث النورية ومدرس القوسية بمشلق ، ولد سنة ٦٥٤ هـ ، سمع من أبي عبد الله ، وابن أبي بكر ، والمطهر بن أبي صبر ، وغيرهم ، أشتغل على الشيخ محيي الدين النووي ، ولأزمه ، حتى سكن يقال له محسن البواوي ، له مصنفات ، وفوائد ، ومجاميع ، ودرر ، دونه سنة ٧٢٤ هـ ، ينظر البدايه والنهاية ( ١٢٠/١٠ - طبقات الشافعية الكبرى ١١٦/٤ )

٧ ينظر فرائد التوفيات ٥٩٤/٢ ، طبقات الشافعية الكبرى ٣٩٧/٨

### المطلب السادس : صفاته :

كان زاهداً فقد درس بدار الحديث لأشهره ولم يتناول علماً واحداً ، ولا انتقل من بيته الذي في الترواحية ، وهو بيت لطيف ، عجب الحال ، وكان آمراً بالمعروف ، ناهياً عن المنكر ، براسل الملوك ويعظمهم<sup>١</sup> كان ذكياً ، قوي الحافظة ، عرير العلم ، تحلى ذلك في مصنفاته ، التي ظهرت في عصر لم يطل ، وانتشرت في البلاد ، وطافت على المدارس والجامع اليسهلوا من معين هذا العلم الفريد

### المطلب السابع : مصنفاته :

مات النووي وهو في العقد الخامس من عمره ، تاركاً ثروة كبيرة من الكتب المعينة ، تصل إلى ثلاثين مؤلفاً في علوم القرآن ، والفقه ، والحديث ، وغيرها ، ولعله روي برخصة في علمه وعمره أثبتته حين إلى عصرنا هذا ، وقد حظيت مصنفاته باهتمام العلماء ، و دور المطبعة ، همتها المحقق ، والمشرح ، والمطبوع ، وساقط من مؤلفاته إلى قسمين :

#### القسم الأول : مصنفاته في علوم القرآن والحديث وغيرها :

ومن أهمها .

١. التبيان في آداب حملة القرآن ، وهو مطبوع<sup>٢</sup>
٢. الدرر النولامع في أصل مقراً الإمام نافع
٣. منهاج الحديث ، وسبيل الطالبين ، في شرح صحيح مسلم<sup>٣</sup>
٤. المبهجات في الحديث .
٥. الترتيب والتفسير بمعرفة معنى البشير النذير

١ ينظر : طبقات الشافعية الكبرى ٣٩٧/٨ ، طبقات الحفاظ ٥٠٢/١

٢ دار الفكر اللبناني ، في جزء واحد ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧هـ

٣ دار المسكن ، في تسعة أجزاء ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧هـ

٦ تهذيب الأسماء والمقامات ، وغيرها<sup>١</sup>

القسم الثاني : مستفاته في الفقه :

ومن أهمها :

أولاً : منهاج الطالبين<sup>٢</sup> :

وهو مختصر المحرر في فروع الشافعية للرافعي<sup>٣</sup> ، وهو كتاب مشهور ، متداول بين الشافعية ، وقد اعتنى بشرحه جماعة منهم ، ومن هذه الشروح

الإنهاج في شرح منهاج الطالبين :

للشيخ تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي ، وهو المخطوط الذي بين أيدينا ، إلا أنه لم يمه ، فقد وصل فيه إلى الطلاق ، ثم أتمه ابنه بهاء الدين أحمد بن علي السبكي<sup>٤</sup> ، وقد تحدث الشيخ تقي الدين السبكي في مقدمة الإنهاج عن منهج النووي في منهاج الطالبين فقال :

" وما اعتمدته المصنف من بيان القولين ، والوجهين ، والطريقين ، والنص ، ومراتب الخلاف من أحسن شيء ، وأهم مطلوب ، فأكثر الكتب عملة لذلك ، ويترتب على معرفته فوائد لا تحصى :

و الأقوال للشافعي ، والأوجه للأصحاب ، والطرق لإختلاف الأصحاب في حكاية المذهب ، والأمح أن القول المخرج لا يسب إلى انشافي ؛ وإنما حكمه حكم الموجد . واحتار الأظهر ، والمشهور في الأقوال ، والأمح والصحيح في الأوجه ، لأن مقابل الظهور والشهرة : الخفاء والقرابة ، ومقابل الأمح والصحيح

١ طبعته دار الكتب العلمية

٢ يعتبر « فوات الزيارات » ٥٩٥/٢ ، طبقات الحنابلة ٥١٣/١ مجمع الزوائد : ٩٨

٣ طبعته شريكه دار البشائر الإسلامية في بيروت / لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٦٦ هـ

٤ باقي الحديث عنه إن شاء الله في فصل المكتب الوردي مسكرفه في الإنهاج

٥ ينظر كشف الظنون ١٨٧٢/٢

وسنأتي ترجمة بهاء الدين عبد الحديث عن أبناء الشيخ السبكي إن شاء الله

٦ الإنهاج / مسند (١) / روح ١/٢

الفاصد ، يجب إطلاقه على أقوال الشافعي أدباً ، ولا يستتكر كون القول خفياً أو عرياً ، وحيث قوي الخلاف بقول الأصح لأن الصيغة تقتضي أن يكون مقابلها صحيحاً وهذا راجح عليه في الصحة ، وحيث سمع يقول الصحيح : لأنه لا مدح في مقابله ، وحيث يقول المذهب فمس الطريق أي أن الطريقة الرجحة الحزم بما ذكره سواء كانت الطرق المابقة لها جائزة أم مترددة ن وسواء كان الأصح من ذلك التريد موافقاً للطريقه الرجحة أم محالماً واعلم أنه قد تكون طريقة الخلاف راجحة ، وهو كثير في المذاهب ، ثم ترة يكون الأصح من الخلاف موافقاً للطريقة الجازمة المرجوحة ، وثارة يكون محالماً وفي كلا القسمين يقول المصنف الأظهر ، أو الأصح ، على حسب ما يكون الخلاف من الأقوال ؛ أو الأوجه ، ولا يقول المذهب لأن الرجح قول أو وجه ؛ لا طريقه

هذا الذي اقتضاه استمرار كلام المصنف في الكتاب ، ومنقول لسطه هنا ، وقد يحى في الكتاب شيء قليل على خلاف ذلك ، فيكون وارداً عليه كما سبق عليه إن شاء الله تعالى ، وحيث يكون قوله الأظهر أو الأصح محتملاً لأن يكون معه طريقة أخرى قاطعه مرجوحة موافقة أو محالمة ، ولا يمكننا تفسير المذهب بما يشتمل هذا القسم ، لأن استقرت كلامه فرائته محالماً لذلك ، ولو أتى بعبارة تعبر هذا القسم كان حسناً وهو أنه إذا سكنت طريقة الخلاف راجحة ؛ يقول في الراجح منها إن كان قولاً الأظهر من المذهب ، وإن كان وجهاً الأصح من المذهب ، فبيده بذلك على أنه أرجح الأقوال من أرجح الطرق ، ويكون الأظهر والأصح حاصيين بالأقوال ، والوجود التي لا طرق معها ، وأرجو أن أبين ذلك في هذا التشرح حيث جاء إن شاء الله تعالى

وقوله مراتب الخلاف ، هل هو مناسك أو واه ؟  
 القديم صمعه الشافعي بالمراق ، ويسمى كتاب الحجة ، ورواته الذين يضل عنهم  
 في المنصب الزعفراني<sup>١</sup> ، وأبو ثور<sup>٢</sup> ، والفكراني<sup>٣</sup> .

١ الزعفراني الحسن بن محمد بن العبدان البغدادي ، الإمام أبو علي الزعفراني ، أحد رواته القديم ،  
 كان إماماً فقهياً ، محدثاً ، طبيباً ، يلحقه ثقة ، ثلثه ، قال الداردي هو أثبت رواته القديم وقد  
 سمع بقراة الكتب على الشافعي أحمد ، وأبو ثور ، والفكراني  
 سمع من صفير بن عيسى ، والشافعي ، وعبد بن حميد ، وعمر بن زوي عنه ، وأبو داود ،  
 والترمذي ، والنسائي ، وابن منجية ، فليس من ثقة من لم يرو له إلا مسلم ( ينظر طبقات الشافعية  
 الكبرى ١/١٦١ ، طبقات الحديث ١/٣٣٢ )

٢ أبو ثور إبراهيم بن خالد بن أبي الهيثم أبو ثور القسبي البغدادي ، الإمام الجليل صفير المراق ،  
 ولد سنة ١٧ هـ ، كان أحد أئمة الدين فقهياً وعلماً ، ورعاً ، وطيباً ممن سمع الكتب وفتح  
 على الناس ، روى عن صفير بن عيسى ، وابن علقم ، وسفيان ، وعمر بن زوي عنه ، وأبو داود ،  
 وروى عنه مسلم حرج الصحيح ، وأبو داود ، وابن منجية ، وأبو القاسم البجلي ، وجماعة ، وثقة في منبر  
 سنة ٢٤ هـ ( ينظر سير أعلام النبلاء ٧٦/١٠ ، طبقات الشافعية الكبرى ٧٤/٢ - ٧٧ )

٣ الفكراني الصفير بن عيسى بن يزيد أبو علي الفكراني ، كان إماماً جليلاً جامعاً بين الفقه  
 والحديث ، ثقة أولاً على منسوب أهل الرأي ، ثم صمد للشافعي ، وسمع منه الحديث ومن يرويه  
 هارون ، وإسحاق الأزرق ، وعمر بن زوي عنه ، وأبو داود ، وابن منجية ، وأبو القاسم البجلي ، وجماعة ، وثقة في منبر  
 مسنداته بكثرة ، وثقة سنة خمس وأربعين ، وقيل ثلث وأربعين ومائة ( ينظر طبقات الشافعية  
 الكبرى ١١٧/٢ ، تهذيب التهذيب ٥/٥٧١ )

والجنيد الذي صنفه بمصر ، ورواته البيهقي ، والرنسي ، والربيع ، وإدريس ، وأطلق فالتراد به المرادي وحرمله ، هؤلاء المتصديون ، وكذلك أصحاب المكتبة ، وآخرون ، رويوا مراداً مكالمه الجعري ، ويسأني مينا

١ البيهقي يوسف بن يحيى ، الإمام الجليل ، أبو يعقوب البيهقي المصري ، ويؤيد من صنفه مصر ، وهو أكبر أصحاب الشافعي المصريين ، كان إماماً جليلاً ، عادياً ، زاهياً ، فتيها عظيمياً مسافراً ، لفته على الشافعي ، وحسن بصيحته وحدثه عنه ، ومن عبد الله بن وهب ، وعبره قروي عنه الرزيع مرادي ، وهو ربه وإبراهيم الحربي وآخرون وله كتاب (الخصم) المشهور ، والذي احتسره من كلام الشافعي ، توفاه في رجب سنة ٢٢١ هـ ، وهو في نسخة بعد (يظهر تهذيب الكمال ٥١٢/٢ ، طبقات الشافعية الكبرى ١١٢/٢)

٢ الرني سماعة بن يحيى بن يساعة بن عمرو بن إسحاق الإمام التحليل أبو إبراهيم الرني ، صاحب تهذيب ، ولد سنة ١٧٥ هـ ، وهي سنة موت أبيه بن سعد ، وحدث عن الشافعي وسليم بن عبد وقبره ، روي عنه ابن حريمة ، والطحاوي ، وبكره الساجي ، وغيرهم ، كان جليل علم ، مدقق ، مجتهداً ، له مصنفات كثيرة منها : التلويح والخصم ، والجمع الكبير ، والترتيب في العلم ، توفاه في رجب سنة ٢٦٤ هـ (يظهر سير أعلام النبلاء ٢٢٥/١ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٢٢/٢)

٣ الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي ، صاحب الشافعي ، رواية كثرته ، والثقة بالثقة فيما يرويها ، ولد سنة ١٧٤ هـ ، فتن بصحة الشافعي ، وحسن عنه الكثير ، وحدث عنه به ، ومن عبد الله بن وهب وعبد الله بن يوسف النخعي ، وجماعة ، روي عنه أبو نادر ، وأسماني ، وابن ماجة ، وأبو روعة الترمذي وغيرهم ، توفاه سنة ٣٧ هـ (يظهر تهذيب الكمال ١٤١/٦ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٢٢/٢)

٤ حرمله بن يحيى بن عبد الله بن حرمله بن عمار بن قزاة النخعي ، كان إماماً جليلاً ربيع الناس ، ولد سنة ١٦٦ هـ ، روي عن الشافعي ، وعبد الله بن وهب ، وأبو بن مودة الرمي ، وغيرهم ، روي عنه مسلم ، وابن ماجة ، وغيرهما ، وكان من أكثر الناس رواية عن أبي وهب ، صنف تهذيباً ، والخصم توفاه سنة ٢٤٢ هـ (يظهر تهذيب الكمال ٢٢٠/٤ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٣٧/٢)

٥ الربيع بن سليمان بن دند الجعري ، أبو محمد الأردني المصري الأعرج ، كان رجلاً فقيهاً متاعاً ، روي عن الشافعي وعبد الله بن وهب ، وإسحاق بن وهب ، وغيرهم ، روي عنه أبو - أورد ، والتميمي وأبو بكر بن أبي نود ، وأبو جعفر الطحاوي ، وغيرهم ، توفاه في ذي الحجة سنة ٢٤٦ هـ ، وهو ٢٥٧ هـ (يظهر طبقات الشافعية الكبرى ١٣٢/٢ ، تهذيب التهذيب ٢٠٢/٢)

ويؤمن بن عبد الأعلى<sup>١</sup> ، وغيرهما ، وكتبه المصرية كثيرة<sup>٢</sup> .  
 كما شرحه محمد بن علي النمايني ت ٨٥٠ هـ<sup>٣</sup> .  
 كثر الراغبين شرح منهاج الطالبين<sup>٤</sup> .  
 للشيخ جلال الدين محمد بن أحمد الحلبي ت ٨٦٤ هـ<sup>٥</sup> .  
 القوت ( قوت المحتاج ) ، والفحة ،  
 للشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الأدرعي ت ٧٨٢ هـ<sup>٦</sup> .  
 كما شرحه الشيخ مجد الدين أبو بكر بن إسماعيل الزمخشري ت ٧٤٠ هـ<sup>٧</sup> .

- ١ يؤمن بن عبد الأعلى بن موسى بن ميمونة بن حصص بن حبان ، الإسم الكبير ، أبو موسى الصنعيني المصري ، المتوفى في سنة ١٧ هـ . وقرا القرآن في يروش ، وعمره ، وأقرأ الناس ، صنع الحديث من مسند بن عيسى ، وابن وهب ، والشافعي ، وغيرهم ، حكاه أحمد بن الشافعي النعمان وروى عنه مسلم ، والبيهقي وابن ماجه ، وأبو عوانه ، وغيرهم ، وفتوت إليه باسمه العلم بديار مصر ، توفي في ربيع الآخر سنة ٢٦٤ هـ ( ينظر طبقات الفلاحية المصيرية ٢ / ١٧ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٢٥٩ )
  - ٢ مقدمه الأئمة ، روح ١ / ٢ ب ، حكاه ينظر لبين التوزي لهجه في مصنعة تفتاته لنهاج ٧٢ / ١
  - ٣ ينظر كشف الظنون ١٨٧٢ / ٧
  - ٤ الطبقات منبرج في علمي حاشية القلوب و عميرة في أربع مجلدات
  - ٥ ينظر كشف الظنون ١٨٧٢ / ٧
  - ٦ وهو مخطوط ، توجد نسخة من الكتاب في مكتبة الطائفة بدمشق / سورية ، حكاه توجد نسخة منه بمصر في مكتبة مركز الملك فيصل ، بالرياض
  - ٧ ينظر كشف الظنون ١٨٧٢ / ٧
  - ٨ وشرحه مغلطه ، توجد نسخة بمصر للجزء الثالث منه في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض
- والزمخشري مجد الدين أبو بكر بن إسماعيل بن عبد العزيز الزمخشري الشافعي ، إمام ، محدث ، ورجح ، صاحب ، مصنف ، الف تفتيته شرحاً ، حكاه شرح المنهاج وم يطلوه ، وشرح المعجم ، نقله به جمعه ، وروى في لأبراهيمي ( ينظر المير في خبر من غير ١١٦ / ٤ )



الإشارات إلى ما وقع في المنهاج من الأسماء والمعاني واللغات :

للشيخ سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي ت ٨٠٤ هـ ، ثم اختصره  
وسماه ( المعجزة ) ، وله ( تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج ) و ( البهجة ) وله ( عمدة  
المحتاج )<sup>١</sup>

مفني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج<sup>٢</sup> للشيخ محمد الشريفي الحطيط  
ابن المحتاج شرح المنهاج<sup>٣</sup> - لشيخ من الدين  
هذا : وقد حظي المنهاج بشرح كثيرة ، وهذا بعضها ، مما يدل على مكانته  
الكبيرة بين الشافعية<sup>٤</sup>  
ثانياً : روضة الطالبين وعمدة المفتين<sup>٥</sup> .

وهو مختصر لصح العريز شرح الوحي للرافعي ، وقد اعتنى به جماعة من  
الشافعية شرحاً ، واختصاراً ، ومناقشة ، فقد اختصره الشيخ برهان الدين  
إبراهيم بن موسى الكركي الشافعي ت ٨٥٢ هـ . وكتب عليه الشيخ زين الدين  
عمر بن أبي الحرم الكنتسي ت ٧٣٨ هـ حاشية ناقش فيه النووي ، وأحسنه الشيخ  
تقي الدين السبكي عليها

١ ينشر : كشف القلوب ١٨٧٢/٢

٢ وهو مخطوط ، وتوجد نسخة منه مسورة في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض

٣ وهو مخطوط ، وتوجد نسخة منه مسورة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض

٤ كشف القلوب ١٨٧٢/٢

٥ طبعته المكتبة الميمانية ، بمكة المكرمة

٦ مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقم ١٢٨٦ ، فقه شافعي

٧ ينشر : كشف القلوب ١٨٧٢ ، إنشعب الشافعي ٣٩٠/١ وما بعدها

٨ مطبوع ، طبعته المكتبة الإسلامية ، بيروت - لبنان ، دمشق / سوريا الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ إشراف  
الشيخ زهير الشويفات

٩ زين الدين عمر بن أبي الحرم بن عبد الرحمن بن يوسف الكنتسي ، الفقيه الأحزمي ، شيخ الشافعية ،  
ولد سنة ٦٥٣ هـ . وحدث عن أبي عبد الله بالإجازة ، وقرأ أصول الفقه على البيهقي الأرازمي بمشقة ،  
وأقام مدة ثم انتقل إلى مصر ، تولى سنة ٧٣٨ هـ . ينشر : طبقات الشافعية المتكبري ٣٧٧/١ ، طبعات  
الشافعية للشافعي طهية ٢٧١/٢

وعليه نكت لعل الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن جماعة ت ٨١٩ هـ<sup>١</sup> ،  
 كتب كتاب جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي حاشية عليه ،  
 وسماه (أرهار الفضة) وهي المكبري وكتب منها الحواشي الصغرى ، وله  
 (الهنوع) هما زاد على الروضة من الفروع ، وله مختصر الروضة مع روايد عكيدة  
 يسمى (الفنية) ، وله (العذب الملسل في تصحيح الخلاف المراسل) في الروضة  
 ، واحتصر الأصول مجرداً من الخلاف وسماه (العنبر) مع صنم زيادات ، ثم نظم  
 لروضة وسماه (الخلاصة) كتب منها من الأول إلى الحين ، ومن الخراج إلى  
 البرقة لم شرح هذا ، نظم وسماه (رفع الخصامة)

واحتصر الروضة الشيخ شرف الدين بن عثمان الغزوي ت ٧٩٩ هـ<sup>٢</sup> مع زيادات  
 أخذها من (المنتقى) وسماه (المقتصر)

واحتصره جمال الدين محمد بن أحمد الشريشي ت ٧٦٩ هـ<sup>٣</sup> ، والشيخ شمس  
 الدين الحجاري الأنصاري من المتأخرين .

١ محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ، الشيخ ، الإمام ،  
 العلامة ، المحقق ، ولد سنة ٧٦٩ هـ ، سمع من جده ، وأحار له جماعة من شيوخ مصر والشام ، برع في  
 النحو ، والأدب ، والبيان ، والمنطق ، وشعر في الكلام والطب والتشريح ، له مصنفات كثيرة تزيد على  
 مائتي مصنف ، ينظر طبقات الشافعية لأبي قاضي شعبة ١/ ٥ ، النور الفلاني ٢١٢/٧

٢ عيسى بن عثمان بن عيسى ، الإمام العلامة شرف الدين أبو الفرج الغزوي ، اشتهر في الفقه على المذهب  
 شمس الدين بن قاضي شعبة ، والشيخ عماد الدين الحميدي ، وغيرهم اشتهر بصرفه الفقه وحفظ  
 المراتب ، درس بالرواحية ، وتولى في رمضان سنة ٧٩٩ هـ ( طبقات الشافعية لأبي قاضي شعبة ١٦١/٣

٣ محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد الشريشي ، الإمام العلامة بقره  
 المسبوق ، ولد سنة أربع أو خمس وتسعين وسبعمائة اشتهر في طباء وتيسر في العلوم ، واشتهر بالمصنفات  
 تولى في شوال سنة تسع وسبعمائة ( ينظر طبقات الشافعية لأبي قاضي شعبة ١١٨/٣

واختصره محمد بن عبد المنعم ت ٧٤١ هـ ، كما اهتم به جماعة<sup>١</sup>

ثالث : المجموع شرح الهدى<sup>٢</sup> .

وفيه شرح الإمام النووي مكتب المذهب للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الشيرازي المقيم الشافعي ت ٤٧٦ هـ ، بلغ فيه إلى باب الريا ، ثم أتمه الشرح تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي

رابعاً : تصحيح التنبيه<sup>٣</sup>

خامساً : التحرير في شرح ألفاظ التنبيه .

سادساً : دقائق المنهاج<sup>٤</sup>

سابعاً : الإشارات إلى ما وقع في الروضة من الأسماء والمعاني واللفات وهو كثير الموشد وصل فيه إلى الصلاة ، وهو كالتحقيق على المنهاج<sup>٥</sup>

ثامناً : التحقيق : وقد وصل فيه إلى أثناء صلاة المسافر ، وذكر فيه ما في المجموع من الأحكام على سبيل الاختصار<sup>٦</sup> .

تاسماً : نكت على الوسيط : في نحو مجلدين<sup>٧</sup>

١ محمد بن عبد المنعم ، الشيخ شرف الدين المنوطي المعروف بغير معين ، نقله على الشيخ نجم الدين الباقلي ، وفرا الأصول على الشمس بنحوه كمال ظهراً ، أنبأ ، شافعي ، اختصر الروضة والتدريج في الأصول ، وصنف التمرار المذهب ( مطبوع الدور القديمة ١٢٨٧/٥ ) طبعته الشافعية لأبي القاسم شهاب ١١٢٢

٢ مطبوع كشف الظنون ١٢٨٥

٣ طبعة دار المطبوع ، ومنه فتح العزيز للرافعي ، وتلخيص الحبير لأبي حجر

٤ وهو مطبوع ، طبعته مؤسسة نرسا سنة ١٤١٢ هـ / ١٩٩٦ م ، وهو كتاب مطبوع مع نسخة التنبيه ، تحقيق الدكتور محمد عفاة الإبراهيم

٥ وهو مطبوع ، طبعته دار الحرم سنة ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م ، حققه براء أحمد الدويج

٦ طبعته لأستاذي ، التلويح الرابع

٧ المرجع السابق

٨ المرجع السابق

مباشراً : التقيح<sup>١</sup> : وهو شرح على الوسيط، وصل فيه إلى كتاب شروط الصلاة<sup>٢</sup>

وعبرها عن المسمات المكشورة<sup>٣</sup>

<sup>١</sup> الكتاب مطبوع بهامش كتاب التوسيع بتحقيق حمد محمود إبراهيم و محمد محمد ناصر

<sup>٢</sup> مخطوطة الأسدي

<sup>٣</sup> رسلر : مخطوطة الأسدي ، فوات التوقيعات ٥٩٢/٢ ، معجم المؤلفين ٤ : ٩٨٠

## الفصل الثاني

### حياة الإمام السبكي وعصره

وفيه بحثان:

المبحث الأول: عصر الإمام السبكي

المبحث الثاني: حياة الإمام السبكي

## الفصل الثاني : حياة الإمام السبكي ، وعصره

### المبحث الأول

#### عصر الإمام السبكي

معرفة العهد التي نشأ فيها المؤلف من أهم مطالب البحث ، فالعصر الذي نشأ فيه بمثابة الإنشاء الذي يطهى فيه الطعام ، وعصر الإمام السبكي مرت فيه الجوانب المهمة لكل عصر برزواً وامتدحاً ، يتجلى لنا من به حياة فيه - أو قراءه عنه - نلخصها في المطالب الأربعة التالية

#### المطلب الأول : الحالة السياسية :

ولد الإمام السبكي في عصر الدولة المملوكية ، وكان السلطان آنذاك المنصور قلاوون<sup>١</sup> ، ولم تحل لولاية من بعد المنصور من براع أمراء الدولة المملوكية عليها ، حتى استقرت لاهمه السلطان الناصر محمد بن قلاوون<sup>٢</sup> ، لكن هذه الحقبة من الزمن شهدت فتوحات عظيمة في تاريخ المسلمين ، من أبرزها - فتح طرابلس<sup>٣</sup> ،

١ السلطان المنصور قلاوون بن عبد الله القرطبي الصالح الألفي . اشتراه الملك الصالح نجم الدين أيوب بن الملك الناصر محمد بن العادل أبي بكر بن أيوب ، وكان من أعشار الأمر - سنة ومعه ، ومزال يرتفع في السؤلة حتى استقل بالملك ، فقدم له فتوحات عظيمة ، أهمها فتح طرابلس ، وكانت له إمدادات عظيمة ، تولى في الأساس وعشرين من ذي القعدة ، سنة ٦٨٩ هـ . ومدة حكمه اثني عشرة سنة ( ينظر البداية والنهاية ٣٦٤/١٣ ، تاريخ ابن خلدون ٤٦٨/٥ )

٢ السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون ، ناصر الدين أبو المتح ، من السلطان الملك المنصور سيف الدين قلاوون الصالح ، ولد سنة ٦٨٤ هـ ، وكان ملكاً عظيماً ، دأب له القدس ، وطوك الأقطار بالقامة ، تولى الملك بعد مقتل أخيه الأشرف خليل بن قلاوون ليلة سنة ٧٤١ هـ ( ينظر هودت البوهيت ٤٣٣/٢ ، البداية والنهاية ٣٠٤/١٣ ، ١٤ / ١٩ )

٣ طرابلس عديده بالشام عظيمة ، بها من شجر الزيتون ، والصب ، وقصب السمك ، والذراع الموصلة والبحر مدخل بها من ثلاثة جهات ، وهي مع من ممالك الشام ، وهي الآن مدينة في بلاد القروص بدمشق / حرف القدس ، موافق للموسوعة الحرة ، ويكيبيديا .

وعكاً ، وبقية السواحل التي كانت بيد الإفرنج ، وتطهير البلاد منهم ، والتي لم يستطع صلاح الدين الأيوبي تحليلها من أيديهم ، صكبا فتحت قلعة الروم<sup>١</sup> و بهنسا<sup>٢</sup> ، وغيرها<sup>٣</sup>

كما كان للتتار كثر<sup>٤</sup> و هزّ على المسلمين أنوعهم به ، واستحلوا ديارهم ، وأموالهم ، حتى جاءت وقعة شقحب الشهيرة<sup>٥</sup> والتي جهر التتار فيها لمزو المسلمين في الشام ، بقيادة فطولا شاه<sup>٦</sup> ، وجويار<sup>٧</sup> في تجمعين ألفاً من التتار أو يريدون فتح ذلك الملك الناصر محمد بن قلاوون ، فقدم بالمعسكر من مصر ، حتى اجتمعوا في مرج الصفر ، وهو المسمى بشقحب<sup>٨</sup> فحمل التتار على مهمة السلطان ، هبت الله أقدام المسلمين ، وجادروا إلى أن عشيهم الليل ، واستشهد جماعة من المسلمين في تجوئة ، ثم انهزم التتار ، ولجأوا إلى الجبل ، فأحاط المسلمون

١ عكاً مدينة عربية فلسطينية يدهرها الاحتلال الإسرائيلي ، توجد على ساحل البحر المتوسط، عربي مسقطه الحبل ، وتقع على بعد ١٧٣ كلم تقريباً شمالي غربي القدس (موقع الموسوعة الحرة - ويكيبيديا)

٢ قلعة الروم قلعة حصينة عربي للكرنت<sup>١</sup> مدائن البيرة ، وهي الآن في اسطنبول بتركيا. (معجم البلدان / باب الصاف و تلام ، موقع الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا )

٣ بهنسا بالمتاح ثم المسكون وسجن مهمة مقصور ، مدينة بمصر من المعهد الأكسي ، شرقي النيل، تتبع الآن محافظة أسيوط وتقع على بعد ١٩٠ كلم جنوب القاهرة (معجم البلدان/ باب المياه والياء ، موسوعة البحار)

٤ يظهر التباين وانتهى ٣٦٤،١٢ تاريخ ابن خلدون ٤١١/٥ ، التتار الزهرة في ملوك مصر والقاهرة ١٣/٨

٥ تم أقف على ترجمته

٦ جويش التويز الكبير ، نائب سمالك القفص ، كمال بطلا ، شجاعاً ، أمراً ، مطاعاً ، ذا إقدام وثبات في الحروب ، وذا مهابة كبيرة بين العرب ، بيل الذهب الكليل حتى الوصل للدم وإن معقه وأشأ مدرسة مهيبة بالندبة النبوية في جوار الحرم الشريف وحصل به ميل عليل إلى المسلمين (يظهر الدرر الكفوة ٩٢/٢)

٧ شقحب هو سهل بالقرب من دمشق في سوريا يظهر القاموس معجم شقحب موقع الموسوعة الحرة)

بالتجبل ، وحملوا على القسار ، واستوعبوا قتلًا وأسرًا ، وكتب الله النصر للمسلمين ، ولله الحمد والثناء

### المطلب الثاني : الحالة الاقتصادية :

مر بديار مصر والشام سنة ٦٩٥ هـ غلاء وفناء حين قلت الأمطار ، وجذبت الأرض ، هارتفتت الأسعار ، وقتلت الأقوات . فتعاني الناس إلا القليل ، وكساهم بعمرون الحفرة فيذهبون بها الثمن من الناس . وقد مات بها في شهر صفر من تلك السنة ١٣٠ ألفاً .

وفي عام ٧٤٩ هـ انتشر في ديار المسلمين الطاعون ، حتى زاد عدد الأموات في اليوم على المائة ، ولم يعارهم حتى تولى خلق كثير من تلك البلاد لاسيما من النساء .  
كما كان في عصره اهتمام بالعمارة الإسلامية ، فقد كان سلاطين الدولة المملوكية يهتمون ببناء المدارس والجوامع والقصور ، فقد بنى السلطان المنصور قلاوون مدرسه ومريستان في القاهرة ، وصكبت عميرتها سنة ٦٨٢ هـ ، أما السلطان الناصر فقد ابتداء في سنة ٧١١ هـ ببناء الجامع الجديد بعصر . وأكملته ووقف عليه الأوقاف المطة ، ثم أمر سنة ٧١٤ هـ ببناء القصر الأبيض من قصور الملك فضاء من أعصر المصانع المملوكية . وفي سنة ٧١٨ هـ أمر بتوسعة جامع القلعة ، هدم ما حوله من المساكن وريد فيه . كما قام ببناء قصور أخرى

### المطلب الثالث : الحالة العلمية :

نعبر عصر الإمام السيفي بانتشر المذاهب الفقهية الأربعة في البلاد ، وكان لكل مذهب أنصاره من طلاب العلم والعلماء ، ومدارسه الخاصة به يتولى

١ ينظر البداية والنهاية ٢١/١٤ ، تاريخ ابن خلدون ٤٩٥/٥

٢ ينظر البداية والنهاية ١٨١/١٤ ، التواضع والإخبار ١١/٦

٣ ينظر تاريخ ابن خلدون ٤٦٧/٥

٤ نفس الألبق بالبدن الأصغر بفتح دمشق ينظر البداية والنهاية ٢٢٢/١٢ التبرج الزاخر

٥ ١٩٥/٧

٦ ينظر تاريخ ابن خلدون ١٩٠/٥



التدريس فيها من أفاضل علماء كل مذهب آنذاك ، فكثر المؤلفات ، وعُتبت بينهم المناظرات ، لوجود الخلافات في القواعد المذهبية التي لا تخلو بين المذاهب ، ومن أهم المدارس التي كانت موجودة آنذاك في مصر

**الدرسة القاسرية :** كان موضوع هذه المدرسة داراً عرفت فيما بعد ، بالأمير سيف الدين بلان الرشدي ، فاشتراه الملك العادل كسباً ، وشرع في بنائها مدرسة ، وعمل بواسطتها من أفاضل مدينة عسكا التي فتحها الأشرف حليل بن قلاوون ، وهي بوابة كنيسة بها .

### المدرسة القاهرية : والتي بناها الظاهر بيبرس ، وكمل بنائها سنة ٦٦٢ هـ

١ قد سبق ذكر أهم المدارس في القسم عند ذكر عصر الإمام النووي

٢ ثم جد ترجمة باسم سيف الدين بلان الرشدي ، التي وجدت ترجمته الأمير سيف الدين بلان التتائي ونسبه هو لأنه له تاريخ معروفة في زمن السلطنة بالقاهرة عند جامع الأمير سيف الدين شيخو ، والأمير سيف الدين بلان التتائي أحد أمراء الدولة القاهرية ، أخرجته تلك الصلح إلى يدرة لمر كبيرة ، وظل فيها حتى طلبه الأمير ناصر الدين محمد بن برحق إلى القاهرة ، وحمله أسند من يد التتائي الذي المذكور ٣٠/٢ ، السوك ٢٥٩

٣ الملك الناصر بن الدين حكيمها الثاني أسس حتماً من عسكره هولاءكو بوية حمص الأولى في آخر سنة ٦٥٥ هـ ، وأمره استأجره ملك النصارى فصار من أمره الأكراف ثم إنه عظم في دولة الأشرف ، وبك قتل الأشرف بيد بيدر ، أثبت الحاصصية على مكتب فعمل بهم على بربان فقتلوه ، وبك حمص السلطان الملك الناصر جعل مكتباً بأكية ثم تحول الناصر إلى الصرك ، وبسط مكتباً ، وكتب بالعدل شكل موسوعة بالديرة ، والنجير ، والرقق بالرجية ، ثم عن الملك بويوية في حماة سنة ٧٢ هـ ( ينظر حوات الوهيت ٣٢٢/٢ ، مورد المنطقة في من ولي السلطان والحقبة ١٩/٢ )

٤ الأشرف حليل بن قلاوون ابن السلطان الملك الناصر قلاوون الصالح ، توفي الملك سنة ٦٩٩ هـ بعد موت والده ، واستلمت ملكته بالجهاد ، ضاح عسك ، وقلمه الروم ، وطرابلس ، وظهر القسم من الإفرنج ، حتى حوات ، صاهه الملك في الإفرنج ، قتله بيدر ، وهو في زحمة للسيد سنة ٦٩٩ هـ ( ينظر حوات الوهيت ٣٨١/١ ، البداية والنهاية ٧٢٥/١٣ )

٥ ينظر السوك ٣٦٩/٢ ، الهجوم القاهرة ٢٠٩/٨

٦ ينظر البداية والنهاية ٣٢٢/١٣ ، شذرات الذهب ٢٠٨/٥

فار الحديث الكاشفة : بناها الملك الكامل محمد بن أبي بكر الخلك العادل<sup>١</sup> ، وقد  
كتم بناؤها سنة ٦٢١ هـ<sup>٢</sup>

جامع طولون : بناء أحمد بن طولون<sup>٣</sup> سنة ٧٥٩ هـ<sup>٤</sup> .

كما بنى المنصور قلاوون مدرسة في القاهرة ، وقد كتبت صارتها سنة ٦٨٢ هـ<sup>٥</sup>  
بالإضافة إلى المدرسة المشيخة<sup>٦</sup> ، وغيرها من المدارس

١ الملك الكامل محمد بن أبي بكر بن أيوب ، صاحب المنبر المصري ، تولى سنة ٦٢٥ هـ ( ينظر

البداية والنهاية ١٢/١٤٩ ، سمط التهجيم العوالي ١٥/٤ )

٢ ينظر البداية والنهاية ١٣/٢٠٤ ، سمط التهجيم العوالي ١٥/٤

٣ أحمد بن طولون القرطبي ، صاحب مصر ، أبو العباس ، ولد بسمرقند ، وطراون والد سكين قد قدمه  
صاحب مصر ، وأراد المنور إلى للعلم في عدة ممالك سنة مائتين ، وحفظ أحمد بن طولون القرآن وطلب العلم  
، وتلقب به الأحوال ، وبعث روائي شرف الشام ثم مولى إمرة دمشق ثم أصبح حاكمًا لشبه الجزيرة  
سكن بطنًا شجاعًا ، مصداقًا عن بغداد لبثت ، أنشأ بطنه مصر جامعاً ، وتوفي بمصر سنة ٦٧ هـ  
( ينظر سير أعلام النبلاء ١٠/٤٨٩ ، التهجيم الراصرة ١/٢ )

٤ ينظر مرآة الجنان ١٨٢/٧

٥ تاريخ ابن خلدون ٥/٤٦٧

٦ وهي غير المدرسة المشيخة الموجودة بالشام ولم أقص على يدها ، وبعثه ابنك العزيز بن عثمان بن

العادل ينظر البداية والنهاية ١٢/٢٧٧



وشدوا العنق ، على مذهب الأشعري ، وحملوا في أيام مواليهم كافة الناس على الفريضة ، فمادى الحال على ذلك جميع أيام الخوفا من بني أيوب ، ثم في أيام المالكية<sup>١</sup> .

كما حكمت الصوهرية بضعة راحة في البلاد وقد وقعت مسكرة كبيرة بين شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>٢</sup> ، وبين الشيخ نصر المتنجي<sup>٣</sup> ، الذي كان يعال في محبة المعارف محيي الدين محمد بن عربي الصوفي<sup>٤</sup> ، وقد كان الناس من أكابر دولة المالكية ، وأعيانهم ، يترددون على المتنجي ، وكان للأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير فيه اعتقاد كبير ، فلما ولي سلطنة مصر أجل قدره ، وأكرم محله

المؤلف: بن صمري . وأخوه الحسين وغيرهما . تولى في رمضان سنة ٧٧٨ هـ . انظر سير اعلام النبلاء ٣٦٤/١٥ ، البدايه والنهايه ٣٦٢/١٣ )

١ . انظر انوار والإيمان ١٩١/٢

٢ . الشيخ . الإسم . العالم . العلامة . المصنف . المتفهم . جليل . المحافظ . الحديث . شيخ الإسلام . ابن تيمية . نفي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحرزي . ولد بخراسان سنة ٦٦٩ هـ . وشأ في بيت علم ، وأقبل على الله ومطالعة ، وفلس على مباحثه ، وظهر في أدبه وقوته ، وحججه ، والإجتماع والاختلاف . سمع من أبي عبد الله ، وأبي أبي الهيثم ، والشمس بن عبد ، وأبي الصيرفي ، والقاسم الزياتي ، والشيخ شمس الدين ابن أبي مهران . تولى من أجله السجن ، فتوفي فيه سنة ٧٢٨ هـ . ( انظر معجم الشيوخ ٢٤٠/١ ، فوات الوفيات ١٢٩/١ )

٣ . أبو الفتح نصر بن سليمان الدين . بقرى . الحديث . النجدي . الزاهد . ولد سنة ٧٢٨ هـ . حدث عن إبراهيم بن حنبل وجماعة . وثلاثين على الصنف الضعيف ، وثقته ومروءة ، كان الحاشي الكبير الذي تاملت على في حيد . وله منبر ومفسر جمع . ( لا أنه كان يقول في أبي العربي ومحمد ، تولى سنة ٧٢٩ هـ . ( انظر العري في بحر من هو ٥١/١ ) الجواهر النيرة في طبقات السنية ١٧٢/١ )

٤ . محيي الدين . محمد بن علي بن محمد بن عربي . أبو عبد الله الطائفي الأشعري ، ولد سنة ٦٨٠ هـ ، طاف البلاد ، وأقام بسنة عدة ، وصنف فيها كتابه المسمى بالمناجحات السنية في نحو عشرين مجلداً ، فيها ما يقال وما لا يقال ، وله كتاب مداد قوس الحظ . فيه أشباه كثيرة طامروا كثر منوع ، وبه مصنفات كثيرة جداً ، أقام في دمشق سنة طويلة ، توفي سنة ٧٢٨ هـ . ( انظر البدع والتهمة ١٨٥/١٣ ، المستند من ديل تاريخ بغداد ٦٠/٢١ )

٥ . الملقب بذلك . انظر ركن الدين بيبرس بن عبد الله المنصور الجاشنكير . أسسه من ممالك الفلك المنصور فلابس . ناس إلى أنهم استلوه منسوخ فلابس . وبقي على ذلك إلى أن صار من أكابر الأمراء في

، هههه الناس إنيه ، وتوملوا به في حوائجهم<sup>١</sup> ، وقد تصدى شيخ الإسلام ابن  
 تيمية للإقتصار لمذهب الصلح ، ويألف في الرد على مذهب الأشاعرة . وصعد  
 بالتكبير عليهم ، وعلى الرافضة ، والصوفية ، هاهنق الناس فيه فريقان  
 هريق يقتدي به ويمول على أقواله ، ويمول برأيه ، وهريق يبسه ، ويمضله ،  
 ويرزي عليه بإليات الصمات<sup>٢</sup>

مؤلة ابنك الأشرف خليل بن قلاوون ثم تسمى في أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون ( يظهر التواضع  
 والاعتبار ٩/٣ ، الذور المكلمة ١١٠٢ )

١ يظهر أمودك والاعتبار ٢٠١/٤ ، شرح شبيب ابن القيم ١٧٨/١

٢ يظهر التواضع والاعتبار ١٩١/٤

## المبحث الثاني حياة الإمام السبكي

### المطلب الأول : اسمه :

تلقى الشيخ علي بن عبد الكافي بن علي بن محمد بن يوسف بن موسى بن تمام بن حامد بن يحيى بن عمر بن عثمان بن علي بن مسوار بن سوار بن سليم السبكي<sup>١</sup>

### المطلب الثاني : مولده ووفاته :

ولد الإمام السبكي في الثالث من صفر ، سنة ثلاث وثمانين وستمائة ، بسبك العيد ، وتوفي سنة ست وخمسين وسبعمائة بالقاهرة<sup>٢</sup>

### المطلب الثالث : نشأته وطلبه للعلم :

تمت في صغره على والده ، وكان على جانب عظيم من الاشتغال في طلب العلم ، بحيث يستغرق غالب ليله ، وجميع نهاره ، وكان لم يأكل لحم النعم إلا بعد العشرين من عمره ، لحدته ذهبه ، وكان يخرج من البيت صلاة الصبح فيشتغل على المشايخ إلى أن يعود قريب الظهر ، فيأكل ثم يعود إلى الاشتغال إلى المغرب ، ثم يشتغل بالليل<sup>٣</sup> .

١ بعض مراجع ترجمة لا يوجد ( مسوار ) مثل طبقات الحفاظ ٥٢٥/ ، بعض النسخة انتمت من طبع طبعات الشافعية الكبرى ، وهو من تلمذ ابن السبكي ، وهو أعرف بسبب واقعه من غيره  
٢ السبكي بالحكم والمصطفى ، سببه إلى سبك ، وهو اسم لقريش بن مصر ، يقال لأحمد سبك الصبيح ، وولادته سبك العيد ، وإلى الثانيه بسبب السبكي ، وهي قرية من قرى مركز البحيرة ، والياحور محافظة من محافظات بنوحيه بمصر ، والتي تقع وسط الدنيا شمال مصر ، النسخة إلى أبو فتح والبلدان / حرف السين ، موقع موسوعة الحرة ، ويكيبيديا )

يظهر معجم المشيخ ٢١٢/٢ معجم الحديث ١٦٦/١ ، معجم المعاني ١١١/١ ، لوريل بالوضوح ٣٩٥/٢ ، الدرر النظمية ٧٥/١ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٣٩/١٠ ، طبقات الصوريين ٢٨٥/١ ، طبقات الحفاظ

٥٢٥/١

٢ يظهر : المراجع السابق

٣ يظهر الدرر المستفيدة ٧٤/١ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٤٤/١

دخل القاهرة مع والده ، وعرض محافظ حمطها ، كالتبنيه وعيره ، على ابن  
 بنت الأعر وعيره ، وقيل إن والده دخل به إلى شيخ الإسلام تقي الدين ابن دقيق  
 العيد ، وعرض عليه 'التبنيه' ، فكان الشيخ تقي الدين لوالده 'رد به إلى البر ،  
 إلى أن يصير قاضياً ؛ عد به إلى القاهرة  
 فردد والده إلى البر ، قال المسكي هم أعد إلا بعد وفاة الشيخ تقي الدين ،  
 ففانتني محالته

### المطلب الرابع : شيوخه :

عاد إلى القاهرة ، وتقته هيبه على الشيخ الفقيه نجم الدين ابن الترمذ ، وقرأ  
 الأصلين ، وسائر المعقولات على الإمام علاء الدين الباجي\* ، والمعلق والحلاف

١ تقي الدين بن بنت الأعر ، عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن حميد بن عبد الوهاب ، روى عن الحافظين  
 التبري ، والحافظ ، وطبق عنه الحافظ الذهبي ، وأبو حنبل ، فكان قتيها ، بحوي أنبا ، خب ،  
 لكفه مع ذلك تعرض لحقة عظيمة في عهد السلطان الملك الأشرف ، وقد جمع بين القصد والورعة ،  
 فترى مشيئة المستند ، وحظاه جامع الأهر ، وتدريس الشريعة والشافعي ، تولى بالقاهرة ، مدة ٦٩٤  
 هـ ( ينظر قوت الوفيات ٦٦٤/١ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٧٣/٨ )

٢ الشيخ الإمام محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي القلاعة القشيري ، ولد من من السجدة في البحر  
 صمد ، كان أبوه متوجهاً للصح ، في شربان سنة خمس ومئتين ومئتين ، له عدة مصنفات منها  
 كتاب الإمام والإمام ، وأما شرحه على عمدة عبد النبي للتدوين ، وشرح مختصر ابن العاجب في  
 فقه المالكية ولم يكمله ، وعق شرحه على مختصر التبري في فقه الشافعية ، توجد في حادي عشر  
 صمد سنة اثنين وسعمائة ( ينظر معجم الشيخ ١١٧/٢ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢١٢/٩ )

٣ ينظر طبقات الشافعية الكبرى ١٤٥/١٠

٤ ابن الترمذ ، هو شيخ الإسلام نجم الدين أبو شيمان أحمد بن محمد بن علي بن مرتضى بن صادم بن  
 الترمذ شافعي الزمان ، نشأ على السني والظاهر الترمذيين ، والنشره العيس ، وثلب بالمشيه لفضة  
 ألقه عليه ، أخذ الإمام تقي الدين السبكي الفقه عنه ، يشار ابن الترمذ حسيه مصر ، ودرس بالمرسة  
 لعمرة بها ، ولم ين شيئاً من مذهب القاهرة ومن تلاميذه ، مطلب في شرح الترمذ ، والعصمة في شرح  
 التبري تولى بمصر سنة ٦٨١ هـ ( ينظر التولى بالوفيات ٢٥٧/٧ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢١٢/٩ )  
 \* علي بن محمد بن عبد الرحمن بن خطاب الإمام العلامة علاء الدين الباجي ، إمام الأسويين في زمانه  
 ، ولد سنة ٦٢١ هـ ، أخذ عنه السبكي الأصلين ، و نه تخرج في القشرة ، كان الباجي أعظم أهل الأرس  
 بمصر الأشمري ، في علم الحلال ، وكان من المشايخ بمصره هـ ، له عدة مختصرات منها

على سيف الدين التقيدي<sup>١</sup> ، والتقسيم على الشيخ علم الدين العراقي<sup>٢</sup> ،  
والقراءات على الشيخ تقي الدين بن الصائغ<sup>٣</sup> ، والقراءات على الشيخ عبد الله  
العماري المالكي<sup>٤</sup>  
وأحد الحديث عن الحافظ شرف الدين النجاشي<sup>٥</sup> ، ولازمه صكراً<sup>٦</sup> ، ثم لازم من  
بعده وهو مكبر : الحافظ، سعد الدين الحارثي<sup>٧</sup>

كتاب التحرير مختصر المجلد في الفقه ، ومختصر في الأصول ، ومختصر في النسخ ، نقشه على شيخ  
الإسلام عز الدين بن عبد السلام بالشام ، وكانت بهمة وبين الشيخ محيي الدين سداقة وصحبه ، تولى  
قصاه الطبرك<sup>٨</sup> ، ثم استقر بالشافعية ، وتولى به في سلسلتي انتماء سنة ٢١٤ هـ ( ينظر الدرر  
الشفاهة ١٢٠/١ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٠/٢٢٩ )

١ عمى بن داود البغدادي الحنفي ، سيف الدين التليكي ، ولد في حدود الثلاثين وسنة ٤٠٠ هـ في  
المنطق ، وتخرج وفق الأقران ، وأحد من التمدد الطويل ، والمصر من البديع ، أحد من المصنفين وابن  
الأكتافين وغيرهم ، تولى سنة ٢٠٥ هـ ( ينظر الدرر الشفاهة ١٤/٢٢٩ )

٢ الشيخ علم الدين العراقي الفهر عبد الكريم بن علي بن عمر الأنصاري ، ولد سنة ثلاث وعشرين  
وسمائه ، له في التفسير اليد البسيطة ، وصنف فيه " الإنصاف في مسائل الخلاف " بين مذهبين وابن  
البر ، وتولى في سنة أربع وسبع مائة بالشافعية ( ينظر الدرر الشفاهة ٢/٢ ، طبقات الشافعية الكبرى  
١٠/٩٥ )

٣ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الحائق بن علي بن سالم بن مكلي ، الشيخ المصالح الضمير للمهر  
تقي الدين بن الصائغ القرن المصري الشافعي ، آخر من بقي من مشايخ شافعية ، سمع من الرشيد  
المعطر وغيره ، تولى سنة ٧٣٥ هـ ( الهدية والنهاية ١٤/١١٩ ، غاية النهاية في طبقات القراء ٢/٦٥٢ )  
٤ لم ألقه عليه

٥ الحافظ شرف الدين الدهملي ، عبد الوهاب بن حنف بن أبي الحسن بن شرف بن الخضر بن موسى  
التوسي ، كثر حافظ يمدح ، وأحد أهل الحديث الجامع بين المذاهب والرواية ، ولد سنة ثلاث وعشرون  
وسمائه ، ودرس بالقاهرة لطائفة محدثي المدرسة النيسورية ، وهو من درس فيه منهم ومن أبرز  
تلاميذه الحافظ التري ، والدعبي ، والنسفي ، وغيرهم

٦ تولى في الخامس عشر من ذي الحجة ، سنة خمس وسبع مائة ، وهو يعتبر باب النسخ من القاهرة  
( ينظر معجم الشيوخ ١/٢٥٩ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٠/٢٢٩ )

٧ مسعود بن أحمد بن مسعود بن زيد ، الشيخ الإمام ، ألف لم التقي ، الحافظ ، سجد : فخر  
الحديث ، فاضلي المذهب النيسورية ، سمع الدين الحارثي العراقي الحنفي ، و لحارثي قرية قريبة من بغداد  
، المصري التوس ، ولد سنة ٦٥٢ هـ ، سمع من الزهري بن البرهان والنسفي عبد اللطيف ، وابن صلات



وأخذ النحو عن الشيخ أبي حيان<sup>١</sup>

ومصنف في التصوف الشيخ تاج الدين بن عطاء الله<sup>٢</sup>

سمع بالإسكندرية .

من أبي الحسن يحيى بن أحمد بن عبد العزيز بن الصواف<sup>٣</sup> ، وعبد الرحمن بن

مظروف بن جماعة<sup>٤</sup> ، ويحيى بن محمد بن عبد السلام

وبالقاهرة من علي بن نصر الله بن الصواف<sup>٥</sup> ،

وطبقهم . قال القضاة بمصر سنة ٧٩٠ هـ ، وشرح جملة من سن أبي زيد ، وقطعه من مكناب ، وضع في  
الذهب الحلي ، ثوب سنة ٧٩٦ هـ ( ينظر معجم الشيوخ ٢٠٤ ، طبقات الحفاظ ٥١٩/١ )

١ العلامة البراديين أبو حنيفة محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن يحيى الشيخ الإمام ، الحافظ  
، العلامة ، فريد العصر ، وشيخ الرضا ، وإمام النجاء ، أشهر الشيوخ أبو حنيفة المرابطي ، قرا القران  
بأروايات ، وضع الحديث بالاندلس ، ومصر ، والجزيرة ، وغيره

وحصل الإجازة من الشام والعراق ، برع في الشعر والتصويد . وله اليد الطولى في التفسير ، والتجويد  
وراجع الناس ، وشبهاتهم ، ونونهم ، وحوائجهم خصوصاً في الفقه ، ثوب في مصر سنة ٧٩٥ هـ . ينظر  
فوت الوفيات ٤٦٢/٧ ، الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٨/٣ )

٢ تاج الدين ، أبو الحسن ، حمد بن محمد بن عبد الحكيم بن عطاء الله ، من أهل الإسكندرية ، سكن  
شاذلي السبب ، وقيل المالكي ، من مصنفاته ( التوزيع في إسماعيل التذير ) ، ثوب بالقاهرة ، في جمادى  
الآخرة ، سنة سبع وسبعمائة ( ينظر الديباج للذهب في معرفة علماء المذهب المالكي ١٢٦/١ ، طبقات  
الشافعية الكبرى ٩٢/٩ )

٣ يحيى بن حمد بن عبد العزيز بن عبد الله بن علي بن عبد الباقي لإسماعيل المرعي ، لحيود ، شرف الدين  
أبو الحسن بن الصواف الجنداني الإسكندراني المالكي . ولد سنة ٦٩٠ هـ ، سمع من جده وأبيه حماد  
، ومحمد بن الأحمدي ، وغيرهم . ولا بأروايات الشيخ علي الصنعائي ، وثوب في شعاب سنة ٧١٥ هـ ،  
ومصر عند وضعه ( ينظر معجم الشيوخ ٥٢٢/٢ ، المعبر في خبر عن غير ١١/٤ )

٤ يحيى بن علي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن مظروف بن حمد بن رجاة الزبيدي المالكي ، سمع من جده  
والصنعائي وأبي رزاق ، ثوب سنة ٧٢٢ هـ ، يوم الثوبه عن ثلاث وسبعين سنة ( المعبر في خبر عن غير  
٦٢/٤ ، الصلوات ٥٢/٢ )

٥ نور الدين علي بن عمر الله بن عمر القرشي للمصري بن الصواف الشافعي ، روى عن أبيه باق أنظر  
سنن النسائي مبدئاً ، وتقدم وتظهر ، وضع من جده الحمدي ، والعلم ابن الصنعائي ، وله إجازة أبي  
الوثاب محمود بن محمد ، من أصحابه ، ثوب سنة ٧١٢ هـ ( المعبر في خبر عن غير ٢١/٤ ، دين التقييد ٧٢٥/٣ )

وعلي بن عيسى بن القيم<sup>١</sup> ، وشهادة بنت عمر بن المديني<sup>٢</sup> ، وعمرهم  
وبدمشق من ابن الخوارزمي<sup>٣</sup> ، وأبي بكر بن أحمد بن عبد التائم<sup>٤</sup> ، وإسحاق بن  
أبي بكر بن المحاسن<sup>٥</sup> ، وعمرهم

١ علي بن عيسى بن سليمان بن محمد بن أبي بكر ، القاضي الجليل تلمذ بهاء الدين أبو الحسن بن  
القيم النعماني بصري الشافعي ، منظر الأوقاف بمصر ، ولد سنة ٦١٢ هـ . سمع من النحر الخارزمي  
وابن بلقا ، والمصيطي ، فكان ذا خير وتواضع وعلم ، تولى له في القعدة سنة ٨١٤ هـ ( ينظر معجم  
الشيوخ ٢ ، ٦١٥ ، الولية بالقويت ٢١٥/٢ )

٢ شهادة بنت عمر بن أحمد بن هبة الله بن محمد بن هبة الله المعقلي الحلبي . السيدة الفاضلة ، أم  
محمد بنت المصاحب فضال الدين أبي التائم بن القيم ، ولدت له أول سنة تسع عشرة وستمئة ، بسبب  
من الملكشمسي بسبب . وأجازها ثابت بن مشرف وغيره ، وروى بمصر وبمشق وحلب . وتوفيت بها في  
أثناء مدة تلمع وصيفته . وقد سمعت عن التميمي ( ينظر معجم الشيوخ ٨١٤ ، المروءة الشافعية  
٢٤٩/٢ )

٣ ابن الخوارزمي محمد بن علي بن الحسين بن سالم ، الشيخ ، أبقري الصالح ، الحاج بقية  
أستين ، طمس الدين ، أبو جعفر النعماني ، زعماني الدمشقي . سمع من أبي التائم بن مصري ،  
واللهاء عبد الرحمن ، وبنو بالقرابة عنهم ، وسمع من إسماعيل بن هارون وغيره . تولى سنة ٧٠٨ هـ  
لمعجم الشيوخ ١٣٨/٢ ، المروءة الشافعية ٢١٦/٥ )

٤ أبو بكر بن أحمد بن عبد التائم بن نعمه القيسي . الشيخ الصالح المروء ، ولد سنة ٦٢٥ هـ أو ٦٢٦  
هـ ، سمع من المصير الأزدي ، وابن الخوارزمي ، والقاسم بن العيني ، وسالم بن مصري . وجماعاً ،  
وروى عنه ابن النجار . وابن نمير ، وغيرهم . انتهى إليه نحو الأسناد في زمانه ، تولى له الجماعة في  
القاسم والعشرين من رمضان ، سنة ٧٦٨ هـ ( الولية بالقويت ١/ ١٤ ، المروءة الشافعية ٥٣٢/١ )

٥ فضال الدين إسحاق بن أبي بكر بن إبراهيم الأندلسي الحلبي بن الحسن الحمصي . ولد في حدود سنة  
٧٢٠ هـ ، سمع من أبي يعقوب ، وابن خزيمة ، وابن زبارة ، وابن خنبل ، وغيرهم . وحدث عنه بشرسي ،  
والدروالي ، والمصيطي ، وغيرهم ، تولى له بمصر سنة ٧٦٠ هـ ( ينظر الفيزية خبر عن أبي ٢٢  
المروءة الشافعية ١/ ١٢٧ )

وأجاز له من بعدد

الرشيد بن أبي القاسم ، وسما عيل بن الطيال ، وغيرهم<sup>١</sup>

**سمع منه العساف** ، أبو الحجاج المري ، وأبو عبد الله الذهبي<sup>٢</sup> ، وأبو محمد اليزدالي<sup>٣</sup> ، وغيرهم<sup>٤</sup>

<sup>١</sup> محمد بن عبد الله بن عمر بن أبي القاسم ، الإمام ، العالم ، محدث ، الصافي ، بهمة السلف ، رشيد للدين أبو عبد الله بن أبي القاسم الهمداني ، تلقى ، محدث ، شيخ المستمعية ، ولد سنة ٦٧٢ هـ ، وسمع من عمر بن بكرم ، والحداد بن السند ، وابن زوية ، وغيرهم ، شرد في وقته ، ورُحل إليه ثوباً سنة ٧٠٧ هـ ( ينظر معجم الشيوخ ٤٨٨/٢ ، ديل طبقات السابلة ٢١٩/١ )

<sup>٢</sup> سماعيل بن عيسى بن أحمد بن إسماعيل ، المصنف ، القصر ، عماد الدين أبو البركات ابن الطيال الأزجي ، ولد سنة ٦٢١ هـ ، سمع من عمر بن بكرم ، وابن زوية ، وتولى مشيخة المستمعية ، وتولى في شعبان سنة ٧٠٨ هـ ( ينظر معجم الشيوخ ١١٠٠/١ ، المهرية حبر من صر ١٧/١ )

<sup>٣</sup> ينظر التولية بقرينات ٣٩٥/٢ ، النور المكنية ٧٤/١ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٤٧-١٤٦/١ طبقات الحفاظ ٥٢٥/١

<sup>٤</sup> الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ، أبو عبد الله القزويني الذهبي محدث العصر ، ولد سنة ٦٧٢ هـ ، وأجاز له أبو ركنة بن الصيرفي ، وابن أبي عمير ، والمصطب بن عسرون ، والقاسم بن الزبلي ، وسمع من عمر بن القزاس ، عبد الحاق بن دعوان ، وابن دقيق العيد ، وغيرهم

وسمع منه الجميع لكثير ، له مصنفات كثيرة ، منها التاريخ الكبير ، والأوسط المسمى بالمر ، والتصدير والمسمى بوزن الإسلام ، وسير أعلام النبلاء ، وطبقات الحفاظ ، وغيرها ثوباً سنة ٧٤٨ هـ ( ينظر النور المكنية ٦٦/٥ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٠/١ )

<sup>٥</sup> علم الدين أبو محمد القاسم بن محمد بن يوسف بن محمد البرزالي ، الحافظ الكبير المروحي ، ولد سنة خمس وستين ، ومثالة ، في جمادى الآخرة ، سكن مفيد جماعة الحجاز ، وما رحل الحبيشي إلى الشام لطلب العلم فممن هو القام بشعره على الشيوخ واستقرت بينهم نسخة قلما عاد المسيحي إلى الشام فأمروا لأمره فيها حتى ذهب إلى الحج ومات في حلب من مراً ، في ربيع ذي الحجة سنة تسع وثلاثين وسبع مائة ( ينظر النور المكنية ٣٧٧/١ ، المناوي ٢٥١/٣ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢٨١/١ )

<sup>٦</sup> طبقات الشافعية الكبرى ١١٧/١٠ ولم نجد في غير هذا المصنف ذكر من سمع منه

وقرأ عليه الحافظ تقي الدين أبو العتّاح محمد بن عبد اللطيف السبيعي<sup>١</sup> جميع صحبه<sup>٢</sup>

### الطلب النجاشي : رحلاته ، وتوليده للنجاشي :

رجل إلى الشام في طلب الحديث سنة ست وسبعمائة ، وسافر بها ، وأقر له علمائها ، ثم عاد إلى القاهرة في سنة سبع وسبعمائة ، مسجوطاً مقبلاً على التمسيع ، والفتوى ، والتدريس

ثم حج في سنة ست عشرة وسبعمائة ، وعاد إلى مصر ، وانتهت إليه رئاسة المذهب فيها ، وألف غالب مؤلفاته المشهورة<sup>٣</sup>

وتولى فيها التدريس بالمدرسة المنصورية ، والكهارية ، وجامع الحاكم ، وغير ذلك

وفي سنة سبع وثلاثين وسبعمائة ، ولّد السلطان الناصر محمد بن قلاوون قصداً الشام ، بعد أن شفر بوهاء حلال الدين القزويني<sup>٤</sup>

١ تقي الدين ، أبو العتّاح ، محمد بن عبد اللطيف بن يحيى بن علي بن نعم السبيعي ، أعقبه الحديث الأريب القليل ، كتبه من جميع بين الفقه والحديث ، ويدسه ٥ ٢ هـ ، فقه على الشرح لابي النجاشي السبيعي ، والشرح لقب الدين السبيعي ، درس بالقاهرة بالمدرسة السبيعية ، ثم انتقل إلى القدس ، وباب عن الشيخ تقي الدين السبيعي في التصوف ، ودرس بالمدرسة الرشدية ، تولى سنة ٧١٤ هـ ، بطر بمصر في حرم من غير ١ / ١٣ ، طبقات الشافعية الكبير ٩ / ١٧٧

٢ طبقات الشافعية الكبير ١٠ / ١٦٩

٣ بطر ، طبقات الشافعية الكبير ١ / ١٦٦

٤ بطر الدر الشافعية ١ / ٧١

٥ الشيخ القاضي ، حلال الدين القزويني ، محمد بن عبد الرحمن بن عمر ، تقي خلافاً فاضلاً متبساً له مطبوع ومسنود ، تولى الحظابة دمشق ثم القضاة ، وهو مصنف كتاب التمهيد في المدني والبيروني ، ومكتشف الإصحاح ، تولى بمسقط سنة ٧٣٩ هـ ( بطر المعز الحكيمية ٥ / ٣٥ ، طبقات الشافعية الكبير ٩ / ١٥٨ )

جلس للتحديث بالكلام ، وتولى الخطابة في الجامع الأموي ، ومشيحة دار الحديث الأشرافية ، بعد وفاة الحافظ المري ، كما تولى التدريس بمدرسة الشامية البرانية ، بعد شعرها بموت الشيخ شمس الدين بن المقيب<sup>١</sup>

### الطلب السادس : أهل بيته :

بيت الإمام المكي بيت علم وعلماء ، قابله عاتق وأولاده علماء ، وأبوه هو زين الدين ، أبو محمد ، عبد الكافي بن علي بن تميم المكي ، ولد في حدود سنة تسع وخمسين وستمائة أو نحوها ، حدث بالقاهرة والمحلة ، خرج له الحافظ تقي الدين أبو المتج محمد بن عبد اللطيف بن يحيى المكي مشيخة حدث به

ولي قضاء الشرقية وأعمالها ، والعربية وأعمالها ، من الديار المصرية ، وكان من أعيان نواب الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد ، كان رجلاً صالحاً ، كثير النحصر ، وله نظم كثير ، غالبه رحد ، ومدح النبي صلى الله عليه وسلم ، توفي يوم الثلاثاء ، التاسع من شعبان ، سنة خمس وثلاثين وسبعمائة بالمحلة<sup>٢</sup>

وأولاده شيوخ في الشافعية ، أبناء وسات ، أما الأبناء فهم

١- بهاء الدين ، أبو حامد ، أحمد بن عيسى بن عبد الكافي المكي ، ولد سنة ٧١٩ هـ ، لما توجه والده إلى قضاء الشام ، ولده السلطان الملك الناصر محمد

١ ينظر مجمع لشيوخ ٣١٢/٢ الصريح أخبر من عمر ١٦٨/٤ ، طبعات الشافعية الكبرى ١٦٦٠/١  
١٧ ، مناقبات الحفاظ ٥٧٥/١

وشمس الدين بن المقيب هو محمد بن أبي بكر بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن محمد بن عثمان الحكيم بضمهم ثم طرابلس ثم حلب ، ثم مدرس الشامية البرانية ، ولد سنة ٦٦٢ هـ ، كان مهاباً عصبياً ورعاً ، منع من أحمد بن أبي بكر بن الحموي ، وأبي الحسن بن البشاري ، وأبي حامد بن المسابوي ، وغيرهم ، توفي سنة ٧٤٥ هـ بالدمية الشامية ونظر بالقصور ( ينظر المبرج خير من غير طوفاً الشافعية الكبرى ٣٠٧/٩ )

٢ ينظر أئمة الكتاب ١٩٧/٢ ، طبعات الشافعية الكبرى ٨٩/٩

مناصب والده في سدر من المتصورية ، وغير ذلك من المسيحية ، والحكارية ، ومشهجة الحديث بالجامع الطولوني ، والجامع الظاهري<sup>١</sup>

٢- جمال الدين ، أبو الطيب ، الحسين بن علي بن عبد الكافي المصلي ، ولد سنة ٧٢٢ هـ ، ذهب إلى الشافعي حين تولي والده القضاء بها ، وطلب الحديث ، وتفقه ، ثم عاد إلى مصر ، ودرس بالندوة الكهربية ، ثم عاد إلى الشام ، ودرس بالندوة السماعية ، والشمسية البرانية ، ثم بالمندراوية ، توفي سنة ٧٥٥ هـ<sup>٢</sup>

٣- تاج الدين ، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي المصلي ، ولد سنة ٧٢٧ هـ ، صاحب لطيفات العكبري ، والوسطى ، والصغرى ، درس في غالب مدارس الشام ، وماب عن أبيه في الحكم ، وتولى دار الحديث الأشرقية ، وخطابة الجامع الأموي ، وانتهت إليه رئاسة القضاء ، والمناصب بالشام ، توفي سنة ٧٧١ هـ<sup>٣</sup>

أما الستة ههـ

١- فاطمة ، وهي أخت أولاده ، سمع منها في جامع<sup>٤</sup>

٢- بنت الخطباء ، حدثت بمصر ودمشق ، وتوفيت سنة ٧٧٢ هـ<sup>٥</sup>

٣- بنته ، وتكنى بأم الخير ، سمع منها أبو حامد بن ظهير<sup>٦</sup> ، وحدث عنها ،

١ ينظر : التوفيق بالرواية ٢٩٥/٢ ، الدرر النفاضة ٢٤٧/١

٢ ينظر : طبقات الشافعية ، ص ١٠٩

٣ ينظر : الدرر النفاضة ٢٢٢/٢

٤ ينظر : التوفيق الصريح ٢٦٢/٤

والمر من جماعة ههـ عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن حمدة ، ولد سنة ٧٩٤ هـ بدمشق ، طلب الحديث بمصر ، وسمع من كثير ، درس الفقه والحديث بجامع طولون ، ووزارة لإمام الشافعي بمصر ، توفي في عاشر جمادى الآخرة سنة سبع وستين ومستمدة ( ينظر : الدرر النفاضة ١٧٦/٢ ، طبقات الشافعية ، ص ١٠٩ )

٥ ينظر : الدرر النفاضة ٢٥٨/٢

٦ جمال الدين ، محمد بن عبد الله بن ظهير بن حمد بن عبد الله بن عطية بن ظهير بن مروق القرشي ، مخرجه الشافعي ، ولد سنة ٧٥١ هـ ، صي بالمر ، ورحل وأقام في العراق في الحديث ، والرواية في الفقه والأصول ، وأحد أئمة عن أبيه ، الشافعي ، والشهاب الأندلسي ، وصنف في الفقه ، توفي سنة ٨١٧ هـ ( طبقات الحفاظ ٥١٧/١ ، السيرة ٩١/٢ )

توفيت سنة ٧٧٦ هـ

٤- سيرة

### المطلب السابع : صفاته ، والعلوم التي برع فيها :

كان حليماً ، لا يمتنع لنفسه مع القدرة ، بل يعفو ويصفح ، كريماً ، زاهداً ، متقشفاً في أموره ، متقلاً في الملابس ، حتى كانت ثيابه في قعر الموكب تقوم بدور الثلاثين درهماً وكان لا يستكثر على أحد شيئاً حتى أنه لم يصب وجداً عليه اثنتي وثلاثين ألف درهماً ديناً فالترحم ولداه تاج الدين وبهاء الدين بوهائياً ، وقد وقع طاعون في سنة ٧٤٩ هـ فما حفظ عنه في التركات ، ولا في الوظائف ما يعاب عليه<sup>١</sup>

كما أنه كان قوي الحافظة وقد نحى ذلك في كتبه ، ومظرفته ، وعلومه التي برع فيها

ومن هذه العلوم التفسير ، والقراءات ، والحديث ، والفقه ، والأصول ، والمنطق ، والخلاف ، والنحو ، واللغة ، والأدب .

كما كان صحيح الدهن ، قوي الذاكرة ، حسن التصنيف ، طويل البال في الامتصاص ، تستوي العلوم بأمرها في نظره

كان يهني أبنائه عن نوم النصف الثاني من الليل ، ويقول :  
يا بني تعود لسهر ، ولو أنك للعب<sup>٢</sup> .

١ ينظر الدرر الناضرة ٣٦١/٢

٢ ينظر المرجع السابق ٢٥٩/٢

٣ ينظر الدرر الناضرة ٧٤/٤ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٥١/١٠

٤ الدرر الناضرة ٧٤/٤

٥ ينظر طبقات الشافعية الكبرى ٢٠٢/١٠ ٢٠٢

قال ابنه تاج الدين .

وأما باب العيبة هو الله لم أسمعه اعتباراً قط ، لا من الأصنام ، ولا من غيرهم . ومن عجب أمره أنه كان إذا مات شخص من أعدائه يظهر عليه من التألم ، والتأسف شيء كثير .

### المطلب الثامن : ثناء العلماء عليه :

قال الصفدي<sup>١</sup> في كتابه الوافي بالوفيات<sup>٢</sup> ، بعد أن ذكر سيرة

الشيخ الإمام ، العالم ، العلامة ، العامل ، الورع ، القانع ، المريد ، البار ، المحتق ، الموفق ، لمضى المسر المقتضى ، المحدث ، الأصولي ، الفقيه ، المنطقي الخلاق ، المحوي القومي ، الأدب ، الحافظ ، أوجد أجهتين ، سبها الماطرين ، عرود المتكلمين ، شيخ الإسلام ، وحبر الأمة ، قوة الأئمة ، حجة القضاة ، قاضي القضاة

كتب قال الذهبي في معجم الشيوخ<sup>٣</sup> بعد ذكر سيرة

قاضي القضاة ، الحافظ ، العلامة ، البار ، عالم الدهر المصرية

واستهل السيوطي في طبقات الحفاظ<sup>٤</sup> ترجمة السبكي بقوله

الإمام ، الفقيه ، المحدث ، الحافظ ، المسر ، الأصولي ، الثموي ، القومي ، الأدب ، المجتهد ثم ذكر سيرة - ، شيخ الإسلام ، إمام العصر

١ طوابع الشافعية المصرية ٢٠٤٦

٢ الإمام ، الأدب ، العالم ، البار ، الشيخ صلاح الدين خليل بن إسماعيل الصفدي . ولد سنة ست وتسعين وستة ، قرأ بغير من الفقه والأصول ومن في الأدب نظم وشراً وكتاباً وجماً ، وعي بالقصيدة ، له عدة مصنفات من أبرزها " صير المسر " توبة بالعلماء سنة أربع وستين وسبعمائة . يظهر المير في خبر من غير ٢/٦٤ ، طبقات الشافعية الكبرى ٥/١

٣ توبة بالوفيات ٢٤٥/٢

٤ معجم الشيوخ ٣١٢/٢

٥ طبقات الحفاظ ٥٢٥/١



وأما الحافظ أبو الحجاج المزني . فلم يكتب بخطه لمطة شيخ الإسلام إلا له ،  
وللشيخ تقي الدين ابن تيمية . وللشيخ شمس الدين ابن أبي عمير<sup>١</sup>  
وأما شيخه ابن الترفعة ، فكان يعامله معاملة الأقران ، ويبالغ في تعظيمه ،  
ويعرض عليه ما يصنعه في ( المطلب )<sup>٢</sup>  
وأقول ، قد عشت مع كتابه ، وتملت بين لطيف مسائله . فكانت كل كلمة  
ينظمها في خيط النجمل ؛ تأكد لي أنه بحر

١ طبقات الشافعية الكبرى ١٩٥/١

والشيخ شمس الدين ابن أبي عمير هو . عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة ، شيخ  
الإسلام ، وعلامة الأعلام . شمس الدين أبو محمد ابن الشيخ أبي عمر القاسمي النجدي تلميذ  
الحنبلي الحنفية الحاشم ، ولد سنة ٥٩٧ هـ . سمع من أبيه وعنه ، ومن حماد وابن طبرزد والعمري  
وابن العريشاني وغيرهم . وروى عنه أبو بكر بن الساري وابن تيمية . والري ، وولي القضاء بفسطاط  
من اثني عشرة سنة . توفي سنة ٦٨٢ هـ . ( انظر تراجم المؤلفات ٦٢٤/١ ، دين طبقات الحاشية ٢١٧/١ )

٢ طبقات الشافعية الكبرى ١٩٥/١٠

## المطلب التاسع : عقيدته :

قال السيوطي في طيقات الحفاظ<sup>١</sup> :

لما تولى المزي عيب مشيخة دار الحديث الأشعرية للدهبي ، فقبل إلى شروط واقعا أن يكون الشيخ أشعري العقيدة ، والدهبي متكلم فيها ، فولّوها السبكي<sup>٢</sup>

وقال الصفدي عند ذكر لقب السبكي ، وسكنيته :

فأصب القضاة ، تقي الدين ، أبو الحسن ، الأصباري ، الحارثي ، المصري ، السبكي ، الشافعي ، الأشعري<sup>٣</sup>

وهذه أمثلة تدل على أن السبكي أشعري العقيدة<sup>٤</sup> :

## مثال من كتاب فتح الباري<sup>٥</sup> يدل على أن السبكي أشعري المذهب :

قال البخاري في ترجمة الباب

١ طيقات الحفاظ ٢٥٠/١

٢ ذكر أنه في طيقات الشافعية الكبرى ١٠/١ ٢ القمص مطبوعة

٣ ينظر التوابع بالرفعات ٣/٣٩٥

٤ بعض العلماء يطلق على الأشعرية السبكية ، بسبب أنهم يثبتون لله سبع صفات فضة ، ويؤولون ما عداهما ، فهم يثبتون الصفات العظمى السبع وهي الحياة ، والعلم ، والقدر ، والإرادة ، ونسبح ، والحمد ، والتكلام

ويؤولون الصفات السبعية كالتوجه ، والهيول ، والقدر ، والملاق ، ويروى ذلك في ينظر هرق معاصرة شمس إلى الإسلام ، ويها موقف الإسلام منها من ١٠٦٠ )

٥ فتح الباري ١/٢٢٤

٦ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن يحيى بن يزيد البخاري ، إمام للسبكي ، وشيخ المؤمنين والموال عليه في أحاديث سيد المرسلين ، صاحب الجامع الصحيح ، ولد سنة ١٩١ هـ ، وشأ يقوما ، شيوخه كثر ، وقد عدهم قبل وفاته بنهر أنهم ألف وثمانون رجلاً ، وثلاثمائة من لا يحدون منهم الشافعي ، ومناج به محمد بن حزم ، وأبو بكر بن أبي الدنيا ، وله مصنفات كثيرة في الفقه ، منها التاريخ الكبير ، والأوسط ، والصغير ، والقصي ، والأدب المفرد ، وغيره ، توفي سنة ٢٥٦ هـ رحمه الله في ينظر تاريخ بغداد ٦٢٢ ، سير أعلام النبلاء ١٢/٢٩١ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢/٢١٢ )

( باب ما يدكر في الذات ، والنعوت ، وأسماي الله عز وجل ، وقال حبيب<sup>١</sup> وذلك في ذات الإله ، فدكر الذات باسمه تعالى ) ثم أورد البخاري قصة حبيب ، وأنه قاتل قتل قتله .

ولست أمالي حين أقتل مسلماً  
على أي شق كان لله مصرعي  
وذلك في ذات الإله وإن يشأ  
يبارك على أوصال شفو مصرع

فقتله ابن الحارث<sup>٢</sup> ، فأحير النبي ﷺ أصحابه حينهم يوم أمسيوا

قال ابن حجر

قوله ( فدكر الذات باسمه تعالى ) أي دكر الذات متلصفاً باسم الله ، أو دكر حقيقة الله بلفظ الذات ، قاله الكرماني

فثبت وظاهر لفظه أن مراده أصناف لفظ الذات إلى اسم الله تعالى ، وسمعه النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم يدكره ، فمكث جاثراً

وقال الكرماني فيمن ليس فيه يعني قوله ( ذات الإله ) - دلالة على الترجمة ، لأنه لم يرد بالذات الحقيقية التي هي مراد البخاري ، وإنما مراده وذلك في طاعة الله ، أو في سبيل الله . وقد يحاب بأن عرصه حوار إطلاق الذات في الجملة ، انتهى

والاعتراض أخو من الجواب ، وأصل الاعتراض من تلخيص لقي الدين المصكي ، فيما أخبرني به عنه شيخنا أبو الفضل الحافظ

١ حبيب بن عدي الأنصاري الأوسي من بني حبيب بن عوف بن كلفة بن عوف بن عمرو بن عوف الأنصاري . شهد بدر<sup>١</sup> ، وقتل الحارث بن عمرو ، وأسر يوم الرجع ، وباعه مشركين في مكة ، فاشتره بهو الحارث بن عمرو وسدوه في السجن بمكة ، وقتلوه رضي الله عنه وأرضاه . انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٢/٢٢٢ ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ٢/١٠٨ (

٢ هو عتبة بن الحارث بن عمرو بن نوفل بن عبد مناف القرشي المذحجي ، أبو مروعة في قول أهل الحديث وقال ابن مروعة أخوه . أسلم عنه يوم الفتح . قال الزبير هو الذي قتل حبيب بن عدي ، ومن عمرو بن ديار أنه سمع جابر بن عبد الله الأنصاري يقول الذي قتل حبيباً أبو مروعة عمه بن الحارث بن عمرو بن نوفل . انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٢/١٨١ ، الإسنابة في تهذيب الصحابة ٤/١٣٦ (

وقال ابنه تاج الدين في طبقات الشافعية الكبرى ، تحت عنوان

ذكر شيء من مقالاته في أصول الديانات

- ذهب إلى أن التكلام المسمي يُسمع ، وهو أحد قولي الأشعريّ
- وأن التعلق قديم ، وهو أيضاً رأي الأشعريّ

- وقال عن الرضا غير الارادة ، ذكره في التفسير في سورة الزمر ، وحكى فيه أقوالاً . أحدها أنه ينفرد ، والثاني غيرها ، وهو صفة فعل والثالث غيرها ، وهو صفة ذات ، وعمره حين القولين إلى من سأل ، ولم يرجح منهما شيئاً

### المطلب العاشر : مصنقاته :

عمل السبكي في التبريز في مدرّس مصر ، والشام ، مما أثرى مكتبة بلوئام لديه ، كما أن تقله بين فروع العلم ، جعل مؤلفاته متنوعة ، وبذلك ساقسم مصنقاته إلى قسمين

القسم الأول . مصنقاته في الفقه وأصوله :

- ١- الإبهاج في شرح المبهاج وسيأتي لحديث عنه إن شاء الله
- ٢- الإبهاج في شرح المبهاج<sup>٢</sup> .

في أصول الفقه ، عن منه قطعة بمسرة ، وانتهى إلى مسألة مقدمة الواجب ، ولم يتمه ، فأنتمه ابنه تاج الدين<sup>٣</sup>

٣ تكملة المجموع ، شرح المذهب :

قد ذكرنا سابقاً أن السوي قد بدأ في شرح كتاب المذهب للشيرازي ، ولم يتمه ، وقد وصل فيه إلى باب الربا ، وصماه ( المجموع شرح المذهب ) ، ثم أنتمه الإمام

١ طبقات الشافعية الكبرى ١٠/٢٩٦

٢ مطبوع ، طبعت دار الكتب المصرية ، بيروت / لبنان

٣ ينظر طبقات الشافعية الكبرى ١٠/٢٩٦

المسيحي ، ووصل فيه إلى أشاء التعليل .

٤- التحقيق في مسائله ، لتعليق

وهو كتاب رد عليه على شيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة الطلاق ، وهذا هو الرد الكبير ، أما الرد الصغير فهو راجع الشقاق في مسألة الطلاق ، وكان الناس قد عمدوا على شيخ الإسلام ردوداً ، ووقف عليها هما أناس على شيء منها عبر رد الإمام المسيحي ، وقال رد عليه

٥ نور الزريع من كتب الربيع

وهو كتاب جليل حافل ، كان وضعه على " الأم " ولم يتمه ، وما كتب منه إلا قليلاً

٦- رفع الحجاب عن مختصر ابن الحبيب :

قال له تاج الدين :

بدأ به فعل قليلاً من أوله ، ومن المخطو ، وأنا لم أقف على هذه القطع ، ولكن بلغني أنها نحو سكراسة واحدة ، وقد سمت أنا شرحي على المختصر بهذا الاسم ، تبركاً بسمع الوالد رضي الله عنه

٧- الرياض الأنيقة في قصة الحديقة

٨- إبراز الحكم من حديث " رفع القلم "

٩- إشراق المصباح في تفهيد التراجم

١٠- الجمع في الحصر بعذر المطر

١١- حفظ الصيام من فوت التمام

١٢- الضميمة في صمان الوديعه

١ ينشر طبقات الشافعية الكبرى ٢٠٧/١٠ ، كشف الظنون ١٢٠٢/١

٢ ينشر طبقات الشافعية الكبرى ٢٠٧/ ١٠ كشف الظنون ١٢١١/١

٣ ينشر : الزاوية بالرياض ٢٩٥/٢

٤ طبقات الشافعية الكبرى ٢٠٨/١٠

٥ المرحوم السابق

- ١٣ - الطريقة السليمانية في المساقاة والتعابرة والمزارعة
- ١٤ - طبيعة المتح و التمر في صلاة الخوف والتقصير
- ١٥ - كشف الغم في ميراث أهل الذمة
- ١٦ - عقود الجماع في عقود الرهن وانصاف
- ١٧ - المرق في مطلق الماء والماء المطلق
- ١٨ - المناسك الصغرى والمناسك الكبرى .
- ١٩ - هرب المارق
- ٢٠ - المواهب الصمعية في المواهب الصمعية
- ٢١ - المناوى . وقد جمعها ولده تاج الدين
- ٢٢ - الرد على ابن الكتاني وهو رد عليه في اعتراضاته على الروضة للتوحي .  
وعبرها<sup>٢</sup>

#### مصنفاته في العلوم الأخرى :

- ١ - الدر التنظي في تفسير القرآن العظيم ولم يكمله
- ٢ - الطوالع المشرقة في الوقف على ملحة بعد طبقة
- ٣ - التمهيد فيما يجب فيه التحديد
- ٤ - كشف النساكن في ترويع الكنائس
- ٥ - الاتساق في بقاء وجه الاشتقاق
- ٦ - أحكام كل وما عليه تدل
- ٧ - أجوبة أسئلة الحديثية من الديار المصرية
- ٨ - إحياء المروء في صنعة إلقاء الدروس
- ٩ - الاختصاص في علم البيان

١ مطبوع في جرائد ، طبعته دار معرفة ، لبنان ، بيروت

٢ مطبوع في بيروت ، ١٩٥٧/٣ ، طبقات الشافعية الكبرى ٧/١ ٣ ٢١٥ . مستشب الشوق ١٩٥٦/١

، هدية الماردين ١٩٦١/٥ ، مجمع المؤلفين ١٦١٠٢

- ١٠- الاعتدال ببقاء الجنة والنار
- ١١- الإعراب في الحقيقة والجذر والكتابة والتعريف
- ١٢- الأمثلة المشتقة (أرجوزة)
- ١٣- الإملاء في مسألة ما أعظم الله
- ١٤- الإقناع في تفسير ( ما للظالمين من حميم ولا شميم يذوق )
- ١٥- الإقناع في الكلام على أن لو لا انتفع
- ١٦- الإيمان، الجلي في أبي بكر وعمر وعثمان وعلي
- ١٧- بصر الناقد في (لا) كلمة كل واحد
- ١٨- السيف المسلول على من سب الرسول ﷺ
- ١٩- شبه السقم في رياره حر الأمان ، عليه الصلاة والسلام . ويسمى أيضاً الرد على ابن تيمية ، وشن العارة على من أنكر المسور للزيارة
- ٢٠- مختصر طبقات المفتاء ، وعرفه .

١ ينظر : أدلة بالتوقيعات ٢/٢٩٥ . طبقات الشافعية الكبرى ١/٧٣ ٣ ٢١٥ ، كشف الظنون ١/٤٩٦

هدية العارفين ٥/٧٢١ مجمع للزمخشري ٢/٤٦١

## الفصل الثالث

### التعريف بكتاب الابتهاج

وفيه تسعة مباحث



## الفصل الثالث

### التعريف بكتاب (الابتهاج في شرح المنهاج)

شرح الإمام السيدي في سنة ثمان وسبعمائة للهجرة ، في شرح كبير جداً على المنهاج ، في غاية العماسة ، أسماء (التحبير المذهب ، في تحرير المذهب) ، عمل منه قطعة لطيفة من أول الصلاة ، وتم يتم الاستمرار عليه قال ابنه في الطبقات :

ذكر لي أن الشيخ علاء الدين آبا الحسن الباجي وقف عليها ، فقال له هذا يعني أن يكون على (الوسيط) ، لا (المنهاج) ، فأعرض عنه<sup>١</sup> ثم شرع في هذا الشرح الذي سماه (الابتهاج في شرح المنهاج) .

ولتم التعريف بكتاب الإبتهاج نشتم في عقد الفصل الثالث المباحث التالية

#### المبحث الأول : تحقيق اسم الكتاب ، وتوثيق نسبه إلى المؤلف :

قال الإمام السيدي في مقدمته بعد الحمد والصلاة .

أما بعد :

هذه كتاب قصدت فيه لشرح المنهاج ، الذي صنفه الشيخ العلامة أبو بكر بن التواوي ، مختصر المحرر ، للإمام الرافعي رحمته ،<sup>٢</sup> شرحاً لطيفاً يَبْ يصلح للمبتدئ ، ولا يقصر عن إعادة المتقي ، إذ كان هذا الكتاب في هذا الوقت هو

١ ينظر : الإبتهاج ، نسخة (٢) ، ج ٢ / ١٧

٢ طبقات الشافعية الكبرى ٢٠٧/١

٣ الرافعي هو الإمام الحلي أبو منصور عبد الحكيم بن محمد بن عبد الحكيم بن الفضل بن الحسن القروي الرافعي صاحب الشرح الكبير للمصنف المتاح العربي في شرح الوجيز ، وكان ورعاً ، تقياً متصفاً من علوم الشريعة تفسيراً وحديثاً وأصولاً ، وكان صدقاً الحقيق في الفقه ، وأستاذاً للشافعية ، له كتب كثيرة منها : الشرح الصغير ، والمحرر ، وشرح مسند الشافعي ، والتلخيص ، وله أيضاً كتاب محمود في الفقه لخص لم يتمه وهو كتاب في غاية البسط وصل فيه إلى أثناء الصلاة في شأن مجلدات ثوبه رحمه الله في ذي القعدة سنة ٦٣٣ هـ ينظر : سير أعلام النبلاء ١٦ / ٣٢ ، طبقات الشافعية الكبرى

عمدة الطلبة ، وكثير من الفقهاء في معرفة المذهب ، وحيث يكون الصحيح كما ذكرنا أسكت ، وحيث لا يكون كذلك أسبه عليه ، والله تعالى يجعله نفعاً للمشتغلين به في الدنيا ، وموجداً لنور لي ، وإهم في العقبى ، وهو حسبي ونعم الوكيل ، وسيعب هذا الشرح ( **الابتهاج في شرح المنهاج** )<sup>١</sup>

فيخاتمة القول صريحة في صحة اسم الكتاب . ونسبته إلى الإمام السبكي ، وقد عد ابنه في الطبقات عند ذكر مصنفاته فقال

الابتهاج في شرح المنهاج للتووي ، وصل فيه إلى أوائل انطلاق<sup>٢</sup>

وقد نص المترجمين لحياة الإمام السبكي ، أن له شرح على المنهاج . وقد سماه **الابتهاج**<sup>٣</sup>

**المبحث الثاني : تاريخ تأليفه ، ومكانه ، والغاية من التأليف :**

كتب الله للإمام السبكي الحج في سنة ست عشرة وسبعمائة ، ثم عاد إلى مصر ، وألقى فيها بعضاً من درسه ، واستقر بها إلى سنة تسع وثلاثين وسبعمائة حيث رحل إلى الشام لتولي القضاء ، وفي هذه المدة ما بين الحج ، وتولي القضاء ، ألف غالب مؤلفاته المشهورة ، ومن بينها **الابتهاج**<sup>٤</sup>

وفي مقدمته للابتهاج ذكر عاينه من هذا الشرح حيث قال .

فهذا كتاب قصدت فيه لشرح المنهاج ، الذي صنّفه الشيخ العلامة أبو ركن المياوي ، مختصر المحرر للإمام الرافعي رحمه الله ، شرحاً لطيفاً يساً يصلح للمبتدئ ، ولا يقصر عن إفادة المتهني . إذ كان هذا الكتاب في هذا الوقت هو عمدة الطلبة وكثير من الفقهاء ، في معرفة المذهب<sup>٥</sup>

١ **الابتهاج** ، نسخة (د) ، لوح ١/٢

٢ **طبقات الشافعية الكبرى** ١/٧٢

٣ ينظر **طبقات الشافعية الكبرى** ١٠/١٢٩ ، **معجم الشيخ** ٢/٣١٢ ، **طبقات السلف** ١/٥٢٥ ، **نور**

**الكنة** ١/٢٤١ ، **الردية بالرفقات** ٢/٣٩٥ ، **هدية المرعين** ٥/٢٢١ ، **معجم المؤلفين** ١٦١/٢

٤ ينظر **طبقات الشافعية الكبرى** ١/١٦٧

٥ **الابتهاج** ، نسخة (د) ، لوح ١/٢

وهذه الأسطر القليلة احتوت على ثلغية من الشرح ، فقد أوضح أن كتاب المهاج كان هو العنيدة في التدريس ، وعسد الطلبة والعقهاء ، فسمط في شرحه ، ليسهل على المتدئ تناوله ، و مئى بماسته في قوله ( ولا يقتصر عن إفادة المتدئ ) وأحسبه كذلك

### المبحث الثالث : طريقة تاليفه :

قال ابنه في طبقات الشافعية الكبرى<sup>١</sup> :

حكى لي الحافظ نقي الدين ابن رافع<sup>٢</sup> ، قال

سبقت مرة إلى اليمن ، فحشأ بعمه ، ووجده قائماً ، فما أردنا التشويش عليه ، فقام من نومه ، ودخل الخلاء على عادته ، وكان يريد أن يصكون دائماً على وضوء ، فلما حل ظهر لنا كرامن تحت رأسه ، فآخذناه فإذا هو من " شرح المهاج " وقد كتب عن ظهر قلب نحو عشرة أوراق ، قال :

فظهرها رهيق كان ممي ، وقال ما أعجب لصفائته لها من جملة ، ولا مما نقله من كلام الرافي ، والزومى ، إنه أعجب من نقله عن سليم<sup>٣</sup> في " المصدر " ،

#### ١ طبقات الشافعية الكبرى - ١/ ٢٠

" الحافظ نقي الدين ابن رافع - محمد بن رافع بن هجر بن محمد بن شافع السلامي الصمدي ، الحافظ ، مفتي ، نقي الدين أبو العالي بن الشيخ الحداد القرطبي جمال الدين أبي محمد المصري النوري وعشاً ثم المصفي ولد في القنده سنة ٦١٢ هـ ، وسمع من حمادة ، وسجل له الحافظ اليعقوبي ، أحد عن حيف الشام الكري والبرزالي ، والنبهي ، وصحب القاضي السيفي وله مجموع في الكشوخ ، وصنف ديلاً على تريح بغداد ، توفي سنة ٧٤٧ هـ ( ينظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٣٤/٢ )

" هو سليم بن أبي ب من سبم التنقية أبو المتح الرازي الأديب المصري وهو كبير لأنه كلف اشتغل في صدر عمره بالعلم والنحو والتصير والعلمي ، ثم لازم الشيخ أبو حامد وعق عنه التعليق ، وما تولى الشيخ أبو حامد جلس مضافه ، يخرج عليه أئمة منهم الشيخ نصر الشافعي ، من مصنفاته ( سبم التعليق ) وهو تفسير ( و المجرد ) وهو في أربع مجلدات عار عن الأكلة شقياً جرءه من تعليقه الشيخ أبي حامد ، و ( النروع ) وغيرها ، توفي عرقاً في البحر الأحمر بعد أن حج سنة ٦٤٧ هـ ، وقد يفت الشافعي ( ينظر طبقات الشافعية الكبرى ٣٨٨/١ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٣٤/١ )

وابن الصباغ<sup>١</sup> في "الشمس" ما نقل ، ولم يكن عنده غير "المنهاج" و"دواء" وورق أبيه ، وكنا قد وجدنا فيها نقولاً عنهما قلت أنا (أي أبيه)

من نظر "شرح المنهاج" بخطه ، عرف أنه كان يكتب من خطه ، ألا تراه يعمل بالسطرة والورق على قطع كبير : أحد عشر سطراً ، وما ذلك إلا لأنه يكتب من رأس الفلم ، ويريد أن يظهر ما يلحقه ، فذلك يعمل بالسطرة متسعة ، ويترك بها صاعداً كثيراً

قلت ، وكنت أراه يكتب من "المنهاج" ثم يمكسر ، ثم يكتب ، وربما كتب من ثم نظر الكتب ، ثم وضعها من يده ، وانصرف إلى مكتب آخر ، وجلس فذكر ساعة ، ثم كتب

هذا ، وقد ذكر عنه أنه يكتب بحضرة الأم ، ومحضر المربي ، وأمثالهما ، وأما المذهب والوسيط فكان في الغالب ينقل عبارتهما بالتمام والتواو ، وكأنه درس عليهما ، وكان يستحضر شرح الرافعي على الوجيز ، وأما تصيقة الشيخ أبي حامد<sup>٢</sup> ، والقاضي حسين<sup>٣</sup> ،

<sup>١</sup> ابن الصباغ عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن جعفر ، أبو نصر بن الصباغ ، ولد سنة ١٠٠٠ هـ ، كان ورعاً ، فقيهاً ، نقياً ، صالحاً ، زاهداً ، فقيهاً ، أصولياً ، محققاً ، فقه على القاسمي أبي الطيب ، ومن تصنيفاته : شفا ، والكنز ، وعدة العالم والطريق المبين ، وكفر أول من در ، بنظاميه بعد ، في سنة ١٢٧٤ هـ ( ينظر وفات الأعيان ٢/٢٠١ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٢٧/٥ )  
<sup>٢</sup> القاضي أبو حامد المزوري ، أحمد بن بشر بن عامر العامري ، أحد رفاة الدين وعلمائه ، وهو من أصحاب أبي إسحاق ، ومن أعيان تلامذته أبو إسحاق الهرازي ، وأبو القيس البغوي ، وعن القاضي أبي حامد أحد منها البصرة ، له كتاب الجامع ، وشرح مختصر المزي ، وصنف في الأصول ، توفي سنة ٦٦٢ هـ ينظر تهذيب الأسماء والملكات ٢/٢٩١ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٠٦١/٧١ - ٧٢ )

<sup>٣</sup> القاضي حسين ، هو الإمام الحليل أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد المزوري ، صاحب التصيقة المشهورة ، والمتوفى ، روى الحديث عن أبيه عن عبد الملك الأسمراني ، وروى عنه عبد الرزاق البيهقي ، والبيهقي ، وغيرهما ، وتفتحه على الفضل المزوري ، وتخرج عليه أئمة منهم إمام الحرمين ، وسوالي والبيهقي ، وغيرهم ، توفي سنة ٦٦٢ هـ ينظر سير أعلام النبلاء ١٢/٥٨٥ ، طبقات الشافعية الكبرى

والشافعي أبي الطيب ، والشامل والتامة ، والتهاية ، وكتب المحاملي ، وعبرهم من قدماء الأصحاب : فكانه يظن إليها ، ويتكلم لكثرة ما يستحضره عنها بالعبارة . وقد لمحت هذا كثيراً في شرحه ، وكتاباه موسومة لكتب الشافعية

### المبحث الرابع : أهمية كتاب ( الإبتهاج في شرح المنهاج ) :

تظهر أهمية الإبتهاج من خلال الأمور التالية  
 أولاً : من خلال كونه شرح للمنهاج . الذي تداوله الشافعية بينهم ، واهتموا بشرحه  
 ثانياً : بصير الإبتهاج من أحسن ما كتب في شرح المنهاج ، وذلك لما يتمتع مؤلفه من الإحاطة بالأمور والمعروف ، فقد كان من المحققين الراسمين  
 ثالثاً : أنه اهتم بذكر نصوص الإمام الشافعي في الأم ، وعصره  
 رابعاً : ضمن السبكي كتابه نقول لأقوال علماء المذهب المحققين . مع ذكر الخلاف بينهم إن وجد

القاضي أبو الطيب الطبري هو الإمام نحرير طاهر بن عبد الله بن عامر بن عمر ، أحد حملة المذهب ورفقائه . كان إماماً جاهلاً بجرأ ، ولد بأهل طبرستان سنة ٣٤٨ هـ . استوطن بغداد ، ودرس وافق وأفاد . أحب منه العراقيون العلم ، وحملوا مذهب . تولى قضاء ربيع الكرخ بعد القاضي الصيمري . روى عنه الحلي البغدادي . واهب إسماعيل الشيرازي وغيره . توفي يوم السبت العاشر من شهر ربيع الأول ٤٢٥ هـ ( ينظر : سير أعلام النبلاء ٣٩/١٢ ، طبقات الشافعية الصغرى ١٢/٥ )

الحماني أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل أبو الحسن الحسين المروفي بابن الحماني . ولد سنة ٣٦٨ هـ . له التصانيف المشهورة : كتبتجريد والتلخيص والتهذيب ، وغيره . برج في الفقه ، وتوفي سنة ٤١٥ هـ ( ينظر : طبقات الشافعية الصغرى ١٩/٦ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب ١٧٤/١ )

٣ ينظر : طبقات الشافعية الصغرى ٢٠٠/١

٤ ينظر : كشف الظنون ١/ ١٢٨

٥ ينظر : تحف الشافعي ، ومقالة بكتوزاد ، من ٢٩١

٦ ينظر : ترجع المصادر

٧ ينظر : ترجع المصادر

حاشية أهتم فيه بذكر الخلاف بين مذهب الشافعية ، والمذاهب الأخرى ، مع الاستدلال ، وآراء استظل بمظلة مكتب الخلاف العالي مائساً . ذكر فيه الأقوال والأوجه في المذهب<sup>١</sup> ، حتى ما كان شاداً وعريماً سائماً جمع فيه من مكتب متقدمي الشافعية ، حتى المعقود منها ، مما جعل من شرحه موسوعة لمكتب الشافعية . ثامناً أودع فيه لمليح عباراته ، وآرائه ، وأفكاره ، التي أظهرت قمة بصيرة في العلم والمهم تاسماً اهتمام من جاء بعده من علماء الشافعية بهذا الشرح ، ورجعوا إليه في كتبهم

### البحث الخامس : منهجه في الشرح :

استقى الإمام السبكي في مقدمته بقوله عن منهجه . وحيث يكون الصحيح كما ذكر أسكت ، وحيث لا يكون كذلك أتبع عليه<sup>٢</sup> ولم يذكر ما أتى من منهجه في الشرح ، والاستقراء منهجه من خلال التحقيق أقول وبالله التوفيق نهج الإمام السبكي في بحثه منهج المحققين التراسخين ، الذين قد طافوا بالعلوم وأشربوها ، وحفظوا الكتاب والسنة وعيوها ، يظهر ذلك عيماً للقارئ ولو اكتفى بورقة ، فيعلم أن أسطره قد حيرت بالرقعة ، بعبارات فقهية قوية ، مستدلاً بالأدلة الشرعية والقواعد الفقهية ، ولم يمس مذاهب الفقهاء ، وعلماء المذهب الأجلاء ، حتى الغريب منها والشاذ ، والتفصيرات الثابتة توصل منهجه ، وهو ما كان مني بالاستقراء أولاً ، منهجه في ترتيب الأبواب الفقهية :

١ ينظر مرجع السابق . ص ٢٩١

٢ الأبحاث ، نسخة (د) ، لوح ١ /

المنهاج هو شرح منهاج النووي ، ويدل على ذلك من السبكي انتهى أثر منهاج في ترتيب الأبواب الفقهية ، والمنهاج سار في ترتيبه من غير المحرر ، الذي التزم بمنهج الشافعية في ترتيب الأبواب الفقهية ، ففقه الشافعية يرتب الأبواب الفقهية وفق منهج . يراعون فيه تسلسل الأفكار ، وارتباط بعضها ببعض في المعاني ، فتكون سهلة التذكير ، قريبة المراجعة والتناول<sup>١</sup> .

وقد وضع بعض الشافعية هذا المنهج بقوله

ولا شك أن أحكام الشرع إما أن تتعلق بمبادء ، أو بمعاملة ، أو بمناسكحة ، أو بجناية ، ..... ثم قال وأنها العبداء لعلها بالأشرف ، ثم المعاملة لشدة الحاجة إليها ، ثم بالمناسكحة لأنها دونها في الحاجة ، ثم الجناية لقلة وقوعها بالنسبة لما قبلها ، مرتبها على هذا الترتيب<sup>٢</sup> ويتلخص من ذلك :

أن الشافعية قسموا أبواب الفقه وموضوعاته إلى أربعة أقسام رئيسة ، وهي العبادات ، والمعاملات ، والمناسكحت ، والجنايات ، ومعها الخاصات ، ولما وجد بعض المسائل الفقهية لا تندرج تحت أحد هذه الأبواب فقد ذكرها مستقلة عن هذه الأقسام ، ووضعوها في أقرب الأقسام علاقة بها ، من ذلك باب المرائض<sup>٣</sup> فقد ذكر في "المحرر" ، و "المنهاج" مستقلاً قبل نهاية المعاملات ، بينما ذكر في "المهذب" في نهاية المعاملات قبل المناسكح . كما ذكر بعض الشافعية بعض الفصول في غير موضعها للمبادء إلى الدهر . وجعلوها في الأبواب الأخرى لعل يرونها ، وذلك مثل مباحث الأيمان والسؤر فإتته من مسائل العبادات إلا أنها وصفت في "المحرر" و "المنهاج" بعد الجنايات : قبل القضاء<sup>٤</sup>

١ ينظر : اللعب الشافعي ، ص ٩٩

٢ نهاية المحتاج ٥٩٧ ، كما ينظر : المهذب الشافعي ص ٩٩

٣ اللعب الشافعي ص ٩٩

وقد سار النووي في إنهاج وتبعه المصحفي في الإبتهاج على الترتيب التالي

أولاً : قسم العبادات :

ويشتمل على : الطهارة ، ثم الصلاة ، ثم الركاة ، ثم الصيام ، ثم الاعتكاف ، ثم الحج

ثانياً قسم للمعاملات

ويشتمل على

كتاب البيع

ويدخل فيه : باب الربا ، باب البيوع المنتهي صهاً وما يتبعها ، باب الحيدار ، باب التولية ، باب بيع الأصول والثمار ، باب اختلاف المتصاعين ، باب معاملة الرقيق ، كتاب السلم ، كتاب التفليس ، كتاب الشراكة ، كتاب الوصالة ، كتاب الإقرار ، كتاب العرية ، كتاب الغصب ، كتاب القراض ، كتاب الإجارة ، كتاب الوقف ، كتاب الهبة ، كتاب الكفظة ، كتاب القبط ، كتاب الجمالة - كتاب المرائض :

جعل الشافعية من المرائض موضوعاً مستقلاً عن العبادات والمعاملات ، ورتبها بعد المعاملات<sup>١</sup> ، وقد عالج ذلك بعض هذه الشافعية بقوله

آخره عن العبادات والمعاملات : لا يضر أن الإنسان إليهما ، من حي ولادته دائماً أو عائلاً إلى موته ، ولأنهما متعلقان بإدائه الحياة السابقة على الموت ، ولأنه يصف العلم تناسب ذكره في نصف الكتاب<sup>٢</sup>

كتاب الوصايا

وقد جاء بعد المرائض للاربياط بينهما ، حيث أن تقسيم التركات يؤدي بعد الوصايا ، وقد جعلها البعض قبل المرائض ، لكن ترتيب النووي موافقاً للشافعي

١ ينظر المذهب الشافعي ، ص ٩٩٢

٢ حاشية بجزيري ٢/٤٤٣



في الأم

كتاب التوبة .

معظم كتب الشافعية تجعل التوبة ضمن المعاملات ، لكن النووي وضعها هنا لتأسيسها للصرائع ، لأن مال اليتيم بلا وارث يصير كالتوبة في بيت مال المسلمين<sup>١</sup>

- كتاب قسم الصبي والضميمة

- كتاب قسم الصدقات

وقد ذكره النووي في "الروضة" والإمام الشافعي وبعض فقهاء الشافعية في آخر باب الزكاة ، وهو الأولى .

وأكثر الشافعية ذكره في هذا الموضع بعد الصبي والعنقه ، لأن الإمام يتولى توريثها<sup>٢</sup>

ثالثاً قسم المناكحات .

ويشمل على كتاب النكاح ، كتاب الصداق ، كتاب النكاح ، كتاب الطلاق ، كتاب الرجعة ، كتاب لإيلاء ، كتاب الظهر ، كتاب اللعن ، كتاب المدد ، كتاب الرضخ ، كتاب البفقات

رابعاً . قسم الجراحات والمعاصيات :

وقد أطلق عليه بعض الفقهاء الجنائيات ، وهو أولى من التعبير بالجراح ، وقد قال بعض شراح المنهاج

والعبر بها أولى من تعبير بعضهم بالجراح ، ذلك لأنه يجرى القتل بالمعصية ، ويحرم كالحمل ، ويحرم إزالة أعضائي كالمسمع ، فيقتضي أن الحكم فيها ليس كالحكم في الجراح وليس كذلك<sup>٣</sup> .

١ ينظر المذهب الشافعي ، ص ٩٩٨

٢ ينظر إلمة الطالبين ٢/٢١٦ ، المذهب الشافعي ، ص ٩٩٨

٣ ينظر المذهب الشافعي ، ص ٩٩٨

٤ إلمة الطالبين ١/١٠٩ ، ينظر المذهب الشافعي ، ص ١٠٩

ويشتمل هذا القسم على ما يلي

كتاب الديارات ، كتاب البغاة ، كتاب الردة ، كتاب الرضا ، كتاب حد القذف

، كتاب قطع السرقة ، كتاب الأشربة ، فصل في التعرير ، كتاب الصياد

- كتاب العمير ، وتحت كتاب الجزية والهدية

والأولى أن يذكر هذا الكتاب ضمن قسم العبادات ، وقد عللوا ذكره ضمن

موضوعات الحدود ؛ لأن الكفر أعظم إثماً ، وأكبر خطراً ، فيحتاج إلى بيان

أحكامه ، وأما ذكر الجزية والهدية ؛ لأنهما من نتائج الجهاد ، فتناسب ذكرهما

معه

- كتاب الصيد والدينج

ويأتي بعدم كتاب الأصحية ، وكتاب ما يحل ويحرم من الأطعمة لقرب العلاقة

بينها

- كتاب المسابقة نحو حيل أو كتاب المسابقة والمناضلة

- كتاب الأيمان والنذور

كتاب الأقضية والشهادات

ويشمل كتاب القضاء ، كتاب الشهادات ، كتاب الدعوى والبيعت

كتاب العتق

ويشمل كتاب التدبير ، كتاب الكتابة ، كتاب أمهات الأولاد

وقد حتم المصنف كتابه بالعتق ؛ وجاء أن يعتقه الله من النار<sup>١</sup>

ثانياً : منهجه في تنظيم الأبواب :

قسم الإمام السيستاني أبوابه مثل ما قسمها الإمام النووي ، وإذا أراد إضافة مسألة

فرعية ، فإنه يصرح لها بـ ( فرع )

١ لذهب الشافعي ، من ٩٩٩

٢ ينظر حاشيته بحريني ٤٦٢/٤ ، لذهب الشافعي ، من ١

ثالثاً : منهجه في عرض المسائل الفقهية ، وشرحها :

١ - يذكر عنوان الباب ، أو الفصل الذي ذكره الإمام النووي

٢ - بعد ذكر العنوان ، يذكر نص النووي في المنهاج ، ويقسمه لا يسرده مسرداً ،  
ليشرح كل جملة ، ويهبه إلى نص النووي في المنهاج مذكراً ( قال ) ليدل ما بعده  
على نص النووي

٣ - يوضح نص النووي ، وذلك

إما بإضافة جملة تشرح المقصود من قوله .

مثال : قال في باب المبيع قبل قبضه .

( فإن تلف ) بأقاة مملوكة ( انسخ البيع وسقط الثمن )

فأصاب المبيعي بأقاة مملوكة ، لم يفسخ البيع .

- وأما بشرح النص ، لم يفسخ المقصود .

مثال : ما جاء في باب معاملات العبد

ولا يصير مائوناً له يسكنه سيده على تصرفه ( أي إذا رآه يبيع ويشترى

فسكنه ، كما لو رآه يبيع لا يفسخ ماله يسكنه سيده إذا كان له التملك .

- وأما بذكر معنى الكلمة المبهمة في النص

مثال : في باب اختلاف المتبايعين .

( وإن تعيب رده مع أرشه ) وهو ما نقص من القيمة

- أو يضرب الأمثلة

مثال : ما جاء في باب اختلاف المتبايعين

( إذا اتفقا على صحة البيع ) ثم اختلفا في كميته كقدر الثمن ، أو صفته ، أو

الأجل ، أو قدره ، أو قدر المبيع ( هو معطوف على قدر الثمن ، والمقصود تمثيل

الكمية بقدر الثمن ، كما إذا قال المائع بمائة ، فقال المشتري بحسين ، أو

صمة الثمن ، كما إذا قال المائع بصحاح ، فقال المشتري بمكسرة .

- وإما بالتعليل

مثال في باب اختلاف المتبهمين .

﴿ فَيَحْلِفُ كُلُّهُمْ عَلَى نَفْسِهِ قَوْلَ صَاحِبِهِ ، وَإِلْبَاطَ قَوْلِهِ ﴾ (لأنه يدعي عقداً ،

ويذكر عقداً ، فيسمى ما يسكره ، ويثبت ما يدعيه

- كما يمرؤ إلى ما قبله ليتضح المعنى :

مثال في باب اختلاف المتبهمين .

﴿ فَإِنْ كَانَ وَقْتُهِ ، أَوْ أَمَّتْهُ ، أَوْ بَاعَهُ ، أَوْ مَاتَ ، لَزِمَهُ قِيمَتُهُ ﴾ تقدم أن

التحالف يجري عند بقاء السلعة وتلحقها عبداً .

- أو يذكر القول لخالف مباشرة

مثال في باب معاملات العبيد .

﴿ الْعَبْدُ إِنْ لَمْ يَوْضَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ لَا يَصِحُّ شِرَاؤُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ﴾ (الأصح

وقيل قطعاً ، لأنه محجوز عليه لنقص هاشية المنفية

- أو بتعديل اللفظ الموجود في النص ، وذكر الأنسب

مثال في باب معاملات العبيد

﴿ وَيُسْتَرْذَرُ الْبَائِعُ سِوَاءَ كَانَ يَدُ الْعَبْدِ ، أَوْ يَدُ سَيِّدِهِ ﴾ وعبارة التناهج

فيها حل يحدد الهمة من أسكن ، والإتيان بأو في موضع أم

- أو بتوضيح المقصود بالضمير :

مثال في باب معاملات العبيد

﴿ أَوْ يَدُ الْعَبْدِ فَلْيَبَاحِ تَضَمُّنُهُ ﴾ أي تضمن السيد باليد

1 يذكر نص الإمام الشافعي من الأم ، أو من البيهقي

5- يورد أقوال المري ، واختارته

6- يورد أحياناً الطريق ، ويصرح بالنسبة إلى العراقيين أو الخراسانيين

٧- ينص على أقوال علماء الشافعية ، وأزاهم ، واختلافاتهم ، ويذكر أقوالهم المنصوص عليها في كتبهم ، وأحياناً ينسب الكتاب إلى صاحبه ، وأحياناً يذكر الكتاب دون ذكر صاحبه ، وكثيراً ما يذكر أقوالهم دون انصاف على كتبهم ، ولا يكشف بمجرد النقل بل مكن يفتل ، ويمسر ، ويرد ، ويعلق على هذه الأقوال.

وأحياناً يذكر أقوال علماء الشافعية من باب آخر غير الباب المنهني محل البحث ، مثل كتاب الوهم

٨- يذكر أقوال أصحاب المذاهب الأخرى ، حتى لو كان لصاحب المذهب هؤلاء أحدهم مرجوح ، والأخر راجح ، وقد يكتفي بذكر المذهب الحنفي فقط ، في المسألة

٩- يستدل لديه ، وأحياناً للمذاهب الأخرى

١٠- يستدل بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ، وكثيراً ما ينقل الإجماع عن ابن القدر ، كما يستدل بالقواعد الفقهية ، ويهتم بترتيب الأدلة ابتداءً بالكتاب ثم السنة ثم الآثار ثم الإجماع ثم الأدلة العقلية

١١- يذكر الحديث أحياناً بسنده ومن رواه من أصحاب السنن ، وإن كان في السند علة يوضحها

١٢- يستوعب غالب الأقوال والأوجه في المذهب ، ويذكر المشهور أو الظاهر أو الصحيح منها ، كما يذكر التوجه الشيعية ، وقد يذكر الشاذ والغريب .

١٣- يصرّح على المسألة ، ويدعم فروعه بأقوال علماء الشافعية في المسألة الفرعية

١٤- يذكر رأي النووي في المسألة من كتبه الأخرى غير المنهاج .

ابن القدر هو الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن إبراهيم بن أحمد شيبانوي ، أحد أعلام هذه الأمة وأخبارها ، كان إماماً مجتهداً حافظاً ورعاً ، سمع الحديث من محمد بن معين ، وعبد بن إسحاق السراج وأبوهم ، وروى عنه أبو بكر بن العربي ومحمد بن يحيى بن عبد الحميد الطبري وآخرون ، له تصانيف عديدة منها : كتاب الأوساط ، والإشراف في اختلاف العلماء والإجماع وغيرها (ينظر سير أعلام النبلاء ١١/٢٩٦ طبعات الشافعية انطوني ٢/٣ - ١٠٣)

- ١٥- يبين إلى أشياء المسألة أن وجد ونظائرها في أبواب الأخرى
- ١٦- يحيل حكمكم مسألة في مسائل أخرى قريبة منها أو بعيدة ، ويذكر أحياناً موضع المسألة في أي باب من أبواب الفقه ، وأحياناً لا يذكر
- ١٧- اعتنى ببيان الحدود والمصطلحات الفقهية ، إما عند ابتداء الباب الفقهي ، أو بين ثمانية المسائل
- ١٨- يورد الخلاف في المسألة مع اهتمامه بأدب الخلاف ، وهي المناظرة
- ١٩- يربط بين المسائل الفقهية ، بأسلوب واضح العبارة ، مليح الإشارة ، مع حسن اختيار العبارة ، مما يسهل على القارئ التقبل بين الفهم بشكل يسر وسهولة
- ٢٠- يظهر تواضعه ، واعتماده على الله ، ويمسكه الإخلاص ، حيث يختم بعض المسائل بقوله ( والله أعلم ) ، ( والله أسأل أن يجعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم نافعاً في الدنيا والآخرة عنه وكرمه )
- المبحث السادس : ما التعلل المبني منهجياً ، وإرضاء رأياً لنفسه في المسائل الفقهية ، صنف ابنه تاج الدين في الطبقات المسائل التي انصرف فيها والده ، وتقسيم إلى قسمين ، وقد حثرت فيها المسائل الواقعة في الجرح الذي عنيت بتحليله القسم الأول ، ما هو معترف بأنه خارج عن مذهب الشافعي ، وإن كان وافق قولاً ضعيفاً في مذهبه ، أو وجهاً شاملاً ،
- أنه إذا قال مشركه بمئة ، ثم قال بل يهاك وعشره ، وكذبه المشتري ولم يبين لطلعه وجهاً محتتملاً ، ولمكن أقام بينة بذلك ، فإنها تقبل ، وإن كان بإقراره السابق مكذباً له ، وهو رأي ابن القيم من الطهرية ، ولمكن ابن القيم على

١- ينظر طبقات الشافعية الكبرى ٢٢٦/١ ، ٢٢٥

ابن القيم الإمام العلامة فقيه العراق أبو الحسن عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي القاسم البغدادي الدودي الظاهري صاحب التصانيف حدث عن جده ، ويصغر عن محمد بن شافيع ، وإسماعيل التميمي ، وغيرهم ، وهذه أشهر منجى الظاهر في القيل ، له من التصانيف كتاب

- رأيه بجوار كونه عاقلاً أو ناسياً ، والسبكي احتار قبول البيئة ، وإن قال كنت قد تعمقت ، فلهذه أعم وأشد من مذهب ابن العربي
- وأن القرامس على الدراهم المقلوبة جائزة
- القسم الثاني ما صححه من حيث المذهب ، وإن كان الرافعي والنووي رجعا خلافه ، أو كان النووي وحده رجح خلافه :
- أنه إذا قال بعته بعثة ، ثم قال بل بعثة وعشرة في المراجعة ، وبين للملح وجهاً محتماً ، لا تسمع بيته ، ولا يحلف ، هذا من حيث المذهب
- وأنه إذا واطأ شعباً ، فباع منه ما اشتراه بعشرة ، ثم اشتراه منه بعشرين ، وحبر بالعشرين ، حرم ذلك ، وأكثر لأصحاب على أنه مكروه كراهه تنزيه
- وأنه إذا بع نصف الثمر على رؤوس الشجر ، مشاعاً قبل بدو الصلاح ، لم يصح ، وهو قول ابن حبان
- وأنه لا يصح السلم في الشهد ، وعزاء إلى النص
- وأنه لو أسلم إلى أول شهر أو آخره ، صح ، وحمل على الجزء الأول من كل

احتكام المزارع والموضع في الفقه وغيره ، تولى سنة ٢٧٤ هـ ( سيد اعلام النبلاء ٥٢٥/١١ ، المطبعة خير من غير ٢١/٢ )

ابن التعداد محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر ، الإمام الجليل أبو بكر بن أحمد بن المصري ، صاحب المروج ، أحد الفقه عن أبي سعيد محمد بن الشرايبي ، ومنصور بن إسماعيل الصنير ، وجالس أبا إسحاق النووي ، وجلس بالصبية والإسكندرية ، من مؤلفاته الباهر في الفقه وحام الفقه ، والشرح المولدة وهو المصنف المشهور الذي شرحه كبار الأئمة منهم القفال ، والشيخ أبو علي ، والقاضي أبو الطيب ، والقاضي حسين ، وغيرهم ، تولى سنة ٢٤٥ هـ ( ينظر سير اعلام النبلاء ١٠١/١٢ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢٩/٢ )

نصف ، وهو قول الإمام<sup>١</sup> و البهوي<sup>٢</sup> ، قال ودعوى الرافعي أن المقول عن عامة الأصحاب مقابلة مرسوعة

- وأنه يجوز السلم في الأرض في قشره الأسفل والأحمر
- وأنه يصح أن يستدل من السلم في نوعه دون جنسه ، خلافاً للرافعي و التووي ، حيث منع الاستدلال مطلقاً
- وأن أحد المتصارفين إذا أقرص من الأحمر ما قبضه قبل التفرق ، ورد عليه عما بقي له يصح ، ومن ثم قال لو قبض المسلم إليه رأس المال ، ورد في المجلس على المسلم ، بدین كان له عليه ، يكون أولى بالصحة
- والمقول في الشرح والروضة عن أبي العباس الرويني<sup>٣</sup> في هذه المسألة أنه لا يصح ، وسكت عليه ، وفي التي قبلها أن الأصح المبح ، فتخالف الشيخ الإمام في المسألتين

١ الإمام هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن حوية البجلي الكهندي ، ولد الشيخ أبو محمد إمام الحرمين سنة ٤١٩ هـ ، أخذ الفقه عن والده ، وحصل الأصول عند استاذ أبي المقسم الإسماعيلي ، له مصنفات كثيرة ، منها : نهج الطالب في الفقه والقوانين ، والتلخيص في أصول الفقه ، والشام ، والإرشاد في أصول الدين ، وغيرها من المصنفات ، توفي سنة ٥٢٨ هـ ( ينظر : سير أعلام النبلاء ١/١٤١ ، طبقات الشافعية الكبرى ١/١٦٥ )

٢ البهوي هو أبو محمد ، الحسين بن مسعود القراء البهوي ، كان إماماً ، جليلاً ورعاً ، زاهداً ، فقيهاً ، محدثاً ، مفسراً ، جامعاً بين العلم والعمل ، لقب بمصفي السنة ، تلقبه طبر الشافعي الحسين وهو أحسن تلامذته به من مصنفاته التهذيب ، وشرح السنة ، و مسائل التتيريل ، وفتاوى الشافعي الحسين ، سبع الحديث من جملة ما منهم أبو عمر عبد الواحد اللبكي ، وأبو الحسن بن عبد الرحمن بن محمد البغدادي وأبو بكر بصير بن أحمد الحنبري ، وغيرهم ، توفي سنة ٥٦٦ هـ ( ينظر : سير أعلام النبلاء ١/٣٨٩ ، طبقات الشافعية الكبرى ١/٧٥ )

٣ الرويني هو عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد ، الإمام الجليل أبو العباس الرويني ، أحد أئمة المذهب ، ولد في الحيرة سنة ٤١٥ هـ ، كان عاكفاً على مذهب الشافعي ، حتى أنه قال : لو حرقوا مكتب الشافعي لأملتها من حظي له مصنفات كثيرة من أهمها : البحر وهو من أوسع كتب المذهب ، وله أيضا الترويق والحيرة والنزوية ومنه من الشافعي وغيرها ، مات مثولاً يوم الجمعة في الحادي عشر من محرم سنة ٤٢٢ هـ رحمه الله ( ينظر : سير أعلام النبلاء ١/٣٨٩ ، طبقات الشافعية الكبرى ١/٧٥ )



## المبحث السابع : المصطلحات التي ورد ذكرها في الشرح :

بالاستعارة لمصطلحات الإمام المصنف في شرحه للمحتاج نجد أنها تنقسم إلى قسمين

### القسم الأول : المصطلحات المتداولة بين علماء الشافعية ، وهي

**الأصح :** وهو ما قويت صحته أصلاً وجامعاً ، أو واحداً منهما ، من القولين أو الوجهين أو الأقوال أو الوجوه ، إلا أنه عند الإطلاق يقصد به أصح الوجوه ، وإلا فلا بد من تعيينه ، فيقال : أصح قول الإمام ، ومقابل الأصح الصحيح

**الصحيح :** وهو ما صح أصلاً وجامعاً ، أو واحداً منهما ؛ من القولين أو الأقوال أو الوجهين أو الوجوه ، لكن يقيد في القول أو الأقوال ، فيقال : في أصح القولين أو الأقوال ، ويجوز إطلاقه في الوجهين أو الوجوه ، فيقال : في الأصح . ومقابلته التامس كلاً أو بعضاً ، فتستعمل لفظة الصحيح إذا عني بمصنف المقابل له<sup>١</sup>

**الوجهان :** لفظ يميز به عن الخلافية في المذهب ، واستعملها في وجهين للأصحاب ، وهما المقابل للمصنف منهم الأصح أو الصحيح<sup>٢</sup>

**وجه :** ويميز بها عن ضعف توجه المذكور ، ويستفاد منه أمور

الأول : الخلافية في المسألة بين الأصحاب

الثاني : كون الخلاف أوجهاً ؛ ثلاثة فأكثر

الثالث : كون مقابله هو الأصح والصحيح ، والعمل بالمقابل<sup>٣</sup>

**الأقوى :** ويميز به عن أقوى أقوال الشافعي ؛ لقوة مبركته من حيث الدليل ، وظهور أصله وعلته ، أو واحد منهما ، ومقابلته الظاهر<sup>٤</sup>

١ ينظر للمذهب الشافعي ، ص ١٠٦٠

٢ ينظر : المرجع السابق ، ص ٣٩

٣ ينظر : المرجع السابق ، ص ١٠٤٢

٤ ينظر : للمذهب الشافعي ، ص ٣٣

٥ ينظر : المرجع السابق ، ص ١٠٢٢

**قولان :** يطلق الشافعية لقب قولان في خمسة مواضع .

الأول أن يروى عن الشافعي في المسألة قولان ، أحدهما : قديم ، والآخر حديث ، وحديث لا يقال في المسألة قولان ، بل في المسألة قولان للشافعي القديم والجديد

الثاني . أن تكون المسألة على اختلاف الحالين ، ويروى أن للشافعي قولين ، وليس كما زوى ، مثاله .

من يبيع امرأة على ميثاق معلوم بشرط الخيار ، فالمكحاح باطل ، وبس في موضع آخر على أن لمكحاح صحيح ، والميثاق فاسد فيجتمع له قولان بالاصافة إلى الحالين

الثالث أن يقول الشافعي في المسألة قولان . والمقصود به قولين للعامة أصحاب المذاهب الأخرى

الرابع أن يقول الشافعي قولين على سبيل الرد ، مثاله . أن يقول الشافعي على قولين ، ومعناه يحتمل وجهين ، فالثاني محتمل ، والإثبات محتمل ، وإنما يختار واحداً منهما إذا ظهر الترجيح

الخامس أن يروى عنه قولان للتخيير بينهما على سبيل البدل ، لا على سبيل الجمع . وقد أسكر هذا الموضع جميع الأصحاب ، وقال القرافي ' ليس بمسكر ، وهو صحيح ' .

**قيل :** ويعبر بها عن قول ضعيف من أقوال الإمام الشافعي . ويستفاد من هذا التعبير أمران .

القرافي هو الإمام الجليل أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي المازني . حجة الإسلام ، ولد بطوس سنة ٤١٥ هـ ، كان شديد التقوى شديد التقوى ، مبره الإذراك ، قوي الحافظة ، درس بمدرسة النظامية ببغداد ، ألف التلخيص مشهوره على إحياء علوم الدين ، والتوسيط ، والتوسيط ، والوحي ، وغيرها ، توفيت سنة ٥٠٥ هـ . ( ينظر سير أعلام النبلاء ١٤ : ٢٢ طبعات الشافعية الكبرى ١٩١/٦ )

٢ ينظر : تلخيص الشافعي ، ص ٣٤-١٠

الأول : الخلافية في أقوال الشافعي .

الشيخي : مرجوحية المدكور ، ويكون مقابله الأظهر أو المشهور والعمل به

المشهور ، وهو فقط توصف به أقوال الشافعي ، ويستفاد منه أمور :

الأول : الخلافية ، أي في المسألة خلاف بين أقوال الإمام الشافعي

والثاني : الأرجحية لما عبر عنه بالمشهور

والثالث : عبارة المقابل ، أي صكوه خفياً غير مشهور ، وهو ضعيف<sup>١</sup>

المذهب : وهو في اصطلاح الشافعية : ما ذهب إليه الشافعي وأصحابه من الآراء

المفتى بها ، فهي كلمة تستعمل في التعبير عن الراجح من أقوال الإمام الشافعي ،

وأوجه الأصحاب عند حكاية الطرق ، ثم إطلاق المذهب على المسائل المتدولة

مقتصرأ فيها على ما به الفتوى<sup>٢</sup> .

الطريقين : و الجمع طرق ، ولراد هنا اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب ،

فيقول بعضهم مثلاً ، في المسألة قولان ، أو وجهان ، بهما يقول الآخر فيها لا

يجوز قولاً واحداً ، أو وجهاً واحداً ، أو يقول أحدهم في المسألة تفصيل ، ويقول

الآخر : فيها خلاف مطلق<sup>٣</sup>

النص : ومعناه المنصوص من كتب الشافعي ، أو المصنوع من أقواله ، ويستفاد

منه أمور :

الأول : الخلافية ، بمعنى أن مقابل النص يخالفه

الثاني : الأرجحية ، أي أن ما عبر بالنص هو الراجح في المذهب

الثالث : كون النص من أقوال الشافعي فتأمل

١ ينظر المرجع السابق ، ص ١٠٢٥

٢ ينظر المرجع السابق ، ص ١٠٤١

٣ ينظر المرجع السابق ، ص ١٠٢٩

٤ ينظر المرجع السابق ، ص ١٠٢٠

الزابع : أن مقابله ضعيف جداً لا يعمل به<sup>١</sup>

**قناهر الذهب :** يراد به الظاهر من النص ، أو التنص الظاهر ، ويصكون في مقابلتهما إما نص حقيقي أو فاسد ، أو وجه قوي أو فاسد<sup>٢</sup>

**القناهر :** وهو ما ظهر أصلاً وعلّة ، أو واحد منهما ، ويقابله الحصي مكللاً أو بمصاً<sup>٣</sup>

رجح : ويميز عنه عما إذا كان الحامض متساويين علة أو قياساً<sup>٤</sup>

**الأقيس :** وهو ما قوي قياسه أصلاً وجمعاً أو واحد منهما ، وقد يستعمل في موضع الظاهر والأصح ، إذ كان الوجهان أو القولان متقايسين<sup>٥</sup>

**التخريج :** هو بيان رأي الإمام في المسألة الحرثية ، والتي لم يؤثر عن الإمام نص فيها بإلحاقها بما يشبهها من المسائل المروية عنه ، أو إدخالها تحت قاعدة من قواعد<sup>٦</sup>

**الأصحاب :** والمتصود بهم المتقدمون ، وهم أصحاب الأوجه عانداً

**الإمام :** ويقصد به إمام الحرمين ، عبد الملك الجويني ، صاحب نهاية المطلب

**الشيخ أبو علي :** ويقصد به الشيخ الحسين بن شعيب بن محمد المنجي<sup>٧</sup>

١ ينظر المرجع السابق ، ص ١٠٤٦

٢ ينظر المرجع السابق ، ص ١٠٢١

٣ ينظر المرجع السابق ، ص ١٠٢١

٤ ينظر ، المرجع السابق ، ص ١٠٢٩

٥ ينظر المرجع السابق ، ص ١٠٢٤

٦ ينظر المرجع السابق ، ص ١٠٢٥

<sup>٧</sup> الشيخ أبو علي ، هو الحسين بن شعيب بن محمد المنجي من قرية سنج وهي من أكبر قرى مرو . الشيخ أبو علي فقيه العصر وعالم حراسان ، وأول من جمع بين طريقتي العراق وحراسان ، تلقاه على شيخ العراق الشيخ أبي حامد بهمداء . وعلى شيخ الحراسانيين أبي بكر القشاشي بمرو ، ومنصب شرح النصير وشرح تفسير أبي القاسم ، وشرح فروع بين الحديث ثوباً سنة ٤١٥ هـ ( ينظر ، وفيات الأعيان ١ : ٢٨٨ ، طبقات الشافعية الصغرى ٣ : ٤٧٦ ، ٣٤٥ )

**أبو حامد** : ويقصد به الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني  
**الغضال** : ويقصد به الإمام أبو بكر عبد الله بن أحمد ، المعروف بالغضال الصغير  
 المروزي شيخ الحراسانيين ، قال صاحب طبقات الشافعية الكبرى<sup>١</sup>  
 ولبعين هو الغضال الكبير ، هذا أكثر ذكراً في الكتب أي كتب الفقه ، ولا  
 يذكر غالباً إلا مطلقاً ، وذلك إذا أطلق فيه بالشافعي ، وربما أطلق في طريقة  
 الغرافيين لقلة ذكرهم لها ، والشافعي أكثر ذكراً فيها عدا القصة عن الأصول  
 ، والتفسير ، وغيرهما

**الغرافيين** : ويتلخص التعريف بالغرافيين في النقاط التالية

- ١- بلغ في العراق أبو القاسم عثمان الأنماطي<sup>٢</sup> ، تلميذ المزني والزيغ السراي ،  
 وتبع ابن سريج ، تلميذ الأنماطي ، وجاء بعدهما الشيخ أبو حامد الإسفراييني ،  
 وتبعه جماعة من العلماء لا يحصى ، أشهرهم  
 المحملي ، والقاسمي أبو علي التميمي<sup>٣</sup> ،

الغضال الإمام الزاهد الفقيه أبو بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله أحد الأئمة ، يعرف بفعاله الصغير  
 المروزي ، شيخ الحراسانيين ، تلمذ على الشيخ أبي زيد المروزي ، وسمع عنه وعن الحلبي بن أحمد  
 القاسمي ، وجماعة ، وكان الغضال رحمه الله قد ابتاع لنفسه من بكر في سنة ، بمئة ألفين خمسمائة في  
 صدقة الأهل ، وكان ملقباً فيه ، شرح شروح ابن الجواد ، توفي سنة ٤١٢ هـ ، بطبرستان في بيت الأهل  
 ٢٢/٢ ، طبقات الشافعية الكبرى ٤٢/٢

٢ طبقات الشافعية الكبرى ٥٢/٢

٣ أبو القاسم الأنماطي هو عثمان بن سعيد بن بشار ، أبو القاسم الأنماطي البغدادي ، أحد أئمة  
 الشافعية في عصره ، أحد القلة من المزني والزيغ ، وأخذ عنه أبو القاسم بن سريج ، والإسكطري ،  
 وابن خيران ، وغيرهم ، وتوفي سنة ٢٩٨ هـ ، بطبرستان ، طبقات الشافعية الكبرى ١/٣ ، حاشيات  
 الشافعية لابن قاضي شهبة ١/١

٤ التميمي هو القاسمي أبو علي الحسن بن عبد الله ، وقيل فريد الله التميمي<sup>٤</sup> صاحب الدخول ،  
 وهو أحد أصحاب الشيخ أبي حامد ، وله عنه "تحفة مشهورة" كتاب فقهياً صليحاً ، وربما ، توفي في  
 جمادى الأولى ، سنة ٤٢٥ هـ ، ( بطبرستان ) طبقات الشافعية الكبرى ٢-٥٢/٢ ٢ ٦ طبقات الشافعية لابن  
 قاضي شهبة ٢/٢ ( ٢ )

و القروي<sup>١</sup> ، ونشط هؤلاء في تأليف الكتب في المذهب ، وسميت طرقهم طريقة العراقيين لأنهم سكنوا بغداد وما حولها

٢ تنتهي رئاسة هذه الطريقة إلى الشيخ أبي حامد الإسفراييني ، صاحب التعليق وهو في نحو خمسين مجلداً ، جمع فيه من المجلدات ، ونذكر فيه مذهب العلماء ، وبسط أدلتها ، والجواب عنها ، وعنه انتشر فقه العراقيين

٣ ظلت الطريقة العراقية مدة من الدهر هي المعتمدة في المستوى حتى ظهرت طريقة المراوغة<sup>٢</sup>

المراوغة : بيع في حراسان الشيخ القفال التصغير للقروي ، واشتهر بالتدوين في فقه الشافعي ، وتخرج عليه جماعة من كبار الفقهاء ، وشيروا علمه وطريقته ، ومن أشهرهم أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني ، والمصفي حسيني ، والموزاني<sup>٣</sup> ، وأبو علي السنجي ، والصيدلاني<sup>٤</sup> .

<sup>١</sup> القروي : أبو الحسن ، علي بن محمد بن حبيب القروي ، نشأ على المصيري ، والشيخ أبي حامد الإسفراييني ، كتب إماماً جليلاً ، وضع الكتاب له اليد الطولى في المذهب ، وله مصنفات في الفقه ، منها : الحاشي ، والفتح ، وأب القس ، والتميز ، ودلائل النبوة ، وغيرها  
توفي يوم الثلاثاء ربيع الأول ، سنة ٤٠٥ هـ ( ينظر سير أعلام النبلاء ٥٧١/١٢ طبعات الشافعية الكبرى ٢٦٧/٥ )

<sup>٢</sup> ينظر : الفرج السابق ، ص ١٤٢

<sup>٣</sup> الموزاني : عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن موزان القروي ، الإمام الكبير أبو القاسم القروي ، صاحب الأمانة والعهد ، وعرف من التصنيف ، كتابه : حاشية على كتاب الأمانة أبي بكر القفال ، وأبي بكر بن عساف ، وكتاب شيخ ابن مرو ، وعنه أحد النسخة صاحب التتمة ، توفي بمرو ، في شهر رمضان سنة ٤٦١ هـ ( ينظر طبعات الشافعية الكبرى ١/٥ )

<sup>٤</sup> الصيدلاني : محمد بن داود بن محمد ، أبو بكر القروي ، معروف بالصيدلاني ، سببه إلى بيع الفطر ، وولد له قروي ، وبعثه سببه إلى بيته داود ، شرح الحاشية في حواشي مصححي ( ينظر طبعات الشافعية الكبرى ١/٥ ) ، طبعات الشافعية لابن قاضي شعبة ٣١٥/١

والمسمودي<sup>١</sup> ، وسميت طريقتهم طريقة الحراسانيين ، أو طريقة المرازمة<sup>٢</sup>

**القسم الثاني : ما وضعه من مصطلحات لنفسه في الشرح :**

**المفهور :** ويقصد بهم علماء الشافعية

**المصنف :** ويقصد به الإمام النووي ، مصنف المنهاج

**المبحث الثامن : الكتب التي جاء ذكرها في الإبتهاج :**

الكتب التي ذكرها الإمام السبكي في شرحه كثيرة ، وكان مكتبة لكتب الشافعية قد جمعت بين يديك في كتاب واحد ، وهذا حصر لها أطرحه في المقام التاليه<sup>٣</sup>

**الأم<sup>٤</sup> :**

للإمام الشافعي المطلبي القرشي ، أبي عبد الله ، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن الحارث بن عبيد بن عبد يزيق بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي ، ت ٢٠٤ هـ<sup>٥</sup>

وهذا المكتب نموذج رائع في الكتابة الفقهية الأصيلة ، ومثال هود بين مدوناته في منهجه وأسلوبه يمتنع كل موضوع فقهي ينال من الكتب المحكم ، أو مما صح لديه من السنة ، ثم يعقب هذا باستنباط الأحكام المستفادة منها بطريقة موضوعية دقيقة ، ويشكل معمل

والأم وإن كان في الأصل كتاب فقه استدلائي فهو يؤمنس منهجاً تطبيقياً للقواعد الأصولية ، وبناء الأحكام الشرعية على أساسها في صورة متكاملة ، تبين العلاقة

المسمودي : محمد بن عبد الله بن مسعود بن أحمد بن محمد بن مسعود ، كان إماماً مجزاً زاهداً ورعاً ، حافظاً للمذهب ، شرح مختصر ابن أبي ، وهو من أشهر تلامذة القفال ، ت ١١٤٠ سنة ١١٤٠ هـ وعشرين وأربعمئة ( ينظر ملاحظات الشافعية للكنز ١ : ١٧١ ، ملاحظات الشافعية لابن قاضي شهاب ١ : ٢١١/١ )

١ ينظر المرجع السابق ، ص ١١٤

٢ فإن هو من التذليل صدد ، فأعتمد عنه ، طبع التمهيد بانه

٣ عناوين ، طبعة دار المعرف ، بيروت / لبنان ، ١٤١٠ هـ

٤ ينظر التمهيد للأسماء واللغات ١ : ٦٧٠ ، حلية الأولياء ١ : ٧١

بين شفه والأصول . وتوضح بصورة علمية طريقة استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التصحيحية في أسلوب سلس ، وبيان واضح<sup>١</sup>

### مختصر البيهقي<sup>٢</sup> :

للمتبه الشافعي ، يوسف بن يحيى القروشي ، أبو يعقوب البيهقي المصري ، ت ٣٣١ هـ ، صاحب الشافعي ، قال عنه الشافعي ليس في أصحابي أحد أعلم من البيهقي<sup>٣</sup>

والمختصر مرجع كبير لمعها الشافعية ، لا سيما وأن صاحبه أول من نقل المذهب المحدد للشافعي

### مختصر المزني<sup>٤</sup> :

للإمام إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن إسحاق المرسي ، أبو إبراهيم<sup>٥</sup> ، قال عنه الشافعي الرمي ناصر مذهبي<sup>٦</sup>

ومعتمده أصل الكتب المصنعة في مذهب الشافعي ، وسكن إذا خرج من مسأله وأودعها مختصرة قام إلى الحرب ، وصلى وحكمتين شكرًا لله تعالى<sup>٧</sup> .

وبعد المختصر في مقدمة الكتب الخمسة المتداولة والشهيرة بين المتقدمين من الشافعية ، ويليه المذهب ، ثم التبيين ، ثم التوسيط ، وأخيرا الوجيز<sup>٨</sup> .

١ كتابه البحث العلمي ومصادر الدراسات الفقهية ١/٣٢٤

٢ مطبوع ، وهو موجود بالجامعة الإسلامية

٣ ينظر المذهب المكمل ٢٠/٥١٢ ، سير أعلام النبلاء ١٠/٢٧

٤ مطبوع ، مبعثه دار المعرفة بطباعة والنشر ، بيروت

٥ ينظر طبقات شافعية المكونة ٢/٩٢ - ٩٥ ، سير أعلام النبلاء ١٠/٢٢٥

٦ ينظر وفيات الأعيان ١/١١٢

٧ ينظر المرجع السابق

٨ ينظر كتابه البحث العلمي ومصادر الدراسات الفقهية ١/٣٧٠



## التشهير:

وهو أيضاً للإمام المرتضى<sup>١</sup>.

## التقصير:

للإمام أحمد بن أبي أحمد أبو العباس بن القاسم<sup>٢</sup>، وهو كتاب مختصر في الفقه الشافعي، يقع في مجلد واحد<sup>٣</sup>، يذكر في كل باب مسائل مخصوصة و مخرجة، ثم أموراً ذهبت إليها الحنفية على خلاف قاعدتهم<sup>٤</sup>.

## الفرع الموقفات:

لأبي الحداد<sup>٥</sup>، وهو الإمام الجليل محمد بن أحمد بن جعفر، أبو بكر بن الحداد المصري<sup>٦</sup>.

عرض المؤلف فيه الأحكام المرعية مجردة عن الاستدلال، مع الإشارة إلى أوجه التذهب دون ذكر أصحابها<sup>٧</sup>.

١ وهو مشطوط، وحسب علمي أنه غير موجود.

٢ ينظر: طبقات الشافعية المصنفة ٩٢/٧ - ٩٥، سير أعلام النبلاء ٣٣٥/١٠.

٣ مطبوع، طبعته مكتبة مبرر مسلسل البدر، الطبعة الثانية، ١٤٢٦ هـ، تحقيق: عارف أحمد عبد المجيد، علي معوض.

٤ ابن القاسم هو الإمام أحمد بن أبي أحمد أبو العباس بن القاسم، رماه عسمره وصاحب التصانيف مشهورة: "التحسيس" و "المحتاج" و "آداب المديني" و "لوائق" وغيرها في الفقه، أحد تلمذته عن أبي العباس بن مزروع، وحدث عن أبي خليفة، ومحمد بن عبد الله الطائي البصري، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة وغيرهم. مات بطبرستان سنة ٢٢٥ هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ٥٢/١٢، طبقات الشافعية المصنفة ٥٩/٢، ٦٠.

٥ التذهب الشافعي ٢٩٦/١.

٦ التمهيد للأستدوي، لوح ١/٨.

٧ مشطوط، توجد نسخة منه غير متفصلة، مضمومة على مخطوطتين، في مكتبة مشطوطات الجامعة الإسلامية في مدينة الكويت، غير أنها تقتصد لجزء الميزج، ومن اطلاع عليها فذكر أنها مسطحة غير واضحة.

٨ ينظر: سير أعلام النبلاء ١٠٥/١٢، طبقات الشافعية المصنفة ٧٩/٢.

٩ التذهب الشافعي ٣٩٨/١.

وسمي بالوكادات ، لكونه هو المولد لها والمتكبر ، وهو محل متوسط ، من عجائب التصانيف ، اعتنى به مجموعة من أئمة الشافعية بالشرح

### التعليق للشيخ أبي حامد :

وهو أحمد بن محمد بن أحمد الإسماعيلي ، والتعليق هو مدار مكتب العراقيين أو جعفرهم ، مع جماعات من الحرامسليين ، وهو كتاب كبير في نحو خمسين مجلداً ، جمع فيه من النقائس ما لم يشارك في مجموعة من كثرة المسائل والفروع ، وقد ذكر فيه مذاهب العلماء ، وبسط أدلتها ، والجواب عنها ، وعنه انتشر منه طريقة العراقيين

### الحاوي :

للإمام أبو الحسن : علي بن محمد بن حبيب الماوردي ، وقد شرح فيه مختصر الرمي ، وهو شرح مختلف في منهجه عن نهج الشراح ، فقد كان يتناول غالب المسائل والفروع بون الوقوف على ما تضمنه هذه المسائل من أخطاء عمصة ، إلا في بعض الأحيان ، وكان يورد قطعة من متن مختصر الرمي ، ثم يشرح ما تضمنه النص من الأحكام ، ويحدث عما يتعلق بالمسألة من الأحكام من بعد أو قريب ، حتى يستوفي جميع أبواب الفقه ، والحاوي كتاب من أهم مراجع الفقه الشافعي ، وصاحبه يعد من مجتهدني المذهب وحفاظه ، وقد نقل الماوردي فيه كثيراً من وجوه

١ ينظر للمعاني للأسيوطي ١/٨ ، طبقات الشافعية للعلوي ٢٩/٢

٢ التعليق هو الإمام ، وهو أن يفرد عالم وحوله تلاميذه بالعباد والشرائط فيتكلم الإمام بعد فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ، ويصنعه التلاميذ فيسير كتاباً ، ويصوبه الإمام ، والأمازي ، وعلماء الشافعية يسمون به ( التعليق ) ١ ينظر في مكتب الشافعي ١١٢/٢

والتعليق لأبي حامد مختصره ، يوجد نسخة منه في قسم المخطوطات بالمكتبة الإسلامية بالجامعة السورية

٣ ينظر تهذيب الأسماء واللغات ١٩١/٢

٤ مختصر طبعته دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ، تحقيق الشيخ علي محمد موسى ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود

الشافعية المتقدمين ، كما ضم إليه ترجيحاته واجتهاداته ، ونقل فيه آراء أصحاب المذاهب الأخرى

### التعليق الكبير للفاضل أبو الطيب<sup>١</sup> :

الإمام الحبيب طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري الشافعي ، و التعليل الكبير هي شرح كبير على مختصر الرمي ، يقع في عشر مجلدات ، ويعد من المراجع المهمة لدى فقهاء الشافعية المتقدمين ، وذلك لكون مؤلفه من أئمة الشافعية الموثوقين<sup>٢</sup>

### الإبانة عن أحكام فروع الإمامية<sup>٣</sup> :

للإمام عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران الموصلي ، أبو القاسم المروزي<sup>٤</sup> ، وهو مرجع مهم من مراجع الفقه عند الشافعية ، يحتوى على إجابات المؤلف وأئمة المذهب كبار سريج وابن حداد . كما نقل الأوجه والأقوال ، وتناول أيضاً بيان أقوال أئمة أصحاب المذاهب ، ولم يقتصره ، فجاء تشميده المتولي وأمه ووصل فيه إلى الحدود ، وسماه شجرة الإمامية<sup>٥</sup>

١ ينظر : الشعب الشافعي / ١ / ٣١٢

٢ وهو معروف ، وتوجد نسخة منه في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالديار المصرية ، وفي جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض

٣ ينظر : الشعب الشافعي / ١ / ٣١٦

٤ وهو معروف ، توجد نسخة منه مكتوبة بالجامعة الإسلامية بالديار المصرية ، في مكتبة دار الفقه رقم ١٩٩

٥ ينظر : طبقات الشافعية الكبير / ١ / ٩٠٥

٦ ينظر : الشعب الشافعي / ١ / ٥٠٢

### التعليقة للفاشي حسين<sup>١</sup>

وهو الإمام القاضي الحسين بن محمد بن أحمد المروزي ت ٤٦٢ هـ<sup>٢</sup> ، وهو شرح على مختصر الرمي ، ويحتل تعليقاته مكانة عالية في المذهب ، فقد اهتم مؤلفها بالاستدلال لما يتكرره من المسائل والأحكام ، بأدلة من الكتاب والسنة والقياس ، فإن لم يكن فيها أدلة بطلية حاول أن يدل عليها ، كما عني بذكر الخلاف بين الأقوال والأوجه مع بيان الراجح منها ، كما يتعرض لذكر خلاف بين أصحاب المذاهب الأخرى<sup>٣</sup>

### التنبيه :

للإمام إبراهيم بن علي بن يوسف الميموني أبيدي ، أبو إسحاق الشيرازي ، ت ٤٧٦ هـ<sup>٤</sup> ، وهو أحد الكتبة الخمسة المشهورة المتناولة بين الشافعية ، وقد اعتنى به فضلاء الشافعية شرحاً واحكاماً وتيسيراً ونظماً ، واهتم فيه الشيرازي بذكر أحكام امروغ مجردة عن الأدلة ، ولا يتعرض للخلاف إلا في الخلاف بين أقوال الإمام الشافعي وأوجه الأصحاب ، وكان تارة يذكر الراجح من الأقوال ، وتارة يذكر الأقوال بدون بيان الراجح<sup>٥</sup>

### المذهب :

وهو أصلاً للإمام أبي إسحاق الشيرازي ، وقد أتفه في أربع عشرة سنة ، وكان اتقصده من تأليفه<sup>٦</sup> ذكر أصول مذهب الشافعي ، أي بموصفه في المسائل المعقوبة ، وأهميات الأحكام الشرعية بأدلتها . وما تصرع على هذه الأصول في المسائل المشكلة بعلمها

١ وهو مخطوط ، توجد نسخة منه مصرية في قسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود ، في الرياض ، وقد حصلت على نسخة منه وكانت في المجلدات

٢ ينظر سير أعلام النبلاء ٥٨٥/١٣ طبقات الشافعية الكبرى ٢٥٦/٤

٣ ينظر - المذهب الشافعي ٣٦٧/١

٤ ينظر - سير أعلام النبلاء ٧/١٤ طبقات الشافعية الكبرى ٢١٥

٥ ينظر - المذهب الشافعي ٣٠٨/١

وقد احتل هذا الكتاب مكانة مرموقة عند الشافعية ، حتى في عصر مؤلفه ، وقد تبارى العلماء في حفظه وتدريسه ومدارسه<sup>١</sup>

### الشافعي :

للإمام عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن جعفر أبو نصر بن الصماغ ت ١٧٧ هـ<sup>٢</sup> ، شرح فيه مختصر الرشي ، وهو كتاب مهم لذلك ، ونصوبه أصبح نقلاً ، وأثبت في الأدلة ، وكون مؤلفه من وجهاء المذهب المعبرين

وقد عني المؤلف فيه بتأصيل مسائل الكتاب بذكر أدلتها من الكتاب والسنة والإجماع والقياس والتعليلات العقلية ، كما اهتم بحكاية اختلاف الأحوال المنقولة عن الإمام ، وأوجه الأسحاب ، ويحكي كثيراً الخلاف بين أصحاب المذاهب الأربعة ، وغيرهم من فقهاء الصنفين والتابعين<sup>٣</sup>

### تكملة الإنباء :

للإمام أبي سعد عبد الرحمن بن مأمون بن علي بن إبراهيم الخولي<sup>٤</sup> ، وهو المكمل لكتاب الإنباء ، ولكه لم يتمه إلى آخر الكتاب ، فقد وصل فيه إلى كتاب الحدود ، ثم وافته نوبة

١ ينظر المذهب الشافعي ٣٧٢/١

٢ وهو مخطوط ، يوجد نسخة منه في معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة بحث رقم ٧ فقه شافعي و ١٥٦ ، كما يوجد جزء منه في مكتبة جامعة الملك سعود ، وفي مكتبة مركز تلك فيعمل دراسات الإسلامية

٣ ينظر : ملوكات الشافعية الكبرى ١٣٧/٥ ، وليت الأعيان ١٠٣/٢

٤ ينظر المذهب الشافعي ٣٩٩/١

٥ وهو مخطوط ، يوجد نسخة منه في دار الكتب المصرية بحث رقم ٥٠ فقه شافعي ، ونسخة مصورة في معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى ، وقد احتل بتعليقه مجموعة من طلاب وطالبات الدراسات العليا بجامعة أم القرى

٦ هو لإمام أبو سعد بن مأمون بن علي بن إبراهيم الخولي ، وقد ستة ست أو سبع ومشرين وأربعمئة ، أخذ الفقه عن ألقاضي الحموي بعد الرود ، وأبي سهل أحمد بن علي الأزهري ويخري ، وعن الصوري يبرو ، ويرز في المذهب بعد منبه له كتاب التيمية ومحمدر في أعراس ، وكتاب في الخلاف ،

وقد احتل الكتاب مكانة مرموقة عند علماء الشافعية ، وأهمية كبرى ، وذلك لمكانة مؤلفه ، حيث يعد من مجتهدى المذهب وعسى فيه المتولي يذكر أدلة المسائل التي ذكرها ، كما تعرض كثيراً لإيراد أقوال الأصحاب والتابعين وأئمة المذاهب ، وخرج عن علي بيان الخلاف بين أصحاب الأئمة في المذهب<sup>١</sup>

### نهاية المطلب في دواية المذهب<sup>٢</sup> :

للإمام الحرمي ، أبو المصطفى عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن حيوية الحموي القيساري ت ٤٧٨ هـ<sup>٣</sup> وهو شرح لمصنف بلرمي ، شرحه الحويني في كتاب صحيح ، يشمل على أربعين مجلداً ، وقد تبرأ الكتاب مكانة عالية لدى فقهاء الشافعية لمكانة صاحبه ، وقد استقى معظم المتأخرين من الشافعية في كتبهم من معين هذا الكتاب . وقد كان مؤلفه لا يكثر من الاستدلال ولا يلتزم به : إلا بقدر ما يحقق رؤوس المسائل بأدلتها من الكتب والنسخ ، أما في فروغ الأبواب فقد كان قليلاً ما يورد الأدلة

كما أنه يذكر الخلاف داخل المذهب ، سواء بين أقوال الشافعي أو بين أراء الأصحاب ، ويتعرض للترجيح في المسائل المختلف فيها<sup>٤</sup> .

ومصنف في أصول الدين ، نهاية فيه التجميع الثامن عشر من شوال سنة ٤٧٨ هـ ينظر طبقات الشافعية الطبري ١٠٦/٥ - ١٠٧ ، سير أعلام النبلاء (١١/٣٢٨)

١ ينظر المذهب الشافعي ٣/١

٢ وهو مخطوط ، توجد نسخة منه في معهد البحوث العلمية وحيات التراث بجامعة أم القرى ، لا متفكر

٣ ينظر سير أعلام النبلاء ١١/١٦ ، طبقات الشافعية الطبري ١١٥/٥

٤ ينظر المذهب الشافعي ١/٣٧١

### بحر الزهد:

للإمام أبي المحاسن عبد الواحد بن إسحاق بن أحمد بن محمد الروياني ت ٥٠٢ هـ<sup>١</sup> . وهو شرح أيضاً لمحمّد المزمعي . وهو من الكتب المتعددة لدى فقهاء الشافعية ، كتب أنه بحر مكسبه في سنة ١ فهو من أوسع كتب المذهب وقد كان يرمي أحكامه بمحمّد المزمعي مدعياً بالأدلة ، مقتضباً أقوال الشافعي ، وآراء الأصحاب ، واختلاف المذاهب<sup>٢</sup> .

### اليسيط:

للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي العراقي ت ٥٠٥ هـ<sup>٣</sup> الذي أخذ ملته من كتاب نهاية الطلب لإمام الحرمين ، واليسيط هو أصل الوسيط والوجيز ، وقد اهتم فيه مؤلفه ببيان الأحكام المرعية على المذهب الشافعي مقارنة بمذاهب الفقهاء والأصحاب والتابعين ، حكى فيه الأوجه الثريمة والبيدة في المذهب . وحلله بالأدلة النقلية والعقيدية مع تحرير محل النزاع ، مبيناً أسمايه ، ومتصدياً للفرج والتصنيف للأقوال والأوجه<sup>٤</sup> .

١ مطبوع طبعه دار إحياء التراث العربي ، بيروت / لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٣٣ هـ ، تحقيق أحمد عرو صفة الدمشقي

٢ مطر ، ميراثهم النبلاء ١٤٠٧/١٤ ، طبقات الشافعية الكبير ١٩٢/٧

٣ مطر المذهب الشافعي ٢٧٦/٦

٤ وهو مختصر ، وتوجد نسخة مصورة منه في الجامعة الإسلامية . وقد حقق خبراء منه بعض طلائع الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية

٥ مطر ، ميراثهم النبلاء ١٤٠٧/١٤ ، طبقات الشافعية الكبير ١٩٩/٦

٦ مطر المذهب الشافعي ٣٣٠/٦

### الوسيط :

وهو بلازم المراتبي أيضاً ، وهو مختصر لمكتابه البسيط ، فقد حذف من الأقوال الضمنية والتصرعات الشاذة ، وراذ فيه أموراً ، واستمد من مكتب فقهاء الشافعية الأخرى ، كدلالة ، وتعليق القاضي حسين ، والمذهب ، وغيرها وهو من أهم المراجع في مذهب الشافعي : لكونه يتضمن خلاصة فقه الشافعي ، ورصد الكتب الفقهية الشافعية التي كانت هيئته ، فقد اعتمد على أكثرها ، ثم هدنها ولخصها . وترك كثيراً من الأقوال واللوخه الصعبة ، كما يتضمن روائد اجتهادية رائعة من المراتبي نفسه .

هذا وقد صمد من الكتب الخمسة التي عليها مدر فقه الشافعي : وهي : مختصر المراتبي ، والمذهب ، والتبهي ، والوسيط ، والوجيز<sup>١</sup>

### الوجيز :

للإمام المراتبي ، وقد اختصره من كتابي البسيط والبسيط ، وكان العرض من وضع هذا الكتاب هو بيان مذهب الشافعي بقل الظاهر من مضمونه ومع ذلك فقد أورد الاختلاف بين أقوال الشافعي وبين الأوجه في المذهب ، كما قارن المذهب الشافعي بأثر الإمام أبي حنيفة ومالك ، وعرض هروخ للمذهب مجردة عن الأدلة إلا في النادر .

هذا وقد احتل الوجيز مكانة عالية في المذهب الشافعي ، وعدة هي ، ومورداً من أهم موارد المؤلفين من بعده ، واعتنى به من جاء من بعده من الأصنام بالشروح

١ مطبوع ، طبعة دار المصنفات الصعبة ، بيروت / لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ ، تحقيق أبي عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم

٢ ينظر : لمصنف الشافعي / ١ / ٢٢٢

٣ وهو مطبوع مع فتح المبرور الشافعي ، طبعة دار المصنفات الصعبة ، بيروت / لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ، تحقيق الشيخ علي محمد معروف ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود وله طبعة مستقلة في مجلد واحد ، طبعة دار المعرفة ١٣٩٩ هـ



والاحتمال والتعليق

الفتاوى :

للعلامة أبو محمد الحسن بن مسعود النعماني ت 516 هـ<sup>١</sup> ، وهو كتاب ملخص من تعليق شيخه القاضي حسين ، وزاد فيه وتضمن ، وهو باليد محرز ، يذكر في بداية كل باب أو فصل أدلة ما هو بصدد الحديث عنه من الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية ، ويشرحها شرحاً مبسطاً ، ثم يذكر المسألة الفقهية مع الاختلاف فيها إن وجد ، سواء كان الخلاف بين المذاهب أو في بعض مذهب الشافعي ، ويعرض لذكر أقوال الشافعي القديم منها والجديد ، مع ذكر الراجح من الأقوال والأوجه

وقد وصح لهذا الكتاب القبول بين فقهاء الشافعية ، وراحوا يهلون من صليته معينه واعتصموا عليه ، وبنوا من تحريراته وتقريراته ، وذلك لتكون مؤلفه من المتكئين في الحديث والتفسير والمقابلة

اليوماني :

لشيخ الشافعية باليمن : يحيى بن أبي الخير بن سالم بن سعيد بن عبد الله بن محمد بن موسى بن عمران العمراني اليمني ت 558 هـ<sup>٢</sup> .

١ ينظر المذهب الشافعي ٢٣٦/١

٢ مطبوع ، طبعة دار المصنف العلمية ، بيروت / لبنان الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ، تعليق الشيخ هادي أحمد عبد التوحي ، والشرح علي محمد موسى

٣ ينظر سير اعلام النبلاء ٢٩١/١٤ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢٥٠/٧

٤ ينظر المذهب الشافعي ٢٢٨/١

٥ مطبوع ، طبعة دار الفتاوى ، اعني به قاسم محمد التوي

٦ العمراني أبو الحسن : يحيى بن أبي الخير بن سالم بن سعيد بن عبد الله بن محمد بن موسى بن عمران العمراني ، شيخ الشافعيين ببلاد اليمن ، ولد سنة ١٢٩ هـ ، فقه علي جماعات منهم خاله الإمام أبو الفرج بن عثمان العمراني ، والامام زيد بن عبد الله اليمني ، وكان إماماً زاهياً ، ورعاً ، عادلاً ، حياً ، عارفاً بأفقه الأموي والخلع والنجس ، له تصانيف كثيرة منها : اليربوع ، والبراهد

وقد شرح فيه مسائل مذهب المذهب للشيروازي ، ورثه على تربيته ، إلا أنه جعل حصول المذهب في مسائل وما زاد عليه من عمده جعله في فروع . وقد حرص المؤلف على نقلصوص الإمام الشافعي ، وحكاه طريقتي الحراساني والعراقيين . وأوجه الأصحاب مع التسميم بما يكون معتداً في المذهب ويعتبر كتاب البيان من التراجع المهمة في المذهب الشافعي . فهو شرح للمذهب ومؤلفه شيخ الشافعية باليمن<sup>١</sup>

#### الانتصار:

لقاضي دمشق ، وعالها ، ورئيسها . شرف الدين عبد الله بن محمد بن هبة الله ابن علي بن الطاهر بن أبي منصور<sup>٢</sup> وهو في أربع مجلدات . وجمعه مؤلفه انتصاراً للمذهب الإمام الشافعي ، همد أن يورد ضوابط المذهب وحكم المسألة في المذهب الشافعي . يذكر أقوال العلماء من أصحاب المذاهب وغيرهم . ثم يذكر أدلة الشافعية الباطنية والفقهاء ، ويهمل يذكر الخلاف داخل المذهب مشير<sup>٣</sup> إلى أصح القولين والتوجهين<sup>٤</sup>

وشرائط الوسيط ، ومختصر الإيم . وغيرها . تحت مخطوط شهيداً في ربيع الآخر سنة ٥٥٨ هـ ( ينظر تهذيب الأئمة والملوك ٥٥٢/٣ طبقات الشافعية الكبرى ٣٣٦/٧ )

١ ينظر المذهب الشافعي ٣٧٧/١

٢ وهو مخطوط . يوجد جزء منه في مكتبة جامعة الملك سعود . وهي نسخة مصورة عن مكتبة السليمانية بتركية

٣ ابن أبي منصور . هو شرف الدين عبد الله بن محمد بن هبة الله بن علي بن الطاهر بن أبي منصور . ابن أبي السري . أبو عبد الله التميمي الموطن بدمشق . وقاصداً . وعالها . ورئيسها . ولد في شهر ربيع الأول سنة ٤٩٢ هـ . وحفظ من العهد الأما والعلما ، عارفاً بالمذهب والأسول والخلاف مشير إليه في تحقيقات الفقه . ومنه أحد الفقه شرح الإسلام فخر الدين بن عساكر . من تصانيفه . صغوة المذهب حسن باب المطلب . والانتصار . والمؤلف وغيرها . توجد في بعض سنة ٥٥٨ هـ . ينظر مدير أعلام النبلاء ٣١٦/١٥ طبقات الشافعية الكبرى ١٣٣/٧

٤ ينظر المذهب الشافعي ٣٣٠/١

## فتح العزيز<sup>١</sup>

للإمام الكبير: أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن المصلي بن الحسن القزويني الرازي ت ٦٧٢ هـ<sup>٢</sup>

وأصل تسمية الكتاب "العزيز شرح الوجيز" ولكن بعض العلماء تورع عن إطلاق لفظ "العزيز" مجرداً على غير كتاب الله، فقالوا "فتح العزيز" والبعض سمى "الفتح العزيز"<sup>٣</sup>

وفتح العزيز مرجع مهم في كتب الشافعية، لا يستغني عنه عن افتتاحه، فهو يحظى بمميزات كثيرة، أهمها مكانة عالية بين الكتب، وهي كونه شرح لوجيز العراقي، ويصون الشارح أحد العلماء المحققين في المذهب، فقد دعم الأحكام في كتابه بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والقياس والإجماع والتعليقات العقلية، وقد استدل لأقوال والأوجه مهما وجد إلى ذلك سبيلاً وأهتم بذكر الخلاف في المذهب، وفي المذاهب الأخرى<sup>٤</sup>، هذا وغيره منح الكتاب قوة في البروز على غيره من كتب الشافعية، وقد كنت أبدأ به حين أشرع في تحقيق الإتهاج، فكان يفتح بإذن الله ما أستعمل علي من كلام السيوطي، وقد نعم السيوطي كتابه الإتهاج بكثير من أقوال الرازي، لاسيما في فتح العزيز

١ مطبوع، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ تحقيق الشيخ علي محمد موسى، والشرح لعبد الحميد عبد الوجود

٢ ينظر: سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٣٠، طبقات الشافعية الكبرى ٢٨١/ ٨

٣ ينظر: كشف الظنون ١٢٧٢/ ١

٤ ينظر: سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٣٠، طبقات الشافعية الكبرى ٢٨١/ ٨

٥ ينظر: الفقه الشافعي ٣٦٨/ ١

## المقدمة:

وهو للإمام الشافعي أيضاً ، والكتاب من في الشافعية ، تناول جميع أبواب الفقه ، وقد التزم مؤلفه بالنسب على ما رجحه معظم الأصحاب من النجود والأفانيل عرض المسائل الفقهية بإتقان وتحرير ، مع سهولة العبارة ، وذكر فيه في كثير من المواضيع الأحكام بصفه المتواظف . وكان لا يستدل للأحكام إلا ما أورد في بدايه كتاب من آية أو حديث يناسب الغرض .

ولم يتعرض للخلاف بين المذاهب ، إنما اكتفى بذكر الخلاف بين أئمة المذهب الشافعي فقط ، فتذكر الأوجه والطرق وأقوال الإمام الشافعي<sup>١</sup>

## روضة الطالبين:

للإمام النووي ، وهو مختصر لكتاب فتح العزيز شرح الوجيز ، الذي كان عظيم الفائدة في عصر التنوير ولا يقتصر لبعض الناس اقتناؤه ، فارد النووي أن يختصره : ليكون على حجم يسهل على أولي الرغبات تحصيله .

لقتصر فيه النووي على ذكر الأحكام دون الأدلة ، كما اقتصر على ذكر الخلاف في المذهب ، سواء اختلف في أقوال الشافعي ، أو الخلاف بين أوجه الأصحاب ، ويمن بعد ذلك على الأصح والصحيح منها ، كما حذف آراء المذاهب الأخرى

وقد أورد النووي في الروضة من الترميمات والتمتات والاستدراكات : ما جعل كتابه من أهم المراجع في معرفة ما انتهى إليه مذهب الشافعي ، سواء في معرفة

١ وهو مخطوط ، وقد حققه طلاب الدراسات العليا بجامعة أم القرى ، وبمقشوا كتيب ، وأسأل الله أن يوفقنا بطريقه ، ويروجه في الطبعة ، ليسهل الرجوع إليه

أب المخطوط نسخة ، فتجد نسخة منه في مكتبة الحرم المكي ، نسخة المخطوط

٢ ينظر المذهب الشافعي ١/٢٣١

٣ مطبوع : مطبعة المذهب الإسلامي ، بيروت / لبنان ، دمشق / سوريا ، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ . إشراف الشيخ محمد الشافعي

نصوص الشافعي ، أو معرفة أصح وجوه الأصحاب<sup>١</sup>

### تأليف الأسماء والصفات<sup>٢</sup> :

للإمام النووي ، وهو كتاب في تراجم الرجال

### كفاية النبيه في شرح التقييه<sup>٣</sup> :

للشيخ الإمام نجم الدين أبو العباس : أحمد بن محمد بن علي بن مرتضى بن صادم  
ابن الرفعة ت ٧١٠ هـ<sup>٤</sup>

وهو كتاب كبير يقع في نحو عشرين مجلداً ، يشتمل على فروع وفوائد كثيرة ،  
شرح فيه ابن الرفعة أحكام التبييه ، مدعية بالأدلة ، ومقتفاً للعلافة في المذهب  
الشافعي ، وكان مثلاً في إيراد أقوال المذاهب الأخرى  
والحكاية مرجع مهم في المذهب الشافعي ، مصاحبه من الأئمة الكبار في المذهب ،  
ومن يعتمد عليه في الفتوى والنقل ، كتب أنه شرح لكتاب مهم متداول في  
المذهب الشافعي<sup>٥</sup>

### المطلب العالي<sup>٦</sup> :

وهو للإمام ابن الرفعة أيضا ، شرح فيه كتاب الوسيط للعراقي ، ويقع في أربعين  
مجلداً ، ولم يكمله ، وهو من صلاة الجمعة إلى البيع ، وذلك لأن ابن الرفعة بدأ

١ ينظر : منتخب الشافعي ٣١٢/١

٢ مطبوع ، طبعه دار الفكر ، تاريخ الإصدار ١٩٩٦م

٣ وهو مطبوع ، توجد نسخة منه محفوظة في قسم المخطوطات بالمكتبة الإسلامية في المسجد النبوي ، و  
قد شرح طلاب وطالبات الدراسات العليا بجامعة أم القرى بسقيفة

٤ ينظر : طبقات الشافعية المكيين ٣١٤/٩ ، المعبر في أخبار من نور ٢٢/٤

٥ ينظر : منتخب الشافعي ٣٩٤/١

٦ وهو مطبوع ، توجد نسخة محفوظة منه في قسم المخطوطات بالمكتبة الإسلامية في مدينة الكويت ،  
وقد عني بتحقيق بعض طلاب الدراسات العليا بالمكتبة الإسلامية ، لكنها يوجد جزء منه محفوظ أيضا في

قسم المخطوطات بمكتبة الملك فيصل البحرية في الرياض

في شرحه من الربيع الأخير لمعنيته ، ثم انتقل إلى الثالث ، هاتني ، فالأول ، وتوفي قبل إتمام الأول

وكان من منهجه أن يورد قطعة من الوسيط ، ثم يعمل عليها بالشرح ، فيمر من أحكام المسائل بالأدلة التي ذكرها الوسيط ، ويريد عليها ، ويبدأ في تقرير المسألة بدليل من الكتاب إن وجد ، ويص على محل الشاهد ، ويبين وجه الاستدلال ، وقد بين القراءات إن ترتب على ذكرها استنباط حكم ، ثم يستدل بالمسألة مقدماً روايات الشافعي ، ثم القياس ، وكان يتبع الاختلاف بين أقوال الشافعي ، والاختلاف بين الأصحاب<sup>١</sup>

<sup>١</sup> ينظر المذهب الشافعي ٢٨٢/١

## المبحث التاسع : وصف النسخ :

### أولاً : نسخة (أ) ، وهي النسخة التركيبية :

وقد حصلت على نسخة كاملة للكتاب ، من متحف طوبقو سراي باستانبول في تركيا ، في مجموعة من أقراص الحاسوب الصلبة ، وأجزءه الذي كلفت بتحقيقه مستقل في قرص حاسوبي ، وقد بدأ به ، وهو من بداية باب المبيع قبل قبضه ، يقع في اثنين وسبعين لوحاً ، وقد احتوى أيضاً على الرهن إلى جزء من الصغار ، وهذا خارج عن ما كلفت بتحقيقه .

وكل جزء وصح في قرص حاسوبي مستقل بمصفا مكتوب في نهايته الباسخ وتاريخ النسخ ، وليس لدي لهذا الجزء نهاية حتى يتم لي من النسخ له ، ولا تاريخ النسخ ، لحظه مكتوب في بداية هذا الجزء :

انتقلت بالاشباع الشرعي إلى ملك ( الاسم غير واضح ) ، سنة اثنين وثلاثين وشار مائة في رجب

وهذا التاريخ بعد وفاة المؤلف بـ ٧٦ سنة ، فلابد أنها مكتوبة قبل هذا التاريخ و يوجد باب المبيع قبل قبضه على بعين انقارئ ، وقد رمرت ليعمين بـ أ وللمبار بـ ب ، وبدأت ترقيمها من اللوح الذي يوجد به هذا الباب ، فيصبح باب المبيع قبل قبضه موجود في نسخة (I) ، لوح ١/١

وهذه النسخة هي الوحيدة الكاملة لدي ، وتتميز بأن سقطها يسير ولا يكاد يذكر ، وحطها من أوضح الخطوط ، فقد كتبت بخط نسخ جميل ، والمناوين مكتوبة باللون الأحمر ، وقول المصنف ( قال ) ليدكر بعده قول النووي ، أيضاً مكتوب باللون الأحمر .

وهي مطبوع بتعليق سميك ملون ، كما يبدو في القرص وعدد الأسطر في الجزء الأيمن منها ٣٧ سطراً ، وكذلك الأيسر

وتحتوي على كلمة رئيسية موجودة في أسفل القسم الأيسر : في أقصى يسار  
 القارئ ، عند آخر كلمة في آخر سطر ، وهذه الكلمة تعني أن القسم الأيسر من  
 نفس اللوح سيستهل بها ، وبها نعرف تطابق القسم الأيسر مع الأيمن  
 ويقتر حسها ، إلا أن بها عيب كبير ، وهو أن الناسخ له تصحيف في كثير من  
 الكلمات ، ولذلك اعتمدت على هذه النسخة في وجود جميع المسائل والمفردات  
 وعدم نقصها وقلة سقطها ، لكن في وجدت كلمة في النسخ الأخرى أوضح  
 وأصح في العبارة فتمتها على هذه النسخة



## ثانياً : نسخة (ب) ، وهي النسخة المصرية .

وقد حصلت على نسخة مصورة على قرص حاسوبي واحد ، من دار الكتب المصرية بالقاهرة في مصر وهو مقسم إلى عدة أجزاء ، بعضها مصنف بالجزء الأول ، والثاني ، وهكذا ، وبعضها غير مصنف

وباب البيع قبل قسمه موجود في داخل قسم غير مصنف ، في لوح ٤٢ ب ، وينتهي في لوح ٥٧ ، وبهائية (أ) ، وهو القسم الأيمن ، والقسم الأيسر من هذا اللوح لا يوافق الأيمن

ثم في الجزء الثالث - وهو من الأقسام المصنفة - يبدأ من نصف باب الأصول والثمار ، من عند قوله ( لأن الثمرين لا يستحق شيئاً من ماله ) ، وبذلك فإن هذه النسخة تحتوي على مقدار كبير ، يبدأ من قوله ( من ثمن البلد لإطلاقه الدرهم ... الخ ) وهو موجود في باب التوثيق والإشراك والمراوحة ، وينتهي المقطع عند قوله ( كلما أدرج الحمل ، وهذا المعنى مفقود في الترهس ) وهذه الجملة في بدايه باب الأصول والثمار

والجزء الثالث ينتهي بهاية التوكالة ، ومكتوب في نهايته

قال مصنفه رحمه الله فرغت من تصنيفه في يوم الأربعاء ، حادي عشر شهر رمضان المعظم ، سنة ست وثلاثين وسبعمائة .

أي أن هذا القسم مكتبه قبل وفاته بعشرين سنة .

والجزء الموجود به باب البيع قبل قيضه يحتوي القسم الأيمن منه على ثلاثين سطراً ، وكذلك القسم الأيسر ، ويحتوي على الكلمة الركنية التي تؤكد تطابق القسم الأيمن بالأيسر

والجزء الثالث والذي فيه بقية الجزء المراد تحقيقه ، يحتوي على خمس وعشرين سطراً في القسم الأيمن ، وكذلك الأيسر ، كما يحتوي على الكلمة الركنية

وهذا النسخة مكتومة بخط نسخ جميل ، إلا أن اثر التصوير ، وقدم النسخة  
يحولان دون قراءة بعض الكلمات بوضوح ، كما أن عليها بعض آثار اليلل أو  
الأرصة

لكن هذه النسخة مع كثرة عيوبها ، إلا أنني قدمت بعض الماثلها واحترته نسخاً  
محترراً على نسخة (أ) ، وذلك لخلوها من التصحيف ، وكثيراً ما توافق عباراتها  
عبارات المصنف المتهمة الأخرى والتي كانت تساعدني في معرفة الكلمات  
الصعبة والمبهمة

### ثالثاً: نسخة (ج) ، وهي النسخة اليمينية ،

وقد حصلت على هذه النسخة من مكتبة الأحصاف باليمن ، في مجموعة من الأقراص الحاسوبية ، وبمبلغ المبيع قبل قبضته وما بعده في قرص حاسوبي مستقل وهذا القسم مكتوب بقلم الناصح محمد علي ، وقد نُسخ في سنة ٨٥٧ هـ ، أي بعد وفاة مؤلفه بـ ١٠١ سنة

يحتوي القسم الأيمن وهو (أ) على ٢٩ سطراً ، وكذلك الأيسر وهو (ب) ، كما يوجد بها الكلمة الرئيسية في نهاية (أ)

وقد كتبت عناوينه بالخط الأحمر ، وحيط النسخة جيد ، إلا أن التقاط توضيح أحياناً في غير محله ، وأحياناً تهـم

بها أثر رطوبه بأولها ، وتحتوي هذه النسخة على سقط كثير ، وأحياناً كبير ، إلا أنها كتاب النسخة التي توضح لي الكلمات المبهمة من النسختين (أ) و (ب) ، وكثيراً ما أرجح صحة الكلمة من خلالها ، لـ تحتوي من نقاط على حروفها ، وإن كانت أحياناً تكون في غير موضعها الصحيح

نماذج من النسخ



[illegible]

•

الفرج الأخير من الحزم المراد تحقيقه من النسخة التي في مكتبة (أ) من مكتب الخديوي مصري.

استاندارد - ترکیب

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



الكتاب المسمى بـ "الشرح على شرح" لـ "الشرح على شرح" لـ "الشرح على شرح"

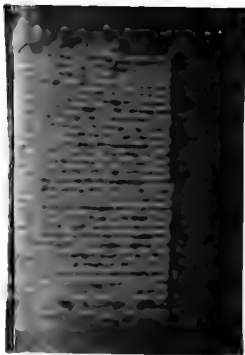
الكتاب المسمى بـ "الشرح على شرح" لـ "الشرح على شرح" لـ "الشرح على شرح"

الكتاب المسمى بـ "الشرح على شرح" لـ "الشرح على شرح" لـ "الشرح على شرح"









— 100 —



1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

القسم الثاني

في تحقيق

كتاب الابتهاج في شرح المنهاج

## بسم الله الرحمن الرحيم - رب يصر وأمن -

(باب البيع قبل قبضه من ضمان المبالغ)<sup>(١)</sup>

(فإن تلفه) بأثرة<sup>(٢)</sup> سمانية .

(الفسخ البيع وسقط الثمن) استتبطه الشافعي من بطلان الصرف<sup>(٣)</sup> بالصرق قبل

القبض<sup>(٤)</sup>

والجامع فوات القبض المستحق بالبيع في الصرف شرعا لغوات محله . وهذا حسا

والمنى بكونه من ضمان البائع أنه يفسخ بثلمه<sup>(٥)</sup> ، والمخالص في ذلك<sup>(٦)</sup> مالك<sup>(٧)</sup>

وأحمد<sup>(٨)</sup> وأبو ثور<sup>(٩)</sup> وابن المنذر<sup>(١٠)</sup>

(١) عمارة قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - رب يصر وأمن) سابقة من (أ) وبها (ج) بعد الجملة (أ) رب

يسر يا حكيم

ينظر فتح القدير ١ / ٢٨٧

(٢) صواع الطالبيين ٢ / ٢٧٢

(٣) في (أ) و (ج) أي بأثرة

ومن ثمة المصلحة وبها المحقق عمر بن محمد لا أعاد من شيء (المدن الموب أورد

(٤) صواع الطالبيين ٢ / ٢٧٢

(٥) قوله (الصرف) مبرر صرح به (ج)

الصرف هو بيع المدة بالتدفع من جسمه ونحوه ويصح على معنيين بالإجماع كبيعك أو صرفك هذا

التجار يهدون درهم . وعلى موسويين من أشهر مکتوليك بترك أو صرفك مبالغا حمله بتركاً في

معني بعشرين درهما من الصرف الفلاني في ذلك (ينظر معني صواع ٢ / ٢٥٢)

(٦) ينظر الأم ٢ / ٢٦١ باب ما جاء في الصرف باب في بيع القروض ، فتح القدير ٢ / ٢٨٢

(٧) ينظر فتح القدير ٢ / ٢٨٢ ، روضة الطالبيين ٢ / ٢٩٩ معني لحتاج ٢ / ٢٨٢ مجموع ١٠ / ٩٧١٠

(٨) ذلك (أبو وأطرح به (ج)

(٩) ينظر التلخيص ٢ / ٢٧١ حاشية الموسوي على الشرح الكبير ٣ / ٢٠٠

(١٠) ينظر كشاف الخاف ٣ / ٢٦١ ينظر معني ١ / ٨٨ - ٩٠

(١١) ينظر الرميكة ٢ / ٢٢٢

(١٢) ينظر الإقناع لابن القدر ١ - ٣

محتجين بقوله **«الْخَرَجُ بِالْضَمِّانِ»** والخراج للمشتري بالضممان عليه<sup>(٣١)</sup> وجوابه .

أن الألف واللام في الخراج للبيعت<sup>(٣٢)</sup> وهو خراج المودود يعيب ولا يلزم من ذلك نفي الخراج بسبب آخر حيث لا ضمان وقال ابن المنذر: ثبت عن ابن عمر أنه قال: ما أدركت الصنفه حيا مجموعا فسر المشتري<sup>(٣٣)</sup> ، ولا يعلم لأبن عمر مخالفا<sup>(٣٤)</sup>

ابن المنذر هو الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن إبراهيم بن أحمد القيسري . أحد أعلام هذه الأمة وأخبارها ، من أهل إمامة معتبرة حافظة ورعا ، سمع الحديث من محمد بن ميمون ، ومحمد بن اسمعيل الصنع وغيرهم ، وروى عنه أبو بكر بن القري ومحمد بن يحيى بن عمار الدمشقي وآخرين . له مصنفات معيبة منها : كتاب الأوسط ، والإشراف في اختلاف العلماء والإجماع وغيرهما . ينظر طبعات انشائية القيسري ١٠٢٣ ١٠٢٤ سير أعلام النبلاء ٤٣٩/١١ (١) الخرج ما يحصل من طه العين . ابتاعه ، عبدا مكي أو أميا أو مملوك . وذلك أن يشتريه فيمنطقه ، فإذا لم يشتريه منه على عيب قسم ثم يخلصه البائع عليه أنه لم يفرقه فله رد المهر . قيمة وأحد الشئ ، ويشتري للمشتري ما استلمه ، لأن البيع أو حقه له فيه لكونه من ماله . ولم يشتري له على البائع شيء ، وأبواه إلا بالضمين متعلقة بمحذوف . فتدبره الخراج مستحق بالضممان أي يدره (النهاية لأبن الأثير ، باب الحام مع الوء مضافة خرج )

(٢) سنن أبي داود ٤١٥/٩ ، (باب ليس المشتري عبدا فاستلمه ثم وجد به عيبا )  
رواه الترمذي في سننه بلفظ : ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (الخراج بالضممان )  
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وقد روي عن الحديث من غير هذا الوجه واليعمل على هذا عند أهل العلم . سنن الترمذي ( باب ما جاء فيه يشتري العبد ١١٦١ )  
متن ابن ماجه ٧٨٤/٢٢ ، ( باب الخرج بالضممان )

مسند الإمام أحمد ٢١/٧ حديث رقم ٢٢٨٢٢ ، صحيح ابن أبي شيبة ٣٦٧/٤ ، المسنن القيسري للبيهقي ٢٦١/٨ ( باب المشتري وجد عبدا اشتراه عبدا وقد استعنه )  
( بالضممان ) غير واضح في ( ج )

(٣) ينظر النسي ٩٠/٤

والخرج بالضممان من القول عد الفقهية ينظر الوجيز من ٢٦٥

(٤) ينظر انضمام في الكلمة ٨٥/١

(٥) ينظر النسي ٩٠/١ ، رسائل ومسائل ابن تيمية ٢٥٧/٣ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٠ / ٢٩

(٦) ينظر رسائل ومسائل ابن تيمية ٣٥٩/٢ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢ / ٢٢

واستأنس الأصحاب<sup>(١)</sup> بأمور أخرى<sup>(٢)</sup> منها انتهى عن بيع ما لم يقبض ، وإذا قلنا بالاتصاف بعد انتقال الملك في البيع إلى التمتع وفيه انشراح<sup>(٣)</sup> للمشتري<sup>(٤)</sup> قبل التلف على الأصح<sup>(٥)</sup> وقيل من أصله ويشهد له إحقاقه بالمصرف ، وقول القاضي كتاب في معنى من لم يبيع<sup>(٦)</sup> ، قال الإمام<sup>(٧)</sup> وإذا قلنا بهذا فحقيقته أن نقول بالأجرة أن لا عقد وذكر القاضي حسين ملحق أحدهم . ثم التمسك بعضهم والثاني وقوع الناس عنه . وبني عليهما الخلاف في اختلاط الثمار وعبرها من المسائل .

ولو باع درة<sup>(٨)</sup> فوعدت قبل القبض في البحر أفسخ للمعيب<sup>(٩)</sup> . وإن وقعت في واد فوجها<sup>(١٠)</sup>

بأنه  
هو  
قبل  
القبض

ولو احتلط المصنوع بمصغير ، أو انشأت<sup>(١١)</sup> الحنطة على ملكها فوجها . ولو أبي لم يفسخ على المصغير ، وعقدوا لو بيعه التريكماني<sup>(١٢)</sup> أو غيروا عليه

(١) يشرحه شرح الترمذ ٢٥٧/١ ، روضة الطالبين ١٩٩/٣

(٢) ج ٥ آخر ، وثبتت من ثبات و (ج)

(٣) ج ٥ وفيه انشراح ، وثبتت من ثبات و (ج) وهو الأصح

(٤) ج ٥ (ج) إلى المشتري

(٥) يشرحه روضة الطالبين ١٩٩/٣

(٦) يشرحه مختصر المزني ١٠٨/١

(٧) يشرحه نهاية الطلب ١٩٩/٥

(٨) الكثر : التزاور ( يشرحه أمالي العرب مادة لا )

(٩) المفسود بالمعيبين عمل المقاتل الذي ذكره القاضي حسين

(١٠) أحدهما لأنه مكاتف ، والثاني لأنه ثبت تعبير المشتري . يشرحه روضة الطالبين ٥٠٢/٢

(١١) مثال نصب ( القاموس المحيط ، مادة ثول )

(١٢) التريكماني بالصم ، الذين من الشرك ، سموا به لأنهم آمن عليهم ما لا يلف في شهر واحد فقالوا

تروك أبدا . ثم سمى فقيل التريكماني ( يشرحه القاموس المحيط ، فصل أثناء التريكماني )



وفي معنى التلف أن تكون أرضاً فتمرق أو تقع صخرة لا يمكن رفعها ، أو حيواناً لم يأكل الطيران فيطير أو صيداً متوحشاً هينفلت<sup>(١)</sup> ، أو جسداً يقع فيما لا يمكن استرجاعه منه

وفي عرف الأرض [ ووقوف الصخرة ]<sup>(٢)</sup> عليها [ وجه ]<sup>(٣)</sup> رجحه الرافعي<sup>(٤)</sup> أنه<sup>(٥)</sup> يثبت الخيار<sup>(٦)</sup> ، وانقلاب المصير حمراً<sup>(٧)</sup> كالتلف في الأصح .  
وقيل : يثبت الخيار .

غير لم يصحح /<sup>(٨)</sup> وسد<sup>(٩)</sup> حلاً قبل القبض ورميه صح<sup>(١٠)</sup> . وإن قبضه حمراً<sup>(١١)</sup> هالقبض فاسد .

وإن تعامل في يد المشتري فهل يلزمه الثمن وجهان<sup>(١٢)</sup> منبئان على من نصب<sup>(١٣)</sup> حمراً فتخلل في يده : إن قل لا يردده فهل الخلل للمشتري باليد . وسقط حكم اليد ودعوى العبد : البيع الحرية قبل القبض<sup>(١٤)</sup> إذا قبل قوله فيها ، وبحكم بعته

(١) بطر . قلة الإجابة : بلوح ١٠٨٨ ب ، فتح العزيز ٢٩ / ١ ، روضة الطالبين ٥٠٣/٢

(٢) قوله ( ووقوف الصخرة ) ساقط من (ب) ، وثبت من (ب) و (ج) .

(٣) ( وجه ) ساقط من (ب) ، والثبت من (ب) و (ج) .

(٤) بطر . فتح العزيز ٣٩١/٢

(٥) ( أنه ) ساقط من (ج) .

(٦) ثبت له المهر لأنه عيب لا تلف . منفي المحتاج ٦١٠٢ ، حكاه بطر . روضة الطالبين ٥٠٣/٢

(٧) في (ج) ، وأصله المصير حمراً . والمصحح هو الثبت من (أ) و (ب) ، ويؤيد به ما ورد به

(أ) ب (٤٢٢ ب)

(٨) في (ب) أو صار ، والثبت من (ب) وهو الأصح

(٩) لأن الخلل دون المصير . منفي المحتاج ٦١٠٢

(١٠) فيه وجهان : أحدهما أنه لا بد لأنه متد بكونه اليد الثانية المضمومة منه فلا يثبت له تلف والثاني لا يلزمه لأنه حين نصب لم يكن مالا وإنما حدثت آفة لا يرددها الحل للمشتري بحكم اليد وسقط حكم العيب . قلة الإجابة ، الجزء الرابع / لوح ٨٧ ب

(١١) العيب لدى أحد الشيء فله عيب الشيء (لسان العرب ، نصب)

وشرعاً الاستيلاء على حق الغير عدواً ، أي على وجه التعدي . منفي محتاج ٧٥٢/٢

(١٢) في (ب) ودعوى العبد ادبيع قبل القبض الحرية ، وثبت من (ب) و (ج) .

كما تلفت قاله ابن الرفعة<sup>(١)</sup> من عنده

ولو كان ذلك بعد القبض ، قال القاضي حسين : لا يرجع المشتري على البائع بالثمن لأنه مفروض بترك السؤال منه ، فلو امتنع<sup>(٢)</sup> من يده بالقيمة رجع بالثمن

فإن ادعى صاحب البهائم<sup>(٣)</sup> أن إباحة البيع تلتزم لجميع سواء مكن<sup>(٤)</sup> مرميه على المشتري فلم يقبله أم لا ، وكذا قاله الشيخ أبو حامد ، ويعني أن يكون مراده إذا كان مستمرا فلا بد البائع أم إذا أحصره<sup>(٥)</sup> / و وضعه بين يدي المشتري فلم يقبله : فالأصح<sup>(٦)</sup> عند الرافعي<sup>(٧)</sup> وغيره<sup>(٨)</sup> : أنه يحصل القبض ويخرج من ضمان البائع وحكي الغزالي هذين الوجهين<sup>(٩)</sup> وقال في موضع آخر إن المشتري إذا امتنع ولم يضمن تلتزم فلا بد البائع فهو من ضمانه<sup>(١٠)</sup> ومصور ابن الرفعة ذلك بما إذا<sup>(١١)</sup> كان<sup>(١٢)</sup> المبيع في مكان لا يختص بأحدهما وكان العقد فيه مطالب<sup>(١٣)</sup> البائع المشتري بقبوله فامتنع وزعم أن هذا لأخلاف فيه.

(١) ينظر : كفاية القبيح لوح ٢٢ با

(٢) ( امتنع ) غير واضحة في ( ج )

(٣) ينظر البيان ٢٧٩/٥

(٤) في اليد أمكن

(٥) ( لا ) ( ج )

(٦) في ( د ) والأصح : والقبض من اليد و ( ج ) وهو الأصح

(٧) ينظر : فتح المبرور ٢٠٦/١

(٨) ينظر : روضة الطالبين ١٧٧/٣

(٩) ينظر : التوسيع ٢ ١٢٧

(١٠) قال الغزالي غرض أبيه ولم يضمن تلتزم فلا بد البائع فهو من ضمانه لنداءه مبرور : اليد التوسيع ٢ ١٢٩

(١١) ( لا ) ( ج ) ( د )

(١٢) أمكن ( غير واضحة في ( ج )

(١٣) في ( د ) مطالب ، وأثبت من اليد و ( ج ) وهو الأصح

ثم قال والترافعي حكي عن المبرخمي<sup>(١)</sup> رواية وجهين<sup>(٢)</sup> فيما إذا عرّض الروح في مرض الصداق<sup>(٣)</sup> على الثراء فلم تقبل ، هل يصير أمانة في يده ؟  
والصحيح لا<sup>(٤)</sup> ، حكما لو عرّض الساع المبيع على المشتري فلم يقبضه ، فهذا<sup>(٥)</sup> يدل على أن مجرد عرّضه والامتناع منه<sup>(٦)</sup> لا يصير أمانة قطعا ، بخلاف الصداق على وجه ، ولعله في الصداق يفرع على ضمان اليد<sup>(٧)</sup>  
والجمع<sup>(٨)</sup> بين الكلامين أن يقال  
إن أحضر المائع أو الروح : المبيع أو الصداق ، و وضعه بين يدي مستحقه حرج من ضمانه ، وإن امتنع من قبوله في الأصح<sup>(٩)</sup>  
وإن لم يحضره أو أحضره<sup>(١٠)</sup> ولكن لم يتأت<sup>(١١)</sup> وضعه بين يديه بل طالبه بقبضه

(١) المبرخمي هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن زاهر ، الأستاذ أبو الصرخ المبرخمي ، فيه مرو ، ولد سنة ٤٧٢ هـ ، ومعه على القاسمي حميون ، سكن أحد الأئمة ، وإليه يرجع طلبه التمس ، سكن حيد ، ورعا  
توفي سنة ٤٩٤ هـ ، ومن تصانيفه كتاب الأمالي وقد اشكر الترافعي النقل عنه ( ينظر طبقات الشافعية الكبرى ١/٥ ، طبقات الشافعية لأبي قاسم شعبة ٢٦٦ )

(٢) ( وجهين ) غير واضحة في ( ج )

(٣) الصداق هو مهر المرأة ، وجمعها في أدنى العدد خمسة ، والخطير صدق ( ينظر لسان العرب ، باب النساء ، مادة صدق )

(٤) ( لا ) غير واضح في ( ج )

(٥) في ( ب ) وهذا

(٦) ( منه ) غير واضح في ( ج )

(٧) صدق اليد هو النوع الأول من التصرفات وهو التصرف بالقيمة ، والتصرف بالقيمة يسمى صدق اليد ، والنوع الثاني من التصرفات هو التصرف بغير القيمة ، ينظر المجموع ٣٦٦/٩

(٨) ( والجمع ) غير واضح في ( ج )

(٩) ينظر روضة الطالبين ٥١٧،٣

(١٠) في ( ب ) وأحضره ، والمثبت من ( ب ) وهو الأصح

(١١) يتأت ثانيا له الشيء كليا ، ( ينظر مختار الصحاح ، مادة أتى )

فامتنع لم يحرج الباع من ضمان<sup>(١)</sup>، لئلا يقطع<sup>(٢)</sup> الصداق في الأصح<sup>(٣)</sup> ويشهد لهذا قول الأصحاب<sup>(٤)</sup> عند الكلام في الهداة أن البائع لو ابتدأ بالتسليم فامتنع المشتري أجبر  
فإن لم يقبضه قبضه القاضي عنه ، وقيل يبرئ القاضي البائع من ضمانه لتصوير  
بذمه يد أمانة<sup>(٥)</sup> ، حتى لا ينصغ البيع بتلفه في يده ، ومعنى إبراء القاضي أن يجعله  
وديعة عند البائع  
وعبر عنه ابن أبي الدم<sup>(٦)</sup> ، أنه يقبضه<sup>(٧)</sup> ثم يودعه عنده ، فإن لم يجد قاصدا  
وامتنع المشتري أثم ، ويبقى في ضمان البائع<sup>(٨)</sup> .  
وقيل يقبضه بمعه من ماله<sup>(٩)</sup> لفرضه ، ولم يطرده هذا الوجه ، ولا وجه  
لإبراء<sup>(١٠)</sup> القاضي في الدين

١ السمان في البدء الالتزام وشراؤه يقال الالتزام في حق ثابت في ذمه الغير ، أو ضمان من هو عليه  
أو عين مضمونه ، ويقال للpled الذي يحسن به تلك ، ويسمى القدم بذلك ضمان ، ومضمنا ، وحميلا ،  
وزعيما ، وحكافلا ، وكفيرا ، وصدورا ، وقهرا ، ينظر عني محتاج ١٩٨/٢  
٢ (ولا) ساقط من (ب) ، والثالث من (ب) و (ج)

٣ ينظر الوسيط ٢١٨/٥

٤ ينظر فتح الميرز ٣٠٦/٤ ، وروضة المعاليين ٥١٦/٧

٥ والعين إن كانت من الأملاك شملت التمتع بالنسبة فملك ما كانت قلما ، فإن ملكك انقضى ضمانه  
ولا يطالب بشيء طالما لم ينفذ ، ولم يتم في الحفظ ينظر سعة الإجابة رسالة دكتوراه ٥٣٥/١

٦ هو إبراهيم بن عبد الله بن عبد الله بن علي بن فلك بن محمد بن أبي الدم القاضي ، أبو إسحاق  
ولد بمصر في ٢٠٠٠ وعشرين جمادى الآخرة سنة ٨٨٢ هـ دخل بغداد فسمع بها من أبي سفيان وغيره  
وحدث بحديث والتفرد به كتاب "شرح الوسيط" وكتاب "أدب القضاء" و"مناقب" توفى في منتصف  
جمادى الآخرة من سنة ٩٤٢ هـ ينظر (ملفوظات الشافعية الكبرى ١٦٥/٨ ١١٦ ، سير أعلام النبلاء  
٣٩٧/١٦)

٧ في (ب) بأنه يضمنه

٨ الباع ساقط من (ب)

٩ في (ب) للتمتع ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح

١٠ في (ب) و (ج) إبراء

ويحمل كلام الأصحاب (على ما إذا لم يأت ثبوت إحصار المبيع ووصفه بين يدي المشتري ، ومتى حملنا كلام الأصحاب<sup>(١)</sup> هذا على إطلاقه ، عارض قول الرافعي وغيره ، أنه يخرج من ضمانه ، إذ لو كان كذلك لم يحتج إلى الخاصكم ومحل الخلاف إذا وضعه بين يديه عند الامتناع أما إذا قال له : صعه فوضعه صر قايضا<sup>(٢)</sup>

بني<sup>(٣)</sup> : «دعى البائع تلف المبيع عنده قبل قوله ، وحكى الروياني<sup>(٤)</sup> فيه وجهان (من) : كالفاسد على وجه<sup>(٥)</sup>

لا يترك<sup>(٦)</sup> لا فرق في إصباح البيع في المبيع بتلمعه بين أن يكون الثمن قد قبض أو لا ، فلو دأب عدا مأثوب وقبض الثوب وباعه ، ثم تلف العدة في يده انصاح في العدة . ولا يفسخ<sup>(٧)</sup> البيع الثاني في<sup>(٨)</sup> الأصح<sup>(٩)</sup> ، يبدأ على أنه يرتفع من حبه ، فيلزمه قيمه

١ ما بين القوسين سابقا من (أ) ، وانثبت من (ب) و (ج) .

٢ ينظر روضة الطالبين ٥١٧/٣ فتح الوهاب ٢٠٣/١ ، معني للحجاج ٦٥٧

٣ ينظر بحر المحجب ٦٥٦ ٢٥٩

الروياني : هو عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد ، الإمام الجليل أبو جعفر الروياني ، أحد أئمة الشيعية ، ولد في ذي الحجة سنة ١٥٠ هـ فكان عالما في الدين الشافعي ، حتى أنه قال : لو احتفت بكتب الشافعي لأعطينها من حشيتي . له مصنفات كثيرة من أهمها : البحر وهو من أوسع كتب المذهب ، وأنه أيضا المروى والحلية والتجربة وما منوس الشافعي وغيره ، مات ممثولا يوم الجمعة في الحادي عشر من محرم سنة ٢٥٠ هـ رحمه الله ينظر تعليقات الشافعية الطبري ١٩٢/٧ - ١٩٥ ، سير اعلام النبلاء ١١ / ٢٨

٤ (أ) و (ب) وحسن كتاب المصنف عن وجه

٥ في (د) ولا يفسخ في البيع الثاني ، وانثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٦ ب (١/٣)

٧ ينظر روضة الطالبين ١٩٦/٢

الثوب<sup>(١)</sup> ، ولو أنه لما باع الثوب لم يسلمه حتى تلف العبد والثوب معا في يده عزم لبائع<sup>(٢)</sup> الثوب القيمه .

ولشتره الثمن<sup>(٣)</sup> إن كان قبضه لانفساخ البيع<sup>(٤)</sup> فيه ولا يفرق صد بقاء الثوب بين أن يسلمه أو لا يسلمه لخروجه عن ملكه بالبائع

ولو باع عبدا يشقص<sup>(٥)</sup> وقبضه فأحده انشعب<sup>(٦)</sup> فثلم العبد في يده انقص فيه ، ولا يصح في الشقص في الأصح فيمزم قيمته<sup>(٧)</sup>

ولو باع عبدا بجارية فقبضها وحصل منها زوائد وتلف العبد في يده انفسخ العقد<sup>(٨)</sup> ، وعليه رد الجارية ، وتسليم الزوائد له<sup>(٩)</sup>

١٥٥ (ولو أبرأ المشتري عن الصمان لم يبرأ في الأظهر ؛ ولم يتميز الحصم)<sup>(١٠)</sup>

لو أبرأ  
مشتري  
عن  
الخصم

١ ينظر تنها الإبادة ٤/لوح ٩٢-ب

٢ (البائع) غير واضح في (ج)

٣ ينظر روضة الطالبين ٥٠٨/٣

٤ في (ب) البيع

٥ انقص والمشتري : الطائفة من الشيء والمطلوع من الأرض ، تقول أعطاه شئسا من ماله وهين هو هين من كثير وقيل هو الخط . و لك شمن هذ وشتمه سكما تقول بضمه وبضمه

٦ الشصع شمع في شمع شعاعه ، وتشتع طلب . والشمع اسم الطلوع والشمعة في الدار والأرض انقص بها بعد جهده ، وقال القتيبي في تفسير الشمعة كس الرجل في الجاهلية إذا أراد بيع مولى أمه رجل في شمع إليه فيما باع فشمعه وحطه أولى بأبيع من بعد سببه . فسميت شمعاً

والشمعة في تلك مشتقة من الرائدة لأن الشمع يضم البيع إلى ملكه فيشمعه به ككفه وكس وحداً ونراً فصار زوجاً شعاعاً (السان العرب ، شمع)

والشمعة شرعاً حتى يملك فقري . يشتر للشرية المبيع على الحادث فيما يملك بوجوه من المحتاج ٢٩٦/٢

٧ ينظر تنها الإبادة ٤/لوح ١٠٠٩٣-ب - لوح ٩٤-ب

٨ ج (٢/ب)

٩ ينظر فتح المبرر ٣٠٠/٤ ، المجموع ٢٥٦/٩ ، أسس للطالب ٨٤/٢

١٠ سواج الطالبين ٤٢/٢

لأن ضمان البيع حق الشرع فلا يسقط بإسقاط أحد ، وليس كضمان الغصب<sup>(١)</sup>  
فإنه ضمان جناية لحق المالك فيسقط بإسقاطه .

والثاني يبرأ<sup>(٢)</sup> كما لو أبرأ الماغب عن ضمان الغصب ، هكذا حكى<sup>(٣)</sup>  
القولين بتوجيههما صاحب التهذيب<sup>(٤)</sup>

والذي أقطع به<sup>(٥)</sup> أنه لو أجرى<sup>(٦)</sup> مثل ذلك في الصرف لم يسقط اشتراط التقيص  
فإنه لحق الله تعالى وليحقق عدم الربا فلا يتمكّن الماغب من إسقاطه .

والتيقصر هنا إن صح إلحاقه بالصرف<sup>(٧)</sup> كما تقدم عن الشافعي<sup>(٨)</sup> بطل القول  
الثاني ، وإن روعي أن التمسك به حق مخصص للمشتري استقام الخلاف هنا ،  
وأشكل على الاستنباط السعدي من الصرف

وأعلم أن الخلاف في كونه التلف قبل التقيص يرفع العقد قبل التلف ، أو من أصله ،  
يتصرع على كونه الرد بالعيب يرفع من حيمه ، أما إذا قلنا يرفع من أصله فهنا  
أولي<sup>(٩)</sup>

ويطرح على الخلاف مزلة<sup>(١٠)</sup> تجهيز العهد إذا مات والروايد أن يكون ؟

موجه  
مستحسن  
أما إذا  
مات  
والقول

١ الغصب له ، هو أخذ الشيء ظلماً ، وقيل الحذف ظلماً جهراً

وشرطاً الاستيلاء على حق الغير عدواناً ، أي على وجه التعدي معني المحتاج ٢٥٧/٢

٢ يبرأ لوجود سبب الصلح فلا يصح به البيع ولا يسقط به البيع معني المحتاج ٢٦٢/٢

٣ في (أ) (هذا حكى) والثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح

٤ ينظر التهذيب فيكوني ٣٦٧/٣٦٧/٢

٥ في (ب) (أقطع) والثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح

٦ في (د) جرى ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح

٧ (٢) (ب) أ

٨ في (د) (عن الشافعي) والثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح

٩ ينظر قاعدة الإزالة ١٥ لوج ٨٣ / ب

١٠ من القوم وماتهم قام عليهم (لسان العرب ، من)

والأصح أنه للمشتري ، وتكون أمانة في يد البائع<sup>(١)</sup> ، ولو ملكته والأصل مدق بحاله فلا خير للمشتري

﴿١﴾ : (إِتْلَافُ الْمُشْتَرِي قَبْلَ أَنْ يَمْلِكَ)<sup>(٢)</sup>

كما لو أتلّف المالك المضمون في يد الماّصِب ، وعن حكاية الشيخ أبي علي<sup>(٣)</sup> وجه : أنه ليس بقبض وعليه فإن القيمة للبائع ، ويستردّ الثمن ، ويكون التلف من ممان البائع ؛ هذا ما حكاه الرافعي<sup>(٤)</sup>

وحكى الإمام في باب الزهر ، والحمل<sup>(٥)</sup> عن صاحب التقريب<sup>(٦)</sup> أن القيمة تجعل محبوسة ، يعني ولا يفسخ البيع ، فإذا أدى الثمن يرجع القيمة إليه هذا في الإِتْلَاف بغير العلق أما الإعتاق فالشهور مودود ، وحكى ابن المنذر الإجماع عليه<sup>(٧)</sup> ، وهما

١ ينظر فتح العزيز ٢/٢٨٧ ، روضة الطالبين ٢ / ٤٩٩

٢ منهاج الطالبين ٢/٢٧

٣ هو الحسين بن شبيب بن محمد السجعي من قرية سنج وهي من أمكنة قرى مرو ، الشيخ أبو علي فقيه العصر ومالك حرّاسي ، وأول من جمع بين طريقتي المرقب ومراسي ، تلقته على شيخ المرقبين الشيخ أبي حماد بيهاد ، وعن شيخ الحرّاسيين أبي بكر القفال بمرو ، وصنف شرح المصنوع وشرح الخصص من التمس ، وشرح فروع زين الدين ، توفيق سنة ٢٠٠٤هـ ( ينظر وجهات الأربع ١٠٥٨٢١ ، طبعات الشافعية المصرية ٢٤٤/١ - ٢٤٥ )

٤ ينظر فتح العزيز ٢/٢٨٨ ، روضة الطالبين ٢/٤٩٩

٥ في (ب) والحملي عن صاحب التقريب ، وفي (ج) في باب الزهر ونحوه التفت من (٢) وهو باب الزهر والحمل حكما في بهجة المطالب ٢٢٥/٦

ينظر إلى قول الإمام في النهاية ٢٣٦/٦

والحميل من الحمل وهو ما يحسن وجهه أحوال ، ويحيى الحمل بعض الصنف ، والحميل بعض الدّهي (عسى الغراب / حمل)

٦ صاحب التقريب هو الإمام الجليل محمد بن علي بن إسماعيل الفخار الصغير البغدادي ، ولد سنة ٢٩١هـ شكل إحصاء في التفسير والحديث ، والفتاوى ، والأصول ، والفروع ، والفقه ، والتشريع ، من مصنفات كثيرة ، من كتابات في أصول فقه ، وشرح الترمذ ، بالتقريب ، والأرشاد ، وهذه أشهر فقه الشافعي بما وراء الزهر ، توفيق في آخر سنة ١٣٦٥هـ بالشافعي ينظر ( طبعات الشافعية المصرية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ )

٧ منبر اعلام النبلاء ١/٢٣٢

٨ ينظر الإجماع ١/١٢١



حكى عن الشيخ أبي علي المرقبي أنه وبين غيره لنشوف الشرع إليه ، ولكن  
الأصحاب حكوا عن ابن سريج<sup>(١)</sup> ، وابن خيران<sup>(٢)</sup> أنهم حاكوا فيه فقال ابن  
خيران لا يقبض مطلقا ، وبناء ابن سريج على عتق الرأسي<sup>(٣)</sup>

لو ورد في  
المراد أو  
مسألة من  
مشتري  
فقه

ولو ارتد في يد البائع فقتله المشتري ، فإن كان هو الإمام أو ما دونه<sup>(٤)</sup> ، وقصد  
الحد لم يفسخ<sup>(٥)</sup> البيع ولم يجعل قابضاً

وإن كان غير الإمام ، أو ما دونه ، جعل قابضاً سواء قصد القتل عن الردة ، أم لا ،  
لأنه لا يجوز له

ولو مسألة<sup>(٦)</sup> على المشتري فقتله للمدعي قال الشيخ أبو علي ، وصححه الثوري لا  
يستقر الثمن عليه<sup>(٧)</sup> .

١ ابن سريج هو أحمد بن عمر بن سريج القاسمي أبو العباس البغدادي ، شيخ الذهب وحامل نواته ، ولد  
سنة يهبع وأربعين ومائتين ، وثقته على أبي القاسم الأنباري ، وسمع الحسن بن محمد ، وعيسى بن محمد  
الثوري ، وأبا داود النخعي ، وغيرهم ، روى عنه أبو القاسم العباسي ، تحافظ ، وأبو الوليد حسن بن  
محمد المقيمي وغيرهم ، له مصنفات كثيرة ولم يهذف إلا على الهندس منها ، منها الرد على ابن داود في  
التحسين ، التواضع لمعصوم الشرايع ، والرد على ابن داود في مسائل أعرض بها عن الشافعي ، توفي سنة  
٢٠٦ هـ . ينظر (سير أعلام النبلاء ٥٢٢/١) ، طبقات الشافعية الكبرى ٢٧١٧ (

٢ ابن خيران هو الشيخ أبو علي ، نَحَسِبَ بن صالح بن خيران ، أحد أركان الذهب ، فكان إماماً وهذا  
ورعاً تقياً مقياً متقشف من كبار الأئمة بغداد ، عرض عليه التعهد فلم يقبله ، توفي يوم الثلاثاء ثلاث  
عشرة بقيت من ذي الحجة سنة عشرين وثلاثمائة . ينظر (سير أعلام النبلاء ٥٢٢/١) ، طبقات الشافعية  
الكبرى ٢٧١/٢

٣ ينظر شبه الإزالة الجزئية ، الرابع ص ١٠٩٢/ب  
قال الرافعي والمصنف أنه يفسد حكمه في المال الأول بخلافه إعتاق الرأسي لأن الرأسي حجر عسى  
نفسه بالرهن والرهن أشرف تبعه بالرهن فتح التحرير ٢٩٥/٤

٤ في (ب) وما دونه  
٥ من قوله (ولو ارتد في يد البائع - إن - لم يفسخ) سابقه من (ج) - وفي (ب) أفسخ البيع  
٦ صالح على غيره من الراد والراد والراد والراد ، وصلاً بمسألة - مسط - ومؤول من الرجال اندي  
بصرف التام ويتناول عليهم ينظر (الأسان العرب ، مادة حول)  
٧ ينظر : روسيا الطالين ٥٠١/٢

وهو يوافق ما قاله الرافعي في المصنوع<sup>(١)</sup>

وقال القاضي [حسين]<sup>(٢)</sup> . يستقر لأنه أتلفه في عرض نفسه<sup>(٣)</sup>

ولو قتله المشتري فصاعداً . قال ابن الرقعة<sup>(٤)</sup> يظهر أنه ككافة

وعبد<sup>(٥)</sup> المشتري كالأجنبي ؛ فإن<sup>(٦)</sup> أجاز السيد حمل قابضاً ، وهذا إذا كان  
إتلافه بغير إذن السيد

وقال ابن الرقعة . يسمى أن يكون إتلاف عبد<sup>(٧)</sup> المشتري/ كإتلاف الحرسي

فيمنع العقد لعدم إمكان وجوب القيمة

وإتلاف بهيمة المشتري إن كان معها كإتلافه ، وإن لم يكن معها ؛ فإن كان

بالنهار انتسخ البيع لتسريح البائع<sup>(٨)</sup> . وإن كان بالليل ثبت الحيث لتسريح

المشتري<sup>(٩)</sup> ، فإن فسح<sup>(١٠)</sup> طاليه<sup>(١١)</sup> بالقيمة

وإتلاف بهيمة البائع ككافة<sup>(١٢)</sup> ، هكذا قال القفال ؛ قيل له :

إتلاف  
بهيمة  
البائع

قال النووي قول أبي علي أصح موافقاً لا يضمنه الأجنبي ولا الحر لو كان سيداً . روضة الطالبين

٥٠١/٢ ، كما يظهر . فتح المبرور ٢٩٥/٤

١ يظهر فتح المبرور ٢٨٨/٤

٢ ( حنون ) زيادة في (ب)

٣ يظهر فتح المبرور ٢٩٠/٤

٤ يظهر مضافاً إليه لوح ٢٥/٢

٥ في (ب) ( وعبد ) المشتري ، وأثبتت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٦ في (ب) فإنما آخر

٧ في (ب) ( أن يكون ) إتلاف عبد المشتري ، وأثبتت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٨ ب (١٢/ب)

٩ ( لتسريح البائع ) مضافة من (ب)

١٠ يظهر فتح المبرور ٢٩٠/٤

١١ في (ب) ( فإن فسحه )

١٢ ج ( ١٢ )

١٣ في (ب) ( بكافة )

علا فرقت فيها<sup>(١)</sup> بين الليل والنهار

قال هذا موضع التروي<sup>(٢)</sup> . يعني تروي المقيمه في غير المرق<sup>(٣)</sup>

وعند القفال إلتلاف البائع كعالة<sup>(٤)</sup> ، فإن كان يتعربط منه فهو إلتلاف<sup>(٥)</sup> وإلا  
فإلتلافه بالآفة أو لا

والذهب موافق القفال في أن إلتلاف البائع كعالة<sup>(٦)</sup>

وإلتلاف الأعجمي والعربي الذي لا يميز بأمر<sup>(٧)</sup> المشتري ، أو البائع كإلتلافهما ، إلتلاف

وإلتلاف المميز بأمرهما كإلتلاف الأعجمي ، قاله الرافعي<sup>(٨)</sup> ، قال ودعبر القاضى والعربي

حسين أن أذن المشتري للأجنبي في إلتلافه<sup>(٩)</sup> ، وإذا أئلف هذه الخيار ، وأنه لو

أذن للمائع<sup>(١٠)</sup> في الأكل والإحراق فعمل كان التلف من ضمان البائع ، بخلاف ما

إذا أذن للعاصب ففعل يبرأ<sup>(١١)</sup> لأن<sup>(١٢)</sup> الملك مستقر<sup>(١٣)</sup>

قلت قال صاحب التتمة ، إن حذابه الأجنبي بإذن المشتري كعصابة المشتري ، لأنه

يجوز أن يكون<sup>(١٤)</sup> وكهلا في القبض ، [أجنبية]<sup>(١٥)</sup> البائع<sup>(١٦)</sup>

١ في (ب) فعلا فريدون ، ولثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٢ ينظر فتح العزيز ، ٢٩ ، روضة الطالبين ١/٢ - ١

٣ في (ب) في تعبر المرفوع ، وثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٤ ينظر روضة الطالبين ٣ / ٤

٥ في (أ) بادن ، ولثبت من (ب) و (ج) وهو موافق لما في فتح العزيز ٢٩٠/٤

٦ ينظر فتح العزيز ٢٩٠/٤

٧ في (ب) فلهو ، وفي فتح العزيز ٢٩٠/٤ يلفو واللفو استقطا ومالا بعد به من كلام وغيره ولا

يخص منه فائدة ولا يقع (عمن العرب ، هذا)

٨ في (ب) (أو أذن البائع) ، ولثبت من (ب) و (ج)

٩ (١/٢) (١/٢)

١٠ فتح العزيز ٢٩٠/٤ ، حكم ينظر روضة الطالبين ١/٣ - ٥

١١ في (ج) لأنه يجوز أن يجوز وكهلا

١٢ [أجنبية] سقطت من (ب) ، وثبت من (ب) و (ج)

١٣ في (ب) للبائع ، ولثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

بدون<sup>(١)</sup> المشتري كحجته بغير إذنه ، لأنه لا يملك أن يكون وكيلًا للمشتري<sup>(٢)</sup>  
وهذا الذي قاله صاحب التتمة أحسن ، وهو ظاهر فيما إذا كان الإتلاف مباحاً  
لصحة<sup>(٣)</sup> التوكيل فيه

أما الحرام فيحتمل أن [يقال]<sup>(٤)</sup> لا يكون قبضاً لعدم صحة التوكيل  
ولاً<sup>(٥)</sup> كإتلاف الأجنبي بدون إذن<sup>(٦)</sup> لمفوضة الصمان هنا بالإذن فيكون مكافئة  
الصمانية كما سبق في الحربي<sup>(٧)</sup>  
ويحتمل أن يقال إن إرضه لما اعتبر في إسقاط الصمان اعتبر في جمعه قبضاً ويصح  
معه ما أطلقه صاحب التتمة

وهو باع دابة بعلف فأكلته بعد التقاض فلا هسخ ولا خيار ، وقبل قبضتهما باع دابة  
ببضع [لا أن يكون الناتج منها فيصير قابضاً للعلف  
أو بعد قبض الدابة : فعلى ما سبق في جواب الفقهاء ، أو بعد قبض العلف فقط  
فيعرف حكمه بما سبق<sup>(٨)</sup> أيضاً .

ولو وقف<sup>(٩)</sup> المبيع ، قال المتولي

١ في (ج) ، بأن المشتري

٢ ينظر تنبيه الإنباء ١/ ٥٥٨٧ - ٥٥٨٩

٣ في (د) لصحة والتثبت من (ب) و (ج) هو الأصح

٤ (يقال) ساقط من (د) ، والتثبت من (ب) و (ج)

٥ في (د) وإلا كإتلاف الأجنبي ، والتثبت من (ب) و (ج)

٦ في (د) و (ج) بدون الأجنبي ، والتثبت من (ب) وهو الأصح

٧ الحربي ضد السلام ، ورجح حربي أي معروف بالعرب وليس ببيع المسلم مباح ( ينظر لسان  
العرب حربي )

٨ في (أ) ( فيعرف وحكمه بما سبق ) والتثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٩ الوقت وقت الأرض على نسب معين وفقاً لحسب ( لسان العرب : وقف )

ويقال وقف مائة أرضه وقف مؤبداً إذا جعله حبساً لا شذخ ولا ثورت ( لسان العرب : مؤبد )

الوقف شرعاً : حبس مال بمقتضى الاقتناع به مع بقاء عبثه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح

موجود : مقني لمتاج ٢/ ٣٧٦

إن قلت، لا يشترط القبول فكالمعق<sup>(١)</sup>، فإن<sup>(٢)</sup> شرطناه فكالمبيع<sup>(٣)</sup>  
قال الماوردي<sup>(٤)</sup>: إنه كالمعق فإن رفع البيع يده عنه زال صناعه ؛ وإلا صار مضمون  
عليه بالقيمة .

و الإنشيلاد كالمعق<sup>(٥)</sup> والصدقة ، قال الماوردي . إنها كالوقوف  
ويهيئ أن يكون ذلك إذا اتصلت بالقبض ، ويكون يادن البائع ، أو حيث لم يبق  
له حق النجس ، أو تمت في يد المتصدق عليه ، أما بدون ذلك فلا  
وإباحة الطعام للمعزاة كالمصدقة ، وفرض المسألة إلا اشتراط جرافا<sup>(٦)</sup> حتى  
لا يكون التكفل شرطاً في القبض<sup>(٧)</sup>

ولو ألتف المشتري بعض البيع فإن كان مما يتوسط<sup>(٨)</sup> عليه الشيء ؛ إما بالقيمة  
كأحد العبدین ، أو بالأجزاء ، كأحد الصاعين كمن قبضاً له ، فإذا ألتف في يد  
البائع لمسمع فيه ولا يسمع في التألف على أصح الطريقتين ، بل يستقر قبضته من  
الشيء

ولو كان مما لا يتوسط عليه الثمن كالكاليد فسيأتي حكمه في التعيين في الهد  
وصف لا جزء

وصف الدار / قيل وصف كالكاليد . والأصح / جزء كأحد العبدین<sup>(٩)</sup>

١ المعقولة المضمون والاستقلال وشرحه إزالة الرق من الأبي المبرج الوهاج ص ٦٢٤

٢ في (ب) وإلى

٣ ينظر منه الإيماء ١/ ٦٢ ٦٣ ب

٤ ينظر الحاشية ٢٢٣/٥

٥ من قوله (قال) رفع البيع يده . إلى . والإنشيلاد كالمعق ؛ سقط من (ج)

٦ الجراف والجراف المجهول القدر ، مكيفاً كمن أو موزوناً ، (لمن العرب ، جراف)

٧ ينظر روضة الطالبين ٥٠٦/٢

٨ في (أ) يتوسط ، وثبت من (ب) و(ج) وهو الأصح

٩ ب (١/١٤)

١٠ ج (٢/٢)

١١ في (د) كالعبدین ، و ثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

وقبل أن احترق من الدبر ما يموت بالمقصود<sup>(١)</sup> انقسخ في الكل ، وعلى هذه القاعدة يتعرج تلف بعض المبيع بافة سمويه ، ويتلاف البائع [أيضاً]<sup>(٢)</sup> ولو اشترك المشتري والبائع في قتل العبد قبل القبض استقر في حصه ، والنتصب الآخر يعرف حكمه من جناية البائع<sup>(٣)</sup>

١٥٥. (والا) أي إن لم يعلم<sup>(٤)</sup> ( [قولان]<sup>(٥)</sup> ) كما كل المالك طعامه المقصوب ضمماً<sup>(٦)</sup>

قوله القاضي حسين وغيره ، وهما في المقصوب قولان : أحدهما أنه يبرأ<sup>(٧)</sup> وهما عسروا عهدهما موجهين ، ومقتضى الباء يصبره قابضاً في الأصح<sup>(٨)</sup> ، وعلى الثاني يكون كذب لو أكله البائع إن كان البائع هو المقدم للطعام<sup>(٩)</sup> وإن<sup>(١٠)</sup> كان أجسماً بغير إذن البائع ، فينبغي أن يكون كإتلاف الأجنبي وإن لم يكن<sup>(١١)</sup> بتقديم أحد فيتبعي أن يكون كالأمة ، أو يصير قابضاً ، هذا محل نظر . والمنقول إنما هو فيما إذا قدم البائع الطعام إلى المشتري وعليه يحمل

ينظر روضة الطالبين ٥٠٥/٣

١ في (ب) انقصوص

٢ (أيضاً) ساقط من (د) . وثالث من (ب) و (ج)

٣ ينظر فتح القدير ١/٢٩٦ ، روضة الطالبين ٥٠٦/٣

٤ أي المشتري

٥ (قولان) ساقط من (د) . وثالث من (ب) و (ج) وهو ثابت أيضاً في الخراج ١٣/٢

٦ منهاج الطالبين ١٢/٢

٧ ينظر فتح القدير ١/٢٨٨ ، روضة الطالبين ٥٠٠/٢

٨ ينظر روضة الطالبين ٥٠٠/٢

٩ ينظر فتح القدير ١/٢٨٨ ، روضة الطالبين ٥٠٠/٢

١٠ في (د) فإن

١١ (بكر) ساقطة من (ب)

## مسألة الكتاب<sup>(١)</sup>

يُشْتَرَى لَوْ وَشَتْهَا الْمُشْتَرِي لَمْ يَصِيرَ قَائِمًا لَهَا بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ رُشِيَ بِحَارِبِهِ إِبْرَاهِيمَ لَا يَصِيرُ عَاصِمًا لَهَا بِمَثَلَةِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى<sup>(٢)</sup>  
 وَفِيهِدِ الْمَوْرِدِي<sup>(٣)</sup> بَأَن يَكُونُ حَرَمُ الْوَلَدَةِ يَدُ الْبَائِعِ عَلَيْهَا ، أَمَّا الْوَلَدَةُ مَعَ رَفْعِ يَدِ الْبَائِعِ فَهِيَ قَبْضٌ ثُمَّ إِنْ [ تَمَّ ]<sup>(٤)</sup> الْعَقْدُ فَذَلِكَ ، وَإِنْ انْتَصَحَ بِأَن مَاتَتْ قَبْلَ الْقَبْضِ فَلَا مَهْرَ عَلَى الْمُشْتَرِي ، قَالَهُ الْمَوْرِدِي . وَهُوَ عَلَى مَا سَقَى عِنْدَ الْإِسْلَامِ فِي الْمَوَائِدِ<sup>(٥)</sup>  
 وَإِنْ كَانَتْ بَكْرًا فَارْشُ<sup>(٦)</sup> الْبَكْرَةِ عَنِ الْإِتْمَاعِ [ عَلَى الْمُشْتَرِي ]<sup>(٧)</sup> فَتَقَطُّعُ الْيَدِ وَسَدُّكَرِهِ

بُيْعَتُ ( وَالْمُحْذَرُ أَنْ يُتْلَفَ الْبَائِعُ كَقَوْلِهِ )<sup>(٨)</sup> أَيْ بَاعَتْهُ مِمَّا يُوَدُّ : هُوَ تَقْطِيعُ لَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الرُّجُوعُ عَلَى الْبَائِعِ بِالْقِيَمَةِ لِأَنَّهُ يُبَاعُ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ بِالثَّمَنِ بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ ، فَإِذَا أَتَمَّهُ سَقَطَ التَّمَنُّ .

١ ينظر فتح العزيز ٣٨٨/٤ ، روضة الطالبين ٥٠٠/٢

٢ ينظر ركنة الإيمنة ٤ / لوح ٢ ٠١٠

٣ ينظر الحاوي ٢٢٦/٥

٤ ( ٢٠٣ - ٢٠٤ )

٥ ( تَمَّ ) سَقَطَ مِنْ ( أَيْ ) ، وَالْقَبْضُ مِنْ ( لَهَا ) وَ ( ج )

٦ جَاءَ ( أَيْ ) الْقَوْلَيْنِ ، وَالْمَثَلُ مِنْ ( لَهَا ) وَ ( ج )

٧ الْأَرْضُ هِيَ الَّتِي يَأْخُذُهَا الْمُشْتَرِي إِذَا أُطْلِعَ عَلَى عَيْبٍ فِي الشَّيْءِ وَالرُّشُ الْجَسَدِيَّاتُ وَالْجَرْمَانِيَّاتُ جَاءَتْهَا يَدُ عَدُوٍّ حَصَلَ فِيهَا مِنَ النُّقْصِ ، وَيُسَمَّى أَرْضًا لِأَنَّهُ مِنْ أَسْبَابِ الدَّخْلِ يُقَالُ أَرْضَتِ بَيْنَ الْقَوْمِ إِذَا أَوْقَعَتْ بَيْنَهُمْ ( تَسْلَى الْعَرَبُ ، مَعْنَى أَرْضَ )

٨ رِئَاذَةُ ( ج )

٩ منهاج الطالبين ٤٢/٢

وقال ابن سريج ، فيه قولان كالأجنبي  
وفيه طريقة ثالثة : المطع بعدم الانساح ، وهذا الذي قاله في الكتاب يشعر  
بترجيح طريقة القطع بالانساح ، وسببها صاحب المذهب إلى أكثر الأصحاب<sup>(١)</sup>  
وقال الرافعي<sup>(٢)</sup> إلى طريقة القولين أظهر ، وإن الجمهور صححوا الانساح  
فلعل المصنف لم يرد ترجيح طريقة القطع ؛ بل أراد ذكر الصحيح مع الإشارة إلى  
المطرق  
وإنلاف عبد البائع كإنلاف الأجنبي ، وقد تقدم في المشتري<sup>(٣)</sup> تقييده بما إذا كان  
بغير إذن ، وكلاهما عن فتاوى القفال<sup>(٤)</sup> .  
ولو طالبه المشتري به هامت بعد ما تم تلف<sup>(٥)</sup> كان مكاتلة  
قاله القاضي حسي ، وإنلاف فيه احتمال<sup>(٦)</sup> ، وذكر الرافعي<sup>(٧)</sup> ذلك في مسائله

١ ينظر نهج ١٢/٥٧

٢ قال الرافعي والثالث أن يلقه البائع فطريقته

أظهرهما أنه عن القولين

أصحهم للانساح البيع كلما في الآفة التسمية لأن البائع مضمون عليه بالتلف ، فإن تلفه سقط البيع  
وهذا قال أبو حنيفة فتح المير ١/٢٨٩

٣ في الشراء ، وثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٤ قال الرافعي في فتح المير ١/٢٩٠

ورأيت في فتاوى القفال إن إنلاف عبد البائع كإنلاف الأجنبي ، وكذا إنلاف عبد المشتري بغير إيمه فإن  
أجار جرد قابضاً ، فكما لو أنصفه بغيره ، وإن فسخ البيع فالحال الجاني  
كتب ينظر : روضة الطالبين ٣/٥٠١

٥ (ب) (ث) (ج) فجميع النسخ ، ولعلها لو كانت (ثمة) لكان أسوب

٦ ينظر نهاية المطالب ٥/١٩٩

٧ قال الرافعي في فتح المير ١١/٢١٧

وإن كان الظن بعد ناطقته بالنسخهم واعتداع الجاني من الرد فإن قلنا إنه مضمون مضمون يد  
فالمضمون ما مر

وإن قلنا مضمون مضمون العقد ، ضد قال القاضي الحسين : شئت بعد الانساح يشابة إنلاف الجاني  
الجس ينقعه ، حتى لا يكون غير قول مكاتلة بألفه مملوكة ، فيمنع العقد ، ويرجع العامل إلى أجره  
المثل ويكون في قول فكما لو أنصفه أجنبي ، حتى يكون العامل بالعميرين : النسخ ، والإنجاء



## العلاج

ولو باع النبي وسلمه وصدر عنه فكيفياته ، والقول قوله في المحر

ويع الإشراف للزهري<sup>٢</sup> أنه يحبس حتى يقيم القيمة

فهو الأول إذا يمكن يحلف المشتري أنه قدر ويحبس إلى البيت أو التسليم ، قاله

الراهمي<sup>٣</sup>

وقال للزهري على الثاني إذا دعي علم لمشتري<sup>٤</sup> معجزة ؛ قال ابن القاص<sup>٥</sup> يحلف

قال : وقضية عثمان القاضي أن يقول إذا طلق ، لا تباري ، بل طلق بسلام للبيع ، بعد ثبوت الشك فليمتنع

وتب التبع ، يكون المحكم حكمه أو يأمره بتسبه

وهي أعمال لأن الإلتلاف بم يوجد جميعه والهد القليلة يد عقد ، ولذلك لا يتسرب المشتري في بيع

مذموم بل يد البيع ، وإن وفي الثمن ويستحق الانتزاع ، وإذا كان مضمناً فيبيع من العقد

حتى يقال إن التمتع بوجوب الامتداح ، ولا يخرج عن القولين في إلتلاف البيع

١ في باب المجل

مسألة العلاج ، والصح الصغار المليف الشديد ، سمي به لأنه يدفع بقوله عن نفسه ، ومنه سمي العلاج

علاجاً لدفعه الماء ، وللعلاج المجلد

وهو في الحديث ( أن النساء والبلاد يحتاجان ) أي يداهن ويقال استعلاج حكمة ، أي استلطف

وصورتها<sup>٦</sup> ، تلجأ قال للإمام ، أدرك على قلما بعد ، على أن أسم إلى منها حرية حكماً ، فاعده

الإمام عليه ، جازت هذه المعاهدة ، وإن حكمت عدم جملة جملها غير معنوه ، ولا مملوك ، ولا يفسر على

سليمه فتجوز هذه المعاهدة ، واحتج للوجود بما روي عن علي بن حاتم رضي الله عنه أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال : كلني بالخير ، قد فحيت ، فقال رجل : يا رسول الله هبائي منها جارية فقال : قد

هبت ، قلت فهدت الجارية بعد زمان النبي صلى الله عليه وسلم أعطي الرجل الحرية ، فاسترحها منه

بعض الأقرباء بالكفر جرحه فتح العزيز ١١/٦٨

٢ الزهري : أبو سعيد بن أحمد بن أبي يوسف الزهري : تلميذ القاضي أبي عاصم الشافعي ، وقضية عثمان

، وله كتاب : الإشراف على عوامن المحكمات وهو شرح أدب القضاء لمعاني ، يظهر طبعه

الشافعية الكبرى ٣١٥/٥

٣ قاله الراهمي في فتح العزيز ١١/٢٩١ مذكور عن فتاوى القاضي حميد

٤ من قوله : أنه قدر ويحبس إلى البيت ، إلى : علم المشتري ، ساقط من ( ج )

٥ ابن القاص هو الإمام أحمد بن أحمد أبو القباس بن القاص ، إمام عصره وصاحب التمهيد المشهور

" التمهيد " و " مختار " و " أدب القاضي " و " الموافيق " وغيرها في الفقه ، أحد المشايخ من أبي القباس

على البيت<sup>(١)</sup>، وقال سائر أصحابنا على نفي العلم ، ولو أدعى المشتري الأول على الثاني العلم بالحال فانكسر<sup>(٢)</sup> حلف ، فإن تكلم حلف هو وأحد منه ولو باع شقصا من عبد ثم أعقق باقيه قبل القبض وهو موسر فكأن لا<sup>(٣)</sup> ولو أحد المشتري المبيع بغير إذن البائع حيث له حق الحيمس<sup>(٤)</sup> فله الاسترداد ، فلو لم أتلفه البائع في يد المشتري في هذه الحالة فقولان أحدهما يجعل مستردا ، وكأنه أتلفه في يده ، والثاني عليه القيمة ولا حير للمشتري [لأنه]<sup>(٥)</sup> استقر<sup>(٦)</sup> القصد بقيمته ، وإن كان ظاهرا فيه ، كذلك حكمناهم الرافعي<sup>(٧)</sup> / <sup>(٨)</sup> ، ومقتضاها أن العقد استقر بهذا التقبس ، والمقولي قال<sup>(٩)</sup> أنه يحصل بعمائه<sup>(١٠)</sup> فلا يفسخ بالتلف ولا يرد بعيب<sup>(١١)</sup> بحيث لم يكن لا يملك التصرف لأنه متعد<sup>(١٢)</sup> فعلقنا<sup>(١٣)</sup> به<sup>(١٤)</sup> ما هيئ تشديد عليه

بن سريج ، وحدث عن أبي حنيفة ومحمد بن عبد الله الطنجي الحميري ، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة وغيرهم ، مات بطريوس سنة ٢٢٥ هـ ينظر ، بيانات الشافعية الكبرى ٥٩/٣ - ٦ سير أعلام النبلاء ٥٢/١٢

١ ينظر الغزالي في التوسيط ولم يسمه ١٦١/٢

٢ ج (١/١)

٣ ينظر فتح العزيز ١٨٩/١ ، روضة الطالبين ٥٠٠/٣

٤ قوله ، حيث له حق الحيمس (معلق من ج)

٥ (أنه) ساقط من (أ) ، وثبت من (ب) و (ج)

٦ (استقر) ساقط من (ج)

٧ ينظر فتح العزيز ٢٩٠/٤

٨ ب (١١/ب)

٩ ينظر كفاية الزهراء ١/ لوح ٩٥ - ١

١٠ ج (ب) و (ج) في سماعه

١١ ج (أ) ولو يرد بعيب ، وثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

١٢ ج (ب) يند

١٣ ج (ب) يعلقنا

١٤ ج (أ) فيه ، وثبت من (ب) و (ج)

يكون ما فيه رفق له<sup>(١)</sup>

ولو رده<sup>(٢)</sup> بعد ذلك عن البيع وملك لا يمسقط الثمن ، لأننا حكمنا باستقراره فلا يتغير الحكم ، كما لو سلم المبيع ثم أحده رده ، قاله القولي أيضاً<sup>(٣)</sup> ، وكأنه قطع بالقول الثاني

وكذا قاله الإمام<sup>(٤)</sup> في وسط الباب<sup>(٥)</sup> . وحكى في آخره عن صاحب التقريب القولين<sup>(٦)</sup> ، وإذا قلنا بالأول فهل ينصح البيع أو يثبت الخيار ؟  
قال الإمام ، الظاهر الثاني<sup>(٧)</sup> ، وهذا منه جموح إلى طريقة المرافعة<sup>(٨)</sup> أن إبطال

البيع يثبت الخيار

١ في ( ج ) يكون ما فيه وقوه

٢ في ( أ ) وفورده ، والثابت من ( ب ) و ( ج ) وهو الصحيح

٣ ينظر لكمة الزيادة ١ / ١٠٥

٤ ينظر نهاية الطلب ١٩٩ / ١

٥ في ( أ ) البيع ، والثابت من ( ب ) و ( ج ) هو الصحيح

٦ ينظر نهاية الطلب ٢٠٥ / ٢

كما يظهر من الرائي القوي لصاحب التقريب أحدهما أنه بالإتلاف فلهما ومختلف ، فيكون  
مختلف الإتلاف قبل البيع والثاني أنه مطلقاً لا يبيى لو رده بعد عزير عجزاً القيس وقيل عود عود الهد  
إليه السبيل ١٧٢ / ٢

٧ ينظر نهاية الطلب ٢٠٦ / ٥

٨ قال الإمام في نهاية الطلب ٢٠٠ / ٥

وقالت المرافعة في المسألة قولان أحدهما أن إبطال البيع يثبت له باقعة سميوية وهذا إحدى  
الطريقين للمرافعة ، والثاني الثاني أن إبطال البيع يثبت له باقعة الأجنبي . وإتلاف الأجنبي يوجب انقضاء  
العقد في طريقة المرافعة

المرافعة : بالفتح ، وهذا هو رأي ، هي دعوى إلى التبرير من دعوى إلى دعوى ، مثل الطالب والمصدقة  
والبيعت . وهي معلقة بكثرة بوجدها مقبولة بالجوهرية ، كغيره قد منعه أقل منو فسميت إليهم  
والمرافعة أيضاً فريه كبيره حرب مسجور ذلك يماكين ومياه جارية وبها خافقه حسنة على رأس أن يصفه  
الرافعة إليها على فريه (معجم البلدان ، باب كيم والر - وما يلحقها)

القبض<sup>١</sup> فيبعض الانضمام ، فالتخير لا وجه له على المذهب ، لأن القبض المذكور [أب] <sup>(٢)</sup> أهد الاستقرار كما قال المتولي <sup>(٣)</sup> ، فلا فسخ ولا خيار قدرنا عوده أولاً ، وإن لم يعد انسخ

جهد البائع العين قبل القبض فالمشتري الصبح للتصديق <sup>(٤)</sup> ، قاله أترافمي <sup>(٥)</sup> (م)

إذ قلنا لا يصح بزيادة البائع فيثبت الخيار للمشتري لسوات العين متقوماً <sup>(٦)</sup> مع مكان أو مثلياً ، فإن فسخ فعلى ما سبق وإن أجاز أدى الشمس <sup>(٧)</sup> ، وعزم البائع له القيمة ، وقد يقع فيه أقوال التماس <sup>(٨)</sup> ، وإطلاقهم عزم القيمة محمول على ما إذا

١ ج (ب) تبس

٢ ريغة ج (ب)

٣ يظهر لهما الإبقاء ١ / كوج ٩٥ / ٢

٤ (١ - ١ - ١)

٥ فتح العزيز ٢٩١ / ٤

٦ ج (ج) أي الشمس

٧ ج (١) التماس وبأنه من (ب) و (ج) وهو الصحيح يظهر فتح العزيز ٢٩١ / ٤

وأقول التماس ذكرهما الشافعية في كتاب التكملة ومأخذها الثاني من كتاب ممي احتاج ٥٢٤ / ١  
هـس في مشروكة التكملة المصنوعة ومأخذها ليا

فإن نفى ما أحده السيد من الرافق وأراد كحل الرجوع على الآخر وتجانس وحيا العميد وإكهد خلاف قول التماس وهي أربعة

الأول : مشروكة أحد الدينين بالآخر من الجانبين مع التساوي فيما من بلا رضا ، لأن معاذبه أحدهما الآخر بمثل ملكه عليه صار لا قلادة فيه ، وهذا هو أصح أقوال التماس

الثاني : مشروكة برضاها ، لأنه إبدال ما في ذمة يدهم ، فأشبهه الحوالة لأيد هيبها من رضا تحويل وباحتال والثالث : مشروكة برضا أحدهم لأن للمدينين أن يتخفى من حيث شاء ، فإن رضي أحدهما فقد وجد

القضاء منه

والرابع لا يسقط وإن رضا ، لأنه بيع دين بدين وهو مهي مه

كس متقوماً فإن كان مثب فيمزم مثله ، ويحتس أن يأتي فيه ما قيل في البيع الماسد فليذكر حكمه ما

المعوض  
في البيع  
المسند

﴿٢٢٢﴾ دخل في هذا المكان المقبوض في البيع الماسد ،

أطلق لكثير الأصحاب ، أنه إذا تلف يضمن بالقيمة

وفال للماوردي<sup>(١)</sup> إن كان متقوماً ضمن بالقيمة ، وإن كان مثباً فوجهان

أصبحهم القيمة ، لأنه لم يضمنه وقت القبض بالثلث ، وإنما ضمنه بالمعوض<sup>(٢)</sup> بخلاف العصب<sup>(٣)</sup>

وطرده<sup>(٤)</sup> في المقبوض<sup>(٥)</sup> بالمعوم والتحالف بعد هلاك المبيع ، وكل عقد منسوخ ،

فكلها يضمن الثلثي<sup>(٦)</sup> بالقيمة عده ، وعلة المذكورة على صحتها تظهر بعض

ظهور في التحالف لا في بقية المسائل ، والمصحح خلاف ما قال الماوردي ، فإن في

الأم<sup>(٧)</sup> في باب اختلاف المسلف والمسلّف في الثمن<sup>(٨)</sup> بعد أن ذكر صوراً من التحالف

والتفاسخ ، قال

فإن كان الثمن في هذا كله ذرهم<sup>(٩)</sup> أو دينار أو مثله ، أو طعم أو مثله ،

فإن لم يوجد ذرهمته

بكتما ينظر ، مجموع ٦٢٥ ٤

١ ينظر الحاوي ٢٢٢/٥

٢ في (ج) بالقرص

٣ ينظر الحاوي ٢٠٤/٥ ٢٠٥

٤ في (ب) وطرده

٥ في (ج) في المتوسط بالمعوم

٦ في (ب) بالثلث بالقيمة ، والثلث من (ب) و (ج) وهو الأصح

٧ ينظر الأم ١٣٨/٣ ، باب اختلاف المسلف والمسلّف في الثمن

٨ في (ب) باب اختلاف المسلف والمسلّف في الثمن ، والثلث من (ب) و (ج) ، معني بالرجوع إلى الأم فإن

الباب يسمى (باب اختلاف المسلف والمسلّف في الثمن) ينظر الأم ١٣٨/٣

٩ في (ب) بذرهم ، والثلث من (ب) و (ج)

وكذلك لو كانت سلعة غير مكهولة ، ولا موزونة<sup>(١)</sup> فعليه أن يرد قيمتها<sup>(٢)</sup> .

وقيل<sup>(٣)</sup> : هذا آتيا ، قال الشافعي

إن أسلم<sup>(٤)</sup> سلعة فاسماً وقبضه رده ، وإن استهلكه رده مثله ، وإن كان له مثل<sup>(٥)</sup> ، أو قيمته إن لم يكن له مثل<sup>(٦)</sup> .

ويقول أحمد بن حنبل<sup>(٧)</sup> : في نصوص الشافعي : أنه إذا اشترى الثمرة قبل بدو الصلاح بشرط النقب وقطع منها شيئاً ، قال الشافعي : فإن كان له مثل رده مثله ، ولا أعلم له مثلاً ، وإن لم يكن بقيته<sup>(٨)</sup> ، هذه النصوص ترد ما قاله الماوردي ، والقياس معها

وقد قال صاحب المذهب<sup>(٩)</sup> .

إن المستأجر إذا كان مثلاً وقت يضمن بأقصى القيم بمن بالثل ، وإن قلنا بقيته يوم التلف ضمن بالقيمة

والصحيح أن الاعتبار بيوم التلف فيقتضي هذا أن المستأجر المتالي يضمن بقيته على الصحيح

١ في ( ج ) ولا موزونة

٢ ينظر الآم ١٢٩/٣ باب اختلاف يمسك و يمسك في النعم

٣ ج ( لا / ب )

٤ في ( ب ) ما لم

٥ ( إن كان له مثل ) ما لم يكن من ( ب )

٦ ينظر الآم ١٢٨/٣ ( باب ما يجوز فيه السلف وما لا يجوز )

٧ أحمد بن حنبل ، أبو بكر الصوري ، له مختصر في الفقه جمع فيه مجموعاً لشافعي ( ينظر تعليقات الشافعية لابن قاضي شهاب ٢٢١ ) ولم أجد له ترجمة في كتب التراجم الأخرى

٨ مكتوب في المحلقة التي هي من ج ( ٨ / ٢ )

و هكذا قال الشافعي في الأم في الجزء الثاني عشر في باب بيع سكراب وشراؤه قال : فإذا باع يداً لا يداً من الناس بطله معه إلى سبعة : فأبيع فيه فاسد ، فإن وجد بعده رد ، وإن فأت فأس سبيله مثله إن سلف له مثل ، وإن لم يكن له مثل فقيته

٩ ينظر المذهب ٣٠٤/١

ولعل مستند أن المثلي ريب نقص بالاستعمال ، فهو ضمن المثل لكما قد أوجبا  
الأجزاء المستحقه ، على أن ابن أبي عصرون قال  
أصح الطريقين<sup>(١)</sup> أنه يصنع المستعار المثلي بمثل  
والطريقه الثانيه التي قالها صاحب المذهب وقال قلته تحريفاً ، وجرم به في  
المذهب وهو القياس ، وهو أن كل مثلي يصنع بالمثل ، ولم يخرج عن هذا  
القياس إلا ابن المصرة ، ولاء في المارة ، والجمد<sup>(٢)</sup> في الصيف ، على ما هو مبين  
في باب العصب .

وإذا تأملت ما سبق في المصرة من أن رد الثمن من باب المعاوضات لم يستثن  
المصرة ، و إذا حقت باب العصب ريب لم يستثن الماء أيضاً ، ولا الجمد ويجعل  
القيمة للمحلوله

بأنه إذا لم يقل بالانقضاء ، وأوجها القيمة ، فحينها كتحسين غير البيع على من  
التحالف في الأداء<sup>(٣)</sup> ، وقطع الشيخ أبو محمد بأنه لا حيس هنا لتعديه<sup>(٤)</sup>

استعمل<sup>(٥)</sup> البائع قبل القبض فلا أجره عليه إن جعلنا إطلافاً كالألفه ،  
وإلا فعليه الأجره<sup>(٦)</sup> .

استعمل  
البائع  
شريع  
القبض

١ ب ( ١٥ / )

٢ الجمد بالتحريك ماء الجمد ، وقال الجوهري الجمد بالضمك من ماء جمد من الماء وهو عيسى  
الدود قال ابن سيده ، وجمدى من أسماء الشهور معرفة صفت بذلك لجمود الماء فيها عند تسوية الشهور  
( بيان العرب ، مادة جمد )

٣ ينظر فتح العزيز ٢٨٠/١ ، روضة الطالبين ٢ / ٥٠

٤ ذكره الرافعي في فتح العزيز ٢٨٠/١ ، والنووي في روضة الطالبين ٢ / ٥ ولم يسمه

٥ في ( ج ) استعمال

٦ ينظر فتح العزيز ٢٨٠/١ ، روضة الطالبين ٢ / ٥

وعدا الياء طريقته التفاضل ينزل عليه إطلاقاً لا صاحب بالوجوب وبعدمه واستشهدوا لوجوب الأجرة بمن الشافعي على وجوب أرش اليد<sup>(١)</sup> وسنذكره

(١٥٩) والأظهر أن إلتلاف الأجنبي لا يفسخ بل يتحيز<sup>(٢)</sup> المشتري<sup>(٣)</sup> بين أن يجير ويغرم لأجنبي ، أو يفسخ ويغرم<sup>(٤)</sup> البائع الأجنبي<sup>(٥)</sup> .  
بني عليه في المصالح<sup>(٦)</sup> مبدأ<sup>(٧)</sup> لا يحتمل التأويل<sup>(٨)</sup> . وبإلا البويطي . لأن قيمته قائمة مقامه في القبض ، والتحيز لموات عينه  
وأنثى يفسخ البيع<sup>(٩)</sup> ، وصححه القاضي أبو الطيب . وقال القولي أنه ظاهر ، المذهب<sup>(١٠)</sup> : لمن الشافعي [على] أنه إذا أكرى<sup>(١١)</sup> داره هضمت لا ككره لعدم التسليم<sup>(١٢)</sup> ، وهو قياس إلحاقه بالمصرف ، فإن عوض الصرف لو ألتسه أجنبي يبعد أن يقال<sup>(١٣)</sup> يشوم مثله مقامه

(١) (١٠٠/١) (ب) .

٢ (١) ويحيز ، والتثبت من (ب) و (ج) وهو موافق للمصالح ١٢/٢

٣ وذلك فترات العين المقصودة

٤ في التنازع (هضم)

٥ مباح الطالين ١٢/٢

من قوله إلتلاف الأجنبي لا يفسخ إلى يورم البيع الأجنبي (ساقط من (ج) )

٦ ينظر الأم ٢٢٢/٢

٧ (١) و (ج) ايضاً ، والتثبت من (ب) وهو الأصح

٨ ينظر روضة المتكلمين ٥٠٠/٢

٩ ينظر فتح العزيز ٢٨٩٠/١

١٠ ينظر كتبه الألفية ١/١ لوح ١٠٠٠٨٩

١١ (١) في (ب)

١٢ الشكوة والعكره ، أجر المتنازع ككره مكروه وككره ، وأكبر أي أجر (ينظر نسف

العرب ، مادة ككره ،

١٣ ينظر الأم ١٩/١

١٤ (١) (ب) (أ) يقول ١ ، والتثبت من (ب) و (ج) هو الأصح



وبذا قلنا بالامساح فيقدر قبل<sup>(١)</sup> التلف كما سبق ، وإن قلنا بالاحتياز فاحتار المبيع  
وقلنا يرتفع من حبه : فمقتضاه أنه تلف على ملك المشتري  
وبن احتار الإجارة : لم احتار المبيع ، قال القفال له ذلك .  
وقال القاضى حسين : لا لأنه رغبى بدمية الأحمى فأشبهه الحوالة  
وحيث قلنا ببقاء العقد فهل للبائع حبس القيمة لأحد الثمن ، وجهان<sup>(٢)</sup>  
أحدهما نعم ، حكاهما يحبس المرتبى قيمة الموهوبين ، وأصحهما/ لا<sup>(٣)</sup> ،  
كما للمشتري إذا تلف<sup>(٤)</sup> المبيع لا يترجم القيمة ليهيبه البائع ، وعلى الأول لو تلفت  
القيمة في يده بجهة مساوية لم يفسخ البيع في الأصح<sup>(٥)</sup>  
وأعلم أن إنلاف الأجنبي طريقين ، أحدهما أنه على المولى كما أشار إليه  
المصنف<sup>(٦)</sup>  
وقال ابن مروج : لا يفسخ قطعا<sup>(٧)</sup> ، وحكاهما<sup>(٨)</sup> الإمام عن الزهري<sup>(٩)</sup>

١ - في (ب) و (ج) فحين

٢ - يظهر روحه الطائفة ٥٠ / ٢

٣ - ج (٧٥)

٤ - لأن الحبس غير مقصور بالمقدح من يملك إلى الهدل بخلاف المهر - فتح المعبر ٢٨٩ / ١

٥ - في (أ) إذا تلف ، والتلف من (ب) و (ج) وهو الأصح

٦ - يظهر فتح المعبر ٢٨٩ / ١ ، روحه الطائفة ٥٠ / ٢

٧ - مقرر النووي القول في روحه الطائفة ٥٠ / ٢

أحدهما أنه كالتلف بجهة مساوية لعدم التبدل

والأخرى أنه لا يفسخ بين للمشتري الاحتياز أو شاء ففسخ وبسبب الثمن ، ويحرم الأجنبي للبائع ، وإن شاء

أجاز وعزم الأجنبي

٨ - يظهر قيمة الزكاة ١ / ٢٠٠٨٩ ، روحه الطائفة ٥٠ / ٢

٩ - في (أ) حكاه ، والتلف من (ب) و (ج) هو الأصح ، لأن المصير يعود على الثوبين ، ولعله لو قال

لو حكتاهما! لكان أصوب

١ - يظهر نهاية الطلب ٢٠ / ٢ ٢٠١

وعكس الغرالي<sup>(١)</sup> فحكمى عن الراوزة قولين ، وعن العراقيين ، انقطع بئائع ، وهو مما استندك على الغرالي

وإذا هنا لبائع حق حبس القيمة : فلكل من البائع والمشتري مطالبة الأجنبي بها كما للراعى والمزهر : قاله القاصي حصين ، وفي كلام الإمام شيء منه<sup>(٢)</sup> لكن الأصح أن المطالبة في بذل الرهن<sup>(٣)</sup> للراعى ، وقياسه أن لا يملك البائع هنا المطالبة ، وإن قلنا أنه لمحبس

وقال الماوردي<sup>(٤)</sup> إن مسح المطالب البائع ، وإن أجزأه فالمطالبة المشتري ، ومقتضاه أنه لا مطالبة لكل منهما الآن ، وسدده أنه في التمييز مسرعا ، ولم يتعرض لحق الحبس

وانصرق<sup>(٥)</sup> على رأيه بين هذا وبين الرهن عدم الاستقرار ، لكن يلزمه أنه لو عصب البيع قبل القبض لم يملك أحدهما<sup>(٦)</sup> المطالبة به ، وقد خدمت عند الكلام في تلاف البائع ما ينصبي أن للمشتري المطالبة ، فإن وافق الماوردي عليه نرمة<sup>(٧)</sup>

ولو قتله الأجنبي بحق فكما إذا قتله قصاباً فهو كالألفه نسماوية وحياً واحداً

لو كان المبيع ثمرة ، فإن كانت على الأرض فهي على ما سبق فكعبور الثمرة<sup>(٨)</sup> لو كان  
ببيع ثمرة ، وإن كانت على الشجرة ، فمبددتها المصنف في باب الأصول والثمار

١ ينظر الوسيط ١٢٢/٢

٢ ينظر بهبه المطلب ٥/ ٢٠

٣ في (ج) في يد الراعى للراعى

٤ ينظر المصنف ٢٢٥/٥

٥ في (ج) والقول على رأيه

٦ ب (٤٥/ب)

٧ من قوله (وقال الماوردي في مسح إلى - وافق الماوردي عليه نرمة) موجود في الحاشية اليسرى من ج

٨ ب (٥)

٢٢٥  
٢٢٤  
٢٢٣  
٢٢٢  
٢٢١  
٢٢٠  
٢١٩  
٢١٨  
٢١٧  
٢١٦  
٢١٥  
٢١٤  
٢١٣  
٢١٢  
٢١١  
٢١٠  
٢٠٩  
٢٠٨  
٢٠٧  
٢٠٦  
٢٠٥  
٢٠٤  
٢٠٣  
٢٠٢  
٢٠١  
٢٠٠  
١٩٩  
١٩٨  
١٩٧  
١٩٦  
١٩٥  
١٩٤  
١٩٣  
١٩٢  
١٩١  
١٩٠  
١٨٩  
١٨٨  
١٨٧  
١٨٦  
١٨٥  
١٨٤  
١٨٣  
١٨٢  
١٨١  
١٨٠  
١٧٩  
١٧٨  
١٧٧  
١٧٦  
١٧٥  
١٧٤  
١٧٣  
١٧٢  
١٧١  
١٧٠  
١٦٩  
١٦٨  
١٦٧  
١٦٦  
١٦٥  
١٦٤  
١٦٣  
١٦٢  
١٦١  
١٦٠  
١٥٩  
١٥٨  
١٥٧  
١٥٦  
١٥٥  
١٥٤  
١٥٣  
١٥٢  
١٥١  
١٥٠  
١٤٩  
١٤٨  
١٤٧  
١٤٦  
١٤٥  
١٤٤  
١٤٣  
١٤٢  
١٤١  
١٤٠  
١٣٩  
١٣٨  
١٣٧  
١٣٦  
١٣٥  
١٣٤  
١٣٣  
١٣٢  
١٣١  
١٣٠  
١٢٩  
١٢٨  
١٢٧  
١٢٦  
١٢٥  
١٢٤  
١٢٣  
١٢٢  
١٢١  
١٢٠  
١١٩  
١١٨  
١١٧  
١١٦  
١١٥  
١١٤  
١١٣  
١١٢  
١١١  
١١٠  
١٠٩  
١٠٨  
١٠٧  
١٠٦  
١٠٥  
١٠٤  
١٠٣  
١٠٢  
١٠١  
١٠٠  
٩٩  
٩٨  
٩٧  
٩٦  
٩٥  
٩٤  
٩٣  
٩٢  
٩١  
٩٠  
٨٩  
٨٨  
٨٧  
٨٦  
٨٥  
٨٤  
٨٣  
٨٢  
٨١  
٨٠  
٧٩  
٧٨  
٧٧  
٧٦  
٧٥  
٧٤  
٧٣  
٧٢  
٧١  
٧٠  
٦٩  
٦٨  
٦٧  
٦٦  
٦٥  
٦٤  
٦٣  
٦٢  
٦١  
٦٠  
٥٩  
٥٨  
٥٧  
٥٦  
٥٥  
٥٤  
٥٣  
٥٢  
٥١  
٥٠  
٤٩  
٤٨  
٤٧  
٤٦  
٤٥  
٤٤  
٤٣  
٤٢  
٤١  
٤٠  
٣٩  
٣٨  
٣٧  
٣٦  
٣٥  
٣٤  
٣٣  
٣٢  
٣١  
٣٠  
٢٩  
٢٨  
٢٧  
٢٦  
٢٥  
٢٤  
٢٣  
٢٢  
٢١  
٢٠  
١٩  
١٨  
١٧  
١٦  
١٥  
١٤  
١٣  
١٢  
١١  
١٠  
٩  
٨  
٧  
٦  
٥  
٤  
٣  
٢  
١

وانفق الأصحاب<sup>(١)</sup> على أن حدوث العيب قبل القيس مثبت للخيار ، وفي كلام الشافعي ما يقتضي أن العيب الحادث بعد القصد ، الخيار لا أثر له<sup>(٢)</sup> ، ولا بد من تأويله

واقترعوا أيضاً على أن الهد وصف إذا تلفت بصفة مساوية<sup>(٣)</sup> كماله وسجوها ، وإن ترددوا فيما إذا [كان]<sup>(٤)</sup> ثلثها بجنايه كما سيأتي وفي مختصر البهوتي حكاه قول : أنه يأخذه ويسقط عنه ما يقضى بحصته من الثمن

٢٢٥  
٢٢٤  
٢٢٣  
٢٢٢  
٢٢١  
٢٢٠  
٢١٩  
٢١٨  
٢١٧  
٢١٦  
٢١٥  
٢١٤  
٢١٣  
٢١٢  
٢١١  
٢١٠  
٢٠٩  
٢٠٨  
٢٠٧  
٢٠٦  
٢٠٥  
٢٠٤  
٢٠٣  
٢٠٢  
٢٠١  
٢٠٠  
١٩٩  
١٩٨  
١٩٧  
١٩٦  
١٩٥  
١٩٤  
١٩٣  
١٩٢  
١٩١  
١٩٠  
١٨٩  
١٨٨  
١٨٧  
١٨٦  
١٨٥  
١٨٤  
١٨٣  
١٨٢  
١٨١  
١٨٠  
١٧٩  
١٧٨  
١٧٧  
١٧٦  
١٧٥  
١٧٤  
١٧٣  
١٧٢  
١٧١  
١٧٠  
١٦٩  
١٦٨  
١٦٧  
١٦٦  
١٦٥  
١٦٤  
١٦٣  
١٦٢  
١٦١  
١٦٠  
١٥٩  
١٥٨  
١٥٧  
١٥٦  
١٥٥  
١٥٤  
١٥٣  
١٥٢  
١٥١  
١٥٠  
١٤٩  
١٤٨  
١٤٧  
١٤٦  
١٤٥  
١٤٤  
١٤٣  
١٤٢  
١٤١  
١٤٠  
١٣٩  
١٣٨  
١٣٧  
١٣٦  
١٣٥  
١٣٤  
١٣٣  
١٣٢  
١٣١  
١٣٠  
١٢٩  
١٢٨  
١٢٧  
١٢٦  
١٢٥  
١٢٤  
١٢٣  
١٢٢  
١٢١  
١٢٠  
١١٩  
١١٨  
١١٧  
١١٦  
١١٥  
١١٤  
١١٣  
١١٢  
١١١  
١١٠  
١٠٩  
١٠٨  
١٠٧  
١٠٦  
١٠٥  
١٠٤  
١٠٣  
١٠٢  
١٠١  
١٠٠  
٩٩  
٩٨  
٩٧  
٩٦  
٩٥  
٩٤  
٩٣  
٩٢  
٩١  
٩٠  
٨٩  
٨٨  
٨٧  
٨٦  
٨٥  
٨٤  
٨٣  
٨٢  
٨١  
٨٠  
٧٩  
٧٨  
٧٧  
٧٦  
٧٥  
٧٤  
٧٣  
٧٢  
٧١  
٧٠  
٦٩  
٦٨  
٦٧  
٦٦  
٦٥  
٦٤  
٦٣  
٦٢  
٦١  
٦٠  
٥٩  
٥٨  
٥٧  
٥٦  
٥٥  
٥٤  
٥٣  
٥٢  
٥١  
٥٠  
٤٩  
٤٨  
٤٧  
٤٦  
٤٥  
٤٤  
٤٣  
٤٢  
٤١  
٤٠  
٣٩  
٣٨  
٣٧  
٣٦  
٣٥  
٣٤  
٣٣  
٣٢  
٣١  
٣٠  
٢٩  
٢٨  
٢٧  
٢٦  
٢٥  
٢٤  
٢٣  
٢٢  
٢١  
٢٠  
١٩  
١٨  
١٧  
١٦  
١٥  
١٤  
١٣  
١٢  
١١  
١٠  
٩  
٨  
٧  
٦  
٥  
٤  
٣  
٢  
١

وقال إمامي<sup>(٥)</sup> ، إنه قياس القول بأن إطلاعه ليس بهيئ ، وبه مخرج التولي

١ منهاج الطالبين ١٢/٢

٢ المرجع السابق

٣ ينظر فتح المبرر ٢٩٢/٤

٤ ينظر المرجع السابق

٥ ينظر الأم ١٠/٢

٦ (مدونة) (مداخلة من ج)

٧ مكان مطلقاً من (د)

٨ منهاج الطالبين ١٢/٢

٩ ينظر التوسيط ١٢٢/٢

١٠ قال الرافعي في فتح المبرر ٢٩٢/٤

على المشهور<sup>(١)</sup> يمتنع بسببه الرد بجميع العيوب<sup>(٢)</sup> [القيمة] ، ويجعل قابضاً لبعض المبيع إذا قطع يده مثلاً ، حتى يستقر عليه ضمانه ، فإن مات العبد<sup>(٣)</sup> في يد البائع قبل الاندخال في ملكه انتزاعاً ،

وإن مات بعد الاندخال<sup>(٤)</sup> ضمن المشتري العبد<sup>(٥)</sup> بحره من الثمن<sup>(٦)</sup> ، وفي معبره وجهان

أحدهما : يقوم صحيحاً بثلاثين مثلاً ، ثم مقطوعاً بحمسة عشر فعليه نصف الثمن ولو قوم مقطوعاً بمشرين فثلث الثمن .

والثاني : يستقر من الثمن خمسة أروش العبد من القيمة ، وهو النصف

وعلى هذا لو قطع يده وأدخلنا : ثم مات ، لزم المشتري تمام الثمن<sup>(٧)</sup> ، فإن لم

يحمل بثلاثين لمشتري قبضاً ضمن العبد بأروشها المقدرة<sup>(٨)</sup>

وقد ذكرنا المسألة فيما لا يعرف ميمه إلا بمكسره . وذكرنا أروش<sup>(٩)</sup> لمكسرة أيضاً

— والثاني ويحتمل من القاضي أبي الطيب أنه يستقر من الثمن بمسبة أروش العبد من القيمة وهو النصف وعلى هذا لو قطع يده وأدخلنا ثم مات العبد في يد البائع وجب على المشتري تمام الثمن . وهذا كله تصريح على من ذهب الصحيح ، وهو أن إنقاذ المشتري قبض منه ، وعلى الوجه المعروف أن رواية الشيخ أبي علي أنه لا يحمل قبضاً بشيء من العبد وعليه ضمان العبد بأروشها المقدرة وهو نصف القيمة مثلاً جدي ، وقوله أن يكون له الخيار

(١٠ ٥ ١)

٢ في الرد ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح

٣ من قوله (القيمة) ، ويجعل قابضاً — إلى — فإن مات العبد (سقط من (١))

٤ الاندخال لعدم أي مسائل من ملك والخرج (ينظر لسان العرب ، دخل ، المعى ، باب الدال واللام وإليه معهما)

٥ في (ب) بالعبد ، والثالث من (ب) و (ج) هو الأصح

٦ ينظر ، روضة الطالبين ٥٠١/٢

٧ ينظر فتح العزيز ٢٩٢/٤ ، روضة الطالبين ٤٠٢/٢

٨ وهو نصف القيمة مثلاً جدي فتح العزيز ٢٩٢/٤ ، روضة الطالبين ٤٠٢/٢

والمرق بين تعيب المشتري و تعيب المستأجر ، وحب المرأة زوجها<sup>(١٠)</sup> ، أن تعيب المشتري منزل<sup>(١١)</sup> منزلة<sup>(١٢)</sup> القبس ، ولو ضمه<sup>(١٣)</sup> المشتري بعد قطع يده فالعقد مستقر

صوب  
الأجنبي

١٠ (أو الأجنبي فالخيار<sup>(١٤)</sup> ، فإن أجاز غرم الأجنبي الأرض<sup>(١٥)</sup>)  
لا خلاف في الحكمين قال الماوردي<sup>(١٦)</sup> إنما يرمم الأجنبي [الأرض]<sup>(١٧)</sup> إذا قبض العين ، أما قبله فلا ؛ فجواب<sup>(١٨)</sup> أن يموت العبد في يد المبلع فيمنع البيع ، وما قدماء عن القاضي حسين والإمام تدفع فيه ثم الذي يفرمه الأجنبي في قطع اليد نصف القيمة على المشهور ، وما نقص من القيمة بالقطع على القول الثاني وهما حلزون في جراح العبد مطلقاً<sup>(١٩)</sup> ، ولو كان الضامع ، بن المشتري إنضم مات لمشتري<sup>(٢٠)</sup> قل أن يفتار و ورثة الابن ، هل له الخيرة ؟

١ في (أ) الأرض ، والثبت من (ب) وهو الأصح

وأرض المسقرة هو التنازل بين قيمتها بغير وثيق

والأرض مأخوذ من قول العرب أروست بين الزمكين تاريشاً إذا أخرجت أحدهما بالأخر ووهبت بينهما الخصومة فسمي بقص المسألة أرضاً لحكونه سبب ، تاريش وهو الخصومة تحرير القسط التبره ١٢٨/١

٢ هذه الجملة لم تكن دخلت سقطاً ، ولم أبحث على أهمية وجودها هنا

٣ في (ب) بطل

٤ ج (٥/٥) (ب)

٥ (ولو قرضه) مناقضة من (ب)

٦ لحكونه مصحوباً على المبلغ

٧ لأنه الجاني ، وأمكن بعد قبض المبيع

٨ منهاج الطالبين ١٢/٢

٩ ينظر الحفوي ٢٢٥/٥ ، حكماً ينظر فتح المربع ٢٩٢/٤

١٠ بهذا في (ب)

١١ في (د) فلا يجوز ، والثبت من (ب) و (ج) هو الصحيح

١٢ قال الرافعي في فتح المربع ٢٩٢/٤ والأصح الأول

١٣ (ثم مات المشتري) مناقضة من (أ) ، والثبت من (ب) و (ج)

فيه احتمالان للروماني<sup>(١)</sup> ، فإن صح أن له الحيدر ، فأجار لم يفرم شيئاً ، لأنه لا يجب له على نفسه ، وإن فرغ فعله ما على الأجنبي

بأن (ولو عييه البائع ، فاللهيب ثبوت الخيار لا التفريم)<sup>(٢)</sup>

بأن  
في  
عيب  
الباع

اعلم<sup>(٣)</sup> أن الخيار لا خلاف فيه ، لأن فعل البائع إما كالألف ، وإما ككامل الأجنبي ، وكلاهما مثبت لخيار قطعاً

وإما الخلاف في التفريم ، اللهيب أنه لا يثبت بناء على أنه كالألف المسموية ، فإن شاء المشتري فسخ ، وإن شاء أجار بجميع الثمن<sup>(٤)</sup>

والثاني يثبت بناء على جعله<sup>(٥)</sup> كالأجنبي ، فإن أجار ربح بالأرض على البائع ، وفي غيره القولان المذكوران في الأجنبي<sup>(٦)</sup> ، فإذا أوجبنا في اليد نصف القيمة

فقطع البدين وجب كمال القيمة ، وإن قطع البدين والرجلين والتفريم على ذلك ، فقيمنا إن قطعاً معاً ، وإلا فقيمة عبد سليم وقيمة عبد معطوع

وإذا أزال بكسرهما وقلنا بالتفريم فقد سبق حكمه

١ في (١) (بكر وولد) ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٢ قال الروماني ، ويحتمل أن يقال له الخيار لأنه يستفيد هذا العبد بنفسه من عي المورث فأعير حله ، ألا ترى أن البدين لو ربحي بالذهب حال حياة الأب ثم ممت الأب مكان به الخيار ولا يرضى بدهاء التقدم في ذلك ؟ وكذلك معلوم ، فإذا صح هذا ، فإن اختار إمارة البيع لم يفرم شيئاً للقطع ؛ لأنه يستعمل أن يجب له الحق على نفسه ، وإن اختار الفسخ ففعل عليه نصف القيمة في إحدى اليدين ، وشماها في اليدين وبسبب جميع الثمن ، كقول فقهه من المورث ، ومن الذهب ٣٥١/٦

٣ مساهم الطالبيين ١٢/٢

٤ ب (١) ، (١) ، (١)

٥ بطل شرح العزيز ٣٩٢/١ ، روضة الطالبين ٥٠٠/٢

٦ في (ب) ، (ب) ، (ب)

٧ بطل شرح العزيز ٣٩٢/١ ، روضة الطالبين ٥٠٠/٢

٨ في (ب) ، (ب) ، (ب)

وعبارة المحرر أقل إيهاماً من عبارة المكشوب لأنه قال الأصح ثبوت الخيار<sup>١</sup> فلا تعريم<sup>٢</sup> ، ومع ذلك عرب<sup>٣</sup> شيخنا علاء الدين التاجي في اختصاره ، وقد ظهر لك أن هذا الأرض المأخوذ من البائع والأجنبي ليس مضموناً من القطن<sup>٤</sup> ، بخلاف الأرض المأخوذ من المشتري ، والمأخوذ من البائع في غير هذا الموضع وقد سبق حكيمهما

وأعلم أنا إذ جعلت حذية البائع فكما لأجنبي وخبرياً ، فكان لكل المبيع<sup>٥</sup> مضموناً بحديثه بالقيمة ، وجزء مضموناً بجزئها ، وإذا جعلتها كالأمانة فكانه مضمون عليه بالنفس ، وجزء مضموناً بجزء النفس على القاعدة<sup>٦</sup> إلا ترى أنه لو قبض وحدث عيب ، ثم علم بالمقيد فكأن المشتري أخذ أرض القديم من النفس ، وإنما لم يثبت [لأنه] هنا الأرض ؛ لأنه قادر على الرد ، ومع القدرة على الرد لا يجب الأرض فكما بعد القبيض<sup>٧</sup> ، فكذلك إذ نقص قبل القبض بأهه ، أو بفعل البائع وجعلها كالأمانة لا يردم ، لأن المشتري قادر على الرد نعم لو لم يعلم المشتري بالحال حسن<sup>٨</sup> قبض ، وحدث عيب ؛ فله الأرض ، لعدم الرد على القاعدة المطردة .

١ ينظر المحرر ٢٠٠/٢ لرسالة الدكتوراه للطايب - محمد عبد الرحيم سلطان العلواني

٢ من قوله ( فقد سبق حكمه وعبره المحرر - إلخ - فلا تعريم ) استقلت من ( ج )

٣ هذه الكلمة مطبوعة في النسخ ( أ ) و ( ب ) خطها ( عرب ) و ( ج ) ( شرت ) ، وإليها غرم القس قاسم قوله فلا تعريم

٤ لأنه لو قال ( إن النفس / لكان أسرب

٥ في ( أ ) شكل من البيع

٦ قال الرافعي في فتح القدير ١٠٢/١

ومعاصي المكشوب ( أي الثماني ) حمل نقول المصائر إلى أن حذية البائع كحذية الأجنبي أصح ، لكن معظم الأصحاب من ترجيح القول القابل له

٧ ( هـ ) منقطع من ( ب ) ، والثابت من ( أ ) و ( ج )

٨ ينظر روضة الطالبين ٢٢/١٨

٩ ( ٥ ، ٥ ) ( ب )

﴿ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه﴾<sup>١</sup>

لما روى حكيم بن حزام<sup>(٢)</sup> قال قلت يا رسول الله إني أبتاع هذه البعوضة فما يحل لي منها وما يحرم علي

قال " يَا ابْنَ آدَمَ ! لَا تَبِيعُ شَيْئًا حَتَّى تَقْبُضَهُ "

قال البيهقي : إسناده حسن متصل<sup>(٣)</sup>

وفي رواية فيه : في مسند أحمد : [ إِذَا اشْتَرَيْتَ شَيْئًا فَلَا تُبِعْهُ حَتَّى تَقْبُضَهُ ]<sup>(٤)</sup>

وعنه زيد بن ثابت<sup>(٥)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُبَاعَ الْمُبْعُ حَيْثُ نُبِّئَ . حَتَّى<sup>(٦)</sup>

١ : صحيح البخاري ١٧٢٢

٢ : هو حكيم بن حزام بن حبيب بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشي الأسدي . يكنى أبا خالد وهو من بني حنيفة بنت حويلد زوج النبي ﷺ . ولد في الكعبة وذلك قبل الفيل بثلاث عشرة سنة . حضر منديل النبي ﷺ قبل البعثة . وكان يحبه ويؤدبه بعد البعثة . إلا أنه تأخر إسلامه إلى عدم أصبح . عاش ستين سنة في الجاهلية . ومات في الإسلام . ومات في المدينة في عهد معاوية سنة ٥٤ هـ . وهو ابن مائة وعشرين سنة . ينظر : الاستدراك في معرفة الأصحاب ١/١٧٧ . الإنباء في تيسير التمهيد ١/٥٢٢

٣ : ج (١/٦٩)

٤ : السنن الكبرى للبيهقي ٢١٧/٥ باب النبي من يبيع ما لم يقبض إلى مكاني غير طعم

٥ : مسند الإمام أحمد ٤/٢٠٢ ( مسند حكيم بن حزام )

٦ : هو زيد بن ثابت بن السحابة بن زيد بن ثوبان بن عمرو بن نوفل بن عبد مناف . كان من بني النضر الأسدي الخزرجي وقال أنه شهد أحد . ويقال أول مشاهدته الحسنى . وكانت معه راية بني النضر يوم ثوب . كان من عبدة الصحابة . وكان هو الذي تولى قسم عقاب البرصاء . روى عنه جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة وابن عمر وأبو سعيد وغيرهم . وهو الذي جمع القرآن في عهد أبي بكر . اختلف في سنة وفاته فقيل سنة إحدى أو اثنتين أو خمس وخمسين . وفي بعض الروايات قول الأكثر ( ينظر : الاستدراك

١١١/٢

٧ : حتى : المذكورة في (٢) مرفوعة



يُخَوِّزُهُ<sup>(١)</sup> التَّجَارُ إِلَى دِحَالِهِمْ ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> وَبِهِ مُتَّفِدٌ أَبِي إِسْحَاقَ<sup>(٣)</sup>  
وَعَنْ جَابِرٍ<sup>(٤)</sup> قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِذَا ابْتَدَعْتَ طَعَامًا فَلَا بُدَّ لَهُ حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ<sup>(٥)</sup>  
رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٦)</sup>  
وَلِمُسْلِمٍ<sup>(٧)</sup> عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَشْتَرَى الطَّعَامَ ثُمَّ يَبْدَأَ حَتَّى  
يُسْتَوْفَى<sup>(٨)</sup> ،

- ١ البحر المجمع ، وشكل من شمع شيتا إلى نفسه فقد حازه وأخاره أهدأ . مختار الصحاح ، مداد جوز
- ٢ سنن أبي داود ، باب في بيع الطعام قبل أن يستوفى ٢٩١/٦
- أبو داود سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر ، الحافظ ، صاحب السنن ، روى عن أبي  
سنة الترمذي ، وأبي الوليد الطيالسي ، ومحمد بن كثير شامي ، وغيرهم
- وروى عنه أبو علي محمد بن محمد اللؤلؤي ، وأبو الطيب أحمد بن إبراهيم الأصبهاني ، وأبو عمر  
وأحمد بن علي المصري ، وغيرهم . وقد سب ٢ هـ ، سكن البصرة ، وقدم بغداد غير مرة . توفيت  
شوال سنة ٢٢٥ هـ ( ينظر تهذيب التهذيب ١/٤٤٢ )
- ٣ لم أجد في متنفذ أبي إسحاق ، وإنما محمد بن إسحاق
- محمد بن إسحاق بن حماد بن عمار مولى أبي قيس بن مخرمة بن اسلم بن عبد مناف ، وشكل اسمه محمد بن  
مربي عن الترمذي . رأى الحسن بن مالك . وسالم بن عبد الله بن عمر ، ومحمد بن المنصور . روى عن أبيان بن  
صالح . وأبان بن عثمان بن عمار ، وأبي الزناد عبد الله بن مكران ، وغيرهم . كثير روى عنه إبراهيم  
بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وأحمد بن خالد القوفي وغيرهم . قال يحيى بن معين  
شكل سنة ١٥٠ هـ . وقيل ١٥١ هـ . رحمه الله ( ينظر تهذيب التهذيب ١/٤٤٢ )
- ٤ هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرم بن كعب بن عبد المطلب ، يكنى أبا عبد الله ،  
وأبا عبد الرحمن ، وأبا حميد . أقال أحد المكشورين عن رواية الحديث عن النبي ﷺ . سكن  
شاهد العقبة . توفيت سنة ثمان وسبعين ، ويقال أنه عاش أربعمائة وتسعين سنة ( ينظر الإنباء ١/٤٢٥ - ٤٣٥ )
- ٥ صحيح مسلم ، باب يكثر بيع الخبز قبل التهيؤ ١٤٠/١
- ٦ مسلم بن الحجاج قشيري ، أبو أحمد النيسابوري الحافظ ، وقد سب ٣٠٤ هـ . وتوفيت سنة ٣٦١ هـ ،  
شكر من علماء الناس وأوعية العلم ، تفتت حليل العمر من الأئمة . روى عن الثوري ، وأحمد بن يوسف ،  
وإسماعيل بن أبيس ، وغيرهم . ورى عنه الترمذي حديثاً واحداً ، وأبو الفضل أحمد بن محمد ، و  
إبراهيم بن أبي طالب ، وغيرهم ( ينظر تهذيب التهذيب ١/٤٢٠ )
- ٧ صحيح مسلم ، باب يكثر بيع الخبز قبل التهيؤ ١٤٠/١ : الحسن بن علي بن فضال . وقد سب رسول  
الله عن بيع الطعام حتى يستوفى . أما التفتت الواردة في حق فهو لا مسند الإمام أحمد ١/٣٦٢ ( مسند  
أبي هُرَيْرَةَ وَرَبِي اللَّهِ تَعَالَى )

وله عن النبي ﷺ مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوِيَهُ<sup>(١)</sup>  
 وفي الصحيحين<sup>(٢)</sup> عن ابن عمر كانوا يبيعون<sup>(٣)</sup> الطعام جزأها<sup>(٤)</sup> بأعلى السوق ،  
 فنهضهم رسول الله ﷺ أَنْ يَبِيعُوهُ حَتَّى يُحَوِّلُوهُ  
 وعن ابن عباس قال إِنْ لَبِىَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ " مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوِيَهُ " .  
 وقال ابن عباس : وَلَا أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ مَتَّقْ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>  
 وفي لفظ " مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوِيَهُ " متفق عليه<sup>(٦)</sup>  
 وفي البخاري عن ابن عباس قال أما الذي نهى عنه رسول الله ﷺ فهو الطعام أن  
 يباع حتى يتبعض ، وَلَا أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ<sup>(٧)</sup>  
 وعن ابن عمر رضي الله عنهما<sup>(٨)</sup> رأيت الناس يضررون على عهد رسول الله ﷺ إذا  
 اشتروا الطعام جزأها أَنْ يَبِيعُوهُ ، حَتَّى يَبْلُغَهُ إِلَى رَحْلِهِ " متفق عليه<sup>(٩)</sup>

١ صحيح مسلم ، باب بطلان بيع البيع قبل القبض ، ١٤٠/١

٢ صحيح البخاري ، باب من رأى يدا اشترى طعاماً جزأها أَنْ لَا يَبِيعَهُ حَتَّى يَبْلُغَهُ إِلَى رَحْلِهِ ، والأدب في ذلك ، ١٤١/٥ ، بلغة " لقد رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ يبتاعون جزأها يبيع الطعام " يضررون أن يبيعوه في مكائهم حتى يوزنه ، في رحالهم "

صحيح مسلم ، باب بطلان بيع البيع قبل القبض ، ١٢٩/١ ، بلغة " أنهم كانوا يضررون على يدهم على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا طعاماً جزأها أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَايِهِمْ حَتَّى يُحَوِّلُوهُ " .  
 ٢ في (أ) يبيعون .

٣ الجراح ، يجعل القدر معكولاً مضافاً أو موزناً . ينظر النهاية في غريب الحديث ٢٦٩/١  
 ٥ صحيح البخاري ، باب مبيعكم في بيع الطعام والمحمرة ٥ / ٨ ، لكن بلغة آخر ، ورواه عن ابن عمر بنسب اللفظ الواردة في متن .

صحيح مسلم ، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ، ١٣٧/١ ، والليث له

٦ ثم أجده عند البخاري بلغة ( حتى يستأله ) ، رواه مسلم في صحيحه ، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ١٠٠ / ١٢٨

٧ صحيح البخاري ، باب بيع الطعام قبل أن يقبض ٨٢/٥

٨ ( رضي الله عنهما ) ساقطة من (ب) و ( ج )

٩ رواه البخاري ومسلم بلفظه ، واللفظ لأبي داود

ينظر صحيح البخاري ، باب من رأى إذا اشترى طعاماً جزأها أَنْ لَا يَبِيعَهُ حَتَّى يَبْلُغَهُ إِلَى رَحْلِهِ ، والأدب في ذلك ٨٤/٥ ، وباب حكم التزوير والأدب ، ١٤١/١٤

وعن جابر قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان ،  
 صاع البنت ، وصاع المشري .<sup>(١)</sup> روى ابن ماجه<sup>(٢)</sup> والدارقطني<sup>(٣)</sup>  
 وفي البيهقي<sup>(٤)</sup> بغير إسناد قول النبي ﷺ " يَا عُلَمَانُ إِذَا ابْتَعْتَ هَذَا كَيْلٌ ، وَإِذَا بَيْعْتَ  
 كَيْلٌ " ،<sup>(٥)</sup> وأسنده أحمد<sup>(٦)</sup>  
 وأما ( أَنَّهُمْ عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يَتَبَيَّنُوا ) . وَبَيْعِ مَا لَمْ يَبْتَدَأُوا <sup>(٧)</sup> فهي سند متصل ،

صحيح مسلم ، باب يقطع ببيع ، يبيع قبل القبض ١٢٩٠١

رواه أبو داود والترمذي ، سنن أبي داود ، باب يبيع الطعام قبل أن يشتوه ٣٩٢/٩

١ ب ( ٤٦ / ب )

٢ سنن ابن ماجة ، باب النبي عن بيع الطعام قبل ما لم يقبض ٧٥٠/٢

ابن ماجه هو الحافظ الكبير المصنف أبو عبد الله محمد بن يزيد القرويني ابن ماجة القرطبي ، صاحب  
 المسند والتكميل والمأثور . والد مائة شيخ ومائتي . سمع من محمد بن عبد الله بن سير ، وحيدر بن  
 الحسن ، وإبراهيم بن القيس العزاعي وغيرهم . وروى عنه محمد بن عيسى الأبهري ، وأبو عمرو أحمد بن  
 محمد بن حكيم . وأبو الحسن الطائفي قال أبو علي الحلي ابن ماجه ثقة كبير ، متفق عليه . معنع  
 به ، له معرفة وحفظ . ارتحل إلى العراق في سنة ٢٥٠ هـ والشام ومصر ، وتوفي ثمانين بقين من رمضان سنة  
 ثلاث مئتين ومائتين رحمه الله ( ينظر طبقات الحفاظ ٦٣١/٢ )

٣ سنن الدارقطني ٨/٢

٤ البيهقي هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحيرة بن يزيد الجعفي البغدادي . يكنى بأبي عبد  
 الله ولد سنة ١٩١ هـ يوم الجمعة في الرابع عشر من شوال ، تولى قاضي الحافظة مع مدة في العلم ، روى  
 عن محمد بن عبد الله الأحمري ، وعلاء بن يحيى وبخوصة . وروى عنه خلق كثير منهم أبو عيسى  
 شريمي ، وسالط بن محمد بن جرير ، وأبو بكر بن أبي الدنيا وغيرهم . له مؤلفات كثيرة من أهمها  
 المجالس المصنوعة ، وقد أشهر مؤلفاته ، والتاريخ الكبير ، والأوسط ، والصغير . والأدب المفرد وغيرها  
 توفي رحمه الله ليلة السبت وخمسة ليلة عيد المظفر ، وذلك يوم المظفر سنة ٢٥٦ هـ رحمه الله رحمه واسعة  
 ( ينظر سيرة أعلام النبلاء ٢٩١/١٢ التاريخ بغداد ٧/٢ )

٥ صحيح البخاري ، باب الكيل على قبائح والمضي ٧٥/٥

٦ مسند الإمام أحمد ١/١ ، ١٢١/١ ( مسند عثمان بن عفان )

٧ روى الترمذي في سنة ١٩١/٨ ، باللفظ ( منهم عن بيع ما لم يتبينوا ) ، أو بفتح ما لم يبتدأوا ثم قال  
 لقرد به يحيى بن صالح الأبي وهو مسافر بهذا الإسناد

وعينا تقدم عينا<sup>(١)</sup> [عنه]

ولا فرق بين<sup>(٢)</sup> أن يكون المبيع عقاراً<sup>(٣)</sup> ، أو متقولاً بإذن البائع ، ويعبر عنه ، قبل

أداء الثمن ويعبر<sup>(٤)</sup> ، وبه قال محمد بن الحسن<sup>(٥)</sup>

وقال مالك<sup>(٦)</sup> ، وأبو ثور وابن المنذر<sup>(٧)</sup> يجوز إلا في الطعام

وقال أحمد<sup>(٨)</sup> ، يجوز إلا في الكيل والثور ، وهو قول عثمان من صفاء

وقال أبو حنيفة<sup>(٩)</sup> ، يجوز في العقار حاصه ، وأجمعوا على منعه في الطعام<sup>(١٠)</sup>

لنا التماس عليه مع إطلاق بعض الأحاديث

وذكر الأصحاب له معنيين<sup>(١١)</sup>

أحدهما ، سمع الملك : لتمرجه<sup>(١٢)</sup> للإصباح بتلمه<sup>(١٣)</sup>

١ فيه عه هو الاستعانة به ، أي عدم الحاجة إليه . ينظر سائر العرب ، مفرد عا )

٢ ( عه ) سقط من ( د ) ، والثالث من ( ب ) و ( ج )

٣ ( لا ) عن ، والثالث من ( ب ) و ( ج ) وهو الصحيح

٤ العقار المنزل والخدمة والنحل والأرض وتسمى ذلك ، يقال ماله دار ولا عقار ( ينظر سائر العرب ، مفرد عه )

٥ ينظر روضة الطالبين ٦/٢

٦ ينظر تبيين الحقائق ٢٩١/٤ ، حاشية رد المحتار ٢٧١/٥

محمد بن الحسن بن الوليد ، أبو عبد الله الشيباني ، مشأ بالمكوفة ، وطالب الحديث ، ومصنف أبا

حنيفة وأحد أئمة فيه . له تصانيف كثيرة منها : التيسير ، المصنف الكبير ، المصنف الصغير ، السير

الصغير ، والزيادات . ولد سنة ١٢٢ هـ . ومات بالري سنة ١٨٩ م . وهو ابن الصبي وعيسى بنه ( ينظر

المعاني النبوية ص ١٦٤ ، والطبقات الكبرى ٢١٢/٧ )

٧ ينظر التتبع ٢٧١/٢ ، حاشية النسائي ١٥١/٢

٨ ينظر الإقناع لابن النضر ص ٩١

٩ ينظر كشف الظلال ٢٤١/٢ ، المعنى ٩٠/١ - ٩١

١٠ ينظر تبيين الحقائق ٢٩١/٤ ، حاشية رد المحتار ٢٧١/٥

١١ ينظر تبيين الحقائق ١ - ٨ ، التتبع ٢٧١/٢ ، مفني المحتاج ٩٨/٢ ، كشف الظلال ٢٤١/٢

١٢ ينظر بداية الطلب ٢٧١/٥ ، فتح المبرر ٢٩١/٤ ، مفني المحتاج ٩٩/٢

١٣ ( لا ) للمدونة للإصباح ، والثالث من ( ب ) و ( ج ) وهو الصحيح

١٤ ( لا ) بيا

والثاني ، توالي الضمان<sup>(١)</sup> . ومما أه أب لو أنمدا<sup>(٢)</sup> البيع ، لكان مضموناً عليه للمشتري الثاني ، ومضموناً له على بائعه ، وقد يثقف قبل القبض ، فيقدر انقلابه من ملك المشتري الثاني إلى للمشتري الأول ، ومنه إلى البائع قبل التملك ويستحيل ملكاً لمضمونين في ربح وأخر ، ومسبق حصص العلق والوقف<sup>(٣)</sup> وغيرهما ، والكتابة كالباع في الأصح<sup>(٤)</sup> ولو اشترى من مورثه ومات البائع مديوناً ، أو غير مديون ، وكان<sup>(٥)</sup> المشتري وارثاً جائزاً<sup>(٦/٧)</sup>؛ فإن الهد صارت له شرعاً هيبيمه وإن كان مير جائر بيع حصته ، ولا يستثنى هذا لأنه مملو مقبوضاً وكما لا يجوز بيع المبيع<sup>(٨)</sup> قبل قبضه ، لا يجوز جعله أجر ، ولا عوضاً في صلح ، ولا تجوز التولية والإشراك<sup>(٩)</sup> ، وفي التولية والإشراك<sup>(١٠)</sup> وجه ضعيف<sup>(١١)</sup> وإلجار المير المستأجرة قبل قبضها كبيع المبيع قبل قبضه<sup>(١٢)</sup>

١ في (ب) توال الضمان ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح

٢ في (ب) و (ج) مسمى

٣ توقف شرعاً حين مال الانتفاع به مع بقاء حقه بقطع التسرف في رقبته على مصرف مباح موجود ويجمع على وقوف وأوقاف معني المحتاج ٣٧٦/٣

٤ ينظر روضة الطالبين ٥٠٦/٢

٥ في (ب) فكان ، ولكتبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٦ أي جائز التصرف ، والتقصود بجائر المصرف أي لا يكون صيباً أو مهرباً أو سبيهاً

٧ ج (٦ / ب)

٨ في (ب) المبد

٩ ينظر فتح العزيز ٢٩٦/٤ ، روضة الطالبين ٥٠٧/٢

وسهائي معني التولية والإشراك في المصل الخدم بهم إلى شاء الله

١٠ (٧ / ١)

١١ حكاه الشيخ أبو علي عن بعض الأصحاب فتح العزيز ٢٩٦/٤ ، حكاه ينظر روضة الطالبين ٥٠٧/٣

١٢ قال في مسمى المحتاج ٧٨٣ " فإن قيل يصح أن يوجر ما استأجره قبل قبضه فلا شيء ما أمكن كلف في البيع ١٥ يجب بل الباع قد ورد على المير والقبض يملأ فيه حنيف والإجارة ورد على للملأه فلم يمكن القبض لها حقيقة " حكاه ينظر فتح العزيز ٢٩٦/٤

١٠٩٩. (والأصح أن يبيعه للبائع كغيره) " <sup>(١)</sup>  
 الوجهان <sup>(٢)</sup>؛ فهما إذا باعه بعير جسمن الثمن ، أو بريادة ، أو بقصر ، أو تساوت <sup>(٣)</sup>  
 صفة <sup>(٤)</sup> ؛ وإلا فهو إقالة بمقتضى البيع " قاله في القصة <sup>(٥)</sup>  
 ويسمي تحريجه على [أن] <sup>(٦)</sup> النظر لصريح <sup>(٧)</sup> العقود أو مدعيها <sup>(٨)</sup> ، ويصرون ما قاله  
 بناء على اعتبار المعنى ، وهو "الأصح" إلا أن الراعي <sup>(٩)</sup> صحح في بعض المواضع  
 اعتبار القسط ، وما ذكرناه من التحريج رأيناه بعد ذلك صرح به القاضي حسين ،  
 وقال : إن اعتبرنا القسط فعلى الوجهين ، وإن اعتبرنا المعنى فهو إقالة <sup>(١٠)</sup>

١ مباح الطائفيين ١٢/٢

٢ قال في روضة الطائفيين ٧/٣ : "ما إذا باعه البائع فوجهين : أحدهما أنه كغيره والثاني ببيع " .

ينظر فتح العزيز ٢٩٦/١ ، معني المحتاج ٦٨/٢

٣ في (أ) أو تساوت صفة ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الأصح . لمؤلفته فتح العزيز ٢٩٦:١

٤ ينظر روضة الطائفيين ٥٠٧/٣ ، معني المحتاج ٦٨/٢

٥ ينظر تنبيه الأثراف ١/١٠٠٩٣/١

٦ (أ) ن) ساقطة من (د) ، والثابت من (ب) و (ج) فيها يستقيم الكلام

٧ في (د) ببيع - والثابت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٨ والقصد بذلك قاعدة ١٠ (معرفة في العقود للمقاصد والتمهي ، لا المقاصد واليهي) ، وهذه القاعدة

أوردها الشافعية بهذا النص (هل معرفة ببيع العقود أو بمقتضاها) ينظر الوجهين ٨٧

٩ ينظر فتح العزيز ٢٩٧/١

١٠ قال معقل فتح العزيز ٢٩٧/١ في الحاشية مؤلفه : "أقول الراعي (وإلا فهو إقالة ببيع البيع) ومضاه

أن إن مشروياً أي معني المقصود هناك إقالة ، وغيره قد صحح جزءاً ، وإن مشروياً أي المشبهة هناك بيعاً ،

وعينه يعني فيه الوجهين في البيع من القسط - وهكذا أوجبه القاضي الحسين

وفي (ج) مكتوب في الحاشية البيهقي من القسط السبيع /

حاشية : ذكر ابن الصديج في باب الشفعة

أو البيع من البائع بذلك الشئ كطائفيين بعيره ، وهو يقتضي أن يكون ذلك الشئ له لم يخرجه أنه قبل

القبض ، ولعل ما قاله صاحب الشفعة ، فأخذ الجرم به أنه قبل القبض أصبح كغيره يوماً على الأصح فيمن

إقالة بخلاف ما إذا مضى بعد القبض

١٠٠٠ (وإن الإجارة<sup>(١)</sup>، والرهن<sup>(٢)</sup>، والهبة<sup>(٣)</sup>، كالمبيع<sup>(٤)</sup>)

تصريفاً على أن العلة ضعف للكل

والثاني يصح تصريفاً على أن العلة توالي المصنوعين<sup>(٥)</sup>؛ وصححه المالكي<sup>(٦)</sup>، والأكثر على الأول<sup>(٧)</sup>

وإذا صححنا الرهن والهبة - فمعنى<sup>(٨)</sup> انعقد ليس بقبض ، فيقبضه المشتري ثم يسلمه من الذهب أو الرهن<sup>(٩)</sup>

ولو أن لمّا في القبض ، ففي التهذيب<sup>(١٠)</sup> أنه يكفي ويتم به البيع ، والهبة ، والرهن بعده

وقال الماوردي<sup>(١١)</sup> لا يكفي في البيع ، ولا بعده<sup>(١٢)</sup> ، ولكن إلى قصد القبض قبضه للمشتري صح البيع ويستأنف قبضاً للهبة

ولا يجوز أن يأخذ له في قبضه من يمينه ليمسكه ، وإن قصد قبضه لنفسه لم يصح القبض للبيع ، ولا للهبة<sup>(١٣)</sup>

١ الإجارة لغة ، اسم ملاحر ، ثم اشتهرت به العدة ، وشرعاً عقد على منفعة مقصورة مسوية قابلة للبدل والإجارة بمعنى معلوم معني المحتاج ٣٣٢/٢

٢ الرهن لغة التثبيت والردم ، وشرعاً جعل بين مال وإزالة يغير يستولى منه عند تدمر يقاتله معني محتاج ١٢١/٢

٣ الهبة شرعاً التبرع لمن ، ولا عوض في حال إعياء بطوعاً معني احتاج ٣٩٦/٢

٤ مباح المظاہر ١٢/٢

٥ يظهر معني المحتاج ٦٩/٢

٦ يظهر التوسيع ١٢٤/٢ ، الوجوه ٢٩٧/٢

٧ يظهر فتح العزيز ٣٩٦/٤

٨ في (٢) فليس ، وثبتت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٩ يظهر لغة الإزالة ٩٢٠/١ ب ، روضة المظاہر ١/٢

١٠ يظهر التهذيب ٤٠٥/٢

١١ يظهر الحاوي ٣٣٠/٥

١٢ في (ب) وقد بعده

١٣ لأن قبضتهما يجب أن يتأخر عن تسليم البيع روضة المظاہر ٥٠/٢

وذكر الراعي<sup>(١)</sup> هذين التلحينين بعبر ريلدة ، ويتمين أن يقال :

إن قصيد<sup>(٢)</sup> قبصة لنفسه لم يصح ، وإن قبصة للمشتري صح العبر فإذا أدل له في

قبصة صح فكما إذا وهبه شيئاً في يده ، وأدل له في قبصة

والإقراض<sup>(٣)</sup> ، والمنفعة<sup>(٤)</sup> كناية والرهن عنيهما<sup>(٥)</sup> الخلاف<sup>(٦)</sup>

ويصح الترويع في الأصح<sup>(٧)</sup>

وقيل لا

وقيل إن كان التلحح حق الحيس لم يصح وإلا فيصح ، وطرد هذا الوجه في

الإحارة

وإذا صح : فوطئ الزوج لم يكن قبصاً<sup>(٨)</sup>

وقد جعل للآوردي التصرفات أربعة<sup>(٩)</sup> :

التصرفات

أحدها ينص<sup>(١٠)</sup> ، ويكون قبصاً ، وهي العتق<sup>(١١)</sup> ، والوقف ، والصدقة ، أربعة عند

للآوردي

والإباحة على ما سبق .

والثاني . ينص<sup>(١٢)</sup> ، ولا يكون قبصاً ، وهي

١ ينظر فتح الميزان ٢٩٦/١

٢ (قصيد) ماقطة من (ب)

٣ القرض شبه القرض والاقرض اصطلاحاً تمليك الشيء على أن يرد منه معني لصاحبه ١١٧٠٢

٤ ب (١٧ ١)

٥ (ب) فيهما

٦ ينظر روضة الطالبين ٥٠٦/٣

٧ لأن التسلّم فيه غير واجب التخييب ٥٠٣/٤

٨ ينظر شرح التعرير ٢٩٦/٤ ، روضة الطالبين ٥٠٦/٣ - ٥٠٧

٩ ينظر الحاوي ٢٧٠/٥ ٢٢٤ وهي ثلاثة أقسام عند الآوردي وبمست أربعة ، فالقسم الثاني عند

السبكي لم أحده عند الآوردي

١٠ تنزهة في العقر

١١ اشتمل لغة الحطوس والاستئثار ، وشرعاً إزالة الرق عن الأدمي السراج الوهاج ص ١٢٥

١٢ في (١) ينص وثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح



التصير<sup>(١)</sup> ، والوصية<sup>(٢)</sup> ، أو تزويج الأعمه .  
والثالث لا ينفذ ، وهي : المعاوضات<sup>(٣)</sup>  
والرابع ، مختلف فيه ، وهي : الكتابة<sup>(٤)</sup> ، والرهن ، والهبه  
وجعل محل الخلاف في الرهن بعد أداء الثمن ، أما قبله فلا يصح ، لأنه مرهون  
بنفسه  
وقال هبما [إذ]<sup>(٥)</sup> قبض المذهب لنفسه مائة المشتري ، حيث لم يجعله فابض<sup>(٦)</sup> ،  
إذ<sup>(٧)</sup> المبيع مضمونة على البائع بالثمن كما كانت ، والمشتري<sup>(٨)</sup> الواهب مضمن<sup>(٩)</sup>  
لها بالقيمة ؛ لأنها متبوضعة عن أمره بوجه معاوضة  
وهل يكون المذهب ضامناً لها ؟ وجهان<sup>(١٠)</sup>

١ لتدبر لما انظر في عراف الأور ، وشرعاً نظير خلق بالثوب الذي هو دبر الحياء المخرج الوهاب  
من ٦٦

٢ الوصية : ينص الموصي بها ، ويعطي المقتد ، وهي بهذا المعنى لغة الاتصال من وصي الشيء  
بالشيء وصلته به ، لأن الوصية وصل حيود ديهاه بالحركة ، وهي في اللغة اسم التبرع الضعيف ما بعد اللوب  
والوصية بالهدية إلى من يقوم على من بعده ، وليس الكشاه حصص الوصية بالترح ، والوصاية بالهدية  
استخراج الوهاب من ٢٢٥

٣ كصداق الزوجات ، أو أجور المتاجرات ، أو عقود الإجازات ، أو صلح في حقوق و مطالبات الحواوي  
٢٢٦ ١٥

٤ الكتابة بكسر الهمزة ، والجمع ، وشرعاً عقد على بغير مفسد على وثنين فاشكرك  
ينص الكتابة استخراج الوهاب من ٢٢٥

٥ ( ١ ) سابق من ( ١ )

٦ ( ٢ ) و ( ٣ ) قبضاً ، والقبض من اليد وهو الأصح

٧ ( ٤ ) و ( ٥ ) إلى العين ، ولقب من اليد و به يستقيم المقام

٨ ( ٦ ) كتباً كتبت في المشتري ، ولقب من اليد و ( ٧ ) وهو الصحيح

٩ ( ٨ ) ضامناً ، وكتب من اليد و ( ٩ ) وهو الأصح ، لأن مسمى حبر للقبض

١٠ أحدهما لا ضمانة لأنه ليس بمعاوضة

والثاني عليه التمسك لأن به دخلت من جهة الواهب الحواوي ٢٢٢ ٥

المراتب  
التي

١٠٠ (وإن الإعتقال بخلافه) (١٠٠) أي يصح (١٠٠)

سبق نقل (١٠٠) من (١٠٠) القصد الإجماع عليه (١٠٠) ومواءمًا لكان للبائع حق الحبس أم لا ،

لقوله وصنف حق الحبس

والثاني : لا يصح (١٠٠)

والثالث : إن لم يكن للبائع حق الحبس بأن كان الثمن مؤجلًا ، أو حالًا ، وقد

أرى (١٠٠) صح ، وإلا فلا (١٠٠) .

وهذان الوجهان إن سلما من مصدرة الإجماع لا يحسن توجيههما بعدم القول بعدم

التعود إذا لم يكن للبائع حق الحبس لا وجه له

وليس العلق كالتبيع ، ألا ترى أن الأبق يصح عققه ولا يصح بيعه ؟

سواء

١٠٠ (والتأمين كالتبيع) (١٠٠) فلا يبيعه البائع قبل قبضه (١٠٠)

المراتب

لعموم النهي ، ولو وقع الاتصاف ، وكذلك لكل من مضمومة بموهي في حاله

المراتب

معاودة كالأجرة ، والعوض المصالح عليه من المال ، وكذلك المصدق في الأصح (١٠٠)

المراتب

١ قوله وتنفذ الشرع إليه ، ويمكن به فاصلاً

٢ منهاج الطالبين ١٢/٢

٣ وهذا هو الأصح ، كما ذكره النووي في روضة الطالبين ٥٠٦/٢

٤ في (١٠٠) سبق من ابن القيم ، ولكتبت من (ب) و (ج)

٥ ج (١ / ٢)

٦ ينظر الإجماع ٩٩/١

٧ كالتابع لا اشتراطهما في (١٠٠) المذكور ، مني المحتاج ٦٩/٢

٨ أي اشتري ينظر روضة الطالبين ٥٠٦/٢

٩ لا فيه من إطلاق حقه ، مني المحتاج ٦٩/٢ ، ينظر ، روضة الطالبين ٥٠٦/٢

١٠ في (ج) كالتبيع

١١ منهاج الطالبين ١٢/٢

١٢ ينظر روضة الطالبين ٥٠٦/٢

ومثله<sup>(١)</sup> بدل الخلق<sup>(٢)</sup> ، والدم ، ولا فرق بين النقد وغيره ، والاستبدال به كغيره ، فإن الأمان تتمين بالتأمين صدياً  
وبدل القاضى حصين في كتب الأعرار عن صاحب التقرير تجوير التمره في  
النحن الثمين قبل قبضه ، [ وحملاه ]<sup>(٣)</sup>

١٠٠ ( وله بيع ما له في يد غيره أمانة كقديمة<sup>١</sup> ، ومشارك ، وقراض ، ومروون<sup>٢</sup> ،  
بعد انفكاكه ، ومروون ويأق في يد ولله بعد رشده )<sup>(٣)</sup>  
لتمام الملك والقدرة على التملك ، وهكذا المال في يد لوكيل بالبيع ، وفي يد  
المستأجر بعد انقضاء المدة ، وما احتطبه العبد ، و اكتسبه قبل أن يأخذه  
السيد<sup>(٤)</sup> ويستثنى من المروون<sup>(٥)</sup> ، ما إذا كان المروون<sup>(٦)</sup> لا يملك بيعه مثل ما اشتراه  
ولم يقبضه ، ولو أوصى له بمال قبل بعد موت الموصي فله بيعه قبل قبضه  
وإن باعه بعد موته<sup>(٧)</sup> وقبل القبول<sup>٨</sup> ، فإن قبضه بالوثق جار ، وإن قلنا بالقبول أو  
موقوف فلا<sup>(٩)</sup> .

١ ( ٧ - ٠ - ب )

٢ نسلح لغة الترخ ، وشرعاً هرة بمروون بضم الطاء ينظر السراج الوهاج من ١٠٦

٣ ( وحملاه ) ساقط من ( د )

٤ المودعة لغة الشيء المودع عند غيره صاحبه للمعظ ، وشرعاً : تعلق على الإيداع وهو لو كفل في

حفظ شيء مملوك أو محتس ، وتعلق أيضاً على الثمين المودعة السراج الوهاج من ٢٤٦ ٢٤٧

٥ منهاج الطالبين ٤١/٢

٦ ينظر فتح العزيز ٢٩٧/٤

٧ ( ج ) للورون

٨ ( د ) للورون وفي ( ج ) : للورون ، والثابت من ( ب ) وهو الصحيح

٩ ( ب ) و ( ج ) للوث

١ ينظر فتح العزيز ٢٩٧/٤ ، روع الطالبين ٨/٢ ٥

والزرق الذي يحرجه السلطان ؛ إن وكل صاحبه لا قبضه فقبضه الوكيل جار لصاحبه<sup>٢</sup> بيعة قبل القبض ، وإلا حين كان باقية في يد السلطان ممرراً<sup>٣</sup> جار أصحاً على الأصح ، وتكون يد السلطان في الحفظ يد الممرر<sup>٤</sup> له<sup>٥</sup> ويصح أحد الثامنين بمسببه مشاعاً<sup>٦</sup> قبل القبض صحيح إذا كان معلوماً وحكماً بثبوت الملك في القبيعة<sup>٧</sup> ويصح بيع ما رجع الوالد في هيته قبل القبض<sup>٨</sup> ، والثمره الخارجة من الوقوف قبل أحدها<sup>٩</sup> ، وصيداً ثبت بالرمي أو وقع في شبكة ولم يؤخذ<sup>١٠</sup> ، قال القفال ليس هذا ما نحن فيه ، لأنه قبضه حكماً<sup>١١</sup> وإذا نكح الشيخ الشقص ، قال البهوي له بيعة قبل قبضه<sup>١٢</sup> وقال المتولي لا ، لأنها معاوضة<sup>١٣</sup>

١ في (ب) بن وكل

٢ أي لو وكل روضة الطائين ٩/٢

٣ في (أ) ممرراً ، وثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٤ في (د) ممرر وثبت من (ب) و (ج) هو الصحيح

٥ ينظر التهذيب ٤١٢/٣ ، فتح المبرر ٢٩٨/٤ ، روضة الطائين ٥٠٩/٢ ، ممي محتاج ٧٠/٢

٦ مشاعاً يقال بسبب فلان شلح في جميع هذه الدار ، ومشاعاً فهذا أي ليس بمقتوم ولا معزول ، وسهم شلح أي غير مقتوم ( ينظر لسان العرب ، مادة شلح )

٧ حكمه إذا نكحوا خمسة ، فالعص لأهل الخمس ، والباقي على خمسة أنفسهم ، فيكون بسبب الوص أربعة من خمسة وعشرين فتح المبرر ٢٩٩/٤

٨ ينظر التهذيب ٤١٢/٣ ، فتح المبرر ٢٩٨/٤ ، روضة الطائين ٥٠٩/٢ ، ممي محتاج ٧٠/٢

٩ له بيعة قبل استبداده ، وقال القاضى ابن كعب ليس له ذلك فتح المبرر ٢٩٩/٤ ، حكمه ينظر روضة الطائين ٥١٠/٢

١٠ ينظر فتح المبرر ٢٩٩/٤ ، روضة الطائين ٥١٠/٢

١١ هذه بيعة روضة الطائين ٥١١/٢

١٢ ذكره النووي في روضة الطائين ٥١١/٢ ، إلا أنه راد ( لأنه يثبت له قبضه حكماً ) ، حكمه ينظر فتح المبرر ٢٩٩/٤

١٣ ينظر التهذيب ٤١١/٣

١٤ ينظر القصة الإلهية ٩٠/٤ ، ١٧٠

قال / النووي ، الثاني أقوى ٦

وإذا استأجر حساباً لمبيع ثوب ، وسلمه إليه فليس للمالك بيعه قبل حبيمه : لأن له حبيمه لعمل ما يستحق به الأجرة : فكذلك قاله النووي / " والرافعي ، وبه نظر دكرته في تصنيف [ لي ] لطيف منسى بالرياض الأتيقة في قسمة الحديفة

وإذا حبيمه قبله بيعة قبل استردائه إن دفع الأجرة ، وإلا فلا ، وإن لم يعلمه فالحق أصعب على ما بينته هناك

والقصار : في ذلك كالصبيح ، إلا إذا قصر ، وقتل القصار أثر فله البيع ، وعلى هذا قياس من " صوغ الذهب ١٣ ، ورياضة البداية ١٤ ، وبيع الفراء ١٥

١ ب ( ١٧ / ب )

٢ روضة الطالبين ٤١٠ / ٣

٣ المصباح المصنف المسمى ، والمبيحة ما يصح به وثوبه الثواب ، والمصباح معناه المبيع ، وحرفته المبيحة ( لسان العرب - مادة صبح )

٤ ينظر التهذيب ٤١٢ / ٢ ، روضة الطالبين ٤١٠ / ٣

٥ ج ( ٩ / ب )

٦ ينظر فتح العزيز ٢٩٩ / ١

٧ زياد في ( ج )

٨ لأنه يستحق حبيمه إلى استيفاء الأجرة روضة الطالبين ٤١٠ / ٣

٩ القصرة : قصر الثوب قصار ، وقصره : حوَّره ودقَّه ، ومنه سمي القصر ، وقصرت الثوب لتقصيرها منه ، والقصر والقصر : تحول للثياب لأنه ينفقها بالقصرة التي هي القطعة من الثياب ، وحرفته القصرة ( لسان العرب - مادة قصر )

١٠ قال في التهذيب ٤١٢ / ٢ وإن قلل القصار ، أثر حائل لأنه ليس له حبيمه لاستيفاء الأجرة كما ينظر فتح العزيز ٢٩٩ / ١

١١ ( من ) ساقط من ( ج )

١٢ صوغ الذهب أي سيكه ( لسان العرب - مادة صوغ )

١٣ ينظر التهذيب ٤١٠ / ٢ ، روضة الطالبين ٤١٠ / ٣

١٤ المصنف قدم الشبه إلى تشبه ( لسان العرب - مادة شج )

١٥ ينظر التهذيب ٤١٢ / ٢ ، فتح العزيز ٢٩٩ / ١ ، روضة الطالبين ٤١٠ / ٣ - ٤١١

ولو قسم شريكه فبيع ما صدر له بالقسمة قبل قبضه يمس على أن القسمة مع أو إقرار : قاله الرافعي<sup>١</sup>  
وقال التتولي<sup>٢</sup> يجوز القسمة في المبيع قبل قبضه<sup>٣</sup> وإن جعلها<sup>٤</sup> يمس : لأنه يجبر عليها فلا يمتنع كالشفعة<sup>٥</sup>  
وليس في هذا معارضة لما حكاه عن الرافعي ، ومنع القاضي أبو الطيب أخذ الشفع قبل قبض المشتري وقيل له منع القسمة<sup>٦</sup>

تصرفه في روائد المبيع إن قلنا يردّها<sup>٧</sup> إلى البائع لو عرص فبيع لا يجوز<sup>٨</sup> تصرفه في روائد<sup>٩</sup> .  
وإن كانت حاملاً عند البيع ، ولدت قبل القبض<sup>١٠</sup> إن قلنا بتأجيله فمسألة<sup>١١</sup> لم يتصرف فيه وإلا فكانت حادث بعد البيع<sup>١٢</sup>

١ في (و) ولو قسم شريكه فبيع فباع ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الأسح

٢ قال الرافعي (و) قسم شريكه فبيع ما صدر له قبل القبض من الشراء على أن القسمة مع أو إقرار

فتح الميراث ٢٩٩/٤ حكاه ينظر روضة الطالبين ٥١١/٢

٣ ينظر تنقيح الإبلان ١٣/١

٤ في (ج) قبل القبض

٥ في (ج) وإن جعلنا

٦ الشفعة شرعاً حتى تملك قهري ثبت للشريك التميم من الحدث فيما يملك بموضع مبيع المحتاج ٣٩١/٢

٧ قوله (ومنع القاضي أبو الطيب - أي - مع القسمة) مستدركه في الحاشية اليمنى من الترتيب الثامن / في (ج)

٨ في (ب) و (ج) يمينها

٩ ينظر فتح العروير ٣٠٠/٤ روضة الطالبين ٥١١/٢

١٠ من الثمن روضة الطالبين ٥١١/٢

١١ ينظر فتح الميراث ٢٠٠/٤ روضة الطالبين ٥١١/٢

﴿وَكُنَّا عَارِيَةً، وَ مَاخُودًا بِسُومٍ﴾

لنا سبق : وإن كان ذلك أمانة . وهذا مضمون صمد يد

وسكنا ما رجع إليه بضمخ عقد ككباردود بعيب ، ورأس مال المسلم المنسوخ

بمنقطع المسلم فيه ، والمبيع الذي رجع فيه بإفلاس المشتري . كله يجوز بيعه قبل

قبضه ، وسبق حكم المصوب أول البيع

﴿ولا بيع المسلم فيه ، ولا الإعتياض عنه﴾ لأن النهي عن بيع ما لم يقبض

يشمله/ ويالتباس على المبيع الثابت فيه النص ، وفي سنن أبي داود " من أسلف في

شيء فلا يصرفه إلى غيره " ضعيف وفي الدار قطن " من أسلف في شيء فلا

يأخذ إلا ما أسلف فيه أو رأس ماله " ووردت آثار أبداً

١ المأزبه شرحاً لهذه الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه معني المحتاج ٣٦٢/٢

٢ إمام ملاحظة على ذلك ، وقرنته على تسليمه

٣ منهاج الصالحين ٤١/٢

٤ ج (ب) ذلك ، وفي (ج) لا

٥ ينظر فتح المبرور ٢٩٨/١

٦ منهاج الصالحين ٤٤/٢

٧ (١ / ٨)

٨ رواه أبو داود في سننه ، باب الصلوة لا يحول ٢٥٢/٩

٩ قال في علل الأوهام ٢١٦/٥

في إسناده ضعيف بن سعد التميمي ، قال السدي لا يحتج به

وقال الشيخ الألباني عن الحديث : ضعيف

١ وجسته عند الدار قطن في الملوك الثاني

من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره " وقال إبراهيم بن سعد " فلا يأخذ إلا ما أسلف فيه أو رأس ماله

كتاب البيوع ٤٥/٣ ، رقم الحديث ١٨٢

ولا تجوز الحوالة به ، ولا عليه ، [ وقيل تجوز ]<sup>١</sup> ، وقيل : تجوز به ، ولا تحوز عليه<sup>٢</sup> ، وعكس في الوسيط فقال : تجوز عليه ، لأنه<sup>٣</sup> ، وقال الرافعي : ولا أحالة ثابتة<sup>٤</sup>

الاستبدال من الثمن  
التي في  
الدمع  
( و الجديد جواز الاستبدال عن الثمن ) أي الذي في الدفعة<sup>٥</sup> . لحديث ابن عمر أنه قال : يا رسول الله إني أبيع الإبل بالدينار وأخذ الدراهم ، و أبيع بالدينارهم ، وأخذ الدينسير فقال " لا بأس إذا توافقتما وكنتم بينكما شيء " رواه الأربعة<sup>٦</sup> . و الحاكم في المستدرک وقال : صحيح على شرط مسلم<sup>٧</sup> حين لم يكن كما قال فلا أقل من أن يكون حسناً ، وهو من رواية سماك

١ ريد في (ب)

٢ ينظر روضة الطالبين ٥٩٢/٣

٣ قال المالكي أنه تجوز الحوالة عليه ، فإنه لا يتبدل عين المستحق ولا تجوز الحوالة به فإنه تبديل وتحويل إلى دمة العير الوسيط ١٢٩/٢

٤ أي لا أثر أن هذا الشيء ثابتاً من الأصحاب ( منقول من تحقيق فتح العزيز ١ : ٢٠٢ )

٥ فتح العزيز ٢٠١ : ٣

٦ مناج الطالبين ٤٤/٢

٧ وإن لم يكن نقداً فقني بالحاج ٧٠/٣

٨ رواه أبو داود في سننه ، باب في اقتضاء الذهب من الورق ٢٢٩

من الترمذي ، باب ما جاء في الصرف ٣٦٠

من المناقب الصغيرى ، باب بيع الفضة بالذهب ، وبيع الذهب بالفضة ٢٣١/٢

من ابن ماجه ، باب اقتضاء الذهب من الورق ، والورق من الذهب ٧٦٠/٢

٩ المستدرک على الصحيحين - كتاب البيوع ٤٧/٢

١٠ هو سمالك بن حبيب بن أوس بن خالد بن زرار بن معاوية بن حارث الدمشقي البكري ، أبو بصير الحنابلة روى عن جعفر بن سمرق ، والتميم بن بشير ، وأبي بن مالك ، وأحمد الله بن الزبير ، وسعيد بن جبير ، وعمر بن الخطاب ، وروى عنه أمية سعيد ، وإسماعيل بن أبي خالد ، وحماد بن سلمة ، والثوري وعمر بن حفص ، قال عبد الوارث عن الثوري : ما سخط سمالك حديث ، وقال ابن أبي عمير عن أبي بصير : قال : وقال صفوان شعبة يسمعه ، وقال ابن المبارك : سمعت صفوان الحديث قوله سنة ١٣٣ هـ رحمه الله ينظر تهذيب التهذيب ٤٧٢/٢



انمرد برهقه<sup>١</sup> ، وسمائك لا بأس به  
 وقرق بيته وبن المسلم فيه<sup>٢</sup> ، بأن المسلم فيه متعرض<sup>٣</sup> بالانقطاع للامسح ، أو  
 المسح بخلاف الثمن  
 وأيضاً المسلم فيه يقصد عيه ، [ والثمن يقصد ماله ]<sup>٤</sup> ، والتقديم معه : لأنه يبيع  
 ما لم يقبض<sup>٥</sup> ، وقطع القاصي أبو حنبل ، وابن القطان<sup>٦</sup> بالجديد<sup>٧</sup>  
 وبه حقيقة الثمن أوجه .

أحدها : التقد<sup>٨</sup>

والثاني ما اتصلت به ياء الثمنية<sup>٩</sup> ، قاله القفال<sup>١٠</sup>  
 وأصحهما إن كان في التمدد غائب<sup>١١</sup> /<sup>١٢</sup> وإلا<sup>١٣</sup>  
 أو كان الموضان تقديم فما اتصلت<sup>١٤</sup> به الياء<sup>١٥</sup> ،

١ في (١) : سر به برهقه ، وثبتت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٢ في (ب) : معرض

٣ (الثمن يقصد ماله) ، ساقط من (د)

٤ ينظر روضة الطالبين ٢/١٥٥

٥ ابن القطان هو الحسن بن محمد ، أبو عبد الله القطان ، صاحب المطرحت<sup>١</sup> وهو تصنيف لطيف  
 وصح بلاسحق قال له النووي من أصحاب أصحاب الوجوه ( ينظر غرر الحقائق الشافعية الكبرى  
 ١/٣٧٦ ، طبقات الشافعية لابن حنبل شهرة .

٦ ينظر ، روضة الطالبين ٢/٥١٢

٧ لأن أهل العرف لا يفتنون اسم الثمن على غيره فتح العرين ١/٣٠١

٨ في (د) : الثمن ، والثمن من (ب) و (ج) هو الأصح كما في كتب اللغة

٩ ينظر فتح العرين ١/٣٠١ ، روضة الطالبين ٢/٥١٢ ، مفتي المحتج ٢/٧٠

١٠ في (ج) : كالتد

١١ ج (١/٨)

١٢ أي وإلا فما اتصلت به ياء الثمنية ينظر الوسيط ٢/١٢٥

١٣ في (ب) : ما اتصل به

١٤ وهو الثمن ينظر ، روضة الطالبين ٢/٥١٢

و لثمن مقبل الثمن ، فلو باع بقداً بغير فعلى الأول لا يثمن ، أو عرساً بعرصين فلا ثمن

ولو قال بعتك هذه الدراهم بهذا العبد ، فعلى الثاني العبد ثمن<sup>١</sup> وعلى الأول<sup>٢</sup> والثالث في صحة العقد وجهان ، كما السلك في النقود ، فإن صححنا فالعبد ثمن<sup>٣</sup>

ولو قال بعتك هذا الثوب بغير وصفه صح<sup>٤</sup> ، فإن قلنا<sup>٥</sup> : الثمن دو الباء فالعبد ثمن

ولا يجب تسليم الثوب في المحلص ، وإلا فني [وجوداً] تسليم الثوب وجهين<sup>٦</sup> لأنه ليس فيه لفظ السلم لكن معناه<sup>٧</sup>

إذا عرف هذا : فإن باع [عرساً] بعتد بالاستبدال عن التقيد على ما سبق من الخلاف ، وإن باع<sup>٨</sup> بعرص في الدمة<sup>٩</sup> فإن قلنا الثمن دو الباء جار الاستبدال عنه ، وإلا فلا<sup>١٠</sup> لأن ما ثبت في الدمة مضمناً لا يجوز الاستبدال منه<sup>١١</sup>

١ ( الثمن ) ساقط من (ب)

٢ و السردم ثمن روضة المتكبين ٥١٢/٣

٣ من موله ( لا يثمن ، أو عرساً بعرصين - إلى - وعلى الأول ) ساقط من ( ج )

٤ في (د) العبد ، والثابت من (ب) و ( ج ) وهو الصحيح

٥ ينظر فتح العزيز ٣٠١/١ ، روضة المتكبين ٥١٢/٣

٦ أي التقيد ينظر فتح العزيز ١/١ ، روضة الطالبين ٥١٢/٣

٧ ب ( ١٨ / )

٨ ( وجوب ) ساقط من (د)

٩ الأول لا يجب إذا لم يجر بينهما سلم السلم

الثاني يجب اعتقاراً بالثمن ينظر التوسيع ١٢٥/٢ ، فتح العزيز ٣٠١/١

١٠ أي فيه معناه ينظر روضة المتكبين ٥١٢/٣

١١ ما بين التوسيع ساقط من (د) والثابت من (ب) و ( ج )

١٢ ينظر روضة المتكبين ٥١٢/٣

وإن باع بقداً يقيم في الدمة - صحيح خلافاً للمباني<sup>١</sup>  
 وهذا ابن الرقعة<sup>٢</sup> أنه يستبدل عن كل منهما إذ هذا كل منهما من  
 وعندي أن هذا سهو<sup>٣</sup> ، ولا يجوز الاستبدال عن شيء منهما ؛ لأنه صرف لابد فيه<sup>٤</sup>  
 من قبض ما عقد عليه المتكبرين عينا<sup>٥</sup> معين  
 وقد صرح الماوردي بأنه لا يجوز الإبراء منه<sup>٦</sup> ، وصرح بأنه إذا اشترى ديناراً بدينارين  
 وقبضه ، وحصل له على الصيرفة<sup>٧</sup> مثل الدراهم . فقال  
 اجعلها بدلاً عن الثمن . ثم جرح<sup>٨</sup> سواء حصلت قبل القبض أم بعده  
<sup>٩</sup> لا فرق في الاستبدال عن الثمن بين أن يكون المبيع قبض أو لا ، كما اقتضاه المخرج  
 كلام البيهقي

١ (وإن باع) ساقط من (ج)

٢ المباني هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عبد البروي أبو عاصم المباني الإسم الجليل  
 ، حافظ مصنف ، ولد سنة ٣٧٤ هـ ، أحد أعلام عصره الأندلسي والبيضاوي والريادي  
 والإسمراني بيهقيون . له عدة مؤلفات منها التريقات ، والميسرة ، وأمن القضاة التي شرحه الطبري  
 في كتابه الإشراف ، وطبقت المشاهير ، روى عنه إسماعيل بن أبي صالح ، توفاه رحمه الله بقشور سنة  
 ٤٥٨ هـ . وعمره ثلاث وأربعين سنة (ينظر طبقات الشافعية الكبرى ١/ ١٠١ ، ١٠٥ ، طبقات الشافعية  
 لابن قاضي شوية ١/ ٣٧٢)

٣ ينظر كتابه التبيين لوج ١/ ١٩ ب

٤ في (د) منه ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٥ (الإبراء منه) ساقط من (ج)

٦ في (د) ويصح له ، ولثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٧ الصيرفة الصرف من الصرافة يقال صرفت دراهم بالصراف وبيع المرحوم صرف في فصل  
 الجوزة فصح أحسنها (ينظر الصعاج ، صرف ،

٨ في (د) لا يجوز ، ولثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٩ في (ب) أو بعده

١٠ ينظر التكميل ١١٦/٣ - ١١٧

وفي العدة عن بعض الأصحاب . أن الخلاف إذا قبض . فإن لم يقبض لم يجز وجه واحد ، وفي كلام ابن يونس وغيره ما يعمم عكسه<sup>١</sup>

**قوله** إن معنى الاستبدال عن الدراهم فذلك إذا استبدل عرساً<sup>٢</sup> . فإن استبدل<sup>٣</sup> نوعاً منها بنوع . أو عنها بدنانير هوجها . لاستوائهما في الزواج<sup>٤</sup> . وإن جوزنا فلا فرق بين بدل وبدل<sup>٥</sup>

**قوله** ( فإن استبدل موافقاً في علة الزيا مكذراهم عن دنانير<sup>٦</sup> ) . اشترط قبض البدل في المجلس<sup>٧</sup> . حذراً من الزيا . وإن استبدل عن الحصة المبيع بها شعيراً<sup>٨</sup> . وجوزناه<sup>٩</sup> فكاستبدال دينار عن درهم<sup>١٠</sup>

١ ابن يونس . هو عبد الرحيم بن محمد بن محمد بن يونس بن ربيعة الخوصي . صاحب التلخيص مختصر الوجيز . والديه في مختصر التتبيه . والتتبيه بمثل التتبيه وغيرهما . ولد بطول صل سنة ٤٩٨ هـ . وكان يها إلى أن استولت عليه الكثرة فانتقل إلى بغداد وولي قضاء الجانب الغربي بها . وفيها مات سنة ٦٢١ هـ .

(ينظر : مقالات الشافعية . مكتبري ١٩١٨/٨ - ١٩٢٠ . طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٣٦/٢)

٢ من قوله ( هرج لا فرق في الاستبدال - إلى . ما يعمم عكسه ) سابقاً من ( ج )

٣ في ( ج ) عرساً

٤ راجع رواج . مع . وروجه ترويضاً **تفككه** . ( التلخيص المختصر . مادة راج )

٥ ينظر : روضة الطالبين ٥١٢/٣

٦ في ( اب ) وإلى

٧ في ( اب ) مكذراهم عن درهم . وثبت هو الأصح موافقة لهماج ٥١٢/٣

٨ قوله ( مكذراهم عن دينار اشترط قبض البدل في المجلس ) سابقاً من ( ج )

٩ مهاج الطالبين ٥١٢/٢

١٠ في ( اب ) و ( ج ) إلى جوزناه

١١ ينظر : فتح المعري ٢/٢٣ ، روضة الطالبين ٥١٢/٣

والأصح أنه لا يشترط التعمين في المقد<sup>١</sup>، لأن الصرف في<sup>٢</sup> الذمة جائز ،  
والثاني / يشترط ثلثا يكون بيع دين بدين<sup>٣</sup>

وكذا القبض في المجلس إن استبدل ما لا يوافق في العلة ككوب عن  
دراهم<sup>٤</sup> يعني لا يشترط في الأصح<sup>٥</sup> ، وهو الذي صححه الإمام<sup>٦</sup> والهموي<sup>٧</sup> ،  
والرافعي في المحرر<sup>٨</sup> ، والنووي<sup>٩</sup> ، كما لو باع ثوباً بدراهم في الذمة لا يشترط  
قبض الثوب

والثاني يشترط صححة القراري<sup>١٠</sup> وجماعة ، وهو ظاهر نصه في المختصر<sup>١١</sup> ،  
لأن أحد المعوصين دين فيشترط قبض الثاني كراس مال المسلم<sup>١٢</sup> ، ولا خلاف أنه  
يشترط التعمين في المجلس

١ مهاج الطالبين ١١/٢

٢ في (ج) و (ج) على ، وثبتت من (ب)

٣ (أ) ، (ب) ، (ج)

٤ ينظر فتح المبرر ٢/٢ ، روضة الطالبين ٥١٣/٢ ، معي المحتاج ٧١/٢

٥ في (ب) في بقية الروايات ، وثبتت من (ب) وهو موافق للمعاجز ٤١/٢

٦ مهاج الطالبين ١١/٢

٧ (يعني) موجبة في حاشية (ج) رد مصحح

٨ ينظر معي المحتاج ٧١/٢

٩ ينظر مهج الطالب ١٩٨/٥

١٠ ينظر التهذيب ١١٧/٢

١١ قال الرافعي فأصبح الوجهين أنه لا يشترط قبض البذل في المجلس (المحرر) رسالة دكتوراه  
٥٢٣/٢

١٢ ينظر روضة الطالبين ٥١٢/٢

١٣ ينظر الوسيط ١٢٦/٢

١٤ ينظر فتح المبرر ٣٠٤/١

١٥ قال النووي لأن أحد المعوصين دين ظهر لم يقبض الثاني أشبهه ببيع الدين بالدين فكيف يشترط قبض  
رأس مال مسلم في المجلس التهذيب ١١٧/٢

وهل يشترط في المند؟

على الوجهين في استبدال الموافق ، فخرج أن هذا القسم يشترط تعيينه في المجلس قطعاً ، ولا يشترط قبضه ولا تعيينه في العقد<sup>١</sup> في الأصح . هكذا ذكر الرافعي<sup>٢</sup> ، وغيره هذه المسائل ، ولم يفرقوا بين الحال والمؤجل و [ لا بين ]<sup>٣</sup> الطعام وغيره ، وهو قول الشيخ أبي حامد

وصرح الرافعي<sup>٤</sup> في آخر<sup>٥</sup> المصنف تبعاً للبقوي<sup>٦</sup> بأنه لا يجوز استبدال المؤجل عن الحال ، ويجوز استبدال الحال عن المؤجل ويمسح كان من عليه المؤجل عجلته<sup>٧</sup> . ومسح للوردي أخذ التعوض عن الدين المؤجل<sup>٨</sup> .

ومسح القاضي حسين فقال : إن كان المؤجل طعاماً لم يحز بيمه بطعام و يجوز ما سواه

ويشهد له نحوه<sup>٩</sup> في باب العنة في الخيار<sup>١٠</sup> ، قال : ولا أجيزه قبل حلول الدين لأجل يشبه من الطعام خاصة . وأما بيع<sup>١١</sup> الطعام فلا بأس وفي التصرف إذا تكسب له في دمة الغير طعام مستقر إلى أجل مبرراً أو بدلاً في الحلع فأخذ منه بدله إن لم يمكن مضموماً جاز

<sup>١</sup> من قوله ( فخرج أن هذا القسم إلى ) ولا تعيينه في العقد ( سابقه من ج )

<sup>٢</sup> ينظر فتح العزيز ٣٠٢/١

<sup>٣</sup> ( لا بين ) سابقه من ( د )

<sup>٤</sup> ينظر فتح العزيز ٣٠٢/١

<sup>٥</sup> في ( د ) إجراء ، والمثبت من ( ب ) و ( ج )

<sup>٦</sup> ينظر التهذيب ٤١٧/٢ ، فتح العزيز ٣٠٤/١

من قوله ( وصرح الرافعي - إلى ... المؤجل عجلته ) موجود في خاتمه ( ج )

<sup>٧</sup> ينظر القماري ١٢٧/٥

<sup>٨</sup> ج ( د ، ب )

<sup>٩</sup> في ( د ) بالخير ، والمثبت من ( ب ) و ( ج ) وهو الأصح لما نقله الأم ٢/٢

ينظر : الأم ٢/٢

<sup>١٠</sup> ( اثنين ) سابقه من ( ب )

<sup>١١</sup> في ( د ) بين الطعام ، والمثبت من ( ب ) و ( ج )

وإن كان مطعوماً من غير جنسه لم يجر ، لأنه بيع طعاماً بطعام حر<sup>١</sup>  
 قال القاضي حسين : وهذا يشكك على كثير من المفتاء ويجب تبينه  
 ولا يختص ما ذكره بالثمن بل في كل دين ، ولعل سببه جعل بيع المزوجل بالحال<sup>٢</sup> :  
 كبيع الحال بالمزوجل ، وهو معتق في الربوي ، وعلى هذا يطرد في النقد بتقد  
 آخر

ولو كان سببه المنع من بيع الطعام قبل قبضه لامتنع في الحال وهو جائز  
 وكذلك بعير<sup>٣</sup> الطعام على أن قياس بيع المزوجل بالحال على عكسه غير ظاهر  
 فليفتقر في هذه المسألة

وكتلام القاضي يقتضي أنه متى كان الطعام عن بيع لا يجوز بيعه بطعام آخر<sup>٤</sup>  
 ومتى كان عن غير بيع جاز من الحال ولا يجوز عن المزوجل بطعام<sup>٥</sup>

فإن لا بد في الاستبدال من لفظ عقد<sup>٦</sup> ، فلو أعطاه بعير معوضة لم يملكه<sup>٧</sup>  
 وكان مصموماً عليه

بيع بما يجر<sup>٨</sup> وجوده في البلد<sup>٩</sup> فإن متعاضداً الاستبدال عن الثمن لم يصح ، وإن

عق  
 ما يجر  
 وجوده  
 في البلد

١ ( آخر ) سابقه من ( ج )

٢ فيه ( ١٨ / ب )

٣ في ( ١ ) غير الطعد ، والثمن من اليد و ( ج )

٤ في ( ج ) قطعاً ثم آخر

٥ ينظر الأم ١٦٧ / ٢ ١٨

٦ في ( ١ ) من لفظ آخر ، والثمن من اليد و ( ج ) وهو التسميع

٧ في ( ١ ) ما يجر وجوده ، والثمن من اليد و ( ج ) وهو الصحيح

٨ ( في البلد ) سابقه من ( ب )

٩ في ( ب ) و ( ج ) فإن مسد

جوزته<sup>١</sup> يمسح . ثم إن وجد<sup>٢</sup> ، وإلا استبدل<sup>٣</sup> فانه البهري<sup>٤</sup> ، وميره  
ولو باع بنقد وانتطع من أيدي الناس ، قال القاضي حسين<sup>٥</sup> إن جوزنا الاستبدال  
لم يمسح ؛ وإلا فتقولان :  
أحدهما . يمسح  
والثاني . يثبت له حق المسح<sup>٦</sup>  
ولو باع بنقد مرهعه السلطان<sup>٧</sup> ، له أن يطالبه به لا غير<sup>٨</sup> . معناه كمال أو في الذمة .  
قوله الماوردي<sup>٩</sup> والقاضي حسين<sup>١٠</sup>  
قال الروياني . وكذا لو باع بملوس فتسخها<sup>١١</sup> السلطان  
وصرح الماوردي هنا أن مسح<sup>١٢</sup> السلطان المعاملة بنقد لا يكون عيباً يثبت التمسح .  
قال : لأن العيوب تختص بالمعاملات اللازمة وهذا عارض يختص بالسعر<sup>١٣</sup>  
وقد حكمت قدمت في باب العيب عن صاحب المدة شيئاً<sup>١٤</sup> . وهما ذكرته هنا وزيادة  
عليه . ولا يكون ذلك ليس بعيب احتمال . والمقول<sup>١٥</sup> ما ذكرناه

الأخرى في الذمة كذا تسمى . وكذا ما في الذمة من بدل الصلح<sup>١٦</sup> عن المال<sup>١٧</sup> ،  
وأما المهر ، وبدل الخلع ، والصلح عن الدم .

١ في (ب) و (ج) جرد

٢ بطر القهيري ١١٦/٢ ١١٧

٣ في (ب) حق التمسح

٤ بطر الحارثي ١٥٠/٥

٥ في (ب) و (ج) فسخها

٦ في (أ) أن يمسح ، وثالث من (ب) و (ج) وهو المصحح

٧ بطر الجدوي ١٥٠/٥

٨ في (ب) والمذكور ما ذكرناه

٩ الصلح لغة قطع النزاع . وشروطه : عقد يحصل به ذلك وهو ادراج صلح بين المسلمين والمسلمين .  
ومن الإسام والعهود . ومن الزوجين عند الشقاق . وصلاح في المملكه وهو التقييد هنا . مسمى الصلح

١٠٧٧/٢



من قلب بضمان العقد وهو الأصح فكذاك<sup>١</sup>

٢٢٧٢ باع طعاماً بدراهم مؤجلة ، وحل الأجل ؛ له أن يأخذ بالدراهم طعاماً إذا<sup>٢</sup> شرع<sup>٣</sup> جوز<sup>٤</sup> الاستبدال عن الثمن ، ومنعه مالك لأنه مكبيع طعام بطلعم<sup>٥</sup>

٢٢٧٣ ليكمل منهما دين مستقر على الآخر من جميع مكذهب ودراهم ، فقال<sup>٦</sup> (دفع) عنك الديار الذي لي في ذمتك بالعشرة الدراهم التي لك في ذمتي ، مذهباً : لا يجوز<sup>٧</sup> ، وبه قال الليث<sup>٨</sup> ، وأحمد<sup>٩</sup> وقال أبو حنيفة<sup>١٠</sup> ، ومالك<sup>١١</sup> يجوز بشرط الحلول<sup>١٢</sup> ، ويبرأ بكل منهما ، وتعرف هذه المسألة بتطالرح<sup>١٣</sup> الدينين وأصحابنا<sup>١٤</sup> يحتجون بالنهي عن بيع الكائين بالكائين<sup>١٥</sup>

١ ينظر روضة الطالبين ٥١٢/٢

٢ ج (أ) الدراهم ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح

٣ (٢ / ٠٠٩)

٤ ج (ج) أو جوز

٥ ينظر الاستبصار ٣٧٩/٦ ، القواين المقوية ، ١٦٩

٦ ينظر التكميل ٤١٢/٢ ، روضة الطالبين ٥١٤/٢

٧ ينظر المعنى ٥١/٤

٨ ينظر المبدع ١٥٦/٤ ، الإتصاف ٥٠/٥ ، الركن الرابع ١٢٢/٢

٩ ينظر المعجزة ٥٨٩/٢ ، نتائج المسالك ٢٣٦/٥ ، تبين الحقائق ١١٨/٤

١٠ ينظر النوبة الكبرى ١٢ / ٨ ، التمهيد ٢٦ / ٦ ، التاج والإعجاز ٢٢٧/٤

١١ التطالرح : طرح الشيء وبالشبه به ، واستعارة إلقاء القوم المسائل بعضهم على بعض ؛ مختار الصحاح ، طرح

١٢ ينظر روضة الطالبين ٥١٢/٢ ، المجموع ٢٦١/٩ ، معني المحتاج ٢٥/٢

١٣ وهو بيع الدين بالدين ينظر ميل الأقطار ٢٥٠/٥

ونقل أحمد الإجماع على أنه لا يباع دين بدين<sup>١</sup> ، لكن الذي قام الإجماع عليه بيع الدين بما يصير ديناً ، أما حين ثابت لمسقطه فلا ، فالبحر في هذه المسألة يحتاج إلى دليل آخر

وتفقوا إذاً كما<sup>٢</sup> موطنين على النع ، وإن كان القصد التنازع ، وإنما<sup>٣</sup> يظهر ذلك<sup>٤</sup> أيضاً إذا ثبت استدراج هذا النوع في بيع الدين بالدين لشملة النهي والذي ذكره<sup>٥</sup> أهل اللغة أن الصالحين بالصالحين هو التسمية بالمسئلة ، فإن ثبت إلحاق هذا به في المعنى ، وإلا فتقف الدلالة .

وجميع ما ذكرناه لا اختصاص له بالثمن بل يجري في كل دين يجوز الاستبدال عنه

﴿ ولو استبدل عن القرض والقيمة المتلفه جاز ﴾ بلا خلاف لاستقراره ، وسكننا المال الضموم .

الاستبدال  
عن القرض  
وبطنه  
المال

١ ينظر التعليق ٥١/١ ، الإجماع ص ٩٢

٢ في (١) يسقط ،

٣ في (ب) لكن

٤ ج (١ / ١) ،

٥ (ذلك) مسقطه من (ب)

٦ في (ب) ذكره

٧ النتيجة التأخير (مختار الصحاح ، مادة ساء)

٨ من قوله أبيع الدين بالدين لشملة - إن - وجميع ما مسقط من (ج)

٩ منهاج الطالبين ١٥/٢

١٠ (وإذا اشتراط قبضه في المجلس ما سبق) ، وكذا اشتراط تعيينه وكيفية  
 حالاً على ما سبق  
 [قال الرافعي<sup>١</sup> : هـن ثبت إلحاق هذا به في المعنى : وإلا فتصنف الدلالة<sup>٢</sup> ] . ومرار  
 لصنف بالقرض ، مثل القرض ، وأطلق الجمهور ذلك  
 وفي الشامل<sup>٣</sup> ، تخصيصه بما إذا تلف أو تصرف فيه : فإن بقي في يده : فإن قلب  
 يملك بالقبض لم يجرز الإعتياف عن عبته لروايل ملكه  
 ولا هن مثله لعدم استقراره لأنه يفرض أن يرجع<sup>٤</sup> إلى المين .  
 وإن قلنا يملك بالتصرف ، قال [يعني<sup>٥</sup>] أصحابنا لا يجوز أخذ دالة لصنف  
 الملك<sup>٦</sup> / بتسلط المستقرض عليه انتهى - يعني كلامه - .  
 وفيه إشارة إلى المدل على قول التصرف لا يثبت قبله ، فكذلك لم يسكن حكم  
 الاعتياف عنه : لأنه ما لم يملك المستقرض العين لا يملك القرض بدله . ودعواه  
 عدم استقراره على قولنا يملك بالقبض مبررة ، ويستدلالة بعرض الرجوع  
 منقوض بهذه التولد

١ أي رافعي أصحاب الاشتراط ، والثاني غيره ، قال النووي الثاني أصبح يظهر بوجهه الطائفي

٥١٢/٣

٢ منهاج الطالبين ١٥٠٢

٣ يظهر فتح القدير ٢٠١/٤

٤ ما بين القوسين زيادة (ج)

٥ يظهر قوله في فتح القدير ٢٠١/٤

٦ في (١) و (ج) وتصرف ، وللتب من (ب) وهو الأصح

٧ في (ب) لا يقرض ، وللتب من (ب) و (ج) وهو الأصح

٨ في (أ) يرجع ، وللتب من (ب) و (ج)

٩ زيادة في (ب) و (ج)

١ ب (١٩ / ٢)

وجميع ما ذكرناه من الاستدلال<sup>١</sup> هو بيع الدين ممن هو<sup>٢</sup> عليه

١٢٢ ( وبيع الدين لغير من عليه باطل في الأظهر ) لأنه لا يقدر على تسليمه .

والثاني محور . لاستقراره كبيعته ممن عليه بشرط أن يقبض المشتري الدين ممن

عليه . ويقبض مائة الف موصى في المجلس : وإلا يبطل

هذا ، ما ذكره اترافعي في الشرح<sup>٣</sup> والتحري<sup>٤</sup> ووافق المصنف هنا

وقال في الروضة أن الأظهر الصحة<sup>٥</sup> وكذا قال صاحب المهذب<sup>٦</sup> وابن أبي

صهريون ، وإسماعيل الحمصري<sup>٧</sup> ، وقال أنه المنصوص في الأم<sup>٨</sup> والصرف<sup>٩</sup> ،

وحكاة غيره عن نصه في كتب الشروط

وقال ابن الصباغ في باب الكتلة أن ظاهر المذهب<sup>١٠</sup> البيع ، لكنه ضعف عنه

والعقار الجواز

١ في (١) من الاستدلال ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٢ ( هو ، ماقطعة من (ب) )

٣ معراج الطالبين ١٥٢/٢

٤ ينظر فتح العزيز ٢٠١/١

٥ قال في المحرر ٥٢٢/٢ = ٥٢٢ و صورته أن يكون له على رجل مائة فبيع جميعه بغير منه هذا بطلان ثلاثة .

٦ ٥٢٢/٢ ( زمانه وكتوبه )

٧ ينظر روضة الطالبين ٥١٤/٢

٨ في (١) فكتنا ، وثبتت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٩ قال في المذهب ٢٦٢/١ والأول أظهر ( أي الجواز ) لأن الظاهر أنه ولو عن تسليمه إليه من غير منع

ولا حرج

١٠ إسماعيل بن محمد بن علي بن عبد الله بن إسماعيل بن ميمون ، قلب الدين الحمصري شرح مذهب ،

وله مصنفات هو ذلك كثيرا ، لكنه به حائل ، وروي عنه هذا توبة في حدود سنة ست و سنة سبع

وسمى ومنه مشتقة ١ ينظر طبقات الشافعية الكبرى ٢ / ٨ ، طبقات الشافعية لأبي قاضي شهاب

( ١٢١/٢ )

١١ ينظر الأم ٢٢/٣

١٢ في (١) أن الأظهر البيع ، وثبتت من (ب) و (ج)

وأما اشتراط القبض من الجانبين فهو شيء قاله الهنوي<sup>١</sup> ، والرافعي<sup>٢</sup> ، ولم أراه  
لغيرهما . وينبغي أن لا يشترط إلا القبض من أحد الجانبين<sup>٣</sup> ، بل يكفي التعيين  
على ما سبق . ولم أجد في كلام الأسحاب ما يقتضي ذلك ولا يدفعه<sup>٤</sup> ، وإنما  
صرحوا بأنه لا يجوز بيعه بين وهو محمول على ما إذا انقضى التعيين من الجانبين

١٥٥ ( بأن يشترط عبد زيد بيعته له على عمرو ) هذا تصوير المسألة

١٥٦ ( ولو كان ثريد وعمرو دينان على شخص ، فباع زيد صمراً دينه بنينه ؛ بطل  
قطعا ) لأنه بيع دين بدين كذا قلوه ، وفي الاستدلال<sup>١</sup> بدله<sup>٢</sup> ما سبق ، ولا فرق  
بين أن يتفق الجنس أو يختلف

١٥٧ ( وفيمن المقار ) كالدور والأرض والبناء والشجر ( تخليته للمشتري  
وتسكينه من التصرف بشرط فرائغه من أمتعة البائع ) فتسليم الدار المشحونة  
بشيء  
فمن  
بشر

١ ينظر التهذيب ١٧/٢

٢ ينظر فتح المبر ١/١٤٢

٣ من قوله ( فهو شيء قاله الهنوي ) إلى من أحد الجانبين ( ساقط من ( ج )

٤ في ( د ) بدله ، والثبت من ( ب ) و ( ج ) وهو الصحيح بواقفته بسباج

٥ منهاج الطالبين ٢/٢٥٨

٦ المرجع السابق

٧ في ( هـ ) فلي الاستدلال ، والثبت من ( ب ) و ( ج ) وهو الأصح

٨ ١٠٩ - ١٠٨ ب

٩ منهاج الطالبين ٢/٢٥٨

١٠ المرجع السابق

بالأمتعة يتوقف على تقييدها ، وكذلك السفينة<sup>١</sup> المشحونة ، هذا هو الصحيح الذي  
 جزم به الرافعي<sup>٢</sup> هنا  
 وحصى في باب الإنفاذ المطلقة في البيع<sup>٣</sup> وجهاً في صحة قبض الدار<sup>٤</sup> المشحونة  
 أنه يصح<sup>٥</sup> ، وأن الإمام<sup>٦</sup> ادعى أنه ظاهر المذهب  
 وبه النووي<sup>٧</sup> على ذلك هنا ، غير أنه سبق قلعه من صحة القبض إلى صحة البيع ،  
 وصح بيع الدار المشحونة بالأمتعة لا خلاف فيه  
 ويصح بيع الأرض المروعة قتلماً على أصح الطريقتين  
 وقيل بتحريمهما على المستأجرة ، وقبضها فكيفس الدار المشحونة عند الإمام<sup>٨</sup>  
 يصح قبضهما  
 وقيل لا يصح قبضهما .  
 وقيل تثبت اليد في الأرض دون الدار وهو الأصح<sup>٩</sup> وفي التبسيط حكمه

١ في (١) السفينة ، والمثبت من (أ) و (ج) وهو الصحيح

٢ في (١) الدوردي ، والمثبت من (أ) و (ج) وهو الصحيح

ينظر فتح المبرر ٥/١ ٣

٣ ج (١) ، ب

٤ في (ج) وجهان في صحة قبض الدار

٥ قال الرافعي في الإنفاذ المطلقة في البيع عند الحديث من بيع الأرض ، مروعة

ويصح بيع الأرض ، وإن كانت مروعة على أصح الطريقتين فكما لو باع داراً مشحونة بأمتعة ثم غلب  
 بعد ذلك فقال على أن الإمام أورد في ذلك الصورة وجهاً أيضاً ، وادعى أنه ظاهر المذهب فتح المبرر

٣٢٩/٤

٦ ينظر نهاية الطلب ١٢١/٥

٧ ينظر روضة الطالبين ٥١٥/٣

٨ ينظر نهاية الطلب ١٢١/٥

٩ ينظر فتح المبرر ٣٢٩، ٣٢٨/١ روضة الطالبين ٥١٦، ٥١٦/٣

ودار امتدة بالأشهر كحائضها ، وبالأفراء<sup>١</sup> والحمل<sup>٢</sup> لا يصح بيعه قطعاً ،  
ويصح بيع الأمة المزوجة قطعاً ، ويصح بيع السجادة في الأصح ، لا المستثنى  
منفعتها في الأصح

والرجوع في القيص إلى العرف ، وأهل العرف يمدون التخلف في العقار قبضاً ، ومن  
حملة التمكين تسليم امتحان إلى المشتري ، ولا يشتر دحوله

ولو جمع البائع متاعه في بيت من الدار ، وحلّى بين المشتري وبينه الدار حصل  
القبض فيما عدا البيت

والأصح أنه لا يشتر حضور أحد من المصاميين/ عند البيع

والثاني إن حضرا فقال البائع للمشتري نوبك هذا ، ولا مبيع حصل القبض ولا  
هنا

والثالث يشتر حضور المشتري<sup>٣</sup>

١ ( فإن لم يحضر المالكان المبيع ) أي والتفريع على الأصح ( اعتبر مضي  
زمن<sup>٤</sup> يمكن فيه المضي<sup>٥</sup> إليه في الأصح ) قاله البعوي<sup>٦</sup> .

- 
- ١ القرء والقرء المبيع والمظهر عند ، وذلك أن القرء الوقت فقد يمشون المبيع والمظهر ( سمي  
المرب ، قرأ )
  - ٢ في ( أ ) أو الحمل
  - ٣ في ( ج ) وحضر بين المشتري
  - ٤ ينظر روضة الطالبين ٥١٥/٢
  - ٥ ب ( أ ) / أ )
  - ٦ ينظر روضة الطالبين ٥١٥/٢
  - ٧ ههنا الطالبين ٤٦٢
  - ٨ في ( أ ) و ( ب ) من ، وفي ( ج ) زمن وهو الثلث لوافقته لمعناه ٤٦/٢
  - ٩ في ( أ ) القيص ، والثلث من ( ب ) و ( ج ) وهو التسبيع موافقته لمعناه
  - ١٠ ههنا الطالبين ٤٦/٢
  - ١١ ينظر الكهوب ٤٠٧/٢

ويشبهه إذا رغب منه شيئاً في يده لا يلزم ما لم يعمد زمان على المذهب ، وقد ذكره المصنف في الزعم ، وتوابعه عقاراً في يده فاعتبار زمان الظني إليه على ما سبق<sup>١</sup>

في  
القول  
( وقيل في القول نحو قوله ) ، وروى حرملة : أنه تكفي التحلية ، وفي وجه  
يكفي لنقل المصنف دون التصريف<sup>٢</sup> فعلى المذهب يأمر المصنف بالإنتقال من موضعه  
ويستوي الدابة أو يتورعها<sup>٣</sup> ، ولا يكفي استعماله وركوبه فلا نقل ، وكذا الوطن  
في الأصح<sup>٤</sup>

١ ينظر : منهاج الطالبين ، كتاب الزعم ، ١١/٢

٢ ينظر : روضة الطالبين ، ٥١٥/٢

٣ ( ترجمته ) ساقطه من ( ب ) ، قال الزايعي : فاستعمل التشهير ، و به قال أحمد : أنه لا يكفي فيه التحلية ، بل لابد من النقل والتحويل فتح المزيرو ١/٥ ، ٢ ، ٦ ، ٢

٤ منهاج الطالبين ١٦/٢

٥ ذكره الجوزي في بداية الطلب ١٢٨/٥ ، والدراني في التوسيع ١٢٦/٢ ، والسوي في روضة الطالبين ٥١٥/٣

٦ في ( أ ) دون التصريف ، والمثبت من ( ب ) و ( ج ) وهو الصحيح والمقصود

يكفي لنقل المصنف ، لا يشترى ، ولا يكفي لجور تصريفه روضة الطالبين ٥١٥/٢

٧ ينظر : فتح المزيرو ١/٥ ، ٢

٨ ينظر : روضة الطالبين ٥١٥/٢



مرد  
البيع  
مرد  
لا يفسد  
البيع

١٥٥ ( فإن جرى البيع بموضع لا يختص بالبيع ) كمنسحب أو شارع ، أو دار المشري ( كمنسحب ) فقله [ إلى غير ] له<sup>١</sup> ، وقد جرموا هنا بذلك في دار المشري<sup>٢</sup> وقالوا<sup>٣</sup> لو باعه شيئاً في يده وديعة أو غصياً لا بشرط النقل ، ولا إذن البائع ، ولا بثبت حق الحبس لأنه رخص بدوام يده ، ولأن البيع جهة صمان فيسقط صمان القبضة في المصنوب ، ويتقرر صمان الثمن هناك فإله المتولي<sup>٤</sup> وفي الحاوي<sup>٥</sup> وجه بأشراط النقل بدون البائع إذا كس له حق الحبس فعلى ما قاله المتولي بصور<sup>٦</sup> ما قدمناه في دار المشري بما إذا لم يمتد باليد ، كما إذا كان البائع معه وتحرير القول فيما إذا باعه شيئاً في يده<sup>٧</sup> عقراً سكن أو مقبلاً ، أنه إن كان الثمن حالاً ، ولم يوفره احتاج إلى إذن البائع في القبض على ما جرم به الراجعي<sup>٨</sup> وما حكاه عن القنعة<sup>٩</sup> وحاشه ، وكذلك ما حكاه الإسماعيلي عن الشيخ أبي علي ، والذي قاله الراجعي أصح

١ منهاج الطالبين ١٦/٢

٢ في قبضة مربي المحتاج ٢٢/٢

٣ سبيل ما انضم إلى النار من مراتبه وحلل ناحية خير ( مختار الصحاح ، مادة خير )

٤ منهاج الطالبين ١٦/٣

٥ في اليد و ( ج ) أي منه

٦ ينظر فتح المير ٣٠٦/١ ، روضة الطالبين ٥١٦/٢

٧ ينظر قنعة الإيالة ٩٩/١ ٧٠

٨ ينظر الحاوي ٣٣٢/٥

٩ ينظر قنعة الإيالة ٩٩/١ ٧٠ - ب

١ ( د ) بصور ، والمثبت من ( ب ) و ( ج )

١١ ( في يده ) مناقضة من ( اليد )

١٢ ينظر فتح المير ٣٠٦/١

١٣ ينظر قنعة الإيالة ٩٩/١ ٧٠ - ب

وإن كسر الشئ/ مؤجلاً أو حالاً<sup>١</sup> وقد ذكره<sup>٢</sup> المشتري لم يحتج إلى الإذن ،  
ومقتضى كلام الرافعي<sup>٣</sup> حكاية وجه فيه  
وحيث قلنا لا يحتاج إلى الإذن أو يحتاج/ وأن<sup>٤</sup> ففي اشتراط مضي زمان ينأى فيه  
القبض ، واشتراط المسير معه ونقله بعد الوصول إليه إلى مكان مشقلاً بالخلاف  
الذي في الرهن حرماً بحرهِ ، والصحيح كالصحيح هكذا قاله الجمهور<sup>٥</sup>  
وفي القناعة إلى كان في يده ( بجهة صمان فكما اشترى صان قبضاً ، وإن كان لا  
بجهة أمانة ففي اشتراط مضي الزمان ونقل وجهي<sup>٦</sup> ، وحيث قلنا في هذه الصور  
سكاه لا يصير مقبوضاً فلتب في يد المشتري ( انسخ البيع ، وقال الإمام<sup>٧</sup> ينبغي أن  
يكون في يد المشتري<sup>٨</sup> بمثابة المبيع يقبضه قبل توقيع الثمن ، يعني فيستقر صمانه  
ولا يمتد تصرفه كما سيأتي عه  
وعلم أن الرافعي وغيره أطلقوا النقض في المنقول ، وكذا صاحب المهذب فيه<sup>٩</sup>

١ ج ١ / ١٠١

٢ في (ب) وقد وطره المشتري

٣ ينظر فتح الميرز ١/٦

٤ ج ١ / ١٠١

٥ ينظر المجموع ٣٨/٩

٦ م بين القومين سابقاً من (د) ، والثبت من (ب) و (ج) ،

٧ أحدهم لا بد منه لأن الأمانة تطلب بصحتها مصنوعة فلا قرية الثمن بالبعد حتى تسير الأمانة  
مصنونه

والثاني لا يعتبر بل يتقلب في تحاليد الأمانة يد ملكه ، فكما تتقلب اليد المتخضية للمبيع العينة يد  
صمان الثمن ( لئلا الإبقاء ٩/٦ ١/١٠ ب )

٨ ينظر نهاية المطلب ١٧٦/٥

٩ م بين القومين سابقاً من (د) ، والثبت من (ب) و (ج) ،

١٠ ينظر فتح الميرز ١/٦

١١ ينظر ، التلخيص ٢٧٣/١

وقال في التلبية<sup>١</sup> فيما يتناول بالهد قبضه بالتناول<sup>٢</sup> ، وكذلك قاله القاضي أبو الطيب والجرجاني<sup>٣</sup> وجماعة  
والمتروكة التوي في الروضة<sup>٤</sup> ومتنوه بدرهم والداير و الأشياء الحبيبة

١ (وإن جرى في دار<sup>(١)</sup> البائع) قال الإمام المملوكة والمستاجر والمعد<sup>(٢)</sup> ،  
(لم يكف ذلك) لأن يد البائع عليها وعلى ما فيها<sup>٣</sup>  
ولا فرق بين أن يكون قد هز الثمن أو لا فلا ينتقل ضمان العقد<sup>(٤)</sup> ، ولا يجوز  
التصرف به لكن يدخل في ضمانه حتى يطلب منه إذا خرج مستحقاً لوضع يده  
عليه<sup>٥</sup>

١ ينظر التبية من دار

٢ في (ب) التناول

٣ الجرجاني هو أحمد بن محمد بن أحمد ، القاضي أبو نوح الجرجاني ، كان إماماً في الفقه و  
الأدب فاضلاً بالعلم ، ومفرداً بها ، سمع الحديث من أبي طالب بن شيبان ، و أحمد بن أبي الطيب  
و القاسمي وغيرهم ، روى عنه أبو علي بن مسكويه الحافظ ، وأحمد بن بن المنذر قندي وغيرهم ، نقله  
على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي ، توفي سنة ١٨٦ هـ (ينظر طبقات الشافعية الكبرى ٢/١ - ٢٥)

٤ ينظر روضة الطالبين ٥١٢/٢

٥ في (أ) يد البائع ، و التبت من اليد وهو الصحيح لواقفته للمحتاج

٦ منهاج الطالبين ٤٦/٢

٧ ينظر نهاية الطلب ١٨ / ٥

٨ في (ب) أو داره

٩ منهاج الطالبين ٤٦ / ٢

١٠ أي لم يكف ذلك الثمن في نفسه إلا إذا كان البائع فيه ، معني محتاج ٧٣/٢

١١ ينظر التبيين ١٣٦/٢

١٢ ب ١ / ٥

١٣ ينظر روضة الطالبين ٥١٢/٢

وعبارة الراجحي أنه لا يكفي لجواز التصرف ويكفي لدخوله<sup>١</sup> في صمائه ،  
وعبارة البهوي<sup>٢</sup> قربية منها ، وكلاهما ليس مبرهماً في ضمان العقد ، وما ذكره  
من<sup>٣</sup> « العبارة الصريحة لم أره منقولاً لكن فهمته من فقه الباب باعتداده ، وإطلاق  
عبارة الكتاب ظاهر فيه<sup>٤</sup> ، وما ذكرناه من عدم الاستكفاء معروض فيما جرت  
العادة بشمله كالمصبرة والأخشاب ونحوها

أما الدراهم الخمسة إذا أحدها بيده أو الثوب إذا لمعه فعلى ما قدمناه يجمع  
قريباً أنه<sup>٥</sup> ، وإن كان في دار البائع ألا ترى [ أنه ]<sup>٦</sup> لو نازعه فيه كس المول قوله  
هنا قلت فالمصبرة إذا بفلها شيئاً فثبتاً<sup>٧</sup> فقد احتوى في كل مرة على شيء قليل  
فيجمع قريباً له

قلت المحكم العرف<sup>٨</sup> ، وهو الفارق بين القليل والكثير

١ ينظر فتح القدير ٦/٤

٢ في ليا في دخوله

٣ في دار القريب ٨/٣

٤ في (أ) في ، وإشتمت من (ب) وهو الأصح

٥ من قوله ، وقال في تشبيههما يتناول باليد قبضه بالتناول [ ب ] وإشتمت من (ب) في قوله ظاهر فيه  
سائق من (ج)

٦ أنه (ب) زيادة في (ج)

٧ في ليا فالمصبرة

٨ هذه قاعدة من القواعد الشرعية وهي معروفة بـ «عادة محكمة» ، وقد عرف بعضهم العادة فقال  
العادة والعرف ما استقر في القوم من جهة المول وثقلته الطباع المنظمة بالتناول

فعلى هذا فالعرف هو العادة المعروفة ، فالعرف والعادة لفظان بمعنى واحد من حيث التامساق أي من  
حيث ما يدل عليه لفظهما استعمالاً وبمعنى علي وهو العادة المعروفة ينظر الوجيز من ٣٧٦

ويجاء تعليق القاضي حصين أنه لو وضعه في حواليق له ، وخرج ليعضد الجمال فهو  
قبض ، وإن كانت الحواليق في دار البائع وسكنها لو استأجر منه الحواليق

بالحق ( إلا بإذن البائع فيكون معيلاً للبيعة ) ، التي أدنى في النقل إليها ، وصورة  
المسألة أن يكون أدنى في القبض والنقل ، فإن لم يأت إلا في النقل ، فإطلاق  
الإمام أنه لا يحصل القبض ،  
ويحتمل أن يقال إن كان بعد توهير الشمس كسرى ، والظاهر ما قاله الإمام لأن  
مجرد الإدس في النقل لا يقتضي المعاري

بالحق المعتبر هنا في قبض الموقوف كما علمت ، وفي القصب المنبر الاستيلاء من  
غير نقل ، هكذا قال الإمام ، قال : وفيه وجه ضعيف أن صغار المدوا يشع  
على النقل فلو جرى الاستيلاء من المشتري من غير نقل فهو كالمقبض جزأها فيما  
إذا اشتري مكانة .

١ الجواهر والجواهرات ينقسم الفلام وقتها ، وهما من الأوعية مبردة ، وجمع جواريق يمتنع لجمع  
وجواريق ( لسان العرب ، مادة جوق )

٢ في ( ١ ) فإن كسرى ، والثابت من ( ١ ) و ( ٢ ) وهو أصوب من حيث اللغة

٣ في ( ٢ ) إذا استعير ، والثابت من ( ١ ) و ( ٢ )

٤ منهاج الطالبين ٤٦٧

٥ ينظر نهاية المطالب ١٨ / ٥

٦ ينظر ، فروع السائق ١٨٢ / ٥

٧ ( قال ) ساقطة من ( ١ )

قال<sup>١</sup> : ويكرر شيخنا وجه<sup>٢</sup> أن الاستيلاء كما صورنا لا يقلل الصمد كـ لا يسقط على التصرف ، وهذا بعيد<sup>٣</sup>

جاءنا هذا اعتراضا القبل مع وجود إلا التحلية فإن لم يقبلها المشتري لم يتقلد الضمان ، وإن قبلها فوجهها في النهاية عن العرائض<sup>٤</sup>

وجه الانتقال أن التحلية مع القبول يثبت صورة الاستيلاء مع تحلب<sup>٥</sup> النقل اعتبر وعلى الوجهين لا يتصرف وهذا الوجه يشارك الوجه الذي حكيمه في أصل المسألة في أن التحلية كاهية لقلل انضمام دون التصرف ، لكنه هنا مفرع على [ أن ] اشتراط النقل<sup>٦</sup> معتبر فيه القبول فيكون معها كاستيلاء الناقل [ للصمد ] دون التصرف وذلك الوجه مطلقا فظهر أن التحلية وحدها كافية في نقل [ الصمد ] من غير إلحاق لها بالاستيلاء ، ولا يحتاج إلى اشتراط<sup>٧</sup> القبول معها من ثبت إطلاقه ، وإلا فيحتمل أن يكون هو الوجه المذكور هنا ، ويكون القبول شرطا فيه

١ أي إمام الحرمين

٢ وهو الشيخ أبو محمد عبد الله بن يوسف النجاشي ، والد الإمام عبد الله النجاشي إمام الحرمين

٣ قال الإمام ويكرر شيخنا وجه آخر أن الاستيلاء كما صورنا لا يقتضي نقل الصمد كتب لا يقتضي التسليم على التصرف ، وهذا بعيد . نهاية المطلب ١٨٢/٥

٤ ينظر نهاية المطلب ١٨٢/٥

٥ في ( أ ) مخالف ، والثابت من (ب) و ( ج ) وهو موافق لنهاية المطلب ١٨٢/٥

٦ رواد ، في (ب)

٧ ج ( أ ) ب (ب)

٨ سقطت من (ب) والثابت من (ب)

٩ أ ( أ ) ب (ب)

١٠ من جهة ( مطلقا فظهر ) أن التحلية - أي - أن يكون هو الوجه ( سابقا من ( ج )



ولو كان بين البائع والمشتري مسافة التخاطب ؛ فأتى به البائع إلى أقل من نصفها لم يكن قبضاً ، وإن أتى به إلى نصفها فوجهان ، وإن بقي منه وبين المشتري أقل من نصفها كان قبضاً على ما سبق .

ولا يشترط أن يكون بين يديه وشروطه أن يشعر به المشتري ويمكن منه ، وإن كان بينهما أكثر من مسافة التخاطب ؛ قال الإمام<sup>١</sup> ؛ بل يكون عشرين درهماً مثلاً ، قلت أرى النقل إلى بقعة بينها وبين المشتري تسعة أذرع فقباضاً ويقرب أن يقال ؛ يعني أن يقع للبيع من المشتري على مسافة تقال للبيع يد البائع<sup>٢</sup> ، من غير احتياج إلى هيام واستقبال .

ولو نسه البائع إلى يمينه أو يساره فاصداً الإقباض ، والمشتري مقابله فليس ما جاء به قبضاً ؛ فإن صورة النقل لا تكفي حتى تكون نقلاً إلى المشتري ، أو من المشتري<sup>٣</sup> ؛ حين المشتري لو نقله يده البائع إلى أية جهة هرصت فهو قبض ، أفاد هذا كله الإمام<sup>٤</sup> ، وكفه إذا كانا في موضع لا يحتمس بالبائع

وإذا كانا في موضع البائع ؛ فأن له في التمس والنقل ؛ فقله إلى رواية من در البائع فليس بقبض ؛ حتى يأخذ البائع فيها على ما سبق<sup>٥</sup>

بإذن باعه داراً وما فيها من الأمتعة ، وحلى بيته وبيدها ، حصل القبض في الدار ، وفي الأمتعة وجهان  
أصحها ؛ يشترط نقلها

١ في رواية المصنف

٢ ينظر نهاية الطلب ١٢٩/٥

٣ في رواية الطلب ١٢٩/٥ ( في البيع )

٤ في (١) أفاد هذا بكفه نقله الإمام ، وأثبت بدون لفظ ؛ نقله ( كفه ) في (ب) و (ج) وهو الأصح

٥ في رواية (١) كثر

٦ ينظر التمهيد الأربعة ١٠١/١ ، ورواه الطائفتان ٥١٦/٢



والثاني يحصل تبعاً<sup>١</sup> ، وقطع به الماوردي ، وروى فقال ،  
 لو اشترى صبرة ، ولم يقطعها حتى اشترى الأرض التي تحتها ، وحل<sup>٢</sup> البائع بينه  
 وبينها حصل القبض في الصبرة<sup>٣</sup>  
 قال ولو استأجرها فالصحيح أنه ليس قبضاً<sup>٤</sup> . وسقط الشافعي قول الماوردي  
 والقاضي حسين حكمه مثله ، وطردوه فيما إذا اشترى الزرع بشرط التطلع<sup>٥</sup> ثم  
 اشترى الأرض  
 وأشار الإمام<sup>٦</sup> إلى تحريج<sup>٧</sup> الخلاف في قبض الأمتعة على الخلاف فيما إذا باعه  
 شيئاً في يده ، وقد سبق

يردع  
 البائع  
 فربما  
 لو لم  
 اشترى  
 فيه

يردع طرفاً إلى البائع ، وقال جعل لبيع فيه : ففعل لم يحصل للمسلم<sup>٨</sup> ،  
 والطرف غير مضمون على البائع ، لأنه استعمله في ملك المشتري فإنه ، وفي مثله  
 في المسلم<sup>٩</sup> يكون الطرف مضموناً على المسلم إليه لأنه استعمله في ملك نفسه<sup>١٠</sup>

١ في (٥) يحصل معاً ، والكتاب من (١) لو افترقه ما في نصب القشة ينظر فتح العزيز ١/٤ ، ٢ ، روضة  
 الطالبين ٥١٦/٢

٢ في (ج) وحكم البائع

٣ ينظر الحارثي ٢٢٧/٥

٤ قال في الحارثي ٢٢٧/٥ ولو استأجره فكان فيه وجهان

أحدهما : يكون قبضاً : لأنه بالإجارة قد ملك التطلع

والثاني لا يكون ذلك قبضاً حتى يقبل لأن ملك الحر لم ينتقل ينظر أيضاً روضة الطالبين

٥١٦/٢

٥ ينظر نهاية الطلب ١٤١/٥

٦ ج (١/١٠)

٧ إذ لم يوجد من المشتري قبض روضة الطالبين ٥١٧/٢

٨ في (١) ولا ملكه بالمسلم

٩ ينظر فقه الأئمة ١٠١/١ ، ١/١ ، الفقه ١/٩ ، فتح العزيز ٢/١

ولو قال البائع : أعربي طرفك . واجعل المبيع فيه فعل ، لا يسمير المشتري قابضاً<sup>١</sup> .

١. باع مال ولده من نفسه ، أو بالعكس . فهي قبضه إذا كان منقولاً وجهاً<sup>٢</sup> .  
أحدهما . بالتنازل كغيره ، وهو الأصح .  
والثاني : بالبيعة .

٢. تسليم الجهد . على حسب الإمكان ، وقيل على حسب العرف<sup>٣</sup> .

٣. للمشتري أن يوكل في القبض . وللبائع أن يوكل<sup>٤</sup> في الإقباض . ويشترط أن لا يوكل المشتري من يده يده<sup>٥</sup> البائع كعبده ، ومستولمته ، ومديونه<sup>٦</sup> . ويجوز توكيل محكاته .  
ويك عبده المأذون<sup>٧</sup> وجهن<sup>٨</sup> أصحهما الشح<sup>٩</sup> . فإن لم يكن عليه دين ، فالأين الرقعة . ثم يجر ، وجهاً واحداً .

و يجوز توكيل عبد نفسه ، وإن البائع البائع<sup>١٠</sup>

١. ينظر شذوذا الإضافة ١٠١/١ ، فتح العزيز ٣٠٧/١ ، روضة الطالبين ٥١٧/٢

٢. من قوله ( فرع ) تسليم . إلى . حسب العرف ( مناقشة من ج )

٣. ( د ) أن يكون ، والثالث من ( با ) و ( ج ) وهو الصحيح .

٤. ( د ) من يده على البائع ، والثالث من يده ، و ( ج ) وهو الصحيح لو ألقته مكتب العقه

٥. مديره التدبير أن يملك الرجل يده عن دار ، وهو أن يملك يده ماله . فيقول أنت حر بعد موسى ، وهو مديره ( أسكن العرب ، دير )

٦. ( د ) ( د )

٧. ينظر التهذيب ١٠٩/٣ ، فتح العزيز ٣١٠/٤ ، روضة الطالبين ٥٢٠/٢

٨. البائع مناقشة من ( با )

ولو قال للبائع وكل من يقبض<sup>١</sup> لي منك ، يجوز : قلته البهوي<sup>٢</sup>

❦ إذا كان المبيع موقوفاً وهو حاضر في البلد ، وجب تسليمه موضع العقد ، <sup>المع</sup> <sup>القول</sup> <sup>موضع</sup> <sup>المع</sup> ويعني به تلك المحلة ، و مؤدة إحضاره على البائع وإن احتاج نقله إلى دار المشتري إلى مؤته على المشتري وقال القاضي حسين ، إذا أتى بالمبيع أي موضع<sup>٣</sup> مكان أحبر المشتري على قبضه ، وقال ابن مكارم البيع لا يتمين ، وإن كان غائباً حكى الماوردي<sup>٤</sup> ، أنه لا بد من ذكر البلد الذي هو فيه ، وليس على البائع تسليمه في غيره ، ولو شرطاً تسليمه في بلد البيع وهو في غيره ، لم يجر ويفسد البيع

وكلما غيره يقتضي أن المالك من البلد والحاضر سواء ، بخلاف السلم ، وبخلاف الثمن في الدية حكمه حكم السلم<sup>٥</sup> ، ولا تنافض بين الكلامين ، فإن الأول في المالك المختلف في بعه ، والثاني في المالك الذي تقدمت رؤيته<sup>٦</sup>

❦ ( فرع : للمشتري قبض المبيع إن كان الثمن موقوفاً أو<sup>٧</sup> سلمه )<sup>٨</sup> إن البائع قبض المبيع أو لم يأخذ ،

١ ب ( ٥١ / ٢ )

٢ ويكون القبض وكل المشتري التهنيد ١٠٩/٢

٣ لغة هو قال في ( موضع العقد ) المكان المصوب

٤ لغة هو قال ( في أي موضع كان ) المكان المصوب

٥ ينظر البهوي ٢٢٥/٥

٦ من قوله ( ويجوز لو قبض عند نفسه ، وفي البائع البائع ، ولو قال للبائع ، إلى قوله وبخلاف الثمن في الدية حكمه حكم السلم ) سابقاً من ( ج )

٧ في ( ج ) تقدمت أريته

كما للمرأة قبض المداق بغير إذن الزوج إذا سلمت نفسها<sup>١</sup>

٢٢٥ (وَالْأَمْرُ فَلَا يَسْتَقِلُّ بِهِ)<sup>٢</sup> لَأَنَّ لِلْبَائِعِ حَقَّ حِسَّةٍ بِالثَّمَنِ ، وَلَوْ أَحْذَهُ هَمِيهِ رَدَهُ ، وَلَا يَسُدُّ تَصَرُّفَهُ فِيهِ كَالْمُرْهُونِ ، وَلَوْ كُنَّ يَدْخُلُ فِي صَمَانِهِ<sup>٣</sup> قَالَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>٤</sup> ، وَالرَّاضِي<sup>٥</sup> ، وَفَدَّ قَعْمَاءَ عَنِ الْإِمَامِ<sup>٦</sup> وَالْمُتَوَلَّى<sup>٧</sup> ، وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ لَا يَصِحُّ الشُّبْهُ ، وَظَاهِرُهُ تَوَافُقُ الْوَجْهِ الْمُنْتَقِمْ مِنْ صَاحِبِ التَّقْرِيبِ ، وَالرَّادُ بِحَوْلِ الصَّمَانِ مَا يَشْمَلُ صَمَانَ الْيَدِ ، وَصَمَانَ الْعَقْدِ . هَيْسَتَرُ الثَّمَنِ ، وَلَوْ خَرَجَ مُسْتَحَقًّا طَوْلِبَ بِهِ

٢٢٦ ( وَلَوْ بَاعَ الشَّيْءَ تَقْدِيرًا كَثُوبٌ ، وَارِضٌ ذَرْعًا ، وَحِطَّةٌ<sup>٨</sup> كَيْلًا ، أَوْ وَزْنًا<sup>٩</sup> )  
أَشْتَرَفَ<sup>١٠</sup> مَعَ النُّقْلِ ذَرْعًا ( إِنْ بَاعَ ذَرْعًا ( أَوْ كَيْلًا ) إِنْ بَاعَ كَيْلًا ( أَوْ وَزْنًا )<sup>١١</sup> إِنْ تَقْدِيرًا

١ لا تشاء حق الحبس ، وكذا لو حل قبل التسليم متى احتاج ٧٢/٢

٢ أو كان حالاً متى احتاج ٧٢/٣

٣ مباح الطالين ٤٦/٢

٤ ينظر روضة الطالبين ٥١٧/٣

٥ أي وإن كان حالاً ولم يسمه سكنه أو بعضه متى احتاج ٧٢/٢

٦ من لا يرد من إذن البائع فيه لأن حق الحبس ثبت له متى احتاج ٧٢/٢

٧ مباح الطالين ٤٦/٢

٨ ينظر روضة الطالبين ٥١٧/٣

٩ ينظر التهذيب ٨/٢

١٠ ينظر البحر ٥٢٤/٢ فتح العزيز ٣ ٧/٤

١١ ينظر نهاية مطلب ١٨٢/٥

١٢ ينظر شمس الإبهة ٩١/٤ ١/١

١٣ في (أ) أو حطه ، وثبت بالواو كما في (ب) و (ج) لموافقة النسخ ٤٦/٢

١٤ في نسخة متى احتاج ٧٢/٢

١٥ مباح الطالين ٤٦/٢ ٤٧

بيع ورثاً ، وسكتا عدة في المردود للأحاديث المتقدمة ، وحالنا أبو حنيفة في

المردود والتمرد

وذلك في القياس على المكمل المنصوص عليه ، فلو قيس على عمر هذا الوجه فالقيس حسد ، فظاهره عليه مضمون الشافعي ولاصحاب ، وجميع العلماء [لا وجهاً حكاه الشيخ أبو محمد الجويني بصحته وهو صحيح

وقال ابن عبد البر في التمهيد أنه لا خلاف بين جماعة العلماء أنه لا يكون ما يبيع من العمام على الكيل و لو لم يقبوضاً إلا كَيْلاً ورثاً

وجرم الواقعي هنا بأن القبوض يدخل في صناعته ، وحكي في باب بيع الثمن وجهين في السماح المقتضى بطله في يد المشتري قبل الكيل ، وأدعى الإمام

١ ينظر فتح المبرور ٢٠٧/١ ، روضة الطالبين ٥١٨/٢

٢ ينظر تبيين التحقيق ٨٢٠/٤ ، حاشية رد المحتار ٢٢٥/٥ ٢٢٦

٣ في (ب) و (ج) لغة القياس

٤ في (أ) تطاهر ، والبيت من (ب) و (ج)

٥ ينظر الأم ، باب حكم بيع قبل القبض ويند من ٧٤ ، باب السنة في الخيار من ٧٤

٦ ينظر نهاية الطلب ١٨٢/٥ فتح المبرور ٢٢/٤ ، روضة الطالبين ٥١٨/٢ ، معني (تحتاج ٢ ٢٤

٧ ابن عبد البر هو الإمام الملازم ، حافظ ، أعرب ، شيخ الإسلام ، أبو عمر ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم البرقي الأندلسي ، القرطبي ، المالكي ، صاحب المنهاج المثلث

ولد سنة ٢٦٤ هـ ، وطلب العلم بعد سنة ٢٦٩ هـ ، وأبرك الحكيم ، وظل عمره وعلا سنده ، قرأ نظراً على مجموعة من كبار علماء الشافعية من مؤلفاته التوحيد ، والأحكام ، ويحتاج بيان العلم وفعله ، وغيره ، أنه في سنة ٤٦٢ هـ ، وبه من العمر ٩٥ سنة ، وخمس المم ، رحمه الله (ينظر سير اعلام

النبلاء ٥٢١/١٣ )

٨ التمهيد ٢٢٥/١٣

٩ ينظر فتح المبرور ٢٠٧/١

١٠ (بيع ) سابقاً من (ب)

١١ ينظر فتح المبرور ٢٦١/٤

١٢ ينظر نهاية الطلب ١٨٧/٥

الاتفاق على أنه لا يمسح ، أما التصرف فلا يجوز في الجميع ، وهل يجوز فيما يتبين أنه قدر حقه ؟ وجهه

اصحهما : المنع لقاء العلة<sup>١</sup>

والثاني يجوز لا يتقارن الصمان ، كذا علقه القاسمي أبو الطيب وغيره<sup>٢</sup> ، وقد سبق هذا في باب الربا ، وإن الجمهور على أنه<sup>٣</sup> ينقل الصمان [ دون التصرف و القول بجواز التصرف لا وجه له مع الحديث و القول بنقل الصمان ]<sup>٤</sup> فيه نظر ، يحتمل أن يقال لا ينقل لأن القبض فاسد ، ولهذا قال صاحب التهذيب<sup>٥</sup> فيما إذا قبض المسلم فيه المكيل جراً<sup>٦</sup> رده<sup>٧</sup> ، وهو يقتضي جعل المكيل شرطاً في القبض ويحتمل أن يقال ينتقل لثبوت يده على ما هو ملصكه ، وإن بقيت علقه الكيل بعيداً وهذا مقتضى قول القاسمي أبو الطيب هنا<sup>٨</sup>

وفي السلم أنه إذا كبل فخرج [ قدر ]<sup>٩</sup> حقه ، أو تلف وكان قدر حقه أنه [ قد ]<sup>١٠</sup> استوفى حقه : فإنه يقتضي أنه لا يجب رده ، وكذا كلام الأكثريين [ و الأول هو

١ العلة والعلة : أي جس نه علة والعلة هنا هو ثمنه بالمكيل

٢ في ( ١ ) لأنه قال الصمان ، وثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٣ من قوله ( أما التصرف فلا يجوز في الجميع - إن - ) اقتضى أبو الطيب وغيره ( سقطت من (ج) في اللوح ( ١١ / ب ) انتهى اللوح عند ( وإن الجمهور على أنه ) ثم أعيدت كتابة الجزء السابق وما سبقه في اللوح ( ١٢ / ١ )

٤ ج ( ١١ / ب )

٥ ما بين القوسين ساقط من (ب) ، والثابت من (ب) و (ج) (

٦ قال في المذهب وإن أسمع إليه في طعام بالمكيل - أو اشترى به طعاماً بالمكيل فدفع إليه الطعام من غير كيل ثم يصح التبرع لأن المستحق قبض بالمكيل فلا يصح قبض بغير الكيل ، فإن كان المتبرع بالبراء رده على التبرع بكياله له للمذهب ٣٠١/١

٧ في (ب) وزده ، ويدور الزاد أصبح بكما هو مثبت من (ب) و (ج) (

٨ في (ب) مقتضى ، وثبت من (ب) وهو الأصح

٩ ب ( ٥١ / ب )

١٠ قدر ( ساقط من (١) )

١١ قدر ( ساقط من ( ١ ) )

القبض ، ويؤيده أن يكون المبيع من ضمن المأخوذ إنما جرت من التهي عن بيعه  
فحيث امتنع التصرف يسفي أن يشت

ولو كان للمصان مأخذ آخر كما يقول بمقطع المصان بالقبض جراً ، ويسفي  
التصرف حتى يكفل بعيداً ، فالوجه أن يقال [ حيث حكم بمصاد القبض لا  
يترتب عليه حكم لا انتقال الضمان ، ولا التصرف

وإذا تلف / في يد المشتري انسخ العقد فيه ، وصمته بالقيمة لا بالثمن كما هو  
أحد الوجهين المذكورين في بيع الثمر ، وهذا بحث فكله وتحت جازماً به والقلب  
مائل إلى ما قالوه

وبجعل مأخذ تصمي البائع لثبوت يده عليه ، وهي رائلة بصورة القبض ، وإن بقيت  
علقه ، وقبض ما اشتراه كيلاً بالورن ، ووزياً بالكيل لنفسه جراً

ولو قال البائع حده فإنه كذا ، فأخذه مصداقاً فالقبض فاسد أيضاً ، حتى يقع  
استكمال صحيح سواء أكان مبيعاً معيناً ، أو في الدعة ، فإن راد رد الريبة ، وإن  
نقص أخذ الثمن ، هكذا قال الرافعي<sup>١</sup>

وهو يشعر أنه لا يجب رد الجميع كما أسلفنا عن الأكثرين ، ويسفي أن يقال  
إن استقاله فوجود قدر حقه ، وكان قد وهر الثمن ، أو أن له البائع في القبض  
فلا حاجة إلى رد ، لأن الثمن إنما هو النقل والكيل وقد حصل ، وإن وجدته أريد  
فلا يستقل بالقسمة وإذا اجتمع عليها حصل أيضاً ولا حاجة إلى صورة الرد .

١ ما بين القومين سابقاً من (د) ، والثبت من (ب) و (ج) .

٢ (١١٠٠ ، ب) .

٣ في (د) قبضه ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٤ قال الرافعي : ولو قال البائع حده فإنه كذا ، فأخذه مصداقاً فالقبض فاسد أيضاً ، حتى يجري  
استكمال صحيح ، فإن راد رد الريبة ، وإن نقص أحد الباقي . صح لفرير ٢٠٧٢ ، كما ينظر

روضة الطالبين ٥١٨/٢

ولو أراد<sup>١</sup> البائع استرجاع المقبوض جرحاً بعد<sup>٢</sup> إدمه فيه ، قال الإمام<sup>٣</sup> إن قلنا المشتري يتصرف لم يمكن له ، وإلا فمعه احتمال

قلت : ومما سبق يعلم أن الأصح ليس له ذلك

ولو تلف المقبوض فالقول قول القابض في قدر حصه ، ولو أقر بجريان الكيل لم يسمع منه حلاله<sup>٤</sup> ، ومزبة الكيل على البائع ، ومزبة وزن<sup>٥</sup> الثمن على المشتري ، وفيه مؤنة نقده وجهل

قال النووي : يدعي أن يكون الأصح أنها على البائع ، وليس على أحدهما انحصار بكيال الآخر ، فإثر انقضاء على كَيْال وإلا نمسب الحاسم أمية<sup>٦</sup>

١٠٠٠ ( مثاله : بعثتها بكل صاع بدينهم ، أو على أنها عشرة أصع )<sup>٧</sup> كل صاع<sup>٨</sup> منها مثال للبيع متكافئة وكذلك يمتك عشرة أصع منها ، وهذا يعلمان صيغتهما أو لا يعلمان إذا جورناه<sup>٩</sup>

١ ج ( ١ ) وإن أراد ، والتفت من (ب) و ( ج )

٢ ج ( ٢ ) بغير ، ونسبت من (ب)

٣ ينظر نهاية المطالب ١٨٧/٥

٤ ينظر روضة الطالبين ٥١٨/٢

٥ ج ( ١٣ / ١ )

٦ ينظر روضة الطالبين ٥١٨/٣

٧ منهاج الطالبين ٤٧/٢

٨ قال في معنى الاحتاج ٧٤/٦ : يكتب في المثال الثاني كلمة قال ابن شوية مقرر ، لأنه جعل ذلك وصفاً متكافئاً في العدم ، فبدعي أن لا يتوقف ذلك على الكيل ، ويخالف ما إذا باعها بكل صاع بدينهم فإن التدبير يصحاح إلى معرفة الثمن فهو قبض ما لشكر جراً إذا لم يصح التضمن سكن يدخل المقبوض في ممانته

٩ ( صاع ) ساقطة من (ب)

المصاح يساري سكاكين و أربعين جراً ينظر النسخ للفتح ٧٤/٦

٩ ينظر روضة الطالبين ٥١٨/٣



١٢٤ (ولو كان له صمام مقدر على زهد ، ولمعرو عليه مثله ، فليكتل<sup>١</sup> لنفسه ثم يكتل<sup>٢</sup> لمعرو<sup>٣</sup>)<sup>٤</sup> لنهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعس ، ولينكس قبضه قبل إقباضه<sup>٥</sup>.

١٢٥ (فلو قال) أي<sup>٦</sup> الذي له الطعام ولمعرو بكرة<sup>٧</sup> لمعرو<sup>٨</sup> (أقبض من ريد ما لي عليه<sup>٩</sup> لنفسك ففعل<sup>١٠</sup> فالفعل فاسد<sup>١١</sup>) أي لمعرو بلا خلاف ، لأنه مشروط بقبض بكرة ، ولم يتقدم عليه ، ولا يمكن القول بحصولها مع إلتحاد القبض والمقبض<sup>١٢</sup>.

وقال للتولي هذا في الحقيقة إحالة بالمسم فيه ، وذلك غير جائز<sup>١٣</sup> وهذا الذي قاله ليس بجيد ، لأنه لا يفرم من الإدس في القبض الحوالة<sup>١٤</sup> ، وثو سكن كما قال يجري فيه خلاف كما في الحوالة بالمسلم فيه ، وهو [غير]<sup>١٥</sup> معروف

هاعنا

١ في (١) يكتل ، ولتثبت من (ب) و (ج) لو افترقه النهاج

٢ في (١) يكتل ، ولتثبت من (ب) و (ج) لو افترقه النهاج

٣ مهاج المطابع ٢٧/٢

٤ ينظر - روضة الطالبين ٥١٩/٢

٥ في (١) إلى الذي ، ولتثبت (ب) و (ج) وهو الصحيح

٦ في (ب) و (ج) ما عليه

٧ نعم (ساقطة من (ب))

٨ مهاج المطابع ٢٧/٢

٩ ينظر نهاية المطلب ٥ ، فتح المعبر ٢٠٨/٢ روضة الطالبين ٥٢ /٢ معني المحتاج ٧٤/٢

١٠ تنبيه الإزالة ١٠١/٢ ب

١١ في (١) في الحوالة ، ولتثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

١٢ (غير) ساقطة من (١)

ويقتضي أيضاً لو فرض في غير دين المسم لجار ، وما ذكرناه من النهي ، والمعى يشمل دين المسلم وغيره على أن الأصحاب فرضوا هذه الصورة<sup>١</sup> في المسلم ، وكذلك ما سنذكره من الصور

والمعى الذي فساه يقتضي التعميم ، ولم يذكر أحد منهم خلافاً في فساد قبض عمرو لنفسه ، وهل صحيح قبضه عن بكرة ثبناً دعة زيد ، وجهان

أصحهما عند الجمهور<sup>٢</sup> ، وإلزامي<sup>٣</sup> ، نعم ، وهما مبنيان على ما إذا باع نجوم الكتابة وقبضها المشتري ، والتمريح على الجديد في مع بيعه هل يقبض القبض للسيد ويعتق ، قولان أصحهما المنع ، وصرح السيد بالإذن في القبض أم لا ؟

لأنه وإن أذن [ إنما أذن ] في القبض عن البيع<sup>٤</sup> الماسد فلا يكون توكيلاً وقد يستشكل بهذا المآخذ لصحيح البراءة<sup>٥</sup> ، إلا أن يقال : أنه<sup>٦</sup> إن قبضه لنفسه عن الدين مستلزم لقبضه عن الإذن والإذن في المستلزم إذن في لزمه فيصح الإذن في اللزوم ، وإن عس في اللزوم<sup>٧</sup> ، وله نظائر

و أما الإذن في القبض عن البيع فلا يستلزم الإذن في القبض عن غيره ، وبهذا يتبين صحة البراءة ، وتعارض مسألة الكتابة ؛ فإن قلنا لا يبرأ ، فعلى القبض رد بخيوص إلى زيد ، ولا شك أنه ضامن له ، وإن قلنا يبرأ هانقبوص لبكر

١ ب ( ٥٣ / ١ )

٢ بشر النهج ١٢٢ / ٢

٣ ينظر فتح العزيز ٣٠٨ / ١

٤ في ( ب ) من بيع ، وفي ( ج ) من بيع القبض

٥ ما بين القرويين سابقاً من ( ١ )

٦ في ( ١ ) من البيع

٧ ( رد ) سابقه من ( ب )

٨ في ( ١ ) و ( ٢ ) من القرويين ، وثبتت من ( ب ) و ( ج ) وهو الأصح

٩ ( ١ ، ٥٣ )

وعل (هو) في يد عمرو أمكن تكويته وكيلاً ، أو مضموناً تكويته فبذنه لفرش  
نصه ؟

كلام الراعي<sup>١</sup> يقتضي الثاني

ولو قال بكر عمرو احصر مني لاكناله لك<sup>٢</sup> من يد فعل ، فهي كالأول<sup>٣</sup> ،  
لا يصح لعمرو قطعاً ، ويصح لبكر في الأصح ، وهو هنا أولى لأن قبضه بنفسه لا  
يتوقف إلا على أحده وقصد الدافع الوفاء ، وهما موحذان ويلو قصد الأحد عن  
غيره ، ولأصحاب بنوه على الكتابة كالأولى<sup>٤</sup> ، وبكر هنا ضامن لما قبض على  
الوجهين إن صححناه صمان العقود وإلا فصمان الأيدي

وفال في الهدب<sup>٥</sup> إن قلنا إن قبضه لا يصح إن أمكن<sup>٦</sup> لنفسه مرة أخرى ثم يكتيله  
بمعي لعمرو ، وهذا يقتضي أنه لا يجب عليه ردّه إلى الدافع كما سبق من  
الأكثرين في نفس المكمل<sup>٧</sup> جزأً ، وهو يقتضي أنه على الوجهين صمان العقود<sup>٨</sup>  
، ولم أر في كلام غيره ما يخالف<sup>٩</sup> ذلك .

١ (هو) ساقط من (١)

٢ ينظر ، فتح البوري ٣٠٨/٤

٣ ج (١٢ / ب)

٤ ج (ج) كالأولى

٥ ينظر قلعة الإجابة ١/١٠١ - ب

٦ ينظر الهدب ١/١٠١ - ٣٠٣

٧ ج (د) لا يصح إن أمكن لنفسه ، وانقلبت يدون إلى جيب في لب (ج) وهو الأصح

٨ ج (د) أمكن ، وب (ج) المكمل ، انقلبت من لب (ب) وهو الأصح

٩ ينظر قلعة الإجابة ١/١٠١ - ب ، ١/١٠١

١ ج (ج) بالخالف ذلك

وإن قبضه عمرو فهو ضامن أيضاً ، ولو قاتل القبضة لم يمسك بذلك الكيل ؛ صح قبضه ليكر ، وهدم نفسه ، وهو مضمون عليه وقد مر بطريق ، وفي وجه يصح قبضه لنفسه فكما لو بدعه شيئاً في يده

ولو قال ، احضر معي لأقبضه نفسي ، ثم تأخذه بذلك الكيل فعلم صح قبضه لنفسه فقط ، وهدم للأخر وهو مضمون عليه

ولو اختلفت القبضة وسلمه إلى عمرو في المكيل : فوجهان

أصحهما الجواز لأن الاستدانة كالإقتداء

والثاني لا ، لعدم جريان التصديق

ولو اختلفت لنفسه وهرعه ، ثم قاتل لعمرو ، فقد جرى المعاماة وصح القبضان ، فمن رآه حتى قتاله ثانياً أو ضمن فائزاً ليعكر ، والنقص عليه إن كان قسراً

يقع بي الكيل ، وإن كان أكثر علمنا أن الكيل الأول غلط فيرد بكر الزيادة ويرجع بالنقصان ، وهذه ست مسائل ، وحكم دين المسلم والغرض

والإتلاف في ذلك سواء ، وهرعها الإمام في الثلاثة

ومنه يعلم أن فرض الكتاب له في السلم غير مضمّن ، بل مراده المثال مع لو أحال بكر عمرواً بطعمه على زيد ، فهو كمن الذي ليكر عن فرض ، والذي

لعمرو عن سلم فالسند من جهة عمرو ؛ لأنها حوالة بالسلم فيه

وإن كانا عن سلم ؛ فالسند منهما لأنها حوالة به وعليه

١ لأنه لا يجوز أن يلحق مال الغير لنفسه كتبة الإيالة ١٠٢٦/١

٢ قوله ( وهدم نفسه وهو مضمون عليه وقد مر بطريق ) سابقه من ( ج )

٣ ينظر فتح المير ٣٠٩/٤ ، روضة الطالبين ٥٢٠/٢

٤ في (ب) قد ارتفع بين الكيلين ، وثبتت من ( أ ) و ( ج ) وفق ما نقله روضة الطالبين ٥١٩/٢

٥ ينظر فتح المير ٣٠٩/٤ ، روضة الطالبين ٥١٩/٢

٦ في ( ) وهذه ست مسائل ، وثبتت من ( ب ) و ( ج ) وهو الأصح لأن الداء للقتيل

٧ في ( ج ) السلم والغرض والثلاثة

٨ ينظر بهامه الطالب ١٢٩/٥

٩ في ( أ ) وبه ، وثبتت من ( ب ) و ( ج ) وهو الأصح

وإن كان الطماطم من قرص ففي صفة الحوالة وجهان ، أحدهما : الصفة  
وإن كان الذي ليحضر عن سلم ، والذي لعمره عن قرص<sup>١</sup> فهي حوالة على المسلم  
فيه ، فالتقسيد من جهة يكثر  
وإن قال ، اكمل لمسلم من مبرتي هذه ، فآخذ جراف<sup>٢</sup> لم يصح ، ولم يملك  
قطعا  
وإن اكتمل ، فكذلك في الأصح ، لإتحاد القبض والقبض ، وإسعاد<sup>٣</sup> القبض  
والمقبض ممتنع على النص ، جائز عند ابن مريج ، وتارة يأذن في القبض والكيل  
كما صورناه  
وتارة يأذن في القبض فقط ، كما إذا اكتمل ، وأذن له في مسه في رواية من داره  
إعارة  
وتارة يأذن في الكيل فقط ، كما إذا دمع إنيه جزاءها ، وقال ، اكته فيه قدر  
حقتك ، فهذا هل يجوز على النص<sup>٤</sup> وجهان  
أحدهما ، المنع<sup>٥</sup> ، لأن الكيل ركن القبض فامتنع الإتحاد فيه  
والثاني : الجواز لأن المقصود معرفة للقدار ، وإنما اختلصا<sup>٦</sup> في إتحاد القبض  
والقبض في المعنى ، وقطعا بامتناعه فيما في أدمه كما سبق لعدم تقدم ملك<sup>٧</sup>  
الإنسان هناك للمعنى المقبوض منها .

١ قوله : حوالا بالمسلم فيه وإن حلقا من سلم فالتقسيد منهما لأنها حوالة به وعليه وإن حلقا ( ساعد من  
يبا )

٢ ( ٥٢ / ب )

٣ قوله ( القبض والقبض وإتحاد ) ساعد من ( ج )

٤ ( ١٢ / ١ )

٥ ( ج ) أحدهما للبيع

٦ ( ١ ) و ( ب ) وإنما اختلصا ، والمثبت من ( ج ) وهو الأصح

٧ ( ٥ ) تلك ، والمثبت من ( ب ) و ( ج )

قال الرافعي<sup>١</sup> وغيره ، ولو كان عليه طعام أو غيره ، فدفع إلى المستحق درهم  
قال - بشر بها مثل ما يستحقه لي ، وأقبضه لي ثم تملك ، فعمل صح الشراء<sup>٢</sup> ،  
[ وأقبض للموكل ، ولا يصح قبضه لنفسه في الأصح - ولو قال اشتر لي  
وأقبضه لنفسك ، فعمل صح الشراء<sup>٣</sup> ] ولم يصح قبضه لنفسه ، ويكون المقبوض  
مضموناً عليه . وهل ثبوت دعة الدافع ؟ فيه الوجهان المناهضان  
ولو قال اشتر لنفسك ، فالتوكيد هابط ، والدرهم أمانة - لأنه لم يقبضها<sup>٤</sup>  
ليتمسكها  
هل اشترى في الدعة وقع عنه<sup>٥</sup> ، وأدى الثمن من ماله ، وإن اشترى بغيره ، بطل  
على الصحيح<sup>٦</sup>

فيس الجرة الشائع إما يحصل سميح الجميع ، ويكون ماعدا البيع أمانة<sup>٧</sup>  
في يد<sup>٨</sup>  
قال المتولي ، لأنه ما قبضه ليمسكه ، ولا يمتنع به ، ولا هو متعد في أخذه  
وإمساكه<sup>٩</sup>

١ فتح المبرور ١/٢١٠

٢ ( ١٢ ) ب ( ١ )

٣ ما بين القوسين سابقه من ( ١ ) ، والثالث من ( ١ )

٤ في ( ١ ) لا يقبضها

٥ في ( ١ ) وير اشترى في الدعة ووقع عنه ، والثالث من ( ١ ) و ( ٢ ) وهو الأصح

٦ في ( ١ ) لغيره ، والثالث من ( ١ ) و ( ٢ ) لو ألقته ما في مكتب العقه

٧ ينظر : فتح المبرور ١/٢١٠ - روضة الطالبين ٢/٢١١

٨ روضة الطالبين ٢/٢٢٢

٩ تنبيه الإيالة ١/١٠٣

١ ( فرع . قال البائع . لا أسلم للبيع حتى أقبض منه ، وقال المشتري في الثمن منته' أجبر البائع ) هو القول الظاهر ، وقطع به جماعة<sup>٢</sup> لأن حق المشتري في العين ، وحق البائع في الدفعة ، فقدم ما يتعلق بالعين كإكراه الجناية مع غيره من التدبيرين .

ولأن البائع يصره في الثمن فيجبر على التسليم ؛ ليتصرف المشتري في المبيع ولأن البائع أمر<sup>٣</sup> من المصح ، والمشتري يتوقعه بتمام المبيع فليسلم ليأمن ويرد على العلة الأولى إذا أوصى لرجل بمبد معين ، ولآخر بمبد مطلق ، وصاق التث لا يقدم أحدهما على الآخر ؛ كما قاله الشيخ أبو حامد وعله رابعة وهي أن البائع يجبر على تسليم ملك غيره ، والمشتري يجبر على تسليم ملك نفسه

٢ ( وبما قول : المشتري )<sup>٤</sup> هذا ليس بمنصوص ولا ينكر له في طريقه المرافقين ، وذكره القاضي حسين وغيره . وقالوا أنه مخرج من الصداق حيث أجبر الزوج ، وأدعى هذا القائل أن الزوج في مقام المشتري .

١ سطر النووي في المسألة أربعة أقوال

حسنا يلزم الحنابلة شكل واحد بإحصار ما عنده ، فإذا أحضر مسلم ثمن إلى البائع ، وكتب إلى المشتري بهذا بأنهما شاء ، أو بأمرهما بالوضع صد بدل ليقبل العمل ذلك والثاني لا يجبر أحدا منهما بل يدفعهما عن التخاصم ، فإذا سلم أحدهما أجبر الآخر والثالث يجبر المشتري والظاهره يجبر البائع ، وقول يجبر البائع معلوم<sup>٥</sup> (روسة الطائفي ٥٧٢/٢)

٢ مساج الطائفيين ١٧/٢

أجبر البائع على الإيتداء بالتسليم لأن حق المشتري في العين ، وحق البائع في الدفعة فيقدم ما يتعلق بالعين كإكراه الجناية مع غيره من التدبيرين (معني المحتاج ٧٤/٢ ، ينظر اقتراح المعاصي رسالة ماجستير - ص ١٥٢ )

٣ ينظر فتح العزيز ٣١٧/٤ ، معني المحتاج ٧٤/٢

٤ ج ( ج ) أمر من المصح

٥ لأن حقه عين في البيع وحق البائع غير متمم في نفس فهو غير بالتصريح بالشك في نصيب الحق معني المحتاج ٧٤/٢ ، ينظر فتح العزيز ٣١٧/٤

(ويقال قول: لا إجبار فمن سلم أجبر صاحبه)<sup>١</sup> لأنها سواء ، وهذا القول حكاه الشافعي في الأم في باب الاستبراء عن غيره<sup>٢</sup> ، ورد القول به من إجبار البائع ثم دفعه ، بأن فيه ترك الناس يتابعون الحقوق

(ويقال قول: يجبران)<sup>٣</sup> لأن التسليم واجب عليهما ، يجبران على إحصار المبيع والثمن ، ثم يسلم كل منهما مائة دفعة واحدة<sup>٤</sup> ، كما لو كان لأحدهما على الآخر<sup>٥</sup> دراهم ، وللآخر عليه دينار ، وهذا القول حكاه الشافعي<sup>٦</sup> عن غيره ودفعه من غير تردد<sup>٧</sup> ، واختاره الروياني في هذا الرمن

واختلفت الطرق في حكاية هذا القول

ف قيل يجبر كل منهما على تسليم لصاحبه دفعة واحدة

وقيل على اتسليم للحاكم ، والحاكم يتخير لا يبالي بأيهما بدأ ، وهذا الذي رأيت في كلام الشافعي<sup>٨</sup> .

وممن من يحكي بدل هذا أن الحاكم يصب عدلاً يتسلم منهما ، ثم يسلم ، وهل يستقر<sup>٩</sup> العقد بيمين الحاكم أو العدل ، أو لا يستقر حتى يصل إلى صاحبه<sup>١٠</sup>

١ منهاج الطالبين ١٧/٢

٢ المرجع السابق

٣ ينظر الأم ٤٩٠ ، كتاب الفقات / الاستبراء ، كتاب ينظر مختصر الزمعي ٨٧/١ باب البيع قبل القبض

٤ ينظر فتح المبرور ٣١٢/٤ ، معني بحثج ٢/٢٠ نهاية النجاج ٣/١ ، انصراح اليفاج ١٩٤/١

٥ منهاج الطالبين ١٧/٢

٦ ينظر فتح المبرور ٣١٢/٤ ، معني النجاج ٧١/٢ ٧٥

٧ ج ( ١٧ / ب )

٨ ينظر الأم ، باب ما جاء في العرف ٣١/٢ - ٢٤

٩ ب ( ١ / ٤٣ )

١٠ ينظر الأم ١٩/٥

١١ ج ( ج ) وهل يستقر



لم يصرحوا فيه بشيء ، لكن قال الماوردي : ' أنه إذا تلف في مجلس الحكم مكان من ضمن دافعه ، ولو كان الشئ مزحلاً أخير البدع قطعاً ، وليس له المطالبة برهن ولا كفيل لأنه التمرط

ولو حل الأجل قبل التمرع ، ففي التهذيب أن الخلاف لا يجري نظراً إلى حال العقد'

وحكي الترويات وجهين كالتسديق ، وقال :

بن طاهر المذهب أن التهذيب ليس [ له ] في هذه الحالة حق الحبس

وقال المتولي : ذكر المزي في المنثور ، أن له حق الحبس'

ولو بدع الحاكم مال لمجلس لم يأت القول بعدم إيجابهما ، لأن الحال لا يشمل التأخير ، وفيه الأقوال الباقية

ودو تابع وكيلا : حكى الإمام في باب التظلمين تعين إيجابهما . ومقتضى

كلام الماوردي أن يأتي القولان الأولان أيضاً'

ولو تبرع بالتسليم لم يكن له رده إلى حبيسه ، وهكذا لو أعاره من المشتري في

الأصح ، ولو أودعه إياه فله ذلك في الأصح

١ ينظر نسائي ٤ ٣

٢ ينظر التهذيب ٥١٢/١

٣ ( له ) سقط من (د) و (هـ) ، وطلب من (ج)

٤ (د) وقال الماوردي : والمفيد من (هـ) و (ج) ، عرفت ما في التمهيد وليس في نسائي قول شرطي

٥ قال المتولي : وذكر المزي في المنثور أن له أن يمتنع من التسليم حتى يشهد الشئ أن له حق التأييد بالشئ فصار كأنه لو صدر الشئ حالا لكان الإفادة ١ ١١٠٥

٦ (ج) أن له حق في الحبس

٧ (ج) ينظر إيجابهما

٨ ينظر نهاية المطالب ٦ ٢٩٢

٩ (ج) التريادة التالية

أن يأتي القولان الأولان أيضاً . ولا يشكل الإطلاق يأتي إيجابه أو إيجابهما ، ولا وشيئ مشتري يأتي وجبه أو إيجابهما أيضاً

١٠ (ج) ودو أودعه

وإذا قلنا: حق/ التحمس لا يطل مدلكه فتلقه في يد المشتري كملكه في يد البائع ، ولو مدلك من الثمن على مال لم يسلط حق الحبس لاستمضاء المومن ولو قال البائع أعزتكه ، أو أودعته ، وقال المشتري سلمته ، فمن المصدق منهما ؟ وجهان

ولو قال البائع عصيته قبل قوله في الأصح

وحكم تنازع المكري والمكثري في البداية حكم البائع والمشتري ، وفي إجازة التذمة يعتبر تسليم الثمن التي يستويها منها ، ويحسب تأني الأقوال فيها ولو اشترى بوكالة اشترى ، وفي نصيب أحدهما ، لم يلزم البائع تسليم النصف بتمامه على أن الاعتبار بالعقد

ولو باع بوكالة اشترى فقبض نصيب أحدهم لزمه تسليم النصف ، كذا في التهذيب<sup>١</sup>

قال الرافعي<sup>٢</sup> ينبغي أن يأتي<sup>٣</sup> وجه في لزوم تسليم النصف فيما إذا قبض البائع بعض الثمن ، هل يلزم تسليم بقية<sup>٤</sup>

١ (١٣ - ١٤)

٢ من قوله (بدأ على أن الاعتبار إلى تسليم النصف) سابق من (ج)

٣ ينظر التهذيب ٥١٢/٢ = ٥١٢

٤ قال الرافعي في فتح العزيز ٢١٥/٢

ولو اشترى بوكالة اشترى شوكاً ، ووثق نصف الثمن من أحدهم لم يجب على البائع تسليم النصف بتمامه على أن الاعتبار بالعقد

ولو باع بوكالة اشترى ، فإذا أخذ نصيب أحدهم من الثمن فبقي تسليم النصف ، خطأ وكذا في التهذيب وفيه اختلافان

أحدهما أن الأمر يشترك بين الزوجين إذا باعته مائكة (في الزمراء أحدهما بأحد نصيبه من الثمن وجهان) وكذا إذا اشترى لأحدهما مائكة على قوت الإسرار أو بعدا بالنسبة

الثاني ما إذا قلنا إن الاعتبار في تسد النصف واتحادها بالعقد فينبغي أن يكون تسليم النصف على الحولف فيما إذا أخذ البائع بعض الثمن ، هل عليه تسليم بقية من أسبق ؟ وفيه وجهان

٥ في (ب) و (ج) وجهان

ووجهه في جواز أحد الوكيل لأحدهما<sup>١</sup> في هذه من العبد المشترك إذا بدعاه<sup>٢</sup> هل لأحدهما أن يمرض بأحد نصيبه<sup>٣</sup> وجهاً ، وهو كما قال ويخرج منه أن الأصح<sup>٤</sup> أنه لا يجب تسليم النصف إذا بدع عن اثنين<sup>٥</sup> ، لأن الأصح اعتبر العائد ، وأن البائع إذا أحد بعض الثمن لا يجب عليه تسليم قسمه

١ قلت : فإن كان الثمن مبيعاً سقط الشولان الأولان ، وأجيراً<sup>٦</sup> في الأظهر<sup>٧</sup> من غير والله أعلم<sup>٨</sup> وجه سقوط القولين استواء العائدين<sup>٩</sup> ، ولا ينظر إلى تسميته ثمناً سواء كان نقداً ، أو ما دخلت عليه النماء<sup>١٠</sup> لأن التقيد بتعين بالتعيين هنا وفيل إنما يسقط القولان إذا تبينما عرضاً بمرض ، وإلا فيسقط إيجاب المشتري فقط ، والذي قطع به الجمهور سقوطهما وجه تعليق الشيخ أبي حامد<sup>١١</sup> في بيع العرض بالعرض ، أو التقيد بثلاثة أقوال ثالثها بتحرير أحدكم ، وهذا ينأى في أصل المسألة

١ في (ب) لم يذكرين أحدهما ، وثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح

٢ في (أ) إذا بدع ، وثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح

٣ في (ب) إذا بدع بمرض ، وثالث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٤ سواء كان الثمن نقداً أو عرضاً معني يحتاج ٧٨/٢ ، المراج الزهراء ١٩١/١

٥ ج ١١ / ١١

٦ مباح الطائفتين ١٨/٢

٧ ينظر معني يحتاج ٧٥/٢

٨ في (أ) أبي محمد ، والمنصوح أنه أبو حمزة لأن القرافي ذكره في فتح المبرج ٢١٢/١

٢٥٥ (وإذا سلم البائع/أحبب المشتري/إن حضر الثمن) أي: سواء قلنا يحبر  
البائع أو لا، ونكسه شرع والرد بالمحضر حضور المجلس و «الرد» بالثمن نوعه  
الذي يقتضي منه تكاليفهم مثلاً، فإن الثمن إذ كان في الذمة لا يطلق على  
المعين منها قبل قبضه لكن على سبيل المحرر

٢٥٦ (ولا فإن كان معسراً فالبائع القسح بالفلس) هذا هو المقصود، وقيل  
تباح المصلحة ويقضى دينه من ثمنها، والمراد بالمعسر هنا أن لا يكون له مال غير  
المصلحة سواء أكانت المصلحة قدر الثمن أو أكثر، وقال الشيخ أبو حامد والرومياني  
المحرم عليه

واعلم أن هذا التصحيح هو التصحيح بالفلس بعينه كما تقتضيه عبارة الكتاب،  
وهذا يقتضيه كلام الشافعي والأصحاب والرافعي أيضاً فإنه قال في  
أعلم أن أكثرهم هناك يشترط المحرم، وإن قولهم يخالفه لجعل المسألة  
واحدة

١ ب (ج) ب

٢ على التعليل في الحال مبني المصاح ٢٥/٢

٣ مصاح المطالبين ١٨/٢

٤ إن ارد في (ب) و (ج)

٥ زائدة في (ب) و (ج)

٦ ج (د) والتمس، والتمس في (ب) و (ج)

٧ مصاح المطالبين ١٨/٢

٨ ينظر الأم ١١٢/٢، التلخيص ٢٦٥/١

٩ ج (ج) ومقتضى

١٠ ينظر الأم باب التفسير، ٢١٢/٢

١١ ينظر الوسيط ١٨٧/٢، الإيضاح ٢٨١/٢، السراج الوجاه ١٩٣/١

١٢ ينظر فتح العزيز ٢٦١/١

١٣ ج (ب) الترتيب

وقد رأيت تصريح بعضهم بما بالحجر<sup>١</sup> فيخذ<sup>٢</sup> من إطلاقهم وتقييدهم في البابين<sup>٣</sup> خلاف في اشتراط الحجر المشهور اشتراطه<sup>٤</sup> والتحديث يقتضي عدم اشتراطه

نعم هناك حل تحتسب أحيان الأموال<sup>٥</sup> المهددة<sup>٦</sup> حتى يشترط نقصان المال معها عن الرضاء<sup>٧</sup> أو لا تحتسب وجهان أصحهما الاحتساب.

وهذا الصحيح أنه لا يحتسب عين النخيل<sup>٨</sup> ، ولذلك فمصرنا المعسر بأمة<sup>٩</sup> لا يكون له مال غيرها

وقال الأصحاب<sup>١٠</sup> إن من<sup>١١</sup> مسائلنا هذه تولد الخلاف في الاحتساب في العلى<sup>١٢</sup> ، فتقيل بتعريضهم<sup>١٣</sup> على الخلاف بما<sup>١٤</sup> ، فعلى العلى لا يحتسب<sup>١٥</sup> ، وعلى الوجه الآخر يحتسب<sup>١٦</sup> ، وتقيل يحتسب قطعا<sup>١٧</sup>

والصريح أن العلى مسلط على التصرف<sup>١٨</sup> في البيع لأن البائع سلمه إليه باختياره ورصي بامتته<sup>١٩</sup> وهذا غير مسلط على التصرف<sup>٢٠</sup> وكذلك حجر عليه بعد القبض<sup>٢١</sup> هكذا قاله القاضي أبو الطيب وغيره<sup>٢٢</sup> ، وهذه هائيتك

١ في (ب) بل كغير

٢ في (ب) يخذ

٣ في (أ) وتقييدهم في العلى ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٤ في (د) قال ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٥ ما بين القرويين مناطق من (د) ، وثبت من (ب) و (ج)

٦ ينظر روضة الطالبين ٣/٢٢٢

والاحتساب طلب الأجر (لمن العرب حسب)

٧ في (د) يجوز ، وثبت من (ب) و (ج)

٨ ما بين القرويين مناطق من (د) ، وثبت من (ب) و (ج)

أحد، ٥- تصوير مسائلنا بما<sup>١</sup> إذا سلم بإجبار الحاكم حتى إذا<sup>٢</sup> فرض التسليم متبرعاً لم يجز المصحح إلا، وقت<sup>٣</sup> السلعة بالثمن على الأصح [ ومقتضى كلام الإمام<sup>٤</sup> والرافعي<sup>٥</sup> مطلقاً ]<sup>٦</sup>

والثانية أنه إذا نقصت السلعة<sup>٧</sup> عن الثمن هنا ، ولم يكن له مال غيرها لا يأتي الوجه القابل<sup>٨</sup> بالبيع هنا ، بل يكون موافقاً للثمن على المصحح . وينبغي النظر في أنه هل يتوقف على الحجر أو لا ؟

ولا شك أن الحجر عند التسليم متبرعاً لا يثبت إلا بإشياء الحاكم ، أما عند التسليم<sup>٩</sup> بالإجبار فمسئلكم فيه ، فإن ثبت أنه لا يحتاج إلى حاكم فهو عذر عن كونهم لم يشترطوا<sup>١٠</sup>/<sup>١١</sup> الحجر ، وشرطوه في باب العلق لأنهم استعملوا بمعرفة<sup>١٢</sup> ثبوته من اشتراطه<sup>١٣</sup>

١ في (١) قيد ، والتثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٢ في (ب) و (ج) أو فرض

٣ في (د) وقت ، والتثبت من (ب) و (ج)

٤ ينظر نهاية المطالب ٢٦٦/٥

٥ ينظر فتح العزيز ٢١٤/٤

٦ ما بين القوسين مسائل من (د) والتثبت من (ب)

٧ (١٢ / ب)

٨ في (ب) الوجه الثاني

٩ قوله (متبرعاً) لا يثبت إلا بإشياء الحاكم أم عند التسليم (مسألة من (ج)

١٠ في (ب) إلى الحاكم

١١ في (١) لم يثبت ، والتثبت من (ب) و (ج) وهو المصحح

١٢ ج ١٤ ب

١٣ في (١) مرة ، والتثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

١٤ ينظر الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ٢ ٢ ٢ حاشية المحرري ٥٠٣

١١١١ (أو موسراً وأماله باليد، أو مسافة<sup>١</sup> قريبة؛ حجر عليه في أمواله حتى يسلم)<sup>٢</sup> **سؤال**  
 لتلا يصيب أمواله فيقوت حق التبع<sup>٣</sup>، وفي حقيقة هذا الحجر وجهان  
 أصحهما<sup>٤</sup> وبه قطع الأكثرين<sup>٥</sup>، أنه نوع مخالف لحجر الفلأل لا يشترط فيه سبق  
 التبع، ولا بتسلط [به] على الرجوع. ويسمى الحجر العريب<sup>٦</sup>، ولا ينتقل إلى  
 سؤال العريم إلا على احتمال التوفيقي

والثاني أنه حجر منس يراعى فيه شروطه و أحكامه وهو ضعيف، وإذا عرك  
 عليه فمات شرط الحجر لم يحجر<sup>٧</sup> [في] التبع. ولا في غيره على مقتضى نقل  
 الإمام<sup>٨</sup>

وقال التتوي: يحجر في التبع من سائر أمواله<sup>٩</sup>  
 وهذا الوجه القائل: بأن هذا حجر<sup>١٠</sup> قلل لا التبع إفيه، فيستكمل على الصحيح  
 المشهور، ويقول الحجر إذا كان المال باليد لا خلاف فيه. إلا أن المرألي<sup>١١</sup> نقل

١ في (٥) مسافة قريبة، والثالث من (ب) و (ج) توافقته ما في الفتاوى

٢ صحيح المطالبين ٤٨/٢

٣ ينظر مصي المحتاج ٢٥/٢

٤ في (٥) هذا العقد، والثالث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٥ ينظر المذهب ٢٩٥/١، فتح العزيز ٢١٤/٤، حاشية البجيرمي ٢٨١/٢

٦ (ب) (أ) ساقط من (أ)

٧ ويسمى الحجر العريب حجر الفلأل لا أنه لا يرجع فيه بمن التبع ولا بدو له على سؤال العريم ولا  
 على عقد القامسي، بل يملك بهجر التمام ينظر حاشية البجيرمي ٢٨١/٢

٨ في (٧) لم يجر، والثالث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٩ (في) ساقط من (أ)

١٠ ينظر نهاية المطلب ٢٧١/٥

١١ ينظر المذهب ٥١٢/٣

١٢ ب (٤ / ٥٤)

١٣ قال المرألي

والصحيح ما قلناه ابن سريج من أن اليد ليس كالعالم من الإعدام يوجب الفسخ والنية توجب الحجر  
 قائم بذاته، فكان في البلد فلا فسخ ولا حجر بل يطلب به الوسيط ١٥٨/٢

عن ابن سريج أنه لا يحجر إذا كان المال في التبلد ، وصححه ، وهذا لا يكاد يعرف ، والنقول في النهاية<sup>٢</sup> عن ابن سريج<sup>٣</sup> أنه يحجر ويستمر في يد المشتري إلى أن يأتي بالشئ فهو موافق للأصحاب<sup>٤</sup> في هذه الحالة وفي المسافة القريبة وجهين أصحهما<sup>٥</sup> وبه قطع الماوردي<sup>٦</sup> والرافعي<sup>٧</sup> في المحرر<sup>٨</sup> ، وصححه المصنف<sup>٩</sup> أنها في حكم الحصر

والثاني وصححه ابن أبي عمير<sup>١٠</sup> أنها في حكم التبعية ، وسد مكرها والمسافة القريبة ماذون مسافة القصر هكذا أطلقه الأصحاب<sup>١١</sup>

هذا الحجر في تبيع وسائر أمواله ، وما ذكرناه في التبلد محمول على ما إذا كان متيمراً ، فلو عجز عنه ؛ فيسفي أن يفسح كالكعبة<sup>١٢</sup>

١ في (أ) بالتبد ، والثالث من (ب)

٢ قال الإمام في نهاية المطلب ٣٧١/٥

قال ابن سريج إن حصار ماله في التبد ، ولكن حصر طبعاً عن مطلق التبعية فهمم شمري في تعمير الشئ ، ويحجر عليه ، ولا يرد البيع إلى القانع

٣ من قوله (أنه لا يحجر إذا كان المال - إلى - عن ابن سريج) ساقط من (ج)

٤ ينظر البحر ٥٢٥/٢ (رسالة طهية) ، روضة الطالبيين ٥٢٢/٢

٥ ينظر الحاوي ٢٠٨/٥

٦ ينظر البحر ٥٢٥/٢ (رسالة طهية)

٧ ينظر روضة الطالبيين ٥٢٢/٢

٨ ينظر نهاية المطلب ٢٧١/٥ ، روضة الطالبيين ٥٢٢/٢

٩ قال لإمام في نهاية المطلب ٣٧١/٥

إن ثبت الفسخ إذا انتهى الأمر إلى الإضرار ، ولو من استباح التعمير إلى الشئ بقيمة شائعة بعد مثله معتدلاً



٢٧٢ مقتضى كلامهم نصريحاً وتلويحاً أن هذا الحجر يشته الحاسك ، ولم يذكره [فيما] إذا كان في المجلس .  
و الماوردي أطلق المصور . ولم يفرق بين المجلس وغيره ، وقال إن المشتري يكون ممنوعاً من التصرف في البيع ، وسائر أمواله حتى ينفع الثمن فيجوز أن يكون مراده أن الحاسك يشته ، ويحتل أن يثبت ذلك لمجرد التسليم صيانة لحق البائع لئلا يبادر بعتق و نحوه قيل حجر الحاسك وكونه في المجلس [ لا يمنع من ذلك ، ولا شك أن في حالة الغيبة عن المجلس ، والحضور في انبند يجره أيضاً مع الحجر فليكن في المجلس ] كذلك ، واقتضاه أن إسقاء الحاسك ، وهو السابق إلى الدهن من كلام أكثر الأصحاب . وكذلك يقتضى كلامهم أنه يحتاج في دفعه إلى فك الحاسك ولو كان معصوماً عليه باللسن ثم يحجر هذا الحجر الغريب لعدم الاحتياج إليه ، وكلام الأصحاب كغير الإمام والرافعي يقتضى أن الحجر إنما يكون إذا سلم بالإيجاب<sup>١</sup>

١ في (ب) و (ج) مقتضى كلامهم

٢ (فيما) ساقط من (أ)

٣ ينظر الحاوي ٩٠٥

٤ ما بين القوسين ساقط من (د) والثبت من (ب) و (ج)

٥ في (د) وهو السابق لا ينص في كلام أكثر الأصحاب ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٦ في (أ) في نسخة ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح لأن الرفع يطلق على الحجر

٧ قال الإمام في نهاية المطلب ٥ / ٢٧

ويؤيد أن هذا الحجر يسقط عن الفسخ ، لكان ضرراً عن فهم مقصود المسألة بالكتابة على الغرض لتزوير البيع ، وإبطال كل ذي حق إلى حقه ، وإلا فأي معنى للإيجاب على التسليم وصرف الحجر حتى يثبت حق المبيع والامتداد

٨ ينظر فتح العزيز ٢١١ / ٤

٩ في (أ) بالاحتياط ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح لموافقه ما في فتح العزيز ٢١٢ / ١

حسب الإمام واليهوي في الإشراف ههنا إذا كان مؤمراً متعناً ، وأمره ،  
على الامتناع وجهين في أنه هل يثبت للبائع المبيع ؟ أم يحكم بالبيع

بأنه ( وإن كان بمسافة<sup>١</sup> القصر لم يكلف البائع الصبر إلى<sup>٢</sup> إحصائه ،  
والأصح أن له الفسخ<sup>٣</sup> فإن عابر فالحجر كعما ذكرنا ) في المسافة البعيدة ثلاثة  
أوجه . وهو قول ابن مسروق على ما حكاه الإمام<sup>٤</sup> . وأدعى في التوسيع<sup>٥</sup> أنه  
الصحيح أنه يرد البيع إلى يد البائع ، ويحجر على المشتري ، ويمهل إلى الإحصاء .  
ولا يفسخ إلا إذا امتنع الوصول إلى الثمن بمعية شائعة بعد مثله امتناعاً ، ويؤيد  
الرد إلى يد البائع أن الزوج إذا سلم الصداق ، وقف جبر . فامتنعت من غير عذر له  
الاسترداد ، وتعلل المرقق أنه لا طريق لما هنا " غير الاسترداد "

١ ينظر نهاية المطالب ٣٨٨/٥

٢ است دخول الشقة على الأسفل ، ولقاء الشدة ، يقال است دخل فلان فلاناً إصافاً إذا أدخل عليه صفات  
ي مشقة ( ينظر لسان العرب ص ٤ )

٣ في (ب) فإن

٤ في (أ) مسافة ، وأثبت من (ب) و (ج) لموافقة لهما

٥ ج ( ١٥ )

٦ شبه وجهي أحدهما ببيع في حقه ويؤيد من شبه وأصحهما عند الأكثرين أن له مبيع البيع القصر  
تحصيل الثمن ، ههنا أو القصر للمشتري بالثمن ( روضة الطالبين ٥٧٢/٢ )

٧ منهاج الطالبين ٤٨/٤

٨ ينظر نهاية المطالب ٣٧١/٥ ، روضة الطالبين ٥٧٢/٢

٩ في (ب) في التوسيع ، لصفتي وجدته في التوسيع ١٢٩/٢

١٠ الشائع لسان البعيد ( لسان العرب ، شع )

١١ في (ب) هناك وفي (ج) ههنا في غير الاسترداد

١٢ ( ١ )

والوجه الثاني - وصححه البهوتي<sup>١</sup> - تباع السلعة ويوفى من ثمنها حق البائع .  
والبهوتي من القائلين بالفسخ عند الاعتياز . وإنما قال بالبائع هذا ، وحمله من باب  
الحظر

والثالث - هو الأصح عند الأكثرين أن للبائع الفسخ لأن عليه مرور<sup>٢</sup> في تأخير  
التمس ، فجاز له الرجوع إلى عين ماله كالمعلم<sup>٣</sup> . فإن فسخ هذاك ، ولا يحتاج<sup>٤</sup>  
في هذا الفسخ إلى تسليط الحاكم ، وإن صبر على الحجر على ما سبق  
و المسافة البعيدة وهي مسافة القصر عند الجمهور<sup>٥</sup>

وقال الخواري<sup>٦</sup> : إنها/ ثلاثة أيام

وفي مسافة القصر وجهان أحدهما : كالحضر ، والثاني : كثلاثة أيام  
وفي شرح التتبيه للشيخ تاج الدين الفزاري<sup>٧</sup> أن مسافة العدوى<sup>٨</sup> وما دونها  
كالحصن ، وهو يوم أن ما فوقها بعيد ، ولم أر أحداً تعرض لمسافة العدوى في  
هذا الموضع غيره

١ ينظر التتبيه ٥١٢/٣

٢ ينظر - روضة المطالبين ٥٢٢/٢

٣ في (ب) إلا يصاح وتكثرت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٤ ينظر - الرميض ١٥٨/٢ ، حاشية البجوري ٢٨١/٢

٥ ينظر الملوي ٣٠٩/٥

٦ ب (٥٤ / ب)

٧ تاج الدين المرتكح عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباح بن سبيح . فقيه الشام تاج الدين الخواري  
نيزاري المصري الأصل النعماني الشافعي . ولد في شهر ربيع الأول سنة ٦٢٤ هـ ، وتوفي سنة ٦٩ هـ  
منبع من ابن الخواري ، وابن التتبع ، وابن الصلاح ، وغيرهم

وسمع منه - ورواه برهان الدين - وابن تيمية ، والسيوطي ، وعقيل الدين بن عيسى شوية ، وغيرهم . من  
مستقلاته الإقلايد في شرح التتبيه وعقيل الدين في حاشية ( ينظر طهقات الشافعية الحنكيري  
١٦٢/٨ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شوية ١٧٤/٢ )

٨ مسافة العدوى ما يرجع منها ينظر إلى مئة يومه الفصل ، وسعيت بذلك لأن القامسي يعني أي  
يدين من طبق خصصاً منها عن إحصائه الإقلايد في حل المأط أبي شجاع ٦٢٢/٢

وقول ابن تيمية ( لم يكلف البائع المبيع ) قد عرفت مخالفة ابن سريج [ له ]<sup>١</sup> ،  
وقوله ( والأصح أن له الفسخ ) مقابل لما مسحه اليموي  
وقوله ( فالمعبر كعنا ذكرنا ) هو المشهور ، وفي البسيط عن العراقيين أنه إنما  
يحجر حيث لا فسخ ، إذ لا فائدة للمعبر عند جواز الفسخ<sup>٢</sup>  
وفي الحاوي<sup>٣</sup> في المسافة البسيطة إذا احتلتها بالبيع ، بأنه إن سبر أطلق تصرف  
المشتري<sup>٤</sup> ، وعلى القول بأنها تناع بنفسه كلام الإمام<sup>٥</sup> أيضاً الحجر ، وبه نظر ،  
لأن سبر الحجر مع القدرة على الفسخ أو البيع فيه بُعد ، ولم يصرح أحد<sup>٦</sup> إلى أنه  
يمهل من غير حجر

١٢٦١ إذا حجربا في المسافة القريبة ، قال الهندقيي ، إن حصر قبل الثلاث وإلا  
كان البائع أحق بعين ماله ؛ وهو عريب

١٢٦٢ هرب المشتري قبل قبض المبيع قيمة مبرومة أو مستلمة ، فإن كان له مال  
وفي الحاكم [ الثمن ] منه ، وإن كس محجوراً عليه رجع الناع في عين ماله  
وإن لم يكن له مال وليس محجوراً عليه : قال الشيخ أبو حامد ، والرويان ،

١ ( له ) بلفظ من ( ٢ )

٢ في ( ٢ ) أنه له ، والثبت من ( ١ ) و ( ج ) وهو الأصح

٣ ينظر التوسيع ، ١٢٩/٢

٤ ينظر الحاوي ، ٩/٥

٥ في البيع وغيره الحاوي ، ٣٠٩/٥

٦ ينظر نهاية المطالب ، ٣٧١/٥

٧ في ( ٢ ) و ( ج ) لم يصح والثبت من ( ١ )

٨ في ( ١ ) الحد

٩ ( الثمن ) سابق من ( ١ )

ومصاحب العدة<sup>١</sup> باع الحاصك المبيع ووفى الثمن

وهذا موافق لما سبق من اشتراط الحجر ، فمن قلت : لم لا يحجر ويرجع ، قلت

إنما<sup>٢</sup> الحجر على المشتب<sup>٣</sup> ممتنع ، بخلاف الحكم عليه

ولا قيل

العد

بعد

شبهة

ومع

شبه

قال

ممن

المبيع

تاريخ

حسب

تاريخ

القدس

اشترى عبداً و سلم ثمنه فأيق ليس<sup>٤</sup> له استرداد الثمن ، لكن يحجر في فسخ

المبيع ، وقيل : له الاسترداد من غير فسخ ، وقيل يسترد إن أيق قبله ولا يعلم<sup>٥</sup> ،

ولا خلاف<sup>٦</sup> أنه لا يلزم التسليم إذا علم إيفاء<sup>٧</sup>

(وللمباح) حق<sup>٨</sup> (حين ميممه حتى يقبض ثمنه إن خاف فوته بلا خلاف ،

وإنما الأقوال إذا لم يخف فوته ، وتارة في مجرد الابتداء<sup>٩</sup>)

١ مصاحب العدة هو المصنف ، بن يحيى بن الحسين أو عبد الله الطبري ، توفى سنة ٤١٨ هـ بابل طبرستان . مع مصنف مسام من عهد العاقر المصري ، والفقهاء بالدمشق القوي بمراسم وعلى القوي أبي الخطاب بدمشق ، ولزم الشيخ أبا إسحاق الشيرازي حتى برع في التفتيش ومصار من عقيدة أصحابه ، ومقتضاه العدة في خدمة إجراء شطبه عليه التوحيد . قال المصنف : وهو شرح إياه العوامي . (مذكر شقيقات الشافعية بغيره ١ : ٢٤٩ . طبعات الشافعية لابن قاضي شهبة ١ : ٣٦٤)

٢ (عل) مضاف من (١)

٣ في (أ) المباح ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٤ (ليس) مضافة من (ج)

٥ في (ب) و (ج) ولم يعلم

٦ ج (١٨ / ب)

٧ في (أ) يافته ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو المستخرج . مذكر شقيقات الشافعية ١ : ٢٧٤

٨ (حق) مضافة من (ب)

٩ محتاج التأكيد ١ : ٤٨٠

مذكر روضة الصالحين ٣ : ٥٦٤ ، قال في مضي محتاج ٢ : ٧٥ (وتارة في مجرد الابتداء) بالتسليم لأن الإيجار عند خوف الفوت بداهة ، أو تملك المال أو نحو ذلك فيه من غير طهر ، أما الشيء من أجل طهره لتبائع حسن التبرع به ، وإن حل قبل التسليم مضافاً من لزمه بتأخير

هذا أمر مهم به عليه الرافضي<sup>١</sup> ، وقد ذكره من تلميذ الخلاف هو<sup>٢</sup> طريقة  
الأكثرين ، وهو المقة<sup>٣</sup>

والإعلم<sup>٤</sup> ، وظلمة يرون أن الخلاف في البداية خلاف في حق الحيمس ، وقد تعرض  
الرافضي لذلك في الشرح<sup>٥</sup> ، ونكسه في المحرر<sup>٦</sup> اختار طريقة الأكثرين ، وتلائم  
طريقة الإمام أن الشافعي رضي الله عنه والأصحاب ذكروا أحوال الثمن في  
المنية ، والاعتبار تضرعاً على الإجماع<sup>٧</sup> ، إلا أن يقال المراد إذا طرأت هذه الأحوال .

وقال القاضي حصين<sup>٨</sup> يجبر إذا كان المال باليدين غالباً عن المجلس ، ولا يجبر في  
غيبته عن البلد وإفلاسه

والذي ينبغي أنه لا يجبر<sup>٩</sup> ، إلا إذا كان المال في المجلس ، وكان من نوع الثمن و  
منه ، حتى لو كان يحتاج في وفائه إلى بيع يوجب تأخيراً لم يجبر<sup>١٠</sup>

وهل يستحب البيع في يد المانع لحق المشتري<sup>١١</sup> وجهان في النهاية<sup>١٢</sup>

ولو باع ثوباً بدينار في النمة وتساخنها ، فخرج الدينار زيوفاً<sup>١٣</sup> رده<sup>١٤</sup> .

وهل يعود حق الحيمس<sup>١٥</sup> وجهان ، كما استبدال في الصرف

١ ينظر فتح العزيز ٣١٢/١

٢ في (ب) هي

٣ (وهو المقة) ملاحظة من (ب)

٤ ينظر نهاية المطالب ٥/ ٢٧، ٢٧٢

٥ ينظر فتح العزيز ٣١٥/١

٦ ينظر المحرر ٢/ ٥٢٦ (رسالة طلبة)

٧ في (د) تأخير ما تم بيعه ، والثالث من (ب) و (ج) وهو المصحيح

٨ ينظر نهاية المطالب ٥/ ٢١٧

٩ لأنه رضي بوقوع رده على نفسه سليماً عنه له ، وقد رأى أنه لم يعلم قلنا الإبقاء ١/ ١٠٦-١٠٧

## فصل: الإقامة

أعمالها المصنف في هذا الكتاب فتذكرها هنا ، وهي جثرة<sup>١</sup> ، ونسحب<sup>٢</sup> إذا  
 سم أحدهما أن يقيله الآخر  
 وصورتها تقيد أو تقاسحها ، أو يقول أحدهما ، أفتلك ، فيقول الآخر قبلت<sup>٣</sup> ،  
 وما أشبهه

وهي مسح في أظهر الفتوى<sup>٤</sup> ، ويصح في الثاني .

وقيل الفولان في [المطل] الإقامة ، أم تقاسحها فمصح قطعاً ، فإن قلنا [يصح]<sup>٥</sup>  
 تجددت به<sup>٦</sup> الشفعة ، ووجب اقتصاص في المجلس في الصرف ، وبثبت العهدان  
 وإلا فلا<sup>٧</sup> .

وتحور في السلم ، وفي البيع قبل القبض إن قلنا مسح ، وإن قلنا يصح فلا يعد  
 الرافعي<sup>٨</sup> وجماعة<sup>٩</sup>

١ في (أ) قال الإقامة ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح لأنه عندنا يقول (أ) فالعصيدة النبوي ،  
 وهذا النبوي أصل الإقامة

٢ قال الإمام لا خلاف في جوارها . نهاية المطلب ٥٠٢/٥

٣ (١٤٠١) (ب)

٤ في (أ) أفتلك ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح لموافقه ما في روضة الطالبين ٤٩٣/٢

٥ ب ٥٥ (١١)

٦ قال الإمام وللمسح منه في الجديد أنها مسح . لاختصاصها ، والتثنى الأول ، ولأن الغرض منها دفع  
 ما طفق ، ورد الأمر إلى ما كان منه قبل العقد . نهاية المطلب ٥٠٢/٥

٧ زهد في (ب) و (ج)

٨ (يع) ساقط من (١)

٩ في (ب) بيا

٩ ينظر روضة الطالبين ٤٩٣/٢

١٠ ينظر ، فتح التحرير ٢٨٦/٤

١١ ينظر . نهاية المطلب ٥٠٢/٥

ومنهم من يقول يجوز فيهما قطعاً واستبدل بذلك على أنها فسخ ، ولا يجوز بعد التلب إن قلنا بيع ، وإلا فالأصح الجواز فيرد المشتري مثل المبيع إن كان مثلياً ، وقيمته إن كان متروماً<sup>١</sup>

وإن اشترى عديدين فتلّف أحدهما ففي الإقالة في الثاني خلافه مرتب وإن تشابها والمبيع في رد المشتري لم يفسد تصرف البائع فيه إن قلنا بيع ، وإن قلنا فسخ ، نعم

هنا تلف في يده افسحت الإقالة إن قلنا بيع ، وبقي البيع الأول بحاله ، وإلا فعلى المشتري صمائه<sup>٢</sup> ، والواجب فيه أقل ثقيمتين من يوم العقد والتقص

وإن تعيّن في يده : إن قلنا بيع يحبر البائع ، وإن قلنا فسخ عزم أرش العيب ولو امتنع يمد الإقالة هنا قلنا بيع فكذا المبيع ، وإلا فعليه الأجرة ، ولو ظهر به عيب حدث قبل الإقالة رد إن قلنا بيع ، وإن قلنا فسخ فلا ، كذا قاله الرازي<sup>٣</sup> والقاضي أبو الطيب يقول : إن الإقالة فسخ

وإن قلنا أنها فسخ ، وهي طريقة المراقبين<sup>٤</sup> ، وللمشتري حبس المبيع لاسترداد التمس على التوليين ، ولا يشترط في الإقالة ذكر العيب ولا تصح إلا بذلك الثمن ، فلو راد أو نقص بطلت وبقي البيع بحاله

١ ينظر المرجع السابق ٤/٥

٢ ينظر فتح العزيز ٢٨٢/٤ ، روضة الطالبين ٤٩٣/٣

٣ في (أ) في الباقى ، وهذا موافق بـ في الروضة ، لكن المصنف في (ب) و (ج) موافق لمنح العزيز ٢٨٢/٤

٤ في (د) ولم يفت وأثبت من (أ) و (ج)

٥ ينظر بداية الطالب ٥٠٥ ، فتح العزيز ٢٨٢/٤ ، روضة الطالبين ٤٩٣/٣

٦ ينظر روضة الطالبين ٤٩٤/٣

٧ ينظر فتح العزيز ٢٨٢/٤

٨ ج (١٦/١)



ولو أقاله على أن يظفروه بالشمس أو يأخذ الصبحاح عن المكسر لم يصح ، وللورثة الإقالة بعد موت المتبايعين<sup>٦</sup>

ويجوز في بعض المبيع معيماً ، فإن تقابلا أحد العبدتين مع بقاء الثاني ، لم يحز على قولهما بيع للجهل بحصة كل واحد منهما<sup>٧</sup>

وإذا تقابلا في المسلم أو البيع<sup>٨</sup> ، وبقي رأس المال أو الثمن في الذمة<sup>٩</sup> يجوز الاستبدال به ، فإن أراد أن يسلمه في دين آخر لم يجز إذا أسلم مؤحلاً أو حالاً ، ولم يقبض ، فإن قبض في المجلس هو جهل

أصحهما ؛ لا يجوز أيضاً هذا بلفظ السلم ، أما لبيع فقد تقدم حكم بيع الدين<sup>١٠</sup> ويجوز في بعض السلم فيه<sup>١١</sup> لكن لو أقاله في بعضه<sup>١٢</sup> ليمجل [ البيع ] أو عجل بعضه ليقينه في اتبقي ؛ فهذه فاسدة كذا قاله الرازي<sup>١٣</sup>

وأما إذا أقاله ليمجل<sup>١٤</sup> ، فإن حمل ذلك شرطاً فلا شك في فساده ، وإذا عجل بشرط الإقالة فلا شك في فساد المجل ، والمعاد صد عدم الشرط لا وجه له

٦ ينظر روضة الطالبين ٢/٤٩٤

٧ ينظر فتح المير ٤/٨٢٣

٨ (منهما) ساقطة من (ب) ،

ينظر نهاية الطلب ٥/٥٠٥ ، فتح المير ٤/٢٨٢

٩ في (د) البيع ، والثبت من (ب) ، (ج) وهو الصحيح

١٠ في (ب) بفتح

١١ من قوله (وإذا تقابلا في السلم أو البيع إلى فقد تقدم حكم بيع الدين) ساقطة من (ج)

١٢ في (د) السلم ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

١٣ في (ب) في بعض

١٤ ينظر فتح المير ٤/٢٨٣

١٥ ما بين القوسين ساقطة من (د) ، والثبت من (ب)

١٦ في (ب) وإن عجل

وقصد الإقالة المشروطة في التمتع يعني أن تكون كما لو رخص ما شرط رخصه شرطاً فاسداً .

وحكمه : أنه إن علم فساد الشرط صح

وإن ظن صحته [ صح ]<sup>٢</sup> في الأصح فيبني أن يتأول كلام الرافعي على فساد التمتع ، وقصد الإقالة أيماً إذا أتى بها على جهة القبول للتمتع ، فإنه عقب واحد مشترك عليهما .

وقريب من<sup>٣</sup> هذا مسألة صح وتمتع

مسألة

شع

وهو أن يرى من بعض الذين يعمل الساقط ، أو تمعّل لتبرئ ، كبرهه ابن عمر ، وغير

وقال ابن عباس لا بأس فيه<sup>٤</sup>

وفيه حديث صنفوا وتعلموا ، منحه الحاكم<sup>٥</sup> ، ومنعه غيره<sup>٦</sup>

ومذهبنا أنه إذا كان بغير شرط يجوز ، ومع الشرط فاسد

١ من قوله ، وإذا جعل بشرط - بل - لا وجه له وقصد ( ساقط من ( ج ) في هذا الموضع - وموجود عند الاستدلال بمسألة ( مع وتنجي ) وقد قوله ( ومذهبنا أنه إن كان بغير شرط يجوز ومع الشرط فاسد )

٢ ج ١ ب ( أنه كان في ضم

٣ ( مع ) ساقط من ( ١ )

٤ ج ٢ ب ( وأنه

٥ من قوله ( فيبني أن يتأول كلام الرافعي - بل - وقريب من ( ساقط من ( ج ) ٤

٦ ( فقه ) ساقط من ( ج )

٧ روى الحاكم في المستدرج على الصحيحين ٦١/٢ هذا الحديث فقال

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرج في الطريق فأنزلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرجوا وأما على الناس فليس لهم فعل ، قال : ضعوا ونمضوا

هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه

٨ وزود إمام فقهي في سنة ثم قال : اضطرب في إسناده مسلم بن خالد ، وهو سيرة الحمط ضعيف مسلم بن خالد لأنه إلا أنه سيرة ضعيف وقد اضطرب في هذا الحديث من النار فخطي ١٦/٣

وقال : يثبت في جميع الروايات ١٧٠/٤ وفيه مسلم بن خالد الرضحي وهو ضعيف وقد وثق

٩ ج ٢ ب ( إن كان

ودكر القاضي أبو الطهيب ، وصاحب المذهب مسألة صم وتعمل في العلم<sup>١</sup> ،  
ودكرها الشافعي<sup>٢</sup> والأصحاب في الكتابة وحكموا بالتبطلان فيها<sup>٣</sup>  
خلافاً لأبي حنيفة<sup>٤</sup> وأحمد<sup>٥</sup> حيث جواز الكتابة ، ومما في غيرها  
وامتد<sup>٦</sup> الأصحاب للمنع<sup>٧</sup> بأنه في معنى ربا لجاهلية ، فكان الرجل يكون له  
الحق على<sup>٨</sup> الرجل فيحل ، فيقول - أنقصي<sup>٩</sup> أم تريبي<sup>١٠</sup> هي قضى : وإلا راده في  
الحق . ويريد في الأجل ، وهذا يعنى في<sup>١١</sup> الحق لينقص من الأجل<sup>١٢</sup> /  
وتارة يعبر الأصحاب عنها بالمصالحة<sup>١٣</sup> عن الذين المؤجل على بعضه معجلاً ، وهي<sup>١٤</sup>  
عبارة وأهية بالمرص  
وتارة يقولون إذا عجل لغيري ، ومرادهم ذلك المعنى ، وأنه قيل تمجيله على ذلك  
وترجمها القرافي<sup>١٥</sup> بـ إذا عجل بشرط أن يبرئ ، فأحد وأبرأ ، ويجب تأويل  
كلامه على ذلك

١ ينظر المذهب ٢٠٦/١ ، فتاوى السبكي ٢٤٢/١

٢ ينظر الأم ٥٠/٨ ، معرفة السنن والآثار ٣٨٥/٤

٣ ينظر مهنية لطلب ١٤٨/٩ ، فتح الوهاب ٤٢ / ٢ ، معنى المحتاج ٥٦٦/٤ ، بهية المحتاج ٥١٥/٨

٤ ينظر المجموع ١٢ / ١٩٦ ، بدائع الصنائع ٦١/٤ ، البحر الرائق ٢٧٩/٤

٥ ينظر المغني ١٠ / ٣٩٨ ، شرح مناهج الأئمة ٢٠٠/٢ ، كشاف الفتاوى ٥١٥/١

٦ في (د) واستدرك ، ولغيت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٧ ينظر فتاوى السبكي ٢٤٢/١ ، فتح الوهاب ٤٢ / ٢ ، معنى المحتاج ٥٦٦/٤ ، بهية المحتاج ٥١٥/٨

٨ ب (٥٥) ب

٩ في (ب) القضاء أم تريبي

١٠ في (ب) من الحق

١١ [ ١٥٠ / ٢ ]

١٢ قال السبكي في الفتاوى ٣٤٠/١

مسألة صم وتعمل ومما في أن يحكى لرجل على الآخر دين مؤجل فهو للدين بمصاحب الدين مع بعض  
ذلك وتعمل التاني ، أو يقول صاحب الدين للمؤجل عجل لي بعضه وأضع عند يديه

١٣ في (د) للمصالحة ، ولغيت من (ب) وهو الأصح

١٤ من قوله ( ينقص في الحق لينقص من الأجل - إلى - على بعضه معجلاً وهي ) منقولة من ( ج )

١٥ ينظر فتح المبرور ٥١٠/٢

أما لو أحده ثم أبرأ ، أبرأً مستأنفاً ، [لا] على سبيل الجواب وقبول العقد ، فيجب أن تكون كمسألة الرهن

والدليل على وجوب [تأويل] كلام الرافعي ، أن الشافعي والأصحاب إنما فرضوا المسألة في ذلك ، وكلامهم تعمرياً وتلويحاً يرشد<sup>١</sup> إلى صورتها ، كما صورنا<sup>٢</sup> ، ولا خلاف بينهم في أن ذلك إذا كان بالشرط فمبد ، وإذا لم يكن بالشرط بل عجل هذا وأبرأ ذلك طلبة<sup>٣</sup> ، فمهما<sup>٤</sup> يصح في المكتوبة وغيرها ولا نقل المزي كلام الشافعي [قال<sup>٥</sup> قد قال في هذا الموضع إذا وضع وتعمل لا يجوز ، وأجازة في الدين]<sup>٦</sup>

وعلمه الأصحاب من الشافعي<sup>٧</sup> إنما أجاره بمير شرط ، وكلامه حيث منع إذا كان بالشرط<sup>٨</sup> ولم يثبت [أحد منهم قولاً بالصحة مع الشرط ولا قولاً بالفساد مع عدم الشرط إلا أن العراقي انصرف بتعجيل الإثبات] خلاف ، وهو إذا عجل بالشرط فمفسد التعجيل ثم إذا أبرأ والمقصود في هذه فرضي التعميد رصاً حيداً<sup>٩</sup>

١ ( لا ) ساقط من ( ١ )

٢ ( تأويل ) ساقط من ( ١ )

٣ في (ب) مرشد

٤ ينظر : فتاوى السيدي ١/٢٤٢

٥ في (ب) يطلبه

٦ قال بروي في مختصر ١/٢٢٧

قال : ولو عجل له بعض المكتوبة على أن يبرئه من الباقي ثم يبرئ وره عليه ما أخذ ولم يعق لأنه أبرأ مما لم يبرأ منه ، فإن أحب أن يصح هذا فليس الكتاب بالمعبر ويرى السيد بشي بأحده منه على أن يعتقه فيجوز

قال المزي : عني أن يضع منه على أن يعمل ، وأجازة في الدين

٧ ج ( ١٦ ) ب

٨ مارجي القوسين ساقط من ( ١ ) والثابت من (ب) و ( ج )

٩ ينظر : فتاوى السيدي ١/٢٤٢

١٠ مارجي القوسين ساقط من ( ٢ ) والثابت من (ب) و ( ج )

١١ في (ب) جهناً

كأن استعمر القيص كتابته ، وإن لم يجد رسماً : قول بمحكم الآن بصحة القيص لوجود شرطه وهو الإبراء أولاً ؟

بحتمل وجهين : رجع في البصحة الأولى ، وترك القولين على هذا ، وهذا فقه حسن في صورة غير الصورة التي تكلم الأصحاب فيها ، فإن كلامهم في عقد واحد مشتمل على تسجيل وإبراء ، وكلام الغزالي مفروض فيما إذا وجد بعد ذلك إبراء صحيح ، وهو يمكن فرضه إذا وجد مستقلاً لا في ضمن التسجيل ولم يبين الغزالي متى يكون الإبراء صحيحاً ، فينزل على هذا .

وإذا صح الإبراء لا تمارعه فيما أثبتته من الخلاف في صحة القيص ، وكلام الشافعي يشعر بالاعتداد بخلاف الغزالي ، ولم أر أحداً من الأصحاب في الغزالي [قال] بإثبات خلاف ، والغزالي لم يثبت أيضاً في المبرور التي فرسأها . ولو صح ما قاله [الغزالي] ، وأنه في صورة المسألة : لكن الأصح الصحة ، والأصحاب معطرون على القطع بالمسألة

وابتداء الرهن والإبراء بعد الشرط سواء ، وكذلك إذا شرط بيعاً في بيع ، فإن البيع الثاني يصح ، وإن كان شرط فكما قطع به الإمام وإن كان البيهقي قال بالطلان على أنه يمكن حمل كلام البيهقي على ما إذا وجد مشروطاً بالبيع الأول كالتقويل له ، وحيد بن يونس كما قلنا في الإبراء

١ في (أ) ولا يحتمل ، وثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٢ ينظر قول الغزالي في البصحة في فتاوى البصحة ٢٤٤/١

٣ مناقض من (ب)

٤ رده في (ب) و (ج)

٥ في (د) شرطاً ، والثبت من (ب) و (ج)

٦ ينظر نهاية الطلب ١٢٩/١٤

٧ في (ب) و (ج) على أنه محتمل

وقد اُخذت في هذه المسألة تصنيفاً [تأنيلاً] دون الكسرات يثبت فيه ذلك ،  
ويستطاع القول فيه ويمكن التصديق به تحقيق صورة المسألة في الكتاب<sup>١</sup>

﴿سابقاً﴾ أن رهن المبيع قبل القبض لا يجوز في الأصح ، وذلك إذا رهنه من غير  
البائع ، أما رهنه من البائع فإن كان بالتمس حيث له حق الحبس لم يجر في  
الأصح ، ولا يجوز على الأصح المتضمن ، ولا يجوز بيعه من البائع في الأصح

١ رهنه في رهن

٢ من قوله ( الأول متناهي ) له . إلى تصنيفاً بغيراً دون ( سابقاً من ( ج )

٣ في ( د ) ويست . والمثبت من ( ب ) و ( ج ) وهو الأصح

٤ ينظر قانون الميراثي ٢١١/١ منسالة مبسطة فيه . وسهولة الإبراك

٥ ( سبيل ) سابقاً من ( أ )

## باب : التولية والإشراك والمراعاة

(اشترى شيئا ثم قال لعالم بالثمن ولينك هذا العقد) سواء قال بها «شئت أو»<sup>١</sup> الشرب  
سكت<sup>٢</sup>

(فقتل) أي قال . قبلت أو توليت

(كرمه مثل الثمن)<sup>٣</sup> فقرأ وصمة ، وهو يمينه على أنه بشرط أن يكون الثمن مثلياً<sup>٤</sup>  
، فهو كان عرضاً ثم يصح «إلا إن انتقل إلى إيمان هؤلاء» هذا إذا قال ولينك  
بعاً اشتريت

فأما إذا «اشترى بمرص» ، وأراد أن يولي آخر بنفسه الشيا ، فهو حلال في التهمة<sup>٥</sup>  
أحدهما يجوز فكلاهما فيقول قائم علي يحكمه وقد ولينك بما قدم هي

١ التولية : يسمي شيئاً ثم يقول لغيره ولينك هذا العقد ، يجوز ويشترط فيقول المولي في المجلس ،  
فيقول نوهت أو قبلت ، فيملكه ويختص بالثمن الذي لأشراكه جسدًا وقدرًا ووصفًا  
والشرط بأن يقول لغيره أشركتك فيه فيقول قبلت ويجب أن يبين قدر ما يشركه فيه منصف أو  
ثلث الكذهب<sup>٦</sup>

المربحة عند يميني فيه ثمن البيع الثاني على ثمن البيع الأول على وجه الألف مع زيادة مضم إليه ،  
فيقول اشتريت هذا بكذا ، ويملكه بما اشترت وروح كذا ، أو على المشتراة عوضاً أو من مضم الكذهب<sup>٧</sup>  
٢ / ٤ ٤٨٦

٢ منهاج الطالبين ١٩/٢

٣ في (ب) و (ج) سواء<sup>٨</sup> قال

٤ في (ب) و (ج) أم سكت

٥ ويشترط قبله في المجلس على قاعدة المصداق بأن يقول قبلت أو توليت فتح التعبير ٢١٧/٤

٦ منهاج الطالبين ١٩/٢

٧ به (٢/٤٨٦)

٨ منهاج الطالبين ١٩/٢

٩ (الكنز) سقطه من (ب)

١٠ ولا يشترط تكرره إذا عدا ، فإن لم يسمه المشتري أطلقه بولا ثم ولاه العقد فتح العريب ٢١٧/٤

١١ في (ب) و (ج) قال اشترى

١٢ ينظر التمهيد الإبانة في المرح ١٦٤ ب

والشخص ، لا : لأن العقد الشاسي في المراجعة مخالف للقول ، وبإلا قدر الشخص ،  
فاحتمل مخالفته في حسبه مع الاتفاق في المعنى بأن يبيع بقدر قيمته ، وبإلا التولية  
لا مخالفة بين العقدين<sup>١</sup>

ولو<sup>٢</sup> أرادت التولية<sup>٣</sup> على صداقتها<sup>٤</sup> بلمص التقييم ، أو أرادها الرجل في عوض الخلع<sup>٥</sup> على  
شعلى الوحيين<sup>٦</sup> ، ويذكر مظهر المثل ، وهكذا في الأجرة<sup>٧</sup>  
أما المأخوذ بالشمعة<sup>٨</sup> فتجوز التولية فيه بلمص التقييم ، لأن الضمير لا يأخذ إلا بماله  
مثل إن كس الثمن مثلي<sup>٩</sup> فظاهر ، وإن كان مقبوضاً<sup>١٠</sup> فهناك العال

١٥٥ (وهو) أي العقد العال<sup>١</sup> (بيع لا شرطه) أي فلا يصح قبل القبض ، ويشتري  
فيه جميع شروط البيع ، وقد قدمنا وجهاً في صحته قبل القبض  
وقيل إذا لم يعلم المشتري الثمن في انعقاد الخلاف المذكور في نظيره في المراجعة  
، وانزوات المفصلة قبل التولية تبقى للمولى<sup>٢</sup>

١ في (ب) مخالفت

٢ في (ب) في مخالفت ، وتليت مور (ب) حكماً في (ب) و (ج) وهو الأصح

٣ ينظر التما الإثبات ١/١٧١ لوج ١/١٧١ ، ١/١٧٢ ، القهوجي ١٨٩/٢

٤ في (ج) هو

٥ ج (١٢ / ١)

٦ بأن القول وليك القمداق بما قام على فحواها بدعت عوضه بمهر المثل حاشية الجبرمي ٢٨٩/٢

٧ بأن جنس الزوج لاخر ويترك عند طلع بما قام على فحواها بأعده موصى بمهر المثل لأنه لم يمتد إليه البيع  
الذي ملكت به بالعمس الذي مضى له حاشية الجبرمي ٢٨٢/٢

٨ ينظر طلع الميرز ٣١٨/٢

٩ (١٥٠ ، ب)

١٠ (الكلمة) ساقط من (ج)

١١ في (ج) للتولي

ينظر نهاية النقط ٢٠٩/٥ ، القهوجي ١٨٩/٢ ، طلع الميرز ٣١٨/٢



﴿وَأُولَئِكَ أَصْحَابُهَا﴾ فيسلم الروايد كلها بذكرها ، وتتجدد الشبهة ، لأنه ملك جديد .

﴿لَكِنْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ الثَّمَنِ﴾ قد نبهنا عليه من قبل

﴿وَلَوْ حُطَّ﴾ أي البائع بعد التولية ( عن الثوكلي ) بعض الثمن ) أو كله ( انحط عن الثوكلي ) روعي في هذا ، وفي عدم احتياجه إلى ذكر الثمن البقاء على المدة الأولى  
قال القاضي حسين : يدعي جريان خلاف في جميع هذه الأحكام ، فهي وجه يجعل التولي مائناً عن التولي فتكون الزوائد تملك ، ولا تتجدد الشبهة ، ويلحقه الحط . وفي وجه انعكس هذه الأحكام ، ويقول هي بيع جديد

١ مهاج الطالبيين ١٩/٢

٢ ينظر بداية المطلب ٢٠٨/٥ . فتح العزيز ٢١٧/٢

٣ في (١) يحتاج . وحديث من (ب) وفيه وهو الصحيح لموافقته احتياج ١٩/٢

٤ مهاج الطالبيين ١٩/٢

٥ حط أي بطل ( مختار الصحاح حط )

والتحاطة من الحط وهو نقص . مفتي يحتاج ٢٦/٢

٦ مهاج الطالبيين ١٩/٢

٧ في (١) التولي . ولحديث من (ب) (و ج) لموافقته الاحتياج ١٩/٢

٨ مهاج الطالبيين ١٩/٢

٩ لأنه وإن كان بهذا حديثاً فمما يهين وثاقبه التبريل على الثمن الأول ( فتح العزيز ٢١٢/٢ )

١ مهاج الطالبيين ١٩/٢

١١ في (ج) يحتاج

١٢ أي الوصي

وأيذهب ما سبق ، لأنه وإن كان يبعاً جديداً فخاصيته وفوائده تقترب على التمس الأول ، وعلى هذا لو حط قبل التولية بمصر التمس لم تصح التولية إلا بالهبطي أو كنه لم تصح التولية

وأيذهب ما سبق ، لأنه وإن كان يبعاً جديداً فخاصيته وفوائده تقترب على التمس الأول ، وعلى هذا لو حط قبل التولية بمصر التمس لم تصح التولية إلا بالهبطي أو كنه لم تصح التولية

فهما الحكم فيما إذا كان التمس عرضياً ، وولي بلمص التقيام ، و وضع في هذه الفروضة يحط المصنف ، لو اشتراه [ بمومن ] بواو مفتوحة ، وهو تصحيح من القلم ، والمراد العرض المفقود المقابل للملكي وأثبت أن أصلها راء ، فب جمعت على تغيير حط المصنف ، رحمه الله ، ورضي عنه ، وجراء عن نفسه وعن المسلمين حبراً ، ولولا ما قدمته من التمهيل عن التثمة لكانت أقول أن المراد شكل عوض ، وأنه يجري فيه الخلاف إذا كان بلمص التقيام ، وضم إلى التمس غيره كما في

١. ظاهر المذهب السابق بين النواكك والشعبة وبين الحديث ( فتح العزيز ٢١٨/٢ )

كما ينظر موهبة المطلب ٢٠٢/٥

٢. ينظر فتح العزيز ٢١٨/٢

٣. في (أ) الولي ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الأسح

٤. يحط ظاهر النجاة ( فتح العزيز ٢١٨/٢ )

٥. في (ب) عوضاً

٦. ( بمومن ) سابقاً من (أ)

٧. يأنرجع إلى روضة المتكبرين ٥٢٠/٢ ٥٢١ وحدث أن المصنف يرضى وليس عوض ، وأمن ذلك يرجع إلى اختلاف النسخ

٨. في (ب) عوضاً

٩. في (أ) ويرد على أصلها راء ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو التصحيح

١٠. في (ب) و (ج) الشاهج

١١. من قوله ( ورضي عنه - أي - حبراً ) سابقاً من (ب)

للمرئحة . ويمكن الوجهان من التهمة والتمثيل بين المراد . واعلم أن التولية و الاشتراك<sup>١</sup> حقيقتهما بيع بلفظ آخر

١٥٣ ( والإشراك في بيعه كالتولية في كله<sup>٢</sup> : إن بين البعض<sup>٣</sup> ) احتراز من الميهم<sup>٤</sup> الشرع لا يصح للجهالة ، واستعمل البعض بالآلف واللام ، والمصحح الأكثر خلافاً<sup>٥</sup>

بني ( فلو أطلق<sup>٦</sup> مبيع وكان مناصفة<sup>٧</sup> ) فإنه القفال والتولي<sup>٨</sup> وصحة الفرائي<sup>٩</sup> والرافعي في المحرر<sup>١٠</sup> والمصنف في الروضة<sup>١١</sup> احتمالاً لإطلاق<sup>١٢</sup>

١ في (ب) من لفراد ، والمثلث من (ب) و (ج) وهو المصحح

٢ في (ج) لإشراك

٣ في الأعظم التي تكررت بنظر فتح القدير ٣١٨/٢ ، روضة الطالبين ٥٣٦/٢ ، مصي احتياج ٧٧/٢  
٤ بأن مخرج بالتمتع ، أو غيرها من التكميل وتولية أو قال أشركتك في النصف فكان له أربع  
بريع لنفس<sup>٥</sup> إلا أن يقول ينصف الشئ فربما ينصف حكماً مخرج به بالنصف في نفسه ، نقبله بنصف  
الشئ ، إذ لا يحتمل أن يكون شرعاً بالبريع بنصف الشئ لأن جملة البريع متقابلة بالأمم ، فتمتعة  
بنصفه معني احتياج ٧٧/٢

٥ منهج الطالبين ٤٩/٢

٦ يقال فربس مبيع إذا كان حياً لا يسيبون ، وسببهم عليهم الأسر لم يدروا كيف يكون له ،  
واسببهم طية الأمر ، أي استنقذ ( لسان العرب ١٥٨ )

٧ بنظر روضة المحتاج ٣٣/٦

٨ الاشتراك فتح العزيز ٢١٨/٢

٩ المشتري بينهما مصي محتياج ٧٧/٢

١٠ منهج الطالبين ٤٩/٢

١١ بنظر روضة الإنباء ٤/لوح ١٧٢/ب

١٢ بنظر الوسيط ١٢٠/٢

١٣ بنظر المحرر ٥٢٧/٢ ( رسالة علمية ) ، فتح العزيز ٣١٨/٢

١٤ روضة الطالبين ٥٢٦/٣

١٥ في (ب) حمل إطلاق

[أشركه] على/ التسمية كما لو أقر بشيء لزيد وعمرو . (وقيل : لا)<sup>١</sup> ، جزم به البهوتي<sup>٢</sup> كما لو باع/ بألف ذهب وقصة .

ولو وقع معلقة بين ثلاث . ثم قال للرابعة . أشركتك معهم . هل تكون شريكة<sup>٣</sup> بالنصف أو معلقة ؟ فيه خلاف

ولو قال أشركتك ماضية ، أو بالنصف فهو مبرح

ولو قال في النصف مكان ثمة الربح وللشريك الرد بالعيب [على] الذي أشركه ،

فإذا رد عليه : رد هو على الأول

١٠ ( ويصح بيع المراجعة بأن يشتريه ١٠ بمائة ، ثم يقول ١١ بعثك بما اشترت وبيع درهم لكل عشرة أو ربح ده يارده )<sup>٤</sup> لأنه شر معلوم فجار البيع به ، كما لو قال بعثك بمائة وعشر<sup>٥</sup> ، وده بالعرضية عشرة و يارده : أحد عشر ، وذكروا اثنا عشر

١ (الشريفة) ساقط من (ب) والثبت من (ب) و (ج)

٢ ج (١٩/ب)

٣ لأنه يمسد المقادير لمجهول بمقدار النوش فتح العزير ٢١٨/٢

٤ منهاج الطالبين ١٩٠/٢

٥ ينظر التهذيب ١٨٨/٢

٦ ب (٥٦/ب)

٧ ج (٢) شركته ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٨ (عبي) ساقط من (ب) . والثبت من (ب) و (ج)

٩ من غير حضارة لمعوم قوله تعالى (وأحسن الله البيع) البقرة ٢٧٥ ينظر معجم الصحاح ٦١/٦

١٠ في الانتهاج (بأن يشتريه) وبلا انتهاج (بأن يشتري) الانتهاج ١٩٠/٢ . ٥٠

١١ ج (١) فيقول : ثبت من (ب) و (ج) بوافقه الانتهاج ١٩٠/٢

١٢ منهاج الطالبين ١٩٠/٢ . ٥٠

ده : يصح الهمزة وهي بالفارسية عشر ، يار واحد ، ده فهي بمعنى ما فيها لكفارة قال بمائة

وعشر ، فيشبهه بخطاب إن شاء ، والآية بالضمير ليدل على بيع المصنوع من معدن المحتاج ٦١/٦

١٣ ينظر معجم الصحاح ٢٩/٢



قالوا لا بأس ببيع ده موازده<sup>١</sup>  
وفال الجعد<sup>٢</sup> شهدت شريحاً أجازته وهو قول الثوري والأوراعي<sup>٣</sup> وأصحاب  
الرأي<sup>٤</sup> ومالك<sup>٥</sup> وأبي حنيفة .

١ مصنف ابن أبي شيبة ١٨٤/٥ ، حكاه ياقوت حسن الترمذي ٣٣٠/٥

٢ حدث بن دحمان عن ابن الحنفية ، يروي عن شريح ، يروي عنه الثوري ، يقرر ثقات ابن حبان ١٥١/٦ ، التاريخ الكبير ٣٣٨/٧

٣ المصنف يروي عن حازم بن قيس التميمي أبو أمية الحنكيلي ، سكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه ، استقصاه عمر بن الخطاب على الحنفية ، وأقره علي بن أبي طالب ، وأقام على القضاء بها سائر سنة ، وقضى بالبحر سنة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً ، وعن زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود وغيرهم ، يروي عنه إبراهيم النخعي ، وأبو زرعة وابن سيرين وأحمد بن محمد بن سيرين وغيرهم ، توفي سنة ٧٨ هـ وهو ابن مائة وثمان مئة

٤ ينظر تهذيب الكمال ٣١٨/٨ ، طبقات الحنفية ٣٦/١

٥ عن جهم بن دحمان قال شهدت شريحاً أجاز بيع ده موازده مصنف ابن أبي شيبة ١٨٤/٥ حكاه ياقوت مصنف عبد البر ٣٣٨

٥ في (ج) الثوري

الثوري، سكن في زمن معاوية بن مسروق، أبو عبد الله الحنكيلي، ولد في خلافة علي بن عبد الله بن معاوية سنة ١٦١ هـ بالبحر سنة، يروي عن إبراهيم بن عبد الأعلى، وحكاهم بن حبيب، وزيد بن أسلم وغيرهم الحنفية يروي عنه إبراهيم بن سعد، ومهدي بن عيسى وأحمد بن حنبل، وغيرهم قال سعد بن عبد الله أجاز بيع الدهن ثلاثين سنة، قال عيسى بن عيسى، وللشعبي في زعمه، والثوري في زعمه، ينظر تهذيب الكمال ٣٥٢/٧ ، تهذيب التهذيب ٤١٥/٢

٦ أبو عمرو الأوزاعي، عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، إمام أهل الشام في زعمه في الحديث والفتنة، سكن بسكن دمشق، روى عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وعثمان بن عيسى بن أبي حنيفة، ومحمد بن الحنفية وغيرهم، يروي عنه أبو إسحاق الفري، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وعبد الله بن المبارك وغيرهم، قال عنه معين بن عيسى، كان الأوزاعي إماماً يمني أهل زمانه، ولد سنة ثمان وثلاثين، وتوفي سنة ١٥٧ هـ في آخر خلافة أبي جعفر المنصور، ينظر تهذيب الكمال ٣١١/١١ ، تهذيب التهذيب ٤١٥/٣

٧ ينظر الترمذي ٩١/١٣ ، المناقب الهنكية ٦٤/٢

٨ ينظر الأوطى ٦٦٩/٢ ، شرح الزواج ٢/٢ ، الاستبصار ١٦٤/١

لم يسمع الحنفية في حكمهم بيع (ده يارده) سقاهم الأوزاعي ، وأحمد بن محمد بن أبي جعفر

وصكان ابن عباس بنهي عن بيع دم يزد ودم ذوزد ، و يقول إنما هو بيع  
الأعاجم<sup>٢</sup>

وقال ابن عمر ، وابن عباس هو ربا ، وصكره مسجد بن جبير ، وعسروق ؛  
وقالا ، قل أحدثه بكدا [وأبيمه بكدا]<sup>٣</sup>

وقال عكرمة<sup>٤</sup> : هو حرام ، و به قال إسحاق .

١ (ج) به

٢ ينظر مصنف ابن أبي شيبة ١٨٢/٥ ، مصنف عبد الرزاق ٢٢٢/٨ ، سنن الترمذي ٢٢٠/٥  
(١٦-١٧) ٣

٤ ينظر الاستبصار للجامع لمصنفه الأمام ١٦٩/٦

٥ سعيد بن جبير بن هشام الأسدي لوالي ، روى عن أبيه عن مالك ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن  
عباس ، وعبد الله بن عمر وغيرهم . روى عنه آدم بن سليمان ، وجعفر بن أبي الميرة ، ومالك بن ينير  
وغيرهم . قتله شجاع مبرا سنة ٩٥ هـ ، قال يميني أحمد مات سعيد بن جبير وما على الأرض أحد إلا  
وهو محتاج إلى عنته (ينظر تهذيب الكمال ١٤٢/٧ ، تهذيب التهذيب ٢٥٤/٢)

٦ مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية ، التميمي ، الواسطي ، أبو عائشة التميمي ، روى عن أبيه بن حكيم  
، وحبيب بن الأرت ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن عمر بن الخطاب وغيرهم . قال عنه يحيى بن معين  
ثقة لا يسل عن مثله ، بوفاة سنة ٦٢ هـ (ينظر تهذيب الكمال ١٨/١٥٠ ، سير أعلام النبلاء ٢/٢٥٠)

٧ (وأبيمه بكدا) سابقا من (١)

٨ عكرمة الجوزي ، أبو عبد الله التميمي ، مولى عبد الله بن عباس ، أمه من الهذيل من قبل العرب  
روى عن جابر بن عبد الله ، والحسن بن علي بن أبي طالب ، وأبي هريرة ، وعائشة أم المؤمنين وغيرهم ،  
وروى عنه إبراهيم التيمي ، وأبى بن صمعة ، وأحمد بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب ،  
وغيرهم ، توفي في المدينة سنة ٦٥ هـ ، وهو ابن شاذ بن عنته (ينظر تهذيب الكمال ١٢/١٦٢ ، تهذيب  
التهذيب ٢/٢٣)

٩ (١) أبو إسحاق ، والثابت من (أب) و (ج) وهو الصحيح ، لأن لزيد به إسحاق بن زهير حكاه هو  
مذكور في البحار ٢٧٩/٥ .

وإسحاق بن زهير هو إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مطر الحنظلي ، أبو يعقوب القرظي  
معروف بأبي راهوية ، مزيل مسعود وهو أحد ثمة الفلاس وعلمه الفجر ، يجمع له الحديث والفتنة  
والحدث والمصدق والزرع . روى عن جابر بن عبد الله التميمي ، وحسين بن عمار التميمي ، ويحيى بن الوليد

عاطل البيع إذا باع بما اشترى وبيع درهم في كل عشر نعلم جملة الثمن<sup>١</sup>  
لما اتفقت على بيع القطيع بكل شاة بدرهم . والأكل المذكورة تأولها اليهودي<sup>٢</sup>  
على ما إذا لم يسم رأس المال . ولم يكن معلوماً .

وتصحيح الذهب إذا لم يسم رأس المال . أنه إن كان معلوماً لهما . وقال بعثك بما  
اشتريت وبيع كذلك صحيح . ولو جهلاً أو أحدهما رأس المال والريح : بل قال : وبيع  
شيء أو الريح وحده : بطل قطعاً

وإن علم الريح وجهلاً أو أحدهما رأس المال<sup>٣</sup> : لم يصح في الأصح  
وقيل : يصح إذا عرفه قبل التفريق  
وقيل : يصح مطلقاً

والعرق بينه وبين القطيع والصبرة أن هناك إشارة إلى ما يعرفه منه الجدة  
ولو شكل الشئ سميره مجهولة . فهل يجوز البيع مراوحة ؟ على هذا الخلاف  
وصورة بيع المراوحة المشهور . هي<sup>٤</sup> التي فرضها المصنف . فلو قال اشترته<sup>٥</sup> بعشرة

الشعير وعبرهم : روى عنه جماعة سوى أبي حنيفة وعبرهم ثمانية سنة ٢٢٧ و قيل ٢٢٨ هـ ( ينظر لذهب  
المصنف ١٠٠/٢ : تعجب التعجب ١٢٩/١ )

١ ينظر البيهقي ٢٢١ ، ٢٢٢

٢ البيهقي هو الإمام الحفاظ العلامة شيخ حراسي أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى  
الحسن بن جدي . صاحب التمهيد . ولد سنة ٨٨٤ هـ في شعيب . وأتم الإمام الحفاظكم . ويخرج به  
وأكثر عنه جداً وهو من كبار أصحابه . يلزم عليه بأنواع النجوم . مكثت الحديث وحفظه من صحابه .  
وله تصنيفات كثيرة منها : المستنير الكبير . والصغرى . وشعب الإيمان . وذاق الأدب . والعريبي  
والعريب وغيره . توفيت في الدمشق في جمادى الأولى سنة ٩٨ هـ ( ينظر مقتضات المحيط ٣٢١ )  
أعبر به خير من يور ٣٠/٢ )

٣ قال البيهقي : وقد يحسن أن يكون إنما يسم به إذا قال هو لك بعد يرد أو قال هذه يرد لم يسم  
رأس المال ثم سددت القصد . ومثلك هذا روى عن أبي عمر في ذلك . سنن البيهقي ١٥ / ٢٢

٤ ينظر التوسيع ١٦٢/٢ : البيان ٢٣٢

٥ من قوله ( أنه إن كان معلوماً لهما وقال بعثك ) أي قوله : وجهلاً أو أحدهما رأس المال . سابقه من  
ج ١

٦ قاله هو والمثبت من ثبوت (ج) وهو التصحيح

٧ في (ب) اشترته



ويمكنه بأحد عشر لم يكن عقد مزاحمة حتى لو كفل مكانها لا يثبت فيه حياز ولا خط [على] ما قاله القاضي حصين إذا أخرج برودة<sup>١</sup>، ولو قال يفتك برأس مالي وريح درهم، فيحصل أن يكون مزاحمة لأن مصمد العقد رأس المال، ويحصل أن يلحق بالثانية: لأن الشمس معلوم بالجملة

وكتلام الماوردي يقتضي أن معالفة إسحق في هذه الصورة أيضاً: لأن الكذب في الإخبار غير مأمون، وبيع المزاحمة عقد يبنى فيه الشمس على رأس البيع الأول مع زيادة

والبيع على [غيره]<sup>٢</sup> وجه المزاحمة مساومة مجمع على حله وعدم كراهيته يجوز برأس المال إجماعاً<sup>٣</sup> من البائع، وعينه، وبأقل منه حسناً من التاجر، وعينه

وكذا بأكثر يجوز أن يصم إلى رأس المال شيئاً ثم يريعه مزاحمة، مثل أن يقول اشتريته بمائة ويمتصه بمائتين وريح ده بريد: وكذا<sup>٤</sup> قال يفتك بمائتين وعشرين، ويجوز جعل الريح من غير خفض الأصل، بأن أطلق كس من جنسه ولو قال اشتريته بكذا وريح درهم لكل عشرة<sup>٥</sup> والريح من نقد البلد لإطلاعه الدواهم<sup>٦</sup>، ويكون الأصل مثل الشمس، سواء أكان من نقد البلد أم من غيره

١ (عن) ملاحظ من (د)، والفتك من (ب) و (ج)

٢ (عن) (ب) إذا أخرج بخرقة

٣ ينظر الحلوي ٢٧٩/٥

٤ (غير) ملاحظ من (د)، والمائتين من (ب) و (ج)

٥ ج (١٤ / ١)

٦ (عن) (ب) و (ج) ثم يريعه

٧ (عن) (ج) ولو أنه قال

٨ (عن) (ب) فإن - وبه (د) و (ج) وإن

٩ ب (١٢ / ١)

١ (عن) (ب) فالريح، وهذا لكف وفتاكه مع المسطرة للصورة (ب) وسقوط معاملة من أخرى بالباب الأصغر والشمس من ٢٨٨، وذلك لأن ما بعد قوله (فالزوج) ساقط  
١١ (عن) (ج) الدرهم

وأما المصالح عليه يجوز بيعه مرابحة ، وكذا الذي اشتراه بدين ، لكن قال القاضي حسين يبيح أن يبيع عليه الدين ، إن كان مملوفاً ، وهذا لم يوجب الإحياء به ، وإن كان مدافعاً وجب

وكذا قال الرافعي جازماً به ، والموهوب وتوروث بغير عوض والموصى به لا مدخل للمرابحة فيه ، وقال الرافعي إن يبيع قيمة الموهوب يبيع بها مرابحة<sup>١</sup> ويبيع حمله على ما إذا قال قيمته كذا ، ويملك به ويربح كذا ، أما إذا قال قام علي بكذا ، فهو كذاب كما صرح به المتولي<sup>٢</sup>

وإذا أذهب بشروط الثوب باع مرابحة ، والأجرة ، والصدق ، وسئل اندم ، والكتانية إذا كانت على عبد موصوف ، وقبضه لا يجوز بيعه مرابحة بلمص الشراء ، ويجوز<sup>٣</sup> بلفظ القيام في الأصح

ويذكر في الأجرة أجرة مثل المسأجر ، وفي التصالح والجمع ، مهر المثل ، وفي الصبح عن دم العمد ، العدة

والمأجود بالخدمة ، قال المتولي يبيعه مرابحة بلفظ القيام ، ورأس المال ، لا بلفظ الشراء<sup>٤</sup>

ولو اشترى بعرض باعه مرابحة بلفظ الشراء والقيام ، ويذكر في لفظ القيام قدر قيمته المبرر ، وفي لفظ الشراء بعرض قيمته كذا<sup>٥</sup> ، ولا يقتصر على ذكر

١ (أن) زيادة في (ج)

٢ قال الرافعي لو اشتراه بدين على الفلاح دون مكيل منه أو غير مكيل لم يجب الإحياء به وإن كان مملوفاً وجب لأنه يشترطه بالزيادة للتمسك من التناقص فتح العزيز ٣٣٢/٢

٣ قال الرافعي لو أذهب بغير عوض لم يجوز بيعه مرابحة ، إلا أن يبيع القيمة ويبيع بها مرابحة فتح العزيز ٣٣٢/٢

٤ يذكر ثمة الإجابة في الفروع ١٦٣ / ب

٥ من قوله ( وإذا أذهب بشروط الثوب ) إلى قوله ( بلفظ الشراء ، ويجوز ) ساعد من (ج)

٦ قال النووي إذا أخذ الشخص بالخدمة لم أراد أن يبيع مرابحة بلفظ القيام أو بلفظ رأس المال يجوز قاله بلفظ الشراء فلا لأنه لا يطلق عليه الاسم وإن كان في الحقيقة لأحد بالخدمة مدني ثمة الإجابة : اسرح ١٦٦

القيمة لأن البائع يعرض يسدد فوق ما يسدد البائع بالمدد ، ولأنه كدب ، ذكر المتولي المحكمين والعلة الأولى<sup>١</sup>

وقال الرازي : إذا<sup>٢</sup> باعه بلفظ الشراء ، أو بلفظ القيام ذكر أنه اشترى بمرص قيمته كذا ولا يقتصر على ذكر القيمة ؛ لأن البائع بالعرض يشدد<sup>٣</sup> وهذه عبدة قلقة وموهمة أنه في لفظ القيام لا يقتصر على القيمة

والصواب ما قدمناه عن المتولي ، وكذا يقتضيه كلام البهوي<sup>٤</sup> ، وهو مراد الرازي وإنما العبارة قاصرة ، ولفظ رأس المال كلفظ الشراء على الأصح ، وقال القاضي أبو الطيب كلفظ القيام ، وإنما اقتصر المتولي على العلة الأولى لبيان أنه خيانة للمشتري مع كونه كدباً ، وجعل المتولي فيما تقدم عنه في المأخوذ بالشمعة رأس المال كالقيام ، وفي الشراء بالعرض كلفظ الشراء حتى لا يقتصر على القيمة وهو جيد فإن لفظ رأس المال<sup>٥</sup> نص في كونه عوضاً والقيمة ليست عوضاً ، والمبدول في الشمعة عوض ، وقوله اشترى بكذا نص في الثمن الذي هو أحص من العوض ، فالقيام أعم من رأس المال ، ورأس المال أعم من الشراء ، وهذا أولى من جعل رأس المال يلحق بإحدى اللفظتين على الإطلاق

١ في (ج) يشدد

٢ في (ج) ما يشدد البائع

٣ ينظر كلمة الألفاظ في المص ١٦٦ ب ، لوح ١٦٦

٤ ( ١٠٦ ب )

٥ فتح العزيز ٣٧٢/٢

٦ في (ج) وتوهمه

٧ ينظر التمهيد ١٨٥/٣

٨ في (ج) خبر

٩ ( المال ) سابق من ( د ) ، وللتأني من ( ج )

١٠ في ( د ) يوجد بعبارة لا يمكن كلمة ( يلحق )

فإن قلت: ليس الرافعي يقول في<sup>١</sup> "اقتراء" بالعرض أنه لا يكفي لفظ القيام حتى تبين العلة التي ذكرها

قلت: لمصلحة لا يدل على ذلك، ولو قال به للزمه فيما إذا كان أجره، أو صدقاً ومحوهما، وقد أطلق هو وغيره فيها لفظ القيام<sup>٢</sup>، والفتير قيمة العرض، ووقت العقد<sup>٣</sup>، والمراد بالعرض عند النجوم، أما الثاني فيجوز البيع به مراحى نقداً فكان أو غيره، بل لفظ الشراء وصيره

ولو جاء ما اشتراه [بيعاً] مساوياً<sup>٤</sup>، ثم رد عليه بغيره لم يجر له بيعه مراحى حائلاً لأبي حنيفة<sup>٥</sup>

ولا كراهة عندنا في [بيع] الرابعة<sup>٦</sup>

فصير  
للمراحم  
قال الرافعي أطبقوا على تصوير المراجعة بقوله بما اشتريت، أو بما قام  
و ربح مكاناً.

١ ج (١٨) ب

٢ ج (١٩) والشراء، وللثبوت من (ج)

٣ ج (٢٠) زيادة بعد قوله لفظ القيام، قاله الرافعي وعده العلة تقتضي التضمين سواء كان بلفظ الشراء أم بلفظ القيام، ولم ألقها في ذلك لأنني أشك في مصداقها

٤ ج (٢١) ووقت العرض

٥ زاد في (ج)

٦ التصحيح: إجماعاً بين الباحثين والفقهاء على أن لفظه وفعله فيها (أما الموضع) صوم

٧ ينظر المجموع ٧٩/١٢ إهداية شرح بداية المبتدى ٤٨١/٢ بدائع الصالح ٢٢٢، ٥

٨ زيادة في (ج)

٩ ينظر تحفة المستمع ٢٢/٦

١٠ ج (٢١) أو بعد قام أو ربح مكاناً، وللتبوت من (ج) وهو الأسح

وذكروا في أوصيت نصيب ابني وجهاً أنه لا يصح . وإنما يصح مثل نصيب ابني  
، وكذلكهم اقتصروا هنا على الأصح<sup>١</sup>

وهذا الحواب لا يكفي لأن الأصح (عند العراقيين و البهوي) انبطان ، وهم من  
الطلقين هنا للصحة ، ولا يمكن المرق بين باب الوصية و"البيع مطلقاً" لأن  
الرافعي قال إن الأصح في الوجهين في الوصية بنصيب الابن يحريص في بقتك بما  
باع به فلان فرضه ، وهذا يعلمان قدره .

والحواب الصحيح ما قاله القنوي<sup>٢</sup> أن السابق إلى المهم من قوله ما اشترت أن  
معناه بمثل وحده اضممار ، وهذا المهم محتص بالرابحة دون الموضعين  
المذكورين.

فترى أنه أن يبيع مرابحة بمس ما اشتراه ، ويذكر قسطه ، وكذلك لو اشترى  
قنويري حيطه ونحوها ، وباع أحدهما  
ولو اشترى وأراد بيع أحدهما مرابحة فطريقة أن يعرف قيمه بكل منهما يوم  
الاشراء ، ويوزع الثمن على القنوين ، ثم يبيعه بحصته من الثمن<sup>٣</sup> هكذا أطلق

١ في (أ) بمثل نصيب

٢ في (ج) هكذاهم

٣ قال الرافعي أعلم أن الأصل انبطان على تصدير الرابحة فيما إذا قال بعت بما اشترت وبيع كذا ،  
أو بما قام على ، ولم يذكروا فيه مطلقاً ، وفيما إذا أوصى لانسف بنصيب ابنة تذكروا وجهاً أنه لا  
يصح إذا قال يباع نصيب ابني هكذاهم اقتصروا هنا على لبراء ما هو الأصح ، وإلا فلا فرق بين  
الباين فتح العزيز ٢٢٤/٢

٤ ينظر التهذيب ٤٨٥/٢

٥ ما بين القوسين سقط في (ج)

٦ (الأصح في) ساقط من (ج)

٧ ينظر روضة الطالبين ٥٣٦/٣

٨ في (أ) بقوله ، وذلك من (ج) وهو الأصح لو افترضت روضة الطالبين ٥٣٦/٣

٩ ينظر روضة الطالبين ٥٣٦/٢

الرافعي هذه الأحكام . فاما مسألة الفقيرين وكل مثلي : فقول الطائفة وجهاً  
 انهم به<sup>١</sup> أنه لا يجوز إلا بإخبار المصور<sup>٢</sup> ، وهو منسوب أبي حنيفة .  
 والمذهب الحجازي . وعلى هذا قال المتولي بشرط<sup>٣</sup> الإخبار بلفظ القيام ، أو رأس  
 المال ، ولا يجوز بلفظ الشراء<sup>٤</sup> ، وكلام الماوردي مشعر بخلافه  
 وأما الشيء الواحد الذي يقسم الثمن عليه بالأجزاء ، ويمكن يقصده التبعيض  
 كالعبد ، فيجوز إذ بين الحال أو أخبر بلفظ القيام ، أو رأس المال  
 أما الإخبار بشراء النصف بنصف الثمن فلا يجوز<sup>٥</sup> ، هكذا قاله المتولي<sup>٦</sup> ، ويشبه أن  
 يكون إطلاق غيره<sup>٧</sup> الجواز معمولاً عليه  
 وأما مسألة التوريث وكل ما يقسم الثمن عليه بالقيمة فقال المتولي<sup>٨</sup> أيضاً<sup>٩</sup> . أنه  
 يخسر بالقيام ورأس المال ، بواقفه الماوردي هنا<sup>١٠</sup> . وهو المحتسب

١ قال الرافعي . ويجوز أن يبيع مريضة بغير الشيء الذي اشتراه ويظهر فسقه من الثمن ، وهكذا ما  
 يشتري فقير من حنطة ويحرقها ، ويبيع أحدها مزابحة . ولو اشترى صدين أو ثوبين وأراد بيع أحدهما مزابحة  
 ، فهو له أن يبيع بقيته بكل واحد منهما يوم الشراء ، ويخرج الثمن عن القيمين . ثم يبيع بخصه من  
 الثمن فتح القير ٣٣٢/٢

٢ ج ٢ (أ) انصرف بعده

٣ قال الماوردي : " ومن أصحها من منع ذلك إلا بإخبار المصور " الحواشي ٢٨٢/٥ ولهم بإخبار المصور  
 حكماً هو مكتوب أعلاه

٤ ج ٢ (ج) بشرط

٥ ينظر القصة الإلهية ١/لوح ١٦٦

٦ ينظر ، فراجع السابق : الشرح ١٦٦ ب

٧ ج ٢ (د) وغيره ، والمثلث من (ج) ويصير حرف الفاء يستقيم الضم

٨ ينظر ، قصة الإلهية ١/لوح ١٦٦ ب

٩ (١ ، ٢) ١

١٠ يشاء لوح ١٦٣ ب ( من المسحة (د) بلفظ ( المتولي ) وهو ما انتهى به ( ١٧ / ٢ ) فصله  
 للفقير

١١ ينظر الحواشي ٢٨٢/٥

وكذا القاضي حميد<sup>١</sup> وكلام القاضي أبي العلي<sup>٢</sup> [يفتحني]<sup>٣</sup> أنه يحبر بالنظر  
الشراء أيضاً وهو بعيد

وقال الشيخ تاج الدين عبد الرحمن<sup>٤</sup> لا ينبغي أن يحكمي بتقويمه لنفسه بل يرجع  
إلى مقومين عدلين<sup>٥</sup>

[وقال ابن الرهفة . يجوز أن يعتمد على ما يضع في نفسه إذا كان من أهل المعرفة .  
وإن كان لا يعرف فهل يحكمي عدل ، أو لابد من عدلين ]<sup>٦</sup> فيه نظر ، والأشبه  
الأول

وما قاله ابن الرهفة أولى [ نعم إن جرى نزاع بينه وبين المشتري في ذلك فلا بد من  
عدلين ] ولو ائتم<sup>٧</sup> في ثوبين بمئة واحدة ، وقبضهما ، مبيع<sup>٨</sup> أحدهما [ مرايحة  
على ما سبق في شرائهما ، فيجبر في أحدهما ]<sup>٩</sup> يصف رأس المال بفصل القيام  
ورأس المال ، لا بالشراء ؛ كما سبق عن الثوري .

ولا فرق في بيع إحدى المبيعين مرايحة بين أن يكون باع الأخرى بأكثر من ثوب  
أولاً ، عالحةطة في بعض المبيع كالمرابحة فيه

١ ينظر كندية السيرة لوح ١٨٨ ب

٢ زياد في (ج)

٣ الشيخ تاج الدين عبد الرحمن بن إدريس بن عيسى بن سباع القرطبي . وقد تقدمت ترجمته من ٢١٩

٤ في (د) إلى مقومين إلى عدلين ، وانثرت من (ج) وهو الأصح

٥ ما بين القوسين ساقط من (ج)

٦ ما بين القوسين ساقط من (ج)

٧ في (د) ولو اشترى ، وانثرت من (ج) وهو الأصح

٨ ح (١٩٠)

٩ ما بين القوسين ساقط من (ج)

١٠ في (د) أولى وانثرت من (ج) وهو الأصح

١٢٥ (والمحاطة) كهيئت بما اشترت وخط ده يارده ٢٠ لما سبق وتسمى أيضاً عند  
من صفة ومخاسرة

١٢٦ (ويخط من كل أحد عشر واحد ، وقيل : من كل عشرة ٢)  
هذا الاختلاف فيما إذا قال يخط ده يارده ، وفيما إذا قال خط درهم من عشرة ٢ ،  
والمكنه ليس على مرتبه واحدة ، هي في خط ده يارده قال العراقيون ٢ يخط من  
كل أحد عشر [واحداً]

ويقولوا من أبي ثور أنه يخط من كل عشرة واحد ٢  
وحكى الخراسانيون وجهين ، ومسحوا الأول ، وسحبوا الثاني إلى الحُساب ٢  
وقال القزالي أنه عامر ٢ ، ولا ذكر للاختلاف في طريقة العراقي إلا عن أبي ثور  
وأما في وضع درهم عن عشر ، هو جهل في التهذيب ٢  
أصبحها : عند أن المخطوط درهم من كل عشرة

١ المحاطة : في الفقه مأخوذ من الخط وهو الوضع (نفس المرب ، خطط )

وفي الشرع يعلم مصفاً مما يأتي

وهو أن الترابية بيع بمثل النسي أو ما قدم عليه به مع ربح مبيع على الجوزة ، والمحاطة بيع بذلك مع خط  
مربع على الجوزة ، حواشي القزويني ١٢٥/٤

٢ منهج السالكين ٥٠/٢

٣ المرجع السابق ٢/٤

٤ ينظر أسس المطالب ١٢٠/٢ ، معي احتاج ٢٧/٢ ، ٧٨ ، نهاية المحتاج ١١٢/٤

٥ ينظر نهاية المطالب ٢٩٥/٥

٦ (واحد) ساقط من (٢)

٧ ينظر فتح القدير ٢١٩/٢

٨ ينظر حكاه الشيه ، لوح ١١٦/٢

٩ قال القزالي وفيه وجه آخر عامر أنه يوزن من مائة درهم [لا درهم] ، فيخط من كل عشرة درهم

واحد ، تكماً تكلم يراى على كل عشرة واحد في ربح ده يارده الوسيط ١٢٩/٢

١٠ في (٢) للذهب ، وانصحيح ثلثه وهو من (ج)

ينظر تهذيب ٢٨٩/١ ٢٩



والثاني أن المحطوط من كل أحد عشر واحد ، وهو قول الشيخ أبي حامد وحظوه وقالوا<sup>١</sup> إنه سهو من المسألة الأولى ، ولكن صاحب المذهب أثبت وجهاً وترجمها للماوردي<sup>٢</sup> بما إذا قال بقسمين العشرة واحد ، وحكي عن الجمهور أن المحطوط جزءاً من أحد عشر ، ومن بعض أصحابنا أنه جزء من عشرة

قال والأصح عندي<sup>٣</sup> أن قال لكل عشرة واحد ، كمن جزءاً من أحد عشر ، وإن قال من العشرة واحد فكان العشر مضافات الألفاظ الثلاثة حفظه يارده جزء من أحد عشر على الصحيح ، ولكل عشرة واحد وكذلك على ما صححه الماوردي<sup>٤</sup> من<sup>٥</sup> العشرة واحد جزء من العشرة ، إلا على التوجه الذي أثبت في المذهب وحيث قلنا المحطوط العشر فالثمن في مسألة المكتاب تسعون ، وحيث قلنا المحطوط جزء من أحد عشر فهو أحد<sup>٦</sup> وتسعون ، والأجزاء من أحد عشر جزءاً من درهم .

والطريق في معرفة ذلك حيث ورد أن يضم المحطوط إلى رأس المال ، ويعرف بمسئله من الجملة ، ويستقله<sup>٧</sup> من رأس المال .  
مثاله رأس المال عشرة والمحطوط درهمان ، فهي سدس الجملة ، هيستقل سدس رأس المال ، فالثمن ثمانية وثلاث ، ولو كان المحطوط واحداً ، فالثمن تسعة وجزء<sup>٨</sup> من أحد عشر جزءاً من درهم

١ في (ج) وفقر

٢ بنظر الحارثي ٢٨٢/٥ ، مكتفية التبيه ، لوح ١١٦ ص

٣ قال الماوردي والأصح من المذهبين عندي أن يضاف لفظ العقد فإن كان قال وأحسب لكل عشرة واحداً ، ردت الأحد عشر إلى عشر فكما قاله الأول ، وإن كان قال وأحسب من كل عشرة واحداً ردت العشرة إلى تسعة فكما قاله الآخرون لأن لفظ (من) تقتضي إخراج واحد من العشرة ويحالف معنى التكلام الحارثي ٢٨٢/٥

٤ في (ج) ومن المذهب

٥ لعله لو قال " واحد وتسعون " ، فكان أصوب

٦ في (ج) ويستقلها

ومرض الروياني المسألة في حط درهم في حصة عشرة ، واحتسب أن احتسب  
 [العشر] فجعل (يلا) مثل (م) ، وأعلم أن (م) صريحة ، وما سواها من الألفاظ  
 المحتملة قد يقال ، إن التردد في معناها يبطل العقد حتى يتواردا على معنى واحد ،  
 وإنما يظهر أثر الخلاف إذا حكم بصحة العقد بتوارد معنيين على معنى واحد ، ثم  
 وقع / التراجع في مدلول اللفظ .

٢٥٥ (وإذا قال<sup>١</sup> بعث بما اشتريت ، لم يدخل فيه سوى الثمن ) أي / الذي لزم به  
 العقد ، ولو حط بعض الثمن في زمن الخيار ، أو زيد فيه ، لم يحبر إلا بما لزم  
 به ، سواء باع بلفظ الشراء أو بلفظ القيام<sup>٢</sup>  
 وفي المذهب<sup>٣</sup> عن أبي علي الطبري إن قلنا [أبدا] المبيع ينتقل بتعصم العقد لم يلزم  
 به<sup>٤</sup> ، لأنه ملكه بالثمن الأول فلم يتغير بما بعده  
 وإن حط عنه بعد الكروم بعض الثمن ، وباع بما اشترى<sup>٥</sup> ، لم يلزمه لحط  
 وباعه فأم علي<sup>٦</sup> ، لا يحبر إلا بالباقي ، فإن حط كله لم يجر بيعة مراوحة بهذا  
 اللفظ

١ في الثمن : ساقط من (د) ، والثبت من (ج)

٢ ج ( ٢٠ / ١ )

٣ ينظر روضة الطالبين ٥٣٧/٢

٤ قال : ساقط في (ج)

٥ تنهاج الطالبين ٥٠ / ٢

٦ ( ١٢ / ١ ب )

٧ في (د) وأورد فيه ، والثبت من (ج) وهو الصحيح

٨ ينظر روضة الطالبين ٥٣٧/٢ ، تنهاج التبيين ، الفرج ١١٦ / ب

٩ ينظر المذهب ٢٨٩/١

١٠ روضة في (ج)

١١ في (ج) لم يلزم به

١٢ في (ج) بما اشترته

ولو حُطَّ بعض الثمن بعد جريان المراجعة . لم يلزم الحط للمشتري منه<sup>١</sup> على الصحيح

وهل تلحق مكاتولية والشركة<sup>٢</sup>

والحاق الريادة في زمن الخيار كالحط فيه ، وكذلك إلحاق الأجل والبيع ، وتقضيها ، وريادة البيع . وتقضيها ، كذلك يلحق على الأصح في خيار المجلس ، وخيار الشرط

وفي حط جميع الثمن في مدة الخيار أربعة أوجه

أصحها على ما يقتضيه كلام الرافعي يمثل المقد<sup>٣</sup> والثني بقاؤه بها ،

والثالث ، يبقى فيه .

والرابع ، يلغو الحط .

وإستقامت الأجل في مدة الخيار يحط بعض الثمن على ما يقتضيه كلام الأصحاب .

وقال القاضي حسين : ينبغي أن يفسخ المقد : لأنه يؤدي إلى جهالة الثمن ، وفي إلحاق الأجل تأجيل الحال بغير النذر والوصية : إذا قلنا ينتقل الملك بالمقد

١ ( ولو قال بما قام علي : دخل مع ثمنه أجرة الكيال ، والدلال ، والحارس ، والقصار ، والرفقاء ، والمصباغ ، وقيمة الصبيغ ، وسائر الملوك المزاولة للاسترباح )<sup>٤</sup> أي يخصها أو يدخلها مع الثمن ، فيقول : قام علي بكذا ، وقد بعته به قام علي ، وزبح كذا ، ولهم المراد أنه يطلق ذلك ، وتدخل الأشياء المذكورة مع الجمل به

١ ينظر فتح العزيز ٢/ ٢٢٢

٢ وهذه القول منسوب للشيخ أبي محمد كذا ذكره الرافعي في فتح العزيز ٢/ ٢٢٢

٣ ينظر فتح العزيز ٢/ ٢٢٥

٤ ينظر كفاية التبيين ، لوح ١١٧/ ١

٥ منهاج الطالبين ٥٠/ ٢ ، ينظر فتح العزيز ٢/ ٣١٤ ، ٢٢٠

والمراد بأجرة التكيد أن يكون اشتراؤه بثمن مكحول . فإن الحرية كحيلة عليه وأجرة الدال فسرهما ابن الرهطه . بما إذا كان الثمن عرضاً استأجر من يعرضه للبيع ، ثم اشتري السبعة ، فتصم الأجرة إلى قيمة العرض الذي هو ثمن ويحتمل أن تصير بمن يعرضها للبيع حكماً في الحرس ، والجمال وتدخل أيضاً أجرة حقل<sup>١</sup> العبد ، وتطيق الدور ، وكراء البيت الذي فيه المتاع . وفيه احتمال للإمام<sup>٢</sup> ، وكل ما يحمل به زيادة الثمن ، أو ثمنها دون ما يقصد الاستيعاء المثلث

وتدخل أجرة العتيد ، وشراء النواة إذا اشتراه مريضاً ، وكذلك المكس<sup>٣</sup> الذي يأخذه السلطان<sup>٤</sup> . ولا تدخل هذه الأشياء بصفة الشراء والتمن . وعلى تدخل في ثمن رأس المائل وجهين

أصحهما البيع<sup>٥</sup> ، وكل ما ذكرناه إذا عزم هذه الأشياء : أما إذا أنعم ولم يعزم بعد<sup>٦</sup> لم أر فيه تصريحاً ، لكن المتولي عرض الكفم فيما إذا أنعم<sup>٧</sup> ، والشيخ أبو حامد مرعده إذا اتفق<sup>٨</sup> ، ولعل ذلك على سبيل المثال

١ ينظر كنفية التبيد أوج ١١٨ / ١

٢ في (١) حبر العبد ، وفتيت من (ج) ، وهو موافق لما هو مكتوب في فتح المربع ٢٩ / ٢

٣ قال الإمام في نهاية المطاف ٢٩١ / ٥

فإنه إذا أراد العقد بالثمن فتمسك فتمسكه بن يصم مائة الدال والتكيد والجمال وأجرة البيت الذي جرد الترخيص فيه إلى حقل البيت يكره ، فقدم هذه الدال إلى الثمن ، ويؤتى بمسح بما قدم عليّ وهو كذا . مرعده على كذا ، فإنما وقع العقد على هذه القيمة ، فدلل على عدم من توجب التجرد تدخل تحت قول القائل " بما قدم عليّ "

٤ التمسك بالجمالية (مختار الصناعات - مكسر)

٥ ينظر ثمة الإبانة أوج ١٦٥ / ١ ب ، يومه الطالين ٥٢٨ / ٣ ، كنفية التبيد ، أوج ١٨ / ١ ب

٦ في (ج) في لغة الشراء

٧ روضة الطالين ٥٢٨ / ٣ ، ينظر ثمة الإبانة أوج ١٦٥ / ١ ب ، كنفية التبيد ، أوج ١١٨ / ١ ب

٨ ينظر ثمة الإبانة أوج ٦٥ / ١ ب

٩ ينظر المرجع السابق

ولا تدخل بمقتضى العقد ، وخصوته ، وعلم الدابة في الأصح<sup>١</sup> ، ويقع ذلك في مقابلة الفوائد المستوفاة من البيع ، لكن العيب الرائد على العدة<sup>٢</sup> لتضمنه يدخل

ولا تدخل أجرة الطبيب إذا حدث المرض عنده

والأصح أن مؤنة السائق كالعلف<sup>٣</sup>

والأصح أنه لا يدخل فداء العبد ، ولا ما أعطاه لئلا رد العصب

ولو اشتراه جانباً وصحناه ، وقتنا لا يكون ملتزم للصداء<sup>٤</sup> فصداء انشئوي طبيعي أن يضمن<sup>٥</sup> أجرة الطبيب إذا اشتراه مريضاً ؛ وهذا كله إذا لم يكن .

أما إذا قال نعتك بما قدم علي وهو كذا ، وبما هدبت أو ابتعته وهو كذا ثم يمنع<sup>٦</sup> فلا خلاف

١ ينظر شرح القواعد ٣٢٠/٢ ، روضة الطالبين ٥٢٨/٢

٢ في (أ) وعقلت ، والمثبت من (ج) وهو الصحيح ، ويراقب ما في روضة الطالبين ٥٢٨/٢

٣ في (أ) المستوفى ، والمثبت من (ج) وهو الأصح موافقة ما في روضة الطالبين ٥٢٨/٣

٤ ج (٢٠ / ٢)

٥ ينظر روضة الطالبين ٥٢٨/٢

٦ في (ج) والصحيح

٧ جارية أوجبت القود ، حواشي الشرواني ٦٨/٦

٨ في (ب) أن تضم ، والمثبت من (ج)

٩ قصده أنه لو طارأ المرض بعد الشراء وقبل القبض أنها لا تدخل وقصده معبرة الآية لمرور حدث عنه

أما تدخل والأدب دعوته ، حواشي الشرواني ٦٨/٦ ، هكذا ينظر ، معني لاحتاج ٢٨/٢

١٠ في (ج) ثم يمنع

﴿ولو قصر<sup>١</sup> بنفسه ، أو كمال ، أو حمل ، أو تطوع به شخص ، لم تدخل أجرته<sup>٢</sup>﴾ : لأن عمله نفسه لا أجر له<sup>٣</sup> ، فلا يتقوم عليه ، ولو صبح بمسه أدخل<sup>٤</sup> قيمه الصبح لا الأجرة<sup>٥</sup>

﴿ولعلما شنه ، أو ما قام به<sup>٦</sup> أي إذا وقع البيع به (فلو جهل<sup>٧</sup> أحدهما بطل<sup>٨</sup> البيع ) على الصحيح<sup>٩</sup> : لجهالة الثمن والثاني يصح . ويشترط معرفته قبل التصريق<sup>١٠</sup> فإن تمرقاً من صير علم بطل مكان التماس في الصرف<sup>١١</sup>

والثالث يصح من غير هذا الشرط ، وابع عن صاحب التقريب<sup>١٢</sup> إن حصن الثمن في المجلس انقلب صحيحاً<sup>١٣</sup>

وأجرى المتولي<sup>١٤</sup> الثلاثة الأولى ، إذ كان الثمن كفاً من الدراهم مجهول التقدير وبيع مرابحة قبل ورثها ، وفي بيع التسعة برقمها ، فإن كان مراده في المربحة صحيح ، وإن كان مطلقاً فهو يوافق كلام الرازي عند الكلام ههنا إذا باع بما باع به فلا يفرسه

١ الثوب روضة الطالبين ٥٢٨/٢

٢ مهاج الطالبين ٥٠/٢

٣ ج ٢ (د) لأن عمله نفسه ولا أجر له ، ولثبت من (ج) وهو الأصح

٤ ج ٢ (د) تدخل ، ولثبت من (ج) وهو الأصح

٥ (١ / ١٨) ١

٦ مهاج الطالبين ٥٠ / ٢

٧ ج ٢ المتهاج ٥٠/٢ (فلو جهل)

٨ مهاج الطالبين ٥٠/٢

٩ للرجع السابق ٥ / ٢

١٠ ينظر : فتح المير ٣٢١/٢

١١ ج ٢ (د) لا تتحقق ، ولثبت من (ج) وهو الصحيح

١٢ ينظر : تهذيب المطلب ٢٨٩/٥

١٣ ينظر : تلمة الإيفة ١/١٦٥

نكح القاضي حسين ادعى الاتفاق على المظان ويخصم الخلاف في المراجعة<sup>١</sup>  
وقد سبق بعض هذه الأحكام

﴿١﴾ (وليصدق البائع في قدر الثمن والأجل)<sup>٢</sup> فيجب بيانه وبيان قدره ، وكذا  
وصف الثمن كالتسحيح والمكسرة  
وفي البيهان وجه أنه لا يجب لإحبر بالأجل<sup>٣</sup> ، وأنكره ابن أبي النعمان عليه وقد رأيت  
في البحر لمكنه ضعيف جداً

﴿٢﴾ (والشراء بالعرض)<sup>٤</sup> يعني أنه لا بد أن يخبر أنه اشتراه بعرض ، ولم أره في  
غير التهذيب ، والذي في التتمة<sup>٥</sup> وغيرهما خلافه ويشهد له مسألة الإجارة والحلج  
وغيرهما كقما سبو ، إلا أن يلتزم<sup>٦</sup> ذلك في الجميع .  
ونكح ظاهر كلام الرافعي وغيره في تلك المسائل الاقتصاد على ذكر القيمة<sup>٧</sup> ،  
وسوى القاضي حسين من العرض وتلك المسائل ، وظاهر كلامه الاقتصاد على  
القيمة ، وقال إن الأصحاب لم يتعرضوا لكيفية الإحبر

١ في إي، بالمراجعة

٢ مهاج الطالبين ٢ / ٥

٣ حكى صاحب البيهان هذا الوجه عن السعدي ٢٣٨/٥ ، ثم قال والأول الأصح لأن الأجل واحد جزم  
من الثمن

٤ مهاج الطالبين ٢ / ٥ . ٥

٥ قال البيهاني قال القاضي الإمام رحمه الله يجب أن يحدده أنه اشتراه بالعرض لأن القعدة «تتحدد بـ»  
بيع بالعرض التهذيب ٢ / ١٨٥

٦ ينظر تامة الإجابة ١ / ٦٧ ج ٢ ب

٧ في (ج) وغيره

٨ في (ج) حكمه سبق أن لا يلتزم ذلك

٩ ينظر فتح القدير ٢ / ٢٩٨

﴿ ويبيان الغيب العارث عنده ﴾<sup>١</sup> أي يبين حدوثه ، ولا شك أنه يجب بيان جميع الغيوب القسمة والحادثة ، لكن هذا أمر رثد وهو أنه لو بينه ، ولم يقل أنها حدثت عنده ، ليهوم المشتري أنه كان عند الشراء على ما هو عليه الآن وكذا إذا كان به عيب قديم أطلع عليه بعد الشراء ، ورحني به يجب الإخبار بذلك ، لأنه ما بذل الثمن في مقابلته إلا على فطن المصلاحة ، ولا فرق بين أن يحدث العيب بأفة سماوية ، أو بجناية ، أو بجناية الأجنبي<sup>٢</sup> وقال الرازي : « سواء نقص العين ، أو القيمة »<sup>٣</sup> وسببين عند التكلام في الحظ أن الذي ينقص العين يور<sup>٤</sup> القيمة يجب الإخبار به دون حدوثه [أما المنقص للقيمة سواء نقص العين أم لا ، فلا يقتضي بيانه بل لا بد من بيان حدوثه]<sup>٥</sup> حتى لو لم يظم المشتري ذلك ، ثم علم ثبت له الخبير ، وإن كان علم الغيب ، قاله المتولي<sup>٦</sup> وغيره وحسب العبد منقسم إلى ما هي عيب ، وإلى ما ليس بعيب ، فكما مر في باب ، فما كان منها عيباً فقد دخل في حكم العيب ، وما لم يكن عيباً فلا وجه لوجوب الإخبار به إذا انقطع أثر الحدية ، والحدية عليه إن بقي أثرها فهي عيب والتواجب البيان ، أو يحفظ الأرض ، ويحذر بلطف القيام في التباقي ومع الحظ لا يجب بيان حدوثها إذا علم الغيب ، قاله البيهقي<sup>٧</sup> وغيره

١ منهاج الطالبين ٥١/٢

٢ في (ج) أو جناية أجنبي

٣ ينظر روضة الطالبين ٥٢١/٢

٤ قال الرازي : « وقوله في الكتاب : فإن كذب في شيء من ذلك ففي استحقاق حد قدر التباين هو لا يقتضي لإثبات الخلاف فيما إذا أحرر عن سلامة البيع وكان معيب ، أو عن طول الثمن وكان ما جلا فكما لو أحرر عن القدر كتاباً » فتح المبرر ٢٣٦/٢

٥ ج ( ٢ / ب )

٦ ما يرى نقوسين سقطت من (د) و غلبت من (ج)

٧ ينظر ثمة الإيفة ١/١٦٧ ب

٨ ينظر التهذيب ١٨٤/٢



وعند البيع يفسد القيد ومع اليمين يجب حذف آرش النقص على الأصح ، وقيل قدر المأخوذ ، وقيل لا حذف

مثاله : قطع يد العبد فأخذ أرضها خمسين ، ونقص ثلاثين : فالأصح يقول قام علي بسبعين ، وعلى الثاني يجمعين ، وعلى الثالث يجمع الثمن  
هــن لم يبق لها أثر : فعلى الأول والثالث "مقول قام علي بجمع الثمن ، وعلى الثاني يحذف المأخوذ.

والعرفيون أطلقوا وجهين في وجوب الحذف ، وتركها الإمام على حالة روال النقص أو حالة بقاءه ولكل في قدر المأخوذ ، وقطع بحذف النقص ، [ وإذا كان باقياً ] وفي كلام الشيخ أبي حامد ومثله " ما يشعر به ، فالوجه القائل : أنه لا يحذف شيئاً مع بقاء النقص لم أره صريحاً لمير أترافعي " ، والثانوي " حطاً حط المأخوذ شيئاً لم يحسكه لأترافعي صريحاً من غير الإمام

١ في (١) وعند البيع يفسد القيد في الباقي البهتان ، والثبت من (ج) وهو الصحيح

٢ في (١) وإن لم يبق

٣ في (١) فالثالث ، والثبت من (ج) وهو الأصح

٤ (علي) ملاحظة من (ج)

٥ ينظر نهاية المطلب ٢٩٢/٥

٦ رده في (ج)

٧ هو سليم بن أبيوب بن سليم النخعي ، أبو المصحح الرازي ، الأديب الفقيه وهو كبير لأنه حكاه مشتهر في صدر عصره بالعلم والنجو والتعمير ، يعني ، ثم لازم أن الشيخ أبا حامد ، وعقل عنه النجاشي ، ولما سوي الشيخ أبو حامد جلس معكم ، تخرج عليه أئمة منهم الشيخ مصدر القضي ، من مسميته

(نخبة القلوب) وهو تفسير ، و (النجدة) وهو في أربع مجلدات صدر عن الأدلة غالباً جرده عن تفسيره الشيخ أبي حامد ، و (المروء) وغيره ، فوجه غرضاً في تبحر الأحرار بعد أن حج سنة ٤٤٧ هـ ، وقد جمع الثماني (ينظر تعليقات الشافعية الكبرى ٢٨٨/١) مبحث الشافعية لأبي حامد ، شعبة (٢٣٦)

٨ (١٠٨ / ب)

٩ في (ج) بأنه

١٠ في (١) لا يحذف شيئاً من الثمن ، والثبت من (ج) وهو الصحيح

١١ ينظر : فتح المبرور ٢٢٢/٢

١٢ ينظر روضة الطالبين ٢ / ٥٢

وقد علمت أن في كلام الشيخ أبي حامد ما يوافقه [إذ أخبر بلطف القيام] وقد أطلق الراهضي - رحمه الله - تصحيح وجوب الحط ، وفي آخر كلامه مثل يقطع اليد<sup>١</sup> ، ولا شك أن الخلاف ثابت في غيرها هذا زال المقص .

وعلى التصحيح مستمر أو محتصاً بحالة بقاء المتص الذي يظهر أنه لا فرق لما [سببه] عليه من يأخذ الحط ، وإن المرف يقتضي أنه إذا أحد شيئاً عن [جراً] ووصف ، فما وقع المند عليه يحط .

ولو نقص أكثر من المقدر<sup>٢</sup> ، كعمد قيمته مائة قطعت يده فنقص سبعين ، قال البهوي<sup>٣</sup> والراهضي<sup>٤</sup> حط ما أحد وهو خمسون ، وأخبر عن قيامه<sup>٥</sup> بالباقي ، وأنه نقص من قيمته عشرين ، وهذا على القول بحط المأخوذ لا شك فيه ، وعلى القول بعدم<sup>٦</sup> الحط ينبغي أن لا يحط شيئاً

وعلى القول بحط المقص وهو الأصح<sup>٧</sup> [قد يقال لم لا يحط سبعين ، وجوابه أن الحط مأخذه أن المرف يحكم بأنها تقومت عليه بما بعد المأخوذ ، أو بما بعد

١ قوله ( إذا أخبر بلطف القيام ) ساقط من ( )

٢ ينظر فتح العزيز ٣٣٢/٢

٣ في ( ) أن الحادث ثبت ، ولثبت من (ج) وهو الأصح

٤ في ( ) مستمراً أو محتصاً ، ولثبت من (ج) وهو التصحيح لأننا جبر للمبتدأ التصحيح

٥ هذه الكلمة مكتوبة في ( ) و (ج) هيكتا ( سببه ) وبها سببه

٦ هذه الكلمة مكتوبة في ( ) و (ج) هيكتا ( جر ) ولها جراً

٧ في (ج) انقدم

٨ ينظر التلخيص ٤٨٤/٢

٩ قال الراهضي وأصحهما أنه يحط الأرض من الثمن بكأرض العربة والفرار من الأرض جالس فير التمس لا يأخذ بقيامه ، فإذا انشطعت يد اليد وقيمته مثله ، فتمس منها ثلاثون يأخذ خمسين

ويحط من الثمن ثلاثين لا خمسين ، ويحط الإعدام وجهاً آخر أنه يحط بجميع المأخوذ من الثمن ، ولو نقص من القوة أكثر من الأرض المتصر حط ما أحد من الثمن ، وأخبر عن قيامه فيه بالباقي ، وأنه

نقص من قيمته سكتاً ، فتح العزيز ٣٣٢/٢

١٠ في (ج) قيمته

١١ (بعض) ساقط من (ج)

١٢ ينظر روضة الطالبين ٥٢١/٢

التقص المأخوذ أرضه على اختلاف الوجهين ، ككل منهما عبر بعيد من العرف ، أما مجرد التقصص الذي لا يجب أرضه فلا يقتضي العرف خطه ، كما لو عرض العيد لا يقال في العرف يحط ما تقصده الأرض

ولها اقتصر الأصحاب في العيب المجرى من الجناية على النيران ، ولم يذكرها السط إلا لا مدخل له فيه ، والعيب قائم ، ثمرة الأول ، فلا يلزمه خط ما تقص بالعيب بلا خلاف .

بعم لو خطه وبين العيب ، ولم يبين حدوثه عنه ، هل يجوز ويستفي بالخط عن ذكر حدوثه ؟

أما من جهة التنازل والحرع عنه وعن الجناية فنعيم ، وأما من جهة الصديق فلا ، فيما يقتضيه اللفظ ظاهراً عرفاً وشرعاً وإن كان له فيه تأويل ، هكذا يظهر ، ولم أخذه منقولاً ، فالخط بالتقص ، الحاصل بالجناية واجب ، والخط بالتقص الحاصل بعير الجناية ليس بواجب

وهل هو جائز فيه هذا النظر ؟ وبما ذكرناه يتبين أنه لا ينبغي إطلاق أن ، المحمول أرض التقص ؛ بل يقال أرض التقص من المأخوذ<sup>١</sup> هذا كله إذا باع بما قام أما إذا باع بما اشتريت ذكر الثمن والحماية ؛ كذا أطلقوه ، وهو المحمول على حالة التقص

أما حالة زواله ؛ فيبني أن يقال إن قلنا فيما سبق لا يحط بها لا يحبر بشيء ، وإن قلنا يحط ؛ فيجب الإخبار بها إذ عرفت هذا [المحمول]<sup>٢</sup> اقتصر المصنف على

١ من قوله ( قد يقال لم لا يحط ببعض ) سأل - - بل يقال أرض التقص من المأخوذ ( سقط من (ج) وهو ما بين القوسين

٢ ( يقول ) سقط من (ب) وللتثبت من (ج)



وسلام/الماوردي<sup>١</sup> يقتضي أنه يجوز أن يحضر عنه بلصق الشر .

ولو أحضر عن السقي بعد الأرض/ بلصق رأس المال ، قال الشيخ أبو حمزة والقاضي أبو الطيب والمتولي<sup>٢</sup> ، يجوز ، مما أن يكون ذلك ؛ لأنها كالنقطة القهية على حلاها ما صححه الراهقي<sup>٣</sup>

وأما لأن رأس المال لا يتعرض لنا وقع به العقد ابتداءً ، بل معناه ما استقر عليه الحال ، وهو الأقرب بلا خلاف

فإنه ما اشترت به<sup>٤</sup> فإنه صريح في الثمن الأول

ولو قال ثمة سكرًا ، وذكر ما بقي بعد الأرض . مفتضى كلام الشيخ أبي حامد أنه يجوز ، وبمعنى أن يكون كمراس المال ؛ لأن بعد الأرض مزار اليافقي ثمة ، ورأس مال ، فيجوز الإحياز عنه بالصلطين إذ لا كذب ولا تلبس

ما ذكرناه من حط المأخوذ في انجالية هل يختص بما إذا أحد أولاً حتى لو<sup>٥</sup> حرم على وبعده قبل أحد الأرض أن يكون<sup>٦</sup> الحكم كذلك ؛ لم أرفه نقلاً

١ ج ( ٢٦ / ب )

٢ لاحظ أن بين ( ٢٦ / ١ ) و ( ٢٦ / ب ) من وج استطر معقوبة والسبب في ذلك أنه بعد قوله ( هذا تمسب كلام العراقي وسكون مراد البيهاني أو أحمد ) أعدها في ( ٢٦ / ١ ) من ضد هو به ( ولو نقص أكثر من الفدر ) حتى وصل إلى قوله ( ويمكن المراد البيهاني أو أحمد ) وبذلك قد التزم في الإعادة

٣ ينظر الحاشي ٢٨٢/٥

٤ ( ١ / ١٩٦٦ )

٥ ينظر كلمة الإبالة : لروح ١/١٦٨

٦ ينظر فتح المبر ٣٢١/٤

٧ ( أن ) ساقطة من ( ج )

عن أبيه قال الإمام<sup>١</sup> المسحوق لا يجب الإيجار بالقبض<sup>٢</sup> ، كما لا يثبت الإيجار به لو قال الراعي<sup>٣</sup> : كما لا يثبت الإيجار به<sup>٤</sup> . قال الراعي<sup>٥</sup> : أن الأكثرين على الوجوب : لأنهم قالوا يجب الإيجار بالشراء بالدين الحال على معاطن<sup>٦</sup> وبالشراء من ابنه الطمس<sup>٧</sup>

والأصح أنه لا يجب بالشراء من أبيه والرشيد كالمشراء من زوجته ومكاتبه<sup>٨</sup> وفيه الشامل ما يقتضي تردداً في المكاتب<sup>٩</sup>

ولا يجب الإيجار بوطء الثيب<sup>١٠</sup> ، ولا مهرها الذي أحذه<sup>١١</sup> ، ولا أترادات<sup>١٢</sup> المصصلة<sup>١٣</sup> كالولد<sup>١٤</sup> ، والذين<sup>١٥</sup> ، والصوف<sup>١٦</sup> ، والثمرة<sup>١٧</sup> ، ولا يحك لأجلها شيئاً<sup>١٨</sup> ، ولو كانت هذه

#### ١ قال الإمام

ولو اشترى عبدٌ بشئٍ فلي وعين في شيء ، فقد كفر موائم من معتقها أنه يجب ذكر ذلك فيكون بشري على بصيرة من أمره

وقد قطع شعبي ومناصب التقريب أن ذلك لا يجب<sup>١٩</sup> فخره ومع ما اشترى ككلمة اشترى ، ومن باع شيئاً وبغى مشريه لم يكن مسلماً<sup>٢٠</sup> ، ولو كنتم حرة يدهم به ككلمة عتق<sup>٢١</sup> من بعضا<sup>٢٢</sup> ثم الذين قالوا لابد من كفارة الدين ، بدوا عليه أنه لو اشترى من ولده الطمس<sup>٢٣</sup> يجب عليه كفارة ذلك ، وإن عتق اشترى بشئ التل من غير منعه<sup>٢٤</sup> لأن شراء من ولده يوهم نظره له وترك النظر لنعمة وهذا حبط عظيم وهو بداء على وجوب كفارة العبد

وقد ذكرنا أن الأصح أنه لا يجب كفارة<sup>٢٥</sup> نهاية للطلب ٥/٥

٢ في (ج) أنه لا يجب

٣ في (ج) بالعمير

٤ ما بين القوسين زيادة في (ج)

٥ قال الراعي<sup>٢٦</sup> : أنهم قالوا لو اشترى من ابنه العمل وجب الإيجار به<sup>٢٧</sup> لأن الدال على ملك الزيادة في الناس سطرًا للفتن<sup>٢٨</sup> ، واحترازاً من التهمة<sup>٢٩</sup> ، فله وجب الإيجار من ثمن العبد<sup>٣٠</sup> فدان يجب عند تعيينه على أولي<sup>٣١</sup> ، وفي اشتراء من ولده البالغ أو من أبيه<sup>٣٢</sup> ، فأصبح الوجهين يلتصقان<sup>٣٣</sup> أنه يجب الإيجار به كفارة لو اشترى من زوجته أو مكاتبه فتح التعرير ٢٢٤/١

٦ قوله (ويشترى من ابنه المملوك) ساقط من (ج)

٧ ينظر نهاية مطلب ٥/٥ ، ٢ ، روضة الطالبين ٥٣١/٧

٨ ذكره الراعي في فتح التعرير ٢٢٤/١ ، والنووي في روضة الطالبين ٥٢٢/٢

الربحيات] يوم الشراء ، فاستوفاهم حط بقسطها من الثمن<sup>١</sup> ، فإن قلنا [في] الحمل لا يأخذ قسطها<sup>٢</sup> من الثمن فلا ، وإن قلنا بحريين ذلك في الثمرة والنس حصص ذلك والصوف وسعف المخلطة يضافه قسط قطعاً<sup>٣</sup> ، فيما أن يمين ، وأما أن يحط ويخير بلصق القيام

وإن اشترى بعشرة وباعه [بخمسة]<sup>٤</sup> ، ثم اشتراه بعشرة ، أحبر<sup>٥</sup> بعشرة ولا يظهر الحصران

وإن اشترى بعشرة ، وباعه بمائة عشر ، ثم اشترى بعشرة ، أحبر بعشرة<sup>٦</sup> ، ولا يحط الربح ، والأصل في ذلك أنه يحبر سائمين في البيع الذي يليه بيع للرابحة وحالف أبو حنيفة<sup>٧</sup> في التاربة

وأنفق لأصحاب على ذلك إذا باع بلصق الشراء ، وإن باع<sup>٨</sup> بلصق القيام فالأصح المتصوص كذلك<sup>٩</sup>

١ ما بين القوسين سابقاً من (د) ، وثالث من (ج)

٢ كقولنا والثمن والصوف والشراء ، ولو كانت حصة حصة يوم الشراء ، أو حصة في شريعتها أو على غيرها صوف ، أو على التخلط طلع ، فاستوفاهم حط بقسطها من الثمن روضة الطالبين ٥٧٧/٢ حكما يظهر فتح العزيز ٢٧١/٤

٣ زيادة في (ج)

٤ في (ج) قطعاً

٥ يظهر فتح العزيز ٢٧١/٢

٦ (خمسة) سابقة من (د)

٧ في (د) أخرى ، وثالث من (ج) وهو الصحيح

٨ من قوله (ولا يظهر -- إلى قوله -- أحبر بعشرة) سابقة من (ج)

٩ قال في الميسرة ٨٧/١٢

وإن اشترى ثوباً بعشرة دراهم فباعه بخمسة عشر درهماً ثم اشترى بعشرة فلا يربحه مائة حتى يظهر ربحه الأول من رأس مال في قول أبي حنيفة

يظهر بدائع الصنائع ٣٧٤/٥ ، تهذيب المتعلق ٧١/٤

١٠ في (ج) قال بـ

١١ يظهر فتح العزيز ٣٧٧ ، روضة الطالبين ٥٧٠/٢ ، حاشية المصنف لرج ١/١١٨

وعن ابن سريج تحريماً في المسألة الأولى أن يحبر بمصحة<sup>١</sup> ، وعلى هذا لو اشترى بمصرة ، وباع بعشرين ، ثم اشترى بمصرة يبيعه مساومة لا مراهبة وذكر الموثلي عليه أيضاً أنه لو اشترى بعشرين وباع بمصرة ، ثم اشترى بعشرين بحو ثلاثين ، قال : وليس بمصحيح<sup>٢</sup> .  
ومما يجب الإخبار به على ما ذكره الصيمري أن يكون انتفع بالسلعة زمناً

اشترى بمصرة : ثم وأطأ علامه تحر<sup>٣</sup> ، أو منبهاً له ، هباهه منه ، ثم اشترى بعشرين ليحبر بالعشرين ، فإما العقد<sup>٤</sup> مع اللام فيمكروه [ وهذه قاعدة نص عليها في المصرب ، أن كل ما لو شرطاه في العقد أبطله ، فإذا نواه في حال العقد مكان مكروهاً ، وهي أ كراهة تنزيه<sup>٥</sup> ، وقال ابن أبي عمير ، تحريم<sup>٦</sup> ، وحكاه صاحب التيجر عن المتأخرين ، واستحسنه<sup>٧</sup> .  
وأما العقد الثاني والإخبار : فقال أكثر الأصحاب بحل ، ويكروه ونقله الروياني عن النص ، وقال القاضي أبو الطيب والروياني بالتحريم<sup>٨</sup> ، وهو المختار ، لأنه عش ولا يقتصر عن سكتان المذهب

١ ج (١) أو ينبر ، والمثبت من (ج) وهو الصحيح

٢ ذكره الراعي في فتح المعبر ٢٢٢/٤ وبين الرقعة في كفاية النبيه لوح ١/١١٨

٣ ج (٢) لو باع ، وبثبت من (ج) وهو الصحيح

٤ ينظر تنبيه الإبل ٤/١٦٧

٥ وهو الموشول البيهان ٣٢٨/٥

٦ ج (٢٢ / ١)

٧ لعل قوله ( أبطل ) أصرب من ( أبطله ) ينظر للثورة في القواعد ٢٢٦/٢

٨ ينظر المرجع السابق

٩ ما بين القوسين سقط من (د) وثبت من (ج)

١٠ لأنه لو صرح به في العقد الأبطال المقد البيهان ٣٢٨/٥ ، ينظر التنبيه ٩١/٥

١١ أي مكروهة تحريم

١٢ ينظر الآثار في القواعد ٢٢٦/٢

١٣ ينظر المرجع السابق ٣٣٥/٢



ومن الأصحاب من يشعر كلامه بالجوار ومن غير كراهة ، وهو أبعد من الأول  
 وإذا علم المشتري بالحال ، قال صاحب المذهب وغيره لا يثبت [الخيار]<sup>١</sup>  
 والأصح ثبوته<sup>٢</sup> ، وبه قال ابن الصباغ ، والمتولي ، والروياتي وابن أبي عمرون  
 وفي الروضة أنه قوي<sup>٣</sup> ، و [لو]<sup>٤</sup> لم توجد مواطأة ، ولكن جرى المقدار فيه بهذا  
 القصد ، فالحكم كذلك<sup>٥</sup>  
 وقد يسمي ذلك مواطأة ، لأن المواطأة في التلمة الموافقة ، أما المواطأة بالمعنى  
 فدرن الشرط العقد بطل<sup>٦</sup> ، فإن تقدم فوجهان .  
 أحدهما ، لا يمتل ، ولو جرى العقد بلا مواطأة ولا قصد<sup>٧</sup> فلا تحريم<sup>٨</sup> ولا  
 كراهة في الأول<sup>٩</sup> . ويصحي أن يكون حكمه مباحة مباحة لو اشتراه<sup>١٠</sup> ، يعني ،  
 فيجب الإخبار به في الأصح<sup>١١</sup>

١ فهو يثبت له الخيار<sup>١</sup> وجهان البيهقي ٣٣٨/٥

٢ لأن شراءه بعشرين صحيح المذهب ٢٨٩/١  
 (الفتاوى) ساقط من (د)

٣ لأن عده ضرب من التلخيص ، والتلخيص محرم في الشرع فائت الخيار البيهقي ٣٣٨/٥

٤ ينظر تلمة الإيالة ١/١٦٧ ب ، ج ١/١٨

٥ ينظر روضة الطالبين ٥٢٠/٢

في (ج) أقوى

٦ (لو) ساقط من (د)

٧ ينظر اختيار في المصاعد ٢٢٥/٢

٨ في (د) المله ، وثبتت من (ج) وهو الصحيح

٩ في (د) وعنه ، وثبتت من (ج) لأن التلمة مستقيم بسوى حرف الواو

١٠ في (ج) أولى

١١ في (د) فلا قصد ، وثبتت من (ج) وهو الأصح

١٢ (١٩٩ / ب)

١٣ في (د) ولا تحريم ، وثبتت من (ج) وهو الأصح

١٤ في (د) وكراهة في الأول ، وثبتت من (ج) وهو الأصح

١٥ في (د) حكمه لو اشتري ، وثبتت من (ج) وهو الأصح

١٦ ينظر روضة الطالبين ٥٢٢/٣

ولو كان العلامة عنده لم يصح البيع الأول .

ولو اشترى عامل القراض الذي شرط له النصف ثوباً بمائة ، وباعه على رب المال بمائة وخمسين ، لم يحل لرب المال أن يحبر إلا بمائة وخمسة وعشرين ، لأن نصف الربح له ، قاله <sup>١</sup> الماوردي . وفيه وقعة من جهة أن العامل لا يعامل المالك

١٢٥ : ( قلوا ) قال بمائة دينار يتسمين <sup>٢</sup> أي يقرره ، أو بالبيعة ( فالأظهر أنه يحل الزيادة وربحها ) لأنه لا يملك اعتبار النصف الأول ، فحصل الربوة عليه . كتب له التسمعه وهذا قال أحمد وابن أبي ليلى وأبو يوسف والثوري ، وعلى هذا

١ في (ج) ثوبا

٢ في (ج) لم يحد

٣ في (ب) قال ، وأثبت من (ج) وهو الأصح

٤ الحوي ٢٨٢/٥

٥ في (ج) ولو

٦ مساج المطالين ٥٠٢

٧ بلرحم السابق

٨ في (ج) لا تملك

٩ ينظر فتح العزيز ٢٢٤/٤ ، روضة المطالين ٥٢٢/٢ ، المسراج الوهاج ١٩٥/١

١٠ ينظر التلوي ١٢٥/٤ ، المشكاة في فقه أحمد بن حنبل ٩٧/٢ ، التلويح ١٠٦/٤

١١ ينظر المجموع ٨٦/١٢ ، الأم ١٠٥/٧

وأي أبي ليس اسمه عبد الرحمن بن أبي نهي ، وقيل اسم أبي نهي يسار وقيل بلال ، الإمام العلامة الحافظ ، أبو موسى الأنصاري الظهري القصبه . ويقال أبو محمد من أسماء الأنصار ، وقد في خلافة الصديق أو قبل ذلك . وحدث عن عمر وعلي وأبي بكر وابن مسعود وغيرهم ، وحدث عنه شعرو بن مرة ، والمحكم بن عيسى ، وحسين بن عبد الرحمن وغيرهم

قيل أنه قرأ القرآن على علي بن أبي طالب ، وقد اختلف في وقته فبين ذهب به فريسة في نهر الفرات فمات غرقاً ، وقيل قتل في وقعة الجمل يوم سبعة ٢٢ هـ وقيل ٢٢ هـ ( ينظر سير أعلام النبلاء

٢١٢/٤ ، تهذيب التهذيب ٢٥١/١١ )

١٢ ينظر المجموع ٨٦/١٢ ، البحر الرافق ١٢٠/٦ ، الدر المختار ١٢٧/٥

١٣ ينظر المعنى ١٢٥/٤

يسكنون الثمن تسعة وسبعين ، والمحطوط أحد عشر ، والقول الثاني أنه لا يحط شيئاً ، وهو مذهب أبي حنيفة ؛ لأنه سعى ثمناً معلوماً وعقد به ، وعلى هذا الثمن مائة وعشرة

عقوبات ( وأنه لا خيار للمشتري )<sup>١</sup> [أي] على قولنا بالحط ، وهو مقتضى صحة في اختلاف العراقيين ؛ لأنه رضى بالأكثر فأولى أن يرضى بالأقل<sup>٢</sup> والثاني ؛ ثبت الخيار ، ويسبب إلى حرملة ؛ لأنه إن بان بالإقرار لم يؤمن ثانياً ، وإن بان بالبيعة ضد يحالف الظاهر الباطن<sup>٣</sup> ، وقد يكون له عزم في شراء بذلك المبلغ<sup>٤</sup>

وقيل القولان إذا ثبت بالبيعة<sup>٥</sup> ، فإن ثبت بالإقرار فلا خيار وقيل إن ثبت بالبيعة فله الخيار ؛ وإلا فلا<sup>٦</sup>

الثوري هو سليمان بن سعد بن مسروق بن حبيب بن رافع الثوري ، أبو عبد الله الحنكولي ، من ثور بن عبد ماز ، ولد سنة ٩٧ هـ ، وطلب العلم وهو حدث باعته ، وأمه التي سكن من أمهات الشيعي و حشمة بن عبد الرحمن ، روى عن إبراهيم بن عبد الأعلى ، وشعبة بن الحجاج وهو من أقرانه ، و هيصم بن عيسى وغيرهم الحنكولي ، وروى عنه أبان بن تغلب وحازم بن يحيى وسفيان بن عيينة ، وغيرهم توجه بالبصرة سنة ١٦١ هـ ( ينظر سير أعلام النبلاء ١٧١/٧ ، تهذيب الكمال ٣٥٢/٧ )

١ ينظر الميسوق ٨٦/١٢ ، البحر الرائق ١٢٠/١

٢ (ج) اتهم وتأخرو ( لا يحكم وهو مذهب أبي حنيفة شيء ؛ لأنه منس )

٣ معاج الطائفين ٥١/٢

٤ زيادة (ج)

٥ ينظر نهاية المطلب ٢٩٦/٥ ، روضة الطالبين ٥٣٣/٢

٦ لأنه إذا ظهر بالبيعة لا يؤمن حينة أخرى ، والإقرار يشعر بالأمانة روضة الطالبين ٥٣٣/٢

٧ (٢) الباطن ، والثابت من (ج) ؛ لأنه أعزم للمباراة

٨ ينظر فتح العزيز ٢٢٥٠٢

٩ ينظر نهاية المطلب ٢٩٨/٥

١٠ ينظر للرجح السابق ٢٩٨/٥

أما على قولنا لا يحط فيثبت الخيار به قطعاً للتصريح ، [إلا إذا كُتِبَ علماً بكذب البائع

فلو قال : كنت أظن أنه يحط مع علمي ، فهي ثبوت الخيار وجهان ، قال الإمام : المذهب أنه لا يثبت<sup>١</sup>

وحيث<sup>٢</sup> حيرناه ههنا بالتصريح فقال البائع : لا تصح : فإنا أحط منك ، ففي سقوط حبره وجهان أصحهما السقوط

وإذا قلنا بالاحتياط ولا خيار للمشتري ، أو له الخيار ، وأمسك هل يثبت الخيار [للبائع وجهان وقيل قولان . أصحهما لا<sup>٣</sup> ، إذ يبعد أن يصحون تليسه ، أو علمه مسبباً<sup>٤</sup> للخير له<sup>٥</sup> ، وهذا كله تصريح على صحة العقد ، وهو المذهب

وعن حكاية القاضي أبي حامد وجه بطلانه : لأنه من أن الثمن تسعة وتسعون<sup>٦</sup> وهذا مكان مجهولاً حال العقد ، ورواه الرازي قولاً قريباً

ولا شك أن معله إذا ثبت بالبينة ، أو صدقه المشتري ، أما بمجرد إقرار البائع فلا ، إلا أن يجعل اختلافاً في الصحة والمسند ، والقولان في الخط في حالة الخيار مخصوصان ، وفي حالة الملحق بالمخصوص الخط ، ومقابلته مصرح<sup>٧</sup> ، هكذا قال الرافعي

١ في (د) من يثبت ، وانثرت من (ج) وهو الأصح

٢ ينظر نهاية الطلب ٢٩٨/٥

٣ ج (٢٢ / ب)

٤ في (د) علماً ، ولثبت من (ج) وهو الأصح

٥ ينظر نهاية الطلب ٢٩٨/٥ ، روضة الطالبين ٥٢٢/٢

٦ ما بين القوسين سابقاً من (ج)

٧ ينظر فتح العزيز ٣٧٥/٢

٨ ما بين القوسين سابقاً من (د) ، ولثبت من (ج)

٩ في (ج) يخرج ، وما في (د) ثابت أيضاً في فتح العزيز

١٠ قال الرافعي : فلا يلحق بغيره في هذا الإخبار إما أن يصحون حبره أو علماً ، أما في الحالة الأولى فقولان مخصوصان في اختلاف العراقيين ، أصحهما هو أن يقول في احتصرو به قال أحمد أن يصحكم بضمطه في الزيادة ، وحسنه من الترخيص ، لأنه يملك باعتبار الشيء الأول ، فيحصل الزائد عليه فكما في

وهو الأظهر بحسب ما وقفت عليه من كلام الشافعي<sup>١</sup>.

ومعهم من يقول [عبثاً] ذلك . ومقول المزي في الحائرين ، وثبوت الخيار في الحية  
[وسكتت عن الخيار حالة اللعط وقال الأصحاب لا فرق ،

ولما ذرع الرافعي على القول بالخط الخلاف في ثبوت الخيار ، وقال<sup>٢</sup> إن القول  
بثبوته قول أبي حنيفة<sup>٣</sup> وأبو حنيفة يقول بالخير وعدم الخط<sup>٤</sup> ، فعبارة الرافعي  
موهومة وسكتت الأمور

أحدها صورة المسألة . إذا قال نعت برأس مالي وهو مائة وبيع كذا ، فلم قال  
أشترته بمائة ، و بمنك مائة ومشرة ، فعلا بثبت خط ولا خيار إذا ما سكتت  
لأن المشتري شرط حيث اعتمد قوله ، لكنه غامض ، فإنه القاصي حسي ، وقد  
سبق

و وقع في كلام الإمام لو قال منك بمائة ، وهي ما اشتريت [عبثاً] فقال المشتري<sup>٥</sup>  
على علم بكتبه ، فالذهب لإجراء القولين في الخط<sup>٦</sup> ، وهو محمول من الإمام على  
أنه لم يصحروث بتحرير العبارة ، وإنما عر فيه هذا إلى علم المشتري هل يبيع من  
الحكم المتقدم أو لا؟

الشمعة والثاني ، و به قال أبو حنيفة أنا لا نحكم لأنه سمي ثماً معلوماً وعقد به العقد فوجب إلى شيء  
عينا

وأما في الحالة الثانية فالتصميم القول الأول والثاني مخرج من مثله في الحالة الأولى فتح تقرير ٣٢٦/٣

١ ينظر : الأم ٥٧٧

٢ غير ( منقط من (ج)

٣ ينظر فتح المبرر ٥٢٥/٢

٤ ما بين القوسين منقط من (ج)

٥ ينظر المجموع ٨٦/١٢ ، المصنف للشيخ ١٢ / ٦

٦ رواية في (ج)

٧ قوله لو قال ، ( وفتان مشتري على علم بكتبه ) لم نقل أصوب

٨ في (ج) بالخط ، والثبت من (ج)

ينظر مهجة مطب ٣٩٥٠٥

وأجاب ابن عبد السلام في إحصائه : فقال لو قال بعث بما اشترى وهو مائة . الثاني / أن العقود به إن كان مائة وعشرة ، فلا حظ ، ولا يظل العقد للجهل ، فما مستند المذهب ؟

والجواب أن العقود به رأس المال والربح ، واحتسب بطن المشتري فيه ، واحتسبت الجهالة فيه إلا لا ضرر ، لأن من رضي بمائة رضى بما دونها بخلاف العكس الثالث . ليس التحط بما كسحت لرش الغيب ، فإن ذلك إيشاء حظ ، وهذا يبين أن العقد لم يعقد إلا بما بقي ككس دل عليه كلام الإمام والمراقبين .

وقال الشارودي عن بعض الأصحاب أنه يأخذ بعقد مستأنف ، وليس في هذه العبارة بين أنه يشترط خطأ ، أو أنه القائل بطلان العقد الرابع . إن هذا الحيال يظهر على أنه على الفور وأبدي ابن الرضا احتمالاً آخر ، أن يدوم بدوام مجلس الاطلاع

١ في (ج) أن عبد السلام

٢ عن النعمان بن عبد السلام هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن ، أبو محمد النعماني الدمشقي الشافعي ولد سنة ٥٧٧ أو ٥٧٨ هـ ، وتوفي سنة ٦١٠ هـ ، تبعه على الشيخ فقد الدين ابن عسكركر ، وفرا الأصول على فطحي سبعة الدين الأحمدي وغيره ، وسمع الحديث عن الشافعي أبي محمد القاسم بن أبي القاسم بن عسكركر وغيرهم . يروى عنه تلامذته شيخ الإسلام ابن تليق الجيد والإمام علاء الدين الدمشقي ، والشيخ تاج الدين ابن العريضي وغيرهم . له عدة مصنفات منها خلاصة لتأليفه في قواعد الفقه ، والقواعد الفسورية ومقاصد الرعاية ( ينظر طبعات الشافعية للعقود ، ٢٠٩/٨ ، طبعات الشافعية لابن قاضي شبهه ١١٠/٧ )

٣ ( ٢ / ١ )

٤ في (د) ففروج ، والثبت من (ج) وهو الأصح

٥ في (د) لا يجوز أن من رضي به والثبت من (ج) وهو الصحيح

٦ ينظر مجلة المطلب ٢٩٦/٥

٧ ينظر المرجع السابق ٢٩٥/٥

٨ تنصاري ٢٨٢ ، ٥

قال شارودي وهذا خطأ لأنه لو أخذ بعقد مستأنف ، بطل العقد الأول ، وانتقل إلى العقد الثاني فلو كان فيه كس كما افترض إليه في الأول ، الحق ٢٨٢/٥ ينظر تنصارية الفقيه ، نوح ١١٩/٢ ب

الخامس : القولان في الحفظ جازيين حالة دعاء المبيع ، وثمة على الصحيح الذي اختاره الرافعي ، لأن المأخذ وهو ورود العقد على ذلك القدر لا يختلف وقال الماوردي يحدد حاله التثقب قطعاً<sup>١</sup>

وقال النووي : بقوله صاحب المذهب : والشاشي عن أصحابنا / "مطلقاً" وفيه نظر ، والأقرب حمل كلامهما على الخيار كما ذكرناه<sup>٢</sup> في شرح المذهب أما الخيار ، فقطع الأكتشرون : بأنه<sup>٣</sup> لا يثبت حالة التثقب كخيار العيب<sup>٤</sup> وقال الرافعي<sup>٥</sup> : إن قلنا بالحط لم يثبت : وإلا فوجهان .

أصحهما لا يثبت كالعيب

والثاني يثبت كخيار الشرط

ونقل التروياتي وغيره وجهاً أنه يثبت إذا قلنا بالحط ، وهو ضعيف فيلخص أن حالة التثقب تعطل في الأصح ، ولا يثبت الخيار في الأصح ، وإد متعنا الخيار مع القول بأنه لا يحط ، يرجع بقدر التماوت ، وحسنه من الترخيص كما يرجع بأرض<sup>٦</sup> العيب

ومن قال بثبوت الخيار ، قال مرد القيمة ، ويأخذ الثمن والمعتبر أقل قيمه العقد إلى التبخير : قاله الشيخ أبو حامد

١ ينظر فتح العزيز ٢٧١/٢ ٢٢٥

٢ لأنه مع التثقب كالعيب الرجوع فيه بالأرض شعوري ٢٨٦/٥

٣ ج (١ / ٢٢)

٤ روضة الطالبين ٥٢٢/٢

٥ ج (٢) على ما ذكرناه

٦ ج (٢) لأنه ، وإثبات من (ج) وهو الصحيح

٧ ينظر نهاية المطلب ٣٩٢/٥ ، كساية التبيين ، أوج ١١٩ / ب

٨ ينظر : فتح العزيز ٣٢٥/٢

٩ ج (٢) برأس ، وإثبات من (ج) وهو الصحيح

إذا تأملت كلام الرازي وجدت الأسح عند حالة التلح التلح بعدم الخيار ،  
كما هو قول الأكثرين ، وأما البائع حين لم يثبت له الخيار عند بقاء المصلحة ،  
فكذلك هنا ، وإلا فثبت [هنا] .

ذكر الفزائي ما يجب على السائح الإحصار به ، ثم قال : فإن كذب في شيء  
من ذلك في استحقاق [حط] قدر التفات قولان<sup>١</sup> ، وهذا يقتضي إثبات خلاف  
فيما إذا كنتم العيب ، وبه صرح في الوسيط قال الرازي ، ولم أره لغيره<sup>٢</sup> ، قال  
النووي<sup>٣</sup> المعروف في المذهب أنه لا حط في ذلك ، ويذهب الصوري عن المشتري  
بثبوت الخيار<sup>٤</sup> .

قلت وقد سبق الإمام الفزائي بذلك ، فقال بالحط في كتمان العيب<sup>٥</sup> ، ولم أره  
لغيره<sup>٦</sup> ، والمراد بكتمان العيب كتمان حدوثه ، فإنه يثبت الخيار وإن علم  
المشتري وجوده

وما قاله الإمام والفزائي<sup>٧</sup> في العيب الظاهر أنهما يتولان به في الأصل كما  
يقتضيه عموم كلام الفزائي ، وإن لم يصرحا به

١ رده في (ج)

٢ نظر فتح العزيز ٢٢٥/١

٣ (حط سابقا من (ب) والثبت من (ج)

٤ احتمل أنه لا يحط ، لأنه جرم القدر بماله مثلا وكذا في قوله المشتري به نعم ، به الخيار إلى  
شأن تلبية ، فإن أجاز فليجر لتعلق الثمن

والفائي أنه لا يحط ، لأنه لم يشترط في ذلك مدة ، بل ربط وقال بعث بماله وهو الذي اشترى به  
فلا لزوم لذلك الوسيط ١٣٢/٢

٥ في (أ) حتى إذا كنتم ... وثبت من (ج) وهو الصحيح

٦ فتح العزيز ٢٢٦/٢

٧ روضة الطالبين ٥٢١/٢

٨ نظر نهاية المطالب ١/٥

٩ في (أ) وب قاله الإمام الفزائي ، والثبت من (ج) وهو الأسح



والأصحاب أطلقوا<sup>١</sup> على أنه إذا كنتم الأجل يثبت الخيار للمشتري<sup>٢</sup> ، لعكس لو لم  
يدين ذلك بعد تلك المدة كيف يصح . ولا يمكن الرد ؛ لم يصرح لأصحاب به  
ويسفي أن يرجع بقدر التفاوت ، فكما يرجع بالأرض على قياس ما قلناه في  
النكاح بالزيادة

إذ بان بعد النكاح ، وقتنا لا خيار حينئذ له الخيار هناك<sup>٣</sup> فهذا مثله ، والمقول في  
كتمان الأجل عن الأوزاعي أنه يثبت الأجل في حق المشتري  
وعن أحمد<sup>٤</sup> كذلك إن كان بعد النكاح . وإن كان قبله يحبر  
وعن صفوان الثوري إن كانت باقية يحبر . وإن كانت تامة نزمة<sup>٥</sup> الثمن حالاً  
ونكر الشيخ أبو إسحاق في النكاح<sup>٦</sup> ، والمبدئي في الكفائية في الاحتجاج

١ في (٢) أطلقوا ، والثالث من (ج) وهو الأصح

٢ ينظر فتح الميزان ٢٣٦/٢ ، روضة الطالبين ٥٢٤/٢

٣ في (٢) هذا ، والثالث من (ج) وهو الأصح

٤ ينظر مختصر اختلاف العلماء ١/٢٠

٥ ينظر المعنى ١٢١/٤ ، النكاح في حق الإمام أحمد بن حنبل ٩٩/٢

٦ (٢٠٠ / م)

٧ الشيخ أبو إسحاق هو إبراهيم بن علي بن يوسف القيرواني ، أبو إسحاق القيرواني ، صاحب  
التنبيهات الشهيرة ، وله كتب في الفقه ، والفتاوى في الخلاف ، و التمهيد شرحه ، و التنبيهات في  
أصول الفقه ، والناسخ ، ورموز في الفقه ، وطبقات الفقهاء ، وشرح أهل العلم ، وغير ذلك  
ولد سنة ٢٩٢ هـ . فترأى الفقه على أبي عبد الله القيسري ، وعلي بن رامين ، صاحب أبي القاسم القيسري  
وفراً عن القاضي أبي شبيب الطبري في بغداد . وازمه واشتهر به . وحسن أعلام أصحابه . وبعد ترمسه  
تولية في جمادى الآخرة سنة ١٧١ هـ . ( ينظر سير أعلام النبلاء ٧/١١ ) طبقات الشافعية القيسري  
(٢٦٩ ٢٦٥/٤)

٨ في (ج) القيسري

و القيسري هو علي بن سعيد بن عبد الرحمن أبو الحسن القيسري . من بني عبد الله . تفتت على الشيخ  
أبي إسحاق القيسري ، وصنف كتاباً سماه الشافعية . برع في الفقه . وكان من كبار الشافعية . مع  
من القاضي أبي شبيب ، و القيسري وغيرهما . تولى بغداد في جمادى الآخرة سنة ١٧٢ هـ . ( ينظر  
طبقات الشافعية القيسري ٥/ ٢٥٧ ) طبقات الشافعية لأبي قاسم شبيب (١ / ٧٧ )

للخصية<sup>١</sup> لم أجبر بتأجيل الثمن لا يحط ، وأجاب : بأن الأصل معاملة المريدة ، إلا ترى أن في لشعنة والتولية لا يحط التأجيل ، ويمكن مرادفهما إذا حكم التأجيل وما ذكرناه في الشعنة فيه مقرر  
وما سوى العيب والأجل فيما يجب الإخبار به ينبغي أن يكون مثلهما ، ولم يصرح به أحد إلا صاحب الحاوي الصغير<sup>٢</sup> : فإن كلامه ظاهر في ثبوت الحط فيه ، والصواب أنه لا يثبت في شيء من ذلك

يجب الإخبار بالجماء الطوائف ، فهو لم يجبر به فلا حط ؛ لأنه زيادة ، قاله الإمام<sup>٣</sup> وهذه الصورة تستش على قوله وقول العراقي<sup>٤</sup>  
وعلى هذا لا يكون الإخبار بحدوثه واجباً ، وبما يجب الإخبار بالمحدث فيما يتحقق القيمة ، أما ما يتحقق العيب فقط ؛ فيجب الإخبار به لا بحدوثه

(ولو زعم أنه مائة وعشرة وسدس المشرقي ، لم يصح البيع في الأصح)<sup>٥</sup> ترتيباً للعقد على فسخ العقد الأول ، فيكون مجهولاً ، ولم يرض به البائع بخلاف المسألة السابقة رضي به ، ضمن من رضاه فيما هو أكثر

١ ينظر إلى قول الخصية في حاشية رد المحتار ٥/١٣٢

٢ ج (٣٣ / ب)

٣ نقل الإمام في نهاية النقط ٢٠١/٥

فهو مذكور عيب وخمس ، فزاد استقره ، وهذا مما يجب دفعه ، فيه من العيوب ؛ وقد ذكرنا أن كل ما يثبت الرد يجب دفعه ، فلم سم يدفعه فلا حط ، فإن الجماء لا يخلص شيئاً من ماله ، ولا يفسد لا أثر ، حرى إلا تسمية البائع لاكتسابه إلى التمسك في معاملة مبيعه على الأمانة

٤ ينظر الوسيط ٢٢/١٢٦

٥ منهاج الطالبين ٢/٥٦

وغير الذي صححه القاضي حسين ، و الهفوي ، والرافعي في المحرر<sup>١</sup>  
وقد الإمام<sup>٢</sup> والفزائي<sup>٣</sup> ، و جمهور الأصحاب عليه وهو قوي ، لأن فيه تسمية بين  
المعالمين في تنزيل العقد ، فاشي على الأول ، والتسمية في هذا المعنى تقتضي الصحة  
هناك . والقسماء هذه ، ويعني أن يستثنى ما إذا كان المشتري عدلاً عند العقد  
بدلك ويحكم<sup>٤</sup> بالصحة للعلم بالثمن ، وهو رأس المال وزيجه ، وهذا لا شك فيه

❦ ( قلت : الأصح صحته ، والله أعلم )<sup>٥</sup> هو مقتضى كلام المرافقين ، وحرم  
به الماوردي<sup>٦</sup> ، و المحاملي في القنع<sup>٧</sup> ، والفزائي في الوجيز<sup>٨</sup> والجرجاني<sup>٩</sup>  
وإن كان بهذا قال الماوردي ثبتت الزيادة وزيحها ، وللمشتري الخيار<sup>١٠</sup> ، وهو  
مقتضى كلام المرافقين<sup>١١</sup> ، وهو وفاة بمقتضى التسمية<sup>١٢</sup> بمقتضى سبيل العلم

١ قال الهفوي في التهذيب ٤٨٧/٢

أما إذا وقع الخطأ بالتمسك ، فإن قال اشترت بمائة ، حينئذ يروح كذا ، ثم قال طمطه ، بما  
اشترته بمائة وعشرة ، ينظر إن فسقه لشري<sup>١</sup> فالعقد باطل على الصحيح من المذهب ، لعدم إمكانه

٢ ينظر المحرر ٥٤٠/٢ ( رسالة علمية )

٣ ينظر نهاية الطلب ٢٩٩/٥

٤ ينظر الوسيط ١٣٩/٢

٥ في ( ٥ ) بذلك المحقق ، والثبت من ( ج ) وهو الصحيح

٦ منهاج الطالبين ٥١/٢

٧ ينظر الحاوي ٢٨٢/٥

٨ ينظر : القنع في نسخة للمحاملي من ٤٤٨ ( رسالة علمية )

٩ ينظر فتح البيان شرح الوجيز ٢٣٦/١

١٠ الجرجاني أحمد بن محمد بن أحمد ، القاضي أبو العباس الجرجاني ، كان إماماً في الفقه  
والأدب ، فاضلاً بالحدس ، وديماً بها ، جمع الحديث من أبي طالب بن عوان ، والفاسيون أبي الطيب  
و الماوردي وغيرهم ، روى عنه أبو علي بن سنكرة الحفاظ ، وسمعه من أسد شدي وغيرهم ، توفي  
سنة ٤٨٢ هـ ( ينظر : طبقات الشافعية المتكثرة ١ : ٧٤ ، ٧٥ ، طبقات الشافعية لأبي حنيفة شعبة ١ : ٢٦٠ )

١١ ينظر الحاوي ٢٨٢/٥

١٢ ينظر نهاية الطلب ٢/٥

١٣ ( التسمية ) سابقاً من ( ج )



قاله له وجه في النظر ، وهو منتهب مالك ، والدليل يعتمد ، لأن المعتد البيعة  
وعو الآن مدع لبطان قوله الماسي ، وهو أمر ممكن ، وقد أقام البيعة ، بل أقول  
إنه ولو قال كنت مكذبا<sup>١</sup> متعمدا<sup>٢</sup> ، ينبغي سماع بيعة .

وقد أطلق الشافعي<sup>٣</sup> والأصحاب<sup>٤</sup> على ردها ، واعتقد سبهان الثوري<sup>٥</sup> ، ويحتاج  
في ذلك إلى دليل

ولا يرد عليهم<sup>٦</sup> فيما إذا قال لا بيعة لي ، ثم أقام بيعة ، تسمع في الأصح<sup>٧</sup> ، لأن ما  
شهدت به البيعة من الحق لم يقر بعدمه  
بمع قالوا إذا قال كل بيعة<sup>٨</sup> أقمتها فهي ككاذبه ، ثم أقامها تسمع أيضا في الأصح

وكذاهم حملوا التكذيب على الشهادة بخلاف العلم ، حتى لا تتناقض مع ثبوت  
الحق ، وإلا لمس لازم تكذب الإخبار بالحق<sup>٩</sup> عدم ثبوته

وهذا الحمل يقتضي أنه لو قال بعد إقامتها هي<sup>١٠</sup> ككاذبة ، والحق ثابت ، يحكم  
بها وهو بعيد ، فإن صح هذا الاستبعاد ، فقد ثبت الفرق بين التكذيب الماسي  
والقارن ، ولو جحد التوذية ، ثم اعترف وأقام بيعة بردها ، سمع في الأصح<sup>١١</sup>  
لعدم توارد اليقين والنجود على شيء واحد ، والاعتد أن العلق والتكذب في

١ ينظر النكاح لابن عبد البر ٣٤٥/٦ ، الفتح والإستقلال ٤٩١/٤ ، الشرح الكبير ١٦١/٢

٢ ج (١ / ٢٤)

٣ ينظر الأم ١٠٦/٢

٤ ينظر القنية ٩٦/١ ، بيعة مطلب ٥ / ٣ ، روضة الطالبين ٥٢١/٢ ، عملي لمحتج ٨ / ٢

٥ ينظر الاستسكار ٦٥/٦

٦ ج (٢) ولا يرد عليه قولهم فيما إذا قال ، والمثبت عن (ج)

٧ ج (٢) ثم أقام بيعة تسمع في ذلك إلى دليل ، ولا يرد عليهم قولهم في الأصح<sup>٨</sup> وأما ثبت الزيادة ، لأنني  
أرى أن الكلام يستقيم بدونها

٨ (١ / ٢٤)

٩ ج (٢) الحق ، وكذا من (ج) وهو الأصح

١٠ ج (ج) وهي ككاذبة

المأصبي<sup>١</sup> ممكن مدعواه الثانية محتملة ، والبيئة حجة شرعية مصدقة لها ، فتقبل إلا أن يبين الأصحاب دليلاً على خلافه

من: (وله تحليف للشعري أنه<sup>٢</sup> لا يعرف ذلك في الأصح)<sup>٣</sup> لأنه ربما يمر عند عرض اليمين ، والشأسي ، لا حكم لا يسمع بيته ، والوحيدي عند الفغوي<sup>٤</sup> ، والقاضي حسين ، والرافعي<sup>٥</sup> ، إذا لم يمين لمطله وجهاً محتملاً ، فإن بين قلة التحليف ، فإن قلنا يحلف ، فتشكل حال ها ، ولا إن قلنا اليمين المردودة كالإقرار ردت ، وإن قلنا كالكائبة ، فلا ، وهذا يقتضي عرض اليمين وإن قلنا لا يرد ، وهو بعيد ، لأنه إذا علم أن يتكوله لا يرد يتكلم ، فلا يبقى في عرضها عائدة ، والذي ذكره العراقيون أن الإمام<sup>٦</sup> في التحليف طريقين أشهرهما : إن قلنا اليمين المردودة كالإقرار فله التحليف ، وإن قلنا كالكائبة فلا والثانية<sup>٧</sup> عن أبي إسحاق ، إن كان له<sup>٨</sup> عند قلة التحليف ، وإلا فلا ونقل الروياني عن القاضي الطبري أنه قال يلزم أبا إسحاق أن يسمع بيته إذا كان أشدراه وكيله ، ولا يسمع

١ في (١) والقاضي ، والثابت من (ج) وهو الأصح

٢ في (١) لأنه ، والثابت من (ج) لرافعته لتهاج ٥١/٢

٣ مباح الطائين ٥١/٢

٤ ينظر التمهيد ١٨٧/٢

٥ لروحي عن الرافعي أحدهما ، لا يجب ، حكمه لا يسمع بيته ، والثاني يجب لأنه ربما يمر عند عرض الش عليه فتح للمير ٢٢٧/٢

٦ في (ج) والذي ذكره العراقيون الإمام (١) ، والثابت من (١) تكفي ترى أن المصواب أن يقول والذي ذكره العراقيون والإمام في التصوف طريقين ، الخ

ينظر نهاية المطالب ٣٠١/٥

٧ (١) سألته من (ج)

٨ ينظر التمهيد ٢٩ / ١

وهذا تصريح أن أبا إسحاق لا يسمع البيعة حال العذر ، ويستكلم في هذا ، وإذا قصرنا الكلام على حال عدم العذر ، ولم يأتي في التحليف إلا وجهان ، وصحيح التحليف على طريقة الجمهور ظاهر ، لأن الصحيح أن اليمين بالردة كالإقرار ، أما على طريقة الرافضي من جعل الخلاف مطلقاً ، سواء قلنا اليمين بالردة كالإقرار أم كالبينة فلا

ثبت  
على  
اليمين  
التي

﴿ وَإِنْ بَيَّنَّ ﴾ أي [إطاعه] وجهاً مضملاً ، فله التحليف <sup>١</sup> ، لأن العذر يحرك طر صدقه ، وقد بينا أن هذه طريقة القاسمي حصين ، والأكثرين سوء على اليمين في الحائض ، وأبو إسحاق جرم في الحائض ، وقال الإمام ، ذكر صاحب التفسير أن من أصحابنا من قطع بتحليف المشتري ، وإذا ذكر السبب ورد الوجهين إلى الإطلاق .

قال الإمام <sup>٢</sup> : « إذا / قطعاً القول بالتحليف لزم سماع البيعة ، هي يمين الرد لا تثبت مقطوعاً بها إلا حيث تسمع البيعة »

١ ج ٢ (٥) أن يسمع ، والثابت من (ج)

٢ ج ٢ (٥) التسميع ، والثابت من (ج)

٣ ينظر فتح العزيز ٣٧٧/٢

٤ ج ٢ (ج) كقولهم لم كالبينة فلا

٥ ينظر التمهيد ٤١٧/٣

٦ منهاج الطالبين ٥١/٢

٧ (المصنف) سقطت من (٥) ، وثابت من (ج)

٨ منهاج ٢ ٥١

٩ ينظر نهاية الطلب ٣٠١/٥

١٠ قال الإمام ، وهذا لأن فيه مرد طر <sup>١</sup> ، فإذا قطعاً القول بالتحليف ، لزم أن يسمع فيه المدعي ، فإن القطع بالتحليف يثبت يمين الرد ، ولا تثبت يمين الرد مقطوعاً بها من غير خلاف إلا حيث تسمع البيعة ، هي يمين الرد ١٠٥/٢

١١ ج ٢ (ب)

١٢ (والأصح سماع بيته) أي إذا بين وجهاً محتملاً واعلم أن الرافضي رحمه الله جعل التحليف أملاً ، وخرج عليه البيهقي إن قلنا لا يحلف ، فلا تسمع البيهقي وإن قلنا يحلف فهي البيهقي وجهان  
أظهرهما عنده سمعهم ، والأصحاب أكثرهم عكسوا ، فقررنا أن البيهقي لا تسمع

ثم قالوا في التحليف إن [فتنة] البيهقي المردودة كذا لا يقرر لم يحلف ، والأصح وأعلن الشافعي والأصحاب أن البيهقي لا تسمع ، ولم يفرقوا بين العذر وعينه قال أبو علي الطبري في الإيضاح هذا إذا قال توليت العقد بنفسي ، وقامت علي بكفك ثم ادعى الردة ، لم تقبل دعواه ولا بيته ، فإن أراد تحليفه ، أحتمل وجهين وأشار إلى ما سبق من البيهقي

قال وإن قال إنما تولي وكيلي وقد جرى عني الخط فيه ، وذلك أن رسول وكيلي خط ، وسمعت علي كتاب ورد عنه ، ثم بان مزوراً ، سمعت بيته قياسي على ما قال الشافعي إذا أقر بقص الرهن والبيعة ، ثم أراد تحليف الموهوب له على انقبض أحلفته

١ صحاح المطالبين ٥١/٢

٢ ينظر فتح المبرور ٣٢٤/٢

٣ (فتنة) ساقط من (ق) ، وتلخيص من (ج)

٤ في (ج) باليمين

٥ ينظر روضة المطالبين ٥٣٥/٢

٦ ينظر الأم ١٠٦/٧

٧ ينظر الفتاوى ٩٦/١ ، نهاية الخطب ٢٠٠/٥ ، روضة المطالبين ٥٢٤/٢

٨ أبو علي الطبري الحسن بن النعمان صاحب الإيضاح ، له أوجوه المشهورة في اللغة وسمعت في أصول اللغة وفي الجدل وسمعت الخرج وهو أول كتاب صنف في الخلاف الجرج ، نقلته عن أبي علي بن قنبراً وسكن بغداد والوفاء بها سنة ٣٥ هـ ينظر سير أعلام النبلاء ٢٣٥/١٢ ، طبقات الشافعية الطبري

(٢٨) / ٢



وثأولنا ذلك على دار عليه ، وعلى أنه رجع فيه لقول وكيله أو<sup>١</sup> غيره  
وقال الماوردي<sup>٢</sup> إذا أحبر أولاً<sup>٣</sup> الأول عن شراء وكيله ، أو عبده المأدوم ، ثم عاد  
بذكر أن التوكيل خطأ ، من تسمع البيعة ، وجهان  
وذكر القاضي حسين أنه لا تسمع البيعة ، ثم قال : هذا إذا تولى البيع الأول نفسه  
، من اشترى وكيله وهو ظن أن وكيله اشتراه بمائة دينار بزيادة ، أو قال ككتب  
إلي وكيلي<sup>٤</sup> ، ثم بان بزيادة تسمع بيعة بلا خلاف ، لأنه غير مكذب لبيته  
قال وهذا<sup>٥</sup> كما قلنا في الزهر ، وذكر ما ذكره الطبري  
وقال المتولي<sup>٦</sup> إن أحبر أولاً بلفظ القيام ، أو برأس مال ، ثم قال اشتريها  
وكيلي ، ويُلحق أنه اشتراها بمائة ، والآل ظهر خلافه وأقام بيده ، تقبل ، وإن قال  
اشتريتها بمائة ، ثم قال بمائة وعشرة ، ثم تسمع بيته

١ في نسخة دار غالية

٢ ٢٩١ - ب

٣ قال الماوردي : إن كتبت المالك حين أحبر في الأول بأن التمس مائة درهم أحبر بثلثه من شراء وكيله أو عبده مأدوم له في التجارة ، ثم عاد فذكر أن التوكيل خطأ وإن العبد علق وإن التمس مائة وعشرين فيقول تسمع فيه البيعة بعد ادعاء من ذلك ، على وجهين

أجيب : لا تسمع بيته قطعا أو أحبر أنه اشتراه لنفسه لأنه قد اشترىها بعد تقدم من قوله فعلى هذا في وجوب الخلاف المشري وجهان ، ولو جرح الثاني ، أن يوشكه فهو المصدح مسوقا به يحفظ بها على اشتري ويحمل بالمجاز ويرى<sup>١</sup> يأخذ بالثمن الذي قامت البيعة به وبجسمته من التزيج أو المصنع المجزئ ٢٨١/٥

٢ ساقط من (د) ، وأثبت من (ج)

٣ في (ب) ككتب أولى ، وأثبت من (ج)

٤ في (د) ومكتوبا ، والثالث من (ج) وهو الأصح

٥ ينظر كلمة الإنابة في الموضع ١٧٠ ، لوح ٢٩٦

وقال الهموي<sup>١</sup> إن قال اشترته [بمائة ثم قال] بمائة وعشرة وكتبته ، لا تسمع بيته

وهل له تحليفه إن أول قوله الأول بما يحتمل ، بأن قال أحسني وكتبني ، ههنا<sup>٢</sup> عالماً ، أو ورد منه كتاب ههنا مروراً ، له تحليفه ، فإذا أقام على مثله بيته تسمع ، وإن لم يأول ، ففي تحليفه وجهان<sup>٣</sup>

ودكر العراقي الطريقة القطعية بالتحليف عند إبداء الأمر ، ثم قال<sup>٤</sup> : وهذا منجبه يجب طرده في قبول بيته ، وهذا بحث لا نقل

والرافعي قال إن بين للعلم وحهاً مثل الشراء وكتبني وأحسنت أن الشئ مائة ، ههنا حلافة ، أو ورد كتاب ههنا مروراً ، وكتب راجعت جريدتي فعلمت ، سمعت بيته في الأخير<sup>٥</sup>

١ قال الهموي ، وإن كتبه الشمرى فلا يقبل قول البائع لأنه سبق منه بقرار بحلافه ، ولو أقام عليه بيته لا تسمع ، لأن إقراره يكتفي بيته ، وهل له تحليف الشمرى ؟ ينظر إن أول قوله الأول بما يحتمل ، بأن قال أحسني وكتبني أنه اشترته بمائة ههنا أمه مثلي عالماً أو ورد منه كتاب ، ههنا مروراً له تحليفه ، وإن أقام على مثله بيته تسمع فإن لم يكون من نه تحليفه ؟ فيه وجهان أحدهما لا ، حكماً لا تسمع بيته

والثاني نه تحليفه وجاء أن ينظر خوفاً من اليمين المدججة التهذيب ١٨٧/٢

٢ ههنا بين القوسين ما سقط من (أ) ، والثالث من (ج)

٣ في (ج) وهل له تحليفه إذا أقام على مثله بيته تسمع ، وإن تأول ففي تحليفه وجهان عالماً

٤ ينظر روضة الطالبين ٣٠٤/٣

٥ قال العراقي

ودكر صاحب الترتيب أنه إن قال غشيت ودكر وجهاً مستملاً بأن قال عولت على قول الوجيز و أن ملكك التجريد وبتكررت ، فله التحليف قطعاً ، وهذا منجبه حسن ويجب طرده هنا في قبول دعواه وبيته أيضاً ، والله أعلم الوسيط ١٢٢/٢

٦ قال الرافعي ، والثاني أن يدين للشيء وجهاً مستملاً مثل أن يقول ما كتبت اشترته بعمسي وإنما اشترته وكتبني ، وأحسنت أن الشئ مائة ههنا حلافة ، أو ورد علي كتاب منه ههنا مروراً ، أو كتب ينزل راجعت جريدتي فعلمت من شئ متاع أني غيره فسمع دعواه للتحليف لأن بين هذه الأعداد يحركه على صدقه ، وسوم من شرط الخلاف في التحليف فتح العزيز ٣٢٧/٢

قال ابن الرضا<sup>١</sup> المشهور في المذهب عدم سماح<sup>٢</sup> البيعة ، كما مضى عليه ، ولم يز من قال بخلافه إلا في حالة إبداء عدد مقدرين شبيه بالمقد الأول . كما عرفته عن أناوردي<sup>٣</sup> ، وعليه يحمل قول الرافعي

قلت : وتأويل قول الرافعي على ذلك بعيد ، والمشهور المعروف من كلام المتشعبيين ، أنها لا تسمع

وما حكيه عن الإفصاح ، والقاضي حينئذ بها مأخذه من القياس على الرهن ، وهو مأخذ ضعيف ؛ لأن ذلك في التحليف ، لا في البيعة

وما قاله الثوري من الفرق بين لمض التيمم والشراء في ذلك ، لا معنى له لأن المثلث ممكن فيهما ، وإن كان في أحدهما أبعد

وقول البهوي يوافق الرافعي<sup>٤</sup> في الاعتماد على الوكيل ، وأما مراجعة الحريرة ، فلم أره لغير الرافعي

وقد ذكر الرافعي في آخر كتاب الدعوى<sup>٥</sup> عما جمع من فتاوى القفال وغيره ، لو باع داراً وأدعى أنها وقف ، لم تسمع بيته ، وأن المرافقين قالوا : تسمع إذا لم يكن صرح أنها ملكه ، وأن الروياني قال : لو باع ثم قال بعث وأما لا أملك ثم ورثته : إن قال حين البيع هو ملكي لم تسمع دعواه ، ولا بيته ، وإن اقتصر على البيع ، سُمعت ، مضى عليه

وهذا بإطلاقه يخالف ما قاله الرافعي في المراجعة ، وهذه مسائل كثيرة الوقوع للحكام ، وسماح البيعة فيها مشكل على المذهب ، لما يقتضيه إطلاق الشافعي ، ومتقدمي الأصحاب

١ ينظر حاشية التتبع ١١٩/ب

٢ ( ١ / ٣٥ )

٣ ينظر الصوري ٣٨٤/٥

٤ في (ج) موافق للرافعي

٥ ينظر فتح العزيز ٢٨٩/١٢

وأما على ما قدمته من أنه ينبغي سماح البيعة وإن تعمد التكذيب فسهل يكون  
سماعها عند إبداء العذر من باب أولى ، لكنه خروج عن المنهج  
ومما يندفع على أن أكثر الأصحاب لا يفرقون بين إبداء العذر وغيره ، أنهم ردوا  
على أبي إسحاق حيث فرق في التحليم ، والرموه بالبيعة ، وفي ذلك ما يشعر  
بالإتفاق على عدم سماعها مطلقاً

ثم الذين قالوا بسماعها عند العذر ممن حكينا إلى لم يمكن تأويل كلامهم ، لم  
يجدوا فيه خلافاً إلا الراضي ، ولعله أخذ من ترتيب البيعة على التحليم ، ومن  
اعتقاده أن في التحليم عند العذر خلافاً على قولنا اليمين المردودة كالبينة ، فأما  
ثبوت الخلاف وأما مكرهه على قولنا اليمين المردودة كالبينة<sup>١</sup> فلم أعلم من قال به  
والله تعالى أعلم .

ثم لم أر في باب المرافعة حديثاً إلا حديثاً من مصنف ابن أبي شيبة<sup>٢</sup> مر رجل  
منه ثوب ، قيل يكفم ابتغته ، أراه قال فريادة على ثمنه ؛ ثم قال ، كذبت  
فخرج فقال يا رسول الله ابتغته بكفدا وكفدا ، دون ما كان فقال رسول الله  
ﷺ تصدق بالفضل<sup>٣</sup> وهذا ليست دلائله وانحص

١ ينظر فتح المبرور ٢/٢٣٧

٢ (١٢٢ : ١٢١)

٣ من عبد الله بن العزير قال : مر رجل يقوم فيهم رسول الله ﷺ ومعه ثوب ، أراه قال يراه فقال له  
بعضهم يكفم ابتغته ؟ أراه قال : هو فريادة على ثمنه ، لم قال كذبت ، وفيهم رسول الله ﷺ فخرج  
فقال يا رسول الله ابتغته بكفدا وكفدا ، دون ما كان فقال رسول الله ﷺ تصدق بالفضل . مصنف  
ابن أبي شيبة ٢١٦/٥

بموجب إذا سمعت النبيلة فهو كما لو صدقته قاله المشاوي وغيره ، وعلى رأي الرافعي يمسك العقد<sup>١</sup> ، وعلى رأي المصنف يصح ، ثم يجري الخلافة<sup>٢</sup> في ثبوت الزيادة .

بموجب ما عاينة ثم ظهرت الحيضة ، فالحكم على ما ذكرنا [في المراجعة]<sup>٣</sup> قاله المشاوي<sup>٤</sup>

١ مطهر الإبلقة ١/١٧٠ ج ١

٢ مطهر فتح القدير ٣٧٧/٢

٣ ج ( ٢٥ ) ب

٤ رضاء ، ج ١ ( ١٠ )

٥ مطهر تنقيح الإبلقة ١/١٧١ ج ١

## باب الأصول والشعر

الأصول الشعر ، وكل ما يثمر مرة بعد أخرى

وقيل : الشعر و الأرض والبنة ، وهو بعيد

والمراد بيع الأصول والشعر ، والمصنف أحد هذه الترجمة من التنبية<sup>١</sup> ، ولم أرها

لغيرهما إلا لأبي بكر أحمد بن بشر المصري<sup>٢</sup> في كتابه المسمى بالمتنصر المبه ،

قال باب<sup>٣</sup> بيع الأصول ، ولم يذكر الشعر .

وترجمة صاحب التنبية جمع بين ترجمتي يابن منجوزين للشافعي :

أحدهما باب شعر الحائط يباع أصيلة<sup>٤</sup>

والآخر . باب الوقت الذي يحل فيه<sup>٥</sup> بيع الشعر<sup>٦</sup>

١ الأصول جمع ومصرف أصل : وهو أصل مثل شيء ( لسان العرب : أصل )

٢ منهاج الطالبين ٥٥/٢

بعد مذكر النووي غير بيع الأصول وبيع الشعر بطريقتي التنبية ، كماله : ولما راية ، وبيع النروع

الأشعر ، والفراي ( ينظر : تحت المحتاج ٨٢/٦ ، خواشي الشرواني ٨٢/٦ )

٣ التنبية ٩٢/١ ( باب بيع الأصول والشعر )

٤ أحمد بن بشر أبو بكر مصري ، له مصنف في الفقه جمع فيه مصوغاً للشافعي ( حليته

الشافعية لأبن قاضي شعبة ٢/١ )

٥ ( باب ) سلقته من زج

٦ الأم ١١/٢

٧ في ( الوقت الذي يحل فيه بيع الشعر ، والمثب من (ج) وهو موافق لما في الأم ١٧/٢

٨ الأم ١٧/٢ ، حكاه بطبر : معني المحتاج



وعلى الثاني بأن المذاهب الحديثة يبيعها لحنوتها في ملك المشتري ، ولا كذلك  
الحاصل عند البيع ألا ترى أن الثمرة الحادثة للمشتري ، والحاصلة المؤجرة عند  
البيع لا تدخل .

وأما ابن الرقعة<sup>١</sup> فربما تأثراً بالفتنة به في غير هذا الموضع ، جذراً من اختراجه المذهب  
قبل ومثوله ، ولما وصل ذكره أيضاً ، وهو

أن لفظ الأرض يشمل الآس<sup>٢</sup> والمغرس<sup>٣</sup> فهو بقي البناء والشجر للبيع بحلاً<sup>٤</sup>  
الآس والمغرس من الثمرة ، أو تكون منفعتهما مستثناة لا إلى غاية عمومة ، فإنه  
لا يمكن قلع البناء والشجر<sup>٥</sup> لأنه محترم يراد للبقاء ، ولا بنفسه بأجر ، لأنه حين  
أخذ به أحدثه في ملكه ، فإذا كان الآس والمغرس لهذه المثابة ، لا يصح بيعه  
مصرفاً بالاتفاق ، هو جوب إذا ضم إلى مبيع خلا عن ذلك : أن يبطل في الجميع  
لتجهالة بالأس ، فإذا أخصى إلى هذا المحذور ، حكم بالاندراج حرصاً على  
تصحيح العقد ، كما أدرج الحمل ، وهذا المعنى مفسود في الزهن ، لأن المترين لا  
يستحق شيئاً من ماله حتى يكون استبقاء البناء والمغرس محرراً للعقد عن  
وصفه ، ثم اعترض بأنه لم لا يجعل هذا المحذور مائماً<sup>٦</sup> من دخول المغرس والآس  
وأوجب ما في اللفظ متأول مسمى<sup>٧</sup> ، وإدراج ما يدل اللفظ عليه أولى من إدراج ما دل

١ بشار كشافة التمهيد لوج ٨٤ ، لوج ٨٨

٢ الآس شجرة يورثها غدير ، وهي الآس مرفوعة بالأسجر ( ينظر لسان العرب أنيس )

٣ المغرس موضع المغرس ، والمغل المغرس ، والمغرس ما يزرع من الشجر ، والمغرس تثنية الشجر في  
الأرض ( ينظر لسان العرب غرس )

قلعه أو قلل المغرس لكن المصوب

٤ كحل هذه التكلفة ( بخلاف )

٥ من هذا بدأت التكلفة من جديد مع النسخة المصرية (ب) والذي بدأ المصنف فيها من ٢١

٦ من بين التوضيحات ساقط من (د) وأثبت من (ب) واج

٧ ب (١) المغرس

٨ ب (١) واج متداول يسي ، والثبات من (ب)

٩ ب (٢) واج قد لم يدل ، وأثبت من (ب) وهو الصحيح



عليه للمحاضرة في الثاني من الأول ، هاما حكمه بعدم خروج المرس 'والأمر /'  
 فيمكن أن يكون مجزوماً به 'ويمكن أن يكون هو 'الأمح ' لأن الأصحاب  
 قالوا 'إذا باع الأرض واستثنى الشجر : فهي دخول المرس ' وجهان : أحدهما :  
 الدحول ، ومن صرح 'بتصحيحه الخوارزمي' وجزم به القوي '  
 وقوله أنه لا يمكن التلغ صحيح صرح به للتولي 'والغزالي' في التلغ : فيما إن  
 باع الأرض واستثنى الشجر ، لكن في ما لو باع شجرة رطبة ، وقلنا لا يدخل  
 المرس ، وهو الأصح : هل عليه إبقاؤها ما أراد المشتري ، أو له قطعها بغير رضاه ،  
 ويعبر ما نقص بالتلغ : كالعارية ؟ وجهان : أحدهما الأول : 'فيحتمل أن يظل  
 بجريان الوجه الثاني فيما نحن فيه . ويحتمل أن يقال 'أن' في الموضعين قصربا

١ في (ب) : الثاني وإبراج ما لم يدل التلغ عليه من الأول

٢ في (د) بعد خروج : والتثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٣ في (ب) المرس ، وفي (ج) المرس

٤ ج (١/٢٦)

٥ في (ب) فيمكن أن يكون جزء من مكة ، والتثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٦ في (ب) و (ج) وهو الصحيح

٧ في (ب) المرس

٨ في (ب) صحيح ، والتثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٩ القوي رومي : هو منصور بن محمد بن العباس بن أرسلك ، أبو محمد البغدادي ، مشهور القديس  
 الخوارزمي : صاحب كتابه في الفقه من أهل خوارزم ، سكن بامبا في الفقه والتصوف ، وكان  
 قديماً ، محدثاً ، ملماً ، ولد بخوارزم في خامس عشر شهر رمضان سنة ١٩٢ هـ . سمع من أبيه وجده  
 العباس بن أرسلك ، وإسماعيل بن أحمد البيهقي ، ومحمد بن عبد الله البغدادي ، وغيرهم ، وشقه  
 على الحسن بن منصور البغدادي . كان يته بهت علم وملاحة ، توفي في شهر رمضان سنة ٢٨٠ هـ .  
 انظر طبقات الشافعية الكبرى ٢/٢٨٩ ، طبقات الشافعية لابن أبي شيبة (١٩/٢)

١٠ انظر التلغ ٣/٢٢٥

١١ انظر تلغ الإيالة ١/١٥١

١٢ انظر التوسيط ٢/١٢٦/١٢٧

١٣ انظر روضة الطالبيين ٢/٥١٨

١٤ رواية في (ب)

الحكم على ما دل عليه لفظ البيع . فهي بيع الشجرة لا يستلحق حق الإبقاء  
ممكن له القلع على وجه

وبع الأرض كحق الإبقاء<sup>١</sup> ثابتاً فلا يروى بالبيع ، وعلى كل حال ما قاله<sup>٢</sup>  
ابن الرقعة يمشي على الصحيح

وقوله أنه لا تلزم الأجرة بتفريقه يظهر صحته أيضاً ، لأنه لو كان مما يقتضي  
بأجرة لكان إذا امتنع بخلع ؛ وقد أطلقوا عدم القلع .

وقد ذكر أبو الفضل عبد الملك بن إبراهيم المقدسي<sup>٣</sup> في الطواحيات

لو باع داراً فيه نخلة دون النخلة وشرط دخول مئيتها في البيع<sup>٤</sup> ، أنه يصح ، ويستحق  
تفريقها بمير آخره ، فإن احتار صاحب الدار ثلثه الشجرة بقيمتها أو قطعها بالتزام  
المقصان [كس له] ، وما قاله أبو الفضل من جواز التملك ، أو القلع مع التزام  
التقصان<sup>٥</sup> بعيد ومنافض لقوله أنه يستحق تفريقها بمير أجرة

وقول ابن الرقعة أنه إذا كان يهدم الخاتمة لا يصح بيعه بالاتفاق ؛ فوجب أن يبطل  
عدم الانضمام

يشكل عليه إذا صرح باستثناء الشجرة ؛ فإنما تلك أن الأصح دخول العرصة<sup>٦</sup> ولم  
يقال أحد ببطلان البيع ودعواه الاتفاق على البطلان إذا أهدم بالبيع مبنوعه ، لما  
ذكرناه .

١ في الدنيا البقاء

٢ في (١)؛ فيها قاله : في (ج) وأقاله

٣ عبد الملك بن إبراهيم بن أحمد أبو الفضل التميمي المغربي المعروف بالمقدسي ، من أهل فمسان ،  
مكن يمداد إلى حبي وأقاله ، كان من أئمة الدين وأوعية العلم ، سمع أب يسر بن هبة ، وأب الفضل  
بن عبد الله القتيبي وغيرهم ، ولفقه على القاضي الشافعي ؛ توفي في رمضان سنة ٥٥٩ هـ . انظر  
طبقات الشافعية الكبرى ١ : ١٦٣ - ١٦٤ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ( ١٦٣/١ )

٤ في (١) ؛ يبيع ، وثبتت من ليد ، و (ج) وهو الأصح

٥ ما بين القوسين مضاف من (١) ، وثبتت من (ب) و (ج)

٦ في (١) العرصة

والذي سمي أن صبح إذا سكن قد رآه ، فإنه ليس<sup>١</sup> مسلوب السمعة بالتكليفه من  
قلت<sup>٢</sup> إذا أقيمت هذه القويق فما مستند بالذهب  
قلت القياس عدم الدخول إتياف للاسم ، وصححه الإمام<sup>٣</sup> والقرائي<sup>٤</sup>  
وقد التواضع<sup>٥</sup> إنه أوضح في المعنى ، لكن ابن حزم الظاهري<sup>٦</sup> ادعى الإجماع في  
كتابه المحلى<sup>٧</sup> على أن من اشترى أرضاً فهي له بكل ما فيها من بناء قائم أو شجر  
ثابت<sup>٨</sup> ، فإن صبح هذا الإجماع وهو المعتمد ، ويكون تصرف الأصحاب من قياس  
البيع على الرهن تصرفاً مذهبياً مرفوضاً بالإجماع السابق

١ (أب) ساقط من المتن

٢ ب (٥) ١٠/١٠١

٣ بقط ، بهية الطلب ٥/ ١١

٤ بقط الوسيط ٢/ ١٣١

٥ فتح البزير ٥/ ٣٢٩

٦ ابن حزم هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن عزم بن مالك بن حماد بن محمد بن  
سليمان بن يزيد الفارسي الأصل ، ثم الأنطلسي القرطبي ، صاحب التصانيف ، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤ هـ  
وصبح من طائفة مشهورين بن مسعود بن ربيعة النخعي وهو على شيوخ هذه ومن أبي عبد أحمد بن  
محمد بن الجصور ويونس بن عبد الله بن صبيح القاضي وغيرهم ، وحدث عنه أبيه أبو رافع الفضل وأبو  
عبد الله الحميني ، و والد القاضي أبي بكر بن العربي وغيرهم

٧ قوله إنه قلله أولاً الفاضل ، ثم رده احتجاده إلى القويق يعني انقياس حكمه بقرينة نصية ، والأخذ بظاهر  
التمس ، وعدم الكتاب والمحدث ، والمراد بقرينة الأعداء ، واستصحاب الحال ، وسقط في ذلك كفاية  
تفكيره ومن أشهر مسانداته كتاب الإرسال إلى فهم كتابه الحاصل ، وكتاب النجس في الفقه ،  
والملحق في شرح النجس وغيره ، توفي سنة ٥٠٦ هـ في شعبان ( بقط ) سائر أعلام النبلاء ١٨/ ٣١٦ ، نسبه  
البرز ١/ ٢٢٩

٨ قل ابن حزم من اشترى أرضاً فهي له بكل ما فيها من بناء قائم أو شجر ثابت ، وهكذا من اشترى  
داراً فبها ما كان له ، وكل ما يكون من ثمنها من داب أو نرج أو غير ذلك ، وهذا إجماع سني  
المحلى ٥/ ٢٩٨

٩ في (د) ثابتاً ، والتأنيد من (د) ، (ج) وهو الأصح ، لأن ثابت سماعاً للجمهور

وإن لم يصح إجماع<sup>١</sup>، فلا فرق إلا أن يدعي مرهاً مدحولاً<sup>٢</sup> في البيع دون الرهن واستدل بقوله ﷺ "مَنْ بَاعَ نَحْلًا فَدَأَبَتْ فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْبَيْعُ"<sup>٣</sup> معومه إذا لم تؤبر للمشتري مع أن اسم النخلة لا يشملها لكن لاتصالها بها والياء والعراض كذلك

والطريقة الثانية أن البناء والشجر لا يدحلا في البيع ولا<sup>٤</sup> في الرهن وحمل المعنى لها على ما إذا قال بحقوقها، ولو فرض مثله في الرهن دخلاً، وهي طريقة ابن سريج

والثالثة إثبات قولين في البيع والرهن، وهي طريقة ابن سلمة<sup>٥</sup> وابن الوكيل<sup>٦</sup> وصححهما الشافعي<sup>٧</sup> بأن البناء والشجر يدحلا في البيع والرهن والطريقتان مخالفتان للتصريح<sup>٨</sup>

١ في (٩) إجماعاً، وثبتت من (ب) و(ج) وهو الأصح

٢ في (١) و(ج) عرف مدحولاً، وثبتت من (ب) وهو الأصح

٣ في (١) يشترطه، وثبتت من (ب) و(ج) وأولاهته من الحديث

٤ رواد البخاري في صحيحه ٦٥٦/٥ (باب إذا باع نخلاً قد أبرج)، ورواه مسلم في صحيحه ١٥٦٠١ (باب من باع نخلاً ملوياً ثمر)

٥ ج (٢٦) (ب)

٦ حكماً لا تسقط الثمرة للزيرة في البيع ولا في الرهن الحاوي ١٧٦/٥

٧ في (ب) و(ج) النص

٨ ابن سلمة محمد بن الحسن بن سلمة بن حاصم، أبو الطيب بن سلمة السلمي البغدادي، فقيه على أبي سريج وكثير موصوفه بفرط الحكمة، وله وجه في المذهب وهو من كبار شيوخ الشافعية، وقد صنف كتباً عديدة، مات وهو شاب في محرم سنة ٨ هـ (ينظر طبقات الفقهاء ١٩٨/١ طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ١٠٢/١)

٩ هو عمر بن عبد الله بن موسى أبو حفص بن الوكيل أباة شامي، فقيه جليل ثريه، من نظراء أبي العباس وأصحاب الأمامي، من كبار محدثي الرواد (ينظر طبقات الشافعية الطبري ١٧٠/٢ طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ٩٧/١)

١٠ من قوله (وهي طريقة ابن سلمة - إلى - يدخلان في البيع والرهن) سابق من (ب)

١١ ينظر الحاوي ١٣٦/٥

وطريقة زاهدة حكماء الجوزي<sup>١</sup> أنهما يدخلان في البيع ، وفي دخولهما في الزهد قولان ، كالحمل والثمرة غير المؤثرة ، هذا كله إذا أطلق  
فلو قال : بما هيها دخل البناء والشجر قطعاً ، ولو قال : يحقونها ، فكذلك عند  
الأكثرين ، وقيل : لا ، لأن اسم الحقوق إنما يقع على الطريق ، ومجري الماء  
وبحواها ، وإن قال : دون ما فيها لم يدخل<sup>٢</sup> بلا خلاف<sup>٣</sup>  
وانه كالباع فيها وفي الزهد الطريق ، ذكره الجرجاني : لأنها تريل الملك  
ولو كانت الأشجار يسهة هل<sup>٤</sup> تدخل في البيع كالأشجار الرطبة<sup>٥</sup> أو لا ؟  
لأنها لا تواد للبهاء : ثم أر فيه تصريحا ، والأقرب الثاني

١ الجوزي : علي بن الحسين ، القاسمي أبو الحسن الجوزي ، بعسم الجيم ، ثم الزود القاسمية ، ثم الزاد ،  
بعد من فخر ، أحد الأئمة من أصحاب الوجود ، نقل أبو يعقوب النيسابوري وحدث عنه ومن جماعته  
من تلاميذه : كتاب الرشيد في شرح مختصر الترمذي ، موهج على ترتيب مختصر ( ينظر طبقات  
الشافعية الكبرى ٤٥٧/٣ ، طبقات الشافعية لأن قاسمي شهيد ١٣٩/١ )

قال المصنف في طبقات الشافعية الكبرى ٤٥٧/٣

أكثر منه أبو الرقة والواحد رحمهما الله النقل ، ولم يطلع عليه شافعي ولا النووي رحمهما الله ، وقد  
أكثر فيه من ذكر أبي علي بن أبي حمزة وأخواته

٢ في (د) ولو باع ، والمثبت عن (أ) و (ج) وهو الصحيح

٣ (لم يدخل) سقطت من (د)

٤ ينظر فتح المبرور ٢٧٨/١

٥ في (ج) فهل

٦ في (أ) البهاء

وحمل صاحب الاستقصاء<sup>١</sup> محل الطريق<sup>٢</sup> في البناء بين قصر وغيره ، والفراش من  
حبل وغيره

وجرم بدحول الماء<sup>٣</sup> ، والمواقي<sup>٤</sup> وما بني من طريقه ومشاربها<sup>٥</sup> من آجر ، أو  
حجر ، وما صغر من الإكدم<sup>٦</sup> ، والتلال<sup>٧</sup> الجارية مجرى الأرض في البيع والترس .  
وكلام غيره يقتضي التعميم في جميع الأبدية  
وقال الزايعي<sup>٨</sup>

أنه لا تدخل مسائل الماء في بيع الأرض ، ولا تدخل فيه شربها من القصد والنهر  
الملوكي إلا أن يشركه أو يقول بحقوقها

١ هو عثمان بن عيسى بن مويان اقتصادي صباه الفقيه أبو عمرو التميمي الحنفي ثم الحنبري .  
صاحب الاستقصاء في شرح المواعيد . وشرح الفصح في أصول الفقه وهيئتها من التصانيف ، تنقح بزيين  
على الحصر بن عقيل ثم يمدح على ابن أبي عميرين ، وغيرهما . وكان أعظم الشافعية في زمانه  
بالفقه والصورة . تولى بصغر سنة ٦٠٢ هـ وقد قرب التميمي سنة ( ينظر " طريقات الشافعية " لمطهر  
٢٢٨/٨ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب ١/٢ )

٢ في البناء ودج الطريق

٣ في (١) ودج من قصر ، والثابت من (باء) وهو الأصح

٤ في (باء) المياه

٥ في (١) المواقي . والثابت من (باء) ودج وهو الصحيح

٦ الشارب المعزلي ، وفي الحديث : أي الذي يكثر في مشربة به ، أي مكان في بئر أو نهر ( لسان العرب  
، مادة شربة )

٧ الإكدم : جمع إكمة وهي الترابية ( لسان العرب : إكدم )

٨ في (١) الثاني . والثابت من (باء) ودج ولعله الصحيح

٩ فتح الصغير ٣٣٦/٤

وحكى أبو حاتم العبادي<sup>١</sup> وحوا<sup>٢</sup> أنه لا يكفي ذكر الحقوق<sup>٣</sup>، وهذا الذي قاله الزاوي يحب منه على المسائل والنسب<sup>٤</sup> الخارجة<sup>٥</sup> على الأرض، أما الداحنة فتدخل

وحكى الماوردي<sup>٦</sup> فيما لو كان في الأرض<sup>٧</sup> دولا للماء ثلاثة أوجه<sup>٨</sup> أحدها لا يدخل كبقرة<sup>٩</sup> الدولا، وحشة الزبون<sup>١٠</sup>، والحمل، ولدلو

١ هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الهروي، أبو حاتم البغدادي، حافظ المذهب، ولد سنة ٢٧٥ هـ، أحد العلماء من أئمة الأدي بهر، و ابنه طامي والزياتي والإسماعيلي ببغداد، به عدة مؤلفات منها الزوائد والقصود، وأدب القضاء الذي شرحه الهروي في كتابه لإشراف، وطبقات العلماء، روى عن إسماعيل بن أبي صالح المزني، توفى في شمال سنة ٥٨٨ هـ وعمره ثلاث وثلاثين سنة (ينظر طبقات الشافعية المصنفة ١: ١٠٦، ١٠٥، طبقات الشافعية لابن قاضي شهيد ٢٢٧/١)

٢ ينظر فتح العزيز ١: ٢٢٧، كسبية فقيه، روح ٨٤/١.

٣ النسب القضاء الجوهري الذي يدخل فيه ماء الحائط (نساء العرب ١: ٢٠٦)

٤ في (الجار)، والثالث من بها (ج) وهو النصب

٥ في بها عن الأرض

٦ قال الماوردي "فلو كان في الأرض دولا للماء فيه وجهان

أحدهما يدخل في البيع لامتلاكها، وإن كان فيه كتمان منافعها فغير مجرى أبواب الدار التي تدخل معه في البيع، وإن لم يكن من جسدنا وإنما تدخل في البيع لامتلاكها بها، يرى فيها كتمان منافعها والوجه الثاني لا يدخل في البيع كتمان لا يدخل فيه حشة الزبون وإن سقط ولا بقرة الدولا، وإن سقط، وكان بعض أعمدة البصل فيقول إن كان دولا يمكن بيعه منحه منحه على حاله بغير مشقة لم يدخل في البيع كتمان الزبون، وإن كان كبيراً لا يمكن نقله صححاً إلا بالتصديق أو بمشقة غالبة دخل في البيع، لأنه حسب للإستقامة والماء فغير مجرى الشجر والنبات<sup>١</sup> الحايي ١٧٨/٥

٧ ب (٥) (٧)

٨ البقرة<sup>١</sup> والبقرة<sup>٢</sup> لثان للذي يستقي عليها وهي حشة مستديرة في وسطها مدور للعلب وفي جوفها محور تدور عليه، وفيها ناعمة الصرعة (نساء العرب ١: ٢٠٦)

٩ الزبون مفرد ومشتاق للزبون، وهي مدرنات تهبان من رأس البئر من جديدها، فتوضع عليها القامة وهي حشة تُرْمَص عليها ثم تملئ فيها البقرة فيستقى بها، وقيل هما حشيتان أو بستان كلتا إحداهن على شفير البئر من طرف أو جيرة (نساء العرب ١: ٢٠٦) وتعرف في بعض المناطق - بالزبون والحشبة التي تملئ بيلهما المارضة

والثاني يدخل الاتصال بها

والثالث إن كان دولاباً صغيراً يمكن نقله صحيحاً على حاله من غير مشقة لم

يدخل ، وإن لم يمكن إلا بعسل<sup>١</sup> بعضه عن بعض ومشقة دخل

وإن كان فيها رحي . وقتئذ يدخل البناء داخل بيت الرحي ، وفي الرحي<sup>٢</sup> ثلاثة أوجه

كما سيأتي في الدار . واسم المرحضة<sup>٣</sup> ، والمقعة ، والمباحة ؛ كالأرض

ولو باع البناء والمعرس ولم يعمرس للأرض<sup>٤</sup> فيبعض [الأرض] الذي بين البناء

والشجر لا يدخل على مشهور . وقال الإمام<sup>٥</sup> في كتاب الرهن إن كان ما بين

المعرس لا يتأني إفراده<sup>٦</sup> بالاتساع إلا على سبيل التهمة للأشجار فوجهان

أحد قرار البناء والشجر<sup>٧</sup> فتمية وجهان في الحائوي<sup>٨</sup> ، وسيلانها<sup>٩</sup>

١ في اليد لاتصالها

٢ في (ج) بتفصيل

٣ فرق: بالمقعة والرحي والباد ، وهو الحجر العظيم ، والرحي معروفه في بعض النسخ

( لسان العرب : رجا )

٤ المرحضة مثل بقعة بين الدور واسمة ليس فيها بناء ، وجمعها معرسات ومعرسات وأعرس

( التاج : المعرصة : معرصة عرس )

٥ (الأرض) سقطت من (أ)

٦ قال الإمام في كتاب الرهن ( باب الرهن بجمع شيئين )

وإن كانت تلك القطع لا يتأني إفرادها بالاتساع به إلا على طريق التهمة للأشجار فقد ظهر شيخي

وساحب المقرب وجهان فيهما أحدهما أنها بمثابة المعرستين حتى تخرج فيهما الأوجه التي تكررها في

طريق الاتساع

ومن أصعبها عن قطع يانها لا تدرك تحت البيع والرهن جميعاً ، وجهاً واحداً فلهذا ليست معرستين ومن

كففت لا تستقل بأنفسها ، وقد هو الأصح فيها فإن استتباع معرستين على حال صعب لما تكررها من

توزيع استتباع الفروع الأصل نهاية الطلب ٦/٢٧٥

٧ في (أ) إفراده ، وثبتت من اليد (ج) وهو موافق لنهاية الطلب ٦/٢٧٥

٨ أصعب لا يدخل

والثاني يدخل في البيع لأنه لا دوام للبناء ونشيد إلا به فخطفه يضمن الأرض الذي يشتد منه

الحائوي ٥/١٧٩

٩ في (أ) وسيلانها ، وثبتت من اليد (ج) وهو الأصح



١٠ (وَأَمَّا بِنِجَالِ الْبَيْتِ) التي تبقى سفوحها كالجبال والهندباء كالشجر<sup>١</sup> لبقائه  
شجري فيها الطريق ، و القنطريون من غلة التراب ، وأهل مكة يسمون القنطريون القصب وقال القيث  
القصب من الشجر مثل شجر سيجات أعمدة ومثلت (للسان العرب : مادة قصب)  
والطراخون<sup>٢</sup> والقصب<sup>٣</sup> المرسي وأشجار الخلف<sup>٤</sup> التي تقطع من الأرض كل مد ،  
والخلف في أصوله . ولا خلاف أن الجزة<sup>٥</sup> الظاهرة عند البيع للبائع<sup>٦</sup>  
وقطع الشيخ أبو محمد بدخول ما بطل منه في الأرض لعمومه بخلاف الشجر<sup>٧</sup> .  
وفي التوسيط<sup>٨</sup> أن الشيخ أبا محمد قطع بأنه كالنوع يعني فلا يدخل وأكره عليه

١ البقي من النبات ما ليس بشجرة ولا جبل ( لسان العرب : مادة بقل )

٢ القنطريون هي القصبصة وهي الرطبة من غلة التراب ، وأهل مكة يسمون القنطريون القصب وقال القيث  
القصب من الشجر مثل شجر سيجات أعمدة ومثلت ( لسان العرب : مادة قصب )

٣ الهندباء : بقلة من الحبوب ، يعد ويضم ( لسان العرب : مادة قصب )

٤ منهاج الطريق ٥٢/٢

٥ (بطل) ساقط من (I)

٦ ج (I/٢٢)

٧ الطراخون بقلة من الحبوب المبرومة ( لسان العرب : مادة طراخون )

٨ القصب : نوع من البقول ( لب الأديب : لا تحرير الأساليب ١٣١٢ )

٩ الطراخون : بقل طيب يخلط بالقمح ( لسان العرب : مادة طراخون )

١٠ القصب : بقل طيب يخلط بالقمح ، وحدها قصبية ، وحدها نبات كنان ساقه أنابيب وكثيرها غير قصب  
( لسان العرب : مادة قصب )

١١ الخلف : القصبصة ، وهو بقل من الحبوب كثير ، ويسمى السويج ، وهو شجر عظام وأصنافه  
كثيرة ، وحدها حواي خيمه ( لسان العرب : مادة خيم )

١٢ الجرار : الحصد ، وجر الحنطة صرمها ( لسان العرب : مادة ج )

١٣ وأما هل يدخل في البيع كمثل الشجر ، فلا بد ، فلا يجوز ، حتى يشترك البائع على نفسه  
بأنه ما هو ظاهر منه ، لأنه يزعم فيحتمل بيع غير الشجر ( التوسيط ٢٢٨/٢ )

١٤ بقدر البطلان ٥٢٨/٢

١٥ نظره النووي في روضة الطالبين ٥٢٨/٢

١٦ نظره التوسيط ١٣١/٢ ، فتح الميزان ٣٢٠/١

أما ماله ثمرة تجبى مرة بعد أخرى<sup>١</sup> كالنمسج ، والمرجس ، واليطيح ، والقشاة  
والبلانجان<sup>٢</sup> فجميعه الظاهر والباطل يجري فيه الطرق السابقة كالشجر  
وفي النمسج والمرجس وحده<sup>٣</sup> أنهما كالنمسج والشعير ، قال الشيخ أبو حامد  
وهذا كلام من لا يعرف المرجس فهو المرجس له أصل يبقى عشرين سنة وإنما  
تحول من موضع إلى موضع

قلتُ ولعل هذا في ملاذهم ، وأما في بلادنا فلم يكن كذلك  
وأعلم أن الثبات خمسة أقسام .

أحدها أصل ثابت يبقى سنين [وله ثمرة بعد ثمرة كالمرجس<sup>٤</sup> ، وحكمه حكم  
الشجر على ما سبق<sup>٥</sup>]

والثاني أصل يبقى سنين [ويجر مرة بعد أخرى<sup>٦</sup> كالقشاة والهمجد ، وقد  
سبق حكمه أيضاً ، وكلا القسمين داخل في مصدر كلام المصنف غير أن تعمله  
محتص بالثاني<sup>٧</sup>]

الثالث . أصل يبقى سنة واحدة ، وله ثمرة بعد ثمرة : كاليطيح والحيدر والقشاة<sup>٨</sup>  
ففيه وجهان

أحدهما . أنه كالشجر وهو قول البغداديين ، والثاني كالنمسج وهو قول  
البصريين والشيخ أبي حامد

الرابع أصل يبقى سنة واحدة ، ويجز مرة بعد أخرى في السنة ، وحكمه حكم  
الذي قبله .

١ في (ج) كالنمسج والمرجس

٢ ينظر فتح المبرور ٣٢٠/٥ ، روضة الطالبين ٥٢٨/٢

٣ ما بين القوسين سقطت من (أ) ، وثبتت من (ب) و (ج)

٤ في (ج) مرة من بعد أخرى

٥ ب (٥) أ ب

٦ ينظر فتح المبرور ٣٢٠/٤ ، روضة الطالبين ٥٢٨/٢

وقول المصنف سدين قد يوجد منه ترجيح الوجه الثاني . وأنه كالزروع في سدين القسمين ، لكن الروياني جزم القول فيما يجر دفعة بعد أخرى بالنسوية بين ما يبقى مدة يسيرة كالقنداء والجرجير<sup>١</sup> ، وما يبقى سدين ، ومقتضى كلامه أن ذلك منصوح [عليه]<sup>٢</sup> في الأم<sup>٣</sup> وحكى مع ذلك قول البصريين<sup>٤</sup> الحلفس ما ليس<sup>٥</sup> أنه أصل ثابت كالكسطة والشعير وسياتي

المور<sup>٦</sup> أنه أصل ثابت لكنه لا يحمل إلا مرة ، وينبت إلى جانب من أصله فراخ<sup>٧</sup> ، فإذا تكامل حمل الأصل الأول : قطع عرجون<sup>٨</sup> المور مع شيء من رأس أصله ، ويبقى بقية لتربية الفراخ<sup>٩</sup> ، يتكامل الفرح<sup>١٠</sup> ، ويحف الأول (هي موت)<sup>١١</sup> ، ويتناقل إلى الأرض<sup>١٢</sup> ، فيحمله ذلك المرح<sup>١٣</sup> ، ويطلع المور<sup>١٤</sup> ، وهكذا على هذا<sup>١٥</sup> الترتيب<sup>١٦</sup> لا بد من بقاء الأم لتربية أولادها<sup>١٧</sup> ، ولا يبتون من الفراخ إلا واحداً<sup>١٨</sup> ، ويقطع الباقي<sup>١٩</sup> مثلاً يصر بأمه ، ويشرب مائها

١ يطر بحر المذهب ١٨١/٦

٢ في (٥) والجرجير ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٣ عليه (ساقط من (٥) ، والمثبت من (ب) و (ج)

٤ يطر الأم ٤٥/٢٢

٥ قال الروياني ، وقال البصريون ، هو في حكمه فزروع فذلك قال أصله يشترط لأنه زرع عدم واحد والشعير يطر أصراً والقنداء والجرجير والكسرة<sup>١</sup> بحر المذهب ١٨٤/٦

٦ ليس ساقط من (٥) ، والمثبت من (ب) و (ج)

٧ العرجون الملقب عادة (لأن العرب : حلة عرج) ١

٨ هي موت (ساقط من (٥) ، والمثبت من (ب) و (ج)

٩ (ب) ساقط من (ب)

وقد قال الشافعي إذا باع أرضاً فيها مور قد خرج ، فله ما خرج من المور قبل بيعه ، ولهم له ما خرج مرة أخرى من الشجر الذي يحسب المور<sup>١</sup> وقال الماوردي إن الأصل الموقوف وقت العقد لا يدخل في البيع كالنزع<sup>٢</sup> والمزج الذي يستحلف كالشجر يدخل في البيع<sup>٣</sup> ، وحالته صاحب التهذيب<sup>٤</sup> فعد المور في القسم الأول<sup>٥</sup> وإن الأصول تدرج على<sup>٦</sup> أصح الطرق كالشجر . وهذا أصح لما شرحناه من حال المور في القسم الأول وإن الأصول تدرج على أصح الطرق كالشجر وهذا أصح لما شرحناه من حال المور وبما أنه ، وسلام الشافعي يحتل لما قلناه

وقد قلنا إن أصول القول<sup>٧</sup> لا تدخل في بيع الأرض فهي باقية على ملك البائع مرة ، والحجرات سكنها له ، والكلالة في تبعيتها كالأشجار . وإن قلنا ندخل فندم تقدم أنجرة الظاهرة للنازع بلا خلاف ، والدخل إنما هو الكسب في الأرض ، فقال

١ قال الشافعي وإذا باع أرضاً فيها مور قد خرج ، فله ما خرج من مور قبل بيعه ، وليس له ما خرج مرة أخرى من الشجر الذي يحسب المور . وذلك أن شجرة المور عندما يبيع من ويبيع إلى غيرها أربح فتنقطع . ويخرج في المذني حوالي ١٥/٣

كما ينظر الحاوي ١٨٤/٥ ، بحر المغيب ١٨٤/٦

٢ لأنه لا يبقى بعد سنته الحاوي ١٨٤/٥

٣ المذني ١٨٤/٥

٤ قال المصنف وإن كان فيها أربع شجر مراراً كالفرج والكمثرج ، وشجر التانجاني والمور والكثير من الحجاري ، فكل منها ظاهرة في هذه التماس حافة البيع وليس فيها ، والأصل يدخل في البيع على أصح الطرق كعصف الأشجار المذني لا يدخل غيرها الظاهر في تعليق بيع الأرض ، وفي

الأصل اختلاف ، والطبع يبيع الأصل التهذيب ٢٧٧/٢

٥ ج ٢٧١ كية

٦ في أدب في أصح الطرق

٧ في الأصول الموقوف ، والمثبت من (ب) و(ج)

النفوي<sup>١</sup> والرافعي<sup>٢</sup> ، يجب شرط القطع لأنه يريد هيحتل المبيع بعينه ، وقال الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والقاضي حسين والمتولي<sup>٣</sup> والرويني<sup>٤</sup> يطالب البائع بجرها<sup>٥</sup> ولا يتركها إلى أوان التحر لئلا يؤدي إلى الاحتياط ولم يذكروا اشتراط التمتع

وحكى الماوردي<sup>٦</sup> وجهاً أنه ينتظر إذا بلغ الحد الذي جرت به العادة بحراره عليه فقد انتهى ملك البائع ، ويمكن ما بعد تلك الحصة بكما لها للمشتري [قال<sup>٧</sup>] وهذا قول من رجم أن ما أطلع من ثمار التحل بعد العقد للبائع تبعاً له<sup>٨</sup> أطلع منها وأبر ، وهرع على هذا أنه إذا كان الزرع بذراً لم يظهر بعد<sup>٩</sup> فمن انتظر بعد ما ظهر<sup>١٠</sup> تنامي الجرار<sup>١١</sup> جعل ما نبت من هذا البذر وجميع ما يظهر من نباته

١ ينتظر التمتع ٣٧٧/٢

٢ ولا فرق بين أن يكتريه من شهر بآلة أو أن يكتريه فتح المزير ٢٢ / ٤

٣ ينتظر تمام الإزالة ٤ / الف ١٥٢ / ب

٤ ينتظر بحر للمع ١٨٢ / ٦

٥ ب (١٠٠٠)

٦ ب (١) ولم يذكر وثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح لأن المصنف سلك على العلماء المتكبرين أملاً

٧ قال الماوردي لو كثر النوع من الزرع بذراً لم يظهر بعد : فمن انتظر بعد ظهر من تنامي الجرار جعل ما نبت من هذا البذر أول جره للبايع ، ومن لم ينتظر به التلعي وحل حق البايع مقصوراً على ما ظهر جعل البذر وجميع ما يظهر من نباته للمشتري الحاوي ١٨٤ / ٥

٨ [قال] ما خلف من (ب) ، وثبت من (ب) و (ج)

٩ ب (١) تبعاً ما أطلع ، وثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

١٠ ب (١) فمن انتظر بعد ظهر ، وثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

١١ ب (ج) الجوار

للمشيري وهذا الوجه غريب ولكفي رأيت في الأم<sup>١</sup> ما يشهد له و يوافقه إطلاق صاحب الفقيه<sup>٢</sup> أن الشجرة الأولى للبائع

﴿يُرَادُّ﴾ هذا أوجبا القطع عند البيع<sup>٣</sup> فهو، كان ما ظهر بالغا أو<sup>٤</sup> الجزأ لا<sup>٥</sup>، قال من المتولي<sup>٦</sup> إلا القصب فلا يكلف قطعه إلا أن يكون ما ظهر يتمتع به في هذا الاستثناء نظر، والوجه أن يقال القصب وغيره سواء<sup>٧</sup> إما أن يشترط الانتفاع في الجميع، أو لا يشترط في الجميع<sup>٨</sup>، وهذا الأقرب لحلاف بيع الثمرة قبل بدو الصلاح، والعرق أن ذلك مبيع؛ فيشترط فيه المفعة ولا كذلك هنا ولو كان في الأرض أشجار حلاف يقطع<sup>٩</sup> من وجه الأرض<sup>١٠</sup> هكذا قصب

﴿يُرَادُّ﴾ باع الأرض وفيها البقل بعد جره فليس شيء<sup>١</sup> فظاهر يقال أنه للبائع وما في<sup>٢</sup> من، اليابس من المرووق على ما سبق

١ ينظر الأم ١٥٢/٢

٢ قال في المختار ٩٢/١<sup>١</sup> وإن كان يجر مرة بعد أخرى فكانت عدة مبيعات الأصول لمشتري والتجريد الأولى للبائع<sup>٢</sup>

٣ في (أ) التبع، وللتبث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٤ في (ب) وإن الجز، وللتبث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٥ ينظر روضة الطالبين ٥٢٨/٢

٦ ينظر قلعة الإبل ٤، ألوج ١٥٤، ٥

٧ قوله (أ) لا يشترط في الجميع (سقط من (ب))

٨ في (ب) قطع

٩ ينظر قلعة الإبل ٤، ألوج ١٥٤، روضة الطالبين ٥٢٧/٢، معني المحتاج ٨١/٢

١٠ في (د) و (ب) فليس على ظاهر، وللتبث من (ج) وهو الأصح

١٢٦ ( ولا يدخل ما يؤخذ دفعة كالحنطة والشعير<sup>١</sup> وسائر الزروع ) كالجزر  
والفجل والثوم والنسلق<sup>٢</sup> : سواء أطلق أو قال بحقوقها . لأنه [بمعنى] ظاهر لا يريد  
للسقاء فلم يدخل في بيع الأرض كالمخلع المؤبر<sup>٣</sup>

١٢٧ ( ويصح بيع الأرض المزروعة ) أي بزرع يؤخذ دفعة ( على المذهب ) هذه  
طريقة الجمهور<sup>٤</sup>

وقال أبو إسحاق<sup>٥</sup> فيها قولان : كالتدار المستأجرة ، وخرق الأصحاب<sup>٦</sup> بأن يند  
المستأجر حائلة ، وقد ذكرنا عند قبض المقار جملة من نظائرها  
ورد الأصحاب على أبي إسحاق بأنه لو كان في معنى تلك الصورة : لوجب القطع  
بالمصدا لجهالة مدة البزرع كقدر التعدة بغير الأشهر / ، ولا يقال إن مدة<sup>٧</sup> الزرع  
مضببوطة غالباً : لأن مثله لو عرض في التعدة لم يزل القطع بالفسد  
ويصح بيع الأرض المزروعة بزرع يحصل مرة بعد أخرى قولاً واحداً<sup>٨</sup> قاله للقول<sup>٩</sup>

١ في نسخة ٥٢/٢ كالحنطة وشعير

٢ منهاج الطالبين ٥٢/٢

٣ النسك حيث له ورق موال وأمن تأعب في الأرض وورقه وحسن يطبخ ( لسان العرب مادة سلق )

٤ (نماء) ساقط من (ت) ، ولثابت من (بها) و (ج)

٥ ينظر فتح المعبر ٢٢٩/٥ ، روضة الطالبين ٥٧٧/٢

٦ منهاج الطالبين ٥٢/٢

٧ المرجع السابق

٨ ينظر روضة الطالبين ٥٣٩/٢ فتاوى السيدي ٤٦٨/٧ ، أملي الطالب ٨٦/٢

٩ ينظر فتاوى السيدي ٤٦٨/٢ ، أملي الطالب ٩٦/٢ الفتاوى المشبهة بالكبرى ٢٦٦/٢ ، معني

الاحتاج ٨٢/٢ نهاية المحتاج ١٣٤/٢

١ (١/٠٢١)

٢ ج ( ٢٨ / ١ )

١٢ قال النووي : إذا كان في الأرض بزرع يحصل مرة بعد مرة كالحبوب فالحقده صحيح قولاً واحداً قلما  
الإبقاء ٤/١٥٢ ب

١٠ (والمشتري الخيار إن جهله) : لأن الزرع عيب<sup>٢</sup> يمسح الاستماع بالأرض .  
وصورة المسألة :  
من  
بني  
المشتري  
الخيار<sup>٣</sup>

أن يسكنوا [أرى<sup>٤</sup> / الأرض قبل ذلك ، ثم اشتروا وفيها زرع ، ولم يرها حال  
العقد ، ولو سكنوا عندها ، فلا خيار قطعاً ، وكذلك لو رصي المائع بتسليم الزرع  
للمشتري أو قلعه إن لم يصرف قلعه بالأرض . فلا خيار للمشتري من عليه<sup>٥</sup>

١١ ( ولا يمسح الزرع حول الأرض في يد المشتري وصعابه إذا حصلت التخلية في  
الأصح ) : والمرق بينها وبين الدار المشحونة بالأمته أن التسليم في الدار منات في  
الحال بالتصريح فلا حاجة إلى التخلية قبله<sup>٦</sup> وقد تقدم فهو أربعة أوجه  
كل يمسح  
الزرع حول  
الأرض في  
يد المشتري  
وصعابه<sup>٧</sup>

١٢ ( والبذر كالزرع ) : [البذر<sup>٨</sup> مكملاته ، هين مكمل يوجب دفعه كالحطب لم  
يدخل في بيع الأرض ، ولا دخل<sup>٩</sup> ، وإنما مراد المصنف القسم الأول

١ منهاج الطالبين ٥٧/٢

٢ في (ب) عيباً

٣ ( رأي ) مسافة من (د) ، وللتثبت من (ب) و (ج) .

٤ (ب) ١٠٦ / ب

٥ ينظر : الحاوي ١٨٢/٥

٦ منهاج الطالبين ٥٢/٢

٧ ينظر : روضة الطالبين ٥٢٧/٢ . معني المحتاج ٨٢/٢ . مهجاة المحتاج ١٢٥/٤

٨ منهاج الطالبين ٥٢/٢

٩ روضة (ب) و (ج)

١٠ ينظر : مهجاة المحتاج ١٢٥/٤



والأصح أنه لا أجر للمشتري مدة بقاء الروح<sup>١</sup> كالشجرة المزينة ، وكما لا امر  
لو بيع دراهم مشحونة بالأمنعة لا يستحق المشتري الأجر لمدة التصريح<sup>٢</sup>  
واعلم أنه إما أن يشترط إبقاء الروح أو مطلق أو يشترط قلعة ؛ فإن اشترط إبقائه<sup>٣</sup>  
أو أطلق ، وجب تقيته إلى أول الحصاد  
وإن اشترط قلعة ، حكى الإمام<sup>٤</sup> في آخر كتاب الصلح تردداً للأصحاب في وجوب  
الوفاء

وعند أبي حنيفة<sup>٥</sup> يجب القطع إذا أطلق ، وأصل المسألة أن عبده مبيعة الأرض  
مستحقة للمشتري<sup>٦</sup>  
وعندنا هي مستحقة للبائع في تلك المدة مستثناة ، وعند وقت الحصاد يأمر بالقطع  
والتمريخ ، وعليه تصوية الأرض ، وقطع العروق [أثرياً] يحمر بقاياها الأرض ،  
كمعروق الثرة<sup>٧</sup> ، كما لو كان في الدار أمنعة لا يمنع لها باب الدار ويقتصر وعلى  
البائع ضمانته<sup>٨</sup>

١ لأنها مبيعة مسبقته قبل ملكه الحنفي ١٨٢/٢

٢ مباح الطالبين ٥٩/٢ ٥٢

٣ ينظر الوسيط ١٢٤/٢ ، نهاية المحتاج ١٣٥/١

٤ في (ب) بقاء

٥ قال الإمام ولو باع رجل أرضاً مروعة ، واستثنى الروح لزمعه ، وشروط قطع الروح وتغيرق الأرض منه ،

فهي وجوب الوفاء ترد للأصحاب ، نهاية المطلب ٥١٠/٦

٦ في (أ) ترد للأصحاب

٧ ينظر البحر الرائق ٢٠٥/٧ ، تبيين الحقائق ١١٤/٥

٨ ينظر ، الترمذاني (تدقيقاً)

٩ (أ) مطلق من (ب) و (ب) في

١ ينظر الحنفي ١٨٢/٥ ، الوسيط ٢٧٥/٣

١١ ينظر فتح المعبر ٦/ ٣٢ ، روضة الطالبين ٥٢٨/٣

ولو أراد البائع أن يدرس الزرع مكثاته لم يكن له ذلك إلا بالرضى ، وإن لحقه في نقله مشقة ، قاله القولي<sup>١</sup>

إذا عرفت هذا ، هالدة التي حكمتها بوجوب الإنقاء فيها هل يجب للمشتري أجرها؟ وجهان<sup>٢</sup>

أصحهما عند الجمهور<sup>٣</sup> لا ، وأصحهما عند الغزالي والجزائني نعم ، وهل هما إذا اكتتبا بالتحلية وجمعتاهما<sup>٤</sup> قيصاً ، أو إذا لم يكتتبا بها أو مطلقاً؟<sup>٥</sup> الأشبه أن ذلك مطلقاً ، أما إذا لم يكتتبا به فيوجه سقوط الأجرة بأن<sup>٦</sup> ذلك ككثافة البائع ، وهو كالألأفة السماوية ، وعدم السقوط بأنها ككثافة الأجسي وبأن المدهج متميزة عن ، لبيع فلا يلحق تمويها بالبيع

وأما إذا اكتتبت بها فيوجه السقوط<sup>٧</sup> أن هواتها بسبب مقدم رصي به المشتري فكس البائع قوتها قبل القبض وهو كالألأفة السماوية

ويوجه عدمه إما بشهر الفاضل<sup>٨</sup> وإما بجعل تعيب البائع كالأجسي ، وبهذا ظهر أن الأصح عدم الأجرة ، والغزالي<sup>٩</sup> صحيح الوجوب لأن الأصح عنه أن تعيب البائع

١ قال بقولي : إذا ارتكز الزرع فطيه الحصد وانتقل إلى مكان آخر قبل أن يدوس الزرع في تلك الأرض ويؤتية لم يكن له ذلك إلا بالرضى ولو كان يلحقه بالنقل إلى مكان مشقة ، لأن ذلك في الأرض قد انتقل ، والبيعة بحكم العاقبة ، فإن الزرع لا يتقطع قبل الإزالة<sup>١٠</sup> شمة الإزالة في الزرع ١٥٤

٢ أحدهما لا ، كما لا يظالم بأرض العيب عند الإجارة

والثاني نعم ، لأن الشقة متضمنة لما قبله الزمن الوسيط ١٢١/٢

٣ يظن فتح العزيز ٣٢١/٤ ، روضة الطالبين ٤٣٩/٣ ، شقة للحاج ١٢/١

٤ يظن الوسيط ١٣١/٢

٥ ج (ب) أو جمعتاهما ، والثابت من هذا وجوه وهو الأصح

٦ ج (د) إذا لم يكتتبا بها مطلقاً ، وثابت من هذا وجوه وهو الأصح

٧ ج (د) فإن

٨ من قوله ( بأنها ككثافة الأجسي ... ) إلى : فيوجه السقوط ( ساقطه من ج )

٩ ج ( ١ / ١٠ )

١٠ يظن فتح العزيز ٣٢١/٤

١١ ج ( ٢٨ ) ب )

كألاحيبي ، لكن مقتضى هذا أن يطرد<sup>١</sup> في مسألة الحجارة ، وقد فرقوا بينها  
بين ما قبل التمس وما بعده واستحكم عليها في موضعها قريباً

وما ذكرناه من تمر المائع ، واقتضائه صلب انتفاع المائع بملبيع طريقة  
أخرى لم يذكرها الرافعي ، بل اقتصر في انتفاع المائع بملبيع على تحريجه على  
إتلاف البائع<sup>٢</sup> ، ثم ذكر الإمام أن محل الخلاف في وجوب الأجر في حالة الجهل  
بقي ، وأجازوه المشتري

أما في حالة<sup>٣</sup> العلم فلا يجب قطعاً ، وكذلك تقدم هذا التصيل في الخيار  
قال ابن الرقعة وهو ظاهر إذا ثم بطراً<sup>٤</sup> أمر يقتضي تأخر الرزق عن وقت حصده  
المعتاد<sup>٥</sup> ، فإن البقية إما وطن المشتري بمصه عليها إلى ذلك الوقت

أما إذا تأخر فقد يقال إنه يثبت الخيار ، ويكون إذا أجاز في استحقاقه الأجر  
الخلاف المبالغ ، كما لو كان علم عيباً وأقدم عليه لا خيار ، فلو زاد ثبت  
الجهل على المشهور

ثم قال وإطلاق الشافعي يقتضي تركه إلى الحصاد سواء تأخر عن وقته المعتاد<sup>٦</sup>  
أم لم يتأخر ، ومزاده بالحصاد أول أوقاته لا حقيقته الحصاد

١ لو انقطع الزرع قبل المدة لحدثة أو جره المائع وجب عليه تسليم الأرض : لأنه  
٢ إما امتنع من الأرض ما كان صلاحاً لذلك الزرع فإنه المأوود<sup>٧</sup> وغيره

١ ينظر فتح المبرور في شرح الوجوه ٢٢١/٤

٢ في (ب) أن طرد

٣ ينظر فتح المبرور ٢٢١/٤

٤ ينظر نهاية الطلب ١٢٠/٥

٥ ١ ٢١ / ب

٦ في (ب) إذا لم يظهر ، والطلب من (ب) والحق وهو الأصح

٧ في (ب) حصاد المعتاد ، ولثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٨ شمالي ١٥٢/٥ ١٥٢

ولو كان الزرع مما لو جز قبل حصاده قوي أصله ، واستحلب ، وهرخ ؛  
كالكبحن ، فجز قبل حصاده كان له استبقاء الأصل الباقي<sup>١</sup> إلى أو ان الحصاد ،  
[وليس] له استبقاء ما استحلب وهرخ بعد الحصاد<sup>٢</sup> ، وعلى البائع قلعه فلا  
يملكه المشتري كما لا يملك أصل الثمن الذي يجز مراراً ؛ لأن الثمن أصل ثبت  
والزرع فرع زائل ، قاله الماوردي<sup>٣</sup>

﴿ ولو باع أرضاً مع بذر أو زرع لا يفرق بالبائع ، يظل في الجميع ، وقيل : في  
الأرض قولان ﴾<sup>٤</sup>

اعلم أن البذر لا يجوز بيعه وحده قولاً واحداً قاله المتولي<sup>٥</sup> ، وأشار القاسمي حميين  
إلى وجه فيه ، وإذا باعه<sup>٦</sup> تسع الأرض ، فإن كان من البذر الذي يدخل في البيع  
بأن<sup>٧</sup> كان ثباته يفي ، قال المتولي<sup>٨</sup> كان تأكيداً<sup>٩</sup>

١ في (١) الاستبقاء ، ووثقت من (ب) و (ج) وهو الأصح ، موافقته النجاشي ١٨٣/٥

٢ في (ب) الثاني

٣ (وليس) ساقط من (٢) و (ب)

٤ قوله : ( وله استبقاء ما استحلب وهرخ بعد الحصاد ) ساقط من (ب)

٥ قال الماوردي : ولو كان الزرع مما لو جز قبل حصاده قوي أصله واستحلب وهرخ كالكبحن فجزه قبل  
حصاده ، وكان به استبقاء الأصل الباقي إلى وقت الحصاد ، لأنه من جهة ذلك الزرع ، وعلى البائع  
قلعه ، ولا يملكه المشتري ، كما لا يملك أصل الثمن الذي يجز مراراً ؛ لأن الثمن أصل ثبت والزرع فرع  
زائل واستحلب ، بخصه بذر الحواشي ١٨٣/٥

٦ معناه التخليص ٥٢/٢

٧ قال المتولي : ( أو باع البذر وحده قائم بطل ) لأنه مجهول القدر ، وأيضاً فإنه غير مقصور على تسليمه  
لتسليم إخراج من الأرض " ثمة الإثبات ١/١٥١

٨ في (٢) ( وأشار إليه المحقق حسن ) ومع ذلك (إليه) لأن العبارة تستخدم بثبوته ، وفي (ب) و (ج) بدون  
ريادة (إليه) وهو الأصح

٩ في (ب) فلا باع

١٠ في (١) فإن كان ، وثقت من (ب) و (ج) وهو الأصح

١١ ثمة الإثبات ١/١٥٤

و لك أن تقول بمعنى أن يكون كجميع الجارية وحملها إلا أن يكون وأه قبل ذلك  
فيصح

وإن كان البدر مما لا يدخل عند الإطلاق فبعض عليه فتلاوة أوجه

أصحها القطع بالاطلاق / تقريباً على المذهب في الإجابة بالقسط

والثاني : يبطل في البدر وفي الأرض قولاً تنزيق الصفقة بناء على الإجابة  
بالصحيح

والثالث : اتصحه في الأرض ، والبدر تبعاً ، وحمل الترويض محل الخلاف إذا لم  
يجعل جسمه وصفته ، فإن جهلها لم يحل قولاً واحداً ، وهذا منه / على الشهور  
في بيع العائب .

وفي وجه أنه يجري مع الجهل على أن المجهلي / أفاد أن قول الصيغة هنا ، وإن  
منعه في بيع العائب ، لا أشربا إليه من التبعيه . وهو كما قال

١ بطر : رواية المحتاج ١٣٦/١

٢ بطر : فتح العزيز ٢٥٤/٢

٣ ب : ١٠٧ / ب

٤ بحر المصنف ١٨٥/٦

٥ ج : ٢٩ / ١

٦ التبرلي : أسعد بن محمد بن خلف بن أحمد بن محمد المعيني ، من أئمة الفقهاء الوعلاء ، ولد سنة  
٥١٥ هـ . سمع الحديث من فاطمة الجوزدانية ، وأبي القاسم إسحاق بن محمد ، والقاسم بن الفضل  
وعمرهم ، وروى عنه أبو سرار ربيعة التميمي ، وابن خالين وعمرهم ، من مصنفاته : شرح مشكلات  
الوميط ، والوجيز ، وشمس الفتنة وعريف ، توفيت في مصر سنة ١ هـ ١٢٦٨ بطر : طبقات الشافعية الصغرى  
٢٦/٨ ، طبقات الشافعية لأبي قاضي شهبة ٢٥/٢

٧ ج : ٢ / أ و إن سمع بيع العائب ، والثابت من (ب) وهو الصحيح

واعلم إن البذر إذا فرصت زيارته قبل ذلك ، ولم يمض [عليه] زمان يتمير فيه ،  
ويمسك أحده من الأرض يبيع أن يصح بيعه ؛ فكلام بعض الأصحاب معمول  
على ما سوى هذه الصورة ، لأن هذه صورة دائمة<sup>١</sup>  
أما النزرع فإن كان بقالاً أو قصيلاً لم يمسك جار بيعه وحده بشرط القطع ، وإن  
مسك جار كان ثمرته ظاهرة كالشعر والثرثرة جدر ، وإن كانت غير ظاهرة  
كالحنطة والمول والحمص والجز واللوب والبرنج<sup>٢</sup> فتولان  
قيل ، هما قولان بيع الغائب ، وقيل إن جار بيع الغائب [جار هذا ؛ وإلا فتولان  
وقيل لا يجوز قولاً واحداً ، وإن جوزنا بيع الغائب] ، وهذا إذا باعه مع سبله  
هنا باعه<sup>٣</sup> مبرداً عن سبله لم يجر قطعاً ، وأشار القاضي حسين إلى وجه فيه  
واتجر والتموم والتصل والمصل والسلق لا يجوز بيعها في الأرض لاستمراره<sup>٤</sup> ، وقال  
في التهذيب إنه ليس مبرداً على منع الغائب<sup>٥</sup>  
وادعى النووي أن المنع من غير تحريج على بيع الغائب أصبح فيه<sup>٦</sup> ، وفيما سبق  
يجوز بيع ورثه الظاهر بشرط القطع ، إذا عرفته هذا ؛ فإذا باع الأرض مع النزرع  
وهو بقل أو قصيل صح ، ولم يشترط القطع صرح به الأصحاب كلهم

١ (عليه) ساقط من (د) ، والثبت من (ب) و (ج)

٢ (د) وكلام ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٣ (بعض) ساقط من (ج)

٤ (د) الصورة بغيره ، والثبت من (ب) و (ج)

٥ شرائع الفرج ، وهو جوز الهند (لسن العرب ، مادة رجع)

٦ ما بين القوسين ساقط من (د) ، ولثبت من (ب) و (ج)

٧ قوله (مع سبله فإن بلسه) ساقط من (ج)

٨ ينظر التهذيب ٣٧٢/٢

٩ قال النووي : وكذلك لا يجوز بيع التمر والسلق والمصل والتصل واللوب في الأرض - لأن التصديق فيه ما

هو في الأرض - وهو مستلزم ، ولا يبيح على شراء الغائب ؛ لأن كتم بيعه بعد التولية يضمنه ،

وهذا ما لا يمسك التهذيب ٢٨٨/٢ ، ٢٨٨

١ ينظر روضة الطالبين ٥٤٩/٣

وأقول . أنه لا فرق بين أن يكون ينح قدرأ ينصع به ، أولا . لأنه تابع ، والنصع في مقابلة المجموع .

وإن اشدت وهو مما يصح بيعه في سبيله<sup>١</sup> صح أيضاً ، وإن كان مما لا يصح بيعه في سبيله وهو مراد<sup>٢</sup> المصنف بقوله ( لا يفرد ) هبائه مع الأرض ، ففيه الأوجه الثلاثة التي في الأرض للبدر ، وترجيح القطع بالبطلاق ، ذكره اترافمي<sup>٣</sup> ووجهه حiale ما في السيل<sup>٤</sup> هيمنر التفسير عليه ، وهو معشم المتصود ، وهذا ميل إلى القطع بالبطلاق في بيع الحطة في سبيلها ؛ وإلا فلانفال<sup>٥</sup> بالصحة لا يناسه ذلك<sup>٦</sup> واللائق به النظر إلى المرئي كله من السيل معاهيه ، وهو ما يمكن التفسير عليه

وإذا كانت طريقة القولين في بيع الحطة في سبيلها أصح ؛ فلنكن هذا أصح إذا بيع مع الأرض وكلام الماوردي<sup>٧</sup> قريب من كلام الرافعي .

دخول  
الحجارة  
التي  
في بيع  
الأرض

١ ( ويدخل في بيع الأرض الحجارة المخلوقة فيها ) ( قلنا ) كسائر أجزاء الأرض ، وكذا المشتة على المذهب في دخول البناء وفي القسمين إن كانت تصير بالزجر والعمر من أو بـأحدهما

١ قوله ( صح أيضاً وإن كان مما لا يصح بيعه في سبيله ) ساقطة من (ب)

٢ ( ١ / ٢٥ )

٣ ينظر فتح القدير ٣٥ / ٤

٤ في (ب) هبائل ، ولثبت من (ب) وهو للمصنف

٥ ب ( ١ / ١٠٩ )

٦ يانهر - الحاوي ١٨٤ / ٤

٧ في (ب) منها ، ولثبت من (ب) و (ج) ثوبته وشهاج ٥٢ / ٢

٨ مذهب الطائفتين ٥٢ / ٢

٩ ساقطة من (ب) ، ولثبت من (ب) و (ج)

فهي<sup>١</sup> إلى مكانت الأرض تنصد لذلك ، وبها وجه ضعيف (أنه) فوات الفصيلة وليس بعيب<sup>٢</sup>

١٥٥ ( دون التدفئة )<sup>٣</sup> لأنها ليست من اجزاء الأرض<sup>٤</sup> ولا متصلة بها فلم تدخل كالكوكب<sup>٥</sup> والقماش<sup>٦</sup>

من  
السماء  
المعروفة  
للشعوب  
في يوم  
الأرض

١٥٦ : ( ولا خيار للمشتري<sup>٧</sup> إن علم<sup>٨</sup> ) سواء حصل بقلعهما صرر أم لا ، سواء كانت الأرض مشتملة على بناء وشجر أم لا

١٥٧ : ( ويلزم البائع النقل )<sup>٩</sup> ويحرمه للمشتري عليه سواء صرر بنفسها<sup>١٠</sup> أم لا وبها التوسط وجه أنه إذا لم يصرر لم يجبر<sup>١١</sup> ، فالصرف بينهما<sup>١٢</sup> وبين الزرع حيث لا يجبر<sup>١٣</sup> بقلعه أن للزرع اهدأ<sup>١٤</sup> يتعذر ، ولا اجرة للمشتري في هذه السلع

من ياور  
البائع  
بشئ  
البيع  
للتفصيل

١ قوله : إلى مكانت تنصد بالزرع (الفرس أو بأحدعها ضيب) ساقط من (ب)

٢ ( أنه ) ساقط من (ب) موافق من (ب) و (ج)

٣ ينظر روضة الطالبين ٥٣٩/٢

٤ منهاج الطالبين ٥٢/٢

٥ ج ( ٢٩ / ب )

٦ فالمرجع قطع لعيب وضعة تخرج من الأرض أو العيب ( لندن العرب ، ملحة وسفر )

٧ روضة الطالبين ٥٣٩/٣

٨ في البيع المقتد - روضة الطالبين ٥٣٩/٣

٩ منهاج الطالبين ٥٣/٦

١٠ المرجع السابق ٥٢/٢

١١ في (ب) مسند

١٢ ينظر التوسط ١٣٥/٣

١٣ في (ب) والمرق بينهما ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

١٤ في (ب) ولا يورس



وإن طالب كذا لو اشترى داراً هيها أقمشة يعلمها فلا أجرة [أنه] في مدة نقلها<sup>١</sup>  
ويجب على البائع إذا نقل ثمنه الأرض على ما سبق صحة ، و للبايع أيضاً النقل  
من غير رضا المشتري ، ولو سمح بها البائع لم يلزم المشتري القبول .

فإن ( وهكذا إن جهل ، ولم يضر قلمها )<sup>٢</sup> أي لا خيار للمشتري والبايع النقل  
وعليه ثمنه الأرض على ما سوضحه ، وللمشتري ( خياره على النقل إلى صر  
تركها ، وهكذا إن لم يصر في الأصح<sup>٣</sup>  
وقد دخلت المصوران في كلام المصنف ، وإنما لم يثبت الخيار إذا صر تركها  
كما لو اشترى داراً فالحق ساقها خلل يسير يمكن تدركه في الحال أو كانت  
البايعه منسدة ، فقال البائع أنا أصلحه ، وانتقيها ، لا خيار للمشتري<sup>٤</sup> . كذا هنا  
بالفتح يرول الضرر . ولو أن البائع تقاعد<sup>٥</sup> عن ذلك ، ولم يبدأ إليه شيء كلام  
يعصم ما يهم ثبوت الخيار ، وقال ابن الرخمة قد يثالب بيل يجبر عليه محافظة  
على تمام العقد

فإن ( وإن صر )<sup>٦</sup> أي قلمها ( فله الخيار )<sup>٧</sup> سواء صر تركها أم لا

إن صر  
فإن  
أخباره  
المصنف

١ (كه) سقط من (أ)

٢ ينظر : روضة الطالبين ٥٣٩/٣

٣ منهاج الطالبين ٥٢٢/٢

٤ ينظر : روضة الطالبين ٥٥٠/٢

٥ ينظر : التهذيب ٢٢٢/٢ ، فتح العزيز ٢٢١/٤ ، روضة الطالبين ٥١ / ٢

٦ في (أ) فاعد ، وفي (ج) فاعد ، والثلث من (ب) وهو المصحح

٧ منهاج الطالبين ٥٢٢/٢

٨ شرح السبق

قال الرافعي ، سواء جهل أصل الأحجار أو ككون قلعتها مصراً ، وسكناً غيره من الأصحاب ، يقتضي هيباً إذا أضرب قلعتها وتركها ، ثبت الخيار ، سواء أجهل أصلها أو ككون قلعتها مصراً أو ككون تركها مصراً ، فأعمل الرافعي الجهل بمصر الترك ولا بد منه ؛ لأنه وحده يكفي للخيار على ما يقتضيه كلام الأصحاب ، وسببه أنه قد يطلع على أن التبع بتركها ، ولو رمى التبع بترك الأحجار هيباً إذا كان القلع والمرك مصريين لا يستقل خيار المشتري<sup>١</sup> وهما إذا كان لم يصير الترك سقط<sup>٢</sup>

وهو هو تملك أو إعراس<sup>٣</sup> وجهان أصحهما الثاني ؛ فعلى الأول لو قلعتها المشتري يومها فهي له ، وليس للتابع الرجوع فيها ، وعلى الثاني هي للتابع وله الرجوع فيها عند الأكثرين

وقال الإمام<sup>٤</sup> والمأوردي<sup>٥</sup> لا رجوع ويترجمه انهواء بالترك<sup>٦</sup> ، وادعى الإمام أنه لا خلاف فيه ، هذا إذا أراد أن يرجع ويقلع

١ فتح المبرر ٣١١/١

٢ ينظر نهاية المطلب ١٢٨/٥ ، وروضة المطالبين ١٢/ ٥٤

٣ هو قوله (يقال إن الرافعي) - وتركها ثبت الخيار - سقط من (ب)

٤ هو قوله (ويكفي غيره من الأصحاب) إلى (سواء أجهل أصلها) سقط من (ب)

٥ زيادة (ب)

٦ التهذيب ٣٧٧/٢

٧ ينظر الحاشي ١٨٧/٥ ، وروضة المطالبين ١٢/ ٥٤

٨ زيادة (ب) سقط ، والثبت من (ب) و (ج)

٩ ب ١ ٩ ١ (ب)

١٠ (الرجوع) سقط من (ب)

١١ قال الإمام ، وإن حبسها إلى الترك عليه لا يملك بالترك ، فلا خلاف أن التبع بترجمه انهواء بالترك ، حتى لو قال بترك الترك ، قطع ، وأقطع بأن يرمي حتى يبيع ، فلا يقال به ، نهاية المطلب ١٢٨/٥

١٢ قال المأوردي ، ليس للتابع إذا صح بها أن يرجع فيها سواء وجد من المشتري القبول أم لا ، لأنه جرى مجرى الإبراء الذي لا رجوع فيه الرجوع ولا يعتبر فيه التذوق المجوز ١٨٧/٥

١٣ زيادة (ب) والترك

أما ما نقلت فهي له على هذا القول ، وعلى رأي الأكثرين إذا رجع يعود خيار المشتري ، فإن قال وهبتها لك ، واجتمعت شروط الهبة حصل الملك الموقوف . بطرد الخلاف ، فإن لم يحتج فهي صحتها للمعذرة وجهان ، فمن صحها فهي حصول للملك ما ذكرنا في لفظ التركة<sup>١</sup> وحكي اتفاقنا في أبو الطيب في إحياء المشتري على قبول هبة المعصارة وجهين مبينين على القولين في هبة<sup>٢</sup> التماس صد<sup>٣</sup> الاحتياط ، قال . فمن قلنا لا يحبر ، فليس التامع قلها<sup>٤</sup> قلنا قال التامع للمشتري لا تنسخ لأعزم لك أجرة المثل مدة النقل . هل يستقل خيار المشتري<sup>٥</sup> وجهان أصحهما لا ، كما لو قال التامع لا تنسخ بالمعيب لأعزم لك الأرض<sup>٦</sup>

١ ( فإن أجاز ) أي إحصاء العقد ( لزم التامع التقل ) ١٠٠ ليعبر منسكه . وقد  
٢ ( فإن أجاز ) أي إحصاء العقد ( لزم التامع التقل ) ١٠٠ ليعبر منسكه . وقد  
٣ ( فإن أجاز ) أي إحصاء العقد ( لزم التامع التقل ) ١٠٠ ليعبر منسكه . وقد  
٤ ( فإن أجاز ) أي إحصاء العقد ( لزم التامع التقل ) ١٠٠ ليعبر منسكه . وقد  
٥ ( فإن أجاز ) أي إحصاء العقد ( لزم التامع التقل ) ١٠٠ ليعبر منسكه . وقد  
٦ ( فإن أجاز ) أي إحصاء العقد ( لزم التامع التقل ) ١٠٠ ليعبر منسكه . وقد

١ ما بين القومين سابقا من (٢) ، وثبتت من (ب) و (ج)

٢ منها المطلب ١٢٨/٥ ، الأوسط ١٣٥/٦ ، روضة الطالبين ٤١١/٣

٣ (ب) / ٢

٤ (ب) / ٣

٥ (ب) نقل التامع قلها ، وثبتت من (ب) وهو الصحيح

٦ (ب) (ب) و (ج) و (د)

٧ ينظر ، التمهيد ٣٧٨/٢ ، فتح العزيز ٣٣١/٤

٨ (ب) (ب) و (ج) اختار ، وثبتت من (ب) لو افترضه التامع ٤٢/٣

٩ منها المطلبين ٥٢/٢

١٠ للرجوع السابق ٥٤/٢

بِأَنَّ (وتسوية الأرض) من الشافعي ، وجمهور الأصحاب عليه<sup>١</sup> . ومنهم من يحكي فيه وجهين ، وقال الماوردي إن مكان بعد القيص وجبت ، وإن كان قبله لم تجب التسوية وجهاً واحداً ، لم يكن يجب بذلك لمشتري الخيار لأنه عيب<sup>٢</sup> . وهل التسوية عبارة عن إصدة التراب التراب بالفتح من فوق الحجارة إلى مكانه وإحصار تراب ، حر من حرج لتسوي به ، أو تسويتها بما فيها حتى لا يبقى فيها حصر ؟

لم يبين الأصحاب شيئاً من هذه المعاني الثلاثة . وهنـره ابن الرفعة بالأول . فإن كان كذلك اسمه التقطع بالوحد كـما لو نقل المبيع<sup>٣</sup> من مكان إلى مكان<sup>٤</sup> يجب [ عليه ] إعادته . وإن كان المراد الثاني وهو إحصار تراب آخر فيجـدبه بعد ولا يمتنع حرجي خلاف فيه .

وإن كان المراد الثالث [ فذلك ] بمعنى الأرض من حالتها الأولى فلا وجه للإلزام به . ولا تجوز<sup>٥</sup>

١ الوجه السابق ١١/٢

٢ ينظر الأم ١٧٢

٣ ينظر عدة مطلب ١٢٧/٢ ، الوسيط ١٢٥/٢ ، روضة الطالبين ١١/٢

٤ قال الماوردي : قلنا تسوية الأرض وسلاح حصرها ، فلا يجب على شائع وجهاً واحداً ، بعض يجب بذلك للمشتري خيار الفسخ ، لأنه عيب وينقص كـما لو اشترى عبداً فـقطع الزمان بعد قبل القيص لم يجب للمشتري أرض . بعض يستحق به حيز الفسخ ، لأنه عيب وينقص . وإن كان بعد القيص لم يـد له تسوية الحصر وجهاً واحداً ، ولا حيز للمشتري ، كـما لو اشترى عبداً وقسمه ، فـقطع الزمان بعد ، فليس الأرض وجهاً واحداً ، ولا حيز للمشتري لـحصول نقصان المعاري ١٨٧/٥

٥ في (ج) الفرج

٦ في (د) إن كان مكان من مكان ، وأثبتت من ثبوت (ج) وهو الأصح

٧ (عليه) ساقط من (د) ، وأثبتت من (ج) و (ج)

٨ (فذلك) ساقط من (د) ، وأثبتت من (ج) و (ج)

٩ في (ج) ولا يجوز

ومعنى وافق للوردي على [ عدم ] وجوب التسوية قبل القبض الشيخ أبو حامد .  
ورجعه الروياني<sup>٢</sup> ، ولحق الوجه ما ذكرنا في تفسير التسوية ، والحكم مترتب  
عليه

وتكلم القاضي حسين والإمام<sup>٣</sup> في أنهم<sup>٤</sup> لم<sup>٥</sup> أوجبوا تسوية الحمر على البائع ،  
وعلى العاصب إذا حضر ، ولم يوجبوا على من هدم<sup>٦</sup> الجدار<sup>٧</sup> إلا الأرض ؟ يعني على  
طريقته ، وأجابا : بأن طم<sup>٨</sup> الحفر لا يكفد بتفاوت وهشات الأبنية تختلف هيئته<sup>٩</sup>  
ذلك بذوات الأمثال ، وهذا بذوات القيم ، حتى لو رجع لسه أو لبنتين من رأس  
الجدار وأمكن الرد من غير اختلاف في الهيئة كان حكمه الحمر<sup>١٠</sup>

١ (عدم) ساقط من (د) ، وثبتت من (ب) و(ج)

٢ ينظر بحر المنصب ، ١٤٦/٦ ، ١٨٧

٣ ينظر نهاية المطالب ، ١٣١/٥

٤ في (ج) أنه

٥ في (د) لو أوجبوا ، والثبتت من (ب) و(ج) وهو الصحيح لأن الصيغة صيغة سؤال وهذا موافق لما

لمتح المبرور ٢٢٢/٤

٦ ب (١٠ / ١)

٧ أن يهدم فتح المبرور ٢٢٢/٤

٨ طم البئر بالتراب وهو الحفيس ، وطم الشيء بالتراب طمأ ، تنقيسه (اسان العرب طم )

٩ في (د) شبه ذلك ، وفي (ج) فشبه ذلك ، وثبتت من (ب) وهو الأصح

١٠ في (ب) ذلك

١١ ينظر فتح المبرور ٢٢٢/٤ ، روضة الطالبين ٢٤٧/٢

١ (و) وجوب آجرة للمثل مدة النقل أوجه : أصحها يجب أن ينقل بعد القبض لا قبله ) وهو قول لأكثرين . أما عدم وجوبها قبل القبض فمأخذ من أن ذلك كتمهيب البائع ، وأنه كالألفة السماوية على الأصح ، وكذلك تقدم في الرزق وأما وجوبها بعد القبض فمأخذ بتقويته على المشتري مفعلة تلك المدة ، ويشكل المرق بيه وبين الرزق ، هي / قيل الرزق يجب إيقاظه والحجارة لا يجب إيقاظها ، قلنا مدة تقريغ الحجارة كمدة الرزق والوجه الثاني يجب قبل القبض وبعد ، ومأخذ جعل جناية البائع كجناية الجاني ، وكان أبو إسحاق يقول بهذا في بعداء أعني أنها تجب قبل القبض ، فلما جاء إلى مصر قال يقول الأكثرين والثالث لا يجب قبل القبض ولا بعده ، وصححه الشيخ أبو حامد ، ومأخذه أن قبض الأرض وهبها الحجارة ليس قبضاً تاماً ، ويجري هذا الخلاف في وجوب الأرض لو بقي بعد التسوية في الأرض يجب ١ سكدا قال الرافعي ومقتضاه أنه بعد القبض يجب لأرض مع لأجرة على الأصح عنه ١ وفيه بعد

١ في (ب) مدة النقل

٢ في (ب) ينقله

٣ منهاج الطالبين ٥٤/٢

٤ ( القبض ) مغلطة من (د)

٥ ينظر فتح العزيز ٢٢٢/٤

٦ ج ( ب )

٧ في (ب) يبيع

٨ ينظر فتح العزيز ٢٢٢/٤

٩ في (ب) و (ج) لو بقي في الأرض بعد التسوية

١٠ ينظر - روضة الطالبين ٥٤/٢ ٥٤٦

١١ ينظر فتح العزيز ٢٢٢/٤

وقد ذكر الأصحاب في باب النصب أن الشافعي نص على أنه يجب على الناصب الأرض ، وعلى البلع السوية ، فقهر - قولان فيهما ، وقيل - بتقرير النصبين

جميع ما ذكرنا إذا كانت الأرض بيماء ، فإن سكن فيها عراس فإن كان المراد يوم البيع فمشتراة مع الأرض ، فتقعان العراس ، وتعميه بالأحجار كتعميب المبدع في إثبات الحيار ، ومماثر الأحكام ، وجميع ما سبق في الأجرة والسوية ، وغيرهما : عائد هنا

وإن أحدثه المشتري علته بالأحجار فلبائع قلمها ، وليس عليه ممان نصص العراس

وإن أحدث جاهلاً ثم بنت/ الحيار في الأصح ؛ لأن الضرر في غير المبيع فإن سكنت الأرض تنقص أيضاً بالأحجار ، فإن لم يحصل بالعرس وقطع المبروس تنقص في الأرض فله القلع والتفسيخ ، وإن حصل علا خيار في المسخ ، إذ لا يجوز رد المبيع ناقصاً لكن يأخذ الأرض

١ ينظر - مهمل - المطلب ١٣٥٥ ، الوسيط ٢٧١/١

٢ في (ب) و (ج) الأرض ، والثابت من (ب) و (ج) وهو التصحيح

٣ (١/ ٢٦)

٤ ينظر روضة الطالبين ٥٤١/٣

٥ في (ب) فإن يحصل

٦ في (ب) بالعراس

٧ في (أ) بالأرض ، والثابت من (ب) وهو الصحيح

٨ ينظر فتح العزيز ٢٢٢/٤ ٢٢ روضة الطالبين ٥٤١/٣

٩ ينظر روضة الطالبين ٥٤١/٢

وإذا/ قطع البائع شقعر المراس لومه أرض الفص<sup>١</sup> ، أما إذا كان فوق الأحجار ورع  
 للبائع أو للشعري فيترك إلى أوار الحصاد لأن له عاية منتظرة ، بخلاف المراس<sup>٢</sup>  
 قاله البقوي<sup>٣</sup> وعيره ، وصححه القوي<sup>٤</sup>  
 ومهم من سوى بيته وبين المراس ، قال صاحب الإبانة ، وإذا قطع البائع الأحجار  
 بعد الحصاد عملها تسوية الأرض

وإذا دخل في بيع البستان الأرض والشجر [ والحيطان وهكذا البساء على ما يدخل  
 المذهب ]<sup>٥</sup> ، أما دخول الأرض والشجر [ فلا خلاف فيه ، وفي الحيطان وما  
 سواها من الأبنية طرق .

أحدهما إجزاء الخلاف في جميعها ، كما هو في دخولها تحت اسم الأرض<sup>٦</sup> ،  
 والمذهب الدخول .

وقال القراني إن الأظهر عدمه جرياً على قاعدته

والثانية تدخل مطلقاً من غير ذكر خلاف ، وهو ما أورد القاضي أبو الطيب  
 وعيره ، وهو قوي لأن اشتغال البساتين على الأبنية تكبير واسم/ البستان  
 يشملها

١ ب ( ١ / ١ )

٢ بلا خلاف روضة الطالبين ٥١٦/٢

٣ ينظر التمهيد ٣٦٩/٣

٤ قال النووي الأصح قول صاحب التمهيد ، وقد وافقه جماعة روضة الطالبين ٥١٢/٢

٥ منهاج الطالبين ٥١/٢

٦ ما بين القوسين سابقاً من (أ) ، وثبتت من (ب) و (ج)

٧ ينظر روضة الطالبين ٥١٢/٢

٨ ج ( ١ ، ٢ )



والثالثة الحرم بدخول الحيضين وإجراء الخلاف فيما سواها ، وهو الذي أوردته  
الرافضي والمصنف ، وصححه الروياني<sup>١</sup> ، وإيراد الأكثرين مائل إلى الطريقة  
الأولى ، ويخرج من الطرق ثلاث ثلاثة أوجه في دخول الأنثية  
ثالثها تدخل الحيضان دون سواها ، والمذهب الدخول مطلقاً<sup>٢</sup>  
واسم الباغ<sup>٣</sup> كاسم البستى ، وفي المريش الذي يوضع عليه الثمنان تردّد الشيخ<sup>٤</sup>  
أبي محمد<sup>٥</sup> ، والظاهر عند الإمام دخوله<sup>٦</sup>  
قال الرافضي وذكروا أن لسفّ الكرم كلفه البستى ( لكن العادة في نواحيها  
إخراج الحائط من مسمى الكرم ، وإدخاله في مسمى البستى )<sup>٧</sup> لكن لا يبعد أن  
يكون الحكم على ما استمر الاصطلاح عليه<sup>٨</sup>  
ولو قال هذه الدار ، البستان ، دخلت<sup>٩</sup> الأنثية والأشجار جميعاً<sup>١٠</sup> ، لأنه وصفا  
بالصفتين

١ ينظر فتح المير ٣٢٤/٤

٢ ينظر بحر المصنف ١٧٩/٦

٣ ينظر روضة الطالبين ٥٨٢/٢ معني الحجاج ٨٤/٢

٤ في (ج) الباني

٥ في (ب) للشيخ

٦ ذكره النووي في روضة الطالبين ٥٨٢/٢

٧ قال الإمام ولو قال يملك عبد الباغ أو البستان ، قلّد حكم شيخي يتردّد بعض التردّد في العروش التي  
عليها الكرم ، من جهة أنها ليست معطّدة ، والوجه هنا قطع بدخولها شريفاً على اليهود من اسم  
الكرم ، أو البستان ، في مقابل العرف رواية المصنف ١٢٨/٥

٨ ما بين القوسين مضاف من (ب) ، والثابت من (ب) و (ج)

٩ فتح المير ٣٢٤/٤

١٠ في (ب) دخل ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الأصح

١١ ينظر روضة الطالبين ٥٨٢/٢

ولو قال هذا الحائض ، البستان ، أو هذه المحوطة دخل الحائض المحوطة وما فيه من الأشجار وفي الأبنية الخلاف السابق هكذا قال "التهفوي" قال الرافعي ، ولا يظهر في المحوطة فرق بين الأبنية والأشجار فليسحلا أو ليكونا على الخلاف انتهى

والحائض في اللغة البستان إذا كان عليه حائط ، وربما أطلق على البستان مطلقاً ، ومنه الحديث "على أهل الحوائض حفظهم بالنهار" .

ولفظ المحوطة لا عرف فيها "فمن كان فيها عرفاً" اتبع ، وقول المصنف وكذا اليد على المذهب فيه الخلاف في تعية اليد للأرض والمذهب الدخول حكماً سبق .

١ في (أ) المحوطة ، وثبتت من (ب) و (ج) وهو موافق لما في كتب الفقه

٢ في (أ) قلله ، وثبتت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٣ قال البيهقي ، ولو قال عبد المتكلم بستان أو هذه المحوطة يدخل فيه الحائط المحيط به والأشجار ، وإن سكن في وسطه بناء قلنا الاختلاف . التهذيب ٢٧٦/٣

٤ فتح العزيز ٣٣١/١ ، حكما يظهر روضة الطالبين ٥١٢/٣

٥ من قوله ( الأبنية والشجر إلى والحائط في اللغة البستان ) سابق من (ج)

٦ رواد أحمد في مسنده ٦٠٧/٦ والحدث هو

عن حوام بن عيسى " أن فلان للبراء دخلت حائضاً ، فاحتمت فيه ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى على أهل الحوائض حفظهم بالهجر ، وإن ما احتمت لثواشي بالهجر ضمان على أمهات " حكاه رواد

مختلف في الوطأ ٣٦٤/١ ، و البيهقي في مسنده ١٣٩/١٢

٧ في (ب) و (ج) لا أعرفها . وثبتت من (ب) وهو الأصح

٨ ب (١١ - ١٢)

٩ في (ج) أي فيه خلاف

١٠ يظهر فتح العزيز ٣٣١/١

نسبة الدار إلى البستان كقسمة الشجر إلى الدار ، فهذا 'دار' فيها شجر ، فهل يدخل الشجر؟

قال القاضي أبو الطهيب والمحامي وصاحب التهذيب<sup>١</sup> والقاضي حسين والرافعي<sup>٢</sup> وآخرون فيه الطریق الثلاثة التي في بيع الأرض ، وحكى الإمام<sup>٣</sup> والمراي<sup>٤</sup> ثلاثة أوجه

ثالثها ، أن بلغت الأشجار ميلاً يجوز تسمية الدار بمثلها ، ثم تدخل في اسم الدار ولا تدخل ، وقال إنه أصل التوحيد ، وهذا منهما بناء على ما أحضراه من الشجر لا يدخل في بيع الأرض<sup>٥</sup> على الأصح عندهما ، وإلا فمضى قيل بالتسمية في الأرض فهي الدار أولى

ويخرج من هذا أن الشجر إن دخل في بيع الأرض فهي الدار أولى<sup>٦</sup> وإلا فثلاثة أوجه ، وتوجه<sup>٧</sup> التسمية من بناء راحته في اسم الدار دون الأرض ، وعلى كل حال فالذهب عند عبيد الإمام والغازي الدحول

١ (الذخائر) ص ٤٤٤ من (أ) .

٢ في (أ) التهذيب ، وفي (ب) تهذيب ، والمائدة موحدة في حكمهما ، ينظر التهذيب ٣٧٥/٢ تهذيب ٣٧٨ .

٣ ينظر فتح العزيز ٣٣٥/١ .

٤ ينظر حاشية المطلب ١٢٨/٥ .

٥ قال المراي<sup>٦</sup> ، "الأشجار وفيها ثلاثة أوجه : أحدها : أنها لا تخرج تحت اسم الدار ؛ فلهذا ليست من جزء الدار الثاني : أنها تخرج من الدار فـ تـشـمـلـ على الأشجار والثالث : وهو الأرض ، أنه إن كان بحيث يمكن تسمية الدار بمثلها لم تخرج تحت اسم الدار ، وإلا يندرج<sup>٧</sup> الوسيط ١٢٦/٢ ١٢٧ .

٦ في (ج) أن اسم الشجر في اسم الدار دون الأرض على الأصح عندهما .

٧ قوله (ويخرج من هذا أن الشجر إن دخل في بيع الأرض فهي الدار أولى) صافه من (ب) .

٨ في (د) وتوجه .

والقرية<sup>١</sup> قال انظر عدده ، وقوله<sup>٢</sup> [الضاح] "يحتل" أن يكون من الطرق ويحتل أن يكون من الأوجه الثلاثة ، وفي الوسيط<sup>٣</sup> صرح بأنه من الطرق ، وكان ما قلنا في تبعه الشجر للدر يعني أن يأتي في تدفئة البساتين للبهائم

١٢٥ (و) ١٦٠ بيع [القرية] ٢ الأبنية وساحات يحيط بها الموز<sup>٤</sup> وسكنت عن الموز<sup>٥</sup> ما بين  
١٢٦ ولا بد منه : لأن كل ذلك داخل تحت اسمه  
١٢٧ وفي الأشجار وسطها الحلاف ، احتل الإمام<sup>٦</sup> والقرية<sup>٧</sup> دخولها بحلاف  
١٢٨ اختارهما في لعل الأرض

وتدخل الدروب التي في الموز ، وإن لم يكن على القرية موز<sup>٨</sup> عند دخل ما اختلط  
بينها<sup>٩</sup> من الأراضي والساحات والمسكن وأقبيتها ، ومن وافق الإمام على  
دخول الأشجار التي وسطها الموز<sup>١٠</sup>

١ ينظر الوسيط ١٢٢/٢

٢ (٢٦ ب)

٣ زيادة في (ب) و (ج)

٤ في (ب) محتل ، ولأكثر من (ب) و (ج)

٥ ينظر الوسيط ١٢٦/٢

٦ ج (٢٦ ب)

٧ القرية ساقط من (د) ، وأقبيت من (ب) و (ج)

٨ موز الطالين ١٢٦/٢

٩ في (د) الموز ، وأقبيت من (ب) و (ج) وهو الأصح

١٠ قال الموزي الصريح دخولها موز الطالين ١٢٦/٢

١١ ينظر نهاية مطلب ١٢٨/٥

١٢ ينظر الوسيط ١٢٦/٢

١٣ في (د) بينها ، وأقبيت من (ب) و (ج) وهو الأصح

١٤ قال الموزي<sup>١٥</sup> "وإن قال بذلك هذه القرية دخل في البيع موز القرية كلها من البساتين والمسكن

والمسكن والمسكنات وما في حافل المسكن من البساتين والشجر" الجاري ١٢٩ ٥

واستبعد الإمام<sup>٢</sup> تردد العراقيين فيه ، وهو محل الاستبعاد : لأن القرية لا تحلوا عن الأشجار ، ويشملها الاسم  
وهو ، في الأشجار المتخللة ، أما الخارجة ، فقال الماوردي لا تدخل<sup>٣</sup>  
واطلاق الإمام والعزالي الأشجار يقتضي جريان الخلاف فيها ، ويسمي أن تدخل  
حريم القرية في بيع القرية حكمه مذكور في حريم الدار

حجهم  
دخول  
سورج  
﴿[لا] المزارع على الصحيح﴾<sup>٤</sup> ولهذا لم حلف لا تدخل القرية لم يحث بدخول  
مزارعها ، وفي النهاية ، أنه تدخل وعن ابن كنج ، [أنه] إذا مال يحقوقها<sup>٥</sup>  
وهما عريبان والصحيح/ أنها لا تدخل إلا بالنص عليها ، سواء أقال يحقوقها أم لا  
، ومن صرح بذلك الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب و الماوردي وصاحب  
المهذب ، وصاحب التتمة وغيرهم

١ في (ج) يستبعد

٢ قال الامام وذكر العراقيين في دخول اشجارها تحت البيع قولين (أ) لم يقع لها تعرض ، وهذا الذي  
مذكور أنه التردد في أشجار الدار ، من جهة أن الأشجار ماثوقة في القرية ، ولا تستبعد القرية بالأشجار  
اسماً ، والدار مستبعد اسم التمسك بكثرة الأشجار ، بوجهة تطلب ١٢٨/٥

٣ قال الماوردي " ولا تدخل في البيع مزارعها ولا أراضيها ولا يسكنها ، وإنما يدخل في الأرض ما تحتل  
بديعتها ومسكنها وما سكن من أرضها المسكن ، وحقوقها دون غيره " الحلوي ١٧٩/٥

٤ (أ) ساقط من (أ) ، والثبت من (ب) و (ج)

٥ منهاج الطالبين ٥١٠/٢

٦ (أنه) ساقط من (أ) ، وفي (ج) أنها ، والثبت من (ب) وهو الأصح

٧ دخلت ، وألا ، فلا يظهر هذا النووي من ابن كنج في روضة الطالبين ٥١٢/٢

٨ ب (١١/٢) ب

٩ يظهر ، الحلوي ١٧٩/٥

١٠ قال في المهذب ٣٢٨/١ " فإن قال بعثك هذه القرية يحقوقها لم تدخل فيها المزارع : لأن القرية اسم  
الأمية دون المزارع "

١١ يظهر التمة الإجابة ٤/الروح ١/٨

وحدول ابن الوهبة حمل ما في القهدة على المزارع التي داخل القرية و لم يرد بل المزارع الأراضي التي تزرع ، ولا خلاف<sup>١</sup> في دخولها إدا سماها ، وكل ما ذكرناه في اسم القرية جد في اسم المستعمر<sup>٢</sup> وهي بناء كالكصر حوله بيوت

ملاحظة يدخل

في بيع

الدار ٢

١ ( وكل بناء ) لأن الدار اسم للأرض والبناء وأقرب الجوزي محتمل في

هذه الدار هل يدخل البناء ؟ قولان<sup>٣</sup> ؛ مطلقاً عدم الدخول بأن الدار اسم للعرضة ، وهذا في غاية القبح ، ويلزمه طرده في البيع ولا فرق في البناء بين العلو والسفل ، ويدخل الأجمة ، والرواشر<sup>٤</sup> ، والبرج ، و للمراقي<sup>٥</sup> المعقودة ، والأحر للمروش في الدار ، واليغلط وكل مكان من هذا النوع

١ من قوله ( على المزارع التي داخل - إلى - ولا خلاف ) ملاحظ من (ج)

٢ ينظر الوسيط ١٣٦/٢

٣ منهاج الطالبين ٥١/٣

٤ ينظر فتح العزيز ٣٣٥/١ ، وفتح الطالبين ٥١٢/٢ ، معنى المحتاج ٥١/٢

٥ منهاج الطالبين ٥١/٢

٦ في (أ) قولين ، والثابت من (ب) و (ج)

٧ «رواشن الرواشن» هو الرف ، يراد به أيضاً التكة (السان العرب رشن)

٨ المراد من قوله (الرف) وهو المصعد والارتفاع وبصفة يكسر بيم وفتحها الدرجة واحدة من مواقي الدرج (السان العرب ولا )

١٢٢ (حتى حياها) وحكي عن صفة ، أن الحمام لا يدخل ، وحمله الزبيح  
والأصحب على حمامات الحمار ، وهي بيوت من خشب ثقيل<sup>١</sup>  
أم الحمامات المبنية بالأحمر بحيث [ لا ]<sup>٢</sup> يمكن نقلها فتدخل<sup>٣</sup> وهذا الغزالي -  
إن كان لا يستقل دون الدار اسدرج ، وإن استقل فهو من الدار كالبناء من  
الاستقل<sup>٤</sup>

يعني فيجيء فيها [ذلك] الخلاف ، ولو كانت الحمام<sup>٥</sup> من خشب ونكحتها  
مبنية ، فالشاعبي في الأم يصرفقضي أنها لا تدخل<sup>٦</sup> وهي أحد التوجهين  
المذكورين في السير الخشب المستمرة<sup>٧</sup> ، والأصح فيها الدخول فيصير في الحمام  
مثله

١ في (ج) حمام

٢ منهاج الطالبيين ٥٤/٢

٣ في (ج) من

٤ ينظر روضة الطالبيين ٥١٢/٢

٥ ( لا ) ساقطة من (د) و (ب) ، والثابت من (ج)

٦ ينظر نهاية المطالب ١٢٩/٥ ، فتح التحرير ٣٣٥/١ ، روضة الطالبيين ٥١٢/٢

٧ التوسيط ٣١/٢

٨ روضة في (ب) و (ج)

٩ أنه لو قال (الحمامات) لكان أصح للمبنة

١٠ في (ج) مبنية

١١ لم أجد من الشاعبي في الأم ، الحكي ورجله في نهاية المطالب ١٣٩/٥

١٢ في (د) السورب الخشب المستمرة ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

١٢١ ( لا تقول كالدلو، والبكرة والعمر ) أي عمر السمير ، و الزشاء<sup>١</sup> ، والمجديف ، والرهوف الموضوع على الأوتار ، والصلال التي تسمى ولم تطحن . والأفقال ، والكسوز ، والبخائن<sup>٢</sup> ، والصلاديو ، والمقاع ، ورحى البيت التي تنقل ، والحرائل المصصلة ، وأضالها ، ومصتيحها ، والأبواب المقطوعة ، والحجارة المنقوتة<sup>٣</sup> ، والأحر الذي يهرج<sup>٤</sup> ، وما حصل من آلة البناء من أجر وحطب ، وأبواب لم تنصب ولو كانت قد هبت لتصب ، وهذا كله لا خلاف في شيء منه إلا البكرة ، فهي القاصي جميع فيها وجهين ، لأنها كاللصل ولمست كالدلو

سمير  
الابواب  
المنقوتة  
وحطبها

١٢٢ ( وتدخل الأبواب المنصوبة ، وحلقها )<sup>٥</sup> قلماً فيهما

١ ج ( ٣٢ / ١ )

٢ مباح المطابقين ٥٥/٢

٣ ج (١) المنقوتة ، وحلت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٤ الزشاء ، ومن الدلو ( ليس العرب ، روس )

٥ المقاتل جمع دقنة وهي ما يدق ، والمضطر ( ليس العرب ، مائة دقن )

٦ ج (ج) وحي الزه

٧ قوله ( والحجارة ، منقوتة ) مأخوذ من (ب)

٨ مباح المطابقين ٥٥/٢



١٠ (وَالْإِجْتِمَاعُ) ١/٢ أي المثبته (والعرف والمعلم المسميران) ١٠ على الأصح ١٢  
 الثلاثه ١٠ ، والمقوفه وما اتصل بالأبواب المنصوبه من الأعاليق ، والمعلم ،  
 واتصبت قطعاً في الأربعه ، وما أثبت من الحواشي ١٠ ، والنسب ، وحشب القصار ،  
 ومعجن الحبار ، [ واذا ربي ] ١٠ ، وصندوق رأس البئر ، وصندوق الطحان ، وقدر  
 الحمام على الأصح في الثمانية ١٠ ، وعلى كلام المصنف انتقاد تذكره قريباً ١٠

١١ (وَكَيْدًا الْأَسْفَلَ مِنْ حَجَرِي) الرجا على الصحيح ١١  
 إذا كان مثبته ١١ ، والعلة في ذلك كله أنها تدل في العرف جرماً لاتصالها

١ (قليل) ساقط من (ج)

٢ الإصحاح هي الترتيب ، وجمعها أحاجين (لسان العرب ١ ج)

٣ منهاج الطالبين ٥٥/٢

٤ ب (١٣ - ٢١)

٥ منهاج الطالبين ٥٥/٢

٦ ينظر الحاشي ١٨٠/٥

٧ في (ج) على الأصح في الثلاثة الأبواب المنصوبه والمقوفه - الخ

٨ (١٧ - ٢١)

٩ شعري مبرها حبة وهي الحب الحره شكيرة والجمع حواشي (لج العروس حبا)

١٠ صرفت بمجامع اللغة الستار بما يلي

الشيء الرافعة العظيم أو هو أطول من الحب مستوي الحصة في أسننه ككهنة قوس البهيه أو أسمر  
 من الحب له صمم لا يمش إلا أن يمش له (لج العروس حبا) ، (لسان العرب حبا)

وبالاستقراء في السكب التي أوردت هذه الكلمات لوحشت إلى أن السكب هو نوع من أنواع الأوعية ، يوضع  
 فيه الحمر أو الصمير ، وهي تشبه البجرة ، والجمع قال الحواشي كتابتي

١١ هكذا مكتوبة في (ب) و (ب) ، وفي (ج) الترابيز ، ولا أعلم ما هي ؟

١٢ ينظر نهاية الطلب ١٧٧/٥ ، فتح القدير ٧٧٥/١ ، أسنى للطلاب ١٠٠/٢

١٣ في (ب) فرعاً ، ولثابت من (ب) الصحيح

١٤ في (ب) حجري ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

١٥ منهاج الطالبين ٥٥/٢

إذا كان مثبتاً ، والملة في ذلك كونه أنها تعد في العرف جرماً لانحصانها والثاني وهو انفس عدد الإمام لا تدخل ، لأنها إنما اثبتت بسهولة لارتفاق بها كفي لا يترعرع ويتحرك عند الاستعانة وعدم ، أن عبارة المصور .

وتدخل السقوف والأبواب للتصوية والخلق عليها ، وكذا الإجازات والرفوف المشعة والسلاسل والتحتاني من حجري الرخى على أوصح الوجهين ، وظاهر هذا الكلام جريد الخلاف في الأربعة التي بعد كذا ، والمصنف حذف الموقوف ، لأنها جرد حقيقته لا تحتاج إلى التثنية عليه ، وذكر الأجائات مع الأبواب والخلق والرفوف والسلم ، ثم قال ، وكذا الأسفل من حجري الرخى على الصحيح ، فأوهم أن الخلاف خامس بحجر الرخى فوق الإجازات والرفوف والسلم وليس كذلك .

في ( والأعلى ، ومفتاح خلق مثبت في الأصح ) ، الخلاف في الحجر الأعلى ، إذا قلنا بدخول الأسفل ، فتقبل ، لا يدخل الأعلى ، وهو قول ابن أبي هريرة ، والأصح أنه يدخل وهو قول أبي إسحاق ، أما إذا قلنا بعدم دخول الأسفل فالموثقاني أولى ،

١ في (ج) مبدأ

٢ ينظر نهاية المطالب ١٦٦/٥

٣ في (ج) وهو انفس عدد الإمام لا تدخل ، والثاني ، لأنها إنما اثبتت خلق ورغده ( والثاني لا أثر فيها زيادة غير مسلمة ، ولذلك لم اثبتها ) وتقدم بعد الإطراح على الأقوال بإنهاء المطالب

٢٦/٥

٤ في (ج) والأبواب التصوية عليها والخلق

٥ النحر ٥١١/٢ ( رسالة في كشفه للشيخ محمد باقر الطائفي )

٦ منهاج الطالبين ٥٥٢/٢

٧ في (ج) أما إذا

وكذا الخلاف في دخول المتاح إذا كان بفتح مثبته ، قال ابن أبي هريرة : لا يدخل لأنه تابع للفتح الثابت  
قال الماوردي<sup>١</sup> : وكذلك كل متمصل لا يمكن الانتقال به إلا مع فصله ، فيه  
وجهاً<sup>٢</sup> . وروى القاضي جميع الوجهين في الاقتراح على الوجهين في الاتصال وأولى  
بعدم الدخول . وفي النوع المتكافئين طريقين أحدهما أنها على الوجهين .  
والثاني<sup>٣</sup> تدخل وجهاً واحداً ، قال الزاهدي<sup>٤</sup> ، والذي يقتضيه المعروف الدخول

١ حمل في ائدار مديفة و اجازين<sup>٥</sup> مثبته . وقال بعثك هذه الدار : فهي دخول  
الاجازين<sup>٦</sup> خلاف مراتب على الخلاف المتقدم : بحيث لا تكون الدار مديفة  
واندخول هما أولى ، فإن قال : بعثك هذه المديفة دخلت الاجازين قطعاً ، فإن لمصل  
المديفة والمصيبة يتضمنن الاجازين الثلثة<sup>٧</sup> .

١ ج ( ٢٢ / ب )

٢ أحدهما ، وهو قول ابن اسحق الرواسي يدخل في الجميع لأنه تبع للاتصال

والثاني وهو قول أبي علي بن أبي هريرة ، لا يدخل في الجميع لأنه في نفسه متمصل انتهى ١٨ / ٥

٣ في (ب) والثالثة

٤ ينظر : فتح المبرور ٢٢٥ / ١

٥ في (أ) اجازين ، والثالثة من (ب) و (ج) وهو الصحيح لأن إجماعاً تجمع على اجازين ، ولم يجد لها جمع  
على اجازين

والاجازين ممدوحها إجماعاً وهي مؤنثتان ( لسان العرب : ابن )

ويروى بها أيضاً أنها تشمل فيها التثنية

٦ في (أ) اجازين ، وثبتت من (ب) وهو الصحيح

٧ ( الثالثة ) سابقاً من (ب)

وفي التتمة<sup>١</sup> أن أصل الخلاف في هذه المسائل الخلاف في تحويل الصلاة إلى العصا المفروزة في سطح الكعبة إلى جوارها<sup>٢</sup> فقد حددتها من البناء فتدخل وإلا فلا قال الرافضي وهذا يقتضي التسوية بين الدار والمذبة<sup>٣</sup> انتهى  
ولما أخذ النبي ﷺ قاله صاحب التتمة صعيص<sup>٤</sup> و الأفقه ما أشار إليه الإمام<sup>٥</sup> أنه إذا باع باسم المذبة دخلت الأجاجين ، وكذا إذا باع باسم الطاجون دخل الحجران قطعاً

بفتح الجيم قال الإمام<sup>٦</sup> : مراضي<sup>٧</sup> الحطب إذا أثبتت إثبات تحليل ؛ فهي على الأصح كمرق<sup>٨</sup> الأجر والجمع ، بخلاف السلام  
يعني أن الأصح القطع بدخولها ، ولا يجري فيها الخلاف الذي في السلم المستمر وقال إن الخلاف<sup>٩</sup> في السلم والأجنبي (وحوها)<sup>١٠</sup> يجري في بيع الأرض إذا قلنا يدخل في بيعها البناء والعراس

بفتح الجيم عبارة الشيخ أبي حامد ما في ائدار علي ثلاثة أصرب منمصل ، ومنمصل لا يتعلق بمسقة المنصل ، ومنمصل متعلق بالمنصل ، هالأول يدخل ، والثاني لا يدخل ، والثالث فيه الوجهان

١ ب ( ١٢ / ب )

٢ قوله ( في هذه المسائل الخلاف ) ساقط من (ب)

٣ في (د) جوارها ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٤ فتح العزيز ٣٣٦/٤

٥ ينظر : نهاية المطلب ١٢٧/٥

٦ نهاية المطلب ١٢٧/٥

٧ الرافعي جمع مرفقة ؛ وهو الدرجة ( لسان العرب : مرفقة رفا )

٨ في (د) كمن في ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو المنصحيح

٩ قوله ( في السلم المستمر وقال في الخلاف ) ساقط من (ج)

١٠ ( وحوها ) ساقط من (د) ، والمثبت من (ب) و (ج)

يَدْخُلُ الْبِشْرَ وَالصَّهْرَجَ قَطْعاً ، أَمَا الْمَاءُ الَّذِي فِي الْبِشْرِ ، فَإِنْ قُلْنَا لَا يَمْلِكُ ،  
وَهُوَ قَوْلُ أَبِي إِسْحَاقَ الْمُرُوزِيِّ<sup>١</sup> ثُمَّ يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ<sup>٢</sup> ، وَكُلُّ مَنْ حَارَمَ مِلْكَهُ  
وَأِنْ قُلْنَا يَمْلِكُ<sup>٣</sup> ، وَهُوَ الْأَمْسَجُ ، وَقَوْلُ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ : خُلْتُ لَوْجُودَ مَعَهُ عِنْدَ الْبَيْعِ  
كَالْثَمَرَةِ الْمَوْجُودَةِ فِي شَرْطِهِ<sup>٤</sup> دَخَلَ ، وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ لَمْ يَدْخُلْ وَيَصْطَدُّ الْبَيْعُ لَا حَتْلَاطَهُ  
بِمَا سَبَّحْتُ<sup>٥</sup> عَلَى [مَلِكٍ] الْمُشْتَرِي كَالْثَمَرَةِ الْمُتَلَاخِظَةِ  
وَفِي وَجْهِ عَرِيبٍ . أَنَّ الْمَاءَ يَتَّبِعُ فِي الْبَيْعِ كَالْثَمَرَةِ عِوَضَ لِلْمَوْجُودَةِ<sup>٦</sup> ، وَمَنْحَجُهُ ابْنُ أَبِي  
عَصْرٍ<sup>٧</sup> وَعَمِلَ الْمَأْسُ [عَلَيْهِ]<sup>٨</sup> فِي شُرَاءِ الدُّورِ وَالْمَسَاكِينِ الَّتِي فِيهَا الْأَيْلُ ، لَكِنَّهُ  
خِلَافُ الْمَشْهُورِ  
وَلَوْ بَاعَ مَاءَ الْبِشْرِ وَحْدَهُ<sup>٩</sup> لَمْ يَصَحَّ ، لَعَدِمَ إِمْتِكَانَ تَسْمِيئِهِ<sup>١٠</sup> وَإِنْ قُلْنَا أَنَّهُ مَمْلُوكٌ<sup>١١</sup>  
وَلَوْ بَاعَ مَائَةً<sup>١٢</sup> مَاءً<sup>١٣</sup> مِنَ الْمَاءِ الَّذِي فِي الْبِشْرِ ، وَقُلْنَا الْمَاءُ مَمْلُوكٌ ، فَهِيَ صَبْغَةُ الْبَيْعِ  
وَجِهَانٌ مَبْنِيانِ فِي الْقِتْلَاءِ<sup>١٤</sup> عَلَى مَا إِذَا رَأَى أَنْ يَمُودَ جَا مِنْ لَبَنِ الصَّرْعِ  
وَإِنْ بَاعَ الْقَهْرَ مِنْ شَيْءٍ تَعْرِسَ لِمَاءٍ صَحَّ ، وَالْقَوْلُ فِي الْمَاءِ كَمَا تَقْدِمُ فِي النَّشْرِ

١ - صهرج بكسر السين ، حرم يجمع فيه الماء ، والجمع صهارج ، فتح الصغ بمعقل الصنحاح

صهرج

٢ ١ ( ٢٧ / ب )

٣ ( ٢٨ / ب ) ساقط من (ب)

٤ ( ٢٩ / ب ) قوله ( وهو قول أبي إسحاق ) ( ٣٠ / ب ) قوله ( وإن قلنا يملك ) ساقط من (ج)

٥ ( ٣١ / ب ) في شرط ، وثبت من (ب) و (ج) وهو الأمسج

٦ ( ٣٢ / ب ) يسجد

٧ ( ٣٣ / ب ) ساقط من (ب) ، وثبت من (ب) و (ج)

٨ - روضة الطالبين ٥١٤/٢

٩ - ساقط من (ب) ، وثبت من (ب) و (ج)

١٠ من قوله ( ولو باع ماء البشر وحده ) إلى - أنه مملوك ( ساقط من (ج)

١١ ( ٣٤ / ب ) وإن يباع ماء من الماء ، وثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

١٢ ( ٣٥ / ب ) قال وهو رطلان والجمع و لجمع أسف ( معقل الصنحاح من )

١٣ بشر بهما ، يملك ٨ / ٢٢

ولن بأرضه<sup>١</sup> مع الماء الجاري فيه لم يصح ، ولو سكان في الأرض فملوكة المبيعة  
نهر<sup>٢</sup> : هالكلام في ماء سكما البئر وهذا إذا سكن واقفاً ، أما الجاري فلا يصح  
بيعه

ولو وقع في أرضه ماء مطر لم يملكه ، ولا يصح بيعه قبل حوره وجهاً واحداً  
ولو احتل ماء من نهر عظيم ، ثم أعاده إليه لم يحتس بشركة فيه إجماعاً<sup>٣</sup>.

وإذا أُلِّف<sup>٤</sup> فهل يلزمه مثله أو قيمته ؟ وجهان في البيان<sup>٥</sup>

والبشر الذي قصد حاحره الاستقاء منه ، وعدم تملكه ، وسكان في موات لا  
يملك ما فيه من الماء أولاً واحداً فلا يصح بيعه

وما تولد في النهر<sup>٦</sup> من السمك لا يملك إلا بالحجارة ، وإنما له<sup>٧</sup> مع التنص منه ،  
والعهون المستتبطة سكانه<sup>٨</sup> .

ويحوز بيع قرار العين أو سهم منها ، ويكون للمشتري حق في الماء لثبوت يده على  
الأصل

والماء الذي يؤخذ من مطر أو نهر أو غيرهما<sup>٩</sup> ، ويحمل في صهريج مملوك<sup>١٠</sup> ، إلا على  
وجه عريب حكاه الإمام<sup>١١</sup> أنه لا يملك بالحجارة أصلاً ولا بغيرها ، وقال ابن أبي

١ ج ( ٢٢ / ١ )

٢ في (ب) نهر

٣ في (د) ولو سكن ، والمثلث من (د) و (ج) وهو الأصح : لأنه منسوب لماء لغيره

٤ في (د) احتل ما ماء ، هكذا مكتوب ، وأثبت من (ب) و (ج)

٥ ينظر الألبان ٢٢٤/٥

٦ ينظر المرجع السابق

٧ في (د) وما تولد منه في النهر وفي (ب) و (ج) ينسب منه (د) وهو الأصح

٨ ب ( ١٣ - ١ / )

٩ في (ب) وأما له

١٠ في (د) أو بئر أو بحورها

١١ ينظر : نهاية الخطب ٨ ٢٢٢

الدم أنه لم يحسكه غيره ، وهو غير الوجه المحسكي في طريقة المرقق<sup>١</sup> أن الماء لا يملك بالإحياء

إذا عرفت أن ماء المنهريج مملوك ، فباع الدار أو المنهريج ، لم يدخل الماء في البيع كمائر المائعات ومن<sup>٢</sup> فمن عليه نصير المقنسي<sup>٣</sup>

منهريج<sup>٤</sup> حریم الدار<sup>٥</sup> إذا كانت في سكة نافذة ، أو حيث ثبت لها حریم يدخل في بيعها ، وإذا كان فيه أشجار<sup>٦</sup> فهي دحوها الحلاف في دحوها في الأرض وإن كانت الدار<sup>٧</sup> في سكة نافذة ، أو في الشارع لم يدخل الحریم ، قاله القاضي [حمين]<sup>٨</sup> و اليعوي .

قال الراعي : بل لا حریم مثل هذه الدار<sup>٩</sup> ، وفيها قاله بشر يتصور إن شاء الله في باب إحياء الموات ، وحيث ثبت الحریم دخل في البيع<sup>١٠</sup>

١ في (ج) في طريقة العراقي

٢ في (ج) ومنه

٣ هو نصير بن إبراهيم بن نصر بن إبراهيم بن داود المقنسي ، اشتهر أبو الفتح ، المعروف بشيخ بابن أبي حافظ ، والمشهور الآن بالشيخ أبي نصر ، مصنف كتاب الانتخاب النمشي . والحجة على سرك الحجة والتمهيد ، وللمسود ، والصفار ، وغيرهم جمع من معتمد المقنسي ، وفيه الله بن سليمان وعمران ، وروى عنه أبو بكر الخطيب ، وبنو القاسم التميمي وغيرهما ثوب في التاسع من محرم سنة ١٠٩٠ هـ بمسقط ( ينظر : طبقات الشافعية الكبرى ٥ / ٢٥١ ، طبقات الشافعية لأبي قاسم شهية ١ / ٢٧١ )

٤ حریم الدار : ما دخل فيها مما يعلق عليه بها ، وما خرج منها فهو الفناء ( لنسب العرب : حرم )

٥ في (د) الأرض ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٦ (حمين) ساقط من (د) ، والثابت من (ب) و (ج)

٧ فتح المبرور ١ / ٢٢٧

٨ ينظر : روضة الطالبين ٢ / ٥١٦

١. اتصل بالدار حجرة ، أو مساحة ، أو راحة ؛ قال الماوردي : لم تدخل في البيع ؛ اخرج .  
 لخروجها عن حدود الدار التي لا تمتاز إلا بها ، ولا يصح العقد إلا بدكرها .  
 وهي أربعة حدود في المالك . فإن استوفى دكرها صح البيع ، وإن ذكر حداً أو  
 حدين لم يصح وإن ذكر ثلاثة فإن تم تمييزها بطل وإن تميزت فلاصح الصحة  
 وقيل بطل . وتبع الماوردي على هذا القاضي . وابن أبي عمير .  
 وقال ابن الرقعة الذي يظهر من كلام الأصحاب الصحة إذا تميزت ، ولم يذكر  
 الحدود

ونقل الرافعي في القضاء على المالك عن ابن القاسم أنه يكتب إلى قاضي بلد المال  
 في العقار الحدود الأربعة . ولا يجوز الاقتصار على حدين أو ثلاثة انتهى  
 ولا يحس المرقع بين البيع وكتابة القاسم : «أأولى في البيع عند التميز الصحة

١. قال الماوردي : قلنا إن اتصل بالدار حجرة أو مساحة أو راحة لم تدخل في البيع لخروج ذلك من حدود  
 الدار التي تمتاز الدار عن غيرها إلا بها ولا يصح العقد إلا بدكرها وهي أربعة حدود في المالك فإن  
 استوفى دكرها صح البيع ، وإن ذكر منها حداً أو حدين لم يصح البيع ، وإن ذكر منها ثلاثة حدود  
 وأكمل الرابع على صفات الدار لا تميز إلا بدكر الحدود الثلاثة بطل البيع وإن تميزت بدكر الحدود  
 الثلاثة فالصحيح أن البيع صحيح لحصول الامتياز ، وفيه لبعض أصحاب وجه آخر أن البيع بائناً  
 بدكرها بطل المأوي ١٨٠/٥

٢. في نداء ولا يحس المرقع بين البيع وغيره وكتابه القاضي



عن حكامه الماوردي إذا اتصل بالدار سابطاً على حائطها من حدودها ، فثلاثة أوجه :

أحدها يدخل كالحائض

والثاني لا/ يدخل إلا بالشرط كالساحة والحجرة

والثالث : حرجه أبو الفياض إن كان كل من في طريقه المأبأ مطروحة على حائط لهذه الدار المبيعة دخل ، لأن جميعه بيع ، وإن كان أحد طرفيه مطروحة على حائط لغير هذه الدار : لم يدخل ، قال ابن أبي عمير وهو أصحها

١ قال الماوردي : فاما إن اتصل بالدار سابط على حائط من حدودها : فقد احتل أصحابنا في دحرته في البيع مع الإطلاق على ثلاثة أوجه

أحدها أنه لا يدخل في البيع كما لا تدخل الحجرة المتصلة بالدار

والثاني يدخل في البيع حكماً يدخل فيه الأجسام والخيارية

والوجه الثالث وهو شرح أبي الفياض أن تمتد حال الأجزاء من الطرفي ، شئ كان كل واحد من الطرفين مطروحاً على حائط هذه الدار من السابطة في البيع لأن جميعه بيع ، وإن كان أحد الطرفين مطروحاً على حائط لغير هذه الدار لم يدخل في البيع : لأن جميعه ليس يبيع الحارثي ٥ ١٨ ١٨١ ، حكماً بطور - بحر منقوب ١٧٩/٦

٢ السابطة سقيم بين حائطين ولا يحسب بين دارين ، وزاد غيره من بحثها طريق نافذ ، ونجم مع سواها ، سفيطات ( ليس العرب سفيط )

٣ ج ( ٣٢ / ب )

٤ ج ( ١ ) يدخل السباح ، واكتفت من ( ب ) و ( ج ) وهو الأصح

٥ ١ ٢٨ - ( ١ )

٦ أبو الفياض هو محمد بن الحسن بن الحسن أبو الفياض البصري منسوبة القاصي أبي حاتم المروزي ، درس بالهراة وبعثه أحد فقهاها ومن تصنيفه التلاحق بالجابح الذي صنعه شيهة وهو تنبيه له ، ومن أحد عنه الصيغري / بطور طبقات الشافعية لابن قاضي شهيد ١٦٤١

٧ ( سكان سفل ) سافل من ( ب )

٨ ج ( ب ) لهذه المربعة دخل الخ

٩ ما بين الثومين سافل من ( د )

١٠ ج ( ب ) قاله

يُخرجُ باع دبراً على بابها مظلة مبنية على جدارها يدخل في البيع خلاف لابي اضر حنيفة<sup>١</sup>.

لنا انها<sup>٢</sup> جزء من الدار ؛ فلذا دحر المزاب<sup>٣</sup> شهده اولى ، وتقدم حكم الشعر في الدار

يُخرجُ لو قتل بعتك هذه الطحونة قتل الإمام<sup>٤</sup> . دخل الحجر الأسفل لا معالة ، وفي اضر<sup>٥</sup> الأعلى خلاف الأظهر ؛ حوله

السفينة يدخل في بيعها ما كان من أكتافها متصلاً ، وفي دخول ما لا يستمس<sup>٦</sup> اضر<sup>٧</sup> عنه من أكتافها المنفصلة وجهار<sup>٨</sup> ، قاله الماوردي<sup>٩</sup> ، وهذا المتقدم عن أبي إسحاق ، وابن أبي هريرة

يُخرجُ لذكر الماوردي<sup>١٠</sup> أنه يدخل في بيع الدار كل ما كان متصلاً ببنايتها<sup>١١</sup> على اضر<sup>١٢</sup> التأييد داخلياً أو خارجاً من الأبواب المنصوبة والأجمة والمنازيب ، قال وقال أبو حنيفة يدخل في البيع من ذلك ما كان داخلياً ، ولا يدخل فيه ما كان خارجاً<sup>١٣</sup>.

١ ينظر شرح فتح القدير ١٩/٧ ، البنية في شرح البداية ١٥/٧

٢ ب (٢٢ / ب)

٣ في نية الثراب و الثراب : مزاب وهو الثعب الذي يبول الماء ، ومنه مشراب الطعنة وهو مصب ماء القطر (لسان العرب ، مادة زرب)

٤ ينظر نهاية الطالب ١٢٧/٥

٥ المحوى ١٨٠/٥

٦ ينظر المحوى ١٢٩/٥ ، بحر النصب ١٨٠/٦

٧ في اب يخرجهما

٨ ينظر شرح فتح القدير ١٩/٧ ، فيقول الحافظ ١/٥ ، البداية في شرح البداية ١٧/٧

ولأجله احتذر الشرطيون في كتب الوثائق فقالوا ، وسكل حق هو لها داخل ههنا  
وخارج منها ، وهذا<sup>١</sup> منهج يظهر فسادها بإجماع السكافة على خلافه<sup>٢</sup> .  
وقال زفر ، سكل ما سكا في الدار من اله وقمبش لا يستقنى صه<sup>٣</sup> ، فجميعه داخل  
في البيع ولأجله احمر الشرطيون فقالوا ، وسكل حق هو لها ، وهذا أظهر فساداً

حكم  
دخول  
سند  
الدابة  
في البيع  
( وفي بيع الدابة نعلها ) : أي المصدر فيها ، لأنه كانتميل . والعرب يقتضيه  
ولا خلاف في ذلك ، وكذلك بُرّة<sup>٤</sup> الناقة ، إلا أن يكون من ذهب أو فضة ، ولا  
يدخل<sup>٥</sup> الخوذ والحبيل والسرغ واللحام ومن بعض الناس دخول المقود والحبيل

حضر  
تدبر  
المدبر في  
البيع  
( وكذلك ثياب العبد في بيعه في الأصح ) ، و به قال أبو حنيفة<sup>٦</sup> للمعرف  
( قلت : الأصح لا تدخل ثياب العبد ، والله أعلم ) - اقتصاراً على مقتضى<sup>٧</sup>

- ١ في (ج) وخارج منها قل وهذا منهج - الخ
- ٢ في (ب) فسادها
- ٣ عنه (سائق من (ب)
- ٤ منهج الطالبين ٥٥/٢
- ٥ الثبوت الملقه في أمب العبر ( لسان العرب ، بري )
- ٦ في (أ) ولا يتعد ، والمثبت من (ب) و(ج) وهو الأصح
- ٧ في (ج) قال قلت وكذلك - الخ
- ٨ منهج الطالبين ٥٥/٢
- ٩ ينظر تبيين الحقائق ١٠/٢٤
- ١٠ منهج الطالبين ٥٥/٢
- ١١ في (ب) معلق ، والمثبت من (ب) و (ج)

للصفا<sup>١</sup> ، وبسبب الماوردي<sup>٢</sup> هذا القول<sup>٣</sup> إلى جميع المتهافتين ،  
والثالث - يدخل ما يستتر العبرة للضرورة<sup>٤</sup> .

وقال الماوردي<sup>٥</sup> - إن [فائز]<sup>٦</sup> هذا هو الذي يقول مدخول المقود والتحيل في بيع الدابة

ولو مكس في أدبه حلق ، أو في أصبعه خاتم ؛ لم يدخل بلا خلاف ، وهكذا قالوا ،  
فيما إذا كان في رحلة حذاء ، وينبغي أن يكون الحذاء كالكثياب<sup>٧</sup>  
وعن ابن عمر : أن جميع<sup>٨</sup> ما على العبد من ثياب ، وحلي يدخل في اتبيع ؛ لأنه في  
يد<sup>٩</sup>

قال أصحابنا : لو ملكه السيد مالا ، وقلنا لا يملكه ؛ ثم بدعه لم يدخل المال في  
البيع

وإن بدعه مع المال اعتبر في المال شروط البيع<sup>١٠</sup> ، حتى لو كان مجهولاً أو غائباً أو  
ديماً ، والشمس دين أو ذهب وشمس ذهب لم يصح<sup>١١</sup> ، ولو كان ذهباً والشمس فضة أو

١ ينظر فتح المبريد ٢٧٧/٤ ٢٧٨

٢ ينظر المحوي ١٨١/٥

٣ في باب الفقه

٤ ينظر : روضة الطالبين ٥٥٧/٣

٥ قال الماوردي : وإذا ابتاع له عليه سرج ورجم أو شيء من الثياب كالحمل والتعود لم يدخل شيء من ذلك في البيع ، وقال قوم يدخل في بيع الحمل والتعود ، وهو قول من أوجب في بيع العبد والأمة قدر ما يستتر القود ، وقد بين وجه قساده ، يحكي يدخل في بيع النارية الفصال المنصر ، في أرحطها ، لكنها ككاملات وهي بخلاف القرمط في الأذن حيد لم يدخل في البيع ، لأن مال أديبه موصوفة للاستخدمة والقرط لا يبيع بالاستئمان المحوي ١٨١/٥

٦ ( فائز ) سابقاً من (١)

٧ ينظر مني المحتاج ٨٥/٢ ، نهاية المحتاج ١٣٢/٤ ، حاشية فيزي ٢٨٤/٢

٨ ج ( ١ / ٢٤ )

٩ ينظر الأموال ٥٥٧/١

١٠ في (٢) لكبيع ، والثابت من (ب) و (ج)

١١ هذه الجملة لا تستقيم منطقياً ، ويحل الأصوب أن يقول : والشمس دين أو ذهب ، وأحال ذهب لم يصح

عكسه : فنقول ، لجمع بين بيع ومصرف ، وإن قلنا : يملك ، فقد نص إنا المال منتقل إلى المشتري مع العبد وأنه لا يأس بجواته وعيبته ، قال الأصمغري : لأن المال تابع ويحتل في التابع ما لا يحتل في الأصل /<sup>١</sup> فكما يحتل الجاهل بحقوقه انتداز ، وقال ابن سريج وأبو إسحاق وهو الأصح : أن المال ليس مبيعاً أصلاً ولا تبعاً ، ويكون شرطه تنقيه له على العبد ، كما كان فلكمشتري انتدازه ، كما كان للبايع ، فعلى هذا لو كان الثمن ربوياً ، وإثال من جنسه ، فلا بأس ، وعلى الأول لا يجوز ولا يحتل الثمن في البايع ، كما لا يحتل في الأصل .

ومحل الخلاف إذا قال يملك العبد بماله ، فإن<sup>٢</sup> قال ، وماله ، فلا يتبعه ، وكان مذهب مقصود ، ويشترط فيه جميع شروط البيع .

ولو رده بعيب رده مع ماله ، وإن استحق الرجوع بأش<sup>٣</sup> عيب قديم ، فقوم مع ملكه المال سليماً ومعيماً ، ع على هذه المسائل الثلاث الإمام<sup>٤</sup> ، والأوجه الثلاثة التي حكيتها في الثياب مطها إذ كان لأمتها كالعبد ، وكل ذلك عند الإطلاق ، فلو شرط البيع الشرط

١ ينظر فتح العزيز ١/ ٣٣٢ ، روضة الطالبين ٥٤٦/٢

٢ أبو سعيد الأصمغري هو الحسن بن أحمد بن يزيد بن هبيرة ، شرح الشافعية بعبارة ومحتوى بعض أحكام أصحاب الوعد في العبد ، ومقتضى روافد وأعداء ، أخذ من أبي القاسم الأنصاري ، وفي قصاصهم ، وحديثهم ، وفيه محسفات كثيرة ، (وإذا سمع ٢٢٨ هـ) ينظر تعليقات الشافعية الصغير ٢٢٠/٢ تعليقات الشافعية لابن قاضي شهيد ١/ ٩

٣ ب (١٠٤ / ١)

٤ في ثبوت وحقوق

٥ نظره الرافعي في فتح العزيز ٢٣٠/١ ، والتهوي في روضة الطالبين ٥٤٦/٢

٦ ينظر فتح العزيز ٢٣٢/١

٧ ينظر روضة الطالبين ٥٤٦/٢

٨ في (د) وإي ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٩ في (ج) تبعاً

١٠ (١٠٢٨ / ب)

١١ ينظر نهاية الطالب ٢٢٧/٥

فإن باع سمكة فوجد في جوفها لؤلؤ، أو جوهرة، لم تدخل في البيع فإن كان<sup>١</sup> في اللؤلؤ أو الجوهرة أثر ملك من ثقب أو صنعه فهي لقطة<sup>٢</sup>، وإلا فهي ملك المبيد<sup>٣</sup> وإن باع طيراً فوجد في جوفه جراد أو سمك دخل في البيع<sup>٤</sup>؛ لأنه من أعدته، فهو وجد في جوفه حمام<sup>٥</sup> لم يدخل<sup>٦</sup>، قال ذلك الماوردي<sup>٧</sup> وحكى صاحب الاستقصاء<sup>٨</sup> فيما إذا باع سمكة فوجد في جوفها سمكة<sup>٩</sup> أربعة أوجه

أحدها: تدخل، وهو الذي قاله الماوردي<sup>١٠</sup>

والثاني: لا، فيكون على ملك البائع

والثالث: إن كان صغيراً دخل، وإن كان كبيراً لم يدخل

والرابع: وقال الصيمري<sup>١١</sup> إنه الصحيح إن كان الحوت<sup>١٢</sup> مما يأكل دخل<sup>١٣</sup>، وإلا فلا، ويؤكد الحوت الموجود في جوف الطائر بعد عمله، والموجود في جوف

١ (مكان) ساقط من (ج)

٢ قال الماوردي في المعوي ١٨١/٥ فإن باع سمكة فوجد في جوفها لؤلؤ أو جوهرة لم تدخل في البيع سكتا لا يدخل البكر للفقير في اندر في البيع ثم ينظر في اللؤلؤ أو الجوهرة، فإن كان فيها أثر ملك من ثقب أو صنعه فهي لقطة لا تملك للمبيد البائع، وإن لم يكن فيها أثر ملك من ثقب فهي ملك للمبيد البائع

٣ في نسخ الأبحاث (حمام) وعند الماوردي (حائم) ولعل خطأً أقرب للتصواب

٤ قال الماوردي، وهمكنا لو ابتاع طائراً فوجد في جوفه سمكة أو جرادة كان داخلياً في البيع، لأن من أكلته، ولو وجد في جوفه خائفاً لم يدخل في البيع، المعوي ١٨١/٥

٥ ينظر الحاموي ١٨١/٥

٦ الصيمري: عبد الواحد بن الحسين بن محمد، المذهبي أبو القاسم الصيمري، نزيل البصرة، وأحد أكابر الأئمة، قال الشيخ أبو إسحاق طهنا حنفياً للمذهب حسن التصانيف، نخرج عليه جماعة منهم القاضى الماوردي، ومن تصانيفه الإصحاح في المذهب، والمطالع، ومقتضب في الفقه والعمل، رواية سنة ٣٨٦ هـ (ينظر طبقات الشافعية الكبرى ٣٣٩/٣، طبقات الشافعية لأن قاضي شهادة ١٨١/١)

٧ في (D) الجوف، والثالث من (ف)، و (ج) وهو الصحيح

البحوت من قلنا ببحاسه ما في جوف السمك غسل ولا هلا ، وإن باع دجاجة وفيه جوفها يبيع دخل كالحمل

بائع : باع أرضاً أو داراً فيها معدن ؛ فإن سكن باحثاً ويسمى جامداً ، وهو الذي لا يتميز من الأرض كمعدن الذهب والفضة والقصيرج<sup>١</sup> والرصاص والححاس ؛ دخل في البيع ، لأنه / حزم من الأرض<sup>٢</sup> وإن كان ظاهراً ويسمى مائماً ، كالتقار<sup>٣</sup> والسط و البوميا<sup>٤</sup> والملح والكبريت والرشق ؛ فحكمه حكم الماء حرقاً بحرق<sup>٥</sup> ، إلا أن الوجه الغريب الذي حكاه الإمام<sup>٦</sup> أن الماء لا يملك بالحجارة لا يجري هنا ولا يجوز بيع معدن الذهب بالذهب ، ولا يبيع معدن القصص بالمصصة بغير الأثمان قطعاً ، وهل يباع معدن الذهب بالفضة أو معدن المصصة بالذهب ؛ فيه قولان الجمع بين بيع وحرق<sup>٧</sup> ، قاله الروياني ولو باع داراً فيها / معدن ذهب بذهب ، أو مدار فيها معدن ذهب والمعدن ظاهر وقت البيع ، أعني معلوماً لهما ثم يبيع

١ ينظر النووي ١٨٢/٥

٢ القصيرج نوع من الأحجار ( ينظر تاج العروس شريح )

٣ ج ، ٢٤ / ب

٤ في (٢) جن من اللهب ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الأسحج

٥ التقار الوقت ؛ (سفن العرب ، ملحقاً بوقت)

٦ البوميا نوع من المعدن ، سائل وأجوده الأبرشي ( ينظر تاج العروس حرق معجم القشاش أرجاس )

٧ لا يملك إلا بالحجارة ، الحارزي ١٧٨/٥ ، حكاه ينظر فتح المير ٣٣٦/١ ، وروضة الطالبين ٥١٥/٢

٨ ينظر نهاية المطلب ٣٣٢/٨

٩ في (ب) يجري هنا ، ( يدور النسي بلا )

١٠ في (ب) اللوردي ، والثابت من (ب) و (ج) والله المصحيح لأنني لم أجده هذا القول عند اللوردي

١١ ب ، ١٤٤ / ب

وإن ظهر بعد البيع : هو جهل ، أو سعيهم عند الترافعي<sup>١</sup> النصحة . لأنه تابع بالإضافة إلى مقصود الدار ، ومنه نحن على أنه إذا كان ظاهراً لا يصح [التولي] وهو ظاهر : لأنه مقصود ، فيطلب من قاعدة عدم حجية ولو باع داراً فيها معن قصد ظاهر يعتلها فكذلك على [هذا] التضميل ، ولو باع داراً فيها معن بصفة أو بما فيه معدن قصد ظاهرين صحيح وعرف ، ولو كانت

<sup>١</sup> ينظر فتح القدير ٢٢٦/١

<sup>٢</sup> (التولي) منقطع من (د) ، والثالث من (ب) و (ج)

<sup>٣</sup> بالنسبة لقاعدة عدم حجية أن يقتضى النقل على روي من الجانبين ، ويختلف الموضع أو أحدهما جفياً ، أو موقفاً ، أو صفة ، وهو ضروري أحدهما أن يكون التروي من الجانبين حسناً ، والثاني يكون جسيماً ، فالأول فيه تقع القاعدة بغيره

فمن ضروري أن يختلف الجنس من الطرفين أو أحدهما ، فكيف إذا باع من عبداً ، وشرى بعتد حرة ، أو بعتي عبداً أو بخرهدين ، أو باع صاع حنطة وصاع شعير بصاع حنطة وصاع شعير أو بصاعي حنطة ، أو بصاعي شعير ومن ضروري أن يختلف النوع أو الصفة من الطرفين أو أحدهما فكيف إذا باع من عبود وقد عبيطاني ، أو بعتي عبداً ، أو بعتي عبيطاني ، أو باع مائة دينار جيدة ومائة دينار رديئة بملتي دينار جيد ، أو رديء ، أو وسد ، أو بمائة جيد ، ومائة رديء ، فلا يصح البيع في شيء من هذه الصور وبطائيف الضرب الثاني

أن يكون التروي من الطرفين جسيماً ، وبلا الطرفين أو أحدهما شيء آخر ، فإن خلت هذه الرعايا - بأن باع لربهما ونحوها بصدع حنطة وصاع شعير - جبر وإن تقلبت ، فإن تقلب التفاضل شرطاً في جميع المواضع ، بأن باع صاع حنطة أو صاع شعير ، بصدعي صاع ، أو بصدع صاع وصاع ملح ، جبر أيضاً وإن التفاضل شرطاً في البعض فقط ، بأن باع حنطة ونحوها ، بصدعي شعير ، فإنه قرأ الجمع بين منطقتي المحكم لأن ما يقابل الدرهم من الشعير لا يشترط فيه التفاضل ، وما يقابل الحنطة بصدع فيه

روضة الطالبين ٢٨٤/٢ ٢٨٥

والجبر - صرب من أجود الصم بنجيه ، ويختلها يسمى لينة ( معكم المصنوع ، مادة لينة )

المشبهات : فتح الباري ، وتفسير الزيد ، صوب من تمر لينة ( معكم المصنوع ، مادة صبيح )

١ زيادة في (ب) و (ج)



الدار معوضه بذهب فباعها [بذهب]<sup>١</sup> فإن لم يحصل من المموة شيء صبح ، وإن حصل لم يصب

خرج <sup>٢</sup> ناع داراً فيها شر ماء بمائها ، وقلنا الماء مملوك بريوي<sup>٣</sup> ، وأنه يدخل في البيع لم يصب من قاعدة مد عجوة ، وإن قلنا لا يدخل لم يصب للاختلاف كما سبق ، ولهذا أطلق الأكثرون أنه لا يصب وقال أبو الطيب ابن مسلمة يصب ، وقال الرافعي : إن الأصح الصبحة تبعاً

ولا فرق هنا بين أن تكون البئر طاهرة وقت البيع أو لا ، لأن الماء الموجود ليس بمعتقود بخلاف الذهب ، ولا يتأى التول بإسناد عدم الصبحة هنا إلى قاعدة مد عجوة إلا إذا صرح بذكره ، وحديث لا يصب التعليل بكونه ثابتاً ، وهذا سؤال على الرافعي فإنه في باب الريا ذكر من صور مد عجوة بيع الدار المشتتة على المعدن أو البئر بمائها ، وصحح الصبحة للشبهة في مسألة البئر مطلقاً ، وفي المعدن إذا ظهر<sup>٤</sup>

وفي باب الألفاظ منطلقة قال إنه لا يصب البيع حتى يشترط دخول الماء<sup>٥</sup> ، ولا جواب عن هذا إلا بأن يقول إن الماء لو شرط دخوله لا يقصد بالعوض وإنما يشترط لتصحيح العقد ، وما ذكرناه من مكون الماء ريوياً هو في الماء المعدب<sup>٦</sup> أما الملح فليس بريوي فيه عليه الماوردي<sup>٧</sup>

١ ( بذهب ) منافذ من ( د ) ، وثالث من ( ر ) و ( ج )

٢ في ( ج ) مملوك بريوي

٣ ينظر فتح المبرر ٢٣٦/٤

٤ ينظر المرجع السابق ٨٨/٤

٥ [ ٢٩ / ٢ ]

٦ ينظر الحاوي ١٢٦/٥

٥٥٢ ( فرع : باع شجرة دخل عروضا وبورها وفي ورق التوت وجه )<sup>١</sup> لابي إسحاق أنها لا تدخل لأنها ككثير سائر الأشجار<sup>٢</sup> ، وصحح الزهيداني هذا<sup>٣</sup> ولم يكن الجمهور على الأول فكثيرها من الأشجار<sup>٤</sup> ، فعلى قول أبي إسحاق إن باعها وقد ظهر من الورق شيء ، فالجميع للبائع<sup>٥</sup> وإلا فالمشتري ، هذه عبارة الشيخ أبي حامد ، وعبارة القاضي أبي الطيب أنه إذا باع أصل التوت وقد خرج ورقة من فتحة منه شيء ، فالجميع للمشتري ، وإلا فالمشتري وثبته صاحب المذهب<sup>٦</sup> في هذه العبارة ، وقد تنجب من ذلك : فإن الورق لا ككثير له ، وما لا ككثير<sup>٧</sup> له كيف يقال فتحة أو لم يفتح : إلا أن يقال فيه أنه يبدو كالنار ، ثم يبسط ويمسكه هو فتحة<sup>٨</sup> وعلى هذا لا يكون مجرد الظهور<sup>٩</sup> كذا ، والتوت بناجين مشائين على المشهور ، وفيه لغة مسكرة أو الأولى مثانة والثانية مثله ، وهو المراد لكن المصنف عدل إلى لغة التوت لكونها أشهر على عادته في قصد التسهيل على الناس جراء الله حيرا

١ (ج) فرع ، والفتحة من (ب) و (ج) موافقة للوعاء ٥٥٢

٢ مباح الطالين ٥٥٢

٣ ينظر فتح المبرور ٢٣٨/١ السراج الوعاج ١٩٨/١

٤ ج ٢/١

٥ ينظر فتح المبرور ٢٣٨/١ روضة الطالين ٤٩٢/٣

٦ في (ج) الشيخ

٧ ينظر نهج ٢٧٩/١

٨ قوله ( وما لا ككثير له ) ساقط من (ب) و (ج)

٩ فيه ك مختلف موقفها في جميع النسخ هـ (ب) (إلا أن يقال فيه أنه ك ) ، وفي (ب) ( يقال فتحة فيه )

، وفي (ج) ( يقال فيه فتحة )

١٠ في (ب) ( ويمسكه هو فتحة ) ، وفي (ج) ( ويمسكه وهو فتحة )

١١ ب ( ١٥ - ١٦ )

وقال الماوردي<sup>١</sup> إن مكان شيء منه يقصد ثمرة دون ورقه فلا اعتبر بظهور ورقه ، وإن كان يقصد ورقه : فإنه يبدو في عقدة ثم يتبع ، حين كان في عقده تبع الأصل . وإن انشقت العقدة وظهر منها ما لم يتبع ، وهذا وجه ثالث ، وشاهد لما شرحنا به كلام القاضي أبي العلي ، وحيث أن يكون خلافاً بينه وبين الشيخ أبي حامد ، وإما أن يحمل كلام الشيخ أبي حامد على هذا ، وإما يحسن الخلاف في الثوب الذي ليس له ثمرة مقصودة وورقه يقصد لتربية الدود ، أما ما يقصد ثمرة مثل كثير من الثوب الحلز ، والمراد ليست له ثمرة مقصودة ، ونسكن ورقه لا يصلح لتربية الدود هيئته القطع بدحوله .

وقال الماوردي<sup>٢</sup> ورق السدر فيه طريقتان أحدهما فكور في الثوب ، والأصح القطع بدحوله ، وورق الحناء<sup>٣</sup> قال العمري<sup>٤</sup> يحتمل أن يكون كالثوب على الوجهين ، ويحتمل أنه للباقي إذا ظهر وجهاً واحداً لأنه لا ثمرة له غير الورق انتهى ، وهذا الاحتمال الثاني هو الذي ذكره الماوردي<sup>٥</sup> والرويلاني<sup>٦</sup> والجور والهدس<sup>٧</sup> كالحناء ذكره في البيهقي<sup>٨</sup>

قال الماوردي<sup>٩</sup> ويؤخذ منه يقصد منه ورقه دون ثمرة ، ورقه يبدو في عقدة ثم يتبع منها ، فإن كان في عقدة فهو تبع لأمنه ، وإن كان عقدة فلا نشأت بظهور ورقه ، ثم يتبع أمنه ، وتكون للباقي ، ويكلف الدود في شكل ما قصد منه الورق المحتوي ١٦٨/٥

٢ قال العمري<sup>١٠</sup> وإن باع شجر الحناء والجوز والهدس ، فلا يصح فيها ، فيحتمل أن تكون كالثوب على الوجهين ، ويحتمل أن يكون الباقي أصل بالورق إذا ظهر وجهاً واحداً ، لأنه لا ثمرة له هذه الأشجار غير الورق البيهقي ٢٤٤/٥

٣ قال الماوردي<sup>١١</sup> فأما الحناء فإن ورقه يبدو بعد نزع أغصانه من ظهر أن يكون في عقدة يتبع منها ، فإن بدأ ورقه بعد النزع صار في حكمه كالثوب الباقي المحتوي ١٦٧/٥

٤ في نبت الهدس ، وهدس شجر وهو ضد أهل الهدس الأسي (من العرب ، مكة هدس) ٥ ينظر البيهقي ٢٤٤/٥

في شجرة الخلاف الذي يترك ساقه وتقطع الأغصان من جوانبه فحسب إذ جدد فرع شجرته . قال القاضي حسين : لم تدخل الأغصان ! لأنها كالثمرة

(ب) ( وأغصانها إلا اليابس ) ، فلا يدخل في بيع الشجرة الرطبة لأن العادة فيه القلع كالثمرة هذا هو المشهور ، وفي التهذيب ' احتمال أن يدخل كالمذوق على ظهر الغنم أي إذا بيعت ' وقد استحق الجير [وقد] قدمنا عن القاضي حسين أن أغصان الخلاف التي تقطع من جوانبه لا تدخل كالثمرة وكذا قال الإمام في كتاب الوفاء وقال [هذا] أنها تدخل بلا خلاف ' وحكي فيها ' في كتاب الزهن حالاً والذي يرجح الدخول كغيره وهذا إذا لم يكن الخلاف تقطع بكل سنة من وجه الأرض فإن كان كذلك فهو كالتصيب ما ظهر منه للباحث ولا أصوله : الخلاف الذي في أصول البقل

١ الخلاف في المصنفات (أصل العرب كتب)

٢ مباح في الفقه ٥٥/٦

٣ بشر روضة الطالبين ٥٤٧/٢

٤ " وأرباب شجرة رطبة ومنها من لا يدخل في البيع لأنه مما يقطع كالثمرة " قد يحتل أن يدخل لأنه جزء من أصله كالمذوق على ظهر الغنم " التهذيب ٣٧٠/٢

٥ في (١) أضيف ، وثبتت من (ب) وهو الصحيح

٦ (هذا في (ب) و (ج))

٧ قال الإمام في كتاب العتق والعبيد

وأغصان شجرة الخلاف كغصنات الأشجار الثمرة : نهاية الطلب ٨ / ٤

٨ (هذا في (ب) و (ج))

٩ (D) و (ب) لا تدخل بلا خلاف ، وثبتت من (ج) وهو الصحيح لأن الإسم في نهاية الطلب ١١٥/٥  
وقد احتل علمنا في أن شجرة الخلاف إذا بيعت ادخلت غصنها التي تقطع عند ، ومختلف بحث مطلق البيع فإن تترك الأغصان من جرم الشجرة

١ ( هذا ) ساقط من (ب)

١٨٨٨ : ( ويصح بيعها بشرط القلع أو القطع )<sup>٢</sup> أما بشرط القطع فحائز قطعاً ،  
رطباً كان الشجر أو يابساً ، وأما بشرط القلع فمكذلك عند الجمهور ، وقال  
الحنيفي : إذا كان أسفلته مقصوداً لم يجر لأنه عائب والصحيح الأول ،  
وتفتقر جهالته ثبوتاً

بيع  
الشجرة  
بشرط  
القطع أو  
الزينة

١٨٨٩ : ( وبشرطه الإبقاء )<sup>٣</sup> سواء كانت رطبة أم يابسة ، ويتبع الشرط في الأحوال  
الثلاث وعند شرط<sup>٤</sup> القطع يقطع من وجه الأرض وتكون<sup>٥</sup> العروق للبايع وفي  
شرط القلع تدخل العروق في البيع<sup>٦</sup>

١٨٩٠ : ( والإطلاق يقتضي الإبقاء ) ، للمدة<sup>٧</sup> كالبناء

- ١ ج ( ٢٨ / ب )
- ٢ في لغة بشرط القلع أو القطع
- ٣ منهاج الطالبين ٥٥/٣
- ٤ ينظر فتح العزيز ٣٢٩/١ ، روضة الطالبين ٥١٧/٣ ، مني لمناج ٨٦/٣
- ٥ ب ( ١٥٠ / ب )
- ٦ منهاج الطالبين ٥٥/٣ ، ٥٦
- ٧ في شروط ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح
- ٨ ( ٣٩ / ب )
- ٩ ولا تدخل على شرط القطع ، بل يقطع على وجه الأرض روضة الطالبين ٥١٧/٣
- ١ منهاج الطالبين ٥٦/٣
- ١١ ( المأذون ) سابقه من (ب)

بجاء ( والاصح أنه لا يدخل للمفرد ) أي ضد الإطلاق لأن [اسم] الشجرة لا يتناولها ، والثاني ويحكي عن أبي حنيفة<sup>١</sup> يدخل لأنه يستحق منصفته لا إلى غاية وهذه العلة مقبوضة بغاية الجدار لومع التجويع ؛ لأنه يستحق بها النصف لا إلى غاية والمتجاوز بالنصف هذا الانتفاع<sup>٢</sup> ، وكذا الوجه في [دحول] الأمر في بيع الباء<sup>٣</sup> والراء بالمعرب<sup>٤</sup> [والأمر] المكنن<sup>٥</sup> الذي عليه المراس أو السماء ويسر القول بتغيرتهما هما كقولك بتعينة الباء والشجر للأرض ، لأن الأرض أصل ، فتستوعب بخلاف المعكس . وإنما سببه أن المشتري له استحقاق الإبقاء بغير جارة ولا عارة لم يكن له محمل<sup>٦</sup> إلا الملك وجعله مبيعاً تهماً

بجاء ( لكن يستحق منصفته ما بقيت الشجرة )<sup>٧</sup> تقسم الكلام عليه و[إن] الترادف بتغيره استحقاق الإبقاء

١ صحيح البخاري ٥٦٢

٢ ( اسم ) ساقط من (د) ، وثبت من (باء) و (ج)

٣ ينظر فتح العزيز ٣٣٩٠٤ ، روضة الطالبين ٥١٧/٢ ، معنى لاحتاج ٤٧/٢

٤ ينظر ، مدافع المستأجر ١٧٢/٦ البابا شرح الهداية ٥٩/٧ ، المتكوى اليه ٢٢٥٠٥

٥ ينظر فتح العزيز ٣٣٩٠٤ ، روضة الطالبين ٤١٧/٢

٦ ( دخول ) ساقط من (د) ، وثبت من (ج)

٧ في (راء) وكذا الوجهان في بيع الأمر في دخول الباء

٨ في (د) المعرب ، وثبت من (باء) و (ج)

٩ وفي (ج) (باء) و (ج)

١٠ في (باء) موضع

١١ في (باء) محل

١٢ صحيح البخاري ٥٦٢

١٣ زياد في (باء)

وأعلم بأن في القول بملك العرس إشكالاً من جهة أن الشجرة تكبر وتعتد عروقها فتؤدي إلى أن يتجدد له الملك في كل وقت لما لم يملكه عند البيع ، ولا خلاف أن ممرس اليابسة لا يدخل : فيه لو شرط إبقائها همد البيع

- ١٢٠ إذا قلنا بدحول الممرس ، فلو انتقلت الشجرة أو قلحها المالك كان له أن يفرس بدنها ، وله أن يبيع الممرس وعلى الأصح ليس له ذلك<sup>١</sup>
- وهل يكون ملكه من باب الإجارة أو الإجارة ؟
- قال ابن الوهبة<sup>٢</sup> يخرج فيه من مقتضى كلام الأصحاب وجهان أرجحهما الأول ، وأصلهما أن البائع<sup>٣</sup> هل يصغر<sup>٤</sup> من القلع وعرامة الأرض ؟
- قال الجمهور لا ، وحكي الإمام<sup>٥</sup> في كتاب التره عن بعض الأصحاب أن له ذلك ، وعلى هذا يلزمه تسوية الحمر يشبه [أن يقال]<sup>٦</sup> أن قلنا استحقات عارية ، فكالعارية ، أو سلا يلزمه وجهاً واحداً ، والاحتلاف<sup>٧</sup> في دخول الممرس والامر [مثله]<sup>٨</sup> مذكور في الإقرار بهما والتبعية<sup>٩</sup> حكاه الإمام<sup>١٠</sup> في التصالح

١ من قوله ( جهة أن الشجرة ) - إلى قوله .. لم يملكه عند ( ماقط من (ج)

٢ ينظر فتح العزيز ٣٣٨/٤ ، روضة الصالحين ٥٤٨/٣

٣ ينظر صفات النبيه لوح ٨٨٨

٤ في (ج) التصالح

٥ في (ج) ينص

٦ ينظر نهاية المطالب ٣٧٥/٦

٧ ( أن يقال ) ماقط من (أ) ، وثالث من (ب) و (ج)

٨ في (ب) و (ج) والخلاف

٩ ( مثله ) ماقط من (أ) ، وثالث من (ب) و (ج)

١٠ في (ج) والثبينة

١١ لم أجد في التصالح ، وإنما وجدته في باب الوقت الذي يدخل فيه بيع الثمار ١٤٧/٥

لو كانت الأرض غير مملوكة لمائع المراس والماء فلا يتحول فيها ملكه .  
 على جمل المشتري الحال وقتنا بدخوله / لو كان للمائع : هيشبه أو يثبت الحياء ،  
 وهذا إذا مكن الإبقاء مستحقاً بإجارة أو غيره ، فإن كان في أرض مضمومة  
 فهي صحت وجهه في الحاري في كتاب العصب

يقول . قال ابن الترمذ ما تم به التلوي ولم أفت فيه على نقل أن يتبع المراء  
 والأرض مستأجرة معه ، ولم تقتصر مدة الإجارة / وعلم للمشتري ذلك ، هل يقول  
 يستحق الإبقاء بقية المدة بعد عوصه كعب لو كانت مملوكة أو بالأحرى ؟  
 قال والأشبه الثاني ، والعمل عليه  
 ولو كانت الأرض موصى له بمسكنها . هيشبه إلحاقها بالملوكة حتى لا يستحق  
 عليه أجرة في حياته ولا بعد موته إذا قلنا لا تبطل الوصية بموته كما هو المذهب  
 وإن قلنا تنتهي بموته فهو قريب من الإجارة

لو استخلف شيء من الشجرة حولي ، هل يستحق إبقاءه كالأصل أو يلحق  
 بحياته الأصل والموقوف المتجدد بعد البيع ، أو يؤمر المشتري بقطع ما استخلف أو  
 يفرق بين ما جرت العادة باستخلافه وغيره ، قال بعض الشارحين : فيه احتمالات

١ ج ( ١٦ / ١ )

٢ في (أ) ولم يفت على شيء ، وفي (ج) ولم يفت فيه على نقل

٣ في (ج) أو الأرض

٤ ج ( ٣٦ / ١ )

٥ في (أ) - بالملوكة لا حتى يستحق أجرة عليه ، وفي (ج) - بالملوكة حتى لا يستحق أجرة عليه

٦ في (أ) بالحق ، وبقيت من (أ) و (ج)

٧ في (أ) بالضرورة



والأول أظهر ، قال ابن الرقعة : ولو علم استحقاقه ككشعره ، لم يور هلا شئ في وجوبه ، فإنه

بُيِّنَ ( ولو مكثت يابسة لرم المشتري القطع ) عبارة المحذور ' انقطع ، وصبرة الرافعي ' والدعوة ' التصريح ، وصبرة الملتهاج أول من عبارة المحذور ' لأنه يملك عرقها إلا على قول الصيمري يحتمل أن البيع حاسد عنه إلا بشرط القطع ، لأن التقنية متعذرة للجفاف / واللع يؤدي إلى جهالة ' بعض التبع على ما روى : فلم يبق إلا شرط القطع ، ويحتمل أن يقول الإطلاق في اليابسة محمول على القطع

بُيِّنَ ( وصبرة التخل للمبيع إن شرطت للبائع أو المشتري عمل به : وإلا فإن لم يتباخر منها شيء فهي للمشتري ' وإلا فالبائع ) والأصل في الأحكام الأنيب ما روى ، البخاري ومسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ' أن النبي ﷺ قال : مَنْ بَاعَ شَيْئاً بَعْدَ (أَنْ) ' تَوَيَّرَ : فَشَرَكْتُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ " دل الحكم الرابع

١ مهاج الطالون ٥٦/٢

٢ قال الرافعي في المحرر ٥٤٥/٢ ، لو مكثت الشجرة اليابسة على المشتري انقطع

٣ قال الرافعي في فتح المبرر ٣٣٩ ، لو باع شجرة يابسة بابتة فهي للمشتري بشرط الأنيب منها ثلثها

٤ ينظر روضة الطالون ٥٤٦/٢

٥ من قوله ( انقطع وصبار الرافعي - إلى - أول من يور من صبرة المحذور ) سقطت من (ج)

٦ ( ١ / ٣٠ )

٧ في (D) حالة ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٨ مهاج الطالون ٥٦/٢

من قوله ( أو المشتري عمل به ولا - إلى - وإلا فالبائع ) سقطت من (ج)

٩ في (ب) و (ج) عنه

١٠ (D) سقطت من (D) والثابت من (ب) و (ج)

١١ روى البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، بعث " من باع دجلاً قد أيرت فشره للبائع ، إلا أن يشترط البائع صحيح البخاري ٥١٨٠٥ باب من باع دجلاً قد أيرت ، أو أيرت من روعة ، أو بوجارة

والأول بمسطورة ، والثالث بمفهوم الشرط ، والثاني بمفهوم لاستثناء وقد  
يقتضى كلام المصنف ، أنه يجوز شرطها للبائع أو المشتري ، وإن كانت غير  
مؤبرة ، وهو كذلك

وفي الأول وهو ما إذا شرط غير المؤبرة للبائع لا يشترط<sup>١</sup> شرط القطع في الأصح ،  
وقيل يشترط : لإشراكها على الزوال<sup>٢</sup> ، وهذا الوجه أنكره أكثر العراقيين ،  
وقال به الماوردي<sup>٣</sup>

وفي كتاب الصرف من الأم<sup>٤</sup> ما يشهد أنه وأثبتته المروزة ، وحرخوا على أن المشرف  
على الزوال كالزائل أم لا<sup>٥</sup> ، مسائل منها .

إذا باع داراً و سثنى منفعاتها لنفسه ، هل يصح حكم لو دعيها ثم استأجرها  
ومنها إذا حصى المدير حيازة تستغرق قيمته ثم مات الميرد ، ولم يخلط غيره  
فمداه الورثة ؛ حكمنا بنفوذ المتيقن ، وفي التولية قولان

إن قلنا المشرف كالزائل المأثرد ؛ فالولاء للورثة ، وإلا فلهتموصى ، ولم يقل أحد  
بأنه إذا استأجرها البائع لا يصح كالحمل ، وسببه أن الحمل لا يحوز إفراد  
مالبيع ، وهذه أعني غير المؤبرة في جوار إفرادها خلاف

كما رواد مسلم بن الحنفلي ، صحيح مسلم ١٤٦/١ باب من باع بخلها غيرها

أما القصة المذكورة في الإتهاد فتد رواد أبيه في سنة ١٥٥/٨ باب من المأثرد باع أصله

وأبي شيبة في مسنده ٢٠٢/٥ باب الرجل يشتري الميرد له أنما لو الميرد فيه التصرف

١ في (ج) أو المشتري

٢ في (د) ولا يشترط ، والثابت من (ب) و (ج) يمتد حرف الزوال ، وهو الأصح

٣ ب (١٦٠ / ب)

٤ ينظر الحاوي ١٦٠/٥

٥ ينظر الأم ٤١/٢

٦ في (د) أو ثبته ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٧ ينظر مختار ١٦٦/٧

إذا باع الطلع في قشرة مبرداً مطبوخاً ، أو على الحمل قال ابن أبي هريرة  
يصح ، وهو الأصح عند الأكثرين

وقال أبو إسحاق : لا يصح . وصححه جماعة . فإن قلنا بالأول ، فالسرق ظاهر ،  
وإن قلنا بالناسي ، فليس البيع كالاتثناء ، لأن امتناع البيع لكونه مستوراً ،  
وهذا لا يقدح في الاستثناء .

وإذا أوحى / بشرط القطع فإطلاق قال الإمام ظاهر كلام الأصحاب أن  
الاستثناء باطل والثمرة للمشتري . قال . وهو مشكل ، والوجه عند الاستثناء  
المطلق شرط فاسد مقيد للعقد في الأشجار

وأما الثاني وهو ما إذا شرط غير المؤبرة للمشتري ، فقال المتولي وهو تأكيد ،  
أنه ، وينبغي أن يكون كشرط الحمل

١ ج (أ) وعلى النحل ، والثابت من (ب) و (ج) ولعله الأصوب

٢ ج (٢٦ / ب)

٣ ج (أ) والمطلق ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٤ نهاية المطلب ١٥٢ / ٥

٥ الرجوع السابق

٦ ج (ب) على ، والثابت من (أ) و (ج) ونهاية المطلب ١٥٢ / ٥ (والوجه عند الاستثناء المطلق)

٧ ج (أ) شرط فاسد مفسد ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الأصوب

٨ قال المتولي : إذا أطلقت التخلية ولم تؤبر هبها . فإن استثنى المانع لنفسه يبقى له . وإن أطلق العقد

دخل فيه ، وإن شرطه للمشتري كان تأكيداً . تنبيه الإلهة ١ / ٢٧

٩ ينظر روضة الطالبين ٣ / ٥٥٤

فإنَّ المراد بالتأثير ههنا تشقق الطلع سواء أكان بعمسه أم بغيره ، ولهذا عدل المصنف عن تأثير إلى تأثير ، لأن المقصود الظهور ، ولا يعرف حلافاً بين العلماء في ذلك إلا أن ابن حزم جسد جسيماً : فقال إنه لو ظهرت بغير تأثير لم يحل اشتراطها ، وأنه لا يجوز في ضرورة التحل إلا الاشتراط : حتى يصير رهواً فيصح فيه الاشتراط والبيع مع الأصول ودونها ، ولم يطرده ذلك في [غير] النص ولا في النسخة والسعلتين تمسكاً بأن الحديث ورد في النخل وهو اسم جمع<sup>١</sup> وبخالفه أن يقولوا هو اسم جنس ، وعدنا أن هذا الاشتراط حكمه حكم البيع حتى يقابلها قسمة من النخل ، وقال مالك : لا يقابلها قسمة من النخل<sup>٢</sup>

١ قال النووي في روضة الطالبين ٥١٨/٢

النخل : نكسر واوّه وتث ومنعظم المقصود من النكسر استعمال الإناء بها ، والذي يدعو فيها أولاً أعضاء صدر ، ثم يكسب وتقول حتى يسير كذا في النخل ، فإذا تكبرت شقت فظهرت الصنف في أوساطها ، فيتر فيها طلع النخل ، ليسكن ويظهر أجود ، والتشقيق وهو الطلع فيها يسمى التأثير ، ويعنى التفتيح ثم الأكثرون يسمون الكمام الخارج شكله طلع والإمام خمس ناعم الطلع بما يظهر من الثور على المقود عند تشقق الكمام ، ثم للتهدى للنخل لا يزيرون جمع الكمام ، بن يكتفى بتأثير البعس ، وتشقق الباقي بعمسه ، وتثبت روح النخل في إليه ، وقد لا يزيرون في المثلث شبه ، وتشقق الأكمة بنفسها إلا أن رطله لا يبيع جهده ، وهكذا الخارج من النخل وتشقق بعمسه ، ولا يشقق غالباً

٢ في (ب) تأخر

٣ في (ب) إلا أن الاشتراط ، واثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٤ في (ب) وتم يظهر

٥ (ص) ساقط من (ب) ، ولثبت من (ب) و (ج)

٦ يظهر الجاني ٣١٤/٧

٧ لمادة النخل ١٤٥/٤

واستدل [ابن حزم] على أنه ليس ببيع بعبه ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها<sup>١</sup>

وافتنا على دخول الطلع والتزفة بين ما قبل التأبير وبعد: مالك<sup>٢</sup> وأحمد<sup>٣</sup> فرج<sup>٤</sup> والليث<sup>٥</sup> وداود<sup>٦</sup>

وقال ابن أبي ليلى<sup>٧</sup> يدخل الطلع في بيع النخل بشكل حال  
وقال أبو حنيفة<sup>٨</sup> والنكوفيون<sup>٩</sup> والأوراعي<sup>١٠</sup> لا يدخل بشكل حال مؤبداً فكان أو غير

١ (ابن حزم) استدل من (١) ، والليث من (١٥) ورج

٢ ينظر التعليق ٢٩١/٧ ، الحديث رواه البيهقي في صحيحه ٤١١٠٢ (كتاب الزكاة ، باب أحد عشرة من ثمرات التمر عند حراة النخل ، وفي حديث البيهقي فيمس ثمر الصدقة / حكمه رواه في (كتاب الزروع باب الثمار قبل أن يبدو صلاحها ٧٦٦/٢٤

٣ ينظر التعليق ٢٧٢/٢ ٢٧٢ ، حاشية الدسوقي ١٧١/٢ ٧٢

٤ ينظر التعليق ١٢/٤ المشايخ في فقه الإمام أحمد ٧٩٠٢ ، كشف المصابيح ٢٨٥/٢

٥ ينظر التعليق ١٢/٤

الليث بن سعد بن عبد الرحمن ، الإمام الحافظ، شرح الإسلام وعدم تعديل الصنعة ، مؤلف فيمس بن وقعة وهو مؤلف عبد الرحمن بن خالد بن مسافر العمري ، وكان أصبغ من أصحابه ، قال الليث قال لي بعض أهلي وأنت سنة الثمن وتسعين ، وأما أولئك سنة أربع وتسعين ، ومات للشيخ من شعبان يوم الخميس سنة خمس وتسعين ومائة ، وكان يوم الجمعة

قال الشافعي في حديث مالك ، إلا أن أصحابه لم يقوموا به ، ينظر سير أعلام النبلاء ١٣٦/٤ ، طبقات المشهور ٧٦/٤

٦ ينظر البحر الرائق ٣٧٦/٥ ، الفتاوى لابن قدامة ٦٢/٤

٧ ينظر تبويب المحتائق ١٩/٤ ، البحر الرائق ٢٢٩/٥ ، حاشية رد المحتار ٦٣/٥

٨ (١٠٠١٢/٤)

٩ ينظر معجمي ٣٢/٤

الأوراعي هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوراعي ، ولد سنة ثمان وخمسين ومئة سنة للهجرة ومات في سنة ثمان وخمسين ، ولم يكن من الأوزاع ، ومات ليلة سكون سنة ، وسكن من لفته وله ثلاث عشرة سنة

قال عبد الرحمن بن مهدي ، ما كان بالشام أحد أعلم بالنسبة من الأوراعي ، طبقات المشهور ٧١/٤

مؤيد<sup>١</sup> إلا بالشرط<sup>٢</sup>

روى عن ابن سيرين وغيره<sup>٣</sup> أنهم أجازوا<sup>٤</sup> بيع الأمة ، واستثناء ما في يدها ، امرأ<sup>٥</sup> وجمهور العلماء<sup>٦</sup> على أن الحمل يدخ في البيع ، ولا يجوز إفراده ولا استثنائه ، بل لا يتكدر يعرف في ذلك خلاف ، ومحل الجرم مدخول الحمل إذا كان مملوكاً لصاحب الحيوان ، ويباح باختياره بفسه أو بوكيله [ أو بوليّه ] وكذا ، بكل نميله نفوس

فلو وهب بلا ثواب أو رهس : هؤلاء في النهاية<sup>٧</sup> ، الجديد لا يدخل ، والتقديم بيع ، وهو المشهور

وحيث قلنا لا يتبع الحمل للأمة<sup>٨</sup> في الرد بالعيب ، قال ابن الرقعة ، فظاهر كلامهم أن الرد صحيح لا يبيع منه ، حكى ثم يبيع منه<sup>٩</sup> إيمانه إلى التفريق عن رأي

١ ينظر : بحر المغيب ١٩٢/٦

٢ قال في الاستبصار ٣٦٧/٦

قال الأورني والحسن بن حي : جاز أن يبيع الرجل أمه التحمل ويستثنى ما في يدها ٢ ( ٢ ، ب )

٣ ينظر : الاستبصار ١٣٧/٦ ، المغني ٨٥/٤

٤ زيادة في الرد

٥ ينظر : نهاية المطالب ٢٥٨/٥

٦ من قلّه ( أو رهس - إن قلّه - لا يتبع الحمل للأمة ) ساقط من (ج)

٧ قلّه ( حكى ثم يبيع ) ساقط من (ج)

بِإِيجَابِ الثَّمَرَةِ عَنِ الْمُؤَيَّرَةِ تَتَّبِعُ فِي الْبَيْعِ وَالْمُضَاقِ وَالْحَلْعِ وَالْإِجَارَةِ قَطْعاً<sup>١</sup> ،  
[وَلَا تَتَّبِعُ فِي الرَّجْعِ بِالْمُطْلَاقِ قَطْعاً]<sup>٢</sup>

وَهَلْ تَتَّبِعُ فِي الرَّجْعِ بِالْمَلَسِ أَوْ بِيَعِ الْمَرْهُونَ بِعِيرِ ذِمَّةِ الْبَائِعِ؟ وَجَهَانٌ أَجْرَاهُمَا  
الْجَرَحَانِي فِي بَيْعِ حَبِلِ الْمَلَسِ فِي ذِمَّةِ<sup>٣</sup> ، وَهَلْ تَتَّبِعُ فِي الْهَبَةِ وَالْوَصِيَّةِ وَرَجْعِ الْوَالِدِ<sup>٤</sup>  
فِي الْهَبَةِ؟ وَجَهَانٌ

بِإِيجَابِ التَّائِيْبَةِ لِلْعَمَةِ . وَمَسَّ طُلُوعُ الْمَحَالِ فِي الْإِنَاءِ بَعْدَ تَشَقُّقِهَا ، وَفِي إِطْلَاقِهَا  
كَثِيرِينَ أَنَّهُ التَّشَقُّقُ ، وَالْحُكْمُ فِي الْعَمَةِ تَائِبٌ مَا فَعَلَهُ مِنَ الظُّهُورِ .

بِمُرْتَبَعِ ذَلِ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الثَّمَرَةَ لِلْمُؤَيَّرَةِ لِلْبَائِعِ [إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْبَائِعُ<sup>٥</sup> أَيَّ كَلٍّ  
هُوَ لِلْبَائِعِ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ لِبَيْعَتِهِ كَلًّا أَوْ شَيْئاً مِنْهَا مَعْلُوماً كَالْتَصْنِيفِ ، أَوْ الثَّلَاثِ  
أَيَّ أَيِّ جَرْدٍ كَانَ مَعْلُوماً<sup>٦</sup> ، فَلَا تُكْفَى<sup>٧</sup> كُلُّهَا لِلْبَائِعِ بَلْ حَسَبَ الشَّرْطِ ، وَالْأَصْلُ  
فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ<sup>٨</sup> [إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ<sup>٩</sup>] [الْبَائِعُ]<sup>١٠</sup> ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ  
طَرِيقِهِ<sup>١١</sup> الَّتِي وَقَفَتْ عَلَيْهَا بِشَرْطِهَا .

١ ما بين الفوسين سابقاً من (ب) ، والمثبت من (ب) و(ج)

٢ في (ب) (أ) أجرحهما الجرحاني ويحل بيع الملس في ذمته ، والمثبت من (ب) و(ج) وهو الصحيح

٣ في (أ) الملس ، والمثبت من (ب) و(ج) وهو الصحيح

٤ في (ب) فرع

٥ في (ب) معلوم

٦ من قوله (أو شيئاً منها معلوماً كالتصنيف - إلى قوله - فلا تكفى) سابقاً من (ج)

٧ ج (١٢ / ١٣)

٨ قوله (البيع) سابقاً من (ب) ، وفي (ج) (إلا أن يشترط بغيرها ، و مثبت من (ب)

٩ تقدم ندرته من ٣٨٢

١٠ في المسح (طريقه) ، ولعل الأجود أن يقول (طريقه)

وقال مالك لا يجوز أن يشترط بعضها ، وكذا في مال العيد بشرطه كله أو بدعه كله<sup>١</sup> ، وجمهور العلماء على الجواز<sup>٢</sup> ، استثنى وقال طاوودي : لو استثنى البائع نصف الثمرة بطل العقد ، لتعذر اشتراط القطع فيه<sup>٣</sup> ، وهذا منه مبني على شيئين .  
أحدهما : وجوب شرط القطع ، والأصح خلافه كما سبق  
والثاني : امتناع القسمة ، وسنذكره عند بدو التصالح

غير المؤجرة إلا بقيت بالاستثناء ، وقتنا لا يشترط القطع وهو : لأصح : بقيت ، (من) وإن شرطنا : أوجبنا الوفاء ، قاله الإمام<sup>٤</sup> و للناوردي<sup>٥</sup> ، بخلاف المؤجرة إذا بقيت قبل بدو التصالح لا يستحق فسخها بلا خلاف

حيث كانت الثمرة للمشتري ، فتضمنت في يد البائع : بخير المشتري . فإن (من) أجاز قبل الفسخ على الأصح<sup>٦</sup>

١ قوله (وليس في شيء من طريقه التي وقت عليها بشرطها) ، وقال مالك : لا يجوز أن يشترط (موجود في (٣) بدو قوله (وقال طاوودي : لو استثنى البائع نصف الثمرة بطل العقد لتعذر اشتراط القطع منه وليس في شيء من طريقه (لج) ، وأما في (ب) و (ج) فكلما هو مثبت أعلاه ولعله مقصود

٢ ينظر الفتاوى الكوتية ١٠٥/٢ ، حاشية العمري ١٢٢/٢

٣ ينظر كرويه الحفائقي ١١٠/٤١ ، البحر الرائق ٢٢٧/٥ ، المبدع ١٦٢/٢ ، انقي ٦٥٠/٤

٤ ينظر العمري ٢/٢٠٦/١٥

٥ ينظر نهاية المطلب ١٥٣/٥

٦ ينظر العمري ١٦١/٥

٧ روضة المتقربين ٥٥٢/٢





والأفلام مشتركة<sup>١</sup> ، وقيل<sup>٢</sup> إن صورة الفحال<sup>٣</sup> للبائع بكل حال ، لأن ظهور طسه بمنزله تشقيق طلع الإناث ، لأنه لا صورة له غيره<sup>٤</sup>

ورده الأسحباب بأن المصنوع من طلع الفحال ليس هو الأكل بل الكش<sup>٥</sup> الذي يطلع به الإناث ، وهو غير ظاهر حتى يتشقق ، والكش<sup>٦</sup> يصم الكفاف وبالشين المعجمة.

وقال في التشبيه<sup>٧</sup> : إن هذا الوجه خلاف النص ، وكذلك قال الشيخ أبو حامد<sup>٨</sup> يعني بحر الشافعي<sup>٩</sup> وقال بعضهم : ليس في المسألة نص ، وأطلق في المذهب<sup>١٠</sup> ، وكذلك القاضي أبو الطيب الوجهين<sup>١١</sup> ، وكثيراً ما نجد التشبيه موافقاً لتعليقه أبي حامد<sup>١٢</sup> والمذهب<sup>١٣</sup> موافقاً لتعليقه أبي الطيب<sup>١٤</sup> ، وقد يجيء بالمعكس قليلاً وإن باع فحولاً وإثناً وكان قد<sup>١٥</sup> تشقق شيء من طلع الإناث : فطلع الجميع للبائع<sup>١٦</sup> على الوجهين<sup>١٧</sup> قطعاً بكذا القول ويحتمل أن يأتي وجه إذا قيل بأن أحد<sup>١٨</sup> النوعين لا يستتبع الآخر ، وإن لم يتشقق

١ ينظر مهذب الطلب ١١٣/٥

٢ في (ب) قليل ، والثابت من (ب) وهو الأصح ، لأن الويو تقتضي المماثلة

٣ من قوله : يصم به إلى ظهور منها شيء ، إن : إن صورة الفحال ، ساقط من (ج)

٤ ينظر فتح العزيز ٢٤٠/٢٤ ، روضة الطالبين ٥١٨/٢

٥ في (ج) إلا الكش

٦ قال في تعليقه ٩٧/١ وقيل : إن صورة الفحال للبائع بكل حال ، وهو خلاف النص

٧ (١/ ٢١) ١

٨ ينظر المذهب ٣٧٦/١

٩ في (ب) وجهين

١٠ في (ب) الذهب ، وكتبت من (ب) وهو الصحيح

١١ في (ب) واجهين وقد تشقق ، والثابت من (ب) وهو الصحيح

١٢ ينظر فتح العزيز ٢٤٠/٢٤

١٣ في (ب) على البائع ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

١٤ في (ب) إذا قيل أن يأتي أحد النوعين ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

منها شيء<sup>١</sup> ، فعلى الصحيح الكس للمشتري ، وعلى الثاني طلع الإثبات للمشتري و  
 المحال للبائع ، وقيل للمشتري تبعاً  
 وإن تشققت الفحول فقط، فعلى الصحيح الكس للبائع<sup>٢</sup> .  
 وحكى في الحاوي<sup>٣</sup> وجهاً وصححه أن طلع<sup>٤</sup> الإثبات لا يتبع طلع المذكور ، وإن  
 كان طلع المذكور يتبع طلع الإثبات ، وعلى الوجه الآخر طلع المحول للبائع والإثبات  
 للمشتري ، ويبيح أن يأتي فيه وجه للبائع بناء على أن أحد النوعين يستقيم الآخر

١٥٥٥ ( وما يخرج شوه بلا نور ككتين وعنب إن برز شوه فالبائع واللامشتري )  
 لأن الظهور هنا كالتشقق في النحل والتوت<sup>٥</sup> / الثاني حكايتين ، وقال الشيخ أبو  
 حامد إن العيب له نور

١ في (ب) لا يستقيم منه شيء ، وإن لم يشقق الآخر

٢ بشرط فتح الميرور ٢٤٠/٦

٣ قال النووي : ولو أبر طلع المحول لم يشقق أو يظهر المانع في أحد الوجهين ، ولم يبر شوه من  
 طلع الإثبات فهو يصير طلع الإثبات تبعاً له في التشقق أو يظهر المانع في أحد الوجهين ، ولم يبر شوه من

أحدهما ، يصير طلع الإثبات تبعاً لطلع المحول في التشقق ، ولو كان طلع المحول تبعاً لطلع الإثبات في التشقق

والوجه الثاني وهو أصح ، أن طلع الإثبات لا يتبع طلع المحول ، وإن كان طلع المحول يتبع طلع الإثبات

والمرق بينهما أن مقصود الشارع هو طلع الإثبات لأنه يصير بمرأ بمرأياً وتبرأ وتبرأ وطلع المحول تبع له : لأنه

مراد للتبعية ، وليس بالتبعية في نفسه ، فلو كان طلع المحول تبعاً لطلع الإثبات في التشقق ، ولم يبر

طلع الإثبات تبعاً له الحاوي ٢٢٦/٥

٤ ج ( ٢٩ / ب )

٥ منهاج الطالبين ٥٧٠ / ٢ ، ٥٧٠

٦ ب ( ١٨٠ / ١ )

وقال الماوردي [ منه ] ماله نور ومنه ما لا نور له<sup>١</sup> . وأليس يترتب على هذا الخلاف حكم<sup>٢</sup> ، لأن النور الذي له لا يمتدحه ، ولم يبين المحرر والمنهاج إذا ظهر بعض دون بعض وكيف الحكم<sup>٣</sup> ؟

وقد قال صاحب التهذيب<sup>٤</sup> ، وصاحب المذهب<sup>٥</sup> ، أن ما ظهر للبائع ، وما لم يظهر للمشتري ، ولا يتبع أحدهما الآخر ، وتوقف الراجعي فيه في الشرح<sup>٦</sup> .

والذي أقول ، أن الظهور هنا كإطلاع في النحل وليس كالتأخير ، بدليل أن ما أطلع ولم يؤخر يجوز بيعه ، وما لم يظهر لا يجوز بيعه ، وإذا سكت الظهور كإطلاع وهو<sup>٧</sup> لو بيع تحلات بعضها أطلع وأبر ، وبعضها لم يطلع لم يتبع التأخير على الصحيح<sup>٨</sup> عند الماوردي<sup>٩</sup> وأبن الصباغ ، ويتبع على الأصح عند الراجعي فإن

١ قال الماوردي ، قال الطبري شروعي عنه ما يرى ، ثم ينشد ، ومنه ما يبدو حياً مستنداً ، فيضمن مطلقاً واحد من النوعين بحكم ما ذكرناه من مناقضته التحلي ١٦٨/٥

٢ (منه) مطلق من (أ) ، وثلاث من (ب) و (ج)

٣ (له) مطلق من (ج)

٤ قال النووي ، قسم نخرج شره ظهراً مثل التبر والحب ، فإن باع أسله قبل خروج الثمرة ، يخرج على ملك المشتري ، وإن باع بعد خروجها يبقى للبايع ، وإن ظهر منها بعضها قبل ظهور سبب البائع ، وما يظهر بعده يكون لمشتري التهذيب ٣٦٩/٣

٥ قال الشيرازي ، من نخرج شره ظهراً من غير كسب سببائين والحب ، فما ظهر منه فهو للبائع لا يدخل في البيع من غير شرط ، وما يظهر بعد العقد فهو للمشتري لأن الظاهر منه سبب البائع للبائع والظاهر منه سبب البائع للمدعي لم يؤخر بالهبة ٣٦٩/١ ٧٢٠

٦ يظهر فتح العزيز ٣٧٢/٤

٧ (ج) وهذا هو باع

٨ (ب) و (ج) على الأصح

٩ قال الماوردي ، وهذا صحيح ، إذا أبر الحائط ونحوه منه سبب تأخيراً بجميعه ، وسار ما لم يؤخر من الحائط في حكمه ما قد أبر منه في كونه للبائع وخروجه من البيع ، لقوله  $\text{لَا يَبْرُكُ لَهُمُ الْمُرُورُ وَلَا الْمَقَامُ عَلَيْهِمْ سِوَىٰ أُولَٰئِكَ}$  من باع تحلاً بعد أن يؤخر فشرها يباح<sup>١</sup> ولم يضمن بين أن يكون التأخير في جميعه أو بعضها ، ولأن في اعتبار التأخير في ككل نفعه مشتق ، وفيه شوبس الثمرة بين البائع والمشتري اختلاف وسوء مشاركه ، فجعل ما لم يؤخر تبعاً لما قد أبر في خروجه من البيع التحلي ١٦٨/٥

١ يظهر فتح العزيز ٣٦٣/٣

قلنا بالأول نعين أن يجري هنا على كل واحد حكمه ، وإن قلنا بالثاني [فيمكن  
طريقه هنا] ، ويمكن الصريح كما قال صاحب التواتر بأن ظهور الشيء بعد الشيء  
في الشيء معناه ثم حين ظهور الشيء يؤخذ أن لا يحصل احتلاط ، بخلاف شدة  
التخلل لاختلاف ولا تتميز هاتحتما إلى جعله تابعاً<sup>١</sup> .

﴿وما خرج في نور لم نسطر كشمس وتفتاح﴾، وكذا الكمثرى والأجاص  
والتمرجل والحوخ وشبهه

﴿فللمشترى﴾<sup>٢</sup> [الحيل]<sup>٣</sup> (إن لن تتعقد الثمرة) <sup>٤</sup> خلافاً للشيخ أبي حاتم  
فإنه يقول لمجرد الظهور تكون الثبات لأنه يرى من بين الثمر كما يرى شدة التخلل  
بعد التأخير مستترة بالتشتر الأبيض لكن يظهر منه حب الثمرة في جوفه يرى منها  
مثل اشهر

١ ما بين التوسمين سلاطه من (١) ، والثبات من (٢) و (ج) .

٢ في (ج) حين بلوغ

٣ في (ج) تسلط

٤ ينظر فتح البزور ٢١/٢٢٢

٥ مدراج الطائعين ٢٢/٢٢

٦ للرجع السابق

٧ ما بين التوسمين سلاطه من (١) و (ج) ، والثبات من (٢)

٨ في (١) تسلط ، والثبات من (٢) و (ج) موافقة لمدراج

٩ مدراج الطائعين ٢٢/٢٢

﴿ وَكَذَٰلِكَ إِنِ التَّمَقُّدُ، وَلَمْ يَتَأَثَّرِ التَّنَوُّرُ فِي الْأَصْبَحِ ﴾<sup>١</sup> خِلَافًا لَهُ وَالْقَفَالُ<sup>٢</sup>  
وَالْقَامِي حَصِينٌ وَالرَّوِيَانِي<sup>٣</sup> ، وَوَقَافٌ لَتَصِ الشَّافِعِي فِي الْبُيُوطِي<sup>٤</sup>

﴿ وَبَعْدَ التَّمَاثُرِ فَلِبَائِحُ لَا تَطْهَرُهَا<sup>٥</sup> ﴾

﴿ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَقْسَامًا أُخْرَى<sup>٦</sup> :

أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ الْوَرْدُ ، وَهُوَ مَوْسِمٌ ، أَحَدُهَا أَنْ يَكُونُ<sup>٧</sup> فِي  
وَرَقٍ أَحْمَرَ لَا يَتَشَاهَدُ ، ثُمَّ يَتَفَتَحُ ، فَيَتَشَاهَدُ كَالْوَرْدِ الْأَحْمَرِ وَالْأَيْضِ وَالْأَصْفَرِ  
وَالرَّجَسِ ، فَإِنْ تَفَتَحَ فَلِبَائِحُ<sup>٨</sup> ، وَالْأَوَّلُ مُشْتَرِي<sup>٩</sup> .

[النَّوْعُ الثَّانِي لَا حَائِلَ دُونَهُ كَالْيَاسَمِينِ ، فَإِنْ ظَهَرَ فَلِبَائِحُ ، وَالْأَوَّلُ مُشْتَرِي<sup>١٠</sup>]  
وَعِبَارَةُ الْقَاضِي ، إِنْ تَفَتَحَ فَلِبَائِحُ ؛ وَالْأَوَّلُ مُشْتَرِي ، يَعْنِي أَنَّهُ يَبْدُو مُتَحَبِّبًا ، ثُمَّ

١ إِنْجَافًا لَهَا بِمَطْلَعٍ قَبْلَ تَضَمُّنِهِ لِأَنْ اسْتَرْفَعَهَا بِالنَّوْرِ بِمَرْكَبِ اسْتِمْرَارِ شَرْفِ الْإِنْجَالِ بِمُضَامَةٍ مَعْنَى تَحْتَاجُ

٨٧٠٢

٢ مَبَاحِ الطَّلَاقِ ٥٧/٢

٣ فِي (٣) الْقَفَالُ ، وَالثَّلَاثُ مِنْ (ب) وَ (ج)

٤ يَنْظُرُ - يَحْمِلُ الْمُنْعَبَ ١٦٩/٦

٥ يَنْظُرُ - الْهَلْبَ ٢٤٠

٦ فِي (ج) وَبَعْدَ التَّحْقِيقِ

٧ مَبَاحِ الطَّلَاقِ ٥٧/٢

٨ يَنْظُرُ - الْهَلْبَ ٢٤٠/١ ، مَعْنَى تَحْتَاجُ ٨٧/٢

٩ لَعَلَّ الْمَقْصُودَ بِذَلِكَ فِي رَوْعَةِ الطَّلَاقِ ٥١٩/٢

١٠ فِي (ب) وَ (ج) أَحْمَرُهُمْ يَخْرُجُ بِالْوَرْدِ

١١ مُتَضَاعِفٌ الْحَلُّ الْمُتَضَاعِفُ - فَتَحَ الْعَرَبُ ٢٤٠/٢

١٢ مُتَضَاعِفٌ قَبْلَ التَّحْقِيقِ ، وَمِنْ التَّحْقِيقِ أَيْ حَقٌّ أَنَّهُ يَكُونُ فَلِبَائِحُ أَيْسًا - فَتَحَ الْعَرَبُ ٢٤٠/٢

١٣ مِنْ بَيْنِ التَّوَسُّعِ مَقَامُهُ مِنْ (٦) ، وَالثَّلَاثُ مِنْ (ب) وَ (ج)

يبيد، كما قدمت مثله في التورق ، وفي هدير<sup>١</sup> النوعين لو ظهر بعض نور بعض على قول صاحب التهذيب<sup>٢</sup> يعطي كل حكمه وكذا تقتضيه عبارة المذهب<sup>٣</sup> لكنه صرح في التتبيه<sup>٤</sup> بأنه<sup>٥</sup> كثرة النحل في ظهر ذلك أو بسمة فهو ليدع .

القسم الثاني ما يخرج في حكمه لا تزال إلا عند الأكل ، أحدهما من<sup>٦</sup> أول خروجه لا حائل دون ذلك الحكم كالنور<sup>٧</sup> فهو السطح لأن حكمه من مصلحته والثاني . يكون دون ذلك الحكم حائل كالزمان : فإنه يخرج في نور هياكل ذلك النور كتنشيط الطلع و حكمه الذي لا يزال إلا عند الأكل كالنور<sup>٨</sup>

أما ما له هياكل كالنور واللور : فإن ظهر من النور فالمسحوق أنه كالزمان ، وقيل : كثرة النحل التي لم تبرز ، فإنه لا يترك<sup>٩</sup> في القشر الأعلى كما لا يترك الثمر في الطلع

و لكان أن تخرج هذه الأقسام كلها في كلام المصنف ، أما اللور والزمان والحويظ فظلم<sup>١٠</sup> لأنها كثرة ، وقد نص على حكمها ، وأما النور والياسمين فقد يتوسع في

١ في (ب) في هذه ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٢ قال المهرج : قسم يخرج برده ظهراً كالياسمين . فإن باع أمته قبل خروج برده ، يجوز ويخرج على ملك المشتري ، وإن باع بعد خروج برده . يبقى النور على ملك البائع . وإن باعه بعد خروج برده فما خرج منه الباق . وما لم يخرج على ملك المشتري التهذيب ٣١٩/٢

٣ ينظر التهذيب ٣٢٩/١

٤ ج (١ / ٢٨)

٥ قوله ( في التتبيه ) ساقط من (ب)

٦ ينظر التتبيه ٩٢/١

٧ ب ( ١٩ / ب )

٨ في (د) في أول خروجه ، والثابت من (ب) و (ج) وهو أصح في النص

٩ ب ( ١٢ / ب )

١٠ ينظر فتح المعبر ٣١١/٢

١١ ينظر المراجع السابق

١٢ في (ج) وقيل كثرة النحل الذي لم يبرز ، لأنه لا يترك الخ

تسمية ذلك شجرة<sup>١</sup>، لأنها هي المقصود من تلك الأشجار والشجيرات بحكم الزعم ويقال بمتجها ، والياسمين بحكم العديم ، وتشقق بعض جوار القطن وهو الكريسم كتشقق كفه ، وهو حكمه حكم شجرة النخل هذا في الكريسم الذي يقيم من نحو كريسم الحجاز ، ويتبع الأرض كالشجر ، أما الذي لا يبقى أكثر من سنة هكالرود لا يتبع الأرض وإذا بدعه ولا قطع فيه جاز شرط القطع ، وبعد حصول الفطر<sup>٢</sup> لا يباع حتى يظهر .

﴿قوله﴾ باع دخلات بستان مطلقة ، وبعضها مؤبر<sup>٣</sup> ؛ فالبائع لا يحد الحكم بمقتضى من إطلاقه في صورة الحال أنه إن تأبر<sup>٤</sup> منها شيء ، فالسائح ، ولخص المقصود هنا تمصيل ذلك الإطلاق ، فلا يشترط التأبير في كل حكم وعقود<sup>٥</sup> ، بل بدا [باع] بعله أبر<sup>٦</sup> بعضها [فالكل البائع] ، ولو حصل التأبير في بعض يسير من طاعة واحدة .

١ من قوله ١ لأنها شجرة وقد نص على حكمها . إلى تسمية ذلك شجرة ٢ مكتوب في بعض النسخ في

السنة (ج)

٢ في (ج) كتشقق كفه

٣ في (د) مؤبر . حصول الفطر

٤ في البهاج ٥٧/٢ (ولو باع ٢ رية السائح (د) و (د) و (د) و (ج) قالو

٥ في (د) مؤبر . والثالث من (ب) و (ج) لرافقة البهاج ٥٧/٢

٦ في البهاج المطالبين ٥٧/٢

٧ في (د) يتكرر . والثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح

٨ (باع) سائح من (د) و (ج) ، والثالث من (ب)

٩ في (د) أكثر بعضها ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

١ يظهر . روضة المطالبين ٥٥١/٢



ولو باع بحالات أبر بعضها<sup>١</sup>، فإن مكات في بستان واحد، واتحدت الصنفه جميع الثمار للبايع، ومحل الاتفاق على حد، إذا مكات من نوع واحد؛ فإن اختلف النوع فكذلك في الأصح<sup>٢</sup>، وقال ابن خيران: المؤبر للبايع وغير المؤبر للمشتري<sup>٣</sup>، ولو أطلق بعضه وأبر، وأطلق الآخر بعد البيع؛ فإن لم يكن من طلع ذلك العام فلا بيع، وإن كان من طلع ذلك العام فهو جهل، أصحهما عند الشيخ أبي حامد والرافعي وغيرهما النعمية<sup>٤</sup>، وقال ابن أبي هريرة: لا بيع<sup>٥</sup>، وصححه آخرون، فعلى الأول [لو] حذف المصنف قول<sup>٦</sup> معلقة<sup>٧</sup> كسر أحسن، وقول ابن أبي هريرة: محال<sup>٨</sup> ليس الشافعي<sup>٩</sup> الصريح، وذكره القنولي<sup>١٠</sup> نظيراً للمبالة<sup>١١</sup>، إذا أتت جارية لثقات بولدين، أحدهما قبل الكتابة، والآخر بعدها<sup>١٢</sup>، نص ابن الوليد للسيد، فاستبطل منها هذا الوجه

١ ما بين القوسين منقطع من (أ)، والثابت من (ب) و (ج).

٢ قال النووي: وإن اختلف النوع فلا يصح أن المبيع للبايع، روضة الطالبين ٥٥١/٢، ينظر فتح العزيز ٢٤٣/٢.

٣ قال ابن خيران: إن غير المؤبر يكون للمشتري، والمؤبر للبائع، لأن لأختلاف النوع تأثيراً يربط به الاختلاف الأصلي، وقت التأخير، وذكره فيه الرافعي في فتح العزيز ٢٤٢/٤، ينظر روضة الطالبين ٥١١/٣.

٤ قال الرافعي فيه وسهال أسند، أن المالك الجديد للبايع أبداً، لأنه من طرد المبيع، فتح العزيز ٢٤٢/٤.

٥ ينظر روضة الطالبين ٥٥١/٣.

٦ ينظر مهابة المطلب ١١٥-٥، فتح العزيز ٢٤٣/٤.

٧ (لو) منقطع من (أ)، والثابت من (ب) و (ج).

٨ (قول) منقطع من (ج) وفيه مستطفاً يباح في المسألة.

٩ في (ج) منقطع.

١٠ ينظر الأم ١٤٧/٢، ١٤٧.

١١ ينظر لغة الإجازة، لوح ١٤٦/١.

١٢ في (أ) نظير المسألة، والثابت من (ب) و (ج).

١٣ ب (١٩٠ / ١).

ووجه في الجارية الحامل<sup>١</sup> بولدين إذا أتت بأحدهما ثم بيعت ؛ فأنذني في النطف ينفى للبائع على ظاهر النص ، وإن كان الأصح خلافه . وقد فرق بأن الولد بعد الانفصال ليس له تعلق بالألم ، بخلاف الثمرة بعد التناثر فإنها متصلة .  
 هنا قلت : ما الدليل على أن ما لم يزرر تابع لما أزر<sup>٢</sup> ؟ وهذا أفرد كل واحد بحكمه ووجه بطل واحد ؟

قلت : الشقة ، وسوء المشاورة ، واختلاف الأيدي<sup>٣</sup> . فالتبعها الباطل الظاهر<sup>٤</sup> ، وكان أولى من المنعكس ، كما جعلنا أسس الدار تابع<sup>٥</sup> لها .  
 واستدل [بان] تناثر البعض يحصل للسحل اسم التناثر ؛ وفيه نظر ، كيف يصدق على جميع السحل أنها مزررة بتناثر طلعة واحدة ؟

وفي كلام ابن حزم ما يقتضي أن لعن الحديث (وهيئة ثمره) قد أبرت<sup>٦</sup> ، ولو صح هذا مكان جيداً في الاستدلال على الاكتفاء بتناثر الطلعة الواحدة عن بقية

١ في (ج) ووجه في الجارية مسائل بولدين

٢ ج (٣٨) ب

٣ في (ب) اليد ، وانتهت من (ب) و(ج)

ينظر ، فتح الميزان ٣٤٣/٤ ، المنهاج ٤٣٦/٢

٤ في (ب) و(ج) للظاهر

٥ في (ب) لغيره

٦ ربه ، في (ب) و(ج)

٧ في (ب) وفيها شذوه ، لكن ما في (ب) موافق لنص الحديث في (ب) ٤٢٦/٨

٨ ينظر ، محلى ٤٣٦/٨

ثم أحد الحديث باللفظ المذكور أعلاه ، وإنما وجدته كذلك ، من باع بطلاً قد أبرت ثمرته للبائع إلا أن يشترط المبتاع<sup>٩</sup> ورواه الأئمة

وباللفظ الذي نظره ابن حزم لم أجد إلا في نسخة المحلى ٤٢٦/٨ وفيه غلط العدة قال

فتاوى الديلم ٤٣٢/٢ حيث قال

روى معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من باع عبداً ، وله مال ، فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع ، ومن باع بطلاً فيها ثمرة قد أبرت ، فثمرته للبائع إلا أن يشترطه المبتاع "

التحفة ، وفيه في التحلات نظر ؛ لكن المعروف من لفظ الحديث من باع سحلاً قد أبرمه جعل التأخير صفة للتحل ، وذكر المصنف التحلات على مسيل المثال ، ولو باع البستان كله مكان الحكم كذلك

﴿ هَلْ أَتَى مَا لَمْ يَأْتِ ﴾ أي من الميسر الواحد ( فلفظي في الأصح ) - إذا  
كان في البستان شيء أبر ، لأنه يؤخره بالبيع انقطع عن حكم التخيير  
والثاني للبايع ، وحاله الرافعي بدخول وقت التأخير والاكتفاء به من ميسر  
التأخير ، وهو أحد هذه العبارة من الإمام والغزالي حيث فالأ دخول وقت التأخير  
كان التأخير المقصود بذلك ، حصل تأخير في غير البيع أما الاكتفاء بالوقت فما  
قال به أحد

- ١ في (ب) هو جعل
- ٢ منهاج الطالبين ٥٧/٢
- ٣ المرجع السابق
- ٤ (البايع) سأل من (ب)
- ٥ قال في روضة الطالبين ٥٥١/٢ ولم يأت به البيع غير التأخير فالأصح أن التأخير للمشتري ، واللفظ للبايع  
الاكتفاء بوقت التأخير صه
- ٦ ينظر فتح الميزان ٢٤٢/٤
- ٧ (١ / ٢٢)
- ٨ ينظر بهامش المصنف ١١٤/٥
- ٩ قال الغزالي في الوسيط ١٢٨/٢
- ١٠ فإن قيل فكيف يشترط التأخير في كل صود وأما للمعظم بالبيع على ذلك الباق ١٢٨/١ ما هو ذلك  
أقام التخيير وقت التأخير مقدم التأخير ، حتى إذا تأخرت و حدة صود وغير التأخير تابعاً للتأخير ، في التأخير  
على ذلك هذا بشرط أن يتصور التأخير وعجز التأخير في التأخير بعد الترخ ، وقد حلاً تمت صفة واحدة
- ١١ في (د) إما (والثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح

بما أن (ولو كانت في مستانين) أي وبدعها صفة واحدة وقلب في المستان  
أثو حد بالتبعية (فالأصح إفراد كل مستان بحكمه) لأن لاختلاف البقاع أثر في  
وقت التأخير ، والثاني أن أحد المستان يتبع الآخر كذا أطلقه الواضي<sup>١</sup> ،  
وعقضاء أنه لا فرق بين أن يعدد النوع ، أو يختلف وهو فيما [إذا] اتحد موضح  
به في كلام القاضي حسين ، وفيما إذا اختلف عريب لم آره .

أما إذا قلب بعدم التبعية في المستان الواحد ففي المستانين أولى ، ولو انفرد  
المستان الذي لم يؤخر ، فمشرته لمشري لا أعلم في ذلك خلافاً ، إلا أن الواضي  
رتب [المستانين] على المستان الواحد ، وقال حيث قلنا أن غير المؤخرة يتبع ههنا  
وجهاً ، وقد تقدم لنا وجه<sup>٢</sup> أن غير المؤخر يتبع [المؤخر]<sup>٣</sup> في المستان الواحد إذا  
انفرد بمقتضاء جريان وجه [مما]<sup>٤</sup> ولم آره لفهره وهو يشبه ما ذكره الأصحاب في  
بدو الصلاح ، لكن لفرق ظاهر لأن المقصود من بدو الصلاح الأمن من العفة

١ في (د) و (ج) (يستقر) ويضدك في التماز ٥٧/٢ ، والمثبت من (ب) وهو الأصح ، لأن الأحكام والآثار

الغالبية تنقل بالمستانين .

٢ مواز الطائرين ٥٧/٢

٣ المرجع السابق

٤ في (د) و (ج) الر ، والمثبت من (ب) وهو الصحيح لأن (الر) خبر (ب) مرافق

٥ ينظر فتح العزيز ٢١٧/١ ، روضة الطائرين ٥٥١/٢

٦ في (د) ومعه ، والمثبت من (ب) و (ج)

٧ (ب) ساقط من (د) ، والمثبت من (ب) و (ج)

٨ في (د) قلنا بالتبعية ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٩ (المستانين) ساقط من (د) ، والمثبت من (ب) و (ج)

١ ينظر فتح العزيز ٢١٧/١

١١ ب (١٩ / ب)

١٢ (الزور) ساقط من (د) و (ج) ، والمثبت من (ب)

١٣ قلنا ساقط من (د) ، والمثبت من (ب) و (ج)

١٤ في (ج) بدو الصلاح

والوقت أثر فيه ، والمقصود هنا أن يبقى في حكم الظاهر وليس للوقت أثر فيه ، ولا فرق بين أن يكون التمسك متلاصق أو متباعد<sup>١</sup> ، بشرط أن يكونا في إقليم واحد ، ومكان طبيعة واحد<sup>٢</sup> ، ولا يشترط أن يكون بينهما حيز<sup>٣</sup> بل أن يصدق عليهما اسم الإتصاف ، ولا فرق بين أن يكون المبيع المحل دون التمسك أو معه

١٥٥ (وإذا بقيت الثمرة للبايع)<sup>٤</sup> يعني إما بالشرط وإما بالحكم/ ضد التأخير ، (هنا شرط القطع لزمه)<sup>٥</sup> ، وقام بالشرط<sup>٦</sup>

١ بقية  
٢ التمسك  
٣ الحيز  
٤ بالشرط أو  
٥ بالحكم

١٥٦ (والأ) أي وإن لم يشترط القطع (فله تركها) ، للمعرف وعصر الزيادة إذا بيعت بالاستثناء يعني<sup>٧</sup> وجوب قطعها على اشتراطه وقد سبق

١ (قوله ساقط من (ب))

٢ ينظر فتح الميرور ١/ ٢٤٢

٣ (ومكان طبيعة واحد) ساقط من (ب)

٤ (ب) ثبوت ، والثبت من (ب) و (ج) لو افترقه التمسك ٥٧/٢

٥ منهاج الطالبين ٥٧/٢

٦ ج (١ / ٢٩)

٧ منهاج الطالبين ٥٧/٢

٨ ينظر روضة الطالبين ٥٥٢/٢

٩ منهاج الطالبين ٥٧/٢

١ (الوضع السابق

١١ (ب) ساقط من (ب) و (ج)

٥٥ ( إلى الجداد ) أي أوزن الجداد إذا وصل إلى وقت جرت لهادة بقطعه فيه وجب قطعه ، وليس له أن يتركه ليأخذه شيئاً فشيئاً حتى يتكامل ، ويستعكم ليكون ذلك أصح له ، ولا يرق بين شجرة النحل والقطن وسائر الأشجار ، فإن كان عبّ بقاد إلى أن يسود وتدور فيه الحلاوة ويقطع [ في العادة ] ، فإن تموه وحصل فيه قليل حلاوة لم يطالب بالقطعة

وإن كان رطباً فإلى أن يرمب ، ويتكامل ، يصحبه ، وما جرت العادة بقطعه بمرأ فإذا صار بمرأ ، ونحج ، والورد إلى أوزن جده ، ووافقنا على هذه الأحكام مائة ، واحد

وقال أبو حنيفة ، يجبر عليه عند مطالبة المشتري

١ والجهد بالمال ، جد الشيء بجدده وهدناً ، وهدناً صرمة ، والهداد صرام الشيء وهو قطع شرفه ( لسان العرب مادة جد )

٢ والجهد القطع القوي المستأمن ، وجد النحل بجدده هدناً وهدناً صرمة ( لسان العرب مادة جد ) ولعل إلهتها بالمال الفضل فهداهم كتب الله والهديت أثبتتها بالمال والله أعلم

٣ منهاج الطالبين ٥٢/٢

٤ في (ب) الواحد

٥ في (ا) تكامل ، والثابت من (ب) و (ج) وهو التصريح

٦ ينظر بحر شهاب ١٩٢/٦ ، فتح العزيز ٢٤٢/١ ، وروضة الطالبين ٥٥٢/٢ ، السراج الموعظ ١٩٩/١

٧ ريد ، في (ج)

٨ مكثفة تموه ( مثبتة من (ب) و (ج) ) ، ومكثفاً في (د) يوجد بواس

٩ في (د) ويتكامل ، والثابت من (ب) و (ج)

١٠ في (د) وقادح ، وثابت من (ب) و (ج)

١١ في (ب) بدهام

١٢ ينظر النونية الكبرى ٣٦٩/١٠ ، الذخيرة ٩٨/٦ ، التاج والإستكمال ٥٠٠/٤

١٣ ينظر المطبوعة في فقه الإمام أحمد ٧٠٠/٢ ، المبرج في شرح القح ١٦٢/١ ، شرح منتهى الإرادات ٨٦/٢

١٤ ينظر البيهقي ٥٦٠/٢٢ ، منهاج الطالبين ١٩٦/٥ ، تهذيب الحقائق ٢٨٤

وكذا لو باع أرضاً وبها رزق لم يكلف قطعها إلى أواس الحصاد ، ولو زرعها المشتري فاستحقها المبيع ، لم يجر المشتري على قطع الزرع إلى أواس الحصاد ، بخلاف من جد شجرة وتركها في أرضه يشمسها ثم باع الأرض ، [يلزمه] أنها قبل عفاها ، لأنه يمكن تحميمها في غير تلك الأرض ، وليس فيه عادة مستقرة ، والمسائل الأولى العامة فيها ما ذكرناه : محمل التمايز الواجب عليه

﴿ ٢٨ ﴾ (ولكل منهما المقي إن انتفع به الشجر والثمر ، ولا منع للآخر) لأن مفعول في هذه الحالة مفعول ، وعدة المصنف موافقة لعدة الأكثريين<sup>١</sup> ، وقال صاحب الهندية<sup>٢</sup> إن لم يكن على الآخر ضرر وهي أشمل من عبدة المصنف ، لأنه قد ينتفي الضرر والبعض معاً ، والنع عند عدم الضرر تغت

﴿ ٢٩ ﴾ (وإن ضرهما<sup>٣</sup> لم يجر إلا برضاها) ، لأنه يدخل على صاحبه ضرراً بغير منع<sup>٤</sup> يعود إليه ، فلو قال صاحب الثمرة أريد أن يأخذ الماء الذي كانت تستحقه لسقي شجري فاستقي به غيره ، لم يكن له ذلك ، وهكذا لو أخذ ثمرته قبل وقت حداثتها لم يكن له أن يأخذ الماء الذي تكن تستحقه إلى أواس الجداد ،

١ (يلزمه) منقطع من (د) ، والثبت من (ب) و (ج)

٢ منهاج الطالبين ٥٢٢/٢ ، ٥٨

٣ يظر فتح العزيز ٢٤٤/٤ ، روضة الطالبين ٥٥٢/٢ ، حاشية قرطبي ٢/٢

٤ الذهب ١/٢٨

٥ في (د) وإن ضرر ، وثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح ، موافقة للمهاج ٥٨/٢

٦ ب (١٠٢ / ١)

٧ منهاج الطالبين ٥٨/٢

٨ (١٠٢ / ٢ ب)

٩ في (أ) وحقق الواحد ، وفي (ب) الواحد ، والثبت من (ب) وهو الصحيح

١٠ في (ج) إلى وقت الحداد

وقد يحرص على المصنف بأنهما لو رصدا ، ففي ذلك إفساد المال لكن المقصود أن المتع لحق العير يرتفع بالركن وببقي ذلك ككسره في خاص ملكه .

نَبِيٍّ (وإن ضر أحدهما) أي دون الآخر (وتلازعا فسخ العقد ؛ إلا أن يماضح المتضرر) وهو قول أبي إسحاق ومنححه الرافعي ، لأنه ليس أحدهما أولى من الآخر ، والفسخ الحاسم ، وقول المتضرر : هكذا يومي مكالم الأصحاب (إلى الوجهين ، ومتى سلخ أحدهما قبل حصول الفسخ ارتفع النزاع فيمتنع عن الفسخ

نَبِيٍّ (وقيل لطالب السقي أن يسقي) وهو قول ابن أبي هريرة ، وشاهد النص عليه في حال انتفاع الثمرة بالسقي ، فعلى هذا يجبر المتع ؛ لأنه حين دخل في العقد رغب في دخول الضرر عليه

- ١ في (3) التمرير يقع ، ولقيت من (ب) و (ج) وهو الصحيح
- ٢ مساج السابقين ٥٨/٢
- ٣ المرجع السابق
- ٤ في (2) وهو منحه ، ونهيت من (ب) و (ج) وهو الصحيح
- ٥ قال الرافعي في فتح العزيز ٢١٥/٤
- وقال أبو إسحاق : يصح العقد لعدم إفساده إلا بانقراض أحدهما ، فإن سلخ أحدهما الآخر أقر ، وهذا ظاهر
- ٦ ينظر بحر المنهبة ١٧٠ / ١٧١ ، فتح العزيز ٢١٥/٤
- ٧ مساج السابقين ٥٨/٢
- ٨ قال ابن أبي هريرة : يجبر المتع على التمسك من السقي لأنه دخل في العقد وعلى البائع بثبوت الثمرة إلى وقت الجدد وهو يدعي أن الثمرة تحتاج إلى تسقي فزعم الرضا بذلك بحر المنهبة ١٧١/٦ حكاه ينظر فتح العزيز ٢١٥/٤
- ٩ ج (٢٩ / ٣٠)



لأنه يعلم أنه لا بد من المضي

واعلم أن الجمهور حكوا الوجهين ، فيما إذا طلب البائع المضي ، وهما إذا طلب المشتري المضي ، وذكروا الصورتين منفردتين ، وأن الجواب عند ابن أبي هريرة البائع في الأولى ، والمشتري في الثانية ، وقول أبي إسحاق لا يختلف

وإذا جمعت بين الصورتين خرج الوجهان للذان ذكرهما المصنف بغير زيادة ،

وحكى الإمام والغزالي في الصورتين ثلاثة أوجه ،

أحدها يحجب المشتري ، لأن البائع التزم سلامة الأجير ، وصحح الغزالي في الوجه هذا ، وقال الرازي أنه لم ير ترجيحه لمبره

والثاني يحجب البائع لاستحقاقه إبقاء الثمار

والثالث يتملويان ، هاهنا [القول] بالتساوي فهو قول أبي إسحاق ، وأما إحالة

البائع مطلقاً طلب المضي أو امتنع منه أو إجابة المشتري مطلقاً طلب المضي أو

امتنع منه ، فلا أعلم من قال به ، غير ابن أبي هريرة إنما قال بإجابة البائع في

إحدى الصورتين حيث طلب المضي ، وكذلك إجابة المشتري في الصور ، فالتقول

بالاتفاق الذي اقتضاه كلام الإمام والغزالي في الوجهين يتوقف فيه ، ولعلهما لم

يريداه وإنما أرادا جمع ما فصله الأصحاب

١ من قوله (حين دخل في العقد) لا بد من المضي (غير موجود في ثب) ، ومكتوب به (لأنه لا بد من المضي)

٢ ينظر فتح العزيز ٢/٢٤٤

٣ ينظر بهيمة مطلب ٥/١٢٢

٤ ينظر الوسيط ٢/١٢٦ ، فتح العزيز شرح الوجه ١/٢٤٤

٥ ينظر فتح العزيز ٦/٢٤٤

٦ ينظر فتح العزيز ٦/٢٤٤ ، روضة الطالبين ٢/٥٥٢

٧ (الأول) مستقل من (١) ، وثالث لها (وج)

٨ في (١) و (٢) الوجهين ، والثالث من (ب) وهو الصحيح ينظر فتح العزيز شرح الوجه ١/٢٤٤

هنا منح إطلاق الوجهين مع التوجه الذي في الكتاب من إجابة طالب السقي مطلقاً مع قول أبي إسحاق ، كانت الأوجه أربعة إلا أن هذا لا يصح لأبداً<sup>١</sup> إن نظرت إلى كلام الإمام<sup>٢</sup> وجدته صريحاً في إثبات الأوجه الثلاثة ، وعراً أحدهم لأن أبي هريرة<sup>٣</sup> ، والآخر لأبي إسحاق ، والثالث لم يمز<sup>٤</sup> ، وهو العرب المقتضي مراعاة من امتنع<sup>٥</sup> .

وإن نظرت إلى كلام غيره لم تجد إلا وجهين وهو<sup>٦</sup> المصواب ، لأنه لا معنى لإجابة من يطلب<sup>٧</sup> ما لا يقع له فيه

وعبارة الشافعي<sup>٨</sup> ، وإذا كان لا يصلحها إلا السقي فعلى المشتري تحلية البائع ، وما يكفي من السقي ، وهذا النص فيما إذا كان السقي ينفع الثمرة شهد القول أبي هريرة كما أنشأنا إليه فكذلك ، حثاره ، ويحتمل أن يكون في عكسها يحير البائع كما يقوله أبي هريرة<sup>٩</sup> ، وهو الظاهر ، ويحتمل أن يقول بمراعاة البائع مطلقاً وما صححه في التوجيه<sup>١٠</sup> محال في التخص جملته ، وإن كان أني الرفع انصى أن ظاهر النص عليه<sup>١١</sup>

١ في (١) طلب السقي ، وثبتت من (ب) و (ج)

٢ في (ب) بل إن نظرت

٣ ب (١ / ٢ / ب)

٤ في (ب) إن أبي هريرة

٥ في (١) لا يمز ، وثبتت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٦ قوله ( من امتنع ) مطلق من (ب)

٧ من هنا يبدأ مقعد كبير من (ج) ينهي في (٢٨)

٨ في (١) من طلب

٩ (الأم ١١/٢)

١٠ قال ابن أبي هريرة : يجهز البائع على المشتري منه لأنه دخل في العقد على قدر القيمة سقي فلا حرج

عليه لأن القيمة حصلت له يمز المذهب ١٧١/٦

١١ ينظر : فتح المير ٣١٤/٦ ٣١٥

١٢ ينظر : صفاء النية ، لوح ٩٠/ب

حيث قلنا بالمسقي فالشكلام في شيتين أحدهما الماء ، والثاني أجره نقله  
والآلات التي يسقى بها الماء ، أما الماء فلهدي جرت العادة [به] أن تستقى تلك  
الأشجار منه ، و[لو] كان ملك لشترى بأن كان من بشر دحلت في القدر ، وأما  
الآلات وأجرة النقل على طالب المسقي ويجب على الآخر التمكن منه على قول  
ابن أبي هريرة

لو كان المسقي يصير بواحد وتركه يبيع حصول زيادة الآخر ، فهي إلحاقه  
مقابل الضرر احتمالاً للإمام<sup>4</sup>

لو تعدد السقي لانقطاع الماء ، وكان ترك الشجرة يصير الشجرة ولا يصير  
الثمرة ، فإن كان المزرع يسيراً أجبر صاحب الشجر عليه ، وإن كان كثيراً  
بحيث يخاف عليها الحفاف أو نقصان حملها في المستقبل نقصاناً كبيراً ، فقولان  
ممنوعان في الأم<sup>5</sup> ، أحدهما لا يكف قطع الثمرة ، لأنه دخل في القدر على

١ ريد في (ب)

٢ (ل) مناقض من (د) ، وشئت من (ب)

٣ (٢٢ / )

٤ في (ب) للآخر

٥ قال الإمام في نهاية المطالب ١١٨/٥

لو قالوا الثمرة لا تقسم بترك السقي ، بل قسم الثمرة من غير سقي ، غير أنها بوسئيت ، ظهرت زيادة  
عظيمة ، والشجر يتضرر بها ، فهذا فيه احتمال صدي ، يجوز أن يقال يبيع البائع من هذا المسقي ، فإن  
الزيادة في مياهها لا تصيب ، فللرعي الاقتصاد

وجوز أن يقال له أن يسقي بمكان هذه الزيادة ، على مذهب من يرضى بغير البائع ، فإن هذه الزيادة  
تحصل بالمسقي ، ولو ترك المسقي لكانت ومن يرعى الاقتصاد في الاحتمال الأول ، ثم يكف به أن لا  
تعد الثمرة ، بل انتفاعها من القدر ، والمسك الوصف آلة في القدر المنقسم

٦ ينظر الأم ٤١/٧

أن يترك إلى الجدد ، والثاني يترك ، لأنه إما رصي بذلك إذا لم يصر ، وهذا أصبح عند [الشيخ] أبي القاسم الكرخي<sup>١</sup> والروماني<sup>٢</sup> وابن أبي عمير<sup>٣</sup> والمووي<sup>٤</sup> ولم أر في الأم غيره بعد أن قال<sup>٥</sup> فيها قولان ، فذكر قول الإخبار ، وترك الآخر<sup>٦</sup>

وذكر الإمام<sup>٧</sup> والمووي<sup>٨</sup> والمووي<sup>٩</sup> أن هذين القولين إذا كان للبايع بيع في ترك الثمرة ، فإن لم يكن وجب القطع بلا خلاف ، ولو كان التصرف عند التصرف خاصاً بالثمره<sup>١٠</sup> فصاحبها بالحيث ، أو شاملاً له وللشجر ، فقطع الثمرة واجب ولصاحب الشجرة إخباره<sup>١١</sup> قاله الماوردي<sup>١٢</sup> ، ولو لم يصر واحداً منها ترك إلى الجدد

وهذا إذا كان التصرف لإعواز الماء ، فإن كان لفساد آله أو مجازيه<sup>١٣</sup> فإنها تصرر كمن له إصلاح ما يوصله إلى المقي ، فإن كان ذلك مصرأً بالحمل<sup>١٤</sup> فعلى

١ في (ب) رصا

٢ رواية في (ب)

٣ أبو القاسم الكرخي ، منصور بن عمر بن علي ، أبو القاسم الكرخي البغدادي ، ثقة على الشيخ أبي حامد ، وله عنه تلميذة ، وصنف في الفقه كتاب النية ، ودرس برمداد ، وتوفي في حماني الأمرة سنة ٤٤٧ هـ ( ينظر طبقات الشافعية الكبرى ٣٤١/٥ - طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ٣٣٦/١ )

٤ ينظر بحر الباع ١٧١/٦

٥ ينظر روضة الطالبين ٥٥٢/٢

٦ ينظر الأم ٤١/٣

٧ ينظر بداية الطالب ١١٢/٥

٨ ينظر التهذيب ٣٧١/٢

٩ ينظر روضة الطالبين ٥٥٢/٢

١٠ قال الماوردي أن يكون تركها بغير سعي يصر بالحمل فيها فقطعها وأحب وترك الحمل أن يصر صاحب الثمرة على قتلها ، لأن فيه مضرة بالحمل ، وليس فيه مضرة للثمره الحدوي ١٧١/٥

١١ ( ١ / ٢٦٠ )

مشتريها<sup>١</sup> إزائه انصراف عن بطله ، ولا يجبر صاحب الثمرة على قطعها ، وإن كان مضمراً بالثمره لزمه ذلك أو بطلها ، فإن كان مضمراً<sup>٢</sup> بهما لزم صاحب الثمرة إلا أن يبادر إلى قطع ثمرته ، فيستقط عنه<sup>٣</sup> ، قاله النازري<sup>٤</sup>

[بفتح] ولو أصاب الثمار افة ، ولم يبق إلا تركها معلقة ، فهل لهما الإبقاء ، أم قولان ذكرهما صاحب التقييد<sup>٥</sup> ، قال ابن الرقعة<sup>٦</sup> الذي يقع في الممر صحته ، قول الإيجاب ، لمكن ظاهره [في الأم<sup>٧</sup> على خلافه]<sup>٨</sup> .

١ عما ينهي المالك التحريم (ج) وقد مكث من قوله الموقوف لأنه لا معنى لإيجابه من مكث ما منع به فيه من ٢٧٨ . إن قوله : فإن مكث ذلك مضمراً بالحل فعلى مشتريها (ج) قوله ( بالثمره لزمه ذلك أو بطلها فإن مكث مضمراً ) ساقط من (ب) قال النازري

إن الممر له بعدد الأكمة أو بعدد التحريم أو لطم الأكل هاتين لعمه يتحيز لعمه من مكث له بمسلاج ما يؤمنه إلى بده

فإن مكث ذلك مضمراً بالحل وجب على المشتري الفصل أن يرسل الممر عن بطله يسوق الله (ب) بعده ، ولا يجبر وب الثمره على قطع ثمرته

وإن كان مضمراً بالثمره لزمه ذلك أو بطلها

وإن كان مضمراً بهما جميعاً لزم ذلك صاحب المثل لما ذكره في الأم<sup>٩</sup> أن يبادر إلى قطع ثمرته فيستقط عنه

الناصري ١٧٢/٥

١ (قوله) ساقط من (أ) ، وللتثبت من (ب) و (ج)

٢ (ب) و (ج) له

٣ ينظر كصداية الثمرة ، لوج ٩١ / ١

٤ ينظر الرجوع السابق

٥ ينظر الأم ٥٩/٣

٦ ب بين القومين ساقط من (أ) ، وللتثبت من (ب) و (ج)

١٢٢ (ولو سلك الشجر) أي الباقي على ملك البائع (يتمتع؟ وطوية الشجرة) أي (أو) المشتري إنما وصي بالإبقاء ما لم يعمر به والبائع متمكن من إزالة الضرر بالمشتري

١٢٣ : تقدم أن على صاحب البستان تمسك به المشتري ، وإذا لم ياتمه نصب شرع الحاصك أميناً يسقي و للزوم على طالب المسمى

١٢٤ . لا تصير الشجرة مقبوضة للمشتري ، حتى تعمر الشجرة التي للبائع عليها

١٢٥ : لو شرط القطع في المؤجرة / جار . وجب الوفاء به ، أعني إذا باع المحل ، كذا ، قاله الرافعي ، وقال الإمام " في كتاب الصلح في بيع الأرض المزروعة بشرط قطع الزرع خلافه في وجوب الوفاء ويجب طرده هنا

١ منهاج الطالبين ٥٨/٢

٢ في (أ) بضم السين ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح ، ويوافق الشهاب ٥٨٠٢

٣ منهاج الطالبين ٥٨/٢

٤ في (أ) أو السقي ، و الثابت من (ب) و (ج) لمصلحة

٥ منهاج الطالبين ٥٨/٢

٦ في (أ) تقدم من أ. على صاحب البستان ، والثابت من (ب) و (ج) وهو بغير (من) وهو الأصح

٧ في (أ) من مسمى ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٨ في (أ) يهين ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٩ ينظر : التكميل ٣٧١/٢ ، فتح المربع ٣٤٤/٤ ، روشه الطالبين ٥٥٢/٢

١ ج (٤٠ - ١)

١١ في (أ) ويجوز الوفاء به ، وثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

١٢ فتح المربع ٣٤٧/٤

١٣ ينظر نهاية المطالب ٩/٦

﴿١٠﴾ قال القاروفي: في هذه المسائل صوريتها إذا كانت مؤبرة، فإن كانت غير مؤبرة وجب قطعها

وهذا على رآيه في وجوب شرط القطع فيها كما سبق أما على المذهب فلا

﴿١١﴾ (فصل . يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه مطلقاً) أي بغير شرط قطع ولا تيقن<sup>١</sup> لمعهم الحديث الذي سندكروه ، وفي هذه الحالة للمشتري تركها إلى أولي الجدار

وقال أبو حنيفة: الإطلاق يقتضي القطع

﴿١٢﴾ (ويشترط قطعه) إجماعاً ، لأنه إذا جاز قبل بدو الصلاح فبعد أوله<sup>٢</sup>

﴿١٣﴾ (وشروط إيقايمه) ١٠ خلافاً لأبي حنيفة<sup>٣</sup> فإنه قال . إن ذلك يسقط وجوب بدو الصلاح<sup>٤</sup> بل يصح

١ ينظر المحرر ١٦٩/٥

٢ منهاج الطالبين ٥٨/٢

٣ في (أ) أي بعد شرط قطع ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٤ ينظر فتح المعبر ٢١٦/١ ، روضة الطالبين ٥٥٢/٢

٥ ينظر شرح فتح المبر ٢٨٧/٦ المحرر الرائق ٣٢١/٥ رد المحتار على الدر المختار ٥٤٥/١

٦ منهاج الطالبين ٥٨/٢

٧ ينظر شرح فتح المبر ٢٨٧/٦ المحرر الرائق ٣٢١/٥ ، التمهيد ١٢٢/١٣ ، الشرح الكبير ١٧٩/٢ ،

فتح المعبر ٢١٦/١ ، روضة الطالبين ٥٥٢/٢ ، المدح ١٧٠/١ ، كشف القناع ١٧٢/٢

٨ ينظر فتح المعبر ٢١٦/١ ، روضة الطالبين ٥٥٢/٢

٩ في (أ) إثارة ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

١٠ منهاج الطالبين ٥٨/٢

١١ ينظر شرح فتح المبر ٢٨٧/٦ المحرر الرائق ٣٢١/٥ ، رد المحتار على الدر المختار ٥٤٥/١

وأجاب أصحابنا بأن التملك بالتحبيرة ، واحتجوا بمفهوم الحديث الذي سذكره على جوار بيعها بعد بدو الصلاح من غير تقييد وهو مبني على أن المفهوم له عموم

بَيِّنَات ( وقيل الصلاح إن بيع منفرداً عن الشجر لا يجوز إلا بشرط القطع وإن يكون المقلوع منتصباً<sup>١</sup> به لا ككعكشري<sup>٢</sup> ) أما شرط القطع ، فقلوله ( لا تبايعوا الثمر حتى يئثو صلاحه<sup>٣</sup> ، كما رواه الشيخان<sup>٤</sup> من حديث ابن عمر ، زاد مسلم<sup>٥</sup> ) وتذهب عنه الأئمة<sup>٦</sup> .  
رواه الصحيحين<sup>٧</sup> أيضاً عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع [ ( الثمر ) : ولعظ البخاري ( الثمار حتى يئثو صلاحها )

- ١ قال الزرقاني في بحر المحجب ١٩٢/٦ وقال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يجوز بشرط التحبيرة وهذا يدل على أن النقل يجب على المربح ، والإطلاق فيه مخالف لشرطه ، كما في أسماء البيت
- ٢ ينظر التواعد والموائد الأصولية ٢٢٨/١
- ٣ من قوله ( على أن المفهوم له عموم - إلى - إن بيع منفرداً ) مخالف من ( بيع )
- ٤ ١ ( ٢٢٢ / ب )
- ٥ منهاج الطالبين ٥٩ ٥٨/٢
- ٦ رواه البيهقي في صحيحه ، كتاب البيوع ، باب بيع الثمار قبل أن يئثو صلاحها ٧٦٦/٢
- ٧ رواه مسلم في صحيحه ، كتاب البيوع ، باب النهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه ، يعبر شرط القطع ١١٦٥/٧ ، بلقط لا يئثو ، الثمر حتى يئثو صلاحه وتذهب لأهل (
- ٨ ب ( ٢١ / ب )
- ٩ صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب بيع الثمار قبل أن يئثو صلاحه ، ٧٦٦/٢
- ١٠ صحيح مسلم ، كتاب البيوع ، باب النهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه ، يعبر شرط القطع ١١٦٥/٧



وبه مسلم عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ " نهى عن بيع" ثمرة النخل حتى تزهى و  
 استئبل والزروع حتى يبيض ، وأنس النخاعة نهى البائع والمشتري " .  
 وفي حديث أنس " حتى تزهو " ، قال الراوي قلنا لأنهم ما رعوها ؟ ، قال  
 تحمر و تصفر ، قال " رأيت إذا منع الله الثمرة بما تستحل مال أخيك " رواه  
 البخاري ومسلم .  
 وفي الصحيحين ، أو أحدهما ، الحديث أخرجه هذا المعنى ، عن أبي هريرة ،  
 وجابر ، وابن عباس ، وقول أنس " رأيت إذا منع الله الثمرة ، بهم يستحل  
 أحدكم مال أخيه " .

- ١ رواه مسلم في صحيحه عن ابن عمر ، في كتاب البيوع ، باب النهي عن بيع الثمار قبل نمو صلاحها يعبر  
 شرط القطع ، ١١٦٥/٢ يلفظ .  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يزهو . وهو المسمى حتى يبيض . و يأنس  
 النخاعة هي البائع والمشتري .
- ٢ ما بين التوسين مسافة من (أ) ، والثلاث من (ب) و (ج) .
- ٣ في (أ) ( ما يستحل مال أخيه ) ، ونسخت من (ب) و (ج) لولاقتها رواية مسلم .  
 رواه البخاري جهدا يلفظ " رأيت إذا منع الله الثمرة " ثم يأتى أحدهم مال أخيه " .  
 صحيح البخاري ٧٦٦/٢ ( كتاب البيوع ، باب إذا باع الثمر قبل أن ينمو صلاحها لم أصعبه بعدة فهو  
 من الباطل ) .
- ٤ رواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساقاة ، باب وضع الجوائح ١١٩٠/٢ ، يلاحظون التباين .
- ٥ عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ثمر النخل حتى تزهو ، قلنا لأنهم ما رعوها .  
 قال تحمر وتصفر ، وأبو داود إن منع الله الثمرة لم يستحل مال أخيه .
- ٦ عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمرة حتى تزهو . قلنا وما رعوها  
 ، قال تحمر ، فقال إذا منع الله الثمر لهم يستحل مال أخيه .
- ٧ ينظر - صحيح البخاري ٧٦٦/٢ ( كتاب البيوع ، باب إذا باع الثمار قبل أن ينمو صلاحها لم أصعبه  
 بعدة فهو من الباطل ) ، صحيح مسلم ١١٩٠/٣ ، ( كتاب المساقاة ، باب وضع الجوائح ) .  
 ملحوظة : لم أجد في رواية الحديث وضع الجوائح عند البخاري ومسلم لأنهم قد روى ، وابن عباس شيئا ،  
 وفي الروايات لأنس بن مالك ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عمر .

ورد في بعض الروايات الصحيحة أنه من كلام النبي ﷺ وذلك من طريق مالك ، و  
المراد به ' رحمهما الله '

وحالهما سفيان الثوري ، وإسماعيل بن جعفر ، ص حميد ، فجعلاه من كلام  
أنس ، وإتقان مالك ، وحفظ سفيان بن عيينة الحكم بأه من كلام النبي ﷺ ،  
وأن أنساً مرة رعه ، ومرة قاله من كلامه مستنداً إلى ما سمعه ، ولا طرح في  
ذلك ، ولا منعه

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على القول بجملة [هذا] الحديث

١ - في (أ) وفي بعض

٢ - في (ج) المراد به هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد الأعمى العامي ، تحدث أبو محمد الجعفي مولاهم  
النسب المراد به ، حدث عن : معوية بن سليم ، وأبي طهالة عبد الله ، ويزيد بن الهاد ، وحمدة ، روى  
عنه شعبة ، والثوري ، ومعاوية بن وهب ، وسحق بن زهير ، وغيرهم ، قال عنه أبو زرعة : سفيان بن عيينة  
ثقة سنة ١٨٧ هـ ( ينظر : سير أعلام النبلاء ٣٦٩/٨ )

٣ - ينظر فتح الباري ٣٩٨/١ - جملة الطالب ٢١٦/١ ، من البيهقي ٢٠/٥ - القواعد الثمانية ١٢٣/١  
٤ - إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأسدي البرقي ، مولاهم ، أبو إسحاق المصري ، روى عن أبي  
طهالة ، وعبد الله بن دينار ، وزينة ، وجعفر الصائقي ، وحميد العلوي ، ومالك بن أنس وغيرهم  
وروى عنه محمد بن جهم ، وأبو الربيع الثعلبي ، وعلي بن حجر ، وجماعة  
قال عنه أحمد ، وأبو زرعة ، والسندي ، ثقة ، الثقة بعد سنة ١٨ هـ ( ينظر تهذيب التهذيب ١٨٦/١  
- ثقات ابن حبان ١٢/٦ )

٥ - حماد بن أبي حميد ثيوبي أبو عبيدة الطويل ، روى عن : إسحاق بن عبد الله وأنس بن مالك ،  
والحسن البصري ، وعقبة بن موي ، ابن عيسى ، وغيرهم وروى عنه إسماعيل بن جعفر ، ويشرح  
العميل ، وحماد بن زيد ، وغيرهم

قال عنه أحمد بن عبد الله المعجلي : يروي ثقة ، وهو خال حماد بن سلمة

ثقة في أول خلافة أبي حمزة ، واحتل الأرحون في سنة وفاته ، فقال بعضهم ١٢٣ هـ ، والبعض قال  
١٢٤ هـ ( ينظر العميل والتجريح ١٢٨/١ ، تهذيب الكمال ٢٣٥/٥ )

٦ - ينظر حيل الأوثار ٣٧١/٥

٧ - في (أ) و (ب) مالك ، وإتقان من (أ) و (ج) وهو الصحيح

٨ - رواية في (أ) و (ج)

٩ - ينظر المعنى ٧٢/١

وقال ابن دقيق العيد: «أكثر الأمة على أن هذا النهي نهي تعريم، ونقل ابن حزم<sup>١</sup> عن مسلمان الثوري، وابن أبي ليلى: «منع بيع الثمرة قبل بدو صلاحها لا بشرط القطع ولا بعيره».

وجمهور العلماء<sup>٢</sup> أحاروه<sup>٣</sup> بشرط القطع [١] أشار إليه قوله: «وَأَيُّتْ إِذَا مَتَّعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ»، قيل: «لأنه لا يقطع بل من عليها الآفة»، وقد اقتضى قول المصنف: «منع بيعها بشرط التيقن ولا خلاف فيه»، ومنع بيعها مطلقاً، وحالف [فيه] أبو حنيفة<sup>٤</sup> بناء على أصله أن الإطلاق يقتضي انقطاع<sup>٥</sup>، وحواره بشرط القطع خلافاً لمسلمان وابن أبي ليلى.

وأما الشرط الثاني، وهو: «أن يكون مستقماً به [أنه عليه المتولي] والروائي<sup>٦</sup> والرافعي<sup>٧</sup>، وهو مأخوذ من أول البيع فإن من شرط البيع أن يكون مستقماً به<sup>٨</sup>».

١ ينظر: شرح ٢٥٨/٨.

٢ ينظر: «ميجر للرائق» ٣٢٤/٥، رد المحتار على الدر المختار ٥٥٥/٤، القامح والإحليل ١٠٠/٤، شرح مختصر خليل ٢٢٧/٦، المني ٧٧/٤، الفروع ٥٤٠/٤، كشف المصابيح ٢٨١/٣، ج (١٠٠ ب).

٣ (١) سقط من (د)، وثبتت من (ب) و(ج).  
٤ ربما في (ب).

٥ ينظر: شرح فتح القدير ٢٨٧/٦، البحر الرائق ٢٢٤/٥، رد المحتار على الدر المختار ٥٥٥/٤.  
٦ قال الروائي في بحر المتعب ٩١/٦: «والخلاف عند مؤسرين، أحدهما: «لا يمانع البيع ومضته، والثاني: «لا مانع»، فثبتنا البيع بطل: لأن إطلاقه يقتضي التيقن فيعتبر كفاؤه شروط التيقن، وبسببه إطلاقه يقتضي انقطاع في الحال فيعتبر كفاؤه راج بشرط التيقن، والدليل: من ما يبين عدم روي عن رسول الله ﷺ أنه: «من عوى بخره الفار حتى يبدو صلاحها» وهذا يقتضي النهي عن بيع مطلق.

٨ ينظر: التمهيد للإمام، ج ١/١٥٥.

٩ ينظر: بحر المتعب ١٩٢/٦.

١٠ ينظر: فتح القدير ٢٨٧/٤.

١١ (د) سقط من (ب)، وثبتت من (ج).

١٢ ما بين القوسين سقط من (د)، وثبتت من (ب) و(ج).

وما لا ينشع به لا يجوز بيعه ، ومثلوا بالمتبع به هنا بالحصرم<sup>١</sup> والبلع والور والشمش والذى لا مسقة به<sup>٢</sup> بالكثيرى والسفرجل والجوز<sup>٣</sup>

فإن إذا باع بشرط القطع ، وجب انشاء به ، إلا أن يسمح المائع بتركه إلى بدو<sup>٤</sup> الإصلاح فيجوز ، وقال أحمد<sup>٥</sup> ، لا يجوز أيضاً ، ويعمل البيع لنا أن المجزأة عامة تجمع من التسليم المتحقق ، ومقتضى كلام الأصحاب أن ما شرط قطعه لا تكفى التخييه في قبضه ، بل لابد من نقله<sup>٦</sup> وسيأتي في وضع الجوائح ولو شرط القطع فلم يتحقق القطع حتى مضت مدة<sup>٧</sup> فهل كان المائع طائفة بالقطع فلم يشطع وجبت الأجرة ، وإلا فلا : قاله الخوارزمي

فإن لو جرت عادة بلد بقطع الثوب حصراً<sup>٨</sup> قال الشيخ أبو محمد : صح بيعه من<sup>٩</sup> غير شرط القطع تنزيلاً لعنتهم<sup>١٠</sup> الخاصة منزلة العادات العامة ، فيكون المهور كالمشروط<sup>١١</sup>

وقال الأكثرون لا يصح لأن العادة الخاصة لا تلحق بالعادة العامة [ ويحري الخلاف فيما لو جرت عادة قوم بانتفاع المثلثين بالرهون<sup>١٢</sup> ،

١ الحصرم أول الثوب ( ينظر السماع حصرم )

٢ في أبا وإج لا متفقه فيه

٣ ينظر فتح المزيور ٢٤٧/١

٤ ينظر شرح منتهى الإرادات ٨٨/٢ ، كشاف القناع ٢٨١/٢

٥ ينظر يومه المتأخرين ١٥٥/٣ ، المجموع ٣٦٤/٩ ، حاشي الشرواني ٦١/١

٦ ب ( ٢٣١ ) ( ١ )

٧ في ( أبا ) العاداتهم

٨ ينظر التوجيه من ٢٠٦

٩ ينظر فتح المزيور ٢٤٧/٢

فالتفصيل يرى اختلاف المصنف<sup>١</sup> فيه ، فكشروط عقد في عقد بيعت الزهر<sup>٢</sup> ، وفي الوسيط<sup>٣</sup> ، سبب المنع في المساكين [في [النفال]] وشاححوه<sup>٤</sup> نقلاً له عرفت ، ولمنع<sup>٥</sup> نقضه . المنع ، وتأويله أنه خالف من أبطل في الحصرم ، ومن صحيح في الزهر . والمخالف ماتم

والعلم أن العادة القولية كتاب إطلاق الدابة على ذوات الأربع ، والجمعية العامة ، كالمعامل بالمتعود معهودتين لاقتصاصهما تبذر الذهن [في ذلك المعنى ، ومثل التمسك إلى للنسب الخاص

وكتلك العادة الفعلية التي لا تقتضي نقل حقيقة ، كما يجب على المتكاريين ونحوه . وهذه معتبرة أيضاً ، والثلاثة مشتركة في إطلاق المرفع المدم عليها ، ومحل الخلاف في<sup>٦</sup> العرف الخاص إما بعادة خاصة<sup>٧</sup> كما مثله أو باصطلاح خاص كجمهور النمر والعلاية<sup>٨</sup>

١ قال النفال يجوز بيعها بحبر شرع القطع ، ويكفي المصاد فكلشروط ، بحكره الترويض في رومية الطائرين ٥٥٢/٧ ، كما ينظر مودة تطلب ١٤٢/٥ ، فتح الميرز ٦٤٧/١

٢ ما بين القوسين ساقط من (أ) ، والمثبت من (ب) و (ج)

٣ في (ب) العقد

٤ في (أ) وقال الوسيط ، وفيه (ب) و (ج) لا توجد كلمة (قال) أو الأصح عدم إثباتها

ينظر الوسيط ١٢٩/٢

٥ [النفال] ساقط من (أ) ، والمثبت من (ب) و (ج)

٦ في (ب) وشاححوه

٧ (١ / ٣١)

٨ في (أ) خاص ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح لا ، خاصة صفة العدة ، والصفة تتبع لزومها

٩ ينظر فتح الميرز ٢٤٧/١

سعى أكثر المتأخرين هذه المسألة ، بمسألة النمر والعلاية ، وبعضهم سمعاً بمسألة من النمر والعلاية وهي

أن يتوعداً أولياء الزوجين على نكاح الزوج في العقد طهر<sup>٩</sup> ، وعن الاستفتاء بأنه يفسد ، فقد نقل الفرنسي فريجن في أن الواجب مهر النمر ، أو مهر العلاية<sup>٩</sup>

بإحدى شجرة لم يبق صلاحها على شجرة مقلوعة قال النووي : لا تنص فيه ، قال وقال أصحابنا يجوز بيعها مطلقاً من غير شرط القطع ، لأنها لا تقبض انتهى وهو صحيح لأنه لا يحش عليها المدعى فيبني استثنائها من كلام المصنف<sup>٦</sup> ومن ذكر المسألة الثواني<sup>٧</sup> والثوي<sup>٨</sup> والإطلاق فيها بمنزلة شرط القطع فيجب القطع لأن التيقية غير معهودة فيها .

٦ (وقيل : إن كان الشجر للمشتري ! جاز بلا شرط ) ورجعه جماعة ، وجزم به في التيقية لأنه لو شرط القطع لم يجب الوفاء به . لأنه لا يجب أن يقطع ثمار نفسه عن أشجار نفسه<sup>٩</sup> .

هذا  
في  
الاصطلاح  
في اللغة  
في اللغة  
في اللغة  
في اللغة

وغير الخس أن الواجب مهور التلاوية لأن ما جرى قبله ، وقد خصص ، وما نظره صحيح إذا لم يجر إلا الوعد .

فأما إذا دخلوا على إرادة الآثام بغيره الأقرب ، فيجوز قولهم ما حدثنا أن الاصطلاح الحديث في قولنا الاصطلاح العام وغيره ، أو لا ؟ وفيه نظر فوسيط ٢٠٢/٣

١ يجر بذهب ١٩٢/٦

٢ في اليد لا نفس

٣ ج ( ١ / ١ )

٤ ينظر تحت الإذنة لوح ١٥٧ ب

٥ في (١) الثوي ، وثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

قال النووي في روضة الطالبين ٥٥١/٣

لو قطع شجرة عليها ثمر ، ثم باع الثمرة وهي عليها جاز من غير شرط القطع أي الثمر ، لا نفس عليها فيسبر كشرط القطع

٦ مباح الطالبين ٢٩

٧ ينظر التيقية ٩٣

٨ في (ب) عن أشجاره ، وثابت من (ب) و (ج)

والذي صححه الأكثرون وجوب الاشتراط : وإن لم يجب الوفاء به<sup>١</sup> ، وقد بنى الخلاف على أن العلة في [منع] بيع الثمرة قبل بدو التصالح ما أشار إليه الحديث من أن أحد الثمن على تقدير التلف بغير عوض ، أو توقع التلف قبل الحصاد وامتناع التسليم الواجب إن قلنا بالأول وهو الأصح بطل ، وهو قول الأكثريين<sup>٢</sup> وإن قلنا بالثاني فلا .

المشترى ( قلت - فإن كان [الشجر] للمشتري ، وشرطه القطع لم يجب الوفاء به والله أعلم )<sup>٣</sup> و[قد] تقدم ذكره في التعليق<sup>٤</sup> ، وموزع صكون الشجر للمشتري والثمرة للبائع إما ببيع متقدم من<sup>٥</sup> التأخير ، أو هبة ، أو وصية ، أو أوصى له بثمرة ومات الموصي مملكتها وبقيت<sup>٦</sup> الأصول للورثة .

١ قال النووي : في شرط القطع وجهاً ، استعمله أحد الجمهور بشرط ، وبغيره يلزمه الوفاء بشرطه ، من به الإبقاء ، إذ لا معنى لتكليفه قطع شجرة من أشجاره ، روضة الباقين ٥٥١/٢ ، حكاه بشرط فتح المهر ٣٩٨/٤

٢ ( بيع ) ساقط من (ق) ، ولقيت من (ب) و(ج)

٣ (أ) ساقط من (ب) و(ج)

٤ ب (٢٢ - أ ب)

٥ الشجر ( ساقط من (ق) ، والتفت من (ب) و(ج) ، وهو موافق للمباح ٥٩/٢

٦ في البيع (ق) و(ب) و(ج) وشروطه ، وفي البهاج ٥٩/٢ ( وشرطنا ) ولعل ما في الأصح أصح

٧ مباح التأخير ٥٩/٢

٨ زيادة في (ب) و(ج)

٩ في (ق) القائل ، ولقيت من (ب) و(ج) وهو الصحيح

١٠ في (ب) و(ج) بعد التأخير

١١ في (ق) أو بقيت ، ونقلت من (ب) و(ج)

١٠٠. (وإن بيع مع الشجر جاز بلا شرط) نعم عليه الشافعي<sup>١</sup> والأصحاب ، وهو مجمع عليه إذا كان على وجه الاشتراط كقوليه بمتك هذه التخلّة يشترط أن شمرها لها<sup>٢</sup> ، فقله<sup>٣</sup> "إلا أن يشترط لمبيح"<sup>٤</sup> ، وهيب إذا جعل مقصودة كقوليه بمتكها [وشترها]<sup>٥</sup> ؛ حالف فيه ابن حزم فسمه<sup>٦</sup> ، وقيل مالك<sup>٧</sup> لا يحد حصه للزهر من الثمن ، ولم يصرق الشافعي<sup>٨</sup> ، ولأصحاب بين الصورتين ، وقاسوه على بيع النار بطرقها ومسائل مائها<sup>٩</sup> وأختيتها ، والتعب بجوارحه وقاسه صاحب التهذيب على الحمل إذ بيع مع الأصل ، وكذلك الرافعي<sup>١٠</sup> وهو

١ صحيح الطائين ١٩/٢

٢ مطر الأم ٤١/٢

٣ مطر فتح العزيز ٢٤٨/٤ - روضة الطائين ٥٥١/٢

٤ في (ب) و (ج) لم يحد (لا أن يشترط لبيع) ، ويبدأ اللطيف

رواه البخاري في صحيحه ٢٦٨/٦ ، كتاب البيوع ، باب من باع بحلا قد يرك ، والحدث طافلاً هو من عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "من باع بحلاً قد أبرك فثمرها للبائع (لا أن يشترط لبيع)"

هكذا رواه مسلم في صحيحه ١٦٢٢/٢ ، كتاب البيوع ، باب من باع بحلاً عليه زهر وفي (أ) بالفتح (لا أن يشترط لبيع) ، ويبدأ اللطيف أيضاً ، رواه البخاري ٧٦٨/٢ ، كتاب البيوع ، باب بيع الثمن بأبيه

عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال "أيما امرئ أبر بحلاً ، لم يحد أصلها ، فكيف أبر زهر الحبل (لا أن يشترط لبيع)"

٥ (وشترها) ، مخالفت من (أ) ، وللتب من (ب) و (ج)

٦ مطر ، الثمن ١١٢/٨

٧ مطر التوفيق ٢٩ / ١٢ ، المحطية ٣٧٦/١

٨ مطر الأم ١٢/٢

٩ في (أ) ومسائل منها ، والتب من (ب) و (ج) وهو الصحيح

١٠ مطر التوفيق ٢٧٩/١

١١ مطر فتح العزيز ٢٤٨/٤



على الراضي مشكل ، لأنه يرى [فساد] بيع الحارية وجعلها ، وبيع الثمرة مع الشجرة أظهر من هذه المسائل كلها ، نصحة إعرانها بالبيع ، وإنما يشترط شرطاً يستحق هنا ، لأنه إذا باع الثمرة وحدها بغير شرط القطع مأخذ البطلان ، أما عدم التسليم التام<sup>١</sup> ويتوقع<sup>٢</sup> تلقها ، وأما امتصاصها من ملك<sup>٣</sup> غير صاحبها وذلك مفقود هنا ، وأما كونه يأخذ الثمن بغير عوض إذا تلقت<sup>٤</sup> وهذا قد يقال أنه موجود لكن الثمرة في الغالب بالنسبة إلى الشجرة قليلة ، ومعظم المبيع وهو الشجر باق ، وإن قويت الثمرة بتوسط فكذلك مع ظاهر السلامة لم يحكم بمصاد البيع ، وإنما ذكرنا هذه المسائل من كلام الشافعي ليصح بها في بيع الحارية بجعلها

قال القاضي أبو الطيب أكثر أصحابنا على أنه يصح بيع الشاة ولبنها ، ونجبة وقطنها كبيع الدار وحقوقها<sup>٥</sup> ، والجوز ولبنه ، والرمال وحبه ، ونذكر في آخر كتابنا تحريرهم على الخلاف وقد قدمت في باب المباهي كلاماً في بيع الحارية وجعلها

١/ (ولا يجوز بشرط قطعه) لأن فيه حرجاً على المشتري في ملكه ، والمرفق

١ في (ب) و (ج) لتكونه

٢ (فساد) ساقط من (د) ، وللتبعية من (ب) و (ج)

٣ في (د) (إنما بشرط أن يستقل) ، وللتبعية من (ب) و (ج) وهو الأصح

٤ في (ج) التسليم الثاني

٥ في (د) وموقع تلقها ، وللتبعية من (ب) و (ج) وهو الأصح

٦ في (د) من ذلك غير صاحبها ، وللتبعية من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٧ في (د) كبيع الدار وهو فيها ، وللتبعية من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٨ ج (١١ / ب)

٩ منهج الطالبين ٥٩/٢

بينه وبين ما إذا باعها من<sup>١</sup> صاحب الأصل أو العقد إذا جمعتهما فكانت الشجرة تابعة  
فحصي عن الغرض كسأسمي الدار<sup>٢</sup> بخلاف ما [إذا] أضيفت ، ولو لا ذلك لاشتريتنا  
القطع وهذا يؤول<sup>٣</sup> على أنه لا بد من ملاحظة التبعية ، وإن قيل<sup>٤</sup> بأنه يقابلها فمسلط  
من الثمن

الغرض

لا فرق في ذلك بين شجر المحل وغيره .

حكم بيع  
شجرة  
الأرض

﴿١﴾ ( ويحرم بيع النزرع الأخضر في الأرض إلا<sup>٥</sup> بشرط قطعه )<sup>٦</sup> لمحدث الذي  
ذكرناه ، فإنه تضمن الشجرة والنزرع ، ولو باعه من مالك الأرض<sup>٧</sup> فكبيع الشجرة  
من مالك الشجرة<sup>٨</sup> ، قاله<sup>٩</sup> القاضي حسين  
فعلى قولنا لا يحتاج إلى شرط القطع<sup>١٠</sup> ، لو شرط فيه انقطع بطل العقد ، ولو باع  
النزرع من مالك الأرض [الأرض] صح ، ويشترط فيه ذكر القطع<sup>١١</sup> ، قاله القاضي  
حسين وغيره<sup>١٢</sup>

١ ( من ) ساقط من (ب) .

٢ ( إذا ) ساقط من (ب) .

٣ ( يؤول ) ( يؤول ) ( يؤول ) ، والمثبت من (ب) و (ج) .

٤ ( في ) ( في ) ( في ) ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح .

٥ ( إلا ) ( إلا ) ( إلا ) ، ب ( ب ) ( ب ) .

٦ منهاج الطالبين ٥٩/٢ .

٧ ينظر فتح المبرور ٣٥٢/٤ .

٨ ( ج ) قال القاضي حسين .

٩ ( بالأرض ) ساقط من (ب) ، والمثبت من (ب) و (ج) .

١٠ ينظر روضة الطالبين ٥٥٨/٣ .

١٨٤ ( لا فرق في الثمار بين ما يحد كالبلح ، أو يقطف كالحمير ، أو يجمع كالعنب ، كالطبخ والقضاء والخيار والبلدجان والتفاح والكمثرى والحوار والجوز واللوز والرايح ، كلها تجري فيها الأقسام المقدمة في بيعها قبل بدو الصلاح ويعد منقردة وتابعة

١٨٥ ( فإن بيع معها )<sup>١</sup> أي بيع الزرع مع الأرض ، أو ( بعد اشتداد الحب )<sup>٢</sup> يعني بيع الثمر مع الأرض

وحده ( جاز بلا شرط )<sup>٣</sup> ، أما الأول فمكبيع الثمرة [مع الشجرة] وأما الثاني فمكبيع الثمرة<sup>٤</sup> بعد بدو الصلاح<sup>٥</sup>

١٨٦ ( ويشترط لبيعه وبيع الثمر بعد الصلاح<sup>٦</sup> ظهور المقصود<sup>٧</sup> ) حتى لا يكون بيع الغائب

١٨٧ ( كعنب وشعير<sup>٨</sup> وكفا المذقة<sup>٩</sup> لأن حياته ظاهرة

محتاج الطائين ٥٩/٢

٢ المرجع السابق

٣ المرجع السابق

٤ ما يرى القوم من ساقط من (ب) ، وثبتت من (ب) و (ج)

٥ فلا يحتاج إلى شرط القطع روضة الطائين ٥٨/٢

٦ في التفاح ٥٩/٢ وبيع الثمر بعد بدو الصلاح<sup>٦</sup> ، وثبتت ما في النص (ب) ، (ب) ، و (ج)

٧ مهج الطائين ٥٩/٢ . ٦

٨ المرجع السابق ٢/٢

٩ المذقة بالمص من الشعير ، وقيل هو الشعير بعينه وقيل هو الشعير الحامض ، وقال

الكاتب شعير لا فطر له أجره ، (أ) الجوهرية مكانه الحنطة (لسان العرب ١٠٢٠)

﴿وَمَا لَا يَرَى حَيْثُ مَكَالِحُ نَظْمَةِ وَالْعَدَسُ فِي الْمَنْبِلِ : لَا يَصْبَحُ بَيْعُهُ دُونَ سَبِيلِهِ﴾<sup>١</sup>

فقطاً هكذا قال المصنف

وقد سبق أن القاضي حسين أشار إلى وجه فيه . وليس يبعد ما على بيع الثمن

﴿وَلَا مَعَهُ فِي الْجَلِيدِ﴾<sup>٢</sup> لأن المقصود مستريماً ليس من مصلحة : كبيع

تراب الصاعقة والحسنة في بيتها بعد الدجاسة فإنه لا يصح قطعاً

والقديم الجوار<sup>٣</sup> ، لفهوم بهي<sup>٤</sup> " هُنَّ بَيْعُ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ " ، قال الثرمذي . حسن

عرب<sup>٥</sup> . وقد اشتهر ، وجواب أنه يقتضي الجوار بعد الاشتداد بشروطه الخارجة

عما سبق الحديث لأجله

١ منهاج الطالبين ٦٠ / ٢

٢ تلخيص السائق

٣ الدجاسة من دأب الشبه بزرقة ويدونه نوباً ودياساً أي، وملكه ، والديمية وطء الجوار بفتحها ليرج

الحب من علفه . وعادة ما يفترون الدجاسة بالبشر أو الثيران . ينظر ( السائق شعرب نوس )

٤ ينظر فتح المبرر ٢٥٢ / ٤

٥ منس السجدي ٥٢ / ٢ . باب ما جاء في مكر لفيه بيع الثمرة حتى يبيع صلاحها

كما رواه أبو داود في سننه ٢٥٢ / ٣ ، كتاب البيوع . باب في بيع الثمار قبل أن يفسد صلاحها

وإن ما جاء في سننه ٢٤٧ / ٢ ، كتاب الجارات ، باب النهي عن بيع الثمر قبل أن يفسد صلاحها

والبيهقي في سننه الطبري ٢٠١ / ٥ ، باب النهي عن بيع الثمر قبل أن يفسد صلاحها

والحاكم في المستدرک علی الصحيحین ٢٢ / ٢ ، حديث رقم ٢١٩٦

وإن حين في صحيحه ٢٦٩ / ١١ ، كتاب البيوع ، ( ذكر ومنه ظهرو الصلاح في الحبوب التي يحل بيعها

بعد وجوبها )

قال الشيخ الألباني في المحكم على الحديث أنه : صحيح . ينظر . منس أبي داود ٢٥٢ / ٢

﴿١﴾ : (ولا يَأْمُرُ بِكُفَّارِهِمْ إِلَّا ذِي الْحَقِّ) في الثمار كالفراخ ، وفي الزرع كالتين ، وفي  
 كالتين لأنه من مصلحته

وكذا الياضمان والأرز عسى خلاف فيه ، وقصص المصنوع صلاحه في بقاءه في  
 قشره [كالحبوب في قشره] الأسفل ، وقد صرح للوردي بجوار بيعة إذا بدت فيه  
 الحلاوة

وقال ابن الرقعة <sup>٢</sup> / وتولا جوار بيعة في قشره لما جاز بيعة عدد بدو صلاحه ويبقى  
 إلى أول قشبه

والكتان إذا بدا صلاحه : قال ابن الرقعة ، يظهر جوار بيعة ، لأن ما يورل منه  
 ظاهر ، والمسام في باطنه كالنوى في التمر : لكن هذا لا يتميز في رأي العين  
 بخلاف التمر والنوى

﴿٢﴾ : (وماله ككمامان) / كالحبوب واللوز والباقلاء يباع في قشره الأسفل ١١ لأن  
 ككمامان

١ في (د) ككمام ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح ، ويرافق ما في (س) ٢ / ٦

٢ مهج الطائفة ٦٠ / ٢

٣ في (د) ككمام ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

والقش : قشدين ، نوع من المسط ، تكون خبث في قشر ، وهو علم أهل صيدا ( مختار  
 مساح )

٤ ما بين القوسين سقط من (د) ، والمثبت من (ب) و (ج)

٥ ينظر الحواشي ١٩٥ / ٥

٦ في (ب) نصبت

٧ ينظر كصفة التينة ، لوح ٩٥ / ب

٨ ج ( ١ / ١٤ )

٩ الثمار : ساس الطعام يسمى سوسا (د) وقع فيه المرس ( مختار المساح )

١ ب ٣٣ / ب

١١ مهج الطائفة ٦٠ / ٢

بقائه [فيه] من صلاحه

﴿وَلَا يَصِحُّ فِي الْأَعْلَى﴾<sup>١</sup> لَا عَلَى الشَّجَرِ وَلَا عَلَى الْأَرْضِ لِأَنَّهُ يَمُوتُ مِنْ مَصْلَحَتِهِ<sup>٢</sup>

قِيلَ إِنَّهُ قَدْ بَطُلَ بَيْعُ الْعَتَابِ ، وَقِيلَ مُطْلَقاً ، وَقَدْ قَدِمْنَا فِي بَيْعِ الْأَرْضِ مَعَ الْيَنْزَرِ

﴿وَلَا يَصِحُّ فِي الْأَعْلَى﴾ (وَلَا يَصِحُّ فِي الْأَعْلَى) أَحْمَدُ بْنُ الْقَاسِمِ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ وَالْبَصْرِيُّ ؛ لِأَنَّهُ يَمُوتُ بِمَصْلَحَتِهِ الْأَسْمَلِ ، وَيَحْفَظُ رَطْبَهُ الْبَ ، فَيَتَعَلَّقُ الصَّلَاحُ بِهِ ، وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ الشَّامِيَّ أَمَرَ بِمَنْ أَعْوَانَهُ يَشْتَرِي لَهُ بِأَقْلَهِ<sup>٣</sup> ، وَالْمَوْنُ هُوَ الرِّبْعُ ، وَبَعْضُهُمْ يَحْكُمُ هَذَا الْقَوْلُ فِي الدُّورِ وَالْمَقْلَهِ دُونَ الْجَوْرِ

وَأَمَّا مِنَ الْإِمَامِ<sup>٤</sup> أَيْ الْأَهْلِيَّةِ فِي الْمَقْلَهِ الْمَحْصَنَةِ لِشَرَاءِ الشَّامِيَّ لَهُ وَسَبَبُهُ الْقَاسِمِيُّ حَسْبَهِ إِلَى ذَلِكَ<sup>٥</sup> ، وَقِيلَ إِنَّ الثَّمَنَ كَانَ كَسِرَّةٍ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْقَوْلِ ، وَجَزَى الْحِلَافَ فِي الرَّائِجِ الَّذِي لَهُ قُتْرَانُ

وَلَوْ بَيْعَ الثَّوَرِ فِي الْقُتْرَةِ الْعَتَابِ قَبْلَ مَعْقَدِ السَّمَلِيِّ جَزَ لِأَنَّهُ مَا مَكُولٌ كُلُّهُ كَالْتِمَاحِ ،

١ (يَصِحُّ فِي الْأَعْلَى) وَ (يَجْ)

٢ مَتَاهُ الطَّالِبِيُّ ١ / ٢

٣ يَنْظُرُ فَتَحُ الْعَزِيزِ ٢٥٢ / ٤ ، رَوَيْتُ الطَّالِبِيُّ ٥٥٨ / ٢

٤ مَتَاهُ الطَّالِبِيُّ ١ / ٢

٥ قَالَ الرَّافِعِيُّ : لِأَنَّ الشَّامِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَرَ بِمَنْ أَعْوَانَهُ يَشْتَرِي لَهُ بِأَقْلَهِ الْوُطْبِ ، فَتَحُ الْعَزِيزِ

٢٥٢ / ٤ مَتَاهُ الطَّالِبِيُّ ٥٥٨ / ٢

٦ يَنْظُرُ مَتَاهُ الطَّالِبِيُّ ١٥٤ / ٥

٧ فِي (بَا) وَ (جَا) وَمِثْلَهُ إِلَى ذَلِكَ الْقَاسِمِيُّ حَسْبَهِ

٢٥٥ ( ويدعو صلاح الثمر [ظهور]١ مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون ، وفي غيره٢ أي فيما يتلون ( بأن يأخذ في الحمرة أو السواد )٣ والأسل في ذلك تسمير أنس الرهو من يحمز أو يحمز/٤

وقال بن عمر طئع الثريا ، وقال عطاء أن يأككل ، وقال النخعي أن يصوى ويشند

وليس ذلك باختلاف ، وإنما هو إشارة إلى الحالة التي يأمن فيها العذبة ، وصيغتها أصحاحا بتغير يحصل في صفة الثمرة وذلك يختلف باختلاف أجناسها ،

وفي حديث أنس في الترهذي في العنب حتى يعمود وفي الحب حتى يشند ، وصيغته الرافعي٥ فالصيرورة إلى الصفة التي تطلب عالياً٦ لكونها على تلك الصفة ، ورأى أن هذه شاملة للثماء الذي يستطاب أكله في الصغر قبل وصوله إلى حالة الصلاح وهي حالة الاجتهاد في العالب

والحب الذي صلاحه بالاشناب ولا موصوفة٧ فيه ولا حموصة ولا يصح ولا حلاوة ولا ورق الفرصاد التي صلاحها شاعريها٨

١ ( ظهور ) ملاحظ من ( د ) ، وثلاث من ( ب ) و ( ج ) ، وهو التوافق نسخا ٢ / ٦

٢ مباح الطائفي ٦٠ / ٧ - ٦١

٣ المرجع السابق ٢ / ٦١

٤ ( ٢٥ / ٢٤ )

٥ ينظر محمد الشافعي ١٤٧ / ١ ، القس للأوزي ٢٥١ / ١

٦ ينقسم من جهة من ٢٩٦

٧ قال الرافعي : أو قال فكل ذلك وهو الصلاح في هذه الأشياء مبيرونها إلى الصفة التي تطلب عالياً لكونها على تلك الصفة لكون قد ينظر عبارة شاملة فتح المير ٢٥١ / ٢

وقال المير في روضة الطائفي ٥٥١ / ٢

والعبارة الشاملة أن يقال : وهو الصلاح في هذه الأشياء مبيرونها من الصفة التي تطلب عالياً لكونها على تلك الصفة

٨ العمومية أي التقييد ( مختار المحتاج خمس )

٩ ينظر فتح المير ١ / ٢٥١ - ٢٥٢ ، روضة الجليلي ٥٥٥ / ٢

وقال الماوردي<sup>١</sup> أن ينهي إلى أدنى أحوال كعائده ، وبه بالأدنى على أنه يكفي  
أول أحوال الصلاح ويجب حمل كلام الرافعي على ذلك ، وحمله الماوردي<sup>٢</sup> شامية  
أقسام

أحدها<sup>٣</sup> : صلاحه باللون<sup>٤</sup> ، وذلك في التحل بالأحمر أو الأصفر<sup>٥</sup> ، وفيه الكرم  
بالحمرة أو السواد أو الصفاء أو البياض ، والمواكبة المطلوبة منها ما صلاحه  
بالصفرة كالتشمس ، أو الحمرة كالتعصب ، أو السواد كالأحاس ، أو البياض  
كالتنصاع<sup>٦</sup> ، وقال القاضى أبو الطيب<sup>٧</sup> إن التنصاع أحمر في صغره وكبره ،  
فصلاحه بطيب طعمه وحلاوته ، وكذلك [حمل] الشيخ أبو حامد العنبر الأبيض  
القسم الثاني ما صلاحه بالطعم : إما بالحلاوة كقصص المنكر ، أو الحموضة  
كثمر من إذا رالت المرارة بالحلاوة أو الحموضة ، فذلك صلاحه

الثالث بالتصنع<sup>٨</sup> كالبطيخ والتين ، فإذا أدت صلابته بهذا صلاحه .

الرابع بالقوة والأشداد<sup>٩</sup> كالقمح والشعير

الخامس بالطول والامتلاء : كالعلف والبقول والقصص .

السادس بالكبر كالقشاة والخير واليانجنان

السابع بانشقاق كملامه كالقطن والجوز<sup>١٠</sup>

١ ينشر الحافوي ١٩٥/٥

٢ ينشر مخرج السنين

٣ في (أ) أحمرها ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٤ في (أ) بالبور ، وأثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٥ في (ب) و (ج) بالأحمر أو الأصفر

٦ في (أ) كالأحاس والتناح ، وأثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٧ ج (٢ ، ٣ ، ٤ ب)

٨ (جمل) ساقط من (أ) ، وأثبت من (ب) و (ج)

٩ في (ب) كالجوز والوز



الثامن: - مسماحه وانتشاره كالتورد واليلوفر<sup>١</sup> ، و ورق الثوت صلاحه أن يسمير  
سكارجل اليم<sup>٢</sup>

يد صلاح يسميه  
( ويحكفي بنو صلاح بعضه ) وإن قل<sup>٣</sup> حتى لو بدا في حبة واحدة في قس  
يسير منها كان صلاحاً لجميع ذلك الجنس<sup>٤</sup> لأن الثمار لا تطيب دفعة ، هذا اعتبر  
في شكل ما يباع طيب<sup>٥</sup> حميمه<sup>٦</sup> أدى<sup>٧</sup> إلى أنه لا يباع شيء ، أو يباع حبة حبة ، وفي  
شكل منهما خرج ، وليس صلاحاً لجنس آخر  
فلو باع بسر<sup>٨</sup> بدا صلاحه وعسا<sup>٩</sup> لم يبد صلاحه صفقة واحدة اشتراط القطع في  
العنب دون البسر<sup>١٠</sup> ، وقول المصنف بعصه يعيد ذلك ، وعن الليث ين سعد أن أحد  
الجنسين يتبع الآخر  
واليدو هو الظهور وبدا اتصاله أي ظهر غير مهمور<sup>١١</sup> ، وليس من الابتداء يقال في  
ذلك بدأ بالهمزة

١ في (ب) اليمس ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٢ التهور يسمي السور والنام ويقال تهور بدين ممتوحين ، هو الزهر المارسي ( ينظر  
تحرير القسط الشبه ١٤٢/١ )

٣ ثم قال بلوردي أخيراً في السوي ١٩٦/٥

٤ وجملة القول في بنو للصلاح أن تنهي الثمرة أو يصبها إلى أنش أحوال كمالها فتجوز من العامة  
٥ منهاج الطالبين ٢/ ٦١

٥ في (ب) و (ج) عليه

٦ في (ب) أدنى ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٧ في (ب) دفعة واحدة ، وثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٨ ينظر فتح التحرير ٢٤١/١ روضة الطالبين ٣/ ٥٥١

٩ في (ب) مهمور ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

﴿وَقُلْ بَاعُوا بَعْدَ بَيْعَتِكُمْ أَوْ بِمِثْلِهَا بِدَارِكُمْ وَأَوْ بِمِثْلِهَا بِدَارِكُمْ﴾ (نساء: ٢٤)  
 [أي] فلا يبيعه إذا أفرد ما تم بيد صاحبه . ولا إذا احتلف البستان على الأصح  
 بينهما . ويتبع إذا احتلف النوع في الأصح  
 وقال مالك<sup>١</sup> إن البستان يتبع البستان إذا مجاوراً ، وربما نقل عنه الصبيح<sup>٢</sup> ببستاني  
 البند الواحد

وإن هذا الصلاح في ملك غير البائع ، ولم يبد في ملكه ؛ فإن كانا في بستانين فلا  
 حيرة به قطعاً . وكذلك إن كان في بستان واحد على الأصح<sup>٣</sup> ، ويجري التوحيه  
 فيما لو أكر ملك غير البائع في بستان واحد ، والأصح أنه لا يكون للمبيع حكم  
 الثوب ، هذا ما ذكره الرازي<sup>٤</sup> رحمه الله  
 والمشهور في البستانين - أنه لا يبيع أحدهما الآخر ، والخلاف قريب لم أراه إلا في  
 كلام الغزالي<sup>٥</sup> أخذاً من تفقه الإمام<sup>٦</sup> وهذا إذا باعهما صفقة<sup>٧</sup> واحدة  
 أما إذا أفرد البستان الذي لم يبد صلاحه ، وقد بدا صلاح<sup>٨</sup> الثاني إلى جانبه .

١ في (٥) بستانين . وثالثت من (ب) و (ج) وهو موافق للمحتاج ٦٦/٢

٢ غياض الطالين ١١ / ٢

٣ رواية في (ب) و (ج)

٤ في (ب) الجنس

٥ ينظر : الأخير ١٥ ، ١٦

٦ في مكان كلمة ( قطعاً ) يوافق في (ج)

٧ ينظر : روضة الطالبين ٥٥٥/٢

٨ ينظر : فتح الباز ٢١٩/١ - ٢٥٠ ، روضة الطالبين ٥٥٥/٢

٩ ينظر : التوسيط ١٥١/٢

١٠ ينظر : مواهب المطلب ١٢٨/٥

١١ ( ١٠٥٣ / ب )

١٢ في (٥) أما إذا أفرد ، وثالثت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

١٣ ب ( ١٠٦١ / ب )

فلم أقف على الخلاف فيه لعبر الرافي<sup>٢</sup> ، والأصحاب جازمون بعدم النتيجة<sup>٣</sup>  
وإذا اختلف النوع في البستان الواحد كالمعني والبرسي<sup>٤</sup> فاختلاف مشهور ،  
وتصحيح السبعة هو بعبه في الإملاء ، وبه قال الأكثرين  
ومصحح القامسي أبو الطيب أنه لا يتبع وادعى أنه نصه<sup>٥</sup> في الموطي ، لقوله إن  
الشتوية لا تتبع الصيفية ، وليس بصريح<sup>٦</sup> .  
واحتار ابن خيران في التأخير أن أحد النوعين لا يتبع الآخر ، وفيه بدو الصلاح أنه  
يتبع  
واختلاف إذا افرق لكل واحد بصيغة<sup>٧</sup> كتباً قل ، وكذلك في اختلاف الملك ،  
ولم يقل أحد بأن وقت بدو الصلاح يتكفي وإن لم يوجد بدو الصلاح ، وما أفهمه

١ في (١) ولم أجد ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح ، لأن الماء واقعة في جواب الشرط  
٢ قال الرافعي إذا بدا الصلاح في ملك غيره ، ولم يبد في ملكه لم يخل أب أن يكون في بستان واحد  
، أو في بستانين ، فإن كتب في بستان واحد ، وباع منطقة فقد اكتفياً بهين ، فبب لو كان الملك  
صاحبه وأقر ما لم يبد في الصلاح بالبيع ، وهل يخل له خصم من بدا فيه الصلاح حتى يستثنى فيه عن  
شرط البيع أم لا ؟ وهو الرد من الخلاف في غير أنحاء الصفة ، فإن ثبت الخلاف في اعتبار واحد  
لك ، والحالة هذه ، فسيهله أن يقال أحد الوجهين أن الخصم ، كتباً لو كان من بدا فيه الصلاح ملكه  
، فيطرده الوجهان .

والتالي القطع بدائع ، وإن كانا في بستانين فقد قبل الإجماع التمتع بأحد لا غيره به ، ولا نظر إلى بدو  
الصلاح في بستان غير الواقع ، لحقنا إذا لم يفرق فيه بدا فيه الصلاح من ذلك البستان ، ولم يبحر في  
البيع بين أن يكون ملك الواقع أو ملك غيره ، فلهذا أن لا يفرق فيما بدا الصلاح في بستان آخر أيضاً إذا  
لم يشترط إحداهما البستان ، والله أعلم فتح العزيز ٢٥٠/٤

٣ يظهر روضة الطالبين ٥٥٥/٢

٤ القامسي غريب من الرطب

البرسي : صرب من التمر أحمر مشرب بعضراً كثيراً للحاء سبب الخلط (١) لسان المزبد (٢)

٥ ج (١٢/١٢)

٦ في (١) بصحيح ، والمثبت من (ب) و (ج)

٧ في (ب) صفة

ككلام الفزالي وغيره من ذلك متناول على حصول التصالح في غير المبيع ، وقد تقدم مثل هذا في التأخير

وإن أمكن أن يفتل باعتبار الوقت في التصالح دون التأخير ، لأن الوقت قد يحصل الأمن من النجاسة المقصود بالتصالح ، ولا يحصل الانكشاف المقصود بالتأخير

حكم النزاع في ذلك كالتصالح إذا اشترى بعض السنانين وشك في بدو التصالح في بعض الثمار ، وكذا التطبيع يجوز بيعة مطلقاً إذا تضمنت واحدة منه ، [ويدخل بكل ما هو موجود فيه ، ويترك حتى يلحق الصغار الكبار ولا يدخل ما لم يوجد منه] ، ولو شرط دحوله لم يصح خلافاً لما لك .

والجمل والتجزؤ والسلق ونحوها إن اشترى ورقة ؛ فإن شرط القطع حار ، وإن شرط اقتضية أو أطلق لم يجر

وإن اشترى أصله الموروس لم يجر ؛ سواء حار بيع الغائب أم لا ، لأنه لا يمكنه رده إلى البائع على صفته<sup>١</sup>

والقنيط : كالتطبيع ؛ لأن المقصود منه ظاهر ، والمستتر عروقه ، والسنجم<sup>٢</sup> إلى كمال المقصود منه ظاهر<sup>٣</sup> فكالقنيط ؛ وإلا فكالسلق والكسرات

قال القاضي جميعاً إذا بيع مع أصله صح ، ويؤمر بالقطع ، ولو باع المرووق دونه لم يصح ، ويكون بيع غائب مجهول<sup>٤</sup>

١ (التصالح) سابقاً من (ب) .

٢ ما بين القوسين سابقاً من (ب) ، والثلث من (ب) و (ج) .

٣ ينظر التاج والإيضاح ٥٠٣/٤

٤ ينظر التمهيد ٢٨٧/٣ - ٢٨٨

٥ القنيط : ضرب من القنول ، وهو بالنجم (كسرة العرب قنيط) .

٦ السنجم : ديت ، وقيل هو ضرب من القنول (كسرة العرب سنج) .

٧ في (ب) ظاهر ، والثلث من (ب) لأن الظاهر خبري ، وفي (ج) إذا كان المقصود منه ظاهراً

٨ ينظر بيعة التطبيع ١٥٦/٥

والشعب العارضي ما يتكرر قطعه حكمه حكم المكرات<sup>١</sup> .  
وقال القاضي حسين في الحرر ومحرم : إذا كان في الأرض وبمصره [ظاهر] يجوز بيعه كالمسيرة يرى بعضها  
وقال الإمام<sup>٢</sup> : إن البقول التي تترايد لا يجوز بيعها إلا بشرط القطع وليس لها حالة بدو صلاح  
ولو باع ثقت أو التفصيل بشرط أن ترعاه دواب المشتري لم يصح ، ولا يحظى عن شرط القطع  
وقال الفزاري في الوسيط<sup>٣</sup> : ينقل إن بيع مع الأصول فلا يشترط القطع<sup>٤</sup> وإن بيع دون<sup>٥</sup> لأصول يترك على القطع<sup>٦</sup> ، قيل<sup>٧</sup> : معناه لا بد من شرط القطع ، وقيل يترك<sup>٨</sup> الإطلاق على القطع ، والأولى أن يقال : إن كان له حالة جزئية وانتهى إليها صح الإطلاق ، وترك على القطع<sup>٩</sup> ، وإن لم يكن له حالة جزئية ، أو كانت ولم ينته إليها فلا بد من شرط القطع

١ ينظر فتح المبر ٢٥٤/١

٢ (قدهن) سقط من (د) ، والثابت من (ب) و (ج)

٣ قال الإمام

فأما القول في المزروع فهي تنقسم إلى التي يبيع ، وإلى التي لا تملك ، فأما ما يملك منها إذ جرت حكمه من البقول ، ومنها القوط ، وما لا يملك فهذا الجنس يكتفى بترايداً له<sup>١</sup> ولا يوقوف له ، فإذا بيع منه جزء ، فلا بد من شرط القطع . نهاية المطلب ١٤٩/٥

٤ قال الفزاري

وأما البقول فإن بيع مع الأصول فلا يشترط القطع ، فإنه لا يضمن لهامة ، وإن بيع دون الأصول يبيع عن القطع ، فإنه يجوز من تأخير القسوة ، واختلاف ما دخل تحت العقد بعد لم يدخل الوسيط ١٤٩/٢

٥ ب (ب) ٢٥٤/١

٦ ب (ب) مع الأصول

٧ ب (ب) فإن قيل

٨ ب (ب) ويحل بين الإطلاق

٩ من قوله : والأولى أن يقال : إن كان له حالة جزئية وانتهى إليها

فإنه يطبخ إلى باعه مع الأرض صح ، وإن أئرد أصوله ثم يجب شرط القطع إذا لم  
 ثم يجب الاحتياط ، والحسن الموجود للسائح ، وما يحدث للمشتري ولا يأتي فيه  
 الخلاف الذي في ثمره النحل لأن هذا يطول ، وإن حيف الاحتياط وجب شرط  
 القطع

ولو باع الأصول قبل حملها وجب شرط القطع أو القلع ' فليس / شرط واتفق ' إبقاءه  
 فحصل ' هاتحمل ' للمشتري .

وإن بيع الطبخ مع أصوله<sup>١</sup> منفردة عن الأرض ' قال الإمام<sup>٢</sup> والمتولي<sup>٣</sup> لا بد من  
 شرط القطع لأنه متعرض للماعة بخلاف الشجر<sup>٤</sup> ، والأولى ' لأقرب إلى كلام  
 العراقيين إذا لم يجب الاحتياط أنه لا يجب ، وإن باع الطبخ دون أصوله فقد  
 سبق ومثاني<sup>٥</sup> الأقسام في البلديان والخياري وبحره<sup>٦</sup>

فإنه لا بد من الحداد باع نصف الثمار على رؤوس الشجر مشاعاً قبل مدو الصلاح<sup>٧</sup> (أخر)  
 لم / ' يصح '

١ ج - ١٢ / ب

٢ ج ١٥ / أ والقي ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٣ ج ١٥ / أ ، و (ب) ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٤ ج ١٥ / أ ، و (ب) مع الطبخ أصوله

٥ قال الإمام في نهاية المطاف ١٥١/٥ إذا لم يكن هذا الصلاح في البيع فهو وأسه عرضة الألف

وإن كان كذا فهو باع مع الشجر ، فإن الأشجار ليست عرضة الألف

٦ ينظر تسمية الإبل في الفرج ١/١٦٢

٧ (الشجر) ساقط من (ج)

٨ ج ١٥ / أ و (ج) وثاني

٩ ينظر فتح القريب ٣٥١

١٠ (١٠ / ٣١)

١١ ذكره النووي في روضة المتقين ٥٥٢/٢

قال الرافضي<sup>١</sup>، وعلموه بأن هذا البيع يستقر إلى شرط القطع ، ولا يمكن قطع النصف إلا بقطع الكل فيتصير البائع بقطع غير البيع ؛ فأنشبه ما إذا باع بضاعة معينة من سيف

وما ذكره من أن قطع النصف لا يمكن إلا بقطع الجميع ؛ إنما يستمر بتقدير دوام الإشاعة وامتناع القسمة

أما إذا جازت قسمة الثمار الرطبة بدأً على أنها إقرار فيمكن قطع النصف من غير قطع الجميع بأن يتعمد أولاً ؛ فليكن منع البيع مثبته على القول بامتناع القسمة لا مطلقاً ، وعلى هذا يدل كلام ابن الحداد ، قال القاضى أبو الطهيب وهو الصحيح انتهى كلام الرافضي<sup>٢</sup> ، رحمه الله ، وإذا جمعه مع باقي تفكير أن قسمة التماثلات إقرار على الصحيح<sup>٣</sup> ، أنتج أن الأصح الحوار في هذا النزاع ؛ لكن لا نجد أحداً من الأصحاب يصرح بذلك ، بل لا نجد إلا من قال بالبطلان ، ومارة بمرس النزاع في الثمار ، وثمة يصره في النزاع ، ومن عليه الشافعي<sup>٤</sup> في النزاع ، وبهذا المزمع ذكره في آخر المصالح ، والقاضى حسين في النزاع أيضاً ، والرويات في النزاع والقسمة جميعاً ، ولم أر أحداً خالف ابن الحداد في الحكم ، وإنما قالوا أنه إذا علل بامتناع<sup>٥</sup> القسمة ، فنقضه بمعصم في التعليل ، وقال إنه وإن قلنا

١ فتح المبرور ٢٥٦/٢ . ٢٥٦

٢ من قوله ( قطع النصف لا يمكن إلا بقطع الجميع ) إلى : بدأً على أنها إقرار فيمكن قطع النصف من (ج)

٣ في (١) الجميع ، وثالث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٤ في (أ) فيمكن مع البيع ، وثالث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٥ فتح المبرور ٢٥٦/٢ . ٢٥٦ : حكمه كغير ذلك الإمام النووي في روضة الطالبين ٢/٢٥٧

٦ في (ب) و (ج) الأصح

٧ ينظر الأم ٨٦/٢

٨ ينظر بحر المصالح ١٩٦/٦ . ١٩٧

٩ ب، ٢٥٦/٢

١ في (١) وهو

القسم صحيح لا يصح البيع لأنه لا يحسن قطعه ، وصح القاضي أبو الطيب  
 عليه ابن الحداد لأن القاضي نص عليها . قال في المصالح على نصف الزرع لا  
 يجوز لأنه لا يقسم<sup>١</sup> أحصر ، ولا يجوز شريكه على أن يقطع منه شيئاً انتهى .  
 ومقتضى التصريح على القسم كما ذكره القاضي ، ويعني أن يعرف حكم  
 القسم في ذلك فيقول الزرع لا يجوز قسمته حرصاً ، وكذلك الشار غير  
 الرطب والعنب ، وأما الرطب والعنب ، فيعبر فيهما<sup>٢</sup> الخرص ، وفي قسمتهما  
 حرصاً على القول بأن القسم إقرار بخلاف القول عن نصه في الصرف الجوار ،  
 ويذكر القاضي<sup>٣</sup> أنه الأصح ، لكنه ذكر في ذلك لمكان<sup>٤</sup> أن الأظهر أنها بيع ،  
 وعليه لا شك في امتناع القسم وطلال البيع ، واختار في قسمه الرطب والعنب  
 على الشجر المبع

وإن قلنا بالإقرار لأن الخرص [على] لا يعلم به نصيب واحد على الحقيقة ، وفي  
 الركلا جور للحاجة مع [مكور]<sup>٥</sup> شركة المسكن ليست شركة حقيقة ؛ بدليل  
 أنه يجوز أداء حقهم من موضع آخر  
 وهذا إندي احترقه هو الذي ربحه الهوي<sup>٦</sup> والمحملي وقال إنه المنصوص عليه/<sup>٧</sup>  
 في سائر كتبه غير الصرف ، وأشار المحامي إلى أن محل الخلاف بعد بنو  
 الصلاح ؛ أما قبله فلا يجوز ، ويجوز الرطب والعنب لا يجوز هذا هو القول

١ في (ب) لا يجوز أن يقسم أحصر

٢ في (ب) يخرج فيهما

٣ ينظر فتح الميزان ٢/١٠٩

٤ (الفتا) سابق من (ج)

٥ في (ج) تقديم وأخير ، قوله ( وعليه لا شك في ) مستندة بعد ( واختار في قسمه ) فاصبحت مستندة  
 واختار في قسمه وعليه لا شك في الرطب

٦ (على) سابق من (أ) ، وثبت من (ب) و (ج)

٧ (مكور) سابق من (ب) والفتا من (ب) و (ج)

٨ ينظر الكتيب ٢/٢٨٧ ٢٨٨

٩ ج (أ) ، (ب)



ولنا وجه بدحول الخرص فيما عدا الرطب والعنب ؛ فلا يبعد أن يحسب على مقتضاه خلاف في قسمته حرصاً

إذ دامت ذلك علمت أن بيع نصف الثمرة مشاعاً على الشجر قبل بدو المصالح (لا يصح) كما قاله ابن الحداد إما قطعاً ، وإما على الأصح والقول بالجواز لم أر من قال به غير الرافعي<sup>١</sup> ، والقاضي أبي الطيب ، وهذا لم يعتنا به أيضاً

أما الرافعي فحيث بناء وصرح بذلك ، قال : إن أظهر أن القسمة بيع<sup>٢</sup> ، وإن كان الأصح عدمه في باب القسمة ، وعدم غيره حاله<sup>٣</sup> ، فلا نسب إليه القول بالحوار وأما القاضي أبو الطيب فخرجها على القسمة ، ولم يصرح بالأصح عنده في القسمة هل هو الحوار أو عدمه<sup>٤</sup> فإن خرج هذا من ذلك وجه بجواز البيع فهو صحيح

<sup>١</sup> فإن باع نصف الثمرة أو نصف الزرع بشرط قطع ما باعه وما لم يبعه<sup>٥</sup> فلا<sup>٦</sup> يصح سواء قلنا القسمة بيع ، وإقرار ، ولا يجري فيه الوجه الذي في بيع ذراع من ثوب تنقص قيمته بقطعه<sup>٧</sup> ، لأن هناك مبيع<sup>٨</sup> غير مشاع ، فيمكن إقراره<sup>٩</sup> بالقطع وهذا لا يمكن

١ (لا يصح) منقطع من (٢) ، والمثبت به (ج) و (د)

٢ في (ج) من كتبه به

٣ ينظر فتح المبرور ١/٥٩٢

٤ ينظر المرجع السابق

٥ ب (١٠٩ / ١)

٦ في (ب) و (ج) إقراره

١٠٠ اشتري نصف الثمرة مع نصف / الشجرة ، أو نصف الزرع مع نصف الأرض ،  
مشاعاً جاز

١٠١ بين رجلين شجر عليها ثمرة أو أرض فيها زرع لهما ، فاشتري أحدهما بنصيب  
الأخر من الثمر أو الزرع قبل بدء الصلاح لم يجر ، وهذا كالمزاع الأول ؛ فإن  
اشتري أحدهما بنصيب صاحبه من الثمرة أو الزرع بنصيب نفسه من الشجر أو  
الأرض بشرط التقطع [جاز]

ويلزم المشتري قطع جميع الثمرة المصنف الذي لم يبع ؛ لتبريع الذي باعه ،  
والنصف الآخر بشرط التقطع

وإن كان الشجر أو الأرض لأحدهما والثمره والزرع بينهما ، فباع صاحب الشجر  
والأرض نصفهما بنصف صاحبه من الثمرة والزرع بشرط التقطع جاز

١٠٢ باع نصف الثمرة مع نصف التخل صح ؛ وكانت الثمرة تابعة

١٠٣ الشجرة أو الأرض لواحد ، والثمره أو الزرع لأخر ، فباع نصف الثمرة أو  
نصف الزرع من مالك التخل أو الأرض ، فعلى التوجهين [ج]

١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧

١ قوله ( بنصيب صاحبه ) ساقط من (ب) ، وبه (ج) بنصيب الآخر

٢ (عن) ساقط من (د) ، والفتحة من (ب) و (ج)

٣ ينظر روضة الطالبين ٥٥٢/٢

٤ ينظر فتح القدير ٣٥٢/٤ ، وروضة الطالبين ٥٥٢/٢

٥ ينظر روضة الطالبين ٥٥٢/٢

٦ قوله ( بنصف ) ساقط من (ب) و (ج)

٧ (ب) ساقط من (د) ، والفتحة من (ب) و (ج)

اشتراط القطع<sup>١</sup> : لو باع الثمار من صاحب الأصل ، والأصح ، لا بشرط ، فيكون الأصح هنا أنه لا يصح . ولو كانت الثمر والأشجار ، أو الررع والأرض مشتركة بين اثنين ، واشترى أحدهما نصيب صاحبه من الررع أو الثمرة ، ونصيبه من الررع أو الثمرة لم يجر

ولو اشترى نصيب صاحبه<sup>٢</sup> من الثمرة بنصيبه من الشجرة ، أو نصيب صاحبه من الررع بنصيبه من الأرض ، جاز بشرط القطع ، وعلى مشتري الثمرة أو الررع قطع الكل

ولو كانت الأشجار أو الأرض لواحد ، والثمر أو الررع لآخرين ، واشترى صاحب الشجرة نصيب صاحبه من الثمرة بنصف الشجرة ، أو اشترى صاحب الأرض نصيب صاحبه من الررع بنصف الررع بشرط القطع جاز<sup>٣</sup> ، ويسوي وجهان مبين على اشتراط القطع إذا باع الكل من صاحب الأصل ، فإن باع نصف الثمرة أو نصف الررع من غير مالك<sup>٤</sup> الأرض اشتراط القطع

وإن كانت الأرض لآخرين ، والررع لواحد ، فباعه من أحدهما ، فالحكم واحد ، وإن باعه من مالك الأرض ، فعلى الوجهين ، وإن باع الكل من أحدهما لم يصح ، وإن باع النصف من أحدهما ، فعلى الوجهين

١ ينظر روضة المقلدين ٤٥٧/٢

٢ ج ١ ، ص ١٠٠

٣ ج ٢ (ج) يوجد تكرار ، حيث قال : واشترى أحدهما نصيب صاحبه من الررع أو الثمرة بنصيبه من الررع أو الثمرة ، لم يجر . ولو اشترى نصيب صاحبه من الررع أو الثمرة بنصيبه من الررع أو الثمرة ، لم يجر . ولو اشترى نصيب صاحبه من الررع أو الثمرة بنصيبه من الررع أو الثمرة ، لم يجر

٤ ولو اشتط من (ب)

٥ ج ٢ (ب) الأشجار والأرض ، والثلث من (ب) و (ج) وهو الأصح

٦ ج ٢ (ب) والثمر والررع ، والثلث من (ب) و (ج) وهو الأصح

٧ ينظر روضة المقلدين ٤٥٨/٢

٨ ج ٢ (ب) و (ج) ملكي

وإن كانت الأرض أو الزرع لأخر هباج الزرع بصف الأرض ، قال المتولي [إن قننا] إذا باع الزرع من مالك الأرض بشرط<sup>١</sup> القطع صح ، ويقطع الكل ، وإن قلنا لا يشترط بطل العقد ، ولو اشترى<sup>٢</sup> جميع الأرض بصف الزرع بطل ، ولو باع جميع الزرع مع نصف الأرض<sup>٣</sup> لم يحر

١٢٢ لو اشترى نصف ثمرة غير المؤبرة ، قال الماوردي<sup>٤</sup> ، بطل العقد لتعدد اشتراط من القطع ، وهذا منه مبني على أمرين أحدهما ، وجوب اشتراط القطع والأصح خلافه ، والثاني امتناع القسمة ، وقد علمت ما فيه

١٢٣ (ومن باع ما بدأ صلاحه ، ألزمه سقيه قبل التحلية ويمدها ) ومن باع ما بدأ صلاحه بشرط التبقية أو مطلقاً وجبت<sup>١</sup> تبقيته إلى أواس الجداد للعرف ، وإن باع بشرط القطع فلا وإذا وجبت تبقيته لزم البائع سقيه<sup>٢</sup> بقدر ما ينمي ويصل من الثقف والفساد لأنه من ثمة التسليم الواجب ، ولا فرق بين الثمرة والزرع في ذلك

١ في (د) بصف الآخر ، والثبت من (ب) و (ج)

٢ ينظر تنب الألفه لوح ١/١٦١

٣ (إن قلنا) سلفه من (د) ، وبثبت من (ب) و (ج)

٤ في (ج) يشترط

٥ ب (٢٨ / ب)

٦ في (ب) ولو باع جميع الأرض مع نصف الزرع

٧ ينظر المعاري ١٦٨/٥ ١٦٥

٨ في (ج) ولو باع

٩ هباج الطالوع ٦١/٢

١٠ في (د) وجب ، والثبت من (ب) و (ج)

١١ في (ب) تبقيته ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

ولا خلاف عندما في وجوب التثنية ، وأما النسفي فأوجبه الجمهور<sup>١</sup> ، وقيل بتحريجه على قولي وصح الجوائح ؛ ففي وجه يلزم المشتري<sup>٢</sup> ، والأصحاب أطلقوا وجوب النسفي ، ويجب تقييده بما إذا لم يشترط القطع ككما قدمناه ؛ وإن لم يصرحوا به ، وإن<sup>٣</sup> شرط النسفي على المشتري بطل البيع .  
والمنى ينتهي زمان وجوب النسفي يخرج بما سذكره في وضع الجوائح من كلام القاضي حصين [وغيره]<sup>٤</sup> ثلاثة أوجه  
أصح إلى أن الجدار  
والثاني يتأخر بعد ذلك زماناً لا يسبب<sup>٥</sup> المشتري فيه إلى ثوانٍ<sup>٦</sup> بترك التماس على التماس على الأشجار  
والثالث بمعنى الجدار والجدار [على المشتري]<sup>٧</sup> قال الخوارزمي<sup>٨</sup> في الأصح

١ في (ب) وأما الزرع

٢ ينظر فتح المبرور ٣٥٩/١

٣ ينظر المرجع السابق

٤ في (ب) وأن شرط

٥ رتبة في (ب)

٦ في (أ) لا يثبت ، وأثبت من (ب) وطه الأصمحي لرافقته نهاية الطلب ١٦ / ٥

٧ (١ / ٣٧)

٨ ما بين التومصين سابقاً من (ب) ، ولثبوت من (ب)

٩ الخوارزمي : محمد بن محمد بن أبيان ، أبو محمد الحراني ، مظهر الدين الخوارزمي ، صاحب المشكاة في الفقه من أهل خوارزم ، كثر إماماً في الفقه والمصنف ، فقهياً مصداً مؤرخاً له تاريخ خوارزم ، ولد بخوارزم في رمضان ١٢٠ هـ - مبع أباه وحده الفلاس بن أبيان ، وسماهين بن أحمد البيهقي وأبوهم - توفى في رمضان سنة ٥٦٨ هـ ( ينظر طبعات الشافعية لخطيب ٦٨٩/٢ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ١٩٧٢ )

واعلم أن الثمار قبل التحلية غير مبسوطة ، وبعد التحلية فيها قولان .  
 الجديد المشهور أن قبضها بالتحلية ، وعلى القديم [أنه] لا بد من النقل ، فعلى  
 القديم اليد فيها للبائع ، وعلى الجديد أن لم يوجب السقي على البائع ، فاليد  
 للمشتري ، وإن أوجبناه فاليد لهما ، وسببنا أن الخلاف في وضع البائع  
 [باق] فيها أن شرط القطع فيحتل أن يقال يأتي في وجوب السقي أيضا<sup>١</sup> ولكنا  
 قدعنا القديم بحالة الإبقاء أو الإطلاق<sup>٢</sup> لأنهما استحق فيهما القول بوجوب ،  
 وبعد القول به في غيرهما<sup>٣</sup>

بصرف ( ويصرف مشتريه بعدها ) من عليه الشافعي ، وقال الإمام<sup>٤</sup> : إنه لا  
 خلاف فيه ، لكن القاضى حسين وابن الصباغ حكيا عنه القديم ، أنها لا تكون  
 مقبوضة كما سبق

١ قوله : الثمار قبل ( سابق من اليد )

٢ ج ( ١ ) ومن القديم ، والفتى من اليد

٣ قوله ج ( ١ )

٤ من قوله ( من كلام القاضي حسين وغيره بملأه أوجه - إن - وسببنا أن الخلاف في وضع البائع )

سابق من ( ج )

٥ ( باق ) سابق من ( ١ ) ، والفتى من اليد و ( ج )

٦ ج ( ١ / ١٥ )

٧ ج ( ١ ) الإبقاء والإطلاق ، والفتى من ( باق ) وهو الأصح

٨ بطر : عبارة الشهاب ١٦٠/٥ ، ١٦١

٩ منهاج المتلقيين ٦١/٢

١ بطر : منهاج الشهاب ١٦١/٥

١٢٥ (ولو عرهن مهلك بعدما كبره) فالحديد أنه من ضمان المشتري) لأن  
انتظية قبض يتعلق به جواز التصرف فدخل به في صمعه/ فكانت قبل ههنا بقل ،  
وهذا صمعه في الأم والصرف ، و به قال أبو حنيفة وهو قول عمرو بن دينار  
وأهلث بن سعد ، والثوري ، وداود ، وجمهور السلف ، وزوي عن عثمان ، ومعد  
بن أبي وقاص

وقيل ، إنه لا يصح غيره عن أحد من الصحابة

والقديم وينسب إلى الصرف من الجديد ، أنه من ضمان البائع ، وقال الأصحاب

إن الشافعي رجع عنه

و به قال ابن عبيد ، وأحمد بن حنبل على الصحيح من مذهبه ، وإسحاق ،

١. منهاج الطالبين ٦١/٢

٢. ب. (٢٩ / ٢١)

٣. ينظر الأم ٤٣/٢

٤. ينظر : المسند ٢٢٩/٢ ، بدائع السلف ٢١٢/٥

٥. عمرو بن دينار السلفي ، أبو محمد الأثرم الحمصي ، مولى موسى بن عذام مولى بني جهم زوي عن  
بني خالد بن عبيدة القتيبي ، و جابر بن عبد الله الأنصاري ، والسنن بن محمد بن علي بن أبي طلق وغيرهم  
، وزوي عنه ، أبي بن يزيد الطمار ، وإبراهيم بن إسماعيل ، وأيوب السخيتي وغيرهم ، قال عنه أبو زرعة  
وأبو حاتم والنسائي ثقة ورد النسائي ثبت ثوبه سنة ١٢٥ هـ (ينظر تهذيب الكمال ٢١١/١٤) ، تهذيب  
تهذيب ١٤١/١

٦. هو أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصمعي ، الأرمي مشهور بالصرف بالطبرستي ، سكن رافض  
مقتلاً على الرواح أحد العلم من إسحاق بن راهبه وأبي ثور وغيرهم ، سكن من أكثر الناس تعدياً  
تأديماً الشافعي ، وصف في فضائله والثناء عليه كثيرون ، وشكل صاحب مذهب مستقل ، وأبوه جهم  
مختار يعرفون بالطبرستي ، ثوبه بعد سنة ٢٧ هـ (ينظر تهذيب الأعيان ٢١٥/١) ، سير أعلام النبلاء  
(٤٩١/١٠)

٧. ينظر : التبيين ٩٢/١ ، المذهب ٢٩٨/١ ، السراج الوهيد ٢٠١/١

٨. في (ب) و به قال أبو حنيفة

٩. ينظر : الفتي ٨٧/٤ ، شرح منتهى الإزادات ٨٦/٢ ، كشاف الفزع ٢٨٧/٢

وحداثة من أهل الحديث<sup>١</sup> قالوا: يجب وضع الجوائح، لما روى مسلم<sup>٢</sup> عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: إِنْ بَعَثَ مِنْ أَحَدِكُمْ شَرْعاً هَاصِلَةً جَائِعَةً فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْ شَرْعِهِ [شَيْئاً]<sup>٣</sup>، يَمْ تَأْخُذْ مَا لَ أَحَدِكُمْ بِغَيْرِ حَقٍّ وَرَوَى مُسْلِمٌ [أَيْضاً] عَنْ جَابِرِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ فَلَمَّا حَدَّثَ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ هَلَاكُهُ مَوْصُوعٌ بِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ [٢] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: أَمْسَيْتُ رَجُلًا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَأْنٍ ابْتِغَاهَا فَكَثُرَ دِينُهُ، فَكُنَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ "تَصَدَّقُوا"

١. في (D) من المصنف الحديث

٢. ينظر الفهرست ٥١٦/٤

٣. رواه مسلم في صحيحه ١١٩٠/٢، مصنف السلفاء، باب وضع الجوائح وبذلك،

"لو بعث من أحدكم شراً فاصليه جائعه فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً" ثم تأخذ على أحدهم غير حق

٤. جابر بن عبد الله بن عمرو بن حزم الأنصاري المسلمي، أصبح ما فهم في عقيدته منه أبو عبد الله شاهد العقيدة كتاباً مع أبيه وهو حيدر، ومع يشهد الأثرى، شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم تسعة عشر غزوة، وقاتل من المشركين، الحافظ المسمى، نزلت منه أربع وسبعون وثيقة، ثمان وسبعون وثيقة سنة سبع وسبعين للهجرة وحمل عليه ابنه بن حشون وهو أميرها (ينظر الاستبصار في معرفة الأصحاب ٣٩٢/١، أسد الغابة في معرفة الصحابة ٣٩٤/١)

٥. (شيثاً) سابقاً من (D)

٦. رواه مسلم في صحيحه ١١٩١/٢، مصنف السلفاء، باب وضع الجوائح

٧. رواه مسلم في صحيحه ١١٩١/٢، مصنف السلفاء، باب استصحاب التوضيع من الدين

٨. في أبي القاسم سابقاً من (D)، والثالث من (ب) و (ج)

٩. أبو سعيد الخدري هو سعد بن مالك بن سنان بن عمرو بن لثيمة بن الأيخس الأنصاري الصحابي مشهور بعقيدته، استشهد بأحد، واستشهد بأمر بها، وعمر مع النبي صلى الله عليه وسلم تسعة وسبعين سنة، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الكثير، روى عن أبي بكر وعمر، عثمان وعلي، وروى عن ثابت بن خزيمة، وروى عنه من عقيدته الصحابة ابن عباس، وابن عمر، وجابر، وغيرهم، ومن عقيدته التابعين سعيد بن المسيب، وأبو عثمان النهدي، وطارق بن شهاب، وغيرهم، نزلت منه ٧٤ هـ، وقيل ٦١ هـ، وقيل ٦٢ هـ، وقيل ٦٥ هـ، رضي الله عنه وأرضاه

(ينظر الإنباء في تعيين الصحابة ٦٥/٢، الاستبصار في معرفة الأصحاب ١٦٦/٢)

١. في (أ) في عهد النبي ﷺ



عهد رسول الله ﷺ في ثمار اتباعها فتكثر دينه . فقال رسول الله ﷺ : 'لنحذقوا عليه . فتصدق الثامن عليه . فلم يزل ذلك وهاء دينه . فقال رسول الله ﷺ لمرمائه : خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك' .

ولو كانت الجوائح من صلب الياثع ! لأستطعت النبي ﷺ النجوم التي لحقته من ثمن لشمر التالفة

وجمعوا بين الحديثين : حميمو ، حدث جابر على ما قيل بدو الصلاح . وحديث أبي سعيد على ما بعده ، وروي هذا الجمع عن جماعة منهم أبو إسحاق المزوزي وهو جمع حسن . وفي نسخة الحديث قبل بدو الصلاح وبعده : ما يشهد له وأما الحديث [الثاني]<sup>١</sup> الذي فيه أمر بوضع الجوائح : شروي هكدا معتسرا ، وروي مطولا . نهى عن المشي . وأمر بوضع الجوائح<sup>٢</sup> . رواه حميد<sup>٣</sup> الأصرح عن سليمان

وغيرهم ، وروي عنه من غير الصحيح ابن عباس ، وابن عمر ، وجابر ، وغيرهم ، ومن غير المتعين سعيد بن مسيب ، و أبو عثمان النهدي ، وطارق بن شهاب ، وغيرهم ، فلهذا سنة ٦١ هـ . وقيل ٦٤ هـ ، وقيل ٦٢ هـ ، وقيل ٦٥ هـ ، وشي الله به وأرحمه

( ينظر الإحصاء في تمييز الصحيح ٦٥/٢ ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١٦٦/٢ )

١ في (أ) في عهد النبي ﷺ

٢ في (أ) و (ج) الحاشية

٣ في (أ) و (ج) أضاف

٤ في (أ) ومن بعده ، وأثبت من (أ) و (ج) وهو الأصح

٥ (لثاني) سقط ، من (أ) . وأثبت من (أ) و (ج)

٦ من قوله : شروي هكدا معتسرا . - أي - وأمر بوضع الجوائح ، ساقط من (ج)

٧ في (أ) أحمد

٨ حميد بن عيسى الأصرح الحكيم ، أبو عمرو الدارق الأصبدي ، مولى بني أمية بن عبد العزى

روى عن سليمان بن صلق ، وطارق بن عمرو ، وهشام بن أبي رباح ، وعكرمة بن أبي يحيى وغيرهم

وروى عنه حميد بن محمد الصائغ ، وسعيد الأشجعي ، وسليمان بن عيسى وغيرهم

ذكره حميد بن محمد في المبرقة الثالثة من ثلثي أهل مكة . وقيل : قد كان ذلك بكثير الحديث . وفي

مقدمة سنة ١٢٠ هـ ( ينظر تهذيب الكمال ٢٥١/٥ ، تهذيب التهذيب ٩١٠/٢ )

الجوائح [قال سفیان بن عیینة الراوی (عن حمید) لا أحفظه ، فکت اکثراً عن ذکر وضع الجوائح] "لأنی لا أدري کیف تکان الکلام" / في الحديث أمر بوضع الجوائح .

قال الشافعي<sup>١</sup> فقد يجوز أن يكون الكلام الذي لم يحفظه سفیان يدل على أن أمره بوضعها حصاً على الخبر لا حتماً [انتهى] وليس هذا من باب ترك التحق بالشك [بل] "لأن الشك" في الكلام المماثل طرق الشك إلى المراد بالكلام الموجود

سفیان بن عیینة بن أبي عمير ، أبو حميد الطوسي ، مولى محمد بن مراحيم ، روى عن أبيه بن ثعلب وإبراهيم بن عقیة ، وجمهر بن محمد الصفاق ، وحکیم بن حنبل وعمرهم ، وروى عنه إبراهيم بن بشير الرمادي ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو حشمة رعيه بن حرب وعمرهم قال مجاهد بن موسى سمعت ابن عیبة يقول ما تكلمت شيئاً قط إلا شيئاً حفظته قبل أن أكتبه ، مكنته فكتبته وقرأته بها وقرأه بالحقيرين وكتابته وذلك في أول يوم من رجب سنة ١٩٨ هـ ، نظر القدير الضمالي ٣٦٨/٧ ، تهذيب التهذيب ٤١٩/٢

٢ ما بين القوسين زيادة في (ج)

٣ ما بين القوسين سقط من (د) ، والثالث من (ب) و (ج) إلا أن (ب) قال سفيان بن عیینة ، والثالث من (ج) وهو الصحيح

٤ ج ١٥٢ ب

٥ قال الشافعي قال سفیان في حديثه عن جابر عن النبي ﷺ وضع الجوائح ما حفظته فقد يجوز أن يكون الكلام الذي لم يحفظه سفيان من حيث حميد يدل على أن أمره بوضعها على مثل أمره بالصحيح على التمسك ، وعلى مثل أمره بالصيغة بلوهاً حصاً على الخبر لا حتماً ، وقد شبه ذلك ويحور غيره قلت بعض الحديثيين معبرين معاً ، ولم يفت فيه دلالة على أنهم أولى به لم يجر عدداً أن بعضهم والله أعلم على الناس بوضع ما وحسبهم بلا خبر عن رسول الله ﷺ يثبت بوضعهم الأم ٥٧٢/٢ مستند الشافعي ١٤٥/١

٦ ج ١٥٢ ب) الذي يحفظه سفيان

٧ زيادة في (ب) و (ج)

٨ زيادة في (ب) و (ج)

٩ ب ٢٩ / ب

وقال مالك: يومئذ يوسع الثالث فساداً ، ولا يوسع آخر من الثالث  
قال الشافعي: لو لم يكن مفيان وهي حديثه : وصفت كل قليل وكثير أصيب  
من الصماء بعير جارية أحد<sup>١</sup>

هذا إذا كان يافقه مملوكة من : مطر ، أو برد ، أو جراد ، أو ريح ، أو  
حريق ، أو غير ، أو سموم ، أو رمهير<sup>٢</sup> ، أو [انقطاع ماء العين]<sup>٣</sup> ، أو سيل ، أو  
حر ، أو برد<sup>٤</sup> ، وفيه المكتوب أكثر ذلك أن تقرأها بمسكون التاء وفتحها ، وقد  
مسحتها المصنف بحسب في الروضة<sup>٥</sup> بالوجهين  
وإن كان بجارية أحبي : كسرفة ، أو غضب ، أو نهب<sup>٦</sup> ، فمليقان<sup>٧</sup> ، قطع  
الشيخ أبو حامد : بأنها من ضمن الشفري  
وقال ابن الصباغ : بي<sup>٨</sup> على القولين

١ ينظر التمهيد ١٩٦/٢ ، التاج والإعجاز ٥٠٧/١

٢ قال الشافعي : ولو لم يكن سموم وهي حديثه بعد وصفت وقت السنة بوسع الجالحة . وصفت كل

قليل وكثير أصيب من الصماء بعير جارية أحد عليه . الأم ٢٧/٢

٣ في (ب) وهو حديثه ، والثالث من (ب) و(ج) وهو الصحيح موافقة للأم ٥٧٢/٢

٤ بهاء الطلب ٥٩/٥

٥ (ب) ٢٧ / ب

٦ (انقطاع ماء العين) ساقط من (ب) ، والثالث من (ب) و(ج)

٧ في (ب) (أو جراد بر) فطحا مضبوطة

٨ ينظر روضة الطالبين ٥٦٢/٢ ، ٥٧٢

٩ في (ج) أو نسب

١٠ قال النووي : فذهب إليها من ضمن الشفري . وفيه قطع الأكثريين وقيل على القولين في

الجماعة . وفيه قطع الترمذي . روضة الطالبين ٥٦٢/٢

١١ في (ب) هي على القولين



وعلى توسط البغوي<sup>١</sup> جعل المرض المحوف مكانة ذرة غير المحوف ، واللعار  
الأشبه أن تحقق بالمرض له هيبة من الضيف ، وهي بعد الصلاح تشبه المرض غير  
المحوف بحكم الشرع بجوار يعبه وأمنها من العادة ، فإن أتحقها بالمرض فيبغى  
أن يكون الأصح عدم الانصاح ، وإن أتحقها بالرتبة فيبغى التصرف بحسب العلم  
والجهل ولا شك أن المشتري هنا عالم بمضمونها<sup>٢</sup> ، فلم يحكم بالانصاح<sup>٣</sup>

وإن قيل<sup>٤</sup> : من مهرّد ترك [المسقي]<sup>٥</sup> الملتزم<sup>٦</sup> موجد لتلّصاخ من غير إلحاق بشيء  
من تلك المسائل يحتاج إلى دليل ثم [إن غير]<sup>٧</sup> الرافعي<sup>٨</sup> لم يفرق بين أن يسم  
المشتري ترك المسقي أو لا

والأمر كذلك ، فإن قلنا : يمتنع فلا كلام

وإن قلنا : لا يمتنع وكان المشتري لم<sup>٩</sup> يشعر بالحوال ؛ حتى حصل<sup>١٠</sup> التلص قال  
الإمام<sup>١١</sup> : فلا خيار بعد التلص  
وقال الفخزاني<sup>١٢</sup> : له الخيار .

وقد روي ابن الرضا . بأنه كجناية البائع قبل القبض

١ ينظر التمهيد ٤٤٦/٣

٢ ج ١ (ب) ، لم يسمعه

٣ ج ٢ (د) وإن قلنا ، والثبت من (ب) و (ج)

٤ (المسقي) سقط من (د) ، والثابت من (ب) و (ج)

٥ ج ٢ (د) ، (المهرّد) ، والثابت من (ب) و (ج) وهو التصحيح

٦ (إن غير) سقط من (د) و (ج) ، والثابت من (ب)

٧ ينظر فتح الميزان ٤/٣٦٦

٨ ج ١ (٢٠ / ١)

٩ (لم) سقط من (ب)

١٠ ج ١ (٤٦ / ١)

١١ ينظر نهاية المطالب ٥/١٦٤

١٢ ينظر التوسيع ٢/١٤٥

هذا قلنا ، لا يفسخ بثبوت الحياز ، هذا ، إن كان المشتري جاهلاً بترك المئضي ، فإن علمه فيكون فيه خلاف مبني على رجوعه ببدل الثمرة

إن قلنا ، لا يرجع فلا حياز ، وإن قلنا ، يبرج ، ثبت الحياز لبطل المسحق وقال ابن الرضا : ومن هذا ما أخذ [عائدة] جليلة وهي أن البائع إذا أطلب لمبيع قبل القبض ، وقلنا لا يفسخ لعقد ، ثبت للمشتري الحياز ، سواء أكان المبيع مثلياً أو متقوماً

أما المصنف ، فهو يضمن البائع ما تلف بترك المئضي ؟ إن قلنا بالانسراح ، فلا يرجع [على] البائع بالثمن ، وإن قلنا لا يفسخ ، وأثبتنا الحياز ، وفسخه هكذا

وإن أجاز وقلنا لا حياز ، قال الإمام ، والفراحي ، والرافعي<sup>١</sup> : يضمن البائع القيمة ، إن كانت عند الطلب من دونه ، لقيم ، أو المثل ، إن كانت مثلية ، ويصير ترك المئضي كعصمة ذات سريان

ولنمثل أن يقول إذا لم يصح الجوائح ، ولم يعتبر استناد الثمن ، إلى سبب سابق فسبب [التمسك]<sup>٢</sup> ، إما اليد وقد زالت ، وإما الجنابة ، وترك المئضي ليس بجناية مصممة ، فتد . جزم الرافعي في كتاب الجراح .

١ في (ب) اليد ، وفي (ج) اليد

٢ في (ب) توجد

٣ (الفتاوى) سقطت من (أ) ، وأثبتت من (ب) و (ج)

٤ في (ب) و (ج) فلا يرجع

٥ (أخرى) سقطت من (أ) ، وأثبتت من (ب) و (ج)

٦ ينظر : مهجة المصنف ١٦٤/٥

٧ ينظر : المصنف ١٥٥/٢

٨ قال الرافعي : (إن قلنا بعدم الانسراح على البائع المصنف من القيمة ودلل . وإنما يجب ضمان ما تلف ، ولا ينظر إلى ما كان ينبغي إليه بولا العلوس . فتح العزيز ٣١١/١)

٩ (التمسك) سقطت من (أ) و (ب) ، وأثبتت من (ج)

١٠ فتح العزيز ١٦٤/١

انه لو أخذ زاده ، أو ماء ، أو ثياب به في منبره أهلت جوعاً ، أو عطشاً ، أو برداً ؛  
هلاً ضماناً ، لأنه لم يحدث فيه صنعة

وإن كان في كتاب لأطعمه حكمي عن الماوردي ما يقتضي الصمان في المصطر  
إلا أن يصرق بأن الصفي ملتزم بحكم المأوصيه ، وتركه يؤدي إلى تلف الثمرة  
غالباً وفيه نظر ، ثم اتفقوا على أن البائع لا يضمنها باعتبار كمالها كمالاً لو  
سقطت ، ولا يضمن إلا الموجود

أودعه بعهده فلم يمسحها حتى تلفت لا ضمان ، وفي الزايفي في كتاب الوديعه<sup>١</sup>  
وحيث فيه ، ولو أودعه دابة فلم يمسحها حتى تلفت ضمن على تفصيل مذكور في  
الوديعه

هلوا تعيب بتركه البائع المسمى فله<sup>٢</sup> أي للمشتري ( الخيار ) ، أم على  
التعديم فلا إشكال ، لأنه عيب حصل قبل تمام القبض  
وأما على التجديد ، فادعى الفزالي<sup>٣</sup> القطع به ، وهو قول أبي إسحاق

١ ( ٢٨ - ١ )

٢ ( كمالاً ) سابقاً من ( بدأ ) و ( ج )

٣ في ( ١٥ ) ، حتى تلفت ضمن على تعيين مذكور في الوديعه ، ويبدو أن هذه الجملة مطبوعه ، والمثبت  
من ( بدأ ) و ( ج )

٤ في ( ١ ) ولو ، والمثبت من ( بدأ ) و ( ج ) ثوابه ، فتاوى ٦١/٢

٥ صهاج الطالبين ٦١/٢ ، ٦٢

٦ المرجع السابق

٧ قال العراقي ، لو فسد الثمار بتركه المسمى وصحبت فليتشتري الخيار قطعاً ، لأن المسمى وجوباً يحكم  
العقد واقتضاء العرف الوسيط ٦١/٢

٨ ب ( ٢ - ٢ )

ويقل الإمام عن الصادق<sup>١</sup> وقال إنه على أشكائه متفق عليه ولم يحك الرازي غير ذلك<sup>٢</sup> ، ونسب عليه الشافعي في باب الجائحة من الأم<sup>٣</sup> ، ومن الأصحاب من قال هذا على قوله القديم وقال أبو علي الطبري أن الثمرة إذا عصفت ، وتعذر على البائع سقيها : لا يشت للمشتري الرد على الجديد وهذا هو النجاس ، وأما<sup>٤</sup> الذي يقتضيه كلام الشافعي في الأم<sup>٥</sup> ، وفي قول أبي علي هذا ما يشهد له<sup>٦</sup> : لأن السقي غير واجب إما مطلقاً كما تقدم<sup>٧</sup> من القاضي حسين حكاه<sup>٨</sup> وجه<sup>٩</sup> ، [وأما عند<sup>١٠</sup>] المعج<sup>١١</sup> فيكون وجهاً ثالثاً وعقل الإمام<sup>١٢</sup> ثبوت الخيار بأن البائع ملتزم بتعدي الثمار فالعيب بهذا السبب كعيب متقدم شيبة بخيار الحلف ، وإذا أثنى الخيار فأجار : قال المتولي<sup>١٣</sup> ليس لنائح تكليفه قطعها : وإن كان في التثنية أصرار ، وقد سبق في مثله خلاف

<sup>١</sup> ينظر نهاية المطالب ١٦٢/٥

<sup>٢</sup> السيد لامي محمد بن داود بن محمد ، أبو بكر القزويني ، المعروف بالصادق لامي ، سيده أبي بيع النضر والداودي، كتحصاً نسبة [إلى أبيه داود ، شرح لمحمد بن جبرائيل طخمون ( ينظر طبقات الشافعية الكبرى ١/١٥٨ ، طبقات الشافعية لأبي قاضي شيبة ١/٢١٥ )]

<sup>٣</sup> ينظر فتح المعبر ٣٦١/١

<sup>٤</sup> ينظر الأم ٥٩/٢ باب الجائحة في الثمرة

<sup>٥</sup> زيادة في (ج)

<sup>٦</sup> ينظر الأم ٥٩/٢

<sup>٧</sup> (أما ساقط من ثبوت) و (ج)

<sup>٨</sup> ج (١٦) ب

<sup>٩</sup> في (أما حكاه

<sup>١٠</sup> (وجه) ساقط من ثبوت) و (ج)

<sup>١١</sup> (و أما عند) ساقط من (د) ، والنسب من (ب) و (ج)

<sup>١٢</sup> ينظر نهاية المطالب ١٦٢/٥

<sup>١٣</sup> قال المتولي في المسألة قولان ذكرهما في الأم ، أحدهما لا يكفئ القطع : لأن المشتري دخل في القطع على التثنية ، والثاني يكفئ القطع لأمرين أحدهما أن النضر لا يمنع من البائع بالتكليف



في المطالبة بالأرض وجهان في الوسيط<sup>١</sup> محلها إذا أثبتا الجدار فلم يفسخ  
 ههما كالوجهين في الحجارة [ومتحصي القول ماخيهار أن يكون الأصح وجوب  
 الأرض ، وإذا حقق ماخذ الأرض في الحجارة] اقتضى أن لا جدر هنا ولا أرض

١ (ولو بيع قبل صلاحه بشرط قطعه ، ولم يقطع حتى هلكه قالوا بكونه  
 من ضمان المشتري)٢ هكذا فرض للمسألة في الشرح<sup>٣</sup> والمحرر<sup>٤</sup> قيل الصلاح ،  
 وصلاحه في الروضة<sup>٥</sup> يشر بصره بعدد ، والنقل سواء في الحالتي  
 إذا كان البيع بشرط القطع : ثلاثة طرق :  
 أصحها [أن] على قولين .  
 والثانية من صميم المشتري قطعاً لتعريضه<sup>٦</sup> ، ولأنه لا يجب لسقي على البائع في  
 هذه الحالة

بيئتها لأنه لا تكفي الشرة دون الماء ، والمير يقطع من المشتري بالقطع ، ولأن الميريين إذا قطعوا  
 يقطع أصلهما والمير على المشتري أعظم لأن الأصل له ويمشي فواله بذلك المير عليه ، وأما البائع  
 فهو صاحب المير ، ولا يمتد الأصل بحفظ المير لكنه الإلزام ، أوج ١٥٠

١ ينظر الوسيط ١١٥/٢

٢ من بين القومين سابقاً من (د) ، والمثبت من (ب) و (ج)

٣ منهاج الطالبين ١٢/٢

٤ ينظر فتح المير ٢٦٠/٢

٥ ينظر المحرر ٥٥٧/٢ رسالة عامية

٦ قال النووي في روضة الطالبين ٥٦٢/٢

فلن حكى أيضاً بعد بيع الصلاح هؤلاء الجند الأظهر أن الجواز من ضمان المشتري ، وانقسم  
 أنها من صميم البائع ، ولا فرق على القولين بين أن يشرط القطع أم لا ، وفيه من شريفة حكفت على  
 ضمان المشتري قطعاً لتعريضه<sup>٧</sup> ، ولأنه لا علاقة بينهم ، إذ لا يجب لسقي على البائع هنا ، وحفظي هذا  
 في الفهارس

٧ رواية في (ب) و (ج)

٨ في (ج) كتحريضه

والثالثة أنه من صمان البائع قولاً واحداً ، حكاهما أبو علي المصنف عن بعض الأصحاب ، لأنه إذا شرط القطع كان القبض فيه بالقطع والنقل فقد تلفت قبل القبض ، وبإزالة الكتاب مشيرة إلى الطريقتين الأولىين ماهية للثالثة

هذا كله إذا بيعت الثمار ممرودة ، فلو بيعت مع الأشجار ، إما ثعباً ، وإما مع بالشرط بعد التأخير ، أو كان مشتري الثمرة مالك الشجرة فهي من صمان المشتري قولاً واحداً  
ورأيت في الأم ما يفتي بحريان العوليين فيه إذا أبيعتهما الثمرة ، وهو عريض مخالف لما ذكره الأصحاب

لا يفتي / قولاً الجوائح بالثمر ، بل بحريان في الزرع إذا بيع بعد الاشتداد من هاجمته حادثة قبل الحصد

قال القاضي في الأم ١٣٧

قال أستاذ ، حل حلقاً فيه ثمر مع زرع كثر له مع النخل أو شرطه بعدد آخر ، فمعلق له بالشرط مع النخل ، فلم يفتحه حتى أصيب به من الثمر ، فلهذا قولان  
أحدهما أنه بالبيع في رد البيع ، لأنه لم يملك به قطعا الثمر ، أو أحده بمسئته من الثمن بحسب شأن الحال أو الثمر ، فيطلب حكم حصه القصاب منها ، فيطرح من الثمن ، من أصل الثمن بقرره ، فلو معلق الثمن ملكه والقصاب عشر العشر مع ثمنه طرح منه يسير من أصل الثمن لا من قيمة القصاب ، لأنه عليه خرج من عقد البيع بالمسئمة ، فلو لم يفتحه ، فلو لم يفتحه عليه صفقة البيع بقرره من ثمنه ، أو معلق ، أو غيره ، فما أصيب منه شيء بعد صفقة وفرضه لثمنه ، فالثمن بالبيع في رد البيع ، لأنه لم يملك منه شيئا اشتري بمكافئه أو أحد ما بقي بمسئته من الثمن المسمى ، ولا يكون للمشتري في هذا الوجه خيار فاق ومعه ثمن يبيع مع زرع الحلق ، ويتبع ضميمة الجالدة في قول من وضع الحالقة ، وبما القول الآخر الذي جعله فيه قولاً بمكافئه سواء لا يختلص  
والقول الثاني أن المشتري إن شاء رد البيع بالثمن الذي دخل عليه قبل القبض وإن شاء أحده منه بجميع الثمن لا يفتن منه شيء ، لأنها صفقة واحدة

ب ( ٢٢ / ١ )

بشئٍ اشتري طعاماً مكابلاً ، وقبضه حراً ، وهناك في يد المشتري ، ففي سقوط امره ،  
التمس عن البائع ، وحين في التهمة<sup>١</sup> أحدهما<sup>٢</sup> لا يسقط لأن التمساهم حصل وإعما  
بقي معرفته المقدار وقد سبق شيء من ذلك عند الكلام في القبض

بشئٍ إذا قلنا بوسع الجوائح فقال البائع الثالث ، وقال ، لمشتري الصف صفان<sup>٣</sup> ،  
قول البائع مع يمينه

وإن احتمل في وقوع الجائحة<sup>٤</sup> فإن لم يعرف وقوعها : فاقول قول البائع بلا يمين  
لأنها لا تحمي ، وإن عرفت وقوعها فاقول قول المشتري بلا يمين<sup>٥</sup>  
وإن وقعت وأصاب قوماً دون قوم : فاقول قول البائع مع يمينه ، وهذا تصحيح  
ذكره المتولي<sup>٦</sup> بحسب ترتيب<sup>٧</sup> إطلاق الأصحاب والمشافعي أن القول قول البائع  
عليه<sup>٨</sup>

بشئٍ لو بلغت وقت الجداد<sup>٩</sup> فلم يثقل حتى هلكت فمن صمد المشتري هذا هو امره  
المشهور

١ في التهمة (ج) مكتوب بعد قوله (البائع) حاشية هكذا في التهمة ، وموايهة المشتري

٢ ينظر التمهيد للإجابة ١ / ١٦٠ ج

٣ في (ب) أصح ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٤ في (ب) الجوائح

٥ من قوله (لأنها لا تحمي) إلى قول المشتري بلا يمين ، ساقط من ب

٦ ينظر التمهيد للإجابة ١ / ١٦٠ ج

٧ في (ب) ترتيبه ، والثابت من (ب) و (ج)

٨ القول قول البائع مع يمينه ، لأن التمس لازم للمشتري ولا يصح للمشتري على إبداءه منه قوله ، وليس

للمشتري البينة بما ذهب له ، الأم ٥٨ / ٢

٩ (أ) (ب) (ج)

وقد سبق وجهه<sup>١</sup> ولو اشتراها بعد الإرتباب خرج على هذا الخلاف فعلى الأصح  
يكون من ضمان المشتري قولاً<sup>٢</sup> واحداً

لو عرصت الحائجة قبل التخلية<sup>٣</sup> فمن ضمان البائع على ما سبق في القسم<sup>٤</sup>

ولو بيع ثمر يخلب تلاحقه واختلاط حالته بالوجود<sup>٥</sup> ككتين وقثاء لم يصح<sup>٦</sup>  
لأنه غير مقدور على تسليمه ، وخرج الربيع قولاً بالصحة من أحد القولين [في من  
باع جزء من الرطبة ، فلم يأخذ حتى حدث شيء آخر<sup>٧</sup> ، أن البيع يصح في أحد  
القولين]<sup>٨</sup>

ورده الأصحاب ، وهرقوا بأن الرطبة<sup>٩</sup> تباع بشرط القطع فهو مقدور على تسليمه  
واختلف المتأخرون بحقيقة<sup>١٠</sup> هذا القول ، فالأكثر من العراقيين وغيرهم قالوا  
عن الربيع ،

أنه إن شاء البائع [سلمي] ما زاد من الثمرة التي احتلقت بثمره للمشتري ، وإلا فسح  
العقد ، ويظاهر هذا أن العقد وقع صحيحاً ، فإن سمح استقر وإلا ينشأ المسح

١ في (١) وقد سبق وجهه ، وثبتت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٢ ج (١٢) (١)

٣ في (٧) للوجود ، وثبتت من (ب) و (ج)

٤ مساج الطائفتين ٦٣/٢

٥ ما بين التوسيع سابق من (١) ، وثبتت من (ب) و (ج)

٦ في (٧) الرطبة ، وثبتت من (ب) و (ج)

٧ في (ب) المتأخرون لمهمة

٨ (سلمي) سابق من (١) ، وثبتت من (ب) و (ج)

وقال الإمام<sup>١</sup> عن نقل<sup>٢</sup> المرافقين من غير تكرار الربيع  
أنه إن سمح البائع بمعدل حقه شيئا امتداد العقد وإن لم يسمح شيئا أن العقد غير  
مسقط في أصله وعمله بمثابة التعبير إلى وقف العقود والأول أولى  
ووافق الإمام<sup>٣</sup> و الفرائي<sup>٤</sup> الأصمب على تزييف هذا التحريم ، وأنزلهما ابن الزهدة  
أن يقولوا به إذا قلنا<sup>٥</sup> إن الاختلاف بعد التحلية لا يوجب الانصاح بالنسيب ممكن  
بالتخلية والبراع إحصار للشئري عنها إن باع مطلقاً<sup>٦</sup> / فيخرج من هذه النسيب ،  
وحيث لا تعاون مسألة الرطوبة ، نعم لو كان التسليم لا يمكن في حال إلا مع  
الاختلاف لم يصح ، وذلك في جملة<sup>٧</sup> البئر إذا هرب بالبيع ، وقلنا الماء يمكن  
ولو اشترى الشجرة المذكورة بعد ظهور أحد الحملين وتأبيره ، ويعلم أن الحمل  
الأخر حديث<sup>٨</sup> ، ويحتكم به ، بطلان إلا بشرط القطع ، ويحيى فيه خلاف الربيع

١ قال الإمام ، وتكرار المرافقين قولاً بهذا أن الربيع موقوف ، فمن سمح البائع بمعدل حقه شيئاً إنقضى العقد  
وإن لم يسمح شيئاً أن الربيع غير مسقط في أصله وهذا قول مريب لا أصل له ، وهو بمثابة النسيب إلى  
وقف بيع العقد الألف على تقدير هرجي الاقتدار عليه وذلك

فيكون موقوفاً هذا ، فإنه على مساندة معلود ، وقد أرقام يشترطون ذلك نهاية ابتداء ١٢١ / ٥

٢ نقل (ساقط من اليد)

٣ ينظر نهاية للعقاب ١٢١ / ٥

٤ ينظر الوسيط ١٤٤ / ٢

٥ في (ب) إن قال (ج) رد فلا

٦ ب ( ٣٩ / ب )

٧ في (ت) ترجمة ، وأثبتت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٨ في (ت) يحدوث ، وأثبتت من (ب) و (ج) وهو الأصح

١٢٤ (إلا أن يشترط المشتري، قطع ظهره) لأنه حينئذ يجب القطع ، ويأمن من الاختلاف الناجع من التسليم

١٢٥ (ولو حصل الاختلاف فيما يدور فيه : فالأظهر أنه لا يتمسخ البيع بل يتطير المشتري) ، أما عدم الاتساع : فالن البيع باق ، وسليمه في الحيلة ممكن ، وأما الخيار : فالن الاختلاف عرب حدث قبل التسليم التام ولو كان الاختلاف يعلب<sup>١</sup> واحسن شرط فيه القطع فكذلك ، وهذا القول نقله الربيع ، وهو احتياط المزني وقال الفزائي والرافعي<sup>٢</sup> أنه<sup>٣</sup> الأظهر . وهذا الدال<sup>٤</sup> قال<sup>٥</sup> إن الخيار للمشتري . ومقتضى ذلك أن له أن ينسخ ، ويبادر بالنسخ .

والموجود في مختصر المزني وكش أكثر الأصحاب<sup>٦</sup> أن البائع بالخيار إن سمح بحقه أقر العقد ، وإن لم يسمح فسح العقد . وقال القاضي أبو الطيب وصيره<sup>٧</sup> أن النسخ الحاسم . وهذا أشبه بما<sup>٨</sup> يقوله

١ في النهج ١٢/٢ (على المشتري)

٢ منهاج الطالبين ١٢/٢

٣ في (ب) حين يجب

٤ منهاج الطالبين ١٢/٢

٥ في (أ) قبل القبض ، واختلف من (ب) و (ج)

٦ في (ب) يبيع

٧ قال الرافعي في فتح المير ٢١١/٢ وأظهرهما على رأي مسلمة ، وهو اظهار المزني . أنه لا يصح بقاء عين البيع . واستثنى إرضاء البيع ، فعلى هذا ثبت للمشتري الخيار<sup>٨</sup> لأنه اعظم من إيقاع العقد البيع .

٨ في (أ) نعمه ، واختلف من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٩ في (ب) للأصحاب

١٠ قوله (وغيره) سابقاً من (ب)

١١ في (أ) حكما يقوله ، ويثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

الرافعي: «هو الفصح المذكور لتصور والمناقشة» لا للعيب  
ويشأ من هذا أن الفصح على جفته بالعيب يكتون<sup>١</sup> على المور ، وعلى ما قلناه<sup>٢</sup> لا  
يشترط

والقول الثاني ينصيح العقد لتعدد التسليم المستحق ، وهو تسليم واحدة ،  
وصححه القاضي أبو الطيب ، وصاحب المذهب<sup>٣</sup> ، والشافعي . وابن أبي عمير .  
وتنص عليه الشافعي في الأم<sup>٤</sup>

وإلا فلا على مسائل مالك ، وهو المختار ، لأن التلاحق الطارئ إن لم يكن مانعاً  
من التسليم ، فيلزم أن يصح البيع عند العلم به . وقد تقدم أنه لا يصح ، وإن  
كان مانعاً وجب أن يفسخ البيع ، نظر بأنه قبل القبض كما لو كانت ذرة  
وقعت في بحر وليس كالأبق ، فإن الأبق<sup>٥</sup> يتوضع صوره وتسليمه بالإيجار ، وحيث  
أطلقنا التسليم المستحق ؛ فللوراء الذي يجبر البائع عليه ، ويجبر المشتري على  
قبوله.

والقولان إذا حصل الاختلاف قبل التحلية ، فإن حصل بمدها<sup>٦</sup> وقبل انجده<sup>٧</sup> ،  
عكسكك ضد الجمهور ، وكذلك أطلق في الكتاب  
وقال للزني ، لا يفسخ قولاً واحداً

١ في (ب) بالنسور والمناقشة

٢ في (ب) فيكتون ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٣ ج (ب) / (ب) / (ب)

٤ ينظر المذهب ٢٨٦/١

٥ ينظر الأم ٤١/٣

٦ في (ب) فوقفت

٧ في (ج) وليس كالأبقان على الأقل

٨ (١١ / ٣٩)

ولا فرق بين أن يكون الاختلاف من المانع أو [من] المختار عن قصد أو غيرهما كما يقتضيه<sup>١</sup> لفظه في الأم<sup>٢</sup>، وكل هذا إذا لم يتميز، فإن تميز بغير أو صغر أو زيادة أو جودة، أو نحو ذلك، فلا يمنع ولا انقصاص، ويأخذ كل واحد الذي له<sup>٣</sup>

في (فإن سمع [أنه] المانع بما حدث، سقط خياره في الأصح<sup>٤</sup> الوحيان<sup>٥</sup> برسم حكمهما الإمام<sup>٦</sup> في باب الخراج بالصمان، والرافعي هاهنا<sup>٧</sup> والمشهور منهما<sup>٨</sup> لا يثبت السقوط

وفي أصل المسألة قول ثالث أنه لا انقصاص ولا خيار، ويكفي الاختلاف قبل التيمم كالاختلاف بعد حكمه صاحب التقريب، وتنته الجوري عن ابن سلمة والروزي، وهو مقتضى كون التخلية قبضاً، وإنما يتعدر مجيء ذلك على القول الأول، والثاني أنها وإن جعلت قبضاً، هيمنت قبضاً تاماً، وشبه جماعة من الأصحاب إعراف المانع عن حقه هاهنا بإعراف المشتري عن النقل<sup>٩</sup>

١ ريد، في (بها)

٢ (١٠٣ - ١١)

٣ ينظر الأم ١١/٣

٤ في (١) أو ريد، والثابت من (بها) و (ج) وهو الصحيح

٥ ينظر روضة الطالبين ٥٦٥/٣

٦ ما بين التوسيع من (١) و (ج)، والثابت من (بها) وهو موافق لمساج ١٢/٣

٧ مناج الطالبين ٦٢/٢

٨ ينظر نهضة العقاب ٢٢٨/٥

٩ ينظر فتح العزيز ٢٦١/١

١٠ في (١) وإنما ندر عن ذلك، وفي (ج) وإنما يقتدر عن ذلك، والثابت من (بها) وهو الأصح

١١ في (١) وإن كانت قبضاً، والثابت من (بها) و (ج)

١٢ في (١) النقل، والثابت من (بها) و (ج) وهو الصحيح



ومصرح به الإمام<sup>١</sup> في أنه يجر أو لا يجر ، ورجح هو من عبده أنه لا يجر المشتري على قبول الثمرة ، وقال إنه على قول لأصحاب<sup>٢</sup> إذا ترك هذا هل يكون هبة أو إعراساً؟

فيه خلاف كما في العمل<sup>٣</sup> ، هكذا نقله ابن الرقعة عنه ، والذي رأيت في كلامه أن من أصحابنا من جعل التمار كالتعل ، ومنهم من قال [لا]<sup>٤</sup> فلا يلزم المشتري قبول منه

وتعل ابن الرقعة [أخذه]<sup>٥</sup> من هذا الإطلاق فإنه يقتضيه ، وجعل ترك التمار إعراساً في عاية البعد ، ولم عليه أن لا يتصرف في الثمرة ببيع ونحوه<sup>٦</sup> فلا يحصل به مقصود

ويمكن تأويل كلام الإمام<sup>٧</sup> على أنه كالتعل عند من يقول بالهبة ، وأما الإمام<sup>٨</sup> إلى استحالة الهبة أيضاً للجهالة ، والتمار مقسودة بخلاف العمل

١ ينظر بهايه الطلب ٢٢٨/٥

٢ في (ج) وأنه قال على قول الأصحاب

٣ (عل) ساقط من (ب) ، (وعل) ( ساقط من (ج)

٤ المقصود بذلك مساقاة العمل وهي

إذا اشترى رجل ماله وأعطاه ، ثم أطلق على عبده قديم به ، فإن كان عبده له لا يعطيه عبده حادثة بسبب حكم العمل ، فاشترى ، فحكم العمل فإنه من مساقاة ، ويرد الماله بالعبد القديم ، ولو أراد ترك العمل على التارح حتى لا يعطيه العبد التارح ، لم يمكن به ذلك ،

ومن كان بحيث لو حكم العمل اشترته كغيب المسعير ، وأما الخلف حينئذ ، ولم ترك العمل لم تعد الهبة هبة ، ولا يعطيه عبده ، إذ استحق العمل ، فلا يملك المشتري قطع العمل ، وله تركه على التارح حتى يأتى له الرد بالعبد القديم ، اتفق عليه الأئمة ، ثم اختلفوا في أن هذا مبيح أو محرر من نطق ما يجر من ظهور العيب الحادث ؟ بهايه الطلب ٢١٦/٥

٥ (لا) ساقط من (ب) ، وأثبت من (ب) و (ج)

٦ (أخذه) ساقط من (ب) ، وأثبت من (ب) و (ج)

٧ في (ب) أن لا يتصرف في الثمرة ببيع ونحوه ، وفي (ج) بالبيع ونحوه

٨ ينظر بهايه الطلب ٢١٦/٥

٩ ينظر المرجع السابق

والقول<sup>١</sup> جرم بالإيجاب فيما<sup>٢</sup> إذا سمح بالثمرة ، وحسكى وجهين إذا كان المبيع  
حطلة أو شيئاً من النباتات فاحتلظه وسمح بالبائع به ، هل يغير بالشترى أو لا ؟  
والمشهور أنه لا فرق ، وعلى القول<sup>٣</sup> الإحصار بالقبض على العمل ، وعدم الإحصار  
بالقبض على الثوب إذا احتلظ بغيره ، على بيع بعض الصبرة مشاعاً ، إذا قال البائع  
للمشتري خذ الكل لا يلزمه القبول  
وكل من التعليق<sup>٤</sup> يمكن جريانه في الثمرة ، والقولان عنده في الاتصاف جاربان<sup>٥</sup>  
في الثمرة ، والحطلة ، والنباتات ، ولم يبين هل الرجح عنده الاتصاف أو لا ؟

﴿٢٢﴾ لو أنشأ على الحطلة المبيعة حطلة أخرى ، فإن كان قبل القبض ، وعلى  
منه غير معلوم<sup>٦</sup> القدر ، فعلى القول<sup>٧</sup> ، وإن كانتا أو أحدهما معلومة لقدر  
يغير المشتري<sup>٨</sup> إن فصح<sup>٩</sup> رجع بالشئ ، وإلا صار شريكاً بقدر حطلته ، ولهما أن  
يتقاسما

١ ينظر نشأة الإثبات في النسخ ١٥٧/ب ، روح ٨٨/ب

٢ ج (١٨ / ١)

٣ ج (١٢) وشكلا النخل يمكن .. الخ

٤ ج (١٥) جاربان ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٥ ج (١٥) قال : لو أنشأ ، وبه (ب) لا يوجد قوله (قال) ، وبه (ج) فرع ، وهو ثابت لأن من عدا  
المصدق أنه إذا كتبت (قال) ملحقاً به قول الإمام النووي في اللهاج ، وقوله (لو أنشأ الخ) هو قول  
السبكي ، وليس النووي

٦ ج (١٥) معلومة ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٧ يتكون في البيع قولان أحدهما باطل ، والثاني حائر ، فرب راصياً وانفد وإلا فصح البيع بينهما  
الحذوي ١٧٥/٥

٨ ب (٣٣ / ب)

٩ ج (١٥) أصح ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

وإن تكدر طعاماً مختلف القيمة ببيع واقتسما ثمنه ، وإن تراضيا بفسخته على  
الخصم دون القيمة جاز فإنه للابوردي<sup>١</sup>

وإن سكر بعد القوي واحتلقت الثمرة بعد الجداد<sup>٢</sup> فإن كان كل من مال  
الشترى وما احتل به معلوم القدر<sup>٣</sup> ، أو أحدهما معلوماً تقاسم على ما سبق  
وإن كانت مجهولين ههما مالان احتلطا<sup>٤</sup> فإن اصطحا<sup>٥</sup> ولا فنقول قول صاحب  
اليد<sup>٦</sup>

وأعرب المتولي يحكى في كتاب الزهر أنه لا فرق في جريش القولين في مسألة  
الحسنة بين ما قبل القبض وبعد

واعلم أن الحسنة ليس فيها إلا حالان قبل القبض وبعد ، والثمرة لها ثلاثة أحوال  
قبل التحلية ، وبديها ، وبعد الجداد ، وقد تقدم أحكامها .

١ في (ج) وإن سكر طعاماً

٢ قال بالبوردي

وإن سكر معلوم القدر ، وثمنه يظهر بأحد الثلاثة توجه

إما أن يكون للربع معلوم الثمن فيعلم بعد استبعاد كميل الربع قدره ليس ببيع

وإن أن يكون للربع غير معلوم الثمن ، وغير مبيع معلوم القدر فيعلم قدر استبعاد كميل ما ليس

ببيع قدر الربع

فإن كان البيع معلوم القدر بأحد هذه الثلاثة فلهذا صار مضطرب الميز ، فمير القدر ، وكذا  
شهر القدر يجمع من التجهيلة وهو الآن بمسودتين منه ، فصح البيع وكذا غلات العين جهر للصحة مع  
تقارب الأجزاء ، فصار عينا يوجب الخبر فوجب أن يكون البيع جائزاً ، ونعمشري الحجاز ، فإن جمع  
رجع بالمعنى ، وإن أقدم صار شريكاً ليدفع ثوبه على قدر المحتجب ، فإن سكر طعامان متساويي القيمة  
تقاسم كميلاً ، وإن كانتا مختلفي القيمة بيع وكفا شريكين في ثمنه على قدر قيمة الطعامين إلا أن  
يتراضيا بقسمة ذلك كميلاً على الخصم دون القيمة فيجوز الحاقوي ١٧٥/٥

٢ في (ج) أو احتلقت

٣ (ع) ما قبل من (ب)

٤ في (ب) و (ج) لتقارب

٥ يظهر روضة الطالبين ٦٦٥/٣

ولو اشترى الحسنة مكددة ، وقسمها جزأها ، واحتلقت قبل القاضي حسين  
[تخرج] على القولين

١٢٢٠ باع ثوباً محتلطاً بشباب ، أو شاء فاحتلقت بقطيع لا يتميز ، قال المتولي (١) (٢)  
والرواية المذهب أنه يطل البيع ، ويفارق الحسنة ، لأن الإشاعة هناك لا تمنع  
البيع ، وهذا الاشتباه مانع من العقد .

وقيل ، لا يطل ، لأنه يمكن التمييز بتسليم الجميع ، ثم يكون حكمه حكم  
من احتلقت شأته بمطهر لإنسان ، وما ذكرناه من معنى الإشاعة والاشباه بهذه  
على أن الثمرة والحيطة وعبرهما [من] التمثيلات تصوير بالاحتياط مشروكة  
كما هو الأصح المذكور في المفتي . وممثلة أن يكون كالمالك ، وهو نظير  
القول بالانتماع هنا

ولا يمنع القول بالاشتراك من ثبوت الخيار فيبذل (٣) عن المستحق في بعض المبيع ،  
فالحل هذا فرق المتولي بين الثلي والتقوم ، وقال إن الشرط أن يستطع بالتبعض

١ زياد ، في (ب) و (ج)

٢ في (١) قال ، وأثبت من (ب) وهو الصحيح لأن هذا معبر عن سببتي وليس قول النووي

٣ ينظر قصة إيمان ٤/١٠٩ شرح ١/١٩

٤ أ ب ، ج

٥ مذهب ١٧٦/٦

٦ في (ب) لا يمنع للمبيع

٧ في (١) التضمين ، وأثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٨ ينظر روضة الطالبين ٥/٢٠٧

٩ (من) ساكنة من (١) ، وأثبت من (ب) و (ج)

١٠ في (١) تصوير بالاحتياط ، وأثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

١١ في (١) الغسل ، وأثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

١٢ في (ب) مضافاً

١٣ في (ج) لبذل

على التصرف في المقبوض ، وفي القطيع بقصر<sup>١</sup> جملة لا يتسلط على التصرف فيها

و لك أن تقول إذا سمح<sup>٢</sup> بأمثله كلها يملكها<sup>٣</sup> المشتري<sup>٤</sup> : فلم لا يملك القطيع كله إذا سمح به البائع ؟

وحينئذ يصرف فيه ، ولا فرق بينهما . وإن كان المتولي<sup>٥</sup> يقول أنه<sup>٦</sup> يترك البائع الثمرة لا يملكها<sup>٧</sup> المشتري ، ولكن يتسلط على التصرف فيها مشاعة<sup>٨</sup> ، وتكون مشتركة بينهما ، هالفهوم من كلام الأصحاب خلافه ، والرافعي<sup>٩</sup> نقل كلام المتولي برمته ولم يمرض له ، وجاء المصنف في الروضة<sup>١٠</sup> فلم يسمه إلى المتولي

وقال إنه الأصح ، ومن يقول بالبيع كما أخبر به لا يرد عليه شيء من هذا فإن قلت يرد عليه قولهم في التلقين<sup>١١</sup> أنه بالحلط<sup>١٢</sup> يكون مشاعاً في الأصح قلت : معارض بقولهم في العصب<sup>١٣</sup> أنه كذا لك في الأصح . ولعل الحامل لصاحب التهمة على المرق بين الثمار والاشاة : أن الثمار في الغالب تكون قليلة<sup>١٤</sup> مرغوباً

١ في (١) يقطع ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٢ في (ب) و لك أن تقول إن كان إذا سمح بالثمره صالح

٣ في (١) يملكها ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٤ (١) المشتري (سقط من ب)

٥ ينظر : كلمة الإثبات في المرح ١/١٥٠ ب

٦ ج (١٨٠ ب)

٧ في (١) لأنه يملكها ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٨ في (١) مثله ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٩ ينظر فتح الميزان ٣٦٤

١٠ ينظر : روضة الطالبين ٢/٢٦٥

١١ في (١) العلم ، والثابت من (ب) و (ج)

١٢ ب (٢٥٠ ١٢)

١٣ في (١) التمس ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

١٤ في (١) قليلة ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

عنها بخلاف الشبهة ، وهذا صحيح لكن يحتاج إلى أن يوقف منه ، فلا يطرد في الثمار الكثيرة [والشبهة الكثيرة] والأصحاب لم يعرفوا

بشري : اشترى شجرة وعليها حمل للبائع فلم يأخذ حتى حدث حمل للبشري . افرع واختلط ولم يتميز : فطريق

قال أبو علي بن حيران والطبري لا ينصح قولاً واحداً . من يقال من سمح معكمما أقر العقد لأن المبيع لم يختلط بميره : فكما لو اشترى داراً فيها طعام فاختلط بميره لا ينصح البيع في الدار . وقال الثوري والكثير الأصحاب هي على القولين

بشري : رطباً بشرط القطع من أصلها صحيح ، وما حدث يكتفون بالبشري . هـ . من اشترى بها بشرط القطع فلم يأخذها حتى طالت : قال الأصحاب هي على القولين . وقيل : يقطع بالمسحة وعدم الالتساخ : لأنه لم يختلط بالمبيع بميره ، وإنما زاد في نصه فخير فكما سبق

١ (أ) ساقط من (ب) ، و(أ) ساقط من (ج)

٢ (والشبهة الكثيرة) ساقط من (ب) و (ج) ، والثبت من (ب)

٣ (أ) أبو علي بن أبي حيران ، وثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

ابن حيران هو الشيخ أبو علي ، الصحيح بن حيران أحد أركان المذهب ، قضى إماماً واحداً ورعاً تقياً فقيهاً متقناً من كتاب الأئمة بعدد عرض عليه القضاء فلم يتلقه ، ثوبه يوم الثلاثاء الثالث عشرة ربيع من ذي الحجة سنة ٢٦٠ هـ (ينظر سيرة أعلام النبلاء ، ٥٢٢/١ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢/٢٧١)

٤ ذكرهما لراعي في فتح المبرز ٢٧٢/١

٥ (ب) لا يختلط ، وثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٦ (ب) رطباً ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

خرج

يُشْتَرَى وَيَبَىٰ فَكَبِيرُ فَلَمُشْتَرَى فَوَلًا وَاحِدًا : لَأَنَّهُ رِيَاةٌ هِيَ مَشْمُورَةٌ  
وَيَا الْمَتَاوَى الْمُسَوِيَّةَ لِلْقَاضِي ٦ حَسْبُ : إِنْ اشْتَرَى شَجَرَةً بِشَرْطِ الْقَطْعِ ، فَلَمْ يَقْلَعْ  
حَتَّى يَمُوتَ ، وَكَبِيرُ : (إِطْلَاقُ الْقَوْلَانِ فِي الْمَسَاحِ الْعَقْدِ  
قَالَ حَاطَمُهَا ، لَعَلَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَيْسَتْ مِنَ الْقَاضِي ٦ [حَسْبُ] ، قَالَ وَرَأَيْتُ لِلشَّيْخِ  
أَبِي الْعَالِي أَنَّهُ إِنْ كَانَتْ الشَّجَرَةُ مِمَّا لَا يَخْلُفُ ، فَلَمُشْتَرَى كَمَا لَمْ يَمُوتَ وَالْحُلُّ ،  
وَلَوْ كَانَتْ تَخْلُفُ كَمَا كَانَتْ ٧ فَوَلَّانَ ، انْتَهَى  
وَالْوَجْهُ : أَنَّهُ إِنْ اشْتَرَى مَطْلَقًا مَلِكًا أَوْ مَلِكَةً ، فَالْإِيَادَةُ لَهُ ، وَإِنْ اشْتَرَى بِشَرْطِ الْقَطْعِ  
لَمْ يَمْلِكْ أَوْ مَلِكَةً ، فَيَأْتِي فِيهِ الْقَوْلَانِ كَمَا فِي الْمَتَاوَى ٨  
وَلَوْ اشْتَرَى ٩ حُرَّةً مِنَ الرُّطْبَةِ لَا يَمْلِكُ مِنْهَا [إِلَّا الظَّاهِرُ ، وَصَ الْمَاوِي ١٠ خِلَافٌ فِي أَنَّ  
الْجُرَّةَ الْمُرَادُ بِهَا الظَّاهِرُ أَوْ هِ حُرَّةَ الْعَادَةِ بِجُزْءِ

١ : الْوَبَى : طَرَفٌ قَلِيلٌ ، سَمِعْتُ الْقَاضِي ، الْوَاحِدَةَ وَبَى ( مِثْلُ الْمَسَاحِ وَبَى )

٢ : فِي (أ) إِلَى الْمَشْيِ ، وَالتَّحْدِيدُ مِنْ بَيٍّ وَ (ج)

٣ : فِي (ب) لَيْسَتْ لِلْقَاضِي

٤ : رِيَاةٌ فِي (ب)

٥ : أَبُو الْعَالِي : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَطَبُ الْبَصْرِ أَبُو الْعَالِي الْقِيسَلَوِيُّ ، تَرْوِي بِمَشْقُ ، وَبَدَأَ  
سَنَةَ ٥٠٥ هـ وَهِيَ السَّنَةُ الَّتِي تَوَلَّى فِيهَا الْعِرَاقَ ، دَرَسَ فِي مَشْقُ بِالْمَزَالِيَةِ وَالتَّجَارُوعِيَّةِ وَتَقَرَّرَ بِرِوَالَةِ  
السَّهْبِ وَحَصَلَ لَهُ قَبُولٌ جَيِّدٌ فِي الْوُجْهِ ، لَهُ مِثْمُورٌ فِي الْقَلْبِ سَمَاءُ " الْبَهْدِي " ، تَوَلَّى بِمَشْقُ فِي مَحْضِ  
سَنَةِ ٥٢٨ هـ

يَنْظُرُ طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْعَقْبَرَى ٢٩٧/٧ طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لَأَبِي قَاضِي شَيْخِ ١١٠٢

٦ : فِي (أ) وَرَأَيْتُ لِلشَّيْخِ أَبِي الْعَالِي إِذَا كَتَبْتَهُ بِدَلَجٍ ، وَتَقَبَّلْتُ مِنْ (ب) وَ (ج)

٧ : فِي (ب) كَمَا كَانَتْ ، وَتَقَبَّلْتُ مِنْ (ب) وَ (ج) وَهُوَ الْمَصْرُوحُ

٨ : مِنَ الْقَوْلِ (وَلَوْ اشْتَرَى بِشَرْطِ الْقَطْعِ إِنْ كَانَتْ فِي الْقَوْلِ) سَائِلَةٌ مِنْ (ج)

٩ : فِي (ب) (وَلَوْ اشْتَرَى

١٠ : قَالَ الْمَاوِي

وَمِنْ يَنْظُرُ بِمَا طَلَعَ تَعْنِي جَدَانَهُ أَمْ لَا ؟ عَلَى وَجْهِهِ

لَمُحَمَّدٍ يَنْتَهَرِيهِ تَعْنِي جَدَانَهُ ، فَإِذَا بَلَغَ الْحَدَّ الَّذِي حُرِّثَ الْعَادَةُ بِجَدَلِهِ عَلَيْهِ فَقَدْ تَقَدَّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْإِسْلَامُ

وَيُمْكِنُ مَا بَدَأَ ذَلِكَ الْحَدَّ بِكَلِمَاتِهَا الْمَشْتَرَى

والزروع ، الذي يحصد مرة واحدة إذا اشتتره بشرط القطع ، وتأخر حتى زاد ، قال  
للقولي<sup>١</sup> ، الزيادة للبائع ، والحصم على ما سبق في الربطه ؛ حتى لو تميل بكسب  
السائل للبائع ، هـن اشتراء بشرط القطع فللزيادة للمشتري

﴿قَالَ﴾ ( ولا يصح بيع الحنطة في سبيلها بمضافة وهو المحافضة )<sup>٢</sup> لما روى جابر رضي الله عنه  
[قَالَ] " تَهَيَّأ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ الْمَحَافِظَةِ وَالْمَرَائِجِ وَالْمُخَابَرَةِ وَالْعَامَةِ وَالْثَنَاءِ " رَوَاهُ  
مُسْلِمٌ<sup>٣</sup>

وهذا قول من روى أن ما أطلع من ثمار التحل بعد المدة مباحة نعم أنه طلع منها وأمر  
والوجه الثاني أنه لا يتقرر به تفعل جازمه بل يتقرر للبائع ما ظهر منه أو لم يستكمل ، وبما  
يؤداه ، وإن لم يستكمل ، ويصور الأصل الباقي وما استعمل طلوعه من بعد المدة نعم لأصل  
وهذا قول من روى أن ما أطلع من ثمار التحل من بعد المدة يكون للمشتري ، ولا يكون تبعاً ما أطلع

فيه وأمر الحولي ١٦٦/٥

١ يظهر كلمة الإضافة ، النوح ١٦٦/ب ، النوح ١٦٦/أ

٢ [ ١٠٠ - ١٠١ ]

٣ منهاج الطالبين ١٢/٢

قال النووي في روضة الطالبين ١٢/ ٢٦

والطائفة على إيجابها أنه بيع حنطة وثلث حنطة ، وكذا ربه ، والثانية أنه بيع حنطة في  
سبيلها فهو باع شعيراً في سبيله حنطة حالية و تقديمها في محض ، أو باع زرعاً قبل ظهور الثعب بحسب  
جار لأن المشتري غير روي

١ روى في (ج)

٥ روى مسلم في باب التهي عن حنطة والمرزبة ومن الخبيرة وبيع الثمر قبل نضج سلاخه ، وعن بيع العومة  
وهو بيع السلقين ، ١١٢٤/٣

عن جابر بن عبد الله قال بع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحافضة والمرزبة والعامة والمخابرة ،  
قال أحدهما بيع للمدعي ، وهي العامر ، وعن الثانية ، ورشس في الدرر<sup>٤</sup>



وقيل انه متفق عليه<sup>١</sup> وتفسيرها ورد في الحديث ، فإن مكنا من النبي ﷺ هناك . وإن كان من الروي فهو اعرف من غيره

و المحافلة مأخوذة من الحقل ، وهي الساحة التي تزرع سميت محافلة لتعنيها بزرع في حقل ، وتسمية أهل العراق القراح<sup>٢</sup>

ومنهم من يسمي المحافلة باكثر الأرض بالحطة<sup>٣</sup> ، وهذا عند جائر . وقيل إن التفسير بذلك ورد في الحديث فيحتاج به<sup>٤</sup> من منعه ومحل كلامنا عليه كتاب الإجازة إن شاء الله تعالى<sup>٥</sup>

وقيل المحافلة هي المراعاة على حسب معلوم كالثالث والرابع وبحسبهما وقيل . بيع الزرع قبل إدراكه ، وقيل الحقل الزرع إذا اتسع هبل أن يخطه سوقه<sup>٦</sup>

ومواء صح تفسير المحافلة بما ذكرناه أم لا : فالصورة المذكورة باطلة ، لأنه بيع حصة وثمن بصفة ، أو بيع مقصود تستر<sup>٧</sup> بما ليس من صلاحه ولو باع الشمبر في سبيله بالحصة على وجه الأرض جاز و يتقاضيان بالتسليم في الحصة والتولية في الشمبر .

<sup>١</sup> رواه البيهقي في باب حب الإبل على الماء : ٨٢٨/٩ ، يفتي

من علماء مجمع جازين عبد الله رضي الله عنهما . من النبي صلى الله عليه وسلم من الحافرة والمحافلة ومن المراهمة ومن بيع الثمر حتى يبدو صلاحها . ومن لا تهاج إلا بالدينار والدرهم إلا العرب

<sup>٢</sup> ب (٢٥) ، ج (٢٩) ، د (١٠)

<sup>٣</sup> في (ج) القراح

<sup>٤</sup> يفتي مختصر الإنصاف والشرح المكيور ١٧٢/١

<sup>٥</sup> في (٧) صحيح به ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

<sup>٦</sup> يهمل في (ب)

<sup>٧</sup> قال النووي في شرحه على صحيح مسلم ١٨٨/١ المحافلة مأخوذة من الحقل ، وهو الخرب و موهج

الزرع ، و المحافلة هي بيع الحصة في سبيلها بصفة مضافة

<sup>٨</sup> في (١) في الصورة ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

<sup>٩</sup> في (ب) بيع مستور مقصود

ولو باع قبل ظهور الحب بالحب جاز لأن شروع قبل ظهور الحب حشيش غير معلوم.<sup>١</sup>

والمحاربة ، قيل المزاومة على نصب ميم كالثلاث والربع<sup>٢</sup> ، والمحيرة النصيب ، وقيل : هو من الجوار : الأرض اللينة<sup>٣</sup>

وقيل أصل المحاربة من حير لأن النبي ﷺ أقرها في أيدي أهلها على النصف من محصولها ، قتيل خابوهم<sup>٤</sup> أي عاملهم في حير<sup>٥</sup>

والمعومة بيع [ثمر] الشجر سلتين وثلاثاً فصاعداً<sup>٦</sup>

والثيب : أن يستثنى في اتبيع [شيء] فبمعده منه<sup>٧</sup> إلا أن يعلم<sup>٨</sup>

وقيل هو أن يباع شيء حراًه<sup>٩</sup> فلا يجوز أن يستثنى منه شيء قل أو أكثر

﴿ولا الرطب على الفخل بتمر : وهو المزينة﴾ : لتحديث السابق ، واتفق أهل التفسير الغريب على تفسيرها ببيع التمر على الشجر بالتمر<sup>١٠</sup> : كما ذكره المصنف ،

١ ينظر فتح القدير ٢٥٥/١

٢ قال النووي : لكس في المزاومة يكون اليد من مالك الأرض ، وفي المحاربة يكون اليد من الغاصب

شرح النووي على صحيح مسلم ١٩٢/١٠

٣ قوله ( وقيل هو الجوار الأرض اللينة ) سقط من (ب)

٤ في (أ) حيرهم

٥ ينظر التحقيق في أحاديث الخلاف ٢٢٢/٢ ، تنقيح تحقيق أحاديث التنازع ٢١/٢ ، غريب الحديث

١٩١/١

٦ (ب) سقط من (أ) و (ب) ، والقيت من (ج)

٧ ويسمى بيع التمدن ، وهو بأقل بالإجماع ينظر شرح النووي على صحيح مسلم ١٩٢/١

٨ (شيء) سقط من (أ) ، وأضيف من (ب) و (ج)

٩ سقوله ينف هذه الصورة إلا بعضها وهذه الأشجار أو الأشجار أو الثوب و نحوها إلا بعضها فلا

يصح التبع لأن المعنى مجهول ينظر شرح النووي على صحيح مسلم ١٩٥/١

١٠ منهاج الطالبين ٦٢/٢

١١ ينظر النهاية في غريب الأثر ٢٩٤/٢ ، غريب الحديث لأبي قتية ١٩٢/١

واشتقاقها من الترس وهو الدفع ، سميت بذلك لأنها مهيئة على التحميل ،  
والعين فيها يكثر هريد المصون [فيها] دھمة ، والفلس أعضاء فيدافعان ، والمعنى  
فيه أنه يبع مال الربا بجنسه من غير تحقق المساواة في المعيار الشرعي<sup>١</sup> ، لأن المعيار  
الكيل ولا يعكس الكيل هما [على] رؤوس الفحل ، فكما لا يمكن الكيل  
في المنديل<sup>٢</sup> والتخمين والحرص لا يكفي  
وهو مالكة المزاينة بضمان الصبرة بقدر معلوم ، بأن يقول ، أصمى لك صبرتك  
بكذا صاع : إن زاد فلي ، وإن نقص فلي<sup>٣</sup>

١٥٤٤ ( : ويخصص في المزاينة ) لما روى سهل بن أبي حنيفة " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ  
بَيْعِ الثَّمَرِ بِالْتَمَرِ ، وَوَحَّصَ فِي الثَّمَرِ " أَنَّ تَبَاعَ بِخَصْمِهِ ، يَأْتَلِفُهُ ، أَهْلُهَا رَطْبًا " متفق  
عليه<sup>٤</sup> .

١ رواه في أدب

٢ في أدب الرضا الشرعي

والمعنى الشرعي هو : اشكوك في الكيل ، والرد في سرور ، ينظر حاشية بحري ٢٢٥/٢

٣ (على ملاحظ من (١) ، والثبت من أدب) و (ج)

٤ في (١) الكيل ، وثبت من أدب و (ج) وهو الصحيح

٥ ينظر ، التمهيد ٢١٤/٢ ، الثمر الثاني ٥١٢/١

٦ منهاج الطالبين ٦٢/٢

٧ في (١) و أدب أبي حنيفة ، والثبت من (ج) وهو الصحيح

هو سهل بن أبي حنيفة بن ساعدة بن عمرو بن هاشم بن ميمونة بن حارثة بن حذرت بن عمرو بن مالك بن  
الأوس الأمصاري الأوسي

قيل : كان سهل عند موت النبي ﷺ شيخاً أو ثمانين سنين ، وقد حدث عنه بأخباره وحدث عنه أيضاً من  
رآه بن زاذان ومحمد بن مسعود ، وروى عنه ابنه محمد ، وابن أخيه محمد بن سعيد بن أبي حنيفة ،  
ونحوه بن يونس وغيرهم ، ينظر الإصطفاة في تعهد الصحابة ١٦٢/٢ ، الاستغناء في معرفة الأصحاب ،  
٢٢١/٢

٨ في (١) و (ج) ويخصص في بيع الثمرة ، لكن في أدب ويخصص في الثمرة وهذا ما نقله لرواه البخاري ٧٦١/٢

٩ رواه البخاري في صحيحه ٧٦١/٢ ، قال يبع الثمر على رؤوس الفحل بالذهب ، والتمر

و الخروص بكسر الخاء لخروص أي يفتد خروصها ، والأحميت الواردة في العربا كثيرة سنذكر منها قطعة

والعربة ما يرميها صاحبها للأكل ، ورها/ فعيلة بمعنى فاعلة ، لأنها عربة من حملها الخيل ، أو بمعنى مفعولة لأن صاحبها يرميها أي ياربها ، على القول الأول يكون بها الهدية<sup>١</sup> ، وجمعها عرائي بهمة مكسورة بعد المدة ، وبعد الهمة ياء ، ثم فتحت الهمة ، ثم قلب الياء ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها ، ثم كرهوا اجتماع العين بينهما همزة ، فأبدلوا ياء هرويه<sup>٢</sup> فعائل

وعلى القول الثاني لأنها واو وأصلها عريوة [قلبت] الوو ياء و ادغمت ثم فعل يجمعها كما تقسم

وقد ذكر النحويون والفقهاء في تفسير أعرابا تفاسير

قال أبو عبيد القاسم<sup>٣</sup> : العربة النحلة يعربها صاحبها رجلاً محتاجاً ، و الإعراء أن يجعل له شجرة عامها<sup>٤</sup> فحرص لرب النحل أن يحتاج شجر تلك النحلة من المعري شجر

١ رواه مسلم في صحيحه ١١٩٠/٢ ، باب تحريم بيع الزبيب ، والقر ١٩ في العربا ، يلفظ

أن يدون لله على الله عليه وسلم حبس عن بيع الثمر بالتمر ، وقال ذلك الرب ، تلك الرابا ، إلا أنه رخص في بيع العربة النحلة واختلفت رأيهما أهل البيت بخروصها ثمرأ باستقربها رطباً

١ ج ( ١٩ ، ب )

٢ ج ( لب ) لأنه

٣ ج ( ١ ) لأنها بالهمزة ، وقلبت من لب ) و ( ج ) وهو الصحيح

٤ ج ( ٢ ) يوربها ، وقلبت من لب ) و ( ج ) وهو الصحيح

٥ ج ( لب ) فهي

٦ النحلة بين القوسين مثبته من لب ) و ( ج ) ، ومثباتها ياء من ج المخطوطة ( ١ )

٧ ينظر الأنصاف ٣٠/٥

وأبو عبيد القاسم بن سلام القندقي ، أبو عبيد القاسم القاضي الأديب المشهور ، صاحب التمهيد المشهور ، روى عن أبيه عن سعد السدوسي ، ومخلوق بن سليمان الأزاري ، وخص بن خيثم وعبد الحميد بن أحمد بن يحيى بن حبيب بن حبيب بن يوسف الشافعي ، وخص بن سعد الطوسي ، وغيرهم ، توفي في مكة سنة ٢٢١ هـ ( ينظر تهذيب الطحال ١٤٥/١٥ ، تهذيب التهذيب ٥/١٧٧ )

وقال بعضهم هو لرحل/ تكون له حلة في وسط محل كثير آخر؛ فخرص لصاحب المحل [الكثير] أن يشتري ثمر تلك التمرة من صاحبها قبل أن يحدده بثمر ثلثا يتأذى به

وعن مكحول قال كس النبي ﷺ إذا بحث الخمر من قال: " خيموا في الخمر من " فإن في المال الحرية والوصية "

وقال الأزهري والزهري أن النبي ﷺ نهى عن المزانية " وهي بيع الثمر في رأس الفحل بالتمر ، ورحص من حيلة المزانية فيما دون خمسة أوسق " ، وهي أن يجيء إلى صاحب الحائط فيقول: يعني من حائطك ثمرة نخلات بأعيديها

( ١ / ٤ / ١ )

٦ (الكثير) ساقط من (ب) ، وناث من (ج) و (د)

٧ لم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ إلا في الأحكام القدرية لمجملين ١٨٠/٤

وبه التمهيد ، في دونه من المعاني والأسماء ١٧٢/٦ يضاف

دوني ابن بركة عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: جمعو في تمر من دوي في المال الحرية والوصية والأكل والرحمة والمصل والتواضع

٨ الأزهري: محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن روح بن الأزهر ، أبو منصور الأزهري ، الزعيم في اللغة ولد بهراة سنة ٢٨٢ هـ ، وكنى غنياً صالحاً ، علم اللغة ، دسب فيه كتبه " التمهيد " في عشر مجلدات ، وصنف في التفسير كتاباً سماه " التقریب " وشرح الأسماء الخمسة ، وشرح الأمثال مختصر الرومي والآنصاري تولى بهراة سنة ٣٢٢ هـ ( ينظر طبقات الشافعية الكبرى ٦٢٢ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٤١/١ )

٩ الزهري: أحمد بن محمد بن عبد الرحمن ، أبو عبد الله الزهري ، المؤيد القوي ، مصنف المزيين في القرآن والحديث وهو من المكتب الشافعية المشهورة ، وهو طبعه أبي منصور الأزهري تولى في رجب سنة ٤٠١ هـ ( ينظر طبقات الشافعية الكبرى ٤١/١ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٧٥/١ )

٦ رواد البخاري في مصنفه ٢٦٠/٢ باب بيع الزبيب بالزبيب وانضمام بالضم

رواد مسلم في مصنفه ١١٧/٢ باب تعريض بيع الرطب، والثمر إلا في العراق

٧ في (ب) مصر

٨ وسق ستون صاعاً والصاع النبوي يسوي مكيالين ولزعين جرماً ( ينظر مختصر الصحاح وسق، الشرح الممتع ١٦٢/٦ )

بحرصها من التمر ، هيبعه ويقصر التمر<sup>١</sup> ، ويسلم [إيه]<sup>٢</sup> التحلات يأكلها  
وبقرها .

وقال الشافعي<sup>٣</sup> المربي ثلاثة هذا الذي وصفه أحدها و الثاني<sup>٤</sup> أن يخص رب  
الحائط للرجل ثمرة النخلة والخلتين ، وهذه في معنى النخلة من التمر تمنع  
الشيء ليشرب منها ولمعنى أن يبيع ثمرها ، ويصنع فيه ما يصنع في ماله<sup>٥</sup> لأنه  
ملكه ، والثالث<sup>٦</sup> يعزى الرجل الرجل النخلة<sup>٧</sup> ليأكل ثمرها ، ويهديه ، ويقبل  
فيه ما أحب

وقد روي أن يصدق الحائط بثمر الخارص ، يدع لأهل البيت من حائلهم قدر ما  
يراهم يأكلون ، ولا يخرصه ليؤخذ

وقيل قهس ذلك أن يدع ما أعزى المماسكين منها لا يخرصه

وقال الماوردي<sup>٨</sup> المربا ثلاث<sup>٩</sup>

موساة وهي ما يعزى للمماسكين ، وذلك منة

ومحبة وهي ما يتركها الحرص لئلا يحرص بحله ليأكلها ، علماً بأنه  
سيصدق<sup>١٠</sup> منها بأكثر من عشرها<sup>١١</sup> ، وذلك جائز لقوله / ﴿

١ في (ب) التمر

٢ رواية في (ب) و (ج)

٣ الأم ٥٦/٣

٤ في (١) والثالث ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٥ للجنة مأخوذ من النخ ، ومنه النخلة والنخلة بمنزلة وبنحوه أعزى لها ، والنخلة والنخلة سواء وهي  
أن يصح الرجل النخلة أو ثمة يحاربها زماناً وأياماً ثم يربها ( ينظر لسان العرب ص ١ )

٦ ينظر التحوي ٢١٤/٥

٧ في (١) المربا الثلاث ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح

٨ في (ب) بقه يصدق

٩ في (ب) غيرها

١٠ ب ( ٢١ / ب )



١٠ (أو القصب في الشجر بربوب) ، ناقض في الأصح ، لأنه يدخر بأمته : صواب  
ويمكن حرصه ، ويجب العشر فيه فأشبه الرطب  
وافتنا على ذلك المائكية ، وبعض الحنابلة ، وحاتم الليث ، وأحمد ،  
وداود

والعس الحاملي ، وابن الصياغ أن إثبات الرخصة في العنب نصاً كما في  
الرطب ، ونقل الماوردي <sup>١</sup> ذلك عن النيسابوري  
نحوي ثم أقف على حديث يقتضي ذلك : فالأول ما قاله ابن أبي هريرة ، وثلاثة  
من البعديين أنها ثابتة في العنب قياساً ، والشافعي يجوز القياس في الرخص <sup>٢</sup>

ومسلم في صحيحه ١١٦٩/٢ ، مختار البرق ، وبإجماع يوم الرطب بالتمر ١١ في الترمذي

١ مطهر الطالبي ٦٢/٢

٢ ينظر الأم ١٥/٢ ، التبيه ١١/١ ، المذهب ٢٧٥/١ ، فتح المبرور ٢٥٦/٢ ، روضة الطالبي ٥٦١/٣ ،  
الإقناع للبرقي ٢٩/٢

٣ ينظر ، النبوة الكبرى ٣١٦/١٠ ، التمهيد ٣٣٩/٢ ، النجاة والإكمال ٥٠٣/١

٤ ينظر ، المسألة في فقه الإمام أحمد ٦٦/٢ ، التلخيص ٦١/١ ، الترمذي ٣٢٩/٢

٥ ينظر المعنى ٦١٠/١

٦ ينظر المسألة في فقه الإمام أحمد ٦٦/٢ ، التلخيص ٦١/١ ، الترمذي ٣٢٩/٢

٧ ينظر المعنى ٦٦٥/٨

٨ ينظر : تقع للمعالي من ١٣ (رسالة حسنة)

٩ في (١) أيضاً حكما في الرطب ، وثابت من (٢) و (٣) وهو الصحيح

١٠ قال الماوردي

استحب أصحابنا حل جملته في التكرام نصاً أو قياساً على وجوه

الاعتقاد وهو قول القيسريين أنها جازت في التكرام بسبب مرويات من ثابت رضي الله عنه أن

اتمسق له أربعين في الغراب ، والغراب يوم الرطب بالتمر ، والعنب بالزبيب

والوجه الثاني وهو قول ابن أبي هريرة وثلاثة من البعديين : أنها جازت في التكرام قياساً على النخل

ليروز شرابها ، وإمكان الحرص فيها ، وتلقى الرطب بها ، المستوي ٢١٩/٥

١١ ينظر حاشية القوي ٢٩٥/٢



أعلم عنه خلافاً في ذلك ، وإن كان ابن الوفاة يومه [أن] فيه خلافاً ، ويورد في الحديث النبوي عن بيع العيب بالزبيب<sup>١</sup> ، وعن كحل شر يخرسه [فقيس لعب على الرطب في الرخصة]<sup>٢</sup> ينبغي أن يخرج على تخصيص العموم بالقياس<sup>٣</sup>

﴿﴾ (فيما دون خمسة أوسق)<sup>٤</sup> لما روى أبو هريرة - رضي الله عنه<sup>٥</sup> - أن النبي ﷺ زحّص في بيع الغرابيا في خمسة أوسق أو ثوب خمسة أوسق<sup>٦</sup> متفق عليه<sup>٧</sup> والشك من داود أحد رواة الحديث ، وهو داود بن الحصين<sup>٨</sup> ، مسكتك لا خلاف في الجوار فيما دون الخمسة ؛ لأنه يتحقق على التقديرين .

١ (أبو سافط من (١) ، وثابت من (ب) و (ج)

٢ رواد البيهقي في سننه ٥٩٩/٢ - وأبو داود في سننه ٩٥١/٢ (باب في المرجة )

٣ ما بين القوسين سافط من (٢) ، وثابت من (ب) و (ج)

٤ ينظر الإحصاء في أصول الأحكام الأندلسي ٣٦١/٢ ، التكملة ١٣٢٢/١

٥ مساج سلطانين ٦٤/٢

٦ (رضي الله عنه ) سافط من (ب) و (ج)

٧ رواد البيهقي في صحيحه ٧٦٤/٣ - كتاب الزرع - باب بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب والفضة

و مسند في صحيحه ١١٧١/٢ ، كتاب البيوع ، باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في الغرابيا

٨ داود بن الحصين القرشي الأموي ، أبو سليمان الشامي ، مولى عمرو بن عثمان بن عفان

روى عن أبيه الحصين ، وزاد بن زافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم ، وشيد الله بن يزيد ، وعبد

الله بن الأعرج ، وغيرهم

روى عن : إبراهيم بن إسحاق بن أبي حنيفة الأشعري ، وأبيه سليمان بن داود بن الحصين ، ومالك بن

أبي ربيعة

قال عنه يحيى بن معين : ثقة ، توفي سنة ١٢٥ هـ ، وهو ابن القتي وسبعين سنة ( يهادر تهذيب المعجم

٥/٢ : تهذيب التهذيب ١٦٤/٢ )

٩ في (ب) متعلق و في (ج) متعلق ١

وللشافعي قولان في الخمسة ، أحدهما لا يجوز وهو قول الثوري ، وأحمد  
للشك ، والأصل التحريم للنهي عن الرتبة ، ومن اختار هذا القول ابن المنذر  
والقطايب وزجعه الإمام والبيهقي واليوياي وخلائق ، ومقتضى إيراد الكتاب  
لترجيحه .

والثاني يجوز ، ونسبه إلى نصة ، وتأملته فوجدته يقتضي أنه إن وقع لا يقول  
بنسخته لأجل الشك . ولهم فيه تصريح / بالجواز  
وقد يستدل للجواز بأن الأصل إباحة البيع ، وهو استدلال ضعيف لأن النهي عن  
المرابنة ، وعن بيع /<sup>١٦</sup> الرطب بالتمر متحقق بعد ذلك ، ولا يجوز في أكثر من  
خمس قطع

فإن عقد على أكثر من خمسه بطل في جميعها بلا خلاف ، ولا يخرج على  
تضييق الصفقة حتى يبطل في الزائد ، ويصح في الخمسة على قول لأنه بالرغبة  
صار عقد ربا فيبطل جميعه

١ ينظر . الأم ٢٤/٢ ، ٥٦

٢ في (١) أصحبه ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٣ ينظر مختصر الربيع ٨١/٢

٤ ينظر النسي ٥٩/٤

٥ في (١) وللأصل بالتحريم ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٦ ينظر النسي ٥٨/٤

٧ ينظر نهاية الطلب ١٦٨/٥

٨ ينظر التهذيب ٢/ ٤٠١

٩ ينظر بحر النخب ٢٠٥/٦

١٠ (١) (٢) (٣)

١١ في (١) لأن ، والثبت من (ب) و (ج)

١٢ ب ( ٢٧ - ١ )

١٠٠٠ ر. أوجبنا النقص عن الخمسة من صابطه ٩ من الشافعي والأصحاب<sup>٢</sup> على امر. أنه يكفي أي قدر كان ، ونقل جملة من ابن المنذر أن الزيادة على الأربعة حرام<sup>٣</sup> ولم أره في الإشراف من كتبه

١٠٠٠ هل الخمسة تحديد ، أو تقريب ٩  
قال النووي<sup>٤</sup> : على قولنا بسبع ، الخمسة ، لو ناع خمسة إلا ربع من سبع ، وهذا يشعر بالتحديد .

وقال ابن الرقعة لا يبعد تخريجه على الرخصة  
وقد حكى مجتبى<sup>٥</sup> عن العراقيين أنه لا يضرب [مقتضى] خمسة أرطال فيدمي أن ينقص أكثر من خمسة أرطال<sup>٦</sup>  
وقال النووي في مجموع [الطريق] سماء رؤوس المسائل وتحفة طلاب الفضائل المختار الشريفة فيها ما هو تحديد . كتاب محمد المعتبر في الجملة . و [في] مسج

١ ينظر الأم ٥٦/٣

٢ ينظر عمي المحتاج ٩٥/٢ ، السراج المبرق ٢٠١/١

٣ ينظر النص ٥٨/١

٤ ينظر الحاوي ٢١٧/٥

٥ مجتبى من مجموع من عند النووي ، أبو القاسم صاحب المختار وغيره من المصنفات ، كل من أئمة الأصحاب ، وكثير الفقهاء ، وإليه ترجع الفتا بدليل مسر . نون قضاء مصر ١٤١٢ هـ ، ونقل عنه قبل مرته . نون في ذي القعدة سنة ٨٥٠ هـ ( ينظر طبقات الشافعية الكبير ١٢٨/٧ ، طبقات الشافعية لابن قاسم شعبة ( ٣٣١/١ )

٦ ج ( ٤٠ / ب )

٧ ( اقتضاء ) سقط من ( ب ) ، والفتنة من ( ب ) و ( ج )

٨ قوله ( فيدمي ) أن ينقص أكثر من خمسة أرطال ( سقط من ( ب )

٩ زيادة في ( ب ) و ( ج )

١٠ زيادة في ( ب ) و ( ج )

الخف ، والاستجاء ، والولوج ، ونصب الركاء ، وقدر الواجب فيها ، وفي ركاء  
المطر ، و المكفلات ، ومن البلوغ ، وتقدير الرحمة في العرايا بحمسة أوسق إن  
حوراء في حمسة ، والأحال في حول الركاء ، والجزية ، والعدة ، ودي لحظاً ،  
ونمي الرائي ، و ينظر الغني ، والسولي ، وحولي الرصاع ، وحلد الرائي ،  
والنصف ، والزياة في الشرب إلى الثمانين ، وزبح ديار في السرفة

ومن تقريب - من الرقيق المسلم فيه ، والموكل في شرائه

ومن الحنك فيه تقدير الفلن ، ومن الحيض ، والمسافة بين الحفني ، ومسافة  
القصر ، ومصبب المعشبات والأصح في شكله التقريب ، وقد ظهر أن المراد  
تحديد ، وما حكماء مجلي عرب

إذا أطلق حمسة أوسق - فلهذا حمسة أوسق من الثمر ، أي بقدر ما يحرس اربع ،  
فيعرف أنه إذا جف كان حمسة أوسق

يكني بها حرس واحد - بخلاف الركاء على رأي قائله الماوردي ، ويجوز  
أن يحرس بأسمها ، وهل يكني حرس أحدهما ؟  
قال ابن الروقة فيه احتمال من اتحاد القامع والمقص  
قلت وهذا بعيد ، والختار الجواز

١ في لباء والركاء

والولوج من وجع الحنك في الإثاء ، وبعاً في شرب ما فيه بأطراف لسانه ( مظهر الصبح وجع )

٢ في لباء والأحال وحول الركاء

٣ في لباء قال ، والثابت من لباء ( الج ) وهو الصحيح لأنه صريح المبكي ، وليس بقول المروي

٤ في لباء ( لب ) هل يمكن ، والثابت من ( الج )

الخروج

لا بد في بيع العرايا من أمور -

أحدها : تكهيل الثمر - فلا يجوز جراحاً ، ولا حرصاً ثلثاً بمظم المرز

الثاني : حرص ما على النحل من الرطب رطباً ، ثم حرص ما يجيء منه إلا جف

الثالث : أن يكون البيع بقدر ما يجيء منه ثمرأً ، ولا يخسر تكون الرطب الآن

أكثر من حمسه أوسق ، وعن أحمد رواية محتملة لأنه يشترها بثمر مثل الرطب

الذي عليها ، فعلى هذا لا يحتاج إلى حرص ما يجيء منه جافاً ، ويشتهر عنه

وعن جمهور العلماء خلافة ، وبعبارة الشروط في الكتاب قبل وبعد

في البيع : ( ولو زاد في صفقتين جاز ) أن تعددت الصفقة حمداً ، فلا إشكال في

الجواز ، وإن تعدد المشتري واتحد البائع ، وحصل لكل واحد من المشتري أقل من

حمصة أوسق جاز قطعاً ، ولو اتحد المشتري ، وتعدد البائع هوجهاً ، وإن كانت

الصفقة من متعددة قطعاً

وفي تعدد المشتري متحدة على قول واحد<sup>١</sup> - فما حد هذا الباب ، وماخذ الرد بالعيب

مختلفين - ولو باع رجلان من رجلين ستة عشر وسقاً جاز<sup>٢</sup> ، وبما نظرنا في إلى

جانب المشتري أكثر لأن الرطب هو المقصود والتمر تابع

١ من قوله ( تكهيل الثمر فلا يجوز - إن - الثاني : حرص ما ) ساعد من (ج)

٢ ب ( ٣٧ / ب )

٣ في ( د ) أنه : ولتثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٤ في ( د ) ما يجيء منه حلقاً ، ولتثبت من (ب) و (ج)

٥ ينظر ينظر المصنف : ٥٨ ، كششاف المصنف ٢٥٩/٣ ، مطالب أبي القاسم ١٦٤/٢

٦ ينظر ، تيسود : ١١٦/١٢ ، التكملة لابن عبد البر ٣١٥ ، ١ : ٥١/٢

٧ منهاج الطالبين ٦٤/٣

٨ في ( د ) واحص البائع ، ولتثبت من (ب) و (ج)

٩ (واحد) ساعد من (ب) و (ج)

١٠ في (ب) ستة عشر وسقاً حكى

﴿ويشترط التقاضى﴾<sup>١</sup> ، لأنه معلوم بمعلوم

﴿يتسليم الثمر مكبلاً و التحلية في النخل﴾<sup>٢</sup>؛ فلو تصرفا قبل ذلك بطل العقد .

وبعد لا يطل

واستشكل ابن الرقعة الاكتفاء بالتحلب إذا قلنا بأنها<sup>٣</sup> من ضمان اليافع بعد التحلية كما هو التقديم ، ولو حل بينه وبين النحلة ومشيئاً إلى الثمر ، فسلمه يباء جاز . قاله القاضي أبو الطيب ، وابن الصياغ ، والمتولي ، والرافعي<sup>٤</sup> .  
ويشترط في هذه المدء [أن لا] يقترن . ويشترط أن يكون بعد بدو التصلاح ، وحكم اليسر حكيم الرطب به عليهم الماوردي<sup>٥</sup>

﴿وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي سَائِرِ الثَّمَرِ﴾<sup>٦</sup> نص عليه في باب الحرية من الأم<sup>٧</sup> ، كما روى زيد بن ثابت<sup>٨</sup> "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَخَصَّ فِي الْعَرَابِ فِي الثَّمَرِ وَالرُّطْبِ ، وَلَمْ

١ مهاج الطالين ٦٤/٢

٢ ج (١ / ٥١)

٣ مهاج الطالين ٦٤/٢

٤ ج (١ / ٥١) ب .

٥ يظهر فتح المبرور ٣٥٥/١

٦ ما بين القوسين مضاف من (ق) ، وكتبت من (ب) و (ج)

٧ يظهر المصنف ١٧٠/٥

٨ يظهر روضة الطالين ٥٦١/٢ مضي تحتاج ٦٤/٢ ، المزج الوهاج ٢٠٦/١

٩ مهاج الطالين ٦٤/٢

١٠ يظهر الأم ٥٥/٢

١ هو زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن بونان بن عمرو بن عوف بن عمن بن مالك بن النجار الخزرجي كنية أبو سعيد ، وقيل عبد ذلك ، استشهد يوم يمو ، وقيل إنه شهد أحد . وقيل أول مشاعده الحندق ، ومكانه منه به بني النجار يوم فوله . سكن من طعام الصحابة . ومكان هو الذي تولى قسم معالم البرموك . روى عنه جماعة من الصحابة ، منهم أبو هريرة ، وابن عمر ، وأبى ، وأبى هريرة ، ومن

يُرخّص في غير ذلك "رواه مسلم" ، ولما كان الحق القسب حكماً اقتصرنا عليه ، وسائر الآثار ليست في معناه<sup>٥</sup> والثاني "يجوز" ، وبه قال مالك<sup>٦</sup> ، وبعض الحنابلة<sup>٧</sup> لأن النمس<sup>٨</sup> تدعو إلى انكسارها في حال رطوبتها وفي المسألة طريقة فاطمة الساج ، وصححها المحاملي<sup>٩</sup> وميرد<sup>١٠</sup> ، ولكن طريقة القولين أصح ، والواحي المنع .

والخلاف إذا قلنا يحري التحريم فهما<sup>١١</sup> فإن منعاه امتنع قطعاً ومحل الخلاف أيضاً فهما يدخر يابسه<sup>١٢</sup> لأن العرايا بيع وطب يباس<sup>١٣</sup> ، والباس الذي لا يدخر لا يربح فيه<sup>١٤</sup> ، وممن<sup>١٥</sup> عرض المسألة كتباً علماء الفاضلي

الشيخ سعيد بن المسيب ، ولما خرجة وسليمان ، والنفوس بين محمد ، وهيرم ، وهو الذي جمع القرآن في عهد أبي بكر ، اختلف في سنة وفاته . والأكثر على أنه توفي سنة ٤٠ هـ ( ينظر الإنصاف في تبيين المعاني ١/٢ ، ١٩ ، الاستنباط في معرفة الأصحاب ١١١/٢ )

١ - رواه محمد بن أبي بصير في صحيحه ١١٦٨/٢ - كتاب البيوع باب من يبيع الرطب بالتمر إلا في العرايا . بعض من روى عن ثابت بن ريسان أنه سأل الله عليه وسلم أنه يحس بعد ذلك في بيع الرمية بالرطب أو بالتمر ولم يرخّص في غير ذلك

٢ - في (أب) و (ج) كتب

٣ - في (أب) و (ج) مكتوبة مخطئة (خطأ) ، وثبتت من (أب)

٤ - قال في روضة المتأخرين ٥٦١/٢

ويجوز بيع العرايا في السب مكالرطب ، ولا يجوز في سائر الآثار على الظهور

٥ - ينظر المذهب ٣٢٥/١ ، مبي المحتاج ٩٤/٢

٦ - ينظر التمهيد ٣٢٩/٢ ، المحكي ٣١٥/١ التاج والإكليل ٣/١

٧ - ينظر التكملة في فقه الإمام أحمد ٦٦/٢ ، النسي ٦١/٢ ، المبدع ١٤٢/٤

٨ - في (أب) لأن للمساكة

٩ - قال محاملي في المنع ص ١٣ (رسالة صنية)

ويجوز هذا البيوع في الرطب والفسب بعداً ، فالف في غيرهما من الثمار فلا يجوز فيه بحال

١٠ - قوله (ثمرة) سقطت من (ج) ، ومقتضاها في (أب) يباس

١١ - في (أ) وهينم من المسألة ، وثبتت من (أب) و (ج)

أبو الطيب ومثله<sup>١</sup> بالحوخ ، والأجامس ، والحكمثري ، والنير ، والجور ، والنور ،  
والشمش هل يجوز على شجره بحرصه جاهاً ؟ طريقاً ، ولا تجري العرايا في  
الزروع<sup>٢</sup>

فإن لا يحسن أن من شرط هذا البيع أن لا يتعلق به حق الركاة ، إما بأن يكون فرع  
الذي في ملك اليتيم أقل من خمسة أوسق ، وإما أن يكون حرم عليه وقتاً  
الخرص بضميم ، أو ناع ما عدا قدر الركاة ، أو قلنا بالقديم أن المالك يترك له  
بعض حلقات فيبيع منها

فإن لا يحسن بالفقهاء<sup>٣</sup> لإطلاق الرخصة وقياساً على سائر المبيعات ، وهذا  
[ظاهر] فإنه في الأم<sup>٤</sup>

في بعض  
الأعراف  
بالضميم

١ (١٠ ٢٨١)

٢ يظهر فتح المبرور ١/٢٥٨

٣ منهاج الطالبين ٦١/٢

٤ (ظاهر) سلفاً من (١) ، والمثبت من (ب) و (ج)

٥ قال الشافعي في الأم ٥٦/٢ ، ٥٧

وسواء العبي والمعتق في شراء العرايا لأن يمين الله قلنا ليس من بيع الترتيب بالتمتع والزيارة والعرايا  
تدخل في حصة المالك لأنها جراف يكتفون ، ويتمز يربطه استئثاراً على أن العرايا ليست مما ليس عنه عبي  
ولا الغير ، ولكن هذا مطلقاً فيها عمله تمام المخرج يربط به الحامس ، وهكذا ليس من حلاله بعد التبيع  
والعصر ، ولكن يتم المخرج ، ولما كان في اتصال سطواته في مسافات الليل والنهار ، وأمر من يسي مسافة  
أن يمشيها فإنها محظرة ، فاستألفنا على أن يهبط ذلك العام بما هو على الحملين ، والحماس أن يكتفون ليس  
عن أن يتطوع الرخص ، فأما كل مسافة أودته فلم يهبط به ، وهكذا قال "البردة" على حملي واليهين على  
الحملي عليه ، والحملي بالقسماء وقبض بالهمم مع الشفد فاستألفنا على أنه إنما أراد بيعاً للحملي  
وسمى عليه حملاً ، وبس الهمم مع الشفد والقسماء استثناء من أراد ، لأن الحملي في القسماء يحسب بلا  
بينة ، والحملي مع الشفد يخلع ويستخرجان حذوقهما ، يخلع به في الفرج والزوج وغيرهما سواهـ



و لثاني . يحنس بالفقراء - ولا يحوز للأسماء ، وهو احتياز المزي وأشر إلى أن الشافعي قاله في موضع آخر ثم أجابه مزيحاً ، وأشار الشيخ أبو حامد و الحاملي إلى إنكاره ، واستدلوا له بشي ذكره الشافعي في اختلاف الحديث عن محمود بن لبيد<sup>١</sup> قال سألت زيد بن ثابت ، فقلت ما عرابياكم هذه التي تحذونها؟ فقال - فلان وأصحابه شكوا إلى رسول الله ﷺ [أن الرطب] يحصر وليس عندهم ذهب ولا ورق يشترون بها<sup>٢</sup> . وعندهم فضل تمر من قوت مستهم<sup>٣</sup> . فارعن لهم رسول الله ﷺ أن يشتروا المرأيا بتمرها من التمر يأكلونها رطباً . وفي رواية أخرى - قال فلان وفلان وسمى رجالاً محتاجين من الأنصار<sup>٤</sup> ، ولم يمسد الشافعي هذا الأثر بل ذكره عن محمود بن<sup>٥</sup> لبيد معقفاً كما رأيت ، ولعله أحده من السير<sup>٦</sup> ، وسئل من ذكره<sup>٧</sup> إنما ذكره عن الشافعي بقدر إسناده وبين محمود ، فهو منقطع لا يحتج به ، ومحمود بن لبيد صحابي ابن صحابي ، ولد على عهد رسول الله ﷺ ، وشذ الشيخ أبو محمد فصيح هذا القول

١ في (ب) ذكره الرافعي في اختلاف الحديث

٢ ينظر اختلاف الحديث للشافعي ١/ ٥٥٢ ، ( باب الخلاف في المرأيا ) الأم ١٤٢/ ٥

٣ محمود بن زيد بن رافع بن عمرو النخعي بن زيد الأنصاري الأشعري من بني عبد الأشهل . ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بأحاديث ، روى عن جابر بن عبد الله ورافع وعثمان بن عفان وغيرهم وروى عنه يكتف بن عبد الله الأشج وحضر بن عبد الله بن الحنظل وحضر بن عبد الرحمن الأشعري - نحو سنة ١٦ هـ . وكان ثقة فليس الحديث ( ينظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١٢٥/ ٢ ، تهذيب الكمال ١٧/ ١٨ )

٤ عا بن القوسين ساقط من (ب) . ولثالث من (ب) و (ج)

٥ في (ب) بها

٦ ينظر معرفة السنن والآثار من الشافعي ٢٤٢/ ٤

٧ ج (ب) / ٥١

٨ ينظر تلخيص الحروز ٢/ ٢

هنا حيث أكثر الأحاديث في الترايا مطلقاً ، وسعتهم الأرائد على حصة أوسى  
للتقييد به في حديث أبي هريرة ، بل منعتم الحصة على الصحيح للشك ؛ فهنا  
قيمتهم بالمعنى ، لحديث محمود بن صبح ، أو بالشك  
قلت : التقييد بالحصة أو ما دونها ثابت عن النبي ﷺ وهو زيادة في لفظ الأحاديث  
، بلطفه مصمومة<sup>١</sup> إليها بحث العمل بها ، وأما قصة محمود فلم تثبت ، ولو ثبت لم  
يكن [فيها أكثر] من أن نوعاً يصفه سألوا ، فوخص لهم ، واحتمل أن يكون  
سبب الرخصة فقرهم ، أو سؤا لهم ، والرخصة عامة فلما أطلقت ، الرخصة في  
أحاديث أخر شئ أن سبب الرخصة / السؤال كما [لو] سأل غيرهم ، وإن ما هم  
عليه من العقر لم يعتبر إذ ليس في<sup>٢</sup> لفظ الشارع ما يدل على اعتباره

من  
١. رواه قتادة يخصص بالعقراء فيما ضابطه العس المانع من ذلك ٩  
لم يتبرص أكثرهم له ، وفي كلام المتولي ، والجزعاني اعتبار التقيد ، فمن لا  
نقد<sup>٣</sup> بيده يحوز له ، وقسمه محمود ترشد له ، ونقل الروياني عن المرسى أنه لا  
يحوز لا للمعسر المصطر ، ولعل هذا يسمع في العبارة ، ومحل الخلاف في اعتباره  
حاجة المشتري أما حاجة البائع فلا تعتبر قطعاً

١. في (٧) بالشك

٢. في (٧) مصمومة ، وثابت من (ج) وهو الصحيح

٣. ما بين الفوسين سقطت من (د) ، ولثبت من (ب) و (ج)

٤. ب (٢٨) / ب

٥. رواه في (ج)

٦. (١٧) / (١١)

٧. ينظر تحت الأمانة ٢ / الفروع ١٦ / ب (مقتاب الرضا) الباب السادس عشر في قصة العسقات

٨. في (١) مما لا نقد ، ولثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٩. يصر للمعسر ٣٠٧/٦

وقال [عائله] "يشترط" حاجة البدع" وقالت الحنابلة، متى لم يكن محتاجاً إلى أسكن الرطب أو محتاجاً ومعه من الثمن ما يشتري به الغريه لم يجر له شراؤها بالتمر<sup>١</sup>

١٢٢٢ لو اشترى الغريه من يجوز له شراؤها ، وتركها حتى صارت ثمراً ، جاز<sup>١</sup>  
وقالت الحنابلة " يظل العقد ، بشرط بقاء العقد عندهم أن يأخذها أهلها وطباً<sup>٢</sup>  
وعندما لا يشترط ذلك

١٢٢٣ هل يجوز العز يا في الرطب بالرطب ، بأن يبيع الرطب على التحل بالرطب من<sup>٣</sup>  
على الأرض ، ثلاثة أوجه .

أصحها الشيخ وهو قول الأصمعي<sup>٤</sup> عن الزبيري<sup>٥</sup>

١ ما بين القومين سابقا من (د) ، وأثبت من (هـ) و (ج)

٢ في (د) تمير ، وأثبت من (هـ) و (ج) وهو الأصح

٣ يطر ، التمهيد ٢٢١/٢ ، شرح مصنف خليل ١٨٩٠/٥

٤ يطر ، المروج ١١٧/٤ ، للمدح ١٤١/٤ ، الإصناف ٢٩/٥

٥ في (ب) من لم يطر

٦ (هـ) سابقا من (ب)

٧ في (د) بالثمن ، وأثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٨ يطر ، مختصر الحنفى ٦٥/١ ، المعنى ٦١/٤

٩ في (أ) أن يأخذ أهلها رطباً ، في (ج) استكمل ، هكذا مكتوبه ، وأثبت من (ب) وهو الصحيح

١٠ يدل قوله (فرج) بيمينه في نسخة (ب)

١١ قال نراعي أصحها وبه قال الأصمعي لا يجوز ، لأن الرخصة إنما تليق للحاجة إلى تحصيل

الرطب ومالك الرطب مستحب عنه لو حاجته إليه أدنى فلا يلحق بمنزلة الرخصة فتح العزيز ٢٥٨ ٢٥٧/١

١٢ عن الزبيري سابقا من (ب) و (ج)

والزبيري هو الزبيري أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن النضر بن الزبيري القوام الأندلسي ،

أبو عبد الله الزبيري البصري ، أحد أئمة الشافعية ، لا يعرف عن أحد العلماء ، وقد أحد القراءات من

وقال الماوردي<sup>١</sup> أنه مذهب الشافعي ، لأن الرخصة لم ترد فيه ، وفيه عذر كبير<sup>٢</sup>  
وفي البخاري<sup>٣</sup> لا تبعدوا الشر بالشر فإن كانا بالثاء المثلثة فهو حجة ولكن ذلك<sup>٤</sup>  
لم يصح

والثاني الجواز ، وهو قول ابن خيران<sup>٥</sup> ، لما روى زيد بن ثابت قال قال النبي ﷺ  
( رخص في بيع العرب بالتمر والرطب ) رواء أبو داود<sup>٦</sup> بسند صحيح ، ومطهره حجة  
قوية لهذا الوجه ، يمكن فيه بحث حديثي تنبيه له ، وهو أن خارجة بن زيد<sup>٧</sup> رواء  
عن أبيه هكذا ( بالتمر / والرطب ) كما ذكرناه بوال الجمع ، وابن عمر رواء  
عن زيد بن الخطاب<sup>٨</sup> ومسلم<sup>٩</sup> والنسائي<sup>١٠</sup>

روح بن قرة ، ومحمد بن يحيى ، وغيرهما ، له مصنفات كثيرة منها : السكينة ، والسياسة ، توبة  
العشرين والثلاثمائة ( ينظر طبقات الشافعية الكبرى لابن قاضي شهبة ٩٣/١ - ٩٤ )

١ ينظر الحوي ٢١٦/٥

٢ في (ج) كثير

٣ لم أجده في البخاري

٤ كذلك سقط من (ب)

٥ ينظر فتح العرو ٢٥٨/٤

٦ رواء أبو داود في سننه ٢٥١/٢ ، باب في بيع العرب

٧ في (أ) مشاهير مصنفه قوية ، ولشرب من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٨ خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري ، البصري ، أبو زيد عمري ، أدركه زمن عثمان بن عفان ، وهو أحد  
الشهداء السبعة ، روى عن سامة بن زيد بن حارثة ، وأبيه زيد بن ثابت ، وسهل بن سعد السدي ،  
وغيرهم ، روى عنه أبو النعمان ثابت بن قيس السعدي ، وسالم بن عبد الله بن عمر ، وأبيه سهل بن  
سارجه وغيرهم ، تولى سنة ٩٩ هـ ، وقيل ١ هـ ( ينظر تهذيب التهذيب ٣١٨/٥ ، طبقات الحفاظ  
٤١/١ )

٩ ج ٤٤ / ٤

١٠ رواء البخاري في صحيحه ٩٢٢/٣ ، كتاب البيوع ، باب بيع للراية ، يلتزم

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص بعد ذلك في بيع للعرية بالرطب أو بالتمر ولم يرحم في غيره

١١ رواء مسلم في صحيحه ١١٦٨/٣ ، كتاب البيوع ، باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرب ، وقد  
رواه يلتزم البخاري

١٢ رواء النسائي في مسنده الكبرى ٣١/٤ ، كتاب البيوع ، بيع العرب بالرطب ، يلتزم



لكن عقيل أحبط من صالح ، و الأوزاعي في الزهري ، ورواه الزبيدي في جلالته  
أيضاً عن الزهري<sup>١</sup> فقال بالتمر اليابس ، ولم يشك ، وهذا من ، ثم رأيت الرواية  
عن نافع متفقة على التمر ، فلما كانت روايات نافع ، وأحمد روايات سالم ، على  
خلاف رواية صالح و الأوزاعي إقراراً لها<sup>٢</sup> فسبح عن ابن عمر إما تعيين التمر ، وإما  
أو المحتملة للشك وإبن عمر أتى وأجل من حرجة  
والوجه<sup>٣</sup> الثالثة إلى مكان نوعاً واحداً ثم يجر - لأنه لا حاجة إليه - إلى كتاب  
نوعين حال ، لأنه قد يستثنى كل منهما النوع الذي عند الآخر ، وهو قول أبي  
إسحاق<sup>٤</sup> ، وشاذ ابن أبي عمير عنهم فصححه  
وهذه الأوجه الثلاثة حكها القاضي أبو الطيب فيما إذا كان أحدهما على  
التحل والآخر على الأرض حكها قدمه ، وعرضها آخرون فيما على البحر ما على  
التحل

١ قوله (فقال فيه بالربط إلى - و الأوزاعي في الزهري) سابق من (ب)

٢ الزبيدي هو محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي ، أبو القليل الحمصي القاضي - روى عن الزهري ،  
وسعيد القهري ، و نافع مولى ابن عمر ، وغيرهم ، وروى عنه الأوزاعي ، وشعب ابن أبي حمزة ، ويحيى ،  
والهيثم بن عدي ، وغيرهم ، قال علي بن عيسى عنه ثقة ثبت - توفي سنة ١٨٠ هـ  
(ينظر تهذيب التهذيب ٤/٤٠٤ ، التعليل والتجريح ١/٢٥٦ - سير أعلام النبلاء ١٤/١٨٤)

٣ قوله (عن الزهري) سابق من (ب)

٤ نافع مولى ابن عمر ، أبو عبد الله المدني ، كثير الحديث ، قال الهيثمي  
أصبح الأسانيد مائة من نافع من ابن عمر ، وهو تابعي جليل - سمع من ابن عمر وأبي هريرة ، وأبي سعيد  
الجندي ، وغيرهم ، يثقه عمر بن عبد العزيز إلى من يسمون بجمهور المدن - توفي سنة ١١٦ هـ  
(ينظر طبقات الحنفية ١/١٦٦ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢/٤٢١)

٥ هذه المسئلة من معرفة ، وفي (ب) روايات

٦ ب (٤٠ / ١)

٧ قوله (وهو قول أبي إسحاق) سابق من (ب)

٨ (كفر) سابق من (ج)

وأطلق آخرون وحكوا عن أبي هريرة<sup>١</sup> أنه يجوز فيما على النخل بما على الأرض مطلقاً<sup>٢</sup> ، وبما على النخل إن كانا من نوعين ، ولا يجوز [إن كان] من نوع واحد لعدم افتقاده

وقال المحاملي عن أبي إسحاق إن كانا على النخل جاز ، وإن كان أحدهما على الأرض لم يجز

وجمع ابن الرقعة هذه القول جعلها حمصه أوجه وفي التوسيع<sup>٣</sup> الثالث إن كان أحدهما موضوعاً جاز ، وإن كانا على الشجر فلا

وأعله سبق فلم أره يكتب ما قاله المحاملي فاستحسن ، وإن جوزنا ما على النخل بما على الأرض فالمتبر فيه على النخل الحرص ، وأما الذي على الأرض فكلام الرافعي ينتهي أن المعبر فيه الكيل<sup>٤</sup> ، ورأيت في تعليق ابن أبي هريرة<sup>٥</sup> ما ينتهي الحرص أيضاً

١ زيف في أبي

٢ في (١) كذا ، والثالث من أبي و (ج) وهو الصحيح

٣ ينظر التوسيع ١/٢٧٢

٤ في (٢) كذا ، وثالث من أبي و (ج) وهو الصحيح

٥ ينظر فتح العزيز ٢٥٨/٤

٦ (٢) (١) ب

فإنَّ إذا كثر الرطب على الأرض لم يجز ، حزم به ابن الصباغ ، والبصوي ،<sup>١</sup>  
والرويني<sup>٢</sup> ، لأنه لهم معنى العرية فيه ، وهو أكثف على الأديم  
وفي شرح التلخيص للقفال فيه<sup>٣</sup> وجهان ، وقال الختلي إن [فيه]<sup>٤</sup> الأوجه الثلاثة ،  
وفي كلام الإمام<sup>٥</sup> ما يقتضي الخلاف فيه عن المرافيين ، ولم أزه في طريقتهم .

﴿بيح﴾ التمر بالرطب على الأرض قال المحامي لا خلاف على المذهب<sup>٦</sup> أنه لا  
يجوز ويحكم المرافزة فيه خلافاً

١ قال البصوي : أما إذا باح الرطب على الأرض بالتمر ، أو بالرطب على الأرض لا يجوز ، لأنه غير معاده  
الشرطي إلى الرطب ، على ما سطره على من الأديم طرأً مع التمس ، ولا يحصل ذلك من الرطب الموضوح على  
وجه الأرض ، لأنه يتسارع إليه الجفاف ، ولأن المخصص لا يثنى عليه غيره . التهذيب ١٠٢/٣

٢ ينظر : بحر المذهب ٦/٦

٣ (فيه) سقط من (ب)

٤ (فيه) سقط من (د) . ومن قوله : وهو أكثف على الأديم . إلى . وقال الختلي إن فيه ( سقط من (ج)

٥ ينظر : بهار المذهب ١٢٠/٥

٦ سقط من (د) ، والثابت من (ب) و (ج)

٧ (عن المذهب) سقط من (ب)



إذا كان الرطب على الأرض و جوزه ، من يثمر خرصه أو كيله ؟  
 قال القفال / في تحليل جواز الرطب بالرطب وهما في الأرض أو على الشجر  
 إن بيع الرطب بالثمر فيه جهالتان . خرصه رطباً ، ثم خرصه تمرأ ، ومع ذلك  
 يجوز ، فإذا كدّن الرطب على الأرض ، فليس فيه إلا جهالة واحدة ، وهو أن يقول  
 خرصها تمرأ كذا ، ويعلم مقدارها في الحال فهذا بالحواز أولى . هكذا في شرح  
 التلخيص

وقال القاضي حسين لا خلاف أن بيع الرطب بالتمر كبيعاً على الأرض أو على  
الشجر من غير اعتبار المال لا يجوز ، وهي للزبائن  
فهذا القاضي أكبر تلامذة القفال يقول هذا<sup>١</sup> فلا شك أنه لا يجوز إلا بالخصص.  
وقال الرافعي<sup>٢</sup> بعد أن حكى<sup>٣</sup> الأوجه الثلاثة في الرطب ، قال  
وذكر القفال في شرح التلخيص أنه عي اختلاف ، لأنه إذا جاز البيع وإحداهما أو  
كلاهما على رأس<sup>٤</sup> التخل خرداً ، واحتملت الجهالة ههنا يجوز مع تحقيق  
الكيل في الحالين<sup>٥</sup> أولى  
وهذا يؤهم الاقتصاد على الكيل ، فيجب تأويله عي أنه يحكيه رطباً ثم يحرره  
تمرأ على أني ما رأيت<sup>٦</sup> في كلام القفال إلا ما حكيت به أولاً ، ولم أرفه إلا  
وهي.

١ فتح الميزان ٢٥٨/٤

٢ ب ١٠٤ / ب ١

٣ في (ب) رؤوس

٤ في (د) التلخيص ، واقتبست من (ب) و (ج) وهو الأصح

٥ في (ب) أني ثم أر

﴿مَنْ شَرَىٰ الْغُرَةَ إِلَىٰ أَهْلِهَا فَلْيَمْلِكْ فَدَائِدُ﴾ ، وَإِنْ أَبْقَاهَا حَتَّىٰ صَارَتْ تَعْرًا ۖ فَلَيْسَ لِمَنْ (مَرْح) يَظْهَرُ تَصَوُّتُ بَيْتِهِ وَيَرَىٰ الذَّمَّ الْمَجْهُولَ صَوْضًا مَسْحًا ، وَإِنْ ظَهَرَ تَقَاوُتُ فَمِنْ مَا يَقَعُ بَيْنَ الْكَثِيلَيْنِ لَمْ يَصُرْ ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ فَالْعَقْدُ بِأَمَلٍ .  
 وَقِيلَ ۖ مَسْحٌ فِي قَدْرِ الْقَلِيلِ مِنَ الْكَثِيرِ ، وَالشِّرَى الْكَثِيرُ الْحَيَارُ وَهُوَ ضَعِيفٌ ،  
 وَلَوْ اشْتَرَى الْأَمْرَ وَسَقَى فِي ضَعْفِهِ ۖ فِي مَجْلَمٍ وَاحِدٍ ، كُلُّ ضَعْفَةٍ دُونَ حِمْسَةٍ أَوْ سَقَى جَارَ (بَابِ اِشْتَرَى)

۱. فِي (بَابِ اِشْتَرَى الْعُمْرَةَ)

۲. فِي (ت) فَتَأْرِبُ ، وَيُقَالُ لِبَاءٍ ضَعُفًا ، وَالثَّنِيَّةُ مِنَ (ج)

۳. بِمِثْلِ قَوْلِهِ (وَسَقَى فِي ضَعْفَةٍ) بِمَا فِي الْقِسْمَةِ (ب)

۴. زِيَادَةُ فِي (ب)

### باب اختلاف المتباينين<sup>(١)</sup>

( إذا اتفقا<sup>(٢)</sup> على صحة البيع<sup>(٣)</sup> ثم اختلفا على كفيته كقدر الثمن<sup>(٤)</sup> أو صفته أو الأجل<sup>(٥)</sup> )<sup>(٦)</sup> أي سواء اختلفا في أصل الأجل<sup>(٧)</sup> ( أو قدره )<sup>(٨)</sup>

اتفا على  
صحة البيع  
والأجل في  
كفيته

فإن ( أو قدر البيع<sup>(٩)</sup> )<sup>(١٠)</sup> هو معطوف على قدر الثمن ، وانقصود تمثيل  
الكيفية بقدر الثمن فكما إذا قال البائع بمائة ، فقال المشتري بحمسين

(١) مداهج المطالبين ٦٥/١ ضمن العراقي عند الباب في التوسيع ( الاختلاف موجب لتعالمات ) حكمه  
مما في الوجوه ( التعالمات ) وينظر صيد الدب فقال  
أما السبب فهو التدرج في تعيين المقد وقيمته بعد الاتفاق على الأصل ، فكان الخلاف في قدر العوض  
وحسنه وقدر الأجل وأصله وشرط التكفيين والخيار والرهن وغيره ، فتوجه التعالمات سواء حكمت مصلحه  
قائمة به حاله كذا جرى مع العائد ، أو مع ورثته قبل التمس أو بعده لقوله صلى الله عليه وسلم " إذا  
اختلف المتباينين تعالما وترد "

قال العراقي الأصل في الباب ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
إذا اختلف المتباينين ، فاقول قول البائع ولاتأخ بالخير " ومما أن البائع بالخيار بين إتمامه بما عطف  
عليه البائع ، وبين أن يحلف على ما يدوله الرواية الأخرى " إذا اختلف المتباينين تعالما " وفي رواية " إذا  
اختلف المتباينين ولا يبيد لأحدهما تعالما " فتح العزيز ٤ / ٢٧٦

(٢) في (أ) اختلفا والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح لواقفته المداهج ٦٥/٢

(٣) في (أ) صحة بيع ، وهذا غير موافق للمداهج ٦٥/٢

(٤) في (أ) كلفه من ، والثابت من (أ) و (ب) وهو الصحيح لواقفته المداهج ٦٥/٢

(٥) في (أ) و (ج) أو أجل ، والثابت من (ب) وهو الصحيح لواقفته المداهج ٦٥/٣

(٦) مداهج المطالبين ٦٥/٢

(٧) في (أ) الأصل ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

(٨) مداهج المطالبين ٦٥/٢

(٩) في (أ) أو قدر بيع

(١٠) مداهج المطالبين ٦٥/٣

(١١) في (أ) مثل التكفيين ، والثابت من (ب) و (ج)

أو صفة الثمن كما إذا قال البائع بصحاح ، فقال المشتري ، بمكسرة ، ويقرب منه أن يقول البائع بذهب ، فيقول المشتري بقصة ، وإن كان هذا حسناً لا وصفاً

أو أصل<sup>(١)</sup> الأجل ، بأن يدعي البائع الحصول ، والمشتري الأجل أو قدره ، كدعوى البائع التأجيل بشهر ، والمشتري التأجيل بشهرين أو قدر المبيع كقولته<sup>(٢)</sup> بعتك هذا العبد بمائة ، فيقول ، اشتريته مع هذا الثوب بمائة أو أقل ، أو أكثر<sup>(٣)</sup>

[ كحل ]<sup>(٤)</sup> هذا الاختلاف في كمية البيع ، ولا يند من الاتفاق على صحته فاحتمالهما في الكمية بعد اتفاهما على الصيغة هو الضابط ، فلو لم يتمنا على الصيغة فلا تحالف وسيأتي حكمه آخر الباب

ولو اتفقا على صيغة مند ، واختلف هل هو بيع أو هبة أو غيرهما ، فلا تحالف<sup>(٥)</sup> على الأصح وسيأتي أيضاً

ولو اختلفا في عين المبيع والأمن مراً ، فلا تحالف قطعاً ، كقولته بعتك هذا العبد بمائة [ درهم ]<sup>(٦)</sup> فيقول ، بل اشتريته هذه الجارية بمائة دينار

وهذه الصورة<sup>(٧)</sup> ترد على المصنف ، لأنهما اتفقا على بيع صحيح ، واختلفا في كميته<sup>(٨)</sup> ولا تحالف قطعاً إذا لم يتواردا<sup>(٩)</sup> على شيء

١ في (ب) وأصل الأجل

٢ في (ب) كدعوى بعتك - الم

٣ ينظر المحرر ١/ ٢٦٦ - ٢٦٧ ، الوسيط ١/ ١٥ ، البند ٣٥٨/٥ - ٣٥٩ ، فتح العزيز ٢/ ٢٣٦ ، روضة الطالبين ٢/ ٤٧٥

٤ [ كحل ] سقط من (د) ، وثالث من (ب) و (ج)

٥ ج (٤٣) (١)

٦ (دعوى) سقط من (د) ، وثالث من (ب) و (ج)

٧ [ ١٠٣٣ - ١٠٣٤ ]

٨ ب (١٠٣٣) (١)

٩ في (د) يتوارد ، وثالث من (ب) و (ج)

ولو اتفقا على بيع معين ، واختلفا في ثمنه أو أجله ، أو اتفقا على ثمن معين واختلفا في عين المبيع حسناً أو قهراً أو سماً أو الأجل جرى التحالف قطعاً ، وهو مراد المصنف

وقد أهمل ذكر الجنس لا اعتقاده ابتدأ به في الصمد<sup>٢</sup> ، وفي المحرر<sup>٣</sup> نفس عليهما ، ويحذر صديقه أن يتلفا على بيع صحيح وبيع معين ، أعني شيئاً أو مثلاً ، ويختلفا فيما سواه<sup>٤</sup>

وإن اختلفا في عين المبيع والثنى معين تحالفا قطعاً وإن كان في الثمن في التحالف وجه<sup>٥</sup> ، رجع كلا مرجعوه ويبيح أن يكون الأصح على مقتضى المذهب التحالف ، وهو قول القاسمي أبي الطيب ، وابن الصباغ ، وذكر الرافعي في الشرح الصغير أنه الأظهر وذكر الإمام<sup>٦</sup> أن الخلاف ملتبس<sup>٧</sup> على ما لو اقر بألف<sup>٨</sup> عن سمس ، فقال المقرر له عن<sup>٩</sup> جهة أخرى

١ في (أ) واختلفا في ثمنه وأجله واختلف - الخ ، وللتبسيط من (ب) و(ج) وهو الأصح

٢ لفظه نفس عليه في روضة الطالبين فقال إذا اختلفا في ثمن الثمن ، أو سمة ، أو سمة ، الخ روضة الطالبين ٥٧٨/٣

٣ ينظر : المحرر ٥٥٤/٢ (رسالة طوية)

٤ في (ب) وبيع معين

٥ ينظر التوسيع ٦٥٠/٢

٦ أجمعنا أيهما ، يتعلقان أيهما حكماً أو ضمن معيماً ، وبهذا أجاب عن الجدل واختاره القاسمي أبو الطيب وابن الصباغ

والثاني أنه لا تحالف إلا البيع مختلف فيه ، وأما ليس يمين حتى يرتبط به المصم ، ويحظر هذا من الشيخ أبي حامد ، واختاره الإمام ومذهب الكتبة فتح القدير ٢٧٦ ، ينظر روضة الطالبين ٥٧٨/٢

٧ ينظر نهاية المطالب ٢٢٢/٥

٨ في (د) أن التحالف ما لم يكتف ، وللتبسيط من (ب) و(ج)

٩ في (د) ثالث ، وللتبسيط من (ب) و(ج) وهو مواظفك في نهاية المطالب ٢٢٤/٥

١ في (د) من جهة أخرى ، وللتبسيط من (ب) و(ج) وهو الأصح

والأصح [على] ما قاله الإمام والغزالي<sup>١</sup> التزوم . وكذلك في الترويض<sup>٢</sup> ، ولم أرى في الشرح

وهو مقتضى التصحيح الرافضي في العارية<sup>٣</sup> أن اختلاف الجهة لا يمنع الأحد . لكنه<sup>٤</sup> صحيح فهما إذا شهد شاهد بالغ من نفس مبيع وآخر على إقراره عن فرض عدم التزوم . وياء على مسألة الإقرار<sup>٥</sup> ، وكذلك شارب فيه بينهما بإفساد الياء المذكور : أصلي الذي قاله الرافضي ، والتصحيح<sup>٦</sup> المنع في مسألة الشهادة : لعدم تولد الشاهد على لمظ واحد

إذا عرفت<sup>٧</sup> هذا : هيقتضى أناحد الذي أشار إليه الإمام<sup>٨</sup> ، ويكون الأصح أن اختلاف الجهة لا يصير جريان التعارض هنا لاتصافهما على عوض واحد إلحاقاً لما في الذمة بالعين

١ (على) منقطع من (١) ، ولثبت من (ب) ، و (ج)

٢ قال الغزالي في الوسيط ١٥٠٢

أو لفتاً على قدر في الأمن ، واختصاً في بيعه بأن قال . بعك هذا الثوب بالغ . فقال الآخر : بل بعني السيد بالغ ، فهي اختلاف وجهان

منهم من جعل الاتفاق على الكلف ، سفاكتان على شيوخ

ومنهم من قال : ليس الكلف معيلاً ليرتد مورداً لمظ بل هي في المدة . فخص واحد يدعي عقداً آخر يتمثل فيه الأمن ولا يرتد . وهذا يلتفت على أن من قدر الإنسان بالغ من حيا فرض . فليست التقر له الجهة ، وقال : بل هو من حيا إلتلاف . فهل له أن يطالبه به ؟

٢ ينظر روضة المذاكرين ٥٧٥/٢

٣ في (ج) لا يمنع الإحداد به صحيح فهما إذا ... إلخ

٤ في (ج) على مسألة على الإقرار

٥ في (١) وكذلك

٦ في (٢) وصحيح ، وفي (ج) والتصحيح . ولثبت من (ب)

٧ في (ج) إذا عرف

٨ ينظر نهاية المطلب ٣٢١/٤

والمقولي قال بالتحالف من غير المشور إلى المآخذ المذكور لأن صده يجري  
التحالف فيما إذا اختلف في البيع واليه وإن لم يتواردا على شيء واحد  
وقد يؤكد انقول بالتحالف أن الشافعي نص في الأم<sup>١</sup> إذا اختلفا في المسلم يقال  
أسلفتم<sup>٢</sup> مائة دينار في مائتي صاع حنطة ، وقال البائع ، أسلفتمني مائة دينار في  
مائة صاع حنطة - أيهما يتحالفن ، فهذا النص ظاهر<sup>٣</sup> يشهد بالتحالف  
إذا كان البيع في البعثة واختلفا في قدره من غير تضميل بيع أن يكون رأس المال  
معيناً أو لا ، وهذا كان رأس المال في الذمة لم يحصل التورث على شيء واحد وقد  
نص على التحالف<sup>٤</sup> لكن يجب بأن رأس المال إن كان معيناً ، فلا تعلق بهذا  
النص ، وإن لم يكن معيناً<sup>٥</sup> فلا بد من قبضه في الجسر ، فمفسر كالمفسر في  
المقد

ومن يقول بأن التعميم في المجلس ليس كالتعيين في العقد لم يلزمه<sup>٦</sup> ، أو يحمله  
على ما إذا كان رأس المال معيناً .

وبه المويضي نص يقتضي عدم التحالف قال - إن ادعى أحدهما أن البيع إنما كان  
بشيء ، وحالفة الآخر من قوله أسلفتمني ديناراً أو ثوباً في كذا ، وقال هذا بل  
ديناراً<sup>٧</sup> ، فالقول قول البائع مع يمينه ، ويصحح المسلم لأنهما لم يجتمعا على أصل

١ ينظر تلمذ الإبلدة ١/ ١٥٠ فوج

٢ في (ج) يجري الخلاف

٣ في (د) ، بيع وانته ، وانتهت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٤ الأم ١٣٨/٣ (باب اختلاف المسلم والمسلم في السلم)

٥ أي يقول الشافعي أسلفتم مائة - الخ - كما ذكر ذلك الإمام الشافعي في الأم ١٣٨/٣

٦ في (ج) ما بقي صاع حنطة

٧ في (أ) هذا النص ظاهر يشهد - الخ - وانتهت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٨ في (د) وقد نص على أن التحالف ، وبهذا (أ) غير مناسبة ، فانتهت ما في (ب) و (ج)

٩ ج (٥٣/ب)

١٠ ب (١٦/ب)

١١ في (ج) كالتعيين في العقد بزمه أو يحمله الخ

١٢ في (ب) دينار



[ شيء ] واحد هذا معناه ، وهذا محتمل أيضاً ، والمعتمد في التصحيح ما قدمناه ، هذا على مقتضى المذهب

واعلم أن الرافعي نقل التحالف في هذه المسألة عن ابن الحداد ، والذي قاله القاضي أبو الطيب وابن الصباغ ، أن ابن الحداد نص على نظيرها ، إذا احتلف الزوجان قال أمهرته<sup>١</sup> أمك ، وقالت أمهرتي<sup>٢</sup> أمي ، وانفق الأصحاب على التحالف فيها على ما قاله القاضي أبو الطيب ، وإن كان الرافعي ذكر الخلاف فيها وسوى بين المسألتين<sup>٣</sup> ، ونص الشافعي على التحالف في<sup>٤</sup> الصداق ، فيظهر الفرق بينه وبين البيع لأن البيع مدني اتفاق عليه ، واحتلفا في عوجه ،

وفي البيع يختلف في عينه والثمن مبهم في النعمة ، فلم يؤولوا على شيء واحد ، والمعتمد ما قدمناه من التأخذ .

ونقل الرافعي<sup>٥</sup> ، أن الإمام قال ، لا يحالف ، ولم أره في كلامه بل أراجع كلامه هنا<sup>٦</sup> ، وفي الإقرار أشعر بالتحالف

واعلم أن مسألة الصداق المذكورة الفصوص فيها معيذان ، إما أن يقطع بالتحالف كلما لو كان الثمن معيماً ، وإما أن يقال الصداق [ عقد ]<sup>٧</sup> مستقل كالكسبة فلا تحالف فيه . و به يظهر أنها ليست بنظر مسائلنا بوجه من الوجوه

١ زيادة لا لب

٢ في (د) وهذا محتمل أيضاً ، والثبت من (ب) و (ج)

٣ ينظر فتح العزيز ٣٧٦/٤

٤ في (د) أمهرته ، والثبت من (ب) و (ج)

٥ في (د) أمهرتي ، والثبت من (ب) و (ج)

٦ ينظر فتح العزيز ٣٧٦/٤

٧ (١٣٠١٢ ب)

٨ ينظر فتح العزيز ٣٧٦/٤

٩ في (ج) بل إذا جمع كلاماً من هذا

١ (عقد) ساقط من (د) ، والثبت من (ب) ، و (ج)

ولو اتفقا على مبيع في الدعة واختلفا في حصة تحالفا ، قاله المتولي ، فيحتمل أن يكون ذلك على رايه في عدم اشتراطه التوارد على عقد واحد ، ويحتمل أن يكون على ما قدمناه في الاختلاف في قدر المصلح فيه

ومسبب النزاع في التحالف ، بأن يتفقا على بيع ومبيع معين ، ويحتلما هيم وراحما ، ولا يرد عليه إلا إذا احتلما في عين المبيع والشئ في الدعة إن كان يقول بالتحالف فيها ؛ كما قال به في الصداق

ونقل القاضي حسين في مسبب ما يثبت التحالف ثلاثة أوجه [ أخرى ] أحدهما أن يدعي كل منهما عقداً صحيحاً على وجه لو قدر ذلك الاختلاف عند العقد مع الانتفاء

والثاني أن يحتلما على وجه<sup>(١)</sup> يسمع مدة كل منهما ، ولو اتفاما تعارضت<sup>(٢)</sup> والثالث أن يختلما<sup>(٣)</sup> في المصروف به أو مشروط فيه ، ولو أقدم كل منهما عليه لبيده سمعت هذه حصة حدود ، وأقربها<sup>(٤)</sup> ما قاله النزالي

(١) ينظر فيه الإبانة ٤ لوح ١٣٩ هـ

(٢) في (أ) في عقد واحد ، والثابت من (ب) و (ج)

٢ في (أ) الاختلاف ، والثابت من (ب) و (ج)

٣ قال النزالي والصواب فيه أن يتفقا على بيع ومبيع معين ، ويضع الاختلاف فيما وراءه مما يقع وصفا للبيع وتنطبق عليه ، حكاه في قال بجعل هذه الماز بهذا الترتيب أو بالتف مرفق ، فقال لا بل بهذا العبد أو بعلة غير أو ما يجري مجراه الوصوف ١٢ / ١٥

٤ من قوله ٣ بالتحالف فيها حكما قال - إلى في صابك ما يثبت انقضاء من (ج)

١ راجع في (ب) و (ج)

٢ في (أ) مع التمسك ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٣ في (١٢ / ١٢)

٤ في (أ) وهو تعقبا تعارضت ، وفي (ب) ولو اتفاما تعارضت ، والثابت من (ج) فهو يقوم للحصة

١ في (ب) يختلف

٢ في (أ) وأقربها ، والثابت من (ب) و (ج)

ولو اختلعا في شرط الخيار ، أو قدره تحالف ، نص عليه الشافعي والأصحاب<sup>١</sup> ،  
وقيل للزني في كتاب الإقرار عن الشافعي : أنه قال القول قول البائع ، [وقيل  
البروي عن ابن سريج : أنه لا يثبت التحالف في الخيار ، ولا في الأحب بل القول قول  
البائع]<sup>٢</sup> ، وهو قول أبي حنيفة ، لأن الخيار والأجل قد يحلوا المقدم صعب ،  
وكذلك الاختلاف في شرط الرهن وقدره أو الكفيل ، ويجري التحالف في جميع  
عقود المعاملات كالسلم والإجارة والقراض والمساقاة والجملة<sup>٣</sup> والصلح عن  
الدم والكتابة<sup>٤</sup> ، وبه يعلم أن قول المصنف البيع ليس بشرط ، ولا يكفي أن يقول  
العقد ، ولا عقد المعاوضة ، لاحتماله الجنس ، والشرط أن يتفقا على نوعه كبيع  
أو إجارة مثلاً ، ويختلعا في صفة

في (ولا يبيعه) أي واحد ، فلو كان لكل منهما بيعة ، فإن أرتختا بتاريخين  
مختلفتين قسمي بالأول<sup>٥</sup> وير أطلقا أو أرتحت تاريخاً واحداً أو أطلقت إحداهما وأرتحت  
الأخرى [تعارضت]<sup>٦</sup> ، فإن قلنا بالمساقاة ، فكيف لو لم يكن بينهما هيئة تعالمان ،

١ ج (٥٤ / ١)

٢ مع يمينه ، مختصر الرمي ١/ ١١٤

٣ ما بين قومين مختلفين (١) وأثبتت عن (ب) و (ج)

٤ يظهر فتح العزيز ٢٧٦/١ ، روضة الطالبين ٥٢٦/٢ ، التكميل ٢/ ٢٠٢

و الجملة هي أن يقول من ربه عيني الأول أو دابتي الخصال ويحذر ذلك ، فله حكمه ، وهي عقد صريح  
للحده ، روضة الطالبين ٢٦٨

٥ قال الرافعي ، وفي الصلح عن الدم لا يعود استعطف ، بل إلى التحالف في الرجوع إلى العدة ، وكذلك  
لا يترك البيع ، ولكن في المساقاة ترجع المرأة إلى مهرها ، وفي البيع ترجع إليه شريح ، فتح العزيز  
٢٧٦/١ ، حكاه يظهر الوسيط ١/ ١٥ ، روضة الطالبين ٥٢٦/٢

٦ مباح الطالبين ١٥/٢

٧ ج (١) و (٢) بالأولى ، وثبتت من (ب) وهو الأصح ، لأن تقدير الجملة معن بالتاريخ الأول

٨ زيادة في (ب) .

وإن قلنا بالاستئصال ، فهل يشرع أو يتوقف ؟ وجهان : يختصر الترافعي على الثاني ، وصاحب التهذيب في الألفية على الأول ، وقال لا تجيء القصة<sup>١</sup> ونقل عن أبي العباس أنه خرج قولاً أن المتكاريين إذا احتلوا في قدر السنة أو قدر الأجرة : قضى باليهب التي توجب الريادة ، ومتى كان لأحدهما بيعة مسألة عن المعارضة قضى بها<sup>٢</sup>.

§ (تحالفاً) لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : «مَنْ يُطْغَى<sup>٣</sup> النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ ، لَا دَعَى نَاسٍ» وماء رجاله وأموالهم ، وكُفِيَ اليَهودَ عَنِ الدُّعَى عليه<sup>٤</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْبَهَارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَهُودِ عَنِ الدُّعَى عَلَيْهِ

١ - قال الرافعي ثم إن قلنا بالاستئصال فكان لا بيعة ، وإلا توقفت إن ظهر الحال ، وإن لم يكن لواحد منهما بيعة فيحالفاً ، لأن كل واحد منهما مدح ومدعى عليه في تلك البيعة : فالمدح مدح ريادة التمس ، ومدعى عليه في تمليك البيعة بالآكل ، والتفتي بالمعكس فتح الميزان ٢٧٩٠

٢ - ينظر التهذيب ٢٩٢/١

٣ - قوله (وقال لا تجيء القصة) ملاحظ من (ج)

٤ - في (أب) ونقل أبو العباس

٥ - ينظر البهاري ٢٩٩/٥

٦ - منهاج الطالبين ٦٥٠٢

٧ - في (أب) و (ج) لو أعطى ، وهو غير موافق لرواية الحديث في الصحيحين

٨ - في (أ) التمس ، والثابت من (أب) و (ج) وهو انوافق للفظ حديث في صحيح مسلم

٩ - صحيح مسلم ١٣٣٦/٢ ، مكتفب الألفية (وفي الزمزم على الداعي عليه)

١ - رَوَاهُ الْبَهَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ ١٦٥٦ بالفتح عن ابن أبي شبة أن امرأتين كنحتا معروفاً في بيت لو في البصرة فخرجت إحداهما وقد أخذت راحتي في كفيها ، فطعنت على الأخرى فوقع أمرهما إلى ابن عباس فقال ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «مَنْ يَطْغَى النَّاسَ بِدَعْوَاهُمْ يَدْخُلْ دَعْوَاهُمْ قَوْمٌ وَمَوَالِيَهُمْ ، دَعْوَاهُ دَعْوَاهُ الْفَرَقِ عَالِيهَا» إلى أنهم يشتركون بعهد الله " فمكروها فاعترفت ، فقال ابن عباس قال النبي صلى الله عليه وسلم : «مَنْ يَطْغَى النَّاسَ بِدَعْوَاهُمْ يَدْخُلْ دَعْوَاهُمْ قَوْمٌ وَمَوَالِيَهُمْ»

وفي حديث ضعيف " البَيْتَةُ عَلَى الْمَدِينِ ، وَالْمَدِينُ عَلَى مَنْ أُنْكَرَ " إلا في التسمية " روي ذلك من حديث [ ابن ] عمرو بن العاص ، وأبي هريرة عن النبي ﷺ وفي نسخة الزنجي " ، وعلى حديث ابن عباس اعتمد صاحب المذهب " لأن كلا منهما مدعى عليه ، والشافعي اعتمد عليه وعلى حديث ابن مسعود . وهو المشهور في القلوب ، وروي من طريق / محمد بن الأشعث ، وعمر ، وأبي عبيدة

١ - روى أحمد بن حنبل في مسنده ٢١٨/١ ، بإسناد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البَيْتَةُ عَلَى مَنْ أُنْكَرَ ، وَالْمَدِينُ عَلَى مَنْ أُنْكَرَ إلا في التسمية "

٢ - في (١٥) عمرو بن العاص ، وفي (١٦) ابن عمرو بن العاص ، وهو الصحيح لأن الحديث مروي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وجده هو عبد الله بن عمرو بن العاص

٣ - من قوله (فمن باليمن على المدينة عليه) إلى وأبي هريرة عن أبيه صلى الله عليه وسلم ( سقط من (ج)

٤ - الرعي هو مسلم بن حجاج بن قرظ القرشي المخزومي أبو حنبل النخعي ، المعروف بالريعي مولى عبد الله بن مسعود ، روى عن داود بن أبي هند ، وزيد بن أسلم ، والزهري ، وغيرهم ، وروى عنه إبراهيم بن سليمان بندهم ، وعبد الله بن وهب ، ومحمد بن إدريس الشافعي وغيرهم وقد اختلف أقوال المحققين فيه فيمنهم قال ثقة ، واليمن قال ليس به بأس ، واليمن منهم قال ضعيف ، والآخرين قالوا : منكر الحديث ، وليس بالثوري ، وابن أبي

كثير الريعي فثقه أحمد بن حنبل بنحو ٦٨ هـ في خلافة هارون الرشيد ( ينظر تهذيب التهذيب ٧١/١٨ ، تهذيب التهذيب ٥٢٢/٥ )

٥ - ينظر التهذيب ٦٩٢/١

٦ - في (٢) / ب

٧ - محمد بن الأشعث بن قيس التميمي ، أبو القاسم الكوفي ، روى عن أبيه الأشعث بن قيس وعبد الله بن مسعود ، وعثمان بن عفان وغيرهم ، وروى عنه جعفر بن قيس ، ومسلم بن يسار وأبيه قيس بن محمد بن الأشعث وغيرهم ، أمه أخت أبي جعفر المنصور رضي الله عنهم ، فثقة الخليل سنة مئة وستين للهجرة ( ينظر تهذيب التهذيب ١٦٣/١٦ ، تهذيب التهذيب ١٦٧/٥ )

٨ - عن أبي عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي ، أبو عبد الله الشافعي الزاهد أبو عبد الله بن عبد الله بن عتبة الفقيه ، روى عن أبيه عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر بن الخطاب ، ومحمد بن القاسم ، وغيرهم ، وروى عنه محمد بن شعيب الزهري ، عن أبي عبد الله عن أبي جعفر المنصور ، وأبو جعفر الشعمان بن ثابت وغيرهم ، منكر الحديث ، أمه توبة بن مسعود ١١ هـ ، و ١٢ هـ ( ينظر تهذيب التهذيب ١٥٦/١١ ، تهذيب التهذيب ١١٩/٤ )

٩ - أبو عبيدة هو عمر بن عبد الله بن مسعود الهذلي ، أبو عبيدة الكوفي ، ومال اسمه كغيره



يحيى بن حكيم [رائد] على [قبول] قول رب السبعة . وطمع ابن حزم في الحديث : بأن الراوي عبد الرحمن بن قيس ، وهو مجهول بن مجهول . وإن محمد بن الأشعث لم يسمع من ابن مسعود . فأما عبد الرحمن قال الصحيح / في نصيبه ما قلناه . وأما يكون محمد لم يسمع من ابن مسعود فيحتاج إلى نقل صحيح ، وأما طريق عبد الرحمن ، وهو ابن عبد الله بن مسعود ، فخطئه ، مثل الأول ، إلا أنه قال أو يترادى البيهقي ، وقال جماعة . إنها منقطعة ، لأن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه ، وقال البخاري إنه سمع من أبيه . وهو الصحيح . وهاتان الطريقتان [ هما ] " أصح روايات ابن مسعود ، وقال البيهقي " إن روايته ابن الأشعث أصح من في الباب ، وأما طريق " عن وهو ابن عبد الله بن مسعود

١ ( رائد ) ساقط من (د) ، والثالث من (ب) و (ج)

٢ ( قبول ) ساقط من (د) ، وثالث من (ب) و (ج)

٣ في (د) طمس ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح

٤ ينظر تحفي ٣٦٨/٤

٥ في (ج) عبد الرحمن بن محمد بن قيس . وقد سجلت ترجمته في عبد الرحمن بن قيس

٦ ج (٤١ / ٤١)

٧ من قوله : فأما عبد الرحمن قال الصحيح . إن . لم يسمع من ابن مسعود ( ساقط من (ب)

٨ في (د) ابن عبد الرحمن ، وثالث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٩ هو عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي ، روى عن الأشعث بن قيس ، وأبيه عبد الله

بن مسعود . وعليه بن أبي طالب وغيرهم ، وروى عنه الحسن بن سعيد ، وسماك بن حرب ، وأبيه القاسم

بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود . وأبيه معمر بن عبد الرحمن وغيرهم ، قال يهود بن شيبان

حدثني شيبان عن الحديث ، رواية سنة ٢٩٩ هـ . ينظر التذوق السعدي ٣٦٨/١١ تهذيب التهذيب ١/٢٢٢/٢ .

١٠ في (د) وإسناده ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح

١١ في (د) و يترادى ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح

١٢ زاد البيهقي في سنة الكبرى ٣٣٢/٥ . يربط اختلاف التلميذين

١٣ قوله ( وقال البخاري أنه سمع من أبيه ) ساقط من (ب)

١٤ (ب) في (ب) و (ج)

١٥ ينظر حس البيهقي الكبرى ٣٣٢/٥

١٦ في (د) طريقه ، وثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح

فأخرجها الترمذي<sup>١</sup> وهي منقطعة ، لأن عوناً لم يدرك أباه ، ولمطه ( إذا ) اختلف  
البيمار ، فالتقوى ما قال البيهقي ، والمكافء بالحيار .

وطريق أبي هبيرة أبي عون أيضاً منقطعة ، ولمطه مكلف عون ، وطريق أبي وائل  
متصل : لكن في سندها ضعيف ، ولمطها " إذا اختلف النيمان والبيع مسننك  
فالتقوى قول البيهقي "

وزاد محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله  
ابن مسعود عن أبيه فقال : " وأبيع فأنه يهينه " ، وأتذكر ذلك على ابن أبي ليلى  
وعد من خطه

وروي مطلقاً من غير تقييد بهلاك ولا بقاء ، والكل ضعيف  
وأما اللفظ الذي يوجد في كتب الفقه " إذا اختلف المتكافئين لكانت " وإنما  
أجده في شيء منها

وحبر ابن مسعود الذي ذكرناه في الجملة صحيح ، وتعدد طرقه ، وإن كان  
بعضها منقطعاً بقوي صحته فإن بعضها يشد بعضاً

١ - سنن الترمذي ١٩ / ٥٩ ، ( بار، ما جاء إذا اختلف النيمان ) بسط ( إذا اختلف البيمار فالتقوى قول  
البيهقي ، والمكافء بالحيار )

٢ - (ج) متصله

٣ - القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي ، بسط ، أبو عبد الرحمن السكوني  
روي عن - جابر بن سمرة ، وعن جده عبد الله بن مسعود مرسلاً ، وأبيه عبد الرحمن بن عبد الله بن  
مسعود وغيرهم

وروي عنه - معاذ بن حرب - ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى - وأبو إسحاق الشافعي وغيرهم  
قال ابن سعد في طبقاته - كان ثقة كثير الحديث

يسطر - تهذيب التهذيب ١٥ / ١٥٨ ، تهذيب الكتيب ١ / ٥٩١

٤ - (أ) عن عبد الله بن مسعود

٥ - رواد الدرر في منه ٢ / ٣٢٥ ، كتاب البيوع - باب إذا اختلف المتكافئين

٦ - يسطر ، عن اليهود ٩ / ٣٠٧ ، معرفة السنن والآثار ١ / ٣٧١



وقوله "فَهُوَ مَا يَقُولُ" رَبُّ السُّلَمَةِ "حملة بمصهم على المشتري لأنه ربهما الآن ، والصحيح أن المراد اليافع كما صرح به في رواية عون وأبي عبيد ، وفي طريق ابن الأشعث ما يدل له "لأنه قال إن الأشعث اشتري ربهما من عبد الله بمشرين ألفاً فقال إنما أخذتهم بمشرة آلاف . قال عبد الله احتر رجلاً بيبي وببيك ، قال الأشعث . أنت بيبي وببي نفسك " ، قال عبد الله إني سمعت رسول الله ﷺ يقول وذكر الحديث ، فقال الأشعث أرى أن ترد البيوع ، بشرح القصة هكذا في جميع طرقه المتصلة أو أكثرها ، وقول الأشعث أرى أن ترد البيوع ، في بعضها المقطعة ، ومنه يوضح أن معنى الحديث . أن المشتري إن رضي بيمين النافع ؛ فحلف مستقر العقد باليمين الذي حلف عليه . والأصح العقد . ولم يتعرض الحديث لليمين ، ولكننا نعلم بمقتضى حديث ابن عباس أنه لا يعطى بدعواه وهذا الحديث يقتضي تفرقه منلة المدعي عليه ؛ فلا بد من يمينه

وإن طلب يمين المشتري حلف أيمناً على قياس الدعوى " ، وأيهما رضي يمين الآخر استقر العقد به . فإن لم يرض أحدهما يمين الآخر نقاساً . وكذا يقتضيه الحديث من غير حلف " بل نكول كل منهما إذا شكلاً جميعاً ، وهو

ب (١٧) ، (١)

٢ الأشعث بن قيس بن مدي ظريف بن مغيرة بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان التميمي ، أبو محمد ، به صحبه نزل بالكوفة . روى عن أبي عبد الله وعن غيره من أصحاب رضي الله عنه . وروى عنه إبراهيم النخعي ، ولم يسمع منه . وجرير بن عبد الله النخعي . وأبو وائل شقيق بن سلمة الأسدي ، ويحيى بن حمزة بن عبد الله بن مسعود . وعبد الرحمن النخعي وغيرهم ؛ لولا بعد مقتل علي بن أبي طالب بأربعين ليلة ( ينظر نهج الكمال ٢/ ٢٨٤ ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١/ ٢١٩ )

٣ (أ) سلفك ، والثابت من (أ) و (ج) وهو موافق للحديث

٤ بكلمة (يقول) متعلقة من (أ) و (ج)

٥ (٧) ويشرح القصة ، والثابت من (أ) و (ج) وهو الأصح

٦ (٧) البيوع ، والثابت من (أ) و (ج) وهو موافق للحديث

٧ (٧) النكول ، والثابت من (أ) و (ج)

٨ (ج) أحد منهما

٩ ج (٥٥ / ١)

أحد الوجهين [صعباً] على ما سيذكره ، وقد / يطلب كل منهما يمين الآخر لتتوحد ويقول الحق من غير رضا بما حلف عليه ، فإذا حلف يستمر النزاع ، فيصيح أيضاً عملاً بالحديث ، وحلف كل منهما على شئ استدعوي ، وعملاً بحديث ابن عباس : لأن البائع يدعي الشئ ، والمشتري يدعي البيع بالشئ الذي بونه والقصح عند حلفهما على قولها ، أو عند نكوبهما على وجه على خلاف القياس مستفاد من حديث ابن مبرور ، والمعنى فيه أنه ليس أحدهما أولى من الآخر فصحت الضرورة إلى المسخ ، ولا يرد على هذا إلا [أرباً] قوله في الحديث فهو ما يقول البائع : يقتضي ترجيح جانب [وهذا المعنى يقتضي استوائهما ، ويحاط به بأن المراد ترجيح جانبه] في البداية به ، ليجمع بينه وبين قوله أو يتأزكها<sup>١</sup> ويحد في كلام أكثر الأصحاب أن التحالف على وفق القياس ، وفي كلام الإمام وأحرار : أنه على خلاف القياس ، والتحرير ما فناء وورد في [رواية] <sup>٢</sup> استحلف البائع : ثم المتاع بالحيار : إن شاء أحد ، وإن شاء تركه كذا في طريق أبي عبيدة ، قال أصحابنا / <sup>٣</sup> معه إن شاء أحد بما حلف عليه البائع ، وإن شاء حلف وترك ، ومرادنا بالتحالف هذا حلف كل منهما ، وأما كونه يجمع بين النفي والإثبات أو لا فسيأتي

١ - (صعباً) ساقط من (ب) ، وثبتت من (أ) و (ج)

٢ - أ (١٠٤١) ب (١٠٤١)

٣ - (إن) ساقط من (ب) ، وثبتت من (أ) و (ج)

١ - ب (١٠٤١) ساقط من (ب) ، وثبتت من (أ) و (ج)

٢ - ب (١٠٤١) لو يتأزكها ، وثبتت من (أ) و (ج) وهو الصحيح لو افقت الحديث

٣ - ب (١٠٤١) ساقط من (ب) ، وثبتت من (أ) و (ج)

٤ - ب (١٠٤١) ساقط من (ب) ، وثبتت من (أ) و (ج)

٥ - ب (١٠٤١) ساقط من (ب) ، وثبتت من (أ) و (ج)



ببعية من غير رجاء المشتري فهو خلاف الحديث ، ومنعجب آخر لكما لم يحققه عن أحد ، ولا لفظهما يقتضيه أيضاً .

﴿٢٦﴾ إطلاق المصنف يقتضي التحالف في المجلس ويعد وقال الملوذي إن احتملا مرجح في السلم في مجلس العقد فلا عقد<sup>١</sup> ، وقال القاضي حميد لا تحالف في البيع<sup>٢</sup> في زمن الخيار ؛ لإمكان الفسخ بالخيار وأجاب الإمام<sup>٣</sup> بأن التحالف ما وضع للفسخ بل رجاء أن ينكحل المكاتب ، فيتقرر العقد بيمين الصادق ، فإن لم يتحقق ذلك وأضرنا : فسخ للضرورة ودارع القاضي فيما ذكره ثم مال إلى موافقته ، ورأى في القرائن<sup>٤</sup> أن يحصل في التحالف<sup>٥</sup> قبل الشروع في العمل لا معنى له ، وبعد يؤول النزاع إلى مقصود من وبع أو أحرة مثل : فيتحالف<sup>٦</sup> ، و الإجماع كالقراض

﴿٢٧﴾ لا فرق في التحالف بين أن يكون المبيع مقبوضاً أو لا ، وعن مالك<sup>٧</sup> رواية إن اختلفا قبل القبض تحالف ، وإن اختلفا بعد القبض فالقول قول المشتري

قال الباقون أو يتردد في البيع رواه سعيد وابن مسعود وغيرهم ، والمشهور في المذهب الأول انفس : ١٣٦

كما يظهر : المعنى ٣٦٨/٨

١ لم أجد قوله بسا في الحرفي ، لكنه منقول عن بعض ويصعب في باب السلم ، يظهر الحاشي ١٠٧٧/٥

٢ في (١) بالبيع ، والثبت من (٢) وهو الأسح

٣ قال الإمام قبل التحالف لم يوضع إلا للفسخ ، وأخص الأيمان كرس من رجاء أن يحلف عهد المكاتب ، ويستقل العقد حين الصلح نهاية للطلب ٣٣٧/٥

٤ ج (٥٩ / ب)

٥ في (٢) أن يحصل بين إلى التحالف

٦ في (ب) من وبع أو أحرة مستحق

٧ يظهر بالمشهور ٣٩٤/٣٤ ، الاستيعاض ١٨٨ / ٦

١٠ لا يرق أيضاً من أن يكون [ المبيع ] باقياً أو قائماً ، و به قال محمد بن الحسن<sup>١</sup>

وعلى أبو حنيفة وأبو يوسف يتحالفان حال بقاء التسعة ، ولا يتحالفان حال تلفها بل يكون القول قول المشتري<sup>٢</sup> ، وهو رواية عن مالك<sup>٣</sup> وأحمد<sup>٤</sup> واستندوا لرواية ضعيفة في الحديث تقدم ذكرها ، قال ابن الصنعاني<sup>٥</sup> : لا أصل لها والأصحاب يرون في مقابلته والمصلحة قائمة أو هالكة<sup>٦</sup> ، ولا أصل له أيضاً وإن كان الغزالي قال في كتاب المأخذ فيما يرويه أصحابنا أجمع أنه الحديث على صحته

فليس الغزالي ممن يقول عليه<sup>٧</sup> في ذلك ، وكان الحمين يقول يقول أبي حنيفة خرج عنه ، والعمد<sup>٨</sup> أن أدلة التحالف عامة ، والزيادة التي رويها نو مسجدة مقيدة ، وهم لا يقولون بحمل المطلق على المقيد ، ولا بالمعوم

١ (البيع) سقط من (ب) و (ج)

٢ ينظر المحوي ٣٩٨/٥

٣ ينظر المبسوط ٣٢٠/١٢ ، مبدع المسالك ٢٥٩/٦ الهامية شرح الهداية ١٩٢/٣

٤ ينظر دراع السيف

٥ ينظر التمهيد ٢٩١/٢٤ الشرح الكبير ١٩١/١٢ الموازنة الدوالي ٣٣٨/٢

٦ ينظر المبني ١٢٦/١ ، الكفاية في فقه الإسلام أحمد ١٠٢/٢ ، مكشاف التبايع ٢٣١/٢

٧ ابن الصنعاني هو محمد بن منصور بن محمد بن عبد نعيم بن أحمد بن محمد بن حنبل ، الإمام الكبير أبو بكر بن الإمام أبي الطاهر بن الإمام أبي منصور بن الصنعاني ، الفقيه ، الأديب ، الحديث ، الحافظ ، الفاضل ، المصنف ، المبرج في علم الحديث رجلاً وأماهيداً ومروءاً ، وهو ذلك وهو أبو الحافظ الكبير ناج الإسلام أبي سعد عبد الحكيم بن محمد ، سمع والده أب الطاهر ، وبعد الوفاة بن أبي القاسم الطاهري ، ونسب الله بن عبد العباسي وغيرهم

وروى عنه الشافعي وأبو النضر العدائي ، وسمع في الحديث وله الثنون وروى إسلام في ثلاث مجلدات ، توفي سنة ٥١٠ هـ (ينظر طبقات الشافعية الكبرى ٥/٢ ، طبقات الشافعية لأبي قاسم شهيد ٢٩٥٠ )

٨ ينظر فتح المبرور ٣٧٦/١

٩ في (ج) فليس الغزالي ممن يقول يقول عليه

١٠ ب ٤٤ ر ١

ويحق وإن قلنا ما لا مفهوم ، والمفهوم هنا مفهوم مخالفة بعدم<sup>١</sup> عليه مفهوم الموافقة  
كما قاله القاضي أبو الطيب ، والقياس كما قاله الشيخ أبو حامد وصاحب  
المذهب<sup>٢</sup> في التلث<sup>٣</sup> ، وهم هذا يدلان على أنه لا فرق بين حالة البقاء وحالة التلث  
وأما التقييد فقال ابن أبي هريرة إنما يكون بالعلمة ، ولا علة لها : فكذلك  
الشيخ أبو حامد ، وهو عريب في التقييد فيهد واحد متحد السبب ،  
وقال الشافعي بالعلمة ، فالجواب على مذهبه أن هذا ليس بتقييد<sup>٤</sup> ، لكنه ذكر  
بعض أفراد الموم<sup>٥</sup> هذا على تقدير الصحة ولم يصح ، ولا يحصى أن صورة التلث  
بعد القبض حين التلث قبل القبض يفسخ المبيع

بَيِّنَات ( فيحلف كل على<sup>٦</sup> نفي قول صاحبه وإثبات قوله )<sup>٧</sup> لأنه يدعي عقداً ،  
ويتنكر عقداً ، فيسفي ما يذكره ، ويثبت<sup>٨</sup> ما يدعيه [ وهكذا يقول معظم  
الأمم<sup>٩</sup> ويثبتون في تقرير أن ما يدعيه ] أحدهما معاير<sup>١٠</sup> لا يدعيه [ الآخر ]<sup>١١</sup>  
وأنهما عقدان منفصلان كمنعوى البيع والهبة .

١ ( ١٥٠ - ١٠١ )

٢ ينظر المذهب ١/ ٢٩٤

٣ في ( ١ ) في التلث ، والمثبت من (ب) و (ج)

٤ في (ب) مقيد

٥ في ( ١ ) الموم ، ولثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٦ في ( ٢ ) يجب على كل ، ولثبت من (ب) و (ج) ، الموافقة القهاج ٦٥/ ٢

٧ مذهب المالكيين ٦٥/ ٢

٨ قال الرافعي ، ولا علة ( أي قاعدة التحالف ) أن يجب على واحد من المتعاضدين على إثبات ما  
يقوله ، وبني ما يقوله صاحبه ، فتح تقرير ٣٨١/ ٤

٩ في ( ١ ) ثبت ، والمثبت من (ب) و (ج)

١٠ ينظر ، فتح العزيز ٣٨١/ ٤ ، نفي الاحتجاج ٩٨/ ٢ ، نهاية المحتاج ١٦٢/ ٤

١١ ما بين القوسين مستقل من ( ١ ) ، ولثبت من (ب) و (ج)

١٢ ( معاير ) مستعملة في حديثه (ب)

١٣ ( الآخر ) صالح من ( ١ ) ، والمثبت من (ب) و (ج)

ويقتضون بذلك أن التحالف موافق لتقياس لا مخالف له، لكن مرد عليهم أن الإثبات لم يهدف الحلف بعينه، فكأنه لا يقال أن الحلف على الإثبات مخالف للتقياس، ومقتضى حديث وهو قوله ﷺ "هَذَا قَوْلُ مَا قَالَ الْبَيْعُ" /

وجه الدلالة أن الذي قاله البائع إثبات البيع بثمن معلوم، فلو حلف على شيء ما قاله المشتري فقط، لأحد الثمن الذي قاله بعينه، فيحالف حديث ابن عباس والقواعد، فلا بد أن يعمل قوله "هَذَا قَوْلُ مَا قَالَ الْبَيْعُ" أي مع يمينه على الثمن الذي يدهمه.

وحلفه على شيء ما يدعيه جريمة معروفة من حديث ابن عباس وعمره، ولولا هذا لكان يدرج عندما الاقتضار على معنى المعنى، كما هو وجه مصرح من قول الشيخ أبو محمد على ما سيأتي، ونكس عندما مع هذا الحديث، وقد قال الشيخ أبو محمد أنه لا خلاف بين الأصحاب [في الجمع] بين الإثبات والمعنى وسيأتي قول الشيخ أبي محمد، ومقصود المصنف الحلف على المعنى والإثبات في الجملة، وأما كونه بعينه أو يعينه سيأتي.

١ - تقدم ترجمته من ٤٧٩

٢ - ج (٤٦ / ١)

٣ - ج (١) الثمن، وإثبات من (ب) و (ج) وهو الأصح

٤ - ج (١) معروضة، وإثبات من (ب) و (ج) وهو الأصح

٥ - ج (١) و (ج) يخرج، وإثبات من (ب)

٦ - ج (١) و (ج) أبو حمزة، وإثبات من (ب) وهو أبو محمد ويبدو أنه المصحح لما يدل عليه سياق

الجملة

٧ - ج (١) الجمع، مساقطة من (١) - وإثبات من (ب) و (ج)

﴿ وَيبدأ بالبائع ﴾ الحديث ، ومنهم من قطع به<sup>١</sup> ، وقد نص عليه الشافعي<sup>٢</sup> في البيع ، ونص في المسلم على البداية بالمسلم إليه<sup>٣</sup> وفي المصنف بالمسلم<sup>٤</sup> لأنهما في رتبة التبع<sup>٥</sup>

﴿ وفي قول بالشعري ﴾ لأنه نص في المساق أنه يبدأ بيمين الروح والروح كالشعري ، ولأن جنسه أقوى ، لأن البيع في منصفه<sup>٦</sup>

﴿ وفي قول بتساويهما ﴾ لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر<sup>٧</sup> في الدعوى كما لو تدعى بها شيئاً في أيديهما<sup>٨</sup>.

١ منهاج الطالبين ٦٥/٢

٢ قال الرافعي إن المسألة على ثلاثة أقوال أظهرها أن البداية بالبائع ، وبه قال أحمد وأحمد بن محمد بن حنبل وأبو ، لأن منصفه على نفس يتم بالمقد ، ومنهك للشعري على البيع لا يتم بالمقد ، وأن البيوع يعود إليه بعد التصالح فتح العزيز ٢٨١/٤ ، مصنفه ينظر الصوري ٢٠٥/٥ ، الوسيط ١٥١/٢ ، البيهقي ٣٦٠/٥

٣ ينظر الأم ١٣٨/٢ ١٣٩

٤ وهو يبيع في الحائفة البيهقي ٣٦٠/٥

٥ ب (٤٤ / أ)

٦ من قوله فقال ويبدأ بالبائع ، إلى قوله لأنهما في رتبة البائع (ساقط من ج) ينظر الوسيط ٢٠٩/٢ ، البيهقي ٣٦٠/٥ ، فتح العزيز ٢٨١/٤

٧ منهاج الطالبين ٦٥/٢

٨ قال الرافعي وبه قال أبو حنيفة ، لأن البيع يبيع عليه بيمين التمس ، والأصل بيمينه مع عبء فساده بذلك جديده فتح العزيز ٢٨١/٥

٩ ففانته البداية به أولى ينظر الوسيط ٢٠٩/٢ ، البيهقي ٣٦٠/٥

١٠ منهاج الطالبين ٦٥/٢

١ لأن المسلمة يعود منصفها بعد التصالح إلى البائع ، ومنصفه التمس يعود مدققه ركن الشعري ، فلم يمس لأحدهما على الآخر مزية البيهقي ٣٦٠/٥

١١ ينظر الوسيط ٢٠٩/٢ ، البيهقي ٣٦٠/٥ ، فتح العزيز ٢٨١/٤



﴿فَيُخْبِرُ الْحَاكِمُ﴾ ' هذا هو المشهور ' تقريباً على قول النصارى : كما إذا تداعيا عياناً في يديهما ' قال الحاكِمُ يبدأ بيمين من شاء قولاً واحداً ، بخلاف المتساويين يفرع يديهما على الأصح ، ويحتجده على كل وجه ولا يتخير : لأيهما في خصوصتين ، وهنا خصوصية واحدة

﴿وَقِيلَ : يُقَرَّعُ﴾ ' كما تقدم في المتساويين ' بالشريعة وقد تقدم الصواب ومماثلة ' التحالف أحدث شيئاً منها من المين الواحدة : لإيجاد الخصوصية ، وشيئاً من المتساويين ' لإمكان القول بتزويج أحد الجانبين على الآخر بخلاف التداخي ' في المين الواحدة

وحكى جماعة أن الحاكِمَ يحتجده ولم يذكر ابن أبي هريرة على قول النصارى غيره ، والأقرب أنه وجه مذهبنا لقولنا بتزويج ، ويحتمل أن يرد أحدهما إلى الآخر فإنه قد يطلق التزويج في أفعال الحاكِم ، والمراد به الاحتجاج لا التزويج ولم يجتمع أحد من المفسرين بين الوجهين ، والأقرب التمسك

١ منهج الطالبين ٦٥، ٢

٢ ينظر البيان ٢٦١/٥ ، فتح المبرر ٢٨١/١

٣ في (أ) و (ج) بينهما ، والثبت من (ب) هو الأصح

٤ في (ب) المتساويين

٥ والمتساويون شاكوكية هي التهمة (معان العربية سوق)

٦ قال العراقي في الوسيط ٢٨١/٢ يحكى صاحب الترتيب طريقين أحدهما أنه يفرع بينهما والأخرى أن القضي يفرع فهدأ إلى شاء بخلاف المتساويين في خصوصتين ، إذ ليس يقتضيهما هذا عرض أحدهما دون الآخر

٧ منهج الطالبين ٦٥/٢

٨ في (ب) المتساويين

٩ في (ب) مسألة التحالف

١٠ في (ب) المتساويين

١١ في (أ) التداخي ، وفي (ب) التداخي ، والثبت من (ج) وهو الأصح

ومعنى الاحتياط أن الحاشية قد يرى من أحدهما محتمل الاعتراض ، هيبدأ به  
ليحذف فيشر وتحو ذلك<sup>١</sup> .

وإذا ثبت تعددهما فهي المسألة خمسة أوجه . وهل هذا التقديم مستحب أو واجب؟  
وجوه . وحرم الشيخ أبو حامد<sup>٢</sup> . والمكتوب<sup>٣</sup> . والبعوي<sup>٤</sup> [ والرافعي<sup>٥</sup> ] بالأول

وقال الماوردي<sup>٦</sup> أن لأشبه الثاني . فإن قسم المشتري لم يجر إلا أن يؤدى احتياطه  
إليه . والحديث يشهد لما قال الماوردي

ومفله ابن الرافعة<sup>٧</sup> عن الإمام وهو وهم : إنما تكلم الإمام في تقديم البعوي على<sup>٨</sup>  
الإثبات

قال [ الرافعي<sup>٩</sup> ]

١ ج (٥) ليعطف فيشر نحو ذلك ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٢ ج (٥) أبو حامد ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

ويظهر من ٣٦١/٥

٣ يظهر كلمة الإثبات ١/٥ لوج ١/٦٩

٤ ١/٥ ب

٥ يظهر التهذيب ٥٠٥/٢

٦ يظهر فتح العزيز ٢٨٢/٤

٧ ( والرافعي ) سابقا من (٥) ، والثبت من (ب) و (ج)

٨ قال الماوردي : هذا ثبت أنه يجر . ومن الباع نفس ما شرخصا من العدم ، فهو تقديمه في البعوي من  
مشرق الأول إلى مخرج الاحتياط على وجهي . انضماما أن تقديمه على طريق الاحتياط في قسم عليه  
المشتري لم يجر إلا أن يؤدى حاشيته إليه

والوجه الثاني أن تقديمه على طريق الأول ، فإن قسم عليه المشتري يجر إلى أن يؤدى حاشيته إليه ،

والأول أشبه العاوي ٢/١٥

٩ ج (٥٦) ب

١ ج (٥) عن الإثبات ، والثبت من (ب) و (ج)

١١ يظهر نهاية المطالب ٢/١٣

١٢ يظهر فتح العزيز ٢٨٢/٤

١٣ ( والرافعي ) سابقا من (٥) ، والثبت من (ب) و (ج)

والأقلنا بطريقة الخلاف ، فإن فسخها ، البائع ؛ لم يحم من أن 'يسرل' منزلته في  
[بائكر] المقود

وفي الصديق وجهان أو فقههم لنفس أن البداية بالزوج<sup>١</sup> وصححه النووي<sup>٢</sup>  
وقال البقوي<sup>٣</sup> والإمام<sup>٤</sup> يبدأ بداراء ، وهو الأشبه : فريداً على طريقة الخلاف ،  
وإن فسخا المشتري ، قال الرافعي<sup>٥</sup> فالتقيد بمسكنين الوحيين  
قلت<sup>٦</sup> : وينبغي القطع بتقديم الزوج ، فإنما على طريقة الخلاف جعله في رتبة  
المشتري ، ولولا ذلك جعلنا النصوص مختلفة وقررناها على حاله ، نعم إذا قيل  
من رأس المال<sup>٧</sup> : أن الأصح تقديم البائع ومن في رتبته في سائر الأبواب ، وتقسيم  
الزوج مكان ذلك جيداً وهو كتنوير النصي ، وإن لم ينف الخلاف ، ولكن  
السؤال ورد من انقول بطريقة الخلاف ثم المنقول عن موجهه ، ولا شك أن الأولى  
تقرير النصوص

ومن كلام الأصحاب في المسألة نخرج ثمان طرق  
انقطع بالبداية بالبائع ، والتخير ، والفرصة ، والاجتهاد ، وإجراء<sup>٨</sup> الأحوال  
الثلاثة ، والمداينة هؤلاء سوى قول الشماوي ، والمداينة البداية بالزوج ، وفي

١ ( أن ) سقطت من (ب) و (ج)

٢ ( سائر ) سقطت من (ب) ، وثبتت من (ب) و (ج)

٣ لأنهما إذا معا في الصديق فإن طرد البائع يظهر للزوج بعد المعاملة ، فسخاً أن ملكه يبيع يعود إلى  
البائع بعد المعاملة ، المبرر ٣٦١/٥

٤ قال النووي : إن فسخا البائع فوجهان أحدهما والقريب إلى النص يبدأ بالزوج ، والثاني بداراء ،  
وفي فسخ المشتري ، فالتقيد بمسكنين الوحيين ، روضة الطالبين ٥٤/٢

٥ ينظر التهذيب ٤٠٥/٢

٦ ينظر نهاية المطلب ٣٦١/٥

٧ فتح المبرر ٢٨٢/٤

٨ ب ( ٢٠٥ )

٩ ( بكال ) سقطت من (ب) و (ج)

١٠ ( وإجراء ) سقطت من (ج)

الباعث خلاف ، وفي الثامنة<sup>١</sup> البداية بالبائع ، وفي الزوج خلاف ، ولم يطلع أحد بالبداية بالنشتر<sup>٢</sup> ، فإنه مخرج<sup>٣</sup>

ونبه الإمام<sup>٤</sup> على أن تقديم أحد الحاسبين مضموم بما إذا كان الثمن في الدمه والمبيع عين أو جنس متعود كالسلم فيه فإن [ ساد<sup>٥</sup> ] لا عرساً يمرض ، فلا يتجه غير التسوية

قال الرافعي<sup>٦</sup> ينبغي أن يخرج على أن الثمن ماذا؟ وهذا [ هو<sup>٧</sup> ] الذي ذكره أبو إسحاق العراقي في شرح المهذب<sup>٨</sup> ، وقال بن قلسا الثمن ما اتصلت به اليد فهيها الطريق

وأصدر ابن ربيعة بأن تأخذ البدئية قوة جانب على جانب وهي مفعولة<sup>٩</sup> في المعرضين إذا كمل مقصود اتصلت به ياء التسمية<sup>١٠</sup> أم لا ، وهذا صحيح<sup>١١</sup>

يجري التحالف في العوالة<sup>١٢</sup> وبطل العلق أيضاً ، وقيل الهروي إن قلنا العوالة شرع<sup>١٣</sup> استتماما ينبغي أن نجعل القول قول المحتال يمينه

١ في اليد والتمس ، وفي (ج) والثامنة

٢ ينظر الوسيط ١٥١/٢

٣ ينظر نهاية المطلب ٢٤٢/٥

٤ هذه المسألة دم التوصل إلى معرفتها حتى يتحقق في نهاية المطلب ٣١٢/٥

٥ فتح المبرر ٣٨٣/١ ، ينظر روضة المظفرين ٥٨ / ٢

٦ زلوا في (ب) و (ج)

٧ جعلت جهدة في البحث عن قول أبو إسحاق في الهدية فلم أحده وتنبه لفتنه على الباب رحمه الله

٨ في (أ) مقسودة ، والثنية من (ب) و (ج)

٩ في (أ) الشافعية ، والثنية من (ب) و (ج) وهو الأصح

١٠ ينظر التوديع ١٥٠/٣

١١ العوالة شرعاً عقد بائني نقل دين من دعة إلى دعة ، ويطلق على انتقاله من دعة إلى أخرى والأصل

هو شائب استعمال الفقهاء مفتي محتاج ١٩٢/٢

﴿وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَكْفِي كُلَّ وَاحِدٍ يَمِينٍ تَجْمَعُ شَيْئاً وَإِلْبَاتاً﴾<sup>١</sup> وهو ظاهر نصه من تنقيح باب واحدة ١

والوجه الثاني أنه بمرور النسي ميمين ، والإلبيات يميمين ، وهو احتياط ابن سريج ، وهو القياس ، وصححه بعضهم ، وهو مخرج من نصه إذا شارك داراً في يدهما ادعى كل منهما أنها له ، نس أن كلا يحمل على مجرد نسي استحقاق صاحبه ما في يده

ولو حلف أحدهما ، وبكل الآخر / فالحاليف يحمل يميناً أخرى للإلبيات ، فلم يضمن لو أحد منهما بالدار كلها حتى يحمل يميمين ، فاحتلف الأصحاب على ثلاثة طرق

أصحها تقرير النسي ، والفرق بأن في الدار يد كل منهما على يمينه نسي / حق صاحبه عن ما في يده ، ويثبت أن ما في يد صاحبه له ، فيمس كل منهما معتد عن مثبته فلا معنى للإلبيات حين يقول صاحبه ، وهذا اتفاق على [أ] الملك للمشتري ، واحتلفا في صحة العقد ، فيمس كل منهما في ضمن مثبته : فلم

١ - منهاج الطالبين ٦٤/٢

٢ - ينظر ، الأم ١٢٨/٢

٣ - مثاله أن يقول البائع ما بعث بقميصك وما بعث بأك ، ويقول المشتري ما اشتريت بأك وما اشتريت بقميصك ينظر الوسيط ١٥١/٢ فتح العزيز ٢٨٢ ، روضة الطالبين ٥٨ / ٢

٤ - ج ٥٧ / ١

٥ - ينظر فتح العزيز ١٣٥/٢

٦ - ج ٢ في الدار ، وثبتت من لبي و (ج) وهو الأصح

٧ - ج ٢ و (ج) ثلاث طرق ، وثبتت من لبي وهو الأصح

٨ - ج ٢ الطريق القصين ، وثبتت من لبي و (ج) وهو الصحيح

٩ - ب ١٥٨ / (ب)

١٠ - ج ٢ (ب) فممي

١١ - ج ٢ (أ) و (ب) على مثبته ، و ثبت من (ج) وهو الأصح ، وهو موافق لفتح العزيز ٢٨٢/٢

١٢ - زيادة ج ٢ (ب)

١٣ - ج ٢ (ب) فممي

يحكى فيه تحليف المدعي عليه على ما جاء يدعيه قبل نكوله والبيع في حكم  
خسلة واحدة فالجميع يمين واحدة [أقرب] إلى فصل الخصومة<sup>١</sup>  
ومع الإمام<sup>٢</sup> تكون اليمين أقرب إلى التقاس.

وعلى هذه الطريقة<sup>٣</sup> كان يسمى للمصنف أن يقول المذهب ، والطريقة الثانية نقل  
جوابه من كل مسألة إلى الأخرى [وجعلها على قولين] ، والطريقة الثالثة نقل  
جوابه من الدار وأجرى الخلاف في المتبايعين<sup>٤</sup> فقط ، والمطاع بالنص في الدار ،  
لأن كلام المتبايعين فيها لا يحتاج فيه إلى بدء إلى الإثبات ، واليمين على الإثبات  
يمضي الرد فكيف يحلف الأول يمين الرد ، وصاحبه لم يكن ، وصاحب حلف  
الثاني وقد حلف صاحبه انزعج إن قلنا بالأصح سباني [في] كلام المصنف

وإن قلنا يحلف يميني ، فيقدم اليمين على ما سباني<sup>٥</sup> في اليمين الواحدة ، فهذا  
حلف من وضعت الهدية به ، عرمت اليمين على الثاني ، فإن نكحل حلف الأول على  
الإثبات وقضى له ، وإن نكحل عن الإثبات لم يقض له لاحتمال صدقه في يمين ما  
يدعيه صاحبه ، وكسبه فيما يدعيه ، ثم عن الشيخ أبي محمد أنه كما لو تحالفا  
لأن مسكول<sup>٦</sup> المردود عليه عن يمين الرد سأل في الدعوى منزلة حلف الناكح  
أولاً<sup>٧</sup> ، وهذا بناء على أصله الذي سباني [في] أن الحلف على اتهميه

١ - (أقرب) سلف من (ب) ، ولثبت من (ب) و (ج)

٢ - ينظر فتح المبرر ٣٨٢: ١

٣ - ينظر نهاية المطالب ٣١٧: ٥

٤ - في (ب) وهذا على هذه الطريقة ، ولثبت من (ب) و (ج)

٥ - ما بين التوسين سلف من (ب) ، ولثبت من (ب) و (ج)

٦ - في (ب) أجرى الخلاف في المتبايعين فقط ، أ (١٦ - ١٧)

٧ - يرد في (ب)

٨ - من قوله ( الأول يمين الرد وصاحبه لم ينكحل - ل - بين قلنا يحلف ) سلف من (ج)

٩ - في (ب) على سباني

١٠ - في (ج) لا يكون الردود عليه

١١ - ينظر فتح المبرر ٣٨٢: ١

١٢ - زيادة في (ب)

يكفي فمعنى قوله يكون ' كما لو تحالفوا ' أي على النسي ، ومن لا يقول بذلك يكون لغواً ' ولو أن الأول لما حلف على النسي ضم إليه الإثبات لكأن لغواً ' ولو بكل [ الأول ] عن اليمين ' حلف الثاني على النسي والإثبات ' ، وقصبي له هكذا ' أطلقوه ، ولم يبينوا هل [ هو ] يمين واحدة ، أو يمينين ؟ ' والظاهر الأول ، وفشده إذا كان كسباً بمره كعارة واحدة ، وإذا كسباً لمرتين اليمين ' لمره كسباً لمرتين

ولو حلفا على النسي ' فوجهان

أصحهما عند الزاهري<sup>١</sup> ، يعني تقريراً على القول المخرج ' أنه يكفي ، ولا حاجة بعده إلى يمين الإثبات ، لأن المخرج ' إلى الصسخ جهالة الثمن ' وقد حصلت ، وهذا قول الشيخ أبي محمد<sup>٢</sup> ، ومن صححه الإمام<sup>٣</sup> واليهوي<sup>٤</sup> والثلاثي ' تعرض يمين الإثبات عليهما<sup>٥</sup> ' فإن حلفاً تم التحالف ، وإن بكل أحدهما قصبي للتحالف<sup>٦</sup> ، وهذا الذي يقتضيه كلام الشيخ أبي حامد والقاضي

١ - في (ب) قوله مطلق كما لو تحالفوا

٢ - في (ب) يكون لغواً ، والثالث بالنسب كما في (د) و (ج) وهو المصحح

٣ - ( الأول ) مطلق من (د) ، والثالث من (ب) و (ج)

٤ - في (ج) أو الإثبات

٥ - في (ب) و (ج) كما أطلقوه

٦ - (ب) في (ب) و (ج)

٧ - في (د) كسراً ، و الثالث من (ب) و (ج) وهو التصحيح

٨ - ينظر فتح العزيز ٢٨٢/١

٩ - في (د) المخرج ، والثالث من (ب) و (ج) وهو التصحيح كما في فتح العزيز ، ٢٨٢/١

١٠ - في (ج) جهالة الثمن

١١ - ينظر الزاهري واليهوي قول الشيخ أبي محمد في فتح العزيز ٢٨٢/١ ، روضة الطالبين ٥٨٦/٢

١٢ - ينظر نهاية الطلب ٢٨٨/٥

١٣ - ينظر التهذيب ٥٠٦/٢

١٤ - ب (٥٦ - ١١)

١٥ - ينظر التهذيب ٢/٢ ، فتح العزيز ٢٨٢/١

أبي العلي ، و المازدي<sup>١</sup> ، وابن الصباغ ، وصاحب النهدي<sup>٢</sup> ، وغيرهم ، ولم يورد الشيخ أبنا محمد<sup>٣</sup> أن يقول من أصل المسألة يكفي<sup>٤</sup> يعني النبي من كل منهما ، ولا حاجة إلى الجمع بين النبي والإثبات ، لكنه لم يقل بذلك إلا تقريراً على القول المخرج ، وقال إن الأول<sup>٥</sup> إذا شكك عن النبي جمع الثاني بين النبي والإثبات ، ووقع لأبن النخعة في هذا التوسع في الكفاية والمطلب أوامام ذكرها<sup>٦</sup> يطول ولو بكلا جديماً ، فاحتمالاً للإمام<sup>٧</sup> أقامهما القراني والرافعي<sup>٨</sup> وجهي [أحدهما]<sup>٩</sup> ، أن تكفيهما مكتحتهما<sup>١٠</sup> ، وقال في البسيط<sup>١١</sup> : إنه انشهر<sup>١٢</sup> ، ورأيت في الأم<sup>١٣</sup> لو شكك السيد والعبد كان عبداً ، والظاهر<sup>١٤</sup> يشهد له

١ - ينظر الحاوي ٥ / ٢٠٦ - ٢٢

٢ - ينظر النهدي ١٩٢/١

٣ - في (٥) أبنا حامد ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٤ - في (ج) بعد قوله ( ولم يورد الشيخ أبنا محمد أن يقول من أصل المسألة يكفي ) أعاد جملة ( النهدي وغيرهم ولم يورد الشيخ أبنا محمد ) الخ ، فبعد إعادة سقطت ( النهدي ) انتهى المخرج ( ٥٧ / ب )

٥ - في (٥) الأول ، والثبت من (ب) و (ج)

٦ - في (٥) المكشاة ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

ينظر كفاية القبيصة ، ج ١٣٦

٧ - في (٥) ينظرها ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٨ - ينظر مهلب للكتاب ٣٥١/٥

٩ - ينظر فتح الميرز ٣٨٣.٤

١٠ - ( أحدهما ) ساقط من (٥) ، والثبت من (ب) و (ج)

١١ - سقط أنه إذا شكك رجال مولوداً فقال ذلك فكل واحد منهما<sup>١</sup> فتح الترمذ ٣٨٢.٤

١٢ - وقال القراني في التوسيع ١٥٣/٢ : وسقطت من الأصحاب أنه لو شك الأول على النبي ، وسقط الثاني فرد على الأول شكك عن الإثبات ، فكيف يسقطه ككتاب منجيه

١٣ - الأم ٥٢١/٥

١٤ - في (٥) ظاهره ، والثبت من (ب) و (ج)



والثاني موقف الأمر وكلاهما تركها المحسومة<sup>١</sup>، وهو الذي قاله الشافعي<sup>٢</sup>، وصححه النووي<sup>٣</sup>، وينبغي أن يكون المراد بالحق التاكيد بالتحالف، أي التحالف على الشيء، أما الإثبات فلا يدل<sup>٤</sup> يقتض بالوقوف، وينبغي للحكام إذا حلف أحدهما لا يعرض اليمين على الآخر إلا بعد أن يعرض الميثاق [عليه] بما حلف عليه صاحبه، فإن رضي به لم يحلف؛ وإلا أحلفه وإذا فقد يمينين فأحلف البائع؛ أحلف المشتري بعده [من غير عرض، فإذا حلف الميثاق اليمين الثانية حينئذ عرض على المشتري] قبل يمينه الثانية؛ قاله الشافعي<sup>٥</sup>، وفي كلام الشافعي ما يوافقه، وهو ما حوّد من الحديث، من قوله: «أحلف البائع ثم البائع بالخير»<sup>٦</sup>، ويشبه أن يكون العرض بعد يمين الإثبات الاستعجاب، وصلى العرض أن يكون بعد يمين الإثبات

١٥٦ (ويقدم القاضي) لأنه الأصل في اليمين، وإما ينقل إلى الإثبات فيقول أو شرطه أو لو<sup>٧</sup>، شافعي أو لو<sup>٨</sup>.

١ - لأن ما حلف التمسك الحديث وهو عموماً بالتحالف، وأما في معاد التمسك البسيط ٢/١٥٦

٢ - قال النووي: فإن حلفاً معاً تركهما، ولم يحكم واحد منهما، وطعن المحسومة بينهما، الحنفية ٢/٢١٥

٣ - قال النووي في روضة الطالبين ٥٨١/٢ والأصح اختيار التوقف

٤ - في (ب) فلا بد

٥ - ما بين القوسين سابقه من (ب)، والثالث من (ب) و (ج)

٦ - ما بين القوسين سابقه من (ب)، والثالث من (ب) و (ج)

٧ - ينظر المحلوي ٢٠٢/٢

٨ - ينظر الآم ١٢٨/٣

٩ - منهاج الطالبين ٦٥/٢

١٠ - في (ب) نقل، والثالث من (ب) و (ج)

١١ - الفتاوى القوية (للسان العرب لو)

والشمس فتاوى بتدوين اليمين ينظر حاشية بيجوري ١٩١/١

وقال الاستطخري<sup>١</sup>، يقدم الإنشيت<sup>٢</sup> مكالمات<sup>٣</sup>، والمصحح الأول<sup>٤</sup>، وحكي الهروي عن أبي الحسين بن القطان: أنه لا ترتيب أن بدأ أحدهما بالشيء خلف الثاني على الإنشيت ليصكون صده<sup>٥</sup>، [وإن بدأ بالإنشيت خلف الثاني على الشيء فيصكون صده<sup>٦</sup>] قال الإمام<sup>٧</sup>، ولو قبل لا يستحق ترتيب في المصنوعين لشكل مسلك<sup>٨</sup>، وهل هذا الحلأ<sup>٩</sup> في الوجوب أو الاستصحاب وحدهن<sup>١٠</sup>، أصحهما عند الرازي الثاني، وعند الشيخ أبي حامد<sup>١١</sup> وغيره الأول.

١ - الاستطخري، جو شخص بن أحمد بن يزيد الاستطخري الشافعي، أبو سعيد، فقيه العراقي وروى عن أبي بصير، ولد سنة ٢٤٤ هـ، صنع سعدان بن نصر، ويصنف بن عمرو الزياتي وغيرهما وروى عنه محمد بن الفضل، و نادر قطني، وأبو شعيب، وأخرون، حكاه يرحم الله عنه متناً من الدنيا، به تصانيف عديدة منها: كتاب أدب القضاء، تولى في حياته الأخيرة سنة ٢٢٨ هـ (ينظر سير أعلام النبلاء ١/١٠٢٤، وفیات الأنبياء ١/٢٢٩).

٢ - قال الاستطخري يقدم الإنشيت لأمة المصنوع، رويته الطائفي ٢٤٠ هـ، حكاه ينظر الحارثي ٢٠١/٥، تولى لطلب ٥٢٦ هـ، الفهرست ٢١٢/٥، الرضا ١٥١/٢.

٣ - ينظر، الرضا ١٥١/٢.

٤ - في (أ) أبي الحسن، والثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح.

أبو الحسين بن القطان، هو أحمد بن محمد بن أحمد أبو الحسين بن القطان البغدادي، أخرج أصحاب أبي بصير وفاء على ما قاله الشيخ أبو إسحاق، درس بغداد، وأخذ عنه الطائفي، وهو من كبار الشافعيين وله مصنفات في أصول الفقه وغيرها، تولى في حياته الأولى سنة ٢٥٩ هـ (ينظر سير أعلام النبلاء ١/١٥٩)، عرفت الشافعي ابن قاضي شهبة ١/١٢٩).

٥ - ما بين القوسين ساكنة من (أ)، والثبت من (ب) و (ج).

٦ - قال الإمام (ساكنة من (ب)).

ينظر نهاية مطلب ٢٦٠/٥.

٧ - في (أ) مسنداً، وفي (أ) مسنداً، وفي (ج) مسنداً، وهو المأثور، تولى لطلب ٢١٦/٥ قال الإمام، ولم قال لا يستحق ترتيب في المصنوعين، حكاه نقصي الاستطخري عند بركات أحدهما انشيت، هذا مسلكاً في الاحتمال بعض الاستصحاب، تولى لطلب ٢٥٦/٥.

٨ - ١ (٢٦٠/٥).

٩ - في (ب) أبو حامد، والثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح.

وقال الإمام<sup>١</sup> أنه رأى الطريق متفقاً عليه ، وهذا كله<sup>٢</sup> ، إذ قلنا بين النعمي والإثبات يمين واحدة . فإن قلنا بيمينين ، قال الماوردي<sup>٣</sup> : لا خلاف أنه يبدأ في اليمين الأولى بالنفي ، وفي الثانية بالإثبات<sup>٤</sup>

ومصرح الشيخ أبو حامد وغيره بغير هذا الخلاف سواء قلنا بيمين أو بيمينين وهو مقتضى كلام الرافعي<sup>٥</sup> ، لكن الشيخ أبو حامد يقول إن الخلاف في الاستحقاق وإن قلنا<sup>٦</sup> الواجب على المذهب تقديم النفي ، وعلى رأي الأصطخري تقديم الإثبات وبشكل من الأمرين مصرح<sup>٧</sup> صريح . ولا بعد فيه ، وأما الرافعي<sup>٨</sup> فيقول بالاستحباب . ومقتضى قوله أنه يجوز الإثبات على المذهب<sup>٩</sup> سواء قلنا باليمين [الوحيد]<sup>١٠</sup> أو اليمينين ، والقول<sup>١١</sup> بتقديم الإثبات إذا قلت باليمينين في غاية البعد

١ - قال الإمام ، والنفي رايه طريق الأصحاب متفق عليه أن هذا الترتيب مستحب . وليس ترتيباً مستحباً . وموافقاً لهذا ، لم يؤخذ باليمينين نهاية المطلب ٢١٦/٥

٢ - في (تب) متفق

٣ - ب (١٦٥ / ١) ب

٤ - الحواشي ٢٠٢/٥

٥ - يقول الشيخ والله ما يفكر هذا العيد بغير مسابقة . ويقول الشاذلي والله ما لشرب من هذا العيد بالك . ثم يذهب إلى أن عليه فيقول والله لقد بعثت هذا العيد بالك . ويرون الشاذلي والله قد لشرب من هذا العيد بغير مسابقة الحواشي ٢٠٢/٥

٦ - يظهر فتح المبرور ١ ٢٨٢ - ٢٨٣

٧ - (تب) (ساقط من تب)

٨ - في (تب) شرح غيره

٩ - يظهر فتح المبرور ١ ٢٨٢/١

١٠ - قال الماوردي وهذا الخلاف في الاستحباب على الأصح . وقول في الاستحقاق رخصة الطالبين ٥٨٠/٢

من قوله : وإن قلنا الواجب على المذهب . راي - فيقول بالاستحباب (ساقط من ج)

١١ - ج (٥٨ / ٢)

١٢ - زياد في (تب)

١٣ - في (٢) قالوا . ووافقت من (تب) و (ج) وهو الأصح

لعدم النكول ، وعسرة المحرز أبين في إفادة الاستصحاب من عبارة المتهاج : فإنه قال : وينبغي أن يقدم التمني

﴿١﴾ : ( فيقول ما بعث بكذا ، ولقد بعث بكذا ) يعني إذا قدم التمني ، وهذه هي عبارة التثنية وهي أحسن ، وعبارة المحرز ما بعث بكذا وإنما بعث بكذا<sup>٢</sup> وإنما فيها حصر لا حاجة إليه بعد التمني

وقال الصيمري : يقول البائع ما بعث (لا بكذا ، ويقول المشتري ما اشتريت إلا بكذا ، لأنه أسرع إلى فصل النقص ، وما قاله مجي عن أن الاستثناء من التمني إثبات وهو مذهبا<sup>٣</sup> فيحتل أن الأصحاب لا يكتفون بذلك ؛ لأنه ليس بصريح ، ويحتل أن يكتفوا به .

ومقصده أن ابن داود قال إذا قلنا بالتحديد اليمين فالجمع يحصل بقوله : إلا بكذا ، كما يحصل بقوله ما بعث بكذا ، ولقد بعث بكذا قاله صاحب التثنية ، انتهى .

وأما اعتناء الصيمري بما يفوله الأصحاب من إفراد كل من التمني والإثبات فهو الظاهر ؛ وإن احتمل على بعد أن يوجب ما قاله لمرعة القضاء

و وقع في عبارة<sup>٤</sup> الشافعي الإتيان بصيغة الحصر في البائع ، والتصريح بالتمني والإثبات في المشتري وهو محمول على قصد لغوي ، ويدل أن كلا منهما حائز وحكي الجوزي ذلك من<sup>٥</sup> عن الشافعي ، فظن ابن الرفعة أنه عن الأصحاب محال لقول الصيمري فيسكتاهما وجهين ، وهو وهم

١ - مباح الطائين ٦٥/٢

٢ - المحرز ٥٥٥/٢ ( رسالة مستقروا )

٣ - ( الأصحاب ) ساقط من (ب)

٤ - في (٧) فالجمع ، ولثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٥ - في (٥) فطام الشافعي ، ولثبت من (ب) و (ج)

٦ - في (٥) عن من الشافعي ، ولثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

١٠٠٠ من قال باليمين لا يكتفي باليمين الواحدة كما سبق ، ومن قال باليمين (أخر) ،

الواحدة لو عدل إلى اليمينين على محور ٩

لم أر فيه تصريحاً ، وقول المصنف وغيره على الصحيح تكفي يمين تشتر  
بالجور ، وصار الفلوري / تشتر بخلافه فإنه قال أنه يصد بوقته تصديق قوله  
على عقد واحد ، فاحتاج إلى يمين واحدة

١٠٠١ قال الجوري إذا بدأ اليمين حلف ثم نكل المشتري فهي إعادة اليمين على (أخر) ،  
ليانع قولان .

أحدهما ، يناد ، لأنه مدع عليه ، فإذا أحلفناه على ما ادعى عليه ، ثم نكل  
صاحبه أعيدت اليمين عليه

والثاني لا يقع ، لاستحقاق بنسب التكول ، لأنه إذا حلف إنما يحلف على ما  
يدعيه ، وهذا نكل ، صاحبه علم صدق قوله ، انتهى

فإن أراد اليمين الجامعة ، فالقول بالإعادة غريب ، والمعروف أنه إذا نكل المشتري  
قسمي للبائع ، وإن أراد يمين النصي<sup>١</sup> ، فالقول بعدم تحليف البائع بعد نكول  
المشتري غريب ، ولعل هذين القولين هما الوجهان في أنه يكتفي بيمين أو يمينين  
لنكرهه تكلف ، والذي قاله الفلوري<sup>٢</sup> وغيره أنه إذا اكتفيا بيمين /<sup>٣</sup> واحدة

١ - ينظر الفلوري ٢٠٦٥

٢ - ب (١٧) / أ

٣ - في (أ) لا يقع الاستعصاف ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٤ - في (أ) فلا عليه صاحبه ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٥ - في (أ) فإن للرد ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٦ - في (أ) نفي اليمين ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٧ - ينظر فتح المبرور ١/ ٢٢٢

٨ - ج (٨٨) / ب

حلف أحدكم وبكل الآخر قسمي للحالف سواء نكحل عن القسم والإلزام معا ،  
أو عن أحدهما

من ينسخ  
المعد بعد  
التحالف

١٣٥ ( وإذا تحالفا فالتصحيح ) أن العقد لا ينسخ ٢ أي بمصر اتحالف لتحديث  
ابن مسعود ، فيه أثبت الخبر للمشتري بعد حلف البائع ، ولأن التهمة أقوى من  
البين ، ولو أقام كل منهما بيعة لم ينسخ ، فالحال لا ينسخ بالتحالف أولى<sup>١</sup>  
وهذا القول قال القاضي أبو حامد هو المنصوص للشافعي<sup>٢</sup> في كتبه الجديدة  
والقديمة لا أعرف له غير هذا ،

وحكى ابن أبي هريرة والجمهور قولاً ، والأكثر حاكمه وجهاً أنه ينسخ  
بمصر التحالف<sup>٣</sup>

وقال الجمهور أنه قول المذنب في المتنوع وأن الشافعي<sup>٤</sup> أشار إليه وعلى هذا هل  
ينسخ في الحال أو يثبت ارتفاعه من أصله ؟ وجهان

أصحهما الأول ، ويحكى [ الثاني ] عن أبي بكر الفارسي<sup>٥</sup> ، وهذا الوجهان في  
أن النسخ رفع للعقد من أصله أو من حيله ، وعلى رأي الفارسي ترد الروايات التي

١ - ١ ( ١٧ ) .

٢ - منهاج الطالبين ٦٦/٢

٣ - ينظر فتح العزيز ٢٨٤/٤

٤ - ينظر البين ٣٦٤/٥ ، الحاوي ٢٠٢/٥

٥ - أنه ينسخ كما ينسخ المصالح بتحالف يتلازم ، لأن التحالف يحل ما فلاه ولو فلاه البائع  
بنت يافع ، فقال القسري ، شترت بغيره لم ينسخ ، فذلك ما عدا فتح العزيز ٢٨٤/٤ حكاه

ينظر الحاوي ٢٠٢/٥ ، البين ٣٦٤/٥

٦ - ينظر الأم ١٢٨/٢ ، ١٢٩

٧ - ( الثاني ) سابق من ( ١ ) ، والثالث من ( ١ ) و ( ٢ )

٨ - ينظر نهاية المطالب ٢٥٢/٥ ، فتح العزيز ٢٨٤/٤ ، روضة الطالبين ٥٨١/٢

أبو بكر الفارسي هو أحمد بن الحسين بن سهل صاحب عيون المسائل في مضمون الشافعي وهو  
مكتاب جليل على ما شهد به الأئمة الفقه وقدم عليه ، نقله عن ابن سريج ، توفي سنة ٣٥٠ هـ

( ينظر حقايق الشافعية المصنوعة ١٨١/٢ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شبيب ١١٢/١ )

حصلت بعد العقد وقبل التحالف ، و [ ببعض التصرفات يتبين فسادها مكد ، ذكره الشيخ أبو علي<sup>١</sup> وقال القولي<sup>٢</sup> ]<sup>٣</sup> تلحق التصرفات لتعلقها بثالث ، وإن قلنا يفسخ بنفس التحالف فتصديقا بعده لم يعد البيع ؛ بل لا بد من عقد جديد كذا أطلقه الأكثرون . وليكن ذلك مبرعاً على نموذج المصحح ظاهراً وباطناً . وهو ما جزم به الأكثرون من المزاورة<sup>٤</sup> على القول بالانسحاق ببعض التحالف ، وأنه وجه أنه يفسخ ظاهراً وباطناً كما هو مذكور في المصحح<sup>٥</sup> ، صرح به خلائق منهم جميع العراقيين إلا النابودي<sup>٦</sup> فملى هذا إذا تصادقا<sup>٧</sup> عدم جاز ، ولا يحتاج إلى تجديد عقد<sup>٨</sup> ؛ كما سنده ذكره إذا قلنا بالفسخ<sup>٩</sup>

١٢٤ ( بل إن تراصبا ؛ ولا يفسخانه ، أو أحدهما ، أو الحاكم ، وقيل : إنما يفسخه الحاكم )<sup>١٢٤</sup> أي إذا قلنا بالأصح وهو أنه لا يفسخ بنفس التحالف ، فإن تراصبا على ما يدعيه أحدهما فذاك . ويمتنع العقد . وإلا فلا بد من فسحه قطعاً للمزاح ومن الذي يفسحه<sup>٥</sup> [ فيه ]<sup>٦</sup> وجهان أحدهما الحاكم لأنه مجتهد

١ ( التي حصلت ) ساقط من (ب) .

٢ - ينظر نهاية الطلب ٢٥٢/٥

٣ - ينظر قاعدة الإجابة ١ لوح ١٠٤٢

٤ - ما بين القوسين ساقط من (د) ، والثالث من (ب) .

٥ - من قوله ( يتبين فسادها ) - إلى - لعدم التصرفات ( ساقط من (ج) )

٦ - في (د) عن المزاورة ، والثالث من (ب) و (ج) .

٧ - ينظر القولي ٢٠٢/٥

٨ - ب ( ١٠٤٢ / ب ) .

٩ - في (د) أيضاً تصادقا . والثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح

١ - في (ب) إن تجوز بعد

٢ - ينظر البهائي ٣٦٥/٥

٣ - منهاج الطالبين ١٦٠٢

٤ - زيادة في (ب) و (ج) .

فيه فيتوقف [على] انفسكم : كمعيب المكاح والمسة والإعصار بالنفحة<sup>١</sup> على خلاف في الثلاثة ، ولأننا لا نعلم الظالم منها ، وتحويل المسح إلى الظالم بعيد وإنما بمسحه الحاكيم : لتعذر إحصاءه ، وهذا الوجه اختيار القاصي أبي الطيمه ، وابن الصباغ ، والقاضي حسين ، والمتولي<sup>٢</sup> ، وأثرويني ، وابن أبي عصرون ، وهو المختار ، وهو الذي أورده ألفزالي<sup>٣</sup> في الخلاصة والثاني إلى المتعاقدين أن يصحها ، ولأحدهما أن يعتمد به : كالرد بالمعيب<sup>٤</sup> ، لأنه مسح لاستدراك الظلامة ، ورده ابن الصباغ بما سبق ، وقد صحح الرافعي<sup>٥</sup> هذا الوجه ، وسبقه العراقي إلى تصحيحه في التوسيط<sup>٦</sup> ، والجرجاني<sup>٧</sup> والمفهوم من إيراد جمهور لهذا الوجه أنه لا مدخل للعاصم فيه بل هو للمتعاقدين كالرد بالمعيب ، وقال الهروي : معناه أن يقول القاصي<sup>٨</sup> لهما : إما أن

١ (على) مضاف من (أ) ، وأثبت من (ب) و (ج)

٢ ينظر المحوي ٢٠١/٥ ، البيهقي ٣٦٨/٥ ، فتح المبرير ٢٨٤/٤

٣ ينظر قلعة الإبهدة ١/٤ لوح ١/١١٢ - ب

٤ قال العراقي في التوسيط ١٥٢/٢

و الثاني أن الملقح يستقر به ، إذ قلنا بأن الملقح هو الذي يصبغ بفلاص ملقحي ، والوارد مسح بوضار الزوج بالملقح ، وقالوا : القاصي هو الذي يصبغ بضر العمة ، قلنا بقه إمامي رحمه الله ، والعرق يصبغ ويرى الإعصار بالملقح صير

٥ ينظر البيهقي ٣٦٤/٥

٦ ينظر فتح المبرير ٢٨٤/٤

٧ (أ) و (ب) و (ج) : وسبقه إلى تصحيحه العراقي في البسيط (

ينظر التوسيط ١٥٢/٢

٨ حكاه نسخة النوري في روضة الطالبين ٥٨١/٢ فقال

وبه من مسح ٩ وجعل أحدهما الحاكيم ، وأصحبت : للعاصم أيضاً أن يمسحاً ، ولأحدهما أن يعتمد به كالمسح بالمعيب

٩ (أ) و (ب) و (ج) : (أ) القاصي يقول لهم (



لترسيبها بأحد اليمينين . وإما أن أحصى كمالاً على المصيح كالمول إذا تمتع من القعة<sup>١</sup> أجبره على إطلاق بالحبس ، انتهى

ويبني أن يقول بحسبهما على المصيح إذا امتنع : إما مباشرة<sup>٢</sup> المصيح كالمول<sup>٣</sup> على الأصح . وإما بالإجبار عليه<sup>٤</sup> كما في المول على وجه

وقد عبر الرافعي<sup>٥</sup> والمصنف بما في الكتاب ، وهو بوجه أن كلاً من الثلاثة له الابتداء بالمصيح ، ولم أره لأحد قبل الرافعي . ويجب تأويله على أن المصيح لأحدهما ، أو لهما عند امتناعهما<sup>٦</sup> ، ويرشد إليه قول الرافعي<sup>٧</sup> أن أحاكم إما يصيح إذا استمر على التراجع ، أما [ أن ] الحكم لحدود فراعهما من المحالف يقول فسخت فلا يعم

لو استمر على التراجع فابتدأ أحاكم الفسخ من غير أن يأمروهم به ويمتنع عبارته وعبرة المهاج تقتضي أنه يجوز ، وعبرة البروي [ تأباه ]<sup>٨</sup> . وكلام غيرهما سكت عن ذلك ، والأولى تأويل كلام الرافعي والمصنف عليه

١ - في (ب) إما أن ترسيباً بعد اليمين أو أحصى

٢ - الصا اسم من العين وهو الذي لا يأتي النساء ولا يوردهن . ( ينظر اسم المريب ص ١ )

٣ - ج (٤٩) (ب)

٤ - في (د) إما في مباشرة ، والثالث من (ب) و (ج)

٥ - في (ب) و (ج) حكاه في المول

٦ - في (ب) وإما بمباشرة الإجبار عليه

٧ - قال الرافعي ( وإن قلنا بالأصح ، فالحكم بينهما بعد التحالف إلى ادوافقة . فينظر هل يصحح بشرط ما يقوله أرباب من نفس<sup>٩</sup> على مثل اجبر الدائع عليه . ولا ينظر من يصح الدائع بما يقوله بشرط<sup>٩</sup> على مثل عدائه ولا فيمنع يحتاج إلى فتح القعد . ومن أني يصححه<sup>٩</sup> فيها وجه . فتح العزيز ٢٨١/٤

٨ - في (د) عند امتناعه . والثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح

٩ - ينظر فتح العزيز ٢٨١/٤

١٠ - ( أ ) سقط من (د) ، والثالث من (ب) و (ج)

١١ - ( تأباه ) سقط من (ب)

قال الهروي : وعلم من قال من أصحابنا أن المسيح (من القاضى) <sup>١</sup> يتم<sup>٢</sup> على طلب المذنبين أو أحدهما : لأن القاضى لا يتوكلهما بتمامين<sup>٣</sup> في الحصومة بل يقول إما أن ترضيا بحد<sup>٤</sup> / اليعينين ، وإما أن أقبح ولو أعرضنا عن الحصومة ، ولم يتوافقا على شيء ، وهالا لا نسمع بينهما<sup>٥</sup> : فمبه تردد للإمام<sup>٦</sup> ، والذي قاله الماوردي<sup>٧</sup> : أنه لا يجوز للحاكم المسيح إلا عن مسائلتهما بعد عرض ذلك على كل منهما فكما يرضيه على الثاني بعد يمن الأول ، وحيث قلب المسيح للمذنبين<sup>٨</sup> فلهذا لكل منهما ، وفي حلية الشاشي ما يوهج<sup>٩</sup> وجه اجتماعهما<sup>١٠</sup> وهو جيد ، لأن به يعرف مسح المسحوق<sup>١١</sup> ، لكن الشاشي أحد من أهل الصباغ ، وأمن الصباغ أخذ من أبي حامد ، ومراده الانفراد لا الاجتماع ، ولا يعرف أحدا شرط الاجتماع أو الحكم ، ولو قيل به لم يمد.

إذا مسح الطلح ارتفع في الظاهر ، وفي الباطن ثلاثة أوجه  
أحدها : نعم كالرد بالعيب والثامن  
والثاني : لا ؛ لأن سبب الصبغ الجهل ، ولا جهل في الماثل

١ - ( من القاضى ) ساقط من ( ) ، والثابت من (ب) و (ج)

٢ - أ ( ١٢ ) ر. ب.

٣ - في (ب) لا يتوكلهما بتمامين وثابت في النصيحة

٤ - ب ( ٥ ) أ ( ١٠ )

٥ - في (ب) لا تسمع بينهما

٦ - ينظر : نهاية الطلب ٢٥٥/١

٧ - الحاشي ٢٠٣/١٥

٨ - في (أ) ما يشعل وجهه<sup>١</sup> ، وثابت من (ب) و (ج) وهو المنصوح

٩ - في (ب) ليعين

١٠ - في (ب) لأن سبب الجهل المسحوق

والثالث إلى مكان [البائع] صانف ارتفع لتعذر الثمن ، فيرتفع ليصل إلى حقه كالتس ، وإن كان كاذباً فلا : لتمككه بالمصدق من حقه ، وفيه جريان هذا الخلاف إذا قلنا بتمسح بالصحف ؛ وجهه سبقاً ، ولختار أن إذا قلنا بالانصاح ارتفع بطل ، وإن قلنا بالصحف نعد باطلاً من الحق أو الحاصص دون غيرها ، وتعليل الوجه الثالث إنما يتعلم إذا كان المسيح من البائع

وهال الرابعي إلى جميع ما ذكرناه من أن في قالب واحد ، وهو أن يكون اختلافهم في قدر الثمن ، وللإمام عبرة نحوي هذه الصورة ، وسنذكر صور الاختلاف ، وهو أن المسيح أن صدر من الحق ؛ فالوجه تنقيده باطلاً ، وإن صدر من البطل فالوجه منعه . وإن صدر منهما فلا شك في الانصاح باطلاً . وليس موضع الخلاف

قال في الوسيط : فكما لو تقايلا ، وإذا صدر من البطل ولم يصدده باطل ؛ فطريق التصديق إنشاء المسيح إلى أراد الملك [هيما] عاد إليه ، وإن صدر من

١ - (البائع) صانف من (ب) ، وثالث من (ب) و (ج)

٢ - في (ب) أو بيع لتعذر الثمن ، وثالث من (ب) وهو الصحيح

٣ - ينظر فتح العزيز ٣٨٥/١ ، روضة الطالبين ٥٨٢/٣

٤ - في (أ) إما يتعلم ، وثالث من (ب) و (ج)

٥ - ينظر روضة الطالبين ٥٨٢/٣

٦ - فتح العزيز ٣٨٥/١

٧ - في (أ) يتعلم ، وثالث من (ب) و (ج) لو افقده قول الرابعي في فتح العزيز ٣٨٥/١

٨ - قال الإمام إلى مكان البائع صحفاً فالوجه تنقيده التصحح بطل ، وإن كان باطلاً فالوجه التصحح بأنه لا يصد التصحح بطل ، نهاية المطالب ٣٥٦/٥

٩ - في فتح العزيز ٣٨٥/١ وللإمام عبارة نحو هذه الصورة

١٠ - ج (٥٩ / ب)

١١ - الوسيط ١٥٣/٢ وعبرته تقابله

قال قبل وهل يصحح باطلاً ؟ قلنا : إن فوضناه إلى القاضي ؛ فالظاهر أنه يمسح باطل ؛ فيصح به الحق المصور ، وإن جازنا لمعاضدي فإن تطابق عليه المسيح بطل ؛ فكما لو تقايلا ، وإن أقدم عليه من هو صادق معكش ، وإن باطل التمسك فلا يمسح بيه وبين الله ، وطريق الصالح أن يشره التصحح إلى أراد

١٢ - (هيما) صانف من (أ) ، وثالث من (ج)

القاضي فالتظاهر الانصاح باطلاً ؛ لئلا يمتنع به الحق . انتهى . أما قول القاضي وللإمام عبارة ' تحوي هذه الصورة ' ، فقد يتوهم منه أن كلام الإمام ليس مخالفاً لما سبق ، ولا شك في مخالفته ، وأنه يصلح أن يكون وجهاً رافعاً . وأما قول الإمام إن صدر منهما : فلا شك في الانصاح ، وأنه ليس موضع الخلاف فليس كذلك ، بل الخلاف جاري فيه ، وإذا جرى الخلاف في فسح للقاضي والانصاح بنفس التحالف فكيف صرح به غيره فلا يمنع<sup>١</sup> من جريانه هنا . لكن الذي قاله الإمام هو الراجع ، وعمله الإمام<sup>٢</sup> بأنه صدر من محقق بيقين ، وهذه علة صحيحة .

وأما قياس الغزالي في التوسيط له على ما لو<sup>٣</sup> تقابلا فليس صحيحاً ؛ لأن الإفتاء وأورد على سبيل العقود بوجوب وقبول ، والفسخ قد لا يكون كذلك بل مبادراً من كل منهما على الاستقلال ، وربما يتراخى فسخ أحدهما عن الآخر . وأما قوله إذا صدر من البطل فطريق الصداق إنشاء الفسخ فهو من كلام الغزالي وهو مستمر على قولنا إن فسح الحق ناهد ، أما من<sup>٤</sup> يقول الفسخ يحتص بالتظاهر مطلقاً كما هو أحد الأوجه فلا يقول بذلك .

١ من قوله ( ومع بقوله بطلاً ) إلى من انقضي التظاهر ( ملاحظ من أدبنا ومفتوح ببله ) وإذا صدر من البطل فالوجه منه وإن صدر منهما فلا شك في الانصاح . ومثلاً للمبارزين ليست كما في التوسيط ١٥٧٠٢

٢ - في (د) عجزى ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٣ - في (ب) و (ج) فلا منع

٤ - ينظر نهاية المطالب ٢٥٥/٥

٥ - ب (١٠٥٠ / ب)

٦ - في (د) الصنار ، والمثبت من (ب) و (ج) لموافقته ما في التوسيط ١٥٢/٢

٧ - في (د) إلى فسح الحق ناهد ، من ( ) ، وفي (ج) ( إن فسح الحق ناهد ) من يقول ( ) ، و ثابت من (ب) وهو الأصح



ولا يجوز له أن يطلأ الجارية ، ولا يهبها ، ولا يعتقها ، وإن سكن المشتري صادقاً<sup>١</sup> فهاخذ مقدار البيع بهذا الطريق ، وأطلق<sup>٢</sup> الأصحاب هذا ، وعنه قبل القيس إشكالاً من ذكره في فرع قريباً

وليس للظالم منهما أن تصرف فيما عاد إليه<sup>٣</sup> بشيء من التصرّفات ، ولا بالتقصص وطريقه أن يعلم ويتسلم العوض ، وإن تلف<sup>٤</sup> المأجور في يد المصدق فكأن من صدقانه على الخلاف المذكور في النضر ، ولو قال البائع أب كالتزدد لست أنيق ككوبي ككذب<sup>٥</sup> ولا صادقاً فأجل له أن يمسكها بدء على ظاهر أنه لا يكذب<sup>٦</sup> ، قاله القاضي صريح

فخرج<sup>٧</sup> المبيع بعد الانصاخ في يد المشتري<sup>٨</sup> مقتضى كلام صاحب الفتا<sup>٩</sup> أنه أخرج<sup>١٠</sup> والتلف قبل التحالف سواء وسنذكره

فخرج<sup>١١</sup> هل يحل وطء الجارية المبيعة بعد التراج ، وقيل التحالف وجهان أصحهما<sup>١٢</sup> نعم ، والثاني [ لا ]<sup>١٣</sup> لإشراعه على الروال ، وفي التوطء بعد التحالف قبل الصبح وجهان مرتين<sup>١٤</sup> وأولى بعدم الحل<sup>١٥</sup>

١ - في (D) وأصله الأصحاب ، وثبتت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٢ - ج (١٠٠ / ١)

٣ - في (D) وثبتت ، والثبتت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٤ - في (D) بدء على أنه ظاهر لا يكذب ، وثبتت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٥ - ينظر للفتا الإجابة ١ / ١١٣

٦ - ما بين القوسين سابقه من (D) ، وثبتت من (ب) و (ج)

٧ - مرتين (سابقه من (ب))

٨ - قال النراقي ، وبعد التحالف وقبل الانصاخ وجهان مرتين ، لأنه جرى سبب الروال وأشرف عليه فهو كالمطلأ من وجه ، وهو مخرج بالشيعة ، والعراق لا يستبرأ لذلك القيسية ٢ / ١٨٢

٢٠٠ نقل الهروي عن الشافعي: " أنه قال إذا قال بعت هذا ، بآلف : هاتك ، وحلف يقول القاصي للمشتري قل فسخت ، ويقول للبائع قل قبلت المصح " .  
 فإن لم يفعل هين ذهب داخبا إلى أنه يصير ملكاً للبائع بالاحمود والحلف كان ملغياً ، انتهى

٢٠١ ( ثم على المشتري رد المبيع ) ٢ أي إذا امسح أو مسح وكس بعد قبض المبيع ، وهو متى بحاله سواء ، قل يتعد المصح ظهراً وباطناً ، أم ظاهراً فقط ، عملاً بحكم الظاهر ، وكذلك على البائع رد الثمن وأعلم أن رد الحكم عليهما مع القول بأنه لا يمسح باطلاً حكم للظاهر . ولا خلاص من هذا إلا بالقول بمؤد المصح باطلاً ، أو اعتقد ذلك إذا لم يتعين محل الظلم ، وإذا رد المشتري المبيع لا مرد ما حدث عنده من ولد وشرة وكسب ومهر إلا على وجه ضعيف سبل

١ - ب ( ١ / ٥١ )

٢ - ج ( ١ ) ويقول للبائع قل فسخت ، والثبت من (ب) و (ج)

٣ - منهاج الطالبين ٦٦/٢

قال الرافعي إذا امسح البيع بالتحالف أو مسح ، فعلى المشتري رد مبيع إن طهر قلباً بحاله ، لا روي أنه على الله عليه وسلم قال " إذا اختلفت بيننا وبينك تحالف وشراؤا " فتح المعبر ٢٥٨/١

٤ - ج (ج) عملاً بالحكم الظاهر

٥ - ينظر الحارثي ٢٠٥/٥ ، روضة الطالبين ٥٨٢/٢

١٢٥ ( فإن كان وقته أو اعتقه [أو باعه] أو مات لزمه قيمته )

تقدم أن<sup>١</sup> التحالف يجري عند بقاء السلعة وتلكها علينا ، وأن لها حصة<sup>٢</sup> قال : لا يجري عند تلفها ، ووافقوا إذا اشترى عبداً مجازية و تعلق ، ثم هلك<sup>٣</sup> أحدهما ، ثم احتلما ؛ فقال أحدهما : كان<sup>٤</sup> مع العبد ثوب<sup>٥</sup> ، وأكسره الآخر ؛ فاشتروا التحالف ، واعتدروا بأن الهالك تبع للباقى وإذا هلك<sup>٦</sup> التبع في [ يد ]<sup>٧</sup> البائع بجنبه أحسب ؛ قالوا بالتحالف ، والزمونا بالرد بالعيب ، فإن لا نقول به بعد التلف

وأجاب أصحابنا بأن الرد يعتمد المزود ، والصحيح يعتمد العبد ، وأيضاً فلو رد بخله الأرض<sup>٨</sup> فلا ضرورة إليه ، وبها الضرورة داعية إليه ، إذا علمت هذا فإذا جرى التحالف والصحيح بعد التلف في يد المشتري حساً كالتوث ، أو شرباً مع بقائه ملك التبع لميره كالبيع ، أو زواله كالكوقف والعق<sup>٩</sup> لزم المشتري بدل التالف ، وينزل كذاه تلف في يده بالسوم<sup>١٠</sup> ، أو انبيع الفاسد<sup>١١</sup> على ما سيأتي ، فإن كان متقوماً لزمه قيمته ، وإن كان متلفاً ؛ فوجهان

- ١ - (أو باعه) ساقط من (ج) ، وثالث من (ب) و (ج)
- ٢ - في النسخ ١٦٦/٢ (فإن كان وقته أو اعتقه أو باعه أو اشتريه أو مات لزمه قيمته) .
- ٣ - (أو) ساقط من (ج)
- ٤ - ينظر المصنوع ٣١/١٢ ، يمدح المصنوع ٣٦/٦ ، الداهية شرح البداية ١٦٦/٢ حاشية ابن علقمة ١٦٦/٢
- ٥ - في (ب) و (ج) ثم وعك
- ٦ - (كان) ساقط من (ب)
- ٧ - في (D) ثوباً ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الصحيح لأن ثوب اسم كس
- ٨ - في (D) وإذا قيل ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الصحيح
- ٩ - (يد) ساقط من (D) ، والثالث من (ب) و (ج)
- ١٠ - ينظر أمس المصنوع ١٦٦/٢ ، مفتي المحتاج ١٧/٣
- ١١ - في (D) بالأرض ، والثالث من (ب) و (ج)
- ١٢ - في (E) بالسوم ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الصحيح
- ١٣ - ينظر : الذهب ٦٨٦/١ ، المصنوع ٢٠٢/٩



أصبحنا نزل . وقد أنقذت المسألة . أعني وحوب المثل . في فرع ١<sup>٢</sup> دحبل في باب  
البيع قبل قبضه . والمصنف موافق في إطلاقه لأكثر الأصحاب ويجب تنقيح  
كلامهم . وهذا الفارسي ينبغي فساد التصرفات .

١٢ ( وهي قيمة يوم التلف في أظهر الأقوال ) لأن المصح رفع للعقد من حبه .  
وقبل التلف لم يتعلق لبيع حق . وإذا كان يقول /<sup>١٣</sup> في المعتام والعارية بقيمة يوم  
التلف . فهذا أولى  
وقيل يوم القبض لأنه يوم دحوله في صمائه . هي كسبت زيادة بعد . هي في ملكته  
، وإن كان يتعذر فهو من صمائه . فلا يرجع ضرر /<sup>١٤</sup> [ إلى ] البائع ، وهو  
ينظر إلى أن المصح يرفع العقد من أصله ، وأنه يلحق بالدم على وجه  
وقيل أقسم القسم من القبض إلى التلف كاشيخ المصنف . وهذا صحيحه  
الرويفي ، ومما عيب للذهب<sup>١٥</sup> والمختار الأول<sup>١٦</sup>  
وقيل : يلزمه أقل قيمة من العقد إلى القبض كما في معرفة أرض الديب<sup>١٧</sup>

١ - في (ج) في وقوع

٢ - ج ( ٦ / ب )

٣ - ينظر : روضة الطالبين ٥٨٢/٢

٤ - منهاج الطالبين ٦٦/٢

٥ - ١ ( ٤٨ / ب )

٦ - في (د) فلا يحتاج ضرره . والثابت من (ب) و (ج) وهو المصحح

٧ - ب ( ١٠٤١ / ب )

٨ - ( إلى ) ساقطة من (د) . والثابت من (ب) و (ج)

٩ - ينظر الذهب ٢٦٨/١ ٢٦٤

١٠ - قال النووي : روضة الطالبين ٥٨٢/٢ أصبحها قيمة يوم التلف

١١ - ينظر فتح القدير ٢٨٦/٢

وهذه الأربعة منهم من يسميها وجوماً ، ومنهم من يسميها أقولاً ، كعامة فعل المصنف<sup>١</sup> ، وهال الإمام<sup>٢</sup> ، إن اترابع أصغرها ، لأن القيمة في معالكت معرومة وفي الأرض معاً ، وقال<sup>٣</sup> ، وإذا قلت هيماً إذا تلف أحد العيدين يضم قيمة<sup>٤</sup> التالف إلى الباقي ، ويسترد جملة الثمن ، فالقيمة معرومة ، والقول هيمه كالقول في التحالف<sup>٥</sup> ، يعني ناسي فيه الأوجه الأربعة ، ويكون الأصح اعتبار يوم التلف ، وما أشار إليه من كون القيمة مفرومة<sup>٦</sup> يرد عليه ما قدمناه في باب الرد بالعيب<sup>٧</sup> ، أنه لو تلف الثمن ، وأقطع على عيب بامسح رده وأحد مثل الثمن إن كان مثبته ، وقيمته إن كان متقوماً أقل من قيمة العتد<sup>٨</sup> إلى القسم ، وهي معرومة ولو اشترى عيدين ، فلف أحدهما ، ثم اختلفا وتحالفا ، فهل يرد الثاني ؟ فيه الخلاف ، إذا وجد الثاني<sup>٩</sup> معياً<sup>١٠</sup> ، إن قلنا يرد فيضم قيمة التالف إليه<sup>١١</sup> ، وفي القيمة المعتبرة هذه الأوجه<sup>١٢</sup> ، ولو تنازعا في القيمة أو في الأرض هالقول قول المشتري ، ولو

١ في (١) عاقل ، و ثابث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٢ معجمه التنوير في روضة الطالبين ٥٨٢/٢ توجه ، ويظهر في الإمام معناه القوي

٣ قال الإمام ، وهذا أصعب الطرق ، فهو يدخل يوم انعقد في الاعتناء بعداً في هذا المقام ، نهاية المطاف ٣٥٨/٥

٤ قال الإمام ، وفي قلنا لا يرد العبد التالف إلا مع قيمة التالف ، فيضم القيمة إلى العبد التالف ، ويسترد جملة الثمن ، فقيمة العبد التالف معرومة بدونية ، والتضمين فيها كالتضمين في المسئلة التالفة ، إذا كتب المشتري يردم فيضمه بعد التحالف ، نهاية المطاف ٣٥٨/٥

٥ في (أ) يضم فيه إلى التالف ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٦ في (أ) والقول فيه كالتحالف ، وانكبت من (ب) و (ج)

٧ في (١) معرومة ، وانكبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٨ ينظر باب الرد بالعيب ، الحزم الثاني من المسئلة الترخية ، لوح ١/٢٤

٩ في (١) أقل قيمة من العتد ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الأصح

١٠ في (ب) البهي

١١ في (ب) و (ج) البهي

١٢ ينظر فتح المعري ٣/١

١٣ ينظر روضة الطالبين ٥٨٢/٢

زادت القيمة على الثمن الذي ادعاه البائع وجبت ، وقال ابن خيران لا يجب الزائد  
لأنه لا يدعيه<sup>١</sup>

**قوله** ( وإن تعيب زده مع أرشها ) وهو ما ينقص من القيمة<sup>٢</sup> ، وقد سبق في الركعة  
أن ما ضمن كله بالقيمة ضمن بعضه ببعضها إلا إنشاء للمجلة<sup>٣</sup> ، وذكرنا مسائل  
قد يستثنى منه ، منها مسألة النخالف على خلاف بعيد سبب به<sup>٤</sup> الشيخ أبو علي<sup>٥</sup>  
حقيقته أن البائع يحير بين أن يأخذ بدلها ، أو ينقص بها ولا أرش ، وليس معنى أن  
يرجع فيها حصلاً من غير أرش ، ومما يستثنى على وجه<sup>٦</sup> العارية إذا تلفت جروها في  
غير الوجه المذكور فيه

**قوله** من التعيب<sup>٧</sup> حكومي كتوزيع الأمة والمبد ، فعلية ما بين قيمتها مروجة<sup>٨</sup> آخر<sup>٩</sup>  
وحلة ، و يعود إلى البائع والنقصان صحيح ، وقال الفارسي<sup>١٠</sup> . يبطل

١ - ذكره الفارسي في البين ٦٦٦/٥ ، و التوزي في روضة الطالبين ٥٨٢/٢

٢ - في (١) وإن بحث ، وأثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح لإضافته البائع

٣ - سراج الطالبين ٦٦٦/٢

٤ - أن النخل مضمون على لشري بالقيمة ، فيصور البيع مضموناً ببعض القيمة ، بخلاف ما لو  
تعيب البائع في يد البائع ، وانقص الأثر إلى الأرض يجب حره من الثمن ، لأن النخل مضمون على البائع  
بالثمن ، فيستلزم البيع فتح التعير ٢٨٦/٤

٥ - فإنها تنقص بالتلف ، وإن نقصت لم يجب أرشها ، معني المحتاج ٤١٦/٢

٦ - (ب) به حكماً مرفوعة في جميع النسخ

٧ - قال الشيخ أبو علي ، وهذا أصل معروف في المسائل أن نخل مروض لو تلف النخل ضمن مضموناً على  
الشخص بالقيمة ، فإذا تلف الثمن ضمن على بعض القيمة ، كالمضمون وغيره ، إلا في ضرورة  
وهي أنه إذا عمل زكاة ماله ، ثم تلف ماله قبل الحمل ومكان ما عمله تلف يحمي للمضكر الثمن ، وهو  
شأن محيراً ، في الأرض وجد<sup>٨</sup> فتح التعير ٢٨٦/٤ ، حكماً ينظر روضة الطالبين ٥٨٢/٢

٨ - في (ب) من التعير

٩ - وفي (١) وقال الفارسي ، وأثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح ، لإضافته ما في فتح التعير ٤٨٢/٢ ،

وروضة الطالبين ٥٨٢/٢

ولو كان العبد أبق<sup>١</sup> من يد المشتري لم يمتنع المبيع<sup>٢</sup> فإن الإبقاء لا يبريد على التلف ، ويعزم المشتري قيمته لعدم حصوله ، وكذا لو كانه مكتبة صحيحة وإن رهنه قال الزاهي<sup>٣</sup> هل يمتنع بالبيع إن شاء صير إن هكاهك ، وإن شاء أحد التهمة

وإن أجزءه هب<sup>٤</sup> مبيع بيع المساجر<sup>٥</sup> هكاهك لو رهنه ، وإلا فالبائع أحده ليس يترك عند المساجر إلى انقضاء المدة ، والأجزء المسموع لمشتري ، وعليه اللاتع أحده المثل لعدم الدافعية ، وإن كان أحده للبائع فله أخذه قطعاً .

وفي المصباح الإحالة وجهان<sup>٦</sup> هكاهك لو باع الدار المساجرة<sup>٧</sup> إن قلنا لا يتمسح ، فعلى البائع الأجره لسماع لمشتري وعلى المشتري أحده مثل المدة الباقية للبائع هذا ما ذكره الزاهي ، وزاد الماوردي<sup>٨</sup> في الموهوم أنه هل للبائع أن يأخذ المشتري بمسكاهك قبل محله وجهين

وقول الزاهي يتحرر البائع من المصير إلى هكاهك ، وأحد التهمة إن حمل على تأخير المبيع هكاهك ، لأن الذي يظهر أن حل المبيع هنا ليس على الفور كدوم العنصر ، وإن حمل على أنه بعد المبيع له الصبر إلى التمسك فهو مخالف لما قاله الإمام<sup>٩</sup> إذ قال بتعريضه على ما سيأتي أن القيمة للحيلولة [أو لا]<sup>١٠</sup> إن قلنا للحيلولة<sup>١١</sup> لم يجز عن قبولها<sup>١٢</sup> وإلا فيحير<sup>١٣</sup> ويسمي<sup>١٤</sup> إن يكون في الأبق كذلك

١ - ج (٦١) - ١

٢ - ينظر فتح العزيز ١/٢٨٧ ، روضة الطالبين ٣/١٨٧

٣ - ب (٥٣) - ٢

٤ - قال الماوردي ، ومن له أن يلازم مشتري بمسكاهك قبل محله أم لا ؟ من وجهين - فمن أن له يبرده في رهن عينه هو يبيع في أروع ضمن للمشتري قيمته للبائع ، وإن انقضت منه رده على يالعه ويرده من صاعده الحلوي ٥/٥٢

٥ - ينظر هبة المصالح ٥/٢٥٨

٦ - (أو لا) راجع في (ج)

٧ - (أو لا) فالحيلولة) مسقط من (ب)

٨ - أ (١٦) - ٢

﴿١﴾ إذا عزم القيمة في هذه الصورة ثم زال الحائل فهل يرد العين ويشتد القيمة أم لا؟  
 يأتي على أنه قبل ارتجاع [ الحائل ] ملك من؟  
 أم الأبق فقيه وجهان  
 أحدهما ملك المشتري ، ولا يرد المسخ عليه كما لا يبع ، وبما هو<sup>١</sup> وأرد على  
 القيمة  
 وأصحهما أنه في إبقاء ملك البائع ، والمسخ وأرد عليه ، وإنما وجبت القيمة  
 لتحيلولة<sup>٢</sup>  
 والمزهر والمكاتب قبل على الوجهين ، والأصح القطع ببقاء ملك المشتري<sup>٣</sup> ، كما  
 إذا أفسد وبيع<sup>٤</sup> أبق<sup>٥</sup> يجوز لبائع المسخ  
 والمُستأجر إن مضى بيده فهل هو كالمزهرين أو كالأبق؟<sup>٦</sup>  
 فيه احتمالان للإمام<sup>٧</sup> أظهرهما الثاني ، وهو الذي قاله القاضي حميد ، من  
 قالت ببقاء ملك المشتري ، فالمسخ وأرد على القيمة كما لو تلف ، فلا رد ولا  
 استرداد . وإن قلنا بأصلانية<sup>٨</sup> إلى البائع ثبت الرد والاسترداد<sup>٩</sup> ضد زوال التحيلولة<sup>١٠</sup>  
 وما ذكرناه<sup>١١</sup> يبيحك على أن المسخ في التلف الحتمي وأرد على القيمة قطعاً ، ولك

١ - في (أ) ثم يرد الحائل

٢ - (الحائل) ماقطه من (أ) ، والمثبت من (ب) و (ج)

٣ - في (أ) كما هو

٤ - ينظر فتح العزيز ١/٢٨٧ ، روضة الطالبين ٥٨١/٢

٥ - وبه قال الشرح فهو مسخ فتح العزيز ١/٢٨٧ ، روضة الطالبين ٥٨١/٢

٦ - في (أ) والباقى أبق

٧ - في (أ) (فهو كالمزهرين)

٨ - ينظر نهاية الغضب ٣٦١/٥

٩ - في (أ) يانقله ، والمثبت من (ج) وهو المسخ لو أفلتته فتح العزيز ١/٢٨٧ ، روضة الطالبين ٥٨١/٢

١٠ - من قوله (وإن قلنا - إلى - الرد والاسترداد) ماقطه من (أ)

١١ - ينظر فتح العزيز ١/٢٨٧ ، روضة الطالبين ٥٨١/٢

١٢ - (المضرد) ماقطه من (أ)

أن تقول لم لا يُقَدَّر المبيع مستقداً إلى قبل التلف ، ويكفر وارداً على المبيع كعب قبل بيعته في تلف المبيع قبل القبض . ويظهر أثر ذلك في تجهيز العبد على من هو<sup>١</sup>

احتكاماً في الثمن بعد الإقالة أو الرد بالعيب فقد سبق في الرد بالعيب

إذا قال بعتك هذا العبد فقال [ بل ] هذه الجبرية تقدم الخلاف في تحالفاهما<sup>٢</sup> ، فإن قلنا<sup>٣</sup> : لا يتعلّق ، حلف كل منهما على شيء ما يدعى عليه<sup>٤</sup> قال الرافعي : ولا يتعلّق ببيعيهما<sup>٥</sup> مبيع ولا انفساخ<sup>٦</sup> ، وقال القاسمي أبو الطيب تفرعاً عليه<sup>٧</sup> : إن كان العبد في يد المشتري : لم يجز للبائع مطالبة به ، لأنه لا يدعيه ، وإن كان في يد البائع : لم يجز له التصرف فيه ، ويجوز أن يبيعه على طريق الظرف به<sup>٨</sup> ، واستشكله ابن الرهفة : لأن بيع المبيع قبل قبضه ممتنع ، فكيف شوت البائع أو الحاسم فيه

ولا يمكن أيضاً أن يملك عليه البائع بقدر حقه لأن بيع المبيع قبل قبضه من البائع لا يصح في الأصح ، ولا أن يقبض للمشتري<sup>٩</sup> من نفسه وهذا الإشكال وارد<sup>١٠</sup>

١ - في (D) تحرير ، وثبتت من (ب) و (ج)

٢ - في (ب) و (ج) على من هي

٣ - (بل) سابقاً من (D) ، وثبتت من (ب) و (ج)

٤ - ج (٦١) ب

٥ - في (D) على شيء ما يدعيه ، وثبتت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٦ - في فتح العزيز ٣٧٦/١ : ولا يتعلّق بينهما ، وثبتت من الإتيان

٧ - فتح العزيز ٣٧٦/١

٨ - ب (٥١) ب

٩ - في (ب) و (ج) على طريق الظرف

١٠ - في (D) ولا أن يقبض للمشتري ، وثبتت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

١١ - في (ب) و (ج)

فيما إذا تحالف قبل القبض حيث يقول بالتعاقب ، وإحتماس المسخ بالظاهر ، ويمكن حمل كلام الشافعي أبي الطيب على ما إذا كان قد عاد إلى يد البائع بعد القبض أو يقال بأن الحائض يقوم مقامه في القبض ، وقد سبق في باب القبض من كلام الشيخ أبي حامد وغيره أن المشتري إذا هرب قبل القبض يبيع الحائض للبائع ويؤيد الثمن ، ورأى ابن الزرقعة أن الحائض يتلف بالمشتري حتى يفسح كما سبق من [ نقل ] الهروي عن الشافعي ، ولا حاجة إلى ذلك بل الحائض يتسرع عنه

وأما الجارية فتبقى على ملكه ويحوز له التصرف فيها ظهراً وإن أقام البائع بينه أنه باعه للعبد وجب على المشتري الثمن ، فإن كان العبد في يده أقر في يده ، وإن كان في يد البائع أخرجهم أحدهما يجبر على قيمته

وأصحهما : لا بل يسلم إلى الحائض لحفظه ، وبه جزم ابن أبي عمير في المروءة ، ويصدق عليه من كسبه ، فإن لم يمكن له كسبه ، أو كان ولكن رأى العبد في يده ، وحفظه منه ، قل ، كذا يقتضيه كلام الشيخ أبي حامد و<sup>١</sup> الماوردي

وله إذا انقضى أن يحرره ، أو يأن له في الكسب ، وهما من كسبه بحفظه حتى يشترط به المشتري ، فيأخذه مع حامل كسبه ، وأجرته<sup>٢</sup> ولو مات وطلب ورثته ذلك دفعه إليهم<sup>٣</sup> قاله الروياني ، وفي كلام الشيخ أبي حامد ما يوافق ، ويقسمي أن حق الرجوع ينتقل للوارث كما كان للمورث<sup>٤</sup>

١ - ( نقل ) سقط من ( ت ) ، وثبت من ( ب ) و ( ج )

٢ - ينظر الحلبي ٥٦٥

٣ - ينظر شرح السمعاني

٤ - في ( ب ) و ( ج ) للمورث

وإن أقدم كل مذهب بهذه قال الشيخ أبو حامد ، و الماوردي ، والرافعي سلمت الجارية للمشتري

والسيد إن كان عبده أقره في يده ، وإن كان عبداً البائع ، فالوجهان ، وتلك الأحكام<sup>١</sup>

ويمضي أن يقال أن السيد يوافق بحيث لا يمكن لجمع بينهما فيحصل التمرد ، ويمضي حكماً لو يمكن لهب يده ، وإن لم يكن إلا شهادة بكل بينه بشراء<sup>٢</sup> ما شهدت به فلا تعارض<sup>٣</sup> ، لكن المتعارفين متوافقان أنه لم يقع انعقد عليهما لا في وقت ، ولا في وقتين ، فلا يمكن إلزام للمشتري بالشخص معاً ، وحيث بقي العبد في يد المشتري هل أن يتصرف فيه بما شاء من بيع أو غيره إلا الوجه لو كان<sup>٤</sup>

١ - ينظر المحامي ٦٠٥

٢ - ينظر فتح العزيز ٢٧١/٤

٣ - في (٢) قلت التجزية ، وثلاث من (ب) و (ج) وهو الصحيح لو افقته فتح العزيز ٢٧١/٤

٤ - في (١) (و) بعد أن كان في يده أو عبده (ج) (والعبد إن كان في يده أقر عبده ، وثلاث من (ب))

٥ - في (ب) فوجهان

والوجهان

أحدهما - أنه يستلزم إلى المشتري ويحبر على قربة .

والثاني - لا يجوز لأنه يستلزم ملكه فيه ، فعلى هذا يلزمه التحريم وينق عليه من كسبه ، فإن لم يمكن له كسبه رأى المحقق في يده وحفظه فيه فعل ( فتح العزيز ٢٧١/٤ - ٢٧٢ )

٦ - ١ (٢٩ - ٣٠ ب)

٧ - في (أ) و (ج) شراء ما شهدت ، وثلاث من (ب) وهو الأصح

٨ - ب (١١ د)

٩ - فعل الأصح لو قيل ( أيقب )

١٠ - في (أ) العقد ، وثلاث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

١١ - في (أ) لو كانت جارية ، وثلاث من (ب) و (ج) وهو ( لو كان جارية ) لأن العبد الجدة ( لو كان العبد جارية ) حكماً في المحامي ٢٠٦/٥



جارية - فإنه يحرم لإقراره بحريمته ، وعليه<sup>١</sup> المصنف ، قاله الشيخ أبو حمزة و  
المؤيد<sup>٢</sup> ، وفي تجويز البيع وهو مقر بأنه ليس ملكه إشكال<sup>٣</sup>

فإن<sup>٤</sup> ( واختلاف ورثتهما كغيرهما ) لأنها يمين في أثناء قسم الوارث مقدم المورث  
ككائمين<sup>٥</sup> في دعوى المال ، ولا فرق بين أن يكون قبل القبض أو بعده ، ولا بين أن  
يحصل الاختلاف بين<sup>٦</sup> الورثة ابتداءً ، وبين المتبايعين ؛ ثم يموتان قبل التحالف ،  
فيستقر الحق للورثة ، ويتحالفون ، ويجوز للوارث الحلف إذا علب على ظنه صدق  
مورثه .

وسكت الأصحاب هنا عن كيفية يمين الورث ، وقالوا في الصداق ، إنه يحلف في  
الإثبات على البت ، وفي النفي على نفي العلم على الصحيح ، وقيل على البت  
ولو كان الوارث أكثر من واحد فصديق بعض<sup>٧</sup> وانكر بعض ، فالذي يظهر حوار  
التحالف بين المنكر والمصدق الآخر

وقال ابن الرضفة يشه أن يكون كما في الرد بالمعيب ، وليس كما في قول  
الأصحاب بالتحالف إذا تلف أحد المتبايعين ، ولم يظهروا إلى تعريق الصعقة

١ ج (٦٧ / ١)

٢ - المؤيد ٦٧/٥

٣ ينظر روضة الطالبين ٥٢٥/٣

٤ منهج الطالبين ٦٦/٢

٥ - ككائمين ( مستثناة في حاشية أدناه )

٦ - في (٦) من الورثة ، والمثبت من (ب) و (ج)

٧ - في (ب) و (ج) بعضهم

ولو كان [الوارث] محجوراً عليه ، فهي حلف عليه خلاف حكماء الإمام<sup>١</sup> في كتاب الصداق في أن الولي من يحلف في كل ما يتعلق بالصبي ، وإن لم يكن الولي بأبشر إنشأته<sup>٢</sup>

والأصح جريان التحالف بين الوليين في مال المحجور عليه ، وبين ولي الصغير والمحجور والروح ، وبين ولي الطفل والمشتري ، ومال الإمام<sup>٣</sup> إلى البيع ولا فرق بين الأب والجد والوصي والقيم<sup>٤</sup> ، بشرط بقائهم على الولايه ، فلو استقل المحجور عليه أو حرره الولي ، فلا ، لأنه يبطل قبول إقرارهم ، به عليه في الوسيط<sup>٥</sup> ، والراد بقي التحالف ، أما الحلف على من توجهت عليه العمدة فلا مدفع

وفي تحالف الوكيلين إذا اختلفت فيما عقدا ، وجهان أصحهما أنهما يتحالفان ، وقطع به أكثر من المرافيين ، كما حكماء الإمام<sup>٦</sup> في كتاب الصداق

والنسي لا لأن اليمين تعرض على الثالم ، ليحلف ، فيرجع<sup>٧</sup> والوكيل لو أقر ثم رجع لم يقبل رجوعه ، والأشبه أن هذا الخلاف أصل نفسه ، ما حده أن التحالف هل هو من أحكام العقد كالروية أو لا<sup>٨</sup>

١ (الوارث) سقطت من (٧)

٢ ينظر نهاية الطلب ١٢ ، ١٣

٣ في (ب) ومال الإمام واليهوي

٤ التيم السيد وسنن الأمر وفيه اللزم الذي يترتبهم ويسمون لمرهم (أسان العرب قوم)

٥ ينظر الوسيط ٩/٢

٦ ينظر نهاية الطلب ١٢ ، ١٣

٧ في (٧) لأن لا يدين ، وأثبت من (ب) وهو المصحح

٨ في (ب) وهو المصحح

٩ في (٧) ليني ، وأثبت من (ب) وهو المصحح

ولا يلتفت إلى المهدة<sup>١</sup> بل هو حاز ، سواء قلنا تتعلق المهدة بالوكيل أو لا ، ولو أراد الموكل أن يلحقه فهل لهذا ذلك لأن الملك لهذا ، أو لا لأنه<sup>٢</sup> من أحكام العقد المختصة بالمعاقرة؟

صلاص الماوردي<sup>٣</sup> يشعر بالثاني ، لأنه قال أحد الوجهين أن الوكيل هو الذي يلحق ، والثاني أن الموكل هو الذي يلحق

وهلدة<sup>٤</sup> تحالف الوكيلين ، أيهما إن تحالفا ، ههه العقد ، وإن تكل أحدهما قال النووي في الروضة<sup>٥</sup> ، ههه/ الآخر ، ويقضى له إن قلنا حله مع التمكن كالكسبة ، يعني ولا يقضى له إذا قلنا بالأصح أنه كالإقرار ، لأن إقراره لا يقبل على موكله ، وقال الماوردي<sup>٦</sup> في الوكيل بالشراء إن مكمل صار البيع لازماً له دون موكله ، وفي الوكيل بالمبيع إذا مكمل قضى للمشتري بالبيع ، وألزم الوكيل عزم فاصل الشئ للموكل<sup>٧</sup> فقد حرم الماوردي<sup>٨</sup> بالتصا لعزم<sup>٩</sup> الساكل أي عد

١ في (١) و (٢) على المهدة ، و لفت من (ب) وهو الأصح

٢ ب (٥١ / ب)

٣ في (٢) أنهم ، وثالث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٤ قال الماوردي إذا ابتاع الوكيل لموكله نبيد لم يملك الوكيل والبيع في ضمه فهل يظهر التحالف التلحق والوكيل أو الموفض على وجهين

٥ ههه أن الوكيل هو الذي يلحق لأنه الخولي للعقد وإن مكمل الوكيل عن المبيع صدر البيع لازماً دون موكله

والوجه الثاني أن الموكل هو الذي يلحق لأن أحدا لا يملك شيئاً يعمى ههه الخولي ٦/٥

٥ في (١) ولفظه ، ولثالث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٦ - روضة الشافعي ٣/٥٥٥

٧ ج (٦٧ / ب)

٨ - قال الماوردي وإن مكمل الموفض عن المبيع فليحزم لازم له دون الوكيل الخولي ٦/٥

٩ في (١) الوكيل ، ولثالث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

١ - قال الماوردي ولو قضى الوكيل قد باع لموكله عبداً لم يملك الوكيل ويتشترى في ضمه فأحد الوجهين أن الوكيل يخالص المشتري والثاني أن الوكيل يخالص المشتري ، فإن يظهر الوكيل عن

المبيع قضى للمشتري بالعد وألزم الوكيل عزم فاصل الشئ الخولي ٦/٥

٢ - في (١) لعزم ، و لفت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

حلفه ، وهو أصبح<sup>١</sup> مما قاله النووي : لأننا لم نقبل إقراره على موكله ، وبما  
الزمناه ، وقوله في أصل انتقال الثمن مقبول : لأنه وسكيل فيه ، ولو تركنا<sup>٢</sup>  
القضاء بذلك لحيل عود ضرره<sup>٣</sup> إلى الموكل ، وتركنا القضاء على جعله  
كالبينة<sup>٤</sup> ، لأنها لا تعدى إلى ثالث

فمن قيل كيف قلتم إذا حالما<sup>٥</sup> [ يمسح ] ، وفيه إبطال حق الموكلين بقول  
وكيلهما

قلت ثم يبطال حق الموكل بقول الوكيل : لكن يحلف غريمه ، ولما حلف كل  
منهما ارتفع العقد ، أو تعدى ثبوته فيفسخ

فمن قلت فينبغي أن يلزم وكيل البائع فاصل الثمن لأعترافه بصحة البيع به  
قلت إنما الزمناه حال التحويل : لأننا أخرجنا العين عن الموكل ، وهنا عادت إليه<sup>٦</sup>  
فلا طريق إلى تسمية ، واختلاف الوكيل والعاقبة لنفسه كوكيلين  
ولو كان الوكيلان في الخصومة ، والبيع جرى بين الموكلين : فلا يحلف  
الوكيلان أصلاً

وقول المحقق (كهما) إدخال التكليف على مسمى العايب ، وهو (هما) فلهل في  
اللمعة ، وصارء المحرر كما اختلافتهما<sup>٧</sup> ، فسلم من ذلك [ على ] أنه جائز

١ - في (ج) حلفه

وما استمر به كلام النووي صرح به ابن الصباغ في باب القيليس فيما إذا أقام القلم شافداً أو عبداً ولم  
يحلف هل يحلف المراء ؟

٢ - في (ب) وهو الأصح

٣ - في (ب) تركنا ، وانثب من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٤ - في (أ) ضرره ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٥ - ١ / ٥٠ (١)

٦ - (يتمخ ، سالفه من (ب))

٧ - قال العراقي والاختلاف مع ورثة التبايع كالاختلاف بينهم ، محرر ٢ / ٥٦١

٨ - رواه في (ج)

١٥٥ (ولو قال بمشككه بكذا ، فقال: بل وجهه عليه السلام: فلا تعالف<sup>١</sup>؛ بل يحلف بكل على نفي دعوى الآخر<sup>٢</sup>) لعدم اتفاقهما على ضد ، وقال المتولي يتعالفان<sup>٣</sup> ، ونقله بعضهم عن المصنوعي ، وهو كذلك في كتابه لكنه قسمه بالحلف ، ولم يقل به كما قاله المتولي ، وعن صاحب التقریب رواية قول أن القول قول مدعى الیهة لأنه مالك باتفاقهما

١٥٦ (هَذَا حَلًّا وَهُوَ مَذْهَبُ الْإِهْدَاءِ لِأَنَّهُ لَا مَالِكَ لَهُ هَذَا حَكْمُ الظَّاهِرِ ، وَيُجْعَلُ إِذَا كَانَ الْبَاحِثُ مُتَافِقًا بِأَيِّ مَا سَبَقَ فِي الْخَصْرِ قَالِ الْإِمَامُ<sup>٤</sup> / وَرَأَيْتُ نَظْرًا ، وَتَعْلَفَانِ

١ - في (ج) فلا خلاف

٢ - مهناج الطالبين ٦٦/٢

٣ - قال المتولي : وعن المصنوع من القصد أنه يثبت الاتفاق والعمدة أن كل واحد منهما يذهب إلى اتفاق تلك جهة متحدة غير الجهة التي يدعيها صاحبه ، ولو قسموا الاختلاف حالة العقد امتنع الاستناد ، فصار حكمه لو دخلوا في عين ببيع أو قرض فثبت الإثبات ٦٤٠/١

٤ - مهناج الطالبين ٦٦/٢

قال الراعي : هذا هو المشهور ، ورواه شيخان

أحدهما عن صاحب التقریب رواية قول أن القول قول مدعي الیهة ، لأنه مالك باتفاقهما ومذهبه يدعي صحة ، والأسفل برامة دعت عنه

وإسناده : أطلق في التتمة وجهاً ليهب يتعالفان ، وأدعى أنه المصنوع طبع التذير ٢٧٨/٤

وقد وصف القوي في الروضة قول صاحب التتمة بالمشهور ، فقال : وقد صاحب التتمة فحكمي وجهاً ليهب باتفاقهم ، وهم أنه المصنوع روضة الطالبين ٥٧٧/٢

٥ - قال الإمام في نهاية المطلب ٣٦٠، ٥

و رواه ذلك نظر مداني في كتاب الأفكار ، وهو أن صاحب اليد احتريظ بأن الجعرة حكمت بصحة ، وأدعى اتفاق تلك فيها إليه بطريق الیهة 'فحكمت الیهة في ظاهر استعظامهم بمنع مسكرها ، وبقي إقرار مسكر الیهة بذلك من جهة البرج

٦ - ب (٥٥) / ١

٧ - في (أ) ورواه ، وأثبتت من (ب) و (ج) وهو المصنوع

وهو أن صاحب اليد اعترف لصاحبه وادعى انتقال الملك إليه بطريق منتفحة في ظاهر الحكم فهو وافق على الإقرار بحق ، وخالف في الجهة ، انتهى  
وهذا ما حد ما رواه صاحب التفریب . و لك أن تصرف ببح الإقرار بالملك منتفحة إلى البيع ، وبين دعوى النكاح الذي لم يثبت .

قال - بعثك بالثمن ، فقال بل رهنته - حلف بكل على مبي دعوى الآخر ، اخرج  
ورد الألف ، واسترد العبي ، ونو قال رهنكته / بالثمن استترسته . فقال [بل] <sup>١</sup>  
بعثته بالثمن ، فالتقول قول الملك مع يمينه ، ويرد الألف ، ولا يمين على الآخر ،  
ولا يكون رهناً ، لأنه لا يدعيه ، قاله الهنوي والرافعي <sup>٢</sup> .

قال - بعثك هذه الجارية ، فقال - بل رهنيتها ، حلف بكل منهما على اخرج .  
نصي ما يدعيه الآخر ، وإذا سكر الذي يتوجه عليه يمين المبي حلف صاحبه  
اليمين المردودة على الإثبات

١ - ج (١) و لك أن تقول المرق بن - الحج - والثابت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٢ - ج (ب) و (ج) البيع

٣ - ج (ب) و يمينه

٤ - ج (٦٣ / ١)

٥ - رواية ج (ب)

٦ - ج (ب) بالألف

٧ - ج (١) ولا يرد على الآخر ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٨ - يظهر التمهيد ٥٠٢/٣

٩ - يظهر فتح الدرر ٣٤٦/١

١٠ - (١) ساقط من (ب) و (ج)

١١ - ج (ب) و (ج) مبي دعوى

قال صاحب التقريب إن قلب اليمين المردود، كحال إقراره، لم يمرض اليمين على مدعي البيع، لأنه لو أقر بالترويج لم يقبل لإفراجه بزال ملكه، قال الفخري وما ذكره متجه، إلا إذا قلنا يقبل رجوعه.

قلت والأصح صحة الرجوع في حال إنكار المقر له عند غير الفخري، وبه يظهر صحة كلام الأصحاب، وحصل بشكل من الاستدراكين<sup>١</sup> فائدة

وعلى قول الأصحاب لو خلا رحمت الحارثية<sup>٢</sup> إلى لم يكن استولها، وعلى أي وجه ترجع<sup>٣</sup> وجهان:

أحدهما: كمال رجوع بالملس<sup>٤</sup>

والثاني: رجوع مال من عليه دين ولا يقصيه وعلى الوجهين لا مهر إلى كس وطاهه المشتري.

ولو أحدها فقبل يرجع البائع عليه بأقل الأمرين من الثمن ومساها، وقيل لا يرجع بشيء، وصححه الجمهوراني<sup>٥</sup>

ويحل مدعي الترويج وطهها بطلاً، وفي الظاهر وجهان، وثبتتها عليه إن قلب محل الوطء، وإن قلنا لا محل، فقبل على البائع، وقيل من كسبه، فإن لم يكن لها كسب، فمن بيت المال، وكل ولد يحيى بعده أحراز

وإن ماتت قبل موت الواطن، وحصلت مالاً فالبائع أن يأخذ منه قدر الثمن، لأنه متفق عليه، ويوهب الباقي، وإن مات الواطن قبلها حكمها بمثلها، فإذا مات بعده وحصلت مالاً<sup>٦</sup> كمن لأولاده، فإن لم يكن لها قريب فلولي، ولكن

١ ينظر الوسيط ١٦٨/٢

٢ - في (٢) الاستدراك، وثبتت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٣ - في (ج) كمال رجوع بالملس

٤ - في (٢) الروياني، وثبتت من (ب) و (ج)

٥ - في (٢) وإن مات قبل موت الواطن، وثبتت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٦ - ١ - ٥ - ٦ - ٦

الولاية موقوف - فتوجب التركة كلها ، وليس للبائع أن يأخذ / منها شيئاً ، بخلاف إذا ملكت قبل التواطن

٥٥ ( لو ادعى صحة البيع ، والآخر العناد : فالأصح تصديق مدعي الصحة بيمينته ) وهو المصنوع في البوطي ، لأن الأصل عدم العناد ، والظاهر حرمان العقد على الصحة ، وكما لو فرغ من الصلاة - ثم شك هل ترك ركعاً ٥٩ لا يجب الإتيان به - لأن الظاهر صحة الصلاة ، وعن صاحب التقريب أن القول قول مدعي العناد ، وقيل إن من الشافعي في الضمانة يدل عليهما ، وفي التبيين جعلهما قولين ، وفي المذهب وجهين ، وزجج البغوي قول مدعي العناد ، والأكثر على خلافه

١ - م ٥٥ ، م ٥٥

٢ - في (أ) فالأصح تقديم ، وأثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح لواقفته التهاج

٣ - منهاج الطالبين ٦٢/٢

٤ - في (أ) الأصح ، وأثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٥ - في (ب) لا يثبت

٦ - ينظر التبيين ٩٧/١

٧ - قال في المذهب ٦٩١/١ : فإن احتكك في شرط يضمن البيع فيه وجهان يناء على المصوب في شرط الحبير في الضمانة

أصحها أن القول قول من يدعي الصحة لأن الأصل عدم ما يضمن

والثاني أن القول قول من يدعي العناد ، لأن الأصل عدم العقد - فلهذا القول قول من يدعي ذلك

٨ - لأن الذي يدعي الصحة يدعي تملك المال على الآخر ، وهو يضمن - فكما لو احتكك في أصل البيع

فالقول قول من يضمنه مع غيره التبيين ٥٠١/٢



ومن صور المسألة

أن يقول : يمتلك بألف ، فيقول : [ بل ] بألف ووزق حمراً ، أو يقول شرطاً / شرطاً معسداً فيعكزه ، ولو قال يمتلك بألف ، فقال : بل بـحمراً ، ففيل على وجهين .

وقيل : يفسد قطعاً ، لأنه لم يقر بشيء يلزمه

ولو قال العبد انذني وقع العمد عليه ككأن حراً ، أو الأمة مكنت أم ولد ، أو المبيع كان ملكاً لميراثي ليلغ . هاتين قول أن القول قول مدعي الصحة ، وفي العدة ما يقتضي أنها طهرته أبي حامد ، وأنه يقول الوجهان إذا اختلفا في صحة العقد ، فهو كان في صحة العقد عليه كهد المسائل هاتين قول المنكر ، لأن الظاهر الصحة ، وغيره يظن

ولو بدعه عسيراً ، وقال : يمتلك وهو حمراً : قال الجرجاني القول قول مدعي العسار ، وجعلها الواقعي على الخلاف ، ويحتاج إلى المرقق بيده وبين دعوى الحرية

وقال الروياني ، إذا كان في يد المشتري حل ، فقال : بأعنه حمراً ، وعسر عدى خلاً ، وقال ما بعده إلا خلاً أن القول قول المشتري ولا بيع بينهما ، وهذا أنشكح مما قاله الجرجاني والواقعي ، والقياس حريان الخلاف في جميع هذه

١ في (D) عسر ، وأثبتت من (ب) و (ج)

٢ زيادة في (ب) و (ج)

٣ في (D) وزق حمراً ، وأثبتت من (ب) و (ج) وهو الصحيح لواقفته لطلب العدة

الرقي الستار ، وجمع القاء الألف ، والتشديد في (ب) (مستار المعراج رقي ١)

٤ ج (٦٢ / ب)

٥ في (D) فيعكزه ، وأثبتت من (ب) و (ج)

٦ قوله (بل بـحمراً) معكفها يرس في (ب)

٧ ينظر : قانونه ٥٠١/٢ ٥٠٥ - روضة الطالبين ٥٧٧/٢

٨ في (ب) وفي الروضة ، انكسرت لم يجد ما ذكره في الروضة

٩ ينظر فتح المبرور ٣٦٤/١ - ٣٦٩

المصور . وقبول [ قول ] مدعي الصحة في الأصح<sup>١</sup> ، والرجحاني يقبل قول مدعي الصحة<sup>٢</sup> إذا اختلف في شرطه معصدا ، وقول مدعي المساد إذا اختلف في صحته عن أصله

ولو قال المشتري لم أر المبيع ، قال القاسمي حينئذ ، القول [ قوله ] ، وقال الغزالي القول [ قول البائع

وقال النووي<sup>٣</sup> إنها مسألة اختلف فيها في الصحة والمعاد ، والأصح قول مدعي الصحة ، وعليه فرعها الغزالي<sup>٤</sup>

قلت ودعوى المساد هنا معتمدة بالأصل فهي أولى مما سبق ، لكن الرجح قول مدعي الصحة ، لأنه<sup>٥</sup> الظاهر في المقود ، وهذا إذا شرطنا الرؤية ، فإن لم شرطها ، واختلفا هكذا لأجل الخيار<sup>٦</sup> ، قال الغزالي: الأصح أن القول قول المشتري ، وهو ظاهر

إذا قلنا القول قول مدعي الصحة ، فقال بل يرد من ماله وزق حمر<sup>٧</sup> ، وحلف فرع البائع على نفي سبب المساد صدق ، وبقي النزاع في قدر الثمن<sup>٨</sup> ههنا قال<sup>٩</sup>

١ - قول ( ساقط من (١) )

٢ - في الأصح ( سقطت من (١) )

٣ - قوله ( الرجحاني يقبل قول مدعي الصحة ) ساقط من (١) )

٤ - ما بين القوسين سقطت من (١) ، وعلقت من قبلنا ورج

٥ - ينظر روضة الطالبين ٥٧٧/٣

٦ - قال الغزالي في البسيط ١٥٠/٢ وسكت عنه تنديدا في شرطه معصدا ، لأيه لم يناقش في عقد صحيح ، بل يدعي أحدهما العذر ، والأمر ينصرف فقال مدعي التشريب القول قول الآخر لأنه واقع على جريان العقد بصورة يردعي معصدا له

٧ - في (١) لأنها الظاهر

٨ - ب ( ٥٦ ١٢ )

٩ - ( حصر ) ساقط من (ب) )

- ينظر فتح العزيز ٣٧٩/١

١٠ : ادعى البائع ثمناً صحيحاً ، والمشتري ثمناً فاسداً ، وقلنا قول مدعي الصحة ، خرج ، قال القاضي حسين : لا يمكننا قبول قول البائع : فيحبس المشتري حتى يتبين ما يكون ثمناً

١١ : يسمى أن يكون صورة الاختلاف إذا لم يسبق إقرار بمطلق البيع ، بل أقر به مقترناً بمفسد ، حتى يكون ذلك من باب تعقب الإقرار بما يرفعه ، فإن سبق إقرار بطبيع مطلقاً : ثم ادعى بعد ذلك أنه كان مقترناً بمفسد ، لم يسمع ولو باع الثمرة قبل الصلاح ، ثم احتلفا في شروط القطع ، فينبغي أن يكونا متخالفين في الرأيه

ولو كمل بدر رجل ، ثم احتلفا في شروط التحياز ، فتولاه ، وقيل إن الوجهين في البيع / أحداً منهما .

ولو قال بعتيه بشرط أنه كاتب ، وانكسر البائع الشرط ، فالأصح أنهما يتخالفان ، والثاني أن القول قول البائع ولو كان الثمن مزججاً فاختلفا في استصائه ، فالأصل بقاءه

١ - في (بدء الخلاف)

٢ - ج (١ / ٦١)

٣ - قال القاضي : لو قال من ادعى بعتيه حر الأصل ، وقال آتباع : بل هو مملوك ، فالحقول قول البائع ينظر الأئمة فيخرج الوجهين على أصح

أصحهم : عن القاضي أبي الطيب : إن أصل الوجهين قولان للقاضي رضي الله عنه فحينئذ يبرجل ثم احتلفا ، فقال : تكلمت على أن الحياز ثلاثاً ، وأظهر ، لم يكن به ، أن القول قول الخصم أو لا يتوصل إليه

والثاني : عن القفال أن أصلهما القولان فحينئذ قال : صائر الباع من غير الحيز : هل يزاخذ بأول كلامه أم يبدل قوله من دون الحيز ؟ إن قلنا : بالثاني ، فالحقول قول من يدعي المملوك ، وإن قلنا : بالأول ، فالقول هو من يدعي الصحة ، ولخرج أن يخرج الوجهين على قولي الثاني والأصل والظاهر : فتح المبرر ٢٧٨/١

ولو ادعى المسلم انقصاً / مدة أجل المسمومة<sup>١</sup> ، فالقول قول المسلم إليه ، وفيه  
الشراء لأجل حق قدر<sup>٢</sup> المشتري ، فالقول قوله .

إبراهيم : وافق في العصير على أنه اشتراء عصيراً ، ولمكن قال : تسلمته حمراً ؛ اشترى<sup>٣</sup>  
فالقبض مفسد ، وقال البائع : حمير في يدك ؛ فأيهما يصديق ؟  
قولان ، قال التنوخي<sup>٤</sup> : أظهرهما تصديق البائع .  
ولو اشترى ثياباً ، فأخذه المشتري في ظفره ، ثم وحدث فيه حارة ميتة ، وتجارعا في  
نجاسته عند البيع ، أو عند القبض ؛ فيقاس على ما ذكرناه في العصير<sup>٥</sup> .  
ولو اشترى عبداً ؛ فقيضه ، وقال قبضته ميتاً ؛ قال الجرجاني : القول قوله ؛ لأنه  
لا يذكّر القبض ، ولو كان مفقوداً ، فمكشمة<sup>٦</sup> ؛ فوجد ميتاً ، واحتلفا في حياته  
فعلى قولي<sup>٧</sup> كالعصير .

إبراهيم : احتلما في القبض ؛ فالقول قول المشتري<sup>٨</sup> .

١ - ١ (١٠١٠ / ١)

٢ - ٢ في (٢) مدة الأجل فالقول - الخ ، والثابت من (ب) و (ج)

٣ - ٣ (٢) مفسد من (ب)

٤ - ٤ يوجد الشافعي ٢٧٩/٢

٥ - ٥ في (٢) هو حدث فيه ، والثابت من (ب) و (ج)

٦ - ٦ ينظر فتح المير ٢٨٠ / ١

٧ - ٧ في (٢) لأنه مفسد القبض ، وفي (ج) لأنه مفسد القبض ، وثالث من (ب)

٨ - ٨ في (٢) فمكشمة ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٩ - ٩ في (٢) على القول ، وثالث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

١٠ - ١٠ ينظر يوجد الشافعي ٢٧٩/٢

﴿وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدًا﴾ جاء بعد محبوب المريد ، فقال المائع ليس هذا المبيع ؛ صدق المائع<sup>١</sup> لأن الأصل السلامة وبف ، العقد ، وهذا لا خلاف فيه<sup>٢</sup> ، ولا جريان للتحالف هنا ؛ لأن المائع لا يعني شيئاً

﴿وَيَا مَنَّهُ فِي الْمَسْلَمِ بِصَلَقِ الْمُسْلِمِ فِي الْأَصْحِ﴾<sup>٣</sup> لأنه لم يتردد بقص<sup>٤</sup> ما ورد العقد عليه ، والأصل اشتغال نعمة المسلم إليه ، وفي البيع اتفاقاً على قبض ما اشتراه ، وتارة في سبب<sup>٥</sup> الصبح

والثاني القول قول المسلم إليه كالمبيع

ومن ابن مريح وحه ثالث [ أنه ] إن كان يحد<sup>٦</sup> لو رضي به لوقع عن جهه الاستحقاق كالتردي عن الجيد فهو كالمبيع ، لأن القبض صحيح لو رضي به ؛ وإلا كالمريوب ؛ والقول قوله ، لأنه ينكر أصل القبض<sup>٧</sup>

وهذه الأوجه جارية في الثمن إذا كان في النعمة وقبضه ثم وقع هذا لاختلاف قال الراضي ؛ ولقد أن تقول للمعنى السابق - يعني بين البيع والمسلم - في المسلم فيه ظاهر فإن الإعتناء منه [ غير ] جائز ، لكن في الثمن لو رضي بالقبض لوقع

١ - مهناج المطلقين ٦٧/٢ ، إلا أن في المهناج زيادة حيث قال ( صدق المائع بمعبده )

٢ - في (أ) وبفد العقد بما ولا خلاف فيه ، وبثبت من ثبته و (ج) وهو الأصح

٣ - مهناج المطلقين ٦٧/٢

٤ - ب (أ) / ثبته

٥ - في (ب) مثبت انصحب

٦ - زيادة في (ب) و (ج)

٧ - (ب) حيث (ساقط من ثبته)

٨ - ينظر التوسيط ١٥١/٢

٩ - فتح المبرور ٣٧٩/٤

١٠ - (غير ، ساقط من (أ) ، و ثبت من (ب) و (ج) ، وهو موافق لصح المقرر ٢٧٩/٤

عن الاستحقاق . وإن لم يكن ورثاً متى كانت له قيمة . لأن الاستبدال عن الثمن جازم على الصحيح .

قلت لكن الاستبدال يسلك به مسلك الاعتراض حتى يشترط ما يدل عليه من صريح أو كتابة كغيره من العقود . وإن كان كذلك فلا يكفي رضى البائع بالتقبول إذا لم يكن ورثاً إلا باعتراض صحيح . فإن دعوى البائع تلك لم يقبل إلا بينة .

ولو كان الثمن ميبأً فهو كسائيع . فإذا وقع فيه هذا الاختلاف ؛ فالقول قول المشتري مع يمينه قال القوي .

لكن لو كان المبيع تحسباً لا هبة له ؛ فالقول قول الراد . قال الرافعي ينبغي أن يكون على الخلاف في دعوى الصحة والفساد . ولو اشترى طعاماً كميلاً وقبضه بالكيل ، أو ورثاً وقبضه [ بالوزن ، أو أسلم فيه ثم قيمته ] ثم جده ودعى تحسباً ، فإن كان قدرأً يصح مثله في الكيل والوزن قبل . هكذا قال الرافعي .

١ - قال الأخص ( قاله الرموي ) لأن السابق هو كلامه في التهذيب ١/٢٠٠

٢ - ج ( ٦١ ) / ب

٣ - قال الرافعي . ولك أن تقول ينبغي أن يكون هذا ، عن الخلاف فيما إذا دعى أحدهما صحة العقد والآخر فساداً . ولو اشترى طعاماً كميلاً وقبضه بالكيل أو وزن وقبضه بالوزن أو أسلم فيه وقبضه ثم جده ودعى بمسبأً فيه مثله في كذا قدر ما يصح مثله في الكيل والوزن قبل . وإلا فتوالى من روافيه المذبح .

أحمد . أن القول قول القابض مع يمينه . لأن الأصل بقاء حقه . ويحتمل هذا عن أبي حنيفة ورجعه صاحب التهذيب .

والثاني . ويحتمل عن مالك . أن القول قول المذبح مع يمينه . لأنها اتفقت على القبض والقبض يعني الخطأ . فيحتاج إلى بينة كلما هو مقتضاها . ثم جاء أحمد ، ودعى الخطأ فيه . يحتاج إلى البينة وهذا

أصح عند القاضي أبي الطيب وغيره . فتح الميزان ٢/١٠٠

٤ - ما بين القوسين ساقط من ( د ) . وللتثبت عن ( ب ) و ( ج )

٥ - ( ج ) ساقط من ( ب )

فإن أراد ما يقع في المكائيل والتوازين فيجيب في هذا بالقصاً ، وفي هذا بكامله .  
فتد قبل الفلوري<sup>١</sup> إنه لا يستحق الرجوع به فيما إذا قبض ثم ظهر رائداً . وكذلك  
لا يرد التريانة<sup>٢</sup> فكيف أنه لا يرددها ليس له المطالبة بها فلا فائدة في قبول قوله .  
والأولى ما قاله الرافعي ، فإنه إنما يجيب الاختلاف عند عدم التحرير<sup>٣</sup> ، أو لعدم  
الاختلاف جساً ، أما إذا كان قدراً [ يسيراً ]<sup>٤</sup> يظهر عند التحرير . ولا يظهر  
للاحتر<sup>٥</sup> منبهي الرجوع به ، وفي هذا تفهيد قبول<sup>٦</sup> قوله . فيحصل عليه كلام  
الرافعي

وإن كان أكثر من ذلك كواحد من عشرة كما صوره الشيخ أبو حامد وغيره :  
فتولان .

أصحهما . وفيه قال مالك<sup>٧</sup> : لا يفيل [ بل ] القول قول الدافع  
والثاني وهو مذهب أبي حنيفة<sup>٨</sup> ، وزججه اليموي<sup>٩</sup> . يقض قول<sup>١٠</sup> القاض  
ولو كان أكثر من ذلك كخمسة من عشرة : فهل يجري القولان لأن الأصل عدم  
القض أو لا فيحش العلم<sup>١١</sup> فيه نظر . وقد ذكر صاحب المهذب<sup>١٢</sup> وغيره في هذا

١ (١) وفي هذا كلاماً ، وثبتت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٢ - ينظر المحوي ٣٢١/٥

٣ (ب) عدم التحرير ، وفي (ج) عدم التحرير

٤ (يسيراً) سابقاً من (١) ، وثبتت من (ب) و (ج)

٥ (ب) و (ج) للاحتر

٦ - (قبول) سابقاً من (ب)

٧ (ب) التحصيل

٨ ينظر التفهيد ٢١٥/٢١ ، التاج والإشكيل ٥١١/٤

٩ (ب) سابقاً من (١) ، والثبت من (ب) و (ج)

١٠ ينظر المصوب ٣٣/١٢ ، إيون الحقائق ١٠٠/٤

١١ - ينظر المهذب ١/٣

١٢ - ب (١٠٠/٢٠٠)

١٣ ينظر المهذب ٢٩٥/١

التياب إذا اشترى عشرة أقمصة فقبضها ، وأدعى أنها أنقص . وحسبوا القولين في كتاب المسلم ، وقالوا : إن كان قليلاً قبل ، وإن كان كثيراً لم<sup>١</sup> يقبل وفيه عبارة بعضهم أن القليل الذي يخص به في الحمول ، ومثل الفارقي<sup>٢</sup> في كلامه على المذهب القليل بواحد من عشرة . وجملة محل القولين والكثير بخمسة من عشرة<sup>٣</sup> . هين صح ما قاله تكون الخمسة من عشرة لا تقبل دعواها قطعاً . والأقرب أن مرادهم بالقليل ما قاله الراضي ، وجزم فيه بالقبول ومرادهم بالكثير الواحد من عشرة : لأنهم صرحوا في الواحد من العشرة بل يشمل الخمسة من العشرة<sup>٤</sup> بالقولين ، وأن الأصح عدم القبول فكأنهم جزموا في باب السهم بالصحيح ، ولا يختص الكثير بالواحد من العشرة بل يشمل الخمسة من العشرة أيضاً اعتماداً على الأصل . وقد تبع ابن الوهبة : الفارقي في تخصيص القليل في الكفاية ، فلما صنف المطالب ، وهو في الكفاية عقيب كلام صاحب المذهب<sup>٥</sup> قلن أنه من عسره فتقله عنه ، ولم أره في المذهب

١ - فيه قولان

أحدنا أن القول قول المشتري ، لأن الأصل أنه لم يقبض جموعه  
والثاني أن القول قول البائع ، لأن العادة تؤمن بقبض حقه بالكيل أن يستوفيه جموعه . فجملة القول قول  
البائع . المذهب ٣٩٥/١

٢ - في (ج) وصحروا القولين ثم في كتاب المسلم

٣ - ١ (٥١ / ب)

٤ - الفارقي هو الحسن بن إبراهيم بن علي بن جوهان ، القاضى أبو علي الفارقي ، ولد بهيمة فارقي في  
ربيع الأول سنة ٤٣٣ هـ . وقلته بهيمة على أبي عبد الله الصغير رضي ، ثم رحل إلى بغداد فأخذ عن الشيخ أبي  
إسماعيل الفيراني ، ولازمه وسمع منه كتاب مذهب ، ولازم ابن الصباغ وحفظ كتابه الشامل ، أدى على  
المذهب وسماه الفوائد قلته منه ابن أبي عمير ، ثوبه سنة ٥٢٨ هـ . (مطهر طبعات الشافعية الصغير  
٥٢٧/١ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٠٢/١)

٥ - قوله (لأنهم صرحوا في الواحد من العشرة بل يشمل الخمسة من العشرة) ساقط من (ب)

٦ - من قوله ، بالكثير الواحد من - إلى - وإلى الأصح (ساقط من (ج)

٧ - قوله (فلما صنف المطالب وهو في الكفاية) ساقط من (ب)

٨ - (صاحب) ساقط من (ب) و (ج)



١٠٠. اجتماعاً - حلف كل منهما قبل التحالف ، أو بعده ، إن لم يكن الأمر كما  
قال - فالعبد المبيع حر لم يعتق في الحال ، فإن عاد إلى البائع بالمسخ ، أو غيره ،  
عتق عليه ، لأن المشتري ككاتب برصمه ، فهو كمن أقر بحرية عبد ثم اشتراه ،  
ولا<sup>١</sup> يعتق في الباطن إن كان البائع ككاتباً ، ويعتق على المشتري إن كان  
صانعاً ، و ولاء هذا العبد موقوف

ولو صدق المشتري البائع حكم يعتقه عليه ، ويرد الفسخ إن تخاصما ، كما لو رد  
العبد بغيره ، ثم قال : كنت أعتقه مرد المسخ ، ويحكم بعتقه  
ولو صدق البائع المشتري ، نظر إن حلف البائع أولاً ، ثم المشتري ، فإذا صدقه البائع  
بعد بيعته ، ثم عاد إليه لم يعتق ، لأنه لم يكذب المشتري بعد ما حلف على  
الحرية<sup>٢</sup> حتى يحمل مقرأ بعتقه ، وإن حلف المشتري أولاً ، ثم البائع ، وصدق عتق  
إذا عاد إليه ، لأن خلفه بعد حلف المشتري تكذيب له واعتراف بالحربة [ عليه ]<sup>٣</sup>  
ولو كانت المسألة بحالها ، وللمبيع بعض العبد ، فإذا عاد إلى ملك البائع عتق انقصر  
عليه ، ولم يقوم عليه الباقي<sup>٤</sup> ، لأنه لم يقع العتق بمباشرته ، وهذا الفرع من  
مولدات ابن الجداد<sup>٥</sup>

١ - ( ط ) ( س ) ( ع ) ( ب )

٢ - في ( ب ) لا لم يكن العبد

٣ - في ( ب ) كان المشتري

٤ - ج ( ٦٥ / ١ )

٥ - في ( ب ) ولو صدق البائع للمشتري ، والثلث من ( ب ) و ( ج ) وهو الصحيح

٦ - في ( ج ) كما هو في العبد

٧ - في ( ب ) و ( ج ) بعد ما حلف بالحرية

٨ - ( عليه ) ( س ) ( ع ) ( ب ) ، والثلث من ( ب ) و ( ج )

٩ - في ( ب ) الثاني

١٠ - ينظر فتح القريب ٢٨٨

قَالَ بِمَنْكَ الشَّجَرَةُ بَعْدَ التَّأْيِيزِ<sup>١</sup> فَاشْتَرَا لِي ، وَقَالَ بِلَ قَبْلَهُ ، هَالِقُولُ قَوْلِ  
الْبَاحِ [بِيعْتَهُ] ، قَالَ التَّوَوِيُّ<sup>٢</sup> هُنَا وَدَكَرَ فِي التَّنْمَةِ<sup>٣</sup> وَجْهًا ، أَنَّهُمَا إِذَا اخْتَلَفَا فِي  
صَمَةِ الْمُبِيعِ لَا يَتَحَالَفَانِ : بَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَاحِ  
وَهَذِهِ الْمُبَارَاةُ تَوْهَمُ بَعِي التَّحَالُفِ ، وَإِنَّمَا مَرَادُ إِذَا قَالَ بِعْتَهُ بِشَرْطِ أَنَّهُ كَتَّابٌ ،  
وَقَدْ سَبَقَ

وَلَوْ بَاعَ شَيْئًا ، وَمَتَّ : فَظَهَرَ أَنَّ الْمُبِيعَ كَانَ لَأَنَّ الْمَتَّ فَقَالَ الْمُشْتَرِي<sup>٤</sup> بَاعَهُ عَلَيْكَ  
أَبُوكَ فِي صَعْرِكَ لِحَمَّةٍ ، وَمُسَيْفَةُ الْآيِ أَنَّ الْأَبَ بَاعَهُ فِي مَعْرَمٍ ، وَلَكِنْ قَالَ لَمْ  
يَبِعْهُ عَلَى : بَلِ بَاعَهُ لِنَفْسِهِ مَتَعَدِيًا ، قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي الْفَتَاوَى : انْقُولُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي<sup>٥</sup> ،  
لَأَنَّ الْأَبَ بَانِبَ الشَّرْعِ ، هَلَا يَتَّهِمُ إِلَّا بِحَامَةٍ ، كَمَا لَوْ قَالَ اشْتَرَيْتَ مِنْ وَكَيْلِكَ  
فَقَالَ ، هُوَ وَكَيْلِي ، وَلَكِنْ<sup>٦</sup> بَاعَ لِنَفْسِهِ : هَالِقُولُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي

قَالَ لَوْ كَانَ الْمُبِيعُ حَارِمًا ، فَوَلَّطَهُ الْمُشْتَرِي ، ثُمَّ تَحَالَفَا وَوَرَدَهَا : إِنْ كَانَتْ شَيْئًا هَلَا<sup>٧</sup> هُنَا  
شَيْءٌ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَتْ بَعْرًا ، رَدَّ سَهْمَا أَرْشِ الْبَحْرَةِ<sup>٨</sup> وَأَشَدَّ أَحْلَمَ .

١ ب (٥٧ - ٢٠٧)

٢ (بَيْعْتَهُ) مَقْطُوعٌ مِنْ (بِ)

٣ مَا فِي التَّوَوِيِّ مَقْطُوعٌ مِنْ (بِ) ، وَفَتْحٌ مِنْ (بِ)

٤ يَنْظُرُ تَعْلَامَةً (١/١٠/١)

٥ فِي (بِ) فَقَالَ فِي الْمُشْتَرِي ، وَالْمَتَّ مِنْ (بِ) وَ (بِ) وَهُوَ الْمَصْرُوحُ

٦ فِي (بِ) فَقَالَ هُوَ وَكَيْلِي وَلَوْ بَاعَ لِنَفْسِهِ

٧ مِنْ قَوْلِهِ (كَمَا لَوْ قَالَ اشْتَرَيْتَ - إِلَى - فَانْقُولُ قَوْلَ الْمَقْطُوعِ مِنْ (بِ))

٨ لِأَنَّهُ تَعْلَامَةٌ جَرَتْ فَتَحَ الْمَعْرُوفُ (٢/١/٢) ، يَنْظُرُ فِيهِ (٢/٢/٢)

## ( باب ١ ) وهو ( باب ) معاملات العبيد

١٥٥ ( العبد إن لم يؤذن له في التجارة : لا يصح شراؤه بغير إذن سيده في الأصح )<sup>١</sup> إن لم  
 وهبل قطعاً : لأنه محجوز عليه لتمس فاشبه التسمية ، ولأنه لو صح : إما أن  
 يشت الملك له<sup>٢</sup> ، وليس أهلاً للملك ، أو لسيده بموضع يزرعه ، ولم يرض به ، أو  
 في دمه العبد ، وهو معتق لما فيه من حصول أحد الموضوعين لغير من يزرعه ، الآخر ،  
 وهذا قول الاصطخري وأبي إسحاق<sup>٣</sup>

والثاني : و به قال ابن أبي هريرة ، وعبد ، وصححه ابن أبي عمير ، وبسبه  
 الماوردي إلى الجمهور<sup>٤</sup> نصح<sup>٥</sup> : لأنه يعتمد الدمة<sup>٦</sup> ولا حجر على دمه ، وفي تجريد  
 الشاعلي نسبة الثاني لأبي إسحاق<sup>٧</sup> والأول للاصطخري ، و بسوا الوجهين على

١ منهاج الطالبين ١٨٠/٢

فحسبنا بدأ الإمام النووي هذا الباب بقوله (باب) ، ولم يسمه بمعاملات العبيد ، وإنما التسمية من  
 الإمام السبكي

٢ ريثق في ذبها و (ج)

٣ فهم الدعوى لمعاملات العبيد بمقتضى جملة ونسب الباب ، باب مذكرة العبد ، وإنشائه هي المعاملة ثم  
 قال

قال الله تعالى ( حَرِّبَ اللَّهُ نَارَهُ عِبَادَ سُلَوكًا لَا يَدْخُلُ عَلَى فَرْجٍ ) سورة النور ٣٥

لا يصح تصرف العبد بغير إذن مولاه ، فهو كمنشئ شيئاً ، أو مستقر من بغير إباحة ، فهو ضامد  
 فإن حكمه من ما أحد قائماً به يده ، استوزد كالكف ، وإن كلف به يده أو كلفه ، ينطق الصمى ، وهو  
 القهقهة ، يسمعه ، يسمع به إذا علق ، المتكلم ٥٥٤/٣

٤ منهاج الطالبين ١٨٠/٢

٥ في (٧) لكف فيه ، والثالث من ذبها و (ج) وهو الصحيح

٦ في (٧) أو لسيده بموضع يزرعه ، وفي (ج) يرض يزرعه ، و ثلثت من عدد وهو الصحيح

٧ ينظر الدعوى ٣٦٩/٥

٨ ينظر الرجوع المأق

٩ (١٠٢) (١٠٢)

القولين في المفسر لأن كلا منهما صحيح المبرز ، حجر عليه لحق العير ، ومن فرق قال إن المفسر أعزل للملك ، والإمام ضعيف الثاني جداً ، ولا حرم / صححه الرازي وفي النسخ منه شيء ، ومن صححه قبل الرازي المتولي ، ونظم السبل الذي قدمناه ويرد [ عليه ] اتفاقهم في التأتون إذا اشترى أن الملك للسيد مع اختلاف في أن الثمن في ذمته أو لا حكما سدمكره .

ولو كنا نقول أن تعلق المال بدمية العبد عيب حكما هو مذهب أبي حنيفة فكان قد يقال إن علي السيد مبرراً ، لكنا لا نقول بذلك والعجب أن أبا حنيفة مع قوله بذلك قال بسعة شرائه .

وقال القاضي أبو الطيب أنه مثل / قبول الية والوصية بعد أن قال إن أكثر الأصحاب قال بصحتها ، والأمر كما قال لا فرق بينهم فمن يلتزم تصحيح ما عليه الأكثر يعني أن يصححهما ، ولا سيما لم يهض دليل قوي على فساده .

١ قال الرازي : وفي شرائه طريقان : مرة العراقيين - مرة شروء بكلمة ، فإنه محجور عليه لحق السيد

حكما أن المفسر محجور عليه لحق المرمدة : تيسيط ١٤٨/٢

٢ ينظر : قوة الطيب ١٠٢/٦

٣ ج ( ٦٥ / ٦ )

٤ ينظر : فتح العربي ٢٢٦/١

٥ ينظر : تنقيح الإبل ج ١ / لوح ١٧٥ ب

٦ ( عليه ) ساقط من (ب) ، والثبت من (ب) و (ج)

٧ ينظر : تيسيط ٢/٢٥ ، بدائع الصالح ١٩١/٧ ، البحر الرائق ١٨/٨

٨ ب ( ٥٩ / ١ )

٩ ج (ب) فمن يلزم منع ما عليه ، والثبت من (ب) و (ج) وهو المصحح

٢٨٥ (ويسترد البائع) أي إذا قلنا بمسار البيع (سواء كان يَد العبد أو يَد سيده) استرد البائع سيده<sup>٢</sup> وعبارة التنازع فيها حُلّ بحدف الهمزة من (امكان) والإتيان (بأن) موضع (أم) .

(لأن لَفَّ يَد يده) أي يَد يَد العبد (تعلق العبدان بدمته)<sup>٣</sup> لأنه ثبت برصد من له الحق . ولم يأنس له<sup>٤</sup> السيد فيه<sup>٥</sup> فيضمنه بالمثل إن كان مثلياً ، أو بالتيمم إن كان مقبوماً . يشرح به إذا عتق . وأبعد من قول يضمنه بالمثل<sup>٦</sup>

٢٨٦ (أو يَد يَد السيد ؛ فلبائع تضمينه) أي تضمين السيد باليد (وله) أي لبائع (مطالبة العبد بعد العتق)<sup>٧</sup> لتعلقه بدمته لا قبل العتق لأنه لا شيء معه سيده يحب الوفاء منه . ولا يصح على السيد بأن رآه فلم يأخذه من يد العبد<sup>٨</sup>

١ . معناه الطالين ٦٨/٢

٢ . يَد التنازع ٦٨ (سواء عتق يَد العبد أو سيده) . وفي (ب) (يَد يَد العبد أم سيده) . وفي (ج) (سواء امكان يَد يَد العبد أم يَد سيده) . وانثت من (د) وهو موافق لتعق السمعاني يَد احتجار السيوي له (لو) بدلا من (أم) . وأما بالدمية لما هو يَد التنازع فلهذا اختلاف في التسع وما عند السمعاني مثبت فيه (أو يَد يَد سيده)

٣ . معناه الطالين ٦٨/٢

٤ . المرجع السابق

٥ . المرجع السابق

٦ . (له) ساقط من (ب) و (ج)

٧ . من قوله (فيضمنه بالمثل) إن يضمنه بالمثل ؛ مكتوبة في نسخة (ج)

٨ . ينظر روضة الطالين ٦٧/٢

٩ . زيادة في (ب)

١٠ . (د) أرد . والمثت من (ب) و (ج) وهو الصحيح لو افقت التنازع

١١ . معناه الطالين ٦٨/٢

١٢ . مرجع السابق

١٣ . ينظر روضة الطالين ٦٧/٢

ولو أدى الثمن من مال السيد قبله استرداده ، وإن صحبته شراءه<sup>١</sup> فالتنص في دعته بلا خلاف ؛ لرفض صاحبه وعدم إذن السيد

في ملك التبع<sup>٢</sup> وجهان

أحدهما : السيد ؛ فإن كان المائع علم رقة لم يظان به حتى يعتق . [ وإن لم يعلم ] فإن شاء صبر إلى العرق ، وإن شاء هب ورجع إلى عين ماله

واقشاه<sup>٣</sup> أن الملك للعبد ؛ والسيد أن يقره وأن يبرعه فإنه يستحيل أن يثبت للعبد ملك مستقر<sup>٤</sup> لا يبرله سيده ، وللمبيع الرجوع إلى عين ماله<sup>٥</sup> مادام في يد العبد . فإن شق في يده ؛ فليس له<sup>٦</sup> إلا الصبر إلى العرق ، وإن استزعه السيد ؛ فليس للمائع الرجوع فيه على الصحيح

وبل التهمة<sup>٧</sup> أن الصحيح أنه يرجع أيضاً بماذا على أن الملك يحصل للسيد ابتداءً لا بالانتزاع ، وهذا متهاهات<sup>٨</sup> لأن التفرع على أن الملك للعبد

﴿ في قوله ﴾ ( واقتراضه ككسوائه )<sup>٩</sup> في الخلاف وجميع ما سئل<sup>١٠</sup> وكذا ضمانه . فليس سيأتي الأصح في ثلاثة المنع ، وعلى ما سنده الماوردي إلى الجمهور<sup>١١</sup> الجوار<sup>١٢</sup>

١ في (١) شراءه ، والثبت من (ب) و (ج) لأن (شراءه) مفعول به منصوب

٢ في (١) ملك التبع ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٣ ما بين القوسين ماقول من (١) والثبت من (ب) و (ج)

٤ من قوله ( فله ) والعبد والمريد أن يقره . إلى - ملك مستقر ( ساقط من (ب) )

٥ في (١) و (ج) إلى عينه ، والثبت من (ب) وهو الأصح

٦ (ب) ( ساقط من (ب) و (ج) )

٧ في (ب) وبه التهمة أيضاً أن الصحيح - المائع

يظهر كلمة الإيالة ج ١ / لوح ١٧٥ ب

٨ منهاج العنايين ٦٨٧

٩ يظهر الجواب ٣٧٠ / ٥ ، روضة المطالبين ٥٧٣ / ٣

١٠ يظهر الجواب ٢٧٥

وهكذا سائر المعاصيات غير السكاح وما قدمناه يقتضي أن للسيد الأخذ من يد العبد على الوجهين ، ويكون أحده على قول الإصناف : يُجرده<sup>١</sup> على<sup>٢</sup> المالك وفيه العدة أن على قول الاصطخري وأبي إسحاق لا يجوز له الأخذ ، وإنما أن يريد [أنه] لا يجوز له التمسك ، وهو الأقرب ، وأما أن يقول [أنه]<sup>٣</sup> إذا أمكن الرد على المالك لا يجوز الأخذ

وقد بين المتولي<sup>٤</sup> ذلك فقال<sup>٥</sup> ليس له أن يأخذه لئلا يملكه ، ولو أراد أحده لجرده على<sup>٦</sup> المالك مكان له ، ويكون مضموماً<sup>٧</sup> يديه ، لأنه يعبر رصاء<sup>٨</sup> وبه الإمام<sup>٩</sup> على أن<sup>١٠</sup> القول بالملك للعبد تمريخ على التقديم : ثم استشكله من جهة أن العبد إن صور له ملك لم يتصور إلا من جهة تعليله السيد<sup>١١</sup> إياه<sup>١٢</sup>.

[القول] <sup>١</sup> مما أضافه الإمام هنا أنه لا احتكام للمادة على ذم العبيد ، ولا يملك<sup>١٣</sup> السيد إتمام ذمة العبد مالا ، ولو أخبره على ضمان لم يصح ، ولو أخبره على أن يشتري له<sup>١٤</sup> متاعاً لم يصح الشراء ، وإن كان محل الديون التي تلزم بالإن<sup>١٥</sup> الحسب<sup>١٦</sup> ، وهو ملك السيد

١ - في (٢) لرواه ، والثابت من (ب) و (ج)

٢ - في (ب) إلى المالك.

٣ - أنه لا يملكه (ج)

٤ - يخرجه (ب)

٥ - ينظر غنمة الإيئة ج ٤ / روح ١٢٥ ب

٦ - ج (٦٦ / ١)

٧ - ينظر نهضة يطلب ٤٨٢/٥

٨ - ب (٥٩ / ١)

٩ - أ (٥٦) ، ب

١٠ - (روح) ساقط من (٢) ، والثابت من (ب) و (ج)

١١ - (هـ) ساقط من (ب)

١٢ - (الحسب) ساقط من (ب)

[ ولكن ] لا الاستقلال بالإكساب في هذا الباب ، ما لم يتحقق تعلق النير بأصل الذعة ، ولو أقر السيد عليه بحماية قصاص ، وانكر العبد ، وآل الأمر إلى مال ، فلا تعلق له في الذعة

﴿١٧﴾ الأصح أنه يصح قبول العبد بعير إن السيد اتبها والوصية<sup>١</sup> ، والية له هبة<sup>٢</sup> من السيد ، وكذلك الوصية<sup>٣</sup> على تفصيل ذكره المصنف في بابها ، وليس له أن ينكح بعير إن

ولو اشترى أو باع لغيره وهكذا بعير إن السيد لم يصح في الأصح<sup>٤</sup> لأن ماله مستحق للسيد

ولو أعطاه إنسان متاعاً بعير إن السيد<sup>٥</sup> ليحمله إلى بيته ، أو استعمله في شغل بعير إن سيده<sup>٦</sup> هرب أو مات في الطريق منعه ؛ فإنه القاضى حصون في باب القبط

[ وله بالإذن إجارة نفسه ، وسكناً يبيعها ، ورهنها في الأصح ]

﴿١٨﴾ : ( وإن أذن له في التجارة تصرفه بحسب الإذن )<sup>٧</sup> لأن المتع لحق السيد ، وقد

قد ائتم  
السيد في  
التجارة

١ ( نكح ) مضاف من (ن) ، واللائي من (ب) و (ج)

٢ حكاه أبو خاتم ، صح ، ودخل العوض في ملك سيده فهو روضة الطالبي ٢/٢٢٢

٣ وفي نسخة قوله فهما من غير إن السيد وجهل أحدهما ، وبه قال الاستطري النج لعدم رضاء بشورت ذلك ، وأصحهما المصحح ، لأنه انكساب لا يثبت عوضاً ، فلهذا الاحتياط والاستطيل بغير إذنه فتح العزيز ١/٢٢٢ ، حكاه ينظر الوسيط ٢/١٨٨

٤ في (ن) و (ج) بعير إن مولاه

٥ ما بين التوسمين مضاف من (ن) واللائي من (ب) و (ج)

٦ مناهج الطالبي ٢/٢٦٨



لوضع . وابن السيد يعقوب الكمال الرشيد ، في التجرد ، وسائر التصرفات ، حاشر بالإجماع ، ويستفيد بالإن في التجرد كل ما يدرج تحت اسمها ، وما هو من لورمها وتوابعها ، كالتشر والطي ، وحسن المتاع إلى الحانوت ، والرد بالعيب ، وتسليم المبيع ، وقبح الشئ ، والمخاصمة في المهداة ، قاله المتولي والراضي ، ونحوها . ولا يستفيد به غير ذلك ، وينبغي أن يجري في الخاصصة حلاله ذكره في المقارص

وفي صحة الإن مطلقاً بالتجارة وجهان في المدة وغيرها ، والشيخ احتج أبي طاهر الزبائي ، والصعلوكي ، كاتوكانة ، والحوار احتج الحلبي

١ (البائع الرشيد) ملحق من (ج)

٢ ينظر مراتب الإجماع ٨٩١/١ ، بدائع الصلح ١٩٩/٧ ، الموازين المفهومة ١٩٠/١ ، معني المحتاج ٢٩٠/٢  
الكتبة في فقه الإمام أحمد بن حنبل ٢٨٧/٢

٣ في (٧) وتوابعها والتشر والطي ، والثبوت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٤ في (٧) في المدة ، والثبوت من (ب) و (ج)

٥ ينظر آئمة الإنباة ١/١ لوح ١٣٦/ب

٦ ينظر فتح العزيز ٢٦٥/١ ٢٦٦

٧ في (ب) أبي القليل الرشدي

أبو طاهر الزبائي ، محمد بن محمد محسن بن علي بن داود بن أبيوب ، إمام أصحاب الحديث ، وقبيلهم ومعتلهم بن سبزو ، ولد سنة ٢١٧ هـ ، وقيل ٢١٢ هـ ، وثبت سنة ١ هـ ، سمي بالزبائي لأنه كان يسكن مدين يد بن عبد الرحمن ، كان إماماً في علم الشريعة وصنف فيه كتاباً

( ينظر طبقات الشافعية الكبرى ١٩٨/١ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ١٩٦/١ )

٨ الصعلوكي هو الإمام سهل بن محمد بن سليمان بن موسى بن عيسى بن إبراهيم المجني ، أبو قطيب الصعلوكي ، مولي بيسابور ، صحح أبيه الأستاذ أبي سهل و به ثقته ، ومحمد بن يقرب الأصم ، وأبنا صمو بن محمد وعبرهم ، روى عنه الحافظ أبو عبد الله ، والحافظ البيهقي ، ومحمد بن سهل وآخرون . كتاب فقهنا آتياً ، جميع وثبوت الدين والدين ، وأخ عنه فقهه بيسابور ، ثوبه سنة ١ هـ

٩ ينظر طبقات الشافعية الكبرى ٢٩٣/١ ، طبقات الشافعية لأبي قاضي شعبة ١٩٦/١

١٠ الحسن بن الحسن بن محمد بن حليم ، القاسمي أبو عبد الله الحلبي البغدادي ، أحد أئمة الشافعية بعد زواه الكبار له مصنوعات معروفة من أهمها كتاب شعب الإيمان ، وهو في نحو ثلاث مجلدات يشتمل على مسائل فقهية وغيرها ثوبه في سنة ١٠٢ هـ

وغيره<sup>١</sup>

وحكمهما الرافعي<sup>٢</sup> في ما إذا أذن في التجارة مطلقاً ، ولم يميز مالا ، قال  
الريادي: لا يصح وعن غيره يصح ، وله التصرف في أنواع المال انتهى  
والمراد تعيين ما يتصرف فيه ، ولا يشترط في صحة الإذن أن يدفع إليه مالا ، بل يجوز  
أن يشتري في دمنه ، كذا أطلقه ابن الصباغ ، وظاهره أنه لا يحتاج عند الإذن<sup>٣</sup>  
في الشراء في الدمنة إلى تعيينه بقدر ، وهو ظاهر إذا قلنا لا يثبت الثمن في دمنة  
السيد ، ومن قال أن السيد يطلق به يحتل أن يشترط التعيين أما دفع المال فليس  
بشروط ، وإذا حصل في يده ربح مما اشتراه يتخذه رأس المال ، وهل له أن يجعل ما  
اكتسبه بالاحتطاب رأس المال ؟ وجه<sup>٤</sup> : فإن منعنا فأعطاء رأس مال مهل له أن  
يضيف ما احتطبه إليه ؟ وجهان في التثنية<sup>٥</sup>

( ينظر طبقات الشافعية الكبرى ١/ ٣٢٢ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ١/ ٦٧ )

١ ينظر فتاوى الإمامة ١/ ١٧٦ لوح ١٧٦ ب

٢ ينظر : فتح العزيز ١/ ٣٦٦

٣ ينظر ، فتاوى الإمامة ١/ ١٧٦ لوح ١٧٦ ب

٤ في (أ) في تعيين الإذن ، ولثبوت من لبا و (ج)

٥ في (د) لا يحتاج عند الإذن ، وثبوت من لبا و (ج) وهو الصحيح

٦ ب ( ١٧٦ / ١ )

٧ أحصاهما وهو الذي أورد النووي ، والإمام ، والفراني ، لا ، لأنه لم يجعل بجهة التجارة ، ولا ملته  
المسند إليه ليحتسب رأس المال

والتقليد نعم ، لأنه من جملة اقتصاده ، وهذا أصح عند صاحب التهذيب شرح الفروع ١/ ٢٧٧

٨ قال في التثنية ١/ ١٧٧ لوح ١٧٧ ب

فإن قلنا لا يضيف إليه فلا يملكه ، وإن قلنا يضيف إليه قلنا بالأجر ، منزلة الأرباح فيملك في التجرة  
كذلك يملك المبرور

٢٨٦/٢ (هَلْ أَدْنَىٰ لَهُ فِي نَوْحٍ ۚ لَمْ يَتَجَاوَزْهُ) ٣ لأنه بحسب الإنس كالتضارب ، وكذا لو ادس له ٤ في التجارة [شهرًا] أو سنة لم يكن مادوناً بعد تلك ، بلدة ، خلاف لأبي حنيفة ٥ ميهما . وسلم أنه لو دفع له المأ لم يشتري به ٦ شيئاً ، لا يصير مادوناً في التجارة

ولو دفع إليه المأ ، وقال اتجر فيه : له أن يشتري بعين م دفع إليه ، ويفضره في الدمه ، ولا يزيد عليه . ولو قال اجعله رأس مالك ، وتصرف ، وانجر ، فله أن يشتري بأكثر من القدر المنصوص

٢٨٧/١ (وَلَيْسَ لَهُ التَّمَكُّاحُ) ٨ فكما ليس للمأدون في التملكاح أن يتجر ، لأن اسم مضمه لكل منهما غير متناول للأخر ٩ .

٢٨٨/١ (وَلَا يُؤْجَرُ نَفْسُهُ) ١٠ ، لأنه لا يملك التصرف في رقيقه فكذا في مضمته ١١

١ ج (٦٦ / ب)

٢ ج (٦) فرع ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح ثوابته التبع

٣ منهاج الطالبين ٦٨/٢ ٦٩

٤ أنه (زوجه في (ج)

٥ (شهرًا) سقط من (ب) ، وثبت من (ب) و (ج)

٦ ينظر بدائع الصالح ١٩٢/٧ ، الفتاوى الهندية ٦٧/٥

٧ ج (٦) وقال اشعري به ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٨ منهاج الطالبين ٦٩/٢

٩ ينظر دوحه الطالبين ٥٧٢/٢ - ٥٦٧

١٠ منهاج الطالبين ٦٩/٢

١١ قال الفتاوى في هذا الوجه أنه ظاهر المذهب ينظر فتاوى الإفتاء ١/١٧٧/٥

وعن الحلبي حكاية وجه أنه يملك ذلك ، وهو قول أبي خنيفة ، وهل له  
إجرة أموال التجارة كالعبيد [ والإماء ] ؟ والرداب ٩ فيه وجهان  
أصحهما نعم ، لأن التجار يعتدونه ، ولأن النعمة من فوائد / المال ، هيمنك  
المعد عليها كالمسوق والذين ويؤجر [ بفتح ] الرأي معلماً على المصدر تقديره  
أن يستحق ويؤجر

ولا يأن لعبد في التجارة ٩ ) يوجد في بعض النسخ لعبد بالهاء ، وفي  
بعضها بحيرما ، وبإلء كتبها المصنف في الروضة ، والكل صحيح  
وليست الإضافة هنا للمالك والمقصود أنه إذا اشترى المأثور عبداً للتجارة ، وأراد  
أن يأن له في التجارة لم يجر ، خلافاً لأبي خنيفة

- ١ ينظر - الوسيط ١٤٥/٢ ، فتح المعبر ٣٦٦/١ ، روضة الطالبين ٥٩٠/٢
- ٢ ينظر - التيسوت ٩/٢٥ الهداية شرح البداية ١/١ - بدائع الصالح ٩٩١/٢
- ٣ راء في (ب)
- ٤ (٥٤ ، ١)
- ٥ في (ب) بالالف
- ٦ والتقلي لا تكفا لا يراخر نفسه ينظر فتح المعبر ٣٦٦/١ الوسيط ١٤٦/٢
- ٧ (بدائع) سقط من (ب)
- ٨ في (ج) لعب
- ٩ بدائع الصالحين ٦٩/٢ (ولا يأن لعبد في التجارة)
- ١٠ ينظر الوسيط ١١٥/٢ ، روضة الطالبين ٥٩٧/٢
- ١١ منهاج الطالبين ٦٩/٢
- ١٢ ينظر التيسوت ١٨/٢٥ ، بدائع الصالح ٦٩٢/٢ ، البحر الرافق ١٣/٨

ولو أن السيد للمأذون أن يأنى<sup>١</sup> ، فتعل جدر ، ثم يهزل مأذون المأذون يعزل السيد سواء انتزعه من يد المأذون أم لا<sup>٢</sup>

وقال أبو حنيفة<sup>٣</sup> لا يتعزل إلا أن يترهه ، ولو عزل الأول وأبقى الثاني جاز ، وهل له أن يوكل عبده في أحاد المسرفات ؟ وجهان

أصحهما ، عند الإمام<sup>٤</sup> والقرائي<sup>٥</sup> نعم ، لأنها تصرف من نظره ، وإنما الممنوع أن يقيم غيره مقام نفسه

والثاني لا ، وهو قسمة إيراد التهذيب<sup>٦</sup> و [ ليس ] له أن يوكل أحبياً كالوكيل بخلاف المكاتب ، لأنه يتصرف لنفسه .

١ ( ولا يتصلق )<sup>٧</sup> لأنه غير مالك . ولا متبرع ، وكذا لا ينطق على نفسه من تصد مال التجارة<sup>٨</sup> ، ولا يبيع دوابه ، ولا يتعد دعوة للمجهزين<sup>٩</sup> ، ولا ضيافة ، ولا يهب<sup>١٠</sup> ولا يبري ، ولا يبيع محبة ، وليس له شيء من التبرعات<sup>١١</sup>

١ في (ب) يؤن

٢ ينظر فتح العزيز ٢٦٦/١

٣ ينظر الأيسوت ٣٧/٢٥

٤ ينظر نهاية المطالب ١٢٨١٥

٥ ينظر التوسيع ١٤٨/٢

٦ لأن السيد لم يبرم يتصرف غيره فتح العزيز ٢٦٧/١ ينظر روضة الطالبين ٥٦٧/٢

٧ ينظر التهذيب ٥٥٦/٢

٨ ( وليس ) سلفاً من (ن)

٩ ب ( ١٦ / ب )

١٠ ملابح الطالبين ٦٩/٢

١١ لأن ما يحصل بغيره ويجازيه ملك للمولى فلا يملكه إلا بإذنه ، بل يملكه على سيده التهذيب ٥٥٦/٢

١٢ المجهزون يقال جهزت القوم تجهيزاً ، ويجهز الماري بجمحة ، وإعداد ما يحتاج إليه في الزود

١ ينظر لساني العرب جهر

٢ ينظر فتح العزيز ٣١٧/١

وقال المتولي له أن يبيع بشراً وسميته لأن التجار جرت عادتهم به ، فإنه في التهمة ، والبدى فإنه صاحب التهمة ، والتهذيب ، والنفوس ، والجرجاني ، والرافعي أنه لا يبيع سمية . ويمكن حمل كلام المتولي على ما إذا اقتصر المرف ، ويخصص به إطلاق غيره . ولا يباع بمال التجارة بغير إذن السيد

مقدمة  
العبد  
سيرة  
﴿ ولا يباع سمه ﴾ أي لا يبيع منه ، ولا يشتري ، لأن تصرفه لسيده بخلاف  
المكاتب ، وقال أبو حنيفة : له أن يباعه .  
وأصل الخلاف منه في مسائل / ١١٠٠ ، أن عبده يتصرف بنفسه ، وعندنا  
يتصرف لسيده . وحكي الشيخ أبو حامد ، [والرافعي] ، والجرجاني في

١ - نسخة الأصل في لوح ١٧٧/١

٢ - ينظر التهمة ١٢٦/١

٣ - ينظر التهذيب ٣٢٩/١

٤ - قال الترمذي ، يبيع سمية أو بدون فاحش ، لا يبيع التهذيب ٥٥٦/٣

٥ - ينظر فتح المير ٣٧٢/١

٦ - في (١) أنه لا يبيع ، وثلاث من (ب) و(ج) وهو الأصح

٧ - في (١) ويخصص به الخلاف غيره ، وثلاث من (ب) و(ج) وهو الصحيح

٨ - منهاج الطالبين ١٩/٢

٩ - لأن المكاتب يتصرف بنفسه ، وأما دون يتصرف لسيده ، فكانت تهذيب ٥٥٦/٣ ، ينظر فتح

المير ٣٧٢/١ روضة الطالبين ٥٧٧/٢

١٠ - ينظر الميسر ١/٢٥٥ ، ٢ - البحر الرائق ٩٨/٨

١١ - ج (١٧ / ١)

١٢ - في (٢) أن عبده أن يتصرف بنفسه ، وثلاث من (ب) و(ج) وهو الأصح

١٣ - (يتصرف) صاعداً من (ج)

١٤ - زيادة في (ب) ، ينظر فتح المير ٣٧٨/١

١٥ - الجرجاني ، أحمد بن محمد بن أحمد أبو القاسم الجرجاني ، فاضل البصرة وشرح الشافعية ، تلمذه

عسى الشيخ أبي إسحاق الشيرازي ، وحكى عن أبي الأديب ، به النظم والنثر . ويجمع من حملات كثيرة

وحديث ، ومن كتابه - كتاب الشافعية والمير والنفقة والعمالة - تولى سنة ١٨٢ هـ

( ينظر طبعات الشافعية الكبرى ١/١٢٧ ) ، طباعت الشافعية لأبي حامد شوية ١٢٠/١ (



﴿يَوْمَ﴾ . أذن تجارته في التجارة ثم استولفها لم تعمل<sup>١</sup> ، وفي التهمة<sup>٢</sup> والتهذيب<sup>٣</sup> عن  
أبي خنيفة<sup>٤</sup> [ أنها تعمل ]<sup>٥</sup> ، وفي الواقي<sup>٦</sup> في بعض نسخة فيه هذا [ الخلاف يعني  
الخلاف في الإتيان بينا وبين العملية وفي بعض نسخة فني هذا ]<sup>٧</sup> اختلاف ، وبشكل  
التقوي<sup>٨</sup> نسخ هذه النسخة : فقال لم تعمل على الصحيح : هاشم بن جوح ، ولم  
يوجد هذا الوجه في شيء من الكتب ، وانتشوا على أنه يأن<sup>٩</sup> استولفته في التجارة  
فعلما<sup>١٠</sup>

﴿يَوْمَ﴾ ولا يصير مأثوماً له بمسكوت سيده على تصرفه<sup>١١</sup> أي إذا رآه يبيع ويشترى  
فمسكت كما لو رآه ينكح<sup>١٢</sup> لا يكون مسكوته إننا في النكاح<sup>١٣</sup>

مسكوت  
السيد  
من  
تصرف  
سيرة

١ ينظر روضة الطالبين ٤٦٨/٢

٢ ينظر قلعة الإمامة ١/ ٤ لوح ١١٢٨

٣ قال البيهقي : ولو أن تجارته في التجارة ثم استولفها : لا يكون حرجاً ، وبسبب أبي حنيفة يحسب  
حرجاً ، وبالنسبة لو أن لاي ولده في التجارة يحسب قلداً لما لم يبيع الاستيلاء ابتداء الإذن لم يرفع  
دواعي التهذيب ٥٥٢/٣

٤ ينظر بدائع المستطاع ٢/ ٦٧ ، الهداية شرح البداية ٧/٤

٥ في النسخ (أ ، ب ، ج) أنه يعمل . ولعله سبق فلم بالأصح [ أنها تعمل ]

٦ قال الواقي في فتح العزيز ٣٦٢/٤ : ولو أن تجارته في التجارة ثم استولفها عليه هذا الخلاف ، ولا  
خلاف في أن له أن يأن لتصرفه في التجارة

٧ ما بين القوسين سابق من (د) والمثبت من (ب) و (ج)

٨ ينظر روضة الطالبين ٥٦٨/٢

٩ في (د) واقتروا على أن له يأن لمسكوته ، وفي (ج) واقتروا على أنه . وثبت من (ب) وهو الأصح

١٠ ينظر : التهذيب ٥٥٢/٢ ، فتح العزيز ٣٦٢/٤ ، روضة الطالبين ٤٦٨/٢

١١ منهاج الطالبين ٦٩/٢

١٢ ينظر الوسيط ١١٦/٢

١٣ ب (١١) (٢)

١٤ ينظر التهذيب ٥٥٦/٢ ، فتح العزيز ٣٦٢/٤ ، روضة الطالبين ٤٦٨/٢



﴿وَقَبِلَ إِقْرَارَهُ بِمَيُونِ الْمَعَامِلَةِ﴾<sup>١</sup> سواء أقر لأجنبي أم لأبيه [أم لاسه] ، وقال أبو حنيفة<sup>٢</sup> لا يقبل له<sup>٣</sup> ، وهذه المسألة مذكورة في الكتاب في الإقرار ، وهناك يذكر إقراره بميوون المعاملة وإقراره غير المأذون<sup>٤</sup>

﴿وَمَنْ عَرَفَ رَقِيَّ عَبْدٍ لَمْ يَعْمَلْهُ حَتَّى يَعْلَمَ الْإِذْنَ﴾<sup>٥</sup> سواء عرف رقه باعتزافه<sup>٦</sup> أم بميرة ، وسواء عرف مالكه أم لم يعرفه ، فإن عامله ثم ظهر أنه مأذون ، فكيف لو باع مال أبيه على ظن أنه حي فإنما هو ميت ، وكذا من ادعى الوكالة ، ثم باء<sup>٧</sup> وكيفاً ، ولو لم يعرف رقه ولا حرثته حارث معاملته في الأصح ، لأن الأصل والغالب الحرية ، ولو ظن حرثته فعمله ، ثم بان عبداً مأذوناً صححت معاملته السابقة ، حكم من باع مال أبيه على ظن أنه لنفسه ، ثم بان أن أمه مات<sup>٨</sup>

١ مهذج الطالبي ١٩/٢

٢ (أم لاسه) سقط من (د)

٣ ينظر (المبسوط) ٢٥/٨ ، بدائع الصنائع ١٩٦/٢ ، حاشية ابن عثيمين ١٨/ ٢٦

٤ في (د) و (ج) لا يقبل له ، والثابت من (ب) وهو الأصح

٥ ينظر ، (المبسوط) ١٦٦/٢ ، كتهذيب ٥٥٩/٢ ، فتح العزيز ٣٦٢/٤ ، روضة الطالبين ٥٦٨/٢

٦ مهذج الطالبي ١٩/٢

٧ في (ب) بإقراره

٨ في (ب) وكذا لو ادعى

٩ ١ (٥٣ - ب)

١٠ ينظر ، فتح العزيز ٣٦٨/٥ ، روضة الطالبين ٥٦٩/٢

[ ٢٤ ] ( يسماع سيده أو بيته أو شيوخ بين الناس )<sup>١</sup> قلهم هذا الكلام أنه لا يجب أن يخبر عدل واحد ، ويسفي أن يجوز ؛ لأنه يحصل الظن ، وإن كان لا يكتفي عند الحاكم ، كما أن سماعه من السيد والشيوخ ، وقول الوكيل كذلك ، وكما في العبادات ، أو يقال<sup>٢</sup> بأن المعاملات أخيراً<sup>٣</sup> هي عشرها ما اعتبره الشرع للحاكم في نقل الأيدي ، فلو عامله ومعتق<sup>٤</sup> من التسليم إليه<sup>٥</sup> حتى يشهد على الإنسان فله ذلك<sup>٦</sup>

[ ٢٥ ] ( وفي الشيوخ وجه )<sup>٧</sup> انزهان ثقلهما الإمام وقال<sup>٨</sup> لعل الأصح الصحة ، فإن ائمتنا الآن على كل معامل بتسجيل القاضي شديد

[ ٢٦ ] ( ولا يكتفي قول العبد )<sup>٩</sup> أي أما ما ذكر : لأن الأصل عدم الإذن ، فأشبه إذا رجع الراعي إذن الموثق في بيع الزهون ، وقال أبو حنيفة<sup>١٠</sup> يكتفي بكتول الوكيل .

١ من بين القومين سابقاً من (١) وثالث من (ب) و (ج)

٢ منهاج الطالبين ٦٩/٢

٣ في (ب) أو يقول

٤ في (ب) اشق

٥ ج ٦٧ / (ب)

٦ في (ج) لكنه حتى يشهد

٧ ينظر فتح المير ٣٦٨/٤

٨ منهاج الطالبين ٦٩/٢

٩ نهاية تطلب ١٢٩/٥

١٠ منهاج الطالبين ٦٩/٢

١١ ينظر ، المصنوع ٧٢/٢٥ ، البحر الرائق ٦٩/٨

قال الأصحاب لا سواء ، فمن الوكيل لا حجة له إن دعوى الوكافة ، بل يجوز معاملته بناء على ظاهر الحال ، وإن لم يدع شيئاً ، لأنه صاحب يد ، وهذا بخلافه<sup>١</sup>

وثو قال المأذون حجر [ علي ] السيد ، وقال السيد ثم أحجر عليه ، فمن أصحاب من صحح التصرف بناء على قول السيد<sup>٢</sup> ، وقال الإمام<sup>٣</sup> ظاهر المذهب أنه لا يجوز معاملته

المأذون إذا عرل نفسه لا يعرل لأن التصرف حق للسيد ، هلا يقتدر على إعراله<sup>٤</sup> ، بخلاف الصالح يملكه ، لأن النسخ في المكاح له ، وبخلاف الوكيل ، لأن ليس عليه طاعة للوكيل ، وعلى العبد طاعة سيده : قاله المأذون<sup>٥</sup> ولو خرج العبد عن طاعة السيد وأنكر الرق ، أو غصبه عاصب، وحده ملك المالك لم يعرل خلافاً لأبي حنيفة<sup>٦</sup> ولو باع [ السيد ] المأذون ، فهي أمزائه وجهان ، بينهما من أنه لو أتى لعبد العير في التجارة هل يصح تصرفه أم لا؟ وهي وجهان

١ (صاحب) سقطت من (ج)

٢ ينظر فتح القير ٢٦٨/٤ ، روضة الطالبين ٥٦٩/٣

٣ زيادة في (ب)

٤ ينظر فتح القير ٢٦٨/٤ ، روضة الطالبين ٥٦٩/٣

٥ قال الإمام لا يجوز معاملته في ظاهر المذهب ، ينظر للطلب ٥ ، ٤٨٠

٦ ب (١٠١) / (ب)

٧ في (ب) على العبد ، والمقت من (١٥) و (ج) لأن المصير (الهاء) راجع إلى الوكيل ، وهذا موافق لما في القصة فقه قال لأنه ليس على الوكيل طاعة للوكيل ، وعلى العبد طاعة سيده ، تنبيه الإنباء ١/١٧٨/١

٨ تنبيه الإنباء ١/ لوح ١٢٨

٩ ينظر الهداية شرح البداية ١/٤ ، البحر الرائق ١٠٤/٨

رواية في (ب) و (ج) .

ولو أعتقه ، ففي انفزاله وجهان

أحدهما لا ، لأن ابتداء التوسكيل بعد العلق جائز ، والمأدبون عندما بمنزلة التوسكيل  
والثاني نعم ، لأن دعوى المأدبون تقتضي من الاكتساب ، وبالعلق انقطع حق السيد  
من الاكتساب ، وهكذا الحكم لو كفاه ، أما إن بمرء أو رهنه فلا يطفل  
الإذن ، قال ذلك كله المتولي

والأصح من الوجهين فيما إذا باعه أو أعتقه الانفزال ، لأنه الأصح فيما إذا وكل  
عبده في شيء ثم باعه أو أعتقه والمأدبون مثله وأولى ، لأن الإذن قد يقال أنه رجع  
المع لا توسكيل ، ولما أشار إليه المتولي من الاكتساب  
ولما وجه هناك أنه إن موص الأمر إلى حرية ، فيكون توسكلاً فلا يعمل بالبيع  
والإعتاق [و إلا ، بل ] سكن استخداماً فيعمل ، ويأتي بها مثله

نسخ ( فإن باع ماديون له ، وفيهض الثمن ، فتكلف في يده ، فطرحت المسئلة  
مستحقة رجع المشتري ببطله ) أي بدل الثمن ( على العبد ) لأنه المباشر للعبد ،  
فالمعده تتعلق به ، وقيل لا رجوع عليه ، لأن يده يد السيد ، وعسارته مستندة في  
الوسط

١ ( حقل ) ساقط من اليد

٢ في ( د ) الحاسم ، والثالث من اليد و ( ج ) وهو الصحيح ، لوافقته ما في النسخة ٤ ، لوح ١٧٨ ب

٣ في ( د ) يده ، والثالث من اليد و ( ج ) وهو الصحيح ، لوافقته ما في النسخة ٤ ، لوح ١٧٨ ب

٤ ينظر القية الإجابة ١ / لوح ١٧٨ ب

٥ في النسخ الثلاث والإعتاق والأقل بعض ، وأصله مثل ما كتبتها أعلاه

٦ في منهاج الطالبين ٦٩ / ٢ ( يذهب )

٧ منهاج الطالبين ٦٩ / ٢

٨ المرجع للمعقل

٩ ينظر روضة الطالبين ٦٧ / ٢ ، نهاية الخطب ٤٧١ / ٥

١ في ( د ) الوسط ، والثالث من اليد و ( ج ) وهو الأصح ، لوافقته نهاية الطلب ١٧٨ / ٥

ورأيت في نسخ المتهاج بدلها . فإن كان ذلك في نسخة المصنف فهو

ع  
المشترى  
مطلوب  
السيد  
١ ( وله عطفية السيد أيضاً )<sup>٢</sup> لأن المقدم له : مستأنه البائع والقبض ، وهذه  
مسألة عظيمة أرى أن أشرح كلام المصنف إلى آخره مختصراً ثم أبين ما فيه  
وأذكر ما قاله / الأصحاب فيها ، فلا عليك أن تجعل

٢ ( وقيل لا ) - لأن السيد أعطاه بالإنس استقلالاً ، وقصر الطبع على يده  
ودعته ( وقيل ، إن كان في يد العبد وفاء ، فلا )<sup>٣</sup> لحصول مرض المشتري ، وإلا  
فمطالب<sup>٤</sup> كدرا رتب الإمام هذه الأوجه الثلاثة /<sup>٥</sup> ، وصحح الأول ، وعلمه بأن يد  
العبد يد سيده ، وقال<sup>٦</sup> : إن الثاني لا أصل له ، ولو لا أن في التقريب رمزاً إليه<sup>٧</sup> لم  
يذكره

١ ينظر منهاج الطالبين ٦٩ / ٢

٢ في نسخة المتهاج وأثبت من (ب) وهو الصحيح

٣ منهاج الطالبين ٦٩ / ٢

٤ ج ١ / ١٨٠

٥ منهاج الطالبين ٧ / ٢

٦ في (ب) لأن

٧ أي فلا يطالب السيد ينظر فتح الميزان ٢٦٩ / ١ ، روضة الطالبين ٥٢٠ / ٢

٨ منهاج الطالبين ٧٠ / ٢

٩ في (ب) لمول

١٠ في (ب) فلا يطالب

١١ ينظر نهاية المطالب ١٧١ / ٥ ١٧٥

١٢ ١ / ١١١ (أ)

١٣ قال الإمام ومن أصحاب من قال لا مطالبة على السيد ، وهذا لا أصل له ، ولو لا أن في التقريب  
رمزاً إلى هذا ، ولا شك لا أنكره نهاية المطالب ١٧٥ / ٥

١٤ في (ج) ولو أن التقريب رمز إليه

وشيع الرافعي<sup>١</sup> رحمه الله الإمام مقلداً وتمجيحاً ، وزاد وجهاً وجمالاً<sup>٢</sup> هو في التهمة عن ابن سريج<sup>٣</sup> . إن كان السيد دفع إليه عين مال ، وهال بها ، وخذ منها ، واتجر فيه ، أو قال : اشترى هذه السلعة ، وبها ، واتجر في ثمنها ، ففعل ثم ظهر الاستحقاق ، ومطالبته المشتري ؛ فله أن يطالب السيد بقضاء الدين كله<sup>٤</sup> ، لأنه أوقعه في هذه الغرامة وإن اشترى باختياره سلعة ، وبها ثم ظهر الاستحقاق ههنا<sup>٥</sup> .

١٢٥ ( ولو اشترى سلعة فبقي مطالبته السيد بثمنها هذا الخلاف )<sup>٦</sup> صرح به الإمام<sup>٧</sup> أبو بكر ، وذكر الأوجه الثلاثة فيه ، وأن مطالبته السيد قول القياسين من الأصحاب ، ثم قال الرافعي<sup>٨</sup> :

والوجه الأول ، والثاني جازين في حاصر القصاص مع رب المال ، لتزويل رب المال العدة على المال المعين .

وهذا تعليل للوجه الثاني ، وكما رأى الأول ظاهراً لم يحتج إلى ذكر علته ، ثم قال :

ولو أن رجلاً سلم إلى وكيله ألفاً ، وقال : اشتر لي عبداً ، وأد هذا في ثمنه ، فاشترى الوكيل<sup>٩</sup> فبقي مطالبته الموكل بالثمن طريقتان

١ ينظر فتح المبرر ٢٦٩/١

٢ ب ( ١٦٧ / ١ )

٣ تتمه الإيضا ١ / لوح ١٨ ، ب ، لوح ١٨٦ ٤

٤ في (ب) عفيه

٥ تتمه الإيضا ١ / لوح ١٨ ، ب ، لوح ١٨٦ ٦ ، ينظر فتح المبرر ٢٦٩/١ ، روضة الطالبين ٢٧ / ٢

٦ منهاج الطالبين ٢ / ٢

٧ ينظر نهج الطالب ١٧٥ : ٥

٨ فتح المبرر ٢٦٩ / ١ - ٢٧٠ ، ينظر روضة الطالبين ٢٧ / ٢

أحدهما يطالب ، ولا حكم لهذا التمييز مع الوكيل ، لأنه سمير معض ، والمأمور مستخدم يلزمه الإمساك ، والتمام ما الزمة السيد ، وأقيسهما طرد الوجهين ، انتهى

وما ذكره [ من ] أن تصرف منسب لتلج الطلقة عن الوكيل ، والمقصود [ إنما هو مطالبة الموكل وإن طوّل الوكيل

وفي التهمة تعليله بأن دين الوكيل يلزم دعة [ الموكل إذا ليس له محل ، ودين المأمور لا يثبت في دعة سيده ، لأنه عن ] له محلاً وهو الإكساب

١٥٩ ( ولا يتعلق دين تجارة برقيقته ) لأنه ثبت برضا المستحق ، والقاعدة أن ما يرضى به المبرور غير رضا المستحق بتعلق بالرؤية ، وفي تعلقه بالدعة خلاف ، وما لزم برضا المستحق ، وإن السيد ، يتعلق بالدعة والكسب ، وما لزم برضا المستحق ، وهو إن السيد [ يتعلق بالدعة ] دون الكسب ، ودون الرؤية ، وأيضاً فعلى الإن في التجارة لا يثنى التصرف في الرقبة فكذلك لا يتعلق اثره بها

١ قوله ( مستخدم يلزمه الإمساك ) مضاف من (ب)

٢ ( من ) مضاف من (ب)

٣ الطلقة الطرية المطلوب ( مختار المصنف طلب )

٤ ما بين التوسمين مضاف من ( ) والثابت من (ب) و (ج)

٥ في (ب) لا عن ، والثابت من (ب) و (ج) وهو موافق لما في التهمة ١/ ١٨ ٢

٦ منهاج الطالبين ٧٠/٢

٧ ما بين التوسمين مضاف من (ب) والثابت من (ب) و (ج)

٨ ينظر البحاري ٣٧٠/٥ روضة الطالبين ٣٧١/٣

﴿ وَلَا ذَمَّ سَيِّدِهِ ﴾<sup>١</sup> لأن الإذن لا يقتضي الإلزام ؛ إلا ههنا في يد العبد ، وقصر الأمر عليه ، ولأن ما لزم بمعاوضة مشيئته ببدنه متعلقة بالتمكيب ؛ كمنفعة التمكيع<sup>٢</sup>.

وقد أن لنا أن يرجع إلى ما وعدنا به<sup>٣</sup> ؛ فنقول<sup>٤</sup> ؛ قوله ههنا أنه لا يتعلق بدمه سيده مطلق لقوله أنه مطالب السيد ببدل الشئ الثالث في يد العبد ، وبشئ السلعة التي اشتراها ، وهذا الشاخص من الرافعي رحمه الله في الشرح<sup>٥</sup> والمحرز<sup>٦</sup>.

وتبعه المصنف ههنا ، وفي الترويض ، و زاد ( قطعاً ) ؛ أي أنه لا يتعلق بدمه السيد ملا خلاف ، ولم يوجد هذا الشاخص في كلام الإمام ، ولا في كلام الأصحاب وإنما في كلام [ الإمام ] الأول ، وكلام الأصحاب نصرياً وتلويحاً<sup>٧</sup> الثاني ههنا الذي في كتب المرافعين كالهذب<sup>٨</sup> ، والتبهيه<sup>٩</sup> ، والشامل لابن الصباغ ، والتقريب لسليم ، والتجريد للمحاملي ، والحاوي للماوردي<sup>١٠</sup> ، والشفاة والتحرير للجرجاني ، والبيهان<sup>١١</sup> ، والحراسمين كتعليقة القاضي حميد ،

١ منهج الملقين ٢ / ٢

٢ ينظر فتح القدير ١ / ٣٩١ ، روضة المتألمين ٢ / ٥٧١

٣ ج ( ٦٨ / ب )

٤ ب ( ٦٦ / أ )

٥ ينظر فتح القدير ١ / ٣٧٠ ، ٣٧١

٦ ينظر المحرر ٢ / ٥٥٦ ( رسالة دكتوراه )

٧ ( الإمام ) مطلق من ( )

٨ ينظر نهاية الطلب ٥ / ١٧٧

٩ ينظر انهوب ١ / ٢٩

١٠ ينظر التبهيه ١ / ١٢

١١ ينظر الحاوي ٥ / ٣٢٠ - ٣٢١

١٢ ينظر البيهان ١ / ٢٠٨



والثمة<sup>١</sup> ، والتهذيب<sup>٢</sup> ، والصلابة<sup>٣</sup> . أن دهرن الثمنون تضيء مما في يده<sup>٤</sup> فمن بقي شيء اتبع به إذا اعتق

وصرح الباورقي<sup>٥</sup> ، وصاحب البيان<sup>٦</sup> من الموقوفين ، وصاحب الثمة<sup>٧</sup> من الحراسدين<sup>٨</sup> بأنها لا تتعلق [ بدمية السيد

وقال ابن الصباغ إن لم يكن شيء في يده شيء يتبع به إن علق وأيسر مما يتعلق<sup>٩</sup> برقبته . و به قال مالك<sup>١٠</sup> ، وقال أبو حنيفة<sup>١١</sup> يباع السيد إذا طالبه المرماء ببيعه

وقال أحمد<sup>١٢</sup> تتعلق بدمية السيد ، واحتج لأحمد بأنه إذا أدنى له في التجارة فقد عر الناس بمعاملته . وأدنى له فيها : قمار صاميا ، ثم أجاب بأن السيد لم يضمن عن عبده ، ولا في ذلك عيب ، وإنما أدنى له في التجارة ، وهذا لا يتضمن تعديله<sup>١٣</sup> ولا إثبات<sup>١٤</sup> وهاتين<sup>١٥</sup> . هذا الذي وجبته في كلام الأصحاب غير الإمام . ولو<sup>١٦</sup> ككل المأذون عندهم هو المقصود بالمعاملة<sup>١٧</sup> وعلى الذي يعامله أن يحتاط لنفسه ، ويقتصر الأمر عليه من غير نظر إلى سيده ، فإن السيد إنما رفع المنع عنه

١ ينظر ثمة الإثبات ١/ ١٨ ب

٢ ينظر التهذيب ٥٥٢/٢

٣ ينظر الحنوي ٣٧١/٥

٤ ينظر البيان ٢٨٦/٢

٥ ينظر ثمة الإثبات ١/ ١٨٠ ب

٦ ما بين القومين ساقط من (أ) وأثبت من (ب) و (ج)

٧ ينظر الشرح المفيد ٦٢/٢ ، الموضحة للرومي ١٢٥/٢

٨ ينظر المجموع ٢٥/ ٦ ، البحر الرائق ١٠٢/٨

٩ ينظر القضي ١٦٩/٤ ، المجموع ٢١٢/١ ، الهدى ٢٥٠/٤

١٠ في (ب) نزل له

١١ ١ ٥١٣ أ ب

١٢ في (ب) وثاقبة مما الذي .. الخ

١٣ (لو) ساقط من (ب) و (ج)

١٤ في (أ) رفع المنع عنه ، والقياس من (ب) و (ج) وهو الصحيح

ويلاحظ أنشد التعلق بما في يده كمنفعة السكاح ، بخلاف الوكيل إذا اشترى لوكيله [ يقصد ذمة موكله ] ، والحنفية أشبهوا للمأذون استقلالاً أكثر من هذا قريباً من استقلال المكاتب ، وبنوا عليه الخلاف في المسائل المتقدمة عنهم ، والزموا الأصحاب أن السيد لا يطالب بالشمس بخلاف الوكيل ، وأن العبد إذا باع سلعة خرجت مستحقاً ، وثلف انتمس في يده رجع عليه

قال الإمام ، يعتقدوا ذلك مسلماً لهم ، ثم أخذ الإمام يبحث بأن الصحيح مطابقة السيد بيدل ضمن السلعة ، وأن / القياسين فقالوا بمطابقتها بنسب ما اشتراه السيد

وتبعه العمري في بحثه مع الحنفية ، وجاء الرافعي بفتبعه وصدر كلامه بها بين مسالكين : ثم عد الكلام في ما يخصص منه الديون اقتصر على ما هو موجود في مكتب الأصحاب ، فإن حاول متعسف الجمع بين الكلامي الرافعي بحمل الأول على / المطالب ، والثاني على بيان مطلب ، صده قوله [ الثالث وإن كان في يده وفاء فلا : إلا فيطالب ، وإن حاول الجمع بحمل كلام الإمام على الثاني على ما لزم يعبر الشرء صده قوله ] في التعليل [ أنه ] لزم بمعاوضة على أن هذا لا يتحيل ، ولخصت ثلاث مسائل

١ ما بين التوسمين سابقاً من (د) وثبت من (ب) و (ج)

٢ ينظر بهية الطلب ١٧٥/٥

٣ (أحد) مستحقة في حنفية (ب) ، ومثبتة في (د) و (ج)

٤ ب (١٧٢ / ١)

٥ ينظر التوسمين ١٨٧/٢

٦ ينظر فتح العزيز ٣٦٩/١

٧ في (د) و (ب) كلام الرافعي ، وثبت من (ج) وهو الأصح

٨ ج (١ / ٦٩)

٩ في (ج) بحمل الكلام الثاني

١٠ ما بين التوسمين سابقاً من (د) وثبت من (ب) و (ج)

١١ (أحد) سابقاً من (د)

إحداها ، فمن ما اشتراه العبد ، وقد علمت اختلاف الأصحاب والإمام فيه ، وتناقض القرافي .

الثانية ، إذا خرجت العين التي باعها المأذون مستحقة ، وقد تلف شيئا في يد العبد ، والمتولي اقتصر فيها على ما حكاه عن ابن سريج ، والإمام سكر من سبق ، والبيهقي حكى فيها وجهين ، وحملها معرفة على المسألة الثانية التي ستأتي ، وعبر عن الوجهين بأن القيمة على العبد أو في كسبه العبد ، وزاد المصنف في الروضة ، ولم يكن يحتاج إلى ذلك لأيهما الوجهين في أن المطالب العبد أو السيد .

وقال الجرجاني يمارق المأذون علمل القراض في شيئين :

أحدهما الخمران في دمة العبد يتبع به إذا علق ، وفي القراض على رب المال والثاني إذا بع شيئا فخرج مستحقا كانت العدة عليه ، وفي القراض على رب المال دون العامل .

فإنه الخمران يتبع به إذا علق فيه نظر ، لأن السيد والعبد لا يُتَّهَم لأحدهما على الآخر شيء .

قال الجوزي

قال ابن سريج المرق بين أن يادن في التجارة ، فيشتري شراها فاسداً ، فيلزم معا في يده من مال السيد ، وبين أن يادن في النكاح ، فينكح بكافحاً فاسداً ، فلا يلزمه شيء في أنه في النكاح ، إنما يادن في الصحيح

١ ينظر التمهيد الإبقاء ١/ ١٥٠ . ب

٢ ينظر نهاية المطالب ١٧٤/٥

٣ ينظر التمهيد ٢/ ٥٩٩

٤ ينظر روضة الطالبين ٣/ ٥١١

٥ في (ب) مفلوجين

٦ (مصدق) ، سابق من (ب) ، (ج)

٧ في (ب) سابق من (ب) ، (ج)

وبإزالة التجارة لو قيل<sup>١</sup> لا يتجر حتى يعرف الصحيح من الفاسد<sup>٢</sup> ، لمناق ، وإطلاق هذا الكلام من ابن سريج<sup>٣</sup> يقتضي أنه إذا اشترى شيئاً ففسداً<sup>٤</sup> : فلف في يده يصعب بما في يده.

الثالثة إذا سلم إلى عبده ألفاً ليتجر فيه : فاشترى<sup>٥</sup> بعينه شيئاً ، ثم تلف الألف في يده<sup>٦</sup> ، انقسخ

وإن اشترى في الذمة ، تلفت الألف قبل أن يتمدها<sup>٧</sup> قال الإمام<sup>٨</sup> : الصحيح أن المصد باق ، وعلى السيد<sup>٩</sup> ألف أخرى ، والثاني لا يلزمه ألف أخرى ، ثم احتصوا هل يمسح<sup>١٠</sup> وهو احتيار القاضي ، أو يتخير السيد إن شاء وهى فإن أبي<sup>١١</sup> : فليبلغ المصحح<sup>١٢</sup> وهو اختيار الشيخ أبي محمد<sup>١٣</sup> ، وهو أمثل من الأول<sup>١٤</sup> ، يعني قول الإمام ، والقاضي في صحيحه لزوم ألف أخرى<sup>١٥</sup> ، جاز على قاعدته

وأما الرافعي<sup>١٦</sup> فإنه قال : الأصح أنه لا يمسح ، وعلى هذا يشبه أن يكون قول الشيخ أبي محمد أظهر ، فهو مخالف لما صححه الإمام ، وبه بعض مخالفة لما صححه هو من أن ديون المأنون لازمة للسيد<sup>١٧</sup> ، أو قطع به من أنها غير لازمة وحكي الرافعي<sup>١٨</sup> وجهاً رابعاً<sup>١٩</sup> أن الثمن في كسب العبد ، وفي<sup>٢٠</sup> : 'القيمة' إن كان

١ ج ٥ (ب) أو قيل ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٢ ج ٥ (ب) يصدق وأطلق وهذا الكلام عن ابن سريج ، وفي (ج) : مناق فائلاق وهذا الكلام من ابن سريج ، والثبت من (ب) و (ج) و (د) الأصوب

٣ (شراء) مناق من (ب)

٤ ج ٥ (أ) ليتجر فيه فليتجر بعينه شيئاً ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٥ يشرح : نهاية الطلب ٥ : ١٢٤

٦ ب (٦٢ - / ب)

٧ من قوله : القاضي أو يتخير السيد إن - إلى - وهو احتراق مناق من (ب)

٨ يشرح الوسيط ١١٧/٢ ، قال الترمذي : وهو قريب

٩ يشرح فتح البوري ١ / ٢٧

١٠ ١ / ٥٥ (١ / ١)

١١ يشرح قيمة الإنباء ١ / ١٧٥ ، ب

البيع ثالثاً وجهان أحدهما يطالب السيد ، والثاني يكسب العبد ، ويؤدي  
هنا مكان باقياً ، ثلاثة أوجه أحدها يطالب السيد ، والثاني يفسخ العقد ،  
والثالث يباع ويوهى من ثمنه ، وعن المكسب ، هنا لم يرض المائع بالتأخير فله  
الفسخ

و بنى المتولي<sup>١</sup> الخلاف حالة التلف على الوكيل إذا دفع إليه المأ ، وقال اشتري  
ثوباً ، واشتري على التهمة ، وتلفت الثياب<sup>٢</sup> والألف معاً هل يطالب الموكل<sup>٣</sup> أو  
بنقيب العقد إلى الوكيل ، ويؤدي الثمن من مال نفسه ؟ وفيه وجهان

إن قلنا ، ينبغي ، فهذا لا يمكن ، فيبطل ، وإلا فوجهان

وفي حالة البقاء جرم بمطالبة الموكل ، وتزدد في أنه يلزم السيد ، أو يتعين  
الكسب

والعلم ، أن القول بإلزام السيد في هذه المسألة<sup>٤</sup> موافق للقول بإلزامه في المسألة  
الأولى ، والقول<sup>٥</sup> بالتعلق بالكسب موافق للتعلق بالكسب فيها ، والقول بالتمييز  
لتبائع على التعلق بالكسب كتابه يعمل<sup>٦</sup> ذلك بمثابة إحصاء المشتري والقول  
بالتمييز نه على إلزام السيد لا وجه له والقول بالانفساخ يلاحظ أنه حصص فإنه في  
التميز في ذلك الألف ، وقد هدت محل الإذن

١ في (د) إن تكون العبد ، والتلفت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٢ يظهر كتبه الإجابة ١٤ / ج ١٨٠

٣ ج ٦٨ / ب

٤ في (ب) الوكيل

٥ اتصالاً ، سابقاً من (د)

٦ (القول) موجودة في حاشية (ب)

٧ في (د) يحط ، وتلفت من (ب) و (ج) وهو الأصح

قال الشافعي: والوحدان في الأصل - يعني في مكتوبة يبيع أو لا يبيع - كالتوحيدين فيما إذا دفع المأقراضاً (إلى رجل - فشتري في الدمة ، وثلف الألف عند هل [ هي ] على رب المال ألف أخرى ، ويتقلب العقد إلى العامل؟  
إن قلنا بالأول: يعني السيد ألف آخر ، وإن قلنا [ بالثاني ] انسخ ، انتهى  
وهذه المسألة: قال الشافعي في التوقيعي: إذا قارض رجل رجلاً ، فشتري ، وقبض الثوب ثم جاء ليدفع المال : هو جد المال قد سرق ، فليس على صاحب المال شيء ، و السئلة للمصارف/٦ . هذا لمصلحة قال الشيخ أبو حامد طاهر مذهب الشافعي ما حكاه

وقال محمد بن الحسن : يلزم رب المال ألف آخر ، وقال مالك : رب المال بالخيار بين أن لا يدفع شيئاً ويكون الشراء للعامل والثمن عليه ، وبين أن يدفع قال بعض أصحابنا

مسألة المسألة أن يكون سرق قبل الشراء : فتنسخ القراض ، فوقع الشراء للعامل ، فإن اشترى قبل أن يسرق ، فاشترى بمال القراض ، فإذا سرق بعد ذلك لا يكون [ للعامل ، بل يجب ] على رب المال ، واحتلف القائلون بهذا هل يكون رأس المال جميع الألفي ، أو الألف الثاني ، وقيل الألف الأول

١ فتح الميزان ٣٧٠/٤ - ٣٧١

٢ ( وثلف ) موجودة في حاشية (ب)

٣ زيادة في (ب)

٤ ما بين القوسين سقطت من (د) والثابت من (ب) و (ج)

٥ ( قد ) سقطت من (ج)

٦ (ب) ١٠٦٤/١

٧ ينظر البحر الرائق ٨/٨

٨ ينظر التوبة المصنوعة ٢٨٦/١٥

٩ في (د) أن يدفع شيئاً

١٠ ( يعني ) سقطت من (ب)

١١ ما بين القوسين سقطت من (د) والثابت من (ب) و (ج)

وقال ابن سريج: المسألة على ظاهرها تكون للعامل<sup>١</sup> سواء سرق قبل الشراء، أم بعده، وعليه الثمن، ويرتفع القراض؛ لأنه أدبه ينصرف إلى التصرف في ذلك الألف، وقد صحح اصناف في تصحيح التثنية أن الثمن على العامل، وقباضه هنا أن لا يكون على السيد، وإخراج السيد ألفاً أخرى كإخراج رب المال، إن قلنا رأس المال الألف الأولى، فلا بد من إذن حديد، وصار العبد محجوراً بتلف الأولى. وإن قلنا الألفان كمن الأذن السابق

قال الهروي<sup>٢</sup>، وعلى هذا لو اشترى المأذون بعرض حرج مستحقاً، وذكر ما سبق، وأحد الرافعي<sup>٣</sup> هذه المسألة، وجعلها صدر كلامه

قال الإمام<sup>٤</sup> والألف الجديد إنما يطالب بها البائع دون العبد، ولا شك أن السيد لا يبدد يده إلى ألف من مثل السيد، وأنه لا يتصرف فيما يتسلمه البائع، وإنما يظهر هاتك الخلاف إذا ارتفع العقد<sup>٥</sup> بسبب من الأسباب، ورجع الألف

وقال الإمام<sup>٦</sup> (بل يؤدي من مال التجارة)<sup>٧</sup> سواء فيه رأس المال كما صرح به الرافعي<sup>٨</sup>،  
وقال الإمام<sup>٩</sup> أنه لا خلاف فيه، والأرباح<sup>١٠</sup> الحصانة بتجارته

١ التمهيد ٥٥٩/٢

٢ ينظر فتح الميزان ٢٧٠/٤

٣ ينظر نهاية المطالب ٥٧١/٥

٤ في (٢) العبد، ولعلبت عن (ب) و (ج) وهو الصحيح

٥ منهاج الطالبين ٢ / ٧

٦ ينظر فتح الميزان ٢٧١/٤

٧ ينظر نهاية المطالب ٥٨١/٥

٨ ج ٢ / ٧ (١)

١٠ (وكان من كعبه باسطياداً ونحوه) أي الاحتطاب ، والاحتشاش ،  
وأخذ من المعدن ، وقبول الهبة/٧ ، والوصية (في الأصح) ، كما يتعلق [به] المهر ، ومن التصدق

وإذا حجر عليه هبل يؤدي من الأكساب المتجددة بعد الحجر ؟  
وجهاً أصحهما عند البقوي لا ، وعند الإمام نعم وهو الأقرب فعلى الأول  
ما بقي يتبع به إذا عتق وأيسر ، وعلى الثاني لا يزال يستعكس ، فإن عتق أدى من  
أي مال استفاده

ولو باعه ، قال الإمام ، لا يتطاع التملك بالإكساب فيعصي منها ، وقال البقوي  
لا يعصي من كعبه يعني لا تكون أكسابه/٧ مستحقة ، وإنما ذلك دين له  
دفعه ، وسكن منهما خرج على أصله ، ومن يرحم بما قرع بعد العتق ؟

١ (ج) و (د) بالاعطية ، والثلث من ثلث موافقة مباح الطالين ٧٠/٢

٢ مباح الطالين ٧/٧

٣ (٥٤) / ب

٤ مباح الطالين ٧٠/٢

يظهر : روضة الطالين ٥٦٧/٢

٥ (ب) سالف من (د)

٦ قال البقوي : وهل يعصي من كعب يستعكس بعد العتق ؟ فيه وجهان  
أصحهما لا يعصي ، بل يكون له ماله يؤديه بعد العتق

والثاني يعصي لأنه يرمه بدين التلوي - يستعكس بدين التلوي - صار محجوراً عليه التهذيب ٥٥٧/٣

٧ يظهر نهاية الطلب ١٨١/٥

٨ (د) أدى أي من مال ، ولتثبت من ثلث (ج) وهو الأصح

٩ يظهر نهاية الطلب ١٨١/٥

١٠ يظهر التهذيب ٥٥٧/٢

١١ ب (٦٤) / ب



وجهدن : أحدهما ، لا ، لأنه مستحق بالتصريف ، لسابق ، وله أن يتصرف حال الرق  
تصرفاً يرجع أثره إلى ما بعده ، وهما كالخلاف إذا اجزء ، ثم اعتقه في أثناء  
المدد ، هل يرجع بأجره مثله للمدة الباقية بعد العتق ؟

ولو جرى على المأذون أو كانت أمة هوكلت بشبهة ، لا يقضي دين التجارة من  
الأرض ويلازم

ولو مات المأذون ، وعليه ديون مؤجلة ، وفي يده أموال - حلت - ذكره القاضي  
حسين

ولو كان للمأذومة أولاد لم تعلق الديون بهم سواء ولدوا بعد الإذن في التجارة أم  
قبله

ولو أنك [السيد] أم في يد المأذون من مال التجارة فعليه ما أنكف يقدر الدين ،  
ولو قبل المأذون وليس في يده مال ، ثم يلزمه قضاء الديون ، ولو تصرف فيما في  
يده ببيع أو هبة أو إعتاق ولا دين على المبد ، فهو جائز ، وقيل بشرط أن يقدم  
عليه حجباً

ولم تكن عليه دين ، فلا يبعد تصرفه إلا بإذن العبد والحرماء ، وإن أذن انفرماء  
ولم بإذن العبد ، فالأصح أنه لا يجوز ، قاله الهجري .

قال الماوردي : لو كانت ديونه ألقاً ، ويده ألقان : فأراد السيد أن يأخذ الألف  
الفاضلة عن دينه لم يجر ، لأنه كالمترهون ، وقد يهلك أحد الألفين قبل قضاء

١ في (١) امره ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٢ ما بين القوسين ما قطع من (١) والمثبت من (ب) و (ج)

٣ قال الهجري : وإن أذن الحرماء ، ولم يكن العبد ، فيه وجهان

الأصح لا يجوز لأن الدين يتعلق بدعة العبد ، وهو لم يرض به التثبيت ٥٥١/٢

٤ التلويح ٣٧٠/٥

٥ في (١) فإن أرا ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو موافق لما في التلويح ٣٧٠/٥

٦ قال الماوردي : لم يجر لأمرين

أحدهما : أنه كالمترهون بدينه ، وليس من عظيم الربح أن يأخذ منه ما فضل عن الدين

والثاني : أنه يجوز أن يهلك أحد الألفين قبل قضاء الدين فترحم قضاء من الألف الأخرى التلويح ٣٧١/٥

العين ، ولو دفع إلى عبده عشرة ؛ فاشترى بها شيئاً لم يضر ما يوجب في التجارة اتفاقاً ، ولو اشترى المادون شيئاً ، والمولى شريكه ؛ فلا شفعة له فيه ولو كان لرحيم عبداً ، أدن له أحدهما ، لم يجر له التصرف حتى يأتى له الآخر ، ولو أدن له شخص فمضى فمضى بغيره ، وجاز له الشامل وقبضه ، وهذا في المتهاج في باب المصمى<sup>١</sup> ، أصبحهما أنه يتعلق بغيره ما تبين هناك ولو دخل رجل بلدًا ، وغافل الناس ، ورسمه ديون ، فادعى أنه عبد محجور ، فصدقه العراء ، في الرق ، وأنكروا الحبير مما في يده من أموال الناس ترد عليهم ، وما في يده من الأرباح لا تصرف إلى العراء ، وقال أبو حنيفة ، تصرف<sup>٢</sup>

لنا ، أن الرق ثبت ، والأصل في الرق الحجر ، ولو أنكر العراء الرق ، وكان المقر له بالرق حاضر<sup>٣</sup> ، فصدقه ، قال في التتمة فالرق يثبت ، وانحكم<sup>٤</sup> على ما ذكرناه في الصورة الأولى

فلو قال المقر له بالرق أنا أبيع رقبته ، وأخصي ديونكم من ضمه ، لم يحل لهم أحد ، لأنهم اعترفوا بحريته

ولو أقر المادون أنه أحد من سيده ألقا له نهر هـ<sup>٥</sup> ، أو قمت به بيعة ، وعليه ديون فمات ؛ قال المتولي<sup>٦</sup> هـ السهد كذا أحد العراء يقسمهم ، [قال<sup>٧</sup> فعلى هذا لو أقر بآ ، بعض الأعيان حائض حق السهد ليست من مال التجارة يعلم إليه ، وقال

١ (له) ساقط من (ب)

٢ ينظر منهاج الطالبين ١٤٥

٣ ينظر المصنوع ١١٦/٢٥ - ١١٧ ، البحر الرائق ١٠٢/٨

٤ ج ٧٠٣ / ب

٥ في (ب) والحبير على ما ذكرناه

٦ ب ٦٥ / (١)

٧ قصة الإيالة ١ / لوح ١٢٩ ب

٨ (لقد) في (ب) و (ج)

أبو حنيفة لا يسلم إلى السيد شيء مما في يد المأذون بعد موته إلا بالبيعة : كذا قاله المتولي ، وهو مشكك . لأنما قدمنا أن ديون التجارة تقضى من رأس المال . ولعله سقط من النسخة لا قيل ليتجزأ ، وإلا فلا يظهر من كذا يوافق على أن ديون التجارة تتعلق بها ، والإمام قال : إنه لا خلاف فيه كما سبق .

قال الإمام : الديون المطلقة تتعلق بما يستمده بالتجارة . فانفق أصحابنا عليه واحتوا<sup>١</sup> في تلفها برأس المال . ولم يختلفوا<sup>٢</sup> في [تعلق] ديون التجارة بها ، وفي مغلها . بسائر المكسب غير التجارة<sup>٣</sup> خلاف

وأراد الإمام بالديون المطلقة ما يورثه بالتعصاف ، والصمان والشر ، المأذون فيه مطلقاً بغير بحارة أنه إذا كان مأذوناً في التجارة . يتعلق بما يستمده من التجارة . ولو حصر السيد على المأذون . فانقر بعد انحصار بديون سابقة . هل يراحم الغرماء أو يتأخر عنهم ؟ قولان في الفتنة<sup>٤</sup>

١ ينظر فيرون الحقائق ٥ / ٦١٣ ، المهر الرائق ١١٤/٨

٢ قال الإمام : حاميون المطلقة تتعلق بما يستمده بالتجارة . اتفق أصحابنا عليه . وفي نقل ديون التجارة : بسائر مكسبات ، كسب سوى التجارة خلاف المصنف . واحتكم أصحابنا في صدق الديون المطلقة بدين رأس المال . ولم يختلفوا في تعلق ديون التجارة بها . نهاية المطلب ١٨٦/٥

٣ ١ / ٥٦٦

٤ ( ولم يختلفوا ) ، سقط من (ب) .

٥ ( تعلق ) ، سقط من (ب) ، واكتفى من (ب) و (ج)

٦ في (ب) من التجارة ، وغلطت من (ب) كما افترضته ما في نهاية المطلب ١٨١/٥

٧ في (ب) ما يورث

٨ أحسبنا : يتأخر عنهم لأنه في هذه الحالة لو أراد استحداث ديون يتعلق بحصصه لم يقدّر عليه . فهذا الأمر لم يقبل نظراً إلى الخروج بعد تقصده المدة كما لم يملك إنشاء المطلق لا يقبل إقراره به والتأخر يراحمهم به لأن العمل ليس إلى احصاء نعيم . ولا به وقت معلوم . فلو كان بسبب العمل يرد إقراره لأدى إلى تضييع حقوق الناس . لأن العمل يماضي به اعتماداً على أملاكه . وأنه لا يحدد حقوقهم ويتبينها معه في يده . وإذا نزع السيد منتجع إقراره فتأخر حقوقهم إلى ما بعد العلق من غير ضمان ولا رضا السيد . وذلك لا يجوز عامة الإجابة ٢ / ١٧٦

والدينون التي تثبت في الذمة فقط ، ويتبع بها إذا عتق أو مكوثب ، ظاهر المذهب أنه لا يطالب بها ، فإنه يمد مملوك . فهل يملك المأذون الاستقراض بحكم الإذن في التجارة ؟ فيه تردد حكاه الإمام عن القاضي

وترويح السيد ، حرية المأذون ، ووطنها على ما تقدم في البيع واليه ، وحكى الإمام فيما إذا أذن المجد دون الغريم وجهين ، لأنه يبقى مع السيد كحكر مديون ، ذكره في كتاب المحتاج

وإذا وطن بغير إذن العزم ، فهي وجوب المهر عليه وجهان ، ولو أحبلها : فالولد حر ، وإنجازية أم ولد ، وتباع في الدين ، ويجب عليه قيمة الولد .

ولو اشترى المأذون من يعتق على مولاه بغير إذنه : ثم يصح الشراء في أظهر القولين ، سواء اشترى بالعين أم في الذمة . والثاني يصح ، ويعتق إذا لم يكن عليه دين فإن كان : فولان مرتبان . ين قلنا لا يصح هناك : فهنا أولى ، وإلا فقتل يصح ، ويباع في الدين ، وقيل يبطل . قال الزوهري : وهو أحسن

وقيل يصح ، ويعتق ، ويكون دين المراء في ذمة السيد . وإن كان بذمة صاحبه إن لم يكن عليه دين ، وإن كان فهي العتق وجهان : أحدهما المنع ، وهذا كقولنا : في إعتاق الرأسي ، فإن تذاذه فعليه قيمة ، فلو كان ممسراً قال الشيخ / أبو حامد / : ثم يعتق قولاً واحداً

١ ينظر بداية المطلب ١٨١ / ٥

٢ في (أب) كقوله مأذون

٣ في (أ) من يعلق عليه مولاه ، وثالث من (أب) و (ج) وهو المصحح

٤ (فهنا أولى ولا يخلو يصح) سابقاً من (ج)

٥ في (أ) في القولين ، وثالث من (أب) و (ج)

٦ في (أ) الرعي ، وثالث من (أب) و (ج)

٧ ب (٦٥ / ٦٦)

٨ ج (٧١ / ١)

وقال الماوردي: «هل يعقل لمجرد الشراء، ونفع الثمر؟ وجهان ميسر على وجهين في أن غرماء العبد ملكوا حراً بنهيوهم على ما بيده أو لا، ولو اشترى المأذون لنفسه: فهو كغرماء غير المأذون»

عبدك السيد بنسبه السيد

﴿ولا يملك العبد بملك سيده في الأظهر﴾ هو الجديد، وقول أبي حمزة: «كما لا يملك بالإرث وبملك غير السيد، ولأنه مملوك فأنشبه البهيمة، والقديم يملك»، وبه قال مالك، لقوله: «من باع عبداً وله مال» أصاب المال إليه

ومن أحمد روايتان كالقولين، فإن قلنا بالقديم، فهو ملك صميم لا تجب فيه الرخصة على العبد ولا على السيد، والسيد الرجوع فيه متى شاء، وليس للعبد التصرف فيه إلا بإذن السيد.

١ في (ب) ولا يملك، ولقدت من ثبوت موافقته الساج

٢ منهاج الطالبين ٢٠/٢

٣ نظر أدلة المسائل ٢٦/١، ١٩٩/٧، فروع المسائل ٢١٤/٥

٤ قال العراقي في التوسيع ٢، ١٤٩

والقول القديم أنه يملك بملك السيد، لأنه ينسب له ملك المصالح بملك السيد، فكذلك ملك البيع والجدة التي عليه المولى أنه لا يملك لتناقض قوليه إلا لا خلاف أنه لا يملك من غير جهة السيد

ينظر أيضاً فتح المبرور ٣٢٤/٤، روضة الطالبين ٥٢٤/٢

٥ ينظر التمهيد ١٢/٢٦، ٢٩٦/١٢، شرح البروقاني ٣٣٦/٢

٦ الحديث هو «من باع عبداً وله مال، فماله للبايع إلا أن يشتريه، ويبيع»

رواه الترمذي في المعجم ٥١٦/٣، يعنى ما جاء في إيشاع التحل بعد التأخير وسيد له مال

قال الترمذي حسن صحيح، وقال الشيخ الألباني صحيح

كف، رواه الترمذي في المعجم الكبير ١٨٩/٢، ينظر المراد بملك وله مال

وتبو دارد في مسنده ٣٦٨/٣، يعنى في العبد ببيع وله مال

٧ ينظر المعنى ١٢٦/٤، كشاف الفتاوى ٢٨٨/٣

هذه ملكة جارية وقلنا مائتدين<sup>١</sup> فليمد وطنها بئذ السيد في الأصح ، ولا يجوز  
بغير إسناده<sup>٢</sup> في الأصح ، والمنع مطلقاً قول الأستاذ أبي إسحاق<sup>٣</sup>

قال الإمام : ولعله يطرده في أكل الطعام وشرب الشراب يعم ما يقتضيه زوال الملك  
مكالاته ، أو صورة الملك كالمساج ، المسكاح إذا ملخصه بوجهه يحصل وما  
يستدعي كما لا يحصل كتقدير العتق إذا ملكه أبوه وأمه ، ويكفر<sup>٤</sup> بدلان

ولو أولدها فأنولد عبداً لا يعتق عليه لتقصيد ملكه<sup>٥</sup> ، فإذا اعتق عتق  
والدين والعلو عنه على صفة كالق ، فلا يحل لهم الوطء على الجديد

وإن أش السيد فيه وفي حله<sup>٦</sup> على القديم ما ذكرنا

ومن بعضه حر إذا ملك بحريته مائلاً ، واشترى جارية ملكها ، ولا يحل له وطنها  
على الجديد ، ويحل في القديم بئذ السيد ، ولا يحل بغير إسناده ، ومال<sup>٧</sup> ابن  
السيوط إلى أنه لا يشترط الإذن

ولا يحل للمساكنات التصري بغير إذن سيده ، وبإسناده قولان<sup>٨</sup> كتبرعه<sup>٩</sup> ، وقيل : إن  
جرمنا التصري على العبد : فذلك كآب أولى ، وإلا فتولان .

ولو ملك عشرين مائلاً وعائماً<sup>١٠</sup> فملك<sup>١١</sup> كل واحد منهما صاحبه ، فذلك يثبت  
للآخر على الأول ، فهو وكل وكليل حتى يهب مائلاً لعالم ، وعائماً لساكن ، ثم  
جرى ذلك متوهماً لم ينعقد واحد منهما

١ في (د) فله وملكه ، والثبت من (ب) و (ج)

٢ في (د) بغير إذن السيد ، والثبت من (ب) و (ج)

٣ يطره فتح المبرور ١/٢٧١

٤ في (د) و يكفر ، وثبت من (ج)

٥ من قوله ( وأمه ويكفر بدلان ) إلى : انقص ملكه ، ساقط من (ب)

٦ في (ب) وفي حله

٧ في (د) بدل أبي السباع أنه لا يشترط ، والثبت من (ب) و (ج)

٨ ١/٥٦ (ب)

٩ أحد كلامه ( قولان ) مع بداية لوح<sup>٩</sup> ( ١٧٠ ٥٧ )

١٠ في (د) فملك كل واحد ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح .

ولا يعامل عبده فيما ملكه : حتى لو باع منه شيئاً . فما باعه منه راجع إلى السيد  
شماً<sup>١</sup> لا يملكه العبد في الأصح

ولو ألتف ما يملكه السيد : فهل يقطع حق العبد وتكون القيمة للسيد ، أو تقتل  
القيمة للعبد؟ وجهان . أفترهما الانتطاع

ولو أعتقه السيد قبل أن يرجع شيء ملكه : هل يقطع ملك العبد . ويعود إلى  
السيد؟

قال الباقر<sup>٢</sup> لا يسترحمه كما إذا<sup>٣</sup> ملك أم ولد شيئاً ، وقلف بالقديم أنها  
تملكه ، فإن [ الورثة لا يملكون شراعه معها بخلاف ما إذا ملك رقيقه ومات  
فإن<sup>٤</sup> الورثة الانتزاع منه لبقائه على رقه

وقال القاضي حميد : إنه يعود إليه دكره في مكتبة القسامة<sup>٥</sup> ، وما هاته  
القاضي [ حميد ] هو قيس البيع الذي ورد فيه النص ، ويحتاج الباقر إلى  
الضيق ، ولعله معاً أشار إليه من بقاء الرق ، ولو باعه السيد فقد قسماً<sup>٦</sup> حكمه ،  
هنا لم نستشئ المال . وجهناه بقاءً على ملكه ، وكان مأدوماً له من جهة السيد  
الأول في التصرف والتعمر : فهل يحتاج إلى إن جديد من المشتري . أو يستمر  
على ما كان عليه إلا أن ينهاء المشتري ؟

وجهان في النهاية عند التكلام في الأصناف المطلقة ، أظهرهما ، الثاني ، ولا خلاف  
أن للمشتري أخذ المال ، وهو حال محل البائع

١ في ( ) ، فبا باعه منه راجع إلى السيد وما يملكه السيد منه ، وثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح

٢ ثم أجد قول الباقر في المعاري ، ولا في الإقناع

٣ ب (٦٤ / ١)

٤ ما بين القوسين ساقط من (٦) والثالث من (ب) و (ج)

٥ ج (٧١ / ب)

٦ وهذا في (ب)

٧ في (٦) فقال قسماً ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

يقول: قال القاضي حميد: إذا أودع إنسان مالا عند العبد بدو مولاه: وكان ذلك وديعة عند مولاه، فإن لم يكن بإذنه هلك في يده، فلا ضمان على أحد، وإن استهلكه العبد، فهل يتعلق الضمان بدمته أو برقبته؟

فيه وجهان

أحدهما: برقبته، كما لو أكلته ابتداءً من غير عقد، لأن عقد الإيداع ليس هو تعليل المدعى على إهلاكه، بخلاف البيع.

والثاني: ينقض دمه، وهما يبينان عن القولين في الإيداع عند الصبي، [انتهى]<sup>١</sup> والأصح في الصبي أنه يضمن، وقيل أنه يتعلق هنا برقبته، وقد ذكر التراقي<sup>٢</sup> وغيره من القسم في باب الوديعة، وإنما ذكرناه هنا لأجل تصريح القاضي بالقسم الأول، وهو ما إذا كان يأن السيد، وأنه يكون وديعة عند السيد، وإن كان واحداً.

وقد ذكر صاحب الحلوي الصغير هه شئنا لا بد من التنبيه عليها:

أحدهما: أنه قال أنه يؤذي من كسبه من الحجر، ومال التجارة لا رقبته، كالضمان، وإتلافه الوديعة والمهر<sup>٣</sup> والنفقة، هجم هذه الأحكام مع ديون التجارة، وختم إليها إتلاف الوديعة.

والمراد أن إتلاف الوديعة إذا استوعب بغير إذن السيد، وأتلفها في رقبته على الأصح، وقد دمه على وجه، ولا تعلق له بالتكسب، وإن حصل ذلك على ما إذا كان يأن السيد، فقد قلت: إنها تكون وديعة عند السيد، فيتوجه الضمان على السيد، لأنه بإذنها في يده مسلط له على الإتلاف.

١ في (ب) طلب في يده

٢ رد المحتار في (ب) و (ج)

٣ ينظر فتح العزيز ٢/٢٨٦

٤ (و مهر) ما قلناه من (ب)

٥ في (د) فوجب هذا الخلاف، والثابت من (ب) و (ج)



وفي كلام الحاوي<sup>١</sup> م يشعر<sup>٢</sup> بأنه أراد المأدود<sup>٣</sup> ، لأن العبد لا يجوز أن ينكح ، ولا يقبل الوديعة بغير إذن سيده<sup>٤</sup> ، سواء أكان مأدوماً له في التجارة أم لا ؟ فهذا إذن له هيئهما نطق المهر بكسبه<sup>٥</sup> فلا إشكال

وأما الوديعة فهم قال عند عدم الإذن لتعلق بالذمة<sup>٦</sup> ، فبأنه هذا أن يقول بتعلق بالكسب ، لأن الإمام<sup>٧</sup> وغيره أطلقوا<sup>٨</sup> إنما يجب برهه صاحب الحق ، وإن<sup>٩</sup> السيد يتعلق بالذمة والكسب ، وكذلك ضمان لما أذن السيد نطق بالكسب ؛ وإن كان الضمان<sup>١٠</sup> ، التزاماً ، والوديعة ليست التزام ضمان . لكسبه عند صح مع العبد ، والضمنان من الثرم ، وقد أذن السيد فيه

وكل دهر يشت في الذمة إذا كان للسيد إذن فيه لتعلق بالكسب ، ومن يقول بتعلق بالرقبة ؛ فيحتمل أن يقول هذا<sup>١١</sup> يتعلق بالكسب ، لا بما إنما يعدل إلى أثره عند عدم<sup>١٢</sup> إذن السيد ، لأننا لم نجد شيئاً يتعلق به غيرها ، وهذا وحده الكسب ، وليس من شرط التعلق بالكسب أن يكون السيد [ أذن في الإتلاف ، ألا ترى أن لدى المشتري العبد فهداً أو صحيحاً يتعلق بالكسب ولم يأذن السيد ]<sup>١٣</sup> في إتلافه

١ ينظر الحاوي ٣٧١/٥

٢ ب (٧٧ - ٧٨)

٣ ج (١) أنه إذا أراد المأدود ، والثابت من (ب) و (ج)

٤ ج (١) ، تعلق الكسب برهته ، وثابت من (ب) و (ج) ومن الصحيح

٥ ينظر عبارة الطلب ١٦٨/٥

٦ (١) وغيره أطلقوا<sup>٨</sup> ساقط من (ب)

٧ ١ / ٥٧١

٨ ج (١) التمس التزم

٩ قوله لا يتعلق بالرقبة فيحتمل أن يقول هذا ( ساقط من (ج)

١٠ ج (٧٧ - ٧٨)

١١ ما بين التوسيع ساقط من (ب) والثابت من (ب) و (ج)

ويحتمل أن يقال بتعلق بالرخصة ، فقد ظهر لكلام الحاشي الصغير محل على حال ، وقد أشكل على جماعة

ولو أن السيد تبعه [ ٤ ] أن يستأن : فالمصالح على السيد قطعاً ، وقال الإمام أنه لا تعلق له بالكسب ، لأنه لا ينصن الإذن في الأداء منه بخلاف الإذن في الشراء يتضمنه ، انتهى

ويمكن أن يقال في التوبة والموم أن أذن في قبولها للسيد ، فحكمها حكم ما في [ يد ] السيد ، ومن المستأن في ذمته ، لا تعلق له بالكسب والتوبة إن كان التلم بتزويله صريح ، وإن أذن في قبولها للسيد فشرى للمصالح حكمائز أمواله ، ويشتمل بحفظ التوبة فيكون المستأن من الكسب [ أو المودع من الكسب ] على قول الحاشي

وعلى الاحتمال الآخر في التوبة ، ولو وكل سيد المير في بيع عبي ، وسلمها له فأنتمها ، قال القائل يكون صحتها في ذمة السيد قلت ويحتمل أن يكون كالتوبة في غير إذن السيد

١ في (ب) برفقت

٢ رتبة في (ب) و (ج)

٣ في (ج) به الإمام

٤ يظهر عبارة الطلب ٦٧٨/٥

٥ (له) سقط من (ب)

٦ في (ج) في التوبة والشراء

٧ في (د) إن أذن في قبولها السيد ، ولتت من (ب) و (ج)

٨ (يد) سقط من (د) ولتت من (ب) و (ج)

٩ في (ب) و (ج) حكمائز أموال

١٠ ما بين القوسين سقط من (د) ، ولتت من (ب)

١١ يظهر الحاشي ٦٧٩/٥

ولو أودع رجلاً وديعه : فقال المودع لفلانة برصه المودع : إحقظها في هذا البيت . فحفظها في بيت آخر<sup>٢</sup> دون إذن السيد . فقلت : قال القاضي حسين في فتاويه تعلق الصبيان برقبة العبد ولو قال المدهوق إليه : لا يمكنني /<sup>٣</sup> حفظها : فقال المدافع : ادفع إلى علامك ليحفظها : فدفعها بحضوره . فصاعت لا ضمان على السيد وإن دفعها بعينها : فلا ضمان أيضاً .

الثاني قال : وإن استخدمه عزم أقل أجر المثل والتواحب . وهذا ذكره الأصحاب في الفهر والمفحة . وأما هنا فلم يفرصوا له إلا الإمام<sup>٤</sup> : فإنه قال لو استخدم عبده يوماً أو أياماً ، فقبضه يرمه تصحيح المذكور في كتاب الكساح ، وهذا يشعر باستواء الناس : إلا أنه لا يحتاج إلى هذا إلا من يقول إن السيد لا يطالب بالنبوه . ومن يقول أنه يطالب بها فهو استخذه أم لا

ويصح إقرار المأذون بدين المعاملة . ولو أقر بعين في يده أنها عصب أو وديعه لم يمل . لأنه ليس من التجارة . وقال أبو حنيفة<sup>٥</sup> : قبل

ولو حلق العبد زوجته صنع قطعاً<sup>٦</sup> سواء كان مأذوناً أو غير مأذون<sup>٧</sup> . ولو سمن العبد من مولاة دينا بأذنه<sup>٨</sup> ثم أذاه بعد التعتق ، فرجوعه على ما سبق من الوجهين وأحكمهم العبد المأذون وغير المأذون مستثيرة في الأبواب فلتقتصر هنا<sup>٩</sup> على هذا

<sup>١</sup> في (ب) تحفظ

<sup>٢</sup> في (ج) بعض مكسرة مكسرة (آخر)

<sup>٣</sup> ب (٦٨ / ١)

<sup>٤</sup> (فتاوى) سابقه من (ب)

<sup>٥</sup> ينظر روضة الصالحين ٢٦١/٢

<sup>٦</sup> ينظر بداية الطالب ٥ ٤٨

<sup>٧</sup> ينظر الميسرة ٢٢/٢٥ الفهر الزاوي ١١٢/٨

<sup>٨</sup> قوله ( لأنه ليس من التجارة وقال أبو حنيفة قبل ) سابقه من (ب)

<sup>٩</sup> في (ب) و (ج) مأذوناً كان أو غير مأذون

<sup>١</sup> (عما) سابقه من (ب)

النقد ، والله أعلم أن محسن ذلك عالماً بوحده الكريم ثالثاً في الدنيا والآخرة عنه  
وكرمه

١ - ضعف ألفاً شرح المسيحي وأرى هذا الصبح الكبير لخطب الله عامة ، وخطب الشعب الخرافي  
خاصة ، وبركته للجميل وتلقفه على السائل أقول : نعم الله سبحانه وتعالى

## كتاب السلام

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا بَعِثْتُمْ بَدُوْلًا أَوْ لِجَنَاحٍ مُّقْرَّبَةٍ أَفْرَأْتُمْ أَنَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (سورة النساء: ٥٩) ودلائلها من وجهين

أحدهما تفسير ابن عباس: قال: أشهد أن المسلم المضمون في الدفعة إلى أجل مسمى أجله لله في كتابه. وأن في هذه الآية

والثاني: أن المراد بقوله ﴿تَعْلَمُونَ﴾ تبينكم لأن القرص لا يشك فيه الأحل فيقتضي جواز البيع إلى أجل، والسلام بيع إلى أجل

١ ساقط من (ب)

٢ مهاج الحاشيون ٢١/٢

قال النووي في روضة الطالبين ٢/١: يقال: السلام والمسلم. والمسلمة المسلم تطلق لهما على القرض. ويشترط أن يسم القرض إلى أن يفتل منهما إثبات ما في النسخة بدوّل في الحال وقال النووي ٢/١: أما المسلم والمسلم فهما عبارتان عن معنى واحد. فالمسلم لغة سرعية. والمسلم لغة حصرية. والمسلم عن جوره الكتاب والمسلمة والمسلمة السجدة

وقال المسيكي في معجمه للمصنف ١٢، ١٣: والسلام بيع من البيوع المبيحة مستثنى من بيعة الله عن بيع ما يرضى به. قال صاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري الثمرة. وصاحب الثمرة محتاج إلى شيء يرضى به. فظهر أن بيع المسلم من المصالح المحسنة وقد سماه المتقدم بيع المصالح

٣ سورة البقرة ٢٨٢

٤ ج (٢٢) (ب)

٥ قوله (أجله لله) ساقط من (ب)

٦ ينظر التفسير ابن كثير ٢٢/١ - الأم ٢٢/٢ - ٢١ - ٢٠: يفتي ١٨٨/١

قال الشافعي: وإن كان مكلف قال ابن عباس في المصنف: قلنا به في كل دين فهاضاً عنه. لأنه لا معصاة إلا لله

وروي البخاري ومسلم من حديث ابن عباس قال: قدم رسول الله ﷺ / المدينة وهم يسكنون في الثمار المستنقعات والثلث : فقال : " من أسف فليمنع في كَيْل معلوم ، ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم " وأجمعت الأمة على جواز الممنع ، إلا حكاية شاذة عن ابن المسيب أنه أبطله ، وسمع منه وهو مخرج بالكتاب والمئة ، وإجماع الصحابة ، وفي المحرر صدر الباب بالآية ، وقال هي مضمنة بالسلم ، وأشار بذلك إلى تفسير ابن عباس ، وهو مروى / عنه بسند صحيح .

- ١ صحيح البخاري ٢ / ٧٨١ ، كتاب السلم ، باب الممنع في كَيْل معلوم ، بالسف من أسف في شيء من شيء .
  - ٢ صحيح مسلم ٢ / ٢٢٦ ، كتاب المساقاة ، باب الرهن وجواز في الحمض والتمر ، بالسف عن ابن عباس قال : قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسكنون في الثمار المستنقعات ، فقال : من أسف فليمنع في كَيْل معلوم ، ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم .
  - ٣ ١ / ٥٧ (ب) .
  - ٤ ينظر الإجماع لأبي الثمر من ٢ / ٩٢ ، القضي ١ / ٨٥٥ .
  - ٥ ينظر تنقيح المجموع ٢ / ٩٥٢ .
  - ٦ في باب وإجماع الأمة .
- قال في البصر : والأصح في حواله الكتاب والمئة والقديس ثم استدل بالكتاب والمئة ثم قال : من القديس فلا البيع يشمل على ثمن وممنع ، فلما جاز أن يثبت الثمن في المنة جاز أن يثبت الثمن في المنة . وأل بالقديس حاجة إلى حواله السلم لأن أرباب الثمار قد يحتجون أن ما يبيعون على تسليم ثمارهم ، وربما أمرتهم المنة فجوز بيع السلم ، يورثشوا بذلك ، ويرتفع به السلم في الاستصحاب .
- البيان ٢٩٤ / ٥
- ٧ تكملة ٥٦٠ / ٢ (رسالة غيبية)
- ٨ ب ٦٨ (ب)

١٥٥ ( هو بيع موصوف في الذمة )<sup>١</sup> هذه أصح العبارات ، ومع ذلك يرد عليها أنه<sup>٢</sup> ليس  
إذا ورد بالمصطح البيع كإلى بيعاً لا سمياً على ما هو<sup>٣</sup> الأصح في الكتاب ، وحيث  
وجد بيع موصوف في الذمة ، وليس مسلم : فطريق من يصحح<sup>٤</sup> ذلك أن يريد بالمصطح  
المسلم ، ومن يقول أنه مسلم لا يحتاج إلى هذه التريفة  
واسم المسلم خمس يهد العقد ، واسم المسلم مشترك بينه وبين القرض ، وقال ابن  
الرفعة<sup>٥</sup>  
إن الواقعي [ قال ] إن اسم المسلم يشمل القرض ، لكن حد المسلم الشرعي  
بحرجه<sup>٦</sup> ، والواقعي لم يقل ذلك  
ودكر في تعبير المصنف عبارات متقاربة غير ما في الكتاب  
منها ، أنه عقد على موصوف في الذمة تبدل يعطى عاجلاً<sup>٧</sup> ، وهي خلل من جهة أن  
قوله يعطى عاجلاً شرط وليس داخلاً في حقيقته  
ومنها : أنه أسلاف عوص حاضر في موصوف في الذمة<sup>٨</sup> ، وهي كذا في قبلها  
ومنها : تسليم عاجل في عوص لا يجب تعجيله<sup>٩</sup> ، وهي كذلك .

١ منهاج الطالبين ١١/٢

٢ ( أنه ) سقط من (ج)

٣ (أ) حكاه هو ولأثبت من (ب) و (ج)

٤ (ب) (ج) فطريق تصحيح ذلك

٥ كتابه النية ، روح ١٣٣ / ١

٦ ( قال ) سقط من (أ) ولأثبت من (ب) و (ج)

٧ ( اسم ) سقط من (ب)

٨ وقد عرفه ابن الرفعة بما يبي

هو العقد عوص موصوف في الذمة تبدل يعطى عاجلاً كتابه النية روح ١٣٣ / ٢

٩ فتح القدير ٣٩١ : ١

١ المرجع السابق

١١ المرجع السابق

ومعنى لا يجب تمجيله لا يجب أن يكون ممجلاً ، بل يكون حالاً ، و [قد يكون] ممجلاً

وقال الرافعي ، إن السلم والقرض كما اشتركا بالتسمية بالمسلم اشتراك في المعنى ، لأن كلاً منهما إثبات مال في الذمة بمبدول في الحال . ويتبعني أن يأول كلامه على أن القرض فيه شيء من هذا المعنى ، ولكنه ليس مقوضه محضه ، بخلاف السلم كما يأتي في بيانه ، ولو استوى المسلم والمسلم والقرض لمطلقاً ومعنى . لا استوث أحكامهما ، ولو اشتركا في حقيقة المسلم لأحتج مكن منهما إلى شيء يتميز به ، فهل المسلم عقد غرر ؟

فيه وجهان في التحوي ، أظهرهما عند الروياني نعم

١ ( قد يكون ) مضاف من (أ) وإثبات من (ب) و (ج)

٢ قال الرافعي ، وجمع في هذا التفتاب بين السلم والقرض لتقاربهما واشترائيهما لمطلقاً ومعنى أما التفتاب فأنزل كل واحد منهما يسمى مطلقاً

وأما المعنى فأنزل كل واحد منهما إثبات مال في الذمة بمبدول في الحال فتح التقرير ٢٩ / ٢

٣ في (ب) في التسمية

٤ في (ب) يدل في الحال - وفيه فتح التقرير ٢٩٠ / ١ (مبني) . وإثبات من (أ) و (ج) وهو الأصح في مطلقه ومعنى

٥ أحدهما ليس بعقد مكيروغ الأعيان

والثاني أنه غرر حوزة الشرع ينظر التحوي ٢٩٣ / ٢

٦ في (ب) وهو أظهرهما

ومن قوله (إلى شيء يتميز به) يدل المسلم - أي - وهو أظهرهما (مضاف من ج)



سورة  
الفتح

٢٥٥ (يشترط له مع شروط البيع أمور) ذكرها الإمام سبعة تسليم رأس المال في المجلس ، ويكون المسلم فيه ديناً مقدوراً على تسليمه ، معلوم المقدار ، معروف الأوصاف ، والمسلم بقدر رأس المال ، وبين موضع التسليم واقتصر القرائني على الخمسة الأولى ، للخلاف في الآخرين ، فاقصر على المتفق عليه ، وأدرج في ضمنها المختلف فيه ، ويتنعي أن يحذف [ من ] المتفق عليه يكون المسلم فيه ديناً ، لأنه ذكر في الحد كونه مقدوراً على تسليمه معلوم المقدار ، معروف الأوصاف ، لأن ذلك راجع إلى القدرة على التسليم والعلم / المشترطين في أصل البيع ، مع يحسن ذكرها هنا " لما فيها من التقاضيل التي لا بد من معرفتها في هذا الباب ، أما الذي لا بد من اشتراطه زيادة على شروط البيع " ، فالتفق عليه تسليم رأس المال في المجلس ، والمختلف فيه معرفة قدره إذا كان معيناً ، وبين موضع التسليم.

١ منهاج الطالبين ٢١/٢

٢ ينظر نهاية الطلب ٥/٦

٣ في (أ) المسلم فيه - وللتثبت من (ب) و (ج) وهو المصحح

٤ ينظر فتح التمرير شرح الوجيز ٢٩١/١

٥ في (أ) الآخرين

٦ من قوله ١ وبين موضع التسليم [ من ] فاقصر على (ساقط من (ج)

٧ ( من ) ساقط من (د)

٨ في (ب) في الحدود مذكورة

٩ في (د) معروف المقدار معلوم الأوصاف ، وللتثبت من (ب) و (ج)

١٠ ب (أ) ٩١ (ب) (ج) ١/٢٢

١١ ( هذا ) ساقط من (ج)

١٢ في (ب) و (ج) البيع

١٣ في (د) مبروكة ، والتثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

﴿يُصْحِ الْأَيْمَانُ فِي الْحُدُودِ﴾ : يصح إسلام الكفار في الحدود المسلم على أصح الطريقين ، وقيل على القولين من أوجه البيع ، فإن صححنا فقيل لا يعترض عليه حتى يقبض ، وقيل يؤخذ بمسححه ، ولو أسلم إلى مكاتب عتيد العقد : هوجهان

﴿يُصْحِ الْأَيْمَانُ فِي الْحُدُودِ﴾ : ( أحدها ) تسليم رأس المال في المجلس <sup>١</sup> " لدلالة اسم الأسلاف والإسلام عليه . قال الشافعي <sup>٢</sup> : لا يقع اسم السلف عليه : حتى يعطيه ما سلفه فيه قبل أن يعترفه ، ولأنه لو تأخر لكان في معنى بيع المكاتب بالمكاتب <sup>٣</sup> ، ولأن في السلم ضرراً احتمل للحاجة : فجبر بتأكيد الموضع الثاني بالتعجيل . قال ترمذياً قبل قبض رأس / <sup>٤</sup> المال " بطل العقد <sup>٥</sup> ، و به قال أبو حنيفة ، وأحمد <sup>٦</sup> . وقال مالك <sup>٧</sup> : يجوز تأخير مدة يسيره مكاليوم واليومين

١ في (٢) يمسكه ، وللتأنيب من (٢) و (ج) وهو الأصح

٢ أي مجلس العقد ، روضة الطالبين ٢/٥

٣ منهاج الطالبين ٢/٢

٤ قال الشافعي : ولا يقع اسم التمسك فيه حتى يعطيه ما سلفه قبل أن يعترف من سلفه  
الإم ٩٥/٢

٥ في (٢) في السلم

٦ أن تأخير التسليم مأول عقوبة المجهدة في التصرف وغيرها فتح الميزان ٢١/١

٧ (١ - ٥٨٥)

٨ ( المال ) ساقط من (٢)

٩ يظهر فتح الميزان ٣٩١/٤ ، روضة الطالبين ٢/٤

١٠ ينظر ، تسويد للشريفي ٢١٠٥ ، بسقوط للبرهاني ٩٤٣/١٢ ، حاشية ابن عايد ٢١١/٥

١١ ينظر الفتاوى ١٩٩/٤ ، كشاف القناع ٣٠٤/٢ ، الروض المربع ٤٤٧/٢

١٢ ينظر التاج والإحسان ٥١١/٤ الشرح المكنون ١٩٥/٢ ، المواظفة الخواني ٩٩/٣ ، التمر الداني ٥٠٦/١

ولو تفرقا قبل تسليم بعضه بطل قيم لم يقبض وسقط، بقسطة من المسلم فيه<sup>١</sup> ،  
وفي الباقي طرق ذكرتها في باب الريا ، أصحها أنه يصح فيه ، ولا حياز  
وإن تصرفا ، ثم ظهر رأس المال راثعاً<sup>٢</sup> بطل ، وإن كان بعضه راثعاً<sup>٣</sup> ، فعلى الطريق  
وإن وجدته معيها<sup>٤</sup> : فإن كان العقد على عينه تحير في مسح العقد ، وإن كان على  
القيمة : فعلى الخلاف في الصرف ،

وإن ظهر العيب ، وقد تعدد رد رأس المال ، واقتضى الحال الرجوع بالأرض<sup>٥</sup> سقط  
عن المسلم فيه ذلك المتدبر ، كما لو كان العيب ينقص عشر قيمته بمصر<sup>٦</sup>  
المسلم فيه<sup>٧</sup> ، قاله البيهقي وغيره

ولا يبطل في الباقي قولاً واحداً ، لأن رأس المال قد قبض ، وإنما هذا استدراك  
على ما قاله الإمام ، وقال القاضي أبو الطيب يخرج على تعريق الصفقة  
قال الإمام<sup>٨</sup> وإذا سقط الأرض ، فلا يثبت بسببه حياز<sup>٩</sup> لأنه لا حيرة مع حكمهم  
الشرع ، وبطل الإمام<sup>١٠</sup> هنا أن الأرض هل يثبت بمصر الأطلاق عقد<sup>١١</sup> هوات الرد ، أو  
لايد<sup>١٢</sup> من الطلب الجازم ؟ [ فيه ] وجهان أرجحهما عنده الثاني

١ قال الرضاوي والحكم في مبرور كما لو اشترى شئين ففقد أحدهما قبل القبض ففقد المبرور

٢ ٣٩١/١ ، ينظر روضة الطالبين ٢/٤

٣ في (د) بالرجوع بالأرض ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح

٤ قوله ( قيمته ينقص عشر ) ساقط من (د)

٥ قال البيهقي ولو وجد المسلم إليه برأس مال مسلم معيها ، وعيها معيها فهو بالحياز ، وإن شاء فسخ  
العقد ، وإن شاء أجاز

٦ وإن كان قد علم صدق ، أو كان عيباً قد اعتد به مثلاً ، وكان العيب ينقص عشر قيمته سقط عشر  
المسلم فيه التمهيد ٥٧٤/٢

٧ نهاية مطلب ٣٦/٦

٨ ينظر المرجع السابق ٢٢٢/٦

٩ من قوله ( حكم الشرع ونش ) إلى - ينقص الأطلاق صدق - ساقط من (ب)

١٠ في (د) على هوات الرد ولا من - إلخ

١١ ( فيه ) ساقط من (د) و (ج)

ولو حدث برأس المال عيب . ثم اطلع على عيب قديم . وطلب المسلم أرض الحادث  
همل يلزم المسلم إليه ؟ وجهان . إن الزمناه فاعتق لزومه جميع المسلم فيه . وإن قلنا  
لا يلزمه . فمكنا لو هلك في يده . ثم اطلع على عيب

١٢٢٢/١ . ( فلو اطلق . ثم عين وسلم في المجلس : جاز ) أي مع كونه يشترط تسليم  
رأس المال في المجلس لا يشترط تعيينه في أصل العقد . فلو اطلقه . ثم عينه .  
وسلمه في المجلس جاز . وهذا هو المشهور

وقال أبو العباس بن صالح . وطائفة من البصريين لا يصح : إلا أن يكون معيماً .  
فلا يجوز أن سلم بتأخير موصوفة في أثواب ويقبضها في المجلس  
وسبق في التصرف وجه مثله عن أبي هاشم العبادي . لكنه بعيد غريب في النقود  
إنما هو مشهور هناك في الطعام .

وفي كلام الإمام ع ما يقتضي جريان الوجهين في الموصوف الموصوف من  
المعروض . والقطع في النقود . وهو جائز على ما قاله (غير) العبادي في التصرف .  
وأجمعوا على منع أن يحمل الرجل ديناراً له على رجل سناً في طعام إلى أهل .  
لأنه بيع دين بدين

١ ب ( ٩٩ / ١ )

٢ منهاج الطالبين ٢١/٢

٣ لم أقب على مرجعه

٤ ينظر حاشية التبيه . فوج ١٠٢٠ ب

٥ ج ( ٧٣ / ب )

٦ ينظر الإنباج ٢ / فوج ٧٢٢٤

٧ ينظر نهاية المطالب ١٢٧ ، ١٢٨

٨ (عين) سقط من (أ) . والمثبت من (ب)

٩ من قوله ( الموصوف من المعروض . إل قوله . غير العبادي ) سقط من (ج)

١ ينظر الإجماع ١ ٩٤٠ البسوط للشيباني ٢٩/٥ . شرح محضر حلل ٨٠/٦ . الإثم ٧٤/٢ . انصي

ولو كان له شيء من رجل درهم ، فقال : أسلمت إليك الدرهم الذي لي في ذمتك في كذا ، فإن أسلم موحلاً أو حالاً<sup>١</sup> . ولم يقبض المسلم فيه قبل التصرف ، بطل وكذا إن أحضره وسلمه في المجلس على الأصح وأطلق التوثيق<sup>٢</sup> وجهه في أن تسليم المسلم فيه في المجلس ، وهو حال ، هل يعني عن تسليم رأس المال ؟

والأصح : المنع ، وإدعاه لم يكف قبض المسلم فيه ، لأنه شرع ، فلا يفي عن قبض رأس المال الواجب ، وهذا ظاهر إذا ورد بلفظ السلم ، أو بلفظ البيع ، واعتبر ما المعنى<sup>٣</sup> ، فإن اعتبرها اللفظ ، فينبغي أن يكفي<sup>٤</sup> لأن القابض حينئذ يكونه بيع دين بدلين ، فإذا وجد القبض من أي جانب كان زال هذا المحتور وإذا لم يكن رأس المال معيها<sup>٥</sup> فإن كان من الأثمان حمل على بعد التبدل ، وإن كان هيها فنقد حمل على الثالب منها<sup>٦</sup> ، وإلا وجب بيان نقد معلوم ، وحكمه<sup>٧</sup> في ذلك حكم الثمن ، وهو أنه يكفي<sup>٨</sup> في المعلوم بالنقد عن الوصف حالاً كان أو موحلاً وعن أبي إسحاق أنه لا بد من وصف رأس مال السلم<sup>٩</sup> . وعن ابن مزيح أنه يجب في المرحل دون الحال

١ ( أنه ) ماقتد من (د)

٢ في (د) فإن أسلم موحلاً جزأ أو حالاً - النج

٣ يظهر قسمة إيجاباً ، (د) لوج ١٠٠ ب

٤ ( من ) ماقتد من (د)

٥ في (د) لأنه شرع فلا يفي رأس المال

٦ في (د) واعتبر ما المعنى

٧ في (د) أن لا يكفي

٨ في (د) لأن القابض حينئذ ، والثابت من (د) ، وهو الصحيح

٩ في (د) وحله في ذلك

١٠ في (د) يكفي

١١ في (د) وصف برأس المال المسلم ، والثابت من (د) ، وهو الصحيح

وطوحها عريين ، وأنا أحشى أن يكون وهم ناقلهما<sup>١</sup> : مما إذا كان رأس المال معيماً ، ولكن أين الوثقة ذكرهما هنا عن الرئيسي<sup>٢</sup> في [أب] القضاء منقته ، وما أحوشي أن يكون أحدهما وهم ، وتقدير ثبوتهما لا يجري في الثمن ، وإن كان رأس المال عرياً وحسب بيان الصفات التي تحتلف بها<sup>٣</sup> ، لأعراض كالمسلم فيه ، وإن كان معيماً ضيائياً.

٢٤٤ قهر<sup>٤</sup> / رأس المال ، ثم تلف في يده في المجلس ، ففي بطلان السلم وجهين في<sup>٥</sup> البحر<sup>٦</sup> والفتنة<sup>٧</sup> ، وهما كالمال وجهين في تلف الشيء في زمن الحيد بعد قبضه ، فإن قلنا ينسخ عزم بقاء

١ في (٢) وهم ناقلهما وهم ، وأثبت من (ب) و (ج)

٢ الرئيسي هو علي بن أحمد بن محمد أبو الحسن الديلمي ، صاحب أب القضاء ، الخطر ابن الترخيم النقل عنه ، ويظهر منه بالبرهاني ، وهذا المشهور عن أحمد المصنوعين ، روي في أدب القضاء عن بعض أصحاب الأئمة<sup>١</sup> فروى الخطر عن محمد الشافعي عن أبي الحسن عن أبي هارون بن بشار الجوهري عن أبي العباس الأصبهاني

( ينظر طبقات الشافعية المصنوعين ٢٤٢/٥ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣٦٨/١ )

٣ (أب) ساقط من (د)

٤ ١ (٤٨ / ب)

٥ ممكن (فزع) يهيم في (ب)

٦ ب (١٠٧٠ / ١)

٧ في (د) في البحر إلا أني لم أجد هذا في البحر ، وأثبت من (ب) و (ج)

٨ قال في الفتنة ، روح ١٨١/ب

لو أكتف رأس المال في المجلس ، هين يتم به العقد ، أم لا ، فليس هذين الوجهين ، فإن قلنا لا يتم به ، ينسخ العقد ، ويرمى قبضه

﴿ التمس ﴾ ( ولو أحال به ، وقبحه المحتال في المجلس : فلا ) قاله القاضي حميد ، <sup>١</sup> والرافعي <sup>٢</sup> ، وإن جعلها قبيحاً ، لأن الحوالة ليست يقين حقيقي ، والمحال عليه يؤدي عن نفسه لا عن المسلم <sup>٣</sup>

وقدما حللاً في نظيره في الصرف <sup>٤</sup> ، فهاهنا أن يأتي هنا ، وإن يكتفي بها عن وجه

ولو لم يقبحه المحتال في المجلس : لم يصح قطعاً أن قلما الحوالة استيفاء ، لأن لاعتبار هنا القين الحقيقي .

قال الرافعي <sup>٥</sup> ولو قبحه المسلم : وسلمه إلى مسلم إليه حار ، وهذا صحيح على ما جرم به من هلاك الحوالة <sup>٦</sup> فإن قدر القول بصحتها ، فالحق انقل ، واستكتفى به ، ولم يبق بعد ذلك نظير في قبحه ، ولا إقباسه

ولو قال للمحال عليه سلمه : فعمل : قال الرافعي : لم يحكم لصحة المسلم : لأن الإسار في إزالة ملكه لا يصير وكهلاً لعير : لكن يحمل المسلم إليه وكهلاً عن المسلم في القسم ، ثم المسلم <sup>٧</sup> يقتضي قبيحاً ، ولا يمكنه أن يقين من نفسه ، انتهى

١ في التمس ( المحتال ) وفي التمس ٧١/٢ ( المحال )

٢ منهاج الطالبين ٧١/٢

٣ ينظر فتح العزيز ٢٩٢/٤

٤ ينظر المرجع السابق ٢٩١/٤

٥ ينظر الإيضاح ، ٢ ، لوح ٢٩١ / ١

٦ ينظر روضة الطالبين ١/١

٧ ينظر فتح العزيز ٢٩٢/٤

٨ في (١) ولو لم يمسسه ، وضعت من اليد (وإن) وهو موافق لما في فتح العزيز ٢٩٢/٤

٩ ج (١ / ٧١)

١ فتح العزيز ٢٩٢/٤ ، حكما ينظر روضة الطالبين ١/١

١١ في (١) مسلم : والثابت من اليد (وإن) وهو الصحيح ، وضعت فتح العزيز ٢٩٢/٤

وهو تفريع على فساد الحوالة ، ثم الثبوت بأنه لا يكفي لصحة السلم لا شك فيه ، واقتول بأنه لا يصير وكيلاً في إزالة ملكه يقتضي أنه لو ادعى الإقباض لم يقبل قوله

وقد قالوا في المستأجر يؤذن له في المسارة بالأجرة فهذا هو القول قوله ، فيحتج إلى الفرق ، والقول بأن المسلم إليه بصير وكيلاً عن المسلم ، فيه بطلان أيضاً ، لأنه لم يوكفه في القبض ، وإنما وكل ذلك في الدفع ولو أحال المسلم إليه رأس المال على المسلم ، فتمرها قبل التسليم بطل ، وإن جعلنا الحوالة قبضاً ، لأن المبيع في السلم القبض الحقيقي ولو أحصر رأس المال فقال المسلم إليه سلمه إليه ، فعمل صح ، ويكون المحتال وكيلاً عن المسلم إليه في القبض ، فإنه الرافعي ، وهو مبني على ما قدمه من اشتراط القبض الحقيقي ، ولو صدق عن رأس المال على مال لم يصح ، وإن قبض ما صالح عليه .

لو كان رأس المال المعين صيداً ، فأعتقه المسلم إليه قبل قبضه : لم يصح إن اذنه لم يصح إعتاق المشتري قبل القبض ، وإلا فهو هوان ، والعرق أنه لو بعد لصكاي قبضاً حكماً ، وهو لا يكفي في السلم ، صرح بالوجهين المتولي . والرافعي

١ في (أ) والقول بأنه - الخ

٢ في (أ) يودي في المبالغة

٣ قوله ( يظن بأن جعل الحوالة قبضاً لأن المشتري في السلم ) ساقط من (ج)

٤ فتح الميزان ٣٩٢/١ - ٣٩٢ ، حكاه بشر - روضة المطالع ٢/٢

٥ في (أ) على ما قدمه

٦ ( أنه ) ساقط من (٧)

٧ في (أ) حكماً

٨ يظن تنصه الزكاة ، روح ١/١٨٤ ص

٩ يظن فتح الميزان ٣٩٢/١



وهذا احتمالان للفاضي حسي: أحدهما ينعدم العتق ، ويصير قابضاً<sup>١</sup> ، ويلزم العقد ، والثاني لا ينعدم

ولما ذكر الرافعي الوجهين ، وانصرف للدكتور : قال<sup>٢</sup> فعلى هذا إن تصرفاً قبل قبضه ، بطل العقد ، وإن تصرفاً بعده : صح ، وفيه يعود العتق وجهان واحتصر النووي في الروضة<sup>٣</sup> هذا الكلام بأن قال فإن صححتنا ، فنصرف قبل قبضه بطل العقد ، وإلا فيصح ، وفيه تعود العتق وجهان

وكنت أظن<sup>٤</sup> أنه أحسن في هذا الاحتصر ، وبين مراد الرافعي بقوله<sup>٥</sup> (فعلى هذا) ، وأنه يشار إلى صحة إعتاق المشتري ، ويكون التصرف حينئذ مبطلاً قبل القبض ، لأنه يتبين به عدم الملك وعدم العتق فلا قبض حكمي ولا حقيقي وكونه بعد القبض يصح لوجود شرط السلم

والتردد في يعود العتق هو الوجهان السابقان ، أحدهما ينعدم ويكتفي بالقبض الحكمي ، والثاني لا ينعدم : حتى نظرت في<sup>٦</sup> الفتحة<sup>٧</sup> ففهمت أنه قوله (فعلى هذا) أي فعلى قولنا بأنه لا ينعدم العتق<sup>٨</sup> ، وقوله بعد ذلك (يعي يعود العتق وجهان) بينهما التوالي على أن الراعي إذا اعتق ، وقتنا لا يفقد قتل هل<sup>٩</sup> يفند أولاً ، فقد اتضحت المسألة ، ووجب أن يصح في الروضة موضع<sup>١٠</sup> ( مسح )<sup>١١</sup> ( أسطنا ) ، وهرق

١ ب ( ٦ / ١ )

٢ فتح العزيز ٢٩٢ / ١

٣ روضة المطهرين ١ / ١

٤ ( أظن ) ساقط من (ب)

٥ في (ب) في قوله

٦ ( في ) ساقط من (ب) و (ج)

٧ ينظر لغة الإبانة ، لرج ١ / ١٨٥ ب

٨ ( العتق ) ساقط من (ب)

٩ في (ب) وقتنا لا يفند قتل هل - الخ

١٠ ج ( ٧٤ / ١ )

١١ في (ج) موضعاً مسيحاً

القول على قولنا بنفوذ العتق في الأصل وصيرورته قديماً فيه وليس الحوالة بمرور  
المقد هنا على معين . وقولنا إن لم يصحح إعتاق المشتري قبل القبض تبعاً في  
هذه العبارة الواقعة<sup>٢</sup> ، والمريد في زمن الخيار . وعتق المشتري في زمن الخيار إذا  
سكن الخيار لهما كتب بحره فيه يتخرج على أقوال الملك ، فيكون<sup>٣</sup> هنا موقوفاً  
على الصحيح . ومنه يخرج ما سبق من الحكم ، أما بعد الخيار ، وقبل القبض  
فيصح<sup>٤</sup> إلا على وجه شد

وجد رأس المال في المسم إليه ، وقال قبضته قبل التصرف ، وقال المسلم (مر)  
بعده ، وأقام كل منهما بيته ، قال ابن سريج بيعة المسلم إليه أولى ، لأن معها  
زيادة ، وهو القبض قبل التصرف<sup>٥</sup>

قال الشيخ أبو حامد والروائي . وكذا لو وجدته في يد المسلم ، فقال تصرفنا  
قبل القبض ، وقال المسلم إليه بل بعده ، ثم أودعته<sup>٦</sup> أو عصمته . وأقام كل  
منهما بيته ، قال : فلو لم تكن بيته ، فالقول قول مدعي العصمة . ولو قال للمسلم  
إليه تصرفنا قبل القبض ، وأبكر للمسلم<sup>٧</sup> قال الروائي فينته أولى . والعقد  
بحاله ، فلو لم يكن بيته فالقول قول من معه سلامة العقد

في قبضته . (ولو قبضته وأودعه المسلم جائز<sup>٨</sup> لأن الوديعة<sup>٩</sup> لا تستدعي لزوم الملك . ولو  
رأس مال وادعاه المسلم

رأه عليه يدين كس له عليه : قال أبو العباس الروياني

١ (١ / ٤٩) ١

٢ ينظر فتح المبرور ٢٧٢

٣ في (ب) فعلى ، والثابت من (ب) و(ج) وهو الصحيح

٤ ينظر فتح المبرور ٢٩٧/١ ، روضة الطالبين ١/١

٥ في (ب) وقد أودعته

٦ منهاج الطالبين ٢١٠

٧ ب (٢٢ / ١)

لا يصح ، لأنه تصرف منه قبل انقضاء الملك ، فإذن تصرفه ممن بعض الأصحاب أنه يصح المسلم بحصول القبض و سبوا الملك ، ويستأنف إقباضه لئلا ينكح بقوله الرافعي " عن الزواجر " وسكت عنه " ، فأما حكمه قبل إعطائه عن يده لا يصح ، فقد تقدم أن أحد المتصارفين إذا اقتصر من الآخر ما قبضه و رده عليه ، فما بقي له فيه وجهان في الروضة " أن الأصح المنع ، وبما هناك أن الأصح الصحة ، وهذا مثله ، وأولى بالصحة ، و [ أما ] قوله فمن بعض الأصحاب إلى آخره فيبهم أن في صحة السلم خلافاً ، وهو بعيد إن صح

بوجود كونه ( أي رأس المال ) منفعة ويقبض يقبض العين ) ١٠ سواء لو كان رأس المال عيناً أم داراً أم عسراً  
وعنه ابن الزهراء " بأنه المنكح ، إذ لا يمكن فيه القبض الحقيقي ، وهذا اعتدال صحيح إن دل دليل على جواز تكوين رأس المال منفعة ، وهو مما ينبغي أن يبحث عنه .

١ ( منه ) ساقط من ( اليد )

٢ فتح العزيز ١ : ٢٩٢ ، كذا مثل النووي قول أبو العباس في روضة الطالبين ١ : ٢

٣ ( اليد ) و ( أج ) وسكت عليه

٤ ( اليد ) إذا اقتصر الآخر

٥ ( اليد ) و ( أج ) مما بقي به ، والثابت من ( اليد )

٦ ينظر روضة الطالبين ٢ : ١

٧ ( أما ) ساقط من ( اليد )

٨ ( اليد ) خلافاً

٩ ( اليد ) ويقبض القبض منه ، ١ ، وثبت من ( اليد ) و ( أج ) ، وهو الصحيح ، لو اقتضه منهج الطالبين ١ : ٢٧٢ - ٢٧٣

١٠ مناج الطالبين ٢ : ٢٦٧ - ٢٦٨

١١ ينظر فتح العزيز ١ : ٢٩١

١٢ ينظر تنقيح الشبهة ، لوح ١٢٤ أ

ولو أسلم خازية صغيرة في جاريه كبيره جار في الأصح ، فكيف إسلام صغار الإناء في كبرها ، وهل يجري تسليمها عما عليه فيه وجهان جازيان ، حيث ممكن التسليم فيه بصحة رأس المال ، وظاهر المذهب على ما قال الروياني أنه يجري ، ويجب قبوله ، وكلام الجمهور يقتضي القلع في غير الجوازي بجواز إسلام الحرس في الحرس ، وحكم الروياني الخلاف فيه ، ولو جعل رأس المال تعليم سورة من القرآن / جعل القبس بأن يعلم نفسه ، قاله الروياني.

١٢٩ ( وإذا فسخ المسلم ورأس المال باق استردده بعينه ) ، أما إذا كان معيماً في عقد فلا خلاف فيه ، وهو ختمه ، وإن كان مطلقاً ، ولكن عين في المجلس ، فكذلك على الأصح ، لأن العين في المجلس كالعين في التميد .

١٣٥ ( وقيل : للمسلم إليه رد بدله إن عين في المجلس دون العقد ) ، لأن العقد لم يتلوه ، والذي يظهر أن محل هذا الوجه إذا جرى الفسخ بعد التصديق ، أما قبله فيسترد لا محالة ، ولو كان بالعمى استرد مثله ، إن كان مثلاً ، وفهمته إن كان مستوراً .

١ جازيان ( سقط من (أ) )

٢ ينظر كفاية النبيه ، لوح ١٣٥/١

٣ ج ( ٧٥ ، أ )

٤ مناج الطائون ٧٣/٢

٥ ( فيه ) سقط من (أ) )

٦ ينظر مناج المحتاج ١٠٤/٢

٧ مناج الطائون ٧٣/٢

٨ ينظر فتح المعبر ٢٩٢/١ ، روضة الطائون ١ ، ٥ ، معني المحتاج ٤/١

٥٥٥ ( ورعاية رأس المال تكفي عن معرفة قدره في الأظهر ) ويعبر عنه بأنه يجوز أن يكون رأس المال جرافاً ، والقولان فيه في الأم ، وأسحهما ، عند الجمهور هذا ، وبه قال المزني ، وأبو يوسف ، ومحمد ، كمالهم وكل المبيع ، ولأن الحديث لم يشترطه .

والقول الثاني وهو احتياط أبي إسحاق لا يحكمي / بل يجب تكرار قدره ، وكبد صمته ، لأنه لا يؤمن أن يبيع السلم بانقطاع المسم فيه ، فإذا لم يعرف قدره ، وصمته ، لم يعرف ما يردده ؛ وبهذا / قال مالك ، وأحمد .

وقال أبو حنيفة / إن كان مكبلاً أو موروباً وجب ضبط صمته ، وإن كان مندروباً أو مندروباً فلا .

والشهور جريان القويح في الحال والمزحل ، وقيل إن كان حالاً مكفت قطعاً ، وقيل / إن كان مزحلاً لم يكف قطعاً ، فيه كان متقوماً ، وصحبت صمته بالمانعة . قطع الأكثرون بعدم اشتراط معرفة القيمة ، وقيل بطرد القولين

١ منهاج الطالبين ٧٢/٢

٢ ينظر الأم ١٠٢

٣ ينظر مختصر الزملي ٩٠١

٤ ينظر تحفة المقهاء ٩/٢ ، بدائع الصلتح ١٨٧/٥ ، نيل السائل ١١٦

٥ ( اختصار ) موجود في حاشية اليد

٦ ب ( ٧٢ ) / ب

٧ في ( د ) السلم ، والتثبت من ( ب ) و ( ج ) وهو الصحيح

٨ ينظر التفتيش ٢٠٠/١ ، فتح القدير ٢٩٢/١ - ٢٩٤

٩ ١ ( ٥٩ ) / ب

١٠ ينظر المختصر لابن عبد البر ٢٢٢/١ ، الشرح الكبير ١٩٧/٢

١١ ينظر المعنى ١٩٨/١ ، شرح منتهى الإرادات ٩٤/٢

١٢ ينظر تحفة المقهاء ٩/٢ ، بدائع الصلتح ١٨٧/٥ ، تبيين الحقائق ١١٦٠٤

١٣ ( قيل ) ساقط من ( ب )

ولا يترك بين النكود وغيرها ، وموضع الضولين إذا تصرفا ولم يعلف النذر والصحة والقيمة . فإن علمنا ذلك ، ثم تصرفا ؛ فلا خلاف في الصحة ، وإذا اكتسبنا بالرؤية ، فاتفق فسخ ، وتدرعا في فتره ، فاقول قول المسلم إليه ، وإن لم يكف لم يجر أن يسلم في جنس من واحد ؛ حتى يمين رأس مال كل [ واحد ] منهما وأجله<sup>١</sup>

﴿لو جعل رأس المال شيئا لا يصيب بالصحة كالجواهر﴾ قال الأكثرون هو مع على القولين<sup>٢</sup> إن اكتسبنا بالرؤية جار وإلا فلا وجعلوا كل ما لا يجوز المسلم فيه على القولين<sup>٣</sup> ، قال الإمام<sup>٤</sup> ليس ذلك على الإطلاق بل العدة الشبهة إذا عرفها قدرها ، وبالم في وضعها ، وحب أن يجوز جعلها رأس مال ؛ لأنه لا معنى<sup>٥</sup> لاشتراط عموم<sup>٦</sup> الوجود في رأس المال ، وإن شربل إطلاق الأولى على هذا ، وأنه لا مخالف ، ومع المسلم فيها ؛ إنما هو لعدة الوجود

١ رواية في (٢)

٢ ينظر فتح القدير ٣٩٤

٣ قال النووي في روضة الطالبين ٦/٦ إن كنا بالأظهر ؛ جاز ، وإلا فلا ينظر المهذب ٢٠٠/١

٤ في (٣) بالرؤية ، والمثبت من أدبه (٤) وهو الصحيح

٥ ينظر فتح القدير ٣٩٤

٦ قال الإمام

وبو علقان رأس المال دونه لا يصح المسلم فيها ، فمبطلها بالضعف فهو معصن ، وإن القسم أن ذلك موقوفه بوجهية القيمة ، فهذا من عموم النكود إن كان القسم مؤجلا ، وإن كانت فتمتها معدومة فتمت صحت وضعها ؛ فإن عزم على ذلك الوصف ؛ فالأصح صحة المسلم فيه قبل . لم يمتنع المسلم فيها مع إبطال وضعها ؛ لعدة وجودها . وقد مضى أن الشرط في القسم فيه عموم الوجود ، ولا معنى لاشتراط هذا في رأس المال ؛ نهاية المطلب ٩/٦

٧ في أدبه لأنه معنى

٨ في (٣) عدم الوجود ، والمثبت من أدبه (٤) وهو الصحيح

٢٢٥  
٢٢٤ ( الثاني : تكون المسلم فيه ديناً )<sup>١</sup> قد تقدم أن تسميته شرطاً مع أحده في  
حقيقة المسلم لا معنى له ، لكن لا بد من التكامل فيه للأحكام المتعلقة به

٢٢٥  
٢٢٤ ( ولو قال : أسلمت إليك هذا الثوب في هذا العبد : فليس يعلم )<sup>٢</sup> قطعاً .  
نعم الدينية<sup>٣</sup> ( ولا يتعدى بيعاً في الأظهر ) لا اختلال اللفظ ، فإن اسم المسلم  
يقتضي الدينية ، فإضافته إلى العبد تناقض  
والثاني يتعدى بيعاً نظراً إلى المعنى ، وهو بعيد  
ولو قال : عتقت بلا ثمن ، فهي انعقاده فيه ههنا القولان ، وهل يكون مضموناً  
على الثمن وجهاً .  
ولو قال : بعتك ، ولم يتعرض لثمن ، لم يكن ثمة كذا<sup>٤</sup> ، والمبوض مضمون ،  
وهل فيه الوجهان<sup>٥</sup>

٢٢٥  
٢٢٤ ( ولو قال : اشتريت منك ثوباً صفته هكذا بهذه الدراهم ، فقال : بعتك<sup>٦</sup> انعقد  
بيعاً<sup>٧</sup> ) صححه البقوي<sup>٨</sup> وغيره اعتباراً باللفظ ، وهو قول أبي إسحاق

١ مباح الطالين ٢٢/٢

٢ تخرج المبيع

٣ ج ٢٥٥ / ب

٤ مباح الطالين ٢٢/٢

٥ ينظر الوسيط ٢٤٥/٢ ، فتح العزيز ٢٩٥/١

٦ على التمسك - روضة الطالين ٦/١

٧ ينظر ، فتح العزيز ٣٩/١ ، روضة الطالين ٦/١

٨ في (أ) يمتنعه ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو موافق للمباح ٢٢/٢

٩ لأن مثل علم بيع (أ) يستعمل لفظ البيع فيه فقد استعمله في موضعه فتح العزيز ٢٩٥/١

١٠ مباح الطالين ٢٢/٢

١١ ينظر التهذيب ٥٧٠/٢

(وهو مسلماً) ، وهو الأصح عند المرافقين ، والروائي ، والجرجاني ، وعليه يدل من الشافعي في باب الخيار في المثلث ، ونقله الشيخ أبو حامد / وغيره عن مصبه في الإجماع . وهو المختار نظراً إلى المعنى ، والمثلث لا يحاربه لأن شكل مسلم بيع ، فكما أن كل مسلم يبيع ، هو مطلق البيع على المسلم ، إطلاقاً له على ما يتناوله وليس للأول حجة إلا أحد أمرين .

إما أن يقول : إن البيع مختص بالأهليان ، وهذا فاسد : لأنه يلزم عليه مطلق المتمد رأساً في مسألتنا ، ولا فائدة له : إلا شيئاً حكاه [أبو] القاسمي ، إن شئت فهو شد

وإذا أن يقول يبيع الموصوف في الدمة لا يكون مسلماً : إلا إذا عير عنه بالخط المسلم ، وهو بعيد : لأن الألفاظ لا تغير المعنى

وفي الإجازة الواردة على الدمة مثل هذا الخلاف ، قال بعضهم بمراعاة المثلث ، حكما قال به هنا ، ورجح المرافقون ، والشيخ أبو علي مراعاة المعنى ، ووافقهم البيهقي

وورد عليه لحدائقه هنا وأجيب عنه بكثرة الفرز في الإجازة ، وليس في هذا الجواب مقنع ، وكذلك قال الرافعي أن ما صار إليه البيهقي في الإجازة لا يلائم ما صدر إليه في المسلم على أن الرافعي في المحذور وافق البيهقي ، والأكثر خروجاً الخلاف على أن النظر إلى المثلث والمعنى

١ مباح الطالين ٧٢/٢

٢ يهو : الأم ١٣٦/٢

٣ ب (٧٣ / ١)

٤ (أ) مسألتنا من (٧)

٥ ابن التلخيصي هو عبد الله بن محمد بن علي بن شرف الدين ، أبو محمد الفهرستي القسري المعروف بابن التلخيصي ، كان إماماً ، نبلاً بالحق والأصول ، ومحباً للفقهاء ، حسن التصدير ، له مصنفات عديدة ، منها شرح على المختار للإمام ، وشرحاً على التتبيه لمحمد بن أبي ، موطأ سنة ٦٥٨ هـ ينظر طرقات الشافعية المصنوعة ١٦ / ٨ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢ / ٢ (١) من فقه (٢) في الإجازة لا يلائم . إن وافق البيهقي ( مسألتنا من (٣)



وهذا الحل الأول : إذا إن جعلناه شيئاً واجب تسليم الدراهم في المجلس ، ولم يثبت فيه خيار الشرط ، ولا يحوز الإعتراض عن الثوب  
وإن جعلناه شيئاً لم يجب تسليم الدراهم في المجلس ، وثبت فيه خيار الشرط ، وهل يحوز الإعتراض عن الثوب ؟ فيه قولان كما في المتن ، ومنهم من قطع ببلع

تصوير المصنف لمسألة ينبغي أن على هاتين عظمتين لابد منهما .  
أحدهما : قوله بهذه الدراهم أشار إلى أن تكون معينة ، ولو كانت مطلقة ، كقوله الثوب [منك] ثوباً صفة مكدة في نفسك ، بعشرة دراهم في ذمتي ، قال الرافعي : إن جعلناه شيئاً واجب تعيين الدراهم ، وتعيينها في المجلس ، وإن جعلناه شيئاً لم يجب تعيين حمل كلامه على أنه لم يجب التسليم ، أما التعيين فلا بد منه ، وإلا لم يربح دين بدين ، وهو باطل بالإجماع ، ومنه أنه عليه المحامي وأبو علي الغفاري وإسماعيل الحميري

١ قوله ( على أن النظر إلى القطع والنسب وفائدة الخلاف ) ساقط من (ج)  
٢ ( ١ / ٦ )

٣ من قوله ( ولا يحوز الإعتراض ) إلى .. وثبت فيه خيار الشرط ( ساقط من (ج)

٤ ينظر فتح الميزان ١ / ٢٩٥ ، روضة الطالبين ٦ / ٦

عائنه في (ج) الصحيح عسلي الطريقة القاطنة بالبيع ، وقد ذكرته في باب الشفعة عند قوله ( وإنما يثبت ثوب ملك بمساومة )

٥ في (أ) يشتمل على هاتين

٦ ( مثله ) زيادة في (ب)

٧ الإجماع ١ / ٩١

٨ إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن علي بن عبد الله الشيوخ الإمام فخر الدين الحميري شارح  
المذهب ، وله مصنفات غير ذلك كثيرة ، جمع من المتيقن لابي محمد بن إسماعيل وحده ، توفى في

الثانية : إيراد الثمراء [ على ] الموصوف ، وحمله الثمراء دراغم ، وإدخاله الياء عليه

فلو قال اشترت هذا العبد بثوب صفته <sup>١</sup> / هكذا نحن في الإجماع أنه لا يصح أن يتصرفا [ قبل القبض ] <sup>٢</sup> / حتى يقتصر [ العبد ] ، لأنه سلم <sup>٣</sup> ، ومنه ذهبوا فيما سبق إلى الإجماع أنه سلم ، والذي يظهر في الصورة المذكورة القطع بأنه بيع ، لكن القاضي حسم حرجه على أن الثمن مائة

إن قلنا ما اتصلت به الياء ككل بيعاً ، وإن قلنا الثمن النقد ككل بيعاً ولو قال بعته هذا الدبدر بفضيز حصة في الذمة ، حكى الماوردي <sup>٤</sup> الخلاف فيه هل يكون بيعاً أو سلعاً ؟ ويخرج من هذا أنه ليس لنا بيع متفق عليه قطعاً ومعنى إلا إذا باع معينا بنقد

جلود منه ست أو سبع وسبعين وسبعين ( ينظر تعليقات الشافعية المصنوعة ١٨ / ١٣ ، طبعات الشافعية لأبي قاضي شعبة ١٢١/٢ )

١ ( على ) سلفاً من ( ) و ( )

٢ ( ) هذا الثوب بصفته ، والثابت من ( ) و ( )

٣ ( ١ / ٧٦ )

٤ ( ياءه في ( ) )

٥ ب ( ٧٣ - ٧٤ / ١ )

٦ ( العبد ) سلفاً من ( )

٧ ( ) سلم ، والثابت من ( ) و ( ) وهو المصحح

٨ ينظر نهاية المطالب ٢١/٦

٩ انقصور ١٢ صاعاً ، ويعدل ٢٢ ديناراً ينظر الفقه الإسلامي و تراثه ٢٥٨/١

١٠ قال الماوردي : فلهذا احتلف أصحابنا في حكم السلم بلفظ البيع كقولهم بعته هذا الدبدر بفضيز حصة موصوفاً في الذمة ، هل يكون بيعاً أو سلعاً ؟ فقال بعضهم : يكون سلعاً بلفظ البيع ، لأن السلم صنف من البوع ، فمن هذا لا يصح أن يتصرفا قبل قبض الدبدر - وقال آخرون : من أصحابنا : بيعاً ، لأن السلم اسم هو الجنس ، فعلى هذا يجوز أن يتصرفا قبل قبض الدبدر الماوردي ٢٨٩

﴿ الثالث : المتخبط : أنه إذا أسلم بموضع لا يصلح للتسليم ، أو يصلح وتحمله الشره مونة اشترط ببيان محل التسليم ، وإلا فلا ﴾<sup>١</sup> لأنه إذا كان في موضع يصلح<sup>٢</sup> للتسليم ، وليس لحمله مونة اقتضى العرف التسليم فيه ، وإذا لم يكن كذلك تضمنت الأغراض بمختلف الأمكنة [هاشترط التعيين]<sup>٣</sup> . وهذا هو المعنى به من طرق سبعة : أحدها قولان مطلقاً ، والثاني إن عقداً في موضع يصلح للتسليم لم يشترط : وإلا يشترط ، والثالث إن كان لحمله مونة اشترط ، وإلا فلا . والرابع : إن لم يصلح اشترط ، وإلا فتولاه ، والخامس إن لم يكن لحمله مونة لم يشترط ، وإلا فتولاه ، والسادس إن كان له مونة يشترط ، وإلا فتولاه . وهو احتياط التفاضل<sup>٤</sup> وقال الإمام<sup>٥</sup> أنه أصح الطرق والسادس إن لم يصلح وجب نيافته ، وإن صلح فتلاثة أوجه ، ثانيه إن كان لحمله مونة وجب<sup>٦</sup> ، وإلا فلا . هذا كله إذا كان المسلم موجلاً<sup>٧</sup>

١ ج ٢ (١) و (٢) لا في موضع ، وثبتت من (ج) رواه عنه الشيخ ٧٢/٢

٢ مباح الطالبيين ٧٢/٢ ٧٢

٣ ج ٢ (ب) لا يصلح بالتسليم

٤ ج ٢ (أ) ضابط

٥ هـ بين القوسين سابقاً من (أ)

٦ ج ٢ (أ) والخامس إن كان لحمله مونة ، وثبتت من (ج) وهو الصحيح

٧ ينظر فتح العزيز ١٠/١ ، وروضة الطالبيين ١٢/٤ - ١٣

قال الرازي : ووجه لاشتراط التعيين أن الأغراض تنقسم بثبوت الأمكنة ، فلهذا من التعيين قبل البيع ، كما أن باع يدر فهم وجه البيع بغير محالة ، ووجه عدم الاشتراط به قال أحمد القيس على البيع ، فإنه لا حاجة فيه إلى تعيين محال التسليم ، ووجه الفرق بين توضيح المصالح وبين التماثل المقتضى العرف بالتسليم في كل موضع نصيب ، وبمختلف الأغراض في غيره ، ووجه الفرق بين ما لحمله مونة وغيره قريب من ذلك فتح العزيز ١٠/٤

٨ ينظر نهاية المطالب ٣٨/٦

٩ ينظر روضة الطالبيين ١٢/٤ - ١٣

أما السلم الحال - فلا يشترط فيه بيان محل التسليم ، ويمكن موضع العقد للتسليم كالتبع ، لكن لو عينا غيره جاز بخلاف التبع ، لأن السلم يقبل التأجيل<sup>١</sup> فقبل شرطاً يتضمن تأخير التسليم والأعيان لا يحتله

حكاه، قاله الشيخ أبو حامد، والرافعي<sup>٢</sup>، وغيرهما<sup>٣</sup>

ولا يمارسه ما سبق عن الماوردي<sup>٤</sup> في بيع الأعيان العائنه : أنه يعين بلفظه ، ويجب التسليم فيه

ولو شرط بلد العقد لم يصح ؛ لأن تلك المسألة في الغالب المتخلف في بيعة يجرى الماوردي من الصفات المشترطة<sup>٥</sup> فيه فمكر بلده ، ويتعلق بها عرض صحيح فيتعين ، في البيع المعين الحاضر أو العائنه الذي رُئي قبل [ذلك] ، ولا يفترضه ، فالعرض متعلق<sup>٦</sup> بعينه لا بمكانه ، فيجب تسليمه في موضع<sup>٧</sup> العقد

وحكم الثمن في الذمة حكم السلم<sup>٨</sup> فيه ، فإن كان مبيعاً فحكمه كالتبع ، وفي التمس<sup>٩</sup> أن الثمن ، والأجرة ، والصدق ، وعوض البيع ، والكتابة ، ومال

١ في (١) القاهر ، و أثبت من (ب) وهو الصحيح لوافقته فتح الميزان ١٠٤/١

٢ يظهر فتح الميزان ١٠٤/١

٣ كالتنوير في روضة الطالبين ١٢/٤

٤ ينظر الحاوي ٢٦/٤

٥ في (ب) لا يشترط فيه

٦ (تلك) (ساقط من (١))

٧ في (ج) يتعلق بعينه

٨ في (١) بموضع العقد ، وفي (ج) فوجب تسليمه بموضع العقد ، وأثبت من (ب)

٩ في (١) حكم المسألة فيه ، وأثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

١٠ يظهر تنبيه الإنباء ١٤ لرح ١٦٩٧

١١ ب (١٧٥ - ١٧٦)

الصلح من دم العمد - وككل عوض منقزم في التمة حكم السلم الحال<sup>١</sup> إلى عني  
للتسليم مكان جلا : ولا يعني موضع العقد

١٢٢٢ حتى شرطاً [ التميز ] ، فلم يعني : فسد العقد ، وإن لم بشرطه . فعني  
تسليم ، وعند الإطلاق يحمل على مكان العقد على الصحيح<sup>٢</sup> ، وبإل التمة<sup>٣</sup> أنه  
إذا لم يكن<sup>٤</sup> لحمله مؤنة ، سلمه في أي موضع صالح [ شاء ، وحصى وجه<sup>٥</sup>  
أنه إذا لم يكن صالحاً للتسليم ، حمل على أقرب موضع صالح ]<sup>٦</sup>

١٢٢٣ لو عني موضع ، فحرب ، ومصار لا يصلح : فتهيل يتعين ، وقيل : لا ، فخرج<sup>٧</sup>  
وللمسلم التخير ، وقيل يتعين أقرب موضع صالح ، وهو الأقهر<sup>٨</sup>

١٢٢٤ قال في التهذيب<sup>٩</sup> لا يعني بمقتضى العقد ذلك الموضع بعينه ، بل تلك<sup>١٠</sup> المحلة فخرج

١ في (٥) السلم في الحال ، والخب من (ب) وهو الأصح

٢ (التبيين) سقطت من (٥)

٣ يظهر فتح العزيز ١٠١/١ ، وخطه المطابقين ١٢/١

٤ يظهر التمة الإيفاء ١/ لوح ١٩٢ ، لوح ١٩٣

٥ ج (٣٦) / ب

٦ ا (٦٠) / ب

٧ ما بين القوسين سقطت من (٥) ، وسقطت من (ب) و (ج)

٨ من قوله : فخرج : لو عني - إلى - وهو الأقهر ، سقطت من (ب)

٩ قال في التهذيب ٥٢٢/٣ غير قلنا يتعين مقتضى العقد ، لا يعني به عني ذلك الموضع ، بل تلك المصلحة

١٠ (تلك) سقطت من (ب)

فدعنا أنه في البيع يتعين موضع العقد ، وقال القاضى حسين : إن البائع إن  
أتى بالبائع في أي موضع كس ، أجزأ للبشري على القبض ، وأي موضع طلبه  
البشري ، وكس قد وهو الثمر ، أو قلنا بإحسان البائع ، فإنه يحير على التسليم؛  
فقدنا فإنه في آخر السلام ، ويحتمل الجمع بينه وبين ما قلناه ، بأن المراد هنا لا  
يحوز اشتراط غيره ، وفيه نظر . والإطلاقان محتملان

ولو اشترط تسليم المسلم فيه بملك لزمه في أولها ، ولا يكف بقله<sup>١</sup> إلى منزله ،  
ولو قال [ في ]<sup>٢</sup> أي موضع شئت من البلدان عهد السلام<sup>٣</sup> ، ولو قال في أي  
موضع شئت من البلد الصلاني<sup>٤</sup> ههنا ككس واسعاً كالبحيرة وبعداد لم يجر ، وإن  
كان صغيراً جاز  
ولو قال بالبحيرة أو ببعداد لم يجر ، وإن قال بالبحيرة وبعداد<sup>٥</sup> فوجهان  
أحدهما : يفسد ، والثاني : يحمل على التصريف

ولو أسلم حالاً في موضع لا يصلح للتسليم ، ينبغي أن يفسد العقد ، وعليه يدل (أخر)  
كلام اللوردي<sup>٦</sup> ، إلا أن يقول بما قاله القاضى حسين ، فيبني أن يصح ويسلم في  
موضع صالح

١ في (ج) هناك

٢ في (د) تلكها ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٣ في (د) سقط من (د)

٤ في (د) عهد التسليم ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٥ في (د) ولو قال ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٦ ينظر المعنوي ٣٩٢/٥

٢٢٤ (ويصح حالاً وموجلاً) أما موجلاً فيشتمل ، وأما حالاً فلا بد إذا جار موجلاً اسم  
 حالاً يجوز حالاً وهو من العذر أبعد [أولى] ، ويقسم هذا بالكتابة ، وأجيب بأن  
 الأصل في الكتابة لعدم قسرة العبد ، والحلول ينافي ذلك  
 وقال أبو حنيفة لا يجوز العلم الحال ، لقوله في الحديث " وأجل مأكول " ، وأورد  
 عليه أنه حور في المذخور والمعدود ، مع أن الحديث إنما هو في المكمل والموزون

ووافق أبا حنيفة على منع السلم [الحال] مائة<sup>١</sup> وأحمد<sup>٢</sup>

٢٢٥ ( فإن أطلق انقضى حالاً )<sup>٣</sup> كالتشتمل في البيع<sup>٤</sup> ( وقيل لا يشق ) لأن المعتاد في  
 السلم التأجيل ، فيجوز عليه ، وهو مجهول فيصمد  
 واختار الغزالي<sup>٥</sup> هذا في الوجيز ، ونسبه إلى النضر ، وليس حكماً قال : بل في  
 الأم<sup>٦</sup> وإن لم يحكم له أجل فكان حالاً ، وبني الطائري<sup>٧</sup> الخلاف على أن الأصل

١ مهاج الطائرين ٢٢/٢

٢ (أبو) ساقط من (1)

٣ ينظر المعبر التراتبي ١٧٤/٦ ، حاشية ابن عابد ٣٢٢/٥

٤ (لعمال) ساقط من (2)

٥ ينظر الحنفية لابن عبد البر ٢٢٧/١ الموسوعة الفقهية ٩٩/٢ النشر المدني ٥٦٦/١

٦ ينظر الفقه ١٩٢/١ ، شرح منتهى الإبراهيم ٩٦/٢

٧ مهاج الطائرين ٢٢/٢

٨ ب (١٠٢٥ / ب)

٩ مهاج الطائرين ٢٢/٢

١٠ قال الغزالي في الوجيز فإن أطلق فيه مجهول على الأجل لاقتضاء المادة الأجل ، فإن أطلق لم يصح  
 الأجل قبل التثريب حاشي على الوجيز مع فتح العزيز ٢٩٦/١

١١ ينظر الأم ٢٦/٢

١٢ ينظر الحاوي ٢٩٦/٥

في المسلم ، الحلول أو ، لأجل ، وفيه ثلاثة أوجه ،<sup>١</sup> ثالثها : أنهما سواء ، ومحل هذا الخلاف إذا كان المسلم فيه موجوداً - فإن كان معدوماً لم يصح

شرط المطالبة متى شاء ، فهو حال في أول أوقات الامتصاص ، ولو شرط متى شاء من قبل أو بهاء ، هودهان<sup>٢</sup> أحدهما / يبطل المسلم ، والثاني ، يصح ، ويحسن على رمان الإمكاني المعروف ، حكاهما الماوردي

أطلق العقد ثم الحقاً أولاً في المجلس ، فالذهب لعمومه ، ولو صرحاً بالأجل (سواء في العقد ، ثم أسقطه في المجلس سقط) وصدر جالاً<sup>٣</sup> ولو عقداه حالاً ثم جعلاه مؤجلاً ، أو مؤجلاً فأجل ، ثم راداً فيه أو نقضاً في المجلس صح في جميع ذلك على المذهب

الشروط المصد للعقد إذا حذف في المجلس : هل يفسد ، ويذهب العقد انفس منجهاً<sup>٤</sup> الصحيح ، لا ، وفي وجه ، لو حذف<sup>٥</sup> الأجل المجهول في المجلس انتدب صحيحاً ، واحتلوا في جريان هذا الوجه في سائر المسندات كالخيار والرهن العائد وغيرهما<sup>٦</sup>

١ - حذفاً أو الأسس فيه التامين لا انعقاد الإجماع على جوده ، والحلول خاصة فيه

والوجه الثاني أن الأصل فيه الحلول لاتعقد المر فيه ، والتأجيل رخصه

والوجه الثالث أن الأمرين فيه سواء ، وبمن احتجوا أن يظنون أصلاً بأثر من الآخر فقيام الدلالة

عليهما ، وخوار السهم معهما ، البحاري ٢٩٧/٥

٢ - ج (١٧٧ / ٦)

٣ - ينظر روضة الطالبين ٧/١

٤ - في (ب) لو حذف

٥ - ينظر فتح العزيز ٣ / ٢٩٧ ، روضة الطالبين ٧/١



قال الإمام والأصح تحصيصه بالأجل ، لأن فيه وبين المجلس مناسبة في أن المانع لا يملك مطالعة المشتري بالعلم ، واختلفوا في زمان حيار الشرط ، هل يلحق بالمجلس في حذف الأجل المجهول بمروراً على هذا ، التوجه الضعيف ٩ والأصح لا

ويشترط العلم بالأجل ، أي إذا ذكرنا أجلاً للحديث ، فلا يصح تأقيته <sup>بشرط</sup> بالحصص والديمان ، وقسوم الحاج ، خلافاً لما ذكره وقال أبو ثور: [ يجوز بالحصص ] ولا إلى العطاء ، إن أراد ومثله ، وإن أراد وقت حروجه ، وقد عين المصلطون له وقتاً جاز ، بخلاف ما إذا قال إلى وقت الحصة إذ ليس له وقت معين ، وفي صحة تأجيل الصص بوقت الحصة وجه ، ولو قال إلى الشئ أو الصيف لم يجز ، إلا أن يريد الوقت.

وقال ابن خزيمة من أصحها يجوز لتوقيت بالحصص ، وهو شاذ ، ومحتاج بما روى أنه <sup>بشرط</sup> اشترى من يهودي شيئاً إلى الميسرة ، وهذا الحديث إن صح روجح

١ ينظر نهاية المطلب ٢٢/٦

٢ في (٢) وختلف في حريم حيار الشرط ، والمثبت من (أ) وهو الصحيح ويطلق ما في فتح العزيز ٢٩٧

٣ ينظر فتح العزيز ٢٩٧/٤

٤ منهج الطالبين ٧٢/٦

٥ ينظر فتح العزيز ٢٩٧/٤ ، وروضة الطالبين ٧/٤

٦ ينظر التاج والإكليل ٢٥٨/٤ ، الشرح الصغير ٢٠٥/٢

قال الترمذي في فتح العزيز ٢٩٧/٤ وأما على المذهب

لأن ذلك يقدم مرة ويؤخر أخرى ، فاشبهه بغيره بطار

٧ ما بين القوسين مسقط من (٢) ، والمثبت من (أ) و (ج)

٨ (١ / ٦١)

٩ ينظر فتح العزيز ٢٩٧/٤ ، وروضة الطالبين ٨/٤

١ ابن خزيمة هو محمد بن إسحاق بن حريم بن الميزان بن عبد الح ، أبو يعقوب المصنف التيساري المصنف الإمام ، ولد سنة ٢١٢ هـ ، وتوفي سنة ٢٤١ هـ ، أحد من تروى والرويع ، وقال فيه الراجح استنداده منه أكثر مما استنداد غيره ، وقال الحافظ مصنفاته تروى عن مائة وأربعين مختلفاً بكون

قوله ، وأحبب الأسحباب عنه بجوارير . أحدهما : لعل الوقت<sup>١</sup> كان معلوماً والثاني أنه من رواية خزيم بن هملوة<sup>٢</sup> ، وإدراك أحمد فيه عملة إلا أنه صندوق<sup>٣</sup> . قال ابن المنذر ولم يتابع عليه ، فأحبب أن تكون من غلاته ، انتهى .

المسائل ، والمسائل تصنيفه أشرف من مثله غيره ( ينظر طبقات الشعبة الكبرى ١/٢٠٢ ، طبقات الشعبة لأبي حنيفة شيبه ٩١/١ )

١ ينظر فتح الباري ٢/٦٨٧ روضة الطالبين ٨/١

٢ ينظر روضة الطالبين ٨/١

٣ في (اب) واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم

٤ رواد الترمذي ٥١٨/٢ في باب ( ما جاء في تحريمه في الشر ، إلى أجل ) من غلاته قالت : حكى علي رسول الله ﷺ ثوبان شطرون غلاتهم ، فكان إذا فقد طريقاً شلاً عليه ، فقدم من التميم فزال اليهودي فقلت : لو بعث إليه فبشيت منه ثوبان إلى عيسره فزعموا إليه ، فقال قد علمت ما يريد بما يريد من يذهب بمالي أو بدينهم فقال رسول الله ﷺ : طعاب قد علم أني من أتتكم الله وأتدعكم للإمامة

قال الترمذي : حيث غلاته حيث خمس خروجه مطروح ، وقد رواد شعب أيضاً عن عسرة بن أبي حمزة قال : سمعت محمد بن فراس البصري يقول سمعت أبا داود الطيالسي يقول سئل شعبة يوماً عن هذا الحديث فقال : سمعت أحمد بن حنبل يقول : قال أبو حمزة عن عسرة بن أبي حمزة فقلت : رآه قال وحمزة في القوم ، قال أبو حمزة : أي زعموا بهذا الحديث

سما رواد التميمي في نسخة ٢٩١/٧ ( التبع إلى الأجل ، علوم )

روى التميمي في نسخة ١٥/٦ ، عن سفيان قال : قالت عائشة : سمعنا ناجر يحتاج فقال : يا رسول الله لو أنفقت هذاين الثوبين لعلهم منك ، وأرسلت إلى فلان الناجر : هياك ثوبين إلى عيسره ، فبعث النبي ﷺ أن أرسل إلى ثوبان إلى عيسره ، فقال : يا محمداً يريد أن يذهب بمالي فقال رسول الله ﷺ : والله لقد علموا أني أدعهم للإمامة ، وأحذهم لله

ثم قال التميمي : على هذا الحديث فقال : فهذا محمول على أنه استعمل البيع في العسرة لا أنه عقد إلهياً ببعاً ، ثم هو أجابه إلى ذلك أنه لم يثبت وقتاً معلوماً ، أو بعدد البيع معلوماً ثم يسميه متى من أيسر قال ابن حجر في فتح الباري ٤٣٥/١ ( مستجاب التمام )

أشار ابن خزيمة من تشكيكه تأويله ابن العسرة ، واحتج بحديث عائشة أن النبي ﷺ بعث إلى يهودي أربعين إلى ثوبان إلى العسرة ، وأمره أن يبيعها ، وطعن ابن التميمي في صحة هذا وهم فيه ، والحق أنه لا دلالة فيه على التطويب لأنه ليس في الحديث إلا مجرد الاستعداد ، فلا يقتضيه أنه إذا وقع العقد قيد بشرطه ولذلك لم يسمه القوم .

ب ( ١٩٦ - ١ )

والحديث في التسميات<sup>١</sup> ولمنعه عن عشقة رضي الله عنها أن النهي<sup>٢</sup> نعت إلى  
يُؤدِّي أن نعت في توبيخ إلى التيمنة<sup>٣</sup>

ويظهر من هذا اللفظ جواب ثالث وهو أن هذا ليس بعقد ، وإنما هو استدعاء  
فإذا ورد العقد ورد بشرطه ، ولهذا لم يصف التوبخ

١ ( فإن عين شهوز العرب ، أو القوس ، أو الروم جاز ) أما شهوز العرب <sup>الذين</sup>  
هذا لإجماع<sup>٤</sup> ، وأما شهوز القوس والروم على الصحيح<sup>٥</sup>  
وقال الماوردي إن مكان المتعافدان من العرب الذين لا يعرفون أوقات ذلك من  
الأشهر الهلالية لم يحر ، هار ككاف من القوس ، أو من غيرهم ، فمن يعرف  
مواعيد أوقات ذلك من الأشهر الهلالية ؛ حتى لا يحصى عليهم / كما لا يحصى

- ١ حرزي بن عمار بن أبي حفصة ، أبو روح ، حوّل القوس الأري ، روى عن شعبه ، وقرة بن خالد ، و  
روى عنه ابن النديم ، وإبراهيم بن خزيمة ، قال صه صاحب التكميل ٢٩٤/١ مصروق بهم ، شبهة صفة
- ٢-١ هـ ( ينظر تهذيب الكمال ٢٢٥/٤ ، التكميل والتجويد ١٥١/١ )
- ٣ ينظر ضعفاء المعاني ٢٧٠/١
- ٤ من التسميات ٢٩٤/٧ ( البيع إلى الأجل العلوم ،
- ٥ في ( التوبخ ، والمثبت من (ج) وهو الصحيح
- ينظر فتح الهادي ١٣٥/٤
- ٥ سراج الطالبين ٢ ٧٢
- ٦ ينظر الإجماع ٩٢/١
- ٧ لأنها مسروقة مصبوغة فتح القدير ٢٩٨/٤
- ٨ في (ج) وإن سكت
- ٩ من قوله ( فإن سكتة من القوس ) إلى من الأشهر الهلالية ( ساقط من (ج)
- ١٠ ج ( ٢٧ / به )

عليهم<sup>١</sup> شهر الأمانة ، فقال الهنداويون يجوز ، وقال البصريون لا يجوز ،  
ويكون المقيد باطلاً

والتأجيل بالبرور والنهران : كالتأجيل بشهر الصوم والروم الصحيح<sup>٢</sup> حوره ،  
وفيه الخلاف الذي نقله الملوذي ، وكذا التأجيل بعيد اليهود الذي يسمونه  
العطير ، بعيد النصارى الذي يسمونه المصيح ، والذي نصر عليه الشافعي<sup>٣</sup> فيهما  
أعني عيد اليهود وعيد النصارى<sup>٤</sup> التبع ، وقال الأصحاب ، إن علمها المسلمون  
دونهم ؛ فالأصح الجواز ، وهو قول النبذيين<sup>٥</sup>

قال الإمام<sup>٦</sup> ولا وجه للمنع إلا التأقيت بأعياد الحكام  
وإن لم يعرفها المسلمون إلا منهم اتفق الأصحاب على التبع ، واستترك<sup>٧</sup> ابن الصباغ  
ما إذا كانوا عديداً كثيراً في البلاد الكبار يستحيل توأمتهم على التكذب ،  
وسائر [ أعياد ]<sup>٨</sup> الحكام كذلك ، وإذا قلنا لا يجوز التأجيل به ، فهي تأجيل  
الصمان بها وجهان

وإذا قلنا يجوز التأجيل بها ، وهو قول الجمهور ، هل عرفها المتأخرون دون  
غيرهما كمن في الأصح ، وقيل لابد من معرفة عدلين موافقين ، والمرق على  
الأصح من هذا والمسلم فيه أن الأجس يحتفل فيه ما لا يحتفل في الأوصاف

<sup>١</sup> عليهم ساقط من (ب)

<sup>٢</sup> في (ب) الأصح ، وأثبت من (أ) و (ج) وهو موافق لما في روضة الطالبين ٨/٤

<sup>٣</sup> لأحمد يومان مطوميل كالكبد وعرفة وعتقوا ، فتح المبرور ١ ، ٣٩٨ ، كتب بطر روضة الطالبين ٨/٤

<sup>٤</sup> بطر الأم ٦٦/٣

<sup>٥</sup> بطر فتح المبرور ٦٩٨/٤ ، روضة الطالبين ٨/٤

<sup>٦</sup> قال الإمام<sup>٧</sup> جعل له إلا احتساب التأقيت بموافقت الحكام نهاية مطلب ٣٢٦/٦

<sup>٧</sup> في (أ) وأثبت من (ب) و (ج) وهو المصحح

<sup>٨</sup> (أعياد) ساقط من (أ)

<sup>٩</sup> في (ب) قال القائل وإذا قلنا

<sup>١٠</sup> أنهما قد احتفلوا فلا بد من مرجع روضة الطالبين ٨/٤

﴿هَذَا أَطْلُقُ﴾ أي شهرٌ (جعل على الهلالي) وهو ما بين الهلاليين لأنه من الشهر  
عُرف بالشرح/، وكذلك السنة إذا أطلقها تحمل على الهلالية

والمعنى

وقد صرح بها في المحرور وأغفلها المفهاج.

وإن قيد بالسنة الرومية أو العارسية أو الشمسية أو الهندية تقيد . والعديد  
ثلاثمائة وستون يوماً قاله الرافعي

والشهر الحدي ثلاثون [ يوماً ] ، والسنة الشمسية لم يصورها المفهاج ، وهي  
ثلاثمائة وخمسة وستون يوماً وربع يوم ، أولها الحمل ، وبما يجعل أولها الميزور .  
والهلالية أولها المحرم ، وقد استقر التاريخ الإسلامي من هجرة النبي ﷺ إلى  
الدينة ، وكذلك في ربيع الأول ، وهو أول سمي الهجرة ، ثم قدم عنه شهرين ،  
واستقر أول السنة المحرم من زمان الصحابة كس عثمان بطرح العطاء فيه

١ منهاج الطالبين ٧٢٠٢

٢ في (١) أي الأشهر ، وثابت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٣ منهاج الطالبين ٧٢٠٢

٤ ب ١٠٧٦ / (ب)

٥ في (١) وكذلك السنة إذا استقر على الهلالي . وثابت من (ب) وهو الأصح

٦ قال في المحرور ٥٦٢/٩ (رسالة عليه) ، ومطلق الشهر والمعين يحمل على الهلالي

٧ لكن النووي صرح بها في روضة الطالبين ٩٠١ فقال ثم أجلا إلى سنة أو سبعين مظهرا ، حمل على  
هلالي

٨ قال الرافعي ، ولو قال بالعدد فهي ثلاثمائة وستون يوماً فتح الميزور ٢٩١/١ . حكاه قال بذلك النووي  
في روضة الطالبين ٩/١

٩ ( يوماً ) ساقط من (١) و (ج)

١٠ ينظر : فتح الباري ٣٦٨/٧

١١ ينظر : التمهيد لأبي عبد الله ١٨ ٦

عإذا قال إلى سنة كذا ، حل بأول ليلة منها ، وإذا قال إلى شهر كذا ، حل بأول ليلة منه .

ق ( هـ ) انكسر شهر ، حسب الباقي بالأهلة ، وتتم الأول ثلاثين ، والاصح  
شمس شهر  
شهر  
سنة تأجيله بالعيد وجمادى ، ويحمل على الأول ، العلم بالأهل يحصل بطريقين أحدهما بتقدير مدة الأجل ، سواء تعين وقت الحل ، أم لا ؛ فتؤوله إلى ثلاثة أشهر ، أو عند انقضاء ثلاثة أشهر ونحو ذلك ، فإن جرى العقد في أول الشهر اعتبر الجميع بالهلال تامة كانت / أو ناقصة ، وإن جرى بعدما مضى بعض الشهر عد باقيه بالأيام ، واعتبرت الشهور بعد الأهلة ، ثم يتم المنكسر ثلاثين ، وفيه وجه أنه إذا انكسر الأول انكسر الجميع ، فيعتبر الكل بالعيد<sup>١</sup> وضرب الإمام<sup>٢</sup> مثلاً لتأجيل<sup>٣</sup> ثلاثة أشهر<sup>٤</sup> مع الانكسار<sup>٥</sup> فقال عقداً ، وقد بقي من صمر لحظة ، ونقص الريمالى /<sup>٦</sup> وجمادى ، فيحسب الريمالى بالأهلة ، ويضم جمادى إلى اللحظة من صمر ، ويكمل من جمادى الأخرة يوم إلا لحظه .

١ منهاج الطالبين ٢٣/٢

٢ (١٠٦١ ب)

٣ ج (ب) ووجه

٤ ج (أ) فيصير ، ولتثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٥ يظهر فتح العزيز ٣٩٩/١ ورسالة الطالبين ٥٠

٦ يظهر نهاية المطلب ٢٩/٦

٧ ج (ب) للأجل

٨ من قوله ( انكسر الجميع إلى - بثلاثة أشهر ) ملاحظ من (ج)

٩ (ق) ملاحظ من (ب)

١٠ ج (١٢٨) (١٢)

ثم قال الإمام : وكنت أود أن يكتبني في هذه الصورة بالأشهر الثلاثة ، فإنها جرت<sup>١</sup> عريضة كقواميل

قال الترمذي<sup>٢</sup> : وما تمناه هو الذي نقله للتولي<sup>٣</sup> ، وغيره ، وقطعوا بحلول الأجل بتسليح جمادي في الصورة المذكورة ، وأن العمد إنما يراعى فيها إذا جرى العقد في غير اليوم الأخير ، وهو الصواب

قلت ، وكلام جماعة يقتضي التسمية في ذلك<sup>٤</sup> هذا القاضي حين يقول : إذا أجل شهر واحد ينكسر الشهر فيه بكل حال ، لأن العقد تقدمه بجره ، أو يتأخر لا محالة ، انتهى

وهو ظاهر [ في ] أنه لا فرق بين اليوم من دونه كعما فهمه الإمام ، فلتكن المسألة على وجهين ، فيحصل قول الترمذي<sup>٥</sup> : قطعوا<sup>٦</sup> ، على صاحب التهمة وغيره لا على جميع الأصحاب<sup>٧</sup> ، وقوله : بتسليح جمادي في الصورة المذكورة ، يعني إذا جاء ناقصاً ، فلو كان تاماً [ لم ] يتوقف على تسليحه ، بل بإكمال الثلاثين حتى لو كان العقد وقت الزوال من اليوم الأخير من صمر حل بزوال اليوم الأخير من جمادي إذا جاء<sup>٨</sup> كاملاً ، وكذلك صرح صاحب التهمة<sup>٩</sup>

وإنما حكم بالحلول عند تسليحه إذا جاء ناقصاً : لأنه قد صمى ثلاثة أشهر هلالية ونقطة الشهر الذي وقع فيه انعقد زيادة ، وهذا معنى حسن به بدون أن نقول

١ نهاية المطالب ٢٩٠/٦

٢ في (١) جريت ، والفتن من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٣ فتح المبرور ٣٩٩٠ - ٤٠٠

٤ ينظر فقه الأئمة ١/ ١٠٦

٥ ( في ) سقطت من (١)

٦ في (١) قطعو ، والفتن من (ب) و (ج) وهو الأصح لو أضفت قول الترمذي

٧ ب (١٧٢ - ١٧١)

٨ ( لم ) سقطت من (٢)

٩ في (١) ٤ - ٥ كان تسليحاً

١٠ ينظر فقه الأئمة ١/ ١٠٦

بالحلول بذلك هو الصواب ، لا تكون النفس الباقية<sup>١</sup> من شهر العقد يسراً ، بل لأن ما بعده قدر الأجل

ولو كان [العقد] عند المروب يكفي به ، فكيف لا يكفي به مع زيادة يوم أو بعض يوم ؟ وبهذا المعنى يتبين لك أن لا فرق بين بعض يوم ، ويوم كامل ، ويوم وليلة<sup>٢</sup> ، وإنما يظهر التفاوت إذا زاد على يوم وليلة ، وكان التأجيل بأكثر من شهر ، ويظهر أن الوجه المائل بمكسر الجميع لا يفترق الحال عنه وأما قول الوراقي عنهم أن العقد إنما يراعى فيه إذا جرى العقد في غير اليوم الأخير ، فيجب تأويله لما قدمناه من نصريحهم أنه يراعى إذا جاء جمادى تاماً ، وقد وقع العقد [في اليوم] الأخير مع قبله

ومقتضى هذا المأخذ الذي بيئنا عليه ، أنه لا فرق في بعض اليوم بين اليسير والكثير ، حتى لو كان قبل الشهر بساعة ، وجاء الشهر تاماً [ينتهي الأجل]<sup>٣</sup> في مثل تلك الساعة<sup>٤</sup> هذا الذي يقتضيه كلام التتمة

فلو تأخر العقد عن المروب لم يذكره صاحب التتمة ، وليس المأخذ المذكور موجوداً . وقد قال الشيخ أبو حامد : إن كان [العقد في الليلة] التي رأى فيها الهلال اعتبر الجميع بالأهلة وتبعه ابن أبي عمير وغيره

١ [في (ب) القدر الثاني ، وثلث من (ب) و (ج) وهو الأصح

٢ (العقد) ساقط من (ب)

٣ (يوم وليلة) ساقط من (ب)

٤ [في (ب) وإن كان التأجيل ، وسئل رشدة (إن) غير متسبة فالثبت ما في (ب) و (ج)

٥ [في (ب) أكثر ، وثالث من (ب) و (ج)

٦ (في اليوم) ساقط من (ب) ، والثالث من (ب) و (ج)

٧ قوله (بساعة وجاء الشهر) موجودة في حاشية (ب)

٨ (ينتهي الأجل) ساقط من (ب) ، وثالث من (ب) و (ج)

٩ ينظر تنبيه الإتيان ، ١/ ١٠٩ لوح ١٩١/ب

١٠ ما بين القوسين ساقط من (ب)

١١ [في (ب) يرى ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح



قال إسماعيل الحمصاني إن أرادوا به احتواش الليلة بالعقد فبعد ، وإن أرادوا أن تمام العقد حصل مقارناً<sup>١</sup> لأول جزء من الليلة فهو صحيح ، انتهى .  
ولعل الشيخ أبا حامد يرى أن بعض ليلة<sup>٢</sup> يتصامح بها في التأجيل بالشهر الذي هي أوله ، ويطلق الشهر على ما بقي منه<sup>٣</sup> فهي صبح ذلك فهو مأخذ آخر ومماثلة أخرى .  
ثم نعرض لها المتولي ولا التواضي ، وقد أورد<sup>٤</sup> على من يقول بالانكسار أن النبي ﷺ حلف لا يدخل على سبائه شهراً فدخل لتسع وعشرين [ ليلة ]<sup>٥</sup>  
والجواب إما أن يكون اليمين على شهر معين ، أو تكون حصلت عند أوله أو في اليوم الأخير أو الليلة الأولى<sup>٦</sup> على ما بيناه .  
وأعلم أنه لا فرق بين أن يقول للمعاقدان ابتداء المدة من الآن ، أو إطلاقاً ، لأن إطلاق الرمان في العقد يصصرف إلى الرمان<sup>٧</sup> الموصول بالعقد ، كما لو قال جرتك شهراً ، أو لا اكلمك<sup>٨</sup> شهراً ، حمل على الشهر المتصل بكلامه .  
الطريق الثاني بحصول العلم بالأجل تعيين وقت التحل كقوله إلى سنة كذا ، أو شهر كذا<sup>٩</sup> ، أو يوم كذا ، فيصح سواء أكن مقدار مدة الأجل معلوماً ، أو مجهولاً ، وسواء أكن الباقي شهراً أم أقل أو أكثر .

١ ج (٢٨) / ب

٢ (مقارناً) سقطت من (ب)

٣ في (أ) بعض ليلة

٤ في (أ) ولقد أورد ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٥ (ليلة) أو (بداية) في (أ) ، ينظر : مس الإجماع ٥ ، ١٢٢ ، مس المتعالي ٢٢٢ ، مس من حاجة ١ ، ١٦٦

٦ ١ (٦٣) / ب

٧ ب ٢٢٢ / ب

٨ في (أ) ولا اكلمك ، والمثبت من (ب) و (ج) إلا أن في (ج) : أو لا اكلمك

٩ (أو شهر كذا) سقطت من (ب)

١٠ في (أ) مدة الإجماع ، وفي (ب) مدة اليوم ، وفي (ج) مدة الأجل والعل (ج) هي الأصوب

لو قال إلى يوم الجمعة ، أو إلى رمضان : حل باول جزء منه ، وربما يقال بانتهاء ليلة الجمعة ، وانتهاء شعبان ، والقصد واحد ، لكن بينهما فرق لطيف تعرض له الماوردي في التأجيل برمضان

ويستلح شعبان بمغرب الشمس في الثاني معارف للعلول . وفي الأول متقدم عليه والمعتبر في اليوم<sup>١</sup> البصر الثاني ، وهو أول اليوم أطلق أصحابنا عليه . وعن بعض العلماء أن أول اليوم طلوع الشمس<sup>٢</sup> وكذلك إذا قال يوم الميروز أو انعقد محل يطلوع الفجر ، وفي أول النهار وجهان في الحواوي . أصحهما من طلوع المجر

ويصح التأجيل<sup>٣</sup> بأعياد المسلمين كالمطر ، والأضحى ، وعاشوراء ، و [ يوم ] عرفة ويوم النحر<sup>٤</sup> وهو الحادي عشر من [ ذي ] الحجة ، والنفر الأول وهو الثاني عشر منه . والبصر الثاني . والحلاء<sup>٥</sup> وهما اسمان لثالث عشر منه ، وفي الحواوي أن التأجيل بالبصر الأول والثاني يصح لأهل مكة ، وفي غيرهم وجهان ويالنفر والحلاء لا يجوز لغير أهل مكة ، وهبهم وجهان لأنه لا يعرفه إلا حواصمهم<sup>٦</sup> ولو قال إلى ربيع أو جمادى صبح ، وحمل على الأول .

١ في (ب) ولغيره ، معتبر ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٢ ينظر التفتاب ١/١١٤ ، المجموع ٢/٤٦٠ ، نهاية البيان ١/١٣٧

٣ في (ب) ويصح التتبع

٤ زيادة في (ب)

٥ النحر القدر والمكان وهو الاستقرار فيه ( ينظر محارر الصحيح ج ١ )

٦ ( ذي ) سقط من (ب)

٧ الحلاء حلل المستكنين إذا لم يكن فيه أحد ( ينظر نفس العرب ج ١ )

٨ قال الميوز في روضة الطائين ١/٦١ . وهذا الذي قلناه صحيح ، لأنه في أصحابنا علم العائدين فلا فرق ،

والأولي مشهور في كل ناحية عند الفقهاء وغيرهم

وقيل لا يصح حتى يتبين ، ولو قال إلى النهر ، نص أنه يحمل على الأول ، وجعله  
الأصحاب على الوجهين

وإذا أطلق المبدأ فهو كزبيح وجمادى مجري فيه الخلاف ، إلا أن يكون بين  
المتبينين ، فيصرف إلى عيد النحر ، وفي هذه المسائل إذا حملنا<sup>١</sup> على الأول لا  
يحتاج إلى تعيين السنة.

١٢٢٢ لو قال معله في يوم كذا ، أو شهر كذا ، أو سنة كذا ، فوجهان في  
المذهب وغيره

قال ابن أبي هريرة<sup>٢</sup> ، يجوز ، ويحمل على أوله

والصحيح أنه لا يجوز للجهالة ، لأنه يقع على جميع أجزائه ، وقيل . يصح في  
اليوم دون الشهر والسنة

وقال الماوردي لا يصح في السنة ، ولا في الشهر في الأصح ، ويصح في اليوم في  
الأصح لقرب طرفيه<sup>٣</sup> ، فهذه أربعة أوجه ، والجمهور على الأول

وقال ابن أبي هريرة على الإطلاق<sup>٤</sup> ، فأجاب الأصحاب بأن الإطلاق يقبل  
الجهالة<sup>٥</sup> ، واعتزم ابن الصباغ بأنه لو كان مجهولاً لوقع الإطلاق في الجرح  
الآخر دون الأول . واستحسنه الرافعي<sup>٦</sup> ، واستشكل المزي

١ ينظر نهاية النقط ١ / ٢

٢ ج (٢٩ / ١)

٣ ينظر المذهب ١ / ٢٩٩ - ٢

٤ ينظر قوله في المذهب ١ / ٣٩٩

٥ في (٧) لقرب طرفيه ، والثابت من (ب) و (ج)

٦ ينظر نهاية النقط ١ / ٢١

٧ في (ب) الإطلاق

للطلاق أنه هو حل العقد والإطلاق ، ومنه ملقة طلاق أي عريضة بلا قيد  
وبشرط من عند الاحتجاج بانفس الإطلاق ويحرم مني المحتاج ٣٧٩/٢

٨ في (٧) فالجواب الأصح مني ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الأصح

وأجاب إسماعيل الحضرمي: بأن الطلاق لما قبل التتعلق<sup>١</sup> بالحيول . قبله بالعدم وتعلق بأولته<sup>٢</sup> . والسم لا يوحل بقدم ريد . فلا يوحل بعدم

وبعد الطلاق وجه . أو قول أنه لا يقع إلا في آخر اليوم . والمشهور أنه يقع في أوله . وكذا إذا صحب في السلم المشهور أنه يحمل على الأول . وسلام الماوردي يقتضي خلافه . فيكون وجهاً ثالثاً

إبراهيم قال إلى أول شهر أو [ إلى ] آخره . قال الرافعي فمن عامة الأصحاب خرج بطلانه . لأنه يقع على جميع النصف الأول والآخر قال الإمام<sup>٣</sup> والبهقي<sup>٤</sup> . ينبغي أن يصح . ويحمل على الجزء الأول من كل نصف كالسفر . واليوم . والشهر . وتتعلق الطلاق

١ في (ب) الإطلاق

٢ في (د) تقبل . والتثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٣ ينظر المذهب ٣٩٩/١

٤ في (ب) الإطلاق

٥ ينظر فتح القدير ٤٠٠/١

٦ في (ب) الإطلاق

٧ ب (٧٨ - ٠٠) ر

٨ في (د) تأويله . وتثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٩ في (ب) الإطلاق

١٠ [ إلى ] سلفاً من (د)

١١ قال الرافعي: ولو قال إلى أول شهر كذا أو آخره . فمن عامة الأصحاب بطلانه لأن اسم الأول يقع على جميع النصف فالله من اليوم . ولا فهو مجزئ . فتح القدير ٤٠٠/١

١٢ ينظر المذهب ٣٩٩/٥

١٣ قال البهقي: وإذا قال إلى آخر شهر كذا . لا يصح . حتى يبين . لأن اسم الآخر يقع على جميع النصف الآخر

ولو قال إلى آخر شهر ربيع أو جمادى صح . ويحمل على الأول منهما . وقيل لا يصح . حتى يبين والأول أصح . لأنه مبني على أنه قبل الأجل إلى التفرع حمل على التفرع الأول

قلت على قولين هذا إذا قال إلى آخر شهر كذا . وجب أن يقع بدعوى النصف الآخر المذهب ٣٩٩/٥

وعلم أن هذا النفل من عامة الأصحاب ثم أراه في طريق الحراسانيين ، والذي  
قاله الإمام والتموي بحثاً هو الذي يدل له نصه في البيهقي ، فثبت قال ويسمى  
أول الشهر ، [ أو ] كذا وكذا يوماً بمعنى من الشهر . وكذا قال الشيخ أبو  
حامد وسوى بين إلى شهر رمضان ، وإلى عرته ، وإلى خلته ، وإلى لولته<sup>١</sup> .  
وقال : إنه إذا قال أن أول يوم من الشهر الصلبي ، فالمحل أول جزء من أول يوم  
من الشهر . وكذا الماوردي سوى بين الشهر الأول والعمرة<sup>٢</sup> بل جعل الأول والعمرة  
هما الأصل . والحق الشهر بهما ، والعجب كيف حصى هذا عن هؤلاء الأئمة  
حتى أن الإمام والتموي لم يذكرهما إلا بحثاً وهو أقوى دليلاً ، وأصح بطلاً

بغيره . قال في عتب شهر كذا فهو هاسد ، من عليه . وكذلك عجرة<sup>٣</sup> ذكره امرأ  
الموردي ، وعظهما<sup>٤</sup> بتدوئه ما بعد المصنف

قلت : عتب الشهر بفتح العين [ وكسر القاف إذا بقيت منه بقية ، ويضم العين ]  
واستفاد انقاف . آخره ، والبطالان في الأول ظاهر ، وفي الثاني عند من يرى أن  
التأجيل لا يصح بالآخر ، واختار في الآخر الحصة كما في الأول ، ولا تحصر  
الجهالة<sup>٥</sup> بكون الشهر يحى ناقصاً أو تاماً

١ في (ب) هذا هو الذي .. له

٢ (أو) سقط من (د)

٣ (إي) سقط من (ب)

٤ ١ (٢٧) / ب

٥ في (د) فالمحل ، وثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٦ في (د) هذا الأصل ، وثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٧ حجب : آخره (لسان العرب : حجب)

٨ في (ب) وعنه

٩ من بين القويح : سقط من (د) ، وثبت من (ب) و (ج)

١٠ في (د) ولا يصح للجهالة ، وثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

<sup>١٧٩</sup> يصح أن يقول: بلى الظهر أو العصر . ولو قال إلى عشرة أيام ، قال الجوهري<sup>١٧٩</sup> : هو يكمل اليوم<sup>١٨٠</sup> الأول بالحادي عشر ، فإذا انتهى إلى الوقت الذي عند فيه حل<sup>١٨١</sup> . ولو أسلم في جسد إلى أجلين ، أو جسيمن إلى أجل جاز في الأظهر

<sup>١٨٢</sup> ( فصل - يشترط كون المسلم فيه مقبوراً على تسليمه عند وجوب التسليم<sup>١٨٣</sup> )  
في الحال في الحال كالتابع . وفي المزوجل عند المحل

<sup>١٨٤</sup> ( وإن كان يوجد ببلد آخر صح إن أعيد ببلد البيع ، وإلا فلا )<sup>١٨٥</sup> هذا  
صاحب ذكره الإمام<sup>١٨٦</sup> فيما إذا كان ببلد آخر بعد [ أن قال ] " أنه إن كان قريباً صح ، وإن كان بعيداً لم يصح ، وإن<sup>١٨٧</sup> الأئمة قالوا لا يعتبر فيه ، أطلقناه من القرب والبعيد مباح القصر [ والتقصير عنه ] ، قال الرازي في الشرح<sup>١٨٨</sup> ويحيى في

١ في (ب) بدل

٢ التهذيب ٥٧١/٢

٣ ( اليوم ) ساقط من (ب)

٤ الأجل التهذيب ٥٧١/٢

٥ ج ٢٩٢ (ب)

٦ قال الرازي : هذا الشرط ليس من خواص المسلم بل يتم بكل بيع على ما مر . وإنما اعتبر المقبور على التسليم عند وجوب التسليم ، وذلك في البيع والمسلم ، الحال في الحال وفي المسلم للمزوجل عند المحل . فتح العزيز ١/١

٧ منهاج الطالبين ٥١/٢

٨ في (ب) بدل

٩ منهاج الطالبين ٥١/٢

١٠ ينظر : نهاية الطلب ١٠٦

١١ ما بين القوسين ساقط من (أ) ، وثالث من (ب) و (ج)

١٢ ( إلى ) ساقط من (ب)

١٣ ب (١٠٧٨) (ب)

١٤ فتح المولى ١٠١/١

آخر الفصل ما يدرج في الإعراف عن مسافة الشمس<sup>١</sup> ، والأمر كما قال ،  
وسياتي

وقد أعرض هو عنها في المحور كما ترى ، واحترق بقوله للبيع من النقل لتلخيص<sup>٢</sup>  
وبحورها

ولو أسلم في منقطع لدى المحل ككالرطب في الشتاء ثم يصح ، ولو غلب على الظن  
وجوده لكس لا يحصل إلا بمسقة عظيمة كالتقدير الكبير<sup>٣</sup> من المسكورة<sup>٤</sup> ،  
هوجها أقربهما إلى مكالام الأكثرين البطالين<sup>٥</sup> .

ولو مكس المعلم فيه عام الوجود عند المحل<sup>٦</sup> فلا بأس بانقطاعه قبله وبعد<sup>٧</sup> ،  
وقال أبو حنيفة<sup>٨</sup> لا يصح هب ينقطع قبله .

كما<sup>٩</sup> : "أَنَّ التَّهْيِئَةَ قَبْلُ الْمَدِينَةِ وَهُمْ يَسْكُونُ [بِهَا] النُّعَامُ السُّنْبُجِيَّةُ وَالثَّلَاسُ" ومن  
المعوم انقطاعها في هذا المدة

وقال مالك<sup>١٠</sup> يشترط وجوده عند الحد و [بِهَا] المحل . وفي سنن أبي داود<sup>١١</sup> حدث  
"لَا تَسْكُونُوا فِي النَّحْلِ حَتَّى يَنْتَوِ هِمْلُهَا"<sup>١٢</sup> وفي مسنده رجل من أهل مجراي  
مجهول<sup>١٣</sup> ، ولو صح حمل على المعلم الحال ، أو ما ضرب أجله

١ ما بين القوسين منقطف من (٢) . والثالث من (ب) و (ج)

٢ في (ب) للتعبير

والمعروف بـ . التحف : المسألة طرفة المسألة ، ونصح نصح ثم تستعمل في غير المسألة من

المنطق والبر ( ينظر التمهيد تحت )

٣ ( الكبير ) سقط من (ب)

٤ الهاتورة أول المسألة ( سقط الصياح ينظر )

٥ لأنه عند غير فلا يحمل فيه معناه لشلل النظمه وأقربها عند الإدم السبعة لأن التحصيل

مستطوع ، وقد إنزله المعلم إليه فتح العزيز ١٠١/١

٦ في (ج) عند الحامي

٧ ينظر فتح العزيز ١٠١/١ ، وروضة الطالبين ١١٦

٨ ينظر الميسوط ١٢/١٢ ، وفتح الصنائع ٢١١/٥ ، البحر الرائق ١٧٢/٦

٩ ويك في (ج)

١٠ صحيح البخاري ، ٢١١/٢ ، مكتاب المعلم ، باب المعلم إلى أهل معلوم

ولو أسلم إلى محرم في حيد<sup>١</sup> قال الزوجاني في البحر إن أسلم إلى رجل يعلم حروجه من الإحرام محله لو فعل : أظهر جوار المسلم ، لأن المال موجود عند الاستحقاق . ويعلم يقيناً بإباحة الحيد له عند التحلل ، ولكن ينبغي أن يشترط وجود المسلم بعد الوقوف : ليصح حصول هذه المعرفة من جهة [ اليقين ]<sup>٢</sup> لو بقي الحاج على شرط التكليف

١٠٠ ( . ولو أسلم فيما بعده فانتقطع في محله<sup>٣</sup> لم ينفسخ في الأظهر ١٠ ) ١١ حكما إذا أسلم  
أعس المشتري بالثمن ( هيخير المسلم بين نسخته ، والصبر حتى يوجد ) ١٢ نص  
عليه في آخر باب بيع الأجل من الأم<sup>٤</sup> ، وبه قال أبو حنيفة<sup>٥</sup>

١ ينظر التاج والإستيعاب ٥٧١/١ ، الشرح الكبير ٢١١/٢ ، كفاية الطالب ٢٢٩/٢

٢ رواية في (ب)

٣ رواه أبو داود في سننه ٢٧٦/٢ ، كتاب الإحرام ، باب في أسلم في حرة بعينها ، قلت لا تسلفوا في التحلل حتى يندو صلاحه<sup>٦</sup>

٤ في (ب) صلاحها

٥ ينظر بول الأوطار ٢١٦/٥

٦ في (د) فيصح ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٧ (اليتين) سلفاً من (د)

٨ وجود فتح العزيز ١٠٧/٤

٩ لجامع فتح العزيز ٤٠٧/٤

١٠ لأن المسلم فيه ينطق بالعمية ، فالخبر ما إذا أعس مشتري بالثمن ، لا ينفسخ العقد وتكرار كسبائع الحيد ، وأن هذا العقد ورد على مقدر في الظاهر فمردود الانتطاع ككفالات العبد المبيع ، وذلك لا يقتضي إلا الصبر فتح العزيز ١٠٧/٤

١١ منهاج الطالبين ٧١/٣

١٢ المرجع السابق

١٣ ينظر الأم ٤٦/٢

١٤ ينظر المبسوط ١٢٥/١٢ ، دائع المسالك ٢١١/٤ ، ٢١٢ ، البحر الرائق ١٣٢/١



والثاني - يمسح كما لو اشترى قميصاً من صبرة - فتلتصق ، ولو أعسر فلم يقدر على التمسك حتى فأت الحبل جرى القولان ، ولو سَوَّف وداهج حتى انقطع هلمشهور جري القولين ، وقيل لا ينفسح قطعاً<sup>١</sup> ولو غاب وتعدر الوصول إلى الوفاء ، فكان الانقطاع ، وغيبة المسلم كغيبته المسلم إليه قال الشافعي<sup>٢</sup> والأصعب لا فرق في شوت الحبر بين أن يحصل ذلك بشوان<sup>٣</sup> أو ترك من الشنري ، أو اليلاع<sup>٤</sup> ، أو هرب من<sup>٥</sup> اليلاع

ولو حل الأجل يموت للمسلم إليه في أثناء المدة . والمسلم فيه منقطع جرى القولان ، فانه الهندنيجي والقولي<sup>٦</sup>

ولو لم ينقطع لكن عر وعلا<sup>٧</sup> على محمد صحيح قولاً<sup>٨</sup> واحداً<sup>٩</sup> . ويؤخذ بتحصيله مع عزته : هلم أعسر فقد سبق حكمه<sup>١٠</sup> .

ولو انقطع بعض المسلم فيه ، فلب قلنا يمسح في الكل ، فيصح هب في المنقطع ، وفي الباقي قولاً التتريق ، وإن قلنا بالخبر ، وأجاز هب بالحصنة ، وقيل قولان . وهل له الفسخ في القسر المنقطع<sup>١١</sup> فيه قولاً التتريق بالاحتيز

<sup>١</sup> يظن - قطع القميص ٢/١٤ ، روضة الطالبين ١٠/١٤

<sup>٢</sup> قال الشافعي وإذا سلك الرجل الرجل في ركب إلى أجل معلوم فهدأ الرطب قبل أن يفيض عند حده بتوان ، أو ترك من شنري أو اليلاع أو هرب من اليلاع ، فله شنري بالخبر . إن يأخذ رأس حائه ، لأنه مذكور بماله في كل حال لا يقدر عليه ، ويؤخذ أن يؤخره إلى أن يمتلئ الرطب بتلك الصفة فيأخذ به الأم ٨٦/٢

<sup>٣</sup> ع (٢ / أ)

<sup>٤</sup> (من) ساقط من (ب)

<sup>٥</sup> يظن - كتب الأبيفة ، ١/١٨٦ روح

<sup>٦</sup> ع (١ / ٧٣)

<sup>٧</sup> ب (٧٩ / ١)

والمراد بالانقطاع أن لا يوجد أصلاً أو يوجد في غير تلك البلدة ، ولكن لو نقل إليها قصد ، أو يوجد فيها لكن عند قوم محصورين ، واستموا من بيعة<sup>١</sup> فلو سكنوا يبيعونه لمن عال وجب تحصيله ، وإن أمكن نقله من غير تلك البلد إليها . قال الواقي<sup>٢</sup> : وجب نقله إن كان في حد القرب ، وبها يصح<sup>٣</sup> ؟  
أما صاحب التهذيب<sup>٤</sup> في آخرين فإنهم نقلوا وجهين  
أقربهما - أنه يجب نقله فيما دون مسافة القصر  
والثاني - من مسافة يخرج المبكر إليها أمكنه الرجوع إلى أمه لهلاً  
وأما الإمام<sup>٥</sup> فإنه جرى على الأعراس عن مسافة القصر وقال إن أمكن النقل على صبر ، فالأصح أن المسلم لا يبيع قطعاً ، ومبهم من طرد القولين ، انتهى  
ومراد الإمام أنه لا يبيع قطعاً ، بل يشتر الحيار ، وإن كان يمتنع إبراء العقد عليه فكذلك صرح به . والذي طرد القولين جعل التمتع<sup>٦</sup> المنع من المسلم ابتداء إذا طرد بمثابة الانقطاع ، حتى يجري قول<sup>٧</sup> الانصاف ، فالأحوال ثلاث<sup>٨</sup>  
أحدها أن يتدنى [ للمسلم ] فيما لا يوجد في تلك البلد ولا ينقل إليها على قصد المعاملة فيبطل على ما قاله الإمام ، ولم يتعرض لها صاحب التهذيب ولا غيره

١ ينشر التهذيب ٥٧٦/٢

٢ فتح الميزان ٢/٦

٣ في (١) وربما يصح ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح لو افترض فتح القصر ٤ ٣ ٤

٤ قال النووي : ويصح بالانقطاع أن لا يوجد في تلك البلدة ورواها : عن كذا يوجد في رواها على نقل من مسافة القصر يجب نقلها من مسافة القصر ، وقيل : إنما يجب نقلها من مسافة القصر لو خرج إليها مبكراً أمكنه الرجوع إلى أمه لهلاً التهذيب ٥٧٦/٢

٥ ينشر نهاية المطالب ١٤/٦

٦ في (ب) العبر

٧ في (ب) هو لا

٨ في (ب) فالأحوال الثلاث

٩ (المسلم) عاقل من (١) ، والثبت من (ب) و (ج)

ممن وقفنا على كلامه فإن كان صاحب التهذيب ممن يراعي في الانقطاع ما يراعى في الابتداء وجب إجراء قوله هناك ، وإلا فلا .

الثانية - أن تقرأ حاله لو قدرت العقد لمعت ؛ فالأصح عند الإمام أنها لا تكون كالمقارنة بل ثبت الخبر ، كما أن الإتيان للمقرن يعطل البيع والطارئ يثبت الخبر . والذي صححه الإمام في هذه الحالة محالاً بهم من كلام أكثر الأصحاب ، فإن كلامهم يقتضي أن كل ما لو قارن أبع . فإذا جازاً فملى القولين ، ولم يصرح صاحب التهذيب ولا غيره ممن وقف على كلامه بالتصريح في ذلك بشيء .

الثالثة - أن يقرأ انقطاع من لمصافة التي قالها صاحب التهذيب<sup>١</sup> . وهذه لم يصرح بها الإمام إلا أنها داخلة في كلامه

وكلام البيهقي<sup>٢</sup> وعنه يقتضي أنه من وجب النقل فلا يسخ ولا خير . ومتى لم يجب ، فهو انقطاع ، فيه القولان<sup>٣</sup>

وكلام الإمام لم يصرح من تلويح ، ولا يجري القولان عنده ؛ إلا عند عدم الإمكان أصلاً فصرح<sup>٤</sup> وغيره عسر ، والأفتة عدي طريقة الإمام<sup>٥</sup> وإن خالفها

١ ينظر نهاية الطلب ١٥/٦

٢ في (١) يخالف ، وفي (٢) محالاً ، والمثلث من (ج) وهو الأصح

٣ ينظر التهذيب ٥٧٥/٢

٤ ينظر نهاية الطلب ١٢/٦

٥ ينظر التهذيب ٥٧٥/٢

٦ أحدهما ينعقد ، كالمبيع إذا طلب قبل القبض

والثاني لا ينعقد لأنه لم ينعقد هذا العام ، والمقد لاقي الذمة فاشبه المذري إذ أطلق بالتمسك لا ينعقد للمقد ، ويصح ذلك في البيع العابر وكذلك ما عدا ذلك لا ينعقد للمسلم العابر التهذيب ٥٧٥/٢

٧ في (٢) يصر

٨ ج (٨٠) / ب

٩ ب (٧٩) / ب

ظاهر كلام غيره أما في الابتداء فالأصل المسلم أن يقال إنه عقد عرر ، غير أن فيه أن يكون في مقهور<sup>١</sup> الحصول ، وذلك إما يكون فيما يعتاد في البلد للمعاملة ، وأما في الطوارئ فالانقطاع بالشكافية يحتمل القولين بلا إشكال<sup>٢</sup> ، والممكن النقل بسهولة معتادة في حد القرب بلا إشكال ، ولا فسح ولا انفساح ، والممكن النقل بغيره في حد أبعد يظهر بشيوع الحيان فيه لتأخر عرض المستحق ، وعدم الانفساح<sup>٣</sup> لإمكان الحصول والرضا بالتأخير

١٥٥ ( ولو علم قبل الحل انقطاعه عنه : فلا خيار قبله في الأصح )

لو علم  
انقطاعه  
فمن  
الصح

الوجهين محرران : فيما إذا<sup>٤</sup> حلف لواحظ هذا الطعام عبداً فلتام قبل العد

هل يحث في الحال أو يتأخر إلى العد<sup>٥</sup>

١٥٦ لو كان بالمسلم فيه خصائص ومات ، والمسلم فيه موجود طويلاً في تركته ، فمن  
ولا رجوع للورثة إلا بعد الأهل أن يمس بالإذن ، وإن كان معدوم فلا مطالبه في  
التركة ، وإن فسح سقط الصمان<sup>٦</sup> فإنه الروياني ، وفي عدم المطالبة بنظر

١ في (٥) مستقر الحصول ، وثبتت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٢ في (٥) يحتمل القولين فلا إشكال

٣ من قوله ( والممكن النقل - إن - وعدم الانفساح ) ساقط من (ج)

٤ منهج المتكلمين ٢١/٢

٥ في (٥) ما إذا حلف ، والفتاوى من (ب) و (ج)

٦ بنظر ، فتح القدير ١٠٣/١ - ٢

٧ في (٦) لو دفع للمسلم فيه ، وثبتت من (ب) و (ج)

﴿يُحَرِّمُ﴾ لو قال المسلم إليه أن المسلم فيه "فيه قلة" ، وأحس أن يقطع عند المحل ، أخرج  
فهل له الإجماع على الاستبراء ؟ وجهان

﴿يُحَرِّمُ﴾ في هذا الخيار ثلاثة أوجه : أحدها أنه على المور ، والثاني - إلى ثلاثة أيام ،  
والثالث - وهو الصحيح - أنه على التراخي ، لا يبطل بالتأخير ، ولا بالنصريح  
بالإنظار ، وهل يبطل بالنصريح بإسقاطه ؟ وجهان فيه ، وفي إساق العمد قبل  
القبض : أصحهما ، لا ، وله النسخ بعد ذلك .

﴿يُحَرِّمُ﴾ من البحر : باع عبداً بثمن حرير الوجود ، ولمس عند المشتري وهو حال ثم أخرج  
يصبح ، وإن تكاثر في بلد أخرى ، وهو مزجل بأجل يمكن إحصاءه فيه صح

**التجيه** اقتصر المصنف فيما إذا علم قبل المحل انتماعه عبده على الحلالة في عبه  
الخيار ، وليس فيه بيان [ أن ] الحلالة يجري في الانصاخ ، وهو جار فيه ، وأنه  
هل يتجر بذلك حكم الانقطاع أو يتأخر ؟ وجهان  
وإذا ثبت حكم الانقطاع جرى القولان ، فلو قال فلا يتجر حكم الانقطاع في  
الأصح ، كمن أحس ، وهذا السؤال عليه وعلى المحرز وبما قلناه يأتي ثلاثة  
أوجه : الخيار ، والانصاخ ، وعدمهما ، وهو الأصح

١ ( ٧٢ / ب )

٢ في (ب) وهو الأصح

٣ (أ) ، ساقط من (١)

٤ في (ب) أن الخيار

٥ ينظر نهاية المذهب ١٥٨٦

٦ في (ب) ففصل ما قلناه

عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: «لو قال المسلم إليه: لا تصبر، وخذ رأس مالك، (مع) فليسلم إليه أن لا يجيبه، وفيه وجه<sup>١</sup>، انتهى وهذا الوجه إن كان مأخوذاً بقول مالك<sup>٢</sup> فلا حاجة إلى ذكره هنا، وإلا فلا وجه له

في

بعض

العلم

في

معلوم

القدر

عليه

عليه

في الصحيح في التكليف وزناً ومعنى<sup>٣</sup> لأن المقصود معرفة المقدار بخلاف الروايات الشديدة، ومع بعض الأصحاب من السلم كميلاً في الزوائد، والمشهور الأول، وحمل الإمام<sup>٤</sup> إطلاق الأصحاب حوز كميل الموزون على ما يمد التكليف في مثله ضابطاً<sup>٥</sup> حتى لو سلم في ذات المسك والمبر ويحويهما كميلاً لم يصح

١ فتح المبرور ١/٢٠٦

٢ (إله) ساقط من (ج)

٣ في (اب) وهذا القول

٤ ب (٨٠ - ٨١)

٥ منهاج الطالبين ٢/٦٤

٦ الرجوع السابق

٧ منهاج الطالبين ٢/٦٤

٨ ونظر نهاية المطلب ١/٢٦٦

٩ ج (٨١ / ٨٢)

١ ونظر نهاية المطلب ١/٢٦٦ ، فتح المبرور ١/٢٠٦

٢٢٢ (١) ولو أسلم في مائة صاع حنطة على أن وزنها هكذا لم يصح (١) لأنه يورث حره من الميراث والوجود ، جرم الرافعي بهذا ، وفي التهذيب وجهان فيما لو أسلم في ثوب في مائة صاع بالصناعات ، وشرط ورثاً معلوماً ، والمنع قول الشيخ أبي حامد (٢) ، والجواز رأيته منصوصاً في الأم (٣) في الآية من الميراث في باب السلف في الحجارة ، ومنع على أنه إن أسلم في آنية ، وشرط ورثاً معلوماً [جان] (٤)

وقال الماوردي إن أمكن فسخها في ذلك الطول والعرض بذلك المثل جاز ، ويكون أولى من الإحلال به ، وإن كان يتعدى على صناعته لم يجر . قال وقد نص الشافعي على هذا في الأم (٥) ، ولو ذكر وزن الخشب مع الصناعات المشروطة جاز اتفاقاً ، لأنه إما كان زائداً فيمكنه بحث

٢٢٣ (٢) ويشترط الوزن في البطيخ ، والباذنجان ، والبقلاء ، والسفرجل ، والرماني (٦) لأنه يتجاسر في التكيف ، والعمد لا يكفي فيه ؛ لكثرة التباين (٧) . وكذا الراسخ والفيل (٨) ، والروص (٩) ، والتمح والأترج ، والبيهر (١٠)

١ محتاج الطائفتين ٧٤

٢ ينظر روضة الطائفتين ١٤/١

٣ فتح العزيز ١٠٥/١

٤ ينظر التهذيب ٢٩٩/١

٥ ذكره صاحب التهذيب في حقيقته ٢٩٩/١ ، ونقل قول الشيخ أبي حامد بالنوع بأنه لا يقع ثوب على هذه الصناعات مع الوزن المشروط إلا نادراً ، فيصير هذا النوع في حوزة ولدها - وكذا أسلم فيما لا يتم وحده

٦ ينظر . الأم ١٢٩/٢

٧ (١) جاز (٢) مطلقاً من (٣)

٨ قال الشافعي ولا يباع أن يشتري أنه من مزرع صنعة طول وعرض ، عمق ولغفة وسبعة إلى حنطت تختلف فيه الصنعة وصفت صنعتها ، وهو وزن مع هذا مقدار الحب إلى (١) ، وإن تركه يورثه لم يفسد إن شد الله

شعاني الأم ١٢٩/٣

٩ محتاج الطائفتين ٧٥/٢

١٠ والتمس ويكتفى بالعدد ثم يولاً على النجار ويشاعداً فتح العزيز ١٠٦/١ - ينظر الوسيط ٢٤٨/٢

وجوز أبو حنيفة<sup>١</sup> ، لاكتفاء بالعدد في اليمين ، ونقل ابن المنذر عن الشافعي أنه لا يجوز السلم في اليمين والجوز ، ويجب تكويل هذا النقل على أنه لا يجوز السلم فيه عدداً ، لأنه لا خلاف في جواز السلم وكذا من أطلق أنه لا يجوز السلم<sup>٢</sup> في الثبوت معناه في العدد : أما في الوزن فيجوز .

قال الرافعي<sup>٣</sup> ولا يجوز السلم في البطيحة الواحدة و السفرجلة الواحدة ، ولا في عدد منها ؛ لأنه يحتاج إلى ذكر حجمها وزنها وذلك يورث مرة الوجود انتهى فاما ما قاله في البطيحة الواحدة ، و السفرجلة الواحدة ، فسبقة إليه القوزاني والمتولي<sup>٤</sup> ، والبهوي<sup>٥</sup> ، ولكنه مخالف لمن الشافعي في الترويطي لأنه ذكر البطيخ وسحوه ، وأنه لا يباع إلا وزناً ، ثم قال ويضمن الثوب ويصنف<sup>٦</sup> صمغ

١ الرابع بضم النون ، يجوز اليميني ينظر تحرير الفتاوى ١ : ٨٩

٢ والبيهقي ، سادس من (ب)

٣ نقل هذه المسئلة أسقطت من إسقاطاً ويرى صحيحاً وحيداً هنا فقلنا (الروش) وهو الأصل المتكثر ينظر القاموس المحيط ٧٦٨/١

٤ ينظر روضة الطالبين ١٤/١

٥ ينظر ، التلخيص الصغير ٢٢٤/١ ، المبسوط للمرخسي ١٣٦/١٧ ، حاشيته ابن عابدين ٧٦/٥

٦ وقد من الشافعي في الأم ٢ : ١٦٩ على أنه لا يجوز السلم فيها عدداً ، وقد ذكر ذلك في باب السلم في العدد

٧ قوله (ويضمن) من أطلق أنه لا يجوز السلم (سادس من (ب)

٨ في (أ) و (ج) معناه بالعدد أما بالوزن ، وانتهت من (ب)

٩ فتح المبرور ١٠٦/١

١٠ في (ب) ولا يجوز الوزن

١١ ينظر الفتاوى للشيخ ١٦ : ١٧٢٠

١٢ قال البهوي : ولو سلم في بطيخة أو صمغية لا يجوز لأنه يحتاج إلى وصف جنسه وزنها ، وفقاً لرجح الشهدى ٥٨٢/٢

١٣ في (أ) لأنه لا يباع إلا وزناً

١٤ ب (١٠٨٠) ، (ب)



وبكبيره و وسطه ، ولو وحف وزن ككل واحدة من هذا مكان أحوط : وإلا لم يضره ، وكذلك البيض سواء أكان مبيض نجام أو حمام أو غيره

وقول: 'الرافضي في عدد منها مراده إذا بين وزن كل واحد كما قلناه' عن الشافعي، أما إذا أسلم في عدد [معلوم] من البطيخ، كمائة مثلاً بالوزن في الشكل دون واحدة، فيه محور اتفاق<sup>٢</sup>، فصرح من هذا [أن] الجمع بين العدد والوزن في المجموع جائز اتفاقاً، وفيه وفي الأحاد جابر عن النضر، خلافاً للثورياني ومن تبعه، وفي الوحدة إذا أسلم فيها فقط جابر عن مقتضى النضر، خلافاً للرافضي، ولد اقتضاه كلام الثورياني ومن تبعه

وتتمسك الراهقي بعز، الوجود ليعز بالقوي، لتكثرة الطبع، فلا يعز، وإن حصل<sup>9</sup> تقاوت يسير يمتص لثمة الرغبت في ذلك القدر عالياً<sup>10</sup> وعدم الشاححة فيه

﴿ ويصحب في الجوز ، واللوز بالوزن ﴾ في نوع يقل اختلافه <sup>٢</sup> ، وكذا كهيلا في اسم <sup>٣</sup> الأصح <sup>٤</sup> يسي لا يجوز بالمعد قطعاً ، ويجوز بالوزن قطع ، وبالكسر في الأصح <sup>٥</sup> .

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

(c)  $\frac{1}{2} \log_2 \frac{1}{2}$  (معلومات)

(مطلوبہ) (مطلوبہ) (مطلوبہ)

**ملحق رقم ١**

لا يجوز المسلم في البطاريخ ولا القضاء ولا الحياض ولا الفريش ولا السموم ولا العزمك ولا القوز ولا الجوز ولا القهيس ، أي يهين تكفين دجاج أو حمام أو غيره ، ويستفاد ما سواه مما يتبرهه المسلمين شعداً فهو مما يستفاد أي اليهود المنسوبة والصفا . وما كفيل في معناه ، لا اختلاف العدد ولا شيء يصيب من معناه وبيع أحد القهيسين مجهولاً إلا أن يصر على أن يكتل أو يؤذي . فمصدق على الطبيب والوزير .

[illegible]

١٠٠٠ (١٠) إلى فصل ١٠، والشهد من (ب) و (ج) وهم المستعمل
































وهو اسمه في مختصر المرنی<sup>١</sup> ، وقول أبي إسحاق ، وانه قطع الماوردي . وابن الصباغ

والثاني وهو ظاهر نصح في البيهقي انه لا يجوز إلا ورماً ، وهو في اللز<sup>٢</sup> بعيد ، لأنه لا يتجلى<sup>٣</sup> ، وفي الحوز محتمل ، والحق ما قاله في البيهقي من جواز تعليق<sup>٤</sup> الكيل في الجوز على كونه لا يتجلى<sup>٥</sup> فمضى مكان لا يتجلى<sup>٦</sup> جاز كيله وورمه ، ومضى تجلى<sup>٧</sup> أكثر من الثمن لم يجر ، وقد رجع الواقعي<sup>٨</sup> هـ جواز كيل الجوز مع قوله في الرأيا انه موزون وإنما يلتزم ذلك . بل حال أن معياره<sup>٩</sup> الزور . وجوز كيله في السلم كمساثر المورومات ، وإنما يصح السلم في الجوز واللوز إذا لم تختلف قشوره غالباً ؛ فكذاك قال المصنف في نوع [ يقل ] اختلافه ، أما إذا اختلف<sup>١٠</sup> باللفظ والرقعة ، فإن العرص يختلف باختلافهما ؛ فيمتنع السلم رأساً ، والمستق والتندق ؛ كالجوز واللوز<sup>١١</sup>

- ١ في (أب) ويصح في خود واور وورماً
- ٢ قال العراقي في الوسيط ٢: ٢١٨٠ وفي الجوز واللوز قد لا يمتنع بالزور لقابلية القشور ، وانمكن أن وجد نوع يشبهه غالباً عرف بالزور
- ٣ منهاج الطالبين ٢: ٢٥٢
- ٤ ينظر ، مختصر المرنی ١: ٨٢
- ٥ في (ب) في اللز ، والثابت من (أب) و (ج) وهو الصحيح
- ٦ في (ب) لأنه لا يتجلى فمضى مكان لا يتجلى ورماً ، جوز الخ . ولثبت من (أب) و (ج)
- ٧ في (أب) و (ج) من تعليق جواز التجلي
- ٨ ينظر فتح المبرور ١: ٦١
- ٩ في (ب) أن مصام ، والثابت من (أب) و (ج)
- ١٠ (يقل) ساقط من (ب)
- ١١ في (ب) إذا اختلفت ، ولثبت من (أب) و (ج) وهو الصحيح
- ١٢ ينظر روضة الطالبين ١: ٦١

﴿يَتَجَمَّعُونَ فِي الْكَلْبِ بَيْنَ الْعَدُوِّ وَالْوَدِيِّ﴾ هَيْفُول مَكْبَا لَيْتَة ، وَزِي مَكْل وَاحِدَة اسْمُهُ مَكْلًا ؛ لِأَنَّهَا تَصْرَبُ عَنْ اخْتِيَارٍ ؛ فَلَا يَبْرُثُ عَرَّةَ الْوُجُودِ ، ثُمَّ الْأَمْرُ هِيَهَا عَلَى اتَّقَرِيبٍ ؛ هَذَا قَوْلُ الْخَرَّاسِيِّينَ ؛  
وَبَصِ الشَّاهِدِيَّ وَالْعَرَّافِيَّ عَلَى أَنَّ الْوَزْنَ مُصْنَعٌ لَا وَاجِبٌ . وَأَنَّهُ يَصِفُ طَوْلَهُ وَعَرْمَهُ وَتَعَانَتَهُ . وَأَنَّهُ مِنْ طَيِّبٍ مَعْرُوفٍ

وَيَصِحُّ الْمُسْلِمُ فِي الطُّوبِ الْأَجْرُ عَلَى الصَّحِيحِ النَّصُوصِ\* ، وَيَذَكَّرُ مَعَ مَا تَقْدِمُ صِفَةُ الطُّبُخِ وَاللُّوْنُ\* وَلَا يَحُورُ الْمُسْلِمُ فِي الْأَجْرِ الْمُلْهَجِ وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَكْمُلْ نَصْحُهُ ، فَاصْفَرُ بَعْضُهُ وَأَحْمَرُ بَعْضُهُ"

﴿وَلَوْ كَانَ عَيْنٌ كَهَيْلَاءِ قَمَدٍ﴾ بِالْإِجْمَاعِ (إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْتَادًا) كَالْمَكُورِ\*  
لأنه مجهول\* ، ولأن فيه عرراً ؛ لأنه [ قد ] يتلف قبل التحل\*

مواضع الطائرين ٧٤/٢

٢ في (أ) تصريف ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح لو افترض فتح المبرور ١٠٦٠/١

٣ ينظر التوسيع ٣٤٨/٢ ، فتح المبرور ١٠٦٠/١

٤ ينظر روضة الطائرين ١٤٤/٤

٥ ينظر الأم ١٢٤/٢

٦ ب (١٨١ - ١٧٠)

٧ في (أ) على الأصح ، والمثبت من (ب) و (ج)

٨ ينظر روضة الطائرين ١٤٠/١

٩ في (أ) الطبخ واللون ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

١٠ في (ب) ولا يصح

١١ ينظر أسس التعليل ١٣٤/٢

ولو قال : يحتك من هذا الحكور<sup>١</sup> من هذه الصغيرة<sup>٢</sup> يعني على الصغيرين . والأصح الصحة اعتماداً على الثاني<sup>٣</sup>

ولو قال : يحتك هذا الثوب معشوة دراهم : بشرط أن يربها بميزان بعينه أو بصنعة معينة : قيل : يعتمد العقد والشرط ، وقيل يصح العقد ويلتزم الشرط ، وقيل إن كان حالاً صح العقد ، والشرط ، وإن كان مؤجلاً فسداً<sup>٤</sup> حكاهما حكاه القاضي حسين في باب الزيا

١٢٢٠ (وإلا فلا) في الأصح<sup>٥</sup> أي إن كان معشواً ، وعلى هذا يلزموا الشرط كسائر الشروط<sup>٦</sup> التي لا غرض فيها<sup>٧</sup> ، والثاني يعتمد لتمرصه لثالث<sup>٨</sup>

١ محتاج الطائفتين ٢٥/٣

٢ اخرج السدي

٣ في (أ) و (ج) كذا في المتن ، وثبتت من ثوبا وهو الصحيح

٤ والجهل فيه بقدر المصلحة ، فإنه لا يبري أن المصلحة رابحة أم خاسرة الوسيط ٢ ٢٤٤

٥ (هـ) مطلقاً من (أ)

٦ فيضمن الوفاء بالعقد ، والتمام يحصل من غير أن يرضى فيه الوسيط ٢٤٨/٢

٧ في (ج) الأمر

٨ فوجدها فتح الترميز ٤٠٧/٤

٩ ينظر فتح الترميز ٧/٦ ، وروضة الطالبين ١٥/٤

١٠ مسجدة للهازي ما يورثه ( ينظر المحتاج شرح )

١١ في (أ) صد ، وثبتت من ثوبا و (ج) وهو الأصح

١٢ أي لا يفسد العقد في الأصح

١٣ محتاج الطائفتين ٢٥/٢

١٤ في (أ) الشرط ، وثبتت من ثوبا و (ج) وهو الصحيح

١٥ ينظر روضة الطالبين ١٥/٤

١٦ ينظر فتح الترميز ٤٠٧/٤

والمراد بالاعتقاد أن يكون يعرف ما يسمع ، ويعبر المعتاد أن لا يعرف ما يسمع ، وهكذا لو شرط اللون بتسعه يمينها<sup>١</sup> ، أو الذراع بدموع يمينه ؛ إن حكم مجهولاً بطل ، وإن حكم مجهولاً صحيح انعقد في الأصح ، ولما التزمين ، والبطالان في المجهول في جميع هذه المسائل<sup>٢</sup> ، نقل ابن المنذر الإجماع عليه<sup>٣</sup> وحكي عبره فيما إذا عي<sup>٤</sup> ذراع بيمينه وجهاً<sup>٥</sup> أنه يصح ، والسلم الحبل كالنوح ، أو كالتبوع فيه وجهان

جواب الشيخ أبي حامد أنه كالنوح ، لأن الشافعي<sup>٦</sup> قال لو أسدقها مله<sup>٧</sup> هذه الجرة حلاً لم يصح ، لأنها قد تنكسر فلا يمكن التسليم ، كذلك هذا ، والمراد بالتبوعين في هذه المسائل ما يفهم من الإشارة إليه حساً ، أما الشراط كميل معروف<sup>٨</sup> ، أو وزن ، أو ذرع ؛ فلا بد منه ، لأن البلاد مختلفة [ في ذلك ] كصناع الحجاز<sup>٩</sup> وقهر العراق<sup>١٠</sup> ، وأردب مصر<sup>١١</sup> .

١ في (D) يمين . وعلقت من (ب) و (ج) وهو التصحيح

٢ ينظر : نهاية المحتاج ١٩٨/١

٣ ينظر الإجماع من ٩١

٤ ج (٨٧ / ١)

٥ قال الشافعي : ولو قال أسدقك مله هذه الجرة حلاً ، والحق عبرة فقدر لم يجر . وينبغي لها مهر مثليها الأم ٧٦/٥

٦ في (ج) حل هذه الجرة

٧ ١٧٠ / (ب)

٨ ( في ذلك ) سابقه من (D)

٩ الصناع وهو ٤ أمم ، أو خمسة أو ثقل ونصف الرطل ، ووزنه ١٧٥٠ زهماً أو ٧٥٠ لبراً أو ٢١٧٥ جم وهو رأي الشافعي ، وفتوة الحجاز ، والصحاحين يعتبر أن الله رطل وثقل بالعراقي ، ورطل الله صحاح القرصي أو البغددي . ينظر : الفتاوى الإسلامية ، وإدلة ٧٨/١

١٠ القصور ١٢ مسياً ، أو ٨ مثقالين ، والحقولك صاع ونصف ، ويسوي أيضاً ٢٧ لبراً ، أو ١٣٨ رطلاً مسياً ، مثقال يسوي ثلاث مثقالين ، والكروية نصف صاع ينظر الفتاوى الإسلامية وإدلة

ومكاييل مصدر أيضاً محتملة ؛ فكيف مسمى بعضها أصغر من كهل سبك مثلاً ،  
فلا بد من النص عليه ، إلا أن بعد واحد فيصرف الإطلاق إليه  
ولو أسلم في بلد بمكيال بلد أخرى أو ورثها جاز ؛ إذا علمه المتأقنان ، وهكذا  
حكم الوزن والدرع ، فبعض في الذرع أنه سالدراع الهاشمي أو العمري أو غيرهما ،  
ولابد في هذا النوع من الكيل والوزن والدرع من علم المتأقنين وعدلين معهم في  
الأصح على ما سيأتي في أوصاف المسلم فيه/.

و[لو] قال أسلمت إليك في ثوب كهذا الثوب . أو في مثله صاع من الحنطة ،  
فهذه الحنطة ، قال التأقنين ، لا يصح  
وفي التهذيب أنه يصح ، ويقوم مقام الوصف ، والصحيح الأول ، وهو الذي يدل  
عليه نص الشافعي ، وهكذا بكل جسم أسلم فيه على هذا الشرط .  
ولو أسلم في ثوب ووصفه ، ثم أسلم في ثوب آخر بتلك الصفة ؛ قال الرافعي وغيره  
جاز إن كانا ذاكرين لتلك الأوصاف ، انتهى  
والنرى فيها وبين التي قبلها أن الإشارة إلى المعين لم يعتمد الوصف

١ الإردب المصري أو العربي يساوي ٦٤ مصفاً ، أو ٦٤ مراً ، أو ١٦٨ رطل ، أو ٦ وبيات ، أو ٦٩ بنترة  
ينظر الفقه الإسلامي وأدلة ٩ / ٧٦

٢ في ( أ ) و ( ب ) فحين بالمزاج ، والثابت من ( ج ) وهو الأصح

٣ ( ب ) ١٠٨٦ / ب

٤ زيادة في ( ب ) ، ( ج )

٥ إلا إذا قلت ذلك بمصدر كما لا مجال للقول فتح العزيز ٥ / ١٠٢

٦ ينظر التهذيب ٣ / ٥٧٥

٧ فتح العزيز ١ / ١٠٢

٨ في ( أ ) إلى النص ، والثابت من ( ب ) و ( ج ) وهو الصحيح

٢٥٥ (ولو أسلم في ثمر قرية صغيرة ثم يصبح) لأنه قد يتمرد ، وذلك عزز من اسمه غير حجة<sup>١</sup> ، وهذا الحكم تكاليف عليه على ما قال ابن المنذر<sup>٢</sup> والأصل فيه ما روى عبد الله بن سلام<sup>٣</sup> : أن زيد بن سحنة قال لرسول الله ﷺ يا محمد هل لك أن تبيعني ثمراً معلوماً إلى أجل معلوم من حائط بني فلان ؟ فقال لا يفتدي ، لا أبيعك من حائط مسمى إلى أجل مسمى . وكنتي أبيعك وسوقاً مسمى إلى أجل مسمى<sup>٤</sup> وفي رواية : "كنتي أبيعك ثمراً معلوماً إلى كذا وكذا من الأجل . ولا أسمى من حائط بني فلان"<sup>٥</sup>

رواه الدار قطني في الموقل<sup>٦</sup> ، والبيهقي<sup>٧</sup> ، وروى الحاكم قطعة منه ، وصححه<sup>٨</sup> ، وقال السافظ أبو الحجاج الموصي أنه قد الله أنه حسن . وروى ابن ماجه حديثاً قريباً منه من غير تسمية زيد بن سحنة ، وزيد بن سحنة تكاليف يهودياً وأسلم

<sup>١</sup> منهاج الطالبين ٢ ، ٣٥

<sup>٢</sup> بظهر فتح المبرور ١ / ١٠٢

<sup>٣</sup> بظهر السنن ١٩٦/٢

<sup>٤</sup> عبد الله بن سلام من الحفوت الإمبراطوري ثم الأنصاري ، وكنتي أبيع وسوقاً ، وهو من زيد بن يوسف بن يقوت عليهما السلام ، حكاه أحد أعيان اليهود ، وأنهم بعد ظهور النبي ﷺ إلى المدينة ، دولة بتدنية في خلافة معاوية سنة ٤٢ هـ ( بظهر الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٢ / ٥٢ ، أسد الغابة ٢ / ٦١٣ )

<sup>٥</sup> رواد الدار قطني ١٢٨٧/٢ ، بلذ

<sup>٦</sup> لا أبيعك وسوقاً مسمى ، من حائط مسمى ، إلى أجل مسمى . وكنتي أبيعك وسوقاً مسمى إلى أجل مسمى<sup>٧</sup>

<sup>٨</sup> سنن البيهقي ٦١/٦ ( باب لا يجوز الدلف حتى يظن بصفه معلومة لا تتعلق بهي )

<sup>٩</sup> بظهر المشرك على الصحيح ٣ / ٧ ، كتاب الإيدان ، ( بظهر إسلام زيد بن سحنة )

<sup>١٠</sup> بظهر من ابن ماجة ٢٢٧/٢

<sup>١١</sup> في (ج) شعبة

وشهد مشاهد كثيرة ، وقال ما من علامات النبوة شيء إلا وقد عرفته في وجه محمد ﷺ

وهذا الحديث مداره على محمد بن حمزة بن يوسف / ويقال محمد بن يوسف عبد الله بن سلام ، عن أبيه ، عن جده ، هكذا رواه عن محمد : الوليد بن مسلم ، وكذا رواه عبد الله بن يوسف التميمي ، وغيره ، عن عبد الله بن سلام ، عن محمد . وانورد بقية عن عبد الله بن سلام ، عن محمد : فقال عن

١ ينظر التمهيد في معرفة الأصحاب ١٢٢/٦

٢ في (أ) مراده ، وللتثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٣ ج (٨٦) / ١

٤ قوله (محمد بن حمزة بن يوسف) يقال (سلفه من (ب))

٥ في (ج) ابن محمد

٦ محمد بن حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام الإسراةلي ، حفيد الأمازي ، وقيل محمد بن حمزة بن محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام ، روى عن أبيه ، وجده عبد الله بن سلام ، وقيل عن أبيه ، عن جده ، عن عبد الله بن سلام

وروى عنه عبد الله بن سلام التميمي ، ومحمود بن راشد ، والوليد بن مسلم

قال أبو حاتم لا بأس به (ينظر تهذيب الكمال ٢٢٠/٦٦ ، التلويح الطبريز ٥٩/١)

٧ هو حمزة بن يوسف ، ويقال حمزة بن محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام ، روى عن أبيه عن جده عبد الله بن سلام ، وروى عنه ابنه محمد ، (ينظر تهذيب الكمال ٢٢٩/٦ ، تهذيب التهذيب ٢٤٢/٢)

٨ الوليد بن مسلم القرشي ، أبو العباس المدائني مولى بني أمية ، روى عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ، وينظر بن كثير المصري ، وكثير بن يزيد ، وغيرهم

وروى عنه إبراهيم بن أيوب السرمدي ، وأحمد بن حنبل ، وعلي بن النعمان ، وغيرهم  
قوله سنة ١٩٥ هـ (ينظر تهذيب الكمال ١٥٥/١٩)

٩ عن أبيه (ابن سلام عن أبيه ، - أ - ، وكذا رواه عبد الله ) سلفه من (ج)

١٠ عبد الله بن يوسف التميمي ، أبو محمد الحنكلاءي السرمدي ، أخته مدائني ، مولى تميم

روى عن إسحاق بن زكريا بن هشام بن إسحاق بن حنكلاء ، وينظر بن عمر ، ومالك بن أبي ، وغيرهم  
وروى عنه الطبري وإبراهيم بن هاشم التيسافوري ، وأبو يعقوب بن سليمان المازني ، وغيرهم

قوله بمسود سنة ٢١٨ هـ (ينظر تهذيب الكمال ٦٤٢/١ ، تهذيب التهذيب ٢٥٩/٢)

١١ عبد الله بن سلام الأشجري الوهاشي البصري ، أبو يوسف التميمي



عن رجل من أهل بيته ، عن أبيه ، عن جده ، وهذا علة غير عادية : لأن بقية لا  
يحتمل له هذا ، و التقيمي ، والوليد بن مسلم أحفظ منه وأجل : لكن قوله عن  
جده يشبه أن يكون مرسلًا ، وقد قال البخاري في معجمه بن حمزة عامة حديثه  
مرسل وليس يداك ، انتهى

وحمرة ذكره ابن حبان في الثقات وأبيه محمد ، قال أبو حاتم لا بأس به فليس  
فيه علة قوية إلا احتمال الإرسال ، وهي لا تنصر في الاحتجاج به : لأن التوسل يعمل  
به إذا اعتضد بقول أكثر العلم ، فكيف وقد قال ابن التيسر إن هذا  
كالإجماع من أهل العلم .

ورأيت في كتب المالكية أن السلام في خائف يعمله بعد ركعة حائز ، ومجمله  
بعد مالك مجمل البيع ، لا مجمل السلم .

روى عن إبراهيم بن سليمان الأصم ، وعمر بن زياد المصري ، ومحمد بن حنبل بن يوسف بن عبد الله  
بن مسلم وغيرهم ، وروى عنه بقية بن الوليد ، عبد الله بن يوسف التميمي ، وعمر بن حنبل  
الدمشقي وغيرهم

ذكره ابن حبان في الثقات ، تولى سنة ١٢٩ هـ ( ينظر تهذيب الكمال ١٠/١٦٠ ) ، تهذيب التهذيب  
( ١٢٩/١ )

١. في أبيه عن محمد عن بقية

٢. بقية بن الوليد بن حنبل بن مالك بن حنبل بن حنبل بن حنبل ، أبو محمد التميمي ، روى عن محمد  
بن زياد الأنباري ، والأوزاعي ، ومالك ، وغيرهم

ذكره عنه ابن المبارك ، شعبة ، والأوزاعي ، وغيرهم ، قال عنه ابن المبارك عن عبد الله بن  
مكشع عن عبد الله بن المبارك

ولد سنة ١١٥ هـ ، وتوفي سنة ١٩٧ هـ ( ينظر تهذيب التهذيب ١/٢١٠ ) ، التهذيب الصغير ١/٢١٠  
( ١٩٦/٧ )

٣. ينظر الثقات لابن حبان ١/٢٥٨ ، ١٦٩/٤

٤. ب ( ١٢٩/١ )

٥. ينظر الكمال لابن عبد البر ١/٢٢٨ ، التاج والإحليل ١/٥٣٥ ، الشرح الصغير ١/٢١٠

٦. في ( ١ ) حسن ، والثقات من ( ١ ) وهو الصحيح

ويلا مقن أبي داود<sup>١</sup> أن رجلاً أسلم رجلاً في محل ، فلم يخرج تلك السنة شيئاً ، فاختصما إلى النبي ﷺ قال "بم" لمستحل مكافئ : أرزقك عليه مكافئ ، ثم قال "لا لمكموا في الثخل حتى يبدؤوا صلاحه"

والجواب عن مفهومه يحمله على بيع القعب : على أن في إسلامه عن رجل دجرائتي ، وهو مجهول .

ونظير الأصحاب متحد آخر للمسألة<sup>٢</sup> ، وهو أن التعمين بإقية للدينية من جهة أنه يضيق مجال<sup>٣</sup> التحصيل ، والمسلم فيه ينبغي أن يكون تدماً مرسلاً في الدعة لتيسر الأداء<sup>٤</sup>

وأحر هذا الكلام يسمي إلى التعرر ، وقد سبق . وكرون التعمين بسدة<sup>٥</sup> الدينية مسلم إذا جعله<sup>٦</sup> مورد<sup>٧</sup> العقد ، وليس هذا منه . وهكذا لا يجوز التسلم في دين عثم بأعيانها ، أو صوغها ، أو شعرها ، أو زيدها ، أو سديها ، أو لباقها أو جبنها نعم عليه

١ حسن أبي داود ٧٧٦/٢ ، باب في المسلم في ذمة غيره .

٢ (شبهت) مضاف من (ب) .

٣ في (د) ثم ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٤ في (د) متحد آخر للمسألة ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٥ في (د) يقيق مجال ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح أو افقته فتح التعرر ١٠٧٠٤

٦ ينظر فتح التعرر ١٠٧٠٤

٧ (ب) (ب) مضاف من (ج)

٨ (ب) جعله (ب) مضاف من (ج)

٩ (ب) (ب) (ب)

١٠ في (د) أو لباقها ، و ثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح . لأنه نص على أن في بداية العقد

٢٥٤ (أو عظيمة : صحيح في الأصح) ، لأنه لا ينقطع عالياً ولا يتصيق به الحال<sup>١</sup> .  
والثاني أنه كتعويض المكمل<sup>٢</sup> ، وعلى هذا يمسد المقد في وجه ، والأصح صحيح  
ويلغوا الشرط ، وعدا إذا لم يعد تنويهاً ، فإن أهاده كمعقلي البصرة (هذه) مع  
معقلي بعداء صنف واحد ، لكن يتنازع بكل واحد منهما عن الآخر بحواص  
وصفات ، فالإضافة إليها تفيد هائلا الأوصاف ، فيجوز قطعاً بل يجب إذا اختلف  
الفرص<sup>٣</sup>

٢٥٥ (ومعرفة الأوصاف التي يختلف بها الفرص اختلافاً شامراً) ٧٢ ومن سرق  
الأصحاب من عبارته<sup>٤</sup> الأوصاف التي تختلف بها القيمة ، ومنهم من يجمع بين  
الفرص والقيمة .  
قال الترمذي<sup>٥</sup> وليس شيئاً منها معمولاً بأطلاقه ، لأن تكون العبد صميماً في العمل  
وهوياً وكتابياً وأمياً<sup>٦</sup> ، وما أشبه ذلك أوصاف يختلف بها الفرص والقيمة ، ولا  
يجب التعرض لها<sup>٧</sup> ، انتهى

١ منهاج الطالبين ٢٥٠/٢

٢ في (أ) الحال ، والثابت من (ب) و (ج) وهو المنعرج

٣ ينظر ، روضة الطالبين ١٥٠/٤

٤ (هذه) ماقطع من (ب)

٥ ينظر ، فتح الميزان ١٠٧٢/٤ ١٠٨

٦ في (ب) (أ) (ومعرفة الأوصاف يختلف) ، والثابت من (أ) وهو موافق للمصنف

٧ منهاج الطالبين ٢٥٠/٢

٨ في (أ) من معرفة الأوصاف ، والثابت من (ب) و (ج) وهو المنعرج

٩ فتح الميزان ١٠٧٢/٤

١٠ في النسخ (وأما) - وفي فتح الميزان ١٠٧٢/٤ (وأما) وهذا هو المنعرج وهو ثابت ، لأن قوله  
(وأما) لا يتناسب مع قوله (وكتابياً)



﴿فَلَا يَصِحُّ هَيْمًا لَا يَتَضَبَطُ مَقْصُودُهُ﴾ ١ هذا أثر اشتراط المعرّفه

المعرّفه هيمًا

لا يتضبط

مقصوره

﴿ ( كَمَا لَمْ يَحْطُ الْمَقْصُودُ الْأَرْكَانَ كَهَرِيمَةً وَمَجْزُونَ وَفَائِدَةً وَخَفَ وَتَرَيَاً مَخْلُوطٌ ) ﴾ ومقصوده بهذا النوع المحتاط المقصود ، لأن كان التي لا يتضبط مقدار الخلطها<sup>١</sup> وأوصافها ، واستمرى بالقاعد: [ والمثال ] وذكر الخلاف هيمًا بمدّه عن الصريح بهذا الشرط ، وبطلان السهم في هذا النوع لا خلاف فيه وعن ابن سريج حوار السلم في الحماض والفعال<sup>٢</sup> ، وبه قال أبو حنيفة<sup>٣</sup> ، ومن هذا النوع القسي<sup>٤</sup> لا يجوز السلم فيها لأشتمالها على الحشيش والعظم [والعصب]<sup>٥</sup> والنبل قبل التخريط يجوز ، ويعدّه يمتنع إلى ثم يمكن عليه عصب وريش لا اختلاف وسطه وطرفيه ، وإن كان عليه هكذلك<sup>٦</sup> .

١ منهاج الطالبين ٢٦٠/٢

٢ البرس البق ، عنه الترمذية ، وهرس أشبه بروسه هرسه دقه وكسره ( نساء العرب هرس )

٣ الترياق طارسي مغرب ، وهو دواء السموم ( نساء العرب : تروق )

٤ منهاج الطالبين ٢٦٠/٢

٥ في لب ( أخطاط القديرا )

٦ ( والمثال ) ساقط من (١)

٧ ينظر فتح الباري ١/ ١٨٠ ، قال النووي ولا يجوز في الحماض والفعال على الصحيح ورواه الطالبين

١٦٠/٥

٨ قال في البداية ٢٨٠/٢ ولا بد من بالحسم في طيب أو قبيح أو حرج أو نحو ذلك (١) فكان يعرف ، لاستجماع شرائط السهم ، وإن كان لا يعرف فلا حرج فيه لأنه بين جهنم

ينظر الجامع الصغير ٣٢٤/١ : لمسوق ٩٣٨/١٢ - ( الدر المنثور ٢٢٤/٥

٩ القسي جمع قوس ، وهي التي يرس عنها ( ينظر نساء العرب قوس )

١ من قوله ( في الخلاف والفعال - إلى - لا يدر السهم ) ساقط من (ج)

١١ ( والعصب ) ساقط من (١)

١٢ ينظر فتح الباري ١/ ١٨٠ ، روضة الطالبين ٢/ ١٦

وللاختلاف واختلاف نفس الشافعي<sup>١</sup> محمول على هذا التفصيل ، واعتبر بالترقيق والمختلط<sup>٢</sup> عن الذي هو نبات واحد أو حجر ، فيجوز المسلم فيه وقال الجرجاني الترياق خمس : فإنه يطرح فيه نجوم الحيات ، أو لسان الأناث<sup>٣</sup> فلا يجوز المسلم فيه لجسامته ، فيبني أن يحمل كلام المصنف ، ومن وافقه على ترياق طاهر

وأراد بالقطع ما يجمع أجناس كعض أجناف النسيان ، أما بالتحديد من شيء واحد كصنف الرجال المعروف في هذه البلاد فهو كتاب من<sup>٤</sup> جلد ، ومنعه المسلم في الجلد : امتنع ، وهو الأصح

وإن جوزه فيظهر جواره إذا لم يختلف جلده ، وقطع قطعاً مضموناً ، وإن كان من غير جلد<sup>٥</sup> هكالتياب المحيطة<sup>٦</sup> ، ولم أر من صرح بقلها ، والمشوول عن<sup>٧</sup> ابن سريج في الخف يسمى تنزله على ما هو من<sup>٨</sup> جنس واحد ، أم المختلطة فلا فله نقل عنه أنه قال لا يعلم ما في<sup>٩</sup> الخلاف إلا الله

ويمتنع المسلم في المصادق وهي الأمسية ، قال الشافعي في الأم إنما يجوز في هذا أن يتنازع المتعلم والمفسر<sup>١٠</sup> ، ويستأجر على الحدو ، وعلى حرار الحسين

١ قال الشافعي - والذي يعلق بغيره ليس فيها ريش ونصال وندب وروسة والمصال لا يوقف على هذه فتكبره المسلم فيه ولا يجوز الأم ١٣٤/٢

٢ في (ب) و (ج) المختلط

٣ الأناث : الممونة ولا يقال لثمة ( ينظر مختار الصحاح لن )

٤ في (ب) في جلد .

٥ في (ب) هكالتياب المحيطة ، والثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٦ ب (١٠٣ / ١)

٧ أ (٦٥ / ب)

٨ ج (٨٢ / ب)

٩ في (ب) المصنف ، وفي (ج) مساقطة ، والثابت من (ب)

١٠ الأم ١٣٤/٢

١١ الشرائع ميراثي ( من العرب شريك )

ونقل الروياني عنه أنه يجوز أن يلزم دمه أن يصح له خطأ وهذا يمكن حمله على ما في الأم ، وقال ابن الصباغ وصير إن استلزام هذه الأشياء لا يجوز إلا كما قاله في الأم وإن أبا حنيفة قال بجواز ذلك أصحابنا لو صح لزوم ، وعند الحنفية المستصح والمصتح بالخيار<sup>١</sup>

١٥٥ ( والأصح صحته في المختلط المصنوع ككتابي<sup>٢</sup> وخر<sup>٣</sup> ) وإن تركب من قطع

وحرير ، والمنع ضعيف ، ومجمله إذا كان مما يسهل ضبطه ، وإلا فلا يصح

كالمجوسات<sup>٤</sup> ، وفيه : إن الحر مركب من حر وشعر<sup>٥</sup> الأريب ، وكل ثوب من

عزول محتلمة فهو على هذه التحكم والتضميل

قال الرافعي<sup>٦</sup> ويخرج على الوجهين نسلم في الثوب المعمول عليه بالإبرة بعد التمسج

من غير [ حسن ] الأصل كالإبريسم على القطن والكتان ، انتهى

ومقتضاه أن الأصح اجواز ، وصاحب المذهب<sup>٧</sup> وغيره من العراقيين منعوا النسج

في ثوب عمل فيه من غير قوله : كالمقروبي<sup>٨</sup> ، لأنه لا يصيب ، وحسبوا وجهي<sup>٩</sup>

١ في (ب) يحكم قال في الأم

٢ في (د) لروم ، وثابت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٣ ينظر المسبوك ١٢/١٢ الهداية شرح البداية ٧٨/٢ ، الدر ٢٢١:٥

٤ القتيبي : ثياب مسوجة من قطن وحرير ينظر نهاية النجاش ١/١

٥ الحر ثياب تنسج من صوف وإبريسم (أصلان العرب : حرير)

٦ منهاج الطالبين ٧٢/٢

٧ ينظر دهمية ، مطلب ١٧/٦ ، روضة الطالبين ١٦/٤ ، نهاية المحتاج ٣٠٠/٤

٨ في (أ) من فوق شعر ، وثابت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٩ فتح المبرير ١٠٩/٤

١ ( حسن ) منقطع من (د)

١١ ينظر المذهب ٢٩٨/١

١٢ المقروبي : ثياب ، كقطن يبرش - ( ينظر : أصلان العرب : قروبي )

وحيث<sup>١</sup> في الثوب لمعول من حرثين<sup>٢</sup> ، وهاتوا الجوز بأنه يعرف قدر كل منهما ،  
هنا أرادوا أن أحدهما شدا والآخر لحمه ، وذلك متميز : فظاهر ، ويتجه الحكم  
بالصحة ، وإن أرادوا التقدير : فلا سبيل إلى العلم بعد التسج . ويمضي إلى نزع  
فيخرج النج

الأنعام<sup>٣</sup> ، ( وجوز وإقمت وشهد وخل تمر أو زبيب<sup>٤</sup> ) هذا نوع ثالث معطوف على  
الاحتياط التضييق . وعبارة الحرث وكذا الجوز<sup>٥</sup> ، فهي أحسن من عبارة النج  
وهذا النوع لا يتعد فيه إلا الحليف الواحد ، وأما الآخر فلا صلاحه كالمالح  
لإصلاح النج ، وكذا الإنمعة<sup>٦</sup> لإصلاحه ، والأصح عند الأكثرين الجوز ،  
والإقمت مثله ، وخل التمر أو الزبيب : لأن الماء من مصلحته  
وكذا الصمغ المالح : لأن الملح من مصلحته ، ولك أن تقول في هذا النوع أن  
كلاً من الخليطين / مقصود : لكن أحدهما بالذات ، والآخر بالبيع

١ قال في الهند ١٩٨/١

وختلف أصحابنا في الثوب لمعول من حرثين ، فنعلم من قال لا يجوز أنهما جنسان مقصود لا يميز  
أحدهما عن الآخر فأنه فاعله

ومعهم من قال يجوز : لأنهما جنسان يعرف قدر كل واحد منهما

٢ في (٥) خير من حرثين ، وأقويت من فيه وهو الصحيح

٣ (أو زبيب) ساقط من فيه

٤ مباح المطالبون ٧١/٢

٥ عبارة الحرث هي وكذلك في تجزئ الحرث ٥٦٧/٢ ( رسالة علمية )

٦ إنمعة الجوزي شيء يخرج من بطنه أصغر يسمى في سوقه مزك في الذين يهبط كالتجس ، ينظر  
إسن المزيه فتح

٧ من قوله ( الزبيب لأن الماء .. إلى .. أن تقول في هذا ) ساقط من (ج)



والشاهد ليس من هذا النوع : بل هو نوع رابع ، وهو المحتلطة حلقة ، والأصح فيه عند الرازي<sup>١</sup> الجواز : كالتصريح مع البوي

والثاني : نافع ، لأن الشمع قد يقل ويكثر ، فاشبهه سائر المختلطات ، وهذا هو المحتار ، وبص عليه الشافعي<sup>٢</sup> في آخر تفریع الوزن من العمل ، وبه قطع الماوردي وغيره من العراقيين

وقد علمت أن مآخذ الشاهد<sup>٣</sup> غير ما ذكر معه ، ولو أخرجه من بينها لكان أحسن ، ولاختلاف التأخذ

ولا خلاف في جواز السلم في اللين إن كان مختلطاً حلقة ، لأن أجزائه غير متشعبة ، واللين في الشاهر شيء واحد ، ولا خلاف أنه لا يجوز في اللين المشوب بنماء ، لأن الماء فيه ليس بمقصود ، ولا من مصلحته .

والدهن الطيب<sup>٤</sup> إن لم يحاطه شيء جار السلم فيه ، كالتسليم يروح بالطيب ثم يتمصر<sup>٥</sup> ، وإن حاطه طيب لم يجر ، وعلى هذا ينزل إطلاق المزني نافع .

١ ( لا الخبز في الأصح عند الأكثرين ) ٢ لتأثير النار فيه تأثيراً لا يصحبه ، فلهذا  
٣ وقد اتفقوا على أن الذي تأثير النار فيه<sup>٤</sup> غير مصبوح بالعبارة : لا يصح السلم فيه

١ ب ( ٨٣ ) ، ب ( ٨٤ )

٢ ينظر فتح العزيز ١/ ١٠٠

٣ ينظر الأم ١/ ٦٠٣

٤ من قوله ( وبه قطع الماوردي ) إلى : أن مآخذ الشاهد ( سابق من فيه )

٥ ج ( ٨٤ )

٦ في (ج) يتمصر

ينظر فتح العزيز ١/ ١٠٠ ، وروضة الطالبيين ١/ ٦٠

٧ منهاج الطالبين ٢/ ٧٦

٨ في (ب) أن الذي يؤثر فيه النار غير مصبوح . الخ

كالحكم المطبوع والمنشوي ، إلا ما حكي عن الجهلي<sup>١</sup> أنه ألبس الخلاف [ فيه ]<sup>٢</sup> وهو عرب في الثقل

والتأثر بالجواري في التحيز يقول هو مصبوح<sup>٣</sup> ، وقد صححه الإمام<sup>٤</sup> والفرازي<sup>٥</sup> وأبو علي الفاروقي ومشايخ خراسان على ما حكاه الروياني ، وطردوا ذلك في النجاشي والسعكر والمفيد<sup>٦</sup> ، وأخراه الإمام في الثبا<sup>٧</sup> ، وجرم المازدي والمتولي<sup>٨</sup> فيه بالبيع

وقال الفروي في<sup>٩</sup> " الروضة " بعد أن ذكر النجاشي والعمل المصمى بالنسر والسعكر والمفيد والثبا<sup>١٠</sup> أن الفرازي<sup>١١</sup> ، وصاحب التتمة ممن احتار الصحة في هذه الأشياء ،

١ قال الرازي وفي التتمة فيه ( أي في الخبر ) وجهان

٢ أسحبهما عند الإمام أنه جائر ، وفيه قال أحمد ، وهو الذي أورد في الكتاب ، لأن للبح مستهلك فيه والخبر في حكم الشيء الواحد

والثاني وهو الأصح عند الأكثرين المخرج لوجهين

أحدهما الاختلاف ، واختلاف العرفين بحسب كثرة النسخ وقلة وتعذر المبطل

والثاني تكلم الثبا<sup>١٢</sup> فيه فتح العزيز ٥٠٦/٤

٣ الجهلي عبد العزيز بن عبد العزيز بن عبد الطاهر - عملي لدين الجهمي ، شارح التتمة ، حكاه شرح الوحي ، وخطابه مغلط عارف بالذهب غير أن في شرحه غرائب ، توبة في ربيع الأول سنة ٩٢٢ هـ ( ينظر طبقات الشافعية الكبرى ٢٥٦٠٨ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٧١/٢ )

٤ ( فيه ) ساقط من (D)

٥ في (D) وهو التأثر بالجور في الخبر ويقول هو مضبوط ، والمثبت من (أ) و (ج)

٦ ينظر نهاية الطلب ٤٧/٦

٧ قال الفرازي في الوجيز - والأصح أنه يصح في التعني والحرز وإن احتلفت التتمة والمثبت لأنه في حكم النجاشي الواحد كشأنه والذين ، ويقتضيه أن لا يفتد حمله ، كالحبر وفيه نسخ فتح العزيز

٨ ٨/٤

٩ التأثر - ضرب من الخلاء ، وهو فارسي معرب ( ينظر لسان العرب - قد )

١٠ في (D) وإسن ، والمثبت من (أ) و (ج) وهو الصحيح

١١ ينظر نهاية الطلب ٤٧/٦

١٢ ينظر : تنقيح الإبهة ١/٤ لرح ١٩٨٨/١

١٣ ١١٠ (١١٠ - ١١١)

وليس هذا النقل عن صاحب التلخيص صحيحاً ، إنما احتار الجوار في اللبأ قبل أن يخلص باللبأ ويخلص ، أما بعد الطبخ فلا

ومصحح التنوي في التصحيح السلم في السكر ، والقابض ، والديس ، و اللبأ<sup>١</sup> والشافعي<sup>٢</sup> أطلق السلم في اللبأ<sup>٣</sup> ، وكان مراده الذي لم يطبخ ، وهو يجوز السلم فيه بلا خلاف ، وإن كان مجسماً

والعمل المصنف بالشمس يجوز السلم فيه قطعاً ، والمصنف بالنار فيه الوجهان كمالديس

ويرد بأن المر قد تعب به ، وتسرع إليه المسار ، ولهذا نص الشافعي على أنه إذا سلم في أصل مصفى ، فأحصر إليه معنى بالنار لم يجب قبوله<sup>٤</sup>

نكس القاضي حسين ، و المحامي حملاً هذا على ما إذا أثرت فيه النار<sup>٥</sup> أثراً بيباً<sup>٦</sup> وإلا يجوز ، وليست تصفية السم<sup>٧</sup> بالنار عيباً ، لأنها لا تؤثر فيه ، قلته<sup>٨</sup> الماوردي

وفي السلم في الماورد وجهان لاختلاف تأثير النار فيه ، وقال الروياني الحوار أصبح صدي ، وعند عامة الأصحاب

١ ينظر روضة الطالبين ٢١/٢

٢ لم أجد نصراً في الوجوه ، والوجه اختيار المصنف

٣ ينظر كلمة الزينة ٤ / ٢٧٨ ب

٤ في (١) واللبأ ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٥ ينظر الأم ٢ / ١١٠

٦ في (١) واللبأ ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٧ لأن النار تغير طعمه فيقتضيه الأم ١٠٦/٢

٨ ب (١٠٨١ - ١١)

٩ في (١) الشمس ، والثبت من (ب) و (ج) هو الصحيح

١٠ في (١) قال ، والثبت من (ب) و (ج) هو الصحيح

١٢٤ (ولا يصح فيما يتدرج وجوده) كقولهم المنيد بموضع (المرّة) لتحدث المقدم ، وأجرى الفزائي فيه إذا كان في بلد بعيد وجهاً

وجوده

١٢٥ (ولا فيما لو استقصى وصفه عز وجوده) أي لو استقصى وصفه الذي يجب ذكره في العلم عز وجوده ، فثبت العلم فيه لمرّة الوجود ، ولو لم يستقصى لم يصح العلم ؛ لعدم استيعابه بدون الوصف ، فتقول المصنف وصفه محمول على المفهوم وهو الواجب

١٢٦ (كالتلويح الكبير واليوافق) أي لتلويح المنع فيها لمرّة الوجود كقراي الإمام ، والمعرفيون يعللون بأن فيها من قدر صفاتها ، وهو لا يوصف بالوصف واستثنى الحراسانيون والرافعي "الكلّ السعير التي لا يعز وجودها ؛ ثقله الأوصاف المتصوّه فيها" ، وصبطها أكثرهم بما يطلب للمحقق "والتداوي" /

١ في (أ) يد ، والمثبت من (ب) (ج) وهو موافق للمحتاج ٣٦/٢

٢ في (أ) بموضع ، والمثبت من (ب) (ج) وهو موافق للمحتاج ٣٦/٢

٣ ينظر ، فتح المبرر شرح التوجيه ١٠١/١

٤ مناج الطائيين ٣٦/٢

٥ مناج الطائيين ٣٦/٢

٦ في (أ) رأي ، و في (ج) أي ، وثبت من (ب)

٧ ينظر ؛ نهاية المطلب ١٠٢/١

٨ قال الرافعي ، ويجوز في الكلّ السعير إذا عز وجودها كقوله بورياً فتح المبرر ١١١/١

٩ في (أ) للمحقق ، وثبت من (ب) هو الصحيح

١٠ قال الرافعي ، ويرر بصط التوجّه ؟ قال فتاوى ما يطلب للتداوي فهو منفي ، وما يطلب للترى فهو مكبر فتح المبرر ١١١/٢

١١ ج (٨٤ / ب)

والشيخ أبو محمد بسند من دينار ، وإن قصد للزينة ، والسند من قريب ، وحيث جورما فيجوز بالكيل والوزن ، وقال الشيخ أبو حامد كما لا يجوز السهم في الجواهر لا يجوز أن يكون متداقاً ، وكذلك القسمي

الشيخ (وجازية واختها أو ولدتها) ، وكذا عمتها ، أو بنتي عم أو شدة وسقطتها ، وقال أبو إسحاق يجوز أن يسلم في حارية منها ولدتها في بلد تكثر فيه الجوازي ، ولا يتمرد وجود [ذلك] ، وقال الإمام والعزالي لا يمتنع وجود ذلك في الزيجة التي لا تكثر صفاتها [ ويمتنع في المزية التي تكثر صفاتها ]<sup>١</sup> والصحيح المشهور الأول

وأورد الرافعي "على" هذا الحكم أنهم حكموا عن نفسه ، أنه لو شرط كوني العمد كتاباً أو التجارية ما شطه جار ، قال ولدع أن يدعي ندرة اجتماع الكتابه

١ في (د) أبو حامد ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح ، لأن الرافعي ذكره في فتح العزيز ٤١١/٤ فقال وعن الشيخ أبو محمد أن ما يورثه سهم من جار يجوز السهم فيه ، وإن كان يطلب منه السهم لمعوم وجوده ، والوجه أن يكون اعتبار السهم بالقرابة

٢ مهاج المطالبين ٦٩/٢

٣ في (د) أو بنت عم ، والثبت من (ب) و (ج) هو الصحيح

٤ لم يجر ، لأن اجتماع التجارة الموصولة بالصفات المشروطة نادر فتح العزيز ٤١١/٤

والسبعة ، وإن السهم من العائن والعن سادة وصحة "عسكر" فكان الزائغ ، وجميعه سقط و سقط اعتبار الصماح سقط

٥ في (د) معه ولد ، والثبت من (ب) و (ج) هو الأصح

٦ (ذلك) ساقط من (د)

٧ ينظر مهجة مطلب ١١/٦

٨ ينظر فتح العزيز شرح الوهر ٤١١/٤

٩ (جوز) ساقط من (ج)

١٠ ما بين القوسين ساقط من (د) ، والثبت من (ب) و (ج)

١١ فتح العزيز ٤١١/٤ - ٤١٢

١٢ (على) سقطت من (ج)

والمنشط مع الصفات التي يجب التعرض لها ، بل فحشية ما أطلقوه تحوير النسخ في عهد وجارية بشرط كون هذا كتاباً ، وذلك ماشطة ، وكما يندر كون أحدهما كتاباً ، والأخرى ماشطة مع اجتماع تلك الصفات ، فليسوا بين الصوريين في المنع أو التجويز ، انتهى .

وقد سعى الشافعي<sup>١</sup> على أن يحكم المسائل التي يختلف وشرق بين العبدتين<sup>٢</sup> أو صوفيين ، والعمارة ، ولدها ، وللاصحاب أن يقولوا اشتراط كون العبد كتاباً والعمارة ماشطة مع كونه يسهل تحصيله بالاكتساب ليس فيه إلا زيادة وهف على الأوصاف المطلوبة ، وإذا أسلم في عهد وجارية بهذه الصفة<sup>٣</sup> فلا تعلق لأحدهما بالآخر ، ولا هو وصف فيه<sup>٤</sup> بل هو سلم في شئ من منفصلين

وإذا حضر أحدهما كمن قد أحضر بعض المسلم فيه بصفته ، أما في الولد أو الأخت فربطته مع زيادة صفاته عزيزة ، لأنه غير مكتسب ، أعني الولادة ، والأخوة ، وكونها ذات ولد وصف فيها<sup>٥</sup> حتى لو أحضر جارية وعبداً لم يولد لها<sup>٦</sup> على الوصف المطلوب ههنا<sup>٧</sup> غير الولد به : لم يجب القبول ، ولا يكون قد أحضر شيئاً من المسلم فيه ، فلم تترك التسوية بين الصوريين وأيضاً فيبحث الرافعي يومئذ إلى الجوار مع عرة الوجود ، ولا قائل به : بل هو وبظانته من شرة قرية يهونها كما تجمع عليه على ما سبق من ابن المبرز ، والأحسن أن يكون مراد الرافعي

١ قال الرافعي ، ولقد أن بعض عرة اجتماع صفة الكتابة والمنشط مع الصفات التي يجب التعرض لها بل فحشية ما أطلقوه تحوير النسخ في عهد وجارية بشرط كون هذا كتاباً وذلك ماشطة ، وكما يندر كون أحد الصوريين وإن الآخر مع اجتماع الصفات المشروطة ههنا ، فكما يندر كون أحدهما كتاباً والآخر ماشطاً مع اجتماع تلك الصفات ، فليسوا بين الصوريين في المنع أو التجويز فتح العزيز ١ : ١٠٠

٢ في (١) و (ج) والآخر ، والثبت من (ب)

٣ ينظر الأم ١٢١/٢

٤ في (١) الصنفين مكتوبة ، والصحيح ، ثبت وهو من (ب) و (ج)

٥ ب (١) ، أ (١) ، ب (١)

٦ ١ (١٠) ، ب (١)

٧ في (١) فيه غير الولد به ، والثبت من (ب) و (ج)

التوصل إلى المع في شرطه تكون المعد كاتياً والجارية ماشطة ، ولكن قد يظهر الفرق ، والشبه إذا كان يعمل اكتسابه لا يمتنع اشتراطه ، ولا يوصف بعمدة الوجود للصفة من السلم

﴿١﴾ سلم في جردية حامل - مطريتان - أصحهما المتع<sup>١</sup> ، والثاني إن قلنا التحمل من جار<sup>٢</sup> وإلا فلا ، والناظر من منهم من يملأ بالجهالة ، ومنهم من يملأ بأن اجتماع التحمل مع الصفات المشترطة نادر ، وهذه هي العلة الصحيحة<sup>٣</sup> والبهيمة في ذلك صفات جردية لو سلم في شاة<sup>٤</sup> فهو لا منصوصين ، محلهم على ما فيه عليه<sup>٥</sup> الماوردي ، إذا أراد أن منها<sup>٦</sup> ليس ، والصحيح البطلان للجهالة ولو أراد أنها مما يندر جار قطعاً

﴿٢﴾ ( فرع ) يصح في الحيوان<sup>٧</sup> لأنه ثبت في الدعة<sup>٨</sup> شاة ، وصداقاً ، وفي بيل النية ، ولأنه صح أن النبي ﷺ استسلف بكراً<sup>٩</sup> ، وروى أن رسول الله ﷺ أنه عز

١ ينظر روحية الطائفي ١٨/٥

٢ ينظر المرحم السابق

٣ ج ( ٨٥ / ١ )

٤ الثور من الشاة والإبل ذات اللبن ( ينظر المسحاح ثور )

٥ عليه ( ريفه في ١ )

٦ في ( ١ ) فرع قال يصح ، الخ ، واشتت من لبا ، ( نجا وهو موافق لما يحتاج ٧٧/٦ )

٧ منهج الطائفي ٧٧/٦

٨ روى مسلم في صحيحه من أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكراً فتدعت عليه زين من أهل المدينة فأمر بها رافع أن يتخمس الرجل بكراً - فرجع إليه أبو رافع فقال ما أجد فيه إلا حماراً رافعاً ، فقال أعتقه<sup>١</sup> فإن خير الناس أحسنهم قضاء - صحيح مسلم بشرح النووي ٢١/١١

كما روى ابن ماجه في سننه ٣٣٢/٢ ( باب السلم في الحيوان )

وغيره في سننه ٢١/٦ ، باب من أجاز السلم في النعمان وعن وسعة وأجل معلوم أن مكان أن أجل ومن غيره (

المبكر في الحَيَوى\* وقال الحاشم إنه صحيح الإسناد لكن ابن السمعاني في الإصلاح قال إنه لم يثبت ، والمع قول أهل الرأي

٢١٥ ( فيشرط في أرفيق ذكر نوعه كتركبي ) وقد استأثرت في اختلاف أسرارها في الأظهر : القولين .<sup>٢</sup>

( [ ولونه ] : كأيض ، ويصف بياضه بصفرة أو شقرة ) \* ويصف السود " بالسماء " أو ، المكسرة ، فإن لم يختلف لون الصب لم يجب ذكر اللون كالرمح<sup>٣</sup> وبحرم<sup>٤</sup> . ( وذكرته ، وأنوثته ، وسنه )<sup>٥</sup> هتول مصمم أو ابن ست أو سبع ، والأمر في الص على التقريب [ حتى ]<sup>٦</sup> لو شرط كونه ابن سبع بلا زيادة ولا نقص . فقد لندته ، ويعتمد في الاحتلام قول العبد ، وفي السن كعدك إن كان بالماً . [ ولا يقول ] سيده إن ولد في الإسلام ، وإلا فيتمتع ظن<sup>٧</sup> النحاسين<sup>٨</sup> .

١ ينظر السوط خراسي ١٢/١٢ ، نتائج المسالك ٩/٥ ، الهدى شرح البداية ٢٠/٣

٢ منهاج الطالبين ٣٢/٣

٣ ينظر فتح العزيز ١١٢-١

٤ ( ولونه ) ساقط من (أ) ، والمثبت من (ب) و (ج)

٥ منهاج الطالبين ٣٢/٣

٦ في (ب) اليأس

٧ ب (١ / ١٠٠٥)

٨ في (أ) ثم يحر ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الصريح

٩ في (ب) كالتاريخي

١ ينظر فتح العزيز ١١٢/٤ ، روحه الطالبين ١١/١

١١ منهاج الطالبين ٣٢/٣

١٢ ( حتى ) ساقط من (أ) ، والمثبت من (ب) و (ج)

١٣ في (أ) و (ج) [ ولا يكون سيده ] ، والمثبت من (ب) لمسيته سيق الحطة

١٤ في (ب) قول النحاسين

١٥ ينظر فتح العزيز ١١٢/١



( وَهَيْهَاتَ طُولًا وَلَقِصْرًا )<sup>٢</sup> كُتِبَتْ أَشْبَارُ أَوْ حُمُصَةٌ ، وَلَوْ قَالَتْ طَوِيلٌ ، أَوْ قَصِيرٌ ، أَوْ رَيْمَةٌ<sup>٣</sup> كَسَى ، وَقِيلَ : لَا يَجِبُ ذِكْرُ الْقَدِّ<sup>٤</sup> .

﴿ وَهَيْهَاتَ عَلَى التَّقْرِيبِ ﴾ \* تَقْدِيمُ التَّشْبِيهِ عَلَيْهِ

﴿ وَلَا يَشْتَرِطُ ذِكْرُ التَّكْثِيلِ وَالْمَعْنَى وَنَحْوَهُمَا ﴾<sup>٥</sup> كَالصَّاحِجِ ، وَبَعْلَمِ الْوَجْهِ ( فِي الْأَصَحِّ )<sup>٦</sup> لِلتَّصَانُحِ بِهِ<sup>٧</sup>

وَكَيْدًا لِلْمَلَاخَةِ<sup>٨</sup> وَالْأَصْحَ<sup>٩</sup> اشْتَرَاطُ ذِكْرِ التَّثْنِيَةِ أَوْ التَّيَكُّدِ<sup>١٠</sup> فِي الْحَبْرَةِ ، وَيُسَمَّى ذِكْرُ تَعْلِيلِ الْأَسَانِ ، أَوْ عِيَرٍ ، وَجَعْدِ الشَّعْرِ ، أَوْ سُبُوطَتِهِ<sup>١١</sup> وَلَوْ شَرِطَ كَوْنُ الْعَبْدِ ، أَوْ الْحَارِثَةِ يَهُودِيًّا ، أَوْ نَصْرَانِيًّا ، أَوْ حَبْرًا ، أَوْ مُشْجَلَةً ، أَوْ كَاتِبًا ، أَوْ حَاسِبًا ، أَوْ صَانِعًا ، أَوْ دَحْنًا ، أَوْ شَيْحًا ، أَوْ كَهْلًا ، أَوْ مُزَوَّجًا ، جَرَّ

١ - الْقَدُّ التَّثْنِيَةُ ( مَحْتَرِجُ الصَّاحِجِ قَدُّ )

٢ - مَبْهَاجُ الطَّالِبِينَ ٧٧/٢

٣ - رَيْمَةٌ أَيُّ مَرْيُوحِ الْحَلَقِ لَا بِالطَّوِيلِ وَلَا بِالْقَصِيرِ ( لِسَانُ الْعَرَبِ رَج )

٤ - يَنْظُرُ فَتَحُ الْعَرَبِ ١١٢/١ ، رُوسَةُ الطَّالِبِينَ ١٨/١

٥ - مَبْهَاجُ الطَّالِبِينَ ٧٧/٢

٦ - لُجُوجُ السَّابِقِ

٧ - لُجُوجُ السَّابِقِ ، كَمَا يَنْظُرُ رُوسَةُ الطَّالِبِينَ ١٩/١

٨ - قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ : إِنَّهُ يَجِبُ ، لِأَنَّهَا مَقْصُودَةٌ وَلَا يَوْرَثُ ذِكْرُهَا الْعَرَّةَ فَتَحُ الْعَرَبِ ١١٢/١

٩ - وَمَنْ التَّمْلِيقُ شَرِطُ رَأْيِ فِي الْمَلَاخَةِ بِهِ ، عَنِ أَهْلِهَا مِنْ جَمْعَةِ بَلَامِي ، أَوْ لَدَّحِ بِهِ إِلَى مَا يَمِيلُ إِلَيْهِ فَيُجْعَلُ

مَثَلُ أَحَدٍ فَتَحُ الْعَرَبِ ١١١/١

١٠ - فِي ( ٧ ) وَ ( ١٠ ) لَا تَمِيلُ سَيِّدٌ ، وَتَقْلِبُ عَنْ لَبِهَا وَهِيَ الْمَصْحُوحُ كَمَا فِي رُوسَةِ الطَّالِبِينَ

يَنْظُرُ رُوسَةُ الطَّالِبِينَ ١٩/١

١١ - فِي ( ٧ ) وَ ( ١٠ ) وَالتَّيَكُّدِ

١٢ - يَنْظُرُ رُوسَةُ الطَّالِبِينَ ١٩/١

ولو شرط أنه شيخ هرم لم يجز؛ قاله النووي، أو شاعر لم يجز؛ قاله المالودي، لأن الشُّعْر طبع لا يمكن تكلفه فيهز.

ولو شرط كونه تجارية معينة سواءً مباحاً حراماً، أو محرماً، أو راتبة، أو العبد سارقاً، فوجهاً.

وإن شرط كونه حشاً لم يصح؛ لأنه اجتماع الصفات، ولو أسلم يلا عبد أو خالصة فجاء بحش مشكوك، لم يجب قبوله، ولا يجوز، أو بواضح؛ حار قبوله، وله الخيار إن لم يعلم.

واللون، والنوع؛ بالإسالة إلى قوم أو بلد. ( وفي الإبل، والخيول، والبهائم، والحمير: الذكورة، والأنثى، والنس،

واللون، والنوع؛ بالإسالة إلى قوم أو بلد.

واشترط المالودي في الإبل والتحليل ذكر التقيد، فيقول مبروخ، أو مشرف.

وقال أترافمي: إن التمرض (للقبي) من العيوب، وكونه سبط الحلق، وهو اللبد القامة الوافر الأعضاء، وكونه مجمر الحسين وهو عظيمهما واسعهما، اتفق الأصحاب على ذكر هذه الأمور وليس بشرط.

١ من قوله (ولو شرط كونه العبد - إلى - أو مملوكة) ساقط من (ج).

٢ في (و) ولو شرط.

٣ في (ب) فجاء حشاً.

٤ في (ب) وإن بواضح.

٥ منهاج المطالع ٣٢٢ - ٣٨.

٦ قال الرافعي: وأما قوله (غير مودون) فإن الشافعي رضي الله عنه ذكر في الاختصار أنه يقول في المصنفات الميمون غير مودون، يعني من العيوب، سبط الحلق، ميمون الحسين، وميمون غير ميمون المولود، والعيب اللبد القامة، الوافر الأعضاء، وميمون الجمين عظيمهما واسعهما، والاتفق الأصحاب على أن ذكر هذه الأمور ليست بشرط. وإنما هو ضرب من التاكيد فتح العزيز ١: ١١٥.

٧ في (ب) و (ب) و (ج) مملوكة حكماً (للقبي) وفي فتح العزيز ١: ١١٥ قال (يعني من العيوب) ولعل التصواب هو قلبي من العيوب، وهو التي.

٨ انظر مختصر الزمعي ٩١/١، نهاية المطالب ١٢٦.

ولو شرط في الإيل/ كقولها عوامل ، أو تدور في الملعن جار ، لكن يبين طعن النحوي أو غيره : فإن منها ما يدور عن يمينه ، ومنها ما يدور عن يساره ، ويصعب

تتله

ويستحب في<sup>١</sup> الحديث ذكر الشيات<sup>٢</sup> كالأعر<sup>٣</sup> والحجر<sup>٤</sup> والطين<sup>٥</sup> ، فإن تركه جر<sup>٦</sup> ، وله التأويل الذي شرطه بهيم<sup>٧</sup> ، وكذا في جميع انشئة<sup>٨</sup> ، هكذا رأيت في الأم<sup>٩</sup> ، ونقل الشيخ أبو حامد عن الشافعي أنه يسلمه بشية ، وغير شيء إلا أن يذكر الأدم ، وهو الأسود ، فلا يسلمه إلا كذلك ، وإن ذكر شيء ، فعلى ما يحقه ، وفي الرافعي<sup>١٠</sup> أن يحمل الأشقر والأدم على البهيم ، وهو موافق لما رأيت في الأم<sup>١١</sup>

6748

1470 LI

٦. في (أب) الفشة ، في (ج) الفشة ، و الفشة : جمع فشة ، و الفشة : كحل ، وون يطالف معظم لون الفشم  
 بغيره ( يظفر : مضاف المصاحف بضم )

١. الأمر هو الفرس الذي به يخاص به جهته (يفكر معظم الصيغاح ضرر)

\* التجميع: يعاين في قوائم المراسم أو في ثلاث سبعا أو في رحليه قبل أو تكثر بعد أن يعاين الأوساع ولا يعاين المصنوع والعرفي لأنها مواضيع الأحيال ( مختار الصناعات حيد )

٦. التمييز بين التحليل الأوتوماتي غير متبع القطعة من الخط (تسمى الأوتومات غير المتبع القطعة من الخط)

٧. ينظر : نهاية الطلب ٤٢/٧ ، وروضة الطالبين ٧٠/٧

A. في CD بهذه : والخطبة من (ب) و (ج) وهو الصحيح

(a)  $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$  (b)  $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

١. خلق الله تعالى في الآدمي ١٧ ١٦. وفي بعض النسخ في قول آخرها ما أجرا في الإنجيل ، وأجاب في بعض النسخ في العريس أن يمدد شبهة مع لونه . فإن في بعض هذه الأقوال يرمي ، وإن كان له شبهة فهو بالمشهور في تحدها وليس فيها والظاهر بالحرف في تنبيهه وإعطائه الأقوال يرمي

ثم قال: وفتننا في اللون العنم إلى وصف لونها ، وفتننا عذرا ، أو كثر ، وفتنا بمعرفة به اللون الذي يورثه من النعم ، وإن توفقت هذه اللون التي يصف حديثه وفتنا ، وفتننا في جميع أشكاله حمراء وفتنا  
بغيرها وفتنا

1970 1971 1972 1973 1974

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

ولو أنسلم في عرض أبلق<sup>١</sup> ، قال الماوردي : لم يجر لعدم صسبته ، وفي البحر إن بعض أصحابنا جوزه

﴿وَلَا تُطِيرُ الطُّورُ﴾ ، والمفسر ، وكثير الجثة ؟ ولا يكاد يعرف منها<sup>٢</sup> ، فإن اسمها غُرف وأصبأ<sup>٣</sup> ، وفي البحر أن الشافعي قال : يقول فرح ، أو يامهر ، ومن الشافعي في البيهقي على أنه لا يجوز المسلم في تطير : لأنه لا يوصف بمن ولا ذرع ، ولم يثمه من الأصحاب - إلا صاحب المذهب<sup>٤</sup> ، والباقر أنكره<sup>٥</sup>

﴿وَلَا تُطِيرُ الطُّورُ﴾ ، إد : حوربا ، فإن كان حياً ، فيجوز بالمعد ، وإن كان ميتاً [فيالوزن]<sup>٦</sup> ، ثم ليس إلا

﴿وَلَا تُطِيرُ الطُّورُ﴾ : يجوز المسلم في التمسك حياً وميتاً عند عموم الوجود ، ويصفه بالسمين ، فرح والفرول ، وما صيد به ، والطير ، والملاح ، وزملي للملاح ويجوز المسلم في الجراد حياً وميتاً أيضاً عند عموم وجوده ، ويصفه بما يليق به<sup>٧</sup>

١ أبلق : البلق ، سود وبهاض ، يقال فرس أبلق وهو يثأه ( معجم الصحاح : بلق )

٢ صيد الطالين ٧٨/٢

٣ في (أ) ولا يكاد يعرف منها ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٤ ينظر فتح المبرور ١٦٦/٤

٥ ينظر المذهب ٢٩٨/٦

٦ ينظر روضة الطالبين ٢٠/٤

٧ ( فيالوزن ) : صالفة من (ب) و (ج)

٨ ينظر المذهب ٢٩٨/٦ ، فتح المبرور ١٦٦/٤ ، روضة الطالبين ٨ ٢

(وَجِزُّ اللَّحْمِ: لحم بقر، وحصان، أو معز، ذكر، خصي، رضيع، مغلوب <sup>السم</sup> ، أو صدها) <sup>١</sup> عند الحصى المحل، وعند الرضيع القطيم أو الجذع، أو اثني <sup>٢</sup>، أو نحوها، وعند المعوفة الرابعة، قال الإمام <sup>٣</sup> ولا يكفي في التلف بالمرء والمرات حتى ينتهي إلى مبلغ يؤثر في اللحم وأطلق المصنف البقر، ولابد من ذكر نوعه كعراة أو جواميس وقول الشافعي بضر في البعير خاصة بضر راع <sup>٤</sup> محمول على عادتهم <sup>٥</sup> كانوا لا يطمون <sup>٦</sup> إلا الإبل، ثم يقتضون إلى التقييد في غيرها، وحيث جرت العادة بطلب غيرها، فلا بد من بيانه <sup>٧</sup>

(من فخذ أو كتف أو جنب) <sup>٨</sup> أو غيرها، واعتبر العرقيون بيان السم، أو التهرال <sup>٩</sup>، ولا يجوز شرط المعنف <sup>١٠</sup> لأنه هزال عن علة، فهو عيب، وشرط مثل هذا العيب مقيد <sup>١١</sup>، لأنه لا يصحط، ويصنف الشحم بها يصنف به اللحم <sup>١٢</sup> إلا السم، ويذكر أنه من شحم البطن، أو الكلى ويذكر في لحم السميد ما يذكر في غيره <sup>١٣</sup> إلا كونه حصياً أو مغلوباً، أو صدهما، ويجب أن يشهد بأحواله أو سهم، أو جرحه كلب، أو فهد <sup>١٤</sup>،

<sup>١</sup> منهاج الطالبين ٧٨/٢

<sup>٢</sup> ج ٣ (٣) وهو اثني، والثالث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

<sup>٣</sup> قال الإمام

ثم الاستكفاء في طلب بذر، والمرات حتى ينتهي إلى مبلغ يؤثر في اللحم، بداية المطلب ١٢/٦

<sup>٤</sup> ج ٣ (ب) لا يطمون

<sup>٥</sup> ينظر دلائل التعزير ١١٦/٤ - ١١٧

<sup>٦</sup> منهاج الطالبين ٧٨/٢

<sup>٧</sup> ينظر روضة الطالبين ٢١/١

<sup>٨</sup> المقتدر روضة الطالبين ٢١/٤

<sup>٩</sup> لأن سميد الكلب يطلب روضة الطالبين ٢١/٤

ويذكر في لحم الطير والسمك ما في أصلها ، وموضع اللحم إذ كان كثيرين  
وأسلم فيه مقطعا<sup>١</sup> ، ولا تشترط الدكوزة والأثونة إلا إذا<sup>٢</sup> أمكن التمييز  
وتعلق به عرض<sup>٣</sup>

ويجوز المسم في اللحم بالملح ، والقديد ، إذا لم يكن عليه صبي اللحم ، فإن  
كان قال الزاهي فقد مر الخلاف في نظيره<sup>٤</sup>

( ويتقبل صلبه على المادة ) أي إذ ، [ أطلق : فإن ] شرط برعه جار ، ولم  
يجب قبوله ، ولا يلزم في لحم السمك قبول الرأس والرجل من الطير ، وانصب من  
السمك ، وقال الفيدي إن كانت الطيور والحيتان صغارا<sup>٥</sup> : تقبل الرؤوس  
والأذنان ، وسبقه إلى ذلك بعض المصريين ، وإطلاق الشافعي والأصمعي ،

١ في (٢) مقطعا ، وانثيت من (ب) و (ج) وهو الأسح

٢ ج (١ / ٨٦)

٣ ب (١ / ٨٦)

٤ ينظر فتح المبرور ١ / ١٧٤ ، روضة الطالبين ٢ / ١٦٤

٥ فتح المبرور ١ / ١٧٤

٦ منهاج الطالبين ٢٨ / ٣

٧ قوله ( أطلق ) من (٢) و (الث) من (ب) و (ج)

٨ في (ب) ولم يلزم قبوله

٩ في (ب) من لحم السمك

١٠ ينظر فتح المبرور ١ / ١٧٤

١١ لم أجد أحد أخذ القول بسوي في التذهيب ، ونظ في غيره ، والذي وجدته في التذهيب هو

ورجوز في الطيور السمك من الحماض والصفير ، ووروز برعه بورية ، وطلائك في السمك ، ولا يجوز عند

إلا أن يسلخ في الحي منه ، فيجوز عند التذهيب ٢٨ / ٣

١٢ في (٢) صفر ، وانثيت من (ب) و (ج) وهو الصحيح ، (ب) صفر ، (ب) صفر

والذي قاله الروياني أنه المذهب بحالمة [إلا إذا كان النسخ عليه لحم ، فهي الأم<sup>١</sup> أنه يجب قبوله . والجلد لا يجب قبوله مع اللحم إلا لحم الطير أو السمك ، وكذا على ما قال الروياني لحوم الحداء الصغار تقبل الجلد<sup>٢</sup> معها .

ويجوز السلم في الإلهة ، والكبد ، والمطحال ، والمكليه ، والرتة<sup>٣</sup> من

ويجوز في الكلى ما يبين في الناحية : إلا الذكورة ، وموضعه ، ويبيح نوع الملع ،<sup>٤</sup> ويقول عليه أو ليس يومه ، ولا يجوز شرط الحموضة ، لأنها عيب ويجوز السلم في النحيس<sup>٥</sup> إذا خلا من ماء<sup>٦</sup> ، ولا يصح وصفه بالحموضة . لأنها مقصودة فيه<sup>٧</sup>

وجوز الصيمري السلم في الصرم<sup>٨</sup> ، والأصبع عند غيره المنع<sup>٩</sup> ، والقارس في كبر<sup>١٠</sup> الإبل كالحصص في غيرها ، كذا قال الشافعي ، وقال الشافعي ما بعد الحليب إلى أول صفات الحامض

١ قال الشافعي في الأم ١١٣/٣ ويلزمه ما يقع عليه اسم ذنب مما يقع عليه لحم

٢ في (أ) تقبل الجلد معها

٣ ينظر فتح المبرور ٤١٧/٤

٤ الخوص من الكلى ما أحد ريمه . (أصل العرب مضمي)

٥ ١٧١ / ب

٦ ينظر فتح المبرور ٤١٩/١ ، روضة المطالبين ٣٣/٤ ٧٤

٧ القارس : الكلى الذي يحثي الكبد (أصل العرب قرس)

٨ من قوله (لأنها عيب ويجوز السلم في) إلى : والأصبع عند غيره منع (موجود في (ج) بعد قوله (وقال الشافعي ما بعد الحليب إلى أول صفات الحامض)

٩ وعند قوله (ولا يجوز شرط الحموضة) قال (والقارس في الإبل كالحصص في غيرها) . رأى قوله . أول صفات الحامض ،

١٠ (لبن) سقطت من (ج)

١ ينظر الأم ٩/٣

والسمن يدكر فيه ما يدكر في اللبن ، وأنه أصغر أو أكبر ، والتميق المتغير معيب<sup>١</sup> ، لا يجوز شرطه ، وغير المتغير يجوز<sup>٢</sup>

و اللبن يدكر فيه ما يدكر في اللبن ، وأنه قبل الولادة أو بعدها ، وأول يطن ، أو ثانياً ، أو ثالثاً ، و لبناً يومه أو أمسه ، وإنما يجوز أن يقول لبناً أمسه ، أو لبن أمسه ، لم يتغير ، فإن لم يتغير ، و اللبن إن كان ثخيناً<sup>٣</sup> يؤزن<sup>٤</sup> ، وإلا بكل والريد كالكسمن ، ويدكر أنه ريد يومه أو أمسه ، فإن الرافعي وليس فيه إلا الوزن<sup>٥</sup>

وفي الأم<sup>٦</sup> [ أنه ] يشترطه مكياً<sup>٧</sup> أو موروماً<sup>٨</sup> وأنجن إذا جورماً<sup>٩</sup> التسلط فيه زادوا<sup>١٠</sup> فيه دكر البلد وجوباً وأنه رطب أو يابس وفي الرطب جن يومه أو أمسه وفي اليابس<sup>١١</sup> يستحب دكر مدته<sup>١٢</sup>

في<sup>١٣</sup> ( وفي الثياب الجنس )<sup>١٤</sup> كبري رسم أو كتان ، قال الرافعي<sup>١٥</sup> ، والسوخ<sup>١٦</sup> ، أصغر<sup>١٧</sup> والبلد الذي يدسج فيه<sup>١٨</sup> إلى احتلف به المرض ( والطول والمرض و الخلق والدقة والصفاة<sup>١٩</sup> / والرفة<sup>٢٠</sup> ) هكذا في المحرر<sup>٢١</sup>

١ في (ج) يعيب

٢ في (ج) وغير المتغير

٣ في (د) مكتوب غسقا ( وإن كان مكياً ، وفي (ج) طيب ) ، وثبت من (ب)

٤ فتح العزيز ١١٩/٤

٥ ينظر الأم ١٠٤/٢

٦ ( أمه ) سقطت من (د) ، وثبت من (ب) و (ج)

٧ في (أ) زادوا ، وثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٨ ينظر فتح العزيز ١١٩/٤

٩ ينظر روضة الطالبين ٢٢/٤ ٢٤

١٠ منهاج الطالبين ٢٨/٢

١١ فتح العزيز ١٢/٤

١٢ ب ( ١٠٨٦ )



قال صاحب المحكم : الثوب الصفيف الخفيف وقال الجوهري الرقيق مقيس المليط والثخين<sup>٢</sup> ، وقال أيضاً : الدقيق خلاف المليط ، ونيس في الشرح والروضة إلا المليط<sup>٣</sup> والدقة ، وهي بحث الصنف بالدال ، وقد فرض الصمي<sup>٤</sup> محمود عليها ، وكتب في<sup>٥</sup> الحاشية الرقة ، ولا حاجة إلى ذلك لما قلناه في تفسير الرقيق و الدقيق ، ولم يكتب الشافعي<sup>٦</sup> بالصفافة : حتى يصيف إليها الرقة ، لأن الصفيف قد يكون غليظاً ، وقال الشيخ المليط : أو الدقة ، أو الصفافة ، أو اترقه ، فجعل المليط في مقابلة السابق . والصفيف في مقابلة الرقيق ، والظاهر أن المليط والدقة يرجعان إلى القزل . والصفافة والرقة<sup>٧</sup> ترجعان إلى صفة المسيج ، وقد يستعمل الدقيق موضع الرقيق ، وبالعكس

﴿ والنعمية ، والخشونة ، ومطلقه يحمل على الخام ، ويجوز في الفصور ، وما صيغ غزله قبل التمج : كالكبرود<sup>٨</sup> ، هذا ، لا خلاف فيه

﴿ (و الأقيس صمغته في المصمغ بعده ، قلت : الأسح مغمه ، وبه قطع السبب الجمهور<sup>٩</sup> ، والله أعلم ) ﴿ [ الأمر<sup>١٠</sup> كتب قال النووي ، وعليه تمس في البويطي ، وقرئوا يرفق<sup>١١</sup>

١ منهاج الطالبين ٢٨٢/٢

٢ مختصر ٥٦٩/٢ (ومعناه علميه )

٣ لم أجد قول الجوهري إلا في لسان العرب ويورد ذكر الجوهري ( ينظر لسان العرب (وق )

٤ في (ب) إلا المليط

٥ ( الصمي ) موجود في حاشية (ب) ، وفي (أ) الصمي ، والثالث من (ب) (و) وهو الصحيح

٦ ج ( ٨٦ / ب )

٧ ينظر ، الآم ١٢١/٢

٨ من قوله ( فجعل المليط في مقابلة إلى : يرجعان إلى القزل والصفافة والرقة ) ساقط من (ب)

٩ منهاج الطالبين ٢٨٨/٢

أحدهما أن الصبي بعد النسخ يمسد الفرج ، فلا تظهر المسفة ، وربما حصى به بعض الصفات المشترطة

والثاني أنه إذا صبي بعد النسخ يكون<sup>١</sup> كأنه أسلم في الثوب والصبي معاً ، والذي يصح مصبوعاً المقصود منه شيء واحد ، وهو الموصوف بذلك الوصف

والرافعي لم ير نص المرفعين<sup>٢</sup> هكذا قال الأقيس المسحة<sup>٣</sup> ، وهو قول الشيخ أبي محمد<sup>٤</sup> ، وولده<sup>٥</sup> إمام الحرمين .

وقال الطبري عن ذكر لوب<sup>٦</sup> من سواد ، أو حمرة ، أو خضرة ، ووصف بأي جنس يتكون الصبي جار ، إلا أن يسلم فيها بياض<sup>٧</sup> على أن يصيبها المسلم إليه فيكون باطلاً ، لأنه [ عقد ] شرط فيه إجارة ، وإن أسم فيها مصبوغه جار

١ قوله ( و به قطع الجمهور ) موجود في حاشية (ب)

ينظر الوسيط ١٥٢/٢ ، روضة الطالبين ٢٥٦/١

٢ منهاج الطالبين ٢٨١/٢

٣ ( الأمر ) سقط من (د) و التثنية من (ب) و (ج)

٤ في (ج) يبرئ

٥ في (ب) يمس

٦ في (ب) المرفعين

٧ قال الرافعي في تحرير ٥٢/٢ و الأقيس تجوز به المصبوغ بعد النسخ

وقال في شرح العيون ١٢/١ والشعر في مكتب الأصحاب أنه لا يجوز في مصبوغ بعد النسخ ، ووجهه يثبت

أحمد بن الصبي حرم مزية وهو مجهول القدر والعرض يختلف باختلاف أقدار

والثاني أنه يصح معرفة القومة والحشونة وسائر صفات الثوب

وحكم الإمام أن طائفة منهم شبهه أنه يجوز ، و به قال صاحب البحار ، وهو القيس ، و هو صحيح فتوجهان لما جار اكتمل في المصبوغ بعد النسخ أيضاً

٨ ينظر روضة الطالبين ٢٥٦/١

٩ في (د) إلى ذكره من سواد - الخ ، وفي (ج) إلى ذكره لم يصر سواد - الخ ، والتثنية من (ب)

١٠ ( عقد ) سقط من (د) و التثنية من (ب) و (ج)

واستغرب الروماني ما قاله الماوردي ، ولم يكن في الأم<sup>١</sup> ما يشهد له فإنه قبل ما يشير إلى ذلك ، وحيث إن الإشكال<sup>٢</sup> في البطلان ، وهي صورة أخرى غير الصورتين المنهومتين من إطلاق الأصحاب ، فإذا نزل كلامهم في الثابتة عليها زال الإشكال.

ومصاحب التبيين<sup>٣</sup> أدخلها في المحتملات كما يشير إليه الترمذ الثاني ويجوز السلم في القمص والمراويل<sup>٤</sup> إذا شيعت طولاً وعرضاً وسعة وصيقاً<sup>٥</sup> ، ولا يجوز في الملبوس ولا في المنقوشة التي لا تنصط نقشها كالمشاملون<sup>٦</sup> ويجوز فيما<sup>٧</sup> ينصبط كالأبراد ، وعصب الهم<sup>٨</sup> ، ويصف تحميطه في صيقته<sup>٩</sup> وسعته ، ولا يجوز أن يسلم<sup>١٠</sup> في صميج رجل يعينه إلا أن يحكون ينصب إليه نسبة تعريف

١ ينظر الأم ١٢٦/٣

٢ في (د) و (ج) ويحيى لا يشكال في البطلان ، في (ب) وحيث إن الإشكال في البطلان ، ثابت ما في (ب) وأما التراجع لأن قوله فيه بعد (خدا) نزل كلامهم في الثابتة عليه زال الإشكال (يرجع ما في (ب) والله أعلم بالصواب

٣ ينظر التبيين ٩٧/١

٤ في (ب) و (ج) والمراويل

٥ دكتور الرافعي في فتح العزيز ١٢٦/٤ هذا المعظم عن الصيمري ، وكذلك النووي في روضة الطالبين ٢٥/٤

٦ في (د) و (ج) كالمشاملون ، وثبت من (ب) وهو موافق لمصنف الفتا

المشاملون نوع من الثياب (أسفل العرب مثلك)

٧ (ب) / (١)

٨ ب (١٠٨٧)

٩ في (ج) الثمن

١٠ في (د) صيقته ، والثمن من (ب) و (ج)

١١ في (د) فيس أسم ، والثمن من (ب) و (ج) وهو الأصح

١٣٤ ( وفي التمر لونه ، ونوعه ، ولبده ، وسمر الحبات ، ومكبرها ، وعقده <sup>المد</sup> وحدائته )<sup>١</sup> أو توسطه بينهما ، وهل جف على خطه ، أو جفت بعد جذاه ؟ فإن الأول أبين ، والثاني أصح .

ويستحب أن يبين شقيق عام أو عامين /<sup>٢</sup> ، ههنا أطلق ، هاتين الجواز ، وينزل على معنى العتيق ، وهو قول المدائني . وقال البصريون : لا يصح وفي جواز اشتراك فرع التوى وجهان في البحر : والمشهور : الجمع ، لأنه يصح ولا يجوز السلام في التمر الحكور في القوامير<sup>٣</sup> ، لأنه لا يستوي على صمته ، والربط كالتمر : إلا الجديد والعتيق ، وإن كان في الوسيط<sup>٤</sup> ذكره والعرب كالتربط ، وسائر المواضع رطبها و بنسها على هذا

١٣٥ ( والعنقة وسائر الحبوب [ كالتمر ] )<sup>٥</sup> هو كما قال . وعدة الناس اليوم <sup>صريح</sup> لا يدركون اللون ولا سمر الحبات ومكبرها ، وهي عادة فاسدة مخالفة لنسب <sup>المد</sup> الشافعي<sup>٦</sup> والأصحاب ، عيبني أن يلبه عليهم . ولا يحتاج هنا مع إحسانها إلى البلاد إلى ذكر الموضع

١ قال الزاوي فيقول بمدني أو بصري فتح المبرور ٤٣٦/٤  
والقول أما الآن فقد كثرت الأنواع وسهل طرق تداولها في الأقطار التي لم تكن ممتدة فوجد أنواع كثيرة من الله بها عليها ، فيقول من ممر النرج أو الأحساء أو القصيم أو حائل أو المدينة وغيرها الكثير

٢ منهاج الطالبين ٧٩/٢

٣ ج ( ١ / ٨٧ )

٤ القوسية : ما يكثر فيه التمر ( محذوف الصحاح قسره )

٥ ينظر الوسيط ٢٤٢/٢

٦ ( كالتمر ) سابق من ( ١ )

ينظر روضة الطالبين ٢٢/٤

٧ منهاج الطالبين ٧٩/٢

٨ ينظر الأم ١٠٢/٣

واشترط الشيخ أبو حامد أن يقول مولده أو مولودة ، ههنا المجنونة خير

[٢٢٢] ( وفي المصل جهلي أو بلندي ، صيني أو خريسي ، أبيض أو أصفر ، ولا يشترط العقل والعدالة )<sup>١</sup> لأنه لا يتميز بل شكل شيء يحصل به<sup>٢</sup>

وقال الماوردي مشترط ، وقال أبيض : أنه يحتاج<sup>٣</sup> إلى ذكر مرصع<sup>٤</sup> ، وقوته ، ورقته

ومطلقه محمول على المصفى<sup>٥</sup> ، ولا يقال صسل إلا لمصل النحل . ويلزمه قبول المصفى بالشمس<sup>٦</sup> ، أو النار الخفيفة<sup>٧</sup> ، والرمت كالصمن والمصل

وهو السليم في الصوف ، والقطي ، والابريسم ، والمزل<sup>٨</sup> ، ولا خصاء في أوصافها من وقف على ما سبق

ولا يجوز التمسك في الحكمان على حشيه ، ويجوز بعد دقه ، ولا يجوز في المستر كالأرز والعفس<sup>٩</sup> في حكمهما<sup>١٠</sup> .

ويصح<sup>١</sup> التمسك في الخشب ، والحديد ، والرصاص ، والنحاس ، والأصح صمغته في الصفير ، والزعاج ، وقيل - [ لا ]<sup>٢</sup> ، لأنه مختلف

١ - في مذهب طه ( قال ) يمسك به ( )

٢ - محتاج الطائفتين ٢٩/٢

٣ - ينظر فتح الميزان ١/٢٢٢

٤ - في (ب) لا يحتاج

٥ - في (ب) مرصع ، و التثنية من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٦ - في (ب) ومطلقه محمول على البلدي الصيني

٧ - في (ب) بالنحاس ، و التثنية من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٨ - في (ب) الخفية ، و التثنية من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٩ - ينظر روضة الطالبين ١/٢١٤ - ٢٥

١٠ - في (ج) والرصاص في حكمهما ، والعفس بضم العين ، صرب من الحنطة ينسحق حباته في قشر ، وهو

طعمه أبيض سماء ( مختار الصحاح - طائفة )

١١ - ينظر فتح الميزان ١/٢٢٢ ، روضة الطالبين ١/٢٨

ويحور في قصب السمكر ، والوبر ، والشمر ، والأحجار ، والجص . والنورة<sup>١</sup> والمطر كالمسك والعبر والكافور قطعاً ، والديق على الأصح ، والبور والمطار ، ويحور في الدراهم والدينير على الأصح<sup>٢</sup> ؛ إذا كان رأس المال غيرهما مثل الدواب والثياب ، فإن أسلم دينار أو دراهم في دراهم ، أو دراهم في دينار ، أو عكسه ؛ فإن كان مؤجلاً لم يحور قطعاً ، وإن كان حالاً لم يحور أيضاً . وقال القاضي أبو الصهب : يحور إذا تقابضا في المجلس<sup>٣</sup> ، وحيث حورما هل يجب وصيه أو يكفي الإطلاق؟ وجهان أرجحهما<sup>٤</sup> الأول .

واعلم أن الأصحاب اختلفوا أنه متى كان النقد في صفقة فهو الثمن على الأصح ومن المعلوم أن الاستبدال عن المسلم فيه لا يحوز ، وعن الثمن جائز على الحريد ، والجمع بين ذلك بتقييد إطلاقهم أن النقد ثمن ، وأنه إذا جعل مسلماً فيه انتقل من كونه ثمناً إلى كونه مثمناً .

ولو قال اشتريت ديناراً في دمتك بكذا ، فإن جملته سبماً لم يحز الاستبدال ، وإن جعلته بيعاً فكما لاستبدال عن الثمن .

ويحوز المسلم في المعلوم<sup>٥</sup> عدداً إذا لم يختلف اختلافاً شديداً ، وهي عروض [إن] أبطلها السلطان ، وكذا إن راجت على الأصح .

١ في (أب) ويحور الثمن

٢ ( لا ) صفقة من (د) و التثبت من (أب) و (ج)

٣ ج (أب) / ١٠٠٠

٤ لأنه مال يسهل ضبطه طبع العريز ١٣١١/٤

٥ ينظر روضة الطالبين ٢٧١

٦ في (ج) ومن يجوز

٧ في (د) أصحهما الأول ، و ثبت من (أب) و (ج)

٨ في (د) الثيب ، و التثبت من (أب) و (ج) وهو الصحيح

٩ في (د) ومن المعلوم عن الاستبدال ، و التثبت من (أب) و (ج) وهو الأصح

١٠ ج (أب) / ٨٧

١١ (إي) صفقة من (ق)

ويجوز السلم في المذاهب كعلمهم القرآن وغيره ممن عليه<sup>١</sup> ، ومن بعض الأصحاب منعه في تعليم القرآن ، والنص مطلق  
وأنطلق القاضي حينئذ أنه لا يجوز السلم في المذاهب<sup>٢</sup> قاله في الفتاوى ، وهو خلاف النص<sup>٣</sup>

﴿ وَلَا يَضُرُّكَ أَتَىٰكَ الْكَلْبُ بِالسَّاعِ ﴾ (ولا يضر في المطبوع والمشوي)<sup>٤</sup> وقد تقدم عدد الكلام في الخبر ما ذكره  
الجهلي (ولا يضر تأثير الشمس)<sup>٥</sup> في العسل واللبا وغيرهما لعدم اختلافه

﴿ وَالْأَنْهَارُ تَجْرِي فِي زُرُوفٍ الْحَيَوَانِ ﴾<sup>٦</sup> لأنها تجمع أجناساً مفهودة ولا  
محمودة<sup>٧</sup> بالوصف ، ومعظمها العظيم وهو غير مقصود ، وجماعة أطلقوا  
القولين ، وقالت طائفة منهم الرافضي<sup>٨</sup> محلها بعد تنقيح الشعر والصوف ، أم  
قوله فلا يجوز قطعاً<sup>٩</sup> الاستتار<sup>١٠</sup> المقصود به [هو] ليس بمقصود  
وقد عاين طبع ما إذا كانت الشاعرة<sup>١١</sup> والناحر محباء عهد<sup>١٢</sup> ، وقدل الرافضي  
إن هذا الاعتماد عليه<sup>١٣</sup> ، انتهى وقد وافقه الماوردي في الشعر

١ لأنها ثبت في الدنيا مثلاً عرس مني لاحتاج ١١٤/٢

٢ ينظر روضة الطالبين ٢٧١

٣ من قوله ( ويجوز السلم في المذاهب كعلمهم القرآن ) إلى ( وهو خلاف النص ) محضوف في مائشة (ج)

٤ منهاج الطالبين ٢١/٢

٥ المرجع السابق

٦ المرجع السابق

٧ (ب) (ب) (ب)

٨ ينظر فتح العزيز ٤٨/١

٩ في (١) الاستتار قطعاً ، وإثبات من (ب) وهو الصحيح

١٠ زهدة في (ب)

١١ الشاعرة الشعر ليعبر بها الشاعرة بالسنن ، والجمعة للمعرب (من العرب شعر)

ويشترط [أيضاً] أن تكون مية<sup>١</sup>، فلو كانت مطبوحة لم يجر قطعاً، إلا أن يشت ما نقله الجيلي

وحيث جوراً فلا بد من النور، وقال الموردي يجمع بين النور والعدد، وما قلناه يشهد لما قلناه في المصنف

وقلنا أوصاف الرؤوس يدع مرة الوجود<sup>٢</sup> والأشكال كالرؤوس<sup>٣</sup> عند الجمهور، واختار الغزالي<sup>٤</sup> أن الجوار هيها أصح، وبصه في الأم<sup>٥</sup> بحالها<sup>٦</sup>، وإذا حرمها هيها<sup>٧</sup> فلا بد من أن يبين [من] الأيدي أو الأرجل<sup>٨</sup>

١ (ولا يصح في مختلف كبرية) معمولة، وحل وكوز<sup>٩</sup>، وطس<sup>١٠</sup>، وقمقم<sup>١١</sup>، وقلم<sup>١٢</sup>، ومناوة<sup>١٣</sup>، وطنجير، ونحوها، ويصح في الأسطال المربعة<sup>١٤</sup>، وفيما حسب منها في

١ مذكور الراسي في فتح العزيز ١/١٨٦

٢ في (١) و (ج) إلى هذا الاختلاف عليه، وفي (ب) إلى هذا اختلاف عليه، وفي فتح العزيز ١/١٨٦ وهذا لا اعتماد عليه

٣ (أيضاً) مطلق من (١) و (أ) مطلق من (ب) و (ج)

٤ (أن تكون مية) مطلق من (ب)

٥ ب (١٨٨ - ١٩١)

٦ في (ب) والرؤوس

٧ ينظر فتح العزيز شرح التوجيه ١/١٨٦

٨ (أ) موجودة في حاشية (ب)

٩ في (ب) في الإملاء

١٠ قال في الأم ١/١٢٧ ولا يجوز عدي السلف في شيء من الرؤوس من صحتها ولا مذكورها ولا الأصغر

١١ (أيضاً) مطلق من (ب)

١٢ (من) زيادة في (ب)

١٣ ينظر روضة الطالبين ٢/٢٢٤

١٤ الترجمة القدر مطلقاً، وهي في الأصل المختارة من الجوز (لسان العرب ١/١١١)

١٥ الشكر الشكر بلا غيره (لسان العرب ١/١١١)



قالب<sup>١</sup> لاتصايد<sup>٢</sup> النسي دون الأول . وأطلق صاحب المذهب وجهين<sup>٣</sup> ، وبلغ اختيار الشيخ أبي حامد ، وقال القاضي أبو الطيب و الماوردي بصح ، وهو الأصح عند الروياني

وحكمه أبو الطيب عن نضه في الأم ، وغلط من قال بحلاصه ، وقال الشيخ أبو حامد إن نضه في الأم اختلف أشار في موضع إلى الجوار ، وفي موضع إلى المسح ، والأول محمول على ما لم يختلف ، والثاني محمول<sup>٤</sup> على ما يختلف ، واعتمد الراضي<sup>٥</sup> هذا فلم يجد في شيء من التسمين خلافاً

والجملد إن لم يكن مقطوعاً على التنسب لم يجوز المسلم فيه قطعاً ، وإن كان فكذلك على الأصح لتقرب<sup>٦</sup> في الرقة والعلط ، وإنما يجوز على الوجه الصحيح بالوزن

وقال الراضي<sup>٧</sup> أنه يجوز في المسلم في مريمات المنز<sup>٨</sup> وقطع الحلود ورثاً ، ولا يجوز [ المسلم ]<sup>٩</sup> في الحلود على هيئتها ، لتفاوتها دقة وغلطاً ، [ وتعتبر ]<sup>١٠</sup> مساهي

١ الفطيس الخاقور ( لسان العرب ) وطس

٢ القلمعة وعدة من محاسن ثم غروكين ( مختار الصحاح قسم )

٣ انظر الشمة ذات السراج ، وقيل الشار ، التي توضع عليها السراج ( ينظر لسان العرب دور )

٤ في (١) للرقعة ، وللمث من (ب) و (ج) وهو الصحيح وهو موافق للمعاج ٧٩/٢

٥ معراج الطالون ٧٩/٢ - ٨٠

٦ في (٢) الانضيماد الثاني ، وكتب من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٧ أحدهما لا يجوز لأنها مختلفة الأجزاء ، فلم يجوز المسلم فيها فكان يجوز

والثاني يجوز لأنها بمعنى واحدة وسببها جود المسلم فيها فقال الأسطال ، نريد ، والمصحف الراشدة

٨ ( محمول ) سالف من (ب)

٩ ينظر فتح العزيز ٤٣٢/١

١٠ في (ب) للثقات

١١ فتح العزيز ٤٣٢/١

١٢ في (١) للمسلم ، وللمث من (ب) و (ج) وهو موافق لفتح العزيز ٤٣٢/١

و المنز<sup>٨</sup> الحد ، وهو فارسي معرب ( مختار الصحاح حرم )

ولو أحر المصنف الجلد إلى بعد الطعير لكان أحسن لتكسور الأواني في حيد ،  
والجلود في حيد . لاسيما ومرتبة الخلاف فيها متفاوتة<sup>١</sup> ، ههنا الخلاف في الأواني  
بين الشيخ أبي حامد والقاضي أبي الطيب ، والخلاف في الجلد في طريقة المداورة

ولو شرط كون السطل من نحاس ورصاص حميماً لم يجر من عليه [في الأم]<sup>٢</sup> .  
وقول المصنف بزمه مفعولة اجترار من المصنوعية<sup>٣</sup> في قالب ، وهذا التقييد معنبر في  
الطهارة وما بعده أيضاً

و الطمس بعنق الطاء وسبب مهملته مشددة<sup>٤</sup> ويحوز إبدال الثانية تاء ، ههنا طمس  
وجمع طمسوس ، و الطمخسر التمسع معجمي معرب بكسر الطاء والقاب يفتح  
اللام ونسب الشافعي على أنه لو ضبط مع أو ساقطها<sup>٥</sup> مكان أصح وإن لم يشترط  
الوزن صح<sup>٦</sup>

١ زيادة في (ب)

٢ في النسخ ( و بعد ضبطها ) ، و الأصوب ( وتقدر ضبطها ) ، وهو المكتوب وهو موافق لنسخ المزبور ١٢٢/١

٣ في (ب) متقاربة ، والمكتوب من (ب) و (ج) وهو التصحيح

٤ ( في الأم ) ساقط من (ب) و (ج)

ينظر : الأم ١٢١/٢

٥ ج ( ٨٨ )

٦ في (ب) الجوز والمكتوب من (ب) وهو التصحيح

٧ من قوله ( وهذا التقييد معتبر - إن - وسبب مهملته مشددة ) ساقط من (ج)

٨ ( أو ساقطها ) ساقط من (ب)

٩ ينظر : الأم ١٢١/٣

٢ (ولا يشترط ذكر الجودة والرداءة<sup>١</sup> [ في الأصح ]<sup>٢</sup> ويحمل مطلقه على  
 الجيد<sup>٣</sup>) ، والثاني يشترط لاختلاف القيمة والعرض لهما<sup>٤</sup> ، وهو اختيار  
 العراقيين<sup>٥</sup> ، وهو ظاهر النص  
 قال يدكر جيداً أو رديئاً أو وسطاً ، وافقه الماوردي على الواسطة<sup>٦</sup> بين الجيد  
 والردئ<sup>٧</sup> /

واعلم أن ذكر<sup>٨</sup> الجودة لا يضر قطعاً ، والخلاف في اشتراطه : هل حسرت  
 بالسلامة من العيوب فلا حاجة إلى اشتراطها

وإن حسرت بزيادة على ذلك فقد لا يتعلق به عرض ، فلا وجه لذكره

وأما الرداءة فإن أريد بها زيادة النوع<sup>٩</sup> كالجفور<sup>١٠</sup> ، ومصران المارة<sup>١١</sup> ، فيحوز  
 بل يجب قطعاً

وإن أريد رداءة العيب : صدورها معصداً ، وإما يحسن الخلاف في رداءة الوصف  
 إن كانت خارجة عن النوع ، وحينئذ ينبغي أن يكون الأصح فيها كالأصح في  
 شرط الجودة ، فإن فرض أن الأعراس تختلف بذلك فيكون الأصح هيها

١ [ في (ب) جيدة ورداءة ]

٢ [ في الأصح ] سابق من (د) ، و التثبت من (ب) و (ج)

٣ [ في (ب) ومطلقه يحسن على جيد ، والتثبت من (أ) و (ج) وهو موافق لفتحهاج ٨٠/٧ ]

٤ منهاج الطالبين ٨٠/٣

٥ [ في (ب) و (ج) بهذا ]

٦ [ في (ب) العراقيين ]

٧ ينظر فتح المبرور ١٣٣/١

٨ [ في (ب) الوسط ]

٩ به (٨٨/١٠ د)

١٠ (تذكر) سابق من (ب)

١١ [ في (ب) رداءة اللون ]

١٢ الجفور نوع من الثمر ينظر الأم ١٢/٢

١٣ مصران المارة نوع من الثمر ينظر الأم ١٢/٣

الاشتراط ، وإذا ثبت ما قاله الشافعي من الوسطة ، فيكون الشرط الجودة أو الرواة أو الوسطة<sup>٦</sup>

وقول الرافعي<sup>٧</sup> والمصنف يحمل مطلقه على الحيد ، إن أريد به المسلم ناقص ما جعلناه محل الخلاف ، وإن أريد مرتبة واحدة ؛ فلما الدليل على وجوبه عند الإطلاق [ والذي يميز عند الإطلاق ]<sup>٨</sup> الاكتفاء بالسلامة من العيب

واعلم أن العيب المصطب يحوز شرطه : كشمط اليد والعين<sup>٩</sup> ونحوه ، والعيب الذي لا يصطب : كلام الشافعي والأسحب حارم لأنه لا يحوز شرطه ، وإن شرط الأجود لم يحز ، وقيل على قولين<sup>١٠</sup>

وإن شرط الأردأ فتولان أصحهما عند الرافعي<sup>١١</sup> وغيره الحوار ، وعند الروياني المنع

يندرج  
سورة  
المنظر  
الصفحة  
كتاب الحجج  
( ويشتراط معرفة المتعاقدين الصفات )<sup>١٢</sup> فتو جهلها<sup>١٣</sup> ، أو أحدهما لم يصح<sup>١٤</sup>

١ قلته يعتمد الفوري ، لأنه نقل قوله سابق

٢ في (٥) الوسط ، ولقيت من (ب) و (ج)

٣ ١ (٦٩ - ١)

قال الرافعي ، ويحسن للشافعي على التجيد ، وهو الظاهر ، وإيراد الكتاب يرافقه فتح العزيز ١/ ١٢٢

٤ ما بين القوسين سابق من (٥) ، و لقيت من (ب) و (ج)

٥ في (٥) والعين ، ولقيت من (ب) و (ج)

٦ في (٥) لم يصح

٧ في (٥) على القولين

٨ قال الرافعي ، وإن شرط الأردأ عليه قولان ، ويحال وجهه

أحدهما وهو المنصوص في المختصر ١ أنه لا يحوز ، لأنه لا يوقف على إتمامه فكما في الآخر

وأصحهما الحوار لأنه إذا لم يبرهه لم يطالبه المسلم بما هو أردأ منه ، وإن ضال به ففصله معاقب

فيمنع منه ، ويحيز على غيره فتح العزيز ١/ ١٢٥

٩ في المسح ( المتعاقدين ) ، وفي النهاية ٢/ ٨٠ ( المتعاقدين )

بـ (وكذا غيرهما في المصباح) ليرجع إليه عند تنازعهما ، وهذا هو  
المصوص ، وعلى هذا هل تعتبر الاستعاضة أو يكفي معرفة عدلين سواءف فيه ؟  
وجهاً ، أصحهما الثاني ، ويجزى الوجهين فيما إذا لم يعرف المكيل إلا  
عدلان<sup>١</sup> ، وقد تقدم الفرق بينه وبين الأجل

بـ يجوز السلم في المكافء وهو الورق عدداً ، وبين نوعه وطوله وزمانه<sup>٢</sup> ، غير  
ونقل الروياني وجهين بالنع ، ولا يجوز في الرق شئ عليه ، وربما أن يكون  
ككالمج ، ولا يجوز السلم في المقار  
وقال الماوردي النقول التي يقصد فيها الثلب والورق كالحسن والمجل السهم [فيه]<sup>٣</sup>  
باطل لاحتلافه ، ويصح فيما يقصد منه شيء واحد ، فيجوز ورقاً ، وما ليس ورقه  
مفسوداً كالحرير والسلجم لا يجوز إلا بعد قطع ورقه ، وأما البدن فبأنه  
فيحتمل أن يجوز ، ويحتمل أن لا يجوز إلا بعد قطع أعضائه

بـ كل الصنعت / المشتري في المسم فيه<sup>٤</sup> لها أعلى وأدنى ووسط ، والواجب  
عند الإطلاق [ هو الأدنى مع يقع عليه الاسم ، فلو كان الأدنى لا يقع عليه الاسم  
عند الإطلاق ]<sup>٥</sup> لم يجب قبوله كالحشم

١ منهاج الطالبين ٢ / ٢

٢ في (أ) جهلاهما ، والثابت من (ب) و (ج)

٣ منهاج الطالبين ٢ / ٢

٤ ينظر فتح المبرور ٤ / ٤٢١

٥ ينظر فتح المبرور ٤ / ٤٢١ ، وروضة الطالبين ٤ / ٢٨٧

٦ (فيه) صلافة من (ب) ، و الثابت من (ب) و (ج)

٧ ج ٨٨٨ ، منها

٨ في (أ) في المسم ، والثابت من (ب) و (ج) وهو المصباح

وقال مالك<sup>٢</sup> ، يجب الوسط من الأوصاف

لنا أن الوسط<sup>٣</sup> زيادة على ما يقتضاه العقد

﴿فصل : ولا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه غير جنسه ونوعه﴾<sup>١</sup> لا سيو<sup>الاستبدال</sup> في  
بيع المبيع قبل قبضه ، وفي سنن أبي داود<sup>عن المسلم</sup> "مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَمُرُّهُ إِلَى غَيْرِهِ"<sup>٢</sup>  
في إسناده عطية بن سعد<sup>٣</sup> لا يحتج به  
وفي التلويح قطني<sup>٤</sup> "مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا أَسْلَمَ فِيهِ ، أَوْ رَأْسَ مَالِهِ"  
واستدل به على منع الإقالة في بعضه ، وفي سنده عطية المذكور

﴿وقيل : يجوز في نوعه ، ولا يجب﴾<sup>٥</sup> لأن النوعين من جنس واحد حكاه النوع  
الواحد [ولهذا يحرم التماثل بينهما ، ويصم أحدهما إلى الآخر في الركائز]<sup>٦</sup>  
وهذا قول ابن أبي هريرة ، وهو الأصح عند المالوري والتهنيجي والرويان

١ ب (١٩٠ - ١٩١)

٢ ما بين القوسين من (أ) ، و نثبت من (ب) و (ج)

٣ ينظر المغاربة لابن عبد الله ١٠٠/١ ، الشرح الكبير ٢٠٧٢

٤ في (ج) الأوصاف

٥ في (ب) التمسك زيادة

٦ منهاج الطالبين ٨٠/٢

٧ روى أبو داود في سننه ٣٦٦٢ ، باب التمسك لا يجوز - ينقد  
"مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَمُرُّهُ إِلَى غَيْرِهِ"

٨ عطية بن سعد بن جندب العمري الجندلي الكوفي الطحطاوي ، أبو الحسن ، روى عن أبي سعيد ، وحي  
هريرة ، وابن عباس ، وغريهم ، وروى عنه أحمد ، الحسن ، وعمر ، والحيجاج بن أرطاة ، وغيرهم  
قال أبو حاتم ، صحيح ، بكتاب حديثه ، قوله سنة ١١١ هـ (ينظر تهذيب التهذيب ١/٢) ليس  
المعنى (٢١ / ٢)

٩ روى التلويح قطني في سننه ١٤/٢ ، بكتاب البيوع ، باللفظ (عن أسلم)

١٠ منهاج الطالبين ٨٠/٢



وظاهر هذا أنه لا يجوز أحد نوع عن نوع<sup>١</sup> لكنه قال في بنه الكلام ، وقد قيل  
لو أنه أسلمه في عجرة ؛ فأراد أن يعطيه صحيحاً مكن العجوة ثم يجر ، لأن  
هذا بيع العجوة بالصبحاني قبل أن يقبض ، وهذا الكلام يقتضي<sup>٢</sup> أن في أحد  
النوع قولين ؛ أرجحهما الجواز ويكون أطلق المصنف في أول كلامه على الجنس  
وهو إطلاق لغوي ، وقال في باب اختلاف الثباين<sup>٣</sup> بالنسبة<sup>٤</sup> أنه ما خارق الاسم أو  
الجنس<sup>٥</sup> لم يجر عليه ، وكان محيراً ، ومراد الشافعي بالجنس النوع ، فإنه قال  
بعد ذلك ، وليس هذا أنه لو أسلمه في عجرة فأعطاه بردياً<sup>٦</sup> وهو خير منها أصحاً  
ثم يجره عليه<sup>٧</sup> ، لأنه خير الجنس الذي أسلمه<sup>٨</sup> فيه

والقول بأنه لا يجر من المنصوص ، وقيل يجر<sup>٩</sup> وهاء تنزيله الوصف ، ومحلّه إذا  
كان الثاني به أجود ، وإلا فلا يجب قولاً واحداً

والتفاوت بين العيد التركي واليهدي لتفاوت نوع ، وقيل جنس ، وبين الرطب  
والتمر وبين ما يستقى بهاء السماء وغيره تفاوت نوع ، وقيل : صفة  
وصورة فيقول الرطب عن التمر حيث يجوز<sup>١٠</sup> : أن يكون أسلم في التمر ورثاً فهو  
الرطب موزون ، ولو أسلم في قمع فأعطاه دقيقاً لم يجر من عليه ولا خلاف فيه

١ في (١) أحد نوع من نوع ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح

٢ ا (٦٩) / ب

٣ ب (٨٩) / ب

٤ في (ب) بالنسبة

٥ في (١) الاسم والجنس ، والثالث من (ب) و (ج) وهو موافق للأثر ١٢٧/٢

٦ قال الشافعي في باب اختلاف الثباين بالنسبة : إذا رآه المصنف

فهذا خرق الاسم أو الجنس لم يجر عليه ، وكان محيراً في طريقه وقدمه الأثر ١٢٧/٢

٧ في (١) فأعطاه بردياً ، والثالث من (ب) و (ج) وهو موافق له في الأثر ١٢٧/٢

٨ في الأثر ١٢٧/٢ (على أحد)

٩ في (١) و (ج) سلمه فيه ، والثالث من (ب) وهو موافق للأثر ١٢٧/٢

١٠ الأثر ١٢٧/٢

١١ ج (٨٩) / ٢



وفي المهر الجاموس مع البقر نوحى ، ففي جوار قبوله وجهان ، وفي الحمام  
الوخشي مع الأضي وجهان مرتين وأولى ملتح ، وفي الحمام مع المتوندي وبها وبين  
الضياء ثلاثة أوجه ، ثالثها : إن كانت الأمهات غداً جدر

﴿ ويجوز أرباً من المشروط ، ولا يجب ﴾ لأنه دون حقه ، فلم قال هذه  
وأعطيك الجودة نوحاً لم يجوز

﴿ ويجوز أجود ، ويجب قبوله في الأصح ﴾ لأنها زيادة صفة لا تنهيه  
والثاني لا يجب للمسة ، وجوابه تمنع المنة ، لأن عرضه مرة نوحاً ، ولا خلاف في  
الجواز ، وصورة المسألة في الأحد من كل وجه ، غير كان زائداً من وجه لم  
يجب قطعاً

قال الشافعي في الثياب : إن شرط صحتها ثبوتاً لم يكن له أن يعطيه دقيقاً ،  
وإن كان حسراً منه لأن الثياب أرباً في البرد ، وأكبر في الحر ، وربما كان  
أبقى ، وإن كان غير الأرق أكثر

ولو كان على المسلم ضرر في قبوله لم يجب قبوله ، سواء كان صفة المعلوم فيه  
أو أحد ، كما لو أسلم في جارية ذات روج ، فأحصروها بتلك الصفة وهي زوجة

١ في (بها) و (ج) الأم

٢ منهاج الطالبين ١/٢

٣ منهاج الطالبين ٨٠/٢

٤ ينظر فتح المبرور ٤٣٨٠٤

٥ قال الشافعي في الأم ١٢٤/٢

قال شرطه صحتها ثبوتاً لم يكن أن يعطيه دقيقاً ، وإن كان حسراً منه ، لأن في الثياب عدة من المصنوع  
التي هي بغير أرباً في البرد ، وأكبر في الحر ، وربما كان أبقى لهذه على تقسيمه ، وإن كان غير الأرق  
أكثر فهو غير الذي أسلم فيه وشرط لصاحبه

٦ من قوله ( قال الشافعي - إن - أن يعطيه دقيقاً ) ساقط من (ج)

٧ غير الشيء منزه وحده من الشمس ( مقار المتزوج ) كمن

٨ في (ب) في الحروز ، والكتب من (بها) ما وافقته الأم ١٢٤/٢

المسلم لما في قبولها من التمساح النكاح ، وهكذا لو أسلم في عهد طائفة بانيه فإن قسمه وهو لا يعلم ثم علم الشافعي [ فوجهان ، أحدهما : التقيض هاسد ، والثاني صحيح ويمتنع ولا أرضى ]<sup>١</sup> ، ولو أنه يأخيه أو عمه فهل له لا متنازع في وجهين ، لأن من المحكمات من يمتنع

ولو أنه /<sup>٢</sup> يأخيه من لرباعية وجب قبوله ، ولو جاء بالأجود وطلب عن الريادة عوضاً لم يحز ، خلافاً لأبي حنيفة<sup>٣</sup>

بني<sup>٤</sup> ما أسلم فيه كعبلاً لا يجوز قسمه بالورث ، وبالعكس ، وعدد الكيل لا يرى برأول التكهيل ، ولا يضع الكف على جوابه<sup>٥</sup>

بني<sup>٦</sup> أسلم في حصة وجب تسليمها بقية من الروان والمد والقراب ، فإن كان فيها قليل من ذلك وقد أسلم فيها كعبلاً جاز ، أو ورثاً لم يجر ، ويجب تسليم التمر حبة والرجلب صحيحاً غير مشدخ ، وهو الذي يحتاج ليصير رطباً<sup>٧</sup>

١ في (٢) المسلم فيه ، ولثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٢ في (ب) قلت ورج

٣ ما بين القوسين مضاف من (٢) ، و (ثبت من (ب)

٤ ب ( ٩ - ١٠ )

٥ في (ب) أنه بالأجود

٦ ينظر البحر الرائق ١/ ١٨٠

٧ في (٢) عن جوابه ، ولثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٨ ينظر فتح المعبر ١/ ١٢٨

٩ في (ج) الرد من و الروي بالتكسر وبمضاف البحر ( معناه الصحيح ورد )

١٠ ينظر - الام ١٠٢/ ٢ ، فتح المعبر ١/ ١٢٨ - ١٣٦

١٠ ( هـ ) أحضره قبل محله فامتنع المسلم من قبوله لغرض صحيح بأن كان حيواناً أو وقت غارة لم يجبر<sup>١</sup> ولو كان العقد في وقت غارة ، وأتى به وقت غارة فوجبه في الإبقاء

وعبر عن الغارة بالنهب ، مع قطعنا بأنه لا يجب إذا لم يكن العقد في وقت نهب<sup>٢</sup> ولو كان عرسه في الامتناع انتظار سوق : موجبه في الحاي.

١١ ( و ) فإن كان للموذي غرض صحيح كضمانه ( أجبر )<sup>٣</sup> وقيل يطرد القولين الآخرين .

ومن الأغراض أن يكون به صامن يريد براحته ، أو مكاتب يريد العلق ، ومن العلق [ له ] أن أنسأ كتاب عبداً [ له ] على مال إلى أجل ، فحاله قبل الأجل ، فأنسأ أن يأخذه ، فأنسأ عمر رضي الله عنه فأخذه منه ، فقال انذهب فقد عتقت وهذا أثر منقطع لكسره اعتصم بالقياس . واستدلال الشافعي<sup>٤</sup> بالأثر يدل على أنه لا فرق عنده بين دين المسلم والمكاتبية : فإما<sup>٥</sup> أن يطرد القولين فبهما ، وأما أن

١ مهاج الطالبيين ٨٠/٢ - ٨١

٢ في (ب) وب ، وثالث من (ب) وهو الصحيح

٣ ج (٨٩) / ب

٤ ( و ) لا استقامت من (ب) والفتن من (ب) و (ج) وهو موافق للمهاج ٨١/٢

٥ مهاج الطالبيين ٨١/٢

٦ وهذا في (ج)

٧ زيادة في (ب) و (ج)

٨ رواد ابن أبي شيبة في مصنفه ٢/٤ ، . مستكاتب يجبر به بمكاتبته جديماً ( فقال

حسبك أبو بكر قال : حدثنا وضوح عن يسراة عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي بكر عن عمرو بن حريم أن رجلاً مكاتب علماً أنه قدومها غارة جديماً . فأنه بمكاتبته مكاتب . فأنسأ أن يقبضها التولي إلا نجده .

فأنسأ مكاتب عمر فاروق إلى مولاه . فقام فصرخ عليه القل اقلبي أ . فأخذه ، فقال عمر يا يرب

منعه في بيتك قال : وقال للمولى جديماً بجود . فقال للمكاتب ادع حيث شئت

٩ يظهر الأم ٧٢/٨

١٠ (١ - ٧ - ١) / ١

يقطع بالإجماع وإلى كمال من الطرفين ذهب دامب ، ولكن الرافضي<sup>١</sup> جسد دين  
المسلم محل الشك ، والكتابة بخلافه . وهل يلتحق بهذه الأعداد حوضه من  
انقطاع الجنس قيل<sup>٢</sup> المحل<sup>٣</sup> وجهان .  
أصحهما عند النووي<sup>٤</sup> نعم . وبه أجاب الفزالي<sup>٥</sup>

مع قصد المؤذي براحته نعمت .  
والثاني لا ، لأن فيه منة ، ومال إليه الإمام<sup>٦</sup> في باب النهي عن بيع وسلف ، ولو  
تقابل عرض المتنع و المؤذي أو عصى جانب المستحق في الأصح ، هذا ترتيب  
الجمهور

وقال الفزالي<sup>٧</sup> يراعى جانب المؤذي أولاً ، فإن كان له عرض أجبر المتنع ، وإلا  
فإن كان له عرض في الامتناع فلا يجبر<sup>٨</sup> وإلا فقولان  
قال الرافضي<sup>٩</sup> إن ذكره عن ثبت فهو منقرد به<sup>١٠</sup> وإلا فقد التمس الأسر عليه  
[وحكم سائر النيون المروجة في ذلك حكم المسلم ههنا]<sup>١١</sup> ، والعلم الحال إن  
كان للمؤذي عرض سوى<sup>١٢</sup> البراءة أجبر المستحق ، ونقل ابن الرفعة في المطلب عن

١ ينظر فتح الميزان ١/١٦٦

٢ في (ب) و (ج) عند المحل ، وثبتت من (د) وهو موافق لروضة الطالبين ١/٢١١

٣ ينظر : روضة الطالبين ١/٢١١

٤ ينظر التوسيع ٢/٢٥٥

٥ منهاج الطالبين ٢/٨١

٦ ينظر نهاية المطلب ٢/٢٨ وأسم المذهب ، باب النهي والنهي عن بيع ما ليس بمسك

٧ ينظر فتح الميزان شرح الوجيز ١/٣٧٤

٨ ينظر فتح الميزان ١/٢٢٧

٩ (ذلك) ساقط من (ب)

١٠ ما بين القومين سابقا من (د) ، وثبتت من (ب) و (ج)

١١ ب (٩٠ / ب)

النهائية خلافاً لأطبه علماً كتابه ، ليس عليه ، وإن لم يكن للمؤدي غرض : فهل  
على القولين ، والأصح الإيجاب على القبول أو الإبراء  
وملخص هذا أن تراعى قبل المحل عرض المستحق ، ويعلمه عرض المدينون ، وحيث  
أجبرها أمر على الامتناع أحده الحائكم له<sup>١</sup> ، وتبرأ ذمة المدينون ، وتمكنون أممه  
تستحقه في بد الحائكم أو أممه<sup>٢</sup> وفي وجوب ذلك على الحائكم وجهان  
والمحل يكسر الحاء

١٥٥٥ ( ولو وجد المسلم إليه بعد المحل في غير محل التسليم : لم يلزمه الأداء إن  
كان نقله مؤنة )<sup>٣</sup> لأنه لا يلتزمه ، ومحل التسليم هو الذي عين ، أو موضع العقد  
إذا لم يوجب التعيين ، وهو بفتح الحاء

١٥٥٦ ( ولا يطالبه بقيمته<sup>٤</sup> للمبدولة على الصحيح )<sup>٥</sup> لأن أخذ القوس عن المسلم  
فيه لا يجوز<sup>٦</sup> ، والثاني يطالب بها<sup>٧</sup> ، وعلى الصحيح فله المسلم الصحيح وأسترداد  
رأس المال كما لو اقتطع المسلم فيه<sup>٨</sup> ، وإن لم يكن لنقله مؤنة كالخراهم  
والدمنير فله مطالبته به<sup>٩</sup>

١ ينظر فتح العزيز ٤/٢٧٢

٢ منهاج الطالبين ١/٢٨١

٣ في (أ) بالقيمة ، والكتب من (ب) و (ج) لا وافقته كالمهج ٢/٨١

٤ منهاج الطالبين ١/٢٨١

٥ ينظر روضة الطالبين ١/٢١١

٦ تراعى المبدولة بيده وبين حقه فتح العزيز ٤/٢٨١

٧ ينظر روضة الطالبين ١/٢١١

٨ ينظر فتح العزيز ٤/٢٨١ ، روضة الطالبين ١/٢١١

وأشهر الإمام<sup>١</sup> إلى خلافه به . وعلى التمس قال الفرائي<sup>٢</sup> لا تكون القيمة المأخوذة عوضاً إذ يفتى<sup>٣</sup> استحقاق الدخول

١٠ ( وإن ) امتنع هناك لم يجبر إن كان نقله مؤنة أو كان الموضع مخوفاً وإلا<sup>٤</sup> فالأصح /- إيجابه<sup>٥</sup> وهما مريان على القولين في التحويل قبل الحل الرماني . فإن رضي به وأحده لم يضر له أن يحتفظ مؤنة المقل<sup>٦</sup> ، ولو بدلها له<sup>٧</sup> لم يجبر قبولها لأنه كالأعتناء ، وعلى أبي ثور أن له [ أخذ ] الصكراء

هذا كله إن أتى بالدين من هو عليه ، أو صاعقه ، أما المتبرع فإن كان<sup>٨</sup> [ عن ]<sup>٩</sup> حي لم يجب القبول . وإن كان من ميت فإن كان وارثه وجمه ، وإن تبرع وارثه وحب ، وإن تبرع غير الوارث فعليه تبرع الفقاضي حسن . وحيث قلنا يجبر في الحال دون المرحل فاحتقنا في الحلول حكمي الزبائني عن والده احتمال وجهه

١ ينظر : بداية المطالب ٢٨٠/٦

٢ قال الفرائي لم لا يكون عوضاً إذ يفتى استحقاقه نفس فتح العزيز شرح الوجيز ٢٢٢/١

٣ في (أب) أو يفتى

٤ في (ب) فإن امتنع ، وثبتت من (أب) و (ج) وهو موافق للمصباح ٨١/٢

٥ ج (أ) (١ / ٩٠)

٦ فتاوى أقطار ٨١ / ٢

٧ ينظر : فتح العزيز ٢٨٠/١

٨ (له) سابقه من (ب)

٩ (أحد) سابقه من (ب)

١٠ (عن) سابقه من (ب) ، وثبتت من (أب) و (ج)

نزلت : فكما لا يجوز بيع المسلم فيه قبل قبضه لا تمنع التولية ولا الشراكة ولا المصالحاة ، قال أبو العباس : إلا أن يصالحه على رأس المال بعينه فيكون حسداً ويصح . وإن ضمن المسلم فيه مدين ، فصالحه ثم يجر ، ولو جعل المسلم فيه صداقاً لبنت المسلم إليه ثم يجر ، وصكته لو صكك للمسلم إليه امرأة فزوجها عليه أو خالته ، ومشي الشخ المسلم ، وصكك المسلم قد أخذ به رهناً ، فليس له حبس الرهن على الثمن ، خلافاً لأبي حنيفة<sup>١</sup> ولو أراد أن يشتري برأس المال الذي صار بالمسح<sup>٢</sup> في ذمة المسلم إليه<sup>٣</sup> عيناً معينة في العقد ، فهي تجريد المتاعلي عن الإملاء معه ، والمشهور الجواز ، ثم إن جعلها على الزنا وحسب الضيق ، وإلا فلا في الأصح ، فإن اشترى به من غير من عليه<sup>٤</sup> لم يجر عند من يبيع ببيع الدين من غير<sup>٥</sup> من عليه

نزلت : إن أسلم في الصوف ذكر بدم ، ولونه ، وطولته ، وقصره ، وحريمي ، أو زهري ، من ذكور ، أو إناث ، والشعر والوبر كالصوف<sup>٦</sup> ، ويعتد الجميع ورناً<sup>٧</sup>

١ في (ب) و (ج) لو صكك باسم إليه

٢ في (ج) فتزوجي

٣ في (أ) التام ، وثلاث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٤ (المسلم) سقط من (أ) و ثلاث من (ب) و (ج)

٥ في (ب) الزاني

٦ يظفر ، المصنوع ، ١٣/ ١٩٧ ، القدر التراقي ١٨ / ٣٧

٧ (بالفتح) سقط من (ب)

٨ (إليه) سقط من (ج)

٩ (غير) سقط من (ج)

١٠ م (٩٩ - ١١٠)

١١ ١ - ٦ - ١٠ - (ب)

١٢ في (أ) والصوف ، وثلاث من (ب) و (ج) وهو الصحيح

وفي الفطن يلد ، ولونه ، وكثير لحمه ، وقليه ، والحشونة ، والتمومة ، وحقيق ،  
أو جديده ، والمطلق يحمل على الجاف ، وعلى ما فيه الحب ، ويجوز في الحلق ،  
وفي حب الفطر ، ولا يجوز فيه في الجوز قبل التشتيق ، وكذا بعده في  
الأصح

وفي الإبريسم ، لونه ، ويلده ، ودقته ، وغلظته ، ولا يجوز في القز وفيه المواد حياً  
ولا ميتاً ، ويدكر النقة والعطف

ويجوز السلم في عزل الحضان ، ويجوز شريك كزبه مصبوعاً ، ويشترط بيان  
الصبيح

وفي الحطب يتبين نوعه ، وغلظه ، ودقته ، وأنه من سم الشجر ، أو أصصه ،  
ووزنه ، ومطالقه يحمل على الجفاف ، ويشل المعوج والمستقيم

وحشب الباء يدكر نوعه ، وطوله ، وغلظه ، ودقته ، ولا يشترط الوزن في  
الأصح ، ولو ذكر حار ، ولا يجوز في الحروف ، والذي يطلب للعراس " يدكر  
عده ونوعه ، وطوله وغلظه ، والذي يطلب ليؤخذ منه الصبي في السهم يدكر  
الموع والمدة والعطف ، وراذ بعضهم سهلياً أو جلياً ، وقيل - يشترط الوزن

١ ينظر : فتح الميزر ٤٦٩/١ - ٤٧٠ ، روضة الطالبين ٢٤١/١

٢ فطر حقيق أي مشوي ، استخرج الحب ، وصاغ ذلك الحلاج ، وعرفته الحلابة ( السن للمرب  
حج )

٣ ينظر روضة الطالبين ٢٤١/١

٤ في (أ) ولا يجوز فيه الجوز قلب المستر ، وفي (ب) ولا يجوز فيه في الجوز قبل التشتيق ، والثالث من  
نوع وهو الصحيح ، والجوز : شجرة الفطن

٥ في (أ) على الأصح ، والثالث من (ب) و (ج) وهو الأصح

٦ ينظر : هبة ، مطلب ١٨٨/١ ، فتح الميزر ٤٧٠/١ ، روضة الطالبين ٢٤١/١

٧ من عند قوله ( وفي الإبريسم ) يبدأ سقاء كبير في (أ) وينتهي عند نهاية كتاب السلم من ٢٩٠

٨ ينظر : فتح الميزر ٤٧٠/١ ، روضة الطالبين ٢٥١/١

٩ ينظر الفريسن الصائغ

١٠ خلافاً للشرح أبي محمد فتح الميزر ٤٧١/١

١١ في (أ) للمرضي ، والثالث من (ج)



وبلغ الحديد<sup>١</sup> نوعه ، ولونه ، وخشونته ، وألونه ، ودكر أو أنثى ، وبلى الرصاص  
فكسي أو غيره ، وبلى الصخر من شبه وغيره ، ولونهما ، وخشونتهما ، وألونهما ، ولأيد  
من الوزن في جميع ذلك<sup>٢</sup>.

١٢٢ كل شيء لا يتأثر وزنه بالقبض<sup>٣</sup> لكبره بوزن بالعرض على الماء<sup>٤</sup> ، بأن يوضع  
في طرف ، ويلقى في الماء ، ويظهر قدر عوصه ، وقد عولوا عليه هنا ، وبلى الرصاصة  
في الإنداء بعصه ذهب وبعضه حضة ، والظاهر في الرأيا أنه لا يمول عليه

١٢٣ وضع المسلم فيه بين يدي المسم ، قال القاضي حسين ، يسمى على أنه هل  
يحصل به القبض في بيع العين ؟ إن قلنا لا ، فكذلك هنا ، وإن قلنا يحصل ؛ فهذا  
وحيها

١٢٤ قبض المسلم فيه فوجد معيباً رده ، وهل نقص للملك من أصله أو من حيز  
الرد ؟ وحيها ، فالتأنيها لو كان المقبوض جارياً ، هل يجب الاستبراء ، وإذا رده  
طالبه بالمسلم فيه كما لو كان  
فإن حدث عنه عيب طالب بالأرض كما في المبيع ، ولو تلف عنده ثم علم العيب  
رجع بالأرض ، وذهب المؤني إلى أن الرجوع بالأرض لا يثبت بعد تلف المقبوض<sup>٥</sup>.

١ من قوده ( يوجد منه القسي في السهام - إلى - وبلى الحديد ) ساقط (ج)

٢ يظهر فتح المعبر ١٢١/٤ ، روضة الطالبين ٢٦/٤

٣ المعيار هو الذي يوزن به ( لسان العرب قول )

٤ يظهر فتح المعبر ١٢١/٤ ، روضة الطالبين ٢٦/٤

كندا بقله الإمام<sup>١</sup> ، ونقله القاضي حسين فيما إذا أسلم في طعام ، وقبض بعضه وأتلفه ، ثم قبض الباقي ؛ ما طلع على عيب به ، وأدعى أن التالف فالقول قول المسلم إليه . وإن بسكن وحلف المسلم رجوع بالأرض

قال للمرتني : لا يرجع لأنه يؤدي إلى أن يأخذ بعض المسلم فيه ، وبدلاً عن الباقي قلت : ليس هذا من الاستبدال في شيء ، وإنما هو منسحب لعدم في البعض ؛ لأنه كدستباص جرم لا يرى أنه إنما يثبت له ما يتصل<sup>٢</sup> العيب من رأس المال

لو أسلم في كبر حصة ؛ فقبضها وأتلفها ، ثم علم عيباً بمنص عشر قيمتها رجوع بعشر رأس المال ، انتهى .

وهذا يبين لنا مأخذ المرتني ، والإمام احتسب فروهم ابن الزفعة في مأخذه ، وقال : أنه يحري فيما إذا تلف بالبيع عند المشتري ، ثم علم عيبه بطرس الأولى ؛ لأن عامة الأمر أن يجعل المبيع مما في الذمة كالمعين في العقد ، وإنما عورة عبارة الإمام ، ومقتضى مأخذ المرتني أن يصنع أحد الأرض إذا كان بائناً ولكن حدث به عيب وهو منسحب أبي حنيفة<sup>٣</sup>

ونقله العمري<sup>٤</sup> من بعض أصحابنا ، وأجاب ابن مزيع عنه بما أجاب به القاضي حسين في مسألة التلم ، وهذا الأرض منسوب من الموص على الأصح

وهي من اتفاقية كدستباص ، وقيل : يهرم المقبوض ، ويرجع بالتسليم ، وهذه الأوجه الثلاثة جارية في كل مقبوض عما في الذمة أطلع على عيبه وتعد<sup>٥</sup> رده ولو كان المقبوض بائناً ، وأطلع على عيبه ، ورصي به<sup>٦</sup> لزمه . وهل يكون ملكه<sup>٧</sup> من حين الرضا ، أو من حين القبض ؟ وجهان

١ بطر : نهاية مطلب ٦ / ٦

٢ في (ج) ما يقات العيب

٣ بطر : البحر الرائق ٦ / ١٨١ ، التيسود ١٢ / ٩٧

٤ بطر : التيسود ٥ / ٤٤٩

٥ ١ (٧٩) / ١

٦ في (أ) الملك ، والثالث من (ج) وهو الأصح

﴿يَقُولُ﴾ تقدم أنه يصح سلم الأعمى ، واستدل المراقبون له بصحة سلم البصير فيما  
لم يشاهده ، ولم يقل أحد أنه لا يجوز لأهل بغداد أن يسلموا في المور ، ولا لأهل  
حرسان أن يسلموا في الرطب لأنه لم يشاهده ، وثبت<sup>١</sup> التمس في تكساح  
الأعمى الذي لم يتقدم له إيسر ، وجعله على الخلاف في سلمه<sup>٢</sup>

﴿يَقُولُ﴾ حمل رأس المال ذراهم ذكر خبرها ، ولكن سلمها حراماً ، وتفرقاً قبل  
وزنها ، فهي بطلان السلم وجهان مبيحان على حوار التصرف إلى حوزته فيما قبض  
جراماً ثم يطل عب إلا أن تخرج ناقصة

﴿يَقُولُ﴾ روى الدارقطني من حديث ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ " من  
أسلف سلفاً فلا يشتريه على صاحبه غير قصاصه " واستدل به بعض العلماء على  
امتناع الرهن والصمى فيه ، وهو مدحج شديد ، والتحنيث ضعيف بمره<sup>٣</sup>

﴿يَقُولُ﴾ ( فصل الإفراض مندوب )<sup>٤</sup> إليه<sup>٥</sup> ، قال ابن مسعود ، وابن عباس ، قرض  
مزين خير من صدقة مرة . قال ابن عمر<sup>٦</sup>

١ ج (١٠ / ١)

٢ في (١) وجعله على الخلاف منه ، واكتفى من (ج)

ينظر الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ٢١٨/٢ ، معني المحتاج ٢١١/٢ ، نهاية المحتاج ١٢٧/٢

٣ من الدارقطني ١٦٠/٢ - كتاب البيع

٤ إلى هذا ينتهي المذهب من (أ) ، والذي قطعته يدك في ٦٨٧

٥ في (أ) غير

قال ابن حجر في فتح الباري ١/٢١٠ إسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على شرط يدك منتهى  
المراد

٦ منهاج الطالبين ٨١/٢

٧ فيه من الإجماع على الرهن ومكتاتبه بغيره الإسلام فتح الميزان ١/٢٨٠ / إليه ساقط من (ج)

الصدقة إنما يكتب لك أجرها حين تتصدق بها ، وهذا يكتب لك أجرها ما كان عند صاحبه<sup>١</sup>

والقرص مصدر القطع<sup>٢</sup> ، واسم للمقرص قال الله تعالى ﴿ مَذَّابْدِي يُقْرِصُ اللَّهُ قَرْصًا ﴾<sup>٣</sup> فينصب قرصاً على أنه مفعول به ، وكذلك عبد الرافعي في ترجمة هذا الباب عن القرص إلى الإقرص<sup>٤</sup> ، يقال أقرص فلان فلاناً إذا أعطاه ما يتجاوز به

وعينه المحذور<sup>٥</sup> وغيره<sup>٦</sup> منسوب إليه ، والذي ذكره أهل اللغة حديثه لكذا أي دعوته<sup>٧</sup> ، والمصنف حذف الحرف وتوسيع في الفعل<sup>٨</sup> ، وكذلك الأصوليون<sup>٩</sup>

١ ينظر متى التيهي ٢٥٣ ، شرح الرقشي ١٢٢/٣

٢ في (ب) ابن مسعود

٣ في (D) له ، وثبتت من (ب) و (ج)

٤ في (D) و (ج) تصديق

٥ في (D) له ، وثبتت من (ب) و (ج)

٦ ينظر متى المحتاج ١١٩/٢ ، حاشية الرافعي ١١ / ٢

٧ في حاشية (ج) مكتوب الآتي

في سند أبي يحيى عن سلمان بن سيف عن قيس عن علقمة عن عبد الله عن النبي ﷺ من أقرص رجلاً شيئاً فربما عزاني فهو له كفار منسقطاً من<sup>١٠</sup>

٧ والإقرص تمييز الشيء عن أن يرد إليه ، ومعنى بذلك أن المقرص يقطع للمقرص شيئاً من ماله ويصعبه أهل الجواز شيئاً معني محتاج ١١٩/٢

٨ الرصد ٢٤٥

٩ استوفى الرافعي رحمه الله ، شرحه لقرص في فتح العرو ١٢٨٠١ فقال الإقرص منسوب إليه ، أما العراقي في الوجيز فقد سماه (بب القرص) ، وفي الوسيط ٢٥٦/٣ (القرص في القرص)

١٠ في (ب) و (ج) ما يشبه

١١ ينظر - أخيراً ٥٧١/٩ (زمانة علمية)

١٢ ينظر فتح العرو ١٢٨/٤ ، ووجه المطابق ٢٢/٤

١٣ ينظر (مختار الصحاح - مدب) و (لسان العرب - مدب)

١٤ في (ب) وكذلك في الفعل

١٥ ينظر البرهان في أصول الفقه ١٢٨٠١



﴿أو ملكتك﴾ على أن ترد بدله<sup>١</sup> هو في كونه كناية على ما سبق<sup>٢</sup>، ولا  
يحتل البيع به بجهة البذل، وكذا لو قال حده، وأصره في حوائجك ورد  
بدله

ولو قال ملكتك<sup>٣</sup>، ولم يذكر البذل، ولا موه، فهو به لا يحتل غيرها<sup>٤</sup>، وإن  
نواه فهو كناية فيما نوى به، فهو احتلما في ذكر الموصى بالقول قول/الأحد،  
لأن الأصل عدمه

ولو اتفقا على عدمه، واحتلما في نيته: فالقول قول الأحد<sup>٥</sup> أيضا على ما يقتضيه  
كلام المذهب<sup>٦</sup>، وفي الروضة في الصورة الأولى وحده<sup>٧</sup> أن القول قول الدافع، قال،  
وهو متجه<sup>٨</sup>

قلت وهو يأتي في الثانية بطريق الأولى، واتجاهه فيها أكثر، بل إنما ينحى في  
الثانية، فإن الدافع أعرف بنية<sup>٩</sup> لكن هذا معارض بأن لتأنيده من [عين]<sup>١٠</sup>  
ذكر الموصى به في الظاهر، والأصل عدم النية<sup>١١</sup> فتقوي هذا الجانب

١ في (أ) أو ملكتك، والثبت من (ب) و (ج) وهو موافق للمذهب ٨٢/٢

٢ مذهب المالكيين ٨٢/٢

٣ في (ب) كما سبق

٤ في (أ) ملكتك، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٥ ينظر فتح العزيز ٤٢٠/١

٦ ب (١٠٩١/١ ب)

٧ من قوله: لأن الأصل عدمه إلى: فالقول قول الأحد، سابق من (ب) و (ج)

٨ ينظر المذهب ٢٢/١

٩ ج (٩١/١ ب)

١٠ روضة الطالبين ٢٢/١

١١ في (أ) بلغة، والثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

١٢ (غير سابق من (أ)، والثبت من (ب) و (ج)

١٣ في (أ) عدم النية، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

ولو قال : خذ فتمصرف فيه لمسك ، أو قال : خذ هذا الطعام أرزعه لمسك : فهل هو قرض لاحتمال التلف أو هبة ، حكما لو قال : مزرع أرضي لمسك فإنه إباحة؟ فيه وجهان في التهمة وفي الروضة<sup>١</sup> عن التهمة وجه آخر : أن الاقتضار على منكته<sup>٢</sup> قرض ، ولم أره<sup>٣</sup> في التهمة

١٢٢ ( ويشترط قبوله في الأصح )<sup>٤</sup> لأنه نعليك آدمي ، فلم يصح من غير إيجاب وقبول كالبيع ، والنهي . لا يشترط القبول لأن القرض إباحة إتلاف على شرط الضمان ، وهو مكرمة سبيله سبيل القربات والتبرعات ، لا سبيل لمعاملات ، وفيه شائبة من هذا ، وشائبة من هذا ، ولهذا لم يجب التقاضي فيه إذا كان ريوياً ولهذا يجوز الرجوع عنه<sup>٥</sup> في الحال ، ولا يجوز شرط الأجر فيه<sup>٦</sup> وقال في التهمة<sup>٧</sup> : الإيجاب والقبول ليس بشرط ، بل إذا قال أقرضني كذا ، وأرسل إليه رسولا ، فبعت المال إليه صح القرض

١٢٣ ( وفي المقرن أهلية التبرع )<sup>٨</sup> ولهذا لا يقرض الولي مال الطفل إلا لصورة<sup>٩</sup> شرط القرض

١ يظهر التهمة الإجماع ١/٢ ٢/٢

٢ روضة الطالبين ١/٢٢

٣ في (أ) ملكية ، والثالث من (ب) و (ج)

٤ أ (٧١ / ب)

٥ منهج الطالبين ١/٢٢

٦ في (د) عليه

٧ بشرط فتح الميزان ١/٢٢٠ - ٢٢١

٨ يظهر : تهمة الإجماع ١/٢ ٢/٢

٩ منهج الطالبين ١/٢٢

﴿١٢﴾ ( ويحوز إقراراً ما يعلم فيه )<sup>١</sup> لشوته في الدّعة ، وبالرّاد ما يعلم في موضعه : إقرار ما يعلم فيه ، وإقراره يكون على المعين وعلى الموضوع

﴿١٣﴾ : ( إلا التجارية التي تحل للمعتز في الأظهر )<sup>٢</sup> لأنه قد يطأها ، ويردّها ، فيعتبر في معنى إباحة الجوّاري<sup>٣</sup> .

قال مالك في الموطأ<sup>٤</sup> : ولم يرل أهل العلم ببلدنا يهون عن تلك ، ولا مرحسون فيه لأحد .

وهذا على قاعدة مالك في سدّ الدّرائع<sup>٥</sup> ، أما [ على ] أهل الشافعي<sup>٦</sup> فيحتاج إلى مزيد

والقول الثاني ، وبه قال المزني ، وداود ، وأبو جهمر ، جهمر<sup>٧</sup> ، وقال الإمام<sup>٨</sup> ، والفرّاني<sup>٩</sup> إنه القيمس ، ونقله عن النّص ، والأكثر أن إمّا نقلوه جهاً ، وجعلوا المضمون في جميع الكتب هو الأول

١ المرجع السابق

٢ المرجع السابق

٣ ينظر فتح المزيّر ١/١٥٦

٤ قال مالك في الموطأ ١/١٦٢ الأمر المخرج عليه بعداً أن من استسلف شيئاً من الحيوان بعدة وتخلّاه مضموناً فإنه لا يضمن بهلكه ، وعليه أن يردّ ملكه ، إلا ما تكس من التّوالد : فإنه يخاف في ذلك التّزويج إلى إحلال ما لا يخل فلا يملك ، وتفسيرها بكثرة من ذلك أن يستصحب النّوح التجارية ، فيصحبها ما بدا له ثم يردّها إلى صاحبها بعينه ، فذلك لا يملك ، ولا يخل ، ولم يرل أهل العلم يهون عنه ، ولا يرحسون فيه لأحد

٥ في (١) ولا يرضى فيه ، والثالث من (١) و (ج) وهو موافق لسنننا ٢/٢٨٢

٦ ينظر عقوبة الدّسوقي ٢/٢٢٢ ، بلغة السالك ٢/١٨٣

٧ ردّة (ج)

٨ قال الشافعي : ولا يجوز أن اقترض جاري ، ويجوز أن اقترضك مظل شيء سواها من دراهم ودينار ، لأن المزوج تبعه ، فاعتق بما يخدم به غيرها ، فمكنت (١) استملك جارية مكنت أي بردها منك لأن لم أحد ملك فيها عرساً ، ثم مكنتك أي تطأ جارية في بردها منك ، الأم ٢/١٢١ ٢٢٢



وقد أفهم كلام المصنف الجواز في [الجدرية] " المحرم" التي لا يحل نه<sup>١</sup> وظلها .  
 وبه جرم الزاني<sup>٢</sup> سواء أكانت بمسب ، أو رصاع ، أم بمصاهرة ، وهو قول  
 البغداديين ، وقال البصريون : لا يجوز سواء أكان ، لمقتصر<sup>٣</sup> وجلأ أو امرأة ،  
 ويصرون جماً لا يجوز فريضة<sup>٤</sup> ، قال " الترياشي : وهذا ضعيف عريب  
 وإن قلنا بالجواز في التي<sup>٥</sup> محل للمقتصر ، فالتشهور أنه يجوز له الوطء ، وفي  
 العدد وجه غريب بمعنى

الخنثى كالنواة في استقراض<sup>٦</sup> الجدرية ، قاله المصنف في شرح مسلم<sup>٧</sup> ،  
 وفيه نظر.

١ ينظر : شرح النووي على صحيح مسلم ٣٧/١١

٢ ينظر : نهاية المطلب ١١٩/٥

٣ ينظر : فتح المبريد شرح الوجيز ٤٣١/٤

٤ ( الجدريه ) ساقط من (أ) و (ج) ، والثابت من (ب)

٥ ( المحرم ) موجودة في نسخة (ب)

٦ ( له ) ساقط من (ب) و (ج)

٧ ينظر فتح المبريد ٤٣٦/٤

٨ في (ب) يحترس

٩ في (ب) ويصرون وجلأ

١ ينظر : روضة الطالبين ٣٧/٤

١١ في (أ) قلها ، والثابت من (ب) و (ج)

١٢ في (ب) قلاني

١٣ ب (٩٢ - ١١٠)

١٤ ينظر : شرح النووي على صحيح مسلم ٣٧/١١

بنيان ( وما لا يسلم فيه لا يجوز إقراره في الأصح )<sup>١</sup> : لأن القرض يقتضي رد القرض  
المثل ، وما لا يصح بالصفة لا مثل له . والوحيان مبيحان عند الأكثرين على  
أنوجب في القرض : إن قلنا المثل ثم يجر ، وإن قلنا القيمة جار<sup>٢</sup>  
ومعهم من قطع بالجوهر ، ومعهم من قطع بالمنع . وافقوا على أن المثل لا يجب ،  
ومن أمثلة المسائل الجواهر والحسنة المحتللة بالشعير . وسرح الماوردي بأن من<sup>٣</sup>  
جور [ قرعها ضمتها بالقيمة ، والعقر قال الماوردي لا يجوز إقراره ، وفي الشفعة  
في الشفعة أنه يجوز ]<sup>٤</sup> قرض من شقص من دار ، وقرض المسحوق إلى جورتا السلم فيها  
وهو الأصح جار ، و من سرح التولي : وإلا فلا ، وهو قول القاضي حسين<sup>٥</sup>  
والخبر في إقراره وجهان حكاهما في "أصحهما" في التهذيب<sup>٦</sup> المنع ، واحتياط  
ابن الصباغ ، والتولي<sup>٧</sup> ، والشاخي الجواز ، وهو مذهب أبي قلابة<sup>٨</sup> ،

١ منهاج الطالبين ٨٢/٢

٢ ينظر فتح العزيز ١٣٧/١

٣ ج ( ١٢ / ١ )

٤ ما بين القرويين سابقا من (٢) ، والكتب من (ب) و (ج)

٥ حاشية في (ج)

بعد أن نظرت ما نظرت في قرض المناهج هنا . وفي باب السلم رأيت كتفاب العسبة من تعليق القاضي  
حسين سئل عن قرض الشفعة بأن يقول أقرعته شفعة ماري هذه شهراً ، قال لا يجوز ، لأنها لا يجوز  
للمسلم فيه لا يجوز قرعه ، والمسلم في المناهج لا يجوز لأنه لا بد فيه من التمين ، والتمين يطل السلم  
، فيطل القرض التمين

وبعد الملة لا نظرت في كل المناهج فكما تقدم من تعليق الأقرآن ونحوه . فقل بطلان المنع محمول على هذا  
، لم يعد عنه هذا يمكن من راجح فيه بما تقدم من التولي من قرض شقص من دار

٦ في (٢) حكاهما في أيضاً ، والكتب من (ب) و (ج) وهو الصحيح لما قلناه في التهذيب ٤١٧/٣

٧ ينظر التهذيب ٥٤٦/٣

٨ ينظر : تنقيح الإنباء ١/ روح ٢٠١/ب

٩ ينظر : معني ٢١ / ٢

ومالك<sup>١</sup> وأحمد<sup>٢</sup> ، وأبي يوسف<sup>٣</sup> ، ومحمد<sup>٤</sup> لعذر الناس من غير استعانة  
ولذلك قال في البيان إن حوزاً السلم جار هند ، وإلا فوجهان ، هـ إن حوزاً رد مثله  
إن أوجبنا في التقويم المثل الصوري ، وإلا فالقيمة ،  
فإن شرط المثل ، فوجهان<sup>٥</sup> ، أحدهما : يجب ، وهو الذي اقتضى كلام ابن أبي  
عصرون تصحيحه ، لأن مساء على الرهن  
والثاني : يفسد العقد ، لأنه بيع غير صحيح ، وحيث قلنا يرد المثل ، قال الرافعي<sup>٦</sup> ،  
وياً ، وفي الكافي للخوارزمي أنه يجوز إفراض الخبر ورء<sup>٧</sup> ، وعبد  
واستنبط أبو إسحاق العراقي من هذه المسألة أنه لو شرط في سائر المقنونات على  
قولنا يرد القيمة المثل جار ، وفيه نظر ، لأن علة الرهن مفقودة  
وفي إفراض النعمير وجهان في التهمة<sup>٨</sup> ، والاعتبار بالوزن ، كالحبر  
وفي فتاوى القاضي حميد لا يجوز إفراض الروية ، لأنها تختلف بالحموضة<sup>٩</sup> ، وفي  
التهمة في إفراض الأشياء مع نتائجها وجهان<sup>١٠</sup> : سكانجواهر

وأبو قلابة ، عبد الله بن زيد بن عمرو أو عمرو بن مائل ، الإمام شيخ الإسلام أبو قلابة الجرمي  
البصري ، قدم الشام ، وأصله بداريا ، أترك خلافة عمر بن عبد العزيز ، وميقات سنة ١ هـ ، ٦٩٩  
أعلام النبلاء ٤/١٧٦ )

- ١ ينظر حاشية المسوقي ٢٢٥/٣
- ٢ ينظر المطبوعة في فقه الإمام أحمد ٢/١٢٢ ، انصبي ١/٢٩ ، مجموع الفتاوى ٥٢١/٢٩
- ٣ قال في البحر الرائق ١٢٧/٦ ويستقرض الخبر ورء لا عهداً وقت عبد أبي يوسف ، وعبد محمد  
يستقرض ههما ، وهذا أبي حنيفة لا يستقرض بهما  
ينظر الهداية شرح الهداية ٦٦/٢ ، الدر المختار ٥/١٨٥
- ٤ من قوله ( فإن حوزاً رد مثله - إلى - فإن شرط المثل فوجهان ) سقطت من (أب)
- ٥ فتح البزور ١/٣٢١
- ٦ في (أ) الخبر ، ووافقت من (ب) و (ج) وهو التصحيح
- ٧ ينظر التمهيد للإبلة ١/١٠٤ ، روح ٣٠٤/ب
- ٨ ينظر روضة الطالبين ٢٢/١
- ٩ قال في التهمة ١/٢٠٥
- ١٠ إفراض الجواهر واللازم ، الشدة مع نتائجها هل يجوز أم لا ٩-١٠ في المسألة وجهان

لنرى قال: "أقرمستك الماء"، وقيل: "وتصرفها"، ثم دفع إليه الماء: "إن لم يطل" "منه" الفصل جار: "وإن طال ثم بحر"، حتى يعيد لسط القرص: "قاله صاحب التهذيب" "وأتباعه"، ولم آره لميرعم: "و [هو]" يقتضي أنه لا يجب إيراد على معنى: "وقيل يعقوب بن أبي عصرون أنه [إذا]" فعل مثل ذلك في الآية جار: "يعني مع طول العمل"، وهذا أعرب.

وفي القرائن وجهان: أحدهما: يجوز على موسىوف، والثاني: لا بد من معنى

﴿يُرِيدُ﴾ (ويرد المثل في الثاني) ١ اتصافاً (ويلا التقوم المثل سورة ٧) لما روى مسلم<sup>٢</sup> من حديث أبي رافع: قال استسلف رسول الله ﷺ من رجل بكراً، فجاءت إبل الصدقة، فأمرني أن أقصي الرجل بكراً، فقلت: لم أجد في الإبل إلا حبلاً جباراً رباعياً: فقال النبي ﷺ: "أعطيه"/"، فإن حماركم أحسنكم قصاً"<sup>٣</sup>

أحدهما: لا يجوز: لأن القسم في هذه الأضراء لا يجوز

والثاني: يجوز: لأن القرص لابد فيه من التعميم: فكل مال يملك بطريق يجوز إقراره

١ (١ / ١٧٢)

٢ الترمذي ٢٢٢١

٣ في (ب) وأتباعهم

٤ ياءه في (ج)

٥ (ب) (سقط من (أ)، والفتحة من (ب) و (ج)

٦ ملهاج الطالين ٢٧٢

٧ المرجع السابق

٨ ما رواه مسلم وهو يلفظ: عن أبي رافع أن رسول الله ﷺ استسلف من رجل بكراً فتمت عليه إبل من

إبل الصدقة، فأمر بها رافع أن يقصي الرجل بكراً، فخرج إليه أبو رافع فقال: لم أجد فيها إلا حماراً

رباعياً، فقال: "أعطيه" (رواه أبو داود الترمذي أحسنهم قصاً" صحيح مسلم ١٢٢٤/٢)

٩ عن قوله (من رجل بكراً - إبل - فقال النبي ﷺ) سقطت عن (ج)

١٠ في (ب) أفتنه

١١ ب (١ / ١٧٢)

ليكر : الصغير من الإبل : كالعلام من الأدميين ، وروعباً : بشفيف المياه ، له ست مسج ، ودخل في المسامة

ولم يقصه من إبل الصدقة ، وإنما اشترى منها من استحقه : فملكه النبي ﷺ أوقاه ، متبرعاً بالزيادة من ماله عما كان اقترضه لنفسه ﷺ هذا أحسن الأجوبة ، وقد جاء في حديث آخر ما يبيـ

ﷺ ( وقيل : القيمة ) ١ كما لو تلف متقوماً ، والمعتبر قيمة يوم القبض إن قلنا يملك بالقبض ، وإن قلنا يملك بالتصرف : فالأكثر من يوم القبض ( إلى التصرف ) وقيل يوم القبض / ، ويأتي وجه ثالث أنه يوم الملك وإن احتلماً في القيمة أو في صفة المال : فالقول قول المستقرض . وقد تقدم التبيه على أن [ ما ] لا مثل له ، ولا يصح بالصفة : إذا قلنا بحوار فرضه ، يسمى بالقيمة قولاً واحداً

ﷺ : ( ولو ظنر به في غير محل الإقراض ، ولتقل مائة : طالبيه بقيمة بلد الإقراض ) سواء أوجب المثل أم القيمة ، وسواء أكان اقتصرص ' مثلب ' في غير محل الإقراض

١ منهاج الطالبين ٨٢/١

٢ ( لو ساقط من (ج) )

٣ في (أ) التصرف ، ولثبت من (ب) و (ج)

٤ ج (٩٧) (ب)

٥ في (ب) اختلف

٦ بطر : فتح العزيز ١ : ١٢٩ ، روضة الطالبين ٢٧/١

٧ (ع) (أ) ساقط من (د) ، ولثبت من (ب) و (ج)

٨ منهاج الطالبين ٨٢/٢

٩ قوله : سواء أوجب المثل أم القيمة و (أ) ساقط من (ب)

١ في (د) القرض ، وفي (ج) المعيش ، وظهرت من (ب) وهو الصحيح

كالمطام ، أو متقوماً كالحياض يوم المطالب . لأنه وقت استعفافه ، ولا يطالبه بالمثل لما فيه من الكلفة بلا خلاف

وإن جرى الخلاف في النصب ، فهو لم يكن للنقل مؤبداً ، طالبه بالمثل ، وما ذكرناه من عدم المطالبة بالمثل . هكذا ذكره الرازي<sup>١</sup>

ولا شك فيه إذا كانت قيمة المثل في غير محل الاقتراض<sup>٢</sup> أكثر ، فإن كانت سواء ، قال ابن الصباغ وغيره : يلزمه المثل ؛ فالصانع من المطالبة بالمثل على عبارة الرازي<sup>٣</sup> مؤبداً النقل . وعلى عبارة غيره : يكون بلد قيمة القرض أصلي . وفي كلام الشافعي إشارة إلى كل من العتق<sup>٤</sup> ، والأولى ما قاله ابن الصباغ .

والقرض والسلم والنصب<sup>٥</sup> في ذلك سواء ، والمطالبة بالقيمة إذا منعنا المطالبة بالمثل لا خلاف فيها في القرض . وإن جرى الخلاف في السلم . واعتبار بلد العقد ؛ قاله الشيخ أبو حامد وغيره

وقال ابن الوفاء . إذا نقل المال لقرض إلى بلد آخر ، وقتنا يملك بالتصرف نحب قيمته في الموضع الذي ملكه فيه

وفي السلم يعتبر الموضع الذي يجب فيه التسليم ، وقول الرازي<sup>٦</sup> بلد العقد محمول على هذا

ولو طلب المستقرض الدفع ، وامتنع المقرض أجزأه عليه ، إن لم يكن في حمله موزونة ، وإلا فلا

١ من قوله ( فهو لم يكن للنقل - إلى - عدم المطالبة بالمثل ) ساقط من وجه

٢ ينظر فتح القدير ١/ ٢٩٤

٣ في نيل الاقتراض

٤ ينظر فتح القدير ١/ ٢٩٤

٥ في (١) العتق . وثبتت من مدنا ودي

٦ في نيل والعيب

٧ في (١) النصب ؛ وفي نيل و (١) الرازي ؛ وهو الأصح لأن الرازي هو الذي قال ( بلد العقد ) ينظر

فتح القدير ١/ ٢٩٤

هنا تراخيا عليه جز ، وإذا أخذ القيمة لا يردعها إذا عاد إلى بلد الإقراض في  
الأصح نظراً إلى أن القيمة اعتياض ، ولهذا لا يدخل في السلم  
والثاني نعم نظراً إلى أنها للحيلولة فيطالب بالمثل ، وكذا الخلاف في أن  
للمستقرض المطالبة باسترجاعها ، وإعطاء المثل<sup>١</sup>

١٢٥٥ ( ولا يجوز بشرط رد صحيح عن مكسب ، أو زيادة )<sup>٢</sup> ويعسد به المقيد : لأنه  
صح " أن النبي ﷺ نهى عن بيع وسلمو " ، أي [ بيع ] بشرط قرض ، أو قرض  
بشرط بيع ، وعن الصحابة ( كل قرض جر منعة فهو وجه من وجه الربا )  
وفي التيهان وجه أنه يصح القرض<sup>٣</sup> ، ويبطل الشرط ، وقد أطلق المصنف الزيادة<sup>٤</sup>  
وهي تشمل الزيادة في الصفة ، وفي القدر ، فالزيادة في الصفة كشرط رد الصحاح  
عن المكسرة ، ورد الجهد عن الردي<sup>٥</sup>  
وقطع الرافعي فيها بالفساد<sup>٦</sup> ، وكذا شرط رد بلد آخر ، والزيادة في القدر  
إن كان المال ربيعاً امتنع بلا خلاف ، وإلا هو جهل حكاهما الرافعي<sup>٧</sup> وغيره ؛

١ ب ( ١٠٩٤ / ١ )

٢ منهاج الطالبين ٤٣٢

٣ رواه البيهقي في مسنده ٢١٨/٥ ( باب النهي عن بيع وسلم ) ، وابن حبان في صحيحه ١١١/١ ( باب  
المكشاة )

٤ ( بيع ) سقط من ( د ) ، واكتفت من ( ب ) و ( ج )

٥ ينظر التيهان ٤٦٦/٥

٦ في ( د ) المقيد ، واكتفت من ( ب ) وهو الأصح

٧ ١ ( ١٠٩٤ / ٢ )

٨ ينظر روضة الطالبين ، ٢٤

٩ ينظر فتح القدير ٤٣٢/١

١٠ في ( ب ) وصحاح

١١ في ( ب ) وفي الزيادة في القدر

١٢ ينظر فتح القدير ٤٣٢/١

أصحهما المنع ، وحكى الماوردي هذا الخلاف في زيادة القدر والصفة جميعاً ،  
والجواز منسوب لابن أبي هريرة ، والقاضي أبي حامد ، وجملاء يبعاً بلمنط  
القرص ، وأبعد الإمام فاطلق الخلاف في كل شرط جزئياً ، وحيث جعلناه  
يبعاً : ألزم الوفاء كسائر البهاصات ، والأحسن في شرح كلام المصنف حمل  
الزيادة على الزيادة في القدر [ هي الزيادة ] في الصفة أشد إلتزام بالصحيح عن  
المعكسر

١٥٥ (فلو رد هكذا) أي زيادة في صفة أو قدر (بلا شرط : فحينئذ) لقوله  
"خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ فِعَالاً" وفي وجه لا يجوز ذلك في أموالكم ، ويجوز  
في غيرها ، وقال مالك لا تجوز الزيادة في العدد  
وقول الهبة بعد رد المدل جائز ، وقوله خلاف الأولى ، وورد فيه عن السلف  
لتشديدات أحد بها بعض العلماء فمنع ، وبعضهم فرق بين أن يعكس له عادة قبل  
ذلك فيجوز ، أو لا فيمنع

١ والثاني يجوز لما روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال "أمرني رسول الله ﷺ أن أحضر جيشاً  
فعدت الأول ، فأمري أن ألقا بغيراً يعطون إلى أهل" فتح العزيز ١/٣٣٢

٢ في (ب) إلى ابن أبي هريرة

٣ ج (٩٢ / ١)

٤ ينظر نهاية الطلب ٥/٥٠٢

٥ هـ بين الفروع سلفاً من (د) ، والثالث من (ب) و (ج)

٦ مهجرات المطالبين ٢٢/٨٢

٧ المرجع السابق

٨ (أحسنكم) سلفاً من (ب)

٩ تقدم تصويبه من ١٩٩

١ أي قبل رد المدل

١١ في (ب) تشديدات



بالحري: رجل عديم إذا استقرض رد راتداً ، وعُرف ذلك منه [ فقهياً ] لا يجوز ادعى إقراضه<sup>١</sup> ، والصحيح المنصوص الجواز ، وعلى هذا : هل يكره<sup>٢</sup> وجهان ، وقيل : هم في إقراضه لتعدد الزيادة ، وقيل في رد الزيادة : وهو بعيد<sup>٣</sup>

بالحري ( ولو شرط مكسراً عن صحيح ، أو أن يقرضه غيره )<sup>٤</sup> أي المقرض يقرض المستقرض شيئاً آخر ( لفا الشوك ) \* ، ومكلام المذهب [ يقتضي ] إثبات خلاف صحيح فيه .

[ ب ] ( والأصح أنه لا يفسد به العقد )<sup>٥</sup> لأن النهي عنه جر المقرض النفع إلى نفسه ، وهذا النفع للمستقرض ، فكانه زاد في العمامة ، وومده وعدد<sup>٦</sup> حينئذ ، والثاني ، بعيد ، لأنه يتبدل مقتضاه .

١ ( فقهياً ) ساقط من ( أ ) ، وثبت من ( ب ) و ( ج )

٢ ينظر فتح العزيز ٤/٤٣٢

٣ ينظر : نهج ٣٠٤/١

٤ منهاج الطالبين ٨٣/٢

٥ المرجع السابق

٦ ( يقتضي ) ساقط من ( أ ) ، وثبت من ( ب ) و ( ج )

٧ ( قال ) ساقط من ( أ )

٨ ( به ) ماثلة في النسخ ، وغير ماثلة في منهاج

٩ منهاج الطالبين ٨٣/٢

١٠ ب ( ٩٤ / ٢ )

﴿١٧٣﴾ : ( ولو شرط أجلاً ، فهو كشرط مكسر عن صحيح إن لم يكن للمقرض<sup>١</sup> عرض

غرض<sup>٢</sup> لأنه رفق ) وإن كان كعرض نهب ؛ فكشرط صحيح عن مكسر<sup>٣</sup> في الأصح<sup>٤</sup> أي فيفسد العقد

والثاني : كالتأجيل بلا غرض<sup>٥</sup> فهلوا الشرط ، ويصح العقد ، وإن شئت قلت في فساد القرض بشرط الأجل ثلاثة أوجه ، ثالثها<sup>٦</sup> إن كان للمقرض عرض فسد ، وإلا فلا

ولا يلزم الأجل عندنا بحال . وقال مالك<sup>٧</sup> : يثبت الأجل ابتداءً ، بأن يقرضه<sup>٨</sup> مؤجلاً وانتهاءً بأن يقرضه حالاً ثم يؤجله ، وقال بتأجيل الحال<sup>٩</sup> في جميع الديون ، وقال به أبو حنيفة<sup>١٠</sup> في غير القرض<sup>١١</sup>

وعندنا لا يصح في القرض ، ولا في غيره ، وله أن يرجع متى شاء ، لصكته معروف يستحب الوفاء به ، وهذا الذي قاله الأصحاب من<sup>١٢</sup> عدم صحة التأجيل ظاهر ، لكن قولهم أن الوعد لا يجب الوفاء به مشكل لأن ظواهر الآيات والمسة وجوبه ولأن إحلال الوعد كذب ، والتلف والكذب من حصيل الدافق ، [ ولا أقول بأن هذا ينشئ ديناً في دمه ، حتى يقتضي بدم موته ، وإنما أقول يجب الوفاء به تحقيقاً للصديق ، وعدم الإخلاف ، وتصير الواجبات ثلاثة

١ في (٥) للمقرض غرض ، وثبت من (ب) و (ج) وهو موافق للمعاج

٢ معاج المتأجلين ٨٢/٢

٣ في (٥) فكشرط مكسر عن صحيح ، والثبت من (ب) و (ج) وهو موافق للمعاج

٤ معاج المتأجلين ٨٢/٢

٥ في (٥) بلا غرض ، والثبت من (ب) وهو الصحيح

٦ يظهر النصيحة لأن عبد البر ٢٥٨/١ ، القاج والاسكندر ٥١٨/١ ، الشرح الكبير ٧٧٧/٢

٧ في (٥) يقرضه ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٨ في (٥) حال ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٩ يظهر بصيغة ٢٤١/١٥ ، البرز الرائق ٧٨١/٥

١٠ في (٥) وقال بتأجيل الحال في غير القرض ، والثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

١١ في (ب) مع عدم

منها ثابت في النسخة ، ويطلب بأدائه ، وهو العير على موسم ، وعلى عبادة وحيت ، وتمسك منها

ومنها ما ثبت في النسخة ، ولا يجب أدائه كالمركبة بعد الحول ، وقبل النسخة منها<sup>١</sup>

ومنها ما لم يثبت في النسخة ، ويجب أدائه كالمركبة<sup>٢</sup> ، وقد استنبط من قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا﴾<sup>٣</sup> الآية ، لأن النكث لا يخص بالخاصي ، وأن جملة القسم عليها خبرية لأنه كذبهم في قوله ﴿أَن أُخْرِجُوا لِنَحْرِهِمْ مَكْرَمًا﴾<sup>٤</sup>

لو شرط  
في  
القرص  
من  
ويطلب

﴿وَلَهُ شَرَطٌ مِّمَّنْ وَكَفِيلٌ﴾<sup>٥</sup> لأنه يوثقه لا يريده ، وكذلك الإشهاد عليه والإقرار به عند الحاضرين<sup>٦</sup> ، ولو شرط رهناً بدين آخر فهو كزيادة الصفة

نسخ  
يطلب  
للقرص

﴿وَمِلْكُ الْقَرْصِ﴾<sup>٧</sup> بالقبط<sup>٨</sup> ، ولا يملك المتصرف بجميع التصرفات

- ١ ج (١٣١ / ب)
- ٢ منها (سقط من الج)
- ٣ منها (سقط من الج)
- ٤ في (ج) استنبطت
- ٥ الحشر ١٠
- ٦ الحشر ٨١
- ٧ ما بين الموسمين سقط من (ب) ، وللتثبت من (ب)
- ٨ منهاج الطالبين ٨٤/٢
- ٩ في (د) و (ج) عند حاضرين ، وللتثبت من (ب)
- ١٠ ينظر فتح العروى ١٣٤/١ ، روضة الطالبين ٢٥٧/١
- ١١ في النسخ روضة الطالبين (وملك القرص) وفي منهاج (وملك القرص)
- ١٢ منهاج الطالبين ٨٤/٢

(ويقال قول بالتصرف) ، لأنه ليس تبرعاً محضاً ، إذ يجب فيه البذل ، ولا على حقيقة المعاوضة<sup>٢</sup> ، لما سبق ، فوجب أن يملكه بعد استقرار بطله . وهذا انقولا من مترعان من معاني كلام الشافعي

ومنه من يحبر عنهما بوجهين ، وجعل الجوزي بدل الثاني : لأنه لا يملكه ، وإنما سلمه الميراث على إنزاله . قال وهذا هو المحمود للشافعي

وهذا يبعد حوار التبع ، وحمل سلامة المقدسي بدل الأول أنه يملكه بالعقد كتابه ، وإذا قلنا بالتصرف : فمعناه أن يبيع<sup>٣</sup> ، فملك قبضه

وقيل : يبيع بالتصرف أنه ملك من وقت القبض : ذكره العراقي عند التكميل في الرخصة المعلقة<sup>٤</sup> .

فهذه خمسة أوجه في وقت الملك . أصحها : بالقبض من وقته ، والتصرف معتبر كل تصرف يريل الملك

وقيل : يستدعي الملك ، وقيل : كل تصرف لازم يتعلق بالرقبة ، فعلى كل الوجه يكفي البيع بغير شرط حار ، والية مع القبض . والإعناق<sup>٥</sup> ، والإتلاف ، والتلف تحت يده . وأداءه في ذم عليه . وعلى الأول وهو الأصح لا يكفي التمسك مع القبض<sup>٦</sup> ، فالإجارة ، والترويع ، ومنح الحنطة ، وحجر الدقيق ، وبيع الشاة .

١ التبرع السبق

٢ في (ب) شريك ، والمثبت من (ب) و (ج)

٣ في (ب) حقيقة معاوضة

٤ ١ (٧٣ / ١) ، ب (٩٥ / ١)

٥ ينظر : فتح المير ٥ / ٢

٦ في (ب) والأعيان ، والمثبت من (ب) و (ج)

٧ في (ب) الإقبض

والبيع بشرط الخيار : إن قلنا لا يريل الملك ، وإن قلنا يريله ، فهو حسن ، لأنها إرادة غير لازمة ، فكذلك قالوه .

ولذلك أن نقول البيع بشرط الخيار ، ويدونه يريل الملك ، عند انقضاء الخيارين جميعاً ، فلم يفرقوا بينهما ، ولا خلاف أنه لا تكفي<sup>٢</sup> العارية ، والاستخدام ، وكفى ما يباح<sup>٣</sup> بالإباحة .

ولا خلاف أن الاستخدام جائز : وإن قلنا لم يملك ، لأنه إباحة ، ومحل الاكتفاء بالتصرفات السابقة إذا صيرت صحيحة ولو استقرص من يعتق عليه ، وقلنا يملك بالقبض إذا قبضه ، وإلا فلا ، وقيل يمتق وحياً واحداً ، وكتابه اعتقه<sup>٤</sup>

١ ( وله الرجوع في عينه ما دام باقياً بحاله في الأصح )<sup>٥</sup> و به قطع جماعة من المؤلفين في الهبة ، ولأن له تعزيم بطله عند الفوات ، والمطالبة بعينه أولى ، ومقتضى كلامهم أنه لا يملك المطالبة بالبدل إلا عند الفوات والوجه الثاني ليس له الرجوع في عينه صيانة لملك المستقرص ، وله أن يؤدي من موضح آخر ، والوجهان إذا قلنا يملك بالقبض فإن قلنا بالتصرف ، فكل منهما رد العين بلا خلاف ، وللمستقرص أيضاً إذا قلنا يملك بالقبض ردها بلا خلاف<sup>٦</sup>

١ من قوله ( القبض بالإجارة والتزويج إلى ) وإن قلنا يريله ( مكتوب في (ج) ومشتوب عليه

٢ من قوله ( فهو حسن لأنها إرادة غير لازمة - إلى ) ولا خلاف أنه لا تكفي ( ما قلناه من (ج)

٣ في (أ) ولستما يباح ، والثابت من (ب) و (ج)

٤ ( وشكته اعتقه ) ما قلناه من (ب)

٥ في مكتوب ( قال ) في (ب) يدين

٦ مباح المطالبين ١١/٦

٧ في (أ) المؤلف في الهبة ، والثابت من (ب) و (ج)

٨ ج (أ / ب)

ولو قيل : إذا كان الواجب القيمة لا يجبر<sup>٢</sup> المقرض على العي<sup>٣</sup> ، لكان له وجه<sup>٤</sup> ، لكن لم أر من قال به

ولو زال ملكه عنه ، ثم عاد<sup>٥</sup> ، فهل يثبت للمقرض الرجوع في بدله أو في عينه ؟ إذا قلنا لو كان بالقياس رجوع في عينه وجهان ، ولو كان بالقياس ولكن حدث به عيب<sup>٦</sup> ، قال الماوردي : إن كان الواجب المثل يحير المقرض<sup>٧</sup> بيده وبين من له سلماً والأرض ، وإن كان الواجب [ القيمة ]<sup>٨</sup> ، فإن أحده رجوع بالأرض

وذكرنا أن مقتضى كلامهم أنه لا يملك المطالبة بالبدل مع يده العي<sup>٩</sup> ، وإن قلنا ملك بالقبض ، وسببه عدم استقراره<sup>١٠</sup> لأن للمستقرض رده ، فأندهوى غير مفرمه ، وأخذ العوض عن البذل ، والحالة هذه تقدم عن ابن الصباغ منعه<sup>١١</sup> وأن إطلاق<sup>١٢</sup> الجمهور يقتضي الجواز ، لكن لم يصحوا به ، وبعد العوات<sup>١٣</sup> إما بالتلف ، وإما بزيال الملك جائز قطعاً ، وتقدم حكمه في شروط التعيين أو التمس

وحكى ابن الرقعة هنا<sup>١٤</sup> وجه<sup>١٥</sup> أنه يجوز أن يستبدل عنه شيئاً من غير قبض ، ولا تعيين ، ولم ينقله صريحاً<sup>١٦</sup> بل أخذ من كلام الإمام محتفل ، وظني أنه قريب من حرق الإجماع ، ثم برز الإمام<sup>١٧</sup> ، وإنما أحد العوض من<sup>١٨</sup> عيه وهو يلق<sup>١٩</sup> إلى

١ قوله : والمستقرض إنما إذا قلنا يملك بالقبض ردها بلا خلاف أ ساقط من (ب)

٢ (ب) لا غير

٣ (أ) لكان له على وجه ، وأثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

٤ (أ) المقرض ، وأثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٥ (القيمة) ساقط من (أ) ، وأثبت من (ب) و (ج)

٦ (ب) ولأن إطلاق الجمهور

٧ (ب) - (أ) - (ج)

٨ (أ) التلف ، وأثبت من (ب) و (ج) وهو الصحيح

٩ (ب) عه وجهاً

١٠ قوله ( محتفل وظني أنه قريب من حرق الإجماع ثم برز الإمام ) ساقط من (ب)

قلت يملك بالتصريف ، فلا يصح على ما قاله ابن الصباغ عن بعض الأصحاب ، لصعب ذلك ، والذي ينبغي الصحة ، وإن قلنا ، يملك بالتقصير ، فينمي بالنفع

بما يجوز إقراض المكمل ورباً [ وعكسه كالسلم ، وقال القفال لا يجوز إقراض المكمل ورباً ] بخلاف السلم ، وزاد فقال ، لو أئلف مائة رجل حنطة مبيعها بالمكمل

ولو بيع شقصاً بمائة رجل حنطة ، أحد الجميع يملكها كلياً ، والأصح في الجميع خلافه

ولو اقترض حيواناً ، وقلنا يملكه بالتقصير فملكته عليه ، وإذا فعل المترض إلى التصريف ، وأداء القرض في الصفة ، والزمان ، والمكمل كالسلم فيه إلا ما تقدم بيانه .

ولو اقترض نقداً ، فأنطى السطبان المعاملة به ، فليس له غيره ولو قال اقترضني عشرة ، وقال خذها من فلان فأخذها [ منه ] لا يكون قرضاً ، بل توكيل يقبضها عن الدين ولو كانت العشرة معينه فهو إقراض صحيح .

ولو قال اقترض لي مائة ، أو لك علي عشرة ؛ فلا بأس به عندي ، وهو جعالة وسكره أحمد

ولو اقترضه من ماله لم يستحق العشرة ، ولا يثبت في القرض حيدرجس ولا حيل الشرط ، ولو كتب إلى عذوب بالقرض فعلى ما سبق في البيع وأولى بالصحة

١ في (ب) عن حيدرجس

٢ ما بين القومين ساقط من (د) ، وثبت من (ب) و (ج)

٣ في (ج) فلو يرضه

٤ ١ / ٥٣ (ب)

٥ زيادة في (ب)

٦ في (د) فلو يرضه ، وثبت من (ب) و (ج) وهو الأصح

وإذا أفترضه مباحعين ، ففقط منها ينقسم العين ، ولا يجوز / إقرص النواحي  
 المشوشة - هكذا قاله في البحر<sup>١</sup>

١ ج (٩٤ / ب)

٢ في (ج) ختم هذا الباب بقوله (فربما ليلة السبت ١٨ محرم سنة ١٢٢٢)



تم محمد الله

وشه الفضل واحد والمنه

ملحق :

مواقع الكلمات التي صعبت قراءتها

خريطة لموقع الدولة المملوكية





موقع دولة المملوك

# الفهارس

- ١ . فهرس الآيات القرآنية .
- ٢ . فهرس الأحاديث النبوية
- ٣ . فهرس الآثار .
- ٤ . فهرس الأعلام
- ٥ . فهرس المفردات المأخوذة والمصطلحات الفقهية .
- ٦ . فهرس المقائيس والموازن
- ٧ . فهرس القواعد الفقهية
- ٨ . فهرس المسائل الأصولية
- ٩ . فهرس المجموع
- ١٠ . فهرس المصادر والمراجع
- ١١ . فهرس العناوين الكتابية
- ١٢ . فهرس الموضوعات

### فهرس الآيات

الصفحة	اسم الصورة
	سورة البقرة
٦٩٢	﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا﴾ آية ٢٤٥
	﴿يَتَأْتِيهَا الْبُيُوتُ دَابَّوًّا إِذَا تَدَخَّلْتُمْ يُدْعَوْنَ إِلَى أَجْلٍ
٥٨٦	مُسَيٍّ فَاصْكَبُوا﴾ آية ٢٨٢
	سورة طه
١	﴿قُلْ رَبِّ رُدِّي عَلَيَّ﴾ آية ١١٤
	سورة الحشر
٧ ٧	﴿أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ تَطَفَّؤْا﴾ آية ٤١
٧٠٧	﴿إِنِّي أَخْرِجُهُمْ لِنَارٍ يُنَادُونَ﴾ آية ٤١

## فهرس الاسماء

الاسم	الاسم
١٥٢	إذا ابتعت طعاماً فلا تبعه حتى تستوفيه
٤٧٩	إذا اختلف البيعان فالتقول ما قال البياع والمبتاع بالحيار
٤٧٩	إذا اختلف البيعان ولم يبع مستهلك : فالتقول قول البياع وفي رواية : والمبيع فلكم
٤٧٩	إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة فهو ما يقول رب السعة أو يتاركا
٤٧٩	إذا اختلف المتبهران تحالفا وترادا
١٥٢	إذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه
١٥٢	إذا حرمتم فدموا لهم الفلث ، فإن لم تدموا الفلث : فدموا
٤٤٢	الربيع
٢٨٥	أرايت إذا منع الله الثمرة بما تستحل مال أخيك .
٦٧٠	أعطه : فإن حياركم أحسنكم قضاءً .
٦٧٨	أمر النبي ﷺ فيمن استسلف بكراً أن يعطي بلزلاً
١	إن العلماء ورثة الأنبياء
٦٥٥	أن النبي ﷺ استسلف بكراً
٤١٦	أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح .
٦١٠	أن النبي ﷺ بعث إلى يهودي أن ابعت لي ثوبين إلى المسرة
٤١١	أن النبي ﷺ رخص في بيع المرابا بالنصر والرطب .
١٦	أن النبي ﷺ رخص في بيع المرابا في خمسة أوسق ، أو دون خمسة أوسق
٤١٩	خمس أوسق
١٧	أن النبي ﷺ قدم المدينة وهم يعملون في الثمار المستن
٦٢٢	والثلاث

- ١٨ أن النبي ﷺ يبيع عن الزمانة ١١٥
- ١٩ أن النبي ﷺ يبيع عن بيع شجرة التخل حتى توهي والمسيل والبرج حتى يبيع ويأمن العائمة ، يبيع البائع والمشتري ٢٨٥
- ٢ أن النبي ﷺ يبيع عن بيع وسلف . ٢٠٢
- ٢١ أن النبي ﷺ يبيع باليمين على المدعي عليه ١٨٥
- ٢٢ إن بعث من أخيك تمراً ما صنعتك جثعة فلا يحمل لك أن تأخذ من ثمة شيئاً ، ثم تأخذ مال أخيك بغير حق ١٦٦
- ٢٣ أن رسول الله ﷺ رخص في المزاي أن تباع بحرصها كميلاً ١١٧
- ٢٤ أن رسول الله ﷺ رخص في العرايا في التمر والرطب ، ولم يرخص في غير ذلك ١٥٤
- ٢٥ أن رسول الله ﷺ يبيع عن المسلم في الحيوان ٢٥٥
- ٢٦ أن رسول الله ﷺ يبيع عن التمر بالتمر وخص في العرية أن تباع بحرصها بأكلها أهلها وطياً ١٤٢
- ٢٧ أنه ﷺ اشترى من يهودي شيئاً إلى المصرة ٦٩
- ٢٨ أنه لم يبيع ما لم يقبضوا ، وزبح ما لم يقبضوا ١٥٥
- ٢٩ لم تستحل ماله ، ارود عليه ماله ، ثم قال : لا تسلفوا في العمل حتى يندو صلاحه ٦٤١
- ٣٠ البيعة على المدعي ، واليمين على من أنكر : إلا في القسم . ٤٧٧
- ٣١ تصدق بالتفضل ٢٨٤
- ٣٢ تصدقوا عليه ، فتصدق الناس عليه — ١١٧
- ٣٣ الخراج بالتصميم ١١٩
- ٣٤ خففوا في الخرص فإن في المال العرية والوصية ١٤٥
- ٣٥ صنعوا وتصبروا . ٢٢٦



- ٣٦ على أهل الحوائط حفظها مائها ٣٢٢
- ٣٧ عن ابن عمر كانوا يبيعون الطعام خرافاً بأعلى السوق  
فتهاهم رسول الله ﷺ أن يبيعوه حتى يحولوه ١٥٤
- ٣٨ هاز حصن لهم رسول الله ﷺ أن يشتروا المرايا بخرصها من  
التمر يأكلونها رطباً . ٤٥٧
- ٣٩ لا بأس إذا تفرقتما ولتس يهكما شيء ١٦٨
- ٤٠ لا تبايعوا التمر حتى يردو صلاحها ٣٨٤
- ٤١ لا تسلموا في البخل حتى يردو صلاحه ٦٢٣
- ٤٢ لا يا يهودي ، لا أبيعك من حائط ممصى إلى أجل ممصى ،  
ولكنني أبيعك وسوقاً ممصاة إلى أجل ممصى ٦٣٨
- ٤٣ لو يطل الناس بدعواهم لادعى الناس دعاء رجال و أموالهم  
. ولكن الذين على الدعى عليه ٤٧١
- ٤٤ من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه ١٥٤
- ٤٥ من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يكتاله ١٥٤
- ٤٦ من أسلف سلفاً فلا يشترط على صاحبه غير قصائه ٦٩١
- ٤٧ من أسلف فلينسلف في كهل معلوم . ويرى معلوم . إلى أجل  
معلوم ٥٨٢
- ٤٨ من أسلف في شيء فلا يأخذ إلا ما أسلف فيه أو رأس ماله ٦٧٨
- ٤٩ من أسلف في شيء فلا يأخذ إلا ما أسلف فيه أو رأس ماله . ١٦٧
- ٥٠ من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره ١٦٧
- ٥١ من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره ٦٧٨
- ٥٢ من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يكتاله . ١٥٢
- ٥٣ من باع عبداً وله مال ٥٧٢
- ٥٤ من باع بحلاً بعد أن توهر فتمرتها لتبائع إلا أن يشترط ٥٤

- التيار  
٢٥٢  
٢٩٢ من بيع تخلأ قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع  
٥٦ نهى أن يباع المبيع حيث يباع حتى يعودها للتجار إلى  
١٥٢ وحالهم  
٥٧ نهى رسول الله ﷺ أن يشتري الطعام ثم يبيع حتى يستوفي .  
٥٨ نهى رسول الله ﷺ عن الحافلة والمرابطة والمحابرة والمعوقة  
٤١٠ والشب  
٥٩ نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يحري فيه الصاعان  
١٥٥ صاع التذوق و صاع المشتري  
٢٨٤ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها  
٢٥٧ نهى ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها  
٢٩٦ نهى ﷺ عن بيع الحب حتى يشتد  
٦٣ ولتكني أيمك نمرأ معلوماً إلى كذا و كذا من الأجل .  
٦٣٨ ولا اسمي من حائط بني فلان  
١٥٢ يا ابن أخي لا تبيع شيئاً حتى تقبضه .  
١٥٥ يا عثمان إذا بعت فاكثل و إذا بعت فمكث

## فهرس الأثر

### الصفحة

### الأثر

- ١ ابن عباس أما الذي بهى عنه رسول الله ﷺ فهو الطعام أن يباع حتى يتبخر ، ولا أحسب بكل شيء إلا مثله ١٥٤
- ٢ ابن عباس : و لا أحسب بكل شيء إلا مثله . ١٥٤
- ٣ ابن عمر المندقة إنما يكتب لك أجرها حين تتصدق بها ، وهذا يكتب لك أجره ما كان عند صاحبه ١٩١
- ٤ ابن عمر رأيت الناس يصرنون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا الطعام جراحاً أن يسموه حتى يلقوه إلى رحله ١٥٤
- ٥ ابن عمر ما أدركت الصنفقة حباً مجموعاً فمن المشتري ١١٩
- ٦ ابن مسعود وابن عباس قرص قرص خير من صدقة مرة ٦٩١
- ٧ أنس رأيت إذ منع الله الثمرة بهم يستحل أحدكم مال أخيه ٢٨٥
- ٨ زيد بن سمعة ما من علامات النبوة شيء إلا وقد عرفته في وجه محمد ﷺ ٦٣٩
- ٩ عن الصنفاء كل قرص جز منعمة فهو وجه من وجوه الرب ٧٠٣

## فهرس الأعلام

المنهج	العلم
٢٣٧	إبراهيم بن يزيد
١٢٤	بن أبي النعم
٢٣٧	ابن أبي شيبة
٩٨	ابن أبي عصرون
٣٦٦	ابن أبي نضر
٢٨٥	ابن أبي هريرة
٧٩	ابن الحداد
٤٨٥	ابن الصمغاني
٦٨	ابن الصمغ
٨٩	ابن القاص
١٦٩	ابن القنطاري
٧٨	ابن المعش
٧٧	ابن المنذر
٤٤	ابن تيميه
٢٤	ابن جماعة
٢٩١	ابن حرم
٦٠٩	ابن حريمه
١٢٩	ابن حيران
١٢٩	ابن حزيق
٢٩٢	ابن حنبل
١٩٧	ابن عبد البر

العلم	الصفحة
ابن عبد المائم	٢٥
ابن ماجة	١٥٥
ابن يونس	١٧٢
أبو إسحاق	٢٧٢
أبو الحسن العطار	٢٦
أبو الطيب	٦٩
أبو القياص	٣٢٧
أبو القاسم الأنماطي	٨٥
أبو القاسم المكرحي	٢٨٠
أبو العالي مسعود بن محمد	٤٢
أبو بكر الفارسي	٥٠٢
أبو ثور	٣٠
أبو حامد	٦٨
أبو حمزة بن الوكيل	٢٩٢
أبو داود	١٥٢
أبو سعيد الاصطخري	٣٤١
أبو سعيد الجعفي	٤١٦
أبو طاهر الزبدي	٥١٥
أبو عاصم العبادي	٢٩٥
أبو عبيد	٤٤٤
أبو عبيد	٤٧٧
أبو علي	٨٤
أبو علي الطبري	٢٨٠

الصفحة	العلم
٦٩٩	أبو قلابية
١٩٠	أبو محمد
٤٧٨	أبو وائل
١٤٢	أحمد بن بشري
٤٢	أحمد بن طولون
٤١٥	الأهري
٣٣٩	إسحاق بن راهويه
١٨٠	إسماعيل الحضرمي
٣٨٦	إسماعيل بن جعفر
٤٨١	أشعث بن قيس
٣٢٨	الأوراعي
١٥٥	الطبري
٨٠	القيوي
٦٤٠	بقية بن الوليد
٨٥	البغدادي
٣١	البوسطي
٢٤٠	البيهقي
٢١٩	تاج النجم القفاري
٦٧	ثقي الدين بن رافع
٢٢٨	الثوري
١٥٢	جابر بن عبد الله
١٨٧	الجزجاني
٢٢٨	محمد بن نكوان

الصفحة	المصنف
٢٦	جمال الدين النوري
٣٩	جويان
٢٩٣	الجوزي
٨٠	الجويسي
٦٤٩	الجيلي
٢١	حرمة
٦١٠	حرمي بن عمارة
٦٨	القاضي حميد
٢٢١	حميد بن علي الطبري
١٥٢	حكيم بن حرام
٥٤٥	الحليسي
٦٣٩	حمزة بن يوسف
٢٨٦	حميد بن أبي حميد
٤١٧	حميد بن قيس الأعرج
٤٦١	حارثة بن زيد
٢٥	حالد النابلسي
٤١	حليل بن قلاوون
٢٨٩	الحواري
٤١٥	داود بن علي
٢٨٦	الدروري
٦٥	الراهمي
٣١	الربيع الرازي
٢٤	الرمي بن برهان

الكتاب	الصفحة
الرويات	٨٠
الريدي	١٦٣
الريدي	١٦٠
الزيلي	٥٩٠
الزهراني	٢٠
زهر بن ليد	١٨٢
الزنجي	١٧٧
الزكواني	٢٢
الزهرى	١٦٢
زيد بن ثابت	١٥٢
سالم بن عبد الله	١٦٢
سنة الشام حداث	١٩
الصخر خفي	١٢٣
سعيد بن المسيب	٢٣٧
سعيد بن جبهر	٢٣٩
سعيد بن عيينة	١١٨
سليم بن أيوب	٦٧
سليم بن عتيق	١١٧
سماك بن حرب	١٦٨
سهم الدين	١٧
سيف الدين بنيار	١١
شرف الدين بن عثمان العمري	٢٤
شويح	٢٣٨



الصفحة	المعلم
١٨٢	التشعبي
٢٥	شمس النعمان بن أبي عمر
٢٤	شمس الدين عبد الرحمن بن نوح
٢٦	شهاب الدين بن جعوني
٤٦٣	مناجح بن حكيم
٢٦	مسدد الدين سليمان الجعفري
٥٤٥	الصعلوكي
١٦	صلاح الدين الأيوبي
٨٦	الصيدلاني
٢٤٢	الصميمي
١٩	الظاهر بيبرس
١٧١	الضبادي
٤٧٩	عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود
٤٧٨	عبد الرحمن بن قيس
٣٦٠	عبد القمار القروي
٦٤٠	عبد الله التميمي
٦٤٠	عبد الله بن سالم
٦٣٨	عبد الله بن سلام
٢٩٠	عبد الملك بن إبراهيم القدسي
٢٧٢	العبدري
٢٩٤	عثمان بن عيسى بن نزيان
٢٠٩	المجلى
٢٧٠	عمر الدين بن عبد السلام

العلم	الصفحة
عطية بن سعد	٦٧٨
عقيل بن خالد	٤٦٢
عكرومة الزبيرى	٦٢٩
علي بن الحر	١٨
عمر بن أبي الحزم الحنكسائي	٢٣
عمر بن أسعد الزبلي	٢٤
عمر بنسافر التلمساني	٢٤
المعمراني	١٧
عمرو بن دينار	٤١٥
عون بن عبد الله	٤٧٧
الغزالي	٨٢
الصوفي	٥٣٦
الصوراني	٨٦
قاسم بن عبد الرحمن	١٨٠
قنبر	١٨
القفال	٨٥
القصال الشاشي	١٢٨
قلاوون	٢٨
كثيمة	٤١
الكرايمسي	٣٠
كيمان الدين المصري	٢٤
الليث بن سعد	٢٥٧
المأوردي	٨٦

البرج	البرج
٩٣	التولي
١١٥	مجلي بن جميع
٦٩	الحاملي
١٢	محمد بن أبي بكر
٢٤	محمد بن أحمد الشريفي
١٥٣	محمد بن إسحاق
١٧٧	محمد بن الأشعث
١٥٦	محمد بن الحسن
٦٣٩	محمد بن حمزة
٣٣٧	محمد بن سهرين
٢٥	محمد بن عبد النعم
٢٨	محمد بن فالوون
١٥٧	محمود بن أحمد
٢١	الزبي
١٥	المنعم بالله
٢٢٩	معروف بن الأجدع
٨٧	المسعودي
١٥٢	مسلم بن الحاج
١٦٢	نافع مؤيد ابن عمر
٤٤	نصر المسيحي
٣٣٥	نصر بن إبراهيم القسبي
٤٢	نور الدين رنكي
١٩	عبد الله الحموي

الصفحة	المعلم
١٣٧	الهرزي
١٥	هولاندسك حارس
٦٤٠	وليد بن مسلم
٣٣	يونس بن عبد الأعلى

# الفهرس القواعد الفقهيّة

الصفحة	القاعدة :
١١٩	الحراج بالصمان
١٨٨	الحكم العرف
	أن كل ما لو شرطاه في الحذف أبطله ، فإذا بوباه في حال الحذف
٢٦٤	كان مستكروهاً
٣٤١	يحتمل في التتابع ما لا يحتمل في الأصل
٣٤٤	مد عوجة
٣٥٤	المشرف على الزوال كالتراثل أم لا ؟
٣٨٤	المفهوم له عموم
٣٨٨	المفهوم كالتشروط

## فهرس الجلائان

الصفحة	الموقع
١٨	عين حالفوت
٢١	نوى
٢٤	بوزى
٢٨	طرابلس
٣٩	قلمه الروم
٣٩	بهنس
٣٩	شعجب
٣٩	عكا
٤٠	انقصم الأبلق
٤٦	سبله

## المراجعون والمؤلفون الشرعيون

الاسم	الكنية
٦٢٧	الإردب
٦٠٠	الصالح
٦٠٢	القصور
٦٢٢	الحس
٤٤٥	الوسوق

المصطلحات والمصطلحات

الترتيب	المصطلح
٦٥٩	أبلىق
٦٤٥	الأبلىق
١٥٩	الإجابة مصطلح فقهي
٣٣٩	الإجابة
٣١٣	الاحتساب
١٣٥	الأرض
١٤٨	أرض البكارة
٢٨٨	الأمس
٢٨٦	الأسول
١٧	الأعزب
٦٥٨	الأعر
١٨٨	أفة
٦٩٢	الإفراض مصطلح فقهي
١٤٠	أقول التقاض
٢٩٤	الأسكام
١٢	إثنائي
١٤٨	الإتعمال
٦٤٨	أمفحة الحدي
٦٧٨	البيازل
١٢٢	الباسكورة
٣٣٩	البيرة
٦٧٢	البرومة



الترتيب	المصطلح
١٠٢	المزني
٢٨٧	البيعة
٢٩٧	البتل
٦٧٨	البطرك
٢٩٥	البطركية
٢٣٦	بيع ده دواورد
٦٥٨	التحجيل
٦٤٢	التحص
١٦١	التعبير مصطلح فقهي
١٣٠	التوكيد
٦٤٤	التزيق
٢٣١	التشريك مصطلح فقهي
١٧٧	التطرح
٩٠	التعليق
٢٣١	التولية مصطلح فقهي
٢٧٤	الحدف
٢٧٤	الحدف
٢٦١	الحرم
٢٩٧	الجرار
١٢٢	الجراف
٢٧٥	الجمالة مصطلح فقهي
٦٧٥	الجمور
١٤٢	الجمد

الترتيب	المصطلح
١٨٩	الجوايق
٦٨٨	الجورق
٢١٥	الحجر العربي
١٤٢	الحرب
٣٢٥	حريم الدار
٣٨٨	حصن
٣٢٢	حف
٦٨٧	حليج
١٢٨	الحميل
٢٩٢	الحوالة مصطلح فقهي
١٥٢	الحوز
١٨٥	الحيز
١١٩	الحراج مصطلح فقهي
٢٤٧	الحرم مصطلح فقهي
٦٤٦	الحر
٦١٨	الحلاء
٧٩٧	الحلاف
١٦٣	الحنح مصطلح فقهي
٣٢٩	الحواشي
١٢٠	الحد
٣٢٨	الدهان
٣٢٩	الدينار
٣٢٦	ده بارد

الترجمة	الكلمة
٢٩٦	الدياسة
٢١٠	الرائج
٦٥٦	ريعة
٣٦٩	الروح
٢٢٨	الرشاء
٢١٢	الركار
١٥٩	الرهن مصطلح فقهي
١٣٧	رواج
٢٢٦	الروايش
٦٢١	روشن
٢٦٥	ردعوق
٥٣٨	رقي حمر
٦٨٢	الزول
٢٢٧	سفاط
٢٨٧	الساحة
٢٩٧	السامس
٦٥٢	السحلة
٢٩٧	السذاب
٢٩٥	السروب
٦٦٧	السقلاطون
٢٩٥	سلت
٤٠١	سلجم
٢٠٢	سلق

الصفحة	المصطلح
٢١٨	شاسع
٦٤٦	شراك
١٧٩	الشفعة مصطلح فقهي
١٣٦	شعيع
١٣٦	شقصي
٦٥٨	شبة
١٣٩	صالح
١٦٥	الصباغ
١٣٢	الصداق مصطلح فقهي
١١٨	الصرف مصطلح فقهي
٦٧٢	الصرم
١٧٦	الصراح مصطلح فقهي
١٣٥	صنجه
٢٢٢	الصنوج
١٦٥	صوغ الذهب
٢٤	الصوفية
٢٤٤	الصبحاني
١٧١	الصيرجة
١٢٤	الصمان مصطلح فقهي
١٢٢	ضمان اليد مصطلح فقهي
٣٩٧	الطرحون
٦١٩	الطلاق مصطلح فقهي
٢١٧	طعم البئر

الصفحة	الموضوع
١٦٧	المعارية مصطلح فقهي
٦٤٦	المعاقبة
١٣٢	المعاقبة مصطلح فقهي
٦٢١	معجزة
٢٤٤	معجزة
٢٩٩	المعرجون
٢٩٦	المعركة
٢٩٩	المعركة
١٣٧	المعركة
٢٩٧	المعركة
١٩٨	المعركة
٢١٨	المعركة
٥٠٥	المعركة
١٢١	المعصب مصطلح فقهي
١٥٥	معية مع
٦٥٠	المعبد
٢٤٣	المعجزة
٢٤٣	المعركة
٦٦٣	المعركة
٦٨٩	المعركة
٢٩٧	المعركة
٦٥٦	المعركة
٦١٨	المعركة

الصفحة	الكلمة
١٨٢	القرء
١٦٠	القرص مصطلح فقهي
٦٤٧	القرقوبي
٦٤٥	القسبي
١٦٥	القصارة
٢٩٧	القصبة
٦٧٢	القمعة
٤٠٤	القميصة
٦٦٨	القومرة
٥٢٢	القيم
١٦١	القيامة مصطلح فقهي
١٤٤	الكرام
٢٩٧	الكرهش
٣٦١	كمام
٦٧٢	المكثور
٦٥٨	المنظيم
١٣١	الذو
٤٧٠	الذو
١٣٧	الذو
٤٨٩	التمساقين
٢٤٨	المحاطة مصطلح فقهي
٤٤١	المحاطة مصطلح فقهي
٦٦٢	المحيص

الرقم	الكلمة
٢٣١	الترابحة مصطلح فقهي
٢٣٦	الترافي
١٣٩	الترابوة
٢٣٨	التراب
٢١٩	مسألة العلوى مصطلح فقهي
١٣٧	مسألة الملح مصطلح فقهي
٤٣٢	مسألة النعل مصطلح فقهي
٢٢٧	مسألة صم وتغفل مصطلح فقهي
٧١١	المساومة
٢٩٤	المشارب
١٦٤	مشاع
٦٧١	المشاهير
١٧٥	مصريان القارة
٤٠٢	المعتلي
٤٤٢	المعيار الشرعي مصطلح فقهي
٢٨٨	المفوس
٢٥٢	مكسي
١٦	المعاليك
٦٧٢	الملاء
٤٤٦	محنة
٢٨٩	مهر المبر والمعلانية
٢٤٢	المومياء
٤٣٠	ماطور

الصفحة	الكلمة
١٦٥	السج
٤٠١	السيوف
١٥٩	الهيئة مصطلح فقهي
٢٤٧	الهرس
٦٤٤	الهرس
٢٩٧	الهنداء
٤٣٩	التودي
١٦٣	التوديعه مصطلح فقهي
١٦١	التوصية مصطلح فقهي
٦٧٣	الوطيس
١٣٢	الوقف مصطلح فقهي
١٥٢	الولوغ
١٢٤	يتأت



### فهرس المسائل الخلافية

الصفحة	المصنف	باب المبيع قبل قبضه من ضمان المبيع :
١١٨	مالك ، أحمد	١ انصاع المبيع بثلث المبيع
١٥٦	أبو حنيفة ، مالك ، أحمد	٢ بيع المبيع قبل قبضه
١٧٧	مالك	٣ . إن بيع طعاماً بدينارهم مؤجلة وحل الأجل ، هل له أن يأخذ بالدينارهم طعاماً ؟
١٧٧	أبو حنيفة ، مالك ، أحمد	٤ لو قال : بعتك النصار الذي لي بكذا فاعتك بالعمرة الدراهم التي لك في دمتي .
١٩٧	أبو حنيفة	٥ لو بيع الشيء تقديراً درهماً أو كميلاً أو وزناً اشتراط مع النقل ذرعه أو كميله أو وزنه
		<b>الإقانة :</b>
٢٢٧	أبو حنيفة ، أحمد	٦ مسألة بيع وشغل في الكتابة
		<b>القولية والإشراك والتربية :</b>
٢٢٨	أبو حنيفة ، مالك ، الثوري الأزاعي	٧ بيع ده دوازده
٢٦٦	أبو يوسف ، الثوري ، أحمد	٨ إن قال بعتك ديناراً تسعين بقراناً أو مائتين فبعت الزيادة وزيحها
٢٧٦	أحمد	٩ . إن كتب المشتري البائع ولم يبين لفظه وجهاً محتملاً هل يقبل قوله ؟
٢٧٦	أبو الحسن الطاهري ، مالك ، سليمان	١٠ إن كتب المشتري البائع ولم يبين لفظه وجهاً محتملاً ، هل تقبل بينته ؟

التنويري

باب الأصول والثمار :

- ١١ إذا باع الأرض وهيها الزرع أبو حنيفة ٣٠٥
- ١٢ يدخل في بيع النار كل ما كان متصلاً بملكها داخلياً ، أما خارجاً ففيه الخلاف أبو حنيفة ٣٣٨
- ١٣ . دخول ثياب العبد في بيعه أبو حنيفة ٣٣٩
- ١٤ . دخول الفرس في بيع الشجرة أبو حنيفة ٣٥٠
- ١٥ . اختلاف في التأخير ودخول الطلع مالك ، ابن حزم ٣٥٦
- ١٦ . انتزعة من ما قبل التأخير ويعدّه ودخول الطلع أبو حنيفة ، مالك ، أحمد ، الليث ، داود ، ابن أبي نعيم ٣٥٧
- ١٧ . اشتراط بعض الثمر مالك ٣٥٩
- ١٨ . ترك الثمرة إلى الجداد أبو حنيفة ، مالك ، أحمد ٣٧٤
- ١٩ . بيع الثمر بعد بدو صلاحه أبو حنيفة ٣٨٣
- ٢٠ . بيع الثمر قبل الصلاح بشرط القطع أبو حنيفة ، سعيد التنويري ، ابن أبي لؤي ، ابن حزم ٣٨٧
- ٢١ . إن باع الثمر قبل بدو الصلاح وسمح البائع بتركها حتى يبدو الصلاح أحمد ٣٨٨
- ٢٢ . بيع الثمر قبل بدو صلاحه مع الشجر مالك ، ابن حزم ٣٩٢
- ٢٣ . لو باع ثمر يستأجر مالك ٤٠٢
- ٢٤ . في بيع البطيخ لا يدخل ما لم يوجد منه ، ولو شرط دخوله ففيه الخلاف مالك ٤٠٤

- ٢٥ لو عرض مهلك للزوج بعد التحية هي  
النسيان الخلاف .
- ٢٦ مقدار الوصي في الجوائح .
- ٢٧ صورة العرايا
- ٢٨ رجصة العرايا
- ٢٩ العرايا في الخطب
- ٣٠ إن مكس الزوط قبل الخرمين أكثر من  
خمسة أومس
- ٣١ العرايا في سائر الثمار .
- ٣٢ هل تشترط حاجة البائع في العرايا
- ٣٣ لو اشترى العربية وتركها حتى صارت نعراً .
- باب اختلاف التبايعين :
- ٣٤ الخلاف في التحالف .
- ٢٥ لا فرق في التحالف بين أن يكون للبيع  
مقبوضاً أو لا .
- ٣٦ التحالف والمبيع باقياً أو قائماً .
- ٣٧ إن ادعى تقصداً بعد الكيل أو الوزن

والقبض

باب معاملات العبيد :

- ٥١- أبو حنيفة تتعلق المال بدمه المصد  
٥١٧ أبو حنيفة تأجير العبد لنفسه .  
٥١٨ أبو حنيفة إذن العبد لعبيده في التجارة .  
٥١٩ أبو حنيفة عزل السيد مأمور المأذون  
٥٢٠ أبو حنيفة معصية العبد اليهده  
٥٢١ أبو حنيفة هل يعمل العبد بإياديه ؟  
٥٢٢ أبو حنيفة إن أذن لغيره ثم استولى هل تعزل ؟  
٥٢٣ أبو حنيفة إقرار العبد بدين لمنه  
٥٢٤ أبو حنيفة قول العبد أنا مأمور  
٥٢٥ أبو حنيفة لو خرج العبد عن طاعة سيده  
٥٦١ أبو حنيفة ، مالك ، أحمد هل تتعلق ديون المأذون برأيه ؟  
٥٦٦ محمد بن الحسن ، مالك إذا قارض رجل رجلاً ، فاشتري وقضى الذوب ، ثم جاء ليدهم المال قد سرق  
٥٧٠ أبو حنيفة صدقه ما في يد العبد من الأكسباب إلى  
المرماء  
٥٧٠ أبو حنيفة تسليم ما في يد المأذون بعد موته إلى السيد  
٥٧٢ أبو حنيفة ، مالك ، أحمد هل يملك العبد بتعليق سيده ؟  
٥٧٩ أبو حنيفة لو أقر المأذون بدين في يده أنها غصب أو ودعة  
كتاب السلم :

٥٨٦ أبو حنيفة ، مالك لو تفرقا هل قبض رأس المال .

أحمد		
٥٧٠	أبو حنيفة ، أبو يوسف محمد ، مالك ، أحمد	هل رؤية رأس المال تكفي عن معرفة قدره ؟
٦٠٦	أبو حنيفة ، مالك ، أحمد	المسلم الحال
٦٠٧	أحمد	
٦٠٩	مالك	تألفت المسلم بالمعتمد والنياس وقت يوم الحاج
٦٣٣	أبو حنيفة ، مالك	انقطاع المسلم فيه قبل الحال وبعد
٦٣٥	أبو حنيفة	لو أسلم هبما يومه منقطع في محله يمحى المسلم
		بين فسخه والتميز حتى يوجد
٦٣٦	أبو حنيفة	هل يكتمى المد في البيض ؟
٦٤١	المالك	المسلم في حائط يهونه بعد زهوه
٦٤٥	أبو حنيفة	المسلم في الحماض والنعال
٦٤٦	أبو حنيفة	المسلم في الصنادل
٦٥٥	أهل الرأي	المسلم في الخيول
٦٧٧	مالك	اشتراط التوسط أو الأدنى أو الأعلى من الصناعات
٦٨٢	أبو حنيفة	لو جاء بأحد من المسلم فيه وطلب عن الزيادة عوضاً .
٦٨٧	أبو حنيفة	مضى انسخ المسلم وكان المسلم قد أحد به رهناً ، فهل له حبس الرهن على الثمن
٦٧٠	أبو حنيفة	إن أحد الأرض إذا كان المسلم فيه مذهباً ولكن حدث به عيب
٦٩٩	أبو يوسف ، محمد ، أحمد	إقرار من المتهرب

مالك ، أحمد

٧٠٦ أبو حنيفة ، مالك

إنبات الأجل محال

## فهرس الإجماع

الصفحة	الإجماع :
	١ . قال السبكي .
١٢٨	أما الإجماع هالشيور بقوله ، وحكى ابن المذر الإجماع عليه
	٢ . قال السبكي
١٥٦	وأجمعوا على منه ( أي بيع المبيع قبل قبضه ) في الطعام
	٣ . قال السبكي
	ونقل أحمد الإجماع من أنه لا يباع دين بدين لكن الذي قدم الإجماع
١٧٨	عليه بيع الدين بما يصير ديناً
	٤ . قال السبكي :
	وقال ابن عبد البر في التمهيد أنه لا خلاف بين جماعة العلماء أنه لا
١١٧	يكون ما يبيع من الطعام على الكفيل والوزن مقبوضاً إلا مكبراً وورناً
	٥ . قال السبكي .
	وجمهور العلماء على أن الحمل يدخل في البيع ، ولا يجوز إفراده ولا
٢٥٨	استثاؤه . بل لا يكتد يعرف في ذلك خلاف
	٦ . قال السبكي :
	قال - ( وبشرط فعله ) إجماعاً ، لأنه إذا جار قبل بدو الصلاح قبضه
٢٨٢	أولى
	٧ . قال السبكي :
٢٨٦	أجمع أهل العلم على القول بجملة هذا الحديث
	٨ . قال السبكي :
	وإن السيد لعبد البائع الرشيد في التجارة و سائر التصرفات جائز
٥١٥	بالإجماع

٩ . قال المسيحي :

٥٨٧

و أجمعت الأمة على جواز المسم

١٠ . قال المسيحي :

٥٨٨

و أجمعوا على منع أن يجعل الرجل ذميراً له على رجل سلف في طعام إني

أجل لأنه بيع دين بدين

١١ . قال المسيحي :

٦١١

قال ( فإن عيش شهوز العرب أو الفرس أو الروم جار ) أما شهوز العرب

عبالإجماع

١٢ . قال المسيحي

( قال . ولو أسلم في ثمر فريه صغيرة لم يصح ) لأنه قد يتعذر وذلك

عز من غير حاجه ، وهذا الحكم كالمجمع عليه على ما قال ابن

٦٢٨

الندو



## فهرس المصادر والمراجع :

### أولاً : التفصيح :

#### ١ . تفصير ابن كثير .

أبو المداء إسماعيل بن عمر بن كثير المصممي ٧٧٤ هـ ، أربعة أجزاء ، سنة النشر ١٤٠١ هـ ، دار المصكر ، بيروت / لبنان .

### ثانياً : المصنف :

#### ٢ . سنن ابن ماجه :

محمد بن يزيد أبو عبد الله القروي ٢٧٥ هـ ، جران ، تحقيق محمد فؤاد عيد الباقي ، دار المصكر بيروت / لبنان .

#### ٣ . سنن أبي داود .

سليمان بن الأشعث أبو داود المصمستاني الأزدي ٢٧٥ هـ ، أربعة أجزاء ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المصكر

#### ٤ . سنن الترمذي :

محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي المصملي ٣٢٩ هـ ، خمسة أجزاء ، تحقيق أحمد بن محمد شاكرو وآخرون ، دار إحياء التراث ، بيروت / لبنان

#### ٥ . سنن الدار قطنى :

علي بن عمر أبو الحسن الدر قطني البعدي ٣٨٥ هـ ، أربعة أجزاء ، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدي ، سنة النشر ١٣٨٦ هـ دار المعرفة ، بيروت / لبنان

#### ٦ . سنن البزارى :

عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد البزارى ، ٢٥٥ هـ ، حران ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ ، تحقيق : فوار أحمد رمزلى ، خالد السبيح العلمي دار المصكر المربي ، بيروت / لبنان .

٧ . العنبر الكهري :

أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البهيمي ٤٥٨ هـ ، عشرة أجزاء ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، سنة النشر ١٤١٤ هـ ، مكتبة دار اليار ، مكتبة المكرمة

٨ . السنن المأثورة :

محمد بن إدريس الشافعي ٢٠٤ هـ ، جزء واحد ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، دار المعرفة ، بيروت / لبنان ، تحقيق : عبد المعطي أمين قلعجي

٩ . سنن النسائي الكهري .

أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ٢٠٢ هـ ، ستة أجزاء ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ ، تحقيق : عبد الصار سلهمان البنداري ، سيد كسمروي حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان

١٠ . صحيح ابن حبان :

محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي ٢٥٤ هـ ، ثمانية عشر جزءاً ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرساله ، بيروت / لبنان

١١ . صحيح البخاري :

محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ٢٥٦ هـ ، ستة أجزاء ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ هـ ، تحقيق دكتور مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير بيروت / لبنان

١٢ . صحيح مسلم :

مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري ٢٦١ هـ ، خمسة أجزاء ، تحقيق محمد هزاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث ، بيروت / لبنان

١٢ . المنصور علي المصطفى

محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ٤٠٥ هـ أربعة أجزاء الطبعة الأولى ١٤١١ هـ تحقيق مصطفى عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية . بيروت / لبنان

١٤ . مستند الإمام أحمد :

أحمد بن حنبل الشيباني ٢٤١ هـ . دار الفكر . بيروت / لبنان

١٥ . مستند الإمام الشافعي .

محمد بن إدريس الشافعي ٢٠٤ هـ . دار الكتب العلمية . بيروت / لبنان

١٦ . مصنف ابن أبي شيبة :

أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي ٢٢٥ هـ . سبعة أجزاء . الطبعة الأولى . ١٤٠٩ هـ . تحقيق كمال يوسف الحوت . مكتبة التراث . الرياض

١٧ . مصنف عبد الرزاق :

أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعائي ٢١١ هـ . أحد عشر جزءاً . الطبعة الثانية . ١٤٠٢ هـ . تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي . المكتبة الإسلامية . بيروت / لبنان

١٨ . معرفة السنن والآثار :

الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسن بن علي بن موسى البيهقي ٤٥٨ هـ . سبعة أجزاء . تحقيق سيد كسروي حسن دار الكتب العلمية . بيروت / لبنان

١٩ . الموطأ :

الإمام مالك بن أنس الأسدي ١٧٩ هـ . جزءان . تحقيق محمد هواز عبد الباقي . دار إحياء التراث . مصر

### ثالثاً ، شروح النفا :

٢٠ . اختلاف الحديث :

محمد بن إدريس الشافعي ٢٠٤ هـ ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ، تحقيق عمر بن أحمد حيدر ، مؤسسة المكتب بيروت / لبنان

٢١ . التحقيق في أحاديث الخلاف :

أبو الصرح عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوري ٥٩٧ هـ ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ ، تحقيق مسعد عبد الحميد السعدني ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان

٢٢ . تحفة الطالب

أبي الصدا ، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ٧٢٤ هـ ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ ، تحقيق عبد العلي بن حميد بن محمود الكبيسي ، دار حراء ، مكة المكرمة

٢٣ . تلخيص الحبير :

أحمد بن علي بن حجر أبو المصل المستقلاني ٨٥٢ هـ ، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني ، سنة النشر ١٣٨٤ هـ ، النبعة الموز

٢٤ . تنقيح تحقيق أحديث التعليق :

شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي ٧٤٤ هـ ، ثلاثة أجزاء ، الطبعة الأولى ١٩٩٨ م ، تحقيق أيمن صانع شعبان ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان

٢٥ . شرح الزرقاني :

محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني ١١٢٢ هـ ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان

٢٦ . شرح النووي على صحيح مسلم ،

أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي ٦٧٦ هـ ، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ ، دار إحياء التراث ، بيروت / لبنان

٢٧ . عون المعبود :

محمد بن شمس الحق العظيم آبادي ١٢٢٩ هـ ، الطبعة الثانية ١٩٩٥ م ، دار  
المكتبة العلمية بيروت / لبنان

٢٨ . غريب الحديث لابن فتيبة

عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ٢٧٦ هـ ، الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ ، تحقيق  
د. عبد الله الجبوري ، مطبعة العبي ، بغداد / العراق

٢٩ . فتح الباري بشرح صحيح البخاري

أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ٨٥٢ هـ ، أربعة عشر جزءاً  
، تحقيق : محب الدين الخطيب ، دار المعرفة بيروت / لبنان

٣٠ . مجمع الروائد :

علي بن أبي بكر الهيثمي ٨٠٧ هـ ، عشرة أجزاء ، ١٤٠٧ هـ ، دار الريان للتراث ،  
القاهرة / مصر

٣١ . النهاية في غريب الأثر :

أبو السماعات الميزاك بن محمد الجزي ٦٠٦ هـ ، خمسة أجزاء ١٢٩٩ هـ ، تحقيق ،  
طاهر بن أحمد الزاوي ، محمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت /  
لبنان

٣٢ . نيل الأوطار :

محمد بن علي بن محمد الشوكساني ١٢٥٥ هـ ، دار الجيل ، ١٩٧٣ م ، بيروت /  
لبنان

وأخيراً : أصول الفقه :

٣٣ . البرهان في أصول الفقه :

الإمام عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ٤٧٨ هـ ، الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ  
، تحقيق : د. عبد العظيم محمود الدوي ، دار الفقه ، القصيرة / مصر

خاصة : الفقه :

أ. المذهب الحنفي :

٢٤. البحر الرائق شرح كنز الدقائق :

لزين الدين بن نجيم الحنفي ٩٧٠ هـ ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، بيروت / لبنان .

٢٥. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع :

لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود النكاساني ٥٨٧ هـ ، سبعة أجزاء ، الطبعة الثانية

١٩٨٢ م ، دار الكتاب العربي ، بيروت / لبنان

٢٦. النهاية في شرح الهداية :

لأبي محمد محمود بن أحمد الميني ٨٥٥ هـ ، الطبعة الثانية ، ١٤١١ هـ ، إخراج .

مكتب التوثيق والدراسات في دار الفكر ، دار الفكر ، بيروت / لبنان

٢٧. تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق :

لنضر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي ٧٤٣ هـ ، مطبوع بدمشق حاشية

الشلي ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب الإسلامي ، مصر .

٢٨. تحفة الفقهاء

علاء الدين السمرقندي ٥٢٩ هـ ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ، دار المكتب العلمية ،

بيروت / لبنان

٢٩. الجامع الصغير :

لأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ١٨٩ هـ ، جزء واحد ، الطبعة الأولى ،

١٤٠٦ هـ ، عالم الكتب ، بيروت / لبنان

٤٠. حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار :

محمد الأمين الشهور بابن عابدين ١٢٥٢ هـ ، شاملة أجزاء ، سنة النشر ١٤٢١ هـ

، دار الفكر ، بيروت / لبنان

٤١ . النجدة على أهل المدينة :

محمد بن الحسن الشيباني ١٨٩ هـ . الطبعة الثالثة ، ١٤٠٢ هـ . تحقيق مهدي حسن السكيتاني القانري ، عالم الكتب ، بيروت / لبنان

٤٢ . الدور المختار :

الحسيني . ١٠٨٨ هـ ، الطبعة الثانية ، سنة النشر ١٢٨٦ هـ . دار المطبوع ، بيروت / لبنان

٤٣ . شرح فتح القدير :

كمال الدين محمد بن عبد الواحد الميمني ٦٨١ هـ ، الطبعة الثانية ، دار المطبوع ، بيروت / لبنان

٤٤ . الفتاوى الهندية :

الشيخ نظام وجماعه من علماء الهند ، سنة اجراء ، سنة النشر ١٤١١ هـ ، دار المطبوع

٤٥ . الميسوط :

شمس الدين محمد بن أحمد المرحومي ٤٨٧ هـ . دار المعرفة ، بيروت / لبنان

٤٦ . الميسوط :

محمد بن الحسن الشيباني ١٨٩ هـ ، حصة اجراء ، تحقيق أبو الوفاء الأحمدي ، إدارة القرآن والعلوم ، كراتشي

٤٧ . الهداية شرح بداية المبتدئ :

لأبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشدي المرحماني ٥٩٢ هـ ، المكتبة الإسلامية

ب المذهب المالكي :

٤٨ . الاستذكار :

لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر المعري ٤٦٢ هـ ، تسعة أجزاء ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ م ، تحقيق . سالم محمد عطا ، محمد علي معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان

٤٩ . بلغة المالكة لأقرب للمالك :

أحمد بن محمد الصوري ١٢٤١ هـ ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ، ضبط وتصحيح : محمد عبد السلام شعيب ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان

٥٠ . التاج والإكمل

محمد بن يوسف بن أبي القاسم المعري ٨٩٧ هـ ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٨ هـ ، دار المكر ، بيروت / لبنان

٥١ . التلقين :

عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي المالكي ٢٦٢ هـ ، الطبعة الأولى . ١٤١٥ هـ ، تحقيق . محمد ثالث سعيد القدي ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة

٥٢ . التمهيد :

لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر المعري ٤٦٢ هـ ، اثني وعشرون جزءاً ، سنة النشر ١٢٨٧٠ هـ ، تحقيق . مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير المكري ، وزارة عموم الأوقاف ، المغرب .

٥٣ . الثمر الداني شرح رسالة الفهرواني .

صالح عبد السميع الأبي الأهرري ، المكتبة الثقافية ، بيروت / لبنان

٥٤ . جامع الأمهات :

جمال الدين عمر بن الحاسب المالكي ٦٤١ هـ ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ ، تحقيق . أبو عبد الرحمن الأخصر الحصري ، مؤسسة اليمامة ، بيروت / لبنان



- ٥٥ . حاشية النيسوقى على الشرح الكبير :  
محمد بن عرفة النيسوقى ١٢٣٠ هـ . دار المصكر ، بيروت / لبنان
- ٥٦ . الخرشى على مختصر خليل :  
لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخرشى ١١٠١ هـ ، دار المصكر ، بيروت / لبنان
- ٥٧ . الدخيرة :  
شهيد الدين أحمد بن إدريس القرطبي ٦٨٤ هـ ، أربعة عشر جزءاً ، سنة النشر :  
١٩٩٤ م ، تحقيق محمد حجي ، دار العرب ، بيروت / لبنان
- ٥٨ . الشرح الكبير على مختصر خليل :  
لأبي البركات أحمد بن محمد الترنير ١٢٠١ هـ ، مطبوع مع حاشية النيسوقى ،  
دار المصكر ، بيروت / لبنان .
- ٥٩ . الفواكه النوانى :  
أحمد بن عليم بن سالم النمرى المالكى ١١٢٥ هـ ، سنة النشر ١٤١٥ هـ ، دار  
المصكر ، بيروت / لبنان
- ٦٠ . القوائى الفقهية :  
محمد بن أحمد بن حري الكلبى القرمطى ٧٤١ هـ ، جزء واحد ، عن المصكر
- ٦١ . الكفاية :  
لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد الله القرطبي ٤٦٢ هـ ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ،  
دار المكتب العلمية ، بيروت / لبنان
- ٦٢ . المدونة الكبرى :  
للإمام مالك بن أنس ، رواية الإمام سحنون بن سعيد التوحى عن الإمام عبد  
الرحمن بن قاسم ، دار صادر ، بيروت / لبنان

## ج المذهب الشافعي :

٦٢ . أسنى المطالب في شرح روض الطالب :

لأبي يحيى زكريا الأنصاري ٩٢٦ هـ ، أربعة مجلدات ، المكتبة الإسلامية ، لصاحبها : الحاج رياض الشيخ

٦٤ . إعانة الطالبين :

لأبي بكر بن السيد محمد شحط الدمياطي ، دار الفكر ، بيروت / لبنان

٦٥ الإقناع في الفقه الشافعي :

علي بن محمد الماوردي ٤٥٠ هـ ، تحقيق : حضر محمد حيدر ، مكتبة دار العروبة

٦٦ . الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع :

للشيخ محمد الشريبي الحطيط ٩٢٧ هـ ، الطبعة الأولى ، تحقيق ، محمد وهبي ، علي عبد الحميد ، دار الخير

٦٧ . الأم .

محمد بن إدريس الشافعي ٢٠٤ هـ ، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ ، دار المعرفة ، بيروت / لبنان

٦٨ . بحر المذهب في فروع مذهب الإمام الشافعي :

للإمام أبي الحسن عبد الواحد بن إسماعيل الزوياني ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ ، تحقيق : أحمد عرو صاه الدمشقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت / لبنان .

٦٩ . البيان في مذهب الإمام الشافعي :

شرح كتاب الهدى كاملاً والعقود المتقارن ، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير سالم العمراني الشافعي الهمني ، رعاية : فاسم محمد الموري ، دار المنهاج

## ٧٠ . تحفة المحتاج :

للإمام شهاب الدين بن حجر الهيتمي ٩٧٣ هـ . الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ . مطبع  
وتصحيح . الشيخ محمد عبد العزيز الخالدي . دار الكتب العلمية . بيروت /  
لبنان

## ٧١ . التنبيه :

لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ٤٧٦ هـ . الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ عالم  
الكتب . بيروت / لبنان

## ٧٢ . تكملة المجموع .

للإمام قتي الدين علي بن عبد الكافي السمعكي ٧٥٦ هـ . دار الفكر . بيروت /  
لبنان

## ٧٣ . التذيب في فقه الإمام الشافعي :

لأبي محمد الحسن بن مسعود النعوي ٥١٦ هـ . الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ . تحقيق  
الشيخ عادل أحمد عبد الموجود . الشيخ علي محمد معوض . دار الكتب العلمية  
، بيروت / لبنان

## ٧٤ . حاشية البجيرمي .

سليمان بن عمر بن محمد البجيرمي ١٢٢١ هـ . المكتبة الإسلامية ، ديار بكر /  
تركيا

## ٧٥ . حاشية القلوبي على شرح جلال الدين المحلي على لفتاح

شهاب الدين أحمد بن سلافة القلوبي ١٠٦٩ هـ . الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .  
تحقيق . مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر . بيروت / لبنان

## ٧٦ . انحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي .

لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الفاروقي البصري . الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .  
تحقيق : الشيخ علي محمد معوض ، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب  
العلمية ، بيروت / لبنان

- ٧٧ . حواشي الشرواني :  
عبد الحميد الشرواني ، دار الفكر ، بيروت / لبنان .
- ٧٨ . روضة الطالبين  
لحمي الدين أبي ركريا يحيى بن شرف النووي دمشقي ٦٧٦ هـ ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ ، إشراف دهر الشاويش ، المكتبة الإسلامية ، بيروت ودمشق .
- ٧٩ . السراج الوهاج :  
محمد الزهري العمراوي ، دار المعرفة ، بيروت / لبنان .
- ٨٠ . غاية البيان شرح زيد بن مسلان :  
محمد بن أحمد الترمذي الأنصاري ، ١٠٠٤ هـ ، دار المعرفة بيروت / لبنان .
- ٨١ . فتاوى المسبكي :  
نصي الدين علي بن عبد الكافي المسبكي ٧٥٦ هـ ، دار المعرفة ، بيروت / لبنان .
- ٨٢ . المتاوي الفقهية الكبرى :  
للإمام شهاب الدين بن حجر الهيتمي ٩٧٢ هـ ، أربعة أجزاء ، دار الفكر .
- ٨٣ . فتح العزيز شرح الوجيز :  
للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد العراقي ٦٢٣ هـ ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ ، تحقيق الشيخ علي محمد معوض ، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان .
- ٨٤ . فتح الوهيب :  
لأبي يحيى ركريا بن محمد بن أحمد بن ركريا الأنصاري ٩٢٦ هـ ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان .
- ٨٥ . المجموع شرح المذهب :  
لحمي الدين أبي ركريا يحيى بن شرف النووي دمشقي ٦٧٦ هـ ، سنة النشر ١٩٩٧ م ، دار الفكر ، بيروت / لبنان .

٨٦ . مفتاح الزمان :

لإسماعيل بن يحيى المرمي ٢٦٤ هـ . مطبوع مع الأمل . سنة النشر ١٤١٠ هـ . دار  
المعصر ، بيروت / لبنان

٨٧ . مفتاح المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج :

للشيخ محمد الشريسي الخطيب ، المكتبة العيسوية ، مكتبة المعصرة

٨٨ . منهاج الطالبين

لشيخ الدين أبي ركن بن شرف النووي الدمشقي ٦٧٦ هـ . الطبعة الثانية  
١٤٢٦ هـ . تحقيق د . أحمد عبد العزيز الحداد ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت  
/ لبنان

٨٩ . المذهب

لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ٤٧٦ هـ . دار المعصر ، بيروت /  
لبنان

٩٠ . نهاية المحتاج

شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي الشهير  
بالتابعي الصغير ، سنة النشر ١٤١٤ هـ ، دار المعصر ، بيروت / لبنان

٩١ . نهاية الطالب في دراية المذهب :

لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ٤٧٨ هـ . الطبعة الأولى ،  
١٤٢٨ هـ . تحقيق د . عبد العظيم محمود النيب ، دار المنهاج ، جدة / المملكة  
العربية السعودية

٩٢ . الوجيز :

للإمام أحمد بن محمد العراقي ٥٠٥ هـ ، مطبوع ضمن فتح المرمي للرافعي ،  
الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان

٩٣ . التوسيط في المذهب :

لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ٥٠٥ هـ ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٣ هـ ، تحقيق :  
أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان

د . المذهب العنابي :

٩٤ . الإتصاف :

علي بن سليمان المرادي ٨٨٥ هـ ، تحقيق : محمد حامد القمي ، دار إحياء التراث  
، بيروت / لبنان

٩٥ . الزوض الرابع :

مصنوع بن يوسف بن إدريس البهوتي ١٠٥١ هـ ، سنة النشر ١٣٩٠ هـ . مكتبة  
الريفي الحديثة ، الرياض / المملكة العربية السعودية

٩٦ . الشرح الممتع على زاد المستقنع :

للشيخ محمد بن صالح العثيمين ١٤٢١ هـ ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ ، مؤسسة  
أسام ، الرياض / المملكة العربية السعودية

٩٧ . شرح منقح الإرادات :

مصنوع بن يوسف بن إدريس البهوتي ١٩٩٦ هـ ، الطبعة الثانية . ١٩٩٦ هـ . عالم  
الكتاب ، بيروت / لبنان

٩٨ . الفروع

محمد بن معلق المقضي أبو عبد الله ٧٦٣ هـ . الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ، تحقيق :  
أبو الزهراء حازم القاضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان

٩٩ . القواعد المورانية :

للإمام أحمد بن عبد الحلهم بن تيمية الحراني ٧٢٨ هـ ، تحقيق : محمد حامد  
القمي ، دار المعرفة ، بيروت / لبنان

١٠٠ . الكافي في فقه الإمام أحمد :

عبد الله بن قدامة المقدسي ٦٢٠ هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت / لبنان

١٠١ . كشف الغطاء عن متى الإفتاء :

مصنوع بن يوسف بن إدريس البهوتي ١٠٥١ هـ . تحقيق هلال مصيلحي ،  
مصيلحي هلال ، دار الفكر ، بيروت / لبنان

١٠٢ . المهدد

إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مطيع الحياي ٨٨٤ هـ ، سنة النشر ١٤٠٠ هـ .  
الكتاب الإسلامي ، بيروت / لبنان

١٠٣ . مجموع فتاوى ابن تيمية :

أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني ٧٢٨ هـ ، الطبعة الثانية ، تحقيق عبد  
الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي السحدي ، مكتبة ابن تيمية

١٠٤ . مختصر الإتيان والشرح الكبير .

محمد بن عبد الوهاب ١٢٠٦ هـ ، الطبعة الأولى ، تحقيق عبد العزيز الرومي ، د .  
محمد بلتاجي ، د . سيد حجاب ، مطابع الرياض ، الرياض / المملكة العربية  
السعودية

١٠٥ . مختصر الخرقى :

أبي القاسم عمر بن الحميد الخرقى ٣٢٤ هـ ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٢ هـ ، تحقيق  
زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت / لبنان

١٠٦ . مطالب أولي النهي .

مصطفى السبيوطي التميمي ١٢٤٢ هـ ، سنة النشر ١٩٦١ م ، المكتب  
الإسلامي ، دمشق / سوريا

١٠٧ . اللغني :

عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي ٦٢٠ هـ ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ، دار  
المعكر ، بيروت / لبنان .

## هـ . كتب الفقهية الأخرى :

١٠٨ . الأموال .

أبو عبيد القاسم بن سلام ٢٢٤ هـ ، تحقيق : خليل محمد هراس ، سنة النشر

١٤٠٨ هـ ، دار المصنوع ، بيروت / لبنان

١٠٩ . الفقه الإسلامي وأدلته :

د . وهبة الزحيلي ، الطبعة الثالثة ، سنة النشر : ١٤٠٩ هـ ، دار المصنوع ، دمشق /

سوريا

١١٠ . المحلى

لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ٤٥٦ هـ ، تحقيق : لجنة

إحياء التراث العربي ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت / لبنان

## و . كتب الإجماع والتفاد :

١١١ . الإجماع :

محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ٢١٨ هـ ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٢ هـ ،

تحقيق : د . فؤاد عبد السلام أحمد ، دار الدعوة ، الإسكندرية / مصر

١١٢ . مرآب الإجماع :

علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ٤٥٦ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت /

لبنان .

١١٣ . مقتصر اختلاص العلماء .

أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ، تحقيق : د . عبد الله منير أحمد ، الطبعة

الثانية ، ١٤١٧ هـ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت / لبنان



### صاحباً : القواعد الفقهية :

١١٤ . المتنور :

لأبي عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله البرزنجي ٢٩٤ هـ ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ ، تحقيق د. تيسير شائق أحمد محمود ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، الكويت

١١٥ . الوجه في إرشاد قواعد الفقه الكلية :

د. محمد صليبي بن أحمد بن محمد البوردو ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٩ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت / لبنان .

### صاحباً : المصادر المخطوطة :

١١٦ . تكملة الإبانة عن أحكام فروع الديانة :

للإمام عبد الرحمن بن مأمون المتولي ١٧٨ هـ ، قسم المخطوطات بدار المخطبات المصرية في القاهرة / مصر

١١٧ . كشفية التنبية في شرح التنبية :

للإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن الرضاه ٧١٠ هـ ، مكتبة المخطوطات ، الجامعة الإسلامية ، اللجنة للنوارة .

١١٨ . المهمات في شرح الزايعي والتووي :

لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي ٧٧٢ هـ ، مكتبة الملك عبد العزيز الوطنية ، الرياض / المملكة العربية السعودية

١١٩ . نهاية المطلب في فرائد المنهج .

لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني ١٧٨ هـ ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة

### ثامناً : الرسائل العلمية :

١٢٠ . تلمذة الإبادة عن احكام فروع الديانة ، للإمام عبد الرحمن بن مأمون المتولي

١٢٧٨ هـ .

تحقيق الطالبة . ابتسام بنت بلقاسم القرني ، رسالة دكتوراه ، إشراف أ د الحسيني بن سليمان حد ، قسم الدراسات العليا الشريعية ، فرع الفقه ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة

١٢١ . المحرر في الفقه الشافعي ، للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الراضي ٦٢٢ هـ :

تحقيق الطالب محمد عبد الرحيم بن محمد علي سلطان العلماء ، رسالة دكتوراه ، إشراف أ د رمضان جاسق عبد الرحمن قسم الدراسات العليا الشريعة ، فرع الفقه ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة

١٢٢ . المنهج الشافعي ( نشأته ، أطواره ، مؤلفاته ، خصائصه ) :

للتطالب محمد معين دين الله البصري ، رسالة دكتوراه ، إشراف أ د عبد العزيز بن زيد الرومي ، قسم الفقه ، كلية الشريعة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

١٢٣ . المفتح في الفقه ، لأبي الحسن أحمد بن محمد بن أحمد الغنبي الحاملي ٤١٥ هـ :

تحقيق الطالب يوسف بن محمد بن عبد الله الشحي ، رسالة ماجستير ، إشراف أ د حمد بن حماد بن عبد العزيز الحماد ، قسم الفقه ، كلية الشريعة ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة

### تاسعاً : العقيدة :

١٢٤ . فرق معاصرة تنسب إلى الإسلام ومواقف الإسلام منها ،

د . ضائب بن علي هواحي ، الطبعة الثالثة ١٤١٨ هـ ، دار ابنه للنشر والتوزيع

## عاشراً : المصطلحات و اللغة والمعاجم :

١٢٥ . تاج المروس من جواهر القاموس :

محمد مرقص الحسيني التريدي ، تحقيق مجموعة من المحققين ، دار الهداية

١٢٦ . تحرير ألفاظ التنبيه :

لأبي ركبياً يحيى بن شرف السروي ٦٧٦ هـ . الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ ، تحقيق

عبد المي النضر ، دار القلم ، دمشق / سوريا

١٢٧ . التصحاح تاج اللغة وصحاح العربية :

رسامعيل بن حمد الحويزي ٣٩٣ هـ . تحقيق أحمد عطار ، الطبعة الثانية ،

١٣٩٩ هـ ، دار العلم للملايين ، بيروت / لبنان

١٢٨ . القاموس المحيط :

محمد بن يعقوب الفيروز أبادي ٨١٧ هـ . مؤسسة الرساله ، بيروت / لبنان

١٢٩ . التكمال في اللغة والأدب :

لأبي العباس محمد بن يزيد المعروف بليليد النحوي ، مراجعه ثمر بن عيون ،

نسيم درزر ، سنة النشر ١٤١٦ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان

١٣٠ . لسان العرب

محمد بن معكرم بن مطور الإمرقي ، الطبعة الأولى ، دار صادر ، بيروت .

١٣١ . مختار الصحاح :

محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ٧٢١ هـ ، تحقيق محمود حاطر ،

مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت / لبنان

مروج الذهب ومعادن الجواهر

١٣٢ . معجم البلدان :

ياقوت بن عبد الله الحموي ٦٢٦ هـ ، دار المسكن ، بيروت / لبنان

### العهدي عشر : التاريخ والتراجم :

١٣٣ . الإحاطة في أخبار غرناطة :

للمصنف الدين الخطيب ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧ هـ ، تحقيق . محمد عبد الله عسان  
، مكتبة الحسيني ، القاهرة / مصر

١٣٤ . الاستيعاب في معرفة الأصحاب

لابن عبد البر القرطبي ، سنة النشر ٢٠٠٢ م ، دار المكتبة العلمية

١٣٥ . أسد الغابة في معرفة الصحابة :

لابن الأثير الجوزي ، سنة النشر ١٩٩٧ م ، دار المعرفة

١٣٦ . إسماعيل الملقب بـرجال الموطأ :

عبد الرحمن بن أبي بكر أبو الفضل الميوطي ، سنة النشر ١٣٨٩ هـ . المكتبة  
التسوية الكبرى ، مصر

١٣٧ . الإصابة في تمييز الصحابة :

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢ هـ ، سنة النشر ٢٠٠٣ م ، دار المكتب  
العلمية

١٣٨ . البداية والنهاية -

أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ٧٧٤ هـ ، سنة النشر ١٩٩٥ م ،  
مكتبة المعارف ، بيروت / لبنان

١٣٩ . تاريخ ابن خلدون :

عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي ، الطبعة الخامسة ١٩٨٤ م ، دار  
القلم ، بيروت / لبنان

١٤٠ . تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام -

شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ ،  
تحقيق د . عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي ، بيروت / لبنان

١٤١ . تاريخ بغداد :

أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي ٤٦٣ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان

١٤٢ . تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل .

لأبي التماس علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي . تحقيق : محب الدين أبي سعيد عمر بن فخر العسري . سنة النشر ١٩٩٥ م . دار الفكر ، بيروت / لبنان

١٤٣ . تهذيب التهذيب

لأحمد بن علي بن حجر أبو الفصل المصنف الشافعي الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ ، تحقيق : محمد عوامة ، دار الرشيد . سوريا

١٤٤ . تهذيب الأسماء واللغات :

لمحيي الدين أبي ركنية يحيى بن شرف النووي ٦٧٦ هـ . سنة النشر ١٩٩٦ م ، دار الفكر

١٤٥ . تهذيب التهذيب .

لأبي الفصل أحمد بن علي بن حجر المصنف الشافعي الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ، دار الفكر ، بيروت / لبنان

١٤٦ . تهذيب الكمال في أسماء الرجال :

للعافظ جمال الدين أبي المعاج يوسف المري . تحقيق : أحمد علي عبيد ، حسن أحمد آغا ، دار الفكر ، بيروت / لبنان

١٤٧ . الثقات .

محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي . تحقيق : السيد شرف الدين أحمد ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥ هـ ، دار الفكر

# ١٤٨ الجرح والتعليم :

عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي ، الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت / لبنان

# ١٤٩ الجواهر المضيفة في طبقات الحنفية :

عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي ، دار مير محمد كوث حانة ، مكراتشي

# ١٥٠ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء .

أبي يعقوب أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٥ هـ ، دار المكتبات العربية ، بيروت / لبنان

# ١٥١ . الدور الحكامنة في أعيان المائة الثامنة :

للمصنف شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد المستطاني ٨٥٢ هـ ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢ هـ ، مجلس دائرة المعارف ، صيدر أيلد / الهند .

# ١٥٢ التنبؤ المذهب في معرفة علماء المذهب المالكي :

إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمرى المالكي ٧٩٩ هـ ، دار المكتبات العلمية ، بيروت / لبنان

# ١٥٣ ذيل التقيد في رواة السنن والسمائد :

محمد بن أحمد العاصمي بكلي أبو الطيب ، تحقيق كمال يوسف الحوت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان

# ١٥٤ . ذيل طبقات الحنابلة .

أبي الحسين محمد بن أبي يعلى ٥٢١ هـ ، تحقيق محمد حامد المقري ، دار المعرفة ، بيروت / لبنان

# ١٥٥ الملوك

لنقي الدين أبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي المقرري ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ ، تحقيق محمد عبد الصائر عطا ، دار المكتبة العلمية ، بيروت / لبنان .

## ١٥٦ . سجل السجون الموالي

عبد الملك بن حسين بن عبد الملك الشافعي العامري المحكي ١١١١ هـ . سنة النشر ١٤١٩ هـ ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد عيسى ، دار المكتبة العلمية ، بيروت / لبنان

## ١٥٧ . سير اعلام النبلاء :

أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان قايماز الذهبي ٧٤٨ هـ ، الطبعة التاسعة ، ١٤١٣ هـ ، تحقيق شعيب الأرياءوط ، محمد سليم المرقموسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت / لبنان  
١٥٨ . شذرات الذهب .

عبد الحي بن أحمد بن محمد العسكري الحبلي ١٠٨٩ هـ الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ ، تحقيق . عبد الفادر الأرياءوط ، محمود الأرياءوط ، دمشق / سوريا .  
١٥٩ . الصغفاء الكبير :

أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي ، المحكي ، الطبعة الأولى ، حققه ووثقه د عبد المظلي أمين قلجي ، دار المكتبة العلمية ، بيروت / لبنان  
١٦٠ . الضوء اللامع لأهل القرن التاسع :

شمس الدين محمد بن عبد الرحمن المصنوي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت / لبنان

## ١٦١ طريقات الحفاظ :

عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ٩١١ هـ . الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ ، دار المكتبة العلمية ، بيروت / لبنان

١٦٢ . طبقات الشافعية :

لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمرو بن قاسمي شهيد ٨٥١ هـ ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ ، تحقيق د . الحافظ عبد الملهم خنن ، عدلم الكتب ، بيروت / لبنان .  
١٦٣ . طبقات الشافعية الكبرى ،

تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي ٧٧١ هـ ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣ هـ ، تحقيق . محمود محمد الطسحي ، عبد الفتاح محمد الحو ، دار فخر

١٦٤ . طبقات الفقهاء :

لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ٤٧٦ هـ ، تحقيق . خليل الميس ، دار الفلم ، بيروت / لبنان

١٦٥ . الطبقات الكبرى :

محمد بن سعد بن مسيح أبو عبد الله المصري التهريري ٣٣٠ هـ ، سنة النشر ١٩٩٧ م ، دار الكتب العلمية

١٦٦ . طبقات المفسرين :

عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ٩١١ هـ ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦ هـ ، تحقيق . علي محمد عمر ، مكتبة وهبة ، القاهرة / مصر .  
١٦٧ . المعبر إلى خبر من غير .

شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ٧٤٨ هـ ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤ م ، تحقيق د . صلاح الدين المنجد ، مطبعة حكومة الكويت ، الكويت

١٦٨ . غاية النهاية في طبقات اقراء :

شمس الدين أبي الخير محمد بن الجوري ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان

١٦٩ . الفوائد البهية في تراجم الحنفية :

محمد بن عبد الحسي اللكومي سنة النشر ١٣٢٤ هـ ، مكتبة المصروف ، القاهرة / مصر



١٧٠. فوات الوفيات :

محمد بن شاكور بن أحمد التكتبي ٧٦٤ هـ ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ م ، تحقيق  
علي محمد بن يوسف الله ، عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ،  
بيروت / لبنان

١٧١. اللهاج في تهذيب الأنساب :

عز الدين بن الأثير الحزري ، مكتبة المصطفوية ، مكة

١٧٢. لسان الميزان .

أحمد بن علي بن حجر أبو العسل المصقل الشافعي ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦ هـ ،  
تحقيق : دائرة المعارف النظامية ، الهد ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت  
/ لبنان

١٧٣. مرآة الجنان وعبرة اليقظان :

أبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان الأرمعي ، سنة النشر ١٢١٣ هـ ،  
دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة / مصر

١٧٤. المستفاد من ذيل تاريخ بغداد :

دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان

١٧٥. معجم الذهبي .

شعشع الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ٧٤٨ هـ ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ ،  
تحقيق : د. روجيه السويدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان

١٧٦. معجم الشيوخ :

أبي الحسين محمد بن أحمد بن جميع الصيدلاني ٢٠٧ هـ ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ،  
تحقيق : د. عمر محمد السلام تدمري ، مؤسسة الرسالة ، دار الإيمان ،  
بيروت / لبنان

١٧٧. معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية .

عمر رضا كحالة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت / لبنان

١٧٨ . معجم الحديث :

أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز النخعي ٧٤٨ هـ ، المطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ، تحقيق د . محمد الحبيب الهيلة ، مكتبة الصديق ، الطائفة / المملكة العربية السعودية .

١٧٩ . القواعد والاعتبار :

تقي الدين القفوري ، دار الكتب العلمية

١٨٠ . مورد الطائفة في من ولي السلطنة والخلافة

يوسف بن شعري بردي الأتامي ٨٧٤ هـ ، سنة النشر ١٩٩٧ م ، تحقيق بهيل محمد عبد العزيز أحمد ، دار الكتب المصرية ، القاهرة / مصر ١٨١ . النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة .

جمال الدين أبي الحسن يوسف بن شعري بردي الأتامي ٨٧٤ هـ ، وزارة الثقافة مصر .

١٨٢ . هدية العارفين ، أسماء المؤلفين ، وآثار المصنفين :

إسماعيل باشا البغدادي ، المكتبة العيسوية ، مكتبة المكرمة

١٨٣ . الولاية بالوفيات .

صلاح الدين خليل بن أيبك الصمدي سنة النشر : ١٤٢٠ هـ ، تحقيق : أحمد الأرياءوط ، تركي الصمدي ، دار إحياء التراث ، بيروت / لبنان ١٨٤ . وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان :

أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلصان ٦٨١ هـ ، تحقيق ، إحصاء عيسى ، دار الثقافة / لندن

الثاني عشر : كتب أخرى :

١٨٥ . أطلال التاريخ العربي الإسلامي :

د . شوقي أبو خليل ، دار الفكر ، دمشق / سورية

١٨٦ . البحث الفقهي ( طبيعته ، خصائصه ، أصوله ، مصادره ) مع المصطلحات

## الفقهية في المذاهب الأربعة :

د . إسماعيل سالم عبد العالي . الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ، الناشر : مكتبة الزهراء .

١٨٧ . الترويض المعطار في خبر الأقطار .

محمد بن محمد بن عبد الله عبد النعمان الحميري ٩٠٠ هـ ، تحقيق : د . إحسان

عيسى ، مكتبة لبنان ، بيروت / لبنان

١٨٨ . الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط

مؤسسة آل البيت للمكر الإسلامي ، ١٤٢٣ هـ ، عمان / الأردن

١٨٩ . كتابة البحث العلمي ومصادر الترميزات الفقهية .

أ . د . عبد الوهاب أبو سليمان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ ، دار الشروق ، جدة ،

الملكة العربية السعودية

## الثالث عشر : برامج انصبا الآلي :

١٩٠ . المرجع الأكبر للتراث الإسلامي :

شركة العريس

١٩١ . مكتبة الألباني .

الإصدار الثاني

١٩٢ . مكتبة التاريخ والحضارة الإسلامية .

مركز التراث للبرمجيات ، الإصدار الثالث

١٩٣ . مكتبة العقائد والمثل :

مركز التراث للبرمجيات ، الإصدار الثالث

١٩٤ . مكتبة الفقه وأصوله

مركز التراث للبرمجيات ، الإصدار الرابع

## فهرس المتناولين الجنبية

الموضوع	رقم الصفحة
باب المبيع قبل قبضه :	
الثالث بأقاة سماوية	١١٨
باع دوة فوقعت قبل القبض	١٢٠
انقلاب العصير خمراً قبل القبض	١٢١
بسماع البيع بقبض المبيع	١٢٢
إذا عرض الزوج العداق على المرأة فلم تقبل	١٢٣
فرع	١٢٥
لا فرق بين أن يكون الثمن قد قبض أو لا	١٢٥
لو أبرأ المشتري عن الضمان	١٢٦
مؤنة تجهيز العبد إذا مات والزوائد	١٢٧
إتلاف المشتري قبض	١٢٨
لو ارتد في يد البائع أو سال على المشتري فقتله	١٢٩
حكم إتلاف عبد المشتري	١٣٠
إتلاف بهيمة البائع	١٣٠
إتلاف الأعجمي والصبي والمهر	١٣١
باع دابة بطلب فأكلته	١٣٢
إتلاف المشتري بعين المبيع	١٣٣
لو اشترك البائع والمشتري في قتل العبد	١٣٤
فرع	١٣٥
حكم إتلاف البائع	١٣٥
أخذ المشتري المبيع بعين البائع	١٣٨
فرع	١٤٠

- ١٤٠ فرع
- ١٤١ المقبوض في البيع الماسد
- ١٤٢ فرع
- ١٤٣ استعمال البائع المقبوض قبل القبض
- ١٤٤ حكم إلتلاف الأجنبي
- ١٤٥ لو كان المبيع شربة
- ١٤٦ لو تعيب قبل القبض فرضيه المشتري
- ١٤٧ تعيب المشتري
- ١٤٨ تعيب الأجنبي
- ١٤٩ المذهب في تعيب البائع
- ١٥٠ حكم بيع المقبوض قبل قبضه
- ١٥١ حكم بيعه للبائع
- ١٥٢ حكم الإجازة والرهن والهبة قبل القبض
- ١٥٣ التصرّفات أربعة عند المأوردي
- ١٥٤ الإعتاق قبل القبض
- ١٥٥ بيع الثمن المعين قبل قبضه
- ١٥٦ باع ماله وهو في يد غيره أمانة
- ١٥٧ تصرفه في رواتد المبيع
- ١٥٨ بيع ما كان في يد غيره ومضموناً له
- ١٥٩ بيع المسلم فيه قبل قبضه
- ١٦٠ الاستبدال عن الثمن النسي في النكحة
- ١٦١ الأوجه في حقيقة الثمن
- ١٦٢ فرع
- ١٦٣ فرع
- ١٦٤ اشتراط قبض البديل في المجلس

- ١٧٢ اشتراط التعيين في العقد
- ١٧٣ اشتراط القبض في المجلس
- ١٧٥ شرع
- ١٧٥ بيع ما يميز وجوده في البلد
- ١٧٦ الأجرة في النمة
- ١٧٧ شرع
- ١٧٧ شرع
- ١٧٨ الاستبدال من القرض وفيه المثلث
- ١٧٩ اشتراط قبض القرض وتعيينه في المجلس
- ١٨٠ بيع الدين لغير من عليه
- ١٨١ مثال
- ١٨١ كميته ضمن العقار
- ١٨٢ إن لم يحضر العاقدان المبيع
- ١٨٤ قبض المتقولات
- ١٨٥ جرى البيع بموضع لا يختص بالبيائع
- ١٨٧ إن جرى البيع في دار البيائع
- ١٨٨ إن أدى في القبض والنقل
- ١٨٩ المعتبر في قبض المصوب
- ١٩٠ المعتبر في قبض المنقولات
- ١٩١ شرع
- ١٩٢ إن دفع البيائع طرفاً لجعل المبيع فيه
- ١٩٤ شرع
- ١٩٤ شرع
- ١٩٤ توكيل المشتري في القبض والبيائع في الإقراض
- ١٩٥ تسليم المنقول موضع العقد

- ١٩٥ فهم البيع
- ١٩٦ لو باع الشيء تقديراً
- ٢٠٠ مثال
- ٢٠١ لو قال أقض من زيد مالي عليه لتعسفك
- ٢٠٦ فهم الجزء المتأخر
- ٢٠٧ الخلاف بين البايع والمشتري على الشخص
- ٢١١ إن كان الثمن معيناً
- ٢١٢ إذا سلم البايع أجر المشتري على الثمن
- ٢١٣ التصح بالفسخ
- ٢١٤ الحجر على أموال المشتري حتى يسلم
- ٢١٦ فرع
- ٢١٧ فرع
- ٢١٨ فرع
- ٢١٨ إن كان الثمن بمسافة ههنا أو بمسافة بعيدة
- ٢٢ فرع
- ٢٢ فرع
- ٢٣١ إذا أبق العبد بعد شرائه ودفع ثمنه
- ٢٣١ حق حبس المبيع للبائع حتى يقبض الثمن
- فصل الإقالة
- ٢٣٢ هل الإقالة فسخ أو بيع ؟
- ٢٣٦ مسألة صاع وتعتجل
- ٢٣٠ فرع
- باب التولية والإشراك والمراوحة
- ٢٣١ التولية
- ٢٣٢ التولية على المصدق أو حرم المخلع

- ٢٣٢ لا تصح التولية قبل القبض
- ٢٣٣ لو حلف المالك عن النسي بعصر الشمس
- ٢٣٤ فرع
- ٢٣٥ فائدة
- ٢٣٥ الإضرار
- ٢٣٦ المراجعة
- ٢٤٤ تصوير القرينة
- ٢٤٥ البيع ببعض ما اشتراه
- ٢٤٨ المحاسبة
- ٢٥٠ إذا قال بعت بما اشتريت
- ٢٥١ إذا جهل أحدهما الثمن
- ٢٥٥ بين قدر الثمن ووصفه والأجل
- ٢٥٥ الشراء بالعرض
- ٢٥٦ بيان العيب الحادث بعده
- ٢٦٠ فرع
- ٢٦١ فرع
- ٢٦٢ الإخبار بالعمى
- ٢٦٤ فرع
- ٢٦٦ قال بمائة فلان بضمين
- ٢٦٧ هل يشترى الجواهر للمشتري ؟
- ٢٧٢ الحكم إذا كتم العيب
- ٢٧٤ الإخبار بالحصد الطارئ
- ٢٧٤ رغم أنه مائة وعشرة وسدقه المشتري
- ٢٧٦ الحكم فيما إذا كذب المشتري
- ٢٧٨ هل له نكاح المشتري ؟



- ٢٧٩ إلى بين علمته وجهاً مستملاً
- ٢٨٠ إلى بين وجهاً مستملاً تسمع بيته في الأصح
- ٢٨٤ فتأخذ
- ٢٨٥ فرع
- ٢٨٥ فرع
- باب الأصول والشعر
- ٢٨٦ المقصود بالأصول والشعر
- ٢٨٧ دخول البناء والشجر في بيع الأرض
- ٢٨٩ دخول المغير في بيع الأرض
- ٢٩٥ لو سكن في الأرض دولا للقاء
- ٢٩٦ باع البناء والمراعي ولم يتعرض للأرض
- ٢٩٧ دخول أصول البقل التي تبقى مسي
- ٢٩٨ إقسام الثابت الخمسة
- ٢٩٩ فرع
- ٣٠٠ فرع
- ٣٠٢ فرع
- ٣٠٢ فرع
- ٣ ٣ هل يدخل ما يؤخذ بصفة
- ٣٠٣ حكم بيع الأرض المزروعة
- ٣٠٤ متى يثبت للمشتري الخيار
- ٣٠٤ هل يمنع الزرع دخول الأرض في يد المشتري وصفاه
- ٣٠٥ لا أجرة على المشتري مدة بقاء الزرع في الأصح
- ٣٠٧ فرع
- ٣٠٨ لو بيع أرضاً مع بذر أو زرع لا يشرط بالبيع
- ٣١١ دخول الحجارة المخلوقة في بيع الأرض

- ٢١٢ هل تدخل الحجارة المدهونة في بيع الأرض
- ٢١٣ هل يلزم البائع نقل الحجارة المدهونة
- إلى جهل المشتري وجود الحجارة المدهونة ولم يصر  
قلعها
- ٢١٤ إلى صدر قلع الحجارة المدهونة
- ٢١٥ إلى أجزر المشتري إتمام العقد
- ٢١٦ حكم تسوية الأرض
- ٢١٨ الأوجه في وجوب أحرة المثل مدة النقل
- ٢١٩ شرح
- ٢٢٠ ما يدخل في بيع التمساح
- ٢٢٢ غائبة
- ٢٢٤ ما يدخل في بيع القرية
- ٢٢٥ حكم دخول المزارع
- ٢٢٦ ما يدخل في بيع الدار
- ٢٢٧ دخول الحمام في بيع الدار
- ٢٢٨ حكم المقول في بيع الدار
- ٢٢٨ حكم الأبواب المنصوبة وحلقها
- ٢٢٩ دخول الإحداثات
- ٢٢٩ دخول الأسفل من حجري الرجا
- ٢٣٠ دخول الأعلى من حجري الرجا
- ٢٣١ فرع
- ٢٣٢ فرع
- ٢٣٢ فرع
- ٢٣٢ فرع في دخول الشتر والمصهرج
- ٢٣٥ فرع

٣٣٦	فروع
٣٣٧	إذا اتصل بالدار مبانط
٣٣٨	فروع
٣٣٨	فروع
٣٣٨	فروع
٣٣٨	فروع
٣٣٨	فروع
٣٣٩	حكم دخول تعل الدابة في البيع
٣٣٩	حكم ثياب العبد في البيع
٣٤٢	فروع
٣٤٢	بيع ارضاً أو داراً فيها ممدن
٣٤٥	فروع
٣٤٦	ما يدخل في بيع الشجرة
٣٤٧	فروع
٣٤٨	فروع
٣٤٨	دخول الأعصان في بيع الشجر
٣٤٩	بيع الشجرة بشرط القطع أو الفلق أو الإنشاء
٣٥٠	حكم دخول ممرس الشجرة
٣٥٠	هل يستحق مفعة العرس ؟
٣٥١	فروع
٣٥٢	فروع
٣٥٢	فروع
٣٥٢	فروع
٣٥٢	فروع
٣٥٢	لو سكنت الشجرة بأبنة
٣٥٢	حكم ثمره التعل المبيع
٣٥٦	فروع في المراد بالتأجير

- ٣٥٧ هرع
- ٣٥٨ هرع
- ٣٥٩ هرع
- ٣٥٩ هالدة
- ٣٥٩ هرع
- ٣٦٠ هرع
- ٣٦١ هرع
- ٣٦٢ هرع في معنى الفحال
- ٣٦٣ ما يخرج ضوء بلا نور
- ٣٦٥ ما خرج في نور ثم سقط
- ٣٦٦ إن انقضت ولم يتأثر
- ٣٦٦ هرع
- ٣٦٨ لو باع نحلاب بمئتان مظلعة
- ٣٧١ إن أهرق من البستان ما لم يثر
- ٣٧٢ الحسك لو مكانت في بستانين
- ٣٧٣ إذا قطعت الثمرة للبائع بالشرط أو بالحكم
- ٣٧٤ تركه الثمرة إلى الجدد
- ٣٧٥ حكمكم بقي الشجر والثمر
- ٣٧٦ إن سر السقي أحدهما وتنازعا
- ٣٧٩ هرع
- ٣٧٩ هرع
- ٣٧٩ هرع
- ٣٨١ هرع
- ٣٨٢ لو كان ثمر البائع يمتص رطوبة شجر المشتري
- ٣٨٢ هرع

- ٢٨٢ فرع  
 ٢٨٢ فرع  
 ٢٨٢ فرع  
 ٢٨٢ حكم بيع الثمر بعد بدو صلاحه مطلق  
 حكم بيع الثمر بعد بدو صلاحه بشرط قطعه أو  
 إيقاعه  
 ٢٨٢ حكم بيع الثمر قبل بدو صلاحه منفرداً عن الشجر  
 ٢٨٨ فرع  
 ٢٨٨ فرع  
 ٢٩ فرع  
 ٢٩ هل يلزم المشتري أن يقطع الثمر إلى مكان الشجر له  
 ٢٩١ الشجر للمشتري بشرط القطع  
 ٢٩٢ إن باع الثمر قبل بدو صلاحه مع الشجر  
 ٢٩٢ إن بيعت الثمرة مع الشجر بشرط القطع  
 ٢٩٣ فرع  
 ٢٩٤ حكم بيع الزرع الأخضر  
 ٢٩٤ فرع  
 ٢٩٥ بيع الزرع مع الأرض  
 ٢٩٥ يشترط له طهيز المتصور  
 ٢٩٦ بيع ما لا يرى حبه  
 ٢٩٦ بيعه مع مثيله  
 ٢٩٧ حكم الثمر التي لها مكمام  
 ٢٩٧ حكم ما له مكمامين  
 ٢٩٩ صلاحه بدو صلاح الثمر  
 ٤٠١ بدو صلاح بعضه

٤٠٢	لو بدأ صلاح بعض الثمر في بستان أو بستانين
٤٠٤	شرع
٤٠٦	شرع
٤٠٦	صرع
٤٠٩	شرع
٤١٠	شرع
٤١٠	شرع
٤١٠	صرع
٤١٠	شرع
٤١٢	شرع
٤١٢	المسقي قبل التحلية وبمائها
٤١٤	تصرف المشتري بعد التحلية
٤١٥	لو عرض مهلك بعد التحلية
٤١٩	شرع
٤٢٠	صرع
٤٢٢	شرع
٤٢٢	لو تمس ما بدأ صلاحه بترك البائع المسقي
٤٢٥	لو بيع الثمر بشرط فطمه فلم يقطع حتى هلك
٤٢٦	شرع
٤٢٦	شرع
٤٢٧	شرع
٤٢٧	شرع
٤٢٧	صرع
٤٢٨	شرع
٤٢٨	لو بيع ثمر بفلب تلاحقه

- ١٣٠ لو حصل الاحتياط فيما ينذر
- ١٣٢ ين سمح له التراجع
- ١٣٤ فرع
- ١٣٦ فرع
- ١٣٨ فرع
- ١٣٨ فرع
- ١٣٩ فرع
- ١٤٠ المحافظة
- ١٤٢ الشريعة
- ١٤٣ حكم العرايا
- ١٤٧ المقصود بالعرايا
- ١٤٨ العرايا في العيب
- ١٤٩ العرايا فيما دون خمسة أوسق
- ١٥١ فرع
- ١٥١ فرع هل الخمسة تحديد أو تقريب
- ١٥٢ فرع
- ١٥٢ فرع
- ١٥٣ فرع
- ١٥٣ إن تعددت الصفقات في العرايا
- ١٥٤ حكم العرايا في سائر الشار
- ١٥٦ فرع
- ١٥٦ هل تحتص العرايا بالمعقراء ؟
- ١٥٨ فرع
- ١٥٩ فرع
- ١٥٩ فرع

- ٤٦٥ فرع
- ٤٦٥ فرع
- ٤٦٥ فرع
- باب اختلاف المتبايعين
- ٤٦٨ اتفقا على صيغة البيع واحتملا في كفيته
- ٤٧٥ لو كان لكل واحد منهما بينة
- ٤٧٦ إن لم يكن لهما بينة تحالفا
- ٤٨٤ فرع
- ٤٨٤ فرع
- ٤٨٥ فرع
- ٤٨٦ كقيمة التحالف
- ٤٨٨ الأقوال فليس يبدأ بالحلف
- ٤٩٢ فرع
- ٤٩٣ هل تكفي مرة واحدة ؟
- ٤٩٧ هل يقدم النفي أم الإثبات ؟
- ٥٠٠ صيغة الحلف
- ٥٠١ فرع
- ٥٠١ فرع
- ٥٠٣ هل يوسع العقد بعد التحالف ؟
- ٥٠٣ من يوسع العقد ؟
- ٥٠٦ فرع
- ٥٠٩ فرع
- ٥١ فرع
- ٥١١ فرع
- ٥١١ ما إذا يجب على المشتري بعد الصسخ ؟



- ٥١٢ لو وقف المبيع أو أعتقه أو باعه أو مات
- ٥١٣ يلزم المشتري قيمة يوم التلف
- ٥١٥ إن تعيب المبيع رده مع الأرض
- ٥١٥ فرع
- ٥١٧ فرع
- ٥١٨ فرع
- ٥١٨ فرع
- ٥٢١ قيام الورثة مقام المورثين
- ٥٢٥ إذا لم يتفقا على عقد واحد
- ٥٢٥ يرد للمبيع مدعي البية بعد التحالف
- ٥٢٦ فرع
- ٥٢٦ فرع
- ٥٢٨ لو ادعى صحة البيع والآخر فساده
- ٥٣٠ فرع
- ٥٣٠ فرع
- ٥٣١ فرع
- ٥٣٣ فرع
- ٥٣٣ فرع
- ٥٣٣ لو احتمل في البيع
- ٥٣٣ في السلم بمصدق المسلم
- ٥٣٧ فرع
- ٥٣٨ فرع
- ٥٣٨ فرع
- باب معاملات العبيد
- ٥٣٩ إن لم يؤذن للعبد في التجارة

- ٥٤١ استرداد البائع المبيع
- ٥٤١ إن تلف المبيع في يد العبد
- ٥٤١ إن تلف المبيع في يد السيد
- ٥٤٢ اقتراض العبد
- ٥٤٣ هرع
- ٥٤٤ هرع
- ٥٤٤ إن أذن للعبد في التجارة
- ٥٤٧ لو أذن له في بيع أو مدة معينة
- ٥٤٧ نكاحه بإذن سيده
- ٥٤٨ إن العبد لعبد
- ٥٤٩ تصدق العبد
- ٥٥٠ معاملة العبد لسيد
- ٥٥١ هل يعمل برباقه ؟
- ٥٥٢ هرع
- ٥٥٣ مسكوت السيد على تصرف عبده
- ٥٥٣ إقرار العبد بدين المعاملة
- ٥٥٣ من عرف رق عبد هل يعامله ؟
- ٥٥٤ كيفية معرفة الإذن للعبد
- ٥٥٤ قول العبد أنه مآدون
- ٥٥٥ هرع
- ٥٥٦ تلف الثمن في يد المآدون
- ٥٥٧ هل للمشتري مطالبة السيد ؟
- ٥٥٨ لو اشترى المآدون سلعة فظهر الاستحقاق
- ٥٥٩ بمن يتعلق دين التجارة ؟
- ٥٦٧ أداء الديون من مال التجارة

٥٦٨	أداء الديون من كسب العبد
٥٧٣	هل يملك العبد بتعليك السيد ؟
٥٧٦	فرع
	مكتاب السلم
٥٨١	التدليل على مشروعية السلم
٥٨٣	المقصود بالسلم
٥٨٥	شروط السلم
٥٨٦	فرع
٥٨٦	الشروط الأولى
٥٨٨	تعين رأس المال
٥٩	فرع
٥٩٠	الحوالة في السلم
٥٩١	فرع
٥٩١	لو قبض رأس المال و أودعه المسلم
٥٩٥	لو كان رأس المال منقعة
٥٩٦	لو فسخ المسلم و رأس المال باق
٥٩٧	هل تكفي رؤية رأس المال
٥٩٨	فرع
٥٩٩	الشروط الثاني
٥٩٩	مسألة
٥٩٩	مسألة
٦٠١	فرع
٦٠٢	الشروط الثالث
٦٠٥	فرع
٦٠٥	فرع

٦٠٥	مربع
٦٠٥	مربع
٦٠٦	مربع
٦٠٦	مربع
٦٠٦	المسلم الحال والمزحل
٦٠٨	مربع
٦٠٨	مربع
٦٠٨	قاعدة
٦٠٩	التشرط الرابع
٦١١	التأجيل بشهور العرب وشرهم
٦١٢	إن قال شهر ، ولم يحدد
٦١٢	إن انكسر الشهر
٦١٨	مربع
٦٢٠	مربع
٦٢١	مربع
٦٢١	مربع
٦٢١	التشرط الخامس
٦٢٢	إن كان المسلم فيه في بلد آخر
٦٢٤	لو أسلم فيما بعد فانتطع
٦٢٧	لو علم القطاعة قبل الحل
٦٢٨	مربع
٦٢٨	مربع
٦٢٨	مربع
٦٢٨	مربع
٦٢٩	تنبيه

- ٦٢٩ شرع
- ٦٢٩ أن يكون المسلم فيه معلوم القدر
- ٦٣٠ لو أسلم في مائة صدق على أن وزنها كذا
- ٦٣١ الأصناف التي يشترط فيها الوزن
- ٦٣٢ المسلم في الجور والخور
- ٦٣٤ المسلم في اللبس
- ٦٣٥ التحصن فيما لو عين كميلاً
- ٦٣٧ شرع
- ٦٣٨ المسلم في ثمر قرية صغيرة
- ٦٤٢ المسلم في ثمر قرية عظيمة
- ٦٤٣ معرفة الأوصاف التي يختلف بها الغرض
- ٦٤٤ ذكر الأوصاف في العقد
- ٦٤٤ المسلم فيما لا يصبغ مقصوده
- ٦٤٦ المسلم في الاختلاف المصنوع
- ٦٤٨ المسلم في الحبس والإقط وخل الثمر أو الزبيب
- ٦٤٩ المسلم في الخبز
- ٦٥١ المسلم فيما يندر وجوده
- ٦٥٢ المسلم في النول
- ٦٥٢ المسلم في جارية وأختها أو جارية وولدها
- ٦٥٥ المسلم في الحيوان
- ٦٥٥ المسلم في الرقيق
- ٦٥٧ وصف الحيوان المسلم فيه
- ٦٥٩ المسلم في الطير
- ٦٦٠ مخرج
- ٦٦ مخرج

- ٦٦٠ المسلم في اللحم  
 ٦٦١ فرع  
 ٦٦٢ دخول المظلم في السلم في النعم  
 ٦٦٣ فرع  
 ٦٦٤ فرع  
 ٦٦٥ المسلم في الثوب المصبوغ  
 ٦٦٦ المسلم في التمر  
 ٦٦٨ المسلم في الحنطة  
 ٦٦٨ المسلم في العمل  
 ٦٧١ المسلم في الطيور والفضي  
 ٦٧١ المسلم في رؤوس الحيوان  
 ٦٧٢ المسلم في المضاف  
 ٦٧٤ لا يشترط بذكر الجودة والرداءة  
 ٦٧٦ يشترط معرفة المتعاقبين الصفات  
 ٦٧٧ فرع  
 ٦٧٧ فرع  
 ٦٧٨ الاستبدال من المسلم فيه  
 ٦٨١ إلى إعطاء أجود مما أسلم فيه  
 ٦٨٢ فرع  
 ٦٨٢ فرع  
 ٦٨٢ لو أحصره قبل محله  
 ٦٨٣ لو كان للمؤدي غرض صحيح  
 ٦٨٤ إلى مكان التسليم لغرض البراءة  
 ٦٨٥ لو وجد المسلم إتيه في غير محله

٦٨٥	إن امتنع المسلم إليه لم يجبر
٦٨٦	شرع
٦٨٦	شرع
٦٨٧	شرع
٦٨٩	شرع
٦٨٩	شرع
٦٨٩	شرع
٦٩٠	شرع
٦٩١	شرع
٦٩١	شرع
٦٩١	حكم الإقراض
٦٩٢	صفة الإقراض
٦٩٥	حكم قبوله
٦٩٥	شرط المقرض
٦٩٦	إقراض ما يسلم فيه
٦٩٦	السلم في الجارية
٦٩٧	شرع
٦٩٨	إقراض ما لا يسلم فيه
٧٠٠	شرع
٧٠٠	كيفية رد المقرض
٧٠١	لو ظهر بالمقرض في غير محل الإقراض
٧٠٢	لا يجوز بشرط رد صحيح عن مكسر
٧٠٤	لو رد الأصيل بلا شرط
٧٠٥	شرع
٧٠٥	لو شرط مكسر عن صحيح أو أن يقرضه غيره

٧٠٦	لو شرط في القرض أجلاً
٧٠٧	لو شرط في القرض رهن وكفيل
٧٠٨	كيف يملك المقرض
٧٠٩	حكم الرجوع في عهده من دام بائناً
٧١٠	شرع
٧١١	شرع



## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
١٢	القسم الأول : في التعريف بالإمامين النووي والسبكي
١٤	الفصل الأول : حياة الإمام النووي ، وعصره
١٥	للبحث الأول : عصر الإمام النووي
١٥	المطلب الأول : الحالة السياسية والاقتصادية
١٩	المطلب الثاني : الحالة العلمية
٢١	للبحث الثاني : حياة الإمام النووي
٢١	المطلب الأول : اسمه ونسبه
٢١	المطلب الثاني : مولده ووفاته
٢٢	المطلب الثالث : نشأته وطلبه للعلم
٢٤	المطلب الرابع : شيوخه
٢٦	المطلب الخامس : تلاميذه
٢٧	المطلب السادس : صفاته
٢٧	المطلب السابع : مصنفاته
٢٧	مؤلفاته في علوم القرآن والحديث وغيرها
٢٨	مصنفاته في الفقه
٢٧	الفصل الثاني : حياة الإمام السبكي ، وعصره
٢٨	للبحث الأول : عصر الإمام السبكي
٢٨	المطلب الأول : الحالة السياسية
٤٠	المطلب الثاني : الحالة الاقتصادية
٤٠	المطلب الثالث : الحالة العلمية
٤٢	المطلب الرابع : الحالة الدينية

- ٤٦ المبحث الثاني ، حياة الإمام المسيحي
- ٤٦ المطلب الأول - اسمه
- ٤٦ المطلب الثاني : مولده ووفاته
- ٤٦ المطلب الثالث : مشأته وطلبه للعلم
- ٤٧ المطلب الرابع : شيوخه
- ٥٣ المطلب الخامس : رحلاته وتوليده للمناسب
- ٥٣ المطلب السادس : أهل بيته
- ٥٥ المطلب السابع : صفاته ، والعلوم التي برع فيها
- ٥٦ المطلب الثامن : لقاء العلماء عليه
- ٥٨ المطلب التاسع : حقيقته
- ٦٠ المطلب العاشر : مصنفاته
- ٦٠ مصنفاته في الفقه وأصوله
- ٦٢ مصنفاته في العلوم الأخرى
- ٦٤ الفصل الثالث : التعريف بكتاب الأبتهاج في شرح المنهاج
- ٦٥ المبحث الأول : تحقيق اسم الكتاب ، وتوثيق نسخته إلى المؤلف
- ٦٦ المبحث الثاني : تدرج تأليفه ومسكاه والمدة من التأليف
- ٦٧ المبحث الثالث : طريقة تأليفه
- ٦٩ المبحث الرابع : أهمية كتاب الأبتهاج في شرح المنهاج
- ٧٠ المبحث الخامس : منهجه في الشرح
- ٧٠ أولاً : منهجه في ترتيب الأبواب الفقهية
- ٧٤ ثانياً : منهجه في تقسيم الأبواب
- ٧٥ ثالثاً : منهجه في عرض المسائل الفقهية وشرحها
- المبحث السادس : ما أنشعه المسيحي مذهباً وأرتسمه رأياً لنفسه في
- ٧٨ المسائل الفقهية

- المبحث السابع : المصطلحات التي ورد ذكرها في الشرح ٨١
- القسم الأول : المصطلحات المتداولة بين علماء الشافعية ٨١
- القسم الثاني : ما وضعه من مصطلحات لنفسه في الشرح ٨٧
- المبحث الثامن : الكتب التي جاء ذكرها في الإتيان ٨٧
- المبحث التاسع : وصف النسخ ١٠٢
- النسخة التركيبية ١٠٢
- النسخة المصرية ١٠٥
- النسخة اليمنية ١٠٧
- نماذج من النسخ ١٠٨

- ١١٧ القسم الثاني تحقيق كتاب البيوع في شرح المنهاج
- ١١٨ باب البيوع قبل قبضه من ضمان البائع
- ١٢٢ فرع : ادعى صاحب البائع .....
- ١٢٥ فرع : ادعى البائع تلف المبيع . ....
- ١٢٥ فرع : لا فرق في انفساخ البيع .....
- ١٢٦ قال ولو ابتزوا المشتري .....
- ١٢٨ قال وإتلاف للمشتري فيمن .....
- ١٢٤ قال وإذا قولان كما كمل المالك ...
- ١٢٤ فرع : لو وطئها المشتري .....
- ١٢٥ قال . والمذهب أن إتلاف البائع .....
- ١٤٠ فرع : جحد البائع العين .....
- ١٤٠ فرع : إذا قلنا لا يصح بإتلاف .....
- ١٤٠ فرع : حل في هذا المصنف المتبوعين .
- ١٤٢ فرع : إذا لم نقل بالانفساخ .....
- ١٤٣ فرع : استعمال البائع المبيع ..
- ١٤٦ فرع : لو كان المبيع ثمرة ...
- ١٤٦ قال : ولو تبيع قبل القبض ...
- ١٤٧ قال : ولو عيبه المشتري .....
- ١٤٩ قال : أو الأجسدي فالجبار . ....
- ١٥٠ قال : ولو عيبه البائع .....
- ١٥٢ قال : ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه ..
- ١٥٨ قال : والأصح أن يبره . ...
- ١٥٩ قال : وإن الإجدرة والزهر . . .
- ١٦١ قال : وإن الإصطاق بخلافه .....

- ١٦٦ قال واثنى للمبيع كالتبعية .
- ١٦٧ قال وله بيع مائه في يد . . . . .
- ١٦٨ فرع تصرفه في رواته المبيع . . . . .
- ١٦٩ قال . وكذا عارية وماخوذ يسوم . . . . .
- ١٧٠ قال . ولا بيع للمسلم فيه . . . . .
- ١٧١ قال . والتحديد جوار الاستبدال . . . . .
- ١٧٢ فرع لا فرق في الاستبدال عن الثمن .
- ١٧٣ فرع إن منع الاستبدال عن التواهم .
- ١٧٤ قال فإن استبدل موافقاً في علة . . . . .
- ١٧٥ قال . والأصح أنه لا بشرط . . . . .
- ١٧٦ قال . وكذا التقيص في المجلس . . . . .
- ١٧٧ فرع . لا بد في الاستبدال من . . . . .
- ١٧٨ فرع باع بما يجر وجوده في البلد . . . . .
- ١٧٩ فرع الآخر في الدعة كالتبعية . . . . .
- ١٨٠ فرع باع طعاماً بتواهم مؤجلة . . . . .
- ١٨١ فرع . لكل منهما دين مستقر . . . . .
- ١٨٢ قال . ولو استبدل عن القرض . . . . .
- ١٨٣ قال . وفي اشتراط قبضه في المجلس
- ١٨٤ قال . وبيع الدين لغير من عليه . . . . .
- ١٨٥ قال . ما يشترى صدق . . . . .
- ١٨٦ قال . ولو كان لزيد وصبر . . . . .
- ١٨٧ قال . وقبض العقار . . . . .
- ١٨٨ قال فإن لم يحضر المتأقضان . . . . .
- ١٨٩ قال . وقبض الموقوف تحويله . . . . .

- قال : فإن جرى بموضع لا يحتصر .... ١٨٥
- قال : وإن جرى في دار البائع ..... ١٨٦
- قال : إلا بادن البائع ..... ١٨٧
- مرع : للمعبر ، في قبض المقول - - ١٨٨
- مرع : إذا اعتبرنا النقل فلم يوجد - - ١٨٩
- مرع : جاء البائع ببيع - ..... ١٩٠
- مرع : باعه داراً وب فيها ..... ١٩١
- مرع : دفع ظهراً إلى البائع - ..... ١٩٢
- مرع : باع مال ولد من نفسه ..... ١٩٣
- مرع : تسليم الجعد - ..... ١٩٤
- مرع : للمشتري أن يوكل - ..... ١٩٥
- مرع : إذا كان البيع منقولاً - - ١٩٦
- قال : مرع : للمشتري قبض - - ١٩٧
- قال : وإلا فلا يستقل به - - ١٩٨
- قال : ولو بيع الشيء تقديراً ..... ١٩٩
- قال : مثاله : يمتكها - ..... ٢٠٠
- قال : ولو كان له طعام مفتر ..... ٢٠١
- قال : (قلو قال) أي الذي له الطعام - ٢٠٢
- مرع : قبض الجرد بأشاع ..... ٢٠٣
- قال : مرع : قال البائع لا أسلم ..... ٢٠٤
- قال : وفي قول : المشتري ..... ٢٠٥
- قال : وفي قول لا إيجاب - - ٢٠٦
- قال : وفي قول يجبرين - - ٢٠٧
- قال : قلت : فإن كان الثمن معيناً ..... ٢٠٨

- ٢١٢ قال . وإذا سلم البائع ... ..
- ٢١٢ قال . والأهمل مكان معسراً .....
- ٢١٥ قال . أو موسراً وماله بالبند ..
- ٢١٦ فرع هذا الحجر في المبيع —
- ٢١٧ فرع يقتضي كلامهم تحريماً ...
- ٢١٨ فرع . حكى الإمام والهروي .....
- ٢١٨ قال . وإن كان بمساحة قسراً .....
- ٢٢٠ فرع . إذا حجراً في المساحة القريبة ..
- ٢٢٠ فرع . هرب المشتري قبل قبض المبيع ..
- ٢٢١ فرع : اشترى عبداً وسلم نفسه .....
- ٢٢١ قال : ( وبائع ) حق .....
- ٢٢٢ الإقالة .....
- ٢٢٠ فرع : سبق أن رهن المبيع .....
- ٢٢١ باب التولية والإشراك والمرايحة
- ٢٢١ اشترى شيئاً ثم قال .....
- ٢٢٢ قال ( وهو ) أي العقد الغائب . .
- ٢٢٢ قال . وترتب أحكامه .....
- ٢٢٢ قال . لكن لا يحتاج إلى .....
- ٢٢٢ قال ( ولو حط ) أي التائع .....
- ٢٢٤ فرع : لو أهدى المولي . . . .
- ٢٢٤ فائدة : فمما التحكم فيما إذا .
- ٢٢٥ قال . والإشراك في بعضه .
- ٢٢٥ قال . فلم أطلق صح .....
- ٢٢٦ قال . ويصح بيع المرايحة .....

- ٢٤٥ فائدة أطلقوا على تصوير .. -
- ٢٤٥ مرق له أن يبيع مرابحة .. -
- ٢٤٨ قال والمحاطة كصفت بها .. -
- ٢٤٨ قال . ويحط من كل أحد عشر
- ٢٥ قال وإذا قال بعت بما اشتريت
- ٢٥١ قال ولو قال بما قام علي .. -
- ٢٥٤ قال ولو قصر بيمينه .. -
- ٢٥٤ قال وليدما أهله .. -
- ٢٥٥ قال وليصدق البائع في .. -
- ٢٥٥ قال والشراء بالمرس .. -
- ٢٥٦ قال . بين العيب الحادث .. -
- ٢٦٠ فرع . إذا تعدد زده بعيب .. -
- ٢٦١ فرع . وب ذكره من خط .. -
- ٢٦٢ فرع قال الإمام المصنوع .. -
- ٢٦٤ فرع اشترى بعشرة .. -
- ٢٦٦ قال فلو قال بماناة .. -
- ٢٦٧ قال وأنه لا حرج للمشتري .. -
- ٢٧٢ فرع ذكر المراءى ما يجب .. -
- ٢٧٤ فرع يجب الإحصاء بالخصم .. -
- ٢٧٤ قال ولو زعم أنه مائة وعشرة .. -
- ٢٧٥ قال قلت . الأصح .. -
- ٢٧٦ قال . وإن كذبه ولم يبع .. -
- ٢٧٦ قال ولا يثبت .. -
- ٢٧٨ قال وله تحليف المشتري .. -



٢٧٩	قال واربي - - - - -
٢٨٠	قال . والأصح سماع - - - - -
٢٨١	عائدة لم أر في باب - - - - -
٢٨٥	خرج إذا سمعت البيعة - - - - -
٢٨٥	خرج باع محاطة ثم - - - - -
٢٨٦	باب الأصول والشمع
٢٨٧	قال يمتلك هذه الأرض - - - - -
٢٩٧	قال : وأصول البقر التي - - - - -
٢٩٩	خرج المور له أصل للمص - - - - -
٣٠٠	خرج إذا قلنا أن أصول - - - - -
٣٠٢	خرج إذا أوجعنا القطع - - - - -
٣٠٢	خرج باع الأرض وفيها - - - - -
٣٠٢	قال ولا يدخل ما يؤخذ دفعة - - - - -
٣٠٢	قال ويصح بيع الأرض - - - - -
٣٠٤	قال . وللمشتري الخيار - - - - -
٣٠٤	قال ولا يمنع الزرع - - - - -
٣٠٤	قال . والبذر كالزروع - - - - -
٣٠٥	قال . والأصح أنه لا أجره - - - - -
٣٠٧	خرج لو انقطع الزرع - - - - -
٣٠٨	قال لو باع أرضاً - - - - -
٣١١	قال ويدخل في بيع الأرض - - - - -
٣١٢	قال : دون المذقونة - - - - -
٣١٢	قال . ولا خيار للمشتري - - - - -
٣١٢	قال . ويضم التبايع - - - - -

٢١٢	قال . وكنّا إلى جهل .....
٢١٣	قال ( وإن صر ) أي - .....
٢١٤	قال . ( فبن آخر ) أي - .....
٢١٦	قال . وتسوية الأرض . . .
٢١٨	قال وفي وجوب آخرة .....
٢١٩	مرع . جميع ما تذكره إذا -
٢٢٠	قال . وينحل في بيع اليستان -
٢٢٢	هائنة معية اليهء إلى .....
٢٢٤	قال . وفي بيع القريه .....
٢٢٥	قال . لا المزارع على .....
٢٢٦	قال . وفي بيع الدار الأرض -
٢٢٦	قال . وسكن بناء .....
٢٢٧	قال . حتى حمامها . . .
٢٢٨	قال . لا انقول كالدلو ...
٢٢٨	قال . وتنحل الأبواب -
٢٢٩	قال : ( و الإجنات آتي . .
٢٢٩	قال . وكنّا الأسفل من -
٢٢٠	قال : والأعلى ومفتاح ...
٢٢١	مرع . جعل في الدار منجفة -
٢٢٢	مرع . قال الإمام مراضي -
٢٢٢	مرع . عبارة الشيخ أبي حامد
٢٢٢	مرع . يدخل في البئر و .....
٢٢٥	مرع . حريم الدار إذا . . .
٢٢٦	مرع . اتصل بالدار حجرة -

- ٢٢٧ فرع : حكمة المورد ..... -
- ٢٢٨ فرع : بيع داراً على بابها ....
- ٢٢٨ فرع : لو قال بعتك هذه
- ٢٢٨ فرع : العقيقة يدخل في
- ٢٢٨ فرع : لما ذكر المورد
- ٢٢٩ قال : وفي بيع الدابة عليها...
- ٢٢٩ قال : وكذا ثياب العهد ... -
- ٢٢٩ قال : قلت : الأصح : لا تدخل.
- ٢٢٩ فرع : باع سمكة يوجد بها ... -
- ٢٢٩ فرع : باع أرصاً أو داراً .....
- ٢٢٩ فرع : باع داراً فيها بئر ... -
- ٢٢٩ قال : فرع : باع شجرة ... -
- ٢٢٩ فرع : ورق السم فيه ... -
- ٢٢٩ فرع : الخلف الذي يتركه...
- ٢٢٩ قال : وأخصه إلا النائم
- ٢٢٩ قال : ويصح بيعها بشرط ... -
- ٢٢٩ قال : ويصح الإبقاء ... -
- ٢٢٩ قال : والإطلاق يقتضي ... -
- ٢٣٠ قال : والأصح أنه لا يدخل ...
- ٢٣٠ قال : لكن يستحق منقته...
- ٢٣١ فرع : إذا هلك بدخول المفرم...
- ٢٣٢ فرع : لو مكنت الأرض غير...
- ٢٣٢ فرع : قال ابن الرضه ... -
- ٢٣٢ فرع : لو استخلف شيء من

٢٥٢	قال ولو كانت مائة نزم ...
٢٥٢	قال وشجرة التخل المبيع .....
٢٥٦	فرع : الزراد بالتأخير .....
٢٥٧	فرع : واقتضا على دخول .....
٢٥٨	فرع : روي عن بن سبيبر ..
٢٥٩	فرع : الثمرة غير المؤيرة -
٢٥٩	عائدة : التأخير في اللغة ..
٢٥٩	فرع : دل الحديث على أن .....
٢٦٠	فرع : غير المؤيرة إذا بقيت -
٢٦١	فرع : حيث كانت الثمرة ..
٢٦٢	فرع : دخل في كلام المصنف
٢٦٢	قال : وما يخرج ضرره بلا -
٢٦٥	قال : وما خرج في نور -
٢٦٥	قال ( غللمشتري ) الخيار -
٢٦٦	قال وكذا استندت .....
٢٦٦	قال وبعد التناثر للبائع .....
٢٦٦	فرع : ذكر المصنف أقساماً -
٢٦٨	قال فلو باع بحلات - .....
٢٧١	قال : فإن أهرق ما لم يؤبر -
٢٧٢	قال : ولو كانت في بستانين -
٢٧٢	قال : وإذا بقيت الثمرة .....
٢٧٢	قال (والأأي وزن لم يشترط -
٢٧٤	قال إلى الجناد - .....
٢٧٥	قال ولكل منهما المتضي ..

٢٧٥	قال : وإن ضرهما لم يجر .....
٢٧٦	قال : وإن ضر أحدهما .....
٢٧٦	قال . وقيل لطائب المقي .....
٢٧٩	فرع . حيث قلنا بالمقي .....
٢٧٩	فرع لو كان المقي يضر ...
٢٧٩	فرع . لو تضر المقي .....
٢٨١	فرع . ولو أصاب الثمار .....
٢٨٢	قال ولو صدر الثمر ...
٢٨٢	فرع تقدم أن على صاحب ...
٢٨٢	فرع لا تصير الشجرة ...
٢٨٢	فرع لو شرط القطع ...
٢٨٢	فرع قال الثوري ...
٢٨٢	قال فصل يجوز بيع الثمر ...
٢٨٢	قال ويشترط قطعه ...
٢٨٢	قال ويشترط إيقائه
٢٨٤	قال . وقيل الصلاح إن ...
٢٨٨	فرع . إذا باع بشرط القطع ...
٢٨٨	فرع لو جرت عادة بلد .....
٢٩٠	فرع باع ثمرة لم يبد صلاحها ...
٢٩٠	قال وقيل إن كان الشجر ...
٢٩١	قال فكت هاهن مكان الشجر ...
٢٩٢	قال وإن بيع مع الشجر ...
٢٩٢	قال ولا يجوز بشرط قطعه ...
٢٩٤	فرع لا فرق في ذلك بين .....

٣٩٤	قال : ويحرم بيع الفرع
٣٩٥	مرع : لا فرق في الثمار ...
٣٩٥	قال : فإن بيع معها ...
٣٩٥	قال : ويشترط لبيعه ...
٣٩٥	قال : ككتف وعنب وشعير
٣٩٦	قال : وما لا يرى فيه ...
٣٩٦	قال : ولا معه في الجديد ...
٣٩٧	قال : ولا بأس بكمام
٣٩٧	قال : وما له كمامان ...
٣٩٨	قال : ولا يصح في الأعلى ...
٣٩٨	قال : وفي قول يصح ...
٣٩٩	قال : ويؤ صلاح الثمر ...
٤٠١	قال : وبكفي بدو صلاح ...
٤٠٢	قال : ولو ما عثر سئل
٤٠٤	مرع : حكم الفرع في ...
٤٠٥	مرع : التطيخ إن باعه ...
٤٠٦	مرع : لاس الحداد ...
٤٠٩	مرع : فإن باع نصف ...
٤١٠	مرع : اشترى نصف ...
٤١٠	مرع : بين رطلين شجر ...
٤١٠	مرع : باع نصف الثمن ...
٤١٠	مرع : لشجرة أو الأرض ...
٤١٢	مرع : لو استثنى نصف ...
٤١٢	قال : ومن باع ما بدا ...

٤٦٤	قال ويتصرف مشتببه .....
٤٦٥	قال : ولو عرض مهلكه .....
٤٦٩	مرع : هذا إذا كان باقياً .....
٤٧٠	مرع : لو تلعت بترك السفى -
٤٧٣	مرع : أو دعه بحلة فلم .....
٤٧٣	قال : فلو تعيب بتركه .....
٤٧٥	مرع : في المطالبة بالأرض .....
٤٧٥	قال : ولو بيع قبل صلاحه ..
٤٧٦	مرع : هذا كله إذا بيعت ....
٤٧٦	مرع : لا يختص قولاً الجوائح .
٤٧٧	مرع : اشترى طعاماً - - - ..
٤٧٧	مرع : إذا قلنا بوضع .....
٤٧٧	مرع : لو بلغت وقت - - -
٤٧٨	مرع : لو عرضت الجائحة .....
٤٧٨	قال : ولو بيع ضرر يطلب .....
٤٨٠	قال : إلا أن يشترط .....
٤٨٠	قال : ولو حصل الاختلاف ..
٤٨٢	قال : هل سمح له البائع - - -
٤٨٤	مرع : لو انشأ على الحطة .....
٤٨٦	مرع : باع ثوباً فاختلط .....
٤٨٨	مرع : اشترى شجرة .....
٤٨٩	مرع : اشترى ودياً فكسر .....
٤٩٠	قال : ولا يصح بيع الحنطة .....
٤٩٢	قال : ولا الترطب على .....

- ١٤٢ قال ويرخص في العرايا . . .
- ١٤٣ قال وهو بيع الرطب . . . . .
- ١٤٤ قال أو العنب في الشجر . . .
- ١٤٥ قال فيما دون خمسة . . .
- ١٤٦ فرع إذا أوجبت النقص . . .
- ١٤٧ فرع هل الخمسة تحل . . .
- ١٤٨ فرع إذا أطلقه خمسة . . . . .
- ١٤٩ فرع يكفي هنا خبر من . . . . .
- ١٥٠ فرع لا بد في بيع التمريا . . .
- ١٥١ قال . ولو راد في صفتين . . . . .
- ١٥٢ قال ويشترط التقابض . . . . .
- ١٥٣ قال . بتسليم الثمر كهيئة . . .
- ١٥٤ قال والأظهر أنه لا يجوز . . .
- ١٥٥ فرع : لا يحفى أن من شرط . . .
- ١٥٦ قال : وأنه لا يحصى بالمقتران . . .
- ١٥٧ فرع : إذا قلت يحصى بالمقتران . . .
- ١٥٨ فرع : لو اشترى التمريه من . . . . .
- ١٥٩ فرع هل تجوز العرايا في . . .
- ١٦٠ فرع إذا كان الرطب على . . .
- ١٦١ فرع بيع الثمر بالرطب على . . .
- ١٦٢ فرع إذا كان الرطب على . . .
- ١٦٣ فرع مشتري التمريه إن . . . . .
- ١٦٤ باب اختلاف اشتباهاين
- ١٦٥ إذا اتفقا على صحة . . .



١٦٨	قال أو قدر البيع . . . . .
١٧٥	قال ولا بينة . . . . .
١٧٦	قال ( تحالفاً ) لما روى . . . . .
١٨٤	مرع إطلاق المصنف . . . . .
١٨٤	فرع : لا فرق في التحالف . . . . .
١٨٥	فرع : لا فرق أيضاً بين أن . . . . .
١٨٦	قال فيحمل كل على . . . . .
١٨٨	قال : وسناً والمبلغ . . . . .
١٨٨	قال : وفي قول بالشعري . . . . .
١٨٨	قال : وفي قول بشماويين . . . . .
١٨٩	قال فيتصرف الحاسم . . . . .
١٨٩	قال : وقيل يقرع . . . . .
١٩٢	مرع : يجري التحالف في . . . . .
١٩٢	قال : والصحيح أنه يكفي . . . . .
١٩٧	قال : ويقدم النفي . . . . .
٢٠٠	قال : فيقول ما بدت بكدا . . . . .
٢٠١	مرع : من قال باليمين . . . . .
٢٠١	مرع قال الحوزي . . . . .
٢٠٢	قال : وإذا تحالفاً فالصحيح . . . . .
٢٠٢	قال : بل إن تراصيا وإلا . . . . .
٢٠٤	فرع : إذا ضحك العقد . . . . .
٢٠٩	مرع : إذا قلنا يرتفع بائناً . . . . .
٢١٠	مرع المبيع بعد الانسحاب . . . . .
٢١٠	مرع : هل يحل وطء الجارية . . . . .

٥١١	خرج نقل الهوي عن . . .
٥١١	قال ثم على المشتري رد . . .
٥١٢	قال فإن كان وقفه لو عتقه
٥١٣	قال وفي قيمة يوم الثلث . .
٥١٥	قال : وإن تعيب رده مع . . .
٥١٥	خرج من التعيب حكمي . .
٥١٧	خرج . إذا عزم القيمة في هدم .
٥١٨	خرج احتضا في الثمن . . . . .
٥١٨	خرج إذا قال بعثك هذا . . . . .
٥٢١	قال والاحتلاف ورثتهما حكمهما
٥٢٥	قال ولو قال بعثتك بحكدا . . .
٥٢٥	قال فإذا حلما رده مدعي الهبة .
٥٢٦	خرج قال بعثتك بألف . . .
٥٢٦	خرج فإن قال بعثتك . . . . .
٥٢٨	قال لو ادعى صحة البيع . . . . .
٥٣٠	خرج إذا قلب القول . . . . .
٥٣١	خرج ادعى البائع ثلثاً . . . . .
٥٣١	خرج يبيعني أن تكون صورة . .
٥٣٢	خرج وافق في العصير . . . . .
٥٣٢	خرج اختلاف في القيمس . . . . .
٥٣٢	قال ولو اشترى عبداً . . . . .
٥٣٣	قال وفي مثله في المسم . . . . .
٥٣٧	خرج اختلاف فحلف كان . . . . .
٥٣٨	خرج قال بعثتك الشجرة . . . . .

- ٥٣٨ فرع : لو كان للبيع جارية .....
- ٥٣٩ باب معاملات العبد
- ٥٣٩ قال : العبد إن لم يؤذن .....
- ٥٤١ قال . ويستردّه النّاسخ .....
- ٥٤١ قال أو يردّ له السيد . . . . .
- ٥٤٢ قال واقتراضه ككفّارته .....
- ٥٤٣ فرع : مما أخذه الإمام حبس . . . . .
- ٥٤٤ فرع : الأصح أنه يصح قبول .....
- ٥٤٤ قال : وإن أدّى له في التجارة .....
- ٥٤٧ قال : فإن أدّى له في نوع .....
- ٥٤٧ قال : وليس له النكاح . . . . .
- ٥٤٧ قتل ولا يؤجر نفسه . . . . .
- ٥٤٨ قتل ولا يأنّ لعنه فيه . . . . .
- ٥٤٩ قال ( ولا يتصدق ) لأنه غير . . . . .
- ٥٥٠ قال ولا يعامل سيده . . . . .
- ٥٥١ قال ولا يعمل بملكه . . . . .
- ٥٥٢ فرع : أدّى لجاريته في التجارة .....
- ٥٥٢ قال : ولا يبيع ما ذوّباً له .....
- ٥٥٢ قال ويقتل إقراره بتبذير . . . . .
- ٥٥٢ قال : ومن عرف رقبته .....
- ٥٥٢ قال : يسمع سيده أو يملكه . . . . .
- ٥٥٢ قال : ولا الشيوخ وجه . . . . .
- ٥٥٢ قال : ولا يكفي قول العبد .....
- ٥٥٥ فرع : إن كانوا إذا عزل نفسه . . . . .

- ٥٥٦ قال : إن باع ما ذور له .....
- ٥٥٧ قال : وإنه مطالب بالصبء .....
- ٥٥٧ قال : ( وقيل : لا ) لأن .....
- ٥٥٨ قال : ولو اشترى سلعة ففسى .....
- ٥٥٩ قال : ولا يتعلق بهن تجلوة .....
- ٥٦٠ قال : ولا دعة سيده .....
- ٥٦٧ قال : بل يؤدي من مال .....
- ٥٦٨ قال : وكذا من كسبه بصطيان .....
- ٥٧٣ قال : ولا يملك العبد بتمليك .....
- ٥٧٦ فرع : قال القاضي حسين .....
- ٥٨١ كتاب السلم
- ٥٨٣ قال : هو بيع موصوف في الدمة .....
- ٥٨٥ قال : بشرط له مع شروط .....
- ٥٨٦ فرع : يصح إسلام المكاهر .....
- ٥٨٦ قال : أحدها تسليم رأس .....
- ٥٨٨ قال : فلو أطلق ثم عجز .....
- ٥٩٠ فرع : قبض رأس المال .....
- ٥٩١ قال : ولو أحال به .....
- ٥٩٣ فرع : لو كان رأس المال .....
- ٥٩٤ فرع : وجد رأس المال .....
- ٥٩٤ قال : ولو قبضه وأودعه .....
- ٥٩٥ قال : ويجوز كونه .....
- ٥٩٦ قال : وإذا فسح المسلم .....
- ٥٩٦ قال : وقيل للمسلم إليه .....

- ٥٩٢ قال : ورقية رأس المال .....  
 ٥٩٤ فرع لو جعل رأس المال .....  
 ٥٩٩ قال : الثاني يكون المسلم .....  
 ٥٩٩ قال : ولو قال : أسلمت .....  
 ٥٩٩ قال : ولو قال : اشتريت .....  
 ٦٠١ فرع تصوير المصنف لمائة .....  
 ٦٠٢ قال : الثالث للذهب .....  
 ٦٠٥ فرع متى شرطنا التمهين .....  
 ٦٠٥ فرع لو عين موضع .....  
 ٦٠٥ فرع قال في التمهين .....  
 ٦٠٥ فرع قدمنا أنه في البيع .....  
 ٦٠٦ فرع لو اشترط تسليم المسلم فيه .....  
 ٦٠٦ فرع : و أسلم حالاً في .....  
 ٦٠٦ قال : ويصح حالاً ومزجاً .....  
 ٦٠٧ قال : فإن أطلق انعقد .....  
 ٦٠٨ فرع شرط المطابقة .....  
 ٦٠٨ فرع : أطلقنا العقد ثم .....  
 ٦٠٨ قاعدة الشرط انعقد للعقد .....  
 ٦٠٩ قال : ويشترط العلم بالأجل .....  
 ٦١١ قال : فإن عين شعور أعرب .....  
 ٦١٢ قال : ( فإن أطلق ) أي شهر .....  
 ٦١٢ قال : فإن انعكس شهر .....  
 ٦١٨ فرع لو قال محله فيه .....  
 ٦٢٠ فرع : قال إلى أول شهر .....

- ١٢١ قال إلى عقب شهر .....
- ١٢١ فرع : يصح أن يقول إلى .....
- ١٢١ قال فصل يشترط تكون .....
- ١٢٢ قال وإن كان يوجد بلد آخر .....
- ١٢٤ قال ولو أسلم هيب يعم .....
- ١٢٧ قال ولو علم قبر المحل .....
- ١٢٨ فرع : لو كان بالمسلم هيب .....
- ١٢٨ فرع : لو قال المسلم إليه .....
- ١٢٨ فرع : في هذا الخيار ثلاثة أوجه .....
- ١٢٨ فرع : من السحر .....
- ١٢٩ تنبيه : اقتصر بالمصنف .....
- ١٢٩ فرع : قال الراعي .....
- ١٢٩ قال : وسكوته معلوم التقدير .....
- ١٣٠ قال : ويصح في المكمل ورقاً .....
- ١٣٠ قال : ولو أسلم في مائة صباح .....
- ١٣١ قال : ويشترط الوزن في البطيخ .....
- ١٣٢ قال : ويصح في الجوز .....
- ١٣٤ قال : ويصح في اللبن بين .....
- ١٣٥ قال : ولو كان من كيفاً .....
- ١٣٦ قال : ولا فلا في الأصح .....
- ١٣٧ فرع : لو قال أسلمت إليك .....
- ١٣٨ قال : ولو أسلم في نحو قرية .....
- ١٤٢ قال : أو عظمية : صحيح .....
- ١٤٢ قال : ومعرفة الأوصاف التي .....

- قال : وذكرها في المقدم ..... ٦٤٤
- قال : فلا يصح فيها لا ينضبط ..... ٦٤٤
- قال : كما اختلط التصود ..... ٦٤٤
- قال : والأصح صحته في ..... ٦٤٦
- قال : وجين واقط وشهد ..... ٦٤٨
- قال : لا الخبز في الأصح ..... ٦٤٩
- قال : ولا يصح فيها ينذر ..... ٦٥١
- قال : ولا فيما لو استقصى ..... ٦٥١
- قال : كاللؤلؤ الكبار ..... ٦٥٢
- قال : وجارية وأختها ..... ٦٥٢
- فرع : أسلم في جارية حامل ..... ٦٥٤
- قال : فرع : يصح في ..... ٦٥٥
- قال : فيشترط في الرقيق ..... ٦٥٥
- قال : وصكه على التقريب ..... ٦٥٦
- قال : ولا يشترط ذكر الكحل ..... ٦٥٦
- قال : وفي الإبل والخيول ..... ٦٥٧
- قال : وفي الطير النوع والصغير ..... ٦٥٩
- فرع : إذا جوزنا : فإن كان حياً ..... ٦٦٠
- فرع : يجوز السلم في المملاك ..... ٦٦٠
- قال : وفي اللحم ..... ٦٦٠
- قال : من فخذ أو كتف ..... ٦٦١
- فرع : يجوز السلم في اللحم ..... ٦٦١
- قال : ويقبل عظمه في ..... ٦٦٢
- فرع : يجوز السلم في الإلية ..... ٦٦٢

٦٦٢	..... فرع : بين في اللين
٦٦٤	..... قال : وفي الثياب الجنس
٦٦٥	..... قال : والنومة والخشونة
٦٦٥	..... قال : والأفيس صحته
٦٦٧	..... قال : وفي التمر لونه ونوعه
٦٦٨	..... قال : والحنطة وسائر الحبوب
٦٦٨	..... قال : وفي الفسل جبلي أو
٦٧١	..... قال : ولا يصح في المظبوخ
٦٧١	..... قال : والأظهر منعه في رؤوس
٦٧٢	..... قال : ولا يصح في مختلف كبيرة
٦٧٤	..... قال : ولا يشترط ذكر الجودة
٦٧٦	..... قال : ويشترط معرفة المتعاقدين
٦٧٦	..... قال : وكذا غيرهما في الأصح
٦٧٧	..... فرع : يجوز السلم في الكافد
٦٧٧	..... فرع : كل الصفات المشترطة في
٦٧٨	..... قال : فسل ولا يصح أن يستبدل
٦٧٨	..... قال : وقيل يجوز في نوعه
٦٨٠	..... قال : ويجوز أردأ من الشروط
٦٨١	..... قال : ويجوز أجود
٦٨٢	..... فرع : ما أسلم فيه كميلاً
٦٨٢	..... فرع : أسلم في حنطة
٦٨٢	..... قال : هلو أحضره قبل
٦٨٣	..... قال : ولا ، فإن كان
٦٨٤	..... قال : وكذا لجرد غرض البراءة



- ٦٨٥ قال : ولو وجد المسلم إليه .....
- ٦٨٥ قال : ولا يطالبه بفتحته للحيلولة .....
- ٦٨٥ قال : وإن امتنع هناك لم .....
- ٦٨٦ فرع : هذا كله إذا أتى بالدين .....
- ٦٨٦ فرع : كما لا يجوز بيع المسلم فيه قبل ...
- ٦٨٧ فرع : إذا أسلم في الصوف ذكر بلد .....
- ٦٨٩ فرع : كل شيء لا يتأتى وزنه .....
- ٦٨٩ فرع : وضع المسلم فيه بين يدي .....
- ٦٨٩ فرع : قبض المسلم فيه .....
- ٦٩٠ فرع : قلتم أنه يصح سلم الأعمى .....
- ٦٩١ فرع : جعل رأس المال .....
- ٦٩١ فرع : روى الدارقطني من حديث .....
- ٦٩١ قال : فصل الإفراض مندوب .....
- ٦٩٣ قال : وصيغته : أقرضتك .....
- ٦٩٣ قال : أو خذ بمثله .....
- ٦٩٤ قال : أو ملكتك على أن .....
- ٦٩٥ قال : ويشترب قبوله في .....
- ٦٩٥ قال : وفي القرض أهلية .....
- ٦٩٦ قال : ويجوز إفراض .....
- ٦٩٦ قال : إلا الجارية التي .....
- ٦٩٧ فرع : الخنثى كالمرأة .....
- ٦٩٨ قال : وما لا يسلم فيه .....
- ٧٠٠ فرع : قال أقرضتك أنفأ .....
- ٧٠٠ قال : ويرد المثل في .....

٧٠١	قال : وقيل القيمة .....
٧٠١	قال : ولو خضر به في .....
٧٠٢	قال : ولا يجوز بشرط رد .....
٧٠٤	قال : فلو رد هكذا .....
٧٠٥	فرع : رجل عادته .....
٧٠٥	قال : ولو شرط مكسراً عن .....
٧٠٥	قال : ولاصح أنه لا يفسد .....
٧٠٦	قال : ولو شرط أجلاً .....
٧٠٧	قال : وله شرط رهن .....
٧٠٨	قال : ويملك المقرض .....
٧٠٩	قال : وله الرجوع في عينه .....
٧١٠	فرع : ذكرنا أن مقتضى .....
٧١١	فرع : يجوز إقراض المكيل .....
٧١٣	ملحق
٧١٦	الفهارس